



اهداءات ٢٠٠٢

أسرة د/ محمد الرحمن بخوي

جمعية د/ محمد الرحمن بخوي للأبحاث الدينامي

القاهرة

تقديم الكتاب

الأكليل

شرح مختصر خليل

للمعلامة المحقق الشيخ محمد الأمير : الكبير

صاحب المجموع وغيره في فقه المالكية

قلمه وترجم للؤلف

الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف

المأثر للمالية من درجة أستاذ

والدرس بكلية الشريعة

صنعه وعلق حواشيه

أبو الفضل عبد الله الصديق القاري

من علماء الأزهر الشريف

وخلد الحديث الشريف والإسلام

جميع الحقوق محفوظة للناس

مكتبة النهضة

لصاحبها : علي يوسف سليمان

بناح العتادقية : صيات المنذر بمصر

طبعة مجسدي

بالقاهرة

تقديم لكتاب الاكليل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على أشرف الرسلين وعلى آله وأصحابه
وتابعيه بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد - فهذه كلة وجيزة أتحدث فيها عن نشأة الفقه الإسلامي عموماً وعن
فقه الإمام مالك خصوصاً أين فيها عمل العلماء للمالكين في فقه إمامهم في مختلف
العصور . وأوضح فيها منزلة كتاب المختصر الحلي وشرحه الإكليل لأمر العلماء
الشيخ الأمير مترجماً للإمامين صاحبي المختصر والشرح حتى تتجلى منزلة هذا الكتاب
العلية ليأخذ مكانه اللائق به بين كتب المذهب فيحرص عليه المفتي والمستفتي لأنه
من الكتب التي يجب أن يتمسك بها طلاب العلم ويحرص الناس على اقتنائها فأقول
مستعيناً بالله تعالى

الشرعة الإسلامية

هي تلك النظم والأحكام التي شرعها الله لعباده وأزلها على خير خلقه وخاتم
أنبيائه ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم وجعلها خاتمة الشرائع محكمة الأحكام قوية
الأصول صالحة لكل زمان ومكان وافية بكل النظم العمرانية الاجتماعية والسياسية
والاقتصادية والأخلاقية لم تدع ناحية من نواحي الحياة إلا وقررت فيها حكماً هو غاية
الحكمة وكفيل لمن تمسك به بالسعادة الدنيوية والأخروية . لا يستقل العقل البشري
القاصر بالوقوف عليها فنزلت الأحكام من السماء آيات تنلى على النبي صلى الله عليه
وسلم تارة تنزل الآية من القرآن وتارة تنزل الآيات وتارة تنزل السورة كاملة والرسول
عليه السلام يقرأ ما ينزل عليه على مكث . ويبلغه للناس وهم يحفظونه ويكتبونه
ويتدبرون مقاصده وعالمة وحكمه وغاياته حتى تم القرآن وكل الذين وكان النبي صلى
الله عليه وسلم بين الناس ما نزل إليهم وقد تولاه ربه فلا يقره على خطأ وما كان

(ب)

ينطق عن الهوى والشهوة فكان يقبض ويعتهد ويلحق الفرع بالأصل لوجود العلة وتحقق المصلحة والحكمة وقد درب أصحابه على الاستنباط من النصوص والاجتهاد في الأحكام وأمرهم بإبلاغ سنته ومتابعتها وبالرجوع إلى الكتاب والسنة عند التنازع والاختلاف وفتح لهم باب الاجتهاد والنظر فكانت خلفاؤه في التشريع ترجع احتدادهم إلى ما قرره لهم الرسول صلى الله عليه وسلم من الأصول التي أرشده الله بها وسيت هذه الأحكام الاجتهادية بالفقه الاسلامي وكان الناس في عصر الصحابة رضوان الله عليهم يستفتون العلماء من الصحابة فيفتونهم بما علموه من نص الكتاب والسنة يفهمهم منه وبما يشمره قياس الفرع على الأصل الثابت بالنص بعد إعمال النظر والاجتهاد في تأثير علته وتحقيقها وبعد النظر في حكمة الحكم ومصلحته وفي عصر التابعين قد اتسعت رقعة الاسلام في البلدان المفتوحة وجد كثير من الحوادث التي لم تكن وقت قبل ذلك للعلماء المجتهدين فبذل العلماء جهدهم في النظر والاستنباط والبحث عن حكم هذه الحوادث مستعينين على ذلك بما لديهم من الأدلة الموروثة عن آبائهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانتسج بذلك نطاق دائرة الفقه والنظر وفي عصر أتباع التابعين حمل راية الاجتهاد جماعة كثيرون لتوفر آلات الاجتهاد عندهم وكانت النهضة العلمية قد ازدهرت في ذلك العصر ودوت العلوم ووضعت الاصطلاحات العلمية ونشط العلماء وتخصصوا في بعض العلوم حتى نضجت واحتقرت واشتهر في الأمصار الكبيرة جماعة أفر لهم العلماء بالزعامة الفقهية . ونشأ عن اختلافهم في النظر والاجتهاد تعدد المذاهب وأصبحت الشريعة الاسلامية كشرائع متعددة تتسع أحكامها لحاجات الناس وتيسر لهم العمل وتباعد عن الحرج والضيق فكل من عمل من الناس باجتهاد المجتهد الفقيه قد أطلع ربه وبرئت ذمته وكان اختلاف الفقهاء رحمة للأمم ، وزعم العلماء المجتهدين في ذلك العصر هو إمام دار الهجرة النبوية الإمام مالك بن أنس الأصبحي . ومذهبه أحد المذاهب وأقواها . وأصوله أقوى الأصول وأقواها

مذهب الإمام مالك

كانت مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم في عصر أتباع التابعين أغنى الأمصار الاسلامية بالسنة النبوية ومعرفة القضاء النبوي وأثار الصحابة والتابعين وقتا واما ومن هذه المدينة العلمية تجسرت شمس العلم وظهر نجم السنن إمامنا الإمام مالك بن أنس

(ج)

رضي الله عنه قد درس وحصل وجمع وأفتى وشهد له العلماء وانتشر صيته في سائر الآفاق وضربت له أكباد الأبل لأخذ العلم عنه وروى عنه الأئمة من أقرانه منهم أبو حنيفة والليث بن سعد ومحمد بن الحسن وغيرهم وأجمع العلماء على إمامته وجلالته في الحديث والفقه وحسن الاستنباط مع الورع والتقوى والتحرى والفهم . فقلقد اجتهد واختار له مذهباً بناء على أصول قوية وقواعد متينة انفراد بتأصيل بعضها كالعمل بالمصلح الرسالة التي اتسع بها الفقه ودار عليها كثير من مسائل الاستنباط . وكسد النرائع ومراعاة الخلاف وغيرها مما جعل مذهب بين النص والرأى قوى الدليل سليم التعليل وأصبح قول مالك كالنص لا يسأل سامعه من أين ولا لم حتى إن المتأخرين من علماء المالكية أخذوا كتبهم من ذكر أدلة الأحكام اعتماداً على تسليم العلماء بفقهِه مالك ولم يوجد لهم مغارض في أحكامهم وأخذ الناس عن مالك مذهب وانتشر في أكثر الأمصار الإسلامية في مصر والعراق والأندلس والمغربين الأقصى والأوسط وإفريقية كما انتشر في الشام وصقلية والسودان . انتشر في تلك الأمصار بواسطة تلامذة الامام مالك وبواسطة الراخلين إلى الحجاز من هذه الأقطار . وصار لمذهب الإمام من العلماء في هذه الأمصار يقومون بحفظه وخدمته فكان منهم من يجتهد في المذهب بالتخريج والترجيح وحفظ الروايات ومنهم المتقي الحافظ لأقوال المذهب وكان من العلماء المالكيين في مصر . أمثال ابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكم والحارث بن مسكين وابن زريق وابن شاس . وكان في العراق أمثال . القاضي إسماعيل وابن خوزمنداد وابن اللبان والقاضي أبي بكر الأبهري (١) والقاضي أبي الحسن ابن القصار والقاضي عبد الوهاب بن نصر . وكان في الأندلس عبد الملك بن حبيب وتلميذه العتي وغيرهما . وكان في القيروان أسد بن القرات وسحنون بن سعيد وغيرهما . وقد قام هؤلاء وأمثالهم بنشر المذهب ونصرتهم وتدوينه وجمعه من موطأ الامام ومما أملاه على أصحابه ومن تخريج العلماء على أصول الامام التي تقع لحوادث الأزمان المتجددة واشتهر من الكتب في مذهب مالك . كتاب المدونة ويسمى بالأثم وبالختلطة وهو كتاب جمع ألوفاً من المسائل دونها سحنون بن سعيد في القرن الثالث الهجري من رواية عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك وابن القاسم هو تلميذ الامام القبي لازمه أكثر من عشرين سنة ومن الأحكام التي بلغت ابن القاسم

(١) ينسب لأبهر بفتح الألف وسكون الباء بليدة باغرب من زنجان

عالم، يسميه ابن إمامه وأضاف سخون إلى ذلك ما قامه ابن القاسم على أصول الإمام واحتج سخون لمسائل الدعوة برواياته من موطأ ابن وهب وغيره وألحق بذلك ما اختاره من خلاف كبار أصحابه غير أن المنية عاجلته قبل أن يتم ذلك في سائر أبوابها وعكف أهل القيروان عليها وتركوا الأندية التي كان دونها القاضي أسد بن الفرات عن ابن القاسم لأن ابن القاسم كان قد رجع عن كثير من أحكامها وكتب إلى أسد بأن يعتمد على مادونه عنه سخون . فأصبحت مدونة سخون إماما لكتب المذهب لأنه قد تداولتها أفكار أربعة من المجتهدين الإمام مالك وابن القاسم وأسد بن الفرات وسخون بن سعيد ، قام العلماء بشرحها وتلخيصها فشرحا جماعة منهم للخمى وابن عجزر وابن بشر وابن يونس وشرح ابن يونس جامع لما في أمهات كتب المذهب . واختصرها جماعة منهم ابن أبي زيد القيرواني وابن أبي زمنين ثم أبو سعيد البرادعي في كتاب التهذيب وعليه اعتاد أهل إفريقية — وكذلك دون عبد الملك بن حبيب كتاب الواضحة وقد جمعه من رواياته عن ابن القاسم وأصحابه وانتشرت في الاندلس ومن شرحها ابن رشد وعلى الواضحة اعتمد أهل الاندلس وكذلك ألف العتيبي تنفيذ ابن حبيب كتاب العتية مما جمعه من سماع ابن القاسم وأشهب وابن نافع عن مالك وما سمعه من يحيى بن يحيى وأصبخ وسخون وغيرهم عن ابن القاسم فحازت القبول عند العلماء فهجروا الواضحة واعتمدوا العتية وقاموا بشرحها والكتابة عليها — وجاء القرن الرابع الهجري ومالكه الصغير حيثئذ العالم الكبير ابن أبي زيد القيرواني فقام بجمع ما في المدونة وما في الواضحة وما في العتية وما كتب على هذه الأصول وضمنه كتابه المسمى بالانوار فجاء جامعا للأصول والفروع ؛ وبقيت الحال على دراسة هذه الكتب إلى منتصف القرن السابع وفيه حل محلها كتاب ابن الحاجب المسمى بجامع الأمهات وبالختصر القرعي وقد جمع فيه مؤلفه الطرق في المذهب من كتب الأمهات فزاحم المؤلفات المنتشرة في ذلك الوقت واعتمده أهل بجاية وإفريقية وأكثر أهل الأماص وشرحه ابن راشد القفصي وابن عبد السلام وشرحه العلامة خليل في شرحه المسمى بالتوضيح في ست عجليات اعتمد فيه على اختيارات ابن عبد السلام وزاد عليه القول في كثير من الفروع وحل مشكلاته فكان أحسن الشروح وأكثرها فروعا وقوائد كما قاله الخطيب وجاء الإمام الجليل أبو الضياء خليل في القرن الثامن واختصر مختصر

ابن الحاجب في مختصره المشهور ومن ذلك الحين أصبح مختصر خليل موضع العناية في التدريس والافتاء. وأصبح حجة المالكيين إلى وقتنا هذا وما ذلك إلا لجمعه واستيعابه ونحرره واعتماده حتى إن الناصر اللقاني من شدة متابعه مؤلفه كان يقول إذا عورض كلام خليل بكلام غيره « نحن خليليون إن ضل ضلنا » وفي هذا المختصر يقول أبو محمد الخطاطب « هو كتاب صغر حجمه ، وكثر علمه ، وجمع فأوعى ، وفاق أضرابه جنسا ونوعا ، واختص بتيين ما به الفتوى . وما هو الأرجح والاقوى ، لم تسبح قرعة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله اه جمعه مؤلفه في حياته إلى باب النكاح ، ثم أكل تلاميذه باقيه من مسودة المؤلف بعد موته وباب المقاصة منه من تأليف تلميذه بهرام . وفي هذا المختصر كثير من التردد في القول ضيرت به في الحكم ولم يكن عدم الترجيح في هذه الأقوال ولا عدم البت في ما تردد فيه من القول تصورا من المصنف عن درجة الترجيح والاختيار وإنما كان ذلك منه استنساها للهم وإحالة على النظر والبحث حتى يتدرب طالب الفقه على القول والتحقيق به من غير التزام لترجيح المؤلف حتى تتولد في نفس الطلاب الفقهة والتمييز بين الأقوال بالبراهين والنظر وما هو إلا أمين جمع وتورع ومرتبته في التخريج والترجيح تظهر في كتابه . التوضيح فقد أجال النظر وأعمل الفكر واستنبط وخرج ورجح واختار وانتقد ، وجعل مختصره هذا واعية وراوية لأقوال العلماء في المذهب وإفيا بجميع أحكامه ولما طار صيته في الآفاق وأقبل عليه الطلاب ونال حظوة لم ينلها كتاب غيره حتى إنه ترجم إلى اللغة الفرنسية حين غلب حكم الافرنج على المغرب ولما كان مذهب مالك مصدرا مهما من مصادر القانون الفرنسي المدني والجنائي ، ولم يخدم كتاب في المذهب كما خدم مختصر خليل حتى ان شروحه نيفت على الستين شرحا كما سترى تفصيله في تصدير فضيلة المحقق مصحح الكتاب ومن راجع شرح الواق عرف مقدار الكتاب ووقف على صحة قوله واستخراج مسائله ، وألف الشروح عليه وأكثرها تحريرا وأوجزها عبارة من غير تفصيل شرح العلامة الأمير السمي بالاكلي وهو هذا الشرح الذي تقدمه لطلاب العلم ، لصحته وبسر تحصيله وعلو منزلته — كما يتضح لك ذلك بالوقوف على منزلة مؤلفه العلمية وبامعان النظر في الكتاب وفي أحكامه .

العلامة خليل صاحب المختصر :

هو أبو الولدة ضياء الدين خليل بن اسحاق بن موسى الجندي أحد شيوخ الاسلام

والأئمة الأعلام الفقه التقي الورع . كان رضى الله عنه مجتهدا في التحصيل والمذاكرة لا ينام من الليل إلا قليلا وفي بعض أوقاته كان لا ينام إلا زمنا يسيرا بعد طلوع الفجر ليرجع نفسه من جهد الطالعة والتفكير . مقبلا على ما يهينه من النظر والاطلاع جيدا عن الترفه والكسل حتى لقد روى أنه بقى بمصر أربعين سنة لم ير النيل فيها . وكان يلبس زى أجناد الحلقة المنصورة لأنه كان منهم ، وفقه ودرس على شيوخ أجلة ، وأعلام أئمة منهم عبد الله المنوفي وأبو عبد الله بن الحاج - صاحب المدخل - في الفقه والبرهان الرشيدى في الأصول والعريه وفقه عليه تلامذة نجباء وطلاب نبلاء منهم جمال الدين الاقضى وبهرام ويوسف البساطى ، وجلس لتدريس الفقه والحديث والعريه بمصر بالشيخونية وكانت أكبر مدارس العلم في مصر حينئذ فكان غاية في العلوم الشرعية خصوصا فقه الامام مالك وألف للوفيات النافعة ، فشرح للجنة شرحا لم يكمله وشرح مختصرى ابن الحاجب الأصل والفرعى وله منسك في أحكام الحج وتأليف في مناقب شيخه المنوفي وغير ذلك وكان رضى الله عنه من أهل المكاشفات فقد مر على طبايح يبيع لحم الميتة فكشفه ونهاه وزجره فتاب على يده وتوفي سنة (٧٧٦) ست وسبعين وسبعائة كما ذكره تلميذه ناصر الدين الاسحاقى واعتمده ابن غازى وذكر ابن حجر أنه توفي سنة (٧٦٧) وصوبه الحطاب ، وغلط ابن فرحون فأرخ وفاته بتاريخ وفاة شيخه المنوفي سنة (٧٤٧) وما أرخ به تلميذه أشبه بالصواب

العلامة الأمير صاحب الأكليل

هو العلامة المحقق شيخ علماء وقته . العالم التقي رجل للنقول والمقول . سليل العلم والمجد والإمارة الأستاذ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد السنبولى (١) للسلكى الأزهرى للشهور بالأمير - أصل أجداده من القرب وزلوا مصر . وكان لجده أحمد وجده عبد القادر إمرة بالصعيد بناحية (سنبو) وبها ولد الترجم سنة أربع وخمسين ومائة وألف (١١٥٤) في شهر ردى الحجة من شهورها وختم القرآن بها ثم ارتحل إلى القاهرة مع والديه وكان ابن تسع سنين وفي القاهرة ابتدأت حياته العلمية فدرس وتعلم على شيوخ أئمة . وعلماء محققين أجلة

(١) ينسب إلى سنبو بن أمجال مركز منفلوط مديرية أسيوط وشهرتها الآن بالصناد (منبو)

حتى ضج عقه وتمت ثقافته الفقية والقلية وصار ناجة البصر وشيخ العلماء بلامخاف -
 رغم صغر سنه . فقد جود القرآن على طريقة الشاطبية والبردة على الشيخ النير (٧) ثم
 درس النحو ، وعكف على دروس شيخه الفقيه شيخ المالكية الشيخ على الصمدي
 ولازمه نحو عشرين سنة حتى صار وارثه في معقوله ومنقوله وخصوصا الفقه
 المالكي . وسمع الموطن من هلال المغرب وعلمه الشيخ محمد الناودي بن سودة بالجامع
 الأزهر حينما نزل مصر عام حجة وسمع صحيح البخارى وشفاء القاضي عياض من
 الشيخ على بن العربي السقاط . وحضر على الشيخ محمد الحنفى مجلس من الجامع
 الصغير للسيوطى وشمائل الترمذى ومولد النجم التيطلى وسمع من الشيخ أحمد
 الجوهري المسلسل بالأولية كما سمع منه شرح الجوهرة للشيخ عبد السلام . وسمع
 من الشيخ البليدى الأربعين النووية وشرح السعد على القائد النسفية وحضر
 دروس علم آداب البحث للشيخ يوسف الحنفى . وتلقى علم الهيئة والفلك والمهندسة
 والحسكة وعلم الأوقاف عن الشيخ حسن الجبرى اللقى حينئذ ووالد الشيخ
 عبدالرحمن المؤرخ صاحب عجائب الآثار في التراجم والأخبار وكتبه الجبرى إجازة
 بروياته وكتبه كما أجازته شيخه المولى . ولعلومته وتزايد رغبته في العلم درس أيضا فقه
 الحنفية على الشيخ الجبرى كما درس فقه الشافعية على غيره أيضا وتلقى طريقة
 الشاذلية من سلسلة مولاى عبد الله الشريف . ومن بين هذه المدرسة الكبيرة
 والأساتذة الأجلة تخرج الأستاذ الأمير . وظهر علمه وعبقريته وضجته حتى تصدر
 للتدريس والتأليف والتحرير والجمع والتحقيق في حياة شيوخه وصار إمام الذهب
 قبل أن يم من عمره عشرين سنة « والله يؤتى فضله من يشاء »

وطار صيته في الشرق والمغرب وصار الأمير أمير العلماء متوجا بتاج القيادة ومكلا
 بأكليل الهابة . لأنه منح جودة القهن وإجادة التأليف حتى إن شيخه الصمدي
 كان يرجع إلى مجموع الأمير في الفقه حجة منه بمواهب الأمير الفطرية واعترافا
 بجلالته العلمية وسعة اطلاعه على آراء الفقهاء وتحقيقه للاقوال الذهبية وهكذا كانت
 مؤلفات الأمير محلا للتحقيق وتعميس عويس المسائل وأصبحت مرجعا للباحثين
 وزناجعا منتجا للطلاب فقد ألف في فقه المالكية كتابه المشهور بالمجموع جمع فيه
 أقوال علماء المذهب وحرر فيه القول وشرحه بشرح لطيف فرغ من تيسير أصله

عام سنة وسعين ومائة وألف (١١٧٩) وفرغ من تبييض حاشيته عليه السادة بضوء الشموع سنة ثلاث وعشرين ومائتين وألف (١٢٢٣) وعلى كتاب المجموع اجتماع العلماء لدرسه وتدريسه وشرحه وحل ألفاظه المحررة الجامعة فحشى عليه تليذه الشيخ جباري المدى سنة إحدى ومائتين وألف وكتب عليه الشيخ محمد عليش أيضا حاشية جيدة وشرحه أيضا الشيخ عبد الحافظ علي الصمدي في كتاب حافل يسمى بالتوضيح لمن رام المجموع بنظر صحيح ولخص هذا الشرح في شرح آخر صغير يسمى بالفجر المنير على مجموع الأمير تم تبييضه سنة ثلاث ومائتين وألف (١٢٨٣) . وألف الأمير حاشية على شرح عبد الباقي على خليل وله حواشي في الفقه على أكثر المؤلفات فيه كحاشيته على شرح العزلة وعلى شرح ابن ترمي وحاشية على المشوري على الرحية في الفرائض ومن مؤلفاته القيمة في الفقه شرحه على المختصر الحلي الذي يقدمه لطلاب العلم فإنه شرح وجيز لطيف مفيد خال من الاستطراد والجشوب جيد عن ذكر الخلاف ويسمى بالأكيل على مختصر خليل . وهو شرح يحق للعلماء ان يتوجوا به إكليل علم وغار وهو ذخيرة الفقيه والمستفتى دعاني فضله إلى النصح بنشره وإلى إخراجة من زوايا النسيان وقد وفق الله له علما ذكيا قصيها قام بتصحيحه ومراجحته على نسخ متعددة نفع الله بالكتاب . وأجزل لنا الثواب والعلامة الأمير مؤلفات في سائر القنون . فله في النحو حاشية على مفتي ابن هشام وعلى الشذور وعلى الأزهرية وله من الرسائل أعف الأنس في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ومطلع النبرين فيما يتعلق بالقدرتين وتفسير سورة القدر وغير ذلك من المؤلفات النافعة التي تدل على الفهم الثاقب والقرينة في الوقادة والفهم النقيق . وللامير ثبت مشهور ذكر فيه سنده للكتب الشرعية وشيوخه في الرواية وختمه بذكر كتب الصوف وأحزابهم وذكر أنه أخر ذلك عن مكتب الشريعة لأن الشريعة علم والطريق عمل بل علم الشريعة والحقيقة أسرار وأنوار يشرها العمل واتقوا الله وحسبكم الله غير أن هذا الثبت طبع محرقا ويحتاج إلى إعادة طبعه متقنا مضبوطا حتى يتم النفع به .

هذا وقد تولى الأمير منصب مشيخة السادة المالكية بالأزهر عبد الشيخ المردي وتولى المشيخة بعده ابنه محمد الأمير الصغير فالشيخ ابراهيم اللواتي فالشيخ محمد عليش ولم يرض الشيخ الأمير بتوليته مشيخة الأزهر مع أهليته واعتراف العلماء له بذلك تورعا

في سنة سبع وعشرين ومائتين وألف (١٢٢٧) توفي شيخ الأزهر الشيخ
الشرقاوي فتشاور العلماء فيمن يلي جده مشيخة الأزهر فامتنع الأمير فتولاها الشيخ
الشنواني وكان رضي الله عنه رفيق النفس لطيف الزانح له شرح حسن الديباجة جميل
الخيال ومن ذلك قوله في التشبيه

تخيلت أن الشمس والبحر تحتهما وقد بسطت منها عليه بوارق
مليح آتى المرأة ينظر وجهه ففي وجهها من وجهه الضوء دافق

بقى الأمير أمير العلماء ومرجع الفضلاء بحرا زخارا ومددا فياضا ينتفع به
القاصي والداني ويتخرج عليه العلماء أمثال الشيخ الدسوقي والشيخ العقابوي
والشيخ الصاوي والشيخ حجازي حتى قبض إلى جوار ربه روح الله روحه ونور
ضريحه في يوم الاثنين عاشر ذي القعدة من السنة الثانية والثلاثين والمائتين والألف
(١٢٣٢) ودفن ميكيا عليه بالصحراء بمجوار مغفن الشيخ عبد الوهاب العفيفي
بالتقرب من عمارة السلطان قايتباي بالقاهرة ومما قيل في رثائه مثلا

حلف الزمان ليأتين بمثله حثت يمينك يا زمان فكفر

كتبه

عبد الوهاب عبد اللطيف الديروطي
المدرس بكلية الشريعة الاسلامية
بالأزهر

﴿ تصدير ﴾

الشيخ الحسن الرضوي

الحمد لله الذي فقه في دينه من اختاره من العباد . ويسر من اجتبه منهم لسلك
 سبيل الرشاد . والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل من « يرد الله به خيرا يفقهه
 في الدين » . وعلى آله وصحبه وسائر الأئمة المجتهدين المجدين . وبعد . فتمت جمع
 العلامة الضياء خليل بن اسحاق بن موسى بن شعيب الجندی مختصره الشهير في مذهب
 الامام مالك بن أنس . عكف المالكية عليه . وأقبلوا على دراسته وتحصيله .
 وكتبوا عليه الشروح والخواشي والتقريرات . ونسجوا على منواله فيما جمعه من
 المتن المختصرات . وهذا - وإن دل على إخلاص المؤلف وحسن طويته - فانه
 يدل مع ذلك على دروس الفقه وذهاب الرغبة فيه . إذ باقبال الناس على هذه
 المختصرات وإعراضهم عن كتب المتقدمين ذهب علم كثير . وضفت ملكة الفهم
 والاستنباط . وصار قصارى فهم الناس فك العبارات اللفظية ، واعرابها ويان ما فيها
 من تقديم وتأخير . فانصرفوا عن الناية إلى الوسيلة ، وتمسكوا بالشروط تركوا الباب
 وآل الأمر بالفقه إلى ما ترى والأمر به . ثم إن للمالكية إنما اعتوا بمختصر الشيخ خليل
 لما رأوا فيه من كثرة الجمع وحسن الترتيب ، كما قال ابن غزوى يمدحه : إنه من أفضل هائس
 الأعلام . وأحق ما رمق بالاحداق . وصرفت له همم الحذاق عظيم الجدوى . يبلغ
 القحوى . بين ما به الفتوى . وجمع مع الاختصار شدة الضبط والتهذيب . واقتدر على حسن
 الساق والترتيب . فانسج على منواله . ولا سمح أحد مثاله . اه . ولذلك كثرت الشروح والخواشي
 عليه حتى زادت على مائة . فشرحه تلميذه بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز البصري بثلاثة
 شروح ، قال الخطاب : واشتهر الاوسط منها غاية في جميع الاقطار مع أن الصغير
 أكثر تحقيقا اه . والشرح الصغير رأيته في مجلد . وشرحه تلميذه أيضا عبد الله بن
 مقداد بن اسماعيل الأنصاري القاضي بشرح في ثلاثة مجلدات ، وهو قريب من شرح
 بهرام في التقرير ، وفيه فوائد ، وشرحه عبد الحائق بن علي بن الحسين المروفي
 بابن القرات بشرح حسن . وكان حنفيا ثم انتقل إلى مذهب مالك وفقهه على

صاحب المختصر . ولما مات رآه ابن الفوات بعد موته فساءه فقال غفر الله لي ولكل من صلي على ، وللشمس محمد بن أحمد بن عثمان البساطي قاضي القضاة كتاب شفاء القليل . في شرح مختصر خليل . في مجلدين كثير الأبحاث الفظية . قليل القوائد الفقهية عن قصص المراض منه . ومن باب السلم إلى الحوالة وقد اتم تليذه أبو القاسم محمد بن محمد النويري القصص من السلم إلى الحوالة في كرايس ولا بن عمه الجلال يوسف بن خالد بن نعم البساطي تليذه خليل كتاب الكفو الكفيل بشرح مختصر خليل . في مجلدين . ولنور الدين علي بن عبد الله السهوري شرح على المختصر عي فيه بالجواب عن اعتراضات البساطي إلا أنه لم يتم . كتبه من الأول إلى الاعتكاف ومن اليعوق إلى الحجر قال تليذه أبو الحسن لو تم لم يكن له نظير اه وللشيخ سالم ابن محمد السهوري شرح تام على المختصر وهو المراد بالسهوري عند الاطلاق . وللشيخ إبراهيم بن قائد بن موسى الزواوي ثلاثة شروح أحدها تسهيل السيل لقطف أزهار روض خليل . في ثمانية مجلدات استوفى فيه القول عن ابن عبد السلام وابن عرفة والتوضيح وغيرهم وختمه باب جامع المحص فيه فوائد من بيان ابن رشد وغيره . والثاني فيض النيل . وهو في مجلدين والثالث تحفة المشتاق في شرح مختصر خليل بن اسحق في ثلاثة مجلدات وللشيخ أحمد بن عبد الرحمن حارلو شرحان كبير في ستة مجلدات وصغير في مجلدين وفي شرحه الكبير أبحاث وقصص متين وللشيخ زروق شرح على المختصر مال فيه كعادته إلى الاختصار مع التحرير ولا يغلو عن فوائد . وللشيخ كريم الدين البرموني تليذه الناصر اللقاني حاشية على المختصر في مجلدين وللشيخ النجيب بن محمد شمس الدين التكدواي شرحان كبير في أربعة أجزاء وصغير في جزأين وللشيخ بركات بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب كتاب النهج الجليل في شرح مختصر خليل في أربعة مجلدات ولأخيه حامل لواء الذهب الشيخ محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب شرح على المختصر مطبوع في ستة مجلدات يدل على كثرة اطلاعه وسعة حفظه لقواعد الذهب وفروعه أطال النفس في أوائله وفي كتاب الحج صفة خاصة حتى لم يكن له في الشروح نظير لكن أدركه اللال بعد ذلك ، فيما يظهر ولهذا شرح أبو علي بن رجال العدني المختصر من كتاب النكاح إلى الآخر وجعله تمة لشرح الخطاب وقد كان أبو علي أعجوبة في الاطلاع والجمع والتصيل . وللشيخ داود بن علي بن محمد القتلاوي الأزهرى شرح في جزءين يدل فيه لجل الأبحاث

مع الاختصار وللشيخ أبي الحسن الشاذلي التوفى شرح لم يكمل كما أنه غفاه القليل في شرح لغات خليل . ولم يكمل أيضا وللشيخ محمد بن علي بن محمد الأصبحي القرناطي شرح صدره بمقدمة نفيسة . ينقل عنه صاحب الميار وللشيخ محمد بن يوسف البدرى القرناطي الشهير بالمواق كتاب التاج والاكليل في شرح مختصر خليل قابل فيه عبارات للؤلف بما يوافقها أو يخالفها من كلام أهل الذهب كابن رشد وابن شاس وابن الحالج فان لم يجد يرض لعارة للؤلف ولم يتكلم عليها بشيء وهو مطبوع بهامش الخطاب وعليه اعتمد ابن غازي في حاشيته على المختصر كما بينه الشيخ أحمد بابا السوداني . ولقاضي القضاة شمس الدين محمد بن إبراهيم التتائي شرحان كبير اسمه فتح الجليل وصغير اسمه جواهر الدرر وفي شرحه الكبير أوهام كثيرة نبه عليها المحقق الشيخ مصطفى الرماصي الجزائري في حاشيته وهي في جزئين وللبدر محمد بن يحيى القرافي شرح واسع في أجزاء اسمه عطاء الله الجليل الجامع لما عليه من شرح جميل . وللشيخ يحيى بن عبد السلام القسنطيني العلي بضم العين وفتح اللام شرح مال فيه إلى الاختصار ولا يخلو من فوائد وللغاية الصالح خضر زين البحري حاشية جمها من شرح التتائي وغيره ، وله على نسخته من المختصر طرر أحسن من حاشيته لما فيها من الوجيزة مع تحرير القول والمحقق الشيخ أحمد بابا التنبكتي شرح جميل لحص فيه لباب ما وقف عليه من الشروح وهي أزيد من عشرة منها شرح الجلال البساطي بخط مؤلفه واعتني بتحرير ألفاظ المتن منطوقا ومفهوما وتزيلها على القول ، وللشيخ المالكية الشيخ علي الأجهوري ثلاثة شروح رأيت الصغير منها في أربعة مجلدات وفي شروحه خصوصا الكبير فوائد وغرائب على أوهام تقع منه في النقل والتخريج وللشيخ إبراهيم بن مرعي — فتح الميم وكسر العين بينهما راء ساكنة — ابن عطية الشبراخيتي — بضم الشين وسكون الباء — شرح واسع في ثمانية أجزاء ، وللشيخ عبد الباقي بن يوسف الزرقاني شرح واسع كثير القوائد حسن الجمع والترتيب اعتنى به المتأخرون فكثبوا عليه حواشي بينوا فيها ما حصل له من وهم أو سهو . نذكر منها حاشية البناني وهي مطبوعة معه على الطماشي ، وحاشية الشيخ التاودي بن سودة في مجلدين اسمها طالع الأمانى لم تطبع . وحاشية الشيخ الأمير في جزأين لم تطبع أيضا وحاشية الشيخ الرهوني وهي أوسع الحواشي وأكبرها طبعت بالغرب وبمصر في ثمانية أجزاء ؛ ولولى

الصالح الشيخ محمد الحرشي شرحان ، كبير في ستة مجلدات ضخمة ، ومميز وهو مطبوع مع حاشية الشيخ الصعدي عليه . وبه وشرح المردير الملخص من شرح الزرقاني كسنا قرأ المختصر في جامعة القرويين بناس . وللشيخ أحمد الزرقاني الشهير بأبي جلة حاشية على المختصر في جزأين ، وللشيخ عليش شرح مطبوع في أربعة مجلدات . هذا ما رأينا أن نذكره من شروح المختصر وحواشيه مع بيان قيمتها العلمية بالبحار . ليحيط القارىء علمه بها في أيسر وقت ، وأقرب مدة . أما هنا الشرح الذي قدمه اليوم فهو شرح مختصر لطيف . مترج بالفرنسي امتزاج الروح بالجسد ، عن مؤلفه ببيان الراجح من الخلاف ، والمعتمد من الأقوال ، والظاهر من التأويلات ، فجاء مع اختصاره حسنا مفيدا . .

رأيت نسخة منه عند صديقنا فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف المدرس بكلية الشريعة . فرأيت من الخير نشره وتعميم النفع به ، وعرضت أمر طبعه على حضرة الفاضل المحترم الحاج علي يوسف صاحب مكتبة القاهرة ، فرحب بالفكرة وأبدى غاية الاستعداد . وطلب مني أن أقوم بمراجعة الشرح ، والتعليق عليه ، فليت طلبه ، وكتبت تعليقات يسيرة . اختلست في سويحات قليلة ، كنت أفرغ فيها للاستجمام من عناء التصحيح والتأليف . ولو كان عندي في الوقت سعة لكتبت عليه حاشية تبرز دقايقه : وتبين حقائقه . وتزود كل قول لقائله . وتلحق كل فرع بأصله . لكن أني يتيسر ذلك مع تبلبل البال . وتراكم الأحوال . وتخليل الأحوال . والمهم عن علوم الدين منصرف . وشؤون الوقت متافرة غير مؤلفة . نسأل الله أن يتداركنا بلطفه وعافيته . .

هذا وقد راجعت ثلاث نسخ من هذا الشرح فوجدتها متفقة على إسقاط باب المفارسة وعدم الترض له ، مع وجوده في بعض نسخ من المختصر المطبوعة ثم راجعت المجموع فوجدته ذكر هذا الباب ونص في شرحه على أن الأصل — يعني خلا — أهمله . وكذلك نسخ المتن المطبوعة بالمغرب ليس فيها هذا الباب . فيكون إثباته في بعض النسخ المصرية من تصرفات بعض الناسخين أو الطابعين ، بأن أخذ هذا الباب من بعض المتن كالتامل وألحقه بالمختصر ويجوز أن يكون من عمل بعض تلامذة المؤلف كما في باب المقاصة فإنه من تأليف تلميذه بهرام . ولا يفوتني أن أنه على اصطلاح مشي عليه الشارح كثيره من متأخري المالكية

ذلك أنه رمز بالحروف الآتية : ح للحطاب ، ت للتأني ، ر الرصاصي محشيه عج للشيخ على الأجهوري عبق أو عب للشيخ عبد الباقي الزرقاني بن للشيخ بناني محشيه شب للشيخ اخيتي ، للص . للصنف وقد يذكرا اسم أحدهم كاملا . وإذا قال حش أو الحاشية فالمراد حاشية الحاشي لشيخه الشيخ على الصعدي . وهو المراد بقوله شيخنا . وإذا أطلق لفظ الشرح فالمراد شرحه على مجموعه وهما مطبوعان . وكثيرا ما تتلاقى عبارته في شرح المختصر مع عبارته في شرح المجموع .

وأرجو أن أكون قد وفقت في خدمة هذا الشرح واخرجه وإخراجا لاهما بمكانته ومكانة مؤلفه ، كما أرجو أن يوفق الله حضرة الفاضل الحاج على يوسف إلى طبع الكتب النفيسة الفيدة مثل كتاب . سالك الدلالة على مسائل الرسالة وهو شرح على رسالة ابن أبي زيد بالدليل يذكر عبارة المتن ويعقبها بدليل من الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس . لثقيتنا الحافظ أبي الفيض السيد أحمد بن الصديق وهو أول شرح من نوعه على هذا المتوال . لأن كتب المالكية خالية من ذكر الدليل ليس فيها إلا الفقه المحض . والآراء المجردة ، وما كان هذا يليق بمذهب إمام اعترف له الجميع بالتقدم في السنة . وبلغوا له الامامة في علم الحديث ، وكان الامام الشافعي يفاخر به ، سم . ما كان يليق بمذهب الامام مالك أن تكون كتب الفقه فيه مجردة عن الدليل . خالية من ذكر الاستنباط والتحليل . ولعل عذر المالكية في ذلك اعتناهم على أن متقدمهم تكفلوا بالتدليل كابن عبد البر والباجي وابن رشد وأضرابهم ، مع تسليم باقي المذاهب لمالك وعدم منازعتهم له ، بخلاف المذاهب الثلاثة الباقية فإنه حصل بين أهلها نزاع مذهبي ، تطور في كثير من الحالات إلى نزاع سياسي استعمل فيه السلاح ، وأزهقت فيه الأرواح . كما يعلم لمن تتبع كتب التاريخ وسير الحوادث .

هذه كلمة وجيزة جعلناها تصديرا لشرح الإكليل ونسأل الله أن يجنبنا الزلل . ويرزقنا السداد في القول والعمل إنه سميع قريب مجيب .

« تنبيه » الالة التي بنى مالك مذهبه عليها سبعة عشر . وهي : نص الكتاب وظاهره ، أعني العموم ، ودليله ، أعني مفهوم المخالفة ، ومفهومه ، وهو المفهوم الأولي ؛ وشبهه ، وهو التنبيه على الله ، ومثل هذه الخمسة من السنة . أعني

(س)

نصها ، وظاهرها ، ودليلها ، ومفهومها ، وشبهها . ثم الاجماع ، والقياس ، وعمل
أهل المدينة ، وقول الصحابي ، والاستحسان ، وسد القرائع ، والاستصحاب ، وأما
مراعاة الخلاف فلا يستبرها دائماً بل تارة وتارة ، قاله العلامة ابن الحلج في حاشية
المرشد وغيره

أبو الفضل

عبد الله بن محمد بن الصديق

التهامى الحنفى عفى عنه

الأكليل

شرح مختصر خليل

للمعلامة المحقق الشيخ محمد الأمير : الكبير

صاحب المجموع وغيره في فقه المالكية

قدمه وترجم المؤلف

الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف

الحائز للعلوية من درجة أستاذ

والمدرس بكلية الشريعة

صححه وعلق حواشيه

أبو الفضل عبد الله الصديق النجاري

من علماء الأزهر الشريف

وخادم الحديث الشريف والإسناد

جميع الحقوق محفوظة للناس

مكتبة الهدى

مستأجنتها : علي يوسف سليمان

تأليف الأستاذة : سميان الأندلسية

طبعة حمادي

بالقاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من بَيَّنَّ الحلال والحرام ، ونصلي ونسلم على من أوتي جوامع
الكلم واختصر له الكلام ، محمد وآله . ومن على منواله .

أما بعد فيقول الفقير ، محمد الأمير ، هذا ما اشتدت إليه حاجة المتفقهين
المختصر من شارح ، مُبين للراجح ، متمزج به امتزاج الروح بالجسد ، حسن نافع
إن شاء الله تعالى لكل أحد . هذا وأنا من أهل التقصير فإلى وللتطوير . قال
رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) تندب في ذوات البال ولوشراً وتجب بعارض
النذور في الذكاة لكن يكفي مطلق ذكر كما يأتي وتكره في القرية كما سبذكر
وتحرم من التل على الجنب وفي المحرمات ويعد استواء الطرفين وقد وضحت ذلك
في شرح مختصرنا (يقول الفقير المضطر) المحتاج على أنه اسم فاعل أو للمبأ (الرحمة
رَبِّهِ الْمُنْكَسِرُ خَاطِرُهُ) (الدَّيْلَةُ نَفْسُهُ) (لِقَلَّةِ الْقَمَلِ) (لِلْمَأْمُورَاتِ) (وَالْتَقْوَى) (عن
المنهيات) (حَلِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ) بن موسى بن شعيب من علماء القرن الثامن (المالكى)
نُصِّتَ خليل (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْحَمْدُ لِلَّهِ) في الخطاب (فائدة) قال سَيِّدِي محمد
السنوسي حكم الحمد الوجوب في العمر مرة كاللحج وكلتي الشَّهَادَةِ وَالصَّلَاةَ على النبي
صلى الله عليه وسلم اتعنى . (حَمْدًا يُؤَاقِفِي) إجمالاً أو مُبَالَغَةً وتخيلاً في حاشية
الرامسى تفسير يروا في يلاقيها - حتى يكون معها وهو أولى بما في الخرشى وغيره من
أن المُعَاذِلَةَ على غير بابها عبر بها بمبالغة فإن الحمد هو الذى يقى بالنعم (مَا تَزِيدُ
مِنَ النِّعَمِ) في الخطاب وغيره إن الحمد على الانعام أولى من الحمد على الأثر قلنا
الأثر يرجع للتأثير فمه حمدان أو جهتان أو تنبيه بالأحروية والأولى القيام بحق
الانثار . (تنبيه) الحق قول الباقلاني والرازى إن الله على الكافر نعماً يحجبُ عليه .

شكرها قال تعالى (يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم) كافي
 الشبرخيتي وحاشية شيخنا ويؤيده خطابه بفروع الشريعة وما نقل عن الأشمري
 لانه لله على كافر نظر للحقيقة والعاقبة لا الصورة الراهنة حتى قيل الخلاف
 لفظي بل مما لا يضر قول المعتزلة هو في نعمة في الآخرة باعتبار أنه ما من عذاب
 إلا وفي قدرة الله تعالى أشد منه لكن لا يجوز هذا التمييز لمصادمة الوارد
 (والشُّكْرُ لَهُ عَلَى مَا أَوْلَانَا مِنَ الْفَضْلِ وَالْكَرَمِ لَا أَحْيِي ثَنَاءٌ عَلَيْهِ هُوَ)
 مبتدأ خبره (كما أُنْتَى عَلَى نَفْسِهِ) أى على الصفة التي أنشئ لا يبلغها الواصفون
 ولا يعلم قدرها غيره وفي المصنف إطلاق النفس بلا مشاكلة ونحوه الحديث وقوله
 تعالى (كتب ربكم على فضة الرحمة) وتقدير المشاكلة في أمثال ذلك بعيد كافي
 الشبرخيتي والحاشية (وَنَسَأْلُهُ اللَّطْفَ وَالْإِعَانَةَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَ) خصوصاً
 (حَالِ حُلُولِ الْإِنْسَانِ فِي رَمْسِهِ) قبره (وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ سَيِّدِ
 الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ) الازدواج بالفتح (الْمَبْعُوثِ لِسَائِرِ الْأُمَمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
 وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَأُمَّتِهِ أَفْضَلَ الْأُمَمِ) هذه أم الإجابة
 والسابقة أم الدعاء فلا تكرار (وَبَعْدُ فَقَدْ سَأَلَنِي جَمَاعَةُ أَبَانَ) أظهر (الله لي
 ولهم معالم) أدلة (التَّحْقِيقِ وَسَلَّكَ بَيْنَاوِيهِمْ أَنْفَعَ طَرِيقٍ مُخْتَصَرًا عَلَى) للاستعلاء
 المجازي (مَذْهَبِ الْإِيمَانِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ مُبَيَّنًا لِمَا بِهِ الْفَتْوَى) بحسب ما يعلم (فَأَجَبْتُ
 سُؤْلَهُمْ بَعْدَ الْإِسْتِخَارَةِ) لما صح كافي الشبرخيتي من رواية الحاكم من سعادة
 المرء استخارته الله تعالى ومن شقوته تركه الاستخارة (١) « ومن ثم واطب عليها
 بعضهم كل ليلة إجمالاً فيما يتقلب فيه إلى مثلها وفي بقية عمره وإن رده ابن الحاج
 في للدخل بان ظاهر الوارد إذا هم بأمر مخصوص وفي الشبرخيتي أيضاً فعلها للغير

(١) رواه الحاكم من حديث سعد بن أبي وقاص وصححه وهو متعب ورواه أحمد والترمذي
 وأبو يعل والبرار وهو حديث ضعيف وقول الماوى حسن غير حسن

من حديث الجامع الصغير «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعله»^(١) قال الخطاب في شرح المناسك ورأيت بعض الأشياخ يفعل . وفي حاشية شيخنا عن الشيخ خضر الشافعي يزيد في أولى ركناتها أى بعد الكافرون وربك يخلق ما يشاء الآية وفي الثانية وما كان لمؤمن الآية ولا يخفى التنكيس والشبرخيقي ذكرهما على سبيل البدل قال وكل حسن (مُشيراً بفيها) وكل غائب لم يعلم (لِلْمُدَوَّنَةِ) مسائل دونها قاضي القيروان أسد بن القرات على محمد بن الحسن الحنفي ثم عرضت على ابن القاسم ونقحها سحنون وتسمى الاسدية والمختلطة اختصرها ابن أبي زيد وابن أبي زمنين وغيرهم ثم أبو سعيد البرادعي بالمهمل والمجبة في التهذيب واشتهر حتى أطلق عليه المدونة واختصره ابن عطاء الله انظر الخطاب (وَبِ) مَادَّة (أَوَّلُ إِلَى اخْتِلَافٍ شَارِحِيهَا) في ذلك الموضع وإن لم يشرحوا سائرهما (فِي فَهْمِهَا) وقد يأتي شبه التأويل من تفسير وحمل كما أنه قد يذكر الضمير باعتبار حكمها فيقول وقيد وحمل مثلاً (وَبِالِاخْتِيَارِ لِلْخِي) نسبة للخم حى من المين هو أبو الحسن على بن محمد الربي نسبة لربيعة وهو ابن بنت اللخمى كان متفتناً ذا حظ من الأدب تفقه بآبن محرز وأبي الفضل بن بنت خلدون وأبي إسحاق التونسي والسيورى وغيرهم وعمر ورأس ، له كتاب التبصرة محاذي المدونة وتفقه عليه المازرى والكلاعى بفتح الكاف وتحفيف اللام مات بصفافس سنة ثمان وسبعين وأربعائة وقدمه لأنه أجراً من ذكر على الاختيار ولذا خصه به (لَكِنْ إِنْ كَانَ بِصِغَةِ الْقَمَلِ فَذَلِكَ لِاخْتِيَارِهِ هُوَ فِي نَفْسِهِ) فانت القمل يناسب الاحداث (وَإِنْ كَانَ بِصِغَةِ الْأَسْمِ فَذَلِكَ لِاخْتِيَارِهِ مِنَ الْخِلَافِ وَبِالْتَّرْجِيحِ لِابْنِ يُونُسَ) لأن أكثر اجتهاده في الليل مع بعض أقوال من سبقه (كَذَلِكَ) في التفصيل بين الاسم

(١) رواه أحمد ومسلم من حديث جابر .

والفعل وهو أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس يعبر عنه ابن عرفة بالصقل نسبة لصقلية له اليد في القرائن أخذ عن أبي الحسن الحصري وغيره كان شجاعاً ملازماً للجهاد مات سنة إحدى وخمسين وأربعمائة (وَبِالظُّهُورِ لِأَيِّ رُشْدٍ كَذَلِكَ) لاعتماده كثيراً على ظاهر الروايات وما يؤخذ منها كما في الخطاب قال وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية وهو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد قرطبي ولي قضاء الجماعة بها سنة إحدى عشرة وخمسمائة ثم استغنى عنه سنة خمس عشرة، وكان صاحب الصلاة في المسجد الجامع له الرحلة. ومن أخذ عنه عياض له كتب في فنون مختلفة من أجلها القدمات والبيان والتحصيل أنشئ عليهما كثيراً كان يصوم يوم الجمعة في الحضر والسفر ولد سنة خمسين وأربعمائة ومات سنة عشرين وخمسمائة (وَبِالْقَوْلِ لِلْمَازِي كَذَلِكَ) لأنه قويت عارضته في العلوم فكان إماماً صاحب قول يمتد عليه مع أنه اصطلاح للضنف وهو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي أصله من مازرة بفتح الزاي وكسرها مدينة في جزيرة صقلية أمام أفريقية وما وراءها له اليد في الطب أيضاً أخذ عن اللخمي وعبد الحميد السيوري المعروف بابن الصائغ وغيرها وأخذ عنه بالإجازة القاضي عياض له تأليف منها شرح مسلم وشرح البرهان لأبي المعالي وشرح التلخيص للقاضي عبد الوهاب مات سنة ست وثلاثين وخمسمائة وقد نيف على الثمانين (وَحَيْثُ قُلْتُ خِلَافٌ) بالرفع على الحكاية والنصب على إرادة لفظه (فَذَلِكَ لِلْخِلَافِ فِي التَّشْيِيرِ) فيكون القولان مشهورين يسوغ العمل بكل بحسب ما علم (وَحَيْثُ ذَكَرْتُ قَوْلَيْنِ أَوْ أَقْوَالاً فَذَلِكَ لِعَدَمِ اِطْلَاعِي فِي التَّرَعُّعِ عَلَى أَرْجَحِيَّةٍ) يعني ترجيح (مَنْصُوصَةٍ وَأَعْتَبْتُ مِنَ الْمَفَاهِمِ) المخالفة (مَقْهُومِ الشَّرْطِ) وأولى ما هو أعلى منه كالنافية في واللبتونة حتى يرتفع بالغ والحضر في إنما يجب القسم للزوجات في الليث وأما المواضة فبتيرة خصوصاً الفحوى كما قال وللولي زد نصرف يميز فأحرى .

غير المميز فالحصر بقوله (قَطَّ) نسي أى لا القَبُّ مثلا وبعبارة المراد أنه يعتبر الشرط لزوما وغيره جوازا (١) وقط مخففة الطاء ما كنة بمعنى حسب (وأشِيرُ يَصُحُّحُ أو استُخِصِنَ إِلَى أَنْ شَيْخًا غَيْرَ الَّذِينَ قَدَّمْتُهُمْ صَحَّحَ هَذَا) من الخلاف (أو استظهره) من نفسه وهذا يفهم بلا تنبيه وكأنه خشي توهم اصطلاح مخصوص فيه (وَبِالْتَرَدُّدِ لِتَرَدُّدِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي النَّقْلِ) مع اتحاد المنقول عنه لتمدد قوله أو اختلاف القهم عنه تمعد الناقل أو اتحاد واختلاف موضع نقله (أو) في الحكم من أنفسهم (لِإِدْمِ نَصِّ الْمُتَقَدِّمِينَ) وأما تردد المتقدمين في الحكم فهو قوله سابقا قولين أو أقوالا وفي نسخة غير الناصر (وَيَلِزُ) (البالغية زاد في نسخة ابن الغراب (غَالِبًا) لأنه قد يأتى بها لجرد دفع التوهم (إِلَى) رد (خِلَافٍ مَذْهَبِي) واقع في مذهب مالك (وَاللَّهِ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ مَنْ كَتَبَهُ أَوْ قَرَأَهُ أَوْ حَصَّلَهُ) بنحو شِراء (أَوْ سَعَى فِي شَيْءٍ مِنْهُ) ولو توسلا للغير (وَاللَّهُ يَفْعِلُ مَا يَشَاءُ مِنَ الزَّلَالِ وَيُوقِنُنَا فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ ثُمَّ اعْتَدِرُ لِنَدْوَى الْأَلْتَابِ) العقول (مِنْ التَّقْصِيرِ الْوَاقِعِ فِي هَذَا الْكِتَابِ) ولم أشعر به (وَأَسْأَلُ بِلِسَانِ التَّضَرُّعِ وَالْخُشُوعِ وَخِطَابِ التَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ) للقام يقتضى البسط فلا ينظر فيه لتكرار (أَنْ يُنْظَرَ بَيْنَ الرِّضَا وَالصَّوَابِ فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ كَمَلُّهُ وَمِنْ خَطَايَا أَصْلَحُوهُ) بالتنبيه أو تفير البديهي كنقص حرف أو زيادته (فَلَمْ يَأْتِ خُلُصُ مُصَنَّفٍ مِنَ الْهَوَاتِ أَوْ يَنْجُو مُؤَلَّفٌ مِنَ الْمَتَرَاتِ * بَابُ يَرْفَعُ الْحَدَّثِ) أى انوصف المقدر بالشخص، وما لا يعجبني اطلاقهم على المنع للمسر بحكم الله تعالى وكلامه حدثا (وَحُكْمُ الْخَبَثِ يَا لِمَاءَ (لِمُطْلَقِ) الْأَخْصِ صَهَا مِنْ مُطْلَقِ مَاءٍ (وَهُوَ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَاءٍ بِلا قَيْدٍ) عرف وإن صدق بقيد أيضا فيرادف الطهور وقيل المطلق أخص لا يشمل التخيير

بما لا يضر وشمل ماء زمزم وإن كره في الخبث تكرماً وبعيد ما في الخطاب عن ابن عبد السلام لا يكفن الليث بثوب بل منه ، وأما أبارئود فتمنع ككل ماء عذاب وليست نجسة والصلاة بها باطلة كما في الشبرخيتي عن الرصاع في شرح الحدود ، واستظهر الأجهوري الصحة ويؤيده أنه قيل بالكراهة والتيمم كالوضوء نص عليه ابن فرحون وابن العربي وفي التثاني في باب التيمم صحته فكأنه رأى ضعف علوق التراب (وَإِنْ جُمِعَ مِنْ نَدَى) وغيره الشجر والمقارن له حكمه (أَوْ ذَابَ) ولو بجلاج (بَمَدِّ جُودِهِ) ولو أصالة كالج (أَوْ كَانَ سُورَ بِهِمَةِ أَوْ حَائِضٍ أَوْ جُئِبَ أَوْ فَضَلَهُ طَهَارَتُهُمَا أَوْ كَثِيراً) ويأتي القليل (خُلِطَ بِنَجَسٍ لَمْ يُغَيَّرْ) في الشيخ عبد الباقي والرماسي وغيرهما فتح الجيم وكسرها لفتان فعمل تخصيص الأول بأصل النجاسة عرف (أَوْ شُكَّ فِي مُغَيَّرِهِ هَلْ يَضُرُّ) فيلغى الشك ويعتبر الظن (أَوْ تَغَيَّرَ بِجُجَاوَرِهِ وَإِنْ يَذْهَبَ لِاصْقَ) على خلاف (أَوْ بِرَائِحَةِ قَطِرَانٍ وَعَاءٍ مُسَافِرٍ) لا مفهوم له بل ريمحه لا يضر مطلقاً ويضر لون غير الدباغ وطعمه (أَوْ بِمُتَوَلَّدٍ مِنْهُ) كالمطبخ لم يطبخ أو سبك ولو تناسل وفي روثه نظر (أَوْ بِقَرَارِهِ كَمِلْحٍ) ولو طبخ (أَوْ بِمَطْرُوحٍ وَلَوْ قَصْداً مِنْ تَرَابٍ) وجبر ولو صنع وكبرت ولو صار عقاقير (أَوْ مِلْحٍ) على المتعد (وَالْأَرْجَحُ السَّلْبُ بِالْمِلْحِ) ضعيف (وَفِي الْإِتِّفَاقِ عَلَى السَّلْبِ بِهِ إِنْ صُنِعَ تَرَدُّدٌ) والفتى به لا يضر إلا المصنوع من زرع (لَا يَتَغَيَّرُ لَوْنًا أَوْ طَعْمًا أَوْ رِيحًا بِمَا يَفَارِقُ غَالِبًا مِنْ طَاهِرٍ أَوْ نَجَسٍ كَمُدْهِنٍ خَالِطٍ) إلا بأواني أهل البادية التي لا تنفك عنه كما في حاشية شيخنا وبفide الخطاب الحاقاً له بالدباغ ، وهذا مثال للمغير فلاخالط الدهن ولم يغير لم يضر كما في حاشية شيخنا خلافاً لما في الشبرخيتي (أَوْ بِخَارِ مُضْطَكِّي وَحُكْمِهِ) طهارة ونجاسة (كَمُغَيَّرِهِ وَيَضُرُّ بَيْنَ تَغْيِيرٍ يَجْعَلُ سَانِيَةً) بذر ومثل الحبل وعاء من غير أجزاء الأرض ومنها لا يضر (كَمُدِّ بِرِوْثٍ مَاشِيَةٍ)

تشبيه في الضرر لا بقيد كونه بينا (أَوْ بِرِ يَرْقِي شَجَرٍ أَوْ تَيْنٍ وَالْأَظْهَرُ فِي
بُرِّ الْبَادِيَةِ بِهِمَا الْجَوَازُ) هو المول عليه عند السير في بُرٍّ أو غديرٍ حَضَرٍ أو بَدَوٍ
(وَفِي جَمَلِ الْمُخَالَطِ الْمُوَافِقِ) للماء (كَالْمُخَالَفِ) فيضر حيث ظن التغير على
تقدير المخالفة (نَظَرْتُ) أصله لابن عطاء الله ولعل الأظهر ما قدمه المصنف وصرح
به (وَفِي التَّطَهِيرِ بِمَا جُلِيَ فِي الْقَمَرِ قَوْلَانِ) التحقيق كما في الخطاب
والرماسي أن الخلاف لفظي فإن مازج الريق ضر وإلا فلا (وَكُرِّهَ) مع وجود
الغير (مَالًا) يسير (مُسْتَعْمَلٌ فِي حَدِّثٍ) ولو غير الأولى أو حيض ذمية للوطء
(وَفِي غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ) أظهره كراهة المستعمل في خبث لا أوضية مستحبة لقلة
أعضاء الوضوء وبيق التردد في الاغتسالات غير الواجبة . وأما نحو الرابعة والتبرد
وغسل ثوب طاهر مما لا يتوقف على طهور فلا يكره المستعمل فيه قطعاً والظرف
من قوله في حدث الخ راجع لمستعمل وأما كراهته ففي كل ما يتوقف على طهور
(وَيَسِيرُ كَأَنِّيَّةٍ وَضُوءٍ وَغُسْلٍ) ولو بالنسبة للمتوضي . كما في الرماسي وغيره
(يَنْجِسُ لَمْ يَغْيَرْ) حرر الرماسي أن يزيد على القطرة في إناء الفسل (أَوْ وَلَغَ
فِيهِ كَلْبٌ) من تعلقات السير (وَرَاكِدٌ) يكره أنه (يُغْتَسَلُ فِيهِ) حيث لم
يكن مستبحراً ولا ذا مادة كثرت وإن لم يكن به أوساخ تبديلاً عند الإمام ومنعه
ابن القاسم إن كان يسيراً وبالجسد أوساخ وإلا جاز بلا كراهة عنده فإن علم التغير
منع اتفاقاً (وَسُورٌ شَارِبٌ خَيْرٌ) حيث أكثر منه ولم تلم الطهارة (وَمَا أَدْخَلَ
يَدَهُ فِيهِ) قالوا مثل اليد غيرها ولعل المصنف رأى أنها هي التي تكثر المزاولة (وَ)
سُورٌ (مَا) حيوان (لَا يَتَوَقَّى نَجِسًا مِنْ مَاءٍ) قيد لسُور (لَا إِنْ عَسَرَ
الِاحْتِرَازُ مِنْهُ) كالمر والقار فلا كراهة (أَوْ كَانَ طَعَامًا) لشرفه محقر ماء
(كُسْمَسٍ) الأقوى كما في عبق والحاشية تشبيهه بالسكره في نحلٍ وبلاد

حارة لأنه يبرص^(١) (وإن رُوِيَ) علت النجاسة (على فيه) أى فم الشارب أو غيره (وَقَدْ اسْتَبَالَه عُيْلٌ عَلَيْهَا) حكمها (وَإِذَا مَاتَ بَرِيٌّ دُونَ نَفْسٍ سَائِلَةٍ بِرَأْكَدٍ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ نَدْبُ نَزْحٍ) ولا يملأ الإناث لياخذ ماعلى وجه الماء (يَقْدَرُهَا) بأن يغلب على الظن زوال ما خرج منه كما قال الرجرجى (لَا إِنْ وَقَعَ مَيْتًا) لأن افتتاح المسام حال خروج الروح وصرح بمفهوم الشرط ذهألتوم الأخروية (وَأِنْ زَالَ تَغَيَّرُ النَّجْسُ) وأما الطاهر فيستعمل بعد زوال تغيره وإن كان القياسُ جملة من المخلط الموافق (لَا بِكَثْرَةٍ) أى مكاثرة ومخالطة (مُطْلَقٍ) أما به وإن قل فظهور (فَأَسْتَحْسِنَ الطُّهُورِيَّةُ) ضعيف (وَعَدَمُهَا أَرْجَحُ) هو المذهب لكن النسبة لابن يونس ليست فى محلها (وَقَبِلَ خَبَرُ الْوَاحِدِ) عدل الرواية^(٢) والشرط فى الاكثر أيضاً (إِنْ يَنْ وَجْهَهَا) أى النجاسة لقرينة السياق وكذا الطهارة إن ظهر منافيا ، وإلا فى الأصل كما فى الرماضى وغيره (أو انفكا مذهباً) فى شأن النجاسات (وَالْأَقَالُ) المازرى (يُسْتَحْسِنُ) ندباً (نَزْكُهُ) وَوُرُودُ الْمَاءِ عَلَى النَّجَاسَةِ كَمَكْسِهِ) أى سريان وجعل الشافعى ورود دون القلتين مطهراً ونجس عكسه وإن لم يتغير والقلتان نحو أر بعانة وسبعة وأربعين رطلا تقريباً بالمصرى وبالبغدادى خمسمائة (فَصَلُّ الطَّاهِرُ) الأعم من المباح من وجه على ما فى الحاشية من ترجيح نجاسة الميتة للضطر (مَيْتٌ مَا لَا دَمَ لَهُ) ولو اغتذى بدم غيره النجس كالبرغوث خلافاً لابن القصار والبق لا الوزغ والسحالى وشحنة^(٣) الأرض وحيات فنجسة كما فى شب وغيره وفيه أيضاً لا يحتاج التوالد من الطعام لذكاة وغلب الطعام على ميت غيره إن لم يتميز ولم يظن بلوغه النصف

(١) ورد ذلك فى حديث لا يصح - لكن إن ثبت فى الطلب أن هذا الماء يورث الرس ثبتت السكراة وإلا فلا
(٢) فيقبل خبر المرأة والمبد فى هذا ومثله وهو كل ما ليس فيه إلزام بطريق الحاكم
(٣) هي دوية لأنها مسها الانسان تحبمت وصارت مثل الحرزة ، وهي فما أظن حرقان

(وَالْبَحْرِيُّ وَلَوْ طَالَتْ حَيَاتُهُ يَرَى) ومات به وفي وطء آدميه (١) التعزير ويشل من بطن النجس إن أخرج قبل القوص (وَمَا ذُكِّيَ وَجْزُهُ) يشمل وعامالولد وفي حكمه الجنين التابع والفعل من كروث الجلالة شيء آخر (إِلَّا مُحَرَّمٌ إِلَّا كُلُّ وَصُوفٍ وَوَبَرٍّ وَزَعَبُ رِيَشٍ وَشَعْرٌ وَلَوْ مِنْ خَيْرِ زِيٍّ إِنْ جُرَتْ) وإلا فأصولها كالجلد (وَالْجِمَادُ هُوَ جِسْمٌ) ولو مائتاً (غَيْرُ حَيٍّ) أى لم تحل حياة (وَلَا مُفَصِّلٌ عَنْهُ إِلَّا الْمُسْكِرُ) المنيب للعقل مع فرح وبدونه مفسد مخدر كالخيشة على الأقوى (٢) طاهر يجوز قليله غير المنيب كالمرقد المنيب للعقل والحواس كالسكران ولاحد بهما (وَالْحَيُّ) ولو دود عذرة وإن تنجس كالجنين برطوبة الفرج (وَدَمْعُهُ وَعَرَفُهُ وَلَمَابُهُ) من غير الملة (وَعُخْطَاهُ وَبَيْضُهُ وَلَوْ أَكَلَ نَجِسًا إِلَّا الدَّرَّ) المتن أوصار مضغة أوفر خاميتاً ولا يضر اختلاطه ولادم غير مسفوح به (وَالْخَارِجُ بَعْدَ التَّوْبِ) تابع للنية (وَلَكِنْ آدِيٍّ إِلَّا أَلَمِيَّتِ) المتعمد ولو الميت (وَلَكِنْ غَيْرِهِ تَابِعٌ وَبَوْلٌ وَعَذْرَةٌ مِنْ مُبَاحٍ) ولو حملا على أمه لا مكروه (إِلَّا الْمُتَعَذِّرُ يَنْجَسُ وَفِي: إِلَّا الْمُتَغَيَّرُ عَنِ الطَّلَامِ) ظاهره كظاهاها ولو لم يشابه العذرة وشهره الجماعة وفي الرماصى أنهما تأويلان ونجزم بأن القلس لا ينجسه إلا مشابهاها رادا على الخطاب وغيره في تسويته بينه وبين القى (وَصَفْرَاهُ وَبَلَنَّمُ) من الرأس والصدر (وَمَرَارَةٌ مُبَاحٍ) إن أراد ماءها فيقاس على الصفراء أو وعاءها فجزء مذكى ولذا حذفته من مختصرنا (وَدَّمَ لَمْ يُسْفَحْ وَمِسْكٌ وَقَارْنُهُ) وعاءه من الحيوان (وَزَرْعٌ يَنْجَسُ) ومن نجس للاستحالة (وَحَبْرٌ تَحْبَرُ أَوْ خُلَلٌ) نعم إن بل بعد التحجر وعاد له الاسكار رجع للنجاسة (وَالنَّجْسُ) فيه لثات كثف وفحتان وكسرتان وكمضدت لثات

(١) مثل نبات البحر (٢) وقيل ان الخيشة مسكرة وهو ضعيف وهى محرمة بالإجماع كما قال النووي وبمحدث « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل مسكر ومفتر » رواه أبو داود عن أم سلمة بإسناد حسن والخيشة مفترى بلا تراخ

(مَا اسْتَنْقَى) كقوله إلا المسكر وكفهوم إن جرت (وَتَبِتْ غَيْرَ مَا ذُكِرَ)
أول الفصل (وَلَوْ قَلَّةً) ويعنى غن ثلاث في الصلاة كالصبيان والطبوع إن
عسر وليس لمعة فإن أمكن التداوى اغتفر مدته وإن اضطر لقتل قلعة في المسجد
قيل بنوى ذكائها والمردود عليه بلوقول سحنون بطهارتها ولا يعمل على ما في
شب من نجاسة البرغوث بل طاهر كما في عب ورح وقد مناه (وَأَدْمِيًّا وَالْأَظْهَرُ
طَهَارَتُهُ) هو المعتد^(١) ولو كافرا (وَمَا أُبَيِّنَ مِنْ حَيٍّ وَمَيِّتٍ) نجس الميتة وفي
حكم الملبان ما تعلق بيسير جلد فلا تعمل فيه الذكاة (مِنْ قَرْنٍ وَعَظْمٍ) ومنه
السن فيجوز ردها على المعتد من طهارة الأدى (وَظَلْفٍ وَعَاجٍ وَظُفْرٍ) ولو طال
لأنه كان حيا (وَقَصَبَةٍ رِيَشٍ) وثوب ثعبان (وَجِلْدٍ وَلَوْ دُبُغٌ وَرُخَصٌ فِيهِ
مُطْلَقًا) من مباح وغيره (إِلَّا مِنْ خِنْزِيرٍ) وأدى لحرمته ووجوب دفنه (بَدَنُ
دَبْنَةٍ) ولا يشترط زوال الشعر ويكفى دبح الكافر ووقوعه في المدبغة بنفسه
(فِي بَاسٍ وَمَاءٍ وَفِيهَا كَرَاهَةُ الْمَاجِرِ) غير المذكي وهل تحريما فيكون دليلا
لما سبق أو تنزيها فهو استدراك ورجحه شيخنا في الحاشية لاتقاء الاستفذار
لكنه نقل عن محشى تت هنا ما ليس فيه وأسند ناويل المدونة لنفسها وقد
نبهته على ذلك فسكت (وَالتَّوَقُّفُ فِي الْكَيْمَخَتِ) عياض جلد القرس وشبهه
لتعارض القاعدة من صلاة السلف به في سيفهم والراجح لا يعيد من صلى به
ولا يعد التوقف قولا (وَمَنِيٌّ وَمَذْيٌ وَوَدْيٌ) ولو من مباح (وَفَيْحٌ وَصَدِيدٌ)
ومنه ما يرشح من نطف الجسد (وَرُطُوبَةٌ فَرَجٍ) وهي طاهرة من المباح إلا
لكمى (وَدَمٌ مَسْفُوحٌ وَلَوْ مِنْ سَمَكٍ وَذُبَابٍ وَسَوْدَاهُ) هي من الدم (وَرَمَادُ
النَّحْسِ وَدُخَانُهُ) المتمدان النار تطهرها وعليه طهارة ما خبز أوحى من القنار
بنجس وأولى عرق حمام حتى به وأما المرتك المتخذ من الميتة كالمومية حتى

الحطاب فيه خلاف والحق أنه إن حرق حتى صار كالجر فمكأ قال ابن حبيب طاهر وإلا فليأصله (وَبَوْلٌ) ولو على صفة الماء لكره (وَعَذِرَةٌ مِنْ آدَمِيٍّ) ولو صغيراً لا يَأْكُلُ الطعام (وَمُحَرَّمٌ وَمَكْرُومٌ) ومنه الوطواط وقار النجاسة (وَيَنْجُسُ كَثِيرٌ) وأولى قليل (طَلَامٌ) ومثله المضاف قال ح في التنبيه الخامس بعد قوله وحكمه كثيره إذا حلت النجاسة في الماء ولم تغيره ثم أضافه نحو لبن فطاهر وإن تقدمت الإضافة فنجس ونظمته لنرا .

قل للفتية إمام المصر قد مزجت ثلاثة ياناه واحد نسبوا لها الطهارة حيث البعض قدم أو إن قدم البعض فالتنجيس ما السبب (١) (مَارِئِجُ بَنَجَسٍ) متحلل لا نحو عاج (قَلَّ) وأولى كثر وشمل دون الدرهم والغفو في الصلاة فقط كما في ح واقتضى تنجيس القملة للمجن حيث لم تحصر بمحل خلافاً لمن قاسه على محرم جهل عينها ببادية فلا تحرم نساء تلك البادية كما في ح وفي مبحث الخشاش من الحاشية ما رواه بسطناه في الشرح، ابن القاسم من فرغ عشر قلال ممن في رفاق ثم وجد في قلة فارة ميتة لا يرى في أيها فرغت فالجميع له حكم النجاسة وليس من الشك في الطعام لأن أصل النجاسة محقق وشاع، ابن عبد الحكم لو أدخل يده في أواني زيت ثم وجد في الأولى فارة تنجس الجميع ولو مائة وهو جيد وقال اصنع بطهارة ما بعد الثلاث قال ح والظاهر الطهارة إن ظن زوال النجس لقول المصنف وإن زال عين النجاسة الخ لكن إنما يظهر كلامه على عدم النجاسة بمجرد الملاقاة، المصنف عن المنوفى لو قيل بالغفو عما يعسر لحسن كما أمتى به ابن عرفة في طعام طبخ وفيه روث فارة وفي السؤال أنها كثيرة وروثها غالب وجسد غالب النجاسة محمول عليها ولو في الطعام خلافاً لح لأن هذا ظن

(١) أجب عنه وله الشيخ محمد الأمير الصغير بقوله .

حي الإناء إذا ما شربها نجس فلم يغفر طهور الماء تنقيب لها الطهارة لا جلتها لبن وإن بدأت به فالحل لا يجنب

(كَبَامِدٍ إِنْ أُنْكَنَ السَّرْيَانُ) إمكناً وقوعياً (وَالْأَفْحَسِيَّةُ) يُطْرَحُ وَيُبَاعُ ما بقي مع البيان لكن النفس تكرهه (وَلَا يَطْهَرُ زَيْتُ خُلَاطٍ) خلافاً لقول ابن اللباد يخض بماء ويتقب له الإناء من أسفل حتى يظن زوال النجاسة (وَلَعَمَّ طَبِيخٌ) لا مجرد صلق فيفصل (وَزَيْتُونٌ) ونحوه كالجلين (مُلَحَّ) فإن كان قبل الفوص طهر الكل فالمدار على الفوص وعدمه وأما نحو ماء العجين المتغير فنجس مطلقاً (وَيَبِيضُ صُلِقٍ بِنَجَسٍ) حيث رشح فيه ومن النجس الماء المضاف به ترشح فيه مذرة لا إن بقي الماء مطلقاً مطلقاً (وَفَخَّارٌ) لا كصيني أحمى تنجس (بِنَوَاصٍ) مانع (وَيَنْتَفَعُ بِمُتَنَجِّسٍ لَا نَجَسٍ) استثنوا منه اطعامه لكلابه والصيد بها وإصلاح الزرع وإيقاد النار واطفائها وفتح بالوعة والحجر للنفسة وإن جهر كسر بظم ميتة عفى عنه بعد الالتحام (فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ) ولا يضر ضوءها وعين النجاسة خارجة وتقدم أن الدخان طاهر، وَرَخَّصُوا فِي النِّعَالِ لِلضَّرُورَةِ وَإِنْ بَنِيَ بِمَاءٍ مُتَنَجِّسٍ جَصَصَ وَلَا يَهْدُمُ وَيُبَلِّ مَصْحَفٌ كَتَبَ بِهِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ (وَأَكَلَ أَدَمِيٌّ) ولو غير مكلف فيحرم على وليه ويلبس في غير وقت عرق ويأتي حكم البيع (وَلَا يُصَلِّيَ بِلِبَاسٍ كَافِرٍ) ولو هو بعد إسلامه حملاً على الغالب (يَخْلَافُ نَسْجِهِ) وكل ما صنعه ولو بنية نفسه وشارب الحجر كالكافر إن لم تعلم الطهارة (وَلَا يَمَّا يَنْتَاهُ فِيهِ مُصَلِّيٌ آخَرُ) حيث لم يتيقن سلامته (وَلَا بِثِيَابِ غَيْرِ مُصَلِّيٍ إِلَّا كَرَأْسِهِ) راجع للقرعين (وَلَا بِمُخَاذِي فَرْجٍ غَيْرِ عَالِمٍ) بالاستبراء كقنوط حمام العامة (وَحَرُمُ اسْتِمْعَالُ ذَكَرٍ) مكلف ويكره للولي لباس الذهب والحري للصبي وتجاوز القضة (مُحَلِّيٌ وَلَوْ مِنْطَقَةً) حراماً (وَأَلَّةٌ حَرَبِيَّةٌ) كالرمح والسيج (إِلَّا الْمُصْحَفُ) في جلده وكره الجزولي كتيبه وأجازة عجم وأجازوا كتيبه في الحري وتحلية الدواة والقلم له، وليس العلم كذلك ولا الاجازة خلافاً للبرزلي وشيوخه (وَالسَّيْفُ) للجهاد فقط (وَالْأَنْفُ وَرَبَطَا سِنٍ

مُطْلَقًا) يذهب أو فضة (وَحَاتَمَ الْفِضَّةِ) بل هو مندوب وآخر أمره صلى الله عليه وسلم لبسه باليسرى وللتيامن في تناوله ولا يجوز تمدد ولو كان وزن الجميع درهمين ولا ما زاد (لَا مَا يَفْضُهُ ذَهَبٌ وَلَوْ قَلًّا) رجح الأجهوري رواية ابن رشد كرامته (وَإِنَّمَا تَقْدِيرُ اقْتِنَاؤُهُ وَإِنْ لَا مَرَأَةً وَفِي الْمَغْشَى) المتمد منه نظراً للباطن (وَالْمُؤَمَّرُ) والراجح جوازه حيث لم يتحلل منه شيء ومنه نقش السقف وإن كره بالمسجد لإشغال المصلي (وَالْمُضْطَبِّ) لكسر (وَذِي الْحَلَقَةِ) والأهوى منهما (وَإِنَّمَا الْجَوْهَرُ) بناء على أن منع التقدين للسرف وهو أشد أول التضييق في المتامل به فلا يمنع وهو الظاهر (قَوْلَانِ وَجَازٌ لِلْمَرَأَةِ الْمَلْبُوسُ مُطْلَقًا) بجميع أفرادها وألقوا به القرش والوسادة (وَلَوْ نَمَلًا لَا كَثِيرٌ) ومكحلة وسماء وقمل صندوق ونحو ذلك (فَصَلِّ هَلْ إِزَالَةَ النَّجَاسَةِ) وكذا نقلها إن لم يؤد لتشرها (عَنْ ثَوْبٍ مُصَلٍّ وَلَوْ طَرَفَ عِمَامَتِهِ) لا يتحرك بحركته فإذا كان الوسط نحساً وتما^(١) بطرفين بطلنا على الظاهر أو سفينة جليها بوسطه لا تحت قدمه كدابة مطلقاً أو ثوب شخص حله لا تعلق به أو ثوباً على غير حيوان يأتي عليه لا حيوان إلا أن يستقر المصلي عليه فكان (وَبَدَنِهِ) كدخال عينه وفيه ولا يكفي الريق والدمع ويجب نقاؤه نجس إن قدر (وَسَكَانِهِ) ما يمس ولو بمائل أو شعر أو زائد كما استظهرنا في الشرح لا موضع إيماء (لَا طَرَفٍ حَصِيرِهِ) عطف على مدخول عن (سُنَّةٍ) وهو أشهر هنا مع كثرة التفرع على الوجوب وقول غيرنا به فهو أقوى خصوصاً وهو المال على قول الخطاب والماضي أن الخلاف لفظي وإن بعد ضم لا يشدد على من يترك الصلاة لذلك (أَوْ وَاجِبَةٍ) وضماً ولو لصبي (إِنْ ذَكَرَ وَقَدَرَ) قيد في الثاني وهل كذلك الأول إذ لا وجه لطلب العاجز والناسي وإن أعاد تداركاً ولمراعاة الخلاف وهو الظاهر والسنية مطلقة كما

في رءاذا لا ينحط في العجز والتسليان عن مقتضاهما من خلب الإعادة وفيه أنه انحط
بعدم تأييد نديها (وَإِلَّا) صرح بمفهوم الشرط ليعين حكمه (أَعَادَ الظُّهْرَيْنِ
لِلْإِسْفَرَارِ) لشدة الكراهة فيه عنها قبله ألا ترى سجود التلاوة قبله والإعادة
المنقوبة كفضل على أن الكراهة قبله بَعْدَ صَلَاةِ الْمَصْرِ وقد سرى الخلل لها
كما حققنا في الشرح والجمعة كالظهر وتماجد جمعة مع الامكان والعشائين للفرج
ويعيد الوتر تباعاً والصباح للشمس خلفه الاسفار عن الاصفرار بالقول بأنه اختياري
وجواز الشفع والوتر ولا يعيد القائسة ولا النفل كما في الشرح والمعاد يعيد أبداً
على القولين لكن وجوباً عند من جعل الخلاف لفظياً وندياً على السنية كالصلاة
بمعطن الإبل عند عجب وَعَبَ وَمَنْ واقفهما على أنه حقيقى (خِلَافٌ وَسُقُوطُهُمَا فِي
صَلَاةٍ مُبْطِلٌ) تنبيه الرامضى بأن القى في المدونة القطع واختلقوا هل على الندب
أو الوجوب ولا يلزم منه البطلان وكذا ما بعده ثم هو مفيد بأن يتعلق به وهو
وما بعده باتساع الوقت فلا يقطع ما ضاق وقته وفي حكمه الجنازة والاستسقاء
والعيد مع الإمام وفي الجملة تردد وإذا تبادى الضيق الاختياري ينبغي إعادته في
الضرورى كالعاجز على الظاهر ووجود مزيل أو ثوب آخر (كَذِكْرُهَا يَبْهًا)
ورؤيتها بإمكان فارقه أو عمة سقطت ويربها لإمامه فإن بعد كله ويستخلف فإن
تبعه بعد بطلت عليهما (لَا قَبْلَهَا) ونسى (أَوْ كَانَتْ أَسْفَلَ نَمَلٍ فَخَلَهَا) للسجود لثلاثا
يحمل النجاسة أو أوما بها وقيل كالقراش (وَعَنِي عَمَّا يَتَسَرُّ كَحَدَّثِ مُسْتَكْبِحٍ)
كل يوم مرة (وَبَلَّلَ بِأَسْوَرٍ فِي يَدَيْهِ إِنْ كَثُرَ الرَّدُّ أَوْ ثَوْبٌ) وجسد مطلقا
(أَوْ ثَوْبٌ) أو جسد (مُرْضِعَةٍ) ولدها أو غيره مع الضرورة ونحو جزاء
(تَجْتَهِدُ) من البول قيل والمناط (وَنَذِبَ لَهَا) ومحوها (ثَوْبٌ لِلصَّلَاةِ)
بخلاف ذي دمل ولس لسدم ضبطه (وَدُونِ دِرْهَمٍ) بل ودرهم بنى مساحة
(مِنْ دَمٍ مُطْلَقًا) عيناً أو حكاً (وَفَيْحٍ وَصَدِيدٍ وَبَوْلٍ فَرَسٍ لِقَارٍ بِأَرْضٍ

(حَرْبٍ) وكذا معاني الدواب مُطلقاً إن اجتهد ولو من الروث (وَأَثَرِ ذُبَابٍ) وبمَوْضِعٍ ونخل (مِنْ عَذِيرَةٍ) وغيرها شيخنا ولو في الطعام للخرج (وَمَوْضِعٍ حِجَابَةٍ) الشرطات وما بينها (مُسَحَّحٌ فَإِذَا بَرِيَ غُسِلَ وَإِلَّا أُعَادَ فِي الْوَقْتِ) وَأَوَّلَ بِالنَّسْيَانِ وَبِالْإِطْلَاقِ (لأنَّ الحُلَّ عَفْوٌ وَكَطْلُ مَطَرٍ) وماء رش (وَإِنْ اخْتَلَطَتِ الْعَذِيرَةُ بِالنَّصِيبِ) فإن جفَّ الطريق غسل نجسه (لَا إِنْ غَلَبَتْ) كثرت (عَيْنُهَا) ولا إن عدل عن الطريق للوث بلا عذر (وَوَظَاهِرُهَا الْعَفْوُ) ضعيف (وَلَا إِنْ أَصَابَ عَيْنُهَا) بالأول (وَذَيْلُ امْرَأَةٍ) ولو أمة لا ذات جورب (مُطَالٍ لِلسَّتْرِ وَرِجْلٍ بَلَّتْ) رقت فوراً أولاً (يَمُرُّانِ بِنَجَسٍ يَبْسُ يَطْهَرَانِ) بما بعده وَخِفَ وَنَعْلٍ مِنْ رَوْثٍ دَوَابٌّ وَبَوْلُهَا إِنْ دُلِكََا (بِكُتْرَابٍ لِأَغْيَرِهِ) الضمير لما ذكر من روث وبول (فَيَخْلَعُهُ) أى للوث بغيرها (الْمَاسِحُ) أى من يريد لأنه (لَا مَاءَ مَعَهُ) يكفي غسل الرجلين (وَيَنْقِصُهُ) لأن شرط للمسوح الطهارة (وَاخْتَارَ) اللحي (إِلْحَاقَ رِجْلِ الْفَقِيرِ) بالخلف في العفو (وَفِي غَيْرِهِ) لِلْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَانِ وَوَاقِعٌ عَلَى تَأْوِيلٍ وَجَالِسٌ يَفِي عَنْ السُّوَالِ بَقَرِيْنَةُ قَوْلِهِ (فَإِنْ سَأَلَ) كما هو الأفضل (صَدَقَ السُّلَيْمُ) على ما سبق آخر المياه ومن بيوت الكفار على النجاسة وَحَيْثُ ظَنُ شَيْءٍ فَحْكُهُ (وَكَسَيْفٌ صَقِيلٌ) و امرأة (لِإِفْسَادِهِ) خرج الزجاج (مِنْ دَمٍ مُبَاحٍ) ولو مكروهاً كالألب الباغى ولا يشترط المسح (وَأَثَرِ دُمْلٍ لَمْ يَنْكُ) واضطر لنكته كما زاد على واحدة (وَوَدَبَ) غسل المعنوي (إِنْ تَفَاحَشَ كَدَمٍ بَرَاغِيثَ) خرمها (إِلَّا فِي صَلَاةٍ) فلا يقطعها لهذا اللدوب (وَيَطْهَرُ حُلُّ النَّجَسِ بِلَا نِيَّةٍ بِسَلْوَةٍ إِنْ عُرِفَ) ولو ظنا كما في عب وغيره (وَإِلَّا فَيَجْمَعُ الْمَشْكُوكُ فِيهِ كَكَيْتِهِ) فإن لم يكف الماء تخفى حتى يحده (بِخِلَافٍ تَوْبِيْهِ) أو فصل كيه (فَيَتَحَرَّى) إن اتسع الوقت (يَطْهَرُ مِنْ مُنْفَصِلٍ كَذَلِكَ) يعنى خالياً من أعراض النجاسة ولا يضر غيرها (وَلَا

يَلْزَمُ عَصْرُهُ مَعَ زَوَالِ طَعَمِهِ (وَلَوْ عَسِرَ) (لَا لَوْنٌ وَرَيْحٌ عَسِرًا) ولا يكلف بالصابون ولا تسخين ماء كما في عب وغيره (وَالتَّسَالَةُ الْمُتَفَرِّغَةُ نَجِسَةٌ) كما سبق وحكمه كغيره (وَلَوْ زَالَ عَيْنُ النَّجَاسَةِ بِغَيْرِ الْمُطْلَقِ لَمْ يَتَنَجَّسْ مُلَاقِي مَحْظَاهَا) كالثوب مع عرق محل الاستجار (وَإِنْ شَكَّ فِي إِصَابَتِهَا لِثَوْبٍ وَجَبَ نَضْحُهُ) والشك هنا يشمل الظن غير القوي كما في ح ور (وَإِنْ تَرَكَ أَعَادَ الصَّلَاةَ كَالْفُسْلِ) قاله ابن حبيب وهو ضعيف وقال ابن القاسم وسحنون وعيسى في الوقت مطلقا لخفة أمره وقال القرينان وابن اللاجشون لا إعادة أصلا كذا في ر ونحوه لح (وَهُوَ رَشٌّ) ولو مرة كما في ح ولا يلزم عموم السطح (بِالْيَدِ) مثلا (بِلَا يَتَيَّنُ لِإِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ الْمُصِيبِ) فالأصل الطهارة (أَوْ فِيهَا) بالأولى وفي بقائها يجب التسليم ونضح الملاقى قبله (وَهَلِ الْجَسَدُ كَالثَوْبِ أَوْ يَجِبُ غَسْلُهُ) وهو المتمد كالأرض (خِلَافٌ) ولا أثر للشك في الطعام ولا من نجاسة الطريق (وَإِذَا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِمُتَنَجِّسٍ أَوْ نَجِسٍ) كَيَوْلِي (صَلَّى بِعَدَدِ النَّجَسِ وَزِيَادَةِ إِنَْاءٍ) كل صلاة بوضوء فان التيس بمضاف جمع الوضوءات لصلاة واحدة وإن شك في العدد جعل الأكثر لغير الطهور فان ضاق الوقت تمرى واحداً فان لم يمكن تيمم وكله حيث لم يمكن مطلقاً محقق (وَنُدِبَ غَسْلُ إِنَْاءٍ مَاءٍ) قبله ر باليسير (وَيُرَاقُ لَا طَعَامٍ وَحَوْضٍ) لكثرة (تَعَبُّدًا) فانه طاهر والقدير لا ينجسه (سَبْعًا يُولُغُ كَتَبٍ مُطْلَقًا) ولو مأذوناً (لِأَغْيَرِهِ) ولو خزيراً (عِنْدَ قَصْدِ الْإِسْتِمَالِ بِلَا) شرط (يَتَيَّنُ وَلَا تَتَرَبَّبُ ^(١)) وَلَا يَتَعَدَّدُ يُولُغُ كَلْبٍ أَوْ كَلَابٍ فَفَضْلٌ فَرَاغِضُ الْوُضُوءِ غَسْلُ مَا بَيْنَ (وَتَدَى) الْأَذْنَيْنِ) وإن يابضاً تحتهما أو مسامتهما ، وفوقهما من الرأس كالصديغين ولا يجب نقل الماء في الفسل بخلاف المسح (وَ) بين (مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُعْتَكَدِ) ولا عبرة بأصلع ولا أغم (وَالذَّقْنِ) لنقى الخلد (وَظَاهِرِ الْأَحْيَةِ) لمتناها لنيره (فَيَغْسِلُ الْوَسْرَةَ وَأَسَارِيرَ

(١) بل الترتيب وورد في الحديث الصحيح ، وعلم الطب أثبت ذلك أيضا

جَهَنَّمَ وَظَاهَرُ شَفْتَيْهِ بِتَخْلِيلِ شَعْرِ تَظْهَرُ الْبَشَرَةُ تَحْتَهُ لَا جُرْحًا بَرِيءٌ أَوْ)
 محلا (خَلَقَ غَائِرًا) فلا يجب الفصل بالبلك ما لم يتسع جدا ، وأما إيصال الماء
 فواجب حسب الامكان وليرى قذى العين وما أمكن طروه ففعله (١) (وَيَدِينَهُ
 بِمِرْقِيَّتِهِ وَبَقِيَّةِ مَعْصَمِهِ) ولو المرقق (إِنْ قُطِنِعَ) لا جلدا كشط عن محل
 القرض (كَغَفٍ يَمْنُكِبِ) لم يخلق غيرها وإلا فاله مرقق ككعب أو وصل
 القرض (بِتَخْلِيلِ أَصَابِعِهِ لَا إِجَالَةَ خَاتَمِهِ) للأذنون ثم هولمة إن نزع (وَنُقِصَ
 غَيْرُهُ) إن منع الماء وإلا كفى تحريكه ويعنى عن وسخ الأظفار غير المتفاحش
 والشوكة والمداد لصانسه كقذى العين (وَمَسَحَ مَا عَلَى الْجُمُجُمَةِ بِعَقْلَمٍ صُدْغَتِهِ
 مَعَ الْمُشْرِخِي وَلَا يَنْقُصُ ضَرْعُهُ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ) إلا أن تشد خيوطه أو
 تكثر وينقص فى الفصل لشده بنفسه (وَيُدْخِلَانِ يَدَيْهِمَا تَحْتَهُ) وجوباً (فى
 رَدِّ الْمَسْحِ) والسنة بعد كذا لمع ومن تبعه وأقره الأشياخ لكن رده العلامة
 البنائى ويعنى عن داخله (وَغَسَلَهُ مُجْزٍ) وبس ما فعل (وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ بِكَمْبِيَتِهِ
 النَّائِثَيْنِ بِمَفْصِلِ السَّاقَيْنِ وَتُدْبَ تَخْلِيلُ أَصَابِعِهِمَا) ووجب فى الفصل ولا بد
 من إيصال الماء (وَلَا يُمِيدُ مَنْ قَلَّمَ ظَفْرَهُ أَوْ خَلَقَ رَأْسَهُ) أو كشط جلده
 (وَفِي لِحْيَتِهِ قَوْلَانِ) الراجح لا إعادة (وَالذَّلْكُ) انفسه على المشهور (وَهَلِ
 الْمُوَالَاةُ وَاجِبَةٌ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَّرَ وَبَنَى بِنِيَّةٍ) يحددها للذهول عن الأولى
 (إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا) ولو طال (وَإِنْ عَجَزَ) بنوع تفرط كان ظن كفاية الماء
 أو شك فحين أنه لا يكفي أما العاجز الحقيقى وهو الذى يصلح مفهوم قدر فينبى
 مُطلقاً كان جزم بالكفاية فتخلف أو ذهب بلا اختيار أو أكره على التفرق
 ولا يحتاج غير التامى لنية (مَا لَمْ يَطْلُ بِجَفَافٍ أَعْضَاءَ بَرِّمَنِ اعْتَدَلًا) وهذا فى

(١) أى يحمل على أنه طارىء

المتعد أيضاً أما إن جزم بعدم كفاية الماء أو ظنه فتلاعب (أَوْ سُنَّةٌ خِلَافَ رُيَّةٍ رَفَعَ الْحَدَّثَ عِنْدَ وَجْهِهِ) فحتاج السن قبله لنية (أَوْ الْقَرْضِ) الوضعي (أَوْ اسْتِباحَةِ مَنْعُوعٍ) وضماً وإن لضي (وَإِنْ مَعَ تَبَرُّدٍ أَوْ أَخْرَاجِ بَعْضِ الْمُسْتَبَاحِ) كغير الطواف (أَوْ نَسِيَ حَدَّثًا) أو تذكره (لَا أَخْرَجَتْهُ) كن البول لا المس (أَوْ نَوَى مُطْلَقَ الطَّهَّارَةِ) ملاحظاً شيوعها في حدث وخبث ، أما الطهارة بلا ملاحظة أوها معاً في عضو نجس فتصح (أَوْ اسْتِباحَةَ مَا تُدْبِتُ) أى الطهارة بمعنى الوضوء لارفع الحدث (لَهُ أَوْ قَالَ إِنْ كُنْتُ أَحَدْتُ فَلَهُ) لتردد النية فانه ربطها بالحدث المشكوك ، وهذا لا ينافي المذهب من قرض الشك لأننا نعتبر نيته كما وضعه ح (أَوْ جَدَّدَ فَتَبَيَّنَ حَدَّثُهُ) لعدم كفاية المندوب عن الواجب ومنه قوله (أَوْ تَرَكَ لُحْمَةً فَأَنْفَسَكَ بِنِيَّةِ الْقَضَلِ) بأن خص نية القرض بالأولى فان نوى أن القرض ما عم صح (أَوْ فَرَّقَ النَّيَّةَ عَلَى الْأَعْضَاءِ) بأن يخص كلا بنية ولا ينوي التيمم عند الأول وأما لوجه ريع النية مثلاً فيجزي لأنها لا تجزى كما في الخرشى وغيره وإن بحث بالتلاعب (وَالْأَظْهَرُ) عند ابن رشد وقد نازع البناى في نسبة هذا لابن رشد (فِي الْأَخِيرِ الصَّحَّةُ) والصحيح الأول (وَغَزَوْهَا بَعْدَهُ) أى الوجه بحيث لو سئل أجاب لأنه نية حكيمة وإدامة الاستحضار حرج (وَرَفَضَهَا) بعد الوضوء (مُتَقَرَّرٌ) كل منهما والراجح يضر الرفض في الإثناء كالنفل وكالصلاة والصوم وقيل يرفض هذان مطلقاً ولا يرفض حج وعمره مطلقاً ، والظاهر أن الاعتكاف كالصوم ، والتيمم كالوضوء (وَفِي تَقْدِيمِهَا يَسِيرٌ خِلَافٌ) في الحاشية أحجية الأجزاء وضر الكثير كالتأخر مطلقاً (وَسُنَّةٌ غَسْلُ يَدَيْهِ) لكوعيه (أَوَّلًا) قبل الإدخال من تمة السنة في قليل راكد وقبل المضمضة الخ من نذب الترتيب (ثَلَاثًا) من تمتها أو نذب (تَعَبُّدًا) وحديث (١)

« فانه لا يدرى أين باتت يده » لا يطرد عله (بِطُلُقٍ وَبَيَّةٍ) حيث لم يقدم نية الوضوء (وَلَوْ تَغْلِيظَتَيْنِ أَوْ أَحَدَتَ فِي اثْنَتَيْهِ مُفْتَرَقَتَيْنِ) فبدأ بثلاثة الميم وروى جمعها (وَبَصْفَةٍ) بتحريك ومع (وَأَسْتَنْشَقُ وَبَالِغُ) ندباً (مُطَرِّ) وفعلهما بيسبب أفضل وجازاً أو إحداهما بفرقة واستنثار (بنفسه وإصبعيه) (وَمَسَحَ وَجَعَى كُلُّ أُذُنٍ) أدخل فيه الصلح ونقل للواق انه سنة مستقلة (وَنَجْدِيدُ مَلْهَمًا وَرَدُّ مَسَحٍ رَأْسِهِ) حيث بلل يده (وَتَرْتِيبُ فَرَضِهِ فِيمَا دُ الْعُنْكَسُ) وهو القدم على محله (وَحَدَهُ إِنْ بَعْدَ يَحْفَافٍ) وندب للعاقد والجاهل ابتداء الوضوء (وَالْإِمَامُ تَابِعِهِ) حذف الفاء (١) والاعادة مرة كما في ر (وَمَنْ تَرَكَ فَرَضًا أَمَّا يَدِهِ) كصله أولاً على حكم التفريق والتتكيس (وَبِالصَّلَاةِ وَسُنَّةٍ) غير الترتيب (فَعَمَلًا) إن لم تعوض ولم توقع في نهى كتجديد ماء الأذنين يقع في تكرارها (لِمَا يُسْتَقْبَلُ) من كل متوقف على الطهارة وكذا إن قرب ولو لم يره ولا يرجع لها من فرص (وَفَضَائِلُهُ مَوْضِعُ طَاهِرٍ) ضلأ وشأنا (وَقَوْلُهُ مَاءٍ) في الاستعمال ولا بد من السيلان على اللسول (بِلَا حَذٍّ كَالْفُسْلِ وَتَيْمُنُ أَعْضَاءُ وَإِنَّمَا إِنْ فَتِحَ) لغير أعسر (وَبَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ وَشَفَعُ غَسْلُهُ وَتَشْلِيهِ وَهَلِ الرَّجُلَانِ كَذَلِكَ) هو المتمد كما في الحاشية (أَوْ الْمَطْلُوبُ) مجرد (الْإِتْقَانُ) (وَهَلِ سَكْرُهُ الرَّابِعَةُ) وهو الأوجه (أَوْ تَسْعُ خِلَافَ وَتَرْتِيبُ سُنَنِهِ أَوْ فَرَائِضِهِ وَسَوَاكَ وَإِنْ بَأْضِعَ كَصَلَاةٍ بَعْدَتْ) من السواك (وَسُنْمَةٍ وَتَشْرِعُ فِي غَسْلِ وَتَيْمُنٍ وَأَكْلٍ) عينا (وَشُرْبٍ وَذَكَاةٍ) كما يأتي (وَرَوْكُوبٍ دَابَّةٍ وَسَفِينَةٍ وَذُخُولٍ وَصِدْدِهِ لِمَنْزِلٍ وَمَسْجِدٍ وَلُبْسٍ وَعَلَقِي بَابٍ وَإِطْفَاءُ مِضْبَاحٍ وَطَوَاطُءٍ) مباح ونكره في المكروه، وفي الحرام قال القرافي تمنع ورجح شب الكراهة وتبسه حش ونحوه في الحرشي وإنما يظهر في الماراض لكحيض لازنا

(وَصُودُ خَطِيبٍ مِنْبَرًا وَتَفْمِيضُ مَيْتٍ وَلَعْدِهِ وَلَا تُنْدَبُ إِطَالَةُ الْقُرَّةِ) بمعنى الزيادة على الجذب بل تكروه وإن صح رخصها^(١) حملت على إدامة الطهارة (وَسَنَحُ الرِّقْبَةِ) بل مكروه (وَتَرْكُ مَسْحِ الْأَعْضَاءِ) بل يجوز (وَأِنْ شَكَّ فِي ثَالِثَةِ فَنِي كَرَاهَتِهَا) وهو الحق وتنبها بناء على الأقل (قَوْلَانِ قَالَ) المازري (كَشَكَّهُ فِي يَوْمٍ عَرَفَهُ هَلْ هُوَ الْعِيدُ) واختار النذب (فَصَلُّ نَذِبَ لِقَاضِي الْحَاجَةِ جُلُوسٍ وَمَنْعٍ) كراهة (بِرَجْوِ نَجِسٍ) فان تحقق التنجس فحكمه (وَأَعْيَادُ عَلَى رَجُلٍ وَاسْتِنْجَا بِيَدَيْهِ بَسْرَتَيْنِ وَبَلَّهَا قَبْلَ لِقَى الْأَذَى) لمنع علقه (وَعَسَلَهَا) إن لم يبلها (بِكَتْرَابٍ بَعْدَهُ وَسَرَّ إِلَى مَحَلِّهِ وَإِعْدَادُ مَزِيلِهِ وَوَتْرُهُ) إن كان جامداً لسبع ثم ما أتى والاثنتان خير من الواحد (وَتَقْدِيمُ قُبُلِهِ) إلا من عادته النقط فيؤخره (وَتَفْرِيجُ فَخَذَيْهِ وَاسْتِرْحَاؤُهُ) قليلاً (وَتَطْيِئَةُ رَأْسِهِ) لأنه أعون وأحفظ (وَعَدَمُ التَّفَاتِيهِ وَذِكْرُ وَرَدِ بَعْدَهُ وَقَبْلَهُ فَإِنْ فَاتَ صَيِّهُ إِنْ لَمْ يَبْدُ) ولم ينكشف (وَسُكُوتُ إِلَّا لِمُهُمْ) فلا يرد السلام ولا بعد الفراغ (وَبِالْفَضَاءِ) أو غيره مع الامكان (أَسْتَرُّ وَبَعْدُ وَاتَّقَاهُ جُحْرًا) خوف ما يؤذى (وَرِيحٍ) لثلاث تنجسه (وَمَوْزِدٍ وَطَرِيقٍ وَظِلٍّ) مستاد الجلوس وهي للملاعن^(٢) والأقوى الحرمة للأيذاء (وَصُلْبٍ) نجس مع إمكان الجلوس (وَبِكْنِيفٍ نَحَى ذِكْرُ اللَّهِ) ووجب في القرآن إلا للضرورة هذا حكم الفصل وأما الدخول بما ذكر ففكره على الأظهر ورجح عجز الحرمة في الكامل كما في البناني (وَيَقْدَمُ بُسْرَاهُ دُخُولًا وَيُمنَاهُ خُرُوجًا عَكْسَ مَسْجِدٍ وَالْمَنْزِلُ يُمنَاهُ بِهِمَا وَجَازَ بِمَنْزِلٍ وَطَى وَبَوَّلَ) وفائط (مُسْتَقْبِلَ قَبْلَتِهِ وَمُسْتَدْبِرًا وَإِنْ لَمْ يُلْجَأْ وَأَوَّلَ) عند عدم الاجلاء (بِالسَّائِرِ) ضيف (وَبِالْإِطْلَاقِ) هو الراجح (لَا فِي

(١) حديث إطالة الفرة صحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الشيخان وتأويله بما ذكره الشارح بعيد ومختلف لما فهمه الراوى أبوهريرة من الحديث وهو أعلم به

(٢) سميت كذلك في الحديث لأنها تستدعي لمن فاعلها

الْفَضَاءُ) فيمنع (وَيَسْتَرِ قَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا) والراجح الجواز (وَالْمُخْتَارُ) عند اللغوي (التَّرْكُ لَا الْقَمَرَيْنِ وَبَيْتِ الْقُدْسِ) ثم خلاف الأولى فيه وَوَجِبَ اسْتِثْنَاءُ بِاسْتِثْنَاءِ أَخْبَتِيهِ مَعَ سَلَتِ ذَكَرِهِ وَنَتَرِ حَقًّا) ويعني عن الشك بعد فان قش فوجد نقطة فحكمها ولا يجوز إدخال إصبع لرجل ولا امرأة وإنما تفصل ما تمكنت منه ظاهر: (وَنُدِبَ جَمْعُ مَاءٍ وَحَجَرٍ) فبابس ثُمَّ مَلَأَ) ثم حجر (وَسَعَيْنَ فِي مَنَى وَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ) عند التيمم والسلس غفو (وَيَبُولُ امْرَأَةٌ) ومثلها خصي لأن الشأن انتشاره (وَمُنْتَشِرٍ عَنْ فَخْرَجٍ كَثِيرًا وَمَذْيٍ يَفْسِلُ ذَكَرِهِ كُلُّهُ فَفِي النَّيَّةِ وَبَطْلَانِ صَلَاةٍ تَارِكُهَا) والسند الوجوب وعدم البطلان (أَوْ تَارِكِ كُلِّهِ) بأن اقتصر على محله بنية أولاً والخلاف فيهما على حد سواء (قَوْلَانِ) والمرأة تفصل محله بلانية (وَلَا يُسْتَنْجَى مِنْ رِيحٍ) بل يكره (وَجَازَ بِبَابِ طَاهِرٍ مُنْقٍ غَيْرِ مُؤَذٍّ وَلَا مُخْتَرِمٍ لَا مُبْتَلٍ) فيحرم إن اقتصر عليه ولم يبق وكذا الأملس (وَنَجَسٍ) لمنع استعماله (وَأَمْلَسَ وَمُعَدَّدٍ) وحرّم إن اشتدت أذيته (وَمُخْتَرِمٍ مِنْ مَطْطُومٍ وَمَكْتُوبٍ) ولو كثورة مبدلة وفي غير الحروف العربية تردد (وَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَجِدَارٍ) وحرّم في غير ملكه كملكه إن آذى (وَرَوْثٍ وَعَظْمٍ) للجن ودوابهم (فَإِنْ أَتَتْ أَجْرَاتُ كَالْيَدِ وَدُونَ الثَّلَاثِ (فَصَلِّ) نَفَسَ الْوُضُوءِ لِحَدَثٍ وَهُوَ الْخَارِجُ الْمُعْتَادُ) ومنه من دخل فرجها بوطيء وكبول بأوصاف خلقته (فِي الصَّعَةِ لَا حَصَى وَدَوْدَ) خلق والمبطل ناقض (وَلَوْ بَيْلَةً) وإن استنجى من كثيرها كما قلت :

قل للقيّة ولا تنجلك هيته شيء من المخرج المتاد قد عرضا
فأوجب القطع واستنجى المصلي له لكن به الطهر يامولاي ما انتقصي
واللدة لا تنقض إلا بفضلة لعدم غلبتها معها كذا لعب وأقره الأشياخ وفي

البنائي التسوية بينها وبين البدن نقلاً (وَيَسْلَسُ فَارَقَ أَكْثَرَ) لا ساوى واستخفه المراقبون مطلقاً (كَسَسَ مَذْيَ) لا مفهوم للمذى (قُدِرَ عَلَى رَفْعِهِ) فلا يتضر إلا مدة التدأوى وفصل بالكاف إشارة إلى أن محل التفصيل السابق إذا لم يقدر على رفعه وليس من السلس مذى كلما نظر مثلاً أمذى بل هو المسترسل بنفسه (وَنُدِبَ) الوضوء (إِنْ لَزِمَ أَكْثَرَ) وأولى ساوى ويصله بالصلاة لئلا ينزل (لَا إِنْ شَقَّ) لكيمد ماء وبرد وإن غسل ذكره فحسن كما سبق في المنفوتات (وَفِي اعْتِبَارِ الْمُلَازَمَةِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ) وهو الأرجح ويلغى غيرها (أَوْ مُطْلَقاً تَرَدُّدُ) وقيل تعتبر بالأيام فان ضبط حال السلس قدم الصلاة أو آخرها كأرباب الأعذار (مِنْ مَخْرَجِيهِ) موزع لا ريج قبل (أَوْ تُقْبِيهِ تَحْتَ الْمِعْدَةِ إِنْ ائْتَدَا وَإِلَّا فَقَوْلَانِ) أرجحهما عدم النقض والمراد بالعدم الخروج فان دام واعتاد التقية نقضت مطلقاً بالأولى من التيم (وَيُسَبِّحُ وَهُوَ زَوَالِ عَمَلٍ) ولو بهم لا فى حب الله (وَإِنْ يَنْوِمُ ثَقُلَ وَلَوْ قَصُرَ لَخَفَّ وَنُدِبَ إِنْ طَالَ) الخفيف (وَلَمْ يَلْتَذْ صَاحِبُهُ بِهِ عَادَةً) وإن امرأة لأخرى أو بزائد لا يحس على ما فى عب وإن نازعه بن (وَلَوْ لَفُظَرِ) أو به (أَوْ شَعَرَ) لابه على الظاهر (أَوْ حَائِلٍ وَأَوَّلٍ بِالْخَفِيفِ وَالْإِطْلَاقِ) فان قبض نقض اتفاقاً (إِنْ قَصَدَ لَذَّةً) ومنه الاختبار هل يلتذ (أَوْ وَجَدَهَا لَا انْتِفَاءً) ظاهره عطف الجمل بلا (إِلَّا الْقُبْلَةَ بَعْمٍ) لأن الانتفاء فيها ظاهرى بخلاف الفرج فكالسلس على الظاهر ويأتى فى الحجر الأسود ما يفيد أن الصوت غير داخل فى حقيقة التقييل (وَإِنْ يَكْرَهُ أَوْ اسْتَفْهَلَ) فتنبض عليهما (لَا لِدَوَاعٍ أَوْ رَحْمَةٍ وَلَا لَذَّةٍ يَنْظُرُ) أو بعد انفصال لمس (كَإِنَّمَا ظِلٌّ وَلَذَّةٌ يَنْحَرِمُ عَلَى الْأَصَحِّ) المذهب النقض إن وجد فى الحرم أو قصد وكان شأنه ذلك وإن ظنها أجنبية فالعبرة بظنه (وَنُطْلِقُ مَسْ ذَكْرِهِ) ولو تعدد لا بمحائل كثيف (الْمُتَّصِلِ وَلَوْ

خَتْنِي مُشَكِّلًا) ولا بد من البلوغ (يَبْتَغِي أَوْ كَيْفَ لِحْتَبِ أَوْ إِصْبَحَ) هذا مشهور المذهب (وَإِنْ زَانِدًا أَحْسَنَ) ولا بد من الاحساس في الأصلي إنما يخص بالزائد التصرف (وَبِرْدَقٍ) وإن من صبي وتحيط الفسل على الأرجح كاللحج وفي بن ترجيح عدم الفسل إلا لموجب لم يقتل له قال والفرق أن الوضوء علق بالقيام للصلاة والاحباط العام في الثواب لا قضاء ما قبل فأنظره وتسقط الزكاة والقنوات إن لم يرتد لذلك (وَبِشْكَ فِي حَدَثٍ) بمعنى مطلق ناقض إلا الردة (بَعْدَ طَهْرِ عِلْمٍ إِلَّا الْمُسْتَنْسَكُحَ) فيلحق للشقة (وَبِشْكَ فِي سَابِقِهِمَا) ولو مستكحاً كن جزم بالحدث وشك هل توضأ ويمتد الفطن (لَا يَمَسُّ دُبُرًا أَوْ أُذُنَيْنِ أَوْ فَرْجٍ صَغِيرَةٍ) ظاهره كما في ح مطلقاً وقال عجم ما لم يلتذ (أَوْ قَيْدٍ وَأَكْلٍ جَزْوَرٍ وَذَبْحٍ وَحِجَامَةٍ وَقَهْقَرَةٍ بِصَلَاةٍ وَمَسٍّ امْرَأَةً فَرْجَهَا) ولو أظفقت على المتمد (وَأَوَّلَتْ أَيْضًا بَعْدَ الْإِلْطَافِ) ضيف (وَنَدَبَ غَسْلُ فَمٍ) خارجه وداخله (مِنْ لَحْمٍ وَلَكِنْ) ونحوهما (وَتَحْدِيدُ وَضُوئِهِ) لخصوص صلاة (إِنْ صَلَّى بِهِ) أو فعل ما يتوقف على طهارة (وَلَوْ شَكَّ فِي صَلَاةٍ) هل أحدث بعد الوضوء وعكسه يقطع ويستخلف (ثُمَّ بَانَ الطَّهَرُ لَمْ يَبْدُ) وإن لم يبين أعاد وصحت لأمومه وَمَنْعَ حَدَثٍ صَلَاةٍ) ولو جنازة وتلاوة (وَطَوَافًا وَمَسَّ مُصْحَفٍ) لا للكتاب بغير العربي ولا يفتر للناسخ (وَإِنْ يَقْضِيْبِ) فأولى زائد (وَحَلَّةٍ وَإِنْ بِعِلَاقَةٍ أَوْ وَسَادَةٍ إِلَّا بِأَتَمَّةٍ قُصِدَتْ) وحدها بالحل (وَإِنْ عَلَى كَافِرٍ لَا دِرْهَمٍ) فيه شيء من القرآن لأن حكم الكل إنما هو لجزء ذى بال عرفاً (وَتَقْسِيرٍ) ولو وجيزاً (وَلَوْحٍ لِمُعَلِّمٍ وَمُعْتَلِّمٍ وَإِنْ حَائِضًا وَجَزَاءٌ لِمُعْتَلِّمٍ وَإِنْ بَلَغَ) للمول عليه يجوز ولو الكل للمعلم ومتعلم حسب الحاجة ولو لم ينصب نفسه (وَجِرْزٍ بِسَاتَرٍ) بقيه (وَإِنْ لِحَائِضٍ) وبهية لا كافر (فَصَلَّ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِ الْجَسَدِ بَيْنِي) اغسل من القصة كما في بن خلافاً لمب في كفاية انفصاله لها

ولا يكفي إحساس المرأة بانكاسه خلافا لستد (وإن يتوهم) أو بعد ابتياه وقد
 التذ في النوم أو وجده في ثوب نومه ولم يذكر احتلاماً (أو بعد ذهاب لذة بلا
 جماع ولم يغتسل) بل ولو اغتسل لم يصادف الأول محلا حيث لم يغيب (لا بلا
 لذة أو غير معتادة) كهر الدابة إلا أن يستديم معه (ويتوضأ كمن جامع
 فاغتسل ثم أمني ولا يعيد الصلاة) إلا أن يكون في القصة حالها لما سبق في
 الاستبراء (ويعقب حشفة باليمنى) بلا حائل كحشفة، ولو جنبا كما في شب أو
 بهيما أو خشي لا في هوى الفرج ولا ميت ولا يمنع النوم والجنون (لا مراقب
 أو قدرها) إن لم تكن معتادة في (فرج) ولو خشي أو دبر نفسه لا الخشي في
 فرج نفسه (وإن من بهيمة وميت) ولا يعاد غسلها (وندب لمراقب كصغيرة
 وطئها باليمنى) وإلا أعادت في يومها (لا يمني وصل للفرج ولو التفت) إلا
 أن تحمل بوطىء دون الفرج (ويحصى ونفاس يدهم واستحسن وبغيره)
 عطف تلقيني ولو حذف الواو لصح (لا باستحاضة وندب لا تقطاعه ويجب
 غسل كافر بعد الشهادة بما ذكر من الموجبات (وصح قبلها) والحال أنه قد
 أجمع (عزم على الإسلام لا الإسلام) فلا تجرى عليه أحكامه الظاهرية قبل
 الشهادة (إلا لعجز) عنها (وإن شك أمدى ثم اغتسل) ومنه يجب
 غسلها إن ناما في ثوب وجد فيه منى لا إذا احتل ثالث (وأعاد من آخر نومة
 كتتحقق) والمرأة تجعد الحيض بثوبها تعيد الصلاة من يوم لبسه كالصوم إلا أن
 تبث كل ليلة فيحسبه وقد سوى بعضهم بين اللتي والحيض كما في بن (وواجبه
 نية وموالاته كالوضوء وإن نوت الحيض والجنابة أو أحدهما ناسية
 للآخر) أو ذاكرة إنما للضر الأخراج وهذا يتفرع على التشبيه بالوضوء (أو
 نوى الجنابة والجمعة أو نياية عن الجمعة) أى أنها تقضى عنها لأن قصدتها
 لغاتها منى وإلا لبطل (حصلا وإن نسي الجنابة أو قصد نياية عنها انتفيا

وَتَخْلِيلُ شَعْرٍ وَصَفْتُ مَضْفُورِهِ لَا تَقْضُهُ (سبق ذلك والخاتم في الوضوء
وذلك. وَلَوْ بَعْدَ الْمَاءِ) بحيث لا يصير مسحاً (أَوْ بِخَرَقَةٍ) وتجزى مع قدرة
المضوء وقيل لا بذلك بخرقه لأنه لا يعرف عن السلف (أَوْ اسْتِنَابَةٍ) إن عجز
(فَإِنْ تَعَذَّرَ سَطَطَ وَسُفَّنَهُ غَسَلَ يَدَيْهِ أَوْ لَا) كالوضوء (وَ) مسح (صِبَاخٍ
أُذُنَيْهِ وَمَضْمَضَةٍ وَاسْتِنْشَاقٍ) ويستنثر كالوضوء (وَتُدَبَّ بَدَأَ) بعد اليدين
(يَلِازِلَةُ الْأَذَى) وتصح نية الفسل به (ثُمَّ أَعْصَاءَ وَضُوءِهِ كَامِلَةٌ) ظاهره ولو
الرأس والرجلين وقد رجح تأخيرها (مَرَّةً) حقق التثنية (وَأَعْلَاهُ وَمِيَامِنَهُ)
وهل يحتم الأيمن أو للركبة وهل يدخل فيها الظهر والبطن أو يؤخرهما فيبدأ بالظهر
تردد (وَتَنْلِثُ رَأْسَهُ) يم بكل (وَقِلَّةُ مَاءٍ يَلَا حِدَ كَغَسَلِ فَرْجٍ جُنْبِ
لِعَوْدِهِ لِجَمَاعٍ وَوُضُوءِهِ لِنَوْمٍ لَا تَيَمُّمٌ وَلَمْ يَبْطُلْ) وضوء الجنب للنوم بحيث
يطلب بغيره (إِلَّا بِجَمَاعٍ) ووضوء غيره له بمطلق ناقض عياض إن لم يطلع
(وَتَمْنَعُ الْجَنَابَةُ مَوَانِعَ) يعنى ممنوعات (الْأَصْفَرُ وَالْقِرَاءَةُ) بحركة لسان
(إِلَّا كَايَةً) بل قل أوحى (لَتَمُودُ وَنَحْوُهُ دُخُولُ مَسْجِدٍ وَلَوْ مُجْتَازًا كَكَاثِرٍ
وَإِنْ أَدِنَ مُسْلِمٌ) إلا لضرورة (وَلَلْمَنَى تَدْفُقُ وَرَائِحَةُ طَلْعٍ أَوْ عَجِينٍ
وَيُجْزَى) الفسل (عَنِ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ جَنَابَتِهِ) لا تلاعب (وَغَسْلُ
الْوُضُوءِ عَنْ غَسَلِ مَحَلِّهِ) وكذا اللسح على الأظهر (وَلَوْ نَاسِيًا لِجَنَابَتِهِ) عند
الوضوء قبل أو بعد (كَلُمَةً مِنْهَا) أى الجنابة بمعنى الطهارة تشبيه فى أجزاء
الوضوء فيها (وَإِنْ عَنْ جَبِيرَةٍ) كان مسحها فى الفسل ثم برئت فيجزى غسلها
فى الوضوء وبالغ لأنها مظنة شدة الطول والذهول التام (فَضْلُ رُخْصِ لِرَجُلٍ
وَأَمْرَأَةٍ وَإِنْ مُسْتَحَاضَةً يَحْضِرُ أَوْ مَقَرَّ مَسْجِدٍ جَوْرَبٍ جُلْدُ ظَاهِرُهُ) جهة
السماء (وَبَاطِنُهُ) جهة الأرض (وَخَفٍ وَلَوْ عَلَى خَفٍ) أو غيره (بِلَا حَائِلَ)
فوق للمسوح (كَطَلِينٍ) ولهاائف فيعطى حكم ترك محله من أبعلى وأسفل بلا مسح

وَيَأْتِي (إِلَّا أَنَّهُمَا زَا) الصَّغِيرُ أَوْ الْمُبَالِحُ الْحَتَّاجُ لَهُ (وَلَا حَدًّا) وَاجِبٌ (بِشَرْطِ: جِلْدٍ طَاهِرٍ) فِي رِيسِ هَذَا مِنْ شُرُوطِ الْمَسْحِ عَلَى التَّحْقِيقِ وَإِنَّمَا يَجْرَى عَلَى حَكْمِ إِزَالَةِ التَّجَاسَةِ (خَرَزَ) لَا مَلْصُوقَ (وَسَتَرَ مَحَلَّ الْقَرَضِ) لِلْكَعْبَيْنِ وَلَوْ بَزَرَ لَا سِرَاوِيلَ (وَأَمَكَنَّ تَتَابَعُ الْمَشْيِ بِهِ) لَنَفِي الْمُرُوءَةِ لِبَسَهُ (بِطَهَارَةِ مَاءٍ كَمَلَتْ) وَلَوْ بِمَسْحٍ عَلَى آخِرِ لَا إِنْ أَحْدَثَ وَنَصَفَ قَدَمَهُ خَارِجَ مِثَالًا (بِلَا تَرَفُّفٍ) وَعِصْيَانٍ يَلْبِسُهُ (كَهَجَبٍ وَقَدْ يُوْخَذُ هَذَا مِنْ التَّرَفِّهِ بِالْأَوَّلَى (أَوْ سَفَرِهِ) الْمُعْتَمِدُ مَسْحَ الْعَاصِي بِالسَّفَرِ لِأَنَّهَا رَخِصَةٌ لَا تَخْتَصُّ بِالسَّفَرِ (فَلَا يُسَمَّحُ وَاسِعًا) مَفْهُومٌ أَمَكَنَّ تَتَابَعُ الْمَشْيِ وَالضِّيقُ مِثْلُهُ عَلَى الْأُظْهَرِ (وَحُحِرَقَ) مَفْهُومٌ سَتَرَ وَلَوْ مُلَقًّا مِنْ مَوَاضِعَ كَمَا يَفِيدُهُ التَّضْعِيلُ وَإِلَّا لَقَالَ مَحْرُوقٌ (قَدَّرَ ثُلُثَ الْقَدَمِ وَإِنْ يَشَيْكَ) تَبِعَ ابْنُ بَشِيرٍ فِي الْمُدُونَةِ جُلَّ الْقَدَمِ وَعَبَّرَ عَنْهُ ابْنُ الْحَاجِبِ بِالْمَنْصُوصِ وَحَدَّثَهُ الْعَرِاقِيُّونَ بِمَا يَتَعَدَّرُ مَعَهُ مَدَاوِمَةُ الْمَشْيِ لِنُفُوزِ الْمُرُوءَاتِ وَعَوْلُ ابْنِ عَسْكَرٍ عِنْدَهُ عَلَى الْأَخِيرِينَ كَذَا فِي شَبِّ (لَا دُونَهُ) فَلَا يَضُرُّ (إِنْ التَّصَقُّ كَمُنْفَتِحٍ صَغَرَ) بَانَ لَمْ يَصِلْ مِنْهُ الْبَلَلُ (أَوْ غَسَلَ) عَطَفَ عَلَى مَعْنَى وَاسِعًا كَأَنَّهُ قَالَ لَا يَمْسَحُ إِنْ لَيْسَ وَاسِعًا أَوْ غَسَلَ (رَجُلَيْنِ فَلْيَبْسِمَا) قَبْلَ كَالِ الطَّهَارَةِ (ثُمَّ كَمَلْ أَوْ رَجُلًا فَأَذْخَلَهَا حَتَّى يَخْلَعَ الْمَلْبُوسَ قَبْلَ الْكَمَالِ) ثُمَّ يَلْبِسُهُ عَلَى كَالِ الطَّهَارَةِ (وَلَا) رَجُلٍ (مُحَرِّمٌ لَمْ يَضْطَرَّ) لِمَصِيَانِهِ بِاللَّبْسِ (وَفِي خَفٍ غَضِبَ تَرَكُّدٌ) وَالْأُظْهَرُ الْإِجْرَاءُ مَعَ الْحَرَمَةِ (وَلَا لَا يَسْ لِمَجَرَّدِ النَّسْخِ أَوْ لَيْتَنَامَ) أَوْ لَحْنَاءَ غَيْرِ دَوَاءٍ وَلَحَرٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ السَّنَةِ أَوْ عَادَةِ يَمْسَحُ وَخَوْفِ عَقَارِبٍ يَمْسَحُ عِنْدَ عَجٍ وَقَالَ السُّهَوْرِيُّ وَقَوَاهُ لَا يَمْسَحُ (وَفِيهَا يُكْرَهُ) وَتَقْدِيمُ الْأَوَّلِ يَقْتَضِي قُوَّتَهُ (وَكُرْهُ غَسْلُهُ) وَيَجْزِي إِلَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِغَيْرِ الْوُضُوءِ كَقَدَرِ وَكَذَا الْمَسْحُ (وَتَكَرَّرَتْهُ وَتَتَبَّعُ غُضُونُهُ وَبَطَلَتْ بِغُسْلٍ وَجَبَ) بِمَجْرَدِ وَجُوبِهِ فَلَا يَمْسَحُ فِي وُضُوءِ النَّوْمِ (وَبِخَرَفِهِ كَثِيرًا) فَيَنْزِعُ وَيَتَبَرَّأُ مَا تَحْتَهُ أَوْ يَخَاطُ وَيَمْسَحُ فَوْرًا حَيْثُ لَمْ يَخْرُجْهُ الْخَرَقُ مِنْ

اللبس عادة وعليه يحمل ما في عب (وَيَنْزِعُ أَكْثَرَ رِجْلٍ لِمَلَأَ خُفَّهُ) تبع الجلاب وفي اللبنة نزاع الكل وهل خلاف كما لمع وشب أو بيان لمراعاة فان الجلب كالكل كما في ج. (لَا الْقَيْبِ) فلا يضر نزعه (وَإِذَا نَزَعَهُمَا أَوْ أَعْلَيْنَهُ أَوْ أَحَدَهُمَا بَادَرِ لِلْأَسْفَلِ) غسلا أو مسحا (وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا كَالْمُؤَالَاةِ وَإِنْ نَزَعَ رِجْلًا وَعَسَرَتْ الْأُخْرَى وَضَاقَ الْوَقْتُ) الذي هو به (فَيُتِمُّهُ أَوْ مَسَحَهُ عَلَيْهِ) ويفسل الأخرى (أَوْ إِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُ) في ذاته عرفا على الأظهر مسح عليه (وَالْأَمْرُ قَهْ أَقْوَالُ وَتَذِبَ نَزَعُهُ كُلُّ جُمْعَةٍ) لطلب الفصل . ويحتمل كل أسبوع لمراعاة الامام أحمد (وَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى طَرْفِ أَصَابِعِهِ وَيُسْرَاهُ تَحْتَهَا وَيَمُرُّهُمَا لِكَمْعَيْنِهِ وَهَلِ الْيُسْرَى كَذَلِكَ) ضعيف (أَوْ الْيُسْرَى فَوْقَهَا) معتمد (تَأْوِيلَانِ وَمَسَحُ أَعْلَاهُ) ولا يجب تجديد البلل حيث جفت إلا للرجل الأخرى لأنه لا يعطى قوة الرأس المسوحة أصالة ومن ثم في عب وحاشيته لا يشترط نقل الماء هنا (وَأَسْفَلُهُ وَبَطَلَتْ إِنْ تَرَكَ أَعْلَاهُ لَا أَسْفَلُهُ) وإن ضر الخرق به (فَيُتِمُّ الْوَقْتَ) شيخنا والجواب ما قارب كلا له حكمه والمتوسط كالأعلى احتياطا (فَصَلِّ يَغْتِمُّ دُومَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ بَيْحٍ) الصحيح ولو لم يبح (لِفَرْضٍ وَنَفْلٍ وَحَاضِرٍ صَحَّ لِحْتَازَةٍ إِنْ تَعَيَّنَتْ وَفَرَضٍ غَيْرِ جُمْعَةٍ وَلَا يُعِيدُ لَأَسْنَةٍ) هذا إن كان التيمم لعدم الماء أما لخوف مرض فكل مريض بالتعلل يتيمم لكل شيء (إِنْ عَدِمُوا مَاءً كَافِيًا) مباحا ولا يلزم استصحابه (أَوْ خَافُوا) على التوزيع (بِاسْتِعَالِهِ) مَرَضًا أَوْ زِيَادَتَهُ أَوْ تَأَخُّرَ بَرٍّ) مستقدين لأدلة عادية (أَوْ عَطَشٍ مُخْتَرِمٍ مَعَهُ) ومثل العطش ضرورات عجز ونحوه فان أمكنت بماء الوضوء ونجب وظن شديد الأذى يوجب التيمم ويسيره يبيحه والشك لنحو حيث لم يعطش بالتعلل ومستحق القتل بلا حاكم محترم وعجل قتل الكلب والخنزير (أَوْ بِطَلْبِهِ تَلَفَ مَالٍ) كثير إلا أن يشك في الماء فلا تشترط كثرة (أَوْ خُرُوجَ وَقْتٍ) هو به (كَغَدَمٍ

مُنَاوِلِ أَوْ آتِيٍّ) عب ولا يستعمل آلة النقد ونوقس بستر عورة المصلى بحرير وقد
يُحَاب بِالْبِدَلِ هُنَا (وَهَلْ إِنْ خَافَ قَوَاتُهُ بِاسْتِمَالِهِ) في مجرد الفرائض (خِلَافُ)
والراجح التيمم (وَجَازَ جَنَازَةً وَسُنَّةٌ وَمَسُّ مُصْحَفٍ وَقِرَاءَةُ وَطُوفٌ) غير
واجب (وَرَكْعَتَاهُ بِنَيْتِمٍ قَرَضٍ أَوْ نَقْلٍ إِنْ تَأَخَّرَتْ) شرط في صحة الغرض يفيد
تيمم الصبح إن صلى به الفجر ولا يشترط فيه المذكورات بل اتصالها وعدم كثرتها
جدا (لَا قَرَضٌ آخَرُ وَإِنْ قَصِدَا وَبَطَلَ الثَّانِي وَلَوْ مُشْتَرَكَةً لَا بِنَيْتِمٍ
لِمُسْتَحَبٍّ) حيث لم تشترط الطهارة كقراءة غيبا (وَلَزِمَ مَوْلَاؤُهُ) في نفسه
وفيا فعل له اتفاقا ويطلق التفريق ولو نسيانا لضعفه عن الوضوء (وَقَبُولُ هِبَةٍ مَاءٍ)
وطلبها إلا لثمة ظاهرة (لَا ثَمَنٍ) وقوله (أَوْ قَرَضٍ) عطف على هبة والضمير
للماء أو على الثمن والضمير للثمن حيث لا يبعد وفاء (وَأَخَذَهُ بِشَيْءٍ اغْتَبَدَ لَمْ
يُخْتَجِ لَهُ وَإِنْ بِيْذَمْتَهُ) لا إن زاد على المعتاد ولو قل كما في حش وقيل ينتهر
السير كالثلث (وَطَلَبُهُ لِكُلِّ صَلَاقٍ وَإِنْ تَوَهَّمَهُ) على خلاف (لَا نَحَقُّ
عَدَمَهُ طَبَّا لَا يَشُقُّ بِهِ) دون المليون (كَرْفَقَةٍ قَلِيلَةٍ أَوْ حَوْلَةٍ مِنْ كَثِيرَةٍ
إِنْ جَهَلَ يُخْلَهُمْ بِهِ) فان لم يطلب أعاد أبدا إن ظن الاعطاء وفي الوقت إن
يشك فان تبين عدم الماء فلا إعادة (وَنِيَّةٌ اسْتِيقَاحَتِ الصَّلَاةِ) فان لاحظ شيوعها
في الغرض والنقل لم يجز به الغرض وإن عين فرضا لا يجزى فرض غيره (وَنِيَّةٌ
أَكْبَرُ إِنْ كَانَ وَلَوْ تَكَرَّرَتْ) طهارة التيمم لأنه ما زال جنبا ويجزى فرض
التيمم (وَلَا يَرْفَعُ الْحَدَّثُ) بمعنى الصفة الحكيمة وإن رفع المنع ترخيضا وهذا
كاللغة لما قبله (وَتَمْنِيمٌ وَخِيَةٌ) ولو ظاهر اللحية ولا يخلها ولا يتعمق الأسارير
(وَكَمِيمٌ لِكُلِّ وَغِيٍّ) واخلل أصابعه (وَتَرْزَعُ حَانِمٍ) مطلقا (وَصَعِيدٌ طَهَرَ
كَتْرَابٌ وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَلَوْ خُلَّ وَتَلَجَّ) لم يمكن تسخينه (وَحَضْحَضٌ)
لم يحد غيره (وَفِيهَا جَنَفٌ بِيَدَيْهِ رُويَ يَجِيمٌ وَخَاءٌ وَجِصٌّ لَمْ يَطْبِخْ) فلا يضر

مجرد نشر كالرخام (وَيَمْتَدِّنْ غَيْرَ تَقْدِرْ وَجَوْهَرٍ) لعدم ذل التعبد فيهما (و) غير (مَنْقُول) كالمقابر (كَشَبٍ وَمِنْحٍ وَلَيْرِيضٍ) بل وصحيح (حَاطِطٍ لَبِنٍ) لم يحرق ولم يخطط بغالب كلبن ولا كثير نجس (أَوْ حَجَرٍ) ويضر حيولة الجير (لَا يَحْصِرُ) إلا أن يسترها التراب (وَحَشَبٍ) ورجع التيمم على زرع تعذر قلعه وضاق الوقت ولم يوجد غيره (وَقِفْلُهُ فِي الْوَقْتِ) وهو التذكر في الثالثة وبعد غسل الجنابة (فَالْأَيْسَ أَوَّلُ الْمُخْتَارِ) والضروري في أوله مطلقا (وَالْمُتَرَدِّدُ فِي لُحُوقِهِ أَوْ وَجُودِهِ وَسَطُهُ وَالرَّاجِي آخِرُهُ وَفِيهَا نَاقِضُهُ الْمَغْرِبُ لِلشَّفَقِ) والأرجح الأول (وَيُسَنُّ تَرْتِيبُهُ وَإِلَى الْمَرْفُوعَيْنِ وَتَجْدِيدُ ضَرْبِهِ لِيَدَيْهِ وَتَدْبِ نَسْمِيَةٍ وَبَذْ بِظَاهِرِ يَمْنَاهُ بِسُرَّاهُ) الباء الأولى للتعدية والثانية للآلة (إِلَى الْيَرْفَقِي ثُمَّ يَمْسَحُ الْبَاطِنَ لِأَخِيرِ الْأَصَابِعِ ثُمَّ يُسَرَّاهُ كَذَلِكَ وَبَطْلَ بَطْلِ الْوُضُوءِ) كبول فاولى الردة (وَبُجُودِ الْمَاءِ) أو تيسره (قَبْلَ الصَّلَاةِ) بحيث يدرك الوقت (لَا فِيهَا إِلَّا نَاقِضُهُ) نصب على الاستثناء من الوجود المذكور من حيث تسلطه على ما بعده والأصل إلا وجود ناسيه والاضافة لأدنى ملابسة خلافا لمن جعله مفرغا (وَيُؤَيِّدُ الْمَقْصَرُ فِي الْوَقْتِ) حيث وجده بعد الصلاة (وَصَحَّتْ إِنْ لَمْ يُعِدْ) معلوم (كَوَاجِدِهِ بِقَرَبِهِ أَوْ رَخْلِهِ لَا إِنْ ذَهَبَ رَخْلُهُ) ثم وجده بالماء فلا يعيد (وَحَافِئِ لَيْسَ أَوْ سَبْعٍ) تبين عدمهما والماء متيقن وإلا فلا إعادة كما إن زالا ولو شك في اللتان أعاد أبدأ (وَمَرِيضٍ عَدِمَ مُنَاوِلًا) ولم يتكرر عليه الداخل وإلا لم يعد لعدم تقصيره كأن عدم الماء ثم أتى به (وَرَجَحَ قَدَمَهُ وَمُتَرَدِّدٍ فِي لُحُوقِهِ) مع جزمه بوجوده ولو تيمم وسط الوقت والمتردد في الوجود لا يعيد لأن الأصل الدم (وَنَاسٍ يَذْكُرُهَا بِمَذْهَبِهَا) وفي حكمه أن يضمه من يخدمه برحله وهو لا يشعر حيث كانت المادة ذلك وإلا لم يعد (كَمُقْتَصِرٍ عَلَى كَوْنِهِ) مراعاة لمن أوجب للرفيعين (لَا عَلَى ضَرْبِهِ)

لضف وجوب الثانية (وَكَمِّتَيْمٍ) عطف على كفتصر (عَلَى مُصَابٍ يَوَّلِ
وَأُولَئِكَ بِالْمَشْكُوكِ) في ريس هذا تأويلا بل مذهب لابن حبيب وأصيح مقابل
لها ونارعه بن (وَبِالْمُحَقَّقِ) ولو حال التيمم (وَأَقْتَصَرَ عَلَى الْوَقْتِ لِلْقَائِلِ
بِطَهَارَةِ الْأَرْضِ بِالْجَفَافِ وَمُنِعَ) كراهة على المتمد (مَعَ عَدَمِ مَاءِ تَقْبِيلِ
مُتَوَضِّعٍ) وإن جاز السفر حيث لا ماء إذ ليس بإبطال طهارة حاصلة (وَجِجَاعُ
مُفْتَسِلٍ إِلَّا لِطَوْلِ) كحقن (وَإِنْ نَسِيَ أَحَدُ الْخَمْسِ تَيْمُمَ خَمْسًا) لوجوب
كل (وَقَدَّمَ ذُو مَاءٍ مَاتَ وَمَعَهُ جُنُبٌ) فيفضل الميت (إِلَّا لِخَوْفِ عَطَشٍ)
فيقدم الحي (كَكُونِهِ لَهَا وَضَمِنَ قِيَمَتُهُ) بمحل أخذه للورثة (وَتَنْقُطُ صَلَاةُ
وَقَضَاؤُهَا بِعَدَمِ مَاءٍ وَصَعِيدٍ) في جميع الوقت (فَضَّلَ إِنْ خِيفَ غَسْلُ جَرْحٍ
كَالتَّيْمُمِ) في خوف مرض الخ (مُسِحَ) ولا يثلث بل يم (ثُمَّ جَبَرَتْهُ ثُمَّ
عَصَابَتْهُ) بقدر الضرورة (كَقَصْدِ مَرَارَةٍ وَقِرْطَاسٍ صُدْغٍ وَعِمَامَةٍ خِيفَ
بِنَزْعِهَا) وإن أمكن بعض الرأس وجب التكيل على مافوق كما في عب والحاشية
(وَإِنْ يَغْسِلُ) ولو زنى (أَوْ) حدثت (بِلَا طَهَرٍ) لأن القرض أنه لا يمكن
الطهر إلا فوقها (وَانْتَشَرَتْ) لحاجة الشد (إِنْ صَحَّ جُلُّ جَسَدِهِ أَوْ أَقْلُهُ وَلَمْ
يَضُرَّ غَسْلُهُ) قيد فيهما (وَالْأَقْرَضَةُ التَّيْمُمُ كَانَ قَلَّ جِدًّا كَيْدٍ وَإِنْ غَسَلَ
أَجْزَأُ) لا غسل ومسح وفي بن الإجزاء (وَإِنْ تَعَذَّرَ مَشْأً) بأى وجه (وَهَى
بِأَعْضَاءِ تَيْمُمِهِ) ح للرفقين ورجحه حش على قول الشيخ سالم ومن تبعه
للكوعين (تَرَكَهَا وَتَوَضَّأَ) أو اغتسل (وَالْأُ) تكن بأعضاء التيمم (ذ) قيل
كذلك وقيل يتيمم (وَالْتَهَى تَيْمُمُهُ إِنْ كَثُرَتْ) وإن قلت فكالأول
(وَرَأَيْتُهَا يَحْمَتُهَا) لكل صلاة كما استظهره عجب حكما للمجموع بجزءه أغنى
التيمم وعلى ذلك قولى :

ألا يا فقيه العصر إني زافع إليك سؤالا حار منى به الفكر

سمعت وضوءاً أبطلته صلاته فما القول في هذا فديتك يا حبر .
 وليس جواباً لي إذا كنت عارفاً وضوء صحيح في تجلده النذر
 (وَإِنْ نَزَعَهَا لِلنَّوَاءِ أَوْ سَقَطَتْ وَإِنْ بَصَلَاةٍ قَطَعَ) لبطانها (وَرَدَّهَا
 وَمَسَحَ) كللوالاة ولا يضر دورانها (وَإِنْ صَحَّ غَسَلَ) أو مسح الأسفل
 (وَمَسَحَ رَأْسَهُ ، مُتَوَضِّعٌ) (فَصَلَ) الخيض دَمٌ كَصَفْرَةٍ أَوْ كُذْرَةٍ (على المشهور
) خَرَجَ بِنَفْسِهِ (فلا تحمل معتلة قدمته بجلاج) (مِنْ قَبْلِ مَنْ تَحِيلُ عَادَةً) من
 المراهقة تخمين وسئل النساء لسبعين ومن تسع للمراهقة فان انفتحت على عدمه فليس
 حيفاً (وَإِنْ دَفَعَتْ) في العبادة وقال الحنفية أقله ثلاثة أيام والشافعية يوم وليلة
 ويأتي له في المديد الرجوع للنساء في أنه يوم أو بعضه (وَأَكْثَرُهُ لِمُبْتَدَأَةٍ نِصْفُ
 شَهْرٍ كَأَقَلِّ الطُّهْرِ) الفاصل (وَلِمُعْتَادَةٍ ثَلَاثَةٌ اسْتَظْهَرًا عَلَى أَكْثَرِ) أي أطول
 (عَادَتِهَا) ولو مرة أو باستظهار (مَا لَمْ تُجَاوِزْهُ) أي نصف الشهر (ثُمَّ هِيَ
 طَاهِرَةٌ) مستحاضة (وَلِحَامِلَةٍ بَعْدَ) دخول (ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ النِّصْفِ وَنَحْوُهُ)
 عشرون (وَفِي سِتَّةٍ فَأَكْثَرَ عِشْرُونَ يَوْمًا وَنَحْوَهَا وَهَلْ مَا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ
 كَمَا بَعْدَهَا أَوْ كَالْمُعْتَادَةِ) وتستظهر كما في ر (قَوْلَانِ) متكافئان كما في حش
 (وَإِنْ انْقَطَعَ طُهْرٌ لَفَتَتْ أَيَّامَ الدِّمِّ فَقَطَّ عَلَى تَفْصِيلِهَا) في أكثره (ثُمَّ هِيَ
 مُسْتَحَاضَةٌ وَتُسْتَنْسَلُ كُلَّمَا انْقَطَعَ) في أيام التفريق إلا أن تسلم عوده في وقت
 الصلاة كذا في عب ورده بن بأنها لا تؤخر رجاء الحيض ويحرم إن خرج المختار
 فانظره (وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَتُطَوُّ وَتُمَيِّزُ) بغير كثرة لأنها ناسية للأكل
 (بَعْدَ طُهْرٍ ثُمَّ حَيْضٌ وَلَا تَسْتَظْهِرُ) حيث رجع لصفة الاستحاضة (عَلَى الْأَصَحِّ
 وَالطُّهْرُ يُجَوِّفُ) من الدم (أَوْ قَصَّةٌ) ماء أبيض (وَهِيَ أُبْلَغُ لِمُعْتَادَتِهَا قَتْنُ طُهْرُهَا)
 أي معتادة القصة ولو مع الجفوف استجاباً (لِأَخْرِ الْمُخْتَارِ وَفِي الْمُبْتَدَأَةِ تَرَدُّدٌ
 والمتمتع اكتفاؤها بأبها حصل كمعادة الجفوف فقط) (وَلَيْسَ عَلَيْهَا نَظَرُ طُهْرٍهَا قَبْلَ

الْفَجْرِ) بل يكره للشقة ومخالفة السلف (بَلْ عِنْدَ النَّوْمِ) والأصل بقاء ما كان (والصُّبْحِ) وبقية الصلوات فان شكت في طهرها قبل الفجر سقطت عنها صلاة ليلتها كافي ح (وَمَنْعَ صِحَّةِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ) وقضته دونها (وَوُجُوهُهُمُ أَطْلَاقًا) ولو بعد انقطاعه في التلقيق (وَبَدَأَ عِدَّةً) لأن الاقراء الاطهار (وَوُطْءَ فَرْجٍ) ولا تقره (أَوْ) تتما ولو بمائل كذا في عب تبعاً لمج ونازعه بن (تَحْتَ إِزَارٍ) يعنى بين السرة والركبة (وَلَوْ بَعْدَ نَقَاءٍ وَتَيَمُّمٍ) على للشهور إلا الطول وبيح غسل المكروه والكافرة والمجنونة بلانية (وَرَفَعَ حَدِيثًا وَلَوْ جَنَابَةً) فيفسد إخراجها بعد (وَدُخُولَ مَسْجِدٍ فَلَا تَقْتَكِفُ وَلَا تَطُوفُ وَمَنْ مُصْحَفٍ لَا قِرَاءَةَ) وَلَوْ جَنَابًا قَبْلَ انقطاعه وبعده حرم على الجنب وفي غيرها طريقتان (وَالنَّفَاسُ دَمٌ خَرَجَ لِلْوِلَادَةِ) ولو سقطا معها وقبلها حيض على الأرجح وفي ح لأجلها نفاس عند الأكثر (وَلَوْ بَيْنَ تَوَاضُعَيْنِ) خلافاً لمن جعله حيضاً وهما ولدان ليس بينهما أقل الحمل (وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ يَوْمًا) ولا إعادة ولا استظهار (فَإِنْ تَخَلَّلَهُمَا فَنِفَاسَانِ) وإلا ضما على مالأبى محمد والبرادعى وفي ر أنه المتمد وقال أبو إسحاق نفاسان مطلقا قال في التنبيهات وهو أظهر كذا في ح وفي الحاشية أنه أقوى (وَتَقَطُّعُهُ وَمَنْعُهُ كَالْحَيْضِ) فيمنع الطلاق لا القراءة (وَوَجَبَ وَضُوءُ بَهَادٍ) حش وهو المتمد (والأظهر) عند ابن رشد (نَفْيُهُ بَابِ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ لِلظُّهْرِ مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ لِآخِرِ الْقَامَةِ بِغَيْرِ ظِلِّ الزَّوَالِ) حال من القامة (وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْمَصْرِ لِلِاصْتِعْرَارِ) ظاهر في أن المصرى الداخلة ابن أبى زيد يضم الأصابع ويضع الخنصر على الرقوة والتدق على الابهام فان نظر الشمس منخفضة فقد دخل المصرب وإن كانت فوق الحاجب فلم يزل في وقت الظهر وهو تقريب (وَاشْتَرَكَا) في المختار (بِقَدَرٍ أَحَدُهُمَا وَهَلْ فِي آخِرِ الْقَامَةِ الْأَوَّلُ) الثَّانِيَةِ خِلَافَ وَالْمَغْرِبِ غُرُوبُ الشَّمْسِ يَقْدَرُ بِفِعْلِهَا بَعْدَ شُرُوطِهَا) كلها (٣٢ - اكيل)

متوسطة ويعتبر الفسل لا وضوء وتيم ولا بد من الأذان والاقامة (وَالْمَشَاهِينَ
عُرُوبِ نَحْرَةِ الشَّفَقِ لِثُلُثِ الْأَوَّلِ وَالصُّبْحِ مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ لِلِاسْتِخَارِ
الْأَعْلَى وَهِيَ الْوُسْطَى) وفي الحديث المصر^(١) وقيل بها في كل صلاة (وَإِنْ
مَاتَ وَسَطُ الْوَقْتِ بِلَا أَدَاءٍ لَمْ يَقْصِرْ إِلَّا أَنْ يَطْلُبَ الْمَوْتَ) لا غيره كحيض
خلافا لمج كافي في حش (وَالْأَفْضَلُ لِقَدْرٍ) ومثله جماعة لم تنتظر غيرها (تَقْدِيمُهَا
مُطْلَقًا) بعد النوافل على الأظهر (وَعَلَى جَمَاعَةِ آخِرَةٍ) ويميد معهم وقيل هي
في إسفار الصبح على أنها لا ضروري لها (وَ) الْأَفْضَلُ (لِلْجَمَاعَةِ) المنتظرة
(تَقْدِيمُ غَيْرِ الظُّهْرِ وَتَأْخِيرُهَا) أي الظهر (الرُّبْعِ الْقَامَةِ وَيَزَادُ لِسِدَّةِ الْحَرِّ)
ليسهل السعي (وَفِيهَا نَذْبُ تَأْخِيرِ الْمَشَاءِ قَلِيلًا) وهو ضعيف (وَإِنْ شَكَّ فِي
دُخُولِ الْوَقْتِ) قبلها أو فيها (لَمْ تُجْزَ وَلَوْ وَقَعَتْ فِيهِ) وإن شك بعدها
أجزأت إن تبين وقوعها فيه وتكفي غلبة الظن على المتمد (وَالضَّرُورِيُّ بِمَدِّ
الْمُخْتَارِ لِلطَّلُوعِ فِي الصُّبْحِ وَلِلْعُرُوبِ فِي الظُّهْرِ بَيْنَ الْقَجْرِ فِي الْمَشَاهِينَ) ظاهره
لا تختص الأخيرة عند الضيق وهي رابطة والمشهور الاختصاص (وَتَذَرُكُ فِيهِ)
أي الضروري والمختار كذلك على المشهور (الصُّبْحِ) ويأتي غيرها (بِرَكْعَةٍ)
بسجودتها (لَا أَقَلَّ) وتترك السنة لضيق الوقت (وَالْكُلُّ أَدَاءٌ) فلا يأنم به
قاض بعد الوقت ويسقط الحيض في الباقي وخالف بعض فيها نظرا إلى أن الأداء
حكى وفي الحقيقة قضاء (وَ) تَذَرُكُ (الظُّهْرَانِ وَالْمَشَاهِينَ) بِفَضْلِ رَكْعَةٍ
لِلثَانِيَةِ (عَنِ الْأُولَى لَا الْآخِرَةَ) فلا يقدر بها على الأصح (كَحَاضِرِ سَافِرٍ
وَقَادِمٍ) لا مرة فيه أما في النهاريتين فظاهر لامتثالهما وأما في الليليتين فالسافر
قبل الفجر ولو بركة يقصر المشاء والقادم كذلك يتساهل لأن الوقت للأخيرة فلا
ثمرة للخلاف في التقدير بالأولى أو الأخيرة فعلى المعنى كخشخص حائض حاضر
النخ وفيه أن المراد حائض طهرت في الحضر نذرهما في الليليتين بأربع على المشهور

(١) الحديث بذلك صحيح فراجع قول الشافعية والجمهور إنها مصر . لصحة الدليل به .

وإن قدر بالآخيرة فهي ونحوها وأدركتهما وثلاث سقطت الأولى اتفاقاً فيهما وفي
السفر ثلاث الآخيرة على المذهب ولا ريب أو اثنين حصل الوقوع ولا معنى
لجعلها حاضرة ثم سافرت أو مسافرة ثم قدمت والظاهر أن أصل للصنف كالحائض
مسافرة وقادم غرف وفي بن أنه تشبيه أى أن إدراك القصر والاطمئنان بفضل ركعة
والأثانية ونقل عن بعضهم ظهور ثمرة الخلاف في النهاريين وإحداها جمعة
أو سبوعية كمن نسبت الظهر وقدمت لأربع فإن الأولى سبوعية فإن حاضت سقطت
إن قدرت بالأولى ورده بأن التقدير بالحالة الرهنة فلا تسقط إلا الثانية لكن في
بن عن بعضهم بتسليمه (وأتم) وإن كان مؤدياً على المشهور (إلا لعذر يكفر
وإن يرد) ورافع الإجماع بسلامه بعد (وصية) ولا بد منها حيث بلغ في الوقت
بنية القرض ولو سقطت لأنها نفل (وإغناء وجنون ونوم) قبل الوقت أو بعده
ولم يظن الخروج وأوقظ (وعقبة كحصى) فصله بالكاف لأنه خاص بالنساء
وما قبله عام (لأسكر) تسميه (والمتعذر غير كافر يقدر له الطهر) والكافر
مقصر بترك الإسلام (وإن ظن إذا كهما فر كح) في الأولى (فخرج الوقت
قضى الآخيرة) وسقطت الأولى (وإن نظهر فأخذت أو تبين عدم طهورية
الماء أو ذكر ما يرتب) أى يسير القوائت (فالقضاء) للمدرك لو لم يحصل
ما ذكر (وأنسقط عذر حصل غير نوم ونسيان المدرك) وذكر عجز تقدير
الطهر في السقوط ورد (وأمر صبي بها) دخول (سبح وضرب) بحسبه إن أفاد
ولا ضمان في مأذون (لشرب) (١) أو يفرق في المضاجع ولو شرب و كله نذوب (ومنع
نفل) يعنى غير المحس (وقت طلوع شمس وغروبها وخطةبة الجمعة وكرة
بعد فجر وقرض عصى) ولو مقدمة (إلى أن ترتفع قدر رنح وتصل
المقرب) مرتب (إلا ركعتي الفجر والورد قبل القرض لناظم عنه)
لا غوته الجماعة (وجنابة وسجود تلاوة قبل إسفار وإسفار) وتعاد جنازة

بوقت منع بلاخوف تغير ما لم تدفن (وَقَطَعَ مَحْرُومٌ بوقت نعى) ندباً في المكروه
 ووجوداً في الممنوع إلا الداخل عند الخطبة غير عامد وظاهره أنها منقطعة ويحتمل
 فسادها واستظهر قياساً على صوم العيد ومن دخل عليه الوقت أسرع (وَجَارَتْ
 بِمَرَبِّهِ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ كَمَقْبَرَةٍ وَلَوْ لِمُسْرِكٍ وَمَرْبَلَةٍ وَمَجْزَرَةٍ وَمَحْجَةٍ) طريق
 (إِنْ أَمِنَ مِنَ النَّجَاسَةِ) شرط في الجميع (وَالْأَفْلَاقَ إِعَادَةً) أبدية بل في الوقت (عَلَى
 الْأَحْسَنِ إِنْ لَمْ تَتَحَقَّقْ وَكَرِهْتَ بِكَيْسَعُولٍ تُمَدُّ) إلا في الوقت إن اختار الشاك
 بعامة (وَيَمُطُّنِ إِبِلَ) يبركه عند المام (وَلَوْ أَمِنَ) تبيداً (وَفِي) كون (الْإِعَادَةَ) المندوبة
 أبدية لغير الناس أو في الوقت مطلقاً (قَوْلَانِ وَمَنْ تَرَكَ فَرَضاً آخَرَ لِبَقَاءِ رَكْعَةٍ
 بِسَجْدَتَيْنِ مِنَ الضَّرُورِيِّ وَقُتِلَ بِالسَّيْفِ حَدًّا وَلَوْ قَالَ) بعد الحكم (أَنَا أَقْلُ
 وَصَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ فَاضِلٍ وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ) بل كغيره (لَا فَاتِنَةٍ) غفل عنها
 بوقها (عَلَى الْأَصَحِّ وَالْجَاهِدُ كَافِرٌ) (فَضْلٌ) سُنُّ الْأَذَانِ (كفاية) (لِجَمَاعَةٍ
 طَلَبَتْ غَيْرَهَا فِي مَرَضٍ وَقَتِي) عيني وكره للكفاية ونقل وفاتنة ووجب كفاية
 في البلد مقاتل على تركه (وَلَوْ جُمُعَةٌ) رد على قول ابن عبد الحكم بوجوبه بين
 يدي الخطيب (وَهُوَ مَتْنِي) ولا يبطله أفراد الأقل (وَلَوْ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النُّومِ)
 وقال ابن وهب بإفرادها (مَرَجَعُ الشَّاهِدَتَيْنِ) بالثنية أولاً وثانياً (بَارْفَعِ مِنْ
 صَوْتِهِ) بهما (أَوْ لَا تَجْزُؤْ) يعني سكون آخر جملة (بِلَا فَضْلٍ وَلَوْ بِإِشَارَةٍ
 بِكَلَامٍ) أو حاجة لا تجب وإعسا لم يؤذنه الرد بالإشارة كالمصلي لئلا يتطرق
 للكلام والحزمة تنمى في الصلاة (وَبَنَى إِنْ لَمْ يَطُلْ) الفصل (غَيْرُ مُقَدِّمٍ عَلَى
 الْوَقْتِ إِلَّا الصَّبْحُ فَيَسُدُّسُ مِنَ اللَّيْلِ) فالأذان سنة وتقدمه مستحب والأهوى
 يؤذن لما ثانياً ندباً وقيل ستان (وَصِحَّتْهُ بِإِسْلَامٍ) فإن أذن كافر، فالأرجح
 إسلامه بالشهادتين وإن رجع فردد إن وقف على الدعاء (وَعَقْلٍ وَذُكُورَةٍ
 وَبُلُوغٍ) لا سكران وخشي وصبي إلا أن يتبع بالقار عارفاً بالوقت على الأرجح

(وَدُيْبٌ مُتَطَهِّرٌ) وكره محدث وفي الإقامة أشد (صَيِّتٌ مُرْتَمِعٌ قَائِمٌ إِلَّا لِيُذِيرَ مُسْتَقِيلٌ إِلَّا لِإِسْمَاعَ وَحِكَايَتِهِ لِسَامِعِهِ لِمُنْتَعِي الشَّهَادَتَيْنِ) الراجح لآخره فيبدل الحيلة حوقلة (مُنْتَنَى) فلا يحكي الترجيع (وَلَوْ مُتَنَفِّلاً لَا مُقْتَرِضاً) والحيلة مبطله (وَأَذَانٌ قَدْ إِنْ سَافَرَ) سفرأ لنوياً وذلك بالقلاة ومثله الجماعة غير الطالبة (لَا جَمَاعَةٌ لَمْ تَطْلُبْ غَيْرَهَا) بغض (عَلَى الْمُخْتَارِ وَجَارَ أَعْمَى وَتَمَدَّدَهُ) أى الأذان وكره من واحد بمكان واحد (وَتَرْتَبُّهُمْ إِلَّا الْمَغْرِبَ) لصيق وقتها (وَجَمْعُهُمْ) أحدثه هشام بن عبد الملك (كُلُّ عَلَى أَذَانِهِ) وإلا كره كالطريق وحرمة تقطيع أسماء الله لأنه من قبيل التلاعب (وَإِقَامَةٌ غَيْرُ مَنْ أَذَنَ وَحِكَايَتُهُ قَبْلَهُ) بعد الشروع (وَأَجْرَةٌ عَلَيْهِ أَوْ صَلَاتِهِ) كالإقامة (وَكُرْهِ عَلَيْهِ) من اللامومين (وَسَلَامٌ عَلَيْهِ) عطف على ضمير كره (كَلْبٍ) ويردان بعد الفراغ بخلاف الجامع وقاضى الحاجة (وَإِقَامَةٌ رَاكِبٍ) لشغله بالنزول (أَوْ مُعِيدٍ لِمَصَلَاتِهِ) للجماعة (كَأَذَانِهِ وَسُنَّ إِقَامَةً مُتَفَرِّدَةً) وشفعها كافراده (وَتُنْتَى تَكْثِيرُهَا لِمَرْصُ) عني (وَإِنْ قَضَاءٌ وَصَحَّتْ وَلَوْ تَرُكْتُ عَمْدًا) خلافاً لابن كنانة (وَإِنْ أَقَامَتْ الْمَرْأَةُ) لنفسها (سِرّاً فَحَسَنٌ وَلَيْقُمْ) للصلاة (مَعَهَا أَوْ بَعْدَهَا بِقَدْرِ الطَّاقَةِ) (فصل) شرط لصلاة طهارة حدث وخبث وإن رُحِفَ قَبْلَهَا وَدَامَ آخِرَ لآخر الاختيارى) بحيث يدركه واعتبر بعضهم الضرورى انظر ح (وصلي) فان لم يرج انقطاعه لم يؤخر ولا إعادة إن انقطع على أقوى ما في ح وهل يترك العيد والجنائز أو يعطيهما كذلك قولان (أَوْ فِيهَا وَإِنْ شَيْدًا وَجَنَازَةً وَظَنَّ دَوَامَهُ لَهُ) أى لآخر المختار لحوف القوات في العيد والجنائز (أَتَمَّهَا إِنْ لَمْ يُطْلَعْ فَرَشَ مَسْجِدٍ) ومثله البلاط فيقطع كما سيقول ولو بدون درهم أو ضاق الوقت ولا يؤم وما يشرب للترب والحصب غفور (وَأَوْ مَأً لِيَخَوْفَ تَأْذِيهِ) لانكاس الدم ولو شكا (أَوْ تَلَطَّحَ تَوْبِهِ) حيث أقبله

النسل (لَا جَسَدِهِ) فَيَأْتِي بِالْأَرْكَانِ وَلَوْ تَلَوْتُ غُرُقَ الدِّهَمِ خَلْقًا لَعَبَ (وَإِنْ لَمْ يَنْظُرْ وَرَشَّحَ فَتَلَهُ بِأَنَامِلِ يُسْرَاهُ) وَقِيلَ بِهِمَا (خَلَيْنَ زَادَ) فِي الْأَعْمَةِ الْوَسْطَى (عَنْ دِرْهَمٍ قَطْعٍ كَانَ لَطَخَهُ) مَعْلُومٌ (أَوْ خَتَمِي تَلَوْتُ مَسْجِدٍ) كَمَا سَبَقَ ، (وَالْأَيُّ) يَرْشَحُ بَأَن سَالَ أَوْ قَطُرَ وَلَمْ يَكُنْ قَطْلُهُ وَلَا لَطَخُهُ (فَلَهُ الْقَطْعُ) وَلَوْ بِالرُّفُضِ كَمَا فِي حِ وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَهُوَ أَقْبَسُ وَأَسْهَلُ (وَتُدْبُ الْبِنَاءِ) عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِلنَّسْلِ ، وَإِنْ رَعِيَ فِي ظَلِّ بَنَى إِلَّا أَنْ يَلُومَ الْوَقْتُ فَيَشُقُّ فَيَتِمُّ بِمَحَالِهِ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ ح (فَيَخْرُجُ مُسْكِنٌ أَنْفَعُ) مِنْ أَعْلَاهُ عَلَى الْأُولَى (لِيَسْتَيْلَ إِنْ لَمْ يَحَاوِزْ أَقْرَبَ مَكَانٍ مُسْكِنٍ قَرُبَ) فِي غُسِّهِ زِيَادَةً عَلَى كَوْنِهِ أَقْرَبَ مِنْ غَيْرِهِ لَا إِنْ تَفَاحَشَتْ مَسَاحُهُ (وَ) لَمْ يَسْتَنْدِرْ قِبْلَةً بِلَا عُدْرٍ (وَمِنْ الْمَذَرِ الْمَاءُ وَقَرَبُهُ وَالنَّجَاسَةُ وَشَرَطَ الْاسْتِقْبَالَ هُنَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ (وَ) لَمْ يَطَأْ نَجِسًا وَيَتَكَلَّمَ وَلَوْ سَهْوًا) لِكَثْرَةِ الْمُنَافِيَاتِ إِلَّا لِإِصْلَاحِهَا وَالْبِنَاءِ بِشَرْطِهِ (إِنْ كَانَ بِجَمَاعَةٍ وَاسْتَخْلَفَ الْإِمَامَ) فَإِنْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِمْ عَلَى مَا فِي الْحَاشِيَةِ عَنِ التَّوْضِيحِ وَفِي حِ هُنْدُ حَكَمِ الْبِنَاءِ تَضْوِيبَ الصَّحَةِ لِحَوَازِ قَطْعِهِ خِلَافًا لِابْنِ غَيْبٍ (وَفِي بَيْتِكَ الْقَدْ خِلَافٌ وَإِذَا بَنَى لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا بِرَكْعَةٍ كَمَلَّتْ) بِسَجْدَتَيْهَا وَشَرَعَ فِيهَا بَعْدَهَا وَإِلَّا اضْطُرَّ لِلْإِحْرَامِ وَأَعَادَ الْقِرَاعَةَ (وَأَنْتُمْ مَكَانُهُ إِنْ ظَنَّ قَرَأَغَ إِمَامُهُ) قَبْلَ إِدْرَاكِهِ (وَأَنْتُمْ كُنْتُمْ) بِمَكَانِهِ (وَالْأَقْرَبُ إِلَيْهِ) فَإِنْ ظَهَرَ جَوَاهُ لَمْ يَنْصُرْ عَلَى الْأَرْجَحِ (وَالْأَيُّ) بَأَن رَجَعَ (بَطَلَتْ) وَلَوْ أَصَابَهُ (وَرَجَعَ إِنْ ظَنَّ جَوَاهُ أَوْ شَكَّ وَلَوْ يَنْشَبُهُ) فَيُذَكِّرُ السَّلَامَ وَلَا يَضُرُّ خَطْوُهُ (وَ) رَجَعَ (فِي الْجُمُعَةِ مُطْلَقًا) بِلِظْنِ جَوَاهُ أَوْ لَا (لِأَوَّلِ الْجَامِعِ) الَّتِي كَانَ بِهِ (وَالْأَيُّ) رَجَعَ فِي الْجُمُعَةِ وَمَا قَبْلَهَا (بَطَلْنَا وَإِنْ لَمْ يُمْرَ رَكْعَةٌ فِي الْجُمُعَةِ) وَلَا قَبِيَّتٌ وَلَمْ يَطْلُعْ فِي أُخْرَى (ابْتَدَأَ ظُهُرًا بِإِحْرَامٍ) فَإِنْ بَنَاهُ عَلَى إِحْرَامِ الْجُمُعَةِ خِلَافَ (وَسَلَّمَ وَأَنْصَرَفَ) رَدَّ لِقَوْلِ ابْنِ جَوَيْبٍ يَمْلِكُ وَيُذْهَبُ بِضَلِّهِ وَرَجَعَ بِقَعْدِهِ وَيَسْلُمُ (إِنْ رُغِفَ بَعْدَ

سَلَامٍ إِنَّمَا هِيَ لَا قِبَةَ) وقد جاوز الصفوف اليسيرة فيعيد التشهد ليتصل بالسلام والقد والامام إن رغا بعد سنة التشهد يلمان (وَلَا يَلْنِي بِفَيْرِهِ) كنجاسة وسبق حدث فان تكرر الرعاف بخلاف والزحام والتماس بيني معها لأنهما ليسا منافيين (كَفَانَهُ فَخَرَجَ فَظَهَرَ نَفْسَهُ) تشبيه في عدم البناء وتبطل على مأموميه على المشهور ثانياً إن لم يبعد بظلام ليل (وَمَنْ ذَرَعَتْهُ) طاهر (لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ) إلا أن يعتمد بلعه فكعمده تبطل وفي ازدراده قولان وسهوه الرجح السجود ولو كثر أبطل (وَإِذَا اجْتَمَعَ بِنَاءٌ وَقَصَا) لما قبل الدخول (لِرَاعِفٍ) ونحوه كزحوم وناعس (أَذْرَكَ الْوُسْطِيِّينَ أَوْ إِحْدَاهُمَا أَوْ لِحَاضٍ أَذْرَكَ ثَانِيَةَ صَلَاةٍ (مُسَافِرٍ أَوْ خَوْفٍ يَحْضُرُ قَدَّمَ) عند ابن القاسم (الْبِنَاءُ) وهو آخر الصلاة (وَجَلَسَ فِي آخِرَةِ الْإِمَامِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَانِيَتَهُ) ، فإدراك الوسيطين أم الجناحين عند ابن القاسم وجوفاً لا قراءة في وسطها ومخلة عند سحنون ركعة بسورة وركعة بغيرها وإدراك الثانية أم التشهدات عند ابن القاسم وإدراك الثانية حبل عند سحنون وهنا كلام نفيس في الشرح (فَصْلٌ) (هَلْ سَتَرْتُ عَوْرَتِي بِكَتِيفٍ) فان أبداها بلا تأمل أعاد أبداً وبه في الوقت كالواصف (وَإِنْ يَاعَارِثُ أَوْ طَلَبٍ) كالأاء (أَوْ نَجَسٍ وَحْدَهُ) لأن الستر أولى وفي الطين نظر (كَحَرِيرٍ وَهُوَ مُقَدَّمٌ) على النجس لعدم منافاته للصلاة وعكس اصبح لمنع الحرير لذاته (شَرَطٌ) وهو المتمد والثاني واجب غير شرط وقيل سنة أو مندوب (إِنْ ذَكَرَ) نازع في اشتراطه ر ورد عليه بن (وَقَدَرَ) ولو سقط غلبة فيبطل على الأشهر ولورده فوراً كما في ح (وَإِنْ يَخْلُوتُ لِلصَّلَاةِ خِلَافٌ وَهِيَ مِنْ رَجُلٍ وَأُمَةٍ وَإِنْ بِشَأْنَيْهِ وَحُرَّتْ مَعَ امْرَأَةٍ) راجع للحرمة وهذا في النظر لا الصلاة ولا تكشف شيئاً من بدنهما على كفرة لثلاثتها لزوجهما الكافر كذا نصوصاً وفي بزوغه إلا الوجه والسكفين كالرجل (بَيْنَ سَرَّةٍ وَرُكْبَةٍ) وما خارجاً وأعاد حرمة فخذ الرجل وقيل بدمهما

مطلقاً أومع من لا يستحي منه (وَمَعَ أَجَنَّبِيَّ غَيْرَ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ) ظهر أ و بطناً ومنهما الشافعيو يتفق عليه إن خشيت الفتنة كالجس في الحاشية عن الشيخ سالم أن الحرمة في التصل وعم الشافعية (وَأَعَادَتْ) الحرمة وهذا رجوع للصلاة (لِصَدْرِهَا وَأَطْرَافِهَا) خلا باطن القدم (يَوْقَتِ كَشَفِ أُمَةِ فَخْذًا لِرَجُلٍ) والحرمة له أبدا كالبلن وما حاذاه (وَمَعَ مَخْرَمَ غَيْرِ الْوَجْهِ وَالْأَطْرَافِ) فيحرم صدرها وجعلها الشافعية كرجل مع مثله والجس كالنظر وهي فسحة (وَتَرَى مِنَ الْأَجَنَّبِيِّ مَا يَرَاهُ مِنَ مَخْرَمِهِ) الوجه والأطراف فيحرم صدره (وَمِنَ الْمَخْرَمِ كَرَجُلٍ مَعَ مِثْلِهِ) بين السرة والركبة (وَلَا تَطْلُبُ أُمَةُ بِتَغْطِيَةِ رَأْسِ) إلا لفتنة بغير شمار الحرائر (وَتَنْدِبُ سَرَّهَا) السوء وما غارها (بِخَلْوَةٍ) خارج الصلاة (وَلَا تَمُّ وَلَدٍ وَصَغِيرَةٍ) أمرت بالصلاة (سَرَّ) عطف على مرفوع ندب (وَاجِبٌ عَلَى الْفَرْقَةِ وَأَعَادَتْ) الذي ذكر الاعادة أشبه ولم يقيد بالرافعة كذا في (ر) وفيه عن الزجاجي ما يوافق المصنف (لِلْأَصْغَارِ كَكَبِيرَةٍ) أراد بها أم الولد السابقة مع الصغيرة وأما الحرمة فقد قال وأعادت لصدرها وأطرافها (إِنْ تَرَكَ الْقِنَاعَ) ذكر القمل باعتبار الشخصين (كَمُضَلِّ بَحْرِيٍّ وَإِنْ انْفَرَدَ) وَذَهَبَ وَلَوْ خَائِئِمًا (أَوْ بَنَجَسَ لَمَغِيرٍ ^(١)) فلا بعيد من صلى بحرير بنجس ولا عكسه (أَوْ بَوُجُودِ مُطَهَّرٍ وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ صَلَاتِهِ وَصَلَّى بِطَلْهِ) لعدم نية الجسرية (لَا عَاجِزَ صَلَّى غُرْبَانًا) المتمد إعادته بوقت (كَفَائَتِهِ) لأن وقتها يخرج بفراغها (وَكَرِهَ مُحَدَّدَ) لجزم العورة ولو خارج الصلاة (لَا بِرِيحٍ) وماء فلا يعتبر (وَانْتِقَابَ امْرَأَتِهِ) وأولى رجل للعيون في الصلاة ولو لم يكن لأجلها (كَشَفَ) لم (كُمْ وَشَرِّ لَصَلَاةٍ) راجع لما بعد الكاف كما حق (ز) لا إن كان في شغل (وَتَلَثَّمَتْ) على القم فيها (كَكَشَفِ مُشْتَرٍ) أي مريد شراء أمة (صَدْرًا أَوْ سَاقًا) لأن التقصد مظنة اللذة (وَصَمَاءَ) يخرج

(١) أي لوجود غير وفي نسخة بغير . والمعنى واضح

إحدى يديه من تحت الرداء (يَسْتَرِ) تحته (وَالْإِلا مُنِعَتْ كَاخْتِيَامٍ
لَا سِتْرَ مَعَهُ وَعَصَى وَصَحَّتْ إِنْ لَيْسَ حَرِيرًا أَوْ ذَهَبًا أَوْ سَرَقَ أَوْ نَظَرَ
مُحَرَّمًا فِيهَا) إلا تعد عورة إمامه كنفسه إن علم أنه في صلاة كذا لمع وفي بن
عن أبي علي ولو نسي كونه في صلاة (وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا سِتْرًا لِأَحَدٍ فَرَجَّهِ
فَنَالَتْهَا يُخَيَّرُ) والقبل أبدى وأكبر خصوصاً إن كان خلقه كحائط (وَمَنْ
عَجَزَ صَلَّى غُرْيَانًا فَإِنْ اجْتَمَعُوا بَطَلَامَ) ووجب طئي السراج إلا للضرر
(فَكَالْمُسْتَوْرِينَ) يصلون قياماً بالأركان (وَالْإِلا) يكن ظلام تفرقوا (فَإِنْ لَمْ
يُسْكِنْ صَلَّوْا قِيَامًا غَاضِينَ إِمَامَهُمْ وَسَطَهُمْ) صفا واحدا (وَإِنْ عَلِمَتْ فِي
صَلَاةٍ يَبْتَغِي مَكْشُوفَةً رَأْسَ أَوْ وَجَدَ غُرْيَانًا ثَوْبًا اسْتَتَرَ إِنْ قُرْبَ) الثوب
كالصفيين فإن بعد أعاد العريان على الراجح السابق (وَالْإِلا) يستترا مع القرب
(أَعَادَ ابْوَ قَوْفَ وَإِنْ كَانَ لِعُرَاةٍ ثَوْبٌ صَلَّوْا أَفْذَاذًا) واقترعوا عند التشاح (أَوْ
لِأَحَدِهِمْ نَذْبٌ لَهُ إِعَارَسُهُمْ) وجبر على الفضل بلا إتلاف (فَضْلٌ وَمَعَ الْأَمْنِ)
والقدرة (اسْتِقْبَالُ عَيْنِ الْكُتْبَةِ لِمَنْ يَسْكَنُ) وجوارها (فَإِنْ شَقَّ) العيان
(فِي الْإِجْتِهَادِ) على اللسان (نَظَرٌ) والتمتد من الاجتهاد متى أمكن اليقين
ولو بشقة نعم إن تعدر جاز (وَالْإِلا) يكن بمكة (فَالْأُظْهَرُ) خلافاً لقول ابن
القصار يجب تقدير المانة البنى عليه أبدية الاعادة يسير الانحراف (جِهَتَهَا
اجْتِهَادًا كَأَنَّ نَقِضَ) فالواجب جِهَتَهَا فإن عرف من بمكة البقرة نمينت
(وَبَطَلَتْ إِنْ خَالَهَا) بحسب ظنه (وَإِنْ صَادَفَ وَصَوَّبُ سَقَرٍ قَصُرَ رَأْيُ كِبِ
دَابَّةٍ قَطُّ) على العادة (وَإِنْ يَمْخِيلُ بَدَلًا فِي غُلٍّ وَإِنْ وَتَرًا وَإِنْ سَهْلَ
الْإِبْتِدَاءِ لَهَا) أي للعبة (لَا سَفِينَةٍ فَيَدُورُ مَعَهَا إِنْ أُنْكَنَ وَهَلْ إِنْ أَوْمَأَ)
فإن أتى بالأركان لم يجب الدوران (أَوْ مُطْلَقًا) وهو للتمتد (تَأْوِيلَانِ وَلَا يَقْلُدُ
مُجْتَهِدٌ غَيْرَهُ وَلَا انْحِرَابًا إِلَّا لِمِصْرٍ) ومنه جامع عمرو والمدينة وأبطل فيهما الانحراف

السير كسكة وفي غيرها يجوز التقليد ولا يجب كما حققه بن عن الميار (وإن
أعني وسأل عن الأدلة) عدلا (وقلده غيره) أي غير المجتهد (مكتفا) عدل
رواية (عارفا أو محرابا) ولو لقرية (فإن لم يجد أو تحير مجتهدا تخير
ولو صلى أربعا لحسن واختير) حيث شك في الجهات وإلا فبحسبه (وإن
تبين خطأ بصلاة قطع غير أعني ومنحرف يسيرا) وهو البصير المنحرف
كثيرا (يستقبلا بها) أي الأعني مطلقا والبصير يسيرا (وبمدها أعاد) غيرها
(في الوقت المختار) بل كالنجاسة (وهل يُميدُ الناس) للحكم أو العمل (أبدأ
خلاف) والمتمدد قول ابن رشد في الوقت وأما جاهل الحكم فأبدا كالسائد
(وجازت سنة فيها وفي الحجر لأي جهة) ولو لبابها مفتوحا وظاهر النقل كما
في رأيه راجع للحجر أيضا قال ح لا بد من استقبالها في الحجر وأيده بن بأن الذنب
منع الصلاة له خارجه فيه أولى (لا فرض فيعاد في الوقت وأول بالنسيان
وبالإطلاق) وهو المتمدد (وبطل فرض على ظهرها) ولو بمض بنائها بين
يديه وفي النفل خلاف وأما تحتها فبطل مطلقا (كأركب) شيخنا وجماعة
المتعمد صحة الفرض على الدابة بالركوع والسجود مستقبلا (إلا لا تحام أو
خوف من سبع وإن لغيرها) أي القبلة (وإن أمن) بتبين عدم السمع
واللص (أعاد الخائف) كالمتعمد (يوثق وإلا يخضخاض لا يطبق النزول
يو أو ليرض) يطبق النزول (و) لكنه (يؤذيها عليها كالأرض) بأن
يكون فرضه الإيماء على كل حال (فلها) أي للقبلة على الدابة (وفيها كراهة
الأخير) ولفظها : لا يعجنى واختلقوا هل على التحريم أو التنزيه (فصل
فرائض الصلاة تكبيرة الإحرام وقيل لها) في الفرض بدليل الفصل الآتي
(إلا لمستيق) لم ينو مجرد الركوع (فتاويلان) في الاعتداد بالركعة حيث
فعل بسببه فان فعله كله غير قائم بطلت الركعة قطعا وأما الفصل الكثير في

للتكثير فيبطل الصلاة مطلقاً (وَإِنَّمَا يُجْزَى اللَّهُ أَكْبَرُ) واغفروا الواو في
أكبر وأما زيادة واو عطف ففي بن عدم اغفارها خلافاً لب (وَإِنْ عَجَزَ سَقَطَ)
ويحرم بالنية وقيل يأتي بما بعد تكبيراً أو يدل على معنى صحيح (وَنِيَّةُ الصَّلَاةِ
الْمُعَيَّنَةُ) في الرغبة فأعلى وغيرها يصرفها وقتها (وَأَظْهَرَ وَاسِعٌ وَإِنْ تَخَالَفَا
فَالْقَدْرُ) وباطل التلاعب (وَالرَّفْضُ مُبْطِلٌ) على ما سبق في الوضوء (كَسَلَامٍ)
قبل التمام (أَوْ ظَنَّهُ) تشبيه في البطلان بالشرط الآتي (فَلَمْ يَمْ) أى فيم حيث
بطلت الأولى إن أحرم (يَنْفَلِي إِنْ طَالَتِ الْقِرَاءَةُ) كان فرغ من القاعة (أَوْ
رَكَعٌ) بلا قراءة لعجز أو اقتداء وإما يتم إذا اتسع الوقت أو عقد ركعة سجدتها
وأما الفرض فيقطعه إلا إذا عقد ركعة واتسع الوقت فيشفع ثم يصلى الأولى (وَالْإِلَّاهُ)
بطل ولا ركع (فَلَا) تبطل الأولى ويرجع لما فارقها منه ويسجد بعد (كَأَنَّ
لَمْ يَظْنَهُ) أى السلام بل اعتقد أنه في نافلة هكذا (أَوْ عَزَبَتْ أَوْ لَمْ يَنْوِ
الرُّكْعَاتِ أَوْ الْأَدَّةِ أَوْ ضِدُّهُ وَنِيَّةُ اقْتِدَاءِ التَّائِمِ وَجَازَلَهُ دُخُولٌ عَلَى
مَا أَحْرَمَ بِهِ الْإِمَامُ) إن شك هل جمعة أو ظهر أو لم يدر المسافر هل القوم
مسافرون أو مقيمون وأشهر الأقوال أجزاء الجمعة عن الظهر لا عكسه (وَيَبْتَلَتْ
بِسَبْقِهَا إِنْ كَثُرَ وَإِلَّا فَخِلَافٌ) أرجحه الأجزاء (وَفَاتِحَةٌ بِحَرَكَةِ لِسَانٍ)
وشتين فلا تكفى بالقلب (عَلَى إِمَامٍ وَقَدْ) فيجوز استناد المأموم حالها لا قيامه
للأحرام والركوع وجلوسه بينهما فانه فعل كثير مبطل (وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ نَفْسَهُ وَقِيَامَ لَهَا
فَيَجِبُ تَعْلُمُهَا إِنْ أُمِكنَ وَإِلَّا ائْتَمَّ) وجوباً غير الآخر (فَإِنْ لَمْ يُسْكِنَا
فَالْمُخْتَارُ سَوْطُهُمَا) وقيل يقوم بقدرها ذكراً (وَنَدَبٌ فَضْلٌ بَيْنَ تَكْبِيرِهِ
وَرُكُوعِهِ وَهَلْ تَجِبُ الْفَاتِحَةُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَوْ الْجُلُ خِلَافٌ وَإِنْ تَرَكَ
آيَةً مِنْهَا سَجَدَ) بل متى سها عنها في بعض الصلاة سجد ثم أعاد وجوباً كما
في الخلاف والحمد مبطل لتشهيد الفرضية (وَرُكُوعٌ يَقْرُبُ رَحَاتَهُ فِيهِ مِنْ

رُكْبَتَيْهِ وَنَدَبَ تَمَكُّنَهُمَا مِنْهُمَا وَنَضَبَهُمَا وَرَفَعَ مِنْهُ وَسَجُودَ عَلَى جَبْهَتِهِ (على الأرض أو ثابت اتصل بها ولو ارتفع عن سطح ركبته قليلا) (وَأَعَادَ لِتَرْكُ أَفْئِهِ يَوْقَتَ وَسُنَّ عَلَى أَطْرَافِ قَدَمَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ كَيْدَيْهِ عَلَى الْأَصْحَ وَرَفَعَ مِنْهُ) (استغنى به عن الجلوس بين السجدين وفي وجوب رفع اليدين خلاف (وَجُلُوسَ لِسَلَامٍ وَسَلَامٍ عَرَفَ بِأَلْ فِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْخُرُوجِ بِهِ خِلَافَ) (الرَّاجِعِ النَّدْبِ) (وَأَجْزَأُ فِي تَسْلِيمَةِ الرَّدِّ) (عَلَى الْإِمَامِ أَوْ التَّجْبَةِ) (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَطَلَانِيَّةٌ وَتَرْتِيبٌ أَدَاءُ) (فِي الْأَرْكَانِ) (وَاعْتِدَالٌ عَلَى الْأَصْحَ وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْيِهِ) (وَأَنَّهُ سَنَةٌ) (وَسُنَّتُهَا سُورَةٌ) (بِعَنِي زَائِدٌ لَهُ بَالٌ وَلَوْ آيَةً قَصِيرَةً) (بَعْدَ الْقَاتِحَةِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ) (حَيْثُ انْسَحَ الْوَقْتُ) (وَقِيَامٌ لَهَا) (فَإِنْ اسْتَدَّ صَحْتٌ لَاجِلِسٌ ثُمَّ قَامَ لِلْفَصْلِ الْكَثِيرِ) (وَجَهَرُ أَقْلُهُ) (لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ تَسْمَعُ نَفْسَهَا قَطُّ) (أَنْ يُسْمِعَ نَفْسَهُ وَمَنْ يَلْبِسُ) (وَلَا حَادَ لَا كَثَرَهُ وَلَا يَتَفَاحَشُ) (وَسِرٌّ) (إِلَى سَمَاعِ النَّفْسِ) (بِمَحَلِّهَا وَكُلُّ تَكْثِيرَةٍ إِلَّا الْإِحْرَامَ وَسَمِعَ اللَّهُ لِنَاحِدَةٍ) (عَطَفَ عَلَى مَدْخُولِ كُلِّ لِإِمَامٍ وَقَدْ وَكُلُّ تَشْهَدٍ وَالْجُلُوسُ الْأَوَّلُ) (بِعَنِي مَاعِدَا الْآخِيرِ) (وَالزَّائِدُ عَلَى قَدْرِ السَّلَامِ مِنَ الثَّانِي) (وَبِالْجُمْلَةِ الظَّرْفُ التَّابِعُ لِلظَّرْفِ) (وَعَلَى الطَّلَانِيَّةِ وَرَدُّ مُقْتَدٍ عَلَى إِمَامِهِ ثُمَّ يَسَارُهُ) (خِلَافًا لِمَنْ عَكَسَ) (وَبِهِ أَحَدٌ) (مَأْمُومٌ وَلَوْ مَعَ سَبْقِ) (وَجَهَرُ بِتَسْلِيمَةِ التَّحْلِيلِ قَطُّ) (وَنَدَبٌ بِالْإِحْرَامِ) (وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى الْيَسَارِ) (قَاصِدُ التَّحْلِيلِ) (ثُمَّ تَكَلَّمَ لَمْ تَبْطُلْ) (كَانَ قَدَمُ الرَّدِّ وَأَتَى بِالتَّحْلِيلِ قَبْلَ مَنْفَاقٍ بِالْقَرَبِ) (وَسُورَةٌ) (وَقِيلَ تَنْدَبُ) (لِإِمَامٍ وَقَدْ إِنْ خَشِيَ مُرُورًا بِطَاهِرٍ ثَابِتٍ غَيْرِ مُشْتَلٍ فِي غِلَظٍ رُمُوحٍ وَطُولِ ذِرَاعٍ) (مَعَ الْإِمَامِ) (لَا دَابَّةً) (مُحْتَزَّ طَاهِرٍ أَوْ ثَابِتٍ الْإِمَامِ مَرْبُوطَةٌ مَا كَوَلَةٌ) (وَخَجَرٌ وَاحِدٌ) (لَشَبِّ الْأَوْتَانِ) (وَخِطٌّ) (وَمَاءٌ وَنَهْرٌ مُحْتَزَّ الْقِدَارِ) (وَأَجْنَبِيَّةٌ) (أَيْ غَيْرُ مُحَرَّمٍ لِلشُّتْلِ) (وَفِي الْمَحْرَمِ قَوْلَانِ) (لِلتَّمَدُّدِ الْجَوَازِ بظهورها كسمل لا يشغل

(وَأَتَمَّ مَا رَأَى) في حريم المصلي وهو موضع أفضاله (لَهُ مَذْبُوحَةٌ وَمُصَلٍّ تَعَرَّضَ) وخفف في مرور المصلين والطائعين فان وكزه ضمن ماله والدية على العقلة في الأرجح (وَأَنْصَبَتْ مُقْتَدِرٌ فِي الْجَهْرِ بِقَوَائِمِ الْخِلَافِ) (وَلَوْ سَكَتَ إِمَامُهُ وَتَذَبَّتْ) القراءة (إِنْ أَمَرَ كَرَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ إِخْرَامِهِ حِينَ شُرُوعِهِ وَتَطَوُّلِ قِرَاءَةِ صَبِيحٍ) لعد أو إمام طالبيه^(١) فقط (وَالظُّهْرِ تَلِيهَا وَتَقْصِيرُهَا بِمُتَرَبِّ وَعَصْرِ) وهل سيان ثلاثة أقوال (كَتَوَّطَ بِعِشَاءٍ وَثَانِيَةٍ عَلَى أُولَى) في الزمن (وَجُلُوسٍ أَوَّلَ وَقَوْلٍ مُقْتَدِرٍ وَقَدَرٍ بَنَوكَ الْحَمْدَ وَتَسْبِيحٍ بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَتَأْمِينٍ فَذِي مَطْلَقًا وَإِمَامٍ بِسِرٍّ وَمَأْمُومٍ بِسِرٍّ) على قراءة نفسه (أَوْ جَهْرٍ) على قراءة إمامه (إِنْ سَمِعَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ) (وَقِيلَ يَتَحَرَّى إِنْ لَمْ يَسْمَعْ) (وَأَسْرَازَهُمْ بِهِ وَفَنُوتَ سِرًّا بِصَبِيحٍ فَحَقًّا وَقَبْلَ الرُّكُوعِ وَقَفْظُهُ وَهُوَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ الْخ) (وَالْأَظْهَرُ قُوتُ الْمُسَبِّحِ الْقَاضِي) (وَتَكْبِيرُهُ فِي الشَّرُوعِ إِلَّا فِي قِيَامِهِ مِنْ اثْنَتَيْنِ فَلِاسْتِقْلَالِهِ، وَالْجُلُوسُ كُلُّهُ بِإِقْضَاءِ الْيُسْرَى لِلْأَرْضِ) وساق (الْيَمْنَى عَلَيْهَا وَبِهَا مَاءٌ) أي اليمين لِلْأَرْضِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ بِرُكُوعِهِ وَوَضَعَهُمَا حَذْوِ أُذُنَيْهِ أَوْ قُرْبَهُمَا بِسُجُودٍ وَخِفَافَةٍ رَجُلٍ فِيهِ) أي السجود (بَطْنُهُ فَخَذَيْهِ وَمِرْقَتَيْهِ رُكْبَتَيْهِ) والمرأة تنضم (وَالرِّدَاءُ وَسَدْلُ يَدَيْهِ وَهَلْ يَجُوزُ الْقَبْضُ فِي النُّقْلِ) وهو للتمتع (أَوْ إِنْ طَوَّلَ وَهَلْ كَرَاهَتُهُ فِي الْقُرْصِ لِلِاعْتِدَادِ) فيجوز للتمتع وهو الأقوى^(٢) (أَوْ خِيفَةُ اعْتِقَادِ وَجُوبِهِ^(٣)) أَوْ إِظْهَارِ خُشُوعِ بَأْوِيَاتٍ وَتَقْدِيمِ يَدَيْهِ فِي سُجُودِهِ وَتَأْخِيرِهُمَا عِنْدَ الْقِيَامِ وَعَقْدُهُ يَمْنَاهُ فِي تَشْهِيدِهِ الثَّلَاثِ

(١) أي قوم طالين الامام راغبين في الصلاة خلفه (٢) والراجع أيضا لأن القبيح ثبتت سنته بالحديث الثوار . ولم يرد حديث واحد في البدل أصلا كما في التنوين والبار لتقينا الحافظ أبي الفيض السيد أحمد بن الصديق (٣) ما أبعد هذا التعليل !! ولم لم يخف من هذا الاعتقاد في التدويبات الأخرى ؟

علي لحة الابهام (مَادَّا السَّبَابَةُ وَالْإِبْهَامُ وَتَحْرِيكُهَا دَانِيًا) حتى يسلم (وَتَيَأْمُنُ
بِالسَّلَامِ) عند الكاف والميم (وَدُعَاءُ يَتَشَهَّدُ ثَانٍ وَهَلْ لَفْظُ التَّشَهُّدِ) ظاهره
الاختلاف في خصوص لفظه وأصله سنة قطعا وبه صرح البساطي وح وعليه ما اشتهر
من إبطال ترك سجود سهوه على أحدهما وشرح بهرام على أن الخلاف في أصله
ولفظه مندوب قطعا وقواه (ر) وتعقبه بن بأنه يتوقف على تشهير القول بالفضيلة
(وَالصَّلَاةُ) عطف على لفظ (عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وعلى آله (سُنَّةٌ
أَوْ فَضِيلَةٌ خِلَافٌ وَلَا بِسْمَلَةٍ) مطلوبة (فِيهَا وَجَازَتْ كَتَمُوذٍ بِنْفَلٍ وَكُرْهَا
بِفَرْضٍ) إلا مراعاة خلاف^(١) وشبه في مطلق الكراهة (كَدُّعَاءٍ قَبْلَ قِرَاءَةِ
وَبَعْدَ فَاتِحَةٍ وَأَتْنَاءَهَا وَأَنْتَاءِ سُورَةٍ وَرُكُوعٍ وَقَبْلَ تَشَهُّدٍ وَبَعْدَ سَلَامٍ
إِيَّامٍ وَتَشَهُّدٍ أَوَّلٍ لَا بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ) بل يندب (وَدَعَاءُ بِمَا أَحَبُّ) مما يجوز
(وَإِنْ لِدُنْيَا وَحَمَى مِنْ أَحَبَّ وَلَوْ قَالَ يَأْفَلَانُ فَعَلَّ اللَّهُ بِكَ كَذَا لَمْ تَبْطُلْ) إلا قصد
خطاب (وَكُرْهُ سَجُودٍ عَلَى قُوبٍ لَا حَصِيرٍ وَتَرْكُهُ أَحْسَنَ وَرَفْعُ مُومٍ مَا يَسْجُدُ
عَلَيْهِ وَسُجُودٌ عَلَى كُورٍ عِمَامَتِهِ) الخفيف (أَوْ طَرَفٍ كُمٍ وَتَقْلُ حَصْبَاءٍ مِنْ
ظِلٍّ لَهُ بِمَسْجِدٍ وَقِرَاءَةُ بِرُكُوعٍ أَوْ سَجُودٍ وَدُعَاءُ خَاصٍّ أَوْ بَعِجِيَّةٍ لِقَادِرٍ
وَالْتِفَاتٌ بِلَا حَاجَةٍ وَتَشْيِيكٌ أَصَابِعٍ وَفَرَقَتُهَا وَإِقْفَاءٌ) على صدور قدميه
أَلْيَاهُ عَلَى عَقْبِيهِ وَالْحَبْوَةُ مَمْنُوعَةٌ (وَتَخَصُّرٌ) بيده في جنبه (وَتَقْمِيضٌ بَصَرِهِ
وَرَفْعُهُ رِجْلًا وَوَضْعُ قَدَمٍ عَلَى أُخْرَى وَإِقْرَانُهَا وَتَفْسُكُ بِذُنُوبٍ)
فان لم يدر ماصلي أصلا بطلت إلا لاخرى تعلق بها يميني على الاحرام (وَتَحُلُّ
شَيْءٍ بِكُمٍ أَوْ قَمٍّ وَتَرْوِيْقُ قِبْلَةٍ وَتَعْمُدُ مُصْحَفٍ فِيهِ لِيُصَلِّيَ لَهُ وَعَبْتُ بِلِحْيَتِهِ

(١) والدليل يقتضي النية مطلقا كما في بنية الراصد للسجدة ، وعلى مرس عدم الدليل
فلا معنى لكراهتها أصلا إذ لم يخرجها عن كونها ذكرًا

أَوْ غَيْرَهَا كِنَاءَ مَسْجِدٍ غَيْرِ مُبَيَّنٍّ (لَا تَسْتَوِي بِهِ الصُّفُوفُ) (وَفِي كُرْهِ الصَّلَاةِ
بِعِزِّ قَوْلَانِ) (فَضْلٌ) يَجِبُ فَرْضُ قِيَامٍ إِلَّا لِمَشَقَّةٍ أَوْ تَخَوُّفٍ بِهِ فِيهَا) أَى
الصَّلَاةِ (أَوْ قَبْلَ ضَرَرًا كَالْتِمِمْ كَخُرُوجِ رِيحٍ ثُمَّ اسْتِقْنَادٌ) وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا
وَاجِبٌ نَحْنُ بَيْنَ الْإِسْتِنَادِ وَالْجُلُوسِ مُسْتَقْلًا مُنْدُوبٌ (لَا لِجَنْبٍ وَحَائِضٍ) غَيْرِ
مَحْرَمٍ (وَلَهُمَا أَعَادُ يَوْفَتِ) كَالنَّجَاسَةِ يَمْدَحُوتِ وَجَدَ غَيْرَهُمَا (ثُمَّ جُلُوسٌ كَذَلِكَ)
فِيَجِبُ تَقْدِيمُ الْإِسْتِقْلَالِ فِيهِ (وَتَرْيُحٌ كَالْمُتَنَفِّلِ وَغَيْرِ جِلْسَتِهِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ وَلَوْ
سَقَطَ قَادِرٌ بِزَوَالِ عِمَادٍ بَطَلَتْ وَإِلَّا كُرِهَ ثُمَّ نُدِبَ عَلَى أَيْمَنِ) التَّدْبِ بِاعْتِبَارِ
مَا بَعْدَهُ وَإِلَّا فَتَقْدِيمُ الْجُلُوسِ بِقِسْمِهِ عَلَى الْإِصْطِجَاعِ وَاجِبٌ (ثُمَّ أَيْسَرَ ثُمَّ ظَهَرَ)
رِجْلَاهُ لِلْقَبْلَةِ وَتَقْدِيمُ الظَّهْرِ عَلَى الْبَطْنِ وَاجِبٌ وَإِنْ لَمْ يَعْطِهِ صَرِيحَهُ (وَأَوَّامًا عَاجِزًا
إِلَّا عَنْ الْقِيَامِ) فَيَقْدَرُ عَلَيْهِ (وَ) إِنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ (مَعَ الْجُلُوسِ أَوْ مَأْثَمًا
لِلسُّجُودِ مِنْهُ) أَى الْجُلُوسِ (وَهَلْ يَجِبُ فِيهِ) أَى الْإِيمَاءِ (الْوُسْعُ) فَيَسْتَوِي
فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَحَذْفِ الْقَابِلِ وَعَلَيْهِ فَالسُّجُودُ اخْفَضَ (وَ) هَلْ (يُجْزَى)
إِنْ سَجَدَ عَلَى أُنْفِهِ (أَوَّلًا وَالظَّاهِرُ الْوُفَاقُ وَأَنَّ الْأَجْزَاءَ إِنْ نَوَى مَعَهُ الْإِيمَاءَ بِالْجَمْعِ
(تَأْوِيلَانِ) رَاجِعَ لِمَا تَلَيْنِ) وَهَلْ يُؤْمَى بِيَدَيْهِ فِي الْقِيَامِ (أَوْ يَضَعُهُمَا عَلَى
الْأَرْضِ) إِنْ كَانَ جَالِسًا (وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَحَسْرَةِ عَامَّتِهِ بِسُجُودٍ) شَبِهَ بِمُتَقَرَّرٍ عَلَيْهِ
(تَأْوِيلَانِ) فَيَا قَبْلَ الْكَافِ فَالتَّانِي يَقُولُ لَا يَطْلُبُ فِي يَدَيْهِ شَيْءٌ (وَإِنْ قَدَرَ
عَلَى الْكُلِّ) مِنَ الْأَرْكَانِ (وَ) لَكِنْ (إِنْ سَجَدَ لَا يَنْهَضُ) لِلْقِيَامِ (أَنْتَمُ
رَكْعَةً ثُمَّ جَلَسَ) الْبَاقِ (وَإِنْ خَفَ مَقْدُورٌ انْتَقَلَ لِلْأَعْلَى) كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ
عَجَزَ عَنْ فَاتِحَةٍ قَائِمًا جَلَسَ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى نِيَّةٍ أَوْ مَعَ إِيمَاءٍ بِطَرَفٍ)
عَيْنِ (فَقَالَ) لِلْمَازِي (وَغَيْرُهُ لَا نَصَّ وَمُقْتَضَى التَّذَهُّبِ الْوُجُوبُ وَجَازَ
قَدْخُ عَيْنٍ) بِلَوَاءِ (أَدَّى لِجُلُوسٍ لَا اسْتِقْلَالَ قِيَمِيدُ أَبَدًا) ضَعِيفٌ (وَصَحَّحَ
عُدْرُهُ أَيْضًا) وَهُوَ الْمُتَعَدِّلُ لَوْجٍ أَوْ ضَوْءٍ (وَلَمْ يَرْضَ سِتْرُ نَجَسٍ بِطَاهِرٍ لِيُصَلِّيَ

لَهُ كَالصَّحِيحِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَلَمْ تَنْفَلِ جُلُوسٌ وَلَوْ فِي أَثْنَانِهَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ (بصريح النذر ولا يتيسر مجرد التنية (عَلَى الْإِتِمَامِ) بِالْقِيَامِ (لَا اضْطِجَاعٌ وَإِنْ) دَخَلَ عَلَيْهِ (أَوَّلًا) (فَضْلٌ) وَجَبَ قَضَاهُ فَإِنَّهُ مُطْلَقًا) عَدَا أَوْ سَهْوًا ولو حديث عهد والشاك في غير وقت النهي (وَمَعَ ذِكْرِ) وعدم إكراه (تَرْتِيبُ حَاضِرَتَيْنِ شَرْطًا) فَذَكَرَ إِحْدَاهُمَا يَفْسُدُ الْأُخْرَى (وَالْقَوَائِدُ فِي أَنْفُسِهَا وَيَسِيرُهَا مَعَ حَاضِرِهَا وَإِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا) بِتَأْخِيرِهَا وَأَمَّا الْكَثِيرُ فَتَضُمُّ الْحَاضِرَةَ نَدْبًا وَوَجُوبًا إِنْ ضَاقَ (وَهَلْ) مِنْهُ الْيَسِيرُ (أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسٌ خِلَافٌ فَإِنْ خَالَفَ وَلَوْ تَعْدًا) دَلَّ عَلَى أَنَّ الْوَجُوبَ فِي الْمَطُوفِ غَيْرُ شَرْطِي (أَعَادَ بِوَقْتِ الضَّرُورَةِ) وَلَوْ مَفْرُوبًا وَعِشَاءً بَعْدَ وَتَرٍ وَيَعِيدُهُ تَبَعًا وَالْقَوَائِدُ يَخْرُجُ وَقْتُهَا بِالْقِرَاعِ (وَفِي إِعَادَةِ مَأْمُومِهِ خِلَافٌ) الرَّاجِحُ عَدَمُهُ كَمَا فِي شَبِّ وَحَشِّ خِلَافًا لَعِبِّ وَالْخُرْشِيِّ (وَإِنْ ذَكَرَ الْيَسِيرَ فِي صَلَاةٍ وَلَوْ جُمُعَةً قَطَعَ فَذٌ وَشَفَعَ إِنْ رَكَعَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي الْمَرْبِ وَقِيلَ يَقْطَعُ وَقِيلَ يَتِمُّهَا (وَإِمَامٌ وَمَأْمُومُهُ لَا مَوْتَمَّ قِيَمِيدٌ فِي الْوَقْتِ وَلَوْ جُمُعَةً وَقَدْ كَمَلَ بَعْدَ شَفَعٍ مِنَ الْمَرْبِ كَثَلَاثَ مِنْ غَيْرِهَا) وَرَكْعَةٌ مِنْ صَبْحٍ عَلَى مَا اسْتَظْهَرَ انْظُرْ عِب (وَإِنْ جَهَلَ عَيْنَ مَنْسِيَةٍ مُطْلَقًا صَلَّى خَمْسًا) بِجَزْمِ نِيَّةِ الْوَجُوبِ فِي كُلِّ لَتَوْفٍ الْبَرَاءَةِ عَلَيْهِ أَمَا جَهْلُ مَقِيدٍ بِالنَّهَارِ فَالْبَهَارِيَّاتُ كَاللَّيْلِ (وَإِنْ عَلِمَهَا دُونَ يَوْمِهَا صَلَاحًا نَاوِيًا لَهُ) عِنْدَ اللَّهِ نَدْبًا (وَإِنْ نَسِيَ هَلَاةً وَثَانِيَةً صَلَّى سِتًّا) فِيمَ بَدَأَ بِهِ (وَتُدْبُ نَقْدِيمُ ظَهْرِ) مَعَ الْإِمْكَانِ لِأَنَّهَا أَوَّلُ مَا ظَهَرَ مِنَ الصَّلَوَاتِ (وَفِي ثَالِثَتِهَا أَوْ رَابِعَتِهَا أَوْ خَامِسَتِهَا كَذَلِكَ) يُصَلِّي سِتًّا (يَنْفَى بِالنَّسْيِ) أَى يَوْجِزُ جُزْءَهُ الثَّانِي فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ بِالنَّسْبَةِ لِمَا انفصل عنه ففى الثالثة يصلى الظهر ويثنى بثالثتها وهى المغرب ويثنى بالنسبة للمغرب بثالثتها وهى الصبح وهكذا حتى تم قس متاملاً (وَصَلَّى الْخَمْسَ مَرَّتَيْنِ فِي سَاعَتِهَا وَحَادِيَةَ عَشْرَتِهَا) وَكُلُّ مِثَالٍ لَهَا وَضَابِطُهُ أَنْ يُفْضَلَ مِنْ قِسْمَةِ

عَلَيْهِ عَلَى الْخَمْسِ وَاحِدٌ وَمِثَالُ الثَّانِيَةِ إِلَى الْخَمْسَةِ كَمَا مَاتَهُ عَلَى مَا قَالَهُ وَهُوَ
 الصَّوَابُ وَالضَّابُّ أَنْ مَا أَتَاهُمْ عَلَى خَمْسٍ خَامْسٌ وَفَضْلُ مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ مِثَالُ
 سَمِيهِ (وَفِي صَلَاتَيْنِ مِنْ يَوْمَيْنِ مُعَيَّنَتَيْنِ) صِفَةٌ لَصَلَاتَيْنِ (لَا يَذَرِي السَّاعَةَ
 صَلَاحُهَا وَأَعَادَ الْمُبْتَدَأَ) وَجَمِيعُ الْفُرُوعِ عَلَى الْإِعَادَةِ لَتَكْتِسِبَ التَّوَاتُّتَ مِنْ مَشْهُورٍ
 عَلَى ضَعِيفٍ (وَمَعَ الشَّكِّ فِي الْقَضْرِ أَعَادَ إِثْرَ كُلِّ حَضْرِيَّةٍ سَعْرِيَّةٍ) نَدْبًا
 وَلَوْ صَلَاهَا أَوْ لَا سَفَرِيَّةً وَجَبَتْ حَضْرِيَّةٌ (وَنَلَاكَ كَذَلِكَ) مُعَيَّنَاتٌ مِنْ ثَلَاثَةِ
 أَيَّامٍ لَا يَذَرِي السَّابِقَةَ (سَبْعًا) بَعِيدُ الثَّلَاثَةِ ثُمَّ أَوَّلُهَا هَكَذَا صَبِيحَ ظَهْرِ عَصْرِ صَبِيحَ
 ظَهْرِ عَصْرِ صَبِيحَ لَأَنَّكَ إِنْ قَدِمْتَ وَاحِدَةً فِي تَرْتِيبٍ مَا بَعْدَهَا وَجِهَانٍ وَكَذَا إِنْ
 أَخَّرْتَهَا أَوْ وَسَطَهَا وَلَا تَسْتَوْفِي الْإِحْتِمَالَاتِ إِلَّا بِذَلِكَ الْوَضْعِ فَتَذَرُ (وَأَرَبْنَا ثَلَاثَ
 عَشْرَةٍ وَخَمْسًا إِحْدَى وَعِشْرِينَ) وَالضَّابُّ ضَرَبَ الْمِدَّةَ فِي أَقَلِّهَا بِوَاحِدٍ ثُمَّ
 تَزِيدُ عَلَى الْحَاصِلِ وَاحِدًا (وَصَلَّى فِي ثَلَاثِ مَرَّةٍ مِنْ يَوْمٍ) بَلِيَّةٌ (لَا يَعْلَمُ
 الْإَوَّلَى سَبْعًا وَأَرَبْنَا ثَمَانِيًا وَخَمْسًا تِسْعًا) لِأَنَّ الْمَجْهُولَةَ بِخَمْسٍ وَمَا زَادَ يَضُمُّ
 (فَقُلْ) مَنْ لِسَهْوٍ وَإِنْ تَكَرَّرَ يَنْقُصُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ أَوْ مَعَ زِيَادَةٍ
 سَجْدَتَانِ قَبْلَ سَلَامِهِ وَبِالْجَمْعِ (الْأَوَّلُ أَوْ رَحَابُهُ وَطَرَفُهُ وَيَكْفِي فِي الْبُعْدِ
 أَى جَامِعٍ) فِي الْجَمْعَةِ وَأَعَادَ شَهْدَهُ كَتَرَكْ جَهْرَ وَسُورَةَ بِفَرَضٍ وَشَهْدَتَيْنِ
 غَيْرِ الْآخِرِ كَسَائِلِ اجْتِمَاعِ الْبِنَاءِ وَالْقَضَاءِ إِذَا لِلْوَضْعِ قَبْلَ السَّلَامِ فَلَمْ يَفْتَ الْأَخِيرَ
 (وَالْإِ) بَانَ تَمَحُّصُ الزِّيَادَةِ (فَبَعْدَهُ كَتَمْتُمْ لِشَكِّ وَمُقْتَصِرٍ عَلَى شَيْءٍ شَكٍّ
 أَهْوَى بِهِ أَوْ يُوْثِرُ أَوْ تَرَكَ سِرَّ بِفَرَضٍ) لِأَنَّ الْجَهْرَ زِيَادَةٌ (أَوْ اسْتَنْكَحَهُ
 الشَّكُّ وَلَعَمْرِي عَنْهُ) فَيَنْبَغِي عَلَى الْأَكْثَرِ وَيَسْجُدُ بَعْدَ تَرْغِيٍّ لِلشَّيْطَانِ (كَقَوْلِ
 يَمْحَلِ لَمْ يَشْرَعْ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ) كَرَفٍ وَيَسْتَنِي الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ (وَإِنْ بَدَأَ
 شَهْرًا بِإِحْرَامٍ وَشَهْدَةٍ وَسَلَامٍ جَهْرًا وَصَحَّ إِنْ قُدِّمَ) وَإِنْ حَرَّمَ (أَوْ أُخِّرَ)
 وَإِنْ كَرِهَ لِلْخِلَافِ (لَا إِنْ اسْتَنْكَحَهُ السَّهْوُ وَيُضِلُّعُ) عَلَى مَا بَأْنِي (أَوْ تَرَكَ

هَلْ سَهًا) ثم ظهر الندم (أَوْ) هَلْ (سَلَّمَ) ويسلم فإن انحرف أو طال لاجدا
سجد بعد وجدا بطل (أَوْ سَجَدَ وَاحِدَةً لِيَسْكُو فِيهِ هَلْ سَجَدَ اثْنَتَيْنِ)
ولوقبليا (أَوْ زَادَ سُورَةً فِي آخِرِ يَمِينِهِ أَوْ خَرَجَ مِنْ سُورَةٍ لِيَتْرَهَا أَوْ قَاءَ غَلْبَةً
أَوْ قَلَسَ وَلَا قَرِيضَةً أَوْ غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ) إلا أن يزيد مع قصصها قبل (كَتَشَهُدُ)
الشهور السجود والجلوس بدون عزم (وَيَسِيرُ بِجَهْزٍ أَوْ سِرٍّ) أى اقتصر على
أدناها وفى بن أنه أبطل أحدهما بخفيف الآخر بأن أسمع نفسه فى الجهر ومن يليه
فى السر (وَأَعْلَانٍ بِكَأَيَّةٍ) بل لا يعتبر التغير فى ركعة لتغير القامعة (يَسْجُدُ
لَهَا كَالْتَكْرَارِ سَهْوًا وَإِعَادَةً سُورَةٍ فَقَطُّ لَهَا) أى السر أو الجهر وأعاد القامعة
(يسجد لها كالتكرار سهواً وَتَكْثِيرَةٍ) غير تكبير العيد (وَفِي إِذْنِهَا يَسْمَعُ
اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ وَعَكْسَهُ تَأْوِيلَانِ) فالسجود لزيادة البذل وعدمه لأنه قولى
والواو بمعنى أو إذ لو أبطل فى اللوامين سجد قطعاً (وَلَا لِإِدَارَةِ مُؤَتَمِّمٍ) بمحله
المشروع بل هو مندوب (وَإِصْلَاحِ رِدَاءٍ وَسُتْرَةٍ سَقَطَتْ) وكره إن انحط فان
تعدد أبطل كما فى الحاشية ولا يغتفر انحطاط لمنكأب أو عمة إلا لضرورة كما فى عب
(أَوْ كَسَنَى صَفَيْنِ لِسُتْرَةٍ أَوْ فُرْجَةٍ أَوْ دَفْعِ مَارٍ أَوْ ذَهَابِ دَابَّتِهِ وَإِنْ يَجْتَنِبُ
أَوْ قَهْرَةً) حقه الألف^(١) ويقطع للمال كالدابة إن خشى شدة الأذى أو كسر
واسع الوقت قيل ويغتنر الاستبدار (وَقَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ إِنْ وَقَفَ) وله حكم قراءته
(وَسَدَّ فِيهِ لِيَتَأَوَّبَ) وليس التفل عنده مشروعا انظر (وَنَفَثَ يَثُوبَ) أى
بصق بصوت يسير (لِحَاجَةٍ كَتَنَحْنُحُ وَالْمُخْتَارُ عَدَمُ الْإِبْطَالِ بِهِ لِيَتْرَهَا)
إلا أن يكثر أو يتلاعب (وَتَسْيِيحِ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ لِيُضْرَرَةَ) وإن تجرد للتفهم
واغتنر إبداله بموقلة أو تهليل (وَلَا يُصَفَّقَنَّ) أى النساء (وَكَلَامٍ لِإِصْلَاحِهَا
بَعْدَ سَلَامٍ) أو قبله حيث لم يند التسييح (وَرَجَعَ إِمَامٌ فَقَطُّ لِمَدَّتَيْنِ) من

(١) أى قهرى لأنه مقصور

مأموميه أخيراً بالتمام (إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ) النقص فلا يرجع (إِلَّا لِكثَرِهِمْ جِدًّا) كالستيفضة فيرجع لم كل أحد ولا يشترط فيهم عدالة وأما الاختيار بالنقص فيعمل عليه مطلقاً حيث أثر شك بل لو شك من نفسه (وَلَا لِيَحْتَدِ عَالِيهِ أَوْ مُبَشِّرٍ وَنُدْبٍ تَرْكُهُ وَلَا لِيَجَازِيَ) غير ما تقدم (كَإِنْصَاتِ قَلٍّ لِيُخْبِرَ وَتَرْوِيحِ رِجْلَيْهِ وَقَتْلِ عَقْرَبٍ يُرِيدُهُ وَإِشَارَةِ لِسْلَامٍ أَوْ حَاجَةٍ) قيل ولو من آخرس وقيل ما لم يقصد أنها كلامه (لَا) إشارة لرد (عَلَى مُشْمَتٍ) مخرج من الجواز فهو مكروه (كَأَنَّيْنِ لَوْ جِجَ) تشبيه في عدم السجود (وَبُكَاءٍ يَخْشَعُ وَإِلَّا) بأن كان الأنين لغير وجه والبكاء بصوت لغير خشوع (فَكَالْكَلَامِ) يبطل عمله وكثير سهوه ويسجد ليسيره (كَسَلَامٍ عَلَى مُقْتَرَضٍ) تشبيه في الجواز وأولى متفل (وَلَا لِيَتَبَسَّمَ وَفَرَقَمَهُ أَصَابِعُ وَالتَّفَاتِ بِلا حَاجَةٍ وَتَمَعُّدٌ بَلَعُ مَا يَبِينُ أَسْنَانِهِ) أو يسير غيره بلا مضغ (وَحَكَّ جَسَدِهِ) يسيراً وكثير جداً مبطل وبينهما يسجد لسهوه ويبطل عمله (وَذِكْرُ قَصْدِ التَّفْهِيمِ بِهِ بِحَلِّهِ) كأن وافق فراغ الفاتحة مستأذناً قهراً ادخلوها بسلام (وَالِإَّا) يكن بمحله بأن كان في سورة أخرى (بَطَلَتْ كَفْتَحَ عَلَى مَنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي صَلَاةٍ عَلَى الْأَصْحَ) بل غير إمامه لأنه كالحادثة (وَبَطَلَتْ بِقَهْقَةٍ) ولو نسياناً فإنها أشد من الكلام في منافاة الصلاة حتى قيل بإبطالها الوضوء (١) (وَتَمَادَى التَّأْمُومُ قَطْعًا) لحق الامام (إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّرَكِّ) مدة الضحك مراعاة لمن يقول بالصحة وكالغلبة النسيان فإن لزم من تهاديه ضحك بقية المأمومين خرج وإن ضاق الوقت ابتداء إحراماً صحيحاً كالجمعة وكذا في للسألة الآتية وقيل الامام أيضاً يستخلف ويرجع مأموماً والعمد يتبدى مطلقاً (كَتَكْبِيرِهِ لِلرُّكُوعِ بِإِلَانِيَةِ إِحْرَامٍ) يتجاذى في حال النسيان (وَذِكْرُ فَائِتَةٍ) لكن التماذى هنا على صحبة كما سبق في الفوائد

وكذا كر الوتر الآتي ثم ذكر الحاضر فبطل (وَيَحْدَثُ وَيَسْجُودُهُ لِقَضَائِهِ أَوْ تَكْثِيرِهِ) وفي بن قويه عدم البطلان فيها (وَيُسْتَفْلَعُ عَنْ قَرْضٍ) (وَالشُّكْلُ عَنْ سُنَّةٍ) مؤكدة كما في بن قلا عن ح (يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ وَيَزِيدُهُ أَوْ يَنْقُصُهُ كَرَكَّتَيْنِ فِي الثَّنَائِيَّةِ) الأصلية ونقل محدود (وَيَتَعَمَّدُ كَتَجْدِيدٍ) من كل ركن ضلّي لا تكرر فاتحة وإن منع (أَوْ تَفْخَرُ) عجز عن النواذر ويتاحى للأموح والحق الإمام ولا يشترط حرف من الألف يبطل كثيره أومع تلاعب (أَوْ أَكْلٍ أَوْ شُرْبٍ) ولو من الألف (أَوْ قَدْ أَوْ كَلَامُهُ إِنْ يَكْزُرُ أَوْ وَجِبَ لِإِنْقَاذِ أَعْمَى) أو إجابة والذ أعمى أمم بفعل وخفت بغيره حيث لا ضرر وفي ح تقديم الزوجة إذا عارضتها الأم لأن حقها بموضع فانظره وإجابته صلى الله عليه وسلم لا يبطل ولو بعد موته على المثلول عليه (١) كما في الخصائص (إِلَّا لِإِصْلَاحٍ فَيَكْثِيرُهُ) كان يزيد الترداد على قصة ذى الدين (٢) جدا (وَسَلَامٍ وَأَكْلٍ وَشُرْبٍ) ورويت أو شرب (وَفِيهَا إِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ انْجَبَرَ وَهَلْ اخْتَلَفَ) للنفاي فيها بقطع النظر عن خصوصه وتعمده (أَوْ لِسَلَامٍ فِي الْأَوَّلَى) له خصوصية لأنه علم الخروج (أَوْ لِلْجَنَمِ) بين الثلاثة على رواية الواو وشيئين على رواية أو فكثر النفاي (تَأْوِيلَانِ وَيَنْصَرِفُ لِحَدَثٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ نَقِيضُهُ كَمَلِّ شَكٍّ فِي الْإِتْمَامِ) والشك على حقيقته كما في بن ردا على عجز (ثُمَّ ظَهَرَ الْكَمَلُ عَلَى الْأَظْهَرِ) نص على التوهم فيها (وَيَسْجُودُ الْمَسْتُوقُ مَعَ الْإِتْمَامِ بِمَقْدِيٍّ أَوْ قَبْلِيٍّ إِنْ لَمْ يَنْتَقِ رَكْعَةً وَإِلَّا سَجَدَ وَلَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ أَوْ لَمْ يَدْرِكْ مُوجِبَهُ) ظاهره ولو

(١) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم حى في قوله الشريف بدلالة القرآن والسنة المتواترة وإجماع العلماء انظر كتابنا الرد المحيكم المتيقن .

(٢) هذه الفصة في الصخبين وغيرهما بغير . وأشار إليها صاحب السلم في التلحق بقوله ككل ذلك ليس ذا وقوع .

آخر الإيام القبلية ثالثا إن كان عن ثلاث وإلا قبله (وَأَخَّرَ الْيَمْدَى) إلا أن يقدمه الإمام ويسجد المستخلف بهم القبلي قبل قيامه (وَلَا سَهْوٌ عَلَى مَوْتِهِمْ حَالَةَ الْقُدُوزِ وَبِتَرْكِ قِبْلَتِي عَنْ ثَلَاثِ سَنٍ وَطَالَ) سراحة لوجوبه (لَا أَقَلَّ مَلَا سُجُودَ) عند الطول (وَإِنْ ذَكَرَهُ) أي القبلي عن ثلاث (فِي صَلَاةٍ وَبَطَلَتْ) الأولى لطول الثانية (فَكَذًا كَرِهًا) أي الأولى في الثانية السابق في القنات (وَإِلَّا) تبطل الأولى بأن قرب (فَبِكَيْفِيٍّ) أي ركن ذكره (فَمِنْ فَرَضٍ) إن أطال القراءة (فِي الثَّانِيَةِ بِأَعْمَامِ الْقَاعَةِ وَفِي بِنِ الْإِزَاجَةِ عَلَى الْقَاعَةِ) (أَوْ رَكَعَ) من لا قراءة عليه (بَطَلَتْ) الأولى كانت الثانية فلا أو فرضاً (وَأَنْتُمْ النَّفْلَ وَقَطَعَ غَيْرُهُ) ثم أتى بالأولى والصورة أنه سلم من الأولى وإلا رجع لإصلاحها (وَنُدِبَ الْإِشْفَاعُ إِنْ عَقَدَ رَكْعَةً) واتسع الوقت في الفرض (وَإِلَّا) يطل القراءة ولا ركع (رَجَعَ) للأولى (بِإِسْلَامٍ) من الثانية (وَ) إن ذكره (مِنْ نَفْلٍ فِي فَرَضٍ تَمَادَى كُنْفِي نَفْلٍ إِنْ أَطَالَهَا أَوْ رَكَعَ) وللوضوح كما تقدم أنه سلم من الأولى أو ظن السلام ولا يقضيه لأنه لم يعتمد إفساده (وَهَلْ يَتَعَمَّدُ تَرْكُ سُنَّةٍ) مؤكدة داخلية (أَوْ لَا) ولو تعددت على الأقوى ما لم تشهر فرضيتها (وَلَا سُجُودَ خِلَافَ وَبِتَرْكِ رُكْنٍ وَطَالَ) أو حصل مناف وإعسا يحتاج لهذا القيد في السهو (كَتَرَطٍ) تشبيه في البطلان لا بقيد الطول بل على ما في محله من ذكر وغيره (وَتَذَارَكُهُ) عند القرب فيما يمكن لا إحرام (إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ) ولو سلم إمامه وإماما منع سلام معتقد التمام ولا يفيت الجلوس له بل يفعله به ويسجد بعد انظر الحاشية (وَلَمْ يَتَعَمَّدْ رُكُوعًا) أصليا وغيره يلغى ويأتي حكم المأموم عند قوله وإن زوج النج (وَهُوَ) أي العقيد (نَفَعَ رَأْسُ) عند ابن القاسم (إِلَّا لِتَرْكِ رُكُوعٍ قَبْلَ الْإِنْجَاءِ) كسر وجهه وترتيب السورة مع القاعة (وَتَبْكَيرِ عِيدٍ وَسُجُودِ نَارِيَةٍ وَذَكَرَ بَعْضُ) ومنه القيل كما سبق (وَإِقَامَةِ مَقَرِّبٍ عَلَيْهِ

(وَهُوَ بِهَا) فيفوت القطع بأعناه الثالثة والاعتماد بسجدة الثانية (وَبَيِّنْ إِنْ قُرْبَ) بعد السلام (وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ السَّجْدِ) هذا لأشبه وعول ابن القاسم على العرف وفي بن أن الأمرين طول عند ابن القاسم فالواو في المصنف على حالها (يَا حُرَّامَ) وَلَمْ تَبْطُلْ يَتَرَ كِه) بمعنى التكبير (وَجَلَسَ لَهُ عَلَى الْأَعْظَمِ) لينهض بعده (وَأَعَادَ تَارِكَ السَّلَامِ الْقَشْدَ) حيث طلال لا جدا (وَسَجَدَ إِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ) ولو بالقرب جدا (وَرَجَعَ تَارِكَ الْجُلُوسِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يُعَارِقِ الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَلَا سَجُودَ وَإِلَّا فَلَا وَلَا تَبْطُلْ إِنْ رَجَعَ وَلَوْ اسْتَقَلَّ) أو قرأ لمدم الاتفاق على فرضية القامعة بخلاف الراجع عن ركوع لقنوت لغير متاعه الامام (وَتَبِعَهُ مَأْمُومُهُ وَسَجَدَ بَعْدَهُ) لأنه تدارك النقص (كَتَفَّلَ لَمْ يَقْعُدْ ثَالِثَتَهُ وَإِلَّا كَمَّلَ أَرْبَعًا) في غير المحدود (وَفِي الْخَامِسَةِ مُطْلَقًا وَسَجَدَ قَبْلَهُ فِيهِمَا) لنقص سلامه من ثنتين (وتَارَكَ الرُّكُوعَ يَرْجِعُ قَائِمًا) لينحط له (وَنَذِبَ أَنْ يَقْرَأَ) قبله شيئاً على سُنَّةِ الرُّكُوعِ وتارك الرفع يرجع محدوداً (وَسَجَدَ يَجْلِسُ) قال في توضيحه إلا أن يكون جلس أولاً وفيه أن الحركة للركن مما قبله فهو ضعيف كما في بن (لا سَجَدَتَيْنِ) بل ينحط لهما من قيام (ولا يُجْبَرُ رُكُوعُ أُولَاهُ) الذي نسي السجود بعده (يُسْجُدُ ثَانِيَتَهُ) وَلَوْ ترك الركوع قبله (وَبَطَلَ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتِ الْأَوَّلِ) وتدارك الأخيرة (وَرَجَعَتِ الثَّانِيَةُ أُولَى يَبْطُلَانِهَا لِقْدَ وَإِمَامٍ) ومأمومه تبع وأما المأموم وحده فلا انقلاب عليه بل يأتي بما فات بعد سلام الامام (وإن شكَّ في سَجْدَةٍ لَمْ يَذَرِ مَحَلَّهَا سَجْدَةً) لاحتمال أنها من القرية حيث لم يعقد ما هو فيه (وفي الأخيرة) تشهداً (بِأَنِّي مِرْكَمَةٌ) لاحتمال أن الترك مما فات ويسجد قبل (وَقِيَامٍ ثَالِثَتَهُ بِثَلَاثٍ) أولها بسورة فيسجد بعد (وَرَابِعَتَهُ بِرَكْعَتَيْنِ وَتَشْهَدٍ) قبلهما (وإن سَجَدَ إِمَامٌ سَجْدَةً لَمْ يُتَّبَعْ) بل يجلسون (وَسَبَّحَ بِهِ)

عدل عن اللام لأنها شعار الأوهية (فَإِذَا خِيفَ عَقْدُهُ قَامُوا فَإِذَا جَلَسَ)
 في التي ظنها ثانية (قَامُوا) لأنها أولى (كَقَمُودِهِ بِنَائِلَةٍ) لظنه التام
 فيقومون (فَإِذَا سَلَّمَ أَوْتَا بِرُكْعَةٍ وَأَمَّهُمْ أَحَدُهُمْ وَسَجَدُوا قَبْلَهُ) هذا
 لاسنئون وللمتد إن خيف المقد سجدوها وحدهم وصحت لهم (وَإِنْ رُوجِمَ
 مُوتَمٌ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ نَسَّ أَوْ) حصل (نَحْوُهُ) كسهو وحل زرقيل لنير
 عذر كذلك مع الإجم واستظهر عجب البطلان وتبعه بن (اتَّبَعَهُ) وفي الاتيان بما
 فات (فِي غَيْرِ الْأَوَّلَى) أما في أولى دخوله فيلني ما فات مطلقا ويرافق الامام
 على ما هو فيه لأنه لم ينسحب عليه حكم للأُمومية بعد (مَا لَمْ يَرْفَعْ مِنْ سُجُودِهَا)
 فتحي ظن إدراك سجود قبل رُضه من الثانية أتى بما فات وإلا ألتى وقضى ركة
 (أَوْ سَجَدَ) عطف على ركوع (فَإِنْ لَمْ يَطْمَحْ فِيهَا) ولو تعددت (قَبْلَ
 عَقْدِ إِمَامِهِ) برفع رأسه من ركوع التالية (تَمَادَى) معه تاركا لها (وَقَضَى
 رُكْعَةً) بعد سلام الامام (وَإِلَّا) بأن طمع في الادراك (سَجَدَهَا وَلَا سُجُودَ
 عَلَيْهِ إِنْ تَيَقَّنَ) راجع لما قبل إلا فان كان شك في ترك السجدة سجد بعد
 لاحتمال زيادة القضاء وإن لم يترك (وَإِنْ قَامَ إِمَامٌ بِخِلَاسَةٍ فَمَتَيَقَّنَ انْتِفَاءَ مُوجِبِهَا
 يَجْلِسُ وَإِلَّا اتَّبَعَهُ) ولو ظن الانتفاء (فَإِنْ خَالَفَ عَمْدًا بَطَلَتْ فِيهَا) إلا أن
 يتبين صواب مخالفته (لَا سَهْوًا قِيَّاتِي الْجَالِسُ بِرُكْعَةٍ وَيُمِيدُهَا الْمُتَّبِعُ)
 سهوا وكان حكمه الجلوس هكذا قال المصنف تبعيا لجماعة وأنكر ابن عرفة إعادة
 الركة انظر بن (وَإِنْ قُلْتُ قُمْتُ لِوَجِبٍ) عجب الأولى تأخير الوالو ليكون الشرط
 في طلب الركة ويستأنف ما ليس ضروريا هكذا (وَصَحَّتْ لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ
 وَتَبِعَهُ وَلَمَقَابِلُهُ) من لزمه الجلوسُ فجلس (إِنْ سَبَّحَ) ولم يتغير يقينه (كَمُتَّبِعٍ
 تَأَوَّلَ وَجُوبَهُ) أي الاتباع مع تيقن الانتفاء (عَلَى الْمُخْتَارِ لَا لِمَنْ لَزِمَهُ اتِّبَاعُهُ
 فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَمْ يَتَّبِعْ) ولو كان تيقن الانتفاء عملا بما نبين (وَلَمْ تَجْزِ

مَسْبُوقًا عِلْمَ تَخَامُصَتِهَا) ولم تبطل صلاته لكونه لم يزد بها عليه (وهل كذلك
 إن لم يفعل أو تجزي إلا أن يجمع مأمومه على غير الوجوب قولان) بل
 في بن تيمار أن اختلاف غير مقيد بعلم ولا غيره (وتارك سجدة من كأولاه
 لا ينجز به الخامسة إن تمدها) وفي ح خلاف في الصحة نظرا للوقع والبطان
 نظرا للتلاعب (فصل سجد بشرط الصلاة) النافذة ففعل على الدابة مثلها
 (بلا إجماع) أي تكبير على حذف الباطل^(١) أو أحد الجارين لقول سجد
 والثاني مستقر لحال أو يتكلف مقابلة معناها أو العامل بالاطلاق والتقييد على
 ما بسط في محله وأما النية فلا بد منها (وسلام) عب إلا مراعاة خلاف (فأر)
 ولو ما شيا فينحط ولا يؤمر بحلوس (ومستمع قطع) لا سامع من غير قصد
 إلا مراعاة خلاف (إن جلس ليتعلم) أو ليعلم بدليل ما يأتي إلا العلم والتعلم
 فأول مرة وهذا أظهر من قصره على معلم بقراءته (ولو ترك القاري إن صلح)
 القاري (ليؤم) ولو في الجملة كما جاز وفاسق لا يصي وخشي وغير متوضى على
 المتهند والشرط على حذف الباطل ويحتمل كما قال السهوري أنه تركه لاختلاف
 اشتقاق (ولم يجلس لينسمع) الناس لأن قراءته معلومة شرعا^(٢) (في إحدى
 عشرة) آخر الاعراب والأصالي الرعد ويومرون في النحل وخشوعا في سبحان
 وبكيا في مريم وما يشاء في الحج وغورا في الترقان والعظيم في النبل ولا يستكبرون
 في السجدة وأناب في ص وتسدون في فصلت (لأثانية الحج) أركعوا
 واسجدوا (والنجم) لندم على أهل المدينة قهاتها وقراءتها مع تكرار القراءة ليلا
 ونهارا فدل على نسخها وإن سجد صلى الله عليه وسلم فيها^(٣) إذ لا يجمعون على

(١) والتقدير: وبلا إجماع.

(٢) لأنه قصد بقراءته الرياء فهو كمن تلقى فقهه بالصلاة عسها فخطأ إمامته.

(٣) سجوده صلى الله عليه وآله وسلم في هذه اللوائح ثابت في الصحيح وأخذ بها
 الناصي وحكاية الشيخ التي ذكرها الخارج فيها نظر.

ترك سنة (والانشقاق والقائم) ولا كن من الساجدين في الحجر (وهل سنة) وهو المتعمد وتندب للصبي (أو فضيلة خلاف وكبر لخفض ورفع ولو يغير صلاة وص وأتاب) خلافا لمن جعلها عند مأب (وفضلت تعبدون) وقيل لا يسمون (وكره سجود شكر أو زلزلة) لعدم العمل وأنكر مالك سجود الصديق لما بشر بقتل مسيلة^(١) (ووجهها بها يسجد) إنما الكراهة في القرينة مطلقا وسيقول وتممها بفريضة فالأولى حذف هذا وأما رفع الصوت في السجد مسائي (وقراءة يتلحن) وأجازها بعضهم (كجماعة) فان أخرج القرآن عن حله حرم (وجلس لها لا لتعلم) ولا يسجد (وأقيم القاري في السجد) لأن الغالب قصد الدنيا وأولى الطريق إلا لشرط واقف (يوم تحبس أو غيره وفي كرهه قراءة الجماعة على الواحد روايتان) الكراهة لأنه لا يقبض للجميع والتخفيف للضرورة (واجتماع الدعاء يوم عرفة) إن اعتقد أن ذلك لا بد منه (ومجاورتها) بلا سجود (لمتطهر وقت جواز) وإلا فهل يجاوز محلها أو الآية تأويلان واقتصار عليها) ولا يسجد إن صل (وأول بالسكينة والآية قال وهو الأشبه وتممها بفريضة أو خطبة لا بفعل مطلقا) ولومه كذا (وإن قرأها في فرض سجدة لا خطبة) ولا تبطل إن صل (وجه إمام الشريعة وإلا اتجمعت) وإلا لم تبطل بخلاف العكس (ومجاورتها بيسير يسجد) وبكثير بعيدا بالفرض ما لم ينحن وبالفعل في ثانيته فهي فعلها قبل الفاتحة) وتأخيرها (قولان وإن قصدتها فرجع سهوا اعتد به ولا سجود) عند مالك كما في آخر الباب (بخلاف تكريرها) فيسجد بعد (أو سجود قبلها سهوا) وعدم ذلك مبطل (قال) للمازري (وأصل الذهاب تكريرها) إن كرر حزبا إلا المعلم والمتعلم فأول مرتبة وتندب لساكن الأعراف وأولى غيرها (قراءة قبل ركوعه ولا يكتفي عنها) أي السجدة (ركوعه)

وهذا يذهبى ولذا جعله (ت) كالترجمة لما بعده ثم أخبرنى بعض الخفية أن الركوع
يكفى عندهم عنها فكان المصنف العلامة نبه على مخالفتهم (وإن تركها وقصد صحت
وكرهه) معلوم من كراهة مجاوزتها (و) إن قصد ما فرغ (سواء اعتد به عند
مالك) وهو المتمد (لا ابن القاسم فيسجد) بعد السلام عنده (إن اطمأن به)
أى بالركوع ويلقى الركعة وينحط للسجدة وكأنه كرره لأفادة الخلاف ولا يحمل
هذا على أنه انحط للركوع ساهياً عنها من أول الأمر فانهما يتفقان كما قاله الطخيني
على الاعتداد بالركوع في هذه (فصل نذب ثل وتأكّد بعد مغب كظهير
وقبلها) ولو تغير منتظر جماعة على الأظهر كما سبق (كمضرباً حيد) في أصل
النرض والأفضل للوارد (والضحي) في عب وعج كراهة ما زاد على ثمان فيها
وفي بن عن الباقي عدم الكراهة وإنما أراد أهل المذهب أكثر الوارد (وسير
به نهراً وجهر ليلاً وتأكّد بوتر ونحية مسجد وجاز ترك مارب وتأدّت
يقرض) غير جنازة في الأظهر لكراهتها به^(١) (وبدء بها بمسجد المدينة
قبل السلام عليه عليه السلام) فأولى غيره ما لم يؤد لتنافر القلوب (وإيقاع
نفل به بمصلاة عليه السلام) إن أمكن تحريره (والفرض بالصف الأول
ونحية مسجد مكة الطواف) إن أراده وهو للأفاقي أفضل وفي بن أن
التحية ركعتاه ولكن يؤيد المص المبادرة به وقوله تعالى طهر بيتي للطائفتين
والركتان ينبع عكس ما في بن وعليه إن ركعتاه خارجة لم يأت بالتحية (وترأوىح
وانفراد فيها) بمعنى فعلها في البيوت ولو جماعة (إن لم تطل المساجد) ونشط
ولم يكن أفاقياً بالحرمين (والختم فيها وسورة تجزئ) في أصل النذب (ثلاث
وعشرون) بالشفع والوتر (ثم جيلت تسماً وثلاثين) ثم عادت للأول (وخفف
مستوفها ثانياً ولحق وقراءة شفع يسبح والكافرون ووتر بإخلاص
ومعوذتين إلا لمن له حزب فمنه فيها) المتمد ولو لم له حزب (وقفلة

(١) أي كراهة صلاة الجنازة بالمسجد

لِنَتَبَّهِ آخِرَ الْاَثَلِ وَلَمْ يَمِدْهُ مُقَدِّمٌ ثُمَّ صَلَّى وَجَازَ (ما ذكر من صلاته بعده
(وَغَيْبِ شَفْعٍ) عطف على الندوب فهو شرط كمال (مُتَفَصِّلٌ بِسَلَامٍ إِلَّا لِاقْتِدَاءِ
بِوَاوِيلِ وَكِرَهُ وَصَلُهُ وَوَرَزَ بِوَاحِدَةٍ وَقِرَاءَةٍ) إمام (ثَانٍ مِنْ غَيْرِ انْتِهَاءِ
الْأَوَّلِ) في ختم التراويح (وَنَظَرَ بِمُصْحَفٍ فِي فَرَضٍ أَوْ أَثْنَاءَ نَفْلِ لَا أَوَّلَهُ
وَجَمَعَ كَثِيرٌ لِنَفْلِ أَوْ بِمَكَانٍ مُشْتَهَرٍ وَإِلَّا فَلَا وَكَلَامٌ) دُنُو (بَعْدَ صُبْحِ
لِقُرْبِ الطَّلُوعِ لَا بَعْدَ فَجْرِ) قبل الصلاة فلا يكره (وَضَجَعَةٌ بَيْنَ صُبْحِ
وَرَكْعَتَيْ الْقَبْرِ) تَسْنَأُ ^(١) لَا لِرَاحَةٍ (وَالْوَرُوسَةُ آكِدٌ ثُمَّ عِيدٌ) وهما سَيَان
(ثُمَّ كُوفٌ ثُمَّ اسْتِغْفَاءٌ) وَيَأْتِي أَنْ خَسُوفَ الْقَمَرِ مُنْدُوبٌ (وَوَقْتُهُ بَعْدَ
عِشَاءٍ صَحِيحَةٍ وَشَقَقَ) فَيُخْرِجُ لَيْلَةَ الْمَطَرِ (لِلْقَبْرِ وَضُرُورِيَّةٌ لِلصُّبْحِ) وَيَكْرَهُ
فِيهِ (وَنُدْبٌ قَطْعُهُ لَهُ لِقَدِّ لَا مَوْتَهُ) فَيُخِيرُ عَلَى الْمَرْجُوعِ لَهُ وَالْأَوَّلُ نَدْبُ الْقَطْعِ
(وَفِي الْإِمَامِ بِرِوَايَتَيْنِ) رُبْلٌ ثَلَاثُ نُدُبٍ أَحَدُهَا وَالتَّخْيِيرُ (وَإِنْ لَمْ يَتَسَّعِ الْوَقْتُ
إِلَّا لِرَكْعَتَيْنِ تَرَكَهُ لَا لِثَلَاثٍ وَلِخَمْسٍ صَلَّى الشَّفْعَ وَلَوْ قَدَّمَ) لِنَدْبِ وَصَلِهِ بِالْوَرِ
وَالْقَبْرِ بَعْدَ حُلِّ النَافِلَةِ فِي السَّكَلِ (وَلَسَبْعُ زَادَ الْقَبْرِ) وَيُضَيِّعُ فِي الْأَرْبَعِ
وَالسَّتِ مَقْدَارَ رَكْعَةٍ كَثَلَاثٍ وَلَا تَرْتَلِيهِ وَكُلُّهُ فِي خَوْفِ الشَّمْسِ وَخَوْفِ الْأَسْفَارِ
ثَمَو (وَهِيَ رَغِيْبَةٌ) فَوْقَ الْمُنْدُوبِ وَدُونَ السَّنَةِ (تَقْتَرِفُ لِنِيَّةٍ تَخْصُصُهَا) كَالسَّنَنِ
وَالْمُنْدُورِ (وَلَا تُجْزَى إِنْ تَبَيَّنَ تَقَدُّمُ إِخْرَامِهَا لِلْقَبْرِ) أَوْ أَحْرَمَ شَاكًا (وَلَوْ
يَتَحَرَّ) مَا قَبْلَ الْمِلَاقَةِ جَزَمَ التَّغْلِيدَ مَثَلًا (وَنُدْبُ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْفَائِزَةِ وَإِقَاعُهَا
بِمَسْجِدٍ وَتَابَتْ عَنْ التَّحِيَّةِ) بِمَعْنَى حُصُولِ ثَوَابِهَا إِنْ لَاحَظَهَا (وَإِنْ فَتَلَهَا بَيْنَهُ
لَمْ يَرْكَعْ) إِذَا لَاحَظَ لِعَادَتِهَا وَالْوَقْتُ وَقْتُ نَهْيٍ (وَلَا يَقْضِي غَيْرُ فَرَضٍ
إِلَّا هِيَ فَلَزُومٌ) وَإِنْ أَقِيمَتِ الصُّبْحُ وَهُوَ بِمَسْجِدٍ تَرَكَهَا (لِحُلِّ النَافِلَةِ
(وَخَارِجُهُ رَكْعَتَانِ إِنْ لَمْ يَخَفْ قَوَاتِ رَكْعَةٍ وَهِيَ الْأَفْضَلُ كَثَرَةً
السُّجُودِ أَوْ طَوْلِ الْقِيَامِ) وَهُوَ الْأَقْوَى (قَوْلَانِ) عِنْدَ تَاوِي الزَّمَنِ (فَضْلٌ

(١) كيف هنا؟! وهي الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى قال الظاهرية بوجودها

الْجُمُعَةُ يُفَرِّضُ غَيْرَ جُمُعَةٍ بَيْتَةٍ وَلَا تَفَاضَلُ) بحيث تملأ (وَإِنَّمَا يَحْضُلُ
فَضْلُهَا) الخصوص بحيث لا تملأه فلا ينفى الفضل بجزء ما كما في بن (بِرُكْعَةٍ
وَنَذِبَ لِمَنْ لَمْ يَجْمَعْهُ كَمُضِلِّ بَصِيٍّ لَا أَمْرَ أَنْ يُفِيدَ مُؤَوَّضًا مَأْمُومًا وَلَوْ
مَعَ وَاحِدٍ) المتمد لا يبعد مع واحد حيث لم يكن راتبا (غَيْرَ مُغْرِبٍ كَشَاءَ
بَعْدَ وَتَرٍ وَإِنْ أَعَادَ) أحدهما (وَتَمَّ بِمَقْدِ قَطْعٍ وَإِلَّا) بأن عقد ركعة (شَفَعَ
وَإِنْ أَتَمَّ) المغرب (وَلَوْ سَلَّمَ) مُبَالِغَةً (أَيْ) جواب إن (بِرَابِعَةٍ إِنْ قَرُبَ
وَأَعَادَ مُؤْتَمِّمٌ بِمُعِيدٍ أَبَدًا) ظرف لأعاد (أَفْذَاذًا) حال من مؤتم لأن المراد
الجنس فيصدق بالكثير والمتمد أن لم أن يعيدوا جماعة أيضا (وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ
الْأُولَى أَوْ فَسَادُهَا أَجْزَأَتْ) الثانية وهذا من ثمرات القرض بالتفويض
(وَلَا يَطْلُ) زيادة على المشروع (رُكُوعٌ) ولا غيره كما في عب ورده بن
(لِذَاخِلٍ) مع الجماعة أو قارىء فاتحة إلا أن يخاف ضرره أو إفساد صلاته (وَالْإِمَامُ
الرَّائِبُ) إذا لم يأت أحد يصلي وحده (كَجَمَاعَةٍ) ويكره ذهابه لإمام آخر
ويجمع ليلة للطر ويحصل له فضل الجماعة فلا يبعد لها ويزيد ربنا ولك الحمد على
الأظهر (وَلَا تُبْتَدَأُ صَلَاةٌ بَعْدَ الْإِقَامَةِ وَإِنْ أَقِيَمَتْ وَهُوَ فِي صَلَاةٍ) بالسجد
أو رعايه (قَطْعٌ إِنْ خَشِيَ فَوَاتَ رُكْعَةٍ وَإِلَّا أَتَمَّ النَّافِلَةَ أَوْ فَرِيضَةً غَيْرَهَا
وَإِلَّا) بأن كانت هي (انصَرَفَ فِي الثَّلَاثَةِ عَنْ شَفْعِ كَالْأُولَى إِنْ عَقَبَهَا)
وَأَتَمَّ إِنْ أَكَلَ الثَّلَاثَةَ بِسُجُودَيْهَا كَشَفْعِ الْمَغْرِبِ وَلَا يَشْفَعُ فِي الْمَغْرِبِ لَهَا مِنْ
النفل زاد عب والصبح ورده بن (وَالْقَطْعُ بِسَلَامٍ أَوْ مُتَأَنٍّ) ومنه الرقص
(وَإِلَّا) بأن دخل في الثانية من غير قطع الأولى (أَعَادَ) لبطاها شيخنا ولم
يصلوا إحرامها الثانية فرضا للأولى (وَإِنْ أَقِيَمَتْ بِسُجُودٍ عَلَى مَحْضِلِ الْفَضْلِ وَهُوَ
بِهِ خَرَجَ وَلَمْ يُصَلِّهَا وَلَا غَيْرَهَا وَإِلَّا) بأن صلاها منفردا (لَزِمَتْهُ كَعْنٌ لَمْ
يُصَلِّهَا وَبَيِّنَتْهُ بِشُئْنًا وَبَطَلَتْ بِاِقْتِدَاءِ بَعْثٍ بَانَ كَافِرًا) بهرام عن ابن يونس

وهو كخشب وفي كثير (أنت) تردد إذا طالت إمامة الزنديق (أو امرأة) ولو لئلا
 (أو حتى مشكلاً) والأظهر صحة تلك وجب انظرت (أو مجتئناً) إلا حال
 إفاقته كما حقه ر (أو فاسقاً بحارحة) للمتمد الصحة ما لم يتعلق بالصلاة^(١)
 (أو مأهوماً أو محدثاً إن تَعَدَّ أو عِلِمَ مؤثمة) وتابعه بعد ولو قبل الصلاة ثم
 نسي (وبما جزي عن ركني أو علم) بالكيفية الواجبة (إلا كالتقاعد بمثل فحائز)
 لا للوحي ومقوس الظهر عاجز^(٢) انظرت (أو يأمي إن وجد قارىء أو
 قارىء) عطف على أمي (بكرامة ابن مسعود) وحاصل ر أن الشاذ مطلقاً حرام
 ولا يبطل إلا إذا خالف الرسم (أو عتبد في جمعة أو صبي في فرض وبغيره
 تصح وإن لم تجز) وجاز لئله (وهل بلاجن مطلقاً أو في الفاتحة)
 للمتمد الصحة مطلقاً حيث لم يتصد (أو بغير مميزات ضاد وظاه) هو لآخر
 (خلاف) وأعاد بوقت في كثر ورى) مما اختلف في كفره نسبة لحروراً قرية
 بالكوفة (وكره أقطع وأشل) لنقص سجودهما قاله ابن وهب والمتمد عدم
 كراهتهما (وأعراي لغيره) راجع لثلاثة قبله (وإن أقرأ وذو سلس وقرح
 لصحيح وإمامة من يكره) إلا أن يكرهه الأكثر وأهل الفضل فيحرم
 (وترتب خصي ومأبون وأغلف وولد زنى ومجهول حال) إلا أن يقيمه
 الإمام المدل (وعتبد في فرض وصلاة بين الأساطيف أو أنام الإمام بلا
 ضرورة) وهو مبطل عند بعضهم (واقتهاء من بأستل السنية بمن بأغلاها
 كأبي قبيس) بمن في الحرم (وصلاة رجل بين نساء وبالعكس وإمامة
 بمسجد بلارداء وتنقله بمخرايد) والوقوف فيه كيف اتفق وقيل يظهر منه انظر ح

(١) كأن يقصد بصلاته الحب والتكبر مثلاً أما إذا كان صفة لا يتعلق بالصلاة فامتنع
 صحبة مع الكرامة ولو حد كما في المجموع .

(٢) وثاقا للبدن وقيل الثوري شيخ ابن غزوى . غير عاجز .

وإِعَادَةُ جَمَاعَةٍ بَعْدَ الرَّائِبِ) ظاهره ولو راتباً ثانياً كما في الحرم فحرم للمية وأجازة بعضهم لتقرير ولي الأمر وإلحاق لكل بقعة بمسجد كما بسطه ح (وَمِنْ أَدْنَى وَلَهُ الْجَمْعُ إِنْ جَمَعَ غَيْرُهُ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يُؤَخَّرْ كَثِيرًا) ولم يأذن (وَحَرَجُوا) ليجتمعوا (إِلَّا بِالسَّاجِدِ الثَّلَاثَةِ فَيُصَلُّونَ بِهَا أَفْذَانًا أَنْ دَخَلُوا وَقَتْلَ كَبَرٍ غُوثٍ بِمَسْجِدٍ) وحرم أن قدّره أو غش بنجس (وَفِيهَا يَجُوزُ طَرَحُهَا) أى القملة (خَارَجَهُ وَاسْتَشْكَلَ) بأنه تمذيب لها وإيذاء للناس (وَجَازَ اقْتِدَالَهُ بِأَعْيٍ) والبصير أخف من النجاسة وقيل الأعمى أخشع وتيل سيان (وَمُخَالَفٍ فِي الْقُرُوعِ) والمبرة في الصلاة بمذهبه وفي شروط الاختداء بمذهب المأموم (وَأَلَكْنَ وَعَدُودَ وَعَيْنٍ وَنَجْدُومٍ إِلَّا أَنْ يَشْتَدَّ فَلْيَنْحَ وَصَيِّ بِمِثْلِهِ وَعَدَمُ الْإِصَاقِ مَنْ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ أَوْ يَسَارِهِ يَمْنٌ حَذْوُهُ) وخالف الأفضل كقوله (وَصَلَاةٌ مُتَّفَرِّدٌ خَلْفَ صَفٍّ وَلَا يَجْذِبُ أَحَدًا وَهُوَ خَطَأٌ مِنْهُمَا) الجاذب والمطلوع (وَأِشْرَاعُ لَهَا) أى الصلاة (بِلَا خَبَبٍ) ولو خاف فواتها لعدم الخشوع (وَقَتْلُ غَرَبٍ أَوْ نَارٍ بِمَسْجِدٍ) مع حفظه ما أمكن (وَإِحْضَارُ صَيِّ بِهِ لَا يَمَبْتُ وَيَكْفَى) الواو بمعنى أو على الأظهر مما في بن (إِذَا نَهَى وَبَصَقَ إِنْ خُصِبَ أَوْ تَحْتَ حَصِيرَةٍ بِهِ ثُمَّ قَدِمَهُ) لا معنى لثم لأن هذا تفصيل للحصبة بلا حصير تحت قدمه اليسرى أو لا (ثُمَّ يَمِينُهُ ثُمَّ أَمَامَهُ) وخروج مُتَجَاةً لِمِيدٍ وَاسْتِسْقَاءً وَشَابَةَ لِمَسْجِدٍ وَلَا يَقْضَى عَلَى رَوْحِيهَا بِهِ) ولو شرط فأن بَرَعَتْ مُنَعَتْ (وَاقْتِدَالُهُ ذَوَى سُنَنِ) ولو سائرة (بِإِمَامٍ) فان اجتمعوا بعد تفرق رجوعه حيث لم يستخلفوا ولم يعملوا عملاً غير القراءة وعمله هو كالزاحمة السابقة (وَقَصْلُ مَأْمُومٍ يَنْهَزُ صَغِيرٌ أَوْ طَرِيقٌ وَغُلُوٌّ مَأْمُومٍ وَلَوْ يَطْطَحُ لَا عَكْسُهُ) إن اختاره لتقرير تعليم (وَقَطَلَتْ بِقَصْدٍ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ بِهِ) أو بمجرد التقدم (الْكَبِيرُ إِلَّا بِكَثِيرٍ) مخرج مما قبل البطلان (وَهَلْ يَجُوزُ إِنْ كَانَ مَعَ الْإِمَامِ

طائفة كَثِيرِهِمْ) لامن خصوص الاشراف (تَرَدُّدٌ وَمُسَمُّعٌ وَاقْتِدَاءٌ بِهِ أَوْ
 بِرُؤْيَا) ولو للأموم فلا يشترط معرفة الامام (وَإِنْ يَدَّار) واكتفى بعضهم
 بمسمع من غير للأمومين حيث جزم بأنه لا يخالف وانظر ح (وشرط الاقتداء
 نِدْبَتُهُ) من أول الصلاة (بِخِلَافٍ) إمامة (الْإِمَامِ وَلَوْ بَعْنَازَةً إِلَّا جُمُعَةً وَجَمْعًا).
 ليلة المطر لأنه المختص بالجماعة (وَحَوْفًا وَمُسْتَحَقًّا كَفَضْلِ الْجَمَاعَةِ) فلا يحصل
 للامام عند الأكثر إلا ان نوى الامامة (وَاخْتَارَ) الخفى فى الأخير (خِلَافَ
 الْأَكْثَرِ) وانه يحصل ولا يعيد فى جماعة ولو لم ينو (وَمُسَاوَاةً فِي الصَّلَاةِ)
 فبطل المخالفة (وَيَأْدَاءَ وَقَضَاءً أَوْ يَظْهَرُ مِنْ يَوْمَيْنِ إِلَّا فَلَا خَلْفَ فَرَضٍ
 وَلَا يَنْتَقِلُ مُتَّفَرِّدٌ لِحَاجَةٍ كَالْعَكْسِ وَفِي مَرِيضٍ اقْتَدَى بِمِثْلِهِ فَصَحَّ قَوْلَانِ)
 بوجوب التماضى لأنه دخل بوجه جائز ووجوب الانتقال (وَمُتَابَعَةً فِي إِحْرَامِ
 وَسَلَامٍ) فالشرط أن يتتدي بعده ولو بحرف ويحتم بعده (فَالْمُسَاوَاةُ وَإِنْ
 شَكَّ فِي التَّامُّومِيَّةِ مُبْطِلَةٌ) ولو فى البدء فقط أو الختم فقط (لَا الْمُسَاوَاةُ)
 وهي المتابعة فوراً فلا تبطل (كَثِيرِهِمَا) أى الاحرام والسلام ولو سبق إلا أن
 يعتمد السبق بالركن فبطل لأنه لم يأخذ فرضه مع الامام (لَكِنْ سَنَقَهُ مَنُوعٌ
 وَإِلَّا) بأن ساوى (كُرْهَ وَأَمَرَ الرَّافِعِ بِعَوْدِهِ إِنْ عَلِمَ إِدْرَاكُهُ قَبْلَ الزَّمْعِ
 لَا إِنْ خَفَضَ) للمعتد ولو خفض (وَنَدَبَ تَقْدِيمُ سُلْطَانٍ ثُمَّ رَبَّ مَنْزِلٍ
 وَالْمُسْتَأْجَرُ) ونحوه لتعلق المورات به وخبرته بالطهارة فى المكان مقدم
 (عَلَى الْمَالِكِ وَإِنْ عَبْدًا كَامِرًا) واستخلفت ثم زائد فيه ثم حديث ثم
 قراءة ثم عبادته ثم بين إسلام) ولا عبرة بغير زمن الإسلام (ثُمَّ يَنْسَبُ
 ثُمَّ يَخْلُقُ ثُمَّ يَخْلُقُ) الموافق لما فى التوضيح وهو الأظهر تقديم مضموم اللام
 (ثُمَّ يَلْبَسُ) المشهور ان جملها البيضاء (إِنْ عُدِمَ نَقْصُ مَنْعٍ أَوْ كُرْهَ)
 شرط فى زائد الفقه وما بعده وإلا سقط حقه أصلاً فلا يستتيب (وَاسْتِنَابَةٌ

(التَّائِقِصِ) عطف على التندوبات والمعمد قصره على السلطان ورب المنزل بنبرك
وجنون (كَوْفٍ ذَكَرٍ عَنْ يَمِينِهِ) تشبيه في التندب (وَأَنْتَيْنِ خَلْفَهُ وَضِيئُ
عَقْلِ الْقُرْبَةِ كَالْبَالِغِ وَنَسَاءُ خَلْفِ الْجَمِيعِ) واخلفني بينهما (وَرَبُّ الدَّابَّةِ
أَوَّلَى بِمَقْدَمِهَا) من مكترها (وَالْأَوْرَعُ وَالْمَذَلُّ) الزائد أو المحقق (وَالْحَرُّ
وَالْأَبُ وَالْمُ) ولو كان الابن أفضل وهذا عند المشاحة (عَلَى غَيْرِهِمْ وَإِنْ تَشَاحَّ
مُتَسَاوُونَ لَا يَكْبِرُ) فانه مبطل بل لنيل الثواب (اِفْتَرَعُوا وَكَبُرَ التَّسْبُوقُ
لِسُجُودِ أَوْ ذُرُوكِجٍ بِلَا تَأْخِيْزٍ) العرف توم التأخير في السجود (لَا يَحْلُوْنَ)
بل يقتصر على تكبير الاحرام (وَقَامَ بِتَكْبِيرٍ إِنْ جَلَسَ فِي ثَانِيَتِهِ^(١)) ولو
في المغرب (إِلَّا مُدْرِكَ التَّشَهُدِ) استثناء من المفهوم (وَقَصَى الْقَوْلَ) القراءة
والقنوت مختلف فيه والأرجح عدمه كما في روين (وَبَقِيَ الْفِعْلُ وَرَكَعٌ مِنْ
خَشْيَ قَوَاتٍ رَكْعَةٍ دُونَ الصَّفِّ إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَهُ قَبْلَ الرَّفْعِ) الضمير
لصاف وإلا قدمه في غير الأخيرة (يَدْبُ) (وَلَوْ حَبَّ^(٢)) وكأنهم اغتصروه على
الخب قبلها لقلبة الخشوع فيها (كَالصَّغِيرِ) الكاف استقصائية كما في الحاشية
والعبارة بالمتاد في جمعة غير ما دخل فيه وخرج منه (لَا خَيْرَ فُرْجَةٍ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا
لَا سَاجِدًا) لقبح الهيئة (أَوْ جَالِسًا) أورافاً من ركوع قصره (وَإِنْ شَكَّ
فِي الْإِدْرَاكِ) أى تردد (أَلْتَأَمَّا) ولا يرض بل يخر ولا تبطل ان رضع على الأنظر
كما في ح وغيره (وَإِنْ كَبَّرَ لِرُكُوعٍ) أى عنده (وَتَوَنَّى بِدِ الْعُقْدِ) أى
الاحرام (أَوْ تَوَأَمَّا أَوْ لَمْ يَتَوَهَّجَا) فيصرف للعقد (أَجْزَأُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَهَّجَا)
ونوى مجرد الركوع (نَاسِيًا لَهُ) فالماند لا يتأدى (تَمَادَى الْبَأْمُومُ هَطَطَ) على

(١) قال زروق : قال عبد الملك يكبر مطلقاً . وشيخنا القورى يفتى به العامة لئلا يغلطوا
قلت فتوى القورى هي الصواب بالنسبة الخاصة والعامة إذ الدليل يؤيدها
(٢) هدم قريباً قول المصنف : واسراعها بلا خيب وما هنا يناقضه . إلا أن مجاب عاذ كره
الشارح على ما فيه . والصواب كما قال القورى أن يدب بلا خيب

باطلة لحق الإمام لقول سند وابن شعبان باغضار النسيان كذا في عب وفي بن
الذى في المدونة سعيد بن المسيب وابن شهاب ويتصور في غير المأموم بأن عجز ولم
يفصل بين الاحرام والكوع (وَفِي تَكْثِيرِ السُّجُودِ تَرَدُّدٌ) للمتمد كالركوع
في التامدي حيث عقد ركعة بعد (وَإِنْ لَمْ يُكَبِّرْ) ودخل بمجرد النية (اسْتَأْنَفَ)
بتكبير (فَضْلٌ) (نَذْبٌ لِإِمَامٍ خَشِيَ) ولو شكاً (تَلَفَّ مَالٌ) ولو لغيره إن ترتب
شدة أذى أو أكثر واتسع الوقت (أَوْ نَفْسٌ) معصومة (أَوْ مُنْعَ الْإِمَامَةِ لِعَجْزٍ
أَوْ الصَّلَاةِ بِرُغَايَ) جملة مانع الصلاة نظراً لما قبل الفسل ورعاف القطع مبطل
عليه وعليهم كذا لعب وعج ورده بن بأنه لا يزيد على غيره من النجاسات يستخلف
(أَوْ سَبَقَ حَدَثٌ أَوْ ذِكْرُهُ اسْتِخْلَافٌ) ولا يتركهم هملاً ، وأصل الخروج واجب
والاستخلاف بلا سبب مبطل ^(١) (وَإِنْ بِرُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ) ولا يستخلف
الشخص على نفسه نعم إن عجز عن الإمامة تأخر مؤتماه (وَلَا تَبْطُلُ) إِنْ رَقَعُوا بِرُفْعِهِ
قَبْلَهُ) ويطلب العود (وَلَهُمْ) قبل أن يعملوا عملاً (إِنْ لَمْ يَسْتَخْلَفْ وَلَوْ أَشَارَ
لَهُمْ بِالْإِنْتِظَارِ) أو يأتي حكم انتظاره وعوده (وَاسْتِخْلَافُ الْأَقْرَبِ وَرُكُوكُ كَلَامٍ)
واستدبار تسيراً بالرعاف (فِي كَحَدَثٍ وَتَأَخَّرَ مُؤْتَمَرًا فِي الْمَجْزِ وَمَسَكَ أَغْفِي فِي
خُرُوجِهِ) من تممة قوله ترك كلام (وَتَقَدَّمُ) إِنْ قُرْبَ وَإِنْ يَجْلُوسُهُ) لأنه أهم
من الترجة (وَإِنْ تَقَدَّمَ غَيْرُهُ صَحَّتْ كَأَنَّ اسْتَخْلَفَ مَجْتُونًا وَلَمْ يَقْدُوا بِهِ
أَوْ أَمْتًا وَخَدَّ أَنْبَاءُ أَوْ بَعْضُهُمْ أَوْ بِأَمَتَيْنِ إِلَّا الْجُمُعَةَ) فلما تصح لجماعة سبقت حيث
استوفيت الشروط (وَقُرْأَ مِنْ أَنْتِهَاءِ الْأَوَّلِ وَابْتَدَأَ بِسِرِّيَّةٍ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ
وَصِحَّتْ بِإِذْرَاكِ مَا قَبْلَ) عقد (الرُّكُوعِ) بالرفع (وَإِلَّا فَإِنْ صَلَّى لِنَفْسِهِ

(١) أي عليه وعليهم قال في المجموع : وبطلت إن استخلف عباً

أَوْبَنَى بِالْأَوَّلَى أَوِ الثَّالِثَةِ صَحَّتْ وَإِلَّا فَلَا) أهل الذَّهَبِ يذكرون هذا التفصيل فيمن جاء بعد العذر فحقه التأخير بعده قال تت وكان الص رأى أن من لم يدرك ركعة مثل من جاء بعد العذر ورده محشيه بأن حكمه منصوص بخلافه وهو أن صلاته صحيحة وصلاة القوم فيها خلاف والمشهور البطلان ثم صَحَّتْ فيما تقدم جلوسه في محله حش ولا يضر عدم ابتداء القاعة كما لا يضر انقلاب الصلاة في السورة (كَمَوَدِ الْإِمَامِ لِإِتْمَامِهَا) إلا في رعايا البناء حيث لم يستخفوا ولا عيأوا عملاً كما يفيد تعليل ابن رشد الذي في بن بأنه محدث الإمام بطلت صلاته . ولما جعل ابن عرفة قصر ابن عبد السلام اختلاف على رعايا البناء وما وقصوراً فالوم الغلط في حكم رعايا البناء والقصور عن النقل المصرح بالحدث فليس كلام ابن عرفة ردًا على عجب وعب كما في بن بل يؤيدهما فتأمل (وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْعَذْرِ فَكَأَنَّهُ جَاءَ) الكاف زائدة فتبطل صلاتهم إن اقتدوا به (وَجَلَسَ لِإِتْمَامِ الْمَسْبُوقِ) وإلا بطلت (كَأَنَّ سَيْقَ هُوَ لَا الْمَقِيمِ) عطف على المعنى ^(١) أى ينظر المسبوق لا المقيم (يَسْتَخْلِفُهُ مُسَافِرٌ اِتْعَذَرَ مُسَافِرٍ أَوْ جَهْلٍ) مثلاً (فَيُسَلِّمُ الْمُسَافِرُ) من المأمومين بعد ركعتين (وَيَقُومُ غَيْرُهُ لِلْقَضَاءِ) والمعتمد انتظار المسافر كالمسبوق (وَإِنْ جَهَلَ مَا صَلَّى) الأول (أَشَارَ فَأَشَارُوا وَإِلَّا سَبَّحَ بِهِ) على قاعدة الإصلاح (وَإِنْ قَالَ لِلْمَسْبُوقِ) أو لغيره (أَشَقَطْتُ رُكُوعًا) مثلاً (عَمِلَ عَلَيْهِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ وَسَجَدَ قَبْلَهُ) إِنْ لَمْ تَتَمَحَّضْ زِيَادَةً بَعْدَ صَلَاةِ إِمَامِهِ (وَقَبْلَ اِتِّمَامِ مَا عَلَيْهِ) مُضَلٌّ

(١) تلفظ المقيم على هذا مرفوع ، وليس مجروراً بالصف على الضمير المضاف إليه في

قوله : لئلا من غير إعادة الجار كما قيل

سُنَّ) أَكِيدَا (لِسَفَرٍ^(١) غَيْرِ عَاصٍ بِهِ وَلَا يَوْمٍ) وَلِلْمَتَدَلَا إِعَادَةً إِنْ قَصَرَ
وإن حرم على الأول وكره للثاني (أَرْبَعَةٌ بَرْدٌ وَلَوْ يَبْخَرُ) خلافا لمن اعتبر
فيه يوما وليلة ولم يستبر المسافة ويضم لغير إلا أن يسافر بالريح فقط فلا يقصر في
البر السابق حيث كان دون المسافة عند ابن المواز وهو الراجح (ذَهَابًا) والاياب سفر
مستقل (قَصِدَتْ دَفْعَةً) لا إِنْ خَلَّهَا بِاقَامَةٍ تَقْطَعُ حَكْمَ السَّفَرِ (إِنْ عَدَى التَّبَلْدِيُّ
النَّبَاتَيْنِ الْمَسْكُونَةَ) بالأهل ولو في بعض الأحيان والبناء ولو خربا خارج
السور (وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا عَلَى مُجَاوِزَةٍ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ بِقَرْيَةِ الْجُمُعَةِ) وهو ضعيف
(وَالْعُمُودِيُّ) سببة للعمود لأنه مَبْنَى خيمته (حَلَّتْهُ) التي يرتفق بها ولو
اختلفت أنسابهم (وَأَنْفَصَلَ غَيْرُهُمَا) والمسافة من محل القصر (قَصُرَ رَبَاعِيَةٌ
وَقَفِيَّةٌ) ولو بادراك ركعة من الضروري (أَوْ فَائِتَةٌ فِيهِ) ولو قضاها في الحضرة
(وَإِنْ نَوَيْتَ بِأَهْلِهِ) في السفينة (إِلَى مَحَلِّ التَّبَدُّعِ) مما هو ذاهبه اما في رجوعه
ففي المدونة والرسالة حتي يدخل البيوت أو قريبا ولعل للمسأله أراد به بقوله الآتي
وقطعه دخول بلده (لَا أَقَلَّ) فيمنع وتبطل فيها دون ستة وثلاثين ميلا وإلا فلا
إعادة أصلا على المتمد (إِلَّا كَمَكَّتْ فِي خُرُوجِهِ لِمَرَّةٍ وَرُجُوعِهِ) والسنة
قصر من ليس في وطنه كالذهاب لوطنه إن كان عليه نسك في غيره بل في بن
ولو لم يكن كما في ح (وَلَا رَاجِعٌ لِدُونِهَا وَلَوْ لَيْتَى نَسِيَهُ) بوطنه (وَلَا عَادِلٌ
عَنْ قَصِيرٍ يَلَا عَذِيرَ) كوحل^(٢) ومكس لأنه لاه (وَلَا هَائِمٌ وَطَائِبٌ رَغِي إِلَّا
أَنْ يَعْلَمَ قَطَعَ الْمَسَافَةَ قَبْلَهُ وَلَا مُنْقَصِلٌ) عن بلده لكن (يَنْتَظِرُ رَهْفَةً
إِلَّا أَنْ يَجْزِمَ بِالنَّيْتِ دُونَهَا) أو بمجيئها قبل أربعة أيام (وَقَطَعَهُ دُخُولُ بَلَدِهِ

(١) ولو بطيران أو خلوته . فالسافر بالطائرة اليوم يسن له جميع ما يسن للسافر من قصر
وجمع وضطر .

(٢) مثال العذر للريح للقصر .

وَإِنْ يَرِيحُ) أَوْ دَابَّةٌ جَمَعَتْ وَلَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُهَا وَلَا يَضُرُّهُدِ النَّاصِبِ لَا مَكَانَ
التَّخْلُصِ مِنْهُ وَلَوْ بِعَالٍ (إِلَّا مُتَوَطَّنَ كَمَكَّةَ) مِنْ كُلِّ بِلَادٍ غَيْرِ وَطْنِهِ الْأَصْلِيِّ كَذَا
حمله جماعة فريد عليه قول (ر) أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الرِّفْضُ فَلِذَا حمله بِنِ عَلَى الْوَطْنِ
الْأَصْلِيِّ (رَفَضَ سُكُنَاهَا وَرَجَعَ نَاوِيَا السَّفَرِ) بَأَن لَمْ يَتَوَقَّعْهُ تَقْلُوعُهُ (وَقَطَعَهُ
دُخُولُ وَطْنِهِ) وَلَا يَضُرُّ بِمَجْرَدِ مَرُورِهِ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ (أَوْ مَكَانٍ زَوْجَةٍ دَخَلَ
بِهَا قَطْعًا وَإِنْ يَرِيحُ غَالِبَةً) وَلَوْ لَمْ يَتَوَطَّنْ لَا إِنْ سَكَنَتْهُ بِلَادُهُ وَمِثْلُ
الزَّوْجَةِ السَّرِيَّةِ ، (وَنِيَّةُ دُخُولِهِ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْوَطْنِ وَمَا بَعْدَهُ (وَلَيْسَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ السَّافَةُ وَنِيَّةُ إِقَامَةٍ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ صَحِيحٌ) يَدْخُلُ قَبْلَ فِرْأُولِهَا وَيَرْحَلُ
بَعْدَ عِشَاءِ آخِرِهَا (وَلَوْ يَخْلُلُهُ إِلَّا الْفَسْكَرُ يَذَارِ الْحَرْبِ) أَوْ الْإِسْلَامُ بَعْدَ
الْخَوْفِ (أَوْ الْيَلْمُ بِهَا عَادَةً) هَذَا يَسْتَلْزِمُ النِّيَّةَ الْحَكِيمَةَ (لَا الْإِقَامَةَ) بِلَا نِيَّةَ
(وَإِنْ تَأَخَّرَ سَفَرُهُ وَإِنْ نَوَاهَا بِصَلَاةٍ) سَفَرِيَّةٍ (شَفَعَ) إِنْ رَكَعَ (وَلَمْ يُخْزَرْ
حَضَرِيَّةً وَلَا سَفَرِيَّةً وَبَعْدَهَا أَعَادَ فِي الْوَقْتِ) الْخِتَارُ لِأَنَّهُ مِظَنَّةٌ سَبَقَ التَّرْوِي
(وَإِنْ اقْتَدَى مُقِيمٌ بِهِ مَكَلٌّ عَلَى سُنَّتِهِ) طَرِيقَتُهُ (وَكِرَّةٌ) لِحَالْفَةِ النَّبَتَيْنِ
(كَمَكَّةٍ وَنَاكِدٍ) لِحَالْفَةِ الْقَصْرِ وَهِيَ آكَدُ مِنَ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْأَرْجَحِ
وَالْكِرَاهَةِ وَلَوْ كَانَ الْقِيمُ ذَا سِنٍ أَوْ أَفْضَلَ أَوْ رَبَّ مَنْزِلٍ عَلَى الْمَوْلِ عَلَيْهِ كَمَا فِي رِ
وَانِ نَازَعِهِ بِنِ (وَتَبِعَهُ) إِنْ أَدْرَكَ رَكْمَةً وَالْأَقْصَرَ (وَلَمْ يَبْدُ وَإِنْ أَتَمَّ مُسَافِرٌ
نَوَى إِتِمَامًا) الْجَوَابُ مَحْذُوفٌ وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ أَعَادَ يَوْقَتٍ (وَإِنْ سَهَوَا
سَجَدَ) ضَمِيْفٌ (وَالْأَصَحُّ إِعَادَتُهُ كَمَا مُؤَمِّمٌ يَوْقَتٍ وَالْأَرْجَحُ الْقَرُورِيُّ) ثُمَّ
قَيْدُ اللَّامِ وَمُ بَقَوْلِهِ (إِنْ تَبِعَهُ وَإِلَّا بَطَلَتْ) وَالْإِعَادَةُ وَلَوْ حَضَرِيَّةٌ إِنْ اقْطَعَ السَّفَرَ
(كَانَ قَصْرَ عَدَا) وَقَدْ نَوَى الْإِعَادَةَ تَشْبِيهُهُ فِي الْبَطْلَانِ (وَالسَّامِيُّ كَنَّاخُ حَكَامِ
السَّهْوِ) فَإِنْ قَرَّبَ جَبْرٌ وَإِلَّا بَطَلَ وَالْجَاهِلُ وَالْمَتَوَلِّ كَالْعَامِدِ (وَكَانَ أَتَمَّ
وَتَأْمُومُهُ بَعْدَ نِيَّةِ قَصْرِ عَدَا) أَمَّا لَوْ أَتَمَّ (سَهَوَا أَوْ جَهْلًا قَبْلَ الْوَقْتِ)

يعيد (وَسَبَّحَ مَأْمُومُهُ وَلَا يَنْبَسُهُ) كقيامه لزائده (وَسَلَّمَ الْمُسَافِرُ بِسَلَامِهِ أَوْتَمَّ غَيْرُهُ بَعْدَهُ أَفْذَاذًا وَأَعَادَ) الامام (قَطَعَ يَوْفَتَ) كما أفاد قبل (وَأِنْ ظَنَنْهُمْ سَفَرًا) كركب وصحب أى مسافرين (فَظَهَرَ خِلَالُهُ أَعَادَ أَبَدًا) وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا كَكَفِّهِ (وهو أن يظنهم مقيمين والموضوع أنه مسافر واستشكل بأن غايته متى خلف قاصر واستروح بتخلف شرط النية (وَفِي تَرْكِ نِيَّةِ الْقَصْرِ وَالْإِتِمَامِ تَرَدُّدٌ) في جهة الصلاة أتم أو قصر كما حققه مخالفًا لمع وغيره (وَنَدِبَ تَحْمِيلُ الْأَوْيَةِ) من السفر (وَالدُّخُولُ ضُحَى) يعنى قبل الاصفرار للتأهب (وَرُخَصَ لَهُ) أى لمسافر غير لاه (جَمْعُ الظُّهْرَيْنِ يَبْرَ وَإِنْ قَصَرَ) السفر (وَلَمْ يَحْدِ يَلَا كُرْهُ) وفيها شَرْطُ الْجِدِّ لِإِذْرَاكِ أَمْرِ (وهو ضعيف) (يَمْنَعُ) محل الماء ينزل به المسافر (رَأَتْ يَهُ وَتَوَى) أى عند الرحيل (النُّزُولُ بَعْدَ الْغُرُوبِ) (وَأِنْ نَوَاهُ) قَبْلَ الْإِصْفَارِ أَوْ آخَرَ الْمَصْرِ (فان قلما لم ينطل (وَبَعْدَهُ خَيْرٌ فِيهَا) والضرورى المؤخر أولى (وَأِنْ رَأَتْ رَاكِبًا أَخَّرَهَا إِنْ نَوَى الْإِصْفَارَ أَوْ قَبْلَهُ وَإِلَّا) بَأَنْ نَوَى الْغُرُوبِ (قَبِي وَقَتَيْهِمَا) وهو الجمع الصورى (كَئِنْ لَا يَضْبُطُ نَزُولُهُ وَكَالْمَبْطُونِ وَالصَّحِيحِ فَمَلُهُ) وتفوته فضيلة الوقت بخلاف المعذور (وَهَلِ الْمِشَآئِنْ كَذَلِكَ) وهو المتمد فالغروب بمنزلة الزوال والثلاثان كالاصفرار والعجز كالغروب (تَأْوِيلَانِ وَقَدَّمَ) ندبا على ما ارتضاه حش (خَائِفُ الْإِغْمَاءِ وَالنَّافِضِ وَالْمُتَيْدِ) اللوخر (وَإِنْ سَلِمَ أَوْ قَدَّمَ وَلَمْ يَزَحْلِ) المتمد عدم الاعادة حيث كان عند التقديم ناوى الارتمال (أَوْ ارْتَحَلَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَنَزَلَ عِنْدَهُ فَجَمَعَ) غير ناوى الارتمال (أَعَادَ الثَّانِيَةَ يَوْفَتَ) راجع للثلاث ولم تبطل لحظة المذرة في الجملة (وَفِي جَمْعِ الْمِشَآئَيْنِ قَطَعَ بِكُلِّ مُسَجِدٍ) وَإِنَّمَا يَجْمَعُ الرَّائِبُ أَوْ خَلِيفَتُهُ (لِطَّيْرٍ أَوْ طِينٍ) كثيرين عرفا (مَعَ ظِلَّةٍ) أصلية لا غيم راجع للثانى (لَا لَطِينٍ أَوْ ظِلَّةٍ) ولو مع ربح والموقوف كالواقع

(أَذِنَ لِلْغُرُوبِ كَالْمَادَةِ وَآخَرَ قَلِيلًا) قدر ثلاث ركعات (ثُمَّ صَلَّيَا وَلَاءَ
إِلَّا قَدْرًا أَذِنَ مُنْخَفِضٍ بِمَسْجِدٍ وَإِقَامَةٍ وَلَا تَقْلُ بَيْنَهُمَا) أى يكره (وَلَمْ يَنْجِبْهُ)
أى النفل لا يجمع الجمع (وَلَا بَعْدَهَا وَجَازَ) الجمع (لِمُنْفَرِدٍ بِالْغُرُوبِ يَجِدُهُمْ)
ولو بركة (بِالْعِشَاءِ وَلِلمُعْتَكِفِ بِالمَسْجِدِ) بالتبع فيستحلف الامام (كَأَن
انْقَطَعَ التَّطَرُّعُ بَعْدَ الشَّرُوعِ) فى الأولى تشبيه فى جواز الجمع (لَا إِنْ قَرَعُوا)
محترز قوله يعدم بالمشاء (فَيُؤَخَّرُ لِشَقِّهِ إِلَّا بِالمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ) فيجمع فيها
المنفرد (وَلَا إِنْ حَدَثَ السَّبَبُ بَعْدَ الْأَوَّلِ) لقوات النية عندها وصح إن ضلوا
(وَلَا الْمَرْأَةُ وَالضَّعِيفُ بَيْنَهُمَا) تبعاً للمسجد (وَلَا مُنْفَرِدٌ بِمَسْجِدٍ)
غير راتبه (كَجَمَاعَةٍ لَا حَرَجَ عَلَيْهِمْ) لأقامتهم به (فَصَلَّ شَرَطُ الْجُمُعَةِ
وَقُرْعُ كُلِّهَا بِالْخُطْبَةِ وَقْتُ الظُّهْرِ لِلْغُرُوبِ) فان أدركوا ركعة أمموها جمعة
(وَهَلْ إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْقَصْرِ وَضَحَّحَ) لكنه ضيف (أَوَّلًا) وهو
المتعمد (رُويَتْ عَلَيْهِمَا بِالسَّيْطَانِ بَلَدٌ أَوْ أَخْصَاصٍ لِأَخِيهِمْ وَيَجَامِعُ)
داخل البلد كما فى ح ثم نقل عن ابن عمر وغيره أن القى بقرىها كذلك فقدم
بعضهم بأن ينسكس عليه دُخَانُ البلد وبعضهم بأربعين ذراعاً أو باعاً (مُنْفِي
مُتَّحِدٍ وَالْجُمُعَةُ لِلْعَتِيقِ وَإِنْ تَأَخَّرَ أَدَاءُ) فى غير الجمعة الأولى فان هجر العتيق
فالجمة للجديد وإن اقتضت الضرورة التمدد أو حكم به من يراه لتطبيق عتق
مثلاً على صحتها فى الجديد صحت فيها^(١) (لَا ذِي بِنَاءٍ حَفَّ) عن المعتاد
(وَفِي اشْتِرَاطٍ سَقْفِهِ وَقَصْدٍ تَأْيِيدِهَا بِهِ وَإِقَامَةِ الْخَمْسِ تَرَدُّدُ) المتعمد عدم
الاشتراط فى الثلاثة كما فى حش وغيره (وَصَحَّتْ بِرَحَبَتِهِ وَطُرُقِ مُتَّصِلَةٍ بِهِ)

(١) الصواب جواز تمدد الجمعة مطلقاً وعليه العمل عندنا بالغرب . وليس فى القرآن
أو السنة ما يمنع من تمددها بل أغلب الشروط التى اشتراطها الفقهاء فى الجمعة من حيث العدد
والسجدة وغير ذلك ، لا دليل عليها من كتابه ولا سنة .

لا يفصلها غيرُ جداره (إِنْ ضَاقَ وَأَنْصَتِ الصُّوْفُ لَا انْتِفَا) المعتمد ما نقله
 اللواق من الصحة إذا انتفيا لكنه أساء أي ارتكب كراهة شديدة (صَكَيْتِ
 الْقَنَادِيلَ وَسَطَّحِهِ وَدَارٍ وَخَانُوتٍ) حجر عليهما (وَبِجَمَاعَةٍ تَقْرَى
 بِهِمْ قَرْيَةً أَوَّلًا) أى فى ابتداء الأمر عند توطئهم وخطابهم بالجمعة
 (بِلاَ حَدٍّ) ولو كان فيهم أرقاء كالجماعة المستفيضة متى أمكن جماعة فعلها
 المشار إليها بقوله (وَإِلَّا) يكن النظر لأول الخطاب ، بل فعلها (فَتَجُوزُ)
 فى الجمعة الأولى وغيرها (بِأَثْنَى عَشَرَ) تلتزمهم إصالة (بِأَقْبَيْنِ) من أول
 الخطبة (لِسَلَامٍ) هذا حاصل ما ارتضاه وهو الممول عليه (بِإِمَامٍ مُّقِيمٍ)
 ولو نوى أربعة أيام لغير الخطبة ولا يضر سفره بعدُ ومسافر القصر لا يصح إماماً
 ومن على كفرسخ يصح وفيها بينهما خلاف وانظر عيج فانه انحط كلامه على
 الصحة (١) وقيل حيث كان من بلدة جمعة واعتبارهم الشخص دون للسكن فى
 القرسخ يؤيد إطلاق الصحة وإن كان بعضهم اعتبر للسكن (إِلَّا الْخَلِيفَةَ)
 ومثله نائبه فى الحكم والصلاة (بِمَرٍّ بِقَرْيَةٍ جُمُعَةٍ) فى ولايته (وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ
 وَبِفَيْرِهَا تَقْصُدُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ وَيَكُونُ الْخَاطِبُ إِلَّا لِعَذْرِ) يستخف (وَوَجَبَ
 أَنْتَظَارُهُ لِعَذْرِ قَرَبٍ) قدر أولتي رباعية مع التوسط (عَلَى الْأَصَحِّ وَبِخُطْبَتَيْنِ
 قَبْلَ الصَّلَاةِ) وشرط الخطبة أن تكون فى المسجد كصلاة الامام (عَمَّا تُسَمِّيهِ
 الْقَرَبُ خُطْبَةً) ولو كان كل الجماعة أعاجم (تَخْضَرُهَا الْجَمَاعَةُ) السابقة
 (وَأَسْتَقْبَلَهُ غَيْرَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ) المعتمد سنية استقبال ذاته للصف الأول وغيره
 (وَفِي وَجُوبٍ قِيَامِهِ لَهَا) شرطاً وسنيته (تَرَدَّدَ وَلَزِمَتْ الْمَكَلَّفَةُ الْحَرَّ
 الذَّكَرُ بِلاَ عَذْرِ) وإن سقط بها الظهر عن غيره وليس من الواجب المحير فان
 الأمرين فيه بيان وهنا الواجب الأول الظهر (الْمُتَوَطَّنُ وَإِنْ بِقَرْيَةٍ نَائِيَةٍ

يَكْفُرُ سَخِرَ) ثلاثة أميال وثلاث وظاهره أن العبرة بالسكن وظاهر فرع المسافر
الآتي اعتبار الشخص وهو الأقوى (مِنَ الْمَنَارِ) والظاهر اعتبار الأقرب إن تعدد
(كَانَ أَذْرَكَ الْمَسَافِرُ) من وطنه وإلا لم تلمزه (النَّدَاءُ قَبْلَهُ أَوْ صَلَّى الظُّهْرَ)
لا الجمعة (ثُمَّ قَدِمَ أَوْ بَلَغَ أَوْ زَالَ غَدْرُهُ لَا بِالْإِقَامَةِ إِلَّا تَبَعًا) للمتوطنين
فلا تنعقد به (وَنَدِبَ) أى تأكد^(١) (تَحْسِينُ هَيْئَةٍ) كإزالة ظفر وعانة
(وَجَمِيلُ ثِيَابٍ)، وهو هنا البياض (وَتَطْلِبُ وَمَشَى وَنَهَجَ) أى رواح فى
الهجرة لا تكبر (وَإِقَامَةُ أَهْلِ الشُّوقِ مُطْلَقًا) ولولم تلمزمهم (لَوْفَتَهَا وَسَلَامُ
خَطِيبٍ لِخُرُوجِهِ لَا ضَعْفُهُ وَجُلُوسُهُ) بالرفع (أَوَّلًا وَبَيْنَهُمَا) والمعتمد السنية
(وَتَقْصِيرُهُمَا وَالثَّانِيَةُ أَقْصَرُ وَرَفَعُ صَوْتِهِ) وأصل الجهر واجب حتى إن
إسرارها كالعدم (وَاسْتِخْلَافُهُ لِعَذْرِ حَاضِرِهَا وَقِرَاءَةُ فِيهَا وَخَتْمُ الثَّانِيَةِ
بِیَقْفَرِ اللَّهِ لَنَا وَلَكُمْ وَأَجْزَأُ أَذْكَرُوا اللَّهَ يَذْكَرُكُمْ وَتَوَكَّؤُ عَلَى كَفَّوسٍ)
عربی^(٢) وهو طويل يسير الاعوجاج (وَقِرَاءَةُ الْجُمُعَةِ) فى الركنة الأولى (وَإِنْ
لَيْسَ بِوَقْتٍ) بقضيتها (وَهَلْ أَتَاكَ) فى الثانية (وَأَجَازَ) الإمام (فِى الثَّانِيَةِ) بِأَيْضًا
(يَسْبَحُ وَالْمُنَاقِبُونَ)^(٣) وَحُضُورُ مَكَاتِبِ وَصِيٍّ وَعَبْدٍ وَمَذْبَرٍ أَذِنَ سَيِّدُهَا
والأذن مندوب ولمع :

مَنْ يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ مِنْ ذَى الْعَذْرِ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُمْ فَأَذِرَ
وما على أتى ولا أهل السفر والعبد فمِلْهَا وَإِنْ لَهَا حَضَرَ
وقد نازع (ر) وابن فى عدم الوجوب على ذى الرق بعد الحضور وإن

(١) أول النذب بالتأكيد لأن تحسين الهيئة مطلوب دائما وإنما تأكد يوم الجمعة

(٢) أو سيف حقيقى ألسنا بفعله خفاء ممر من التوكؤ على سيف من الحب فهو عبث

ليق إلا بالأطفال

(٣) لورودها فى الحديث

كان هو مقتضى بحث القرافي المشهور في إجزائها عن الظهر (وَأَخَّرَ الظُّهْرَ) استحباباً (رَاجِ زَوَالَ عُدَّتِهِ وَإِلَّا فَلَهُ التَّجِيلُ وَغَيْرُ التَّعْذِيرِ إِنْ صَلَّى الظُّهْرَ مَذْرُوعًا لِرُكْعَةٍ لَمْ تُجْزِهِ وَلَا يَجْمَعُ الظُّهْرَ إِلَّا ذُو عُدَّتِهِ لَا يُمْكِنُ الحُضُورُ مَعَ كُفْرٍ وَمِثْلِهِ الرُّقُوعُ لَا خَوْفٌ مِنْ ظَالِمٍ وَسَهْوٍ (وَأَشْتَدُّ ذَنْ إِمَامٍ) نَدْبًا (وَوَجِبَتْ إِنْ مَنَعَ وَأَمِنُوا وَإِلَّا لَمْ تُجْزِ) بضم التاء، على النقل (وَسُنَّ غُسْلُ مُتَّصِلٍ بِالرَّوَّاحِ وَلَوْ لَمْ تَلَزَمْهُ) ولا غرابة فإن الوضوء لها واجب وفيها سنن وإن نذبت هي يعني إن أراد هذا للندوب سن له كذا ووجب عليه كذا فاندفع ما للبدر القرافي (وَأَعَادَ إِنْ تَعَدَّى أَوْ نَامَ اخْتِيَارًا) بغير المسجد (لَا يَأْكُلُ خَفًّا) وإصلاح ثياب ولا يضر نقض الوضوء وفي طول المكث بمسجد لا يريد الصلاة به نظر^(١) (وَجَازَ تَخَطُّرُ قَبْلِ جُلُوسِ الْخَطِيبِ) ويكره تمييز فرجة وحرم بعده وجاز بعد الخطبة مطلقاً فيها (وَاحْتِبَاءُ فِيهَا) أى حال الخطبة (وَكَلَامٌ بَعْدَهَا) حال الترضي (لِلصَّلَاةِ) وكره بالاقامة وَحَرَمَ بِالْأَحْرَامِ وفي بن تبعاً للمواق وح آخر الأذان جوازُ الكلام بعد الاقامة وكرهته بعد الاحرام (وَخُرُوجٌ كَمْخِثٍ بِلَا إِذْنٍ) من الإمام هذا محط الجواز وأصل الخروج واجب (وَإِقْبَالٌ عَلَى ذِكْرِ قَلِّ سِرًّا) والأولى تركه وَيَنْعَى الْكَبِيرَ وَالْجَهْرَ (كَتَامِينَ وَتَعَوُّذٍ عِنْدَ السَّبَبِ) فيندب (كَتْمُ عَاطِسٍ سِرًّا) وقيل هذا سنة (وَنَهْيُ خَطِيبٍ وَأَمْرُهُ وَإِجَابَتُهُ) مِنْ مُحَاظِهِ كُلِّ ذَلِكَ جَائِزٌ (وَكُرْهُ تَرْكُ طَهْرِهِ فِيهِمَا) من حيث الخطبة وإن حرم على الجنب المسجد (و) تَرَكَ (الْعَمَلُ يَوْمَهَا) تعظيماً له أما راحة فجاز ولو ظاهرها مطلوب (وَيَنْعَى كَتْمُ يَسُوقٍ وَقَتْمَا) لما سبق في إقامته (وَتَنَقُّلُ إِمَامٍ قَبْلَهَا أَوْ جَالِسٍ عِنْدَ الْأَذَانِ)

(١) استظهر النووي عدم البطلان قال : لأن له أن يصل فيه

ان اتعدى به أو رآه أمراً أكيداً وكذا أذان غيرها (وَحُضُورُ شَائِبَةٍ) على ما سبق في الجمعة (وَسَقَرُ بَعْدَ الْقَبْرِ) لمن لا يدرك جمعة أمامة (وَجَازَ قَبْلَهُ) وَحَرَّمَ بِالزَّوَالِ (إِلَّا لضرورة) ككَلَامٍ فِي حُطْبَتِهِ بَقِيَعِهِ وَيَبْنِيهَا وَلَوْ لغير سَامِعٍ (وفي الرحاب والطرق تردد) (إِلَّا أَنْ يَلْفُو^(١)) عَلَى الْمُخْتَارِ (كَانَ مَدَحٌ مِنْ لَا يُمْدَحُ أَوْ ذَمٌّ مِنْ لَا يُذَمُّ) وَكَسَلَامُ وَرَدِّهِ وَنَهْيُ لَائِغٍ وَحَصْبِهِ أَوْ إِشَارَةٌ لَهُ وَابْتِدَاءُ صَلَاةٍ بِخُرُوجِهِ (أَى الامام مُتَتَابِعاً) (وَإِنْ لِدَاخِلِ^(٢)) (والمراد النقل كما سبق في أوقات النهي) (وَلَا يَقْطَعُ إِنْ دَخَلَ) للسجدة وأحرم غير عامد (وَفُسِّخَ بَيْنَهُ وَإِجَارَةٌ وَتَوَلَّى وَشَرِيكَةٌ وَإِقَالَةٌ وَشَفْعَةٌ بِأَذَانِ ثَانٍ) والمخاطب على اللزب (فَإِنْ فَاتَتْ فَالْقِيَمَةُ حِينَ الْقَبْضِ كَالْبَيْعِ الْقَاسِدِ) المتفق عليه وإن كان هذا مختلفاً فيه (لَا نِكَاحَ وَهَبَةَ وَصَدَقَةً^(٣)) (وإن حرمت على المتمدن) (وَغَذَرَتْ تَرَكَهَا وَالْجَمَاعَةُ شِدَّةٌ وَحَلٌّ وَمَطَرٌ أَوْ جَذَامٌ أَوْ مَرَضٌ أَوْ تَمَرِيضٌ وَإِشْرَافٌ قَرِيبٌ وَنَحْوُهُ) كصديق ولو لم يُحْسَ ضياعه (وَخَوْفٌ عَلَى مَالٍ أَوْ حَبْسٌ) بالرفع يعنى خوفه (أَوْ ضَرْبٌ وَالْأَطْلُحُ وَالْأَصْحَ أَوْ حَبْسٌ مُفْسِرٌ) ليثبت عسره (وَغَرِيٌّ) الأليق بالمحافظة على المرض أن لا يمدح لباس مثله انظر حش (وَرَجَاءٌ عَفْوٍ قَوْدٍ وَأَكْلٌ نَوْمٍ كَرِيحٍ عَاصِفَةٍ بَلْبِلٍ) في الجمعة (لَا غَرَمٌ) وليمة أو مكث عند زوجة (أَوْ حَمَى) يمكن معه الحضور ولو بأجرة فائد (أَوْ شُهُودٌ عَجِدٌ) فلا يكفي عنهما (وَإِنْ أَذِنَ الْإِمَامُ) في التخلف * (فَضْلٌ رُخْصٌ) استثنائاً^(٤) (لِقِتَالٍ جَائِزٍ أَمْكَنَ تَرَكَهُ لِيَتَمَّ قَسْمُهُمْ) في الوقت

(١) ومن القوم ما استحدث من الدعاء للثمان والامراء في الخطبة الثانية

(٢) لكن ورد الأمر للمدخل بصلاة ركعتين خفيفتين وما أحاب به أهل الذنب عن

هذا الأمر ليس يعلم فذهب الشافعية هنا أرجح

(٣) لعدم العوض أو لأنها من قبيل المباحات قال في شرح المجموع : والظاهر إلحاق الخلع

بالتكاح والكتابة بالصدقة ، وهبة الثواب كالبيع اه

(٤) هذا هو الراجح في الذنب وهو قول ابن يونس . وقيل ابن اللواز صلاة الخوف مندوبة

كالتيم (وَإِنْ وَجَّهَ الْقِبْلَةَ) ولا يقال لا قسم والعدو أمانتهم (أَوْ عَلَى دَوَابِّهِمْ
فَسِتْرَيْنَ وَعَلَيْهِمْ) خشية التخليط (وَصَلَّى بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ بِالْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ
رَكْعَةً وَإِلَّا فَرَكْعَتَيْنِ ثُمَّ قَامَ سَاكِئًا أَوْ دَاعِيًا أَوْ قَارِئًا فِي الثَّانِيَةِ وَفِي
قِيَامِهِ يَغْيَرُهَا تَرَدُّدٌ) المتمد يقوم غير قارىء (وَأَتَمَّتِ الْأُولَى وَانْصَرَفَتْ ثُمَّ
صَلَّى بِالثَّانِيَةِ مَا بَقِيَ وَسَلَّمَ فَأَتَمُّوا لِأَنفُسِهِمْ) ولو قدمت إحداهما إماما بطلت عليهم
لا عليه قيل : ولا تَرُدُّ الْأُولَى السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ (وَلَوْ صَلَّوْا) في غير الجمعة ولا بد
فيها مع كل من اتى عشر سمعت الخطبة (يَلَامَتَيْنِ أَوْ بَعْضُ فَذَا جَازٌ وَإِنْ لَمْ
يُمْكِنْ أَخْرُجُوا لِأَخْرِجِ الْأَخْتِيَارِي) أصل النص لآخر الوقت من غير قيد
الاختياري انظر حش (وَصَلُّوا إِعْمَاءً) حسب الامكان (كَأَنَّ دَعَاهُمْ عَدُوٌّ
بِهَا وَحَلَّ لِلضَّرُورَةِ مَشَى وَرَكَعُضٌ وَطَمَنٌ وَعَدَمٌ تَوَجُّعٌ وَكَلَامٌ وَإِسْكَالٌ
مُطْلَخٌ وَإِنْ أَمِنُوا بِهَا أُتِمَّتْ صَلَاةُ أَمْنٍ وَبَعْدَهَا لَا إِعَادَةَ كَسَوَادِ ظَنٍّ عَدُوًّا
فَظَهَرَ نَفْيُهُ وَإِنْ سَهَا مَعَ الْأُولَى سَجَدَتْ بَعْدَ إِكْمَالِهَا وَإِلَّا) بَانَ كَانَتْ
الخطاب بالسجود الثانية ولو فصل مع الأولى (سَجَدَتْ الْقَبْلِيَّةُ مَعَهُ وَالْبَعْدِيَّةُ
بَعْدَ الْقَضَاءِ وَإِنْ صَلَّى فِي ثَلَاثِيَّةٍ أَوْ رُبَاعِيَّةٍ بِكُلِّ رَكْعَةٍ بَطَلَتِ الْأُولَى)
مطلقاً (وَالثَّالِثَةُ فِي الرُّبَاعِيَّةِ) للفارقة في غير محلها (كَفَرِيهِمَا عَلَى الْأَرْجَحِ)
ضعيف كما قال (وَصَحَّخَ خِلَافَهُ * فَضْلُ سُنٍّ^(١) لِعِيدِ رَكْعَتَانِ لِمَأْمُورِ
النُّجْمَةِ) إِنْجَابًا (مِنْ حِلِّ النَّافِلَةِ لِلزَّوَالِ) ولا يفصلها الحاج بل وظيفته
الوقوف بالمشر الحرام ولا يجمع لها أهل منى لثلا يكون ذريعة لفعل
الحاج (وَلَا يُتَدَايِ الصَّلَاةَ جَامِعَةً)^(٢) بل تكره على أهلها من سنة اليوم

(١) عيا مع الإمام على المشهور وقيل فرض كفاية وقيل فرس عين وقيل سنة كفاية

(٢) في المجموع وشرحه : وجاز لإمام بكالصلاة جامعة فان اعتقد طلب خصوصها كرهت

وهو محل النص في الأصل له معنى هنا

(وَأَفْتَحَ يَسْمَعُ تَكْبِيرَاتٍ بِالْإِحْرَامِ ثُمَّ يَخْمَسُ غَيْرَ الْقِيَامِ) ولا يتبع إماما خالف ذلك (موالى إلا بتكبير المؤتم) فينتظر (بلا قول) من تسبيح أو نحوه (وتحرّاه مؤتم لم يسمع وكبير ناسيه إن لم يركع) ينحن (وسجد بعده) لأنه بعد القراءة تكون التي قبل التكبير رائلة (وإلا) بأن ركع (نمادى وسجد غير المؤتم قبله) فان كل واحدة سنة مؤكدة (ومذكرك القراءة بكبر) والامام يقرأ (فمذكرك الثانية بكبر خمسا) غير الاحرام (ثم) قضى (سبعا بالقيام) نظروا هنا لأن سنة العيد اجتماع سبع في إحدى ركعتيه واليوم يوم تكبير والصلاة محل لزيادة التكبير وإن كان مدرك ركعة يقوم بلا تكبير (وإن فاتت) الثانية (قضى الأولى بسنة وهل) يقضيها بفتر (تكبير القيام) وإن كان مدرك دون الركعة يقوم بتكبير قال في توضيحه لأنه إذا قام كبر للعيد فلم تفتح صلاة بلا تكبير أو به على القاعدة فيكبر سبعا (تأويلان) والثانية ظاهر أنها بخمس غير القيام وسكت عن مدرك الأولى لوضوح ستا غير الاحرام فان لم يدرك أيهما هو كبر سبعا فان تبين أنها الثانية قضى سبعا ولا نضر الزيادة (وتدب إحياء ليلته وغسل وبعد الصبح) وأوله من السدس الأخير (وتطيب) لغير النساء (وتزيّن وإن لم يغير مصل) لأنه يوم سرور ح عن الطراز ولا ينكر فيه لعب الصبيان والضرب بالدفوف ومحوه (ومشى في دهابه وظهر قبله في الفطر وتأخيرُهُ في النحر وخروج بعده الشمس) لمن يدرك (وتكبير فيه حينئذ لا قبله وصحح خلافه) وأنه يكبر إذا خرج ولو قبل الشمس (وجهر به) أي التكبير (وهل) منتهى التكبير (لمجيء الإمام أو لقيامه للصلاة تأويلان وتحره) أي الامام وإن قل غيرهِ فصول (أضحيتُهُ بالمصلى وإيقاعها) أي صلاة العيد (به) مصلى الصحراء (بلا بمكة) لمشاهدة البيت (ورفع يديه في أولاه قطط)

كسائر الصلوات (وَقِرَاءَتُهَا يَكْسِبُ وَالشَّمْسِ وَخُطْبَتَانِ كَالْجُمُعَةِ وَسَمَاعُهَا) مندوب لكن الكلام بعد أن وقع وحضر ارتضى ر أنه حرام وقيل مكروه (وَاسْتِقْبَالُهُ وَبَعْدِيَّتُهُمَا وَأَعِيدَتَا إِنْ قُدِّمَتَا) إِنْ قَرَّبَ (وَاسْتِفْتَاحُ بِتَكْبِيرٍ وَتَخَلُّلُهُمَا بِهِيَ بِلا حِدٍّ وَإِقَامَةُ مَنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِهَا) أى الجمعة (أَوْ قَاتَتُهُ) العيد فالسنة مع الامام (وَتَكْبِيرُهُ إِثْرَ خَمْسَ عَشْرَةَ فَرِيضَةً) وزاد ابن بشر ظهر الرابع كما فى حش (وَسُجُودُهَا) أى الفريضة عطف على مدخول إثر (الْبُعْدَى) مِنْ ظَهْرِ يَوْمِ النَّحْرِ لَا نَافِلَةَ وَمُقَضِّيَةً فِيهَا) أى أيام التشريق (مُطْلَقًا) ولو كان أصلها من أيام التشريق (وَكَبَّرَ نَاسِيَهُ إِنْ قَرَّبَ وَالْمُؤْتَمُّ إِنْ تَرَكَهُ إِمَامُهُ لِقِظِهِ) مندوب زائد (وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا وَإِنْ قَالَ بَعْدَ تَكْبِيرَتَيْنِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ تَكْبِيرَتَيْنِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ فَحَسَنٌ) والأول أحسن (وَكَرِهَ تَنْقُلُ يَفْضُلِي قِبَلَهَا وَبَعْدَهَا لَا يَسْجُدُ فِيهِمَا) (فَضْلٌ) سُنَّ) لأمور الصلاة (وَإِنْ لِعُودِي وَمُسَافِرِي لَمْ يَحِدَّ سَيْرُهُ) لهم (لِيَكُوفِ الشَّمْسُ رَكْعَتَانِ سِرًّا بِزِيَادَةِ قِيَامَيْنِ وَرُكُوعَيْنِ) فى المجموع ^(١) استغنانا (وَرَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ) مبتدأ (لِيَكُوفِ قَمَرٌ كَالنَّوْافِلِ) صفة وحكما فان الراجح الندب ويحصل أصله بركتين ثم لاحد حتى يتجلى أو يغيب لاقبل مغرب وبعد فجر (جَهْرًا بِلا جَمْعٍ وَنُذْبًا بِالمَسْجِدِ) راجع لفعل الكسوف لثلاث تجلى قبل وصول للمصلى ^(٢) (وَقِرَاءَةُ الْبَقَرَةِ ثُمَّ مُوَالِيَتُهَا فِي الْقِيَامَاتِ) ندباً إِنْ لَمْ يَضِرْ بِالْمُؤْمِنِينَ وَيُسْرِعَ فِي النَّسَاءِ حَتَّى يَقْصُرَ عَنْ آلِ عِمْرَانَ أَوْ يَنْظُرَ لِمَجْمُوعِ الرُّكْعَةِ (وَوَعِظَ بِمَدَّهَا وَرَكْعَتَا كَأَقْرَأَةِ وَسَجَدَ كَالرُّكُوعِ) التشبيه للقرب (وَوَقْتُهَا كَالْمِيدِ وَتُدْرِكُ الرُّكْعَةُ بِالرُّكُوعِ) الثانى (وَلَا تُسَكَّرَرُ) فى يوم إلا أن تجلى ثم تكسف قبل الزوال (وَإِنْ تَجَلَّتْ

(١) وأما بالنظر إلى كل على حدته فالسنة هو القيام الأول والركوع الأول من كل ركعة

لذ ما الزمان أما الركوع والقيام الأخيران من كل ركعة فهما أصليان واجبان

(٢) لذ للقروض أن للمصلى خارج البلد بخلاف المسجد

في أنفائها في إتمامها كالنواقل (أولى هيتها (قولان) بعد ركة وقبلها
ثم كالنواقل وقطاً (وقدم فرض خيف فواته) هذا بديهي (ثم كسوف
ثم عيد) (وإن كان العيد آكد خوف الفوات بالانجلاء) وأخر الاستسقاء
ليوم آخر (عن العيد يفعل بعد الكسوف) (فضل) (سن الاستسقاء
لزرع أو شرب بنهر أو غيره وإن يستعينة ركعتان) بيان للاستسقاء (جهراً
وكرراً إن تأخر وخرجوا ضحى مشاة يبدلونه وتخضع مشايخ ومُتَجَالَّةٌ وصبيبة
لا من لا يعقل منهم وبهيمة وحائض ولا يمتنع ذوي) ولا من أمور دينه
حيث لم يظهر علينا (وافرد) مكاناً (لا بيوم) بمعنى مطلق الزمن خوف فتنة
ضيف الاسلام لمواقة قدر (ثم خطب كالعيد) في الحكم وكونها ثنتين
(وبدل التكبير بالاستغفار وبالغ في الدعاء آخر الثانية مستقيلاً ثم
حول ردائه يمينه يساره بلا تنكيس وكذا الرجال قطعاً قوموداً ونذب
خطبة بالأرض) (تواضعا) (وصيام ثلاثة أيام قبله وصدقة ولا يأمر
بهما الإمام) (المتد يأمر بالصدقة) (بل بتوبة ورد تبعه وجاز تنقل
قبلها وبعدها واختار) (الخمى) (إقامة غير المحتاج لمحتاج) (لأنه
تعاون على البر) (قال) (المازى) (وفيه نظر) (إذ لم ينقل عن
السلف وإنما يدعوله) (فضل) (في وجوب غسل الميت بمطهر
ولو بزَمْزَم) (فإن الراجح طهارة ميتته^(١)) (والصلاة عليه) (فيجب
القيام) (كدفنيه وكفنيه وسقيتهما خلاف) (أرجحه الوجوب^(٢))
(وتلازماً) (أى الصلاة مع النسل أو بدله من التيمم) (وغسل كالجنابة)
إلا أنه يكرر كما يأتي (تعبداً بلا نيّة) (لأنه في النير ولذا صح من الكتانية

(١) وهو الذى يخفيه الدليل العقل والنقل

(٢) كفاية ، إذا قام به البنى سقط عن الباقي

كما يأتي (وَقَدَّمَ الزَّوْجَانِ) وفي (١) لحدها وترية عصبتها مُدَّمةً على ترجمته كما في ح وصح (إِنْ صَحَّ النِّكَاحُ إِلَّا أَنْ يَفُوتَ فَلَيْدُهُ) استثناء من القهوم (بِالْقَضَاءِ) متعلق بدم (وَإِنْ رَقِيقًا أَوْ ذَنًى سَيِّدُهُ) في التَّنْصِيلِ (أَوْ قَبْلَ بِنَاءِ أَوْ بِأَحَدِهِمَا عَيْبٌ أَوْ وَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ وَالْأَحَبُّ) أى الأفضل (نَفِيهِ) إِنْ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا) ونحوها (أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ لَا رَجْعَةَ وَكِتَابِيَّةٌ إِلَّا بِحَضْرَةِ مُسْلِمٍ وَإِبَاحَةِ الْوَلِيِّ لِلْفَوْتِ بِرِقِّ نَيْبِهِ الْفُسْلَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ) فَيَمْنَعُ هُنَا الظَّهَارَ وَالْإِيلَاءَ لَا فِي زَوْجَةٍ وَلَا كَحَيْضٍ (ثُمَّ أَقْرَبُ أَوْلِيَاءِهِ ثُمَّ أَجْنَبِي ثُمَّ مَرَأَةٌ مَحْرَمٌ وَهَلْ تَشْرُهُ أَوْ عَوْرَتُهُ تَأْوِيلَانِ ثُمَّ يَمُ لِيَرْقِيهِ كَقَدَمِ الْمَاءِ وَتَقْطِيعِ الْجَسَدِ وَتَرْلِيهِ وَضَبُّ عَلَى مَجْرُوحٍ أَمْسَكَنَ مَاءً كَمَجْدُورٍ إِنْ لَمْ يَخَفْ تَرْكُهُ) وهذا مأخوذ مما قبله (وَالْمَرَأَةُ أَقْرَبُ مَرَأَتِهِ ثُمَّ أَجْنَبِيَّةٌ وَلَفَّ شَعْرُهَا وَلَا يَصْفَرُ) لعل أراد أنه ابس حتما وإلا فقد ورد (ثُمَّ مَحْرَمٌ فَوْقَ ثَوْبٍ ثُمَّ يُمَّتْ لِكُوعِهَا وَسِتْرٌ مِنْ مِرَّتِهِ لِرُكْبَتِهِ وَإِنْ زَوْجًا) مبالغة في الطلب وإن كان ما قبلها واجبا وما بعدها مندوبا (وَرُكْبَتُهَا نِيَّةٌ وَأَرْبَعُ كُتَيْبَاتٍ وَإِنْ زَادَ لَمْ يَنْتَقِظْ) بل يسلم المأموم ورجح بعض انتظار الساهي (وَالِدَعَاءُ وَدَعَاءُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَإِنْ وَالَاهُ أَوْ سَلَّمَ بَعْدَ ثَلَاثِ أَعَادَ وَإِنْ دُفِنَ قَتْلَى الْقَبْرِ) رجع ر عدم الاعادة كما في حش (وَتَسْلِيْمَةٌ خَفِيْفَةٌ وَسَمْعُ الْإِمَامِ مِنْ يَلِيهِ وَصَبْرُ الْمُسْبِقِ لِلتَّكْبِيرِ) حيث فرغ منه المأمومون لأن كل تكبيرة كركمة فلا تقضى في صلب الامام فان كبر ألتها (وَدَعَاءُ إِنْ تَرَكْتَ وَالْأَ وَالِي) هذا وجهه وإن قرر شيخنا الموالاة مطلقا تبعاً لـ لكن بن وجه ما لمص فانظره (وَكُفْنٌ يَمْلِكُوسُهُ لِجَمْعَةٍ) ومشاهد الخبير

(١) أى في غسلها وفي لحدها فهو مطروف على معنوف دل عليه السياق وقوله : وترية مبتدأ ومقدمة خبر - وعمل تقديم تربة عصبتها لذا دعوا الى ذلك

وقضى به عند تنازع الورثة (وَقُدِّمَ كَمَوْنَةِ الدِّينِ عَلَى دِينٍ) وهو المتعلق بالذمة أما المتعلق بالدين فقدم فيها كالعبد الجاني والزكاة على ما يأتي آخر الكتاب (غَيْرِ الْمُرْتَمِينَ وَلَوْ سَرِقَ) فيجلد غيره (ثُمَّ إِنْ وَجِدَ الْأَوَّلُ (و) قَدْ غَوَضَ وَوَرِثَ إِنْ قُبِلَ الدِّينُ كَأَكْلِ السَّمْعِ الْمَيِّتِ وَهُوَ عَلَى الْمُنْفِقِ بِقَرَابَةِ أَوْ رِقٍّ لَا زَوْجِيَّةَ وَالْفَقِيرَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَالْأَسْلَى الْمُسْلِمِينَ وَتُدْبَرُ تَحْسِينُ ظَنِّهِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَتَقْبِيلُهُ عِنْدَ إِحْدَادِهِ عَلَى أَيْمَنِ ثُمَّ ظَهَرَ) وترك اليسار تناولاً بأنه من أهل اليمين (وَتَجَنَّبُ حَائِضٌ وَجُسْبَ لَهْ) وكل ما تكرهه الملائكة (وَتَلْقِيْنَهُ^(١)) الشَّهَادَةَ وَتَقْبِيضُهُ وَشُدَّ لَحْيِيهِ إِذَا قَفَى وَتَلْيِينُ مَنَاصِلِهِ بِرِفْقٍ وَرَفْعُهُ عَنِ الْأَرْضِ وَسَرُّهُ بِثَوْبٍ وَوَضْعُ قَعِيلٍ عَلَى بَطْنِهِ) ثلاثا ينفخ (وَأَسْرَاعُ تَجْهِيزِهِ إِلَّا الْفَرَقَ) ونحوه خوف الحياة (و) ندب (لِلْفَسْلِ سِدْرٌ) ونحوه (وَتَجْرِيدُهُ) وتقبيله صلى الله عليه وسلم في ثوبه زيادة احترام^(٢) (وَوَضْعُهُ عَلَى مَرْتَجِعٍ وَإِتْبَارُهُ كَالْكَفَنِ لِسَمْعٍ) راجع للفصل (وَلَمْ يُمْدَّ كَالْوُضُوءِ لِنَجَاسَةٍ) أو وطئ (وَعُغِلَتْ وَعَصُرُ بَطْنِهِ بِرِفْقٍ وَصَبَّ الْمَاءُ فِي غَسَلٍ مَخْرُجِيهِ بِخِرْقَةٍ وَلَهُ الْإِفْضَاءُ) مباشرة المورة (إِنْ اضْطُرَّ) وفي بن استحسان عدم المباشرة (وَتَوْضِيئَتُهُ وَنَعْدُ أَسْنَانِهِ وَأَنْفِهِ بِخِرْقَةٍ وَإِمَالَهُ رَأْسَهُ) لصدرة (بِرِفْقٍ لِمَصْمَصَةٍ وَعَدَمُ حُضُورِ غَيْرِ مُيَمِّنٍ وَكَافُورٌ فِي الْأَخِيرَةِ وَنُشْفٌ وَاغْتِسَالُ غَائِلِهِ) للنظافة ولأنه إذا دخل على ذلك لم يتبادر عنه (وَبَيَاضُ الْكَفَنِ وَتَجْمِيرُهُ) بالبخور (وَعَدَمُ تَأَخُّرِهِ عَنِ التَّسْلِيلِ

(١) ولا يقال له قل لأنه قد يقول لقنانات مثلاً: لا نبياء به الفن . قاله في المجموع وشرحه (٢) وذلك أنهم قالوا لا ندري هل نجرد رسول الله كما فعل بموننا أم نشبهه وعليه نياه فألقى الله عليهم النوم وكلهم مكلم من جانب البيت لا يدرون من هو ؟ اغسلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه نياه . فغسلوا وتولى غسله على والبسوا وابناه الفضل وقم ومولاه اسامة وشقران

وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ وَلَا يَقْصَى بِالزَّائِدِ إِنْ شَحَّ الْوَارِثُ إِلَّا أَنْ يُوصَى قَبْرِي
ثَلَاثَةً وَهَلِ الْوَاجِبُ قَوْلُ يَسْتَرُهُ (وَرَجَحَ وَيَتَّقَى عَلَيْهِ فِي الْمَرْأَةِ (أَوْ سَتَرُ
عَوْرَتِهِ وَالْبَاقِي سُنَّةٌ خِلَافَ وَوَتَرُهُ وَالْإِنْتَانِ عَلَى الْوَاحِدِ وَالثَّلَاثَةُ عَلَى
الْأَرْبَعَةِ وَتَقْبِيصُهُ وَتَقْبِيصُهُ وَعَذْبَةُ فِيهَا) مَا أَلْطَفَ عَدْلُهُ عَنِ التَّغْيِيلِ مِنْ
الْعَذْبَةِ (وَأَزْرَهُ وَلَقَاتَتَيْنِ وَالسَّبْعُ لِلْمَرْأَةِ) بِزِيَادَةِ لِقَاتَتَيْنِ وَالْحَارِجِ بِدَلِّ الْعَامَةِ
(وَخُتُوهُ دَاخِلُ كُلِّ لِقَاتَةٍ وَعَلَى قَطْنٍ يُلْقَوُ بِمَنْفَذِهِ وَالْكَافُورُ فِيهِ) يَعْنِي
أَنَّهُ أَفْضَلُ الْخُتُوِّ يَحْفَظُ الْجَسَدَ (وَفِي مَسَاجِدِهِ) مَوَاضِعُ السُّجُودِ عَطْفٌ عَلَى
بِمَنْفَذِهِ (وَخَوَاسِرُهُ وَمَرَاقِهِ) كَابِلُهُ (وَإِنْ) كَانَ الْمَيِّتُ (مُحَرَّمًا وَمُعْتَدَّةً)
لَا يَقْطَعُ التَّكْلِيفُ (وَلَا يَتَوَلَّيَاهُ) إِنْ وَجَدَ غَيْرَهَا وَإِلَّا فَبِحَاثِلِ (وَمَشَى مُسْمِعٌ
وَإِسْرَاعُهُ) مَعَ السَّكِينَةِ (وَتَقْدُّمُهُ وَتَأَخُّرُ رَاكِبٍ وَسَتَرُهَا بِقِيَةٍ) خِيَمَةٌ
مِثْلًا (وَرَفَعُ الْيَدَيْنِ بِأَوَّلَى التَّكْبِيرِ وَابْتِدَاءَ بِحَمْدٍ وَصَلَاةٍ عَلَى نَبِيِّهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَإِسْرَارُ دُعَاةٍ وَرَفَعُ صَوْتِهِ عَلَى أَكْبَفِ وَوُقُوفُ إِمَامٍ بِالْوَسْطِ
وَمَنْكَبِي الْمَرْأَةِ رَأْسُ الْمَيِّتِ عَنْ يَمِينِهِ) إِلَّا بِالْحَرَمِ الَّذِي ^(١) (وَرَفَعُ قَبْرِ
كَثِيرٍ مُسَمًّا وَتَوَلَّى أَيْضًا عَلَى كَرَاهَتِهِ فَيَسْطَحُ) ضَعِيفٌ (وَخُتُو قَرِيبٍ
فِيهِ ثَلَاثًا وَتَهْنِئَةٌ طَلَامٌ لِأَهْلِهِ ^(٢)) وَتَقْرِيبُهُ وَعَدَمُ عَحْقِهِ وَالْحَدُّ وَضَعُهُ فِيهِ
عَلَى أَتَمِّ مَقْبَلًا وَتُدْوَرُّكَ إِنْ خُولِفَتْ بِالْحَضَرَةِ (قَبْلَ الْقِرَاعِ مِنَ الدَّفْنِ
(كَتَنَ كَيْسَ رِجْلَيْهِ وَكَتَرَكَ الْفُسْلَ وَدَفَنِي مَنْ أَسْلَمَ بِمَقْبَرَةِ السُّكَّارِ إِنْ
لَمْ يَحْفَ التَّخْيُّرُ وَسَدَّهُ بِدَيْنٍ ثُمَّ لَوْحٌ ثُمَّ قَرْمُودٌ) مِنْ طِينٍ كَوْجُوهُ الْخَيْلِ
(ثُمَّ أَجْرٌ ثُمَّ قَصَبٌ وَمِنْ التُّرَابِ أَوَّلِي) مِنَ التَّابُوتِ يَدْفَنُ بِهِ (وَجَلَّزَ غُسْلُ

(١) فَيَكُونُ عَنْ يَمِينِهِ جِهَةُ الْقَبْرِ الشَّرِيفِ

(٢) وَهُوَ لِلْمَمْلُوكِ بِهِ عِنْدَمَا فِي الْقَرْبِ لَوْرُودِهِ فِي السَّنَةِ أَمَّا مَا اعْتَدَاهُ أَهْلُ مِصْرَ مِنْ
إِقَامَةِ الْمَاءِ بِدِفْعَةٍ مَنكَرَةٍ تَقْتَلُ عَلَى مَقَاسِدِهَا تَحْمِيلُ أَهْلِ الْمَيِّتِ مَصَارِفَ الْمَاءِ وَقَدْ يَكُونُ
فِي الْوَرْتَةِ يَتَمَّى قَضَمُ الْقَسَدَةِ

امْرَأَةٌ ابْنُ كَسْبَعٍ (وَثَمَانٍ (وَرَجُلٍ كَرِيعَةٍ) سَتِينِ وَكَالشَّهْرِ بْنِ (وَالْمَاءِ
 الْمُسْتَحْنُ (وَغَدَمُ الدَّلَكِ) أَوْ التَّلِ (لِكَثَرَةِ الْمَوْتَى) وَيَصْلِي عَلَيْهِمْ
 (وَتَكْفِينِ) يَمْلُوكُ أَوْ مُرْغَرٍ أَوْ مُرْسٍ وَحَلٍّ غَيْرَ أَرْبَعَةٍ وَبَدَأَ بِأَيِّ
 نَاحِيَةٍ وَالْمُعِينُ مُبْتَدِعٌ وَخُرُوجٌ مُتَجَالِّلٌ أَوْ إِبْنٌ لَمْ يُخْشَ مِنْهَا الْعِتْنَةُ
 فِي كِتَابٍ (وَأُمُّ (وَزَوْجٌ وَابْنٌ) وَبَنَتْ وَابْنُ ابْنٍ (وَأَخٌ) وَغَمٌ (وَسَبَقَهَا)
 لِلْقَبْرِ وَلَا يَنْبَغِي لِلْمَسْلَاةِ (وَجُلُوسٌ قَبْلَ وَضْعِهَا وَنَقْلٌ) لَا يُؤْذِيهَا
 (وَإِنْ مِنْ بَدْوٍ) لِمَلِّ وَجْهِ الْمُبَالِغَةِ مِظْنَةُ الْعَمْدِ (وَبُكَاءٌ عِنْدَ مَوْتِهِ وَبَعْدَهُ
 يَلَا زَفْعٌ صَوْتٌ وَقَوْلٌ قَبِيحٌ وَنَجْعٌ أَمْوَاتٍ يَقْدَرُ لِفَرُورَةٍ) وَابْنٌ أَجَانِبٍ
 وَكَرْمَلِيهَا وَابْنٌ مَحَارِمٍ (وَوَلِي الْقَبِيلَةِ الْأَفْضَلُ أَوْ بَصَلَاةٍ) عَطَفَ عَلَى قَبْرِ بَلِّ هُوَ
 أَرْجَى لِلْبَرَكَةِ (يَلِي الْأَمَامَ رَجُلٌ فَعَطَفَ فَعَصِي فَخَنَّى كَذَلِكَ) (مَعْنَاهُ
 فِي الْعَبْدِ رَجُلٌ فَعَطَفَ فَعَصِي فَخَنَّى قَسَمِي ^(١) الرَّقِيقُ وَالْمَعْجُوبُ
 أَرْبَعٌ قَبْلَ أَنْ تُخْشَى وَالْأَشْيَاءُ أَرْبَعٌ فَتَلَكْ عَشْرُونَ (وَفِي الصَّنْفِ) الْوَاحِدُ (أَيْضًا
 الصَّنْفُ) يَقْرَبُ أَفْضَلُهُ لِلْإِمَامِ كَمَا يَفْعَلُ بِالْأَصْنَافِ لِحُجَّةِ الْقَبِيلَةِ أَوْ مِنْ بَلِّ الْأَوَّلِ
 عَنِ الْبَيْنِ وَمِنْ بَلِّهِ عَنِ الْبَارِ وَهَكَذَا أَوْ يَكْمَلُ الْكُلَّ عَنِ الْبَارِ فَانْ اسْتَوَا
 فَالْقَرْعَةُ مَا لَمْ يَتَرَأَّضِ الْأَوْلِيَاءُ (وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ بِلَا حَيْدٍ) وَالْأَحْسَنُ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ
 وَيَوْمُهَا (وَكِرَّةٌ) وَلَوْ لِلْمَرِيضِ لِمَوْتِ كَذَلِكَ (خَلَقَ شَعْرَهُ وَقَلَمَ ظَفْرَهُ وَهُوَ
 يَدْعُو وَضَمَّ مَعَهُ إِنْ فَعِلَ وَلَا تَنْسَكَا قُرُوحُهُ وَيُؤْخَذُ) يَزَالُ (عَمُومًا) الْخَارِجُ
 مِنْهَا (وَقِرَاءَةٌ عِنْدَ مَوْتِهِ) وَاسْتَحَبَّ ابْنُ حَبِيبٍ وَبَعْضُهُمْ يَسُ وَفِي بَنِ وَصُولِ
 الْقِرَاءَةِ لَمِيتٍ وَأَنَّهَا عِنْدَ الْقَبْرِ أَحْسَنُ مَزِيَّةٍ وَأَنَّ الْعَزِيزَ عَبْدَ السَّلَامِ رَأَى بَعْدَ
 الْمَوْتِ قَتِيلَ لَهُ مَا تَقُولُ فِيهَا كُنْتُ تَشْكُرُ مِنْ وَصُولِ مَا يَهْدِي مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ

(١) حَقَّهُ قَسَمًا الرَّقِيقُ بِالرَّفْعِ وَلِلَّهِ مَفْعُولٌ لِمَلِّ مَحْذُوفٌ أَيْ بَاعْتَرَفَ قَسَمِي الرَّقِيقِ اه
 حَوْثُهُ . كَذَا يَهْمُشُ الْأَصْلُ

للقول فقال هيبات وجدت الأمر على خلاف ما كنت أظن^(١) (كَتَجْمِيرِ الدَّارِ) من ريع اللوت (وَبَعْدَهُ وَ عَلَى قَبْرِهِ وَصِيحٌ خَلَقَهَا) لا مفهوم للظرف وقيل بالحرمة (وَقَوْلُ اسْتَغْفِرُوا لَهَا وَانصِرَافُ عَنْهَا بِلاَ صَلَاقٍ أَوْ بِلاَ إِذْنٍ) قبل الدفن (إِنْ لَمْ يَطْلُوكُوا وَحَمَلَهَا بِلاَ وَضُوءٍ) بل مطلق التشيع لعدم الصلاة (وَإِذْخَالُهُ الْمَسْجِدَ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِيهِ) لاحتمال القدر والقول بالنجاسة (وَتَكَرُّرُهَا) إلّا جماعة بعد فذ (وَتَفْسِيلُ جُنْبٍ) مضاف للفاعل (كَسِفَعِلٍ) تشبيه من حيث مطلق الاضافة فانه مفعول (وَتَحْنِيطُهُ وَتَسْمِيَّتُهُ وَصَلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ بِدَارٍ وَلَيْسَ عَيْنًا بِخِلَافِ الْكَبِيرِ) فيب ويجوز وقبور المسلمين أفضل (لَا حَاضِي) عطف على جنب لعدم قدرتها على رفعه (وَصَلَاةٌ فَاضِلٌ عَلَى يَدْعِيٍّ أَوْ مُظْهِرٍ كَبِيرَةٍ وَالْإِمَامَ عَلَى مَنْ حَدُّهُ الْقَتْلُ يَقُودُ أَوْ حِدٍ) لا ان مات يخلد (وَإِنْ تَوَلَّاهُ النَّاسُ ذُومَةً وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ فَتَرَدَّدُ) لعدم شهرته والراجح كالأول (وَتَكْمِينٌ بِحَرِيرٍ وَنَحِيسٌ وَكَأَخْصَرٍ) من الصبوغ بفسير طيب (وَمُغْصَفَرٌ أَسْكَنَ غَيْرَهُ وَزِيَادَةٌ رَجُلٍ عَلَى خَمْسٍ وَاجْتِمَاعُ سَاءٍ لِسَاءٍ وَإِنْ سِرَّ أَوْ تَكْبِيرٌ نَعَشٍ) لصغير (وَقَرَشُهُ بِحَرِيرٍ وَإِتْبَاعُهُ بِنَارٍ) وإن يمحور (وَنِدَاءٌ بِهِ بِمَسْجِدٍ أَوْ بِأَيِّهِ لَا يَكْخَلِقُ بِصَوْتٍ خَفِيَ وَقِيَامٌ لَهَا وَتَطْلِينٌ قَبْرِ أَوْ تَبْيِيضُهُ وَبِنَاءٌ عَلَيْهِ أَوْ تَحْوِيزٌ وَإِنْ بُوهِى بِهِ) أو آوى أهل الفساد أو ضيق المحس (حَرَمٌ وَجَارٌ لِلتَّمْيِيزِ كَحَجَرٍ أَوْ خَشَبَةٍ بِلاَ نَقْشٍ وَلَا يُفَسَّلُ شَهِيدٌ مُعْتَرَكٌ فَقَطْ) وتسل بقية الشهداء (وَلَوْ بَيَّنَدَ الْإِسْلَامُ أَوْ لَمْ يُعَانِلْ) أو رجع عليه سيفه أو تردى (وَإِنْ أَجْنَبَ عَلَى الْأَحْسَنِ) لا تقطاع التكليف

(١) ثبت وصول ثواب الحج والميام والصدقة والاستغفار إلى الميت بقراءة القرآن كذلك بلا فرق لأن الجميع عبادة . وفي كتاب الروح لابن القيم بحث جيد في وصول القراءة للميت . وكذا في كتاب الرد المحكم للمتن على كتاب القرون المئين

(لَا إِنْ رُفِعَ حَيًّا وَلَوْ أُفْذِتْ مَعَاتِلُهُ) ضيف وللمتمد أن منفوذ القاتل لا يفضل كذا في عب وفي بن ترجيح ما للمصنف (إِلَّا الْمَعْمُورُ وَذُنْبِيًّا بِإِنْ سَتَرْتَهُ وَإِلَّا زَيْدٌ يَخْضِرُ وَقَلَنْسُوءٌ وَمِنْطَقَةٌ قَلَّ ثَمْنُهَا وَخَاتَمٌ) مباح (قَلَّ فَضْهُ لَا دِرْعٌ وَسِلَاحٌ وَلَا دُونُ الْجَلِّ) الثلثان بالناء الرأس (وَلَا تَحْكُومُ بِكُفْرِهِ وَإِنْ صَغِيرًا ارْتَدَّ أَوْ نَوَى بِهِ سَابِيَهُ الْإِسْلَامَ) حيث كان كتابيا لا يجر عليه على ما يأتي (إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ) بالفعل (كَأَنَّ أَسْلَمَ وَتَفَرَّ مِنْ أَبِيهِ) ليس شرطا (وَإِنْ اخْتَلَطُوا غُسَلُوا وَكُفِّنُوا وَمُيزَ الْمُسْلِمُ بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا سِقْطٌ لَمْ يَسْتَهْلَ وَلَوْ تَحَرَّكَ أَوْ عَطَسَ أَوْ رَضَعَ إِنْ لَمْ تَتَحَقَّقِ الْحَيَاةُ وَغِيلَ دَمُهُ وَلَفَّ بِخِرْقَةٍ وَوُورَى وَلَا يُصَلَّى عَلَى قَبْرِ إِلَّا أَنْ يُذَنَّبَ بِمُيَرِّهَا وَلَا غَائِبٍ وَلَا تَكَرَّرُ) مكرر (١١) (وَالْأَوَّلَى بِالصَّلَاةِ وَمِثْلُ رُجِي خَيْرُهُ ثُمَّ الْخَلِيفَةُ لَا قَرْعُهُ إِلَّا مَعَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ أَقْرَبُ الْمَصْبَةِ) ولا دخل للزوجة هنا والسيد بالعتق (وَأَفْضَلُ وَلِيٍّ) من أولياء الجنازات (وَلَوْ وَلِيَ الْمَرْأَةُ وَصَلَّى النِّسَاءَ دَفَعَةً وَصَحَّحَ تَرْتُبُهُنَّ) ضيف (وَالْقَبْرُ حُبْسٌ لَا يُنْشَى عَلَيْهِ) حيث سُم والطريق دونه والجلوس للنهي للحاجة (وَلَا يُنْشَى مَا دَامَ بِهِ) (وَلَا يُنْشَى لِلدَّفْنِ لَا غَيْرُهُ إِلَّا لضرورة منها قوله (إِلَّا أَنْ يُسْحَ رَبُّ كَفَّنَ عَصِيْبُهُ) ولم يتلف قيمته (أَوْ قَبْرٍ يَمْلِكُهُ أَوْ نُسَى مَعَهُ مَالٌ وَإِنْ كَانَ بِيَا يَمْلِكُ فِيهِ الدَّفْنُ) محترز بملكه (بُقِيَ وَعَلَيْهِمْ قِيَمَتُهُ وَأَقْلَهُ مَا مَنَعَ رَائِحَتَهُ وَحَرَسَهُ وَبُعِرَ عَنْ مَالٍ كَثُرَ) في بطنه (وَلَوْ بِشَاهِدٍ وَبَيْنَ لَا عَنْ جَنَيْنٍ وَنَوَوَلَّتْ أَيْضًا عَلَى الْبَقْرِ إِنْ رُجِيَ) وللذهب الأول للخطر وعدم تحقق السلامة بل تؤخر حتى يموت (وَإِنْ قَدِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ مَحَلِّهِ فَعِلْ) وهو بعيد

(١١) لأنه تخدم قريبا قوله في المسكروهاب وتكرارها

لا تنفاه القوة الدافعة (والتنصُّ عدمُ جوازِ أَكْلِهِ لِمُضْطَرِّهِ وَصُحِّحَ أَكْلُهُ) ضعيف
(وَدُفِنَتْ مُشْرِكَةٌ حَلَّتْ مِنْ مُسْلِمٍ بِمَقْبَرِهِمْ وَلَا يَسْتَقْبِلُ بِهِ قَبْلَتَنَا وَلَا قِبَلَتَهُمْ)
محله بعد قوله إلا أن يضيغ فليواره (وَرُمِيَ مَيْتُ الْبَحْرِ بِهِ مُكَنَّأً) ولا يتقل
(إِنْ لَمْ يُرْجَعْ الْبَرُّ قَبْلَ تَغْيِيرِهِ) (١) وعلى من أمكنه دفعه (وَلَا يُدْذَبُ بِبُكَاءِ لَمْ
يُوصِ بِهِ) ولا تنفذ وصيته بتركه (٢) (وَلَا يُتْرَكُ مُسْلِمٌ لِوَلِيِّهِ الْكَافِرِ)
معلوم (وَلَا يُقْسَلُ مُسْلِمٌ أَبَا كَافِرًا وَلَا يَدْخُلُهُ قَبْرُهُ إِلَّا أَنْ يَضِغَ فَلْيُوارِهِ)
ولا خصوصية للأب بذلك (وَالصَّلَاةُ أَحَبُّ مِنَ النَّفْلِ إِذَا قَامَ بِهَا
الْفَرِيُّ إِنْ كَانَ كَجَارٍ) وصدیق وقريب (أَوْ صَالِحًا) (٣) بَابُ تَجِبُ زَكَاةُ
نِصَابِ النِّعَمِ بِمِلْكٍ وَحَوْلٍ كَمُلًا) فلا زكاة في مال العبد لدم كمال ملكه ولا
قبل مجيء السعي لدم كمال الحوال (وَإِنْ تَمْلُوقَةٌ وَعَامِلَةٌ) وقيد السوم في
الحديث نظر للغالب بقط (وَنِتَاجًا) على حول أصله (لَا) متولدا (مِنْهَا) أى
النعم (وَمِنْ الْوَحْشِيِّ) ولو بوسائط (وَضُمَّتِ الْفَائِدَةُ لَهُ) أى النصاب (وَإِنْ
قَبْلَ حَوْلِهِ يَوْمٍ) أو لحظته (لَا لِأَقَلِّ) من نصاب بل يستقبل بالجموع
(الْإِبِلُ فِي كُلِّ خَمْسٍ ضَائِنَةٌ) ذات سنة (إِنْ لَمْ يَسْكُنْ جُلَّ قَعْمِ الْبَلَدِ
الْمَمْرُؤُ إِنْ خَالَفَتْهُ) غنم المزكى (وَالْأَصَحُّ إِجْزَاءُ بَعِيرٍ) عن الواحدة (إِلَى
خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَبِتْ مَخَاضٍ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ سَلِيمَةٌ فَابْنُ لَبُونٍ وَفِي
سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَسِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةٌ وَإِخْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ وَسِتٍّ
وَسِتِّينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَإِخْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ وَمِائَةٌ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ إِلَى

(١) قوله وعلى من أمكنه خبر مقدم ودفعه مبتدأ مؤخر أى ودفعه واجب على من
أمكنه اه مؤلفه كذا بهامش الأصل

(٢) ق المجموع : ولا يجنب بيكي لا يفتنه إيماء بتركه اه وهو البكاء الذى لا يصاح
معه ولا لعنم

(٣) يعنى أن صلاة الشخص على الجار الميت أو الصالح الميت أحب من صلاة النفل ولو قام
بالصلاة على الميت غيره

سَعٍ وَعِشْرِينَ حَقَّتَانِ أَوْ ثَلَاثُ بَنَاتٍ لُبُونِ النَّخَارِ السَّاعِي وَتَمَيَّنَ أَحَدُهُمَا
مُنْفَرِدًا ثُمَّ فِي كُلِّ عَشْرٍ يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لُبُونٍ وَفِي كُلِّ
خَمْسِينَ حَقَّةً وَبِنْتُ الْمُخَاضِ الْمُؤَيَّةِ سَنَةً ثُمَّ كَذَلِكَ تَقَاوَتْ مَا بَدَعَا مِنْ
الْإِسْتِثْنَاءِ سَنَةً بَيْنَ كُلِّ سَنَتَيْنِ (الْبَقَرُ فِي ثَلَاثِينَ تَبْيِيعَ دُوسَعَتَيْنِ) بَانَ دَخَلَ
فِي الثَّانِيَةِ فِي أَرْبَعِينَ مَسْنَةً ثَلَاثَ (وَمِائَةً وَعِشْرُونَ) يَخْرُجُ بَيْنَ أَرْبَعَةِ تَبْيِيعَةٍ وَثَلَاثَ
مَسْنَاتٍ (كَمَا تَنَى الْإِبِلُ) فِي أَرْبَعِ حَقَاقٍ أَوْ خَمْسِ بَنَاتٍ لُبُونِ (النَّمُ فِي أَرْبَعِينَ
شَاةً جَذَعُ أَوْ جَذَعَةٌ دُوسَعَةٌ وَلَوْ مَعْرَا فِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ وَفِي
مِائَتَيْنِ وَشَاةً ثَلَاثَ شِيَاهِ وَفِي أَرْبَعِينَ أَرْبَعٌ ثُمَّ لِكُلِّ مِائَةٍ شَاةً وَلَزِمَ الْوَسْطُ
وَلَوْ انْفَرَدَ الْخِيَارُ أَوْ الشَّرَارُ إِلَّا أَنْ يَرَى السَّاعِي أَخَذَ الْعَمِيَّةَ لَا الصَّغِيرَةَ وَضَمَّ
بُحْتٍ لِعِرَابٍ وَجَامُوسٍ لِبَقَرٍ وَضَانٍ لِعَمَزٍ وَخَيْرَ السَّاعِي إِنْ وَجِبَتْ وَاحِدَةٌ
وَسَاوِيَا وَإِلَّا فَمِنْ الْأَكْثَرِ وَثَلَاثَانِ مِنْ كُلِّ إِنْ تَسَاوَيَا أَوْ الْأَقْلُ نَصَابُ
غَيْرِ وَقَصِي (الْوَقَصُ مَا لَمْ يَوْجِبِ الثَّانِيَةَ وَهُوَ يَفْتَحُ الْقَافَ وَسَكُونُهَا وَبِالْصَادِ
وَالسِّينِ) وَإِلَّا مَا لَا أَكْثَرَ وَثَلَاثَ وَتَسَاوَيَا فَمِنْهُمَا وَخَيْرٌ فِي الثَّالِثَةِ وَإِلَّا
فَكَذَلِكَ الثَّلَاثَانِ مِنَ الْأَكْثَرِ وَالْوَاحِدَةُ مِنَ الْأَقْلِ بِالْشَّرْطَيْنِ (وَأَعْتَبَرَ فِي الرَّابِعَةِ
فَأَكْثَرَ كُلِّ مِائَةٍ) عَلَى حِدَةٍ عَلَى مَا سَبَقَ (وَفِي أَرْبَعِينَ جَامُوسًا وَعِشْرِينَ
بَقَرَةً مِنْهُمَا) لِأَنَّهُ يَفْضَلُ عَشْرَةٌ مَعَ الْعِشْرِينَ (وَمَنْ هَرَبَ بِإِبْدَالِ مَاشِيَةٍ أَخَذَ
بِزَكَاةِهَا) هَذَا إِذَا أَبْدَلَهَا بَعْدَ الْحَوْلِ بِلَ (وَلَوْ قَبْلَ الْحَوْلِ) بِقَرِيبٍ كَشِيرٍ
(عَلَى الْأَرْجَحِ وَيَنِي فِي رَاجِعَةٍ يَتَبَيَّنُ أَوْ فَلَسَ) وَأَوَّلَى فَسَادٍ لِبِدْلِ مَاشِيَةٍ
تِجَارَةً وَإِنْ دُونَ نَصَابٍ يَتَبَيَّنُ) فَبِزَكَاةِهَا لِحَوْلِ الثَّمَنِ إِنْ لَمْ يَزَكِ الْمَاشِيَةَ فَهِيَ (أَوْ
نَوْعُهَا) غَوْلُهَا (وَلَوْ لَاسْتِهْلَاكَ) فَأَخَذَ عَنْهَا بَدَلًا إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بِهِ بِنَّةٌ يَسْتَقْبَلُ
(كَنِصَابٍ قَنْيَةٍ) مَفْهُومٌ عَمَارَةٌ فَيَبْنِي أَيْضًا عَلَى حَوْلِ الْأَصْلِ إِذَا أَبْدَلَهَا بَيْنَ أَوْ
نَوْعِهَا (لَا مُخَالَفَ لَهَا) كَابِلٌ عَنْ بَقَرٍ يَسْتَقْبَلُ (أَوْ رَاجِعَةً بِإِقَالَةٍ أَوْ) أَبْدَلُ

(عَيْنًا مَاشِيَةً) فيستقبل في ذلك كله ثم إن أبدل الماشية بعين اعتبر الثمن على ما سبق (وَحُلْطَةُ الْمَاشِيَةِ) لا غيرها فالعبرة بملك كل (كَلَالِكٍ فِيهَا وَجَبَ مِنْ قَدَرٍ وَبَيْنَ وَصْنَيْهِ إِنْ نُوبِتَ) وتكفي الكية (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْلِمٌ) هذا شرط في مطلق الزكاة فكأنه خشي تغليب أحدهما حيث كانا كمالك (مَلَكٌ نَصَابًا) ولو خالط بيمضه فقط على الراجح كما يأتي في ذى التمانين (يَحْوَلُ) أى لا بد من حول الملك ولو كانت الخلطة أثناءه حيث اتفق حولها (وَاجْتَمَعَا بِمَلِكٍ أَوْ مَنْقَمَةٍ) كاجارة (فِي الْأَكْثَرِ) وهو ثلاثة (مِنْ مَرَاكِ) موضع اجتماعها نهرا (وَمَاءٌ وَمَيْتٌ وَرَاعٍ يَأْذِنُهُمَا) دعت حاجة للتماون أولا متى حصل (وَفَحْلٍ) وإنما يكون إذا اتحد الصنف والشرط اتحاد النوع ليعقل الضم (بِرَفْقٍ) بأن يكون هو الحامل على الشركة لا القرار (وَرَجَعَ التَّأْخُذُ مِنْهُ شَرِيكُهُ بِنِسْبَةِ عَدَدَيْهِمَا وَلَوْ انْفَرَدَ وَقَصُرَ لِأَحَدِهِمَا فِي الْقِيَمَةِ) متعلق براجع (كَتَاوِلِ السَّاعِي الْأَحْذَمِ نَصَابَ لَهْمَا) تشبيه في التراجع كما لو كان لكل عشرين لا يملك غيرها (أَوْ لِأَحَدِهِمَا وَزَادَ لِلْخُلْطَةِ) كأنه لواحد ولثاني أحد وعشرون فأخذ من أحدهما شائين تأولا فيثبت التراجع (لَا عَصَبًا أَوْ لَمْ يَكْمُلْ لَهْمَا نَصَابٌ) فصيته من أخذ منه (وَذُو ثَمَانَيْنِ خَالِطٌ بِنَصْفَيْهَا ذَوَى ثَمَانَيْنِ) لكل أربعين (أَوْ بِنَصْفٍ فَقَطْ ذَا أَرْبَعِينَ كَالْخَلِيطِ الْوَاحِدِ^(١) عَلَيْهِ شَاةٌ وَعَلَى غَيْرِهِ نَصْفٌ بِالْقِيَمَةِ) كما قال أولا ولا حظ تعدده بالاعتبار وحذف جواب الثانية لقياسه عليه ثلثان وعلى غيره ثلث (وَخَرَجَ السَّاعِي وَلَوْ يَجْذِبُ) خلافا لأشهب (طُلُوعِ الثَّرِيَّا

(١) بناء على أن خليط الخليط خليط وهو المشهور . لكن المثال الذي ذكره المصنف لا يظهر فيه ثمرة الخلاف فأقول ما في المجموع ونصه : وخليط الخليط خليط فتدو حصة عشر بمرأ خالط بعضها صاحب حصة وبعضها صاحب عشرة على السكك بنت غلظ اه وعلى مقابل المشهور يجب خمس شيء إذ يرى أن خليط الخليط ليس بخليط .

بِالْقَبْرِ) لأنه أول الصيف فتجتمع للماشية الماء (وهو) أى مجىء الساعى
 (شرط وجوب إن كان وبلغ) أى أمكن بلوغه والصواب عدم زيادة وعد
 وأخذ إذ الوجوب لا يتوقف عليهما وإلا لاستقبل الوارث بعد المجيء قبلهما
 (وقبله يستقبل الوارث ولا تبدأ إن أوصى بها) قبله بل فى رتبة مطلق
 الوصية بمال كما يأتى آخر الكتاب (ولا تجزئ به) قبله (كمزوره بها ناقصة
 ثم رجع وقد كملت) تشبيه فى الاستقبال (فإن تخلف وأخرجت أجزاء
 على المختار) والخلاف حيث تخلف لمند (وإلا) تخرج كما هو المطلوب (عمل
 على الزائد والنقص للمأخى) أى يعمل فيه على ما وجد الآن زاد عما تخلف
 عنه أو نقص (بتبدية العام الأول إلا أن ينقص الأخذ النصاب
 أو الصفة) للمأخوذ (قيمتبر) للناسب إبدال الاستثناء بالتفريع فان هذا ثمة
 تبديى الأول فكانه استثنى من محذوف أى وما بعد الأول مثله إلا أن ينقص
 (كتخلفه عن أقل فكمل) تشبيه فى تبديى الأول من وقت الكمال (وصدق)
 فى تعيين وقت الكمال لكن يعمل منه على ما وجد (لا إن نقصت هارياً) فلا
 يصدق بل يعامل على ما فر به ولو جاء تائباً إلا لبينة وأما عام القدرة فعلى ما وجد
 كذا فى عب وفى بن اعتبار تبديى العام الأول حتى فى عام الاطلاع (وإن زادت
 له) أى الهارب (فلكل ما فيه بتبدية العام الأول وهل يصدق) فى تعيين
 وقت الزيادة وهو المتمد (قولان وإن سئل فنقصت) عما أخبر به (أو زادت
 فآله وجود إن لم يصدق أو صدق ونقصت وفى الزيد تردّد) والمتمد اعتبار
 ما وجد مطلقاً وبحسب ما ذبح (وأخذ الخوارج بالمأخى إلا أن يزعموا
 الإداء) فيصدقون (إلا أن يخرجوا لمتعتها وفى خمسة أوسق فأكثر وإن
 بأرض خراجية) وأسقط أبو حنيفة زكاتها (ألف وستمائة رطل مائة وثمانية

وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا مَكِّيًّا) بيان لمرطل (كُلُّ خَمْسُونَ وَخُمُاسَةً مِنْ مُطْلَقِ الشَّعِيرِ) يعنى وسطه وتقريبها بمصر أربعة أرباب ووبية (مِنْ حَبِّ) القطاني السبعة المحص والبول واللوبيا والمدس والقرمس والجلبان والبسيلة وذوات الزبوت الأربع الزيتون والسهم والقرطم والهجبل الأحمر^(١) والقمح والشعير والسلت والعلس والأرز والنبرة والدخن (وَتَمْرٍ) وزبيب (قَطُّ) ولا زكاة في غير العشرين (مُنْقِي) مما يحزن به (مَقْدَرُ الْجَفَافِ وَإِنْ لَمْ يَحِفَّ) بالفصل (نِصْفُ عَشْرِهِ كَرِيْتٍ مَا لَهُ زَيْتٌ) إن أمكن معرفته (وَتَمْنٍ غَيْرِ ذِي اللَّيْتِ) كزيتون مصر ويمجرى في بقية الزينة والقيمة إن أكل كالتمن (وما لا يحِفُّ) كنب مصر ورطها يخرج من ثمنه أيضاً والمبرة في النصاب بالحلب، أما الذى يحِفُّ فن حبه (وَقَوْلٍ أَخْضَرَ) أعاد (ر) والحاشية التخيير فيه والمحص بين الثن والحلب ولو كان شأنه الجفاف على المتمد وقوى بن نعين الحب (إِنْ سَقِيَ بَالَةً) شرط في (نِصْفُ عَشْرِهِ وَإِلَّا فَالْمُسْرُ وَلَوْ اشْتَرَى السَّيِّحُ لَهُ أَوْ أَفْنَقَ عَلَيْهِ وَإِنْ سَقِيَ بِهِمَا فَسَلَى حُكْمَيْهِمَا) يقسم بنسبة السقيين ويترك كل قسم بحقه (وَهَلْ يُغْلَبُ الْأَكْثَرُ) مدة^(١) على الأرجح وهو الثلثان (خِلَافٌ) أظهره التعليل (وَتَضُمُّ الْقَطَانِي كَقَمْنَحٍ وَشَعِيرٍ وَسَلْتٍ) تشبيه خضم الثلاثة لبعضها (وَإِنْ يَبْلُدَانِ إِنْ زُرْعَ أَجْدُهُمَا قَبْلَ حَصَادِ الْآخِرِ) شرط فيما قبل المبالغة وما بعدها (فَيَضُمُّ الْوَسْطُ لَهُمَا) بأن زرع الثالث بعد حصاد الأول فقط وكان في الوسط مع الأول نصاب (لَا أَوَّلُ الثَّالِثِ) بأن كان النصاب في الوسط مع الثالث فقط فلا زكاة في الأول بضم شئ مما سبق (لَا لِمَلَسٍ وَدُخْنٍ وَدُرَّةٍ

(١) ولا زكاة في أدْيَسَ كما في شرح المجموع

(٢) وهو قول ابن عرفة وقال الباجي: الأكثر سقيا، واستظهره في المرح الكبير لأن الشارع ناطق المشر وضغه بالسق بالآلة وغيرها . قال: إلا أن بعضهم رجح الأول - يعنى قول ابن عرفة - ولا وجه له اه

وَأَرْزَوْهِيَ أَجْنَسًا) مع بعضها (وَالسَّمِيمُ وَيَزِرُ الْقِجْلُ وَالْقُرْطُمُ) (الْأَحْسَنُ
 أَنَّ هُنَا حَذَفَ خَبْرٌ دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ أَيْ أَجْنَسٌ وَقَوْلُهُ (كَالْزَيْتُونِ) تشبيه في
 انفراد الجنسية فلا نضم خوات الزيت (لَا الْكِتَانِ) مخرج من مقام الزكاة
 أصلاً أو أن كالزيتون خبر عن السمسم وما بعده أى مثله في وجوب الزكاة
 والكتان مخرج من ذلك (وَحُسِبَ قَشْرُ الْأَرْزِ وَالْمَلَسِ) الذي يخزن به (وَمَا
 تَصَدَّقَ بِهِ) فإن دفع الزرع كله للفقراء فلا شيء عليه (أَوْ اسْتَأْجَرَ) به (فَقَتًا)
 حال للمفهوم له (لَا أَكُلُ دَابَّةً فِي دَرَسِهَا) تسترقه ولا ما يترك لسوم القط^(١)
 نعم ما يقطعه الحصاد (وَالْوُجُوبُ يَأْفِرُكَ الْحَبُّ) وإن لم يبيس (وَطِيبِ الثَّمَرِ
 فَلَا شَيْءَ عَلَى وَارِثٍ قَبْلَهُمَا لَمْ يَصِرْ لَهُ نَصَابٌ) وبسببه تركى على ملك الميت
 كأن كان عليه دين (وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِغِ بَعْدَهَا) ويتحرى القدر إن أنهم
 المشتري (إِلَّا أَنْ يُعْذِرَ مَعْلَى الْمُشْتَرِي) ويرجع على البائع بنفقها وحصلتها من
 الثمن (وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْوَصِيِّ لَهُ الْمُعَيَّنُ بِجُزْءٍ لَا الْمَسَاكِينِ أَوْ يَكِيلُ مَعْلَى
 الْمَيِّتِ) فيهما الباب للزكاة وهى على الميت بعد الطيب كقبله بكيل وإلا ففي
 الوصية إن بلغت نصاباً (وَإِنَّمَا يُخْرِصُ الثَّمَرُ وَالْمَنْبُ) فقط (إِذَا حُلَّ بَيْنَهُمَا)
 ولا يكتفى هنا ببعض الحائظ (وَاخْتَلَفَتْ جَمَاعَةُ أَهْلِهَا) الدار على الحاجة لا كليهما
 رطبين (نَخْلَةٌ نَخْلَةٌ) لأنه أضبط (بِاسْقَاطِ نَقْصِهَا) بالجفاف (لَا سَقَطِهَا)
 لهواء أو طير وإن اعتبر بسد كما يأتى في الجماعة (وَكُنِيَ الْوَاحِدُ) المدلُ العارف
 (وَإِنْ اخْتَلَفُوا مَا لَمْ يَعْرِفُوا وَإِلَّا) بأن تساووا في المعرفة (فَمِنْ كُلِّ جُزْءٍ)
 نسبةً للمجموع فالثلاثة من كل الثلث (وَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ أُعْتِبَتْ) في
 الاسقاط فإن لم تحط عن المشتري لم تسقط زكاتها عن البائع (وَإِنْ زَادَتْ عَلَى

(١) وهو حلال للأنصه كما قاله أبو الحسن، أم ما يقضه الحصاد فيجب

تَحْرِيرِ عَارِفٍ) جَدَمَا (فَالْأَحَبُّ الْإِخْرَاجُ وَهَلْ عَلَى ظَاهِرِهِ) مِنَ النَّدْبِ (أَوْ
الْوُجُوبِ) وَهُوَ الْأَرْجَحُ (تَأْوِيلَانِ وَأَخِذْ مِنَ الْحَبِّ كَيْفَ كَانَ) وَمِنْ كُلِّ نَوْعٍ
بِحَسَبِهِ (كَالتَّمْرِ نَوْعًا أَوْ نَوْعَيْنِ وَإِلَّا فَمِنْ أَوْسَطِهَا) وَالزَّيْبُ كَالْتَمَرِ (وَفِي مَا تَقَى
دِرْهَمٍ شَرَعِيٍّ أَوْ عِشْرِينَ دِينَارًا فَأَكْثَرُ أَوْ مُجْمَعٌ مِنْهُمَا بِالْجُزْءِ) (الدِّينَارُ
بِشَرْ وَسَبْعُونَ لَهْ الدِّرْهَمُ فِي الْحَرْثِ وَالدِّينَارُ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ مِنْ وَسْطِ الشَّعِيرِ) (رُبْعُ
الشَّعِيرِ وَإِنْ لِيَطْفُلٍ أَوْ مَجْنُونٍ) (وَالْوُجُوبُ عَلَى الْوَلِيِّ) (أَوْ قَصَصَتْ أَوْ
بِدَاءَةٍ أَوْ إِضَافَةٍ وَرَاجَتْ) (فِي الثَّلَاثِ) (كَكَاتِلَةٍ وَإِلَّا حَسِبَ
الْخَالِصُ) (فِي الْأَخِيرَةِ وَالْوِزْنُ فِي الْأَوَّلَى وَالرَّدِيَّةُ كَالْمَرُوضِ) (إِنْ تَمَّ الْمِلْكُ) (كَأَنَّ
سَبْقَ أَوَّلِ الْبَابِ) (وَحَوْلُ غَيْرِ الْمَعْدِنِ) (الْآتِي) (وَتَعَدَّدَتْ بِتَعَدُّدِهِ فِي مُودَعَةٍ)
بَعْدَ قَبْضِهَا وَيَسْتَبِرُّ النَقْصُ بِبَقِيَّةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ وَفِي بَنِ اسْتَظْهَرَ ابْنَ عَاشِرٍ أَنْ يَرْكِبَهَا
نَكْلَ عَامٍ وَقَدْ جُوبِ مِنْ عِنْدِهِ (وَمُتَجَرِّ فِيهَا بِأَجْرٍ) لَا مَفْهُومَ لَهُ بَلْ لِلدَّارِ
عَلَى أَنْ جَمِيعَ الرِّبْحِ لِرَبِّهَا (لَا مَقْصُودِيَّةٌ) بَلْ لِعَامٍ وَاحِدٍ مَتَى قَبْضُهَا وَبِزَكَى
الْفَاصِلِ كُلِّ عَامٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ وَافٍ بِهَا وَأَمَّا الْحَرْثُ وَالْمَالِشِيَّةُ فَزَكَاةُ كِلَاهُمَا مِنْهَا
كَلَامًا وَجِبَتْ (وَمَذْفُوعَةٌ) بِمَوْضِعٍ لَا يَحَاطُ بِهِ تَاهُ عَنْ مَحَلِّهَا (وَضَائِعَةٌ) بَلَا دَفْنٍ
كُلُّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِعَامٍ وَاحِدٍ (وَمَذْفُوعَةٌ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ لِعَامِلٍ بِلَا ضَمَانٍ)
لَا مَفْهُومَ لَهُ نَعَمْ إِنْ كَانَ عَلَى ضَمَانِهِ زَكَى هُوَ كُلِّ عَامٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ وَافٍ (وَلَا
زَكَاةٌ فِي غَيْرِ قَطْعٍ) وَسَبْقُ إِرْثِ الْحَرْثِ وَالْمَالِشِيَّةِ (وُورَتْ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا أَوْ
لَمْ تُؤَقَفْ) لَا مَفْهُومَ لَهَا (إِلَّا بَعْدَ حَوْلٍ بَعْدَ قَسَمِهَا أَوْ قَبْضِهَا) (الدَّارُ عَلَى
الْقَبْضِ كَأَنَّ فِي ر) (وَلَا مُوَصَّى بِتَقْرِيقَتِهَا^(١)) وَسَبْقُ وَصِيَّةِ الْحَرْثِ وَأَمَّا الْمَالِشِيَّةُ

(١) فِي شَرْحِ الْمَجْمُوعِ : وَمِنْهُ لَا زَكَاةَ فِيهَا تَحْمِيدٌ عِنْدَ النَّظَرِ لِلْمُسْتَعِينِ وَالْمُجَرَّدِ مَصَالِحِ
الْوَقْتِ يَرْكَبُ مَا ذَكَرَهُ حَسْبُ وَذَكَرَ أَيْضًا الْخِلَافَ فِي مَوْضِعٍ بِالْكَسْبَةِ هَلْ يَرْكَبُ الْإِمَامُ
كَالْوَقُوفِ أَوْ لَا لِعَمَدِ الْمَلِكِ اهـ

فيزكيها من صار له نصاب من الميتين (ولأكثر من ذلك) وإن بشائة لعدم تمام الملك وإن لم ينزع ماله ولا على السيد إلا أن ينزعه ويحول (ومدين) إلا أن يكون عنده ما يوفى (وسكة وصياغة وجودة) فلا تستبر قيمة ذلك (وحتى وإن تكسرت إن لم يتمش) فإن دنتهم زكاة ولو نوى إصلاحه (ولم ينو عدم إصلاحه) ظاهره إذا لم ينو شيئاً لا زكاة والمعتد الزكاة كنية المدم (أو كان لرجل) يستعمله حيث أبيع أو لأهله (أو كراه) وإن حرم عليه استعماله فيكرهه لئلا يبيع ما كان في روف بن عن ابن عرفة تقييد سقوطها بليلاب لحابسه وقواه فانظره (إلا محرم أو معدداً لعاقبة أو صدق) فيزكي كل ذلك (أو منوباً به التجارة وإن رضع بمجوهر وزكي الزنة) بعد نزعه (إن نزع بلا ضرر وإلا تحري) والمجوهر على حكم العرض (وشم الزنج لأصله^(١)) ولو قبل الحول يوم أو ربح فائدة ولا يمول على ما في الخرنس (كاملة مكترى للتجارة) فحول ما يقبض من كرائه حول ما دفع فيه (ولو ربح دين لا يعرض له عنده) فيزكيه ليوم السلف (ولمنفق) عطف على لأصله (بعد حوله مع أصله) أي أصل الربح (وقت الشراء) ظرف لمنفق أي وقت نقره والاوضح بعد الشراء وصورتها حال الحول على عشرة فاشترى بخمسة سلمة ثم أنفق خمسة فاذا باع السلمة بخمسة عشر كلها بالمستوزكي على الحول الأصلي (واستقبل بفائدة تجددت لا عن مال كعطية أو) تجددت عن (غير مزرعي كشتي) عرض (مقتى وتضم ناقصته وإن) طرأ النقص لها (بعد تمام لثانية أو ثالثة) وهكذا (إلا) أن تنقص (بعد حولها كاملة فقل حولها) ويزكي كل على حوله نظراً لتمامه بالآخر ولو قبل حول الآخر فإن حال حول بعد النقص

(١) هذا شروع في الكلام على تمام الدين وهو ثلاثون ربح ووثمة وغلة أشار إلى الأول بقوله كفنة مكترى وإلى الثاني بقوله : واستقبل بثلاثة وإلى الثالث بقوله : وبالتجدد من سلم التجارة

انقسخ الحول الأول وجاء الضم (كالكاملة أو لا) المستمر كالحال (وإن نقصنا
 قَرِيجَ فِيهِمَا أَوْ فِي إِحْدَاهُمَا تَمَّ نَصَابُ عِنْدَ حَوْلِ الْأَوَّلَى أَوْ قَبْلَهُ بِقَرِيبٍ
 قَسَلَى حَوْلَهُمَا وَفُضَ رَجْعُهُمَا) على عددهما وتخص صاحبة الرّيح به (وبعد
 شَهْرٍ) من حول الأولى (فَيَنْهَى) الأولى (وَالثَّانِيَةَ عَلَى حَوْلَيْهَا وَعِنْدَ حَوْلِ
 الثَّانِيَةِ أَوْ شَكَّ فِيهِ لِأَيُّهُمَا قَمِينُهُ) أى فالجميع من حول الثانية كما أنه إذا شك
 في أصل الرّيح أضيف للثانية (كَبَعْدَهُ) أى بعد حول الثانية فينتقل الجميع لذلك
 البعد (وَإِنْ حَالَ حَوْلُهَا) وزكاها لتمامها بالثانية كما سبق (فَأَنْفَقَهَا ثُمَّ حَالَ
 حَوْلُ الثَّانِيَةِ نَاقِصَةً فَلَا زَكَاةَ) لعدم التّم (وَبِالْمُتَّحِدِّ) عطف على بفائدة
 وهذه غلة (مِنْ سِلْعِ التَّجَارَةِ يَلَا بَيْعٍ) للسلع (كَقَلْعَةِ عَبْدٍ) للتجارة (وَكِتَابَةِ
 وَثَرَةٍ مُشْتَرَى إِلَّا الْمُؤَبَّرَةَ) المتمد ولو مؤبّرة كما في رحيث لم تكن تبعاً
 للأصل (وَالصُّوفَ التَّامَّ) وَإِنْ اكْتَرَى وَزَرَغَ لِلتَّجَارَةِ زَكَاةً (ثَمَنِ الزَّرْعِ
 لِحَوْلِ الْأَصْلِ) وَهَلْ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْبَذْرِ لَهَا) فيستقبل وإن كان من قوته
 (تَرَدُّدًا) إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا) الكراء أو الزرع (لِلتَّجَارَةِ) فيستقبل (وَإِنْ
 وَجِبَتْ زَكَاةٌ فِي عَيْنَيْهَا) أى الزرعة لكونها نصاباً بمنزلة زَكَاةٍ ثُمَّ
 زَكَاةٍ الثَّمَنِ لِحَوْلِ التَّزَكِّيَةِ وَإِنَّمَا يُزَكَّى دَيْنٌ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ عَيْنًا بِيَدِهِ
 أَوْ عَرَضٌ تِجَارَةً) احتكاًراً بدليل قوله لسنة ويدّ وكيله كيده (وَقَبِضَ عَيْنًا وَإِنْ
 بِهِ) وقبضه الموهوب له والزكاة منه إِنْ نَوَى الْوَاهِبُ ذَلِكَ وَالْمَدِينُ إِبْرَاءً لَا زَكَاةَ
 بِهِ (أَوْ إِحَالَةً) فَيُزَكَّى الْحَيْلُ بِمَجْرَدِهَا مِنْ عِنْدِهِ كَمَا يَزَكَّى الْحَالُ إِذَا قَبِضَهُ
 وَالْمَدِينُ كُلَّ عَامٍ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَا يَوْفَى فَيُلْزَمُ بِمَالٍ يَزَكَّى ثَلَاثَةً (كَمَلَّ بِنَفْسِهِ
 وَلَوْ تَلَفَ التَّمُّ) بفتح التاء وكسرهما أو هما كما سيقول (أَوْ بِفَائِدَةٍ جَمَعَهُمَا
 مِلْكٌ) معلوم ^(١) (وَحَوْزٌ) كما سيمثل (أَوْ بِمَقْدِنٍ عَلَى الْقَوْلِ)

(١) حتى أن قوله : جميعها ملك ، معلوم لا حاجة لذكره ولنا حذفه في المجموع وظل في

شرحه : لأن القائمة لا تتحقق بدون ملك له

للسأزي (لِسَنَةٍ مِنْ أَصْلِهِ وَلَوْ قَرَّ بِتَأْخِيرِهِ) مبالغة على التعمد (إِنْ كَانَ عَنْ كَهَيْئَةٍ أَوْ أَرْضٍ) استقبلَ بعد القبض ولو فر وهذا مستأنف وأدخلت الكاف المخلع والمهر ، وهذا مفهوم أصله عين (لَا عَنْ مُشْتَرَى لِلْقِنِيَّةِ وَبَاقَهُ لِأَجَلٍ فَلِكُلِّ) حيث فر ، وهذا ضعيف والتعمد الاستقبال أيضا (وَعَنْ إِجَارَةٍ أَوْ عَرْضٍ مُفَادٍ قَوْلَانِ) التعمد الاستقبال أيضا (وَحَوْلَ الْمَتِّ) بالفتح (مِنْ التَّامِّ إِنْ نَقَصَ بَعْدَ الْوُجُوبِ) فيبقى كل على حوله كالقوائد (ثُمَّ زَكَّى الْمَقْبُوضَ وَإِنْ قَلَّ وَإِنْ اقْتَصَى دِينَارًا فَأَخَّرَ فَأَشْتَرَى بِكُلِّ سِلْعَةٍ بَاعَهَا بِعِشْرِينَ فَإِنْ بَاعَهَا مَعًا) أو إحداهما بعد شرا الأخرى زَكَّى الْأَرْبَعِينَ (التعمد كما في (ر)) وغيره أنه لا يزكي أربعين إلا إذا اشتراها معا (وَإِلَّا) زكى (أَحَدًا وَعِشْرِينَ) الشرور الأولي والدينار الثاني (وَصُمَّ لِاخْتِلَافِ أَخْوَالِهِ آخِرَ الْأَوَّلِ) فاشك في وقته قدمه للأول (عَكْسُ الْقَوَائِدِ وَالْإِقْتِضَاءُ لِنِثْلِهِ مُطْلَقًا) بقيت أولا كما سبق (وَالْإِنْدَاءُ لِلتَّأَخُّرِ مِنْهُ فَإِنْ اقْتَصَى خَمْسَةَ بَعْدَ حَوْلٍ ثُمَّ اسْتَفَادَ عَشْرَةَ) بعد أن أنفق الخمسة (وَأَنْفَقَهَا) أى المشرة (بَعْدَ حَوْلِهَا ثُمَّ اقْتَصَى عَشْرَةَ زَكَّى الْمَشْرَتَيْنِ) والخمسة (الْأُولَى إِذَا اقْتَصَى خَمْسَةَ) إذ لا يكمل المتقدم إلا باقتضاء (وَإِنَّمَا يُزَكَّى عَرْضٌ لَا زَكَاةَ فِي عَيْنَيْهِ) أما نصاب الماشية والحراث فلي حكمهما السابق (مُلْكٌ بِمُآوَضَةٍ) مالية وإلا استقبل بشنه كوروث ومن أُرِشَ (بِنِيَّةٍ تَجَرٍّ) الباء للملاسة وما قبلها للسببية (أَوْ مَعَ نِيَّةٍ غَلَّةٍ أَوْ قِنِيَّةٍ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْمُرْجَحِ لَا بِلَا نِيَّةٍ أَوْ نِيَّةٍ قِنِيَّةٍ أَوْ غَلَّةٍ أَوْ هُمَا وَكَانَ كَأَصْلِهِ) فيه قلب والمعنى وكان أصله كهوى ملكه بمعاوضة (أَوْ) كان أصله (عَيْنًا) وَإِنْ قَلَّ وَبِيعَ بَعِينَ وَإِنْ لَاسْتِهْلَاكَ كَالَّذَيْنِ) فيزكيه لسنة حيث باع بنصاب ولو في مرات وأنفق الأول ثم زكى ما باع به وإن قل (إِنْ رَصَدَ بِهِ الشُّوقَ

وَالْإِلَّا) بَأَن كَانَ مَدِيرًا (زَكَّى عَيْنُهُ وَدَيْنُهُ) بالمدد (وَالنَّقْدَ الْحَالَ الرَّجُوعُ
وَالْإِلَّا) بَأَن كَانَ عَرْضًا أَوْ مُوجِلًا (قَوْمُهُ) فيقوم العين المؤجل بمرض ثم هو
بعين حال (وَلَوْ طَعَامَ سَلَمٍ) إِذْ لَا يُلْزَمُ مِنْ تَقْوِيمِهِ يَمُوقِلُ قَبْضَهُ (كَسَلْمَةٍ) كل
عام وَإِنَّمَا يَقُومُ مَا دَفَعَ ثَمَنُهُ أَوْ حَالَ حَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ ثَمَنُهُ كُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَهُ
مَالٌ وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَدْفَعْ ثَمَنُهُ وَلَمْ يَحِلَّ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ وَلَا يَسْقُطُ دَيْنُ ثَمَنِهِ
زَكَاةً غَيْرَهُ كَمَا فِي الْقَدَمَاتِ اهـ بِن (وَلَوْ يَأْتَتْ) مَتَى بَاعَ فِي الْحَوْلِ بِدَرَاهِمٍ شَرَعِي
(لَا إِنْ لَمْ يَرْجُهُ أَوْ كَانَ قَرْضًا) فَإِنَّمَا يَزْكِيهِمَا بَعْدَ الْقَبْضِ لِسَنَةِ (وَتَوَلَّتْ
أَيْضًا بِتَقْوِيمِ الْقَرْضِ) وَهُوَ ضَعِيفٌ (وَهَلْ حَوْلُهُ لِلْأَصْلِ أَوْ وَسَطُهُ مِنْهُ
وَمِنْ الْإِدَارَةِ تَأْوِيلَانِ) فِي الْمَدِيرِ بَعْدَ وَقْتِ الْمَلِكِ أَرْجَحُهُمَا الْأَوَّلُ كَمَا فِيهِدِر
وَبِن (ثُمَّ زِيَادَتُهُ) عَلَى مَا قُومَ بِهِ صَوَابًا فِي وَقْتِهِ (مِلْفَاةٌ يَخْلُفُ فِي حَلِيِّ التَّحَرَّى)
لِتَعْيِنِ الْخَطَأَ فِيهِ (وَالْقَمَحُ) وَلَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ (وَالْمَرْجِعُ مِنْ مُقْلَسٍ) بَعْدَ
بَيْعِهِ لَهُ (وَالْمُكَائِبُ يَنْجِزُ كَغَيْرِهِ) فِي التَّقْوِيمِ خَيْرٌ عَنِ الْقَمَحِ وَمَا بَعْدَهُ (وَانْتَقَلَ
الْمُدَارُ لِلْإِحْتِكَارِ وَهِيَ الْقَنْيَةُ بِالْنِيَّةِ) رَاجِعٌ لِلرَّعِينِ (لَا التَّمَكُّسُ) فِيهَا
لَأَنَّ الْقَنْيَةَ أَصْلُ الرُّوْضِ وَالْإِحْتِكَارُ إِلَيْهَا أَقْرَبُ وَالْنِيَّةُ تَنْقُلُ لِلْأَصْلِ لَا عَنْهُ إِلَّا
بِعَمَلٍ (وَلَوْ كَانَ أَوَّلًا) قَبْلَ الْقَنْيَةِ (لِلتَّجَارَةِ وَإِذَا اجْتَمَعَ إِدَارَةٌ وَإِحْتِكَارٌ
وَسَاوِيًا أَوْ احْتِكَارٌ الْأَكْثَرُ فَكُلُّهُ عَلَى حَكْمِهِ وَإِلَّا) بَأَن أَدَارَ الْأَكْثَرُ
(مَا لَجَمِيعُ الْإِدَارَةِ وَلَا تَقُومُ الْأَوَانِي) وَبِقَرِ الْحَرْثِ وَعَيْنِهَا عَلَى حَكْمِهَا (وَفِي
تَقْوِيمِ الْكَافِرِ) التَّقْوِيمُ لِلْمَدِيرِ أَمَّا الْمُحْتَكِرُ فَيَسْتَقْبَلُ (لِيَحُولَ مِنْ إِسْلَامِهِ أَوْ
اسْتِقْبَالِهِ بِالْأَمْنِ قَوْلَانِ وَالْقِرَاضُ الْخَاضِرُ يَزْكِيهِ رَبُّهُ) لَا الْعَامِلُ فَإِنْ أَخَذَ
بِهَا أَجْزَاءً وَظَاهَرَ لِلْمَالِ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ لِلنَّضُوضِ وَهُوَ مَا فِي تَوْضِيحِهِ وَنَقَلَ (ر) عَنْ
ابْنِ رَشْدٍ وَقَوَاهُ الصَّبْرُ وَتَنْزِيلُ سَنَةِ الْمَفَاصِلَةِ مَنَزَلَةً سَنَةِ الْحُضُورِ وَيَجْرِي عَلَى مَا بَيَّأَتِي
(إِنْ أَضَارَ أَوْ الْعَامِلُ) وَلَوْ كَانَ مَا بِيَدِهِ أَقْلٌ لَأَنَّ الْقَرْضَ بِمَجَرَّدِ الْقِرَاضِ لَا لِمَجْمُوعِ

فلا يعتبرهما للخرشى وغيره هنا (مِنْ غَيْرِهِ) أو منه وتحسب على ربه كما أقامه
 الناصر على ما في عب وغيره فالخترز عنه جعلها كالنفقة والخسر عليهما (وَصَبَر)
 أى جاز له الصبر (إِنْ غَابَ) بحيث لا يعلم (فَرَكْنِي لِسَنَةِ الْقَصْلِ) يعنى
 الحضور (مَا فِيهَا وَسَقَطَ مَا زَادَ قَبْلَهَا) لأنه لم يصل إليه بل يركى ما في سنة
 الفصل لما مضى بعد إسقاط ما قصته الزكاة فإن نقص النصاب سقطت (وَإِنْ
 نَقَصَ) ما قبلها (فَلِكُلِّ مَا فِيهَا وَأَقْصَى وَأَزِيدَ قُضِيَ بِالنَّقْصِ عَلَى مَا قَبْلَهُ)
 كما علم من سقوط ما زاد (وَإِنْ اخْتَكَّرَ أَوْ الْعَامِلُ فَكَالَّذِينَ) إلا أن يدير
 لربه إلا كثر فالجميع للإدارة (وَعُجِّلَتْ زَكَاةُ مَاشِيَةِ الْقِرَاضِ مُطْلَقًا) حضر
 أو غاب (وَحُسِبَتْ عَلَى رَبِّهِ) من رأس المال (وَهَلْ) زكاة فطر (عَيْبِهِ
 كَذَلِكَ أَوْ تَلَفَى كَالنَّفَقَةِ تَأْوِيلَانِ) اعترض بأنها تحسب قطعاً (وَرَكْنِي
 رِبْحُ الْعَامِلِ) بعد المفاصلة لسنته (وَإِنْ قَلَّ إِنْ أَقَامَ بِيَدِهِ حَوْلًا وَكَانَا) أى
 العامل وربه (خَرْنَيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِلَادَيْنِ وَحِصَّةُ رَبِّهِ) يعنى رأس ماله (بِرَبِّهِ
 نِصَابٌ) بل ولو بالضم لما عنده (وَفِي كَوْنِهِ شَرِيكًا) فإذا اشترى من يعتق
 عليه عتق عليه وشهر (أَوْ أُجِيرًا) فلذا لا يشترط في زكاة ربحه كونه نصاباً
 وشهر أيضاً (خِلَافٌ وَلَا تَسْقُطُ زَكَاةُ حَرْثٍ وَمَاشِيَةٍ وَمَعْدِنٍ بِدَيْنٍ أَوْ قَدْ
 أَوْ أُسِرَ وَإِنْ سَلَوَى مَا يَدِهِ) أو زاد (إِلَّا زَكَاةُ فِطْرٍ عَنْ عَبْدٍ عَلَيْهِ مِثْلُهُ)
 منقطع (بِخِلَافِ الْعَيْنِ) ومنه قيمة العرض وحق رأن سقوطها بالقدح والأسر
 معناه لا يخرج الآن فإذا حضر ربهما زكى الجميع ما مضى ورد على من قال بالزكاة
 لسنة واحدة أو الاستقبال (وَلَوْ دَيْنٌ زَكَاةٌ أَوْ مُوَجَّلًا) ويعتبر عدده (أَوْ
 كَمْتِهِ أَوْ نَفَقَةٍ زَوْجَةٍ مُطْلَقًا) ولو لم يحكم بها (أَوْ وَلَدَ إِنْ حُكِمَ بِهَا وَهَلْ
 إِنْ تَقَدَّمَ يُسَرُّ) للولد (تَأْوِيلَانِ) راجع لمفهوم الشرط أى فان لم يحكم بها
 لم تسقط الزكاة عند ابن القاسم وقال أشهب بالإسقاط قليل خلاف ووفق يحمل

الأول على ما إذا تقدم يسر فلي أن المصحح به التوفيق حقه^(١) وهل إن تقدم يسر
وعلى أنه الخلاف صواب العبارة وإن^(٢) لم بزيادة واو المبالغة وعلى كل فهو مرتبط
بأن القاسم (أو وَالِدِ بِحُكْمِ إِنْ تَسَلَّفَ) ما أغقه (لَا يَدِينُ كَفَّارَةً أَوْ هَدَى)
وقيل بن أنهما كالزكاة فانظره (إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مُعَشَّرٌ) هو الحرث يركى
بالعشر أو نصفه استثناء من قوله بخلاف الدين (زُكِّيَ) مفهومه موافقة (أو
مَعْدِنٌ أَوْ قِيمَةٌ كِتَابِيَّةٌ أَوْ رَقِيَّةٌ مُدَبَّرٌ أَوْ خِدْمَةٌ مُقْتَنَى لِأَجَلٍ أَوْ مُخْدَمٌ
أَوْ رَقَبَتِهِ لِمَنْ مَرَّجَهَا) بعد الخدمة (لَهُ أَوْ عَدَدُ دَيْنٍ حَسَلٌ أَوْ قِيمَةٌ
مَرَجَوْهُ أَوْ عَرَضَ حَلَّ حَوْلُهُ) راجع لخصوص المرض كما في (ر) قال بن عن
ابن عاشر إنما بشرط مضى الحول على ما جعل في الدين إذا مر الحول على الدين
(إِنْ يَبِيعُ) شرط فيما يجعل في الدين (وَقَوْمٌ وَقَتَ الْوُجُوبِ عَلَى مُفْلِسٍ الْجَارِ
مُتعلق ببيع وقوله وقت يتنازعه بيع وقوم على الظاهر فإن العبارة في كونه يباع على
المفلس أولاً بوقت الوجوب (لَا آيُّ وَإِنْ رُجِيَ) لأنه لا يباع (أَوْ دَيْنٌ لَمْ
يُرْجَ وَإِنْ وَهَبَ الدَّيْنُ أَوْ مَا يُجْمَلُ فِيهِ وَلَمْ يَحُلْ حَوْلُهُ أَوْ مَرَّ كَلِمُؤُجِبٍ
نَفْسُهُ يَسْتَتِينُ دِينَارًا) قبضها وأدخلت الكاف أقل أو أكثر (ثَلَاثَ سِنِينَ حَوْلٌ)
فاعل مر (فَلَا زَكَاةَ) بل يستقبل في الثلاثة فإن الملك إنما تم بعد الاستقبال
(وَمَدِينٌ مِائَةٌ لَهُ مِائَةٌ مُحَرَّمَةٌ) الحول (ومائة رَجِيَّةٌ يَزُكِّيَ الْأَوَّلَى)
ويجعل الثانية في الدين (وَزُكِّيَتْ عَيْنٌ وَقَفَتْ لِلْسَلْفِ) منها كل عام على ملك
الواقف فخصم له إن قصت فإن تسلفها أحد أعواماً زكيت بعد قبضها لواحد
كثيرها وهو على حكم المدين (كَتَبْتُكَ) كأن يوقف حائطه (وَحَيَوَانٌ أَوْ
نَسْلُهُ عَلَى مَسَاجِدَ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنِينَ كَلِمَتِهِمْ إِنْ تَوَلَّى الْمَالِكُ تَفْرِقَتَهُ وَإِلَّا إِنْ
حَصَلَ لِكُلِّ نَصَابٍ) هذا التفصيل ضيف والمعتمد زكاة الجملة على ملك الواقف

(١) هذا يفيد أن نسخة الخارج من المتن هكذا : وهل إن لم تقدم يسر

(٢) أى وهل وإن لم . الخ

مطلقا (وفي إلحاق ولد فلان بالمُعَيَّنِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ قَوْلَانِ) إجماعا يحتاج لهذا على الضيف (وَإِنَّمَا يُزَكَّى مَمْدُونٌ عَيْنٌ) لا كجوهر ونحاس (وَحُكْمُهُ لِلْإِمَامِ وَلَوْ بِأَرْضٍ مُعَيَّنَةٍ إِلَّا تَمْلُوكُهُ لِمَصَالِحِ فَلِهِ) ومعلوم أن الكافر لا يزكى (وَضُمَّ بَقِيَّةُ عِرْقِهِ) ولو ذهباً مع فضة (وَإِنْ تَرَخِيَ الْقَمَلُ لَامَعَادِينَ) في أمكنة (وَلَا عِرْقِي لِآخِرٍ وَفِي ضَمٍّ فَائِدَةٌ حَالٌ حَوْلُهَا) للمعْدِن وهو المتمدن (وَتَعَلَّقَ الْوُجُوبُ بِإِخْرَاجِهِ) فيحسب ما أذهب قبل التصفية (أَوْ تَصْفِيَتِهِ نَزْدٌ وَجَارَ دَفْعُهُ) لمن يأخذ منه (بِأَجْرَةٍ غَيْرِ نَقْدٍ) وإلا كان فضلا أو صرفاً أما كراه ومن يخرج له به فجازر بالنقد (وَعَلَى أَنْ الْمَخْرُجَ لِلْمَذْقُوعِ لَهُ) ولو مجاناً ولا يخلو عن تكرار (وَاعْتَبِرَ مِلْكُ كُلِّ) حيث تعدد المستحق (وَفِي بَعْضِهِ كَالْقِرَاضِ قَوْلَانِ وَفِي تَذَرِيهِ) لا يحتاج لكبير عمل (الْخُمْسُ) ولا تعتبر فيه شروط الزكاة كالأقل كاز (وَهُوَ دَفْنٌ جَاهِلِيٌّ وَإِنْ بَشَكَ) لأنه الشأن (أَوْ أَقَلُّ أَوْ عَرَضاً أَوْ وَجَدَهُ عَبْدٌ أَوْ كَافِرٌ إِلَّا لِكَبِيرٍ نَفَقَةٍ أَوْ عَمَلٍ فِي تَخْلِيصِهِ قَطْعٌ) فلا تعتبر نفقة السفر والمتمدن اعتبارها كما في روالحاشية (فَالزَّكَاةُ) على تأويل اللخمي ، وتأويل ابن يونس الخمس مطلقا كما في بن وهب عن ابن عاشر أن المراد بالزكاة ربع العشر من غير اشتراط نصاب ولا غيره من شروط الزكاة (وَكُرِّهَ حَقْرُ قَبْرِهِ) أي الجاهلي (وَالطَّلَبُ فِيهِ وَبَاقِيهِ لِمَالِكِ الْأَرْضِ وَلَوْ جِيئُوا إِلَّا) سكن مملوكة كالمولات والقياف (فَلَوْ أَحْدَهُ إِلَّا دَفْنَ الْمَصَالِحِينَ فَلَهُمْ) ومعلوم أن الكافر لا يزكى (إِلَّا أَنْ يَحْدَهُ رَبٌّ دَارِيهَاً) بل ولو كان الواحد غيره على تأويل عبد الحق وابن محرز وهو قول ابن القاسم في كتاب ابن المواز لكن للمص مر على تأويل أبي سعيد وابن أبي زيد كما في بن تيماء له (فَهُوَ دَفْنٌ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّي لِقَعَةٍ وَمَا لِقَعَةٌ) ففتح الفاء (الْبَحْرُ كَعَنْبَرٍ) وجوهر ما لم يتقدم عليه ملك (فَلَوْ أَحْدَهُ بِلَا تَخْمِيْسٍ) فإن تقدم عليه ملك فالمعصوم تقطع وغيره بخمس

وفي بن عن المدونة أن ما لدى ينظر فيه الامام وليس لقطة وفي ح وكبير ت
خلاف إذا قلت شيئا فأخذه غيره هل له به ويفرم مؤنته أو لا أخذه أو إن أعرض
عنه ربه بالمرّة فانظره

(فَضْلٌ وَمَضْرُفٌ فَتَعِيرٌ) يملك دون عامه (وَمِسْكِينٌ وَهُوَ أَحْرَجُ)
لا يملك شيئاً (وَصُدَقًا إِلَّا لِرَبِّتِهِ إِنْ أَسْلَمَ) كل (وَتَحَرَّرَ وَعَدِمَ كِفَايَةً بِقَدِيلٍ
أَوْ إِنْفَاقٍ أَوْ صَنْعَةٍ) لا حاجة له كما في رأته مفهومها (وَعَدِمَ بُنُوَّةً لِهَاتِمٍ
لَا الْمُطْلَبِ) بالنفي على اللذهب فإن لم يملوا من بيت المال أخذوا بالقر (كَحَسَبِ
عَلَى عَدِيمٍ) تشبيه في مفهوم الشرط من عدم الأجزاء (وَجَازَ لِمَوْلَاهُمْ) أى
عتيق الهاشمين دفع لما يتوهم من أن مولى القوم منهم هنا (وَقَادِرٌ عَلَى الْكَسْبِ)
لو تكلفه (وَمَالِكٌ نَصَابٍ) لا يملكه عامه (وَدَفْعٌ أَكْثَرُ مِنْهُ وَكِفَايَةُ سَنَةٍ)
لا أزيد بالقر (وَفِي جَوَازٍ دَفْعًا لِيَدَيْنِ ثُمَّ أَخْذَهَا) ولو فوراً بلا مواطاة
(تَرَدُّدٌ وَجَابٍ وَمُتَرَقٌّ) لا راع وسيأتى (حُرٌّ عَدْلٌ) غير فاسق (عَالِمٌ
بِحُكْمِهَا غَيْرُهَا شَيْئاً وَكَافِرٌ) يفنى عنه العدل ، والحرية وعدم الهاشمية شرطان
في الأخذ وما بقى في المنصب أيضاً (وَإِنْ غَنِيًّا) معلوم وإلا رجع للفقير (وَبُدِيٌّ
بِهِ) لأنها أجرته (وَأَحَدَ الْفَقِيرِ يَوْضَعِيهِ) إلا أن يزيل الفقر غيره وكذا
الأوصاف (وَلَا يَغْطِي حَارِسُ الْفِطْرَةِ مِنْهَا) بل من بيت المال وكذا حارس
الزكاة (وَمَوْلًى كَافِرٌ لِيَسْلَمَ وَحُكْمُهُ بَاقٍ^(١)) وفي (ر) ترجيح خلافه (ورقيقٌ
مُؤْمِنٌ وَلَوْ بِعَيْبٍ) أو هاشمياً كما في عب لأن تخليصه من الرق أولى وإن نازعه
بن تيماً لابن عبد السلام (يَسْتَقُ مِنْهَا) وهل يشترط شراؤه بها أو يكفي عبده
القديم خلاف في (ر) (لَا عَقْدَ حُرِّيَّةٍ فِيهِ وَوَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ) ولو في شرطه لنفسه

(١) بناء على أن القصور إغافه من الملود في النار . وهذا مستر إلى تزول عيسى
عليه السلام . وقيل إن القصور إعاتته لتكثير سواد المسلمين . وهذا سقط بقشو الاسلام اليوم
وهو انتهى رجه ركا هنا وفي شرح المجموع

(وَإِنْ اشْتَرَطَهُ) أى العتق مستأنف (لَهُ) بَأَن قَالَ حر عني (أَوْ فَكَ أَسِيرًا لَمْ يُجْزِهِ) زكاة جواب إن (وَمَدِينٌ وَلَوْ مَاتَ يُحْبَسُ فِيهِ) شائناً وإن لم يحبس بالفصل كدين ولله على الأقوى وهو حق الأدعى فخرج نحو الهدى والكمارة (لَا فِي فُسَادٍ وَلَا لِأَخْذِهَا) من غير ضرورة (إِلَّا أَنْ يَتُوبَ عَلَى الْأَخْسَنِ إِنْ أُعْطِيَ مَا بِيَدِهِ مِنْ عَيْنٍ وَفَضْلٍ غَيْرِهَا) مما يباع على الفلوس (وَمُجَاهِدٌ وَآلَتُهُ وَلَوْ غَنِيًّا) معلوم مما سبق (كَجَسَاسٍ) ولو كافراً (لَا سُورَ وَمَرَّ كَبٍ) ولو للجهاد وتبع المص تشهيراً بن بشر وقد رجع مقابله كما في بن ولو لكعالم إلا لقر^(١) وقيل يأخذ مطلقاً بالأولى مما في الآية (وَعَرِيبٌ مُحْتَاجٌ لِمَا يُوَصِّلُهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ) لا كآبق لم يتب^(٢) (وَلَمْ يَحْدِ مُسْلِقًا وَهُوَ مَلِيٌّ بِيَلَدِهِ) بَأَن لم يجد أصلاً أو وجد وهو فقير وإلا تسلف (وَصَدَقَ وَإِنْ جَلَسَ تَزَعَتْ مِنْهُ كَعَاذِرٌ وَفِي غَارِمٍ يَسْتَعْنِي تَرَدُّدٌ) للخمى قال ولو قيل تنزع منه لكان وجهاً كما في بن عن المواق (وَتَذِيبٌ إِشَارُ الْمُضْطَرِّ دُونَ عُمُومِ الْأَصْنَافِ) إلا لمراعاة خلاف (وَالِاسْتِنَابَةُ) لأنه أخلص (وَقَدْ تَجِبُ) إن خاف الرياء (وَكُرَّةٌ لَهُ حِينَئِذٍ تَخْصِيصٌ قَرِيبٌ) ويأخذ النائب المستحق (وَهَلْ يُمْتَنِعُ إِعْطَاءُ زَوْجَةٍ زَوْجًا أَوْ يُكْرَهُ) ورجح (تَأْوِيلَانِ) ولا يجوز عكسه ككل من يجب نفقته (وَجَازَ إِخْرَاجَ ذَهَبٍ عَنْ رِقِّ وَعَكْهُ) وكره إخراج الفلوس (بِصَرْفٍ وَقْتِهِ مُطْلَقًا) ولو خالف تحريره دينار الزكاة (بِقِيَمَةِ السَّكَّةِ) فيه أن الصرف يتضمنها إنما يحتاج لهذا إن أخرج غير مسكوك عن مسكوك من جنسه ولذا جمل شيخنا الواو من قوله (وَلَوْ فِي تَوَجُّعٍ) حالية ولو زائدة وإن كان خلاف سياقه مع

(١) يعي أن المأم والمحق والمسمى لا يأخذون منها إلا لأن يمتنوا حقهم فيأخذوا بالفقر وعن
الخمى وابن رشد يأخذون مطلقاً

(٢) الصواب : كساق . لأن الرقيق لا يستحق منها شيئاً

أنه معترض كافي بن و (ر) على المص وابن الحاجب وابن بشير بأنه ربما لم يقل به القابسي القائل باعتبار السكة (لا صِاغَةً فِيهِ) أى النوع فلا تخرج قيمتها (وَفِي غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ) بأن أخرج عن ذهب مَصُوع فضة (لا كَبِيرُ مَسْكُولِهِ) عطف على فاعل جاز ولو للزكاة لأنه إفساد (إِلَّا لِسَبْكِهِ) كحلى (وَوَجَبَ نَيْتُهَا وَتَقَرُّقَتُهَا بِمَوْضِعِ الْوُجُوبِ) مكان الساعي إن وجد وإلا فالملك (أَوْ قَرِيَّةً) دون مسافة القصر (إِلَّا لِأَعْدَمَ فَأَكْثَرُهَا لَهُ) وإن نقلت كلها صح وإن منع (بِأَجْزَةٍ مِنَ الْمَتْنِ وَإِلَّا) يكن فى (بَيْعَتِ وَاشْتَرَايَ مِثْلَهَا) أوفى الثمن بحسب المصلحة (كَمَدَمٍ مُسْتَحَقٍّ وَقَدَّمَ) النقول (لِيَصِلَ عِنْدَ الْحَوْلِ وَإِنْ قَدَّمَ مُعْشَرًا) زكاة قبل طيه (أَوْ دَيْنًا أَوْ عَرْضًا) للحكر (قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ) لِدُونِهِمْ (ي) بن اعترضه اللواق بأن المذهب الأجزاء نقله عن ابن رشد والكافى انظره (أَوْ دُعِيَ بِاجْتِهَادٍ لِتَغْيِيرِ مُسْتَحَقٍّ وَتَعَدُّرِ رَدِّهَا إِلَّا لِلْإِمَامِ) لأن اجتهاده ماضى (أَوْ طَاعَ بِدَفْعِهَا لِجَانِبٍ فِي صَرَفِهَا أَوْ بَقِيَّتِهِ) شهر فى توضيحه أجزاء العين من غيرها (لَمْ تُعْزِزْ) جواب ان فى السبع (لا إِنْ أُكْرِهَ أَوْ نُقِلَ لِمِثْلِهِمْ) وإن منع (أَوْ قَدِّمَتْ بِكَشْفِهِ فِي عَيْنٍ وَمَأْشِيَةٍ فَإِنْ ضَاعَ الْمَقْدَمُ فَفَرَسَ الْبَاقِي وَإِنْ تَلَفَ جُزْءُهُ نَصَابٌ وَلَمْ يُمَكِّنِ الْأَدَاءَ سَقَطَتْ حُكْمُهَا) بعد الحول (فَضَاعَتْ لَا إِنْ ضَاعَ أَصْلُهَا وَصَحِنَ إِنْ أَخْرَجَهَا عَنِ الْحَوْلِ) كثيرا قلقت (أَوْ أَذْخَلَ عُشْرَهُ) البيت مثلا (مُفْرَطًا لَا مُحْصَنًا) لعدم من يأخذه من الزرع (وَإِلَّا) يعلم قصده (قَرَرَدُّ) فى تصديقه فى دعوى التحصيل (وَأُخِذَتْ مِنْ تَرْكَةِ النَّيْتِ) على ما يأتى فى الوصايا (وَكَرَّهَا) وتكنى نية الكره بالكسر (وَإِنْ يُقْتَالِ وَأُدْبَ وَدُعِيَ لِلْإِمَامِ الْقَدْلِ وَإِنْ عَيْنًا وَإِنْ غَرَّةً عَبْدٌ بِجُرْيَةٍ) وأخذ من الزكاة (فَجِنَايَةٍ) فى رقبته (عَلَى الْأَرْجَاحِ

وَزَكَّى مُسَافِرًا مَاتَهُ وَمَا قَارَبَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُخْرَجًا (شرط في النائب
(وَلَا صَرُورَةً) فيها .

(فَضَّلَ يَجِبُ بِالشَّئِءِ ^(١) صَاعٌ أَوْ جُزْءُهُ) بحسب القدرة (عَنْهُ فَضَّلَ
عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ) يومه (وَإِنْ يَنْسَلِفُ) يرحو وفاهه وظاهر المصنف
كظواهر المدونة وجوب التسلف وصرح ابن رشد بالاستحباب كذا في بن (وَهَلْ
يَأُولُ لَيْلَةَ الْعِيدِ أَوْ يَفْجُرُهُ خِلَافٌ) تظهر ثمرته فيمن ولد أو مات مثلاً عند
أحدهما (مَنْ أَغْلِبَ الْقُوَّةُ) في بن المعتبر الأغلب في رمضان على ما يظهر من ح
ترجيحه لا في العام كله ولا في يوم الوجوب (مِنْ مُعَشَّرٍ) الذي هنا خصوص
ثمانية القمح والشعير والسلت والزبيب والتمر والذرة والأرز والدخن (أَوْ أَقْطَلَ)
لبن خاثر أخرج زبده (غَيْرَ عَلَسٍ) خلافاً لابن حبيب (إِلَّا أَنْ يُقَاتَلَ غَيْرُهُ)
أى غير ما ذكر فنه ولو مع وجود ما سبق على النقل كما في ر والأظهر بتقدير نحو
اللحم بشبع الصاع كما في ح (وَعَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَمُونُهُ بِقَرَابَةٍ) الوالد والولد مع
الفقر (أَوْ رَوْحِيَّةٍ) دعى لدخولها ولو غنية (وَإِنْ لِأَبٍ) فقير (وَخَادِمِيهَا) أى
جهة القرابة والزوجية برق ^(٢) لا تقا (أَوْ رِقٍّ) وَلَوْ مُسْكَاتِبًا وَأَبَقًا رُجِي أَوْ مَبِيحًا
بِمُؤَاضَعَةٍ أَوْ خِيَارٍ أَوْ مُخْدَمًا) فلى مالكة (إِلَّا) أَنْ يُولَ (لِحَرِّيَّةٍ) بد
الخدمة (فَتَلِي مُخْدَمِيهِ) بفتح الدال أو لشخص فليه (وَالْمُسْتَرْكُ وَالْمُبْمَقُ
يَقْدَرُ إِلَيْكَ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَبْدِ) في بعضه الحر (وَالْمُسْتَرْكُ فَالِدٌ عَلَى
مُسْتَرْكِهِ) وأولى الميب (وَتُدْبَرُ إِخْرَاجُهَا بَعْدَ الْفَجْرِ وَقَبْلَ الصَّلَاةِ وَمِنْ
قُوَّتِهِ الْأَحْسَنُ وَغَرَّ بَلَّةُ الْقَمَحِ إِلَّا الْقَلِيلُ) بزيادة على الثلث يجب (وَدَفْعُهَا
لِرِزَالٍ فَتَرِ وَرِقٍّ يَوْمَهُ) ولو كان أخرجها عنه السيد (وَلِلْإِمَامِ الْعَدْلِ وَعَدَمُ

(١) لأن آيات الركاة العامة سابقة عليها فلم أنها غير مرادة بها أو غير صريحة في

وجوبها اه شرح المجموع

(٢) أى خاتمها برق لا بأجرة

زِيَادَةٍ) مختلطة بها (وإِخْرَاجُ الْمُسَافِرِ وَجَازَ إِخْرَاجُ أَهْلِهِ عَنْهُ وَدَفْعُ صَاحِبِ
لِسَاكِينٍ وَأَصْعَرُ لِوَاحِدٍ وَمِنْ قُوَّتِهِ الْأَذْوَنُ) من قوت البلد (لَا لِيَشْحٍ)
أو كسر نفس أو عادة على اللص بل لمعز (وإِخْرَاجُهُ قَبْلَهُ بِكَالْيَوْمَيْنِ)
مذهبها خصوص اليومين^(١) (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو للمتمد (أَوْ لِمُتَرَقٍّ نَأْوِيلَانِ
وَلَا تَسْقُطُ بِمَضَى رَمَاهَا) وهو موسر (وَأَيَّمَا تَدْفَعُ لِحَرٍّ مُسْلِمٍ فَقِيرٍ^(٢))
وأولى مسكين .

(بَابُ) (يُنْبِتُ رَمَضَانَ بِكَالِ شَعْبَانَ) ولو تولى قبله أشهر كاملة (أَوْ
رُؤْيَا عَدْلَيْنِ وَلَوْ يَصْحَوُ بِمَضَرٍ) خلافاً لـسحنون (فَإِنْ لَمْ يَرْبُدْ ثَلَاثِينَ
صَحْوًا كَذَبًا) خلافاً للشافعية ولا يكفي رؤية الأولين (أَوْ مُسْتَفِيضَةً وَعَمَّ إِنْ
نُقِلَ بِيَهْمَا عَنْهُمَا) المول عليه أن الواحد إن نقل رؤية المستفيضة أو الثبوت عند
الحاكم كفي ؛ ثم النقل عن رؤية المدلين لا بد فيه من عدلين (لَا يُمْفَرِدُ إِلَّا
كَأَهْلِهِ) ومن في عائلته إذا لم يعتنوا ولو اقتصر على ما بعده كفي (وَمَنْ لَا اعْتِنَاءَ
لَهُمْ بِأَمْرِهِ وَعَلَى عَدْلٍ أَوْ مَرَجُوهُ رَفَعُ رُؤْيَا) وجوباً (وَالْمُخْتَارُ وَغَيْرُهُمَا)
لكن ندباً ليفتح باب الشهادة (وَإِنْ أَفْطَرُوا) المدل والمرجو وغيرهما (فَالْقَضَاءُ
وَالْكُفَّارَةُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ فَتَأْوِيلَانِ) والمتمد الكفارة (لَا يُمْنَجَّمُ) ولو وقع
في القلب صدقه (وَلَا يُفْطَرُ مُفْرَدٌ بِشَوَالٍ) بغير التية ولا يخبر بها (وَلَوْ أَمِنَ
الظُّهُورَ إِلَّا بِمَبِيعٍ) كمرض (وَبِى تَلْفِيْقٍ شَاهِدٍ أَوَّلُهُ لِآخِرِ آخِرُهُ) بعد
تسعة وعشرين يوماً فيجب قضاء الأول (وَلَوْ زَوَّجَهُ بِحُكْمِ الْمُخَالَفِ بِشَاهِدٍ
تَرَدَّدَ) والمتمد عدم التفيق (وَرُؤْيَا نَهَارًا لِلْقَابِلَةِ وَإِنْ ثَبَتَ نَهَارًا أَمْسَكَ
وَالْأَكْثَرُ إِنْ انْتَهَكَ وَإِنْ غَيِمَتْ وَلَمْ يَرْفَعْ صَبِيحَتَهُ يَوْمَ الشُّكِّ وَصِيْمٌ عَادَةً

(١) والصنف تبع ابن الجلاب

(٢) أى ولا تدفع لبقية الأصناف الثمانية المذكورة في الآية ، وقال الشافعية تدفع لم

وَنَطَوَّعًا) بغير عادة (وَقَضَاءً وَكَفَّارَةً وَلِنَذْرِ صَادَفَ) أَوْ عَيْنَ لَا مِنْ حَيْثُ
الاحتياط (لَا اخْتِيَابًا) فيكره شديدًا وقيل يحرم ^(١) (وَنُدِبَ إِمْسَاكُهُ لِيَتَحَقَّقَ
لَا لِتَرْكِ كَيْفَ شَاهِدَيْنِ) زيادة على ما يحصل به التحقق (أَوْ زَوَالِ غُذْرِ مَبَاحٍ
لَهُ الْفِطْرِ مَعَ الْعِلْمِ بِرَمَضَانَ) كحيض وسفر وصبي فلا يتدب الامساك بعدها
نعم إن بلغ الصبي صائما أتم وخرج بقيد العلم النسيان فيجب الامساك وفي المفهوم
تفصيل فإن المجنون والمغنى لا إمساك عليهم بل والمنطوق فإن المكروه يجب عليه
الامساك (كَمُضْطَرٍّ) لجوع أو عطش (فَأَقَامِمِ وَطَهُ زَوْجَةً طَهَرْتَ) إذ
لا إمساك على كل (وَكَفَّ لِسَانٍ وَتَمَجَّيْلُ فِطْرِ) بما لا يؤخر الصلاة (وَتَأْخِيرُ
سُحُورٍ) وهو مندوب لمن لم يكثر الأكل عند المغرب وأول وقته من النصف
الثاني من الليل (وَصَوْمٌ بِسَقَرٍ) لأن القرآن جملة خيرًا ونفى البرعنة في الحديث ^(٢)
إذا شق (وَإِنْ عَلِمَ دُخُولَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ) دمع توم الوجوب (وَصَوْمٌ يَوْمٌ
عَرَقَةٌ إِنْ لَمْ يَحْتَجْ) وأما إن حج فليتقو بالفطر (وَعَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ) يعني التسع
قبل العيد وهو عطف كل (وعاشوراء وتاسوعاء والمحرّم ورجب وشعبان) ^(٣)
وإِمْسَاكُ نَقِيَّةِ الْيَوْمِ لِمَنْ أَتْلَمَ وَقَضَاؤُهُ وَتَمَجَّيْلُ الْقَضَاءِ وَتَتَابُعُهُ) لازم
صرح به للتشبيه (كَكُلِّ رَصُومٍ لَمْ يَلْزَمْ تَتَابُعُهُ وَبَدَأَ بِكَصُومٍ تَمَتَّعَ)
وفدية قبل قضاء رمضان (إِنْ لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ) آخر شعبان فيجب تقديم القضاء
(وَفِدْيَةٌ لِهَرَمٍ وَعَطَشٍ) لا يمكن الصوم معه جميع الأزمنة إلا آخر إليه ولا فدية

(١) والليل يؤيده فينبغي أن يكون معتدا

(٢) وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس من ألب الصيام في السفر » رواه
الشيخان عن جابر . وسبب وروده بغيد أن المراد منه إذا شق الصوم كما قال الشارح
(٣) كل هذه الأيام ورد في فضل صومها أحاديث إلا شهر رجب فلم يرد في صومه ولا
صوم يوم منه حديث وما يذكر فيه من الأحاديث لا تخلو أن تكون موصوعة أو شديدة
الضعف .

(وَصَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَكُرِهَ كَوْنُهَا الْبَيْضَ^(١)) الثالث عشر وتاليه
لبياض القمر فراراً من التحديد (كُسِبَتْهُ مِنْ شَوَالٍ) إن أظهرها مقتدى به أو
اعتقد أنها من سنن رمضان كأنفل البعدى فى الصلاة (وَذَوْقُ مِلْحٍ وَعَلَاكَ)
كالبيان (ثُمَّ يَمْجُهُ وَمُدَاوَاهُ خَفَرِ زَمَنَهُ) بالأسنان (إِلَّا لِخَوْفِ ضَرَرٍ وَنَذْرٍ
يَوْمٍ سَكَّرَ) لأنه يستعمل (وَمُقَدَّمَةُ جَمَاعٍ كَقَبْلَةٍ وَفِكْرٍ إِنْ عَلِمَتِ السَّلَامَةُ
وَالْأَحْرَمَتُ وَحِجَامَةُ مَرِيضٍ فَقَطُّ) إلّا أن يعلم المطلب تحريم مطلقاً (وَتَطَوُّعُ)
صوم (قَبْلَ نَذْرٍ أَوْ قِضَاءٍ وَمَنْ لَا يُمْكِنُهُ رُؤْيَا وَلَا غَيْرَهَا) من شوال
(كَأَسِيرِ كَمَلِ الشُّهُورِ وَإِنْ التَّبَسُّتُ وَظَنَّ شَهْرًا صَامَهُ وَالْإِثْمَ حَيْثُ
استوى العام فإن دار فى شهور احتاط (وَأَجْزَأُ مَا بَعْدَهُ بِالْعَدْرِ) قضاء (لَا قَبْلَهُ)
ولا يكون قضاء عن سابق لأنه لم ينوّه (أَوْ بَقِيَ عَلَى شَكٍّ) للمبول عليه الأجزاء
(وَفِي مُضَادَّتِهِ تَرَدُّدٌ) والصحيح الأجزاء (وَصِحَّتُهُ مُطْلَقًا) ولو فلا (بِنَيْقٍ
مُسَيِّتَةٍ) ليلا (أَوْ مَعَ الْفَجْرِ وَكَفَتْ نِيَّةً لِمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ لَامْتَرُودٍ وَيَوْمٍ
مُعَيَّنٍ) كنادر كل اثنين (وَرُويَتْ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ فِيهَا) وهو ضعيف (لَا إِنْ
انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ بِكَرْمَضٍ أَوْ سَفَرٍ) ولو استمر صائماً ثم تكفى نية بعد الوجوب
وما يقطعه نبيت القطر وعده (وَيَنْقَادُ وَوَجِبَ إِنْ طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِنْ
لَحْظَةً) (وَالْمَسَاكُ) (مَعَ الْقِضَاءِ إِنْ شَكَّتْ) هل طهرت قبله (وَيَقْبَلُ) (وَأِنْ
جُنَّ وَلَوْ سِنِينَ كَثِيرَةً) (أَوْ مِنْ قَبْلِ الْبُلُوغِ) (أَوْ أُغْمِيَ يَوْمًا أَوْ جُلَّهْ) (مُطْلَقًا
(أَوْ أَقْلَهُ) (أَوْ نَصْفَهُ) (وَلَمْ يَسْلَمْ أَوَّلَهُ) بما يصحح النية (فَالْقِضَاءُ لَا إِنْ سَلِمَ)
أوله (وَلَوْ) (أَغْمَى) (نِصْفَهُ) (وَيَتْرَكَ الْجَمَاعَ) (يُوجِبُ الْفَسْلَ) (وَأَخْرَاجُ مَنِيٍّ
وَمَذْيٍ وَقِيٍّ وَإِصَالٍ مُتَحَلِّلٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ لِمَعْدَتِهِ بِحَقْنَةٍ بِمَا نَعِيَ أَوْ

(١) هذا عجيب جداً فإن الحديث رغب فى صيام أيام البيض بالتحديد . وكذلك رغب فى
صوم ستة من شوال . وما يذكره أهل المنع من الطل فى كراهتها لانهن فلا يعتد به

أو خلق عطف على العلة لكن بشرط أن يكون الواصل له مائماً على ما لمب
والباطلي وغيرها وفي بن عن التلقين عدم الاشتراط (وإن من أنف وأذن
وعين^(١)) إلا أن يحتل ليلاً فلا يضربان وصل نهراً (وبحور) يضرب بالخلق
(وفي) هذا في ازدراده وما سبق في إخراجه (وبلغم) إن أمكن طرحة
مطلقاً من الصدر أو من الرأس والتمتد لاشيء في البلغم ولو وصل طرف اللسان
كالريق (أو غالب من مضمضة أو سواك) في القرض (وقضى في القرض
مطلقاً) بأى مفطر كان ويجب الامساك في رمضان والنذر المعين ويستحسن في
غيرها (وإن يصب في خلقه نائماً كمجاميع نائمة) ويكفر عنهما على الراجح
كما في بن (وكأكله شاكاً في القجر) أو الغروب (أو طراً شكاً) ولم يبين
الصواب (ومن لم ينظر دليله) أى القجر وكذا الغروب (افتدى بالاستبدال
والإحاطة إلا الممين) استثناء من القضاء (ليرض أو حيص أو نسيان)
التمتد قضاء الناس^(٢) كالمكروه وفقاً لح وخلافاً لما في الحرشي (وفي التفل
بالمعد الحرام) لا ان تسحر بعد الفجر خطأ وقد بيت الذية فان أبطله قضاء
(ولو يطلاق بت إلا لوجه) كخشية الزنى إن طلقت أو عتقت فيجوز ولا قضاء
(كوالد) شفقة لادامة الصوم (وشنخ) وسيد (وإن لم يحلفاً وكفر إن
نعمد بلا تأويل قريب وجعل) كحديث إسلام ولا ينفع جهل الكفارة مع علم
الحرمة (في رمضان فقط جماعاً) مفعول تمتد (أو رفع نية نهراً) وهو النظر
بانية أى رفض الصوم رفضاً مطلقاً وإبطاله ولا يضرب نية أن يفطر بشيء فلم يفعل
كما في ر وغيره (أو أكل أو شرباً بفم فقط) يحرمه ما قبله عرفاً

(١) لكن كان يكفل الي على الله عليه وآله وسلم وهو ما لم كا ورد بأسانيد ضعيفة
وبه أخذ الشافعية وجمهور الفقهاء - ثم ورد النهى عن الاكتحال للصائم لكنه ضعيف أيضاً
لا ينهض حجة لإبطال عبادة لم يعم دليل صحيح على بطلانها -
(٢) لكن الحديث الصحيح أسقط القضاء عن الناس

(وَإِنْ يَسْتَيْلِكُ بَجُورَاءٍ) ولو غلبه حيث تعدد الاستيلاك نهاراً (أَوْ مَيِّئاً وَإِنْ بِإِدَامَةٍ فِكْرٍ أَوْ نَظَرٍ) ولا تشترط الادامة في المباشرة (إِلَّا أَنْ يُخَالِفَ عَادَتَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ) ولا شيء في مجرد الانحياز على الصحيح (وَإِنْ أَمْنَى يَتَعَمَّدُ نَظَرَهُ قَتَاوِيْلَانِ) الأرجح عدم الكفارة ولو قصد اللذة حيث لم يدم (بِاطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا لِكُلِّ مَدَّةٍ وَهُوَ الْأَفْضَلُ، أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ^(١)، أَوْ عَتَقِ رَقَبَةٍ كَالظَّاهِرِ) راجع للصيام والعتق (وَ) كفر (عَنْ أُمَّةٍ وَطَنَهَا) وطوعها إكراه إلا أن تطلب ولو بالحال كزَيْنِ (أَوْ زَوْجَةٍ أَكْرَهَهَا نِيَابَةً فَلَا يَصُومُ) عنهما (وَلَا يُعْتَقُ عَنْ أُمَّةٍ فَإِنْ أَعْسَرَ كَفَّرَتْ وَرَجَعَتْ إِنْ لَمْ تَصُمْ بِالْأَقْلَ مِنْ الرِّقَبَةِ وَكَيْلِ الطَّعَامِ) حيث كانت قيمته أقل ويعتبر ثمن اشترت به وإب أكره العبد زوجته فجناية فإن أخذته فسخ النكاح ولها أن تكفر بعته (وَفِي تَكْفِيرِهِ عَنْهَا إِنْ أَكْرَهَهَا عَلَى الْقُبْلَةِ حَتَّى أَنْزَلَا) الدار على انزالها (نَاوِيْلَانِ وَفِي تَكْفِيرِ مُكْرِهِ رَجُلٍ لِيُجَامِعَ قَوْلَانِ) الراجح لا كفارة على القاهر لا انتشار ذلك ولا على القهور للإكراه في الجملة فإن أكره امرأة كفر عنها إلا أن يطوع واطئها فعليه والظاهر على نحو الأكل يكفر وفي ن عن ابن عرفة لا كفارة على مكروه على أكل أو شرب أو امرأة على وطء (لَا إِنْ أَطْرَ نَاسِيًا) شروع في التأويل القريب (أَوْ لَمْ يُغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْقُبْرِ أَوْ تَسَحَّرَ قُرْبَةً) جداً (أَوْ قَدِمَ كَيْلًا أَوْ مُسَافِرٍ دُونَ الْقَصْرِ أَوْ رَأَى شَوَّالًا نَهَارًا فَظَنُّوا الْإِبَاحَةَ) في الجميع لا إن علموا الحكم أو شكوا (بِخِلَافِ بَيْعِ التَّأْوِيلِ) فيكفر (كَرَاهٍ) رمضان (وَلَمْ يُقْتَلْ) كما سبق (أَوْ لِحَمَى ثُمَّ حَمٌ) وأولى إن لم يحم (أَوْ لِحَمِيٍّ ثُمَّ حَصَلَ) إلا أن يبين أنه حصل قبل فطرها فلا كفارة كن أفطر آخر يوم، فإذا هو العيد لا شيء عليه (أَوْ حِجَامَةً) الراجح أنها من

(١) أى متتابعين يدلل بقوله كالظاهر

التأويل القريب^(١) (أَوْ غِيَبَةً وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَالْقَضَاءُ فِي التَّطَوُّعِ بِمُوجِبِهَا) يستثنى منه مسائل الوجه السابقة فيها الكفارة في الفرض ولا قضاء في النفل (وَلَا قَضَاءُ فِي غَالِبِ قِيٍّ وَذَبَابٍ) وَبِمَوْضٍ (وَعُجْبَارٍ طَرِيقٍ أَوْ دَقِيقٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ حَبْسٍ لِعَصَانِهِ) الضمير لما ذكر وكذا نفى الكتان ولا يقتصر تخلل غزله إلا أن تضطر كما في بن عند قوله ومداداة حفر إلا لخوف ضرر وفيه أيضا إباحة طهر الحصاد إن اضطر كرب الزرع لحفظه (وَحَقْنَةٍ مِنْ إِبْخِلِيلٍ) بخلاف فرج المرأة بل في بن أنه كالإخليل (وَدَهْنٍ جَائِقَةٍ وَمَتْنٍ مُسْتَنَكِحٍ) أَوْ مَذَى (كَذَلِكَ) وَتَزَعٍ مَا سَكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ أَوْ قَرْجٍ طُلُوعِ الْفَجْرِ) بناء على أن الزرع ليس وطنًا كما أن إخراج المائع من الحلق ليس بإصالا له (وَجَازَ سِوَالُ كُلِّ النَّهَارِ^(٢)) ولو بعد الزوال (وَمُضْمَضَةٌ لِقَطَشٍ وَإِصْبَاحٌ بِجَنَابَةٍ وَصَوْمٌ دَهْرٌ) يوم (جُمُعَةٍ قَطَطٍ) وأولى لو ضم له غيره (وَقِطْرٌ يَسْقُرُ قُصْرٍ شَرَعَ فِيهِ) بأن وصل محل القصر (قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ) أى الصوم (فِيهِ وَإِلَّا قَضَى) معلوم وكأنه قصد التوصل لما بعد (وَأَوْ تَطَوُّعًا) والرخصة فاصرة على رمضان (وَلَا كَفَّارَةَ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ يَسْقُرُ) ولو ناول لأنه لما شدد شددنا عليه (كَفِطْرِهِ بَعْدَ دُخُولِهِ) أحرى وكذا يكفر إن بيت الفطر حضرا أو أفطر قبل الزم لا بعد الشروع أو قبله وبعد الزم متاولا وسافر من يومه (وَبِمَرَضٍ خَافَ زِيَادَتَهُ أَوْ تَمَادِيَهُ وَوَجِبَ إِنْ

(١) لورود حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه أحمد والترمذي من حديث رافع بن خديج . وله طرق وقيل به أحمد وإسحاق وغيرهما حكموها بفطر الحاجم والمحجوم ووجوب القضاء عليهما

(٢) وكرهه الشافعية بعد الزوال لحديث الخلف الوارد في الصحيح ومال إلى مذهبه القصب سیدی علی وذا المالکی الشاذلی فی کتاب مقانیع الخزان الملیة . كما أن الهز أن عبد السلام الشافعی مال إلى مذهب المالكية ها

خَافَ هَلَاكَ أَوْ شَدِيدَ أَذَى كَعَامِلٍ وَمُرْضِعٍ لَمْ يُمَكِّنْهَا اسْتِنْجَارًا أَوْ
 غَيْرَهُ (خَافَتَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا) فان حصل لهما جهد بدون خوف على الولد
 جاز كما في بن وتعلم الرضع فقط لأن الحامل كالمرضع (وَالْأَجْرَةُ فِي مَالِ الْوَلَدِ
 ثُمَّ هَلْ مَالُ الْأَبِ) وهو الراجح ويتفق عليه حيث لا يلزمها رضاعه (أَوْ مَالُهَا
 تَأْوِيلَانِ وَالْقَضَاءُ بِالْعَدَدِ بِزَمَنِ أَبِيحَ صَوْمُهُ غَيْرِ رَمَضَانَ) ونذر معين
 (وَتَمَلُّهُ) أى اليوم (إِنْ ذَكَرَ قَضَاءَهُ) أو سقوطه (وَفِي وَجُوبِ قَضَاءِ
 الْقَضَاءِ) زيادة على الأصل ولو تسلسل أو كان الأصل نطوعاً (خِلَافُ) في العمد
 (وَأَدَّبَ الْمَفْطُرَ عَمْدًا) في غير النفل كما في بن (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَائِبًا وَإِطْعَامَ مَدَّةِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَفْرَطٍ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ لِمِثْلِهِ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ لِمُسْكِينٍ وَلَا
 يُعْتَدُّ بِالزَّائِدِ) من كفارة واحدة (إِنْ أُمِّسَكَ قَضَاؤُهُ بِشَعْبَانَ لَا إِنْ اتَّصَلَ
 مَرَضُهُ) بقدر ما عليه آخر شعبان ، ومثل المرض الحيض والسفر والاكرام
 لا النسيان (مَعَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ) ولا يجرى قبل وجوبها (وَمُنْدُورُهُ وَالْأَكْثَرُ
 إِنْ احْتَمَلَهُ لِقَظُهُ بِلَانِيَّةٍ كَشَهْرِ ثَلَاثِينَ إِنْ لَمْ يَبْدَأْ بِالْهَلَالِ) فهو (وَابْتِدَآءُ
 سَنَةٍ) ولا يلزم فور لم ينوه (وَقَصَى مَا لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ فِي) نذر (سَنَةٍ إِلَّا أَنْ
 يُسْمِيَهَا) ولو بالنية (أَوْ يَقُولَ هَذِهِ وَيَتَوَى بِأَقِيمَ هُوَ) كما اعتبر (وَلَا يَزَمُ
 الْقَضَاءُ) لما لا يصح وفي رابع النحر خلاف (بِخِلَافِ فِطْرِهِ لِسَعْمٍ) فيفصى
 (وَصِدْيَعَةُ الْقُدُومِ فِي يَوْمِ قُدُومِهِ إِنْ قَدِمَ لَيْلَةَ غَيْرِ عِيدٍ) ونحوه مما لا يصام
 لحيض أو تعين بنذر أو رمضان (وَإِلَّا) بأن قدم ليلة شئ من ذلك (فَلَا) فان
 قدم نهاراً يصح صومه صام مماثلة إن أبدى بخلاف ليلة كعيد كذا لعج وعب وفي
 بن تقوية ما في الخرشى من صوم المائل كل أسبوع في العيد أيضا (وَصِيَامُ الْجُمُعَةِ
 إِنْ نَسِيَ الْيَوْمَ عَلَى الْمُخْتَارِ) كالتقوآت ، وقيل آخرها فانه هو أو قضاؤه وعلى
 الأول إن أبدى صام البهر (وَرَابِعُ النَّحْرِ لِنَازِرِهِ وَإِنْ تَعَيَّنَا) نظراً لذات

العبادة وإن كره (لا سَاقِيَةً) فيحرم (إِلَّا التَّمَتُّعَ) ونحوه (لا تَتَأَنَّبُ سَنَةً أَوْ شَهْرًا أَوْ أَيَّامًا) لم ينوها (وَإِنْ تَوَيَّ بِرَمَضَانَ فِي سَفَرِهِ) وأولى الحظر (غَيْرُهُ أَوْ قَضَاءُ الْخَارِجِ) أَوْ نَوَاهُ وَنَذَرًا لَمْ يَنْجِزْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (وفي الكفارة خلاف وقيل ينصرف له في التشرية) وَلَيْسَ لِمَرْأَةٍ يَحْتَاجُ لَهَا زَوْجٌ تَطَوُّعٌ) ولا فرض التسع وقته (يَلَا إِذْنَ) .

﴿ بَابُ الْإِعْتِكَافِ ﴾

(نَافِلَةٌ) مندوب وقيل سنة (وَصِحَّتُهُ لِمُسْلِمٍ مُبَيَّنٌ) ولو غير بالغ (يَخْلُقُ صَوْمًا وَلَوْ نَذَرًا) فيصح في رمضان الإلنية (وَمَسْجِدٍ) غير مسجد البيوت (إِلَّا لِمَنْ فَرَضَهُ الْجُمُعَةُ وَتَجِبُ بِهِ) أى في الاعتكاف (فَالْجَامِعُ مِمَّا تَصِحُّ فِيهِ الْجُمُعَةُ) وَإِلَّا خَرَجَ وَبَطَلَ كَمَرَضِ أَبِيهِ (أَوْ أَحَدِهِمَا) (لَا جَنَازَتَهُمَا مَعًا) وأما إن كان أحدهما حيًّا فيخرج لثلاثين الحى وكله ما لم تتعين (وَكَشَاهِدَةٍ) وَإِنْ وَجِبَتْ وَلِتَوَدَّ بِالسَّجْدِ) بَانَ يَأْتِيهِ الْحَاكِمُ (أَوْ تَنْقُلُ عَنْهُ وَكَرِدَّتْ) في الخرنى ويسقط بالاسلام ونوقش بَانَ في الجواهر ابتداءه (وَكَبُطِلَ صَوْمُهُ) عدداً فيستأنفه ويأتى البناء مع العذر (وَكَسُكِرَ كَيْلًا) فِي الْخَلْقِ الْكِبَائِرِ بِهِ تَأْوِيلَانِ وَبَعْدَمِ وَطَى وَقَبْلَةَ شَهْوَةٍ وَلَسَ وَمُبَاشَرَةٍ وَإِنْ لِحَافِصٍ نَاسِيَةٍ) حال خروجها (وَإِنْ أَذِنَ لِعَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ فِي نَذَرٍ فَلَا مَنَعَ) إِلَّا أَنْ يَرِيدَا تَجْبِيلَ الْمَهْمِ (كَعَفَرِهِ) وهو التطوع (إِنْ دَخَلَا وَأَتَمَّتْ مَا سَبَقَ مِنْهُ أَوْ) مِيَّتَ (عِدَّةٍ) أَوْ إِحْرَامٍ (إِلَّا أَنْ تُحَرَّمَ) استثناء منقطع (وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِهِ يَنْفَعُ) الْإِحْرَامُ وَتُخْرَجُ لَهُ (وَيَبْطُلُ) مِيَّتَ الْعَلَةِ (وَإِنْ مَنَعَ عَبْدُهُ نَذَرًا) بغير إذنه (فَكَلِمَتُهُ إِنْ عَتَقَ وَلَا يُنْتَعَمُ مُكَاتَبٌ بِسِيرِهِ) الذى لا يشغله عن النجوم (وَلَزِمَ يَوْمٌ إِنْ نَذَرَ كَيْلَةً) كسكه (لَا بَعْضَ يَوْمٍ) فلا يزمه شئ، إِلَّا

أن ينوى مجرد الجوار (وَتَتَابُعُهُ فِي مُطْلَقِهِ) بخلاف نذر الصوم (وَمُنَوِيَّةٌ حِينَ دُخُولِهِ) فيجب بالشروع (كَمُطْلَقِ الْجَوَارِ) يعنى أن الجوار المطلق يجري على أحكام الاعتكاف السابقة (لَا النَّهَارَ قَطُّ فَيَا لَفْظٍ) أى فلا يلزم بالنية والشروع بل بلفظ النذر (وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ حَيْثُ صَوِّمُ وَفِي يَوْمِ دُخُولِهِ تَأْوِيلَانِ) المتعمد عدم لزومه أيضاً حيث لا نذر ويميز عن الاعتكاف أيضاً بنية الفطر (وَيُحْتَمَلُ سَاحِلٌ) نثر (لِنَذْرِ صَوْمٍ بِهِ مُطْلَقاً) فرضاً كمن نذر أن يصوم رمضان باسكندرية أو نغلا لأنه رباط (وَالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ قَطُّ لِنَازِلِ عُكُوفٍ بِهَا وَإِلَّا) بأن نذر عكوفاً بغيرها (فَيَمَوْضِعِهِ) يفعله كبقية القرب لأن الرواحل لا تشد إلاها^(١) (وَكُرِّهَ أَكْلُهُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ) بين يديه وإلا بطل (وَأَعْتِكَافُهُ غَيْرَ مَكْنِيٍّ) مهماتيه (وَدُخُولُهُ مَنْزِلَهُ) الذى فيه حريمه (وَإِنْ لِنَاطِئٍ وَاشْتِغَالِهِ يَمُزُّ وَكِتَابَةٍ وَإِنْ مُضْحَنًا إِنْ كَثُرَ) وهذا من ما صدقات قوله (وَقِيلَ غَيْرُ ذِكْرِ وَصَلَةٍ وَتِلَاوَةٍ) ومثل الغير بقوله (كَعِيَادَةٍ وَجَنَازَةٍ وَلَوْ لَاصَقَتْ وَصُودٌ لِتَأْذِينَ مَنَارٍ أَوْ سَطْحٍ وَتَرْثِيَّةٍ لِلْإِمَامَةِ) المتعمد الجواز قد اعتكف صلى الله عليه وسلم وهو الامام (وَإِحْرَاجُهُ لِحُكُومَةٍ إِنْ لَمْ يُلْذِ بِهِ) فان قصد بالاعتكاف الماطلة أخرجه الحاكم وبطل (وَجَازَ إِقْرَآهُ قُرْآنَ وَسَلَامُهُ عَلَى مَنْ يَقْرُؤُهُ وَطَيْبِيُّهُ وَأَنْ يَنْسَكِحَ وَيَنْسَكِحَ) فليس كالحرم (بِمَجْلِسِهِ وَأَخْذُهُ إِذَا خَرَجَ لِكُنْشَلِ جُمُعَةٍ طَقْرًا أَوْ شَارِبًا وَانْتِظَارُ غَسْلِ تَوْبِهِ وَتَجْفِيفُهُ وَنُدْبُ إِعْدَادِ تَوْبٍ) آخر ربما يحتاجه (وَمُسْكُهُ لَيْلَةُ الْعِيدِ) حتى يندو منه للمصلى (وَدُخُولُهُ قَبْلَ التَّرُوبِ وَصَحَّ إِنْ دَخَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ) هذا على أن أقبله يوم أما على الراجح السابق من أنه يوم وليس له فلا بد من الدخول مع التروب

(١) أى لأجل الصلاة والاعتكاف فالصبر في الحديث إضافي كما بين فلا يمنع شد الرحلة لزيارة أو تجارة أو طلب علم أو نحو ذلك ^{لن} يزعمون تبيحة حرمة شد الرحل لزيارة قبر الرسول وغيره استناداً إلى الحديث الثابت إليه - زعم شاذ لا يحول عليه

(وَأَعْتِكَافُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَبَآخِرُ الْمَسْجِدِ) بَعْدًا عَنِ النَّاسِ (وَبِرَمَضَانَ
وَبِالشَّهْرِ الْأَخِيرِ لِلَيْلَةِ الْقَدْرِ الْفَالِغَةِ بِهِ وَفِي كَوْنِهَا بِالْعَامِ أَوْ بِرَمَضَانَ
خِلَافٌ وَأَنْتَقَلَتْ) فِي الْعَامِ عَلَى الْأَوَّلِ وَفِي الشَّهْرِ عَلَى الثَّانِي (وَالْمُرَادُ بِكَسَايَةِ
مَا بَقِيَ) فِي لَيْلَةِ ثَلَاثٍ وَعَشْرِينَ أَوْ أَرْبَعٍ عَلَى نَقْصَانِ الشَّهْرِ وَتَمَامِهِ فَيَحْتَاطُ
وَجعلَ بَعْضُهُمُ الْعِدَّ بِالْمَاضِي (وَبَقِيَ زَوَالُ إِغَاءِ أَوْ جُنُونٍ كَانَ مُنْعًا مِنَ
الصَّوْمِ لِمَرَضٍ أَوْ خَيْضٍ) وَيَقْضَى النَّذْرُ الْمَطْلُوقُ وَالْمَعِينُ مِنْ رَمَضَانَ وَلَوْ حَصَلَ
الْعَدْرُ قَبْلَهُ وَغَيْرُهُ يَفُوتُ إِلَّا فِي الْإِتْنَاءِ وَلَا يَقْضَى تَطَوُّعٌ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ مَعَ مَا سَبَقَ
نَحْنُ النَّاسِ يَقْضَى مُطْلَقًا (أَوْ عِيدٍ وَخَرَجَ وَعَلَيْهِ خُرْمَتُهُ وَإِنْ أُخْرَهُ) أَيْ
الْبَنَاءُ (بَطَلٌ إِلَّا لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ وَإِنْ اشْتَرَطَ سَقُوطَ الْقَضَاءِ لَمْ يَفِدْهُ)
لتقرره شرعاً .

باب في

فَرْضِ الْحَجِّ وَسُنَنِ الْمُمْرَةِ مَرَّةً وَفِي فَوْرَتَيْهِ (وَهُوَ الرَّاجِحُ) (وَتَرَاحِيهِ
لِخَوَافِ الْفَوَاتِ خِلَافٌ وَصِحَّتُهُمَا بِإِسْلَامٍ) قَطْعٌ (فَيَحْرُمُ وَلِيٌّ عَنْ رَضِيعٍ
وَجُرْدٌ قُرْبَ الْحَرَمِ) يَتَنَازَعُهُ يَحْرُمُ وَجُرْدٌ (وَمُطَبِّقٌ لَا مُغْنَى) عَلَيْهِ فَيَنْتَظِرُ إِفَاتَهُ
(وَالْمَبِيزُ) عَطْفٌ عَلَى وَلِيٍّ (بِإِذْنِهِ وَإِلَّا فَلَهُ تَحْلِيلُهُ) بِالثَّانِيَةِ وَالْحَلِاقُ (وَلَا
قَضَاءُ بِخِلَافِ الْمُبْدِ) وَالْمَرَأَةُ (وَأَمْرُهُ مَقْدُورُهُ وَإِلَّا نَابَ عَنْهُ إِنْ قَبِلَهَا
كَطَوَافٍ) وَسَمَى (لَا كَتَلْبِيَّةٍ وَرُكُوعٍ وَأَخْضَرَهُمْ) أَيْ الرَضِيعَ وَالْمُطَبِّقَ
وَالْمَبِيزَ (النَّوَاقِفُ) عَلَى مَا يَأْتِي (وَزِيَادَةُ النِّفَقَةِ عَلَيْهِ) أَيْ الْحُجُورَ وَكَذَافٍ
كُلِّ سَفَرٍ (إِنْ خِيفَ ضَيَعَتُهُ) عَلَيْهِ بَتَرَكُهُ (وَإِلَّا فَوَلِيُّهُ كَجَزَاءِ صَيْدٍ)
بِالْحَرَامِ أَمَّا بِالْحَرَمِ فَكَالْنِّفَقَةِ (وَفِدْيَةٌ بِلَا ضَرُورَةٍ) لَا مَفْهُومَ لَهُ (وَشَرَطُ
وُجُوبِهِ كَوُقُوعِهِ فَرْضًا حُرِّيَّةً وَكَكَلْبَتِهِ وَقْتَ إِحْرَامِهِ بِلَا نِيَّةٍ تَقْلٍ) بَأَن

نوى الغرض أو أطلق (وَوَجِبَ بِإِسْطَاعَةٍ^(١) بِإِمْكَانِ الْوُضُولِ بِلَا مَشَقَّةٍ عَظُمَتْ وَأَمْنٍ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ إِلَّا لِأَخْذِ ظَالِمٍ مَا قَلَّ) وهو ما لا يحصى (لَا يَنْكُثُ) للأخذ ثانيا (عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَوْ بِلَا زَادٍ وَرَاحِلَةٍ لَدَى صَنَعَةٍ تَقُومُ بِهِ وَقَدَّرَ عَلَى الْمَشْيِ كَأَعْمَى يَقَائِدُهُ وَإِلَّا اعْتَبِرَ) في الاسقاط (الْمَجْزُورُ عَنْهُ مِنْهُمَا) أى الزاد والراحلة فالنفي راجع للصنعة والقدرة (وَإِنْ يَتَمَنَّى وَلَدَ زَنَى أَوْ مَا يُبَاعُ عَلَى الْفُلْسِ) غيره (أَوْ بِإِفْتِقَارِهِ) بعد والباء هنا للملازمة والأولى للسببية فلذا أعادها (أَوْ تَرَكَ وَلَدَهُ لِلصَّدَقَةِ إِنْ لَمْ يَخْشَ هَلَاكَ لَا يَدِينُ) لا يمكنه وفاؤه (أَوْ عَطِيَّةٍ أَوْ سُؤَالٍ مُطْلَقًا) المتعد الوجوب حيث اعتاد ذلك وأعطى (وَاعْتَبِرَ مَا يَرُدُّ بِهِ) حيث يعبس (إِنْ خَشِيَ ضَيَاعًا وَالتَّبَخُّرُ كَالْبُرِّ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَطْبُهُ أَوْ يُضَيِّعَ رُكْنَ صَلَاةٍ لِكَيْفِيَّةِ دَوْحَةٍ وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ إِلَّا فِي بَعِيدِ مَشْيٍ) بحسب حالها (وَرُكُوبٍ بِخَرٍّ إِلَّا أَنْ تَخْصُ بِمَكَانٍ) في السفينة يسرها (وَزِيَادَةٍ مَحْرَمٍ) يكفيها (أَوْ زَوْجٍ كَرَقَّةٍ أُمِنَتْ بِغُرْضٍ وَفِي إِلَّا كَيْفَاءَ يَنْسَاءُ أَوْ رَجَالٍ أَوْ) لا يكتفى إلا (بِالْمَجْمُوعِ تَرُدُّ) وَصَحَّ بِالْحَرَامِ وَعَصَى^(٢) وَفُضِّلَ حَجٌّ عَلَى غَزْوٍ إِلَّا لِخَوْفٍ وَرُكُوبٍ وَمُقْتَبٍ) برحل صغير السنة (وَتَطَوُّعٌ وَلِيَهُ) أى الميث المأخوذ من السياق (عَنْهُ بِغَيْرِهِ) أى غير الحج (كَصَدَقَةٍ وَدَعَاءٍ) بفضل (إِجَارَةِ ضَمَانٍ) بحاسب فيه بأجرة مملوكة (عَلَى بَلَاغٍ) على وهو الجمالة أو مالى إعطاء ما يتفق (فَالْمَضْمُونَةُ) في الحج

(١) تردد زروق : هل يجب بالخطوة والفرسان . فان وقع أجزاء قطعا ، قلت : الظاهر أنه لا يجب بها لأن الأحكام منوطة بما اعتد به الناس . والخطوة والطيران خارقان لقاعدة فلا يابط بها حكم .

(٢) أخذنا بالقاعدة الأصولية الواحد بالشخص له جهتان لا تلازم بينهما كالصلاة في المكان للتصوب والوضوء في آنية الذهب والقرع بكين مسروق . الخ جزئياتها الكثيرة . وفيها من العلماء خلاف على كتب الأصول .

(كَثِيرِهِ) في الزوم وغيره مما يأتي في الإجارة (وَتَمَيَّنَتْ) المضمونة على الوصي (فِي الْإِطْلَاقِ) من الميت (كَمِيقَاتِ الْمَيِّتِ) يتعين الاحرام منه عند الاطلاق (وَلَهُ) أى أجبر المضمونة (بِالْحِسَابِ) فيما سار صعوبة وسهولة (إِنْ مَاتَ وَلَوْ بِعَمَلَةٍ) خلافا لقول ابن حبيب بجميع الأجرة (أَوْ صُدَّ وَلَهُ الْبَقَاءُ لِقَابِلٍ) في غير المعين (وَاسْتَوْجَرَ مِنْ الْإِنْتِهَاءِ) إلا الاحرام فيتبدأ من الليقات (وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُ كَهْدِي تَمَتُّعٍ عَلَيْهِ) في صلب إجارة الضمان وهو كلام مَوْجِبُهُ لأنه إن اشترطه المستأجر فبيع مجهول أو الأجير فإجارة مجهول إلا أن يُضْبَطَ (وَصَحَّ إِنْ لَمْ يُعَيِّنِ الْعَامَ) بأن سكت (وَتَمَيَّنَ الْأَوَّلُ وَكَلَى عَامٍ مُطْلَقٍ) يفوض للأجير فلا تكرار (وَ) صح (عَلَى الْجَمَاعَةِ وَحَجَّ عَلَى مَا فُهِمَ وَحَجَّ إِنْ وَفَّى دَيْنَهُ وَمَشَى) وقد فهم الركوب فلا يجوز به (وَابْتِلَاغُ إعطائه مَا يَنْفِقُهُ بَدَأَ وَعَوْدًا بِالْعَرَفِ وَفِي هَذِي) عطف على بدأ لكن هذا إنما يعطى انتهاء بعد تحققه (وَفَذِي) لَمْ يَتَمَتَّعْ مُوجِبُهُمَا وَرَجَعَ عَلَيْهِ بِالسَّرْفِ وَاسْتَمَرَ إِنْ فَرَّغَ) قبل الاحرام أو بعده (أَوْ أَحْرَمَ وَمَرَضَ) وعكسه حتى فات يرجع وله النفقة بمحل المرض ذهابا وإيابا (وَإِنْ ضَاعَتْ قَبْلَهُ) أى الاحرام (رَجَعَ وَإِلَّا) بأن ضاعت بعده (فَتَفَقَّهَتْ عَلَى آجِرِهِ) ويتم لتعريضه بدوله عن الضمان (إِلَّا أَنْ يُوصِيَ) الميت (بِالْبَلَاغِ قَبْلَ بَقِيَّةِ ثُلُثِهِ وَلَوْ قُسِمَ وَأَجْزَأُ إِنْ قَدَّمَ عَلَى عَامِ الشَّرْطِ) كتمجيل الدين (أَوْ تَرَكَ الزِّيَارَةَ) لنبى صلى الله عليه وسلم أو العمرة (وَرُجِعَ بِقَبْضِهَا أَوْ خَالَفَ إِفْرَادًا لِقَرِيهِ) من قران أو تمتع لضمينه الأفراد في الجملة (إِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ الْمَيِّتُ وَإِلَّا فَلَا كَتَمَتُّعٍ بَقَرَانٍ أَوْ عَكْسِهِ أَوْ هَا) أى أُنْدَلُهَا (بِإِفْرَادٍ) فلا يجوز كل ذلك والفسخ وعدمه شئ آخر يأتي (أَوْ) خالف (مِيقَاتًا شَرْطًا) فلا يجوز أيضا (وَفُسِّخَتْ) حيث قيل سدم لاجزاء (إِنْ عُيِّنَ الْقَامُ أَوْ عِدَّةٌ) أى عده الأجير أو الحج بأن يُنَبِّهَ به وفي نسخة بالواو

وفي أخرى وغرم أى المال عند القسح (كَقَوْرِهِ) أى غير المعين (وَقَرَنَ) عن
تتبع أو إفراد الميت (وَأَعَادَ) فى عام آخر (إِنْ تَمَتَّعَ) عن قران كإفراد الميت
(أَوْ صَرَفَهُ لِنَفْسِهِ وَهَلْ تَنْفَسِحُ إِنْ اعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ فِي النِّعَمَيْنِ) بناء على أنه
يرجع فى غيره لحله (أَوْ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ لِلْمَيْقَاتِ فَيُغْرِمَ عَنِ النِّعَتِ فَيُجْزِئُهُ)
تخريجاً من القول بذلك فى غير المعين (تَأْوِيلَانِ وَمُنْعَ) وفسد (اسْتِفْنَاءُ
صَحِيحٌ فِي فَرَضٍ وَإِلَّا كُرِهَ) فى حش المولى عليه الفساد فى القرض مطلقاً
محمياً أولاً (كَبَدُّهُ مُسْتَطِيعٌ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ) على التراخي والاحرم (وَإِجَارَةُ
نَفْسِهِ) فى كل طاعة واستغنوا تعليم الأطفال وما سبق فى الأذان ومعلوم الوقف
إعانة لأجرة (وَغَدَّتِ الْوَصِيَّةُ بِهِ مِنَ الثَّلَاثِ) وإن كرهت (وَحُجَّ عَنْهُ جَجَجٌ
إِنْ وَسِعَ وَقَالَ يَحُجُّ بِهِ لَا مِنْهُ وَإِلَّا فَمِيرَاثٌ) ما لم يسع وما بقى (كَوُجُودِهِ
يَأْقُلُ أَوْ تَطَوُّعٌ غَيْرُ) ولم يعين (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَقُولَ يَحُجُّ عَنِّي بِكَذَا) ولم يقل
حجاً (فَجَجَجَ تَأْوِيلَانِ وَدُفِعَ الْمَسْمِيُّ وَإِنْ زَادَ عَلَى أُجْرَتِهِ لِمَعِينٍ لَا يَرِثُ)
لأنه فى المعنى وصية ولا تكون لوارث (فَهَمَّ إِعْطَاؤُهُ لَهُ) وإلا فالأجرة (وَإِنْ
عَيْنَ غَيْرِ وَارِثٍ) وإلا لم يزد (وَلَمْ يَسَمَّ زَيْدًا إِنْ لَمْ يَرْضَ بِأَجْرَةِ مِثْلِهِ
ثَلَاثًا ثُمَّ تُرْبِصَ ثُمَّ أُوجِرَ لِلضَّرُورَةِ) من لم يحج صر جراحه (فَطَطَّ غَيْرُ عَبْدٍ
وَصِيِّ) شرط فى مطلق أجير الضرورة (وَإِنْ مَرَأَةٌ وَلَمْ يَضْمَنْ وَصِيٌّ دَفَعَ
لَهَا مُجْتَهِدًا) وانتزعت مهما إن بقيت ولو حجا وإن غر البعد فحناية
(وَإِنْ لَمْ يُوَجَدْ عِمَا تَمَّى مِنْ مَكَانِهِ خَجٌّ مِنَ الْمُتَكِينِ وَلَوْ سَمَّاهُ إِلَّا أَنْ
يَمْتَنَعَ) غير ما سماه (فَمِيرَاثٌ وَلَزِمَتْهُ الْحَجُّ بِنَفْسِهِ لَا الْإِشْهَادُ إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ)
أو يشترط أو يكون مهما ولم يقبض الأجرة (وَقَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِي مَنْ يَأْخُذُهُ
فِي حَجِّهِ وَلَا يَسْقُطُ فَرَضُ مَنْ حُجَّ عَنْهُ ^(١) وَلَهُ أُجْرُ النِّفَقَةِ وَالِدَعَاهُ) عطف

(١) لكن الأحاديث تنهى سقوط القرض وإيجازه وأخذها الجمهور إلا أن ينبى لمرض

على أجزأ أى وله الدعاء الذى يدعو له (وَرُكْنُهُمَا الْإِحْرَامُ وَوَقْتُهِ لَفَحَجٍّ شَوَالٌ
لَا خَيْرَ الْحِجَّةِ) من حيث الانتهاء بالتحال وإلا فظاهر أنه لا يصح الإحرام
لهذا العام إلا بقدر ما يدرك الوقوف قبل فجر النحر (وَكُرَّةٌ قَبْلَهُ كَسْكَانِهِ وَفِي
رَأْسِهِ تَرْدُدٌ) والمعتمد إلحاقها بالحفة فلا كراهة (وَصَحَّ) معلوم (وَالْعُمْرَةُ
أَبَدًا إِلَّا لِمُحْرِمٍ يَحْتَجُّ لَتَعْلَمَ) يعنى الفراغ من جميع النسك بجميع الرى أو
مضى زمنه (وَكُرَّةٌ بَدْنُهُمَا وَقَبْلَ غُرُوبِ الرَّايِجِ) ولا يصح عمل إلا بعده
(وَكَسْكَانُهُ لَهُ) أى الحج (الْمَقِيمُ مَسْكَةٌ وَنَدْبٌ بِالْمَسْجِدِ كَخُرُوجِ ذِي النَّفْثِ)
سَمَةِ الْوَقْتِ (لِمَقَامِهِ وَأَمَّا وَالْفَرَانِ الْحِلُّ وَالْجَيْرَانَةُ أُولَى ثُمَّ التَّنْعِيمُ) (وفي
(ر) سواء (وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ) من أحرم بها من الحرم (أَعَادَ طَوَافَهُ وَسَمِعَتُهُ
بَعْدَهُ) أى الخروج (وَأَهْدَى) يعنى اعتدى (إِنْ حَلَقَ) معتقدا تمام العمرة وإن
وطئ قصى (وَإِلَّا) يكن مقيا (فَالْهَمَّا ذُو الْخَلِيفَةِ وَالْجُحْمَةُ وَيَنْتَهِي وَقُرْبُ
وَذَاتُ عِرْقِي) لبلادهن ومن مر بهن من غيرهن كما سيقول (وَتَسْكُنُ ذَوْنَهَا
وَحَيْثُ حَادَى وَاحِدًا أَوْ مَرَّ وَلَوْ يَبْخُرُ) قيده سند بالقلم^(١) لا عَيْدَاب
لغلبة رَدِّ الرِّيحِ به (إِلَّا كَيْضَرِي) وشامى (يَمُرُّ بِذِي الْخَلِيفَةِ فَهُوَ أُولَى)
لا واجب لأن ميقانه أملمه (وَإِنْ لِيَخِيضَ رُجِي رَعْمُهُ) لتحرّم بعد صلاة
ضمجبلها مع الحيض أولي (كَاخْرَامِهِ أُولَهُ) أى الميقات إذاذا الخليفة فسجدها
(وَإِزَالَةَ شَمَتِهِ) إلا الرأس فليده أفضل (وَتَرْكُ الْقَطْرِ بِهِ) أى الاحرام
(وَالنَّارُ بِهِ) أى الميقات (إِنْ لَمْ يَرُدْ مَسْكَةً) يفيد أن إرادتها توجب الإحرام
ولو لم يقصد نسكا وهو المعتمد وفقا لابن عرفة خلاف ما يأتى (أَوْ) أرادها وكان
(كَعْبَدٍ) ومضى ممن لا يخاطب بالنسك (فَلَا إِحْرَامَ عَلَيْهِ وَلَا دَمٌ وَإِنْ أَخْرَمَ)

ثم يرا بعد ذلك يدل بقرنه الحج لأن مرضه لم يكن مأبوسا منه وعليه لا كثر أولا يلزمه لأنه
استتاب بوجه صحيح وهو قول أحمد

(١) وهو بحر السويح . قال فى شرح المجموع : ورجع قول سند . قلت : اعتمدته حرو

بعد مجاوزة الميقات (إِلَّا الصُّرُورَةَ الْمُسْتَطِيعَ قَتَاوِيلَانِ) حيث أحرم بعد
 وكان غير مخاطب والمعتد لا دم (وَمُرِيدُهَا إِنْ تَرَدَّدَ) بكفا كهة قصره بن تيماً
 لـ على دون الميقات (أَوْ عَادَلَهَا) من دون القصر (لِأَمْرِ) حيث رفض السكنى
 أو لم يرفضها ولم يشب كثيراً (فَكَذَلِكَ) لا إحرام عليه (وَالِأَيُّ) بأن اتفق
 بعض ما سبق (وَجَبَ الْإِحْرَامُ وَأَسَاءَ تَارِكُهُ) ثم (وَلَا دَمَ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ
 نُسْكَاً) تقدم ضعف اشتراطه (وَالِأَيُّ رَجَعَ) ليحرم من الميقات (وَأِنْ شَارَفَهَا)
 أو دخلها (وَلَا دَمَ هَلَوْ عِلْمٌ) وجوب الإحرام (مَالَهُمْ) يخف فَوْتاً فَالِدَمْ كَرَأِجِعِ
 بَعْدَ إِحْرَامِهِ (وَأَوَّلَى إِنْ لَمْ يَرْجِعْ) وَلَوْ أَفْسَدَ) إحرامه لوجوب إتمامه (لَا فَاتَ)
 وتحمل (وَأِنَّمَا يَنْعَقِدُ بِالنِّيَّةِ وَإِنْ خَالَفَهَا لَقَطْعُهُ وَلَا دَمَ) تلك المخالفة (وَأِنْ
 يَجْمَعُ) فينقصد فاسداً ويثمه ويقضيه على ما يأتي (مَعَ قَوْلٍ) كالتلبية (أَوْ
 فِئْلٍ) كالتوجه (تَمَلُّقًا بِهِ) والمعتد أن الاحرام ينقصد بمجرد النية (يَنْتِ أَوْ أَبْهَمَ
 وَصَرَفَهُ لِيَحْتَجَّ) فقط (وَالْقِيَّاسُ لِقِرَآنٍ وَإِنْ نَسِيَ) ما عينه (قِرَآنٌ) عمله (وَنَوَى)
 الآن (الْحُجَّ وَبَرِئَ مِنْهُ فَقَطُّ) إِنْ كَانَ بِحَيْثُ يَصُحُّ ارْدَاغُهُ لَا بَعْدَ الرُّكُوعِ كَمَا
 يَأْتِي فَمِرَّة (كَسَكَّهُ أَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّعَ) يحتمل التمثيل والتشبيه بحمل الأول
 على الشك في الثلاثة (وَلَمَّا عُمُرَةٌ عَلَيْهِ كَالثَّانِي فِي حَجَّتَيْنِ أَوْ عُمُرَتَيْنِ
 وَرَفَضُهُ) كما سبق في الوضوء (وَفِي كِلَا إِحْرَامٍ زَيْدٌ تَرَدَّدُ) المعتد الصعقة (١)
 فان لم يعلم فكليهما السابق (وَتُنْذَبُ إِفْرَادُ ثُمَّ قِرَآنٌ بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا وَقَدْ مَهْمَا)
 وجوباً بـ إن ترتب في النية (أَوْ يُرَدِّفُهُ بِطَوَافِهَا إِنْ صَحَّتْ) وإلا لنا الحج وأتم
 عمرته وقضاها (وَكَمَلَهُ وَلَا يَسْتَمِي) بعده لأنه صار غللاً بل بعد الافاضة
 (وَتَنْذِيرُجٌ وَكُرَّة) الارداغ (قَبْلَ الرُّكُوعِ) أى قبل تملكه (لَا بَعْدَهُ) فلا

(١) وهو الراجح كما في شرح المجموع . لأن علماً عليه السلام لما قدم من اليمن أهل
 بابلان كاهل الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقره على ذلك بعد سؤاله . وكذلك فعل أبو موسى
 الأشعري أيضاً والمحدثان في الصحيحين .

يصنع (وصح) الحج (بقد سمي) ولا يكون قارناً (وحرم اتخلف وأهدى
 لتأخيره) عن العمرة وجوباً (ولو قلته) بل يزيد القدية إن ضله (ثم تمتع
 بأن يحج بعدها وإن يقران) وعليه دمان (وشرط دمها عدم إقامة بحكة
 أو ذي طوى) مما دون القصر (وقت فعلهما وإن يانقطع بها) ولم يكن
 أصله منها (وخرج لحاجة) ثم دخل بعمرة في أشهر الحج فيسقط الدم (إلا
 إن انقطع بغيرها) وأصله منها (أو قدم بها ينوى الإقامة ونذبه) الدم
 (فدى أهله) أحدهما بحكة (وبهل) إلا أن يقيم بأحدهما أكثر فيمتن
 تأويلان (والمتن عدم اعتبار ذلك (وحج من عامه) في التمتع وإحرامه
 في القران (وللمتن عدم عوده لبلده أو مثله ولو بالحجاز لا بأقل)
 ويكفي الأفرقي رجوعه لنحو مصر (وقل بعض ركنها) ولو بعض السعي
 لا الحلق (في دفعه) أي الحج (وفي شرط كونهما عن واحد نرد)
 والراجع لا يشترط (وإذا تمتع يجب بإحرام الحج) ويقرر على الميت بالعقبة
 كما يأتي (وأجزأ قبله) بمعنى نقله وإشماره (ثم الطواف لهما سبماً
 بالطهرين والشتر وبطل يحدث بناء) بمعنى لا بناء معه فإن أحدث قبل ركعتيه
 أعاده فإن تباعد عن مكة أعادهما وبث بهدى (ويجعل البتة عن يساره)
 ولا يصح القهقري (وخرج كل البدن عن الشاذوان) البناء المحذوب في
 جدار البيت (وستة أذرع من الحجر) بل عن جميعه في الأرجح وهو المستدير
 جهة الشام (ونصب المقبل قائمته) ليخرج عن الشاذوان (داخل المسجد)
 لا سطحه على الملل عليه عندنا للعمل (وولاء) ابتداءً إن قطع لجنابة) فإن
 تحينت بنى (أو تفقرو) أو رفضه على التحقيق وإن لم يرتفع أصل الشك (أو
 نسي بعضه إن فرغ سعيه) وطال وإلا بنى فإن لم يكن سعى اعتبر الطول بعد
 الركنين (وقطعه للفرصة) المقامة (ونذبه كالمشوط) إن لم يحش فوات

ركعة (وَيَنْبَغِي أَنْ رَعَفَ) كالصلاة ولا يضر هنا الكلام والاستبدال (أَوْ عَلِمَ
بِنَحْسٍ) رجع ابتلاؤه (وَأَعَادَ رَكَعَتَيْهِ) إن صلاهما بنجاسة (بِالتَّقَرُّبِ)
بالرف (وَ) بِنِ (عَلَى الْأَقْلَ إِنْ شَكَّ) في عدده (وَجَلَّزَ بِسَعَاتِفَ) يعني
القديعة و بناها الاروام عقوداً (لِزَحَّةٍ وَإِلَّا) يكن لزحمة بل لكحر (أَعَادَ)
ولو تطوعاً (وَلَمْ يَرْجِعْ لَهُ) إن نباعد من مكة (وَلَا دَمَ) لرجح الدم (وَوَجِبَ)
الطواف للقدم (كَالسَّعْيِ) بعده (قَبْلَ عَرَفَةَ) فيفوت بالوقوف ويلزم الدم
(إِنْ أُحْرِمَ مِنَ الْحِلِّ) بحج أفاقيا أو مكيا والعمرة يكفي طوافها (وَلَمْ يَرَاهِقْ)
بحيث يخشي منه فوات الوقوف (وَلَمْ يُرْدِفْ) الحج على العمرة (بِحَرَمِ) لم
يكف بالأول لثلاث يوم أن أصل الاحرام بالحل (وَالْأَ) تستوف الشروط (سَعَى
بَعْدَ الْإِفَاضَةِ وَإِلَّا) يسع بعد الافاضة (فَدَمَ) ولما كان هذا صادقا بعدم السعي
أصلاً قال (إِنْ قَدَّمَ) السعي بعد تطوع (وَلَمْ يُعِدَّهُ) بعد الافاضة (ثُمَّ السَّعَى
سَبْعًا بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ وَمِنْهُ الْبَيْدَةُ مَرَّةً وَالْعَوْدَةُ أُخْرَى) ولو ابتدأ بالمروة ألقى
ذلك الشوط (وَصَحَّحْتُهُ بِتَقْدِيمِ طَوَافٍ وَنَوَى فَرَضِيَّتَهُ) المراد ما يشمل الوجوب
ويعني أن يكون الافاضة أو القدم لا أنه ينوي فرضية التطوع (وَالْأَ) بأن
كان بعد طوع (فَدَمَ وَرَجَعَ إِنْ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُ عَمْرَةٍ حَرَامًا وَافْتَدَى
لِحَلِّهِ) وكذا إن وقع غيره من محظورات الاحرام له حكمه (وَإِنْ أُحْرِمَ) من
فسد طواف عمرته (بَعْدَ سَمْعِهِ بِحِجِّ هَلَاكِهِ) لأنه تبيين لإردافه أثنائها (كَطَوَافِ
الْقُدُومِ) تشبيه في الرجوع لفساده لكن حلالاً كما سبقول (إِنْ سَعَى بَعْدَهُ
وَاقْتَصَرَ) فإن أعاده بعد الافاضة كفى (وَالْإِفَاضَةُ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بَعْدَهُ)
فيجزي عنه في غير الممد وكذا يجري القيد في طواف العمرة (وَلَا دَمَ) على من
تطوع (حِلًّا إِلَّا مِنْ نِسَاءٍ وَصَيِّدٍ وَكَرِهَةِ الطَّيِّبِ) راجع لما بعد الكاف (وَاعْتَمَرَ
وَالْأَكْثَرُ إِنْ وَطِئَ) الأولى حذف الأكثر فانهم يقولون بعدها مطلقاً ثم هم

خارج المذهب (وَالْحَتَجُ حُضُورُ جُزْءِ عَرَفَةَ) والطمانينة واجبة تحجير بالدم (سَاعَةُ لَيْلَةِ النَّحْرِ) وبعد الزوال واجب ويكفي عند غيرنا في الركن (وَلَوْ مَرَّ إِنْ نَوَاهُ) ولا يحتاج غير المار لنية (أَوْ يَأْتِيهِ قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ أَخْطَأَ الْجَمْعَ) أي كل الموسم (بِمَآثِيرٍ قَطَطٍ) فوقوا ليلة الحادى عشر وينقلب لهم جميع الناسك لا بعضهم ولا بغير الماشر (لَا الْجَاهِلُ) بعرفة فلا يجزيه إن مر ولو نوى (كَبَطْنِ عَرَفَةَ) واد بين الطرفين تشبيه في عدم الاجزاء (وَأَجْزَأُ يَسْجِدُهَا بِكَرْبِهِ) لعدم الاتفاق على أنه من حل عرفة (وَصَلَّى وَلَوْ فَاتَ) الراجع تقديم الحج حيث خشي فواته (وَالسَّنَةُ غُلٌّ مُتَّصِلٌ) بالأحرام كالجملية (وَلَا دَمَ) لتركه (وَنَذِبَ) إيقاعه (بِالْمَدِينَةِ لِلْحَلِيقَةِ) وإن لم يتصل لقبوله عليه الصلاة والسلام (وَلَدَخُولِ غَيْرِ حَائِضٍ مَكَّةَ يَطْوِي وَلَوْ تَوَفَّي) فاعتسالات الحج ثلاثة ولا بد من ذلك في جميعها على التحقيق (١) ثم يحققه بعد الاحرام (وَلَيْسَ إِزَارٌ وَرِدَاءٌ وَنَعْلَانِ) في حيز اللندوبات قبله وإن كان أصل التجرد واجباً (وَتَقْلِيدُ هَدْيٍ ثُمَّ إِشْمَارُهُ) على التفصيل الآتى وهذا سنة والترتيب مندوب (ثُمَّ رَكَعَتَانِ وَالْقَرَضُ مُجْزٍ) في أصل السنة (يُحْرِمُ الرَّأْيُ إِذَا اسْتَوَى وَالْمَآثِي إِذَا مَتْنَى وَتَلْبِيَةُ) السنة مقارنتها وأما أصلها فلا فصل كثير. مواجب (وَجَدَّدَتْ) ندباً (لِتَفْسِيرِ حَالِ وَحَلَفِ صَلَاةٍ وَهَلْ لِسَكَّةٍ أَوْ لَطَوَائِفِ خِلَافٍ وَإِنْ نَزَرْتَ أَوَّلَهُ قَدُمٌ إِنْ طَالَ وَتَوَسَّطَ) ندباً (فِي غُلُوِّ صَوْتِهِ وَفِيهَا) من حيث اللداومة (وَعَاوَدَهَا) وجوباً في الجملة فإن لم يسدها أصلاً قدم (بَعْدَ سَعْيٍ وَإِنْ بِالْمَسْجِدِ لِرَوَاحِ مُصَلِّي عَرَفَةَ) وقد زالت الشمس (وَيُحْرِمُ مَكَّةَ يُبْقَى بِالْمَسْجِدِ) لأنه منه يحرم كما سبق (وَمُعْتَمِرُ اللَّيْلَاتِ) ابتداء (وَقَائِلِ الْحَجِّ) منه مصرفه لعمرة (يُبْقَى

(١) لكن في المرشد المين لابن عاشر وشرحه لمارة . أن اعتسالات الحج بعد غسل محررام لا ذلك فيها

(الْحَرَمِ) حول مكة (وَمِنَ الْجِبَرَانَةِ وَالتَّنْعِيمِ لِلْبَيْتِ وَ) المطلوب (لِلطَّوْفِ
 الْمَشِيِّ) وجوباً كالسعي (وَالْأَقْدَمُ لِقَادِرٍ لَمْ يَمِذْهُ وَتَقْبِيلُ حَجَرٍ بِقَمٍ)
 استقناً (أَوَّلُهُ وَفِي) إباحة (الصَّوْتِ) وكرهته (قَوْلَانِ وَلِلزَّحْمَةِ لَمْ يَبْدِ
 ثُمَّ عَوِدُ وَوَضْعاً عَلَى فِيهِ ثُمَّ كَبَّرَ) التحقيق أن التكبير في جميع الأحوال (وَالدُّعَاءُ
 بِلَا حَذٍ وَرَمَلُ رَجُلٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ) من القدوم أو ركن العمرة (وَلَوْ مَرَّ بِضَا
 وَصَدِيْقًا حِلًّا) فيرمل بهما (وَالزَّحْمَةُ الطَّافَةُ وَ) السنة (لِلسَّعْيِ تَقْبِيلُ الْحَجَرِ)
 بعد ركعتي الطواف (وَرَفِئُهُ) أى الرجل (عَلَيْهِمَا) الصفا والمروة (كَمَرَأَةٌ إِنْ
 خَلَا) للوضع من زحمة الرجال (وَأَسْرَاحٌ) في ذهابه للمروة وفي بن مطلقا (بَيْنَ)
 الميئين (الْأَخْضَرَيْنِ) عامود تحت منارة باب علي، والثاني قبالة رباط العباس
 (فَوْقَ الرَّمْلِ وَدُعَاءُ وَفِي سُنَّةِ رَكَعَتَيِ الطَّوْفِ أَوْ وَجُوبُهُمَا تَرَدَّدُ) رجح
 الوجوب في الواجب (وَنُدْبًا كَالْإِحْرَامِ) أى ركعتيه أى قراءة ذلك (بِالْكَافِرُونَ
 وَالْإِخْلَاصِ وَبِالْمَقَامِ) أى ندب إيقاع ركعتي الطواف خلف مقام إبراهيم حجر
 وقف عليه عند بناء البيت أو غسل رأسه (وَدُعَاءُ بِالْمَلْتَزَمِ) بين الركن والمقام
 (وَأَسْتِلَامُ الْحَجَرِ) تقبيل (وَالْيَمَانِي) لماً (بَعْدَ الْأَوَّلِ) وفي الأول سنة فيهما
 (وَاقْتِصَارٌ عَلَى تَلْبِيَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ) الصلاة (وَالسَّلَامُ) وعلى آله وهى ليك
 اللهم ليك لا شريك لك ليك إِبْنُ الْحُدِّ وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَلِللَّهِ لَا شَرِيكَ لَكَ
 (وَذَخُولُهُ مَسْكَةً نَهَاراً) فإن دخل ليلاً بات بنى طوى (وَالْبَيْتِ) عطف على
 مكة فيندب دخوله (وَمِنْ كَدَاءِ) بفتح الكاف ممدوداً مهمل الدال يعرف الآن
 بباب للمل (وَالْمَسْجِدِ مِنْ بَابِ بَنَى شَيْئَةً) يعرف بباب السلام (وَحُرُوجُهُ
 مِنْ كَدَى) بالضم والقصر باب شبيكة (وَرُكُوعُهُ لِلطَّوْفِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ
 قَبْلَ تَغْلِيهِ) هذا محط الندب (وَبِالْمَسْجِدِ) لازم لقوله سابقاً وبالمقام (وَرَمَلُ
 حُرْمٍ مِنْ كَالْتَّنْعِيمِ) أو الجمرانة بمحج في قدمه (أَوْ بِالْإِفَاضَةِ لِمَرَاهِقِ) ضاق

وقته عن القدوم ، وكذا كل تارك القدوم (لَا) رمل في (تَطَوُّعٍ وَوَدَاعٍ
وَكَثْرَةُ شُرْبِ مَاءٍ زَمَزَمَ وَثَقُلَهُ) ومزيتته من أنه لما شرب له ^(١) معه ويتناول
الغير (و) ندب (لِلسَّعْيِ شُرُوطُ الصَّلَاةِ) ولا يمحسن الاستقبال (و) ندب
(حُطْبَةٌ) رجع سنيها (بَعْدَ ظَهْرِ السَّابِعِ بِمَكَّةَ وَاحِدَةً) خلافاً لمن
رجع جلوسه وسطها انظر (ر) (يُخَيِّرُ بِالْمَنَاسِكَ) إلى خطبة عرفة ، أعني قوله
(وَخُرُوجُهُ لِيَنِي) يوم التروية الثامن (قَدَّرَ مَا يَذُرُّكُ بِهَا الظُّهْرُ) في مختاره
ولو يوم الجمعة لمسافر (وَبَيَّانُهُ بِهَا وَسَيَرُهُ لِعَرَفَةَ بَعْدَ الطَّوَاعِ وَتَزْوُلُهُ بِنَمِرَةٍ)
منها (وَخُطْبَتَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ) عقبه والراجح سنيهما يخبر بالمناسك الآتية (ثُمَّ
أَذِنَ وَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ) استئناً لكل صلاة أذان (إِثْرُ الزَّوَالِ)
معلوم من كون الخطبتين بعده ولو يوم الجمعة (وَدُعَاءُ وَتَفَرُّعٌ لِلْقُرُوبِ ،
وَوُقُوفُهُ بِوُقُوفِهِ ، وَرُكُوبُهُ بِهِ ، ثُمَّ قِيَامُهُ إِلَّا لِيَتَعَبَ) له أو لدايته
(وَصَلَاتُهُ بِزِدَايَةِ الْمَشَاءَيْنِ) الندب على الإيقاع بها وأصل الجمع سنة (وَبَيَّانُهُ
بِهَا وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ قَدَّمَ) فالنزول واجب بقدر حط الرحال (وَجَمَعَ وَقَصَرَ
إِلَّا أَهْلَهَا) استثناء من الثاني (كَمَنَى وَعَرَفَةَ) تشبيه في القصر لنفس أهل
الحل للسنة ، وإن لم يكن مسافة كما سبق (وَإِنْ عَجَزَ) عن وصول
المزدلفة (فَبَعْدَ الشَّفَقِ) يجمع في أى محل (إِنْ خَرَعَ مَعَ الْإِمَامِ) يعني وقف
(وَإِلَّا فَكُلُّهُ لَوَقْتِهِ ، وَإِنْ قَدَمْتَا عَلَيْهِ أُعَادَتْهُمَا) استحباً بحيث لم يعجز
عن المزدلفة وإن كان الضمير للشفق فاعادة المشاء واجبة (وَارْتَعَالُهُ) من
مزدلفة (بَعْدَ الصُّبْحِ مُعَلَّسًا وَوُقُوفُهُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) بين جبل المزدلفة

(١) لحديث « ماء زمزم لما شرب له » وهو حديث صحيح كما قال الحافظ العماد في جزء.

وقرح من الحرم والراجع أن شميرة الوقوف به سنة (يَكْبَرُ وَيَدْعُو لِلْإِسْفَارِ
وَالْمَسْقِبَالَةِ بِوَلَا وَهُوَ بَعْدُهُ) أى بعد دخول الأسفار (وَلَا قَبْلَ الصُّبْحِ
وَإِسْرَاحِ بَطْنِي مُحَسَّرٍ) قدرمية الحجر بين الزدقة ومني حصر فيه أصحط
القبيل (وَرَمِيَهُ الْعَقَبَةَ حِينَ وَصُولِهِ) هذا محط النذب حيث كان بعد الشمس
كما يأتي (وَإِنْ رَاكِبًا وَ) نذب (الْمَشْيُ فِي غَيْرِهَا) وهو بقية الأيام (وَحَلَّ
بِهَا غَيْرُ نِسَاءٍ) والمقد عليهن حرام (وَصَيْدُهُ وَكَرَّهُ الطَّيِّبُ وَسَكِينُهُ مَعَ كُلِّ
حَصَاةٍ وَتَنَابُهَا وَلَقَطُهَا) والعقبة من الزدقة (وَذَبْحُ قَبْلِ الزَّوَالِ وَطَلَبُ بَدَنَتِهِ)
بشراء مثلا (لَهُ) أى لقرب الزوال (لِيَخْلُقَ قَبْلَهُ ثُمَّ حَلَقَهُ) وتأخير الخلق
والإفاضة عن الرمي واجب وغير ذلك مندوب (وَلَوْ بِنُورَةٍ إِنْ عَمَّ رَأْسُهُ
وَالْقَصِيرُ مُجْزٍ) حيث عم مساحة الرأس (وَهُوَ سُنَّةُ الْمَرْأَةِ) أى طريقها
ويحرم تمثيلها بالخلق إلا الصغيرة جدا (تَأْخُذُ قَدَرُ الْأُنْمَلَةِ وَالرَّجُلُ مِنْ قُرْبِ
أَصْلِهِ) ندبا (ثُمَّ يُفِيضُ) والأفضل في ثوبى إحرامه (وَحَلَّ بِوَلَا) إن كان سعى
وقد رمى العقبة أو فات وقتها (مَا بَقِيَ إِنْ حَلَقَ وَإِنْ وَطِئَ قَبْلَهُ) أى الخلق
وبعد الإفاضة (قَدَمٌ بِخِلَافِ الصَّيْدِ) فلا شيء فيه إذ ذلك (كَتَاخِيرِ الْخَلْقِ)
تشبيه في الدم (لِيَلَدِهِ) أو طويلا بخروج أيام الرمي إلا أن يخلق بمكة (أَوْ
الْإِفَاضَةِ لِلْحَرَمِ) أو السعى كلا أو بعضا بعد غروب آخر الحجة (وَرَمَى كُلَّ
حَصَاةٍ أَوْ الْجَمِيعِ لِلَّيْلِ) ولا يتعدد الدم إلا أن يخرج للأول قبل الثاني (وَإِنْ
لِصَغِيرٍ لَا يُخْسِنُ الرَّمْيَ) فالدم بتأخير وليه (أَوْ عَاجِزٍ) عليه الدم ولو لم يؤخر
نائبه حيث لم يتداركه قبل الليل (وَيَسْتَنْبِئُ) لدفع الأنثم (فَيَتَحَرَّى إِنْ وَقَتَ
الرَّمْيَ وَكَبَّرَ) إذ ذلك ودعا (وَأَعَادَ) العاجز ما فعله النائب (إِنْ صَحَّ قَبْلَ
أَقْوَاتِ بِالْمَرْوَبِ مِنَ الرَّأْيِ) ومثله للنسي (وَقَضَاهُ كُلَّ إِلَيْهِ) لثروب
الراج (وَالْقَبْلُ قَضَاهُ) لسابقه (وَمَحَلُّ مُطْلِقٍ وَرَمَى وَلَا يَرْمِي فِي كَفِّ غَيْرِهِ)

أى لا يجوز ذلك (وَتَقْدِيمِ الْحَلْقِ أَوْ الْإِقَاصَةِ عَلَى الرَّمْيِ) عطف على ما فيه
الدم كما سبق (لَا إِنْ خَالَفَ فِي غَيْرِ) من الترتيب المنسوب السابق (وَعَادَ لِنَيْبِ
بَعْنَى فَوْقَ الْعَقْبَةِ) فى حش أن نفس الجمرة فى منى (ثَلَاثًا وَإِنْ تَرَكَ جُلًّا
لَيْلَةً فَدَمًا أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِنْ تَعَجَّلَ وَلَوْ بَاتَ بِمَكَّةَ أَوْ مَكِّيًّا قَبْلَ الْغُرُوبِ
مِنْ الثَّانِي) ظرف لتعجل بمعنى جاور منى (فَيَنْقُطُ عَنْهُ رَمَى الثَّالِثِ وَرُخْصَ
لِرَاحِ) الابل (بَعْدَ الْعَقْبَةِ أَنْ يَنْصَرِفَ وَيَأْتِيَ الثَّالِثَ) من أيام النحر (فَيَرْمِي
لِلْيَوْمَيْنِ) الثاني والثالث وسقط عنه يات اليلتين ثم تعجل أو تأخر وسقاة الركب
يرمون عند مجيئهم بالماء (وَتَقْدِيمِ الضَّعْفَةِ) عطف على المرخص فيه (فِي الرَّدِّ
لِلْمَزْدَقَةِ) إنما يوافق للذهب يحمل اللام بمعنى من بعد الواجب (وَتَرَكَ
التَّحْصِيبِ) أى تحصيب الراجع الآتى (لِنَفْسٍ مُّقْتَدَى بِهِ وَرَمَى كُلِّ يَوْمٍ
الثَّلَاثَ وَحَتَمَ بِالْعَقْبَةِ) كما يؤخذ من قوله الآتى وبتريهين (مِنْ الزَّوَالِ لِلْغُرُوبِ
وَصَبَحَتُهُ بِحَجَرٍ كَحَصَى الْخَدَفِ) بسكون المعجمة ، أوله مهمل أو معجم الرمى
بالأصابع (وَرَمَى) إما أنه جعل المشروط مطلق الإيصال أو أن نخط الاشتراط
قوله الآتى على الجمرة المتعلق به (وَإِنْ يَمْتَنِّجْسِ) وكره وأعيد بطاهر (عَلَى
الْجَمْرَةِ وَإِنْ أَصَابَتْ غَيْرَهَا) قبلها (إِنْ ذَهَبَتْ بِقُوَّةٍ لَادُونَهَا وَإِنْ أَطَارَتْ
غَيْرَهَا لَهَا) فلا رى (وَلَا طَيْنَ وَمَمْدَنَ) وأجزأ الرخام (وَفِي إِجْزَاءِ مَا وَقَفَ)
بكشف (بِالْبِنَاءِ) وهو المتمد (تَرَدَّدَ وَيَتَرْتَّبُهُنَّ) الكبرى ثم الوسطى
(وَأَعَادَ مَا حَضَرَ) يومه مذبا (بَعْدَ) فعل (الْمَنْسِيَةِ وَمَا بَعْدَهَا) وجوبا
(فِي يَوْمِهَا قَطُّ) فإن ذكر فى الثالث الأولى من الأولى لم يعد الثانى (وَنُدِبَ
تَتَابُعُهُ فَإِنْ رَمَى بِخَمْسٍ خَمْسَ اعْتَدَ بِالْخَمْسِ الْأُولَى وَإِنْ لَمْ يَذَرِ مَوْضِعَ
حَصَاةٍ اعْتَدَ بِسِتٍّ مِنَ الْأُولَى) لأد القاعلة الاحتياط (وَأَجْزَأَ عَنْهُ وَعَنْ
صَبِيٍّ وَلَوْ حَصَاةً حَصَاةً) والمذاران يفرد كل برمى (وَرَمِيَتْهُ الْعَقْبَةُ أَوَّلَ يَوْمٍ)

فيدخل وقتها بالفجر (طُلُوعِ الشَّمْسِ) وقت الفضيلة للزوال (وَأَمَّا) يكن أول يوم (إِثْرَ الزَّوَالِ) وهو أول الوقت (قَبْلَ الظُّهْرِ) ندبا (وَوُقُوفُهُ إِثْرُ الْأَوَّلَيْنِ قَدَرُ إِثْرِ رَافِعِ الْبَقَرَةِ وَتِيَامُ رُفُهُ فِي الثَّانِيَةِ) فتكون عن يمينه (وَتَحْصِيْبُ الرَّاجِعِ) نزوله بالمحصب حيث مقبرة كداء (لِيُصَلِّيَ أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ) من ظهر الرابع (وَطَوَافُ الْوَدَاعِ إِنْ خَرَجَ لِكَالْبُحْفَةِ لَا كَالْتَنْعِيمِ) مما قرب (وَأِنْ صَغِيرًا وَتَأْدَى بِالْإِقَاصَةِ وَالْمُزْمَةِ) على قياس التحية بالعرض (وَلَا يَرْجِعُ) عن كاليت (الْمُهْرَى) لعدم ثبوته (وَبَطْلُ) بمعنى طلبه بغيره (بِإِقَامَةِ بَعْضِ يَوْمٍ لَا يَشْتَلِ خَفًّا) كساعة (وَرَجَعَ لَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوَاتَ أَصْحَابُهُ وَحَبَسَ الْكَرِيْ وَالْوَلِيُّ لِحَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ قَدَرُهُ وَقِيْدٌ إِنْ أَمِنَ وَالرَّقَّةُ فِي كَيَوْمَيْنِ) والأسهل تقليد نحو أبي حنيفة في صحة طوافها (وَكُرَّةٌ رَمَى بِمَرْمَى بِهِ كَأَنْ يُقَالَ لِلْإِمَامَةِ طَوَافُ الزِّيَارَةِ أَوْ زُرْنَا قَبْرَهُ عَلَيْهِ) الصلاة (وَالسَّلَامُ) وعلى الله لأن تابع السلطان إذا حضر خادما لا يقول أزور (وَرُتِي التَّيْنِ) أى دخوله (أَوْ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَنْبَرِهِ عَلَيْهِ) الصلاة (وَالسَّلَامُ) وعلى الله (بِنَعْلٍ) طاهر وحرم وضع المصحف عليه (٢) كما فى عب (بِخِلَافِ الطَّوَافِ) به (وَالْحَجَرِ) لعدم الجزم بأنه من البيت وكرهه أشهب (وَأِنْ قَصِدَ بِطَوَافِهِ نَفْسَهُ مَعَ مَحْمُولِهِ لَمْ يُجْزَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) لأنه كالصلاة وقيل يجزئهما وقيل عن الصبي انظر بن (وَأَجْزَأُ السَّمَى عَنْهُمَا كَمَحْمُولَيْنِ فِيهِمَا) لأنهما كالشيء الواحد .

(فَصَلِّ حَرَمٌ بِالْإِخْرَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ لُبْسُ قُفَّازٍ) جاف ضاء وزاى بوزن

(١) لأن الزائر فضلا على الزور يزيره له . والفصل هنا للزور فلاذولى أن يقول تبركا بغيره أو تفرقا به أو نحو ذلك مما يجيد التنظيم المحض

(٢) أى العمل الطاهر لعدة حرمة القرآن ومثل العمل الحف كما فى شرح المجموع .

رمان يلبس في الدين (وَسَتْرٌ وَجْهِهِ إِلَّا لِسْتَرٍ) خشيته فتنة بل في بن ولو لم تخش
 (بِلَا عَرَزٍ) بكثرة (وَرَبَطٌ وَإِلَّا قَدِيدَةٌ وَعَلَى الرَّجُلِ حُجَيْطٌ بِمَضُوءٍ وَإِنَّا
 يَنْسُجُ أَوْ زَرٍ أَوْ عَقْدٌ كَخَاتَمٍ وَقَبَاةٌ) بالفتح تسميه العلمة قططان (وَإِن لَّمْ
 يُدْخِلْ كُمًا) حيث أدخل المنكب (وَسَتْرٌ وَجْهِهِ أَوْ رَأْسُهُ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا
 كَطَلِينٍ وَلَا قَدِيدَةٍ فِي سَيْفٍ وَلَوْ بِلَا عَذْرِ) وإن حرم حينئذ (وَاحْتِزَامٍ) ولو بحبل
 بلا عقد (وَاسْتِنْفَارٍ) بمئنة فثلاثة وفاء لف إزاره بين فخذه (لِقَمَلٍ قَطِطٌ) راجع
 لها (وَجَارَ خُفٌّ قَطِيعٌ أَشْقَلُ مِنْ كَتَبٍ لِقَفْدٍ نَمِيلٍ أَوْ غُلُوهُ فَاحِشًا) زائدًا
 على الثلث (وَاقْتَاءُ شَمْسٍ أَوْ رِيحٍ يَبْدُ) فإن ألصقها طويلا اقتدى وفي بن عن
 ابن عاشر لا مدية في اليد بحال لأنها لا تمد سائرًا (أَوْ مَطَرٌ يَمْرُتُفِعُ) كثوب
 وأولى يد (وَتَقْلِيمٌ ظَهْرٍ انْكَسَرَ) بقدر الضرورة (وَارْتِدَاءٌ بِقَمِيصٍ وَفِي
 كُرْهِ) ارتداء (السراويل) لقبح الهيئة ولو لتغير محرم (رِوَابِتَانِ وَتَطَلُّلٌ بَيْنَاءُ
 وَجِبَاءُ) خيمة ونحوها (وَحَجَارَةٌ) عمل (لا فيها) حيث لم تكن مقببة كالسقف
 (كَثُوبٌ بِمَضُوءٍ قَمِيٍّ وَجُوبُ الْقَدِيدَةِ خِلَافٌ وَخَلٌّ) على رأسه (لِحَاجَةِ
 وَقْفَرٍ بِلَا تَجَرٍّ) زائد على اللباس (وَابْدَالٌ تَوْبِيهِ) ولو كراهة قل (أَوْ بَيْنَةُ
 بَخْلَافٍ غَسْلِهِ) فلا يجوز حيث لم يتحقق نفي القمل (إِلَّا لِنَجَسٍ قِبَالِئَاءٍ قَطِطٌ
 وَبَطٌّ جُرْحِهِ وَحَكٌّ مَا حَيٍّ) من جسده (يُرْفِقِي) وإلا كره وما يراه يحكه
 ماشاء (وَصَدٌّ إِنْ لَمْ يَنْصَبْهُ) فيفتدى (وَشُدٌّ مِنْطَقَةٍ) بلا عقد (لِنَفَقَتِهِ عَلَى
 جِلْدِهِ) لا فوق الأزار (وَأِصَافَةٌ نَفَقَةٍ غَيْرِهِ) بالتبع (وَإِلَّا قَدِيدَةٌ كَتَصَبٍ
 جُرْحِهِ أَوْ رَأْسِهِ أَوْ لَصَقٍ حَرَقَةٍ كَدِرْهَمٍ) بطل على كبحرج (أَوْ لَهَا عَلَى
 ذَكَرٍ أَوْ قُطْنَةٍ بِأُذُنَيْهِ أَوْ قِرْطَاسٍ بِصُدْغَيْهِ أَوْ تَرَكَ ذِي نَفَقَةٍ) بعد فراغ
 نفقته (ذَهَبٌ أَوْ) ترك (رَدْمًا لَهُ) يعني عما قبله (وَ) جاز (لِمَرْأَةٍ خَزٌّ
 وَخَلٌّ وَكِرَةٌ شُدُّ نَفَقَتِهِ بِمُصْدِهِ أَوْ فَخْدِهِ وَكَبُّ رَأْسٍ عَلَى وَسَادَةٍ) يعني

أن ينام على وجهه وليس خاصاً بالحرم^(١) (وَمَصْبُوعٌ لِمَقْتَدَى يَدِهِ) حيث أشبهه الطيب وفي المصفر الشديد فدية (وَتَمُّ كَرِيحَانٍ) وورد وياسمين وجاز استصحابه ومكث بمكانه وفي كراهة مسه وجوازه خلاف (وَسَكَّتُ مِمَّا كَانَ بِهِ طَيْبٌ) كالسك والعطريات (وَأَسْتَصْحَابُهُ) وأولى يكره شمه وأما مسه فحرام وفيه الفدية (وَحِجَامَةٌ بِلاَ عَذْرِ وَعَمْسُ رَأْسِهِ) بللاء لثلا يقتل دواب (وَتَجْفِيفُهُ بِشِدَّةٍ وَنَظَرُ عِمْرَاءٍ) لثلا يرى ما يزيله (وَلُبْسُ امْرَأَةٍ قِبَاهُ) يصفها لغير زوجها (مُطْلَقًا) ولو في غير الاحرام (وَ) حرم (عَلَيْهَا) أى الرجل والمرأة (دَهْنُ اللَّحْيَةِ وَالرَّأْسِ وَإِنْ صَلَمَاءُ) بلا شمر (وَإِبَانَةُ ظَفَرٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ وَسَخٍ إِلَّا غَسَلَ يَدَيْهِ بِمِزِجِلِهِ) أى الوسخ وكذا يجوز إزالة ما تحت الأظفار (وَتَسَاطُ شَعْرِ لَوْضُومٍ) أو غسل (أَوْ زَكُوبٍ وَدَهْنُ الْجَسَدِ كَكَفِّ وَرِجْلٍ بِمُطَيَّبٍ) فيه الفدية ولو لملحة وإن نفت الأثم (أَوْ لَتَفْرِ عِلَّةٌ وَلَهَا) والوضوع أنه مطيب (قَوْلَانِ) في الفدية لغير الكف والرجل فيقتصران (اخْتَصَرْتُ) للدونة (عَلَيْهَا وَتَطْيَبُ بِكَوْرَسٍ) يعنى يحرم استعمال الطيب على ما سبق (وَإِنْ ذَهَبَ رِيحُهُ) ولا فدية (أَوْ لَضْرُورَةٍ كَحُلٍّ) هذا في الفدية ولا حرمة (وَلَوْ فِي طَبَائِمٍ أَوْ لَمْ يَمَلُوكَ) بيده وقد مسه (إِلَّا قَارُورَةً سُدَّتْ وَمَطْبُوحًا) ذهب جرمه (أَوْ بَاقِيًا مِمَّا قَبْلَ إِحْرَامِهِ) إلا أن يبقى جرمه ، فينتدى ولو نزع فوراً (وَمُصْبِيًا مِنْ إِقْلَاءٍ رِيحٍ أَوْ غَيْرٍ) إلا أن يترأخى في نزع فينتدى ولو يسيراً (أَوْ خُلُوقٍ كَمَثَرٍ وَحَبْرٍ فِي نَزْعٍ يَسِيرِهِ وَإِلَّا) بأن كثر (افْتَدَى إِنْ تَرَأَخَى) وتغيب بأنه لانص بالفدية وإنما هو الأمر بنزع الكثير (كَتَفْطِيَّةٍ رَأْسِهِ

(١) لورود النهي عن ذلك في غير الاحرام . رواه أبو داود والشافى من حديث طهفة . وورد من حديث أبي هريرة . وعمر بن الخطاب عن أبيه . ونحفظ حديث طهفة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجهه دائماً على وجهه فقال « هذه نجمة يغضبها الله » .

نائباً) تشبيه في الفدية إن تراخى في نزعها بعد انقباه (وَلَا تُحْلَقُ أَيَّامَ الْحَجِّ ،
وَيَقَامُ الْمُطَّارُونَ فِيهَا) أى أيام الحج (مِنْ السَّعَى) استحضاراً (وافتدى
المُتَّقِي) طيباً أو ثوباً (الْحِلَّ إِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ) أى الحرم بأن لم يترشح
في النزع (بِلَا صَوْرٍ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْتَدِ الْمُحْرِمُ كَأَن حَلَّقَ) الحل
(رَأْسُهُ) أى الحرم تشبيه فيما سبق (وَرَجَعَ بِالْأَقْلَى) من التسك والاطعام
(إِنْ لَمْ يَفْتَدِ بِصَوْمٍ وَحَلَّى الْمُحْرِمُ الْمُنَاقِي) طيباً مسه على محرم (فِدْيَتَانِ عَلَى
الْأَرْجَحِ وَإِنْ حَلَّقَ حُلٌّ مُحْرِمًا بِإِذْنِ قَلَى الْمُحْرِمِ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ) كالتوضيح
للتشبيه السابق فلها تلزمه هنا بالاذن (وَإِنْ حَلَّقَ مُحْرِمٌ رَأْسَ حِلٍّ أَطْعَمَ وَهَلَ
حَفَنَةً أَوْ فِدْيَةً تَأْوِيلَانِ) فان تحقق قتل دواب فيحسبه (وَفِي الظُّفْرِ الْوَاحِدِ
لَا لِإِمَاطَةٍ الْأَذَى حَفَنَةً) يده ولها أو أكثر فدية (كَشَرَةٍ أَوْ شَرَاتٍ أَوْ
قَمَلَةٍ أَوْ قَمَلَاتٍ) فان زاد على اثني عشر فدية (وَطَرَحَهَا كَحَلَّقَ مُحْرِمٍ
لِمِثْلِهِ مَوْضِعُ الْحِجَابَةِ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ شَيْءُ الْقَمَلِ وَتَقْرِيْدُ بِمِيزِهِ) إزالة
قواده التشبيه في الحفنة (لا كَطَّرَحَ عَلَقَةً أَوْ بُرْغُوثٍ) فلقولان ذلك يعيش في
الأرض (وَالْفِدْيَةُ فِيمَا يُتَرَفَّقُ) ينتم (بِهٍ أَوْ يُزِيلُ أَدَى) شعماً يكره (كَقَصِّ
الشَّارِبِ أَوْ ظَفْرِ وَقَتْلِ قَمَلٍ كَثَرٍ) كما سبق (وَخَضْبٍ يَكْحَنَاءُ وَإِنْ رُقْعَةً
إِنْ كَبُرَتْ) كدريه ينلى لا إن حشى به شق رجل (وَجُرْدِ حَمَامٍ عَلَى
الْمُخْتَارِ) المتمد لا فدية فيه ولو عرق وصب الماء الحار وذلك إلا إذا أقي الوسخ
(وَأَنَحَدَّتْ إِنْ طَنَّ الْإِبَاحَةَ) لرفض أو فساد أو طلاف بظن الطهارة لا مجرد
جهل (أَوْ تَعَدَّدَ مُوجِبُهَا بِقَوْرِ أَوْ نَوَى) عند الأول (التَّكْرَارُ أَوْ قَدَّمَ
التَّوْبَ عَلَى السَّرَاوِيلِ) ونحو ذلك مما لا يزيد نعم الثاني على الأول زيادة
معتبرة (وَشَرَطُهَا فِي اللَّبْسِ انْتِفَاعٌ مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ لَا إِنْ نَزَعَ مَكَانَهُ)
ولم يدم كالיום (وَفِي صَلَاةٍ قَوْلَانِ) للمتمد أنها لا توجب فدية بمجردا حتى
ينتفع عرفاً أو بطول (وَلَمْ يَأْتُمْ إِنْ قَمَلَ) موجبها (لِمُذْرٍ) خافه (وَهِيَ نُسْكٌ

نِشَاءٍ فَأَعْلَى أَوْ إِطْلَامٍ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مُدَّانٍ كَالْكَفَّارَةِ أَوْ حِيَامٍ ثَلَاثَةَ
 أَيَّامٍ وَلَوْ أَيْتَامَ مَنِيٍّ وَلَمْ يَخْتَصَّ بِزِمَانٍ أَوْ مَكَانٍ إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ بِالذَّبْحِ
 الْهَدْيَ فَكَحْكُمِهِ (الْأَيُّ) وَلَا يَجْزِي غَدَاةً وَعَشَاءً إِنْ لَمْ يَبْلُغْ مُدَّتَيْنِ (و)
 حَرَمٌ بِالْأَحْرَامِ (الْجَمَاعُ وَمُقَدَّمَاتُهُ وَأَقْدَمُ مُطْلَقًا) وَلَوْ فِي غَيْرِ مَطِيقَةٍ أَوْ هَوًى
 فَرَجٍ أَوْ مَعَ لَفٍ كَثِيرٍ كَذَا لَسَبَّ وَخَصَّهُ بِنَجْوَجِبِ النِّسْلِ (كَاسْتِذْعَاهُ مَنِيٍّ
 وَإِنْ يَنْظُرُ) أَدَامَهُ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي وَلَا تَشْتَرُطُ الْإِدَامَةُ فِي غَيْرِ النَّظَرِ وَالْفَكْرِ (قَبْلَ
 الْوُقُوفِ مُطْلَقًا) فَضَلَّ شَيْئًا غَيْرَ الْأَحْرَامِ كَالسُّمِّ أَوْ لَا (أَوْ بَدَدَهُ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ
 إِفَاقَتِهِ وَعَقَبَتِهِ) لِأَنَّ أَحَدَهُمَا تَحِلُّ كَمَا سَبَقَ (يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ قَبْلَهُ) لِأَنَّ فَوَاتَ
 زَمَنِ الْعَقَبَةِ كَفَسَلِهَا (وَالْأَيُّ) بِأَنْ حَصَلَ بَعْدَ أَحَدِهِمَا أَوْ بَعْدَهُمَا وَلَمْ يَحِلَّ كَمَا سَبَقَ
 (فَهَدْيٌ كَمَا نَزَلَ ابْتِدَاءً وَإِمْثَانُهُ وَقَبْلَتُهُ) عَلَى مِمَّ وَإِلَّا فَكَالْمَلَامَةِ يَهْدِي إِنْ
 كَثُرَ أَوْ أَمْدَى (وَوُقُوعُهُ) عَطَفَ عَلَى مَا فِيهِ الدَّمُ وَالضَّيْرُ لِلْجَمَاعِ (بَعْدَ سَمْعِهِ
 فِي عُمرَتِهِ) قَبْلَ حَلْقِهَا (وَالْأَيُّ فَسَدَتْ وَوَجِبَ إِنْتِمَاءُ الْمُفْسِدِ^(١)) مِنْ عَمْرَةٍ
 أَوْ حَجٍّ أَدْرَكَ وَقُوفَهُ وَلَوْ بَعْدَ الْقِسَادِ كَمَا فِي عِبٍ فَإِنَّ فَاتَهُ غَلَبَ حَكْمَ الْقَوَاتِ وَتَحَلَّلَ
 كَمَا يَأْتِي (وَالْأَيُّ) يَتِمُّهُ (فَهُوَ عَلَيْهِ وَإِنْ أَخْرَمَ) مَرَّةً ثَانِيَةً ظَانًا خُرُوجَهُ مِنْ
 الْأَوَّلِ بِالْقِسَادِ فَالْأَحْرَامُ الثَّانِي لَعَوَ الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ عَمَلُهَا إِنْتِمَاءُ الْمُفْسِدِ (وَلَمْ يَقَعْ قَضَاؤُهُ
 إِلَّا فِي) مَرَّةٍ (ثَالِثَةٍ وَقُوْرِيَّةِ الْقَضَاءِ) اتِّفَاقًا (وَأِنْ تَطَوَّعًا) لَوْجُوْهُ بِالشَّرْعِ
 (وَقَضَاءُ الْقَضَاءِ) وَإِنْ تَسَلَّلَ (وَنَحَرُ هَدْيٍ) لِلْقِسَادِ (فِي الْقَضَاءِ وَاتَّحَدَ)
 الْمَدْيُ (وَإِنْ تَكَرَّرَ) مُوجِبُهُ (لِلنِّسَاءِ) بِالْوَطْءِ مَرَارًا (بِخِلَافِ صَيِّدٍ وَفَذْيَةٍ)
 فَيَتَمَدَّدَانِ بِتَمَدُّدِ سَبَبِهِمَا (وَأَجْزَأُ) هَدْيُ الْقِسَادِ (إِنْ عَجَلَ) قَبْلَ الْقَضَاءِ

(١) لَا يَنْبَغِي عَرَفَةَ فِيهَا يَجِبُ إِتْمَامُهُ وَمَا لَا يَجِبُ يَنْتَهِنَ وَمَا :

مَلَأَتْهُ وَصُومٌ ثُمَّ حَجٌّ وَعَمْرَةٌ طَوَافٌ نَكُوفٌ وَاتِّمَامٌ نَحْوًا
 وَفِي غَيْرِهَا كَالْوَقْتِ وَالنَّهْرِ خَيْرٌ مِنْ شَاءَ فَلْيَقْطَعْ وَمِنْ شَاءَ تَمَّا

(وَثَلَاثَةٌ إِنْ أَفْسَدَ قَارِنًا ثُمَّ فَاتَهُ وَصِي) هديا للفساد والقرنات والقران الثاني وكذا إن لم يفسده للقران الأول (وَغَمْرَةٌ إِنْ وَقَعَ) الوطء (قَبْلَ رَكْعَتَيْ الطَّوَافِ) أو السعي لثاني بطواف وسعى بلا خلل وهذا من تمة قوله سابقاً وإلا فهدي في مبحث الجماع خفة التقديم هناك (وَاجْتِاجُ مَكْرَهَتِهِ وَإِنْ نَكَحَتْ غَيْرَهُ وَعَلَيْهَا إِنْ أَعْدَمَ وَرَجَعَتْ كَالْمَتَّقِدِّمِ) في القدية وكيمارة الصوم (وفارق مَنْ أَفْسَدَ مَعَهُ) للثلايعود (مِنْ إِحْرَامِهِ لِتَحْلُلِهِ وَلَا يُرَاعَى زَمَنُ إِحْرَامِهِ) فله أن يحرم في القضاء قبل زمن الأول أو بعده (بِخِلَافِ مِيقَاتِ إِنْ شَرَعَ) أراد مطلق المكان حتى احتاج للشرط (فَإِنْ نَسَدَّاهُ قَدَمٌ وَأُجْزَأُ نَمْتَعٌ عَنْ إِفْرَادٍ وَعَكْسُهُ لَا قِرَانٌ عَنْ إِفْرَادٍ أَوْ نَمْتَعٌ وَعَكْسُهُمَا) حاصله لا يجزى القران عن غيره ولا غيره عنه وغير ذلك مجز (وَلَمْ يَثْبُتْ قَضَاءُ تَطَوُّعٍ عَنْ وَاجِبٍ) كندرك (وَكَرِهَ حُلُّهَا) أى المرأة (لِلْمَحْمِلِ وَلِذَلِكَ اتَّخَذَتِ السَّلَامُ) لترقى عليها (وَرُؤْيَا ذِرَاعَيْهَا) وهذا في غير المحرم (لَا شَعْرَهَا وَالْقَتَوَى فِي أُمُورِهِنَّ) فيجوزان مع أمن الفكر (وَحَرَّمَ يَدَا) أى بالاحرام بحج أو عمرة (وَبِالْحَرَمِ مِنَ نَحْوِ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةُ أَمْيَالٍ أَوْ خَمْسَةٌ لِلتَّنْعِيمِ) عليهما وهو خارج (وَمِنْ جِهَةِ الْعِرَاقِ ثَمَانِيَةٌ لِلْمَقْطَعِ) بفتح الميم محققاً وضماً مشدداً مفتوح القاف مكان (وَمِنْ عَرَفَةَ ثَمَنَةٌ وَمِنْ جُسَدَةَ) بضم الجيم (عَشْرَةٌ لِآخِرِ الْحُدَيْبِيَّةِ) هي داخله بخلاف الفايات السابقة (وَيَقِفُ سَبِيلُ الْحِلِّ دُونَهُ) لارتفاعه (تَعَرُّضُ بَرَى) فاعل حرم (وَإِنْ تَأَنَسَّ أَوْ لَمْ يُوْ كُلُّ أَوْ طَلَبَ مَاءٍ) ما يلزم الماء (وَجَزَأُ) داخل في التعرض له (وَبَيَّضَةُ) ولا يحله فان فعل فلا جزاء بخلاف البيض (وَلَيْزِيلُهُ بِيَدِهِ أَوْ رُقَّتِهِ وَزَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ) فلا يأخذه بعد من أخذه (لَا يَبْيِئُهُ) لعدم اتصاله معه (وَهَلْ وَإِنْ أُحْرِمَ مِنْهُ) أى من البيت وهو المعتد (تَأْوِيلَانِ فَلَا يَسْتَحْدُ مِلْكُهُ) بشراء

حال الاحرام مثلا تخرج على حرمة التعرض أما إرضه أو رد عليه بسبب مثلا فلي
قوله سابقاً وليس له الخ (وَلَا يَسْتَوِدِعُهُ) فإن قبله حال الاحرام رده لربه فان لم
يقبله أرسله بحضرته ولا شيء عليه وإن غاب ربه وأودعه وهو حلال أرسله وضمنه
له حيث لم يجد من يحفظه (وَرُدَّ إِنْ وَجَدَ مُودِعُهُ وَإِلَّا بَقِيَ) هذا إن قبله
قبل الاحرام للضرورة (وَفِي صِحَّةِ اشْتِرَائِهِ) المنهى عنه سابقاً فيرسله
وفساده فيجربى على حكم المودع (قَوْلَانِ) فان كان البائع محرماً فسد اتفاقاً
(إِلَّا الْقَارَةَ وَالْحَيَّةَ وَالْمَقْرَبَ) ونحوها الرتيلا والزنبور مثلاً (مُطْلَقًا)
ولو صغرت (وَعَرَابًا وَحِدَاةً) بوزن عنة (وَفِي صَنِيعِهِمَا خِلَافٌ) في الحرمة
ولا جزاء. ويعمل الاستثناء على الايذاء، فان قصد الذكاة فيته (وَعَادِي سِعْمٍ
كَذَنْبٍ إِنْ كَبَرَ) بكسر الباء في السن وفي الجسم، والمغنى بالضم (كَطِيرٍ
خِيفَ إِلَّا يَقْتُلُهُ وَوَرَعًا لِحِلِّ بَحْرِمٍ) لثلاث يكثر فيه وكره للمحرم (كَأَنَّ
عَمَّ الْجَرَادِ وَاجْهَدَ) في التحرز منه (وَإِلَّا قِيمَتُهُ وَفِي الْوَاحِدَةِ) إلى
عشرة (حَفَنَةً وَإِنْ فِي نَوْمٍ كَذُودٍ) ونمل وذباب ولو كثرت (وَالْجُرَاهُ يَقْتُلُهُ
وَإِنْ لِمَخْمَصَةٍ) جماعة (وَجَهْلٍ وَنِسْيَانٍ وَتَكَرَّرَ) بتكرره كما سبق
(كَسْهِمٍ مَرَّ بِالْحَرَمِ) تشبيه في الجزاء (وَكُلُّبٍ تَمَيَّنَ) الحرم طريقه ولو أرسل
من بعد (أَوْ قَصَرَ فِي رَبْطِهِ) فانطلق ورده محرم أوفى الحرم (أَوْ أُرْسِلَ
بِقَرْبِهِ) ولو لم يتعين طريقه (فَقَتَلَ خَارِجَهُ) بعد الدخول فيه (وَطَوَّدَهُ مِنْ
نَحْرِهِ) حيث لم يتحقق سلامته فهو من جزئيات التعريض الآتي (وَرَجَى مِنْهُ
أَوْ لَهْ) كما يعلم من مرور السهم السابق (وَتَعْرِضُهُ لِلتَّلَفِ) كتلف ريشه
وسبرحه (وَلَمْ يَتَحَقَّقْ سَلَامَتُهُ) راجع لما (وَلَوْ يَنْقُصُ) بمبالغة في المفهوم من
عدم الضمان لحقد تحقق الحيلة (وَكُرَّرَ إِنْ أَخْرَجَ لِنَيْكٍ ثُمَّ تَصَحَّقَ مَوْتُهُ) حيث
جلت بعد الاخراج (كَكُلِّ مِنَ الْمُشْتَرِكِينَ) تشبيه في التعدد فلي لكل

جزاء (وَيُرْسَالُ لِسَعِيرٍ) فذهب الكلب يصيد أو تبين أن ما ظن سباعاً صيداً (أو نُسِبَ شَرَكُهُ لَهُ) أى للسبع فاذا الصيد (وَيَقْتُلُ غُلَامٍ) عبد (أُمِرَ بِإِفْلَاتِهِ فَظَنَّ الْقَتْلَ) فالجزاء على السيد (وَهَلْ نُسِبَ السَّيِّدُ فِيهِ) أى فى الصيد (أَوَّلًا) تأويلان للتمتع لا يشترط نسيبه (وَيَسْبِيهِ وَلَوْ أَنْفَقَ كَفَرَعَهُ فَمَاتَ وَالْأُظْهَرُ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ) لكن للتمتع الأول (كَفُسْطَاطِهِ) تشبيه فى عدم الجزاء إن تعلق بالقيمة فمات (وَيُبْرِي لِمَاءً) لا لاصطياد (وَدَلَالَةُ نَحْرِهِمْ أَوْ حِسَانِ) فلا جزاء فى ذلك كله وإن كان ميتة (وَرَمِيَهُ) أى الحل (عَلَى فَرْعٍ أَصْلُهُ فِي الْحَرَمِ) لأن الأصل منفصل من الصيد بخلاف شعر الرأس (أَوْ رَمِيَهُ بِحِلٍّ وَتَحَامَلَتْ فَمَاتَ بِهِ) الضمير للحرم (إِنْ أَغْدَتْ مَقْتَلَهُ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَنْفِذْ عَلَى الْمُخْتَارِ) ولا جزاء (أَوْ أَمْسَكَ لِيُرْسِلَهُ فَهَتَلَهُ مُحْرِمٌ) يشمل من فى الحرم وإنما الجزاء على القاتل (وَأِلَّا) بأن قتله حلالاً (فَقَاتِلُهُ) أى الماسك (وَعَرِمَ الْحِلُّ لَهُ الْإِقْلَ) لمن لم يصم كما سبق (وَ) إِنْ أَمْسَكَ (لِلْقَتْلِ) فقتله محرم آخر فهما (شَرِيكَانِ) على كل جزاء (وَمَا صَادَهُ مُحْرِمٌ) يشمل من فى الحرم (أَوْ صِيدَ لَهُ) أى للمحرم بنسك لا من فى الحرم (مَتَيْتَةً) فالمنى أنه ذكى بالصيد وكذا إذا ذبح له أو يأذنه فيما له ولايته (كَبَيْضَةٍ) أى بيض الصيد إذا كسره محرم أو شواه أو فسل ذلك لأجله فهو فى حكم الميتة لكل أحد (وَفِيهِ) أى ما كان لأجل محرم (الجزاء) إِنْ عَلِمَ وَأَكَلَ) ولو كان الأكل محرماً آخر (لَا فِى أَكْلِهَا) أى الميتة بعد أن تحقق جزاؤها عليه أو غيره فلو أكل محرمون علان مما قبل الحرم مما تمتد عليهم كالشركة (وَجَازَ) للمحرم (مَصِيدُ حِلٍّ لِحِلِّهِ وَإِنْ سَبَحَ مُحْرِمٌ) كل منهما بعد التذكية (وَذَبَحَهُ) أى ما كن الحرم (بِحَرَمٍ مَا صِيدَ بِحِلٍّ وَلَيْسَ الْإِبْرَازُ وَالذَّبْحُ بِصَيْدٍ بِخِلَافِ الْحِمَامِ) ولو بقيت (وَحَرَمٌ بِهِ) أى بالحرم (قَطْعُ مَا يَنْبَغُ بِنَفْسِهِ) فأولى قتل أجزاء الأرض (إِلَّا الْإِذْخِرَ) نبت كالخلفاء للنار (وَالشَّأْنُ) للدواء وكذا الاراك والمعصى

والأوراق للوقيد وإصلاح المواضع (كَمَا يُسْتَنْبَتُ) تشبيه في الجواز (وَإِنْ لَمْ يَبَالِغْ) بَأَن اتفق نباته بنفسه نظراً للجنس كالعكس (وَلَا جَزَاءَ) في الشجر (كَصِيدِ الْقَدِيمَةِ) فيحرم ولا يجازى (بَيْنَ الْجِرَارِ) الحرة أرض سوداء (وَشَجَرَهَا) عطف على صيد (بَرِيداً فِي بَرِيدٍ) في بمعنى مع أي يريد من كل جهة من طرف السور على البيوت القديمة ولا تدخل المدينة في حریم الشجر بل الصيد (وَالْجَزَاءُ مُحْكَمٌ عَدْلَيْنِ فَصِيحَيْنِ بِذَلِكَ) أي بيان الجزاء والعدالة تستلزم الحرية والبلوغ والحكم باللفظ (مِثْلُهُ مِنَ النَّعْمِ أَوْ إِطْعَامُ قِيَمَةِ الصَّيْدِ يَوْمَ التَّلَفِّ بِمَحَلِّهِ) يفتنازه إطعام وقية (وَالْإِلَّا فِقْرُهُ وَلَا يُجْزَى بغيره وَلَا زَائِدٌ عَلَى مُدِّ لَيْسَكَيْنِ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُسَوَّى سِفْرُهُ) راجع لقوله ولا يجزى الاطعام بغيره (فَتَأْوِيلَانِ) ينقل الجمع بين هل والفاء والراجع عدم الاجزاء مطلقاً (أَوْ لِكُلِّ مِذَّ صَوْمٍ يَوْمٍ وَكَمَلٍ لِكُسْرِهِ) ثم شرع يفصل التل السابق التخير فيه لأنه استثناء من التخير خلافاً لمع ومن تبعه كما في رجال (فَالْعَامَةُ بِذَةِ الْقَيْلِ) مجازى (بِذَاتِ سَنَامَيْنِ وَحَمَارُ الْوَحْشِ وَبَقَرُهُ وَبَقَرَةُ الضَّمِيعِ وَالْمَلْبُ شَاةٌ كَصَامٍ مَكَّةَ وَالْحَرَمِ وَبَنَامِهِمَا بِلَا حُكْمٍ) فان عجز صام عشرة أيام ولا مدخل للاطعام في الحمام (وَالْحِلَّ) أي حمامه (وَصَبٌّ وَأَرْزَبٌ وَيَرْبُوعٌ وَتَجَمُّعُ الطَّيْرِ الْقِيَمَةُ طَعَامًا وَالصَّغِيرُ وَالرَّيْضُ وَالْحَبِيلُ كَثِيرُهُ) لأن الجزاء للحم ولا بد للجميع أن يجزى ضحية (وَقَوْمٌ لَرَبِّهَا بِذَلِكَ) الاشارة لما ذكر من الصفات (مَمَّاً) ليس ضرورياً (وَأَجْتَهَدَا وَإِنْ رَوَى فِيهِ) شئ عن السلف (فِيهِ) أي فيما روى فلا يقلدان ولا يخرجان بالاجتهاد عن جملة ما روى وهذه عبارة الامام لأن زمنه زمن اجتهاد ولا يعول على ما في الخرشى هنا وغيره من اعتبار الصفات مع مناقضة لما سبق انظر (وَلَهُ أَنْ يَفْتَقِلَ) عن أحد الأنواع (إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ فَتَأْوِيلَانِ) والراجع إطلاق الجواز (وَإِنْ اخْتَلَفَا ابْتَدَى)

حتى يحصل الاتفاق منها أو غيرهما (وَالْأُولَى كَوْنُهُمَا بِمَجْلِسٍ وَنَقِصَ إِنْ
تَبَيَّنَ الْخَطَأُ وَفِي الْحَيْنِ وَالْبَيْضِ غَيْشُ دِيَةِ الْأُمِّ) ويتعدد بتعدد (وَلَوْ
نَحَرَكَ) يسيراً (وَدَيْتُهَا إِنْ اسْتَهْلَ) ويندرج غير المسهل في موت أمه كالفرة
(وَغَيْرُ الْقَذِيَةِ وَالصَّيْدِ مَرْبَبٌ هَذِي وَنَدَبٌ إِبِلٌ مَقَرٌ) فلم يبق للغم إلا التأخير
(ثُمَّ) إن عجز وجب (صَوْمٌ ثَلَاثَةٌ مِنْ إِحْرَامِهِ وَصَلَامٌ أَيَّامٌ مَتَى يَنْقُصُ
بِحُجَّتِهِ إِنْ نَقَدَمَ عَلَى الْوُقُوفِ) ولا يجوز التأخير والأفضل تقديمها على النحر فإن
لم تقدم وجب التأخير عنها (وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ مِنْ مَتَى) يعني فرغ من الرمي
(وَلَمْ تَحْجِزْ) السبعة (إِنْ قَدَّمْتَ عَلَى وَقُوفِهِ) ولا يجزى منها بثلاثة على الرجوع
(كَصَوْمِ أَيْسَرِ قَبْلَهُ) تشبيهه في عدم الاجزاء (أَوْ وَجَدَ مُسْلِقًا) في حكم
اليسار (لِمَالٍ) اللام بمعنى مع (يَبْلَدُهُ وَنَدَبُ الرُّجُوعِ لَهُ) أى للهدى (بَعْدَ
يَوْمَيْنِ) ظاهره وجوب الرجوع في اليوم الأول ورده بن (وَوَقُوفُهُ بِدِ الْوَقَافِ
وَالنَّحْرِ) بمعنى واجب غير شرط فيجزي بمكة وقيل يندب (إِذَا كَانَ فِي حَجٍّ
وَوَقَفَ بِهِ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ كَهُوَ) أى كوقوفه هو بأن كان جزءاً من ليلة عرفه
(بِأَيَّامِهَا) يعني أيام النحر الثلاثة (وَإِلَّا) بأن اختل شيء مما تقدم (فَمَكَّةُ)
لا يجزى غيرها (وَأَجْزَأُ) بمكة (إِنْ أُخْرِجَ لِحِلٍّ) بالجملة لا بد في كل هدى من
الجمع بين الحل والحرم (كَأَنْ وَقَفَ بِهِ فَضْلٌ مُقْلَدًا أَوْ نَحَرَ) بمحل نحره (وَفِي
الْعُمْرَةِ بِمَكَّةَ بَعْدَ سَمْعِهَا ثُمَّ حَلَّقَ وَإِنْ أَرَدَفَ) الحج عليها (لِيُخَوِّفَ مَوَاتِ
أَوْ حَيْضٍ) قبل طوافها تخافت فوات الحج أيضاً أولاً لشيء (أَجْزَأُ التَّطَوُّعِ
قِرَانِهِ كَأَنْ سَاقَهُ فِيهَا) زمن الحج (ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ) فيجزي عن التمتع
مطلقاً على اللذهب (وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِنِهَا إِذَا سَبَقَ لِلتَّمَتُّعِ وَالْمَنْدُوبُ بِمَكَّةَ)
للنحر (الْمَرْوَةُ وَكَرِهَ نَحْرُ غَيْرِهِ) بل يباشر (كَالْأَضْحِيَةِ) ولا يتوب كافر
(وَإِنْ مَاتَ مُتَمَتِّعٌ فَالْهَدْيُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ إِنْ رَمَى الْعَقْبَةَ) أو فات يومها

(وَسِنْ الْجَمِيعِ) أى جميع دماء الحج (وَعَيْنُهُ كَالْأَضْحِيَّةِ وَالْمُعْتَبَرِ حِينَ
وُجُوهِ) يعنى تعيينه فهو بمعنى قوله (وَتَقْلِيدِهِ فَلَا يُجْزَى مُقْلَدٌ يَتَّبِعُ وَلَوْ
سَلِمَ بِخِلَافِ عَكْسِهِ) وقوله (إِنْ تَطَوَّعَ بِهِ) حقه التأخير عن قوله ولا تصدق
به الآتى مما هو راجع لما قبل العكس أعنى قوله (وَأَرُشُهُ) أى المقلد معيها الذى
لا يجزى (وَتَمْنَهُ) ان استحق (فِي هَذِي إِنْ بَلَغَ وَالْإِصْدَاقُ بِهِ) فى التطوع
كما قرنا ومثله النذر المين (وَفِي الْقَرْضِ) المضمون (يَسْتَعِينُ بِهِ غَيْرُ) . وأما
ارش ما لا يمنع الاجزاء فلا صدقة مطلقاً (وَسِنْ إِشْعَارُ سَنَمِهَا مِنَ الْأَيْسَرِ)
مائلا عند ابتداء الشق (لِلرَّقَبَةِ مُسَمَّيًّا وَتَقْلِيدٌ وَنُدْبُ نَعْلَانِ يَلْبَكُتِ الْأَرْضِ)
تقدره على قطعه إن ضايقه (وَتَخْلِيلُهَا وَشَقُّهَا) أى الجلال لتنزل فى السنام
(إِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ) أتمامها (وَقُلْدَتِ الْبَقَرُ قَطُّ) راجع قلدت أى لا تشمر
(إِلَّا بِأَسْنَبَةٍ) لأنه لا يؤلفها (لَا الْغَنَمُ وَلَمْ يُؤْكَلْ مِنْ نَذْرِ مَسَاكِينِ
عَيْنٍ مُطْلَقًا) لا قبل الحل ولا بعده (عَكْسُ الْجَمِيعِ) أى جميع الدماء يجوز
الأكل منها مطلقاً (فَلَهُ إِطْعَامُ الْقَتِيِّ وَالْقَرِيبِ) وَكَرِهَ لِلدَّمِيِّ وَاسْتَنْتَى مِنْ
عَكْسِ الْجَمِيعِ قوله (إِلَّا نَذْرًا أَمْ يُصَيِّنُ وَالْقِدْيَةَ وَالْجَزَاءَ بَعْدَ الْحَلِّ) وبأكل
قبله لأن عليه بدلها وإنما يقال الحل فى القدية إذا نوى بها الهدى كما سبق
(وَهَذِي تَطَوُّعٌ إِنْ عَطِبَ قَبْلَ حَلِّهِ فَتَلْقَى قِلَادَتَهُ بِدَمِهِ وَيَخْلَى لِلنَّاسِ)
عطف على المستثنى (كَرْسُولِهِ) مشبه بربه فيما سبق (وَصَيِّنَ فِي غَيْرِ الرَّسُولِ)
وذلك إذا باشر ولو قال وضمن ربه كان أوضح (بِأَمْرِهِ بِأَحْذِثْنِي) لغريم مستحق
وأخذ (كَأَكْلِهِ مِنْ مَمْنُونٍ) تشبيه فى الضمان (بَدَلُهُ) معمول ضمن أى
هديا لا قدر ما أكل (وَهَلْ إِلَّا نَذْرُ مَسَاكِينِ عَيْنٍ فَقَدَرَأُ أَكْلِهِ حِلَافٌ)
وفى الأمر قدره قطعاً (وَالْخِطَامُ وَالْجِلَالُ كَالْعَحْمِ) للسكاكين (وإن سرق
بَعْدَ ذَمِّهِ أَجْزَأُ لَا قَبْلَهُ) كان دمه للسكاكين ولم يذكوه (وَحِلُّ الْوَلَدِ)

بعد نسيئها وجوباً وقبله مستحب (عَلَى غَيْرِ نَمِّ عَلَيْهَا وَإِلَّا) يمكن (فَإِنْ لَمْ
يُسْكِنْ تَرَكَهُ لِيَسْتَدْفِكَ التَّطَوُّعُ) إذا عَطِبَ قَبْلَ عَمَلِهِ (وَلَا يَشْرَبُ مِنَ اللَّعِينِ
وإِنْ فَضَّلَ) ويكره حينئذٍ (وَغَيْرُ مَنْ) أَنْ شَرِبَ بِشْرَبِهِ الْأَمَّ أَوْ الْوَلَدَ مُوجِبَ
مِثْلِهِ وَنَذِبَ عَدَمَ زَكْوَاهَا بِلاَ غَدْرٍ فَلَا يَلْزَمُ التَّزَوُّلُ بَعْدَ الرَّاحَةِ وَنَحْرُهَا
قَائِمَةٌ (مَقِيدَةٌ) أَوْ مَقْفُولَةٌ وَأَجْزَأُ أَنْ ذَبَحَ غَيْرُهُ مَقْلَبًا وَلَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ
إِنْ غَلِطَ (فَإِنْ تَعَمَّدَ ضَمْنَهُ وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ وَاحِدٍ) وَلَا يَشْتَرِكُ فِي هَذِي (فَلَيْسَ
كَالضَّحَايَا) وَإِنْ وَجَدَ بَعْدَ نَحْرِ بَدَلِهِ نَحْرًا إِنْ قُلِدَ وَقَبْلَهُ نَحْرًا إِنْ قُلِدَا
وَالْأَيْبَعُ وَاحِدٌ (لَمْ يَقْدِرْ)

(فَضَّلَ) وَإِنْ مَنَعَهُ عَدُوٌّ أَوْ فِتْنَةٌ أَوْ حَبْسٌ لَا يَحِقُّ (أَمَّا بِحَقِّ) فيتخلص
بذمّه حسب الامكان (يَحْتَجُّ أَوْ عَمَرُوْ) من جميع الناسك (فَالْهُ تَحْتَلُّ) إِنْ
لَمْ يَعْلَمْ بِهِ (لِأَنَّهُ مَعَ عَمَلِهِ دَاخِلٌ عَلَى إِدَامَةِ الْأَحْرَامِ) وَأَيْسَرُ مِنْ ذَوَالِهِ قَبْلَ
مَوْتِهِ (وَإِلَّا انتظر الزوال) (وَلَا دَمَ) عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَوْجِبُهُ أَشْبَهَ (١١)
(يَنْحَرُ هَذِي) إِنْ كَانَ (وَحَلَقَهُ) وَالْبَاءُ لِلْمَلَابَسَةِ لِأَنَّ النِّيَّةَ نَكْفِي عَلَى الْمُعْتَمِدِ
(وَلَا دَمَ) إِنْ أَخْرَجَهُ (أَيْ الْحَلْقَ) وَلَا يَلْزَمُهُ طَرِيقُ مُخِيفَةٍ (لَمْ يَكْتَفِ بِتَعْلِيقِ
الْحَجِّ بِالِاسْتِطَاعَةِ لثَلَا يَتَوَهَّمُ التَّشْدِيدُ بَعْدَ التَّلْبَسِ بِالْفَصْلِ وَكَأَنَّ اسْتِدَادَ الْأَخَاةِ
لِلطَّرِيقِ مَحَازٍ (وَكَرِهَ) إِيْقَاءَ إِخْرَامِهِ إِنْ قَارَبَ مَكَّةَ (هَذَا فِيمَنْ يَتَحَلَّلُ بِعِمْرَةٍ
وَهُوَ الْمُتِمَكِّنُ مِنَ الْبَيْتِ كَمَا بَأَى) (أَوْ دَحَلَهَا) لَمْ يَكْتَفِ بِالْقَارِبَةِ لِأَنَّهُ قِيلَ
بِجُوبِ التَّحَلُّلِ إِذَا دَخَلَ (وَلَا يَتَحَلَّلُ) إِنْ دَخَلَ وَقَعَهُ (أَيْ الْحَجَّ) بَانَ اسْتِمْرَارُ
مَحْرَمًا إِلَى أَنْ تَمُكِّنَ مِنَ الْعَامِ الْتَّالِي (وَإِلَّا) بَانَ تَحَلُّلُ عِمْرَةٍ فِي أَشْهُرِهِ (فَتَأْتِيهَا
يَنْفِي وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ) وَأَوَّلُهَا لَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ نَظَرًا إِلَى أَصْلِ الْأَحْرَامِ بِحُجِّ وَثَانِيهَا
التَّحَلُّلُ لِقَوْلِهِ (وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْفَرَضُ) لِأَنَّهُ تَحَلَّلَ قَبْلَهُ (وَلَمْ يَفْسُدْ) بِوُجْهِ

(١١) لقوله تعالى (من أحصرتم فما استيسر من الهدي)

إِنْ لَمْ يَتَوَقَّعْ) يريد أنه نوى التحلل فلا يجرى على حكم الإفساد (وإن وقف
وحصر عن الثبوت فصحه ثم) يعني أدركه (ولا يحل إلا بالإفاصة وعليه للرمي
وميت متى و) نزول (مزدقة هدى) واحداً (كنسيان الجميع) أو تبعده
كاسبق (وإن حصر عن الإفاصة أو فأنه الوقوف) اظهار للراد في محل الاضمار
قال تعالى فإذا أفضم من عرفات (بغير) أى بشير الحصر السابق (كمريض
أو خطأ عدد أو حبس بحق) لا مفهوم له ولا يخفى ما في تسميه رحمه الله
تعالى ورحمنا به ولا يعول على ما في الخرشى ونحوه هنا^(١) (لم يحل إلا بفعل
عمره بلا) تجديد (إحرام ولا بكفى قدومه) وسميه بعده بل يعيدها للعمرة
(وحبس هديه ممة إن لم يخف عليه) وإلا أرسله فإن لم يمكن ذكاه
بموضه (لم يخز عن قوات) لأنه لم ينوه به حين عينه (وخرج للحل)
لأجل عمرة التحلل (إن أحرم) بالتحلل منه (بحرم أو أزدف) به (وأخر
دم القوات للقضاء وأجزأ إن قدم) في عام القوات (وإن أفسد ثم فات أو
بالعكس وإن) وقع الفساد (بعمرة التحلل تحلل) أى استمر على حكم تحلله
تغليبا لحكم القوات على قضاء الفساد (وقضاء) أى القاتت (ذونها) فانها
ليست عمرة حقيقة (وعليه هذيان) للقوات والفساد حيث كان مفردا (لا دم
قرآن ومنعة للفائت) بل للقضاء منهما (ولا يفيد لمرض أو غيره نية التحلل
يخصوله) بل يستأنف تحملا على ما سبق (ولا يجوز دفع مال ليحاصر إن
كثر) لأنه ملة للاسلام وقيل يجوز للضرورة لأن اللب بتعطيل الحج أشد^(٢)
(وفي جواز القتال بالحرم) مطلقا) بدا به الحاصر وهو محل اتفاق أولا (تردد

(١) وما في الخرشى هو أنه يحل بالنية في أى موضع إذا حبس ظملا

(٢) وهو الذي اختاره في المجموع ، وعبارته مع شرحه : وجاز دفع مال لحاصر ولو
كافرا على الأظهر فإما مال إليه عجز وشيئا وفاء لآين عرفة لأن ذلك منع الحج أشد من ذلك
دفع المال

وَلَوْلَى مَنَعَ سَيِّئِهِ كَرْوَجَ (لزوجته الرشيدة) فِي تَطَوُّعٍ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَلَهُ
التَّحْلُلُ وَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ كَالْتَبِيدِ (إِذَا اسْتَقِلَّ كُلُّ) وَأُثِمَ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ (النِّعَ أَوْ
التَّحْلُلَ) وَلَهُ مُبَاشَرَتُهَا (بِنِيةِ الإِحْلَالِ) كَغَرَضِ قَبْلِ الْعِمَقَاتِ (تَشْبِيهِ
فِي النِّعِ) وَإِلَّا) بَأَنْ أَذِنَ (فَلَا) كَلَامَ لَهُ (إِنْ دَخَلَ) الْمَأْذُونُ فِيمَا أَذِنَ بِهِ
(وَلِلْمُشْتَرِي إِنْ أَمَّ يَمْلِكُهُ) أَى إِحْرَامِ الْعَيْدِ (رَذُوهُ) مَا لَمْ يَقْرُبْ إِحْلَالَهُ
(لَا يَحْلِلُهُ) وَإِنْ أَذِنَ فَأَقْسَدَ (أَوْ قَاتَ) لَمْ يَلْزِمُهُ إِذْنُ الْقَضَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ
وَمَا لَزِمَهُ عَنْ خَطَا أَوْ ضَرُورَةٍ فَإِنْ أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي الْإِخْرَاجِ (أَوْ
أَخْرَجَ) وَإِلَّا صَامَ بِلَا مَنَعٍ وَإِنْ تَعَمَّدَ فَلَهُ مَنَعُهُ (الصُّومُ أَيْضًا) إِنْ أَضُرَّ
بِهِ فِي عَمَلِهِ .

باب في

(الذِّكَاةُ قَطْعُ مُمَيِّزٍ يُنَاكِحُ) وَلَوَامَةُ كِتَابِيَّةٍ (نَمَامُ الْخُلُقُومِ وَالْوَدَجَيْنِ
مِنَ الْمُقَدَّمِ بِلَا رَفْعٍ قَبْلَ التَّامِ) وَلَا يَضُرُّ مَعَ الْقَرَبِ أَوْ عَدَمِ الْقَتْلِ (وَفِي
النَّخْرِ طَعْنٌ يَلْبَسُهُ وَشَهْرٌ أَيْضًا الْكِتْفَانِ يَنْصَفُ الْخُلُقُومَ وَالْوَدَجَيْنِ) وَالْمُعْتَمِدُ
الْأَوَّلُ (وَإِنْ سَامِرِيًّا) مِنَ الْيَهُودِ لَا صَاحِبًا لِعَمَلِهِ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ (أَوْ نَجُوسِيًّا
نَصَرَ وَذَبَحَ) مُلْكًا (لِنَفْسِهِ مُسْتَحْلَةً) وَإِنْ أَكَلَ الْيَمِيَّةَ إِنْ لَمْ يَغِيبْ (
شَرَطُ فِي الْمُبَالِغِ عَلَيْهِ فَلَا بَدَّ مِنْ حُضُورِ مَنْ يَعْرِفُ الذِّكَاةَ أَوْ يَصِفُهَا) لَا صَيِّ
أَرْتَدَّ (فَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ) وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ إِلَّا بَدَّ الْبُلُوعِ (وَذَبَحَ لِصَمٍّ) مُعْتَقِدًا تَحْلِيلَهُ
أَوْ التَّقَرُّبَ لَهُ فَإِنْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَكَلَتْ وَلَوْ بَدَّ اسْمَ غَيْرِهِ فَانَّهُ لَا يَغْلِبُ اللَّهُ
غَالِبٌ (أَوْ غَيْرَ حِلٍّ لَهُ) إِنْ ثَبَتَ بِشَرْعِنَا (كَذَى الظُّفْرِ مَفْهُومٌ مُسْتَحْلَهُ
(وَإِلَّا) بَأَنْ أَخْبِرَ وَامَّ بِالْحَرَمَةِ عَلَيْهِمْ كَالطَّرِيفَةِ فَاسِدَةِ الرِّثَةِ (كَرَّةً) لِأَنَّ الْأَوَّلَ
لَهُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَإِنْ نَسَخَ بِشَرْعِنَا (كَجَزَائِرِ) يَبِيعُ الْمُسْلِمِينَ تَشْبِيهِهُ فِي الْكَرَاهَةِ

فانه لا ينصحهم (وَيَنْبَغُ وَإِجَارَةٌ لِعِيدِهِ) راجع لما (وَشِرَاءُ ذَنْبِهِ) ولو بدون جزارة (وَتَسْلَفُ ثَمَنُ خَيْرٍ أَوْ يَبِيعُ بِهِ) أى بالثمن (لَا أَخْذُهُ قَضَاءً) كالجزية (وَشَحْمٍ) ذبيح (يَهُودِيٍّ وَذَبْحٍ لِصَلِيبٍ أَوْ عِيسَى) لأنهم يريدون إهداء الثواب لم فقط فان جعلها آفة لم يؤكل على ما سبق في الصم فالتفصيل في الكل واحد كما استظهر شيخنا (وَقَبُولُ مُتَصَدِّقٍ بِهِ لِذَلِكَ وَذَكَاةٌ خُتْمٌ وَخَمِيٌّ وَقَلَسِقٌ) لا امرأة (وَفِي ذَبْحٍ كِتَابِيٍّ) ملكا (لِمُسْلِمٍ قَوْلَانِ) أظهرهما الصحة (وَجَرْخٌ) عطف على قطع (مُسْلِمٍ) لا كتابي (مَمِيزٌ وَخَشِيَّةٌ وَإِنْ) كان (تَأْتَسُّ) ثم نوحش (عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا بِفُسْرٍ لَا نَعْمَ شَرَدَ أَوْ تَرَدَّى بِكُوَّةٍ) ولو كان للتردى وحشيا حتى ينحر أو يذبح ولا يؤكل بالقر لأنه حينئذ ليس صيدا (بِإِلَاحٍ مُحَدَّثٍ) ولو معراض خشب أصاب بحده أو بندق وريصاص لا طين (وَحَيَوَانٌ غَلَمٌ) ولو كان جنسه لا يقبل التعليم بأن يطيع إذا أرسل ولا يضر ندور خطائه (يُلَازِلُ مِنْ يَدِهِ) وفي حكمها تحت قدمه مثلا لا إن كان سائبا ولو أغراه (بِلَا ظُهُورٍ نَزَلٍ) كثير من الجارح (وَلَوْ مَدَدَ مَصِيدُهُ) حيث نوى ما جاء به أو الجميع أما إن نوى معين فلا يؤكل إلا هو إذا قتله أولا أو واحدا لا بعينه فما علت أوليته (أَوْ أَكَلَتْ) الكلب منه (أَوْ لَمْ يَزَلْ) المصيد محصورا (بِفَارٍ أَوْ غَيْضَةٍ) شجر ملتف (أَوْ لَمْ يَظُنْ نَوْعَهُ) بخصوصه (مِنْ) أى (الْمَبَاحِ) هو مع كل مطلق الإباحة (أَوْ ظَهَرَ خِلَافُهُ) بأن ظنه ظليا فظهر حمار وحش مثلا (لَا إِنْ ظَنَّهُ حَرَامًا أَوْ أَخَذَ غَيْرَ مُرْسَلٍ عَائِدٍ) لعدم نيته (أَوْ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْمُبِيعُ فِي شَرِكَةٍ غَيْرِهِ كَمَا) وقع فيه ولم ينفذ مقتله (أَوْ ضَرَبَ بِمَسْمُومٍ أَوْ كَلَبٍ نَجَاسِيٍّ) بل مطلق كافر حتى يرسله مسلم بالشروط (أَوْ يَنْتَهِيهِ مَا قَدَّرَ عَلَى خَلَاصِهِ مِنْهُ) ولم يتحقق الإباحة (أَوْ أَغْرَى فِي الْوَسْطِ) أو المبدأ بلا إرسال من كيدته (أَوْ تَرَخِي فِي

اتباعه) فإت (إَلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ) ولو أسرع (أَوْ جَلَّ الْأَلَّةَ
 مَعَ غَيْرِ أَوْ يَخْرُجَ) بل يضعها بحيث يسهل تناولها كبحزمه فان ظن سبق
 الحامل فتخلف عذر (أَوْ بَاتَ) المدار على الطول ليلا لتوران الهواء (أَوْ صَدَّمَ
 أَوْ عَصَى بِلَا جَرْحٍ) ويكفى إلادماء بلا شق جلد (أَوْ قَصَدَ مَا وَجَدَ) ولم
 يكن محصورا ولم ير (أَوْ أَرْسَلَ) كلبا (ثَانِيًا بَعْدَ مَسَكٍ أَوَّلٍ وَقَعَلَ) الثانى
 (أَوْ اضْطَرَبَ فَأَرْسَلَ وَلَمْ يَرَ) فلا يوكل لاحتمال أنه غير ما اضطرب عليه
 (إَلَّا أَنْ يَنْوِي الْمُضْطَرِبَ) عليه (وَغَيْرُهُ فَتَأْوِيلَانِ وَوَجَبَ نِيَّتُهَا) أى قصد
 التدكية وإن من كافر وإما يشترط الاسلام فى نية التقرب (وَتَسْمِيَةٌ إِنْ ذَكَرَ)
 وفهد (وَنَحْرُ إِبِلٍ) وفيل وزرافة (وَذَنْجٌ غَيْرُهُ) ولو نعامه (إِنْ قَدَّرَ وَجَّازَ
 لِلضَّرُورَةِ إِلَّا الْبَقَرِ) ونحوها كعمر الوحش (فَيَنْدَبُ الذَّبْحُ) فلاستثناء من
 وجوب ذبح غير الابل (كَالْحَدِيدِ وَإِحْدَادِهِ) تشبيه فى الندب (وَقِيَامُ إِبِلٍ
 وَضَجُّ ذَبْحٍ عَلَى أُنْثَرٍ) لأنه أعون على ذمحه بالمين (وَتَوَجُّهُ) القبلة
 (وَإِبْضَاحُ الْمُحَلِّ) من كصوف (وَفَرَى وَدَجَى صَيْدٌ أَنْفَذَ مَقْتَلَهُ وَفَى
 جَوَازِ الذَّبْحِ بِالْعَظْمِ وَالسِّنِّ أَوْ إِنْ انفَصَلَا أَوْ بِالْعَظْمِ أَوْ مِنْهُمَا خِلَافَ)
 والمعتمد إطلاق الجواز مَعَ الكراهة ^(١) (وَحَرَّمَ اضْطِيَادَ مَا كُولٍ لَا بِلْيَةٍ
 الذَّكَاءِ) ^(٢) والتعلم لأنه تعذيب لغير مقتضى شرعى واستخف بعضهم لعب
 الصبيان البسير ونحوه ^(٣) (إَلَّا بِكَخْنَزِيرٍ فَيَجُوزُ) لقتله لا تعذيبه وأدخلت
 الكاف القواسم الخمس ونحوها ولو حذف الباء كان أحسن (كَذَّكَاءٍ مَا لَا

(١) لكن الحديث استثنى مما يذبح به السن والفقر فالظاهر أنه يمتنع الذبح بها كما
 قال الشافعي .

(٢) لفتى عنه فى الحديث الصحيح .

(٣) فقد كان أولاد الصحابة يتخذون الضيور فى الأهاس . وحديث « يا أبا عبد الله ما فعل

الضر » صحيح معروف .

يُؤْ كَلْ إِنْ أَيْسَ مِنْهُ) تشبيهه في الجواز بل يندب تسهلاً عليه بخلاف
الآدمي لشرفه فإن ترك ذابته ضالماً غيره أخذها وغرم له ما أنفق كمن أخرج
ثوباً من كُجْبٍ فله الأجرة حتى لورماه ثانياً ضمن (وَكُرِهَ ذَنْجٌ بِدَوْرِ خُفْرَةٍ)
للتعذيب بمشاهدة بعضهم (وَسَلَخَ أَوْ قَطَعَ قَبْلَ الْمَوْتِ كَقَوْلِ مُضَحٍّ اللَّهُمَّ
مِنْكَ وَإِلَيْكَ) الكراهة إن رآه من موگدات التسمية (وَتَمَدَّدَ إِبَانَةً رَأْسَ
وَتَوَوَّلَتْ أَيْضاً عَلَى عَدَمِ الْأَكْلِ إِنْ قَصَدَهُ أَوَّلًا) لكنه ضيف (وَدَوَّنَ
نُصِيفَ أَيْنٍ) من الصيد ولم ينفذ مقتله (مَيْتَةً) أما النصف فلا بد معه من
نفوذ مقتل وهو ذكاة في الصيد فبالجمله ما أئين قبل التذكية لا يוכל (إِلَّا
الرَّأْسَ) فإن بها مقتلاً (وَمَلَكَ الصَّيْدَ الْمُبَادِرُ) بحجزه ولو تأخر رؤية (وَإِنْ
تَنَازَعَ قَادِرُونَ) في التدافع له (فَبَيَّنْتُهُمْ) قطعاً للنزاع (وَإِنْ نَدَّ) قبل الناس
(وَلَوْ مِنْ مُشْتَرٍ) ولحق بالوحوش فصاده آخر (فَلِثَانِي لَا إِنْ تَأَسَّسَ وَلَمْ
يَتَوَحَّشْ) فثاني أجرته (وَاشْتَرَكَ طَارِدٌ مَعَ ذِي حِبَالَةٍ قَصَدَهَا) الطارد قيل
لا مفهوم له والمدار على قوله (وَلَوْ لَا هَا لَمْ يَقَعْ بِحَسَبِ فِئْتِيهَا) في الطرد
وَالنَّصْبِ (وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَأَيْسَ مِنْهُ) الطارد قياس القيل السابق التعويل
على الایاس (فَلِرَبِّهَا وَعَلَى تَحْقِيقِ) منه (بِفَيْرِهَا فَلَهُ) أي الطارد (كَالدَّارِ
إِلَّا أَنْ لَا يَطْرُدُهُ لَهَا فَلِرَبِّهَا) مالك ذاتها أو مصالح الوقف (وَضَمِنَ) الصيد
(مَكْرًا أَمَكْنَتُهُ ذَكَائُهُ وَتَرَكَ) حتى مات غير منفوذ القتال ولو كتابيا
(كَتَرَكِ تَخْلِيسِ مُسْتَهْلَكِ) تشبيهه في الضمان (مِنْ نَفْسٍ) فيضمن
ديتها بل قيل يقتل إن قصد الملاك (أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ) متعلق بتخليص
(أَوْ بِشَهَادَتِهِ أَوْ بِإِمْسَاكِ وَثِيقَةٍ) لا يمكن الحق بدونها (أَوْ قَطْعِيهَا)
فيضمن الحق أو يخرج صورة من السجل (وَفِي قَتْلِ شَاهِدِي حَقٍّ تَرُدُّ)
والأرجح ضمانه أيضاً ولو قتل واحداً فقط (وَتَرَكَ مُوَأَسَّاهُ وَجَبَتْ يَخْطِطُ لِجَانِبَةٍ)

إِلَّا أَنْ يُنْفِذَ الْأَوَّلَ الْقَاتِلَ فَالضَّامِنُ عَلَيْهِ وَيُؤَدِّبُ الثَّانِي (أَوْ فَضَّلَ طَعَامًا أَوْ شَرِبَ) عما يحفظ حياته وعياله (لِيُضْطَرَّ وَعُمْدَ وَخَشَبٍ يَفِيقُ الْجِدَارُ) ويضمن ما وقع عليه أيضا مع الانذار. (وَلَهُ التَّمَنُّ) وأجرة العمد (إِنْ وَجِدَ) فلا تشغل ذمة المضطر (وَأَكَلَ الْمُدَّ كَيْ وَإِنْ أَيْسَ مِنْ حَيَاتِهِ) كالنفضح بأكل (لِيَحْرُكَهُ قَوِيَّ مُطْلَقًا) ولومريضاً (وَسِيلَ دَمٍ) ولو لم يشخب (إِنْ صَحَّتْ إِلَّا الْمَوْقُودَةُ) المضروبة (وَمَا مَعَهَا) في الآية كالمقترضة من علو والمنطوحة ومضروبة السبع (الْمَنْقُودَةُ الْقَاتِلِ) وإلا علت فيها الذكاة (يَقْطَعُ نَخَاعَ) مخ العنق، والظهر بيان للقاتل (وَنَثَرَ دِمَاحَ أَوْ حَشَوَةَ) للبطن (وَفَرَزَى وَدَجَ) وَتَقَبَّ مضران وفي شقِّ الدَّجِ قَوْلَانِ وَفِيهَا أَكَلُ مَا دَقَّ غَنَقُهُ أَوْ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَبْعِشُ) بالذكاة (إِنْ لَمْ يَنْخَمِهَا) ذلك العمل (وَذَكَاةَ الْجَنِينِ) ويتبعه وعاءه (يَذَكَاةُ أُمَّهُ^(١) إِنْ تَمَّ) خلقه الذي قَدَّرَ ولو ناقص عضو (بِشَعَرٍ) جسده إلا لمرض (وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا) ولو شكاً (ذَكَاةً) وجوباً (إِلَّا أَنْ يُبَادَرَ مَيِّتُونَ) فيوكل بذكاة أمه لأن هذه حياة ضعيفة والموضوع تمام خلقه وإلا طرح كما مات قبل التذكية (وَذَكَاةً الْمَزْلُوقِ) السَّقَطُ (إِنْ حَيَّيَ مِثْلَهُ) وإلا طرح (وافتقرَ نَحْوُ الْفَرَادِ) من كل ما لا دم له (لَهَا بِمَا يَمُوتُ بِهِ وَلَوْ لَمْ تُفْجَلْ كَقَطْعِ جَنَاحٍ) وإلقاء بقاء

(بَابُ)

(الْمُبَاحُ طَعَامٌ طَاهِرٌ وَالْبَحْرِيُّ وَإِنْ مَيِّتًا) أو على صورة الآدمي وفي وطنه التمزير (وَطَيْرٌ) ويكره الوطواط بل في بن تقوية الحرمة فيه وفي فار النجاسة^(٢) (وَلَوْ جَلَالَةً وَذَا خَلْبٍ وَنَعَمٌ وَوَحْشٌ لَمْ يَفْسَرْ) وإلا كره كما سيأتي

(١) لحديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي بَعْضِ طَرُقِهِ .
« إِذَا أَشْرَعَ الْجَنِينَ فَذَكَاهُ ذَكَاةَ أُمِّهِ » فِي الْحَدِيثِ كَلَامٌ لَيْسَ هُنَا مَوْضِعُ بَعْضِهِ .

(٢) وَهُوَ الضَّمَدُ .

(كَيْزُ بُوغِ) حيوان قدر ابن عرس رجلاه أطول من يديه عكس الزرافة (وَخُلْدٌ) مثلث الخاء تفتح لامة وتسكن هو الفارغان أكل التجاسة كره (وَوَبْرٌ) بفتح الواو والباء وقد تسكن حيوان أبيض أغبر حسن الصنن لا ذنب له دون المر وفوق اليربوع (وَأَرْنبٌ وَقَنْفُذٌ) بالمجمة ذو شوكة (وَضَرْبُوبٌ)^(١) قريب من خلة الشاة ذو شوكة أيضا (وَحَيَّةٌ أَمِنْ سَمِّهَا) ذكيت كغيرها (وَخَشَّاشٌ أَرْضِي) سبق اختلاطه بالطعام في فصل الطاهر (وَعَصِيرٌ وَفَقَّاعٌ) من نحو القمح (وَسَوْبِيَا وَعَقِيدٌ أَمِنْ سَكْرِهِ) راجع للكل (وَلِلضَّرُورَةِ مَا يَسُدُّ) ويشبع بل يزود بقدرها على ما شهر (غَيْرَ آدَمِيٍّ وَخَمْرٍ إِلَّا لِنَصَةِ) وأما العطش فيزيده (وَقَدَمَ الْمَيْتِ عَلَى خَنْزِيرٍ وَصَنِيدٍ لِحُجْرِمٍ) قبل مونه بدليل قوله (لَا لَحْمِهِ) فيقدم (وَطَعَامُ غَيْرٍ) عطف على مدخول لا (إِنْ لَمْ يَخَفِ الْقَطْعُ وَقَاتَلَ عَلَيْهِ) بعد الانذار كالزكاة (وَالْمُحَرَّمُ النَّجَسُ وَخَنْزِيرٌ وَبَقْلٌ وَفَرَسٌ)^(٢) وَحَارٌ وَلَوْ وَخَشِيَّادَجَنَ وَالْمَكْرُوهُ وَسَمِعٌ^(٣) وَصَبْعٌ وَتَمَلَبٌ وَذَنْبٌ وَهَرٌّ وَإِبٌ وَخَشِيٌّ وَفِيلٌ وَكَلْبٌ مَاءٌ وَخَنْزِيرَةٌ) المذهب بإحتهما (وَشَرَابٌ خَلِيطَيْنِ) عند خشية الاسكار (وَنَبَذٌ يَكْدُبَارِ) أى قرع كذلك وأدخلت الكاف الْمُقَيَّرَ بِالزَّفْتِ وَالْحَنْتَمَ الْمُطْلَى وَتَقْيِرَ جَذَعِ النُّخْلِ كافي الحديث^(٤) (وَفِي كُرْهِ الْقِرْدِ وَالطَّيْنِ وَمَنْعِهِ قَوْلَانِ) وقيل

(١) هو السمى بالغرب « درب » .

(٢) ورد الحديث بإباحة أكل الفرس وبه أخذ الشافعية وأجلب عنه أهل المذهب بما فيه مناقشة .

(٣) ثبت الحديث بتحريم كل دى تلب من الباع ومغلب من الطير وهو يخص لموم الآية .
لأن استدل بها أهل المذهب على أنها لقي الوجدان في الحال فلا تنافي ورود التحريم في المستقبل وكذا ثبت الحديث بأن الصبي صيد .

(٤) للحديث روايات ولفظ إحداها « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو فد عبد اتقيس أنها كم عما ينبت في هباء والتقيير والحتم والمزق » هذه إحدى روايات الصحيحين عن ابن عباس .

باباحة القرد وعلّة الطين الضرر^(١)

﴿ باب ﴾

(سُنَّ لِعِزٍّ غَيْرِ حَاجِّ عَمِّي) أو غيرها وإنما نظّر لأن الشأن كون الحاج
بمى أيامها (صَحِيَّةٌ لَا تُجِيفُ) في عامه (وَإِنْ يَنْبَأُ بِجَدِّعِ ضَائِنٍ) دخل في
الثانية دخولا ما (وَتَنِيَّ مَعِزٍ وَبَقَرٍ وَأَبِلَ ذِي سَنَةٍ وَثَلَاثٍ وَخَمْسٍ) على الترتيب
ولابد أن يدخل المرّ الثانية دخولا يثا كشمهر (بِلَا شِرْكَ إِلَّا فِي الْأُخْبَرِ) والملك
لواحد (وَإِنْ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ) فتسقط السنة عن الجميع (إِنْ سَكَنَ مَمَّةٌ)
في عب وغيره أن هذا شرط في نفقة التطوع فإن وجبت نفقته عليه لم يشترط
سكناه معه ولم يرتضه البناني (وَقَرَّبَ لَهُ) كزوجة وسرية (وَأُنْشِقَ عَلَيْهِ وَإِنْ
تَبَرَّعًا) وإنما يحتاج للشرط إذا دخل المضحي معهم (وَإِنْ جَاءَ) خلقت بلا
قرن (وَمُقَدَّمَةً) عن الحركة (لِشَعْمٍ وَمَكْسُورَةٍ قَرْنٍ لَا إِنْ أَدَمِي) بأن لم
ير فلا تجزى (كَبَيْنٍ مَرَضٍ وَهَزَالٍ وَجَرَبٍ وَشَمٍّ) تحمة (وَجُنُونٍ) فقد
إلهام^(٢) (وَعَرَجٍ وَعَوَرٍ) وَيَنْ مَسْلُطٌ عَلَى الْجَمِيعِ (وَفَانِتٍ جُزْءٍ) خلقة أو
طريانا (غَيْرِ خَصِيٍّ) لأن الخصاء يطيب اللحم (وَصَمَاءٍ) صهيورة إذن (جِدَا
وَذِي أَيْمٍ وَخَشِيٍّ) أبواب على الراجح (وَبَرَاءٍ) بلا ذنب (وَبَكَاءٍ) لانصيح
ولا يضر ذلك مدة حمل الناقة (وَبَحْرَاءٍ) منقنة النفس (وَبَاسَةٍ ضَرْجٍ) عديمة
اللبن (وَمَشْقُوقَةٍ أُذُنٍ) فوق الثلث (وَمَكْسُورَةٍ سِنٍ) فوق واحدة (لِغَيْرِ)
(إِنْغَارٍ أَوْ كَبَرٍ وَذَاهِبَةٍ ثُلُثُ ذَنْبٍ) بلية وفي غيره يعول على التشويه
(لَا أُذُنٍ) فلا يضر القهاب منها إلا فوق الثلث لأنها مجرد جلد (مِنْ ذَنْبٍ)

(١) أما الأحاديث الواردة في النهي عن أكل الطين فهي باطلة ، وقد جمعا ابن منده في
جزء صغير وقت عليه :
(٢) إذلا عقل لها .

الإمام لِأَخِرِ الثَّالِثِ وَهَلْ هُوَ النَّبَاسِيُّ^(١) أَوْ إِمَامُ الصَّلَاةِ قَوْلَانِ (وَأَحَدُهُمَا
يَكُنَى وَإِنْ أُبْرَزَ النَّبَاسِيُّ صَحِيحَتُهُ فَهُوَ) (وَلَا يُرَاعَى قَدْرُهُ) (أَى الذِّمِّ) (فِي غَيْرِ)
اليوم (الْأَوَّلِ وَأَعَادَ سَابِقُهُ) (عَلَى صُورِ الْأَحْرَامِ وَالسَّلَامِ السَّابِقَةِ فِي الْمَأْمُومِ^(٢))
(إِلَّا الْمُتَحَرِّىَ أَقْرَبَ إِمَامٍ) لِكَوْنِهِ لَا إِمَامَ لَهُ نَزَمَهُ جَمَعَتُهُ كَمَا فِي رِوَايَاتِ الْحَاشِيَةِ
مَعْتَرِضًا عَلَى مَا فِي الْخُرُشِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ الْأَقْرَبَ مِنْ عَلَى كَثَلَانَةِ أُمِّيَالٍ (كَأَنَّ
لَمْ يُبْرِزْهَا وَتَوَاتَى بِهَا عُدَّةُ قَدْرِهِ وَبِهِ انْتِظَارُ لِلزَّوَالِ) بِمِثِّ يَدْرِكُهَا قَبْلَهُ
(وَالتَّهَارُ) مِنْ الْعَجْرِ^(٣) (شَرْطٌ وَنَدْبٌ لِتَبَارُزِهَا) لِلصَّلَاةِ (وَجَيِّدٌ) حَسَنُ
الصُّورَةِ (وَسَالِمٌ) مِمَّا لَا يَمْنَعُ الْأَجْزَاءَ (وَغَيْرُ خَرَقَاءَ) فِي أَهْلِهَا (وَشُرَفَاءَ)
مَشْقُوقَةِ الْأُذُنِ (وَمُقَابِلَةٌ) مَقْطُوعَةِ الْأُذُنِ مِنْ أَمَامِ (وَمُذَابِرَةٌ) مِنْ خَلْفِ
(وَسَمِينٌ وَذَكَرٌ) وَأَقْرَبُ وَأَبْيَضُ وَقَحْلٌ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْخَصِيُّ أَشْمَنَ وَضَانُ
مُطْلَقًا) وَلَوْ أَشْيَى (ثُمَّ مَعَزٌ ثُمَّ هَلْ بَقَرٌ وَهُوَ الْأَظْهَرُ^(٤)) أَوْ إِبِلٌ خِلَافَ وَتَرْكُ
حَلْقٍ وَقَلَمٌ لَصُحَّ عَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ) حَتَّى يَضْحَى كَالْمَسْدَى^(٥) (وَ) نَدْبُ
(صَحِيَّةٌ) أَى فَضْلَتِ (عَلَى صَدَقَةٍ وَعِتْقٍ) وَلَوْ فَوْقَ قِيمَتِهَا لِأَنَّهَا سَنَةٌ وَهِيَ
مَنْدُوبَانِ (وَذَبْحُهَا بِيَدِهِ) لِلسَّنَةِ وَالتَّوَاضُّعِ حَسَبِ الْإِمْكَانِ (وَ) نَدْبُ (لِلْوَارِثِ
إِنْغَاذُهَا) وَتِبَاعُ قَبْلِ الذِّمِّ لِلدِّينِ (وَجَمْعٌ أَكْمَلِ وَصَدَقَةً وَإِعْطَاءً) يَعْنِي أَهْدَى
(بِهَا حَدِيثٌ) بَثَلَتْ وَلَا غَيْرَهُ (وَالتَّيَوْمُ الْأَوَّلُ وَفِي أَفْضَلِيَّةِ أَوَّلِ الثَّالِثِ عَلَى

(١) ليس النَّبَاسِيُّ سِرْمًا بَخْصُومَةً وَإِنَّمَا عَرَبِيٌّ بِالصَّنْفِ لِأَنَّ الْخَلِيفَةَ كَانَ فِي رَمْتِهِ عِبَاسِيًّا ،

فَهُوَ لِيَانِ الْوَقْعِ لَا لِالْإِحْزَانِ . نَحْمُ يَشْتَرِطُ فِي الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ فَرَسِيًّا

(٢) فَإِنْ تَبَيَّنَ ابْتِدَاؤُهُ قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ لَمْ يَحْزَمْ وَلَوْ خَتَمَ بَعْدَهُ وَإِنْ تَبَيَّنَ ابْتِدَاؤُهُ بَعْدَهُ وَخَتَمَ

بَعْدَهُ أَجْزَأَتْ ، وَمَعَهُ قَوْلَانِ وَقَبْلَهُ لَمْ يَحْزَمْ مِنْ شَرْحِ عَلِيٍّ عَلَى الْمَجْمُوعِ

(٣) عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ . وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ النَّهَارُ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ

(٤) اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الْبَقَرِ فِي الْمَجْمُوعِ وَقَالَ فِي شَرْحِهِ : ظَنُّ بَنِي الْإِبِلِ إِلَّا التَّأْخِيرَ

(٥) بَلْ لَوُرُودِ الْحَدِيثِ بِذَلِكَ وَقَطْعُهُ . لِذَا رَأَيْتُمْ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحَى

فَلَيْسَ عَنْ شَرْعِهِ وَأَنْفِقَارِهِ . رَوَاهُ السَّيِّدُ إِلَّا الْبَحْرِيَّ

آخِرِ الثَّانِي تَرَدُّدٌ وَذَيْعٌ وَلَدَ خَرَجَ قَبْلَ الذَّيْعِ وَبَعْدَهُ جُزْءٌ وَكَرِهَ جَزْءُ صُوفِيهَا
 قَبْلَهُ (أَيِ الذَّيْعِ وَبَعْدَهُ جُزْءٌ (إِنْ لَمْ يَنْبُتْ) أَوْ قَرِيبَ مِنْهُ (لِلذَّيْعِ وَلَمْ
 يَنْوِمْ حِينَ أَخَذَهَا وَبَيْعُهُ) أَيِ الصَّوْفِ مَكْرُوهَ الْجُزْءِ (وَشَرِبَ لَبَنٍ وَإِطْعَامُ
 كَافِرٍ) لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقَرَبِ (وَهَلْ إِنْ بَمَثَلِهِ أَوْ وَلَوْ فِي عِيَالِهِ تَرَدُّدٌ
 وَالتَّغَالِي فِيهَا) خَوْفُ الْبَاهَاةِ (وَفِيهَا عَنْ مَيْتٍ) عِبَ إِلَّا لَتَشْرِيكَ وَلَمْ يَرْضَهُ
 الْبَنَانِي (كَتَمِيرَةٍ) ذَيْعَةٌ بَرَجَبٍ مِنْ فُضْلِ الْجَاهِلِيَّةِ (وَإِذَا لَهَا بِذَوْنٍ وَإِنْ
 لَإِخْتِلَاطُ قَبْلَ الذَّيْعِ) إِلَّا لَقَرَعَهُ (وَجَارَ أَخَذَ الْوَعُصِ إِنْ اخْتَلَطَتْ بَعْدَهُ)
 أَيِ الذَّيْعِ (عَلَى الْأَحْسَنِ) فَانْهَ لَبَسَ مِبَايِعَةَ (وَصَحَّ إِنَابَةُ) مُصَدَّرُ أَنْابٍ وَهُوَ
 وَارِدٌ بِمَعْنَى اسْتِقَابِ كَمَا فِي الْبَنَانِيِّ وَلَا يَحُولُ عَلَى مَا لِلخَرَشِيِّ (بِلَفْظٍ إِنْ أَسْلَمَ)
 النَّابِ وَالْإِفْشَاءَ لَمْ (وَلَوْ لَمْ يُصَلِّ) وَإِنْ كَرِهَ الْفَاسِقُ (أَوْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ)
 فَتَنْصَرِفُ لِرَبِّهَا (أَوْ بِعَادَةِ كَقَرِيبٍ) عَطَفَ عَلَى لَفْظٍ وَأَدْخَلَتْ الْكَافَ الصَّدَاقَةَ
 (وَالْأَقَرُّ دُودٌ) مَعَ أَحَدِهِمَا فَإِنْ اتَّفَقَا لَمْ يَجُزْ قَطْعًا (لَا إِنْ غَلِطَ) فَظَلَمَاضِيَّتُهُ
 (فَلَا تُجْزَى عَنْ أَحَدِهِمَا) وَلِرَبِّهَا نَضْمِيَّتُهُ (وَمُنِعَ الْبَيْعِ وَإِنْ ذَيْعٌ قَبْلَ
 الْإِمَامِ) فِي يَوْمِ النُّحْرِ (أَوْ تَمَيَّنَتْ حَالَةُ الذَّيْعِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ ذَيْعٌ مَعِيًا جَهْلًا)
 بَعِيهِ أَوْ حَكَمَهُ (وَالْإِجَارَةُ) بِهَا وَلَهَا جَائِزَةٌ (وَالْبَدَلُ) بِمَدَالِ الذَّيْعِ (إِلَّا لِمُتَصَدِّقٍ
 عَلَيْهِ) وَمَهْدِي (وَفُضِّحَتْ) قَبْلَ الْقَوْتِ (وَتَصَدَّقَ بِالْوَعُصِ فِي الْقَوْتِ إِنْ
 لَمْ يَتَوَلَّ غَيْرَ بِلَا إِذْنٍ وَصَرَفَ فِيهَا لَا يَلْزَمُهُ) فَاتَّصَقَ عَلَى ذَلِكَ الْغَيْرِ وَقَوْلُهُ
 صَرَفَ مُصَدَّرٌ عَطَفَ عَلَى مَدْخُولِ الْبَاءِ (كَأَرَشَ غَيْبٌ لَا يَمْنَعُ الْإِجْرَاءَ)
 تَشْبِيهِ فِي وَجُوبِ التَّصَدَّقِ عَلَى إِبْثَابِ لَا (وَإِنَّمَا تَجِبُ بِالنَّذْرِ) رَجَحُوا أَنَّهَا
 لَا تَجِبُ بِهِ (وَالذَّيْعُ فَلَا تُجْزَى إِنْ تَمَيَّنَتْ قَبْلَهُ وَصَنَعَ بِهَا مَا شَاءَ كَحَبْسِهَا
 حَتَّى فَاتَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ هَذَا آتَمُّ) الظَّاهِرُ حَمْلُهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ الشَّدِيدَةِ^(١)

(وَلِوَارِثِ الْقَسَمِ) بالقرعة (وَلَوْ ذُبِحَتْ) لأنه تصين حتى (لَا يَبِيعُ بَعْدَهُ) في دينٍ (لأنه من اليسير الذي يترك) (وَنُدِبَ ذَبَحَ وَاحِدَةً تُجْزَى ضَعِيفَةً فِي سَابِعِ الْوَلَادَةِ نَهَارًا وَالنَّيَّ يَوْمَهَا إِنْ سَبِقَ بِالْفَجْرِ وَالتَّصَدُّقُ بِزَنَةِ شَعْرَةٍ) نقداً (وَجَازَ كَسْرُ عَظْمِهَا) تكذيباً للجاهلية (وَكِرَهُ عَمَلُهَا وَلِيمَةً) للناس (وَلَطَخَهُ بِدَمِهَا وَخِثَانَهُ يَوْمَهَا) بل من الأمر بالصلاة للعشر

﴿ بَاب ﴾

(الْيَمِينُ تَحْقِيقٌ مَا لَمْ يَحِبْ) عادة فوائده لا حلت الجبل هذيان وأولى لاجعت بين ضدين والхلف على الواجب الشرعى يمين (يَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ^(١)) أَوْ صِفَتَهُ كِبَالَهُ وَهَذَا اللَّهُ (وفي العجمية خلاف) (وَأَمُّ اللَّهِ) أى بركتة الثانية (وَحَقُّ اللَّهِ) أى ما يستحقه من الكالات الثانية (وَالْفَرْيزُ وَعَظْمَتُهُ وَجَلَالُهُ وَإِرَادَتُهُ وَكِفَالَتُهُ) أى التزامه بكلامه القديم (وَكَلَامِهِ وَالْقُرْآنُ وَالْمُصْحَفُ) أو بعض يختص به^(٢) عرفاً (وَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ وَقَفْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ ابْتَدَأْتُ لِأَفْعَلَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْبِقُ لِسَانِي) يعنى اعتياده اليمين وبه فسر الشافعية القفو أما الضات اللسان فيعبر به (وَكِفْرَةُ اللَّهِ) قدرته وعظلمته (وَأَمَانَتُهُ) نكاليته بكلامه (وَعَهْدُهُ) به (وَعَلَى عَهْدِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْمَخْلُوقَ) بشىء من ذلك كالتملق الحادث فى وعهدنا إلى إبراهيم أو ماعهد به (وَكَاخْلَفُ وَأَقْسِمُ وَأَشْهَدُ إِنْ نَوَى بِاللَّهِ) وقد استعمل أشهد فى اللعان للقسم (وَأَعِزُّمُ إِنْ قَالَ بِاللَّهِ وَفِي أَحَاةِدِ اللَّهِ قَوْلَانِ) أُرْجِهُمَا لَيْسَ يَمِينًا (لَا يَلِكُ عَلَى عَهْدٍ أَوْ أُعْطِيكَ عَهْدًا أَوْ عَزَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ وَحَاشَا لِلَّهِ وَمَعَاذَ اللَّهِ وَاللَّهُ رَاعٍ أَوْ كَفِيلٌ

(١) قال فى شرح المجموع : ومنه قول علامة مصر والاسم الأعظم . واسم الله إلا أن ينوى بالأول غيره اه أى غير اسم الله بأن أراد الأعظم من أسماء حادثة كما فى حاشية عليش
(٢) كالأمر والمكر

وَالنَّبِيُّ وَالْكَتْمَةُ (والراجح الكراهة حيث لم يكذبه وحرم بما لم يظمه
 الشرع ^(١)) (وَكَانَ خَلْقِي وَالْإِيمَانَةُ) من الصفات الفعلية (أَوْ هُوَ يَهُودِيٌّ) وليس
 ردة (وَغَمُوسٌ) فلا كفارة له في الماضيات إلا غس الأثم (بَأَنَّ شَكَّ أَوْ ظَنَّ
 وَحَلَفَ بِلَا تَبَيَّنَ صِدْقِي) بل ولو تبين لأن العبرة بحال الحلف (وَلَيْسْتَ تَغْفِرَ اللَّهُ)
 أى يتوب (وَإِنْ قَصَدَ بِكَالْمُزَى) مما عبد من دون الله (التَّعْظِيمَ فَكُفْرٌ
 وَلَا لَقَوْ عَلَى مَا يَسْتَقْدُهُ فَظَهَرَ نَفْيُهُ) وتكفر في المستقبلات (وَلَمْ يَغْدُ فِي غَيْرِ
 اللَّهِ) القوم (كَالْإِسْتِثْنَاءِ بَأَنَّ شَاءَ اللَّهُ) تشبيه في أنه لا يفيد في غير الله (إِنْ
 قَصَدَ كَالَا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَوْ يُرِيدَ أَوْ يَقْضَى عَلَى الظَّهَرِ وَأَفَادَ بِكَالِإِلَّا) وبقية
 أدوات الاستثناء (فِي الْجَمْعِ) أى جميع الصبغ أو الحلو ف عليها (إِنْ اتَّصَلَ بِإِلَّا لِعَارِضٍ
 وَنَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ) لا مجرد اعتياد اللسان (وَقَصَدَ) حل اليمين لا مجرد التبرك
 واغتفر تكرار القصد لجمع الشروط (وَنَطَقَ بِهِ وَإِنْ سِرًّا بِحَرَكَهَ اللَّسَانِ)
 ولا يشترط اسماح نفسه (إِلَّا أَنْ يَعْزَلَ فِي يَمِينِهِ أَوْ لَا) قبل تمام الحلف فلا
 يشترط نطق وعزل الاستثناء يكفي عقب اليمين (كَالزَّوْجَةِ) أى إخراجها (فِي
 الْفَلَاحِ عَلَى حَرَامٍ) فلا يلزم شيء إلا أن ينوى عقفاً (وَهِيَ الْمَحَاشَةُ) عندهم
 (وَفِي التَّنْذِيرِ الْمُتَّبَعِ وَالْيَمِينِ وَالْكَفَّارَةِ) علق أولاً (وَالْمُنْعَقِدَةُ عَلَى
 يَرٍ ^(٢)) بَأَنَّ فَعَلْتُ أَوْ فَعَلْتُ بِلَا فَعَلْتُ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ إِنْ لَمْ
 يُؤْجَلْ) والا فلى يرفيه لا يمنع من أمته وزوجه حتى يضيق الأجل (إِطْعَامُ
 عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَدَّةٍ) نبوى (وَنُدْبَ يَغْفِرُ الْمَدِينَةَ زِيَادَةً ثَلَاثِينَ أَوْ
 نَصْفَهُ) لقناعة المدينة وقلة قوتها (أَوْ رِطْلَانِ حُبْزَا بِأَذْمٍ) ندباً (كَشَمْعِهِمْ)

(١) في المجموع وشرحه : وحرم حلف بغير الله فان توقف عليه الحق فصحت للناس
 أفضية بحسب ما يحدوثون من اتجار الأ أن يحكم شرعاً كولى فيكروه وان قصد كالمزى مما
 عبد من دون الله التعظيم فكفر اه
 (٢) في المجموع : والر ما الحنث فيها بالتفعل ، والحنث ضدعا اه أى ما الحنث فيها بالترك

مرتين لا طاعتين (أَوْ كَسَوْهُمْ الرَّجُلُ نَوْبَ وَالْمَرْأَةُ دِرْعًا وَخَارَ وَلَوْ غَيْرَ
وَسَطِ أَهْلِهِ) بخلاف الاطعام (وَالرَّضِيعُ كَالْكَبِيرِ فِيهَا) ويعتبر شبعه ان استغنى
بالطعام على خلاف فيه (أَوْ عَتَقَ رَقَبَةً كَالظَّهَارِ ثُمَّ) بعد المجزئ عن الثلاثة
(صَوْمُ ثَلَاثَةٍ) مندوبة التابع وتعين الفرق (وَلَا تُجْزَى مُلَقَّةٌ) من جنسين
بخلاف. تمليك خمسة امداداً وإشباع خمسة مرتين (وَمُكْرَرٌ لِمُسْكِينٍ وَنَاقِصٌ
كَثِيرِينَ لِنَكْلٍ نِصْفٌ إِلَّا أَنْ يُكْمَلَ وَهَلْ إِنْ بَقِيَ تَأْوِيلَانِ) والأرجح
لا يشترط (وَلَهُ بَزْعُهُ) حيث بقي (إِنْ بَيَّنَّ) انه كفارة جاهلاً (بِالْقُرْعَةِ
وَجَارٍ) إعطاؤهم (لِثَانِيَةٍ إِنْ أَخْرَجَ) الأولى قبل وجوب الثانية (وَإِلَّا كَرِهَ
وَأَنْ كَيْمِينَ وَظَهَارٍ وَأَجْزَأَتْ قَبْلَ حِنْثِهِ) في غير الحب المؤجل وغير مالم
يعين من صدقة وعق وطلاق لم يبلغ الغاية (وَوَجِبَتْ بِهِ إِنْ لَمْ يُكْرَهْ بِيَرٍ)
ملا يبحث ان لم يحلف على الاكراه والاكراه الشرعى طوع (وَفِي عَلَى أَشَدُّ
مَا أَخَذَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ بَتْ مَنْ يَمْلِكُ وَعَقْتُهُ وَصَدَقَةٌ بِثَلَاثَةِ وَمِائَةِ بَحَجٍّ
وَكَفَّارَةٌ وَزَيْدٌ) على ماسبق (فِي الْإِيمَانِ تَلْزَمُنِي صَوْمٌ سَنَةً إِنْ اعْتِيدَ
حَلْفٌ بِهِ) أى بالصوم قال المص ويبنى اشتراط العادة في غير الصوم أيضاً
(وَفِي لَزُومٍ شَهْرِي ظَهَارٍ) ولو لم يكن متزوجاً (تَرُدُّ وَتُخْرِيمُ الْخَلَالِ فِي غَيْرِ
الرَّوْحَةِ وَالْأَمَةِ) عطف على غير مالم يقصد العتق (لَتَوَّ وَتَكَرَّرَتْ) الكفارة
(إِنْ قَصَدَ تَكَرُّرَ الْحِنْثِ) بكفارة كل صلة (أَوْ كَانَ) التكرار (الْمَرْفُ
كَعْدَمِ تَرَكَ الْوِثْرِ) فكلما تركه مرة عليه كفارة (أَوْ نَوَى كَفَّارَاتٍ) ولو
بمرة (أَوْ قَالَ) والله (لَا) باع من فلان مثلاً قال آخرواًنا قال والله
(وَلَا) أنت فكل كفارة ان باع منها (أَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَحْنُثَ أَوْ
بِالْقُرْآنِ وَالنُّصْحَةِ وَالْكِتَابِ) المذهب عدم التعدد في هذه (أَوْ دَلَّ
لِقَوْلِهِ يَجْتَمِعُ) كملى كفارات أو إيمان فلا يلتفت لنية (أَوْ بِكُلِّمَا أَوْ

مِنَهَا لَا مَقَامَ) فلا تعدد الا بالنية (وَوَاللّٰهُ ثُمَّ وَاللّٰهُ وَلَوْ قَصَدَهُ) أى تأسيس اليقين لتداخل الأسباب المتعددة ولم ينو كفارات فأولى ان ينظر في الاحتياط في العصاة (أَوْ بِالْقُرْآنِ وَالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَلَا كَلِمَةً غَدًا وَبَعْدَهُ ثُمَّ غَدًا) وفي العكس تتمدد في غدا (وَحَصَصَتْ نِيَّةُ الْحَالِفِ) (١) العام (وَقِيدَتْ) المطلق (إِنْ نَافَتْ) معلوم (وَسَاوَتْ) بأن احتمل إرادتها وعدمها على السواء عرفاً (فِي اللَّهِ وَغَيْرِهَا كَطَّلَاقٍ) ولو في القضاء (كَ) خفية (كُونِهَا مَعَهُ فِي) حلقه لزوجته لَا يَنْزَوِجُ حَيَاتِهَا كَأَنَّ خَالَفَتْ ظَاهِرَ لَفْظِهِ) في الرتبة بأن كانت أبعد منه وإن كان فيها نوع قرب والتشبيه بالمساوية في القبول (كَسَمْنِ ضَائِدٍ فِي لَا أَكُلُ سَمْنًا) ظاهره أنه لا يشترط نية إخراج غيره وهو في روارضه شيئاً وقيل يشترط واقصر عليه الخرشى. (أَوْ لَا أَكَلُمُهُ) ونوى شهراً مثلاً (وَكَتَمَ كِيلِهِ فِي لَا يَبِيْعُهُ وَلَا يَصْرِبُهُ) وقال نويت المباشرة (إِلَّا لِمَرَامَةٍ) أى رفع للقاضي استثناء من قوله كان خالفت الح (وَيَبِيْعُهُ) بأنه حلف وحنث وهو ينكر الحنث مستنداً للنية المذكورة (أَوْ إِقْرَارٍ) بالحلف والقول فلا نية المذكورة عند القاضي (فِي طَّلَاقٍ وَعِتْقٍ) معين (فَقَطَّ أَوْ اسْتَحْلَفَ مُطْلَقًا) ولو بالله أو كانت نيته مساوية عطف على المستثنى (فِي وَثِيْقَةٍ حَقٍّ) فالعبرة بنية المخلف (لَا إِيرَادَةَ مَيْتَةٍ وَكَذِبٍ فِي طَالِقٍ وَحُرَّةٍ) راجع للميتة (أَوْ حَرَامٍ) يعنى أراد كذبك حرام فلا تقبل مثل هذه النية في شدة البعد (وَإِنْ يَفْتَوَى ثُمَّ) إن لم تسكن نية (بِسَاطِ يَمِينِهِ) وهو السبب الذى في قوة النية والتعليق (ثُمَّ عَرَفَ قَوْلِي) لا ضلّى وفي راعبته (ثُمَّ مَقْصِدُ لُغَوِي ثُمَّ شَرْعِي) الراجح

(١) وقت على عدة رسائل لطائفة المتأخرين في شرح عبارة المصنف : وخصص نية الخالف .
وفيدت ، وفي تلك الرسائل صور وفروع وتحقيقات .

تقديم الشرعى (وَحَيْثُ إِن لَّمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ وَلَا يَسَاطُ يَفُوتَ مَا خَلَفَ عَلَيْهِ وَلَوْ لِمَا نَهَى شَرْعِيًّا) مطلقا (أو سرقة) هو عادي حيث تأخر ولو أجل أو بادر (لَا يَكْمُوتُ حَتَّى فِي لَيْذِنَتِهِ) هو عقلى حيث تقدم أو أجل أو بادر (وَيَعْرِضُهُ عَلَى ضِدِّهِ) في الحث المطلق وفي رآته خلاف ظاهر المدونة (وَالنَّسْيَانُ إِن أُتْلِقَ وَبِالْبَعْضِ عَكْسُ الْبَرِّ) فلا يكون إلا بالكل (وَيَسْوِقُ أَوْ كَبَنَ فِي لَا آكُلُ) إلا لنية كما هو الموضوع (لَا مَاءَ) ولو زمزم وإن قام بالنية مقام الطعام (وَلَا تَسْعُرُ فِي لَا أَتَشَى وَذَوَاتِ لَمْ يَصِلْ جَوْفُهُ وَيَوْجُودُ أَكْثَرُ فِي لَيْسَ مَعِي غَيْرُهُ) إلا بالله فانه لنو (لَيْتَسَلَفَ لَا أَقْلُ) لبساط (وَيَدَوِّمُ رُكُوبَهُ وَلَبْسِهِ فِي لَا أَزْكَبُ وَأَلْبَسُ لَا فِي كَذْحُولٍ) إلا أن يحلف حاله ويستمر (وَيَدَابُّ عَيْنَهُ) أو ولده (فِي دَابَّتِهِ) لتحقيق النية (وَيَجْمَعُ الْأَسْوَاطِ) بعدد الحلوف عليه فلا يكنى (فِي لِأَضْرِبَنَّهُ كَذَا وَيَلْعَمُ الْحَوْتَ وَيَبْضِيهِ وَعَسَلِ الرُّطْبِ فِي مُطْلَقِهَا) خلاف عرفا^(١) الآن وكذا قوله (وَبِكَمَكُ وَخَشَكُنَانِ) يحشى سكرًا (وَهَرِيْسَةُ وَإِطْرِيَّةٌ) هي الشرعية أو الرشنة (فِي خَبَرٍ لَا عَكْسِهِ وَبِضَانٍ وَمَعْنٍ) خلاف عرف مصر الآن (وَدِيكَةُ وَدَجَاجَةٌ فِي غَمٍّ وَدَجَاجٍ) بالترتيب (لَا يَأْخُذُهُمَا فِي الْآخِرِ وَيَسْتَنْ أَسْتَهْلِكُ فِي سَوِيْقٍ وَيَزْعُرَانِي فِي طَمَامٍ لَا يَكْتَلِ طُبَيْخُ) اعتمد بعض الأشياخ الحث (وَيَسْتَرْخَاهَا فِي لَا قَبْلَتُكَ) قبيلته (أَوْ قَبْلَتِي) لا يشترط في هذا استرخاء (وَيَفْرَارُ غَرِيمِهِ فِي لَا فَارَقْتُكَ أَوْ فَارَقْتِي إِلَّا بِحَقِّي وَلَوْ لَمْ يَفِرُّ وَإِنْ أَحَالَهُ) فانها ليست قبضا حسيًا ثم لو قال ولى عليك حق (وَبِالشَّخْرِ فِي الْقَحْرِ) لتولاه منه (لَا الْمَكْسُ وَيَفْرَعُ فِي لَا آكُلُ مِنْ كَذَا الطَّلَعِ)

(١) ولما قل في المجمع ٥ : ولا حث في زمنا يحصر بلعم الحوت ويفه وعسل الربط في مطلقها ولا نحو كلك في خبر ولا يجوز في غم اه

أو اللبن فيبحث بالتمر والجبن (أو هَذَا الطَّلْعُ) رجحوا أنه لا يبحث بالفروع إلا إذا جمع بين من واسم الإشارة (لَا الطَّلْعُ وَطَلْعًا) فلا يبحث بالتولد إذا حذف من واسم الإشارة واستثنى من ذلك قوله (إِلَّا نَبِيذَ زَيْبٍ وَمَرَقَةَ لَحْمٍ أَوْ شَحْمِهِ وَخُبْزَ قَمَحٍ وَعَصِيرَ عَنَبٍ وَبِئَا أَنْبَتَتِ الْحِنَطَةُ) في حلفه لا يأكل له حنطة (إِنْ نَوَى الْمَنَ) أى قطعه وحينئذ يبحث بكل ما جاء من جهته (لَا لِرَدَائِقِهِ) فثبت جيدا (وَسَوْءُ صُنْعَةٍ طَعَامٍ) فحسن وهذا من البساط (وَبِالْحَتَامِ فِي فِي النَّبِيذِ) هذا وما بعده لا يوافق^(١) عرفنا (أَوْ دَارَ جَارِهِ) أى المحلوف عليه لحق الجوار (أَوْ بَيْتِ شَعْرٍ) في مطلقه (كَخُبْسِ أُكْرَةٍ عَلَيْهِ يَحْتَقِرُ) في^(٢) المحلوف عليه لما سبق أن الاكراه الشرعي طوع (لَا يَتَسَجَّدُ) في لا اجتمع معه لأنه مخرج حكما (وَبِذُخُولِهِ عَلَيْهِ) أى المحلوف عليه (مِيتَاقِي بَيْتٍ يَمْلِكُهُ) ولو منفعة لا إن دفن به (لَا يَدْخُولُ مَخْلُوفَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَنْوِ الْمُجَاعَمَةَ وَيَتَكْفِيهِ فِي لَا نَفْعَ حَيَاتِهِ) لأن مؤن التجيز من تواج الحياة (وَبِأَكْلِ مِنْ تَرَكْتَهُ) أى المحلوف عليه (قَبْلَ قَسْمِهَا) غير ضرورى فانه لا قسم إلا بعد الدين والوصية (فِي لَا أَكَلْتُ طَعَامَهُ إِنْ أَوْصَى) بعدد غير معين (أَوْ كَانَ مَدِينًا وَيَكْتَابُ إِنْ وَصَلَ) وَلَوْ لَمْ يَقْرَأْ (أَوْ رَسُولٍ) بَلَّغَ (فِي لَا كَلِمَةً وَلَمْ يَنْوِ فِي الْكِتَابِ فِي الْمَتَى وَالطَّلَاقِ) ونوى في الرسول مطلقا (وَبِالْإِشَارَةِ لَهُ وَبِكَلَامِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ لَا قِرَاءَتِهِ يَقْلِبُهُ) في لا قرأ (أَوْ قِرَاءَةً أَحَدٍ عَلَيْهِ) أى المحلوف عليه (بِلَا إِذْنٍ) من الخالف وقد رجع عن إرسال الكتاب (وَلَا يَسْلَامُهُ عَلَيْهِ) ردا (بِصَلَاةٍ وَلَا كِتَابَةٍ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهِ) وكلامه (وَلَوْ

(١) وفي المجموع : ولا حنث في زمتنا بالحلم وبيت الشعر في البيت ولا بإجماع بمسجد

في لا يجمع معه ولا بيت الجار في بيته اه ومثل الجاهم القهوة والتصدق كما في شرحه

(٢) متعلق بحبس أى في المكان المحلوف عليه

قَرَأَ) الحالف أو أنصت (عَلَى الْأَصُوبِ وَالْمُخْتَارِ وَبِسَلَامِهِ عَلَيْهِ مُعَقِّدًا أَنَّهُ
 غَيْرُهُ) وليس لنوعاً فان التوق حال الحلف (أَوْ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَنْ يُحَاشِيَهُ) على
 ماسبق (وَيَفْتَحِ عَلَيْهِ) في قراءة (وَيَلَا عِلْمَ أَذِنِهِ فِي لَا تَخْرُجِي إِلَّا بِإِذْنِي
 وَبَعْدِي عَلَيْهِ) أي اعلامه (فِي لَا غِلْمَتَهُ وَإِنْ يَرْسُولَ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ
 أَنَّهُ عِلْمٌ تَأْوِيلَانِ أَوْ) عدم (عِلْمٍ وَالْثَانِ فِي حَلْفِهِ لِأَوَّلِ فِي نَظَرٍ) في المصالح
 بخلاف ما يخص الأول لذاته (وَيَمْزُجُونَ فِي لَا تَوْبَ لِي وَبِالْبَيْتَةِ وَالصَّدَقَةِ
 فِي لَا أَعَارُهُ وَبِالتَّكْسِيرِ وَتَوَى إِلَّا فِي صَدَقَةٍ عَنْ هَيْتَةٍ وَيَبْقَاءُ وَلَوْ لَيْلًا)
 إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ (فِي لَا سَكَنَتْ لَهَا يَبْقَاءُ لَيْلًا) (فِي لَا تَنْقَلِنَ) فشدحوا
 هنا في صيغة البر نظراً إلى منعه في الحث من الزوجة والأمة حتى يفعل (وَلَا
 يَخْرُجْنَ وَانْتَقَلَ فِي لَا سَا كَنَتْ عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ) لدار أخرى (أَوْ ضَرَّ بِأَجْدَارِهَا
 وَلَوْ جَرَّيْدًا بِهَذِهِ الدَّارِ وَبِالزَّيَارَةِ إِنْ قَصِدَ) بحلفه لا سا كنه (التَّحْنِي
 لَا لِلدُّخُولِ عِيَالٍ) وتزاعهم (إِنْ لَمْ يَكْتَرِهْهَا) أي الزيارة (نَهَارًا أَوْ بَيْتًا)
 عطف على مدخول لم يفسد الحث إذا انتفيا (بِلَا مَرَضٍ وَسَافِرٍ) مسافة
 (الْقَصْرِ) وإن لم تتوفر شروطه (فِي لَأَسْفِرَنَّ وَمَكَّتْ نِصْفَ شَهْرٍ وَنَدِبَ
 كَمَا لَهُ كَأَنْ تَنْقَلِنَ) فإذا قيده بدار مكث عنها نصف شهر (وَلَوْ يَابِقَاءُ رَحْلِهِ)
 راجع لقوله و يبقا ولو ليلا في لا سا كنت فحقه وصله به (لَا يَكْسِمُارَ وَهَلْ
 إِنْ تَوَى عَدَمَ عَوْدِهِ لَهُ) أو لانية له (تَرَدَّدَ) أظهره عدم الحث مطلقا
 (وَبِاسْتِحْقَاقِ بَعْضِهِ) أي الدين الذي حلف ليوفيه (أَوْ عَيْبِهِ بَعْدَ الْأَجْلِ
 وَبِبَيْعِ فَايِدٍ) بالدين (فَلَمْ قَبْلَهُ) أي قبل الأجل (إِنْ لَمْ تَقَ) قيمة للبيع
 بالدين ولا كل عليها (كَأَنَّ لَمْ يَفْتِ عَلَى الْمُخْتَارِ) تشبيه في الحث حيث
 لا وفاة (وَبِهِتِهِ لَهُ أَوْ دَفَعَ قَرِيبَ عَنَّهُ) بلا علمه (وَأِنْ مِنْ مَالِهِ أَوْ شَهَادَةٍ
 بَيْنَتِهِ) أو إقرار (بِالْقَضَاءِ إِلَّا بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخَذَهُ) ولم يراعوا هنا البساط (لَا إِنْ

جَنَ وَدَفَعَ الْحَاكِمُ) فِي الْأَجَلِ (وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ قَوْلَانِ وَبِمَدِّمْ قَضَاءٍ فِي
 غَدٍ فِي لَأَقْضِيَنَّكَ غَدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْسَ هُوَ) إِلَّا لِقَرِينَةِ إِرَادَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ
 كَالْتِسِيرِ فِيهِ (لَا إِنْ قَضَى قَبْلَهُ) إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْمَطْلَ (بِخِلَافٍ لَا كُنْهُ)
 فَإِنْ الْأَكْلَ يَرَادُ بِهِ خُصُوصُ الْأَزْمَنَةِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الِاسْتِعْجَالَ (وَلَا إِنْ بَاعَهُ
 بِهِ عَرْضًا) وَلَوْ غِنَا لَصَحَّ الْبَيْعُ (وَبَرَّ إِنْ غَابَ) رَبُّ الدِّينِ (بِقَضَاءٍ وَكَيْلٍ
 تَقَاضٍ) لِلدَّيُونِ (أَوْ مَقْضٍ وَهَلْ تُمْ وَكَيْلٍ صَيِّغَةٍ) فَيَكُونُ فِي رَتَبَةِ الْحَاكِمِ
 (أَوْ إِنْ غَدِمَ الْحَاكِمُ) فَهُوَ مُقَدَّمُ (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ وَبَرُّ فِي
 الْحَاكِمِ إِنْ لَمْ يَحْقُقْ جَوْرَهُ وَالْإِبْرَ) وَلَا يَبْرَأُ (كَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ يَشْهَدُهُمْ)
 إِذَا لَمْ يَحْدِ حَاكِمًا (وَلَهُ يَوْمٌ وَثِيْلَةٌ فِي رَأْسِ الشَّهْرِ أَوْ عِنْدَ رَأْسِهِ أَوْ إِذَا اسْتَهْلَّ
 وَإِلَى رَمَضَانَ أَوْ لِسَهْلًا لِهَشْبَانَ) ابْنُ عَرَفَةَ^(١) فِي اللَّامِ يَوْمَ وَلِيْلَةٍ مِنْ مَدْخُولِهَا
 (وَيَجْعَلُ ثَوْبَ قِيَاءٍ أَوْ عِمَامَةً فِي لَا أَلْبَسَهُ لَا إِنْ كَرِهَهُ اضْيِغُهُ) فَيَسَاطُ
 (وَالْأَوْضِعِ عَلَى فَرْجِهِ) بِلَالِ (وَيَدْخُولُهُ مِنْ بَابٍ غَيْرٍ فِي لَا أَدْخَلَهُ إِنْ
 لَمْ يَكْرَهُ صَيِّغُهُ وَيَقْيَامُ) اسْتِمْلَاءُ (عَلَى ظَهْرِهِ) أَيْ تَبَيْتَ الْفِي حَلْفٍ لَا يَدْخُلُهُ
 (وَبِمُكْتَرَى فِي لَا أَدْخَلَ لِفُلَانٍ وَيَأْكُلُ مِنْ وَلَدٍ) لِلْحَالِفِ وَكَذَا عَبْدُهُ
 (دَفَعَ لَهُ مَحْلُوفٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ) بِالْدَفْعِ (إِنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ)
 وَالْمَوْهوبُ يَسِيرُ لَهُ رَدُّهُ (وَبِالْكَلَامِ أَبَدًا فِي لَا كَلَّمَهُ الْأَيَّامُ أَوْ الشُّهُورُ) حَلَا
 لَالٌ عَلَى الْاسْتِفْرَاقِ احْتِيَاظًا (وَثَلَاثَةٌ) لِأَنَّهَا أَقَلُّ الْجَمْعِ فِي الشُّهُورِ^(٢) (فِي
 كَأَيَّامٍ) وَسِتِينَ بِلَالٍ (وَهَلْ كَذَلِكَ) يَعْنِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (فِي لَأَهْجَرْتُهُ)
 لِأَنَّهُ الْمَجْرُ الشَّرْعِيُّ (أَوْ شَهْرٌ) لِأَنَّهُ يَشْرَعُ لِبَعْضِ الْأَشْخَاصِ كَالزَّوْجِ
 (قَوْلَانِ) وَتَقْدِيمُ الْأَوَّلِ مَوْمَ لِقَوْتِهِ وَلَا طِيلَنَّ هَجْرَاتُهُ بِحَسَبِ الْحَالِ قَدْ

(١) غرضه بنقل هذا الكلام بيان أن التصبر باللام يخالف التصبر بالي على المتبذ خلافا
 للمص في تسويته بينهما .

(٢) وقيل أقل الجمع اثنان ونسب إلى مالك ، والنسالة بأدائها مسوطة في كتب الأصول

يكون شهراً واحداً محمد بنه (وسنة في حين وزمان وعصر
 ودهر) فان عرفها فالأبد في غير الحين (وبما يفسخ أو يغير نسائه في
 لأتزوجن) فان كان لا غاظة زوجته فلا بد أن يفيظ مثلها (وبما أن الوجه
 في لا أتكمل) بمال (إن لم يشترط عدم القرين وبه) أى الضمان
 (لو كيل في لأضمن له أن كان من ناحيته) كصديقه (وهل أن علم)
 بأنه من ناحيته (تأويلان) فان علم بالتوكيل حث قطماً (ويقوله ما طنته
 قاله لغيري لمخير) به (في ليسرته وبأذهي الآن) مثلاً (أو لا كلمتك
 حتى تفعل) وليس قوله لا أبالي بدأ لقول آخر لا أكلمك حتى تبدأني
 وبالإقالة في لا ترك من حقه (الذي باع به) شيئاً إن لم تف (قيمة المبيع
 بالتمن ولا كل عليها) لا أن أخر الثمن على المختار (وانما التأجيل له حصه
 من الثمن حال العقد) ولا إن دفن مالا فلم يجد ثم وجد مكانه في أخذته
 لأن المعنى إن كان ذهب قد أخذته وكذا إن لم يقين شيء والموضوع اعتقد
 أخذها فان تبين أخذ غيرها فلي حكم القفو (ويتركها عالياً في لا خرجت إلا
 ياذني) فلا يكنى العلم إذنا في البر (لا إن أذن لأمر) حلف لا يأذن لغيره
 (فأذنت بلا علم) فان علم حث فالمع في الحث إذن احتياطاً (وبعوده لها
 بعد ملك آخر في لا سكنت في هذه الدار أو دار فلان هذه إن لم ينو
 ما دامت له لا دار فلان) بلا إشارة ولم ينو البقعة (ولا إن خربت وصارت
 طريقاً إن لم يأمر به) أى التخريب بمعاملة بنقيض قصده (وفي لا باع منه
 أو له) مملاراً (بالتوكيل إن كان من ناحيته) على ماسيق (وإن قال
 حين التبع أنا حلفت) على فلان فأخشى أن يكون له (فقال هو لي ثم صح
 أنه ابتاع له) حيث (ولزم التبع) إلا أن يقول إن كان له فلا بيع ينسأ
 (وأجزأ تأخير الوارث في إلا أن تؤخرني لا) إذنه (في دخول دار) مما

ليس حقاً يورث (وَأَخِيرَ وَمَيَّ بِالْغُلَّيْ وَلَا دِينَ وَتَأْخِيرَ غَرِيمٍ إِنْ أَحَاطَ
وَأَبْرَأَ) الميت (وَفِي يَرِّهِ فِي لَأَطَانَهَا فَوَطِنَهَا حَانِضًا) ومحوه من كل ممنوع
(وَفِي لَتَأْ كُنْهَهَا فَحَطَقَتْهَا هِرَّةٌ فَشَقَّ جَوْفَهَا وَأَكَلَتْ) قبل التحلل (أَوْ
بَعْدَ فَسَادِهَا قَوْلَانِ) راجع للثلاث (إِلَّا أَنْ تَقَوَّيَ وَفِيهَا الْجَنُثُ بِأَحَدِهِمَا
فِي لَا كَسَوْتَهَا وَنَيْتَهُ الْجَنَمُ وَاسْتَشْكَلَ) وأجاب المبس بأنه في القضاء
بطلاق أو عتق معين .

﴿ بَابُ ﴾

(النَّذْرُ التَّزَامُ مُسْلِمٌ كَلَفَ وَلَوْ غَضِبَانَ) خلافاً لمن يقول بكفارة يمين
(وَأَنْ قَالَ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ لِي أَوْ أَرَى خَيْرًا مِنْهُ) فلا ينفعه ذلك (بِخِلَافِ أَنْ
شَاءَ فَلَنْ قِيمَ شَيْئَتِهِ وَأَمَّا يَلْزَمُ بِهِ مَا نَدِبَ كَلَّهِ عَلَى أَوْ عَلَى صَحِيحَةٍ) على
ما سبق فيها (وَنَدْبُ الْمُطْلَقِ وَكُرْهُ الْمَكْرُورِ) وإن لزم بكل خميس المشقة
(وَفِي كُرْهِ الْمُعْلَقِ) كأن شفى الله مريضاً (تَرَدَّدُ وَلَزِمَ الْبِدْنَةُ يَنْذَرُهَا
فَإِنْ عَجَزَ فَبَقْرَةٌ ثُمَّ سَبْعُ شَيْءٍ لَا غَيْرَ) فلا هدى بالصوم هنا (وَصِيَامٌ بِشَفَرٍ)
وفي الصلاة خلاف وفي الاعتكاف شيء من هذا (وَتُلْثُهُ حِينَ يَمِينُهُ إِلَّا أَنْ
يَنْقُصَ فَمَا بَقِيَ بِمَالٍ فِي كَسْبِ اللَّهِ وَهُوَ الْجِهَادُ وَالرِّبَاطُ يَحْتَلِ خِيفَ)
وأدخلت الكاف مالى للفقراء (وَأَتَقَى عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ) بخلاف ما إذا سمي
الثالث فنه (إِلَّا لَتَصَدَّقَ بِهِ) أى بماله (عَلَى مُعَيَّنٍ فَالْجَمِيعُ وَكَرَّرَ) باخراج
ثلاث ما بقى (إِنْ أَخْرَجَ) للأول قبل وجوب الثانى (وَالْأَقْوَلَانِ وَمَا سَمِيَ)
من نصف أو غيره (وَأَنْ مُعَيَّنًا أَيْ عَلَى الْجَمِيعِ) كَأَلْفٍ دِينَارٍ أَوْ هَذَا الْعَبْدِ
وَلَا يَمْلِكُ غَيْرَ ذَلِكَ (وَبِمَثُ فَرَسٍ وَسِلَاحٍ لِمَحَلٍّ) أى محل ما ذكر للجهاد
(وَأَنْ لَمْ يَصِلْ بَيْعَ وَعُوضَ كَهْدَى وَلَوْ مَعِيًّا عَلَى الْأَصَحِّ) فانه لم يجب

عن شيء (وله فيه) أى فى الهدى (إذا بيع الإبدال بالأفضل) كابل عن
 شاة بخلاف السلاح فاما يحمل فى مثله (وان كان) المجهول هديا (ككتاب
 بيع وكراهيته) بئنه وأهدى به) فيها (وهل اختلف هل يقومه) كما فى الصبية
 وموضع من المدونة (أولا) يبيعه كما فى موضع آخر منها (أو لا) اختلف لأنها
 أراد يبيعه (نذبا) فلا ينافى جواز التقويم (أو التقويم ان كان يمين) لأنه
 ليس على سبيل الصدقة حتى يكون عودا فيها والبيع فى النذر (تأويلات فإن
 عجز) الثمن عن هدى أعلى (عوض الأذى ثم لخزنة الكتبة يصرف
 فيها ان احتاجت والأ تصدق به وأعظم مالك) رضى الله عنه (أن يشارك
 معهم) حيث قاموا بشعائرها (غيرهم لأنها ولاية منه عليه) الصلاة و
 (السلام) والمشي لمسجد مكة ولو لصلاة وخرج من بها (للحل) وأنى
 يعمرة كمكة أو البيت أو جزئه لا غير^(١) مما افصل عنه (ان لم ينو
 نسكا من حيث نوى) بيان لحل المشي (والأ) بنو شتأ فن حيث (حاف
 أو مثله ان حيث به) لا مفهوم للشرط (وتمين محل اعتيد) للحالين
 ولومع غيرهم (وركب فى المنهل) موضع النزول ليحطب أو يستقى (أو
 لحاجة) فى غير طريق التوجه ينشئ لها فاذا رجع لأصل الطريق نزل
 (كطريق قربى اعتيدت) الا أن يعتاد الخالقون غيرها فلا يعدل لمادة
 غيرهم (و) ركب (بحرا اضطر له لا اعتيد) لنير الحالمين (على الأرجح) ويمشى
 (لنظام الإفاضة وسقيها) أى العمرة أو سعى الإفاضة إن أخره (ورجع وأهدى إن
 ركب كثيرا بحسب مسافته) والصعوبة والسهولة (أو المناسك) والإفاضة
 نحو النيصري) فاعل رجع (قابلا فيمشى ما ركب فى مثل التمين وإلا)
 يعين (فله المخالفة إن ظن) قيد فى الرجوع (أو لا) حين خروجه (القدرة

(١) قيل : هذا التركيب لمن . والصواب : لا . لقول الشاعر
 جوابا به تجو اعتد فورنا لمن عمل أسقت لا عبر تأل

وَإِلَّا) يظن (مَشَى مَقْدُورَهُ وَرَكِبَ وَأَهْدَى هَقَطَ) من غير رجوع حيث
 ظن القدرة حال اليقين وإلا فلامهedy (كَأَنَّ قَلَّ وَلَوْ قَادِرًا) تشبيهه في الهدى هَقَطَ
 (كَالْإِمَاضَةِ هَقَطَ) تشبيهه في طلب الهدى لكن ندباً كما يأتي وما قبله وجوبا
 (وَكَلَامَ عَيْنَ) يهدي لركوبه ولا يرجع (وَلْيَقْضِهِ) حيث فوته على نفسه (أَوْ
 لَمْ يَقْدِرْ) على المشي في رجوعه فيهدى هَقَطَ (وَكَأَفْرِيقِي) محترز نحو المصري
 (وَكَأَنَّ فَرْقَهُ) باقاة زائلة على المتاد (وَلَوْ بِلَا عُدْبٍ) فيجزيه مع الهدى
 (وَفِي لُزُومِ الْجَمِيعِ بِمَشَى عَقَبَهُ وَرَكُوبِ أُخْرَى) يعني نصف المشي ويتفق
 عليه إذا لم تضبط منازل الركوب (تَأْوِيلَانِ) أظهرهما الاكتفاء بمشي أما كن
 الركوب (والهَدْيُ) فيما سبق (وَاجِبٌ إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ التَّنَاسُكَ) رابكاً (فَنَدَبَ
 وَلَوْ مَشَى الْجَمِيعُ) في القابل لأن الهدى يقرر عليه في الأول (وَلَوْ أَفْسَدَ أَتَمَّةُ
 وَمَشَى فِي قَضَائِهِ مِنَ الْمِيقَاتِ) يعني محل الاحرام الأول لسريان الفساد إليه
 وعليه هديان للفساد وتبعيض المشي (وَإِنْ فَاتَهُ جَمَلُهُ فِي عُمرَةٍ وَرَكِبَ فِي
 قَضَائِهِ) حيث كان لازمه المشي أما الحج فيمشي مناسك القضاء (وَإِنْ حَجَّ نَاقِيًا
 نَذَرَهُ وَقَرَضَهُ مُفَرِّدًا أَوْ قَارِنًا أَجْزَأَ عَنِ النَّذْرِ وَهَلْ إِنْ لَمْ يَنْذِرْ حَجًّا) بأن
 نذر مطلق نسك وإلا لم يجز عن واحد منهما (تَأْوِيلَانِ) أرجعهما الاطلاق (وَعَلَى
 الصَّرُورَةِ جَعَلَهُ فِي عُمرَةٍ ثُمَّ يَخُجُّ مِنْ مَكَّةَ عَلَى الْفَوْرِ وَعَجَّلَ الْإِحْرَامَ) ما
 قيد به (فِي أَنَا مُخْرِمٌ وَأُخْرِمُ) إِنْ قَيْدَ يَوْمِهِ كَذَا كَالْعُمَرَةِ مُطْلَقًا) بكسر
 اللام أما المقيدة فكما سبق (إِنْ لَمْ يَتَمَدَّ ضُجْبَةٌ لَا الْحَجَّ وَالنَّشَى فَلَا شَهْرَهُ
 إِنْ وَصَلَ وَإِلَّا فَمِنْ حَيْثُ يَصِلُ عَلَى الْأَطْهَرِ وَلَا يَلْزَمُ) شيء (فِي مَالِي فِي
 السَّكَنِ أَوْ بَابِهَا أَوْ كُلُّ مَا أَكْتَسَبَهُ) حلقاً غير مقيد بزمان أو مكان لغير معين
 (أَوْ هَدَى) أو بدنة (لِغَيْرِ مَكَّةَ أَوْ مَالٍ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَرُدَّ إِنْ مَلَكَهُ أَوْ عَلَى
 نَحْرٍ فَلَانِ وَلَوْ قَرِيبًا إِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِالْهَدْيِ أَوْ بَنُوهُ أَوْ يَدُ كَرٍّ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ)
 يعني قصة الذبيح (١١) (وَالْأَحَبُّ حَيْثُ نَذَرَ الْهَدْيَ بَدَنَةً ثُمَّ بَعَرَهُ كَنَذَرَ

النَّصَاءُ) تشبيه في الالتئام وينتدب الهدى (أَوْ حَلَّ فَلَانَ إِنْ تَوَى التَّمَبَ) بحمله على عنقه (وَالْأَرْكَبَ وَحَجَّ بِهِ بِلَا هَدًى) فان نوى إيجاجه لم يلزمه الحج معه (وَلَمَّا عَلَى السَّيْرِ وَالنَّهَابِ وَالْكَوْبُ لِسَكَّةَ) لأن السنة إنما وردت بالمشي (وَمُطْلَقُ مَشْيٍ) بلا قيد مكة (وَمَشَى لِمَسْجِدٍ) غير الثلاثة (وَإِنْ لَاعْتِكَافٍ) وصل ما نذر بموضعه (إِلَّا لِقَرِيبٍ جِدًّا فَقَوْلَانِ تَحْتَمِلُهُمَا وَمَشَى لِلْمَدِينَةِ أَوْ إِبِلْيَاءِ) مدينة بيت المقدس (إِنْ لَمْ يَنْوِ صَلَاةَ يَسْجُدِيْهُمَا وَيُسَمِّيْهَا فَيَرْكَبُ وَهَلْ وَإِنْ كَانَ يَمْنِيْهَا أَوْ إِلَّا لِكُونِهِ بِأَفْضَلِ خِلَافٍ وَالْمَدِينَةِ أَفْضَلُ ثُمَّ مَكَّةَ

* (بَابُ) *

(الْجِهَادُ فِي أَمْرِ جِهَةٍ كُلِّ سَنَةٍ وَإِنْ خَافَ مُحَارِبًا) وينبغي أن يراعى هنا قاعدة أخف الضررين (كَرِّيَارَةِ الْكُفَّةِ) بموسم الحج فرض كفاية كل سنة ولذا قدمه على ما يأتي مما لا يقيد بالسنة (فَرَضُ كِفَايَةٍ وَلَوْ مَعَ وَالِ جَائِرٍ) إلا أن لا يوفى اليهود (عَلَى كُلِّ خَرْدَ كَرِيْمُكَافٍ قَادِرٍ، كَالْقِيَامِ بِكُلُومِ الشَّرْعِ) بحيث يحفظ (وَالْفَتْوَى وَدَعِ الضَّرَرَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْقَضَاءَ وَالشَّهَادَةَ وَالْإِمَامَةَ) المظلمى ويتمين كل على من لم يصلح غيره (وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ^(١) وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ) في نظام العالم لا قصر الثياب (وَرَدَّ السَّلَامِ وَجَهَيزِ الْمَيْتِ وَكَأْسِيرِ وَتَعَيَّنَ بَفَجْئِ الْعَدُوِّ وَإِنْ عَلَى امْرَأَةٍ وَعَلَى مَنْ يَفْرِيهِمْ إِنْ عَجَزُوا وَبَتَعْيِينِ الْإِمَامِ) ولو الكعب (وَسَقَطَ بِمَرَضٍ وَصِيٍّ وَجُنُونٍ وَعَمَى وَرَجَ وَأَثْوَتَهُ وَعَجَزَ عَنْ مُحْتَاجٍ لَهُ وَرِقٍ وَدَيْنٍ حَلٍّ) لم

(١) في المجموع : والأمر بالمعروف إن ظن أفادته ولم يصدق حله من مدرك قوى اه
يشير بهذا إلى بعض السائل المختلف عليها بين المذاهب بالحل والحرمه فلا يصح الانكار على حق
يشير تليد مثلا

يتخلص من وفاته (كَوَالِدَيْنِ فِي فَرَضِ كِفَايَةِ يَبْخَرُ أَوْ خَطَرٍ ^(١)) لا مفهوم لها حيث يقوم به النير وإلا فله ولو بهما (لَا جَدَّ) وإن وجب بره (والكافر كغيره في غيره) أى الجهاد (ودُعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ ثُمَّ جِزْيَةٌ) إن أبوه (بِمَحَلِّ يَوْمُنَ وَإِلَّا قُوتِلُوا وَقُتِلُوا إِلَّا الْمَرْأَةُ إِلَّا فِي مُقَاتَلَتِهَا) بسلام أو قتلها أحداً فتقتل فيهما ولو بعد القتال (والصبي والمعتوه كشيخ فإن وزمن وأغنى وراهب منقرل يدبر أو صومعة يلا رأى وترك لهم الكفاية فقط واشتغفر قاتلهم كمن لم تبغى دغوة وإن حيزوا قيمتهم) فى الغنى على من قتلهم (والراهب والراهبة حران) ولادية فيهما خلافاً لما فى الحرثي (بقطع ماء) عنهم وعليهم (وآله وبناروا إن لم يسكن غيرها ولم يكن فيهم مسلم) وإلا لم يرموا بها (وإن بسفن) إلا أن يشتد الخوف (وبالحفص بغير تحريق وتريق مع ذرية) ونساء ، وأولى مسلم ولا تراعى القرية فى السفن للقلة (وإن تترسوا بذرية تركوا إلا الخوف ويسلم لم يفسد الترس) وقوتلوا والفرق أن الشأن الاحتياط فى التباعد عن المسلم (إن لم يخف على أكثر المسلمين) باحترام الترس وحرمة بيل سم) الذى فى النوادر عن مالك الكراهة فعملها المص على التحريم (واستئمانه بمشرك) أى طلب ذلك (إلا إخدمته وإرسال مصحف لهم) ولا بأس بنحو الآية والحديث لدعائهم (وسفر به لأرضهم كمرأة) ولو أمة أو ذمية تحت مسلم (إلا فى جيش آمن) راجع للمرأة لأنها تنبى على نفسها بخلاف المصحف (وفرازة من الكبار) إن بلغ المسلمون النصف (وإلا جاز) (والحال أنهم) لم يبلنوا اثنتى عشر ألفاً ^(٢) إلا تحرقاً (خذ عا) (وتحيزاً) من

(١) بكسر الفاء صفة المحذوف : أى أو بر خطر

(٢) فان بلفوا حرم الفرار ولو كثر الكفار ما لم تختلف كلمتهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعائة وخير الحيوت أربعة آلاف ولا تطلب اثنا عشر ألفاً من قلة » رواه أبو داود والترمذى وحسنه وصححه الحاكم

غير الأُمير يتقوى (إِنْ خِيفَ) وإلا أن تختلف كلمة المسلمين أو يفرد عدومهم بعد
أو سلاح (وَالْمَثَلَةُ) حرام بعد القدرة إلا أن يمتلوا (وَحُلُّ رَأْسٍ لِبَدْلَةٍ أَوْ وَالٍ
وَحْيَانَةٍ أَسِيرٍ ائْتَمِنَ طَائِعًا وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ) وللكره القرار بما أمكن (وَالْفُكْلُ
وَأَدَبُ إِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ وَجَازٌ أَخَذُ مُحْتَاجٍ نَفْلًا وَحِرَامًا) لم يرتفع (وَالْإِزْرَةُ
وَطَعَامًا وَإِنْ نَعْمًا وَعَقْلًا كُتُوبٌ وَسِلَاحٌ وَدَابَّةٌ لِيُرَدَّ) بعد الحاجة (وَرَدَّ الْفَضْلَ
إِنْ كَثُرَ فَإِنْ تَعَدَّرَ تَصَدَّقَ بِهِ وَمَضَتْ الْمُبَادَلَةُ بَيْنَهُمْ) أى المحتاجين ولا
يراعى باب الرى إذ ليس بيمًا حقيقة (وَيَبْلَدُهُمْ إِقَامَةُ الْحَدِّ) ولا يؤخر
(وَتَخْرِيبٌ وَقَطْعٌ نَخْلٍ وَحَرْقٌ إِنْ أَنْكَى) المدو (أَوْ لَمْ تُرْجَ) للمسلمين
(وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ) أى التحريق مع عدم الرجاء وعدم الانكاء (مَنْدُوبٌ كَمَكْسِيهِ)
وهو الإبقاء مع الرجاء وانكى فإن أنكى ولم يرج وجب الاتلاف أو رعى ولم
ينك منع (وَوَطْئُ أَسِيرٍ أَمَةٍ وَذَوَّجَةُ) له (سَلِيحَتَا) من وطنهم (وَذَنْجُ حَيَوَانٍ
وَعَرَقَتُهُ وَأُجْهَرُ عَلَيْهِ) كما سبق فى الاتلاف (وفى النخل إِنْ كَثُرَتْ)
وإلا كره إتلافها (وَلَمْ يَقْصَدْ عَسَلُهَا) وإلا جاز (رَوَاتَانِ) بجواز الاتلاف
وكرهته (وَحَرْقُ) الحيوان للعرق (إِنْ أَكَلُوا التَّمِيَّةَ كَمَا جَاءَ عُجْزَ عَنْ
جَهْلِهِ وَجَعَلَ الدِّيَّانِ) للجهادين (وَجُعْلٌ مِنْ قَاعِدٍ لِمَنْ يَخْرُجُ عَنْهُ إِنْ
كَانَا بِدِيَّوَانٍ) ومصر كلها ديوان واحد مثلاً (وَرَفْعُ صَوْتِ مُرَاطٍ بِالتَّكْسِيرِ)
لأنه شعاره (وَكِرَّةُ التَّطْرِيبِ وَقَتْلُ عَيْنٍ وَإِنْ أُمِّنَ) إذ التامين لا يبيح
التجسس (وَالْمُسْلِمُ كَالزَّنْدِيقِ) يقتل ولو تاب حداً (وَقَبُولُ الْإِمَامِ هَدِيَّتِهِمْ
وَهِيَ لَهُ إِنْ كَانَتْ مِنْ بَعْضِ) غير الطاغية (لِكُفْرَانِهِ وَفِي) لبيت المال
إِنْ كَانَتْ مِنَ الطَّاعِيَةِ ملكهم (إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِلَدِهِمْ) فغنمية للجيش
(وَجَازَ قِتَالُ نَوْبٍ) أى جيش فهو أولى من نسخة روم لأنه دفع نفوسهم استمرار
(١١٢ - اَكْبِل)

العمل بحديث اتركوا الحبش ما تركوكم وروى اتركوا الترك^(١) فلذا قال (وتترك
واحتجاج عليهم بِقُرْآنٍ وَبَعَثَ كِتَابَ فِيهِ كَالآيَةِ) مع أمن الاهانة (وإقدام
الرَّجُلِ عَلَى كَثِيرٍ) ان أنكى ولو علم هلاكه (إِنْ لَمْ يَكُنْ لِيُظْهِرَ شَجَاعَةً)
بل لله (عَلَى الْأُظْهِرِ وَانْتِقَالَ مِنْ) سبب (مَوْتٍ لِآخَرٍ وَوَجَبَ إِنْ رَحَى حَيَاةً
أَوْ طَوْلَهَا) ولو مع (كَالتَنْظَرِ فِي الْأَسْرَى) تشبيه في الوجوب (يَقْتُلُ أَوْ مِنْ
أَوْ فِدَاءً أَوْ جَزِيَةً) فيغرم قيمتهم للحبش من الخس وبيت المال (أَوْ اسْتِرْقَاقٍ)
في الفدية وأول للتنويع بحسب المصلحة (وَلَا يَمْنَعُهُ) أى استرقاق الأم (حَمْلُ
بِئْسَ رِزْقٍ) الولد أيضاً (إِنْ حَمَلَتْ بِكُفْرٍ) لأبيه فان شك فان كان بين
الاسلام والوضع أقل الحمل لم يرق فلم يتبع أمه هنا (وَ) وجب (الْوَفَاءُ بِمَا فَتَحَ
لَنَا بِهِ بَعْضُهُمْ) فان اشترط أمان غيره أمن بالأولى (وَبِأَمَانِ الْإِمَامِ مُطْلَقًا)
ولو بغير بلاده (كَالْمُبَارِزِ مَعَ قَرِيْبِهِ) يجب الوفاء بما دخلا عليه فان خيف
قتل المسلم منع (وَأَنْ أُعِينَ بِأَذْنِهِ قَتْلَ مَعَهُ) وبغير اذنه قتل المعلن (وَلَمِنْ
خَرَجَ فِي جَمَاعَةٍ لِيُثْلِحُوا إِذَا فَرَّغَ مِنْ قُرْنِهِ الْإِعَانَةَ وَأَجِيرَ عَلَى حُكْمٍ مَنْ نَزَلُوا
عَلَى حُكْمِهِ إِنْ كَانَ عَدْلًا وَعَرَفَ الْمَصْلَحَةَ وَالْأَنْظَرُ الْإِمَامُ كَتَأْمِينِ
غَيْرِهِ أَقْلِيْمًا) يعني عدداً أكثر له النظر (وَالْأَيُّ) يكن اقلها (فَهَلْ يَحْجُزُ)
تأمينه ابتداء (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ يُنْقَضُ) ولا يجوز ابتداء (مِنْ مُؤْمِنٍ) ينهى
انه من الايمان ويأتى محترزه في قوله لاذمياً (مَيِّزَ وَلَوْ صَغِيرًا أَوْ رِقَاً أَوْ امْرَأَةً)
ينهى أن الواو للحال اذ ما قبل المبالغة لا خلاف فيه وكذا قوله (وَخَارَجًا عَلَى
الْإِمَامِ) اعترض بصحة تأمينه اتفاقاً (لَا ذِمَّةً وَخَاتِئًا مِنْهُمْ) تأويلان وسقط القتل

(١) لفظ الحديث « دعوا الحبشة ما ودعوكم وانركوا الترك ما تركوكم » رواه أبو داود
والنسائي من حديث رجل من الصحابة والاضربني عن ابن مسعود مرفوعاً أيضاً « اتركوا الترك
ما تركوكم فان أول من يلبس أمي ما خولهم الله بنو قنصوراء » وفي الحديث كلام كثير بل
قل بوضعه لكن رجح السكاوي أنه ليس بموضوع

وَلَوْ) بِالْأَمَانِ (بَعْدَ الْفَتْحِ) خِلَافًا لِحَنُونِ (يَلْقَظُ أَوْ إِشَارَةً مُفْهِمَةً إِنْ لَمْ يَصُرَّ) الْأَمَانُ بِالْمُسْلِمِينَ شَرْطٌ فِي جَمِيعِ صُورِهِ وَلَا يَضُرُّ اسْتَوَاءُ الْمَصْلُحَةِ (وَإِنْ ظَنَّهُ) أَيِ الْأَمَانِ (حَرْبِيٌّ فَجَاءَ أَوْ نَهْيِي) الْإِمَامِ (النَّاسَ عَنْهُ) أَيِ الْأَمَانِ (فَعَصَوْا أَوْ نَسُوا أَوْ جَهِلُوا) وَجُوبُ انْبِيعِهِ (أَوْ جَهِلَ إِسْلَامُهُ) أَيِ اعْتَقَهُ الْحَرْبِيُّ جَهِلًا إِنْ لَوُؤِنَ مُسْلِمٌ (لَا إِمْنَاءَ) بِأَنْ عَرَفَ كُفْرَهُ وَاعْتَقَدَ بِأَنْ أَمَانَهُ مَاضٍ فَلَا يَنْفَعُهُ (أَمْنِي) جَوَابٌ مَاقِيلٌ لَا (أَوْ رُدَّ لِمَحَلِّهِ وَإِنْ أَخَذَ مُقْبِلًا بِأَرْضِهِمْ) وَقَالَ جِئْتُ أَطْلُبُ الْأَمَانَ (وَبِأَرْضِنَا خِلَافَ) (أَوْ بِأَرْضِنَا) وَأَوَّلِي بِأَرْضِهِمْ (وَقَالَ ظَنَنْتُ أَنَّكُمْ لَا تَعْرِضُونَ لِتَأْخِيزِ أَوْ بَيْنَتُنَا) فِيهِمَا (رُدَّ لِتَأْمِينِهِ وَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ فَعَلَيْهَا وَإِنْ رُدَّ بِرِيحٍ) بَلْ لَوْ اخْتِيَارَ اقْبَلِ الْوَصُولَ (قَتَلَى أَمَانَهُ حَتَّى يَصِلَ) وَإِنْ مَاتَ عِنْدَنَا فَمَا لَهُ فِيهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَارِثٌ) وَإِلَّا فَلَوَارِثُهُ (وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَى التَّجْهِيزِ) وَيَعُودُ سَرِيعًا (وَلِقَائِلِد) حَقُّهُ وَلَا سِرَّهُ (إِنْ أُسِرَ ثُمَّ قُتِلَ وَإِلَّا) بِأَنْ دَخَلَ عَلَى التَّجْهِيزِ (أُرْسِلَ) مَا لَهُ (مَعَ دِيَّتِهِ) إِنْ قَتَلَ ظُلْمًا (لِوَارِثِهِ كَوَدِيْعَتِهِ وَهَلْ) تَرْسُلَ (وَإِنْ قُتِلَ فِي مَعْرَكَةٍ أَوْ فِي) أَيِ غَنِيْمَةٍ كَمَا لَهُ حِينَئِذٍ (قَوْلَانِ وَكَرِهَ لِغَيْرِ الْمَالِكِ اشْتِرَاءَ سِلْمَةٍ وَقَاتَتْ بِهِ وَيَسْتَبِيحُهُمْ لَهَا وَانْتَزَعَ مَا سَرِقَ ثُمَّ عِيدَ بِهِ عَلَى الْأَظْهَرِ لَا أَحْرَارًا مُسْلِمُونَ قَدِمُوا بِهِمْ) الْعَمَلُ عَلَى نَزْعِهِم بِالْقِيَمَةِ (وَمَلَكَ) الْحَرْبِيُّ (بِإِسْلَامِهِ غَيْرِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ) وَاللَّقْطَةُ وَالْجُبْسُ الْحَقُّ وَأَمَّا الْمَارُ وَمِلْرَضِيهِ فِي ذِمَّتِهِ كَقَرْضٍ فَفِي حَالِهِ (وَوَدَّيْتُ أُمَّ الْوَالِدِ) بِقِيَمَةِ قَنْ وَيَقْبِعُ سَيْلُهَا إِنْ أَعْسَرَ فَإِنْ مَاتَتْ أَوْ سَيْدَهَا فَلَا شَيْءَ لِلْحَرْبِيِّ إِذْ أَسْلَمَ عَلَيْهَا وَعَقَّتْ (وَعَقَّقَ الْمُدَبِّرُ مِنْ ثُلُثِ سَيِّدِهِ وَمُعْتَقٌ لِأَجْلِ بَعْدِهِ) وَخَدَمَتُهُمَا قَبْلَ مَنْ أَسْلَمَ عَلَيْهِمَا (وَلَا يُدْبَرُونَ) أَيِ جَمِيعٍ مِنْ سَبْقِ (يَشْتَرِي) مَنْ أَسْلَمَ (وَلَا خِيَارَ لِلْوَارِثِ) إِنْ رَقَ الْمُدَبِّرُ لَدَيْنَ قَتْلِ أَدْفَعِ قِيَمَةَ مَارِقٍ وَأَخَذَهُ بَلْ حَقٌّ مَنْ أَسْلَمَ مُقَدِّمٌ عَلَى الْغَرَمَاءِ أَيْضًا (وَحَدَّ زَانِرٍ) مُطْلَقًا (وَسَارِقٍ

إِنْ حَبَرَ الْمُتَنَمُّ) وَإِلَا أَدَبَ (وَوَقَّعَتِ الْأَرْضُ) غَيْرَ لِلْوَاتِ (كَيْفَرِ وَالشَّامِ
وَالْعِرَاقِ) عَاضِحَ عَنُوةٍ مَكَّةَ عِنْدَنَا فَلَا يُؤْخَذُ لِيُوتَهَا إِذَا ذَاكَ كَرَاهُ (وَحَسَّ غَيْرُهَا
إِنْ أَوْجَفَ عَلَيْهِ) وَإِلَّا فَنِيءَ (فَخَرَّ أَجْهًا) أَيْ أَرْضَ الزَّرَاعَةِ الْمُوقُوفَةِ (وَالْخُمْسُ
وَالْحِزْبُ لِيَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ لِلْمَصَالِحِ) الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ كَالْقَنَاطِرِ وَالْدَيُونِ
(وَبَدِئُ يَمَنٍ فِيهِمُ الْمَالُ وَقِيلَ لِلْأَخْوَجِ الْأَكْثَرُ وَفَقِلَ) أَعْطَى الْإِمَامُ
(مِنْهُ) أَيْ الْخُمْسَ (السَّلْبُ إِمْلَاحَةٌ) وَكَانَ السَّلْبُ تَغْيِيلًا بِاعْتِبَارِ أَصْلِ السَّهَامِ
(وَلَمْ يَخْزَ إِنْ أَمْ يَنْقُضِ الْقِتَالُ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ) لِثَلَا يَفْسُدُ نِيَّتُهُمْ
وَيُورَدُ الْمُهَالِكُ (وَمَقَى إِنْ لَمْ يَنْطَلِقْ قَبْلَ التَّغْنَمِ وَلِلْمُسْلِمِ قَطْعٌ) لِأَذَى
وَلَوْ قَاتَلَ إِلَّا أَنْ يُمِيزَهُ لَهُ الْإِمَامُ (سَلْبٌ اغْتِيدَ لَا سِوَارَ وَصَلِبٌ وَعَيْنٌ) فَاهَا
لَيْسَتْ مِنَ السَّلْبِ لِلْمَتَادِ (وَدَابَّةٌ) عَطَفَ عَلَى مَا قَبِلَ النِّفَى حَيْثُ أَعْدَدَهَا لِرُكُوبِهِ
(وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ) مِبَالِغَةً فِي قَوْلِهِ وَنَسْلَبُ مَتَى سَمِعَ بَعْضَ الْجَيْشِ (أَوْ تَعَدَّدَ)
السَّلْبِ (إِنْ لَمْ يَقْلُ قَتِيلًا) صَوَابُهُ إِنْ لَمْ يُقَيَّنْ قَاتِلًا إِذَ التَّمْيِينِ دَلِيلُ التَّضْيِيقِ
(وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ) وَنِصْفُ كُلِّ مَعَ جِهْلِهِ وَالْعَمِيَّةُ عَلَى الْأَطْهَرِ (وَلَمْ يَكُنْ لِكُمْرَةِ
إِنْ لَمْ تَقَاتِلْ) بِمَا يَبِيعُ قَتْلَهَا فَيُؤْخَذُ سَلْبُهَا (كَالْإِمَامِ) تَشْبِيهُهُ فِي اخْتِذِ السَّلْبِ
(إِنْ لَمْ يَقْلُ) مَنْ قَتَلَ (مِنْكُمْ أَوْ يَخْصُ نَفْسَهُ وَلَهُ الْبَقْلَةُ إِنْ قَالَ عَلَى بَقْلِ)
حَيْثُ شَمَلَهَا عَرَفًا وَكَذَا الْإِتَانُ وَالْحَارُ وَالنَّاقَةُ وَالْجَلُّ (لَا إِنْ كَانَتْ بَيْنَ غِلَامِهِ)
غَيْرُ مَعْدَةٍ لِلْقِتَالِ (وَقَسَمَ الْأَرْبَعَةُ لِحَبْرٍ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ بِالْمُحَاضِرِ) وَكَفَى بِتَذْكِيرِ
الْأَوْصَافِ عَنِ الذِّكْرِ (كَتَاخِرٍ وَأَجِيرٍ إِنْ قَاتَلَا أَوْ حَرَجًا بَيْنِيَّةٍ غَزَوْ)
وَلَوْ تَابَعَهُ لِلْحَرْفَةِ (لَا ضِدَّهُمْ) الضَّمِيرُ لِلْحَرْفَةِ وَمَا بَعْدَهُ (وَلَوْ قَاتَلُوا إِلَّا الصَّيَّ
ضَمِيرُهُمْ إِنْ أُجِيرَ وَقَاتَلَ خِلَافٌ) أَرْجَحُهُ عَدَمُ الْإِسْهَامِ (وَلَا يُرْضَخُ لَهُمْ)
الضَّمِيرُ لِمَنْ لَا يَسْهَمُ لَهُ وَالرِّضْخُ عَطَاءٌ قَلِيلٌ (كَمِيتٍ قَبْلَ الْفَقَاءِ وَأَعْمَى وَأَعْرَجَ
وَأَسْلَى) تَشْبِيهُهُ فِي عَدَمِ الْإِسْهَامِ (وَمُتَخَلِّفٌ لِحَاجَةٍ إِنْ لَمْ تَتَمَلَّقْ بِالْجَيْشِ)

أو أميره (وَصَالٍ يَبْلَدًا) رجع الاسهام له (وَأِنْ يَرِيحُ بِخِلَافِ بَلَدِهِمْ ،
وَمَرِيضٍ شَهِدَ) القتال (كَفَرَسٍ رَهِيصٍ) الرهص مرض في حافره (أَوْ) لم
يشهد القتال حال مرضه بل انزل عن الصف لكنه (مَرَضَ بَعْدَ أَنْ أَشْرَفَ
عَلَى الْقَنْيَمَةِ) فهو عطف على شهد (وَالَا قَوْلَانِ وَالْفَرَسِ مِثْلًا فَرَسِهِ وَإِنْ
يَسْتَيْقِظُ أَوْ يَرُدُّونَا) تهيل الاعضاء (وَهَجِينَا) ردى الأم (وَصَفِيرًا يُقَدَّرُ
بِهَا عَلَى الْكُرِّ وَالْفَرِّ وَمَرِيضٍ رُجِي) الانتفاع به حالا عطف على القرس خاصا
أو على ما قبله^(١) وكتب على لغة ربيعة (وَحُبَّسٍ) وسهام للغازى عليه كالعار
في أحد القولين (وَمَقْصُوبٍ مِنَ الْقَنْيَمَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِ الْجَيْشِ) وعلى الراكب
الأجرة (وَمِنْهُ رِبَا) إلا أن يكون معه غيره (لَا أَعْجَفَ أَوْ كَبِيرٌ لَا يَنْتَفِعُ
بِهِ وَبَقْلٌ وَبَعِيرٌ وَثَانٍ) وى وى وأنان (وَالْمُسْتَرْكُ لِلْقَاتِلِ) الاسهام بقدر
القتال (وَدَفْعَ أَجْرٍ شَرِيكِهِ) بحسبه (وَالْمُسْتَنْدُ لِلْجَيْشِ كَهْوٍ) فأتى به
غنيمة (وَالَا) يستند (فَلَهُ كَمْتَلَصِيصٍ وَخَمْسَ مَسْلَمٍ) دفع الخس لبيت المال
(وَلَوْ عَبْدًا عَلَى الْأَصْحَ لَا دِئْمِي وَمَنْ عَمِلَ سَرَجًا أَوْ سَهْمًا) وخس إن صلحته
قط (وَالثَّانِ الْقَسْمُ يَبْلَدُهُمْ) فهو أولى مع الامكان (وَهَلْ يَبِيعُ لِيَقْسِمَ)
أو يقسم الأعيان (قَوْلَانِ وَأَفْرَدَ كُلُّ صِنْفٍ) حيث قسم النوات (إِنْ
أُمْسَكَ عَلَى الْأَرْجَحِ وَأَخَذَ مُتَيْنٌ وَإِنْ ذِمًّا مَا عُرِفَ لَهُ قَبْلَهُ) أى قبل القسم
(تَجَانًا وَحَلَفَ أَنَّهُ مِلْكُهُ وَحِلَّ لَهُ إِنْ كَانَ خَيْرًا وَإِلَّا بَيْعَ لَهُ وَلَمْ يُغْنِ
قَسْمَهُ إِلَّا لِتَأْوُلِ عَلَى الْأَحْسَنِ لَا إِنْ لَمْ يَتَمَعَيْنِ) صاحبه فيقسم (بِخِلَافِ
الْقَطْعَةِ وَبِيعَتْ) عند التحين (خِدْمَةُ مُعْتَقٍ لِأَجَلٍ وَمُدْبِرٍ) يقسم منها
(وَكِتَابَةً) فان عجز رزق لمشتريه (لَا أُمُّ وَلَدٍ) فيجز عتقها (وَلَهُ) أى للمين

(١) لعل الصواب : أو على ما جمده ، وهو مدخول للثالثة في قوله وإن بغيره الخ

(بَعْدَهُ) أَيْ الْقَسَمِ (أَخَذَهُ بِتَمَنِّهِ وَيَالْأَوَّلِ إِنْ تَمَدَّدَ وَأُجِيرَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ) سِيدَهَا إِذَا يَمِتْ لَجُلْ حَالَهَا (عَلَى التَّمَنِّ وَاتَّبَعَ بِهِ إِنْ أَعْدَمَ إِلَّا أَنْ تَمُوتَ هِيَ أَوْ سَيِّدُهَا وَلَهُ فِدَاءٌ مُتَقَيِّ لَأَجَلٍ وَمُدَبَّرٌ) وَتَرْجِعُهُمَا (إِلَاحِيَاهُمَا وَتَرْكُهُمَا مُسَلِّمًا لِحُدُومِهِمَا وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُ الْمُدَبَّرِ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ) مَنْ خَلَمْتَهُ (فَحَرَّةٌ إِنْ حَلَّهُ الثَّلَثُ وَاتَّبَعَ بِمَا بَقِيَ) مِمَّا يَبِيعُ بِهِ بِنَاءً عَلَى أَنْ تَسْلِمَ السَّيِّدُ تَقَاضٍ لَا تَمْلِكُ (كَتْسَلِيمٍ أَوْ ذِمِّي قَسِيمًا وَلَمْ يَغْدُرَا فِي سُكُوتِهِمَا بِأَمْرٍ) وَإِلَّا لَمْ يَتَّبِعَا (وَإِنْ حَلَّ بَعْضُهُ) مَفْهُومُ حَلِّهِ الثَّلَثُ (رُقًى بَاقِيَةً) لَأَخْذِهِ (وَلَا خِيَارَ لِلْوَارِثِ) بَعْدَ تَسْلِيمِ الْمَوْرَثِ (بِخِلَافِ الْخِيَارَةِ وَإِنْ أَدَّى الْمُكَاتَبُ تَمَنَّهُ فَصَلَّى حَالِهِ) مَعَ سَيِّدِهِ الْأَصْلِيِّ (وَالْأَقْبَنُ أَسْلَمٌ أَوْ فِدَى وَعَلَى الْآخِذِ إِنْ عَلِمَ بِمِلْكِكَ مُعَيَّنَ تَرْكُكَ لِيُخَيَّرَ وَإِنْ تَصَرَّفَ) بِسُوءِ أَوَاسِيْلَادٍ (مَضَى كَالْمُسْتَرَى مِنْ حَرَبِيٍّ) تَشْبِيهِهُ فِي مَطْلُوقِ الْمَضَى وَإِلَّا فَالْبَيْعُ كَافٍ هُنَا لَا مَا قَبْلَهُ (بِاسْتِيفَادٍ فِي التَّوَجُّلِ تَرَدُّدٌ) الرَّاجِحُ لِلْمَضَى (إِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ عَلَى رَدِّهِ لَوْ بِهِ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ) أَرْجَحُهُمَا عَدَمُ الْإِمضاءِ (وَلِلسَلَامِ أَوْ ذِمِّي أَخْذُ مَا وَهَبُوهُ بِدَارِهِمْ تَحَاثًُّا وَيَعْوِضُ بِهِ إِنْ لَمْ يَبِيعْ فَيَمُضَى وَلِمَالِكِهِ التَّمَنُّ) فِيمَا إِذَا وَهَبَ مَجَانًّا (أَوْ الزَّائِدُ) فِي أَخْذِهِ بَعْوِضٍ (وَالْأَحْسَنُ فِي الْمَقْدَرِ مِنْ لَيْسَ) وَنَحْوُهُ (أَخْذُهُ بِإِقْدَاءِ) الَّذِي لَا يَخْلُصُ بِدُونِهِ حَيْثُ نَوَى التَّخْلِيصَ ، وَإِلَّا فَاسْتِيفَاقُ وَرَجُوعُهُ عَلَى الْبَائِعِ (وَإِنْ أَسْلَمَ لِمَعَاوِضِ مُدَبَّرٍ وَتَخَوَّهَ اسْتَوْفِيَتْ خِدْمَتُهُ ثُمَّ هَلْ يُتَمَّعُ إِنْ عَقَّقَ بِالتَّمَنِّ) كُلُّهُ وَمَا اسْتَوْفَى كَالْفَلَةِ (أَوْ بِمَا بَقِيَ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّسْلِيمَ تَقَاضٍ (قَوْلَانِ وَعَبْدُ الْحَرَبِيِّ يَسْلِمُ حُرٌّ إِنْ قَرَأَ) وَالْقَرَارُ بِحُرِّهِ غَيْرُ الْمَسْلُومِ أَيْضًا (أَوْ بَقِيَ حَتَّى غُيِمَ لَا إِنْ خَرَجَ بَعْدَ إِسْلَامِ سَيِّدِهِ) وَلَوْ بَعْدَهُ وَأَوَّلُ لَوْلَمْ يَخْرُجْ (أَوْ بِمَجَرَّدِ إِسْلَامِهِ) لَيْسَ حَرَابُهُ وَهَذَا مَعْلُومٌ مَعْقُولٌ (وَهَذِهِ الشَّيْءُ)

لأنَّهم (النكاح) فيحل وطنها بعد الاستبراء (إِلَّا أَنْ تُسَيِّ وَتُسَلِّمَ بَعْدَهُ) في الاستبراء أو يعتق فقير عليها ترغيباً في الاسلام (وَوَلَدُهُ) أى من أسلم وحمل به قبل الاسلام (وَمَا لَهُ فِيْ) بمعنى غنمية (مُطْلَقًا لَا وَلَدٌ صَغِيرٌ لِكِتَابِيَّةٍ سَبِيَّتٍ أَوْ مُسْلِمَةٍ) من وطنهم (وَهَلْ كِبَارُ الْمُسْلِمَةِ فِيْ) مطلقاً (أَوْ ابْنٌ قَاتَلُوا تَأْوِيلَانِ) وكبار النعمة غنمية قطعاً (وَوَلَدُ الْأُمَةِ لِمَالِكِهَا)

(فَصَلُّ عَهْدَ الْجَزِيَّةِ إِذْنُ الْإِمَامِ لِكَافِرٍ صَحَّ سِيَائُهُ) لا معاهد (مُكَلَّفٍ) لاصبي ومجنون (حُرٌّ قَادِرٌ) ولو على بعضها (مُخَالِطٌ) لارهاب واستغنى بتد كبير الأوصاف عن اشتراط تحقق الذكورية (لَمْ يُعْتَقَ مُسْلِمٌ) يبلادنا في (سُكْنَى غَيْرِ مَكَّةَ وَالتَّدِينَةَ) وسائر الحجاز (وَالْيَمِينَ وَلَهُمُ الْإِجْتِيَارُ) والإقامة لحاجة بلا سكنى (بِمَالٍ لِلتَّوَرَى^{١١} أَرْبَعَةٌ دَنَانِيرٌ أَوْ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا فِي سَنَةٍ) فان لم يكونوا أهل عين فلى ما يرى الإمام (وَالظَّاهِرُ آخِرُهَا وَنَقَصَ الْفَقِيرُ يَوْسَعُهُ وَلَا يَزَادُ) على الفنى (وَالصَّلَاحِيُّ مَا شَرِطَ وَإِنْ أُطْلِقَ فَكَالْأَوَّلِ وَالظَّاهِرُ إِنْ بَدَّلَ) القدر (الأَوَّلُ حَرَمٌ قِتَالُهُ) رجح خلافه عب ورده بن (مَعَ الْإِهَانَةِ عِنْدَ أَخْذِهَا) لسهه بسم (وَسَقَطْنَا) أى الجزيتان (بِالْإِسْلَامِ كَمَا زَادَ الْمُسْلِمِينَ) التى كان رتبها عمر (وَأَضَافَةَ الْمُجْتَازِ ثَلَاثًا لِلظُّلُمِ) الآن (وَالْمَتَوَى) بعد الجزية (حُرٌّ وَإِنْ مَاتَ أَوْ أَسْلَبَ فَلَا أَرْضَ) التى توقف (فَقَطُّ الْمُسْلِمِينَ) ينظر فيها الإمام وماله لو ارثه فان لم يكن فليت المال (وَالْحَكْمُ) فى الصلح (إِنْ أُجْلِلَتْ) الجزية على الأرض والرقاب (فَلَهُمْ أَرْضُهُمْ وَالْوَصِيَّةُ بِمَالِهِمْ وَوَرِثُوهَا) ومن لا وارث له فلا هل صلحه كما يأتى فى الفرائض ولا يزداد فى الجزية بزيادتهم ولا ينقص بنقصانهم وهم حلاء لا يبرأ أحد منهم إلا بأداء الجميع (وَإِنْ

(١) نسة لعنوة وهي الغلبة وذلك بأن يكون من البلاد التى فتحت عنوة لا منقطاً .
ودينار الجزية بمئذرة دراهم وأما النكاح والدية والسرقة فاثنا عشر كما فى شرح المجموع .

فُرِّقَتْ عَلَى الرَّقَابِ كُلِّ رَقَبَةٍ بِكُنَا أَوْ أَجَلَتْ عَلَى الْأَرْضِ نَحْوَهُ عَلَى جَمِيعِ الْأَرْضِ
 كَذَا أَوْ سَكَتَ عَنْهَا (فَعَيَّ) أَى الْأَرْضِ (لَهُمْ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ بِلَا وَارِثٍ
 فَلِلْمُسْلِمِينَ) وَاللَّامُ كَالْأَرْضِ (وَوَصِيَّتُهُمْ فِي الثَّلَاثِ) حَيْثُ كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ وَإِلَّا
 فَلَهُمُ الْوَصِيَّةُ بِالْجَمِيعِ (وَإِنْ فُرِّقَتْ عَلَيْهَا) أَى الْأَرْضِ (أَوْ عَلَيْهَا) الْأَرْضُ
 وَالرَّقَابُ (فَلَهُمْ بَيْنَهُمَا) ذَنْبُهَا لَهُمْ كَمَا قَبْلَهُ (وَحَرَّاجُهَا عَلَى الْبَائِغِ) لِأَخْذِهِ الثَّمَنَ
 مِنَ الْمُشْتَرَى (وَلِلْمَنْوِيِّ إِحْدَاثُ كَنِيسَةٍ إِنْ شَرِطَ) لَهُمْ (وَإِلَّا فَلَا كَرَمٌ
 الْمُنْهَدِمِ) الْمُتَمَدِّعُ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ وَلَوْ شَرِطَ لِلْمُسْلِمَةِ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنٍ لَمْ يَرْجِعِ
 الْعَمَلُ بِالشَّرْطِ فِي الْإِحْدَاثِ (١) وَالرَّمْ فَانْظُرْهُ (وَلِلصَّالِحِيِّ الْإِحْدَاثُ وَيَبْتَغِ
 عَرَضَهَا) بَلْ يَبِيعُ الْكَنِيسَةَ نَفْسَهَا (أَوْ حَائِطَ لَا يَبْدُلُ الْإِسْلَامَ) فَلَا يُمْكِنُ
 الصَّالِحِيُّ مِنْ إِحْدَاثِ كَنِيسَةٍ بِهَا (إِلَّا لِمَقْصِدَةٍ أَكْثَرُ مِنْ مَنَعِ رُكُوبِ الْخَيْلِ
 وَالْبَيْتَالِ وَالشَّرُوحِ وَجَادَةِ الطَّرِيقِ) وَسَطُهَا (وَأَلْزَمَ بِلُبْسِ بَيْمَرَةٍ وَعُزَّرَ
 لِيَتْرَكَ الزُّنَارَ) بَضْمُ الزَّيْ يَشْدُ فِي الْوَسْطِ (وَيُظْهِرُ السُّكْرَ وَمُعْتَقَدِهِ وَبَسْطُ
 لِسَانِهِ وَأَرِيقَتِ الْخُمُرِ) حَيْثُ أَظْهَرَهَا (وَكَبِيرُ النَّافُوسِ) خَشْبَةٌ يَضْرِبُونَ
 عَلَيْهَا لِصَلَاتِهِمْ وَكَذَا يَجُوزُ كَسْرُ أَوَانِي الْحَمْرِ خِلَافًا لِمَا فِي الْحَرَشِيِّ (وَيَنْتَقِضُ)
 عَهْدُهُ (يُقَاتِلُ وَمَنْعُ جِزْيَةٍ وَتَمَرُّدٌ عَلَى الْأَحْكَامِ وَعَصْيٌ حُرَّةٌ مُسْلِمَةٍ) لَا إِنْ
 طَاعَتْ (وَعُزُّوْرُهَا) فِي النِّكَاحِ بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ (وَتَطْلُجُ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ)
 لِأَعْلَامِ الْمَدَى (وَسَبَّ نَبِيِّ) أَوْ مُلْكٍ (بِمَا لَمْ يَكْفُرْ بِهِ قَالُوا) تَبَرَّى لِأَنَّ
 مِنْهُ مَا كَفَرَ بِهِ بِحَقِّ تَقْوِيلِهِ (كَلَيْسَ يَنْبَغِي أَوْ لَمْ يُرْسَلْ أَوْ لَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِ
 قُرْآنٌ أَوْ نَقُولُهُ أَوْ عَيْسَى خَلَقَ مُحَمَّدًا أَوْ مُسْكِينَ مُحَمَّدٌ يُخَيِّرُكُمْ أَنَّهُ فِي
 الْجَنَّةِ مَا لَهُ لَمْ يَنْفَعْ نَفْسُهُ حِينَ أَكَلَتْهُ الْكِلَابُ) وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ مِنْ

(١) لِأَنَّهُ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي اللَّوْمَةِ كَمَا فِي ح وَ ق

من نصراني في عهد الإمام^(١) حش نص عياض على جواز حرق الساب حيا وميتاً (وَقُتِلَ إِنْ لَمْ يُسْلَمِ) هذا في الساب ومثله غاصب الحرمة والمتطلع على العورات يقتل أو يرق وغيرهم كالأسرى (وَإِنْ خَرَجَ لِدَارِ الْحَرْبِ وَأَخَذَ اسْتَرْقَى إِنْ لَمْ يُطْلَمَ وَإِلَّا فَلَا كُمُحَارَبَتِهِ) حيث لم يظهرها (وَإِنْ ارْتَدَّ جَمَاعَةٌ وَحَارَبُوا فَكَالْمُرْتَدِّينَ) لا الحريين (وَاللِّإِمَامِ الْمُهَادِنَةُ) على ترك القتال (لِمَصْلَحَةِ إِنْ خَلَا عَنْ كَسْرِ طِ بَقَاءِ مُسْلِمٍ) عندهم بما يذل الاسلام (وَإِنْ يَمَالٍ) منهم مبالغة في المفهوم كما أن الاستثناء بعد منه ومنا شرط فاسد (إِلَّا لِيَحْوِيَ وَلَا حَدَّ) لملتها ولا يطيل (وَنَدِبَ أَنْ لَا تَرِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَإِنْ اسْتَشَرَّ خِيَانَتَهُمْ نَبَذَهُ وَأَنْذَرَهُمْ وَوَجِبَ الْوَفَاءُ وَإِنْ بَرَّ دَرَاهِنَ وَلَوْ أَسْلَمُوا كَمَنْ أَسْلَمَ) من غير الرهائن ولا يلزم من الرد البقاء لجواز الفداء أو القرار (وَإِنْ رَسُولًا إِنْ كَانَ ذَكَرًا) ولا ترد للمؤمنات (وَفُذِيَ بِالْقِيَّةِ نَمَ يَمَالٍ الْمُسْلِمِينَ) ولو استغرقه (ثُمَّ يَمَالِهِ وَ) إذا فدى أحدٌ لانتفاء ما ذكر (رَجَعَ يُمَثِّلُ الْمِثْلِيَّ وَقِيَمَةَ غَيْرِهِ عَلَى التَّلِيِّ وَالْمُعْدِمِ) في ذمته (إِنْ لَمْ يَقْصِدْ صَدَقَةً) بالفداء (وَلَمْ يُمْكِنِ الْغَلَاصَ بِذَوْنِهِ إِلَّا شَحْرَمًا أَوْ زَوْجًا) فلا رجوع عليه (إِنْ عَرَفَهُ) القادى (أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ بِهِ) استثناء من الاستثناء (وَيَلْتَزِمُهُ) وهو غنى (وَقُدَّمَ عَلَى غَيْرِهِ) من الفراء (وَلَوْ فِي غَيْرِ مَا بِيَدِهِ عَلَى الْعَدَدِ إِنْ جَهَلُوا) أى العدو (قَدَرَهُمْ) أى الأسرى وإلا فبحسبه (وَالْقَوْلُ لِلْأَسِيرِ فِي الْفِدَاءِ أَوْ بَقْضِهِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ) المال (فِي يَدِهِ وَجَازَ بِالْأَسْرَى الْمُقَاتِلَةِ وَالْخَمْرِ وَالْخَنَزِيرِ عَلَى الْأَحْسَنِ وَلَا

(١) وأرسل أهل مصر يستغنون الإمام مالكا فيه هال أرى أن يضرب عقه هال ابن القاسم يا أبا عبد الله أكتب ونعرق بالنار فقال انه لحقيق بذلك قال ابن القاسم مكنتها وغذت الصحيفة وصل به ذلك

يَرْجِعُ بِهِ عَلَى مُنْجِلٍ (النَّاسِبُ حَذَفَ عَلَيَّ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيهِ) (وَفِي الْخَيْلِ
وَأَلَّةِ الْحَرْبِ قَوْلَانِ).

﴿ بَاب ﴾

(الْمَسَاقَةِ بِخَيْلٍ فِي الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَبَيْنَهُمَا ^(١)) وَالسَّهْمُ إِنْ صَحَّ
بَيْعُهُ وَعَيْنُ التَّبْدَأِ وَالْقَابَةُ وَالْمَرْكَبُ وَالرَّابِي وَعَدَدُ الْإِصَابَةِ وَتَوْنُهَا) كَيْفِيَّتُهَا
(مِنْ خَرْقٍ) بِمَجْمَعَتَيْنِ الَّتِي يَتَقَبُّ (أَوْ غَيْرِهِ وَأَخْرَجَهُ مُتَبَرِّعٌ أَوْ أَحَدُهَا
فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ وَإِنْ سَبَقَ هُوَ فَلَنْ حَضَرَ) أَوَّلِيهِ فِي السَّبْقِ (لَا إِنْ
أَخْرَجَا لِيَأْخُذَهُ) أَيْ الْمَجْمُوعُ (الثَّابِتُ) مِنْهُمَا (وَلَوْ يَحْتَلُّ) ثَالِثٌ لَمْ يَخْرُجْ
(يُمْكِنُ سَبْقُهُ وَلَا يَشْتَرِطُ تَعْيِينُ السَّهْمِ وَالْوَرَرِ وَلَهُ مَا شَاءَ وَلَا مَعْرِفَةُ
الْجُرَى وَالرَّاكِبِ وَلَمْ يَحْتَلَّ صَيٌّ) أَيْ يَكْرَهُ سَبْقَهُ (وَلَا اسْتَوَاهُ الْجُلُ أَوْ
مَوْضِعُ الْإِصَابَةِ أَوْ تَسَاوِيَهُمَا) مَسَافَةٌ أَوْ عَدَدًا (وَأِنْ عَرَضَ لِلْسَّهْمِ عَارِضٌ
أَوْ انْكَسَرَ أَوْ لِلْفَرَسِ ضَرْبٌ وَبِهِ أَوْ نَزَعَ سَوْطٌ لَمْ يَكُنْ مَسْبُوقًا) وَهَلِ
السَّبْقُ بِالْأُذُنِ أَوْ الصَّدْرِ أَوْ لِلْمُؤَخَّرِ أَقْوَالٌ وَيَنْبَغِي إِلَّا لَشَرْطٍ أَوْ عَادَةٍ (بِخِلَافِ
نَضْمِيعِ السَّوْطِ وَخَرَرِ الْفَرَسِ وَجَازَ فِيمَا عَدَاهُ ^(٢)) أَيْ مَا سَبَقَ (مُجَانًا
وَالِافْتِخَارُ عِنْدَ الرُّمِيِّ وَالرَّجَزِ وَالتَّسْمِيَةِ وَالصِّيَاحِ وَالْأَحَبُّ ذِكْرُ اللَّهِ
لَا حَدِيثُ الرَّابِيِّ) أَيْ لَمَطُهُ (وَلَزِمَ التَّعَدُّ) عَلَى الْجَمْلِ (كَالْإِجَارَةِ) ^(٣)

(١) أَيْ خَيْلٍ مِنْ حَافٍ وَلِإِبِلٍ مِنْ حَافٍ

(٢) كَالْمَسَاقَةِ بِالْفَنِّ وَالْحَمَامِ وَالْحُرَى بِالْأَقْدَامِ وَرَى الْمُخَاطَرَةَ وَالْمَارَاغَةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ
مُسْتَعْدَاتِ الصَّرِّ بِشَرْطِ عَدَمِ الْجَمْلِ

(٣) فِي الْمَجْمُوعِ : وَهَلِ . إِذَا انْجَرَّ دُمِي لِأَقْلِيمٍ أَخَذَ مِنْهُ عَشْرُ ثَمَنِهِ . وَتَكَرَّرَ وَلَوْ بِمَامٍ
وَاحِدٍ . وَعَلَى تِجَارِ الْمَرْبِينِ مَاشَرُطُهُ الْإِمَامُ فَإِنْ أَطْلَقَ صَفَرًا مَا قَدَمُوا بِهِ وَلَوْ لَمْ يَبْيَعُوا أَوْ بَاعُوا
بِأَقْلَامٍ وَأَسْفَضَ مِنْ طَلَامِ الْهَرَمِينَ نِصْفَ الْعَشْرِ لَهُ وَهَذَا الْقَصْلُ أَهْمُهُ الْمَصْنَفُ .

﴿ باب ﴾

(خُصَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوُجُوبِ الصَّحْيِ) العتمد لم يجب عليه ^(١) (وَالْأُصْحَى) الضحية حيث لم يكن حاجا (وَالْتَهَجِدُ) والنوتر بِحَضَرِ السَّوَالِكِ (لكل صلاة) وَتَخْيِيرِ نَسَائِهِ فِيهِ (أَوِ الدُّنْيَا) وَطَلَّاقِ مَرْغُوبَتِهِ (وَلَمْ يَقَعْ فِي زَيْنَبَ وَلَا غَيْرَهَا) (وَإِجَابَةِ الْمُصَلِّي) وَلَا تَبْطُلُ (وَالْمُشَاوَرَةُ) فِي غَيْرِ الشَّرَائِعِ (وَقَضَاءُ دَيْنِ الْمَيِّتِ الْمُفْسِرِ) بِمَالِهِ الْخَاصِّ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَإِثْبَاتِ) إِدَامَةِ (عَمَلِهِ وَمُصَابَرَةِ الْعَدُوِّ الْكَثِيرِ) عَلَى الضَّعْفِ (وَتَقْيِيرِ الثَّنَكْرِ) وَلَوْ لَمْ يَفِدْ (وَحُرْمَةِ الصَّدَقَتَيْنِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ) الْعَمْدُ جَوَازُ النَّدْوَةِ لِآلِهِ (وَأَكْلُ كَثَوْنٍ أَوْ مَتَكِنًا) مَرْتَبَا (وِإِسْلَاكِ كَارِهَتِهِ وَتَبْذُلِ أَرْوَاجِهِ) سَخَّ هَذَا بَابُهُ تَرْجَى مِنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ (وِنِكَاحِ الْكِتَابِيَّةِ وَالْأُمَةِ وَمَذْخُولَتِهِ لِنَفْسِهِ وَتَرْزَعِ لِأُمَّتِهِ) آتَةُ الْحَرْبِ إِذَا لَبَسَهَا (حَتَّى يُقَاتَلَ) أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدُوِّهِ (وَالْمَنْ) الْإِعْطَاءُ (لِإِسْتِكْرَارِ) عَوْضِهِ (وَخَانَتُهُ الْأَعْيُنُ) إِنْظَاهِ خِلَافِ مَا يَبْطُنُ إِلَّا لِلْمَصْلَحَةِ حَرْبٍ وَمَحْوَةٍ (وَالْحُكْمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَارِبِهِ) مُخَاصَمَةٍ (وَرَفْعِ الصَّوْتِ عَلَيْهِ) كَحَدِيثِهِ بَعْدَهُ (وَيَدَائِهِ مِنْ وَرَاءِ الْحُجَرَاتِ) بَيُوتِهِ (وَيَانِمِهِ ^(٢)) مَجْرَدًا عَنْ تَعْظِيمِ (وَإِبَاحَةِ الْوِصَالِ) فِي الصِّيَامِ (وَدُخُولِ مَكَّةَ بِلَا إِحْرَامٍ وَيَقْتُلُ وَصَفَى الْمُبْنَمِ) مَا اخْتَارَ قَبْلَ الْقِسْمِ (وَالْخُمْسِ) لِمَلِهِ غُظْفٌ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَانْ اخْتَصَصَهُ بِخُمْسِ الْخُمْسِ (وَيَرْوَجُ مِنْ نَفْسِهِ

(١) والحديث الوارد بذلك ضعيف وكذلك وجوب الأصحى والسواك والتهجد والوبر حديثها ضعيف أيضا وينزوم من قال به أن يقول بوجوب ركعتي التجر عليه لأن الحديث الوارد بها واحد .

(٢) لثبوتنا المافظ أبو القيس كتاب « تنعيم الأذان بأدلة استحباب اليادة عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم في الصلاة والاقامة والأذان » فريد في بابة ينبغي لمحب الحجاب النبوي اقتناؤه ومدارسته .

وَمَنْ شَاءَ وَبَلَقَ الْهَيْبَةَ وَزَانِدًا عَلَى أَرْبَعٍ وَبِلَا مَهْرٍ وَوَلِيٍّ وَشُهُودٍ وَبِإِحْرَامٍ
وَبِلَا قَسَمٍ (يَنْهَن) وَيَحْكُمُ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَيَحْمِي لَهُ (الرعى على ما يأتي في
إحياء الموات) (وَلَا يُوْرَثُ) ويرث على الرجاء .

﴿ بَاب ﴾

(نَدِبَ لِمُحْتَاجٍ) لشهوة لا يحشى معها الزنى (ذِي أُهْبَةٍ) قدرة على نكحات
المرأة (نِكَاحٌ بُكْرٌ وَنَظَرٌ وَجْهًا وَكَفَيْتَهَا قَطْعَ بَعْلٍ) وكره استغفاله (وَحَلَّ
لَهُمَا حَتَّى نَظَرَ الْقَرْجَ كَالْمَلِكِ) التام (وَتَمَتَّعَ بِغَيْرِ) إيلاج (ذُبُرٍ وَخُطْبَةٍ)
بضم الخاء ، أقلها الحمد لله والصلاة على رسوله (بِخُطْبَةٍ) بالكسر التماس الزواج
(وَغَدْرٌ) بالجر (وَتَقْلِيلُهَا وَإِعْلَانُهُ) أى النكاح (وَتَهْنِئَتُهُ وَالِدَعَاءُ لَهُ وَإِشْهَادُ
عَدْلَيْنِ غَيْرِ الْوَلِيِّ بِعَقْدِهِ) محط النذب مقارنة العقد (وَفُسِّخَ إِنْ دَخَلَ بِلَاةٍ
وَلَا حَدَّ إِنْ فَشَأَ) بكوليه ودف وشاهد واحد (وَلَوْ عَلِمَ) حرمة ذلك (وَحَرَّمَ
خُطْبَةً رَاكِنَةً لِفَتْرٍ فَاسِقٍ) كجهول وإن ذميا ، وكذا الفاسق والثاني فاسق
(وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ صَدَاقٌ وَفُسِّخَ إِنْ لَمْ يَبَيَّنْ) ولو لم يقر الأول (وَصَرِيحُ خُطْبَةٍ
مُعْتَدَةٍ) من غيره (وَمَوَاعِدَتُهَا كَوَلِيَّتِهَا) المجبر (كَمُسْتَبْرَأَةٍ مِنْ زَنَى) أو غيره
(وَتَأَبَّدَ نَحْرِيئُهَا) غير رجمية (٢) (يَوْطَاهُ وَإِنْ بِشُبْهَةٍ) لنكاح (وَلَوْ بَعْدَهَا)
أى العدة حيث العقد معها (وَبِمُقَدَّمَتِهِ) أى النكاح (فِيهَا أَوْ بِمِلْكٍ) أو شبهة
على نكاح أو شبهته (كَمَكْنِيهِ) طريان النكاح على الملك يتأبد بذلك (لَا بِعَقْدٍ
أَوْ بِزِنَى أَوْ بِمِلْكٍ عَنْ مِلْكٍ أَوْ مَبْتَوًى قَبْلَ زَوْجٍ كَالْمُحْرَمِ) بضم أوله كفى
حج فلا يؤبد شيء . من ذلك (وَجَازَ تَقْرِضُ كَفَيْكَ رَاغِبٌ وَالْإِهْدَاءُ) ولا
يرجع به إن لم يتزوجها قيل إلا بسببها (وَتَقْوِيضُ الْوَلِيِّ الْقَدَّ لِقَاضِلٍ) رجاء

(١) أما الرجعية فلا يتأبد نحرعها لأنها زوجة فكانه زنى بزوجة النر وذلك لا يحرمها
عليه مؤبدا . كما رجعه أبو الحسن في شرح المونة وبهرام في التامل .

البركة (وَذَكَرُ النَّسَاوِي) نضعا لمريد الزواج (وَكُرِهَ عِدَّةٌ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَتَزْوِيجُ زَانِيَةٍ أَوْ مُصْرَحٍ لَهَا) في العدة (بِنَدَاهَا وَنَدِبَ فِرَاقَهَا وَعَرَضُ رَاكِئَةٍ لِغَيْرِ عَلَيْهِ) بعد البناء ، وقوله تقدم الفسخ (وَرُكْنُهُ وَلِيُّ وَصْدَاقٍ) بأن لا يدخل على علمه (وَتَحَلُّ وَصِيْفَةٍ بِأَنْكَحَتْ وَزَوَّجَتْ وَبِصَدَاقٍ وَهَبَتْ) وبلونه يندرج في قوله (وَهَلْ كُلُّ لَفْظٍ يَقْتَضِي الْبَقَاءَ مُدَّةَ الْحَيَاةِ) لا رهنه وأجرت وأعرت (كَيْفَتْ) ونصدقت وملكت وأباحت من كل مفيد التملك اللازم لاجبت وأعمرت وأوصيت والخبر محذوف أى كذلك (تَرَدُّدٌ (١) رُجِحَ عَدَمُ الْإِنْعَادِ ، شَيْخُنَا وَيَنْظُرُ مِزِيَةَ وَهَبَتْ حَيْثُ جِزَمَ بِكُفَايَتِهِ مَعَ الْمَهْرِ وَأُطْلِقَ التَّرَدُّدُ فِي غَيْرِهِ ، فَلَيْسَ إِلَّا التَّقْلِيدُ (٢) قَالَ وَقَوْلُهُ الْآتِي وَفَسَخَ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا قَبْلَهُ قَصْدٌ فِيهِ هِبَةُ الْبَاتِ ، وَهَنَا قَصْدٌ بِعَنْوَانِ الْمُبَةِ النِّكَاحِ وَالْوَاهِبِ فِي الْحَالَيْنِ الْوَلِيُّ فَيَقْرَأُ نَفْسَهَا بِالرَّفْعِ نَائِبٌ فَاعِلٌ خَلَفًا لِمَا فِي الْحَرْشِيِّ (وَكَقَبِلْتُ) مِنَ الزَّوْجِ (وَبِزَوْجِي فَيَفْعَلُ) فَلَا يَشْتَرُطُ التَّرْتِيبُ (وَلَزِمَ) بِمَجَرْدِ ذَلِكَ (وَإِنْ لَمْ يَرَضْ) أَحَدُهُمَا وَلَا يَلْتَبِسُ هَذَا بِعَدَمِ انْعَادِ الْبَيْعِ فِي بَيْعِهِ ، فَقَالَ بِمِثَالِهِ قَالَ أَخَذْتُهَا مَعَ حَلْفِ الْبَائِعِ فَإِنْ زَوَّانَ هَذَا بَعْنَى فَيَفْعَلُ وَيَنْعَقِدُ وَزَوَّانَ ذَلِكَ هُنَا كَمْ صَدَاقُهَا وَلَا يَنْعَقِدُ وَلَا يَمِينُ لِأَنَّ لِلدَّارِ فِي الْبَيْعِ عَلَى مَفِيدِ الرِّضَى كَمَا تَعْقِبُ بِهِ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ عَلَى الْحَرْشِيِّ (وَجَبَرَ الْمَالِكُ أُمَّةً وَعَبْدًا بِإِضْرَارٍ) وَالضَّرَرُ بِمَوْجِبِ الْخِيَارِ (لَا عَكْسُهُ) أَيْ لَا يَجْبِرُ الْمُلُوكُ مَالِكَهُ أَنْ يَزَوِّجَهُ وَلَوْ تَضَرَّرَ بِعَدَمِهِ (وَلَا مَالِكٌ بَعْضُ وَلَهُ الْوِلَايَةُ) بِالْجَبْرِ (وَالرَّادُّ) إِنْ لَمْ يَأْخُذْ (وَالْمُخْتَارُ وَلَا أَنْتِي بِشَائِنَةٍ) وَالرَّاجِحُ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ لَهُ جَبْرُ أُمِّ الْوَلَدِ بِكُرْهِهِ (وَمُكَاتَبٌ بِخِلَافِ مُدَبِّرٍ وَمُعْتَقٌ لِأَجْلِ) فَيَجْبِرُهَا

(١) قَالَ بِالْإِنْعَادِ ابْنُ الْقُصَارِ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ وَابْنُ الرَّبْرِ وَجِدَمُ ابْنِ رَشْدٍ

(٢) صَدَقْنَا قَالَ فَانْهَ لَا فَرْقَ بَيْنَ تِلْكَ الْأَلْفَافِ إِلَّا أَنَّ لَفْظَ وَهَبَتْ مَذْكُورٌ فِي الْمَوْعُودَةِ دُونَ غَيْرِهِ فَجَبَدَ الْفَلْهَةُ عَلَيْهِ وَتَرَدَّدُوا فِي غَيْرِهِ مَعَ أَنَّ الْمَتَى وَاحِدٌ - وَهَذَا بَعْضُ مَالِوِيٍّ الْعَلِيدِ .

(إِنْ لَمْ يَمْرُضِ السَّيِّدُ وَيَقْرُبِ الْأَجَلَ) لف ونشر مرتب والقرب ثلاثة أشهر
 (ثُمَّ أَبَ وَجَبَ الْمَجْنُونَةُ) ولولها ولد ولوحذف الواو ومدخولها (١) الحسن (وَالْيَكْرَ
 وَلَوْ عَانِسًا) سنة (إِلَّا لِكَحْصِي) مما يوجب الخيار (عَلَى الْأَصَحِّ وَالْتِبَ
 إِنْ صَغُرَتْ أَوْ يَمَارِضُ أَوْ يَحْرَامُ وَهَلْ إِنْ لَمْ تُكْرَرْ الزَّانَا تَأْوِيلَانِ) أرجحهما
 إطلاق الجبر (لَا يَفْسِدُ) فلا يغيرها (وَأِنْ سَفِيهَةً وَبِكْرًا رَشَدَتْ) عطف
 على مدخول النفي (أَوْ أَقَامَتْ بَيْنَتَهَا سَنَةً) وأمكن خلوة الزوج بها (وَأُنْكَرَتْ)
 الوطء نص على التلوم وإشارة إلى أنه دون السنة إنما يغير مع الإنكار (وَجَبَ
 وَصِيَّ) بمهر المثل (أَمْرُهُ أَبٌ يَهُ) أى بالجبر (أَوْ عَيْنَ الزَّوْجِ) غير فاسق
 (وَالْإِفْخَالُ) أرجحه الجبر حيث ذكر نكاحاً أو بضاعاً (وَهُوَ فِي الثَّيِّبِ)
 التي لا تيجر (وَلِيٌّ) ويقدم في السفية (وَصَحَّ إِنْ مَتَّ قَدْ زَوَّجَتْ ابْنَتِي)
 لفلان (وَهَلْ إِنْ قَبِلَ يَقْرُبَ مَوْتِهِ) بالمعرف (تَأْوِيلَانِ ثُمَّ لَا جَبْرَ قَالِبًا لَيْغِ)
 لا تزوج غيرها (إِلَّا بَنِيْمَةً خِيفَ فَسَادُهَا وَبَلَقَتْ عَشْرًا وَشُورَ الْفَاضِي وَالْأَ
 صَحَّ إِنْ دَخَلَ وَطَالَ) إنما يشترط الطول في انتفاء أولها وعول المتأخرون على
 مجرد خوف الفساد في نفسها أو مالها فتجبر (وَقُدِّمَ ابْنُ) ولو من زنى في غير
 بجرة (قَابَتُهُ قَابٌ فَاتُحَ قَابَتُهُ فَجَدَّ قَمَّتْ قَابَتُهُ وَقُدِّمَ الثَّقِيقُ عَلَى الْأَصَحِّ
 وَالْمُخْتَارُ قَمُولٌ) أعلى (ثُمَّ هَلْ الْأَسْفَلُ وَبِهِ فُسِّرَتْ أَوْ لَا) ولا يلهل (وَصُحِّحَ
 فَكَافِلٌ وَهَلْ إِنْ كَفَلَ عَشْرًا أَوْ أَرْبَعًا) سنين (أَوْ مَا يُشَقُّ) فيه عرفاً
 وهو الأطهر (تَرَدَّدَ وَظَاهَرُهَا شَرَطُ الدَّائِنَةِ) فلهي لا ولاية لكافل على
 شريفة (فَصَاكِمٌ قَوْلَايَةُ عَالِمَةٌ مُسَلِّمٌ وَصَحَّ بِهَا) أى العامة (فِي دَنِيَّةٍ مَعَ)
 وجود (خَاصٍّ لَمْ يُجْبِرْ) ومع الجبر فاسد إلا ما يأتي (كَشْرِيْفَةٌ دَخَلَ وَطَالَ)
 كثلث سنين أو ولدين غير توأمين (وَأِنْ قُرْبَ) مفهوم طال (وَلِلْأَقْرَبِ
 أَوِ الْحَاكِمِ إِنْ غَابَ) الأقرب (الرَّدُّ) فهو صحيح موقوف على الإجازة (وَفِي

(١) بأن يقول : ثم أب المجنونة ، إذ قوله أب مضاف على قوله : المالك ، دخل جبر

تَحْتَمِيهِ (أَي الرِدِّ (إِنْ طَالَ قَبْلَهُ) أَيْ الدُّخُولَ وَرَجَعَ) تَأْوِيلَانِ وَبِأَبَدٍ
مَعَ أَقْرَبَ إِنْ لَمْ يُجْبَرْ (الأَقْرَبُ) (وَلَمْ يُجْبَرْ) ابتداءً (كَأَحَدِ الْمُتَقَرِّبِينَ)
تشبيه في الضمى من أحد المتساويين وإن لم يجز استقلاله ابتداءً (وَرَضَى الْبِكْرَ
صَمَتْ) ولو في الزوج والصدّق (كَتَفَوِيضًا) أَيْ الْمَرْأَةُ وَلَوْ ثِيَابًا لَوَلِيهَا الْعَقْدَ
يَكْفِي فِيهِ الصَّمْتُ (وَتَذَبَّ إِعْلَامُهَا بِهِ) أَيْ بَانَ الصَّمْتُ رَضِيَ (وَلَا يَقْبَلُ
دَعْوَى جَهْلِهِ فِي تَأْوِيلِ الْأَكْثَرِ) ولو عرفت بالبله خلافاً لمبدأ الحميد (وَأِنْ
مَنَعَتْ أَوْ نَفَرَتْ) بحيث تظهر كراهيتها (لَمْ تَزُوجْ لِأَنَّ صَحِيحَتَكَ أَوْ بَكَتْ)
لأن الأظهر أنه على حد أيها (وَالثَّيْبُ تُعْرَبُ) بالنطق في الزوج والصدّق
(كَبِكْرٍ رَشَدَتْ) وللأب إبطاله لمقتضى (أَوْ عُصِلَتْ) فزوجها الحاكم (أَوْ
زُوجَتْ بِعَرَضٍ) غير معتاد أمهارة (أَوْ) بزواج (رِقٍّ أَوْ) ذِي (عَيْبٍ)
يُخْبِرُهَا (أَوْ يَتَقَيَّمُ) المتمدن كما في الحاشية خلافاً لمع جبرها وفقاً للضمى على
ما سبق (أَوْ افْتِيتَ عَلَيْهَا) فتمضى بالنطق (وَصَحَّ إِنْ قَرُبَ رِضَاهَا) في يومه
وفي بن ثلاثة أيام (بِالْبَلَدِ) ولم ترد قبليه (وَلَمْ يُقَرَّ) الولي (بِهِ) أَيْ
الافتيات (حَالُ الْعَقْدِ) ولم يفتت على الزوج أيضاً (وَأِنْ أَجَازَ مُجْبَرٌ فِي) عقد
(ابْنٍ وَأَخٍ وَجَدٍّ) مثلاً (فَوَضَّ لَهُ أُمُورَهُ) ولو بالمادة وثبت التضييع
(بِبَيْعَةٍ) لا بمجرد قول المجبر (جَازَ) أما إن أذن له في الانكاح لم يحتاج لأجازة
(وَهَلْ إِنْ قَرُبَ) ما بين الإجازة والعقد أو مطلقاً (تَأْوِيلَانِ وَفُسِخَ تَزْوِيجُ
حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْنَتَهُ) أَيْ المجبر (فِي غَيْبَتِهِ) (كَثِيرٌ) مِنَ الْأَيَّامِ ذَهَاباً (وَزَوْجٌ
الْحَاكِمِ فِي كَأَفْرِيقِيَّةٍ وَظَهَرَ مِنْ مِصْرَ) نظراً لمكان تكلم ابن القاسم وقيل
المدينة مكان الإمام (وَنُتُوِلَتْ أَيْضًا بِالْإِسْنِيطَانِ) (وَالْأَهْوَى الْأَوَّلُ
(كَغَنِيَّةِ الْأَقْرَبِ الثَّلَاثِ) ودونها يرسل له فإن لم يحضر فالأبعد
(وَأِنْ أَمِيرٌ أَوْ قَعِدَ فَالْأَبَعْدَ كَذِي رِقٍّ وَصَغِيرٌ وَعَتَبَهُ) جنون

(وَأَن تَفْعَلَ) : يعنى لا ولاية لمرأة فابن الأخ هو الولي مع الأخت (لَا فِتْقَ وَتَلَبَّ
الْكَمَالِ وَوَكَلَتْ مَا لِكَيْ) مع الجبر (وَوَصِيَّةٌ) مع الجبر وعلمه على ماسبق
(وَمَنْعَةٌ) (لَا أَم) (وَأِنْ أُجْنِبِيَا كَمَبْدٍ أَوْجِي) تشبيه في التوكيل (وَمُكَاتِبٍ
فِي أَمْتِهِ) (لَا ابْتَهَ إِذَا طَلَبَ فَضْلًا) في المهر (وَأَنْ كَرِهَ سَيْدُهُ وَمَنْعَ إِخْرَامٍ)
بنسك (مِنْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ) الولي والزوجين ولو توكيلا (كَكْفَرٍ) يمنع الولي
(لِلسُّلْمَةِ) ولن يعمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (وَعَكْسِهِ) فان الذين
كفروا بعضهم أولياء بعض ، ما لنا من ولايتهم من شيء (الْأَلَامَةُ) كافرة
في زوجها لبد كافر (وَمَنْعَةٌ مِنْ غَيْرِ نِسَاءِ الْجَزْيَةِ) بأن أعطتها وهو مسلم يولد
الإسلام والا زوجها أهل دينها (وَزَوْجُ الْكَافِرِ) وليته الكافرة
(لِلسُّلْمِ) وأولى لكافر (وَأِنْ عَقَدَ مُسْلِمٌ) على وليته الكافرة (لِكَافِرٍ
تُرْكٍ) وقد ظلم نفسه خلا السابقتين ولمسح أبداً (وَعَقَدَ السَّيِّئَةُ ذُو الرَّأْيِ
يَأْذِنُ وَلِيَّهُ) والمراد رأى لا ينافى السفه (وَصَحَّ تَوَكُّلُ زَوْجِ الْجَمِيعِ) ولو
كافراً أو عبداً أو امرأة أو صبياً (لَا وَلِيَ) للمرأة فلا يوكل (إِلَّا كَهْوٌ وَعَلِيدٌ)
أى الولي (الْإِجَابَةُ لِكُفْوِهِ وَكُفْوُهَا أَوْلَى) من كفوه (فَيَأْمُرُهُ الْخَالِكُ ثُمَّ)
ان لم يزوج (زَوْجَ الْخَالِكِ) أو أنهى لمن بلى العاضل ان كان (وَلَا يَمُضِلُ
أَبٌ بِكُرْأٍ بِرَدِّ مُتَكَرِّرٍ حَتَّى يَتَحَقَّقَ) الْعُضْلُ (وَأَنْ وَكَلْتَهُ مِنْ أَحَبِّ
عَيْنٍ وَالْأَقْلَى الْإِجَارَةُ) والرد (وَلَوْ بَعْدَ لَا الْعَكْسُ) بأن وكل الرجل
فلا خيار له لأن بيده الطلاق (وَلِابْنِ عَمٍّ وَنَحْوِهِ) من كل ولي تباح له
(إِنْ عَيْنٌ) أنه يزوجها بكذا (تَزْوِيحُهَا مِنْ نَفْسِهِ يَتَزَوَّجُكَ بِكَذَا وَتَرْضَى
وَتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ) بمجرد ذلك (وَأِنْ أُنْكَرَتِ الْعَقْدُ صُدِّقَ الْوَكِيلُ إِنْ
أَدْعَاهُ الزَّوْجُ) وكذا إن ادعت العزل قبله إلا أن يطول بين التوكيل والنكاح
كسنة أشهر فصديق (وَأِنْ نَنَازَعَ الْأَوْلِيَاءَ الْمُسَاوُونَ فِي الْعَقْدِ أَوْ الزَّوْجِ
نَظَرَ الْخَالِكُ) فان استوتوا من كل جهة عقدوا معا وإن عينت زوجاً فهو (وَأِنْ

أَذِنَتْ لِرَؤُسَيْنِ) في زوجين على البذل مثلاً (فَقَدَا) كل على واحد أو نسيت أو اشترك الاسم أو اختارا ولم تعين (فَلِلأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَتَلَذَّذِ الثَّانِي بِلَا عِلْمٍ) فيفوز بها (وَلَوْ تَأَخَّرَ تَقْوِيضُهُ) أى تقويضها للذى عقد له لقضاء عمر ومعاوية^(١) من غير تكبير (إِنْ لَمْ تَكُنْ) حال التلذذ (فِي عِدَّةٍ وَفَاءَةٍ مِنْ الْأَوَّلِ) وإلا تأبد تحريمها وفسخ (وَلَوْ تَقَدَّمَ الْعَقْدُ) قبل العدة (عَلَى الْأَخْطَرِ وَفُسِّخَ) عقدهما (بِلَا طَلَاقٍ إِنْ عَقَدَا بَرَمَنْ أَوْ) عقد الثاني كذلك (لِبَيْتِنِ بَيْعِهِ) أو الزوجة أو وليه قبل التلذذ (أَنَّهُ تَانٍ لَا إِنْ أَقَرَّ) فيفسخ بطلاق (أَوْ جِهَلِ الزَّمَنِ) ولم يفز أحدهما (وَإِنْ مَاتَ وَجِهَلِ الْأَحَقِّ قَمَى الْإِثْرِ قَوْلَانِ) رجح عدمه والثاني اشترى كهما في نصيب زوج فان عقدا في زمن ولو وهما فلا إرث اتفاقاً (وَعَلَى الْإِثْرِ فَالْصَّدَاقُ) على كل (وَالْأَفْرَائِدُ) على الإرث لو كان (وَإِنْ مَاتَ الرَّجُلَانِ فَلَا إِرْثَ) لما (وَلَا صَدَاقٌ وَأَعْدَلِيَّةٌ مُتَنَاقِصَتَيْنِ مُلْفَاةٌ) في النكاح (وَلَوْ صَدَّقَتْهَا الْمَرْأَةُ وَفُسِّخَ مَوْصَى) أى أوصى الزوج بكتمه وهو نكاح السر (وَإِنْ يَكْتُمُ شَهُودٌ) قط (مِنْ امْرَأَةٍ أَوْ بِمَنْزِلٍ أَوْ أَيَّامٍ) إلا خلو ضرر (إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَيَطْلُ) بما يفشو به وبالدخول المسمى (وَعَوِيقًا وَالشَّهَادَةُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَجُوبًا عَلَى أَنْ لَا تَأْتِيَهُ إِلَّا نَهَارًا) ونحوه من كل مناقض العقد ويمضى بالدخول على مهر للثل لأن الشرط يؤثر خلافاً في الصداق وسقط الشرط (أَوْ بِخِيَارٍ لِأَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِ) استثنوا خيار المجلس^(٢) (أَوْ عَلَى إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالصَّدَاقِ لِكَذَا فَلَا نِكَاحَ وَجَاءَ بِهِ)

(١) لا روى أبو داود والترمذى والنسائى عن سمرة مرفوعاً « أيعا امرأة زوجها وليان فهي للأول منها » حنه الترمذى وصححه غيره وفيه كلام : وظاهر الحديث الإطلاق في حال تلذذ الثاني وغيره إلا أن يدعى هيبه
(٢) فيعوز اشتراطه في النكاح اتفاقاً أو على المتصدة وإن كان اشتراطه في البيع يفسده لأن النكاح مبنى على المكاملة فيتسامع فيه

مفهومه أولى (وَمَا سَدَّ لِمَدِّاقِهِ أَوْ عَلَى شَرْطٍ يُنَاقِضُ كَأَن لَّا يَقْسِمَ لَهَا) أو تعديد شقة أو حيل بها كل ذلك يفسخ قبل لا يبد (أَوْ يُؤْتَرُ عَلَيْهَا وَأَنْتِي) الشرط (وَمُطْلَقًا) ولو دخل وطال (كَالْمُكَاحِ لِأَجَلٍ وَإِنْ مَضَى شَهْرٌ فَأَنَّا أَنْزَوْنَكَ) وجعل ذلك نفس العقد (وَهُوَ) أى الفسخ (طَلَاقٌ) إِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ كُتْخَرِمَ وَشَفَارُ وَالتَّخْرِيمُ بِعَقْدِهِ (كَالْأَهْبَاتِ) وَوَطْنُهُ (كَالْبَنَاتِ وَالرَّادِ التَّلَذُّ كَالصَّحِيحِ) وَفِيهِ الْإِثْرُ إِلَّا نِكَاحَ الْمَرِيضِ (وَالْخِيَارِ) وَإِنْ كُنَاكَ الْعَبْدُ وَالْمَرْأَةُ عَطَفَ عَلَى نَحْمٍ وَشَفَارٍ وَعَطَفَهُ بِنَ عَلَى نِكَاحِ الْمَرِيضِ (لَا أَتَقَوَّ عَلَى فَسَادِهِ فَلَا طَلَاقَ وَلَا إِثْرَ كَتَامَةٍ وَحَرَّمَ وَطْنُهُ قَطُّ) إِنْ دَرَأَ الْحَدَّ (وَمَا فُسِّخَ بَعْدَهُ فَالْمُسْمَى وَإِلَّا) يَكُنْ مَسْمِي صَحِيحِ (فَصَدَاقُ النِّسَاءِ وَسَقَطَ) الْمهر (بِالْفَسْخِ قَبْلَهُ إِلَّا نِكَاحَ الدَّرْهَمَيْنِ فَنِصْفُهُمَا) كَفَرَقَةُ الْمُتْلَاعَيْنِ وَالتَّرَاضُمِينَ (كَطَلَاقِهِ) أَى الزَّوْجِ فَيُزَمُّ فِي الْمُخْتَلَفِ فِيهِ لَا تَتَقَوَّ عَلَى فَسَادِهِ (وَمَا ضَامِيَ الْمُتَلَدِّ بِهَا) بِالنَّظَرِ فَالْمَرَادُ بِالدَّخُولِ هُنَا الْوُطْءُ (وَلَوْ لِي صَغِيرٍ فَسَخَّ عَقْدِهِ) بِلَا إِذْنِهِ (فَلَا مَهْرَ وَلَا عِدَّةَ) مِنْ وَطْنِهِ (وَإِنْ زَوْجٌ بِشُرُوطٍ أَوْ) زَوْجٌ نَفْسُهُ عَلَيْهَا (أُجِيزَتْ وَبَلَغَتْ وَكَرِهَتْ فَلَهُ التَّطْلِيقُ) وَلَا تَمُودُ الشُّرُوطُ إِنْ عَادَتْ بِخِلَافِ الْبَالِغِ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَصْمَةِ الْأُولَى شَيْءٌ (وَفِي نِصْفِ الصَّدَاقِ قَوْلَانِ عَمِلَ بِهِمَا) فَإِنْ رَضِيَ بِإِسْقَاطِ الشُّرُوطِ وَلَوْ مَحْجُورَةٌ فَلَهَا النِّصْفُ إِنْ طَلَّقَ اتِّفَاقًا وَالْمَوْضُوعُ قَبْلَ الدَّخُولِ مَا دَخَلَ قَبْلَ الْبُلُوغِ سَقَطَ وَبِمَدِّهِ عَالِمًا لَزِمَتْ وَغَيْرُ عَالِمٍ وَصَدَقَ بِيَمِينِهِ خِلَافَ (وَالْقَوْلُ لَهَا إِنْ الْعَقْدُ وَهُوَ كَبِيرٌ) بِيَمِينٍ فَتَلَزَمَ الشُّرُوطُ (وَلِلَّيْذِ رَدُّ نِكَاحِ عَيْدِهِ) وَلَوْ مَكَانِيًّا (بِطَلْقِهِ قَطُّ) وَلَمَّا مَازَادَ وَهِيَ (بَآئِنَةٌ إِنْ لَمْ يَبْعَهُ) لِأَنَّ الْبَيْعَ يَخْرُجُهُ عَنْ حُكْمِهِ (إِلَّا أَنْ يُرَدَّ بِهِ) أَى بِعَيْبِ الزَّوْجِ قِيلَ وَبَيَّرَهُ وَقِيلَ بِفَرْمِ ارْشِهِ الْمُشْتَرَى حَيْثُ رَضِيَهِ (أَوْ يَغْتَبَهُ) عَطَفَ عَلَى يَمِينِهِ (وَلَهَا رُبْعُ دِينَارٍ) فِي مَالِ الْعَبْدِ (إِنْ دَخَلَ

وَأَتَّبَعَ عَبْدٌ وَبُكَاتَبَ) بعد العتق (بِمَا يَحِبُّ وَإِنْ لَمْ يَتَرَأَّ) المتبذل لا اتباع إلا مع غرور (إِنْ لَمْ يُبْطِلْهُ بَيْدٌ أَوْ سُلْطَانٌ) ويكون في المكاتب إن عجز (وَلَهُ الْإِجَازَةُ) بعد الامتناع (إِنْ قُرِبَ) زمن توبته كاليومين (وَلَمْ يُرِدْ) بالتوقف (الْبَسْخُ أَوْ يَشْكُ فِي قَصْدِهِ) بل جزم بمجرد الكراهية والقبض فليس هذا مقابل الرد السابق فإن مقابلة الاجازة ابتداء ولا يشترط فيها شيء (وَلَوْ لِي سَيِّئِهِ فَسَخَّ عَقْدَهُ) بالصلحة (وَلَوْ مَاتَتْ) إذ قد يكون الصداق فوق الارث (وَتَمَيَّنَ) الفسخ شرعاً (لِمَوْنِهِ) وانقطع كلام الولي ولا ترثه وقد يرثها فيلغز بها^(١) لعدم الموانع الملوثة (وَلِلْمُكَاتِبِ وَمَأْدُونِ نِسْرَتِهِ) من مالها (وَإِنْ بَلَآ إِذْنٌ وَنَفَقَةٌ) زوجة (الْبَيْدِ فِي غَيْرِ خَرَجٍ) عمل (وَكَسْبٍ) تجر (إِلَّا لِعُرْفٍ كَالْمَهْرِ) تشبيه تام (وَلَا يَضْمَنُهُ) أى ما ذكر من المهر والنفقة (سَيِّدٌ إِذْنِ التَّزْوِيجِ) بل ولو جبر (وَجَبَرَأْبٌ وَوَصِيٌّ وَحَاكِمٌ) به (تَجَنُّوا أَسْتَأْجَرَ) للزواج (وَصَتِيراً) لصلحة (وَفِي السَّيِّئِ خِلَافٌ) الأقوى عدم جبره للزوم طلاقه (وَصَدَّقْتُهُمْ) المجنون ومن معه (إِنْ أَعْدَمُوا عَلَى الْأَبِ وَإِنْ مَاتَ أَوْ أَيْسَرُوا بَعْدَ وَلَوْ شَرِطَ ضِدُّهُ وَإِلَّا) بأن أيسروا أو كان للزوج لهم غير الأب (فَمَلِكُهُمْ إِلَّا لَشَرِطٍ وَإِنْ تَطَارَحَهُ رَشِيدٌ وَأَبٌ) عقد على السكوت (فَبِسَخٍّ وَلَا مَهْرٍ وَهَلْ إِنْ حَلَقَا وَإِلَّا لَزِمَ النَّكِيلُ) أو مطلقاً ورجع (تَرَدُّدٌ) فإن دخل فسلم الزوج مهر المثل وحلف إن زاد المسمى (وَحَلَفَ) ابن (رَشِيدٌ وَأَجَنِيٌّ وَامْرَأَةٌ أُنْكَرُوا) وقد عقد لهم (الرَّضَى وَالْأَمْرَ حُضُوراً) لا مفهوماً له لقوله (إِنْ لَمْ يُنْكَرُوا بِمَجَرَّدِ عَلَيْهِمْ وَإِنْ طَالَ كَثِيرًا) بالعرف (لَزِمَ) ولا يمكن إن رجع إلا بعد جديد ويلزمه نصف الصداق نعم إن رجع لينة أو نسل (وَرَجَعَ لِأَبٍ وَذِي قَدَرٍ) مثلاً (زَوْجَ غَيْرِهِ وَضَامِنٍ لَا يَنْتَهِي النِّصْفُ بِالطَّلَاقِ)

(١) فيقال : نكاح فيه الارث من جانب فقط كذا في عب وغيره

فَاعْل رَجِعَ (وَالْجَمِيعُ بِالْقَاسِدِ) لِأَنَّهُ وَهَبَ عَلَى مَعْنَى لَمْ يَنْهَ (وَلَا يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ) الْأَبَ وَمَنْ مَعَهُ عَلَى الزَّوْجِ (إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ بِالْحَالَةِ أَوْ يَكُونَ بَعْدَ الْعَقْدِ) فِي غَيْرِ صَرْحِ التَّحْمِلِ فَلَا رَجُوعَ مَعَهُ مُطْلَقًا (وَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ إِنْ تَعَدَّرَ أَخَذَهُ حَتَّى يَقَرَّرَ) إِنْ كَانَ تَفْوِيضًا (وَتَأْخُذُ الْحَالُ وَلَهُ التَّرُكُ) عَجَانًا قَبْلَ الدَّخُولِ حَيْثُ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ (وَبَطْلٌ إِنْ ضَمِنَ فِي مَرَضِهِ عَنْ وَارِثٍ) إِلَّا حَالَةَ فَنِ الثَّلَاثِ (لَا زَوْجَ ابْتَدَأَ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَارِثٍ وَإِنْ آكَ اللَّيْنُ (وَالْكَفَاءَةُ الدِّينُ) أَيْ الْمُقَابَرَةُ فِي الدِّيَانَةِ (وَالْحَالُ) السَّلَامَةُ مِنْ عَيْبِ خِيَارٍ (وَلَهَا وَلَوْ لَوْثِي) إِذَا اتَّفَقَا (نَزَكَهَا وَلَيْسَ لَوْثِي رَضِيَ) لَغَيْرِ كَفَوٍ (فَطُلُقَ امْتِنَاعُ بِلَا حَادِثٍ) حَيْثُ رَضِيَتْ (وَاللَّامُ التَّكْلِمُ فِي نَزْوِيجِ الْأَبِ الْمُؤَمَّرَةِ الْمَرْغُوبِ فِيهَا مِنْ قَبِيرٍ وَزَوَيْتَ بِالنَّفْيِ ابْنَ الْقَاسِمِ) عَلَى النَّفْيِ (إِلَّا لِيُضَرَّرَ بَيْنَ وَهَلٍ وَهَلٍ) بِحُمْلِ الْإِثْبَاتِ عَلَى الضَّرَرِ الْبَيْنِ أَوْ فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ لَابَدِ الْوُقُوعِ أَوْ لِلْمَهْرِ لَيْسَ مَهْرٌ مِثْلُهَا أَوْ النَّفْيِ عَلَى مُقَابَلِ ذَلِكَ أَوْ خِلَافٍ وَعَلَيْهِ سَحْنُونَ قَالَ وَبِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ أَقُولُ وَحُمْلَ الضَّرَرِ عَلَى ضَرَرِ الْبَدَنِ (نَأُوْ يَلَانِ وَالْمَوَلَى) الْعَتِيقُ (وَعَبْدٌ الشَّرِيفُ وَالْأَقْلُ جَاهًا كَفُوٌ وَفِي الْعَبْدِ نَأُوْ يَلَانِ وَحَرَمُ أَصُولُهُ وَمُصُولُهُ وَلَوْ خُلِقَتْ مِنْ مَائِهِ) زَنَى (وَزَوَّجَتْهُمَا وَفُصُولُ أَوَّلِ أَصُولِهِ) وَإِنْ سَفَلَتْ (وَأَوَّلُ فَصْلٍ) قَطُ (مِنْ كُلِّ أَصْلٍ) غَيْرِ الْأَوَّلِ (وَأَصُولُ زَوْجَتِهِ) بِالْعَقْدِ (وَبِتَلْدُومِ) وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِهَا وَلَوْ يَنْظُرُ (لَغَيْرِ الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ) (مُصُولُهَا كَالْمِلْكِ) تَشْبِيهِ فِي أَنَّهُ يَحْرَمُ بِالتَّلْدُومِ أَصُولًا وَفُصُولًا وَلِلْعَمْدِ أَنْطَى الصَّبِي لَا يَحْرَمُ (وَحَرَمَ الْعَقْدُ وَإِنْ قَسَدَ إِنْ لَمْ يَجْمَعْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَوَظْنُهُ) كَمَا سَبَقَ (إِنْ دَرَأَ الْحَدَّ فِي الزَّانَا خِلَافَ) أَرْجَحَهُ عَدَمُ التَّحْرِيمِ (وَإِنْ حَاوَلَ نَذْدًا بِزَوْجَتِهِ فَالْتَدَّ بِابْنَتَيْهَا) أَوْ أُمَهَا (فَقَرَّدَ) أَرْجَحَهُ التَّحْرِيمُ كَوَطَى الشَّبَهَةِ (وَإِنْ قَالَ الْأَبُ نَكَحْتُهَا أَوْ وَطِئْتُ الْأُمَةَ عِنْدَ قَسْدِ الْإِبْنِ ذَلِكَ) وَأَنْكَرَ الْإِبْنُ (نَدِبَ

النَّزْهُ وَفِي وَجْهِهِ إِنْ فَشَأَ تَأْوِيلَانِ وَجَمْعُ خَيْسٍ) في عصمة والرجعية زوجة (وَلِغَيْبِ الرَّابِعَةِ) خلافاً لمن جملة على النصف من الحرها (أَوْ اثْنَتَيْنِ لَوْ قُدِّرَتْ آيَةُ ذِكْرٍ حَرُمٌ ^(١)) وطلها الأخرى فيجمع بين المرأة وأمتها لأنك إذا قدرت المالكة رجلاً جازله وطله أمته وبنت زوجها أو أمه فان تقدير ذكورها يزيل الزوجية فيكونان بنت وأم أجنبي فيجوز النكاح وإن حرم بالعكس لكن للمص أنى بالنكحة الشائمة فلا بد من الحرمة على التقديرين (كَوَطَمَهَا بِالْمِلْكِ) تشبيه في الحرمة والضمير للثنتين السابقتين (وَفُسِّخَ نِكَاحُ ثَانِيَةٍ) منها (صَدَّقَتْ) أنها ثانية (وَإِلَّاهُ حَلَفَ) أنها ثانية (لِلنَّهْرِ) أي يسقط عنه نصف مهرها (بِإِلَّا طَلَّاقٍ) متعلق بفسخ (كَأَمٍّ) وَابْنَتَهَا بِمَقْدَرٍ وَتَأَبَّدَ تَحْرِيمُهُمَا إِنْ دَخَلَ بِهِمَا) ودرى الحد للجهل والمهر بالميس (وَلَا إِزْثَ) وَإِنْ تَرْتَبَتَا) فكذلك حيث دخل بهما (وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِوَاحِدَةٍ حَلَّتِ الْأُمُّ) وأولى البنت واللوضوع اتحاد العقد (وَإِنْ لَمْ تَقْلَمِ السَّابِقَةَ فَلَا إِزْثَ وَلِكُلِّ نِصْفٍ صَدَاقُهَا) قبل الدخول (كَأَنَّ لَمْ تَقْلَمِ الْخَامِسَةَ) فالإراث بينهما والمهر بالميس ولن لم يدخل بها حكم الدعاوى فلو دخل بواحدة فلها صداقها وللأربع الباقية ثلاث أصدقة ونصف لأن بالموت تكمل لمن ثلاث أصدقة غير معينة وواحدة غير معينة يدعى الوارث أنها خامسة فلا شيء لها ويدعى أن الخامسة من دخل بها فكل لصاحبتين فيقسم بينهما ولكل سبعة أثمان صداقها وقس (وَحَلَّتِ الْأُخْتُ) ونحوها (يَبْتِنُونَهُ السَّابِقَةَ أَوْ زَوَالَ مِلْكٍ) يبيح الوطء (يَبْتِنُ وَإِنْ مُوَجَّلًا) أو مبعضاً (أَوْ كِتَابَةً) لا تدبير (أَوْ إِنْكَاحٍ بِحِلٍّ) الْمُبْتُونَةُ) يعني صحيحاً لازماً وإن لم يدخل (أَوْ أَمْرٍ أَوْ إِبَاقٍ إِيَّائِي) وإن

(١) هذه القاعدة مأخوذة من حديث الصحيحين ونقله « لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين

الزوجة وأختها »

طَلَّقَ بِهِ أَنْتَ أَقْصَى مَا يُمْكِنُ فِي الْعِدَّةِ (أَوْ يَنْتَعِرُ دَلِيلٌ فِيهِ) لِأَنَّ الْمَشْتَرَى
الْمُتَأَمِّلَ (لَا فَاسِدَ لَمْ يَنْتَ وَحَيْضٌ وَعِدَّةٌ شُبْهَةٌ وَرِدَّةٌ وَإِحْرَامٌ وَطَهَارٌ وَاسْتِغْرَاءٌ)
وَمَوَاضِعٌ لَا يَدْخُلُ فِي مَلَكَ الْمَشْتَرَى إِلَّا بِالْإِذْنِ (وَحَيْثُ لَا تَحِلُّ لَهُ (وَعِدَّةٌ
ثَلَاثَةٌ) لَأَسَنَةِ أَنْتَ أَمْرًا ضَرْفًا (وَإِخْدَامٌ سَنَةٌ وَهِيَ لِمَنْ يَنْتَصِرُهَا مِنْهُ وَإِنْ
يَبْتَاعُ) قَبْلَ مَوْتِ الْأَعْتَصَارِ (بِخِلَافِ صَدَقَةٍ عَلَيْهِ) الضَّمِيرُ لِمَنْ يَنْتَصِرُ مِنْهُ
(إِنْ حَبِزَتْ) وَرَجَعَ عَدَمُ كِفَايَتِهَا كَمَا فِي (ر) وَحَسَّ لِلْقُدْرَةِ عَلَى انْتِزَاعِهَا بِالْبَيْعِ
(وَإِخْدَامٌ سِنِينَ) أَرْبَعَةٌ فَكَثُرَ (وَوَقَفَ إِنْ وَطِنُهَا لِيَحْرَمَ) إِحْدَاهَا
(فَإِنْ أَبْقَى الثَّانِيَةَ اسْتَبْرَأَهَا) كَالْأُولَى إِنْ وَطِنَهَا زَمَنُ الْإِقْفَافِ غَيْرُ غُخَارٍ (وَإِنْ
عَقَدَ فَاشْتَرَى) أَخِيهَا (فَالْأُولَى) زَوْجَةُ وَالثَّانِيَةُ لِلْخُدْمَةِ (فَإِنْ وَطِنَ) الثَّانِيَةَ
(أَوْ عَقَدَ بَعْدَ تَلَذُّذِهِ بِأَخِيهَا) مِثْلًا بِكَ (فَكَالْأُولَى) يَوْفَ لِيَحْرَمَ (و)
حَرَمَتْ (الْمَبْنُونَةَ حَتَّى يُولِجَ بِالْبَيْعِ قَدْرَ الْحَشْفَةِ بِلَا مَنَعَ) لَا يَدْبُرُ أَوْ كَحَيْضٍ
(وَلَا تُكْرَهُ فِيهِ) وَالْعَبْرَةُ بِالسَّابِقِ مِنْهَا وَالْإِقْرَارُ (بِالنِّشَازِ) بِلَا حَائِلٍ فِي
نِكَاحِ لَزِمٍ وَلَا يَكْفِي هَوَى الْفَرْجِ (وَعِلْمُ خُلُوعٍ) وَلَوْ بِأَمْرَيْنِ عَطَفَ عَلَى
النِّشَازِ (وَزَوْجَةٍ قَطَعَ) وَلَوْ مَعَ جَنُودِهِ (وَلَوْ خَصِيًّا) مَقْطُوعِ الْأَنْشِينِ (كَتَرُوحٍ)
غَيْرِ مُشَبَّهَةٍ (لِنَسَانِهِ) لِيَمِينٍ عَلَى الزَّوْجِ فَيَحِلُّهَا وَإِنْ لَا يَبْرُكُ سَبَقَ (لَا يَفْسِدُ
إِنْ لَمْ يَنْتَ بِمُدَّةٍ) أَيْ الدَّخُولُ فَتَحِلُّ (بِوَطْنٍ ثَانٍ وَفِي) تَحْلِيلِ (الْأُولَى)
بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الزَّوَاجَ كَوَطْنٍ ثَانٍ (تَرَدَّدَ كُمُخْلَلٍ) تَمْثِيلٌ لِلْقَاسِدِ وَبَسْخٌ مُطْلَقًا
(وَإِنْ مَعَ نِيَّةٍ إِنْشَاءً مَعَ الْإِعْجَابِ وَنِيَّةُ الْمُطْلَقِ وَنِدْبَتُهَا لَمْ تَقْبَلْ دَعْوَى
طَارِئَةٍ التَّزْوِيجِ كَحَاضِرَةٍ أُمِنَتْ إِنْ بَعْدَ) الزَّمَنِ بِمَا يُمْكِنُ فِيهِ مَوْتُ الشُّهُودِ
وَأَنْدَرَسَ الْعِلْمُ (وَفِي غَيْرِهَا) أَيْ غَيْرَ الْأَمُونَةِ مَعَ الطُّولِ (قَوْلَانِ) حَرَمَ (مِلْكُهُ
أَوْ لَوْلَاهُ) وَإِنْ سَبَلَ مُطْلَقًا (وَفَسَخَ) وَإِنْ طَرَأَ بِلَا طَلَاقٍ كَثْرًا فِي زَوْجِهَا
وَلَوْ يَدْفَعُ مَالًا لِيُعْتَقَ عَنْهَا) لِقَدْرِ مِلْكِهَا (لَا إِنْ رَدَّ سَيِّدٌ شِرَاءً مَنْ لَمْ

يَأْذَنُ لَهَا) زَوْجَهَا وَالْكِتَابُ الْإِذْنُ (أَوْ قَصْدًا) الزَّوْجَةُ وَسَيَدُ الزَّوْجِ (بِالْبَيْعِ)
لَهَا (الْفَتْخُ) وَيُرَدُّ مَعَامَلَةٌ بِقَبْضِ الْقَصْدِ (كَهَيْبَةٍ لَعْبِدٍ) زَوْجَهَا (لِيَتَزَوَّجَهَا
مِنْهُ) فَلَمْ يَقْبَلْ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِنْتِزَاعَ فَسُخِّحَ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْهَا (فَأَخَذَ مِنْهُ جَبْرُ الْعَبْدِ عَلَى
الْهَبَةِ وَبَلَكَ أَبُ جَارِيَةِ ابْنِهِ يَتَلَذَّذُهُ بِالْقَيْمَةِ) يَوْمَ الْوُطَى وَالرَّادُ الْوَلَدُ وَلَوْ
أَتَى وَإِنْ سَفَلَ وَبَاعَ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ وَالْإِنِّ التَّسْكُ بِهَا حَيْثُ كَانَ مَأْمُونًا إِنْ أَعْدَمَ
الْأَبُ (وَحَرِّمَتْ عَلَيْهِمَا إِنْ وَطَّئَاهَا وَعَقَّتْ عَلَى مَوْلَاهَا وَلَعْبِدٍ تَزَوُّجُ ابْنَةِ
سَيِّدِهِ بِثَقْلٍ) كَرُو (وَمَلِكٍ غَيْرِهِ كَجُرٍّ لَا يُولَدُ لَهُ) تَشْيِيهِ فِي جَوَازِ نِكَاحِ مَلِكٍ
الْغَيْرِ (وَكَاثِمَةِ الْجَدِّ) مِنْ كُلِّ مَنْ يَسْتَقِ وَلَدَهَا عَلَى السَّيِّدِ (وَالْأُفْلَاحُ خَافَ
زَيْنَى وَعَدِمَ مَا يَتَزَوَّجُ بِهِ حُرَّةً غَيْرَ مُفَالِيَةٍ) جَدًّا فَلَا تَلْزِمُهُ وَتَعْتَبِرُ
الْقُدْرَةُ بِمَا يَبِيعُ عَلَى الْفِلْسِ (وَلَوْ كِتَابِيَّةٌ أَوْ تَحْتَهُ حُرَّةٌ) لَا سَفَهَ (وَالْعَبْدُ بِلَا
شِرْكَ وَمُكَابِبَ وَغَدِينِ نَظَرُ شَعْرِ السَّيِّدَةِ) وَفِي بَقِيَةِ أَطْرَافِهَا تَرَدُّدُ وَالرَّاجِحُ
مَنْعُ الْخُلُوعِ (كَخَصِيٍّ) مَقْطُوعِ الذِّكْرِ (وَغَدِيٍّ) غَيْرُ جَيْسِلٍ (لِزَوْجٍ وَرُؤْيَى
جَوَازَةٍ) أَى النِّظَرِ (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ) الْخَصِيَّ (لَهُمَا) أَى الزَّوْجَيْنِ (وَخَيْرَتُ
الْحُرَّةِ مَعَ الْحُرِّ فِي نَفْسِهَا بِطَلْقَةٍ) وَهِيَ (بِائِنَةٍ) حَيْثُ وَجَدْتَهُ مَتَزَوِّجَ أُمَةٍ لَمْ
تَطْلُقْ قَبْلَ الْمَقْدِ (كَتَزْوِيجِ أُمَةٍ عَلَيْهَا أَوْ ثَانِيَةٍ) وَقَدْ رَضِيَتِ الْأُولَى (أَوْ
عَلَيْهَا بِوَاحِدَةٍ) فَالْقِتُّ أَكْثَرُ وَلَا تُبَوِّأُ أُمَةً) مَنْزِلًا غَيْرَ بَيْتِ سَيِّدِهَا فَانْهَ
تَحْدُمُهُ وَإِنْ كَانَتْ نَفَقَتْهَا عَلَى الزَّوْجِ (بِلَا شَرْطٍ أَوْ غُرْفٍ وَلِلْسَّيِّدِ السَّكْرُ بَيْنَ
لَمْ تُبَوِّأْ) لِأَمْنِ بَوْنٍ إِلَّا لَشَرْطٍ أَوْ عَرَفَ (وَأَنْ يَضَعَ مِنْ صِدَاقِهَا إِنْ لَمْ
يَمْنَعْ دَيْنَهَا) بِأَذْنِ أَوْ دِينِهِ (إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ) قَبْلَ الْبِنَاءِ (وَمَنْعَهَا حَتَّى يَقْبِضَهُ
وَأَخَذَهُ وَإِنْ قَتَلَهَا) إِذَا لَا يَتَّبِعُهُمْ عَلَى قَصْدِ تَكْمِيلِهِ (أَوْ بِأَعْمَارِهَا بِمَكَانٍ
بَعِيدٍ إِلَّا لَطَالِمٍ فِيهَا) أَيْضًا (يَلْزَمُهُ تَجْهِيزُهَا بِهِ وَهَلْ هُوَ خِلَافٌ
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ أَوْ الْأَوَّلُ) وَهُوَ أَخَذَهُ (لَمْ تُبَوِّأْ) فِيكَهْيَا نِظَامُ بَيْتِ

سيدها (أَوْ جَهْرَهَا مِنْ عِنْدِهِ تَأْوِيلَانِ) والوفاق بوجهين (وَسَقَطَ بَيْنَهُمَا قَبْلَ الْبِنَاءِ مَنَعُ تَسْلِيمِهَا لِسُقُوطِ تَصَرُّفِ الْبَائِعِ) ولا منع للمشتري لأن الصداق ليس له إلا أن يشترطه (وَ) سقط عنها (الْوَفَاقُ بِالتَّزْوِيجِ إِذَا أُعْتِقَ عَلَيْهِ) وعققت بخلاف أنت حرة على أن تسلي فأبت فإن النكاح إنما يمكن وقد تم العتق (وَ) سقط (صَدَاقُهَا) يبيها زوجها قبل البناء (وَهَلْ وَلَوْ يَبْتِيعُ سُلْطَانٌ لِنَفْسِ) سيدها خلافا لما في الأئمة (أَوْ لَا) يسقط بالبيع للفلس (وَلَكِنْ) بمعنى (لَا يَرْجِعُ بِهِ مِنَ الثَّمَنِ) فلا ينافي اتباع السيد به كدين طرأ بعد الفلس وهو معنى السقوط الذي في الملبونة فينهما وفاق (تَأْوِيلَانِ وَ) الصداق (بَعْدَهُ) أى البناء (كَمَا لَهَا) يقيمها في العتق لا البيع إلا اشترط (وَبَطَلَ فِي الْأُمَةِ) بنير الشروط (إِنْ جَمَعَهَا مَعَ حُرَّةٍ فَقَطْ) وصح في الحرة غير سيدها (بِخِلَافِ الْخُمْسِ وَالْمَرْأَةِ وَتَحْرِمُهَا) فيفسد الكل (وَلَوْ جُهِدَ) أى الأمة (الْعَزْلُ) بالامناء خارج القرج (إِنْ أَذِنَتْ وَسَيِّدُهَا) وإنما يحتاج له حيث أمكن الحل لحقه في الولد (كَالْحُرَّةِ إِنْ أَذِنَتْ) ولا يجوز قطع النسل ولا إسقاط الحل ولو قبل الأربعين (وَالْكَافِرَةُ) عطف على مرفوع حَرَمَ (إِلَّا الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ بِكُرْهِهِ وَتَأْكَدُ بِدَارِ الْحَرْبِ وَلَوْ يَهُودِيَّةٌ تَنَصَّرَتْ وَبِالْعَكْسِ وَأَمْتُهُمْ) أى الكتابيين (بِالْيَلِكِ وَقُرَّرَ عَلَيْهَا) الضمير للجرة الكتابية (إِنْ أَسْلَمَ وَأَنْكِحَتْهُمْ فَاسِدَةٌ) لكن صححها الاسلام ترغيبا (وَعَلَى الْأُمَةِ وَالْجَوْسِيَّةِ إِنْ عَقَّتْ وَأَسْلَمَتْ) الاسلام كاف فيهما (وَلَمْ يَتَعَدَّ بَيْنَ إِسْلَامِيهِمَا) (كَالشَّهْرِ) مثال لعدم البعد (وَهَلْ إِنْ غَلِيَ) وإلا فرق بينهما حيث لم تسل (أَوْ مُطْلَقًا تَأْوِيلَانِ وَلَا فَهَقَّةً) لأن المانع من جهتها وهو تأخير إسلامها (أَوْ أَسْلَمَتْ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي عِدَّتِهَا) دليل على أنه بسد البناء ويأتى مفهومه (وَلَوْ طَلَّقَهَا وَلَا فَهَقَّةً) ، قبل إسلامه (عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَحْسَنِ وَ) إن أسلمت (قَبْلَ

الْبَيْنَاءُ بَاتَتْ مَكَانَهَا أَوْ أَسْلَمًا) وجاءا إلينا مسلمين عطف على ما يقر عليه (إِلَّا
 الْحَرَمَ وَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْمِدَّةِ) التي نكحها فيها (وَالْأَجَلَ) في نكاح متعة
 (وَمَادِيًا لَهُ) مان أرادا التامدأ أبداً أَقْرًا (وَلَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا) ولم يبينها عن
 نفسه (وَعَقَدَ إِنْ أَبَانَهَا بِلَا مُحَلٍّ وَفُسِخَ لِإِسْلَامِ أَحَدِهِمَا) في غير صور التقرير
 (بِلَا طَلَاقٍ لَا رَدِّهِ) إخراج من قوله بلا طلاق (فَبَائِنَةٌ وَلَوْ لِدَيْنٍ زَوْجَتِهِ
 وَفِي زَوْجِ الثَّلَاثِ لِلَّذِي طَلَّقَهَا وَتَرَافَعَا إِلَيْنَا أَوْ إِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي
 الْإِسْلَامِ أَوْ بِالْفِرَاقِ مُجْتَمَعًا) فلا يحتاج لحل (أَوْ لَا) يلزمه (تَأْوِيلَاتٌ وَمَضَى
 صَدَاقُهُمُ الْفَاسِدُ كَخَبَرِ أَوْ الْإِسْقَاطِ إِنْ قُبِضَ) راجع للفاقد (وَدَخَلَ)
 راجع لها (وَالْإِلَّا) تحتها في الفاسد ثلاث صور وفي الاسقاط واحدة (فَكَالْتَقْوِيضِ)
 المثل بالعرض أو الدخول وبلا فرق (وَهَلْ) المضى (إِنْ اسْتَحَلَّهُ) أى ما ذكر
 في دينهم أو مطلقاً (تَأْوِيلَانِ وَاخْتَارَ الْمُسْلِمُ) على كثيرات (أَرْبَعًا) لا أزيد
 (وَإِنْ أَوَّاخِرَ) في العقد وعين أبو حنيفة الأوائل (وَإِخْدَى أُخْتَيْنِ) وكل من
 يحرم جمعهما (مطلقاً) ولو مسهما (وَ) إحدى (أُمٌّ أَوْ ابْنَتُهُمَا لَمْ يَمْسُهَا وَإِنْ
 مَسَّهَا حَرُمَتْهَا وَإِخْدَاهَا نَعِيَتْ) إِنْ أَرَادَ الْإِبْقَاءَ (وَلَا يَتَزَوَّجُ ابْنُهُ أَوْ أَبُوهُ
 مَنْ قَارَقَهَا) النهى كراهة لوجود العقد في الجملة وإن كان عقد الكفر لا ينشر
 التحريم ويحتمل أن النهى محرم حيث مس (وَاخْتَارَ) أى عَدَّ مختاراً لمن
 خصها (بِطَلَاقٍ أَوْ ظَهَارٍ أَوْ إِبْلَاءٍ) لأنها إنما تكون في زوجة (أَوْ وَطْئٍ وَ)
 اختار (النَّيْرَ إِنْ فُسِخَ نِكَاحُهَا) ولا يكون الفسخ اختياراً لها لأنه يكون في
 الجميع على ضاده (أَوْ ظَهَرَ أَنَّهِنَّ أَخَوَاتٌ) له أو لبعضهن فيختار واحدة ويكفل
 الأربع من البواقي (مَا لَمْ يَتَزَوَّجَنَّ) بمن تلذذ غير عالم بحال من اختير (وَلَا
 شَيْءٌ لِيُغَيِّرَهُنَّ) غير المختارات (كَاخْتِيَارِهِ وَاحِدَةً مِنْ أَرْبَعِ رَضِيعَاتٍ
 تَزَوَّجَهُنَّ وَأَرْضَعَتْهُنَّ امْرَأَةً) فلا شيء لتغيرها فإن مات ولم يختَر طلكل ربع

صداقها أو طلق قبل البناء فتمته لأن لواحدة صداقاً أو نصفه دائراً (وَعَلَيْهِ)
الضمير لمن أسلم على أكثر من أربع (أَرْبَعُ صَدَقَاتٍ إِنْ مَاتَ وَلَمْ يَخْتَرْ)
يقسم على الكل ولن دخل بها حال الكفر بقية صداقها أما الدخول بعد
الاسلام فاختيار فيقسم بين غير الدخول به عدد باقي الأربعة (وَلَا إِزْتَانُ
تَخَلَّفَ أَرْبَعُ كِتَابِيَّاتٍ) لا مجوسيات أو أقل فالارث لمن أسلم بالسواء لأن معتاد
الكثير لا يصير غالباً عما أمكنه (عَنِ الْإِسْلَامِ) لجواز اختيارهن (أَوِ التَّبَسُّتِ
الْمُطَلَّقةِ مِنْ مُسْلِمَةٍ وَكِتَابِيَّةٍ) لاحتمال أنها المسلمة في غير عدة الرجعي (لَا إِنْ
طَلَّقَ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ) إخراج من عدم الارث (وَجِهِلَتْ وَدَخَلَ يَأْخُذُهَا وَلَمْ
تَنْقُضِ الْعِدَّةَ فَلَمْ يَدْخُلِ بِهَا الصَّدَاقُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْيَرَاثِ) لأن الأخرى
تنازعها في نصفه مدعية عدم طلاقها فيقسم النصف بينهما (وَلِغَيْرِهَا رُبْعُهُ
وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الصَّدَاقِ) لأن الوارث ينازعها في نصفه مدعياً أنها المطلقة فان
انقضت العدة أو كان بانثاً تساويا في الارث كأن لم يدخل بواحدة ولكل ثلاثة
أرباع صداقها لأن لها صداقاً ونصفاً ، وإن دخل بها فكل صداقها والميراث
بينهما ، وإن علمت المطلقة وجهل المدخول بها ولم تنقض العدة طلق لم تطلق
الصداق وثلاثة أرباع الميراث ، وللأخرى ثلاثة أرباع الصداق ورابع الميراث فان
انقضت أو كان بانثاً فالارث كله لتير المطلقة ، وإن جهلاً فالارث بينهما ولكل
صداق غير ثمن لأن الوارث ينازع في نصف صداق قائلاً المطلقة من لم يدخل بها
فلها صداق وثلاثة أرباع فدبر (وَهَلْ يَمْنَعُ مَرَضُ أَحَدِهِمَا الْمَخُوفُ وَإِنْ
أَذِنَ الْوَارِثُ) وهو الأرجح (أَوْ إِنْ لَمْ يَحْتَاجْ) للخدمة (خِلَافٌ وَلِلْمَرْبُوعَةِ
بِالدُّخُولِ) أو الموت (الْمُسْتَمْتِي وَعَلَى الْمَرِيضِ مِنْ ثُلُثِهِ الْأَقْلُ مِنْهُ) أى
المسنى (وَمِنْ صَدَاقِ الْمَثَلِ) وإنما يعتبر الثلث إذا مات وإن فسح فيه سقط
المثل ولا شيء قبل الدخول (وَعَجَلُ الْقَسْحِ) متى اطلع (إِلَّا أَنْ يَصِحَّ الْمَرِيضُ)

مِنْهُمَا وَمُنِيعَ نِكَاحِهِ النَّصْرَانِيَّةَ وَالْأُمَّةَ عَلَى الْأَصَحِّ (لاحتمال الاسلام والمعتق
(وَالْمُخْتَارُ خِلَافُهُ) ضعیف

(فصل ١٠) (الْخِيَارُ إِنْ لَمْ يَسْبِقِ الْيَسْمُ أَوْ لَمْ يَرْضَ) بمعنى الواو (أو
يَتَلَذَّذُ) نفي للأحد البائر (١١) (وَحَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ) الضمير لما ذكر وترد في
دعوى التحقيق (يَرْضَى وَعَذِيظَةٌ) ضبط بفتح العين وكسرها وبالموحدة والمثناة
تحتيتين التقوط عند الجماع وكذا البول عنده وفي الفرس قولان (وَجُذَامٌ لَا يَجُذَامُ
الْأُتَى) وإن كان عيباً في البيع لثقله لأن النكاح مبني على المكارمة (وَبِخْصَانِهِ)
قطع الذكر أو الاثنين حيث لا انزال (وَجَبَلُهُ) قطع الكل (وَعَنْتِهِ) صغر
الذكر وكذا ثمنه الفاحش (وَأَعْرَاضُهُ) عدم انتصابه (وَبِقَرْنِهَا) عظم يبرز
في الفرج كقرن الشاة (وَرَنْفِيَّاً) انسداد الحمل (وَبَخْرَها) ثقب الفرج (وَعَفْلِها)
يبرز في الفرج كالآدره وقيل رغوۃ فيه حال الجماع (وَأَفْضَلُهَا) اختلاط المسالك
(قَبْلَ الْعَقْدِ وَلَهَا فَقَطْ) لانه لأن بيده الطلاق (الرَّدُّ بِالْجُذَامِ الْيَقِيْنِ) المحقق
ولو قل (وَالْبَرَصُ الْمَضْرُؤُ الْحَادِثُ بَعْدَهُ) أى بعد العقد ولو بعد الدخول بطول
(لَا يَسْكَغِرُ أَضْرَاضُ) وجب واحدة فلا خيار بل مضية نزلت بها (وَيَجْنُونِهَا
وَأِنْ مَرَّةً فِي الشَّهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ) الراجح قصره على المرأة أيضاً
(وَأَجْلَافِيهِ) أى في الجنون (وَفِي بَرَصٍ وَجُذَامٍ رُجِي بِرُؤُوسِهَا سَنَةً وَبَغَيْرِهَا)
كحب الإفريح المسمى بالمبارك (إِنْ شَرَطَ السَّلَامَةَ وَلَوْ يَوْضِفُ الْوَلِيُّ عِنْدَ
الْخِطْبَةِ) أو غيره بمحضرة (وَفِي الرَّدِّ إِنْ شَرَطَ) أى كتب الموثق (الصَّحَّةُ
تَرُدُّ) مثاره أن شأن الموثقين كتابة الصحيحة بلا شرط (لَا يَخْلَفُ الظَّنُّ
كَالْفَرَقِ وَالْبَوَادِ مِنْ بَيِّضٍ وَتَنْ الْقَمَرِ وَالتَّيْبُوبَةِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَدْرَاهُ وَفِي
يَكْرِ تَرُدُّ) هل يشمل ما شيب من غير نكاح ونحوه (وَالْإِلَّا تَزَوُّجُ الْخُرِّ

(١٠) ونفيه لا يصدق إلا بانتفاء الجميع • فانضاء الذكورات شرط في ثبوت الحياء

الْأَمَّةَ وَالْحُرَّةَ الْعَبْدَ (مخيران) بِخِلَافِ الْعَبْدِ مَعَ الْأَمَّةِ وَالْمُسْلِمِ مَعَ
النَّصْرَانِيَّةِ (فلا خيار) إِلَّا أَنْ يَقْرَأَ وَأَجَلَ الْمُتَمَرِّضِ سَنَةً بَعْدَ الصَّحَّةِ مِنْ
يَوْمِ الْحُكْمِ وَإِنْ مَرَضَ (أثناءها) وَالْعَبْدَ نَفْسَهَا وَالظَّاهِرُ لَا نَفَقَةَ لَهَا فِيهَا
هذا المص ورد (وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَى فِيهَا الْوُطْئَ بِبَيْمِينِهِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَتْ
وَالْأَقْبِيَّتُ وَإِنْ لَمْ يَدْعِهِ طَلَقَهَا وَإِلَّا فَهَلْ يُطْلَقُ الْحَاكِمُ أَوْ يَأْمُرُهَا بِهِ ثُمَّ
يُحْكَمُ بِهِ) لرفع الخلاف (قَوْلَانِ وَلَهَا فِرَاقُهُ بَعْدَ الرِّضَى) للقيد (بِلا أَجَلٍ)
ثان (وَالصَّدَاقُ بَعْدَهَا) أَى السَّنة (كَدْخُولِ الْعَيْنِ وَالْمَجْبُوبِ وَفِي تَجْزِيلِ
الطَّلَاقِ إِنْ قُطِعَ ذَكْرُهُ فِيهَا) أَى السَّنة لِلْيَاسِ وَعَدَمِهِ لاحتِمالِ أَنْ تَرْضَى
(قَوْلَانِ وَأَجَلَتْ الرِّقَّةَ) وَغَيْرَهَا (لِلدَّوَاءِ بِالْإِجْتِهَادِ وَلَا تُجْبَرُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ
خِلْفَةً) لِلتَّمَسُّرِ بِخِلَافِ الطَّارِئِ (وَجَسَّ عَلَى ثَوْبٍ مُنْكَرِ الْحَبِّ وَنَحْوِهِ
وَصَدَّقَ فِي الْإِغْتِرَاضِ) بِبَيْمِينِ (كَالْمَرْأَةِ فِي دَأْسِهَا) الْقَائِمُ بِالْفَرْجِ (أَوْ
وُجُودِهِ حَالَ الْقَدِّ أَوْ بَكَارِئِهَا) حَيْثُ شَرَطَتْ (وَحَلَفَتْ هِيَ أَوْ أَبُوهَا إِنْ
كَانَتْ سَفِيحَةً) لِيَدْمَعَ عَنْ نَفْسِهِ غَرَمَ الصَّدَاقِ رَاجِعَ لِلْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ (وَلَا يَنْظَرُهَا
النِّسَاءُ) فِي مَرْجَاهَا جَبْرًا وَلَا يَنَاقِ قَوْلَهُ (وَإِنْ أَتَى بِأَمْرَائَتَيْنِ تَشْهَدَانِ لَهُ قُبِلَتْ
وَإِنْ عَلِمَ الْأَبُ بِبَيْتُوبَتِهَا بِلا وَطْئٍ وَكَتَمَ فَلَا زَوْجَ الرَّذِّ عَلَى الْأَصَحِّ) حَيْثُ
شَرَطَ الْبِكَارَةَ لِلْفُرُوقِ وَمَاسَبِقِ مِنَ التَّرَدُّدِ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ (وَمَعَ الرَّذِّ قَبْلَ الْبِنَاءِ
فَلَا صَدَاقَ كَغُرُورِ بَحْرِيَّةٍ وَبَعْدَهُ قَمَعَ) رَذِ (عَيْنِيهِ الْمُسْمَى وَمَعَهَا رَجَعَ
بِجَمِيعِهِ عَلَى وَلِيِّ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ أَمْرُهَا) كَابْنٍ وَأَخٍ (إِلَّا بِإِذْنِ الْحَجَرِ فَلَيْهِ
(وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا لَا قِيمَةُ الْوَلَدِ) وَلَا يَرْجِعُ بِهَا إِنْ غَرِبَ بِحَرْمَةٍ (وَعَلَيْهِ وَعَلَيْهَا)
الْمَعْنَى عَلَى التَّخْيِيرِ (إِنْ زَوَّجَهَا بِحُضُورِهَا كَاتِمِينَ ثُمَّ الْوَلِيُّ عَلَيْهَا إِنْ أَخَذَهُ
مِنْهُ لَا الْعَكْسُ) وَيَتْرَكَ فِي الرَّجُوعِ عَلَيْهَا رِيعَ دِينَارٍ كَمَا قَالَ (وَعَلَيْهَا فِي كَابْنٍ
الْتِمَ إِلَّا رُبْعَ دِينَارٍ فَإِنْ عَلِمَ فَكَالتَّقْرِيبِ) قَبْلَهُ (وَحَلَفَتْ) الزَّوْجَ (إِنْ

ادَّعى عَلَيْهِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ) حيث حقق الدعوى (أَنَّهُ عَرَهُ وَرَجَعَ عَلَيْهِ كَأَنَّهُمْ) تشبيه في تخلفه ولا ترد اليمين وتغيب قوله (عَلَى الْمُخْتَارِ) بأنه ليس للخصي فيه اختيار (فَإِنْ نَكَلَ) صوابه حلف أى الولي (رَجَعَ عَلَى الزَّوْجَةِ عَلَى الْمُخْتَارِ) المشهور لاشئ للزوج (وَعَلَى غَارٍ غَيْرِ وَلِيٍّ تَوَلَّى الْمَقْدَّ إِلَّا أَنْ يُخَيَّرَ أَنَّهُ غَيْرُ وَلِيٍّ) أو يعلم الزوج ذلك (لَا إِنْ لَمْ يَقُولْهُ) لأنه غرور قول الزوج منوط (وَوَلَدَ الْمَرْوُورِ الْحَرَّ قَطُّ) لا العبد (حُرٌّ وَعَلَيْهِ) للامة (الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَيِّ وَصَدَاقِ الْمِثْلِ) حيث غرته هى أوسيدها (وَقِيمَةُ الْوَلَدِ دُونَ مَالِهِ يَوْمَ الْحُكْمِ إِلَّا كَجَدَّةٍ وَلَا وِلَاءَ لَهُ) لأنه مخلوق على الحرية ولم يعق بالملك (وَعَلَى الْفَرَرِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ) لاحتمال موت سيد أمه قبلها فينبعها عتقا (وَالْمُدْبِرَةُ وَسَقَطَتْ) القيمة (بِمَوْتِهِ) لما علم أنها يوم الحكم (وَالْأَقْلُ مِنْ قِيمَتِهِ أَوْ دَبَّتْهُ إِنْ قُتِلَ أَوْ مِنْ غُرَّتِهِ أَوْ مَا نَقَصَهَا) الأولى أو عشر قيمتها ولا يخفى حسن من (١) الثانية (إِنْ أُلْقَتْهُ مَيِّتًا) وهى حية وإلا فديته وقيمتها (كَجُرْحِهِ) يقرم الأقل مما أخذ ونقصه (وَلِعَدِمِهِ تُوَخَّدُ) القيمة (مِنْ الْإِبْنِ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ وَلَدٍ مِنَ الْأَوْلَادِ إِلَّا قِسْطُهُ) يعنى قيمة نفسه (وَوُقِفَتْ قِيمَةُ وَلَدِ الْمُكَاتَبَةِ فَإِنْ أَدَّتْ رَجَعَتْ) القيمة (إِلَّاءُ وَقِيلَ قَوْلُ الزَّوْجِ أَنَّهُ عَرَهُ) بالحرية (وَلَوْ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَا) أو أحدهما (ثُمَّ أُطْلِعَ عَلَى مُوجِبِ خِيَارِ فَكَالْعَدَمِ وَلِلْوَلِيِّ كَسَمِ الْمَسَى وَنَحْوِهِ وَعَلَيْهِ كَسَمُ الْخَلَا) القحش (وَالْأَصَحُّ مَنَعُ الْأَجْدَمِ مِنْ وَطْئِهِ إِمَانِهِ وَالْفَرَبِيُّ رَدُّ النِّوَالِ) المتيق (الْمُنْتَسِبِ) للعرب (لَا الْعَرَبِيَّ إِلَّا الْقُرَشِيَّةَ تَنْزَوِجُهُ عَلَى أَنَّهُ قُرَشِيٌّ) المعتمد رد من انتسب لأعلى منه مطلقاً

(فَصَلِّ - وَلَمَنْ كَمَلَ عِتْقُهَا فِرَاقُ الْعَبْدِ قَطُّ) ولو بشائبة لا الحر ولا إن

(١) إذ لولاها لفرىء عرته بصيغة الماضي . وهو غير مراد هنا . فأنزل

صارت ذات شائبة (يُطْلَقُ) وهي (يَأْتِيَةُ أَوْ اثْنَتَيْنِ) المجيدة لا يلزمه إلا واحدة (وَسَقَطَ صَدَاقُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ وَالْفِرَاقِ إِنْ قَبِضَهُ السَّيِّدُ وَكَانَ عَدِيماً) ثلاثاً تبع فيه لأن الموضوع قبل البناء فيبطل العتق (وَبَعْدَهُ) أى البناء (لَهَا) المهر (كَمَا لَوْ رَضِيَتْ وَهِيَ مُقَوَّضَةٌ بِمَا فَرَضَهُ بَعْدَ عَتَقِهَا لَهَا) ولو اشترط السيد مالها لأن هذا حدث بعد العتق (إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ السَّيِّدُ أَوْ يَشْتَرِيَهُ^(١)) راجع لقوله وبعده لها (وَصَدَقَتْ إِنْ لَمْ تُمْكِّنْهُ أَنَّهَا مَارَضِيَتْ وَإِنْ بَعْدَ سَنَةٍ) حيث أهملت هذه المدة (إِلَّا أَنْ تُسْقِطَهُ أَوْ تُمْكِّنْهُ) راجع لقوله ولن كل عتقها (وَلَوْ جَهِلَتْ الْحُكْمُ) من التخيير أو إسقاط التمكين أو نسيب (لَا الْعِتْقُ) فتعذر بجهله لا سيما (وَلَهَا الْأَكْثَرُ مِنَ الْمَسْمُومِ وَصَدَاقِ الْبَيْتِ) بدخوله بعد عتقها جاهلة (أَوْ يَبِينُهَا) عطف على تُسْقِطُهُ فلا توقع ثانية (لَا يَرْجِعُ) فلها ثانية بآنية (أَوْ عَتَقَ قَبْلَ الْإِخْتِيَارِ) عطف على ما قبل النفي فيسقط خيارها (إِلَّا لِتَأْخِيرِ لِحَيْضٍ) حتى يكون الطلاق في طهر فلا يمنحها عتقه بخيضا (وَأَنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَ عَلَيْهَا) بعتقه (وَدُخُولِهَا) لا مفهوم له (فَأَنْتَ بِدُخُولِ الثَّانِي) كذات الولين (وَلَهَا إِنْ أَوْقَعَهَا تَأْخِيرٌ تَنْظُرُ فِيهِ) بالاجتهاد

(فَضْلُ الصَّدَاقِ كَالْتَمَنِ) في الجملة أى طاهر منتزع به الخ (كَعَبْدٍ تَخْتَارُهُ هِيَ لَا هُوَ) والفرق عدم الفرر في الأول بدخوله على الأحسن ويقال في الثاني على الأذن، مكانها ترجو الزوج عادة ولا بد من الحضور أو الوصف الشافي للسيد (وَضَمَانُهُ وَتَلْفُهُ وَاسْتِحْقَاقُهُ وَتَعْيِيْبُهُ أَوْ بَيِّنُهُ كَالْبَيْعِ) في الجملة وإلا فاستحقاق العين يفسخ البيع، وهنا قيمته واستحقاق الأكثر يوجب الرد هناك وهنا لها الرجوع بعوضه والتلف سبب الضمان فأحدهما كاف وهذا من فروع قوله الصداق كالتمن (وَإِنْ وَقَعَ بَقْلُهُ حَلَّ فَإِذَا هِيَ خَرَّتْ فِشْلُهُ) وعكسه

(١) كان يقول لها : أنت حرة على أن آخذ صداقك

لزم إن رضيه بخلاف منكوحة العدة يبين عدمها فيلزم جبراً لاتحاد العين (وجاز
يَشُورَةُ أَزْوَاجِهِ مِنْ كَيْدٍ أَوْ رَقِيقٍ أَوْ صَدَاقٍ مِثْلَ وَلَهَا الْوَسْطُ خَالِئاً) في
الثلاث (وفي شرط ذكر جنس الرقيق قولان والإناث منه إن أطلق)
حسب العرف (ولأغدة) ثلاث أو ستة ولو اعتدت فان اشترطت بخلاف
(وإلى الدخول إن علم أو التيسرة إن كان ملياً وعلى هبة العبد لفلان
أو يمتنع أباهاً عنها أو عن نفسه) فكانها ملكته ثم أعطته لهوملكها فرضي
فلا يستلزم عتقاً يمنع الاعطاء (ووجب تسليمه) أى المهر (إن تعين وإلا) بأن
كان مضموناً (فلها منع نفسها وإن مميبة من الدخول والوطء بعده
والسفر إلى تسليم مآحل بعد الوطء إلا أن يستحق ولو لم يفرها) به (على
الأظهر ومن بآذر) بدفع مافي جهته (أجبر له الآخر إن بلغ الزوج وأمكن
وطئها وتمهل سنة إن اشترطت لتغرية) عن البلد (أو صغر وإلا) بأن
اشترط لتغير ذلك (بطل) الشرط (لا أكثر) من سنة فيبطل الشرط من
أصله أيضاً (و) تمهل (للمريض والصغير المائتين للجماع وقدر ما يعي
مثلها أمرها) وكذلك هو ولا نفقة فيها (إلا أن يخلف ليدخلن الآيلة) فلا
يحنت ولو بالله أو لم يماطل (لا) تمهل (لحيض) لأنه يتمتع بغير ما بين السرة
والركبة (وإن لم يجده) أى المهر (أجل لإثبات غسريه) حيث لم نصده
ولا بينه ولا شأنه ذلك (ثلاثة أسابيع) تدريجاً استحساناً (ثم تلوم بالنظر
وعمل سنة وشهر) حسب النظر (وفي التلوم لمن لا يرعى) يسره بعد
عشره (وصحح وعدمه تأويلان ثم طلق عليه ووجب نصفه) لأن الموضوع
قبل الدخول وبعده لا نسخ لتغير النفقة (لا في عيب) كما تقدم (وتقرر يوطئ
وإن حرم) كبدن أو لم ينتشر وفي مجرد البكارة الارش وتندرج فان ماتت
منه مادية (وموت واحد) إلا أن يقتله (واقامة سنة) بعد الخلوة (وصدق

في خِلْوَةِ الْإِهْتِدَاءِ) الدخول أنه وطئها (وإن يَمَانِعَ شَرَعِي) كحيض وصوم
(وَفِي نَقِيهِ وَإِنْ سَفِيهِهَ وَأَمَةً) وصغيرة ولا كلام للولي (وَالزَّأْرُ مِنْهُمَا) لأن
الرجل لا ينشط في بيت غيره ، نعم في خلافه ^(١) (وَإِنْ أَقْرَبَ بِهِ قَطُّ) وفتنه
(أَخِذْ) منه (إِنْ كَانَتْ سَفِيهِهَ وَهَلْ إِنْ أَدَامَ الْإِفْرَارَ الرَّشِيدَةُ كَذَلِكَ)
لاحتمال وطئها نائمة (أَوْ إِنْ كَذَّبَتْ فَسَهَا) له (تَأْوِيلَانِ وَصَدَّ) حيث لم
يتمه (إِنْ نَقَصَ عَنْ رُبْعٍ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةً أَوْ مَقْوَمٍ بِهِمَا وَأَمَةً
إِنْ دَخَلَ وَإِلَّا فَيَسْخَرُ) هو ثمرة الفساد السابق (أَوْ بِمَا لَا يَمْلِكُ كَحَمْرِ وَخَرٍ
أَوْ يَسْقَاطِهِ أَوْ كَقِصَاصٍ) وقراءة (أَوْ آتِي) ويمضي بهر المثل بعد الدخول في
الكل (أَوْ دَارَ فُلَانٍ) لاحتمال أن لا يبيعهما (أَوْ تَمَسَّسَتْهَا أَوْ بَعْضُهُ لَأَجْلِ مَجْهُولٍ)
كوت أو فراق وأولى كله (أَوْ لَمْ يَقْعِدِ الْأَجْلُ) بشيء أصلاً (أَوْ زَادَ عَلَى تَحْسِينِ
سَنَةِ بِلِ الْحُسُونِ كَثِيرٌ) (أَوْ يُمْسِيَنَّ بَعِيدَهُ كَفَرَّ اسْمَانِ مِنَ الْأَنْدَلُسِ وَجَارَ كَيْصَرَ
مِنَ الْبُدَيْنَةِ لَا يَشْرُطُ الدُّخُولُ قَبْلَهُ إِلَّا الْقَرِيبَ جِدًّا وَصَمِنَتْهُ) أي الفاسد
(بَعْدَ الْقَبْضِ إِنْ فَاتَ أَوْ يَمَقْصُوبٍ عَلَيْهِمْ لَا أَحَدُهُمَا) فموضه (أَوْ بِاجْتِمَاعِهِ
مَعَ بَيْعٍ) ونحوه من بقية : جص مشق (كَدَارٍ دَقَمَهَا هُوَ) على أن يتزوجها
ويأخذ منها مائة (أَوْ أَبُوهَا) فيتمض المهر (وَجَارَ) دفع الدار (مِنَ الْأَبِ
فِي) نكاح (التفويض) وجمع امرأتين سَمَى لَهَا أَوْ لِأَحَدَاهُمَا وَهَلْ وَإِنْ
شَرَطَ نَزْوُجَ الْأُخْرَى) مطلقاً (أَوْ إِنْ سَمَى صَدَاقَ الْغَيْلِ قَوْلَانِ) ^(٢)
ومعط الشرطية المثلية حيث سمى والتفويض فيها جائز قطعاً (وَلَا يُمْجِبُ) ^(٣)
جَمْعُهُمَا) بصدائق (وَالْأَسْمَرُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِالْمَنْعِ وَالْقَسْخِ قَبْلَهُ وَصَدَاقُ

(١) يعنى ينشط في المكان المحال كما ينشط في بيته

(٢) صوابه : تردد لأنها تلتأخرين الأول لابن سعدون والتاؤ لغيره وهو الخفى

كما يقتضيه ظاهر عزو ابن عرفة كذا في بن

(٣) أى ابن القاسم كما في شرحى المواقى والنهوى

الْمِثْلِ بَعْدَهُ لَا الْكَرَاهَةَ) وَعَلَيْهِ يَفْضُ لِلْسَمَى عَلَى مِثْلَيْهَا (أَوْ تَصَمَّنَ إِنْ بَاتَهُ رَفَعَهُ) عَطَفَ عَلَى نَقَصٍ مِنْ قَوْلِهِ وَفَسَدَ إِنْ نَقَصَ الْخ (كَدَفَعَ الْمُبْدَى فِي صَدَاقِهِ وَبَعْدَ الْبِنَاءِ تَمْلِكُهُ) وَيَفْسَخُ (أَوْ يَدَارِ مَضْمُونُهُ) إِلَّا موصوفة بملكه (أَوْ بِالْفِ وَإِنْ كَانَ لَهُ زَوْجَةٌ فَأَلَمَانِ) لِلزَّوْجِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى رَفْعِهِ بِالتَّغْيِثِ هَلْ لَهُ زَوْجَةٌ الْآنَ (بِخِلَافِ الْفِ وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَلَدِهَا أَوْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَأَلَمَانِ وَلَا يَلْزَمُ الشَّرْطُ وَكَرِهَ وَلَا الْأَلْفُ الثَّانِيَةُ إِنْ خَالَفَ) هُوَ غَرَّةٌ عَدَمُ الزَّوْمِ الشَّرْطُ (كَانَ أَخْرَجْتُكَ مِنْ بَلَدِكَ فَلَاكِ الْفِ) تَشْبِيهِ فِي عَدَمِ الزَّوْمِ (أَوْ اسْقَطْتُ أَلْفًا قَبْلَ الْعَقْدِ عَلَى ذَلِكَ) لَوْ حَذَفَ الْقَبْلِيَّةُ لَكَانَ قَوْلُهُ (إِلَّا أَنْ تُسْقِطَ مَا تَقَرَّرَ بَعْدَ الْعَقْدِ) اسْتِثْنَاءٌ مُتَصِلًا كَمَا أَفَادَهُ الْبَنَانِيُّ (بِلَا يَمِينٍ مِنْهُ) فَإِنْ خَلَفَتْهُ فَحَسَبَهُ الزَّوْمَ الْيَمِينُ وَيَقْتَضِي الْيَمِينُ بِاللَّهِ ^(١) كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ (أَوْ كَرَّ وَجَّيْ أُخْطِكَ بِمِائَةٍ عَلَى أَنْ أُزَوِّجَكَ أُخْتِي بِمِائَةٍ وَهُوَ وَجْهُ الشَّغَارِ وَإِنْ لَمْ يَنْمُ فَصَرِيحُهُ وَفُسِّخَ فِيهِ وَإِنْ فِي وَاحِدَةٍ) مِنْهُمَا (وَطَلَى خُرَيْبَةَ وَلَدِ الْأُمَّةِ أَبَدًا وَلَهَا فِي الْوَجْهِ وَمِائَةٌ وَخَمْرٌ أَوْ مِائَةٌ وَمِائَةٌ إِمْرُوتٌ أَوْ فِرَاقٌ الْأَكْثَرُ مِنَ الْمُسَمَّى) الْحَلَالُ (وَصَدَاقِ الْمِثْلِ وَأَوْ زَادَ عَلَى الْجَمِيعِ) الْحَلَالُ وَغَيْرُهُ (وَقُدَّرَ) بِمَهْرِ النِّسْلِ (بِالتَّأْجِيلِ الْمَعْلُومِ إِنْ كَانَتْ فِيهِ) وَأَلْفِي غَيْرُهُ (وَنُؤُوْلَتْ أَيْضًا قِيَمًا إِذَا سَمِيَ لِإِحْدَاهُمَا وَدَخَلَ بِالْمُسَمَّى لَهَا بِصَدَاقِ الْمِثْلِ وَفِي مَنَعِهِ بِمَنَافِعِ أَوْ تَعْلِيمِهَا قَرَأْنَا أَوْ إِجْبَاجِهَا وَيَرْجِعُ بِقِيَمَةِ عَمَلِهِ لِلْفُسْخِ) غَايَةُ ^(٢) وَرَجَعَ فِي تَوْضِيحِهِ الْحَرَمَةُ مَعَ الصَّحَّةِ ^(٣) (وَكَرَاهَتِهِ كَالْمُعْلَاةِ فِيهِ وَالْأَجَلُ قَوْلَانِ وَإِنْ أَمَرَهُ

(١) لسهولة كفارتها فيكفر عنها إن خالف ويلزمه الألف

(٢) أي إلى فسخ الاجارة متى اطلع عليها قبل البناء أو بعده

(٣) وهو الراجح كما في شرح الدردير . وفي المجموع ورجع منه بالمناقص كتعليمها قرأنا أو قراءته لها وأنه لو وقع مضى بها أي قبل وبعد الدخول ولا أرى وجها للصح بعد ورود الحديث بجعل المنافع صدقات كحديث الزاوية فيها وغيره . والخصوصية لا تثبت إلا بدليل

بِأَلْفٍ عَيْنًا) أى الزوجة^(١) (أَوْ لَا فَرَوَجَهُ بِالْفَيْنِ) مثلا (فَإِنْ دَخَلَ قَتْلَى
 الزَّوْجِ أَلْفٌ) فقط (وَعَرِمَ الْوَكِيلُ) لها (أَلْفًا إِنْ تَعَدَّى) أى ثبت تعديده
 (بِإِقْرَارِ أَوْ بَيِّنَةٍ وَإِلَّا) يثبت (فَتَحْلِفُهُ) أنه أمره بالفين (إِنْ حَلَفَ الزَّوْجُ) أنه
 ما أمره إلا بألف وضاعت عليها ألف ومن نكل غرم لها (وَفِي تَحْلِيلِ الزَّوْجِ لَهُ
 إِنْ تَنَكَّلَ) الزوج (وَعَرِمَ) لها (الْأَلْفُ الثَّانِيَةَ) كما قال ابن المازو وهو الأقوى
 (قَوْلَانِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَرَضِيَ أَخَذَهَا زِمَ الْآخَرُ لَا إِنْ اتَّزَمَ الْوَكِيلُ
 الْأَلْفُ) الثانية للنفقة وزيادة (وَلِكُلٍّ) من الزوجين (تَحْلِيلُ الْآخَرِ
 فِيهَا) أى حال (يُفِيدُ إِقْرَارَهُ) فيه وهو الرشد والحرية (إِنْ لَمْ تَقَمْ بَيِّنَةٌ)
 فلا يحلف من قامت له ويمينا ما رضيت إلا بالفين ويمينه ما أمر إلا بألف (وَلَا
 تَرُدُّ) البين من أحدها على الآخر (إِنْ اتَّهَمَهُ) بل الغرم لمجرد النكول وترد في
 دعوى التحقيق على قاعدة المشهور (وَرُجِحَ بَدَاءَةُ حَلَفِ الزَّوْجِ مَا أَمَرَهُ
 إِلَّا بِأَلْفٍ) على التخيير في قوله (ثُمَّ لِلْمَرْأَةِ الْفَسْخُ) وإن لم تحلف (إِنْ قَامَتْ
 بَيِّنَةٌ عَلَى التَّزْوِيجِ بِالْفَيْنِ) وحلته سبق أعاده لترتيب الفسخ وقوله الذى هو
 محط الترجيح (وَإِلَّا) نعم لها كما أنها لم نعم له (فَكَلَا حَتْلَافٍ فِي الصَّدَاقِ)
 تبدأ الزوجة ثم هو ضيف والمتمم بداءة الزوج أيضا (وَإِنْ عَلِمَتْ بِالتَّعْدِي
 قَالَتْ وَبِالْقَكْسِ) علم فقط (أَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ كُلُّ وَاحِدٍ بَعْمِ الْآخَرِ أَوْ لَمْ
 يَعْلَمْ) واحد بعلم الثانى فاستويا علما وجهلا (فَأَلْفَانِ وَإِنْ عَلِمَ بَعْمَهَا فَقَطْ
 قَالَتْ وَبِالْقَكْسِ أَلْفَانِ وَلَمْ يَتَزَوَّجْ أَذَنَهُ غَيْرُ مُجْبِرَةٍ يَدُونِ
 صَدَاقِ الْمَنِي وَعَمِلَ بِصَدَاقِ الشَّرِّ إِذَا أَعْلَنَّا غَيْرُهُ، وَحَلَفَتْهُ إِنْ ادَّعَتْ
 الرُّجُوعَ عَنْهُ) للعلم (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ إِنْ الْمَعْنَى لَا أَصْلَ لَهُ وَإِنْ تَزَوَّجَ
 بِثَلَاثِينَ عَشْرَةَ نَقْدًا، وَعَشْرَةَ إِلَى أَجَلٍ، وَسَكَنًا عَنْ عَشْرَةِ سَقَطَتْ)

(١) بأن قال الزوج لوكيله زوجى فلانة بألف • أو لم يعينها بأن قال له زوجنى امرأة ألف

بخلاف البيع خالة (١) (وَقَدْهَا كَذَا) بصيغة الماضي (مُقْتَضٍ لِقَبْضِهِ وَجَارَ نِكَاحُ
 الْقَوْضِ وَالتَّحْكِيمِ عَقْدٌ بِلَا ذِكْرِ مَهْرٍ بِلَا وَهْبٍ وَفُسْخَ إِنْ وَهَبَتْ
 نَفْسَهَا قَبْلَهُ) وثبت بعد البناء مهر المثل (وَصَحَّحَ أَنَّهُ زَيٌّ) ضعيف (واستحقته
 بِالْوُطَى لَا يَمُوتُ) وإن ورثت عكس من دخل بها المريض (وَعَلَاقٍ إِلَّا
 أَنْ يَفْرَضَ وَتَرَضَى وَلَا تَصَدَّقُ فِيهِ) أي الرضى (بَعْدَهَا) أي الموت والطلاق
 إلا بينة أنها رضيت قبل (وَلَهَا طَلَبُ التَّقْدِيرِ وَلَزِمَهَا فِيهِ وَتَحْكِيمُ الرَّجُلِ)
 هو الزوج (إِنْ فَرَضَ الْمِثْلَ وَلَا يَلْزِمُهُ) أن يفرض بل له الطلاق مجاناً (وَهَلْ
 تَحْكِيمُهَا أَوْ تَحْكِيمُ الْغَيْرِ كَذَلِكَ) لا يعتبر إلا الزوج (أَوْ إِنْ فَرَضَ)
 الغير (الْمِثْلَ لَزِمَهَا وَأَقْلَبَ لَزِمَهُ قَطْعٌ وَأَكْثَرَ فَالْعَكْسُ) لزمتها (أو لا بد من
 رَضَى الزَّوْجِ وَالتَّحْكِيمِ وَهُوَ الْأُظْهَرُ تَأْوِيلَاتٌ وَ) جاز (الرَّضَى بِدُونِهِ)
 أي مهر المثل (لِلْمَرْئِدَةِ وَاللَّابِ وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ وَلِلْوَصَى قَبْلَهُ) إذا ظهرت
 المصلحة (لَا الْمُهْتَمَّةُ) وما يأتي من اجازة تصرف السفيه غير المحجور محمول على
 الذكر (وَأِنْ فَرَضَ) القوض (فِي مَرَضِهِ قَوْصِيَّةٌ لَوَارِثُ) والموضوع قبل
 البناء (وَفِي الذَّمِّ وَالْأَمَةِ قَوْلَانِ) أقوامها تمضي التسمية لها (وَرَدَّتْ زَائِدٌ)
 المسمى في المرض على (الْمِثْلِ إِنْ وَطِئَ وَلَزِمَ) المسمى (إِنْ صَحَّ) من مرضه
 (لَا إِنْ أُرِيَتْ) القوضه من الصداق (قَبْلَ الْفَرَضِ) فلا يلزمها لأنها
 أسقطت حقاً قبل وجوبه (أَوْ أَسْقَطَتْ شَرْطًا قَبْلَ وَجُوبِهِ) ينبغي عطفه
 على ما قبل النفي (٢) فإن الراجع لزومه كان صل كذا فأمرها بيدها فأسقطت ذلك
 عنه (وَمَهْرُ الْمِثْلِ مَا رَغِبَ بِهِ مِثْلُهُ فِيهَا بِإِعْتِبَارِ دِينٍ وَجَمَالٍ وَحَسَبٍ)
 مفخرة (وَمَالٍ وَبَدَنٍ وَأَخِيَّةٍ شَقِيقَةٍ) الواو بمعنى أو حيث ماثلتها (أَوْ لِأَبٍ
 لَا أَلَّامٌ وَالْبَعَّةُ) اللام فلهما من غير قومها وهذا إشارة للنسب (وَ) يعتبر
 مهر المثل (فِي الْوُطَى) (الْفَاسِدِ) بأن لم يصحبه عقد (يَوْمَ الْوُطَى) واتَّحَدَ

النَهْزُ إِنْ اتَّحَدَتِ الشُّبْهَةُ (نوعاً من ملك أو نكاح ولو تعدد زواجه وكل مرة يظهرها أخرى) كالغَالِطِ بِغَيْرِ عَالِمَةٍ (والعالة زانية لا مهر لها) (وإِلَّا) بَأَن ظَهِرَ زَوْجَتَهُ ثُمَّ أَمَتَهُ (تَعَدَّدَ) المهر بتعدد الوطآت بانزال أو طول فصلٍ عُرْفَا (كَالزَّوْنِيِّ بِهَا) أَى بِغَيْرِ الْعَالَةِ (أَوْ بِالْمُكْرَهَةِ) تشبيه في المهر على ما سبق (وَجَارَ شَرْطُ أَنْ لَا يَضُرَّ بِهَا فِي عِشْرَةِ وَكُسُوفَةٍ وَنَحْوِهَا) نَاكِدًا مُقْتَضَى الْعَقْدِ (وَلَوْ شَرْطُ أَنْ لَا يَطَأَ أُمٌّ وَلَكِنْ أَوْ شَرِيَّةً لَزِمَ فِي السَّابِقَةِ مِنْهَا عَلَى الْأَصَحِّ لَا فِي أُمٍّ وَلَدِيَّةٍ سَابِقَةٍ فِي لَا أَنْتَرَى) عند سحنون للعرف وعند ابن القاسم يلزم ورجح (وَلَهَا الْخِيَارُ بِنَقْضِ شُرُوطٍ وَلَوْ لَمْ يَقُلْ إِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْهَا) نظير ومن يفعل ذلك ^(١) يلحق أماً ورجح الناصر أنها لا تقوم إلا بالجموع (وَهَلْ تَمْلِكُ بِالْعَقْدِ النِّصْفَ فَرِيَادَتُهُ كِنْتَاخٍ وَغَلَّةٍ وَنَقْصَانِهِ لَهَا وَعَلَيْهَا) ورجح (أَوْ لَا خِلَافٍ وَعَلَيْهَا نِصْفُ قِيَمَةِ الْمُؤَهَّبِ وَالْمُتَّقِيَّةِ يَوْمَئِذٍ) الهبة والعق (وَنِصْفُ الثَّمَنِ) بلا محابة (فِي الْبَيْعِ وَلَا يَرُدُّ الْعِتْقُ إِلَّا أَنْ يَرُدَّهُ الزَّوْجُ لِمُسَرَّهَا يَوْمَ الْعِتْقِ ثُمَّ إِنْ طَلَّقَهَا عَتَقَ النِّصْفُ بِلَا قَضَاءٍ وَتَشَطُّرٍ وَمَزِيدٍ بَعْدَ الْعَقْدِ وَهَدِيَّةً اشْتَرِطَتْ لَهَا أَوْ لَوَإِيهَا) أو غيرها (قَبْلَهُ) أَى قَبْلَ تِمَامِ الْعَقْدِ (وَلَهَا أَذُهُ) أَى مَا اشترط لغيرها (مِنْهُ بِإِطْلَاقِ قَبْلِ الْمَسِّ) متعلق بشطر (وَصَمَانُهُ إِنْ هَلَكَ) أَى ثَبَتَ هَلَاكُهُ (بِبَيِّنَةٍ أَوْ كَانَ مِمَّا لَا يَنْبَأُ عَلَيْهِ مِنْهَا) قَبْلَ الدَّخُولِ (وَإِلَّا) بَأَن غِيبَ عَلَيْهِ وَلَا يَبْنَى (فَمَنْ الْقَدَى بِيَدِهِ) ضَمَانُهُ وَسَبْقُ الضَّمَانِ أَوَّلُ الْفَصْلِ (وَتَعَيَّنَ) لِلتَّشْطِيرِ (مَا اشْتَرَتْهُ مِنَ الزَّوْجِ)

(١) أَى وَاحِدًا مِنْ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ . الآية ، وَالنَّاصِرُ الْعَالَمِيُّ غَائِبٌ فِي ذَلِكَ وَبَرَى الْأَجْمَاعَ شَرْطًا وَظَاهِرُ الْإِهْتِظَ بِإِعْدِهِ ، وَعَلَى هَذَا فِي الصُّرُوطِ الْمُصَوَّنَةِ بِالْوَاوِ كَانَ شَرْطُ الْأَيُّوُجِ عَلَيْهَا وَلَا يَسْرَى وَلَا يُخْرِجُهَا مِنْ بِلْدَانِهِ قَالَ فَإِنْ صَلَتْ شَيْءٌ فَمَرَكْتُ بَيْدَكَ فَالْمُتَعَدِّ هُنَا مَا ذَكَرَهُ الْعَالَمِيُّ . أَمَّا نَوَكَاتُ الْمُصَوَّنَةِ بِالْوَاوِ فَالْخِيَارُ لَهَا بِحُضْرَةِ الْإِنْفَاقِ

ولو غير جهاز (وهنا مطلقاً وعنده الأكثر لو إن قصدت التحفيف) بتزويجه
 بالشراء منه (تأويلان وما اشترته من جهازها) عادة (وإن من غيره)
 الضمير للصدّاق أو الزوج (وسقط المزيد فقط) وأما أصل الصدّاق فيشكل
 (بالموت) من الزوج كالمهبة قبل الحوز (وفي تسطر هديّة بمدّ المقدّر وقبل
 البناء أو لا شيء له وإن لم تنف) ورجح لأن الطلاق باختياره (إلا أن
 يفسخ قبل البناء) لقهره على الفراق (فتأخذ القائم منها) ولو تغير (لا إن
 فسخ بعده) نفعه بالبناء (روايتان) راجع لما قبل الاستثناء (وفي القضاء بما
 يهدى عرفاً) ورجح (قولان) وعلى القضاء بيطلي إذا لم يقبض عوت أو طلاق
 وإلا فكالصدّاق (وضحّ القضاء بالوليّة) ضعيف (دون أجرّة الماشطة)
 نعم يُنْبَغ في جميع الباب الشرط والعرف (وتزجّع عليه) أي من الحق قبل
 البناء (ينصف نفقة الثمرة والعبد) كهو إن أنفق (وفي أجرّة تعليم صنعة)
 شرعية ترضه (قولان) لا العلوم (وعلى الولي) للعالم لتفريطه بعدم الشرط
 (أو الرشيديّة مؤنة الحمل ابتداء البناء) مثلاً (المشترط إلا لشرط) أو
 عرف (وإنّ مهأ التجهيز على المادّة بما قبضته إن سبق القبض) بالرفع (البناء
 وقضى له إن دعاها لقبض ما حلّ) لتجهيز إلا لتعاقب غرض لما بالبراء (إلا
 أن يُسمّى شيئاً فيزوم) استثناء من قوله على المادّة (ولا تنفق منه وتقضى
 ديناً إلا المحتاجة كالدينار) من كثير لف وشر مرتب وهذا يتفرع على لزوم
 التجهيز (ولو طولب بصدّاقها لموتها فطالبهم بإبراز جهازها) وكان في كل
 زيادة (لم يزلهم) زيادة الجهاز (على القول) لأنه كان لأجل بنتهم ويحط
 عنه ما زيد في الصدّاق لذلك (ولأبيها بيع رقيق ساقه الزوج لها لتجهيز)
 متعلق ببيع لا بساق وإلا لوجب وبقي الحيوان كالرقيق وإذا لم يبع فعلى الزوج
 النطاء والوطء (وفي جواز بيعه الأصل) المقارن الذي لم يسق لتجهيز

(قَوْلَانِ وَقِيلَ دَعَوْنِي الْأَبَ قَطُّ) لا غيره إلا أن يعرف أصل المتاع (في إيجازِهِ
لَهَا) ما يزيد على جهاز صداقها (في السَّنَةِ) واعترض قوله (بَيِّنِينَ) بأنه عند
من لا يقيد بالسنة (وإن خالفتها الابنة لا ابن بعد) عن السنة (وَلَمْ يُشْهِدْ)
قبلها (فَإِنْ صَدَّقَتْهُ) بعد السنة (فَقِي ثُلُثُهَا) إن كانت رشيدة ويرد الزوج
ما زاد (وَاخْتَصَّتْ) من بين ورثة أبيها (بِهِ) أى الجهاز من ماله (إِنْ أُوْرِدَ)
بَيِّنُهَا أَوْ أَشْهَدَ لَهَا بِهِ أَوْ اشْتَرَاهُ الْأَبُ لَهَا وَوَضَعَهُ عِنْدَ كَأْمَهَا وَإِنْ وَهَبَتْ)
رشيدة (لَهُ الصَّدَاقُ أَوْ مَا يُصَدِّقُهَا بِهِ قَبْلَ الْبِنَاءِ) إنما يحتاج له في الأول
(خَبَرٌ عَلَى دَفْعِ أَقْلِهِ) من ماله (وَبَعْدَهُ أَوْ بَعْضُهُ فَالْمَوْهُوبُ كَالْمَدْمِ) فيكفى
البعض حيث وقَّأقله (إِلَّا أَنْ تَهَبَهُ عَلَى دَوَامِ الْعِشْرَةِ كَمَطِيئَتِهِ لِلذَّكَاءِ فَصَحَّ)
فليس كالمدم وأول في الرجوع إن بعد الطلاق (وَإِنْ أُعْطِيَتْ سَمِيَّةٌ
مَا يَنْكِحُهَا بِهِ ثَبَتَ النِّكَاحُ وَيُعْطِيهَا مِنْ مَالِهِ مِثْلَهُ) حيث وفي مهر المثل
(وَإِنْ وَهَبَتْهُ) رشيدة (لِأَجْنَبِيٍّ وَقَبَضَهُ ثُمَّ طَلَّقَ اتَّبَعَهَا) الزوج بنصفه كما
سبق (وَلَمْ نَزَجِعْ عَلَيْهِ) أى الأجنبي (إِلَّا أَنْ نُبَيِّنَ أَنَّ الْمَوْهُوبَ
صَدَاقٌ) أو يعلم وارضى بن ظاهر المص من عدم التقيد بحمل ثلثها الهبة لأنها
طلقت خلافا لما في الخرشى (وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ أُجِيرَتْ هِيَ وَالْمُطَلَّقُ) على
التسليم ويقبعا (إِنْ أُيْسِرَتْ نَوَمَ الطَّلَاقِ) إلا أن يعلم أنه صدق فلا يجر
الزوج ولو رضى الزوج باباع المصرة لا تجبر (وَإِنْ خَالَفَتْهُ عَلَى كَعْبِدِ)
من المروض (أَوْ عَشْرَةٍ وَلَمْ يَقُلْ مِنْ صَدَاقٍ فَلَا نِصْفَ لَهَا) قبل
البناء لأن المخالفة ترك جميع مآلها وزادت عشرة عند ابن القاسم وقصرها
أشهب على المصمة والمهر كدَيْنٍ واستحسنه اللخمي في تبصره لكن شهروا
الأول انظر ح (وَلَوْ قَبِضَتْهُ رَدَّتْهُ) وقال اصبيح في كتاب ابن حبيب
تفوز بما قبضت (لَا إِنْ قَالَتْ طَلَّقْنِي عَلَى عَشْرَةٍ وَلَمْ يَقُلْ مِنْ صَدَاقٍ)

فلها نصف الجميع وتسقط منه القداء فان كان ثلاثين فلها خمسة (أو لَمْ تَقُلْ) صوابه أو قالت خالتي أو طلقني على عشرة (من الصداق فنصف ما بقي) بعد الاستقاط من الجميع ففي الثلاثا لعشرة (وتَقَرَّرَ بِالْوَطءِ) وإنما الكلام السابق قبل البناء كما علمت (وَيَرْجِعُ إِنْ أَصْدَقَهَا مَنْ يَعْلَمُ بِعَقْبِهِ عَلَيْهَا) قبل البناء وأولى إن لم يعلم علمت أولاً وفي عجب تقييد الرجوع بعلمها (وَهَلْ) العتق والولاء لها (إِنْ رَشَدَتْ وَصُوبَ أَوْ مُطْلَقًا) ولو سفيهة (إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْوَلِيُّ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ عَلِمَ) الولي (دُونَهَا) لا مفهوم له (لَمْ يَعْتَقْ عَلَيْهَا وَفِي عَقْبِهِ عَلَيْهِ) فيغرم قيمته ورقه الزوج ولها نصف القيمة (قَوْلَانِ وَإِنْ جَاءَ الْعَبْدُ فِي يَدِهِ) أى الزوج قبل البناء (فَلَا كَلَامَ لَهُ) قبل الطلاق (وَإِنْ أَسْلَمَتْهُ فَلَأُشْيَ لَهُ إِلَّا أَنْ تُحَابِي مَنَهُ) إن طلق (دَفَعَ نِصْفَ الْأَرْضِ وَالشَّرْكَهَ فِيهِ) وفي البيع يرجع عليها بالحباية ولا يشارك لأن المعاوضة المالية أشد كأن فات هنا (وَإِنْ فَدَنَهُ بِأَرْضِهَا فَأَقْلَ لَمْ يَأْخُذْهُ إِلَّا بِذَلِكَ وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيمَتِهِ وَبَا كَثَرَ فَكَالْمَحَابَاةِ) في التسليم السابقة له المشاركة (وَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ بِمَا أَتَفَقَتْ عَلَى عَبْدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ) أخذ منها في التمسك أو التفويض قبل التسمية (وَجَازَ عَقْوُ أَبِي الْبَكْرِ عَنْ نِصْفِ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَ الطَّلَاقِ) كالأية (ابْنُ الْقَاسِمِ وَقَبْلَهُ لِمَصْلَحَةِ وَهْلِ وَفَاقَ تَأْوِيلَانِ وَقَبْضَهُ نَجْمٌ وَوَصِيٌّ) على المال وهو مقدم (وَصَدَقًا) في التلف فلا يفرمه الزوج ثانية (وَلَوْ لَمْ تَقَمْ بَيْنَهُ) على تقيضه كما في (ر) خلافاً لمن جعلها على التلف اغتراراً بظاهر النص في المبالغة على التصديق (وَحَقًّا) ولو أباً لحق الزوج أو سيداً بوأها (وَرَجَعَ إِنْ طَلَّقَهَا فِي مَالِهَا إِنْ أُبْسِرَتْ يَوْمَ الدَّفْعِ) لأن من ذكر كوكيلها (وَإِنَّمَا يُبْرِئُهُ) أى الولي (شِرَاهُ جِهَارٍ تَشْهَدُ بَيْنَهُ بِدَفْعِهِ لَهَا أَوْ إِخْضَارِهِ بَيْتَ الْبِنَاءِ) ولو لم تكن فيه (أَوْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ) بدفوعه ولو لم تصحبه له (وَالْأَيُّ) يكن مجبر ولا وصى فالمرأة

الرشيعة وإلا فالحكم (وإن قبضه) ولى وليس له قبضه بلا إذنهما (أبعتة أو الزوج) لتسليمه ويحتمل رفع الزوج (ولو قال الأب بعد الإشهاد بالقبض لم أقبضه) وإنما وقت به لم ينعقه و (حالف الزوج في) القرب (كالعشرة أيام) تصحح ال يوم لا يخل أيام بدلا لا مضافا إليه ويغرم الأب للبنت

(فصل) إذا تنازعا في الزوجية ثبتت بينته ولو بالسماع بالدف والدخان والآن (وجد بينه) فلا يمين ولو أقام المدعى شاهدا وحلفت معه وورثت) عند ابن القاسم لا أشهب ولا صدق ولا غيره وكذا الزوج إن مات (وأمر الزوج) وجوبا (باعتزالها لشاهد ثان زعم) من أقام شاهدا على زوجيتها (قربة) بما لا يضر انتظاره (فإن أم يأت بوقالة يمين على الزوجين وأمرت) الخلية من زوج (بانتظاره لبينة قريبة) ثم إن لم يأت بها (لم تسمع بينته) بعد (إن عجزه قاضي) بعد التلوم (مدعى حجة وظاهرها القبول) ضيف (إن أقر على نفسه بالمعجز) ليس هذا من ظاهر المدونة (وليس لى ثلاث) والرابعة متنازع فيها (زوج خامسة إلا بعد طلاقها) أى الرابعة أو غيرها بانثنا (وليس انكسار الزوج طلاقا) إذا ثبت النكاح حيث لم يرده (ولو ادعاهما رجلان فأنكرتهما أو أحدهما) أو صدقهما (وأقام كل البينة فسحا كالوليتين) ولا ينظر لدخول فان علم الأول فله (وفي التورث بإقرار الزوجين غير الطارئين) عقده عجز وغيره بالاقرار في الصحة ورده (ر) بما في الجواهر : احتضر فقال لى زوجة بمكة قدمت وصدقته ورثت كمكسه ، قال بن ولعله حيث بدلت التهمة بغيبة المقر به فينصل فى المرض (والإقرار يورث) غير ولد كأم لم يعرف (وليس ثم وارث ثابت) فهو أحق قيد فى الثانية فقط كما فى (ر) وغيره خلافا للخرمى (خلاف) حيث لم يطل الاقرار (بخلاف الطارئين) فيتفق على إقرارهما^(١) (وإقرار أبوى غير

الْبَائِنِينَ) إذ لا يتمان لقدرتهما على الانشاء الآن (وَقَوْلِهِ^(١) تَزَوَّجْتُكَ فَهَاتَتْ
بَنِي أَوْ قَالَتْ طَلَّقْتَنِي أَوْ خَالَعْتَنِي أَوْ قَالَ اخْتَلَعْتَ مِنِّي أَوْ أَمَّا مِنْكَ مُطَاهِرٌ
أَوْ حَرَامٌ أَوْ بَائِنٌ فِي جَوَابِ طَلَّقْتَنِي) كله إقرار بالزوجة (لَا إِنْ لَمْ يَجِبْ
أَوْ أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي) لأنه يصدق في الأجنبية بخلاف مظاهر عرة (أَوْ أَقَرَّ
فَأَنْكَرَتْ ثُمَّ قَالَتْ نَعَمْ فَأَنْكَرَ) لعدم اتفاقهما زمناً (وَفِي قَدْرِ الْمَهْرِ أَوْ
صِفَتِهِ أَوْ جَنْبِهِ حَلَقًا وَفُسِخَ وَالرُّجُوعُ لِلْأَشْبَةِ وَانْفِسَاخُ النِّكَاحِ بِتِمَامِ
التَّحَالُفِ وَغَيْرِهِ) كتبدية الزوجة باليمين لأنها بالغة (كَالْبَيْعِ) المولود عليه
في الجنس عدم النظر لشبهه وفي القدر والصفة، الراجح اعتبار الشبه فان أشبهها أو
لم يشبهها حلقة وفسخ ونكولها كحلصها ويقضى للحالف على الناكل (إِلَّا بَعْدَ بِنَاءِ
أَوْ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتِهَا) نوقش بأن النص في البناء وقياس الموت عليه ظاهر دون
الطلاق بجامع تكميل المهر ولكن في نقل بن الطلاق أيضا (قَوْلُهُ يَبَيِّنُ) لأنه
كالنكاحات (وَلَوْ ادَّعَى تَفْوِيضًا عِنْدَ مُعْتَادِيهِ) صدق فلا مهر ان طلق (فِي الْقَدْرِ
وَالصَّفَةِ) راجع لما قبله، إلا أن تنفرد بشبهه (وَرَدُّ الْمِثْلِ) أي مهر المثل (فِي)
الاختلاف في (جَنْبِهِ مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَوْقَ قِيَمَةِ مَا ادَّعَتْ) فلا تزداد (أَوْ
دُونَ دَعْوَاهُ) فلا تنقص (وَتَبَتِ النِّكَاحُ) فيما بعد إلا (وَلَا كَلَامَ لِسْفِيهِةٍ)
بل الكلام لولي المحجور مطلقاً (وَلَوْ أَقَامَتْ بَيْنَةً عَلَى صَدَاقَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ
لَزِمَ مَا وَقَدَّرَ طَلَاقَ بَيْنَهُمَا وَكُلَّتْ بَيَانُ أَنَّهُ بَعْدَ الْبِنَاءِ) ليتكلم الصداق
(وَإِنْ قَالَ أَجْدَقْتُكَ أَبَاكَ فَهَاتَتْ أُمِّي حَلَقًا وَخَتَّى الْأَبَ) كحلقة أو
نكولها (وَإِنْ حَلَقَتْ دُونَهُ عَقًّا وَلَا وَهْمًا لَهَا) الأب باقراره والأم بحلفها
وثبت النكاح، ويرجع عليها بنصف قيمة الأم إن طلق قبل البناء وبعد البناء

(١) يحتمل رجمه على الابتداء وحذف خبره وقديره قول الفارغ: كله إقرار بالزوجة.

وهو الظاهر، ويحتمل جرحه عسفا على الصارئين

القول له يمين كما سبق في التنازع في الصفة (وَفِي قَبْضٍ مَا حَلَّ قَبْلَ الْبِنَاءِ
قَوْلُهَا وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ يَمِينٍ فِيهِمَا) وتسليمها هنا كالبناء (عَبْدُ الْوَهَّابِ (١) إِلَّا أَنْ
يَكُونَ بِكِتَابٍ وَإِسْمَاعِيلُ (٢) بَأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ عَنِ الْبِنَاءِ عُرْفًا) وعياض بأن
يدعى بعده الدفع قبله أما إن ادعى الدفع بعد فلا والتقايد الثلاثة معتبرة (وَفِي
مَتَاعِ الْبَيْتِ) الشائع فيه واختص كل بما في حوزة الخصاص (فَلَمْ تَرَأِ الْمُعْتَادَ
لِلنِّسَاءِ فَقَطَّ يَمِينٍ وَإِلَّا) بأن اعتد لها أوله (فَلَهُ يَمِينٌ وَلَهَا الْفَرْزُ إِلَّا
أَنْ نَشَيْتَ أَنْ الْكُتَّانَ لَهُ فَشَرِيكَانِ) بحسب ما لها (وَإِنْ نَسَجْتَ كَلَفْتَ بَيَانَ
أَنْ الْفَرْزُ لَهَا) لأن صنعتها النسيج وما سبق حيث صنعتها الفزل (وَإِنْ أَقَامَ الرَّجُلُ
بَيِّنَةً عَلَى شِرَاءٍ مَا لَهَا خَلْفَ) أنه لم يشتره لها ولم تدفع إليه الثمن (وَقَضِيَ لَهُ بِهِ
كَالْمَكْسُوفِ فِي حَافِيَا) وعدمه لكون العادة أن لا تشتري المرأة للرجل (تَأْوِيلَانِ)
﴿ فَضْلٌ ﴾ (الْوَلِيْمَةُ مَنْذُوبَةٌ بَعْدَ الْبِنَاءِ) مندوب ثمن (يَوْمًا) ويكره
نكراها فلا تجب الاجابة إلا للجماعة أخرى (تَجِبُ اجَابَةُ مَنْ عَيْنٌ) ولو في
ضمن محصورين (وَإِنْ صَانِمًا إِنْ لَمْ يَخْضَرْ مَنْ يَتَأَذَى بِهِ) لوجهه (وَمُنْكَرٌ
كَفَرَشٍ حَرِيرٍ وَضُورٍ عَلَى كَجِدَارٍ) لحيوان بظل ولم ينقص من الأعضاء
الظاهرة (لَا مَعَ لَعِبٍ مُبَاحٍ وَلَوْ فِي ذِي هَيْئَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَكَثْرَةِ زِحَامٍ)
راجع لما قبل النفي (وَاغْلَاقُ بَابِ دُونِهِ) ولو للمشاورة لا لخوف طملى (وَفِي
وَجُوبٍ أَكْلِ الْمَطِيرِ نَرْدُذٌ) الأرجح النذب (وَلَا يَدْخُلُ غَيْرُ مَدْعُوٍّ)
تحريمًا (إِلَّا يَأْذَنُ وَكَرِهَ نَثْرَ اللَّوْزِ وَالسُّكَّرِ لَا الْفَرْبَالَ) الطار فيجز (وَلَوْ
لِرَجُلٍ فِي الْكَبْرِ) كبير مجلد من وجهين (وَالْمَرْهَرِ) أعواد تنشى (ثَالِثُهَا
يَجُوزُ فِي الْكَبْرِ) ويكره في المزهرة والأول جوازها والثاني كراهتها (ابْنُ
كِنَانَةَ وَجَوُزُ الزَّمَارَةِ وَالْبُقُوقُ) النفير

(١) هو ابن صر الجهادي القامي صاحب الإنشراح وغيره

(٢) هو ابن إسحاق البغدادي القامي صاحب الأحكام وغيره

(فَصْلٌ) إِنَّمَا يَجِبُ الْقَسْمُ لِلزَّوْجَاتِ (لَا لِلْمُلُوكَاتِ) (فِي الْمَنِيَةِ) وَأَمَّا الْأُفْلَاقُ فَيَحْسَبُ كُلُّ (وَإِنْ ائْتَمَعَ الْوُطْئُ شَرْعًا) لِأَن جِلَّ الْقَصْدِ الْأُنْسُ (أَوْ طَبَعًا كَعَصْرَةِ) بِنْسِكِ (وَمُظَاهَرٍ مِنْهَا وَرَقَاءَ) يُمْكِنُ تَصْحِيحُهُ مَثَلًا لِلطَّبَعِ بِأَن الْمُرَادَ طَبِيعَةَ الْحُلِّ وَخَلْقَتَهُ تَمْنَعُ مِنَ الْوُطْئِ (لَا فِي الْوُطْئِ) بَلْ هُوَ بِسَجِيَّتِهِ (إِلَّا لِإِضْرَارٍ) فَيَمْنَعُ الضَّرَرَ وَالِاسْتِثْنَاءَ مُنْقَطِعٌ قَالُوا إِذَا شَكَتْ قَلْتُهُ فِي كُلِّ أَرْبَعِ لَيَالٍ مَرَّةً لِأَنَّهُ لَهْ تَزْوِجُ أَرْبَعٍ أَوْ كَثَرَتْهُ فَالَا بُضْرَهَا كَالْأَجِيرِ (كَكْفُو لِقَتَوَفَّرَ لَدَنَّهُ لِأُخْرَى) تَشْبِيهِ فِي الْمَنْعِ (وَعَلَى وَلِيِّ الْمَخْنُونِ) لَا الصَّغِيرِ (إِطَافَتُهُ وَعَلَى الْمَرِيضِ) الطَّوَّافِ (إِلَّا أَنْ لَا يَسْتَطِيعَ مَعْنَدَ مَنْ شَاءَ وَقَاتَ إِنْ ظَلَمَ فِيهِ) فَلَا يَقْضَى لِلْأُخْرَى قَدْرَ مَا ظَلَمَ وَأَوَّلَى مَا فَاتَ لَعَدَرِ (كَخِدْمَةِ مُعْتَقٍ بَعْضُهُ) أَوْ مُشْتَرَكٍ (تَأْبَقُ) فَضُوتَ عَلَى مَنْ أَبَقَ فِي زَمَنِهِ (وَنَذِبَ الْإِبْتِدَاءَ) فِي الْقَسْمِ (بِالْقِيلِ) لِأَنَّهُ يَحُلُّ الْأُنْسَ (وَالْمَنِيَةَ عِنْدَ الْوَاحِدَةِ) وَيَجُوزُ تَرْكُ الْبَيَاتِ عِنْدَ الْكُلِّ إِلَّا لِفُضْرٍ (وَالْأَمَةُ كَالْحُرَّةِ) وَالزَّهْدِيَّةُ كَالسَّلَامَةِ وَالْمَسْنَةُ كَالْبَارِعَةِ (وَقَضَى لِلْبَكْرِ) إِنْ طَرَفَ عَلَى غَيْرِهَا (يَسْنَعُ وَالثَّيْبُ بِثَلَاثٍ وَلَا قَضَاءَ) مَنْ بَدَّهَا فِي ذَلِكَ (وَلَا نَجَابُ) الثَّيْبِ (لَسْنَعُ وَلَا يَدْخُلُ عَلَى صَرَّتِهَا فِي يَوْمِهَا إِلَّا لِإِحَاجَةٍ) وَلَوْ أُمْكِنَ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى الْأَشْبَةِ (وَجَازَ الْأَثَرَةُ عَلَيْهَا بِرِضَاهَا شَيْءٌ أَوْ لَا كَمَا عَظَّمَهَا عَلَى إِمْسَاكِهَا وَشِرَافِ يَوْمِهَا مِنْهَا) كُلُّهُ مِنْ بَابِ إِسْقَاطِ الْحَقُوقِ الْأَوْسَعِ مِنَ الْبَيْعِ وَعَمَلُ بِهِ فِي كَالْوُطْأَنِ (وَوُطْئُ صَرَّتِهَا بِإِذْنِهَا) فِي يَوْمِهَا (وَالسَّلَامُ) وَالْكَلَامِ (بِالْبَابِ وَالْبَيَاتِ عِنْدَ صَرَّتِهَا إِنْ أَغْلَقَتْ بَابَهَا ذَوْنَهُ وَلَمْ يَقْدِرْ يَبْقِيَتْ بِحُجْرَتِهَا) وَلَهُ حِينَئِذٍ الْإِسْتِمْتَاعُ بِضَرَّتِهَا خِلَافًا لِمَا فِي الْخُرُوشِ (وَبِرِضَاكُنَّ جَمْعُهُمَا بِمَنْزِلَتَيْنِ) بَلْ وَمَنْزِلُ وَيَجْبِرُ عَلَى الْمَزَلِينَ (مِنْ دَارٍ وَاسْتَدْعَاؤُهُنَّ لِمَحَلِّهِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى يَوْمٍ وَكَلِيلُهُ لَا إِنْ لَمْ يَرْضَا) إِلَّا

لضرورة كسفر (وذخُولُ حَمَامٍ بِعَمَاءٍ) لحرمتين على بعض عطف على المنفى (وجمعهما في فراش ولو بلا وطء وفي منيع) جمع (الأمّتين وكراهيته) لقلة غيرتهن (قولان^(١)) وإن وهبت نوبتها من ضرر فله المنيع) لاحتمال غرض في الواهية (لأنها) أى الموهوبة (ونخصّ بخلاف) الهبة (منه) فلا يخصص بل بكل الدور إلا أن تملكه كما في توضيحه (ولها الرجوع) مطلقا أشد النسيئة (وإن سافر اختار إلا في الحج والغزو فيقرغ) للرجعة في القرية (وتوؤأت بالاختيار مطلقاً وعظ من شرت) ولا نفقة لها حيث عجز عن ردّها (ثم هجرها) في المضجع (ثم ضربها) غير مبرح (إن ظن إفادته ويتعدّيه زجره الحاكم) إن لم ترد تطليق (وسكنها) عند الاشكال (بين قوم صالحين إن لم تكن بينهم) والا أمرهم بالتفقد (وإن أشكل) أى استمر الاشكال (بعث حكّمين وإن لم يدخل بها من أهلها إن أمكن) للآية (ونذّب كونها جاريتي) لأن الجار أعرف (وبطل حكم غير العدل وسفيه وأمرأة وغير قبيح بذلك ونفد طلاقهما وإن لم يرض الزوجان والعاكم ولو كانا من جهتيهما) بدون بعث الحاكم (لأن أكثر من واحدة أوقما ولمزم إن اختلفا في العدد ولها التطنيق بالضرر ولو لم تشهد البينة بتكرّره وعانيهما الإصلاح فإنّ مدّر فإن أساء الزوج طلقاً بلا خلع وبالمكس انتمناه عليها أو خالماً له ينظرها وإن أساء) واستويا أو اشكل (فهل يتصين التطنيق بلا خلع أو لهما أن يخالماً بالنظر) لأن غالب النكث من النساء (وعليه) لأن أكثر نأويلان وأنيّا الحاكم) كما هو قاعدة نوابه ليحتاط بالقضايا علماً كما في ر (فأخبره) ونفد حكمهما وللزوجين إقامة واحد على الصفة وفي الوليين والمحاكم تردّد في الجواز ومضى (ولهما إن أقاماه الإقلاع مالم يستوعبا الكشف

وَيُعْرَى عَلَى الْحُكْمِ) فلا رجوع ابن يونس إلا للإصلاح (وإن طلقاً واختلفاً
 في المال فإن لم تلتزمه فلا طلاق .
 (فصل) جاز الخلع وهو الطلاق بعوض (بحاكم) (ويلاً حاكم
 ويعوض من غيرها إن تأهل) باذل الموض زوجة أو غيرها للتبرع (لأمن
 صغيره وسفيه وذى رق) ينزع ماله بلا إذن وقف خلع المكاتبة اليسير
 (ورد المال وبانت) إن لم يقل إن صحت براءتك (وجاز من الأب عن المجبرة
 بخلاف الوصي) غير المحرر بلا إذن (وفي خلع الأب عن السفيه) من مالها
 بلا إذن (خلاف) وبالنظر كجنتين وغير موصوف (كبد) (وله الوسط)
 وإن انفش الحمل فلا شيء له لدخوله على الفرر (ونفقته) إن كان وباشقاط
 حصانتها (له) (ومع البيع وردت) لنفسها (لكايبق العبد) من كل مانع
 البيع (مئة) أى مع رد الثمن للزوج (نصفه) ويبقى نصف العبد للعصمة إلا
 أن يعين غير النصف فبحسبه (وعجل المؤجل بمجهول وتوكلت أيضاً
 بقيمتيه) ويرده جهل الأجل فلا يمكن التويم (وردت دراهم ردية) إلا
 بشرط (عدم الرد) (و) رد له (قيمة كعبد) معين (استحق) (و) رد أى بطل
 الحرام كخمر ومنسوب وإن بقضا ولا شيء له (حيث علم علت أو لا
 كتأخيرها ديناً عليه) فيرد لأجله لأنه سلف جر نفعاً وبانت (وخرجها
 من مسكنها) زمن العدة (وتجليل لها ما لا يجب قبوله) كالمروض من
 بيع لأنه : خط الضمان وأزديك (وهل كذلك إن وجب) لصورة التعجيل
 (أولاً) وهو الأظهر (تأويلان وبانت ولو يلاً عوض نص عليه) أى على
 لفظ الخلع وما جرى مجراه (أو على الرجعة) مع الموض أو لفظ الخلع فلا يفيد
 شرطها (كإعطاء مال في العدة على نفها) أى الرجعة فتبين ثنائية على الأرجح
 (كبيعتها أو تزويجها) تشبه في اليقونة وينكحل (والمختار نفى الزوم
 فيها) ضيف (وطلاق حكيم به) أى أنشأ الحاكم (إلا لإيلاءه وعشر

بِنَفَقَةٍ (فرجى) (لا إِنْ شَرِطَ نَفَى الرَّجْمَةِ بِلَا عَوَضٍ) فلا تبين (أو طلقَ
وَأَعْطَى أَوْ صَالَحَ وَأَعْطَى) البعض المصالح عليه (وَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ
الْخُلْعَ تَأْوِيلًا وَمُوجِبُهُ زَوْجٌ مُكَلَّفٌ وَلَوْ سَقِيهَا أَوْ وَلِيٌّ صَغِيرٌ أَبًا أَوْ سَيِّدًا
أَوْ غَيْرَهَا) بنظر المصلحة (لا أَبٌ سَقِيهِ وَسَيِّدٌ بَالِغٌ وَفَدَّ خُلْعُ الْمَرِيضِ)
ونحوه وإن لم يجز ابتداء (وَوَرِثَتُهُ ذَوْنَهَا كَمَخِيرَةٍ وَمَمْلَكَةٍ فِيهِ) أى الرض
وأوقفته بآئنا (وَمَوَلَى مِنْهَا) بعد العدة (وَمَلَا عَنَّهُ أَوْ أَخْنَنَتْهُ فِيهِ أَوْ أَسْلَبَتْ
أَوْ عَقَّتْ) بعد طلاقها فيه (أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ وَوَرِثَتْ أَزْوَاجًا) طلقوها بمرض
(وَإِنْ فِي عَصِيَّةٍ وَإِنَّا يَنْقَطِعُ) إرثها (بِصِحَّةٍ بَيِّنَةٍ) عادة (وَلَوْ صَحَّ) بعد طلاقها
رجعياً (ثُمَّ مَرِضَ طَلَّقَهَا لَمْ تَرِثْ إِلَّا فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ) ولا عدة للثاني ولو
راجعها بعد صحته ورثته إن مات من مرضه (وَالْإِقْرَارُ) والشهادة (بِهِ فِيهِ) كإشهاد
والعدة من الإقرار (ويعتبر نارينخ المينة) (ولو شهد بعد موته بطلاقه فكالطلاق
في المرض) في الإرث لكن العدة وفاة (وَإِنْ أَشْهَدَ بِهِ فِي سَفَرٍ ثُمَّ قَدِمَ وَوُطِئَ
وَأُنْكَرَ الشَّهَادَةُ فُرِّقَ وَلَا حَدَّ) كرجوع المقر بالزنى ولا حتمال الطعن (وَلَوْ أَبَانَهَا
ثُمَّ تَزَوَّجَهَا قَبْلَ صِحَّتِهِ فَكَالْمُتَزَوِّجِ فِي الْمَرَضِ) لأنه أدخلها في إرث مستمر
والأول كان يقطعها الصحة فليتأمل (وَلَمْ يَجْزِ خُلْعُ الْمَرِيضَةِ وَهَلْ بُرِّدُ أَوْ الْمُجْتَاوِزُ
لِإِثْمِهِ يَوْمَ مَوْتِهَا) وعليه الأكثر (وَوَقِفَ إِلَيْهِ تَأْوِيلًا وَإِنْ نَقَصَ وَكَيْلَهُ
عَنْ مَسَاءَةٍ لَمْ يَتَزَمَ) إلا أن يدفع له الوكيل الزيادة (أَوْ أَطْلَقَ لَهُ أَوْ لَهَا خَلْفَ
أَنَّهُ أَرَادَ خُلْعَ الْمِثْلِ) حيث دعا إلى صلح أو مال فان فال الصلح فاطلب بيمين
أو ما أخالك به فالثل بلا يمين ولا يمول على ما في الخروشي انظر حش (وَإِنْ زَادَ
وَكَيْلَهَا فَمَتَّيْهِ الزِّيَادَةُ وَرَدَّ الْمَالُ بِشَهَادَةِ سَمَاعٍ عَلَى الضَّرَرِ) عدلين ولا يمين
(وَيَمِينُهَا مَعَ شَهِيدٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ) على معاينة الضرر (وَلَا يَصْرُهَا إِسْقَاطُ التَّيْنَةِ
الْمُسْتَرَعَاةِ عَلَى الْأَصْحَى) ولا يلزمها استرعاء يئنه على أنها على حقها في الضرر
بل المدار على ثبونه على الصواب كما في ح وغيره (وَبُكُونِهَا بَآئِنًا) قبله

(لَا رَجْعِيَّةٌ أَوْ يَكُونُ بِهِ يُفْسَخُ بِلَا طَلَّاقٍ) عطف على ما قبل النفي (أَوْ لَمَيْبٍ خِيَارٍ بِهِ أَوْ قَالَ إِنْ خَالَعْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا) بناء على أن الملق يقع مع الملق عليه فلا محل للخلع (لَا إِنْ أَمَّ يَقُلْ ثَلَاثًا وَلَزِمَهُ طَلِّقَتَانِ وَجَارَ شَرْطُ نَفَقَةٍ وَلَدِيهَا) أى من ستلده (مُدَّةَ رَضَاعِهِ فَلَا نَفَقَةَ لِلْحَمْلِ) به ورجح أنه لا يلزم من إسقاط نفقته حال الرضاع إسقاطها حال الحمل (وَسَقَطَ) عنها (نَفَقَةُ الزَّوْجِ أَوْ غَيْرِهِ وَزَائِدٌ) على مدة رضاع الولد (شَرْطٌ) الذى عليه العمل لزوم ذلك لما إذ خولمت عليه (كَمَوْتِهِ) أى الولد تشبيه في السقوط فلا يرجع بباقي نفقته (وَإِنْ مَاتَتْ أَوْ انْقَطَعَ لَبْنُهَا أَوْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فَكِلَيْهِمَا) من تركها في الأول وإن عجزت في الأخيرين أجر الأب وتبعها إن أيسرت (وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْآبِقِ وَالْبَعِيرِ الشَّارِدِ) وأجرةُ تحصيلهما (إِلَّا لَشَرْطٍ) أو عرف (لَا نَفَقَةُ جَنِينٍ) حل (إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ وَأُخِيرَ عَلَى جَمْعِهِ مَعَ أُمِّهِ) بملك (وَفِي نَفَقَةِ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا قَوْلَانِ) للتمتع على الزوج ولو لم تظهر (وَكَفَّتِ الْمُعَاطَاةُ) مفهمته عرفاً (وَإِنْ عَلَّقَ بِالْإِقْبَاضِ وَالْأَدَاءِ لَمْ يَخْتَصَّ بِالْمَجْلِسِ إِلَّا الْقَرِينَةُ) ما لم يطل بحيث يري عرفاً أن الزوج لم يرده (وَلَزِمَ فِي أَلْفٍ) مثلاً (الْغَالِبُ) من درهم أو دنانير (وَ) لزم (الْبَيْنُونَةُ) إِنْ قَالَ إِنْ أُعْطِيَنِي أَلْفًا فَارْقُكُ أَوْ أَفَارِقْكَ إِنْ فِيمَ الْإِثْرَامُ أَوْ الْوَعْدُ إِنْ وَرَّطَهَا) كأن باعت مصالحها ، والشرط راجع للمضارع وكذا الماضى لأن الأداة صرفته للاستقبال ، أما إن علق صيغة إنشاء نحو إِنْ أُعْطِيَنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ فبالاعطاء لزمه ولا يقال إن فهم الخ ولا يعول على ما فى الخرشى ونحوه (أَوْ) قالت (طَلَّقَنِي) عطف على قال (ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ وَاحِدَةً) مذهب اللدونة لا يلزمها الألف إلا بالثلاث (أَوْ بِالْمَكْسَرِ) للزيادة على غرضها وقيل لا يلزمها الألف بالثلاث لأنه عيب عند الأزواج كما فى عب وبن (أَوْ أَيْبَى بِأَلْفٍ أَوْ طَلَّقَنِي نِصْفَ طَلْقَةٍ) مثلاً

(أَوْ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ قَمَلًا) فيكمل ويؤبد (أَوْ قَالَ بِالْفِ غَدًا قَصَبَتْ فِي الْحَالِ) لأنه إن علق الطلاق على غداً نجز وإن خصصت هي غداً لم يلزمها الموضع إلا بالطلاق فيه وهو بانن مطلقاً (أَوْ بِهَذَا الْهَرَوِيِّ فَإِذَا هُوَ مَرُورِي) لأن العبرة بذات الثوب أما غير الممين فيرجع ليدله كما سبق وهرارة ومرو بلدان بخراسان: (أَوْ بِمَا فِي يَدِهَا وَفِيهِ مَتَمَوْلٌ أَوْ لَا) كالتراب (عَلَى الْأَحْسَنِ) لدخوله على الفرر (لَا إِنْ خَالَعَتْهُ بِمَا لَا شُبْهَةَ لَهَا فِيهِ) معيناً فلا يلزمه طلاق حيث جهل (أَوْ بِتَأْفِيهِ) يعني دون خلع التل (فِي إِنْ أُعْطِيَنِي مَا أَخَالَمَكِ بِهِ) كما سبق (أَوْ طَلَّقْتِكِ ثَلَاثًا بِأَلْفِ مَقْبَاتٍ وَاحِدَةٍ بِالثَّلَاثِ) لأنه يقول لا تخلص مني إلا بألف فواحدة بها لزم (وَإِنْ ادَّعَى الْخُلْعَ أَوْ قَدَّرَا أَوْ جِنَسًا حَلَفَتْ وَبَآتَتْ) فإن نكلت حلف فإن نكلت بآت مجانا في الأول وله ما عالت في الأخيرين (وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ) يمين على النكل (إِنْ اخْتَلَمَا فِي الْمَدَدِ) للطلاق (كَدَعْوَاهُ مَوْتَهُ عَبْدٌ أَوْ غِيَهُ قَبْلَهُ) أى انخلع فيرجع عليها بغير الآبق (وَإِنْ ثَبَتَ مَوْتُهُ بَعْدَهُ فَلَا عَهْدَةَ) عليها

(فَصُلِّحْ طَلَاقَ السَّنَةِ) الذى أباحتها^(١) (وَاحِدَةً) لا أزيد ولا جزء (بِطَهْرٍ لَمْ يَمَسْ فِيهِ بِلَا عِدَّةٍ وَإِلَّا قَبْدَعِي وَكَرِهَ فِي غَيْرِ الْحَيْضِ) وفى بن حرمة الثلاث (وَلَمْ يُجْبَرْ عَلَى الرَّجْعَةِ كَقَبْلِ الْفُسْلِ مِنْهُ أَوْ التَّيْمُمِ الْجَائِزِ) لسيبه تشبيه فى عدم الجبر مع الحرمة على الأرجح (وَمُنِعَ فِيهِ) كالنفاس (وَوَقَعَ) خلافاً للظاهرية (وَأُجْبِرَ عَلَى الرَّجْعَةِ) متى عثر عليه (وَلَوْ لِمُعْتَادَةِ الدِّمِ لِمَا) أى زمن (يُضَافُ فِيهِ لِلأَوَّلِ) فقد طلقها فى طهر غير تام. (عَلَى الْأَرْجَحِ وَالْأَحْسَنِ عَدَمُهُ) ضعيف (لِأَخْرِ الْعِدَّةِ) فلا يفتى الجبر إلا بخروجها

(١) وإن كان خلاف الأول بل من أشد أفراد خلاف الأول وهو معنى أبغض الحلال الطلاق أى أقرب البغض فان الحلال لا يغض بأقل بل قد يقرب إذا خالف الأول اه نرح انجموع

(وَإِنْ أَبَى هُدَدٌ) بالسجن (ثُمَّ سُجِنَ) ثم هدد بالضرب (ثُمَّ ضُرِبَ بِمَجْلِسٍ)
فان ارتجع (وَالَا أَرْتَجَعَ الْعَاكِمُ وَجَازَ الْوَطْءَ بِهِ وَالتَّوَارُثُ) وتكفي نية
الحاكم (وَالْأَحَبُّ أَنْ يُمَسِّكَهَا حَتَّى تَطْهَرُ) هذا واجب (ثُمَّ تَحِيضٌ) هذا
مندوب (ثُمَّ تَطْهَرُ) واجب أيضا (وَفِي) كون (مَنْعَةٍ فِي الْحَيْضِ لِتَطْوِيلِ
الْعِدَّةِ لِأَنَّ فِيهَا جَوَازَ طَلَاقِ الْحَامِلِ) لأن عدتها بالوضع على كل حال (وغير
المدخول بها) إذا لعدة عليها (فِيهِ) أي الحيض (أَوْ لِكَوْنِهِ تَعَبُّدًا لِمَنْعِ
النَّخْلِ وَعَدَمِ الْجَوَازِ وَإِنْ رَضِيَ) ولو كان للتطويل لسقط حقا (وَجَبَرَهُ
عَلَى الرَّجْعَةِ وَإِنْ لَمْ تَقَمْ خِلَافٌ وَصُدِّقَتْ أَنَّهَا حَائِضٌ وَرُجِعَ إِذْ خَالَ خِرْقَتُهُ
وَيَنْظُرُهَا النِّسَاءُ) لكن المشهور الأول (إِلَّا أَنْ يَتَرَفَعَا طَاهِرًا قَوْلُهُ) أنه
طلقها في الطهر (وَعَجَّلَ فَسَخَ الْقَائِدُ فِي الْحَيْضِ وَالطَّلَاقُ عَلَى الْمَوْلَى) إذا لم يبق
(وَأُجِبَ عَلَى الرَّجْعَةِ لِأَمْنِهَا وَمَا لِلْمَوْلَى فَسْخُهَا أَوْ لِمُسْرِهَا بِالنَّفَقَةِ) فينظر
الطهر بذلك (كَالْعَمَانِ وَتُجْزَتِ الثَّلَاثُ فِي شَرِّ الطَّلَاقِ وَتَحْوِيهِ) كأنه وحده أو كله
(وَفِي طَالِقٍ ثَلَاثًا لِلشُّنَّةِ إِنْ دَخَلَ بِهَا وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ) المتمد ثلاث مطلقا
(كَخَيْرِهِ أَوْ وَاحِدَةٌ عَظِيمَةٌ أَوْ قَبِيحَةٌ أَوْ كَالْقَصْرِ) فواحدة في كل ذلك
(وَالثَّلَاثُ لِلْبِدْعَةِ أَوْ بَعْضُهُنَّ لِلْبِدْعَةِ وَبَعْضُهُنَّ لِلشُّنَّةِ فَثَلَاثٌ فِيهِمَا) المدخول
بها وغيرها

(فَصَلِّ) وَرُكْنُهُ أَهْلٌ وَقَصْدٌ وَمَحَلٌّ وَلَقَطٌ وَإِنَّمَا يَصِحُّ طَلَاقُ الْمُسْلِمِ
الْمُكَلَّفِ) نعم القسولي والوكيل لا يشترط فيه ذلك لأن المبرة بإجازة الزوج
(وَلَوْ سَكِرَ حَرَامًا) وبخلال كالمجنون (وَهَلْ إِنْ مَيَّرَ أَوْ مُطْلَقًا) وهو المتمد
كما يلزمه الجنائيات والحدود دون الاقراءات والقود^(١) (تَرَدَّدَ وَطَّلَاقُ الْقُسُولِيِّ

(١) في المجموع وشرحه : وانسكر حراما كجنائياته وحدوده ثلاثا كالتاس ويمنون
بخلاف اقراءاته وعقوده ثلاثا ينال التاس على أموال الكبارى اه

كَبَيْعِهِ) في احتياجه لاجازة والاحكام من يومها (وَلَزِمَ وَلَوْ هَزَلَ) لأن
 العبارة في الصريح بقصد اللفظ فهزله جد كالرجمة والنكاح والعق (لَا إِنْ سَبَقَ
 لِسَانُهُ فِي الْقَتْلِ) كالتقصاء إن قامت قرينة على ذلك (أَوْ لَقِنَ بِلَا فَهْمٍ)
 عطف على النفي (أَوْ هَذَى لِمَرَضٍ أَوْ قَالَ لِمَنْ اسْمُهَا طَالِقٌ يَأْطِيقُ وَقِيلَ
 مِنْهُ فِي طَارِقِ الثِّغَاتِ لِسَانُهُ) للام في الفتوى أو قرينة ولا يضر حذف حرف
 النداء لدليل (أَوْ قَالَ يَأْخُضَةُ فَأَجَابَتْهُ غَمْرَةٌ فَطَلَقَهَا قَالِدَعُوهُ) في الفتوى
 (وَطَلَقَتْهَا مَعَ الْبَيْعَةِ) عند القاضي عملاً بالقصد والخطاب (أَوْ أَكْرَهَ وَلَوْ
 يَكْتَفِي بِمِزْجِ الْقَبْدِ) لمتق بعضه وحلف أن لا يماوض على بعضه والمتمسك
 الحنفى في هذا لأن الاكراه الشرعى كالطوع (أَوْ فِي فِعْلٍ) حلف عليه (إِلَّا
 أَنْ يَتْرَكَ التَّوْبَةَ مَعَ مَعْرِفَتِهَا) المتمسك ولو^(١) (يَخُوفٌ مُؤَلِّمٌ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ
 أَوْ سَجْنٍ أَوْ قَيْدٍ أَوْ صَفْعٍ نَذِي مَرْوَةٍ بِنَلَا) ولو قل (أَوْ قَتْلَ وَلَدِهِ أَوْ لِسَالِهِ)
 ومنه الحلف للمشار (وَهَلْ إِنْ كَثُرَ) بحسبه وهو الظاهر (تَرَدَّدَ لَا) قتل (أَجْبَعِي
 وَأَمِرٌ بِالْخَلْفِ) وإن حث (لَيْسَ لَمْ وَكَذَا الْمَتَّقُ وَالنَّكَاحُ وَالْإِفْرَارُ وَالْيَمِينُ وَنَحْوُهُ)
 من الالتزامات لا تلزم بالاكراه (وَأَمَّا الْكُفْرُ) ظاهراً (وَسَبُّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ)
 (وَقَذْفُ الْمُسْلِمِ فَإِنَّمَا يَحْجُزُ لِلْقَتْلِ) كسب الصحابة بغير القذف ومن
 اختلف في نبوته أو ملكيته وغيرهم بمطلق مؤل^(٢) (كَالْمَرْأَةِ لَا نَحْدُ مَا يَسُدُّ
 رَمَقَهَا) من الموت (إِلَّا لِمَنْ يَزِي فِيهَا) تشبيه في الجواز^(٣) (وَضَرْبُهُ) أى من ذكر
 على القتل (أَجْعَلُ لَا قَتْلَ السُّلْبِ وَقَطْعُهُ) عضواً (وَأَنْ يَزِي) بمكرهه وأذات واطي
 فلا يجوز ذلك ولو بالقتل (وَفِي لَزُومٍ طَاعَةِ أَكْرَهَ عَلَيْهَا) باليمين (قَوْلَانِ) أقرواها

(١) أى ولو ترك التورية فلا يلزمه كما في المجموع . وقول المصنف يخوف مطلق بأكره
 أو بمحذوف تقديره والاكراه الذى لا حث معه يكون بخوف^(٢) وغيره مبتدأ وعطف مؤل^(٣) خبر
 (٣) أما الولد اذا لم يجد من يرضه الا بآتيانه فلا يمكن من غبه ولو مات بالمجوع . لأن
 اللواط لا يجوز بحال من الأحوال لا لضرورة ولا لإكراه بالقتل ولا لغير ذلك . وهذا إجماع
 من جميع المذاهب

عدم اللزوم (كإجازه كالأطلاق طائفاً) تشبيه في الخلاف (والأحسن المضي
وَحَلُّهُ مَا مَلَكَ قَبْلَهُ وَإِنْ تَعْلِيْقًا كَقَوْلِهِ لَا جُنْدِيَّةَ هِيَ طَالِقٌ عِنْدَ خَطْبَتِهَا)
فسياق البساط دل على أن المني إن أخذتها (أَوْ إِنْ دَخَلَتْ وَنَوَى بَعْدَ نِكَاحِهَا
وَتَطَلَّقَ عَقِبَهُ وَعَلَيْهِ النِّصْفُ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ) قبل أن تزوج غيره وقد قال كلا
تزوجتك فأنت طالق فلا مهر (عَلَى الْأَصُوبِ) لفساد النكاح (وَلَوْ دَخَلَ
فَالْمُسَمَّى قَطُّ) لأن الوطى من ثمرات العقد (كَوَاطِئِي بَعْدَ حِنْثِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ)
فلا مهر عليه لو طه غير ما تزوجها به وفقد عدم العلم فيها قبل الكفا أيضاً ويتمادى
على العالم إلا أن تطوع (كَأَنَّ أَبْقَى كَثِيرًا يَذْكُرُ جَنَسٍ وَبَلَدٍ أَوْ زَمَانٍ
يَبْلُغُهُ عُمْرُهُ ظَاهِرًا) ويبقى ما ينفع به عادة تشبيه في اللزوم (لَا فِيمَنْ تَحْتَهُ)
من بلد حلف لا يتزوج منها (إِلَّا إِذَا) أبانها و (وَتَزَوَّجَهَا وَلَهُ نِكَاحُهَا) أى
المرأة التى علق طلاقها على نكاحها بغير أداة تكرار فيخرج من البين (وَنِكَاحُ
الْإِمَاءِ فِي كُلِّ حُرَّةٍ) وخشى العنت (وَلَزِمَ فِي الْمِصْرِيَّةِ فِيمَنْ أَبُوهَا كَذَلِكَ
وَالطَّائِفَةُ إِنْ تَخَلَّقَتْ بِخُلُقَيْنِ وَفِي مِصْرَ يَلْزَمُ فِي عَمَلِهَا) الإقليم (إِنْ نَوَى
وَالْأَوَّلَى حَلُّ لَزُومِ الْجُمُعَةِ وَلَهُ) أى من حلف لا يتزوج بمصر (الْمُؤَاعَدَةُ
بِهَا لَا إِنْ عَمَّ النِّسَاءُ أَوْ أَبْقَى قَلِيلًا كَكُلِّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجَهَا إِلَّا تَعْوِضًا أَوْ
مِنْ قَرَبَةٍ) وهى (صَغِيرَةٍ أَوْ حَتَّى أَنْظَرَهَا فَتَمَيَّ) فلا شيء عليه فيما ذكر (أَوْ
الْأَبْكَارَ بَعْدَ كُلِّ ثَيْبٍ وَبِالْمَكْسِ) فيلزم فيما قدمه (أَوْ خَشِيَ فِي الْمُؤَجَّلِ
الْعَنْتَ وَتَمَدَّرَ التَّسَرَّى) فيتزوج للضرورة وقد قال كثير بالغناء التعليق (١) (أَوْ
آخِرُ امْرَأَةٍ) إذ لا تملك إلا بموته ولا طلاق إذ ذاك وأما أول امرأة فيلزم (وَصُوبٌ
وَقَوْفُهُ عَنِ الْأَوَّلَى حَتَّى يَنْكِحَ ثَانِيَةً ثُمَّ كَذَلِكَ) لكن الأول أصوب
(وَهُوَ فِي الْمُتَوَقَّعَةِ كَالْمَوْلَى وَاخْتَارَهُ) أى الوقف اللحي (إِلَّا الْأَوَّلَى) فان
البين لا يبتلوها عرفاً (وَإِنْ قَالَ إِبْنُ لَمْ أَتَزَوَّجْ مِنَ الْمَدِينَةِ فَعِيَ طَالِقٌ

فَتَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا نَجَرَ طَلَقُهَا) بناء على أن المني كل امرأة تزوجها من غيرها طلاق هذا هو الأرجح (وَتَوَوَّلَتْ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ الطَّلَاقُ إِذَا تَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهَا قَبْلَهَا) نظراً لصيغة التعليق (وَاعْتَبِرْ فِي وَلَا يَتَرَعَّضُ عَلَيْهِ حَالُ النُّفُودِ فَلَوْ فَعَلَتْ الْمُخْلُوفُ عَلَيْهِ حَالُ بَيْنُو نَتِهَا لَمْ يَلْزَمْ) لأنها زمن النفوذ أجنبية (وَلَوْ نَكَحَّتْهَا فَعَمَلَتْهُ حَتَّى إِنْ بَقِيَ مِنَ الْعِصْمَةِ الْمُعْلَقِ فِيهَا شَيْءٌ) خلافاً للشافعية في حل الميمن بالخلع ^(١) (كَالظَّاهِرِ) تشبيه في عودة في العصمة (لَا مُخْلُوفٌ لَهَا فِيهَا وَغَيْرِهَا) ضعيف والمتمتع اختصاصها بالعصمة أيضاً نعم المخولف عليها لا تختص (وَلَوْ طَلَّقَهَا) أى من حلف لا يتزوج عليها (ثُمَّ تَزَوَّجَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا طَلَّقَتْ الْأَجْنَبِيَّةَ وَلَا حُجَّةَ لَهُ إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهَا وَإِنْ ادَّعَى نِيَّةً لِأَنَّ قَصْدَهُ) الذى يحكم به شرعاً (أَنْ لَا يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَهَلْ لِأَنَّ الْيَمِينَ عَلَى نِيَّةِ الْمُخْلُوفِ لَهَا أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ) فليح لو جاء مستغنياً لصديق (تَأْوِيلَانِ وَفِيمَا عَاشَتْ مَدَّةَ حَيَاتِهَا إِلَّا لِنِيَّةٍ كَوْنِهَا تَحْتَهُ) كما سبق في الميمن (وَلَوْ عَلَّقَ عَبْدٌ الثَّلَاثَ عَلَى الدُّخُولِ فَتَقَوَّى وَدَخَلَتْ لَزِمَتْ) كما سبق أن العبرة بحال النفوذ (وَالثَّلَاثِينَ بَقِيَّتْ وَاحِدَةً) وواحدة أو مطلقاً بقي اثنان (كَمَا لَوْ طَلَّقَ وَاحِدَةً ثُمَّ عَتَقَ) تشبيه في بقاء واحدة لأنه أذهب نصف العصمة كحر طلق واحدة ونصف (وَلَوْ عَلَّقَ طَلَّاقَ زَوْجَتِهِ الْمَمْلُوكَةِ لِأَيِّهِ) مثلاً (عَلَى مَوْتِهِ لَمْ يَنْفَذْ) لأنه يارسها لا يحد الطلاق محلاً (وَلَقَطْعَةً طَلَّقَتْ وَأَنَا طَالِقٌ أَوْ أَنْتَ أَوْ مُطْلَقَةٌ) بتشديد اللام (أَوْ الطَّلَاقُ لِي لَا زِمَةَ لَا مُنْطَلِقَةَ) أو مطلوقة مثلاً فليس من صريحه (وَتَلْزَمُ وَاحِدَةً إِلَّا لِنِيَّةٍ أَكْثَرَ كَاعْتِدَى) فهو طلقه فان عظمها بالهاء كأنك طالق فاعتدى ! لمزم عند عدم النية بخلاف عدم العطف وأما عو ثم فلا ينوى لعدم البينة فتدبر (وَصَدَّقَ فِي نَفْيِهِ إِنْ دَلَّ الْبَسَاطَةُ عَلَى الْمَدِّ) لظهور قرآنه بخلاف مجرد النية لخفاها فلا ينصرف الصريح

(١) بناء على أنه صحيح وهو قول ضعف عندهم

عن معناه وإن قدمت في الحلو ف عليه كما سبق (أو) على غير المدكان (كانت
مؤتممة وقالت أظنني وإن لم تنأله فتأويلان والثلاث في بنة وحبك
على غاريك) ولا ينوي دخل أولا وقيد القرافي بما إذا عرف بذلك وكذا بقية
الصيغ (أو واحدة بآنية) إن دخل (أو نواها بخلت سبيلك أو ادخلي)
واخرجي أو اشترى مثلا والضمير للواحدة البائنة فان لم يدخل فواحدة إلا لنية
أكثر (والثلاث إلا أنت ينوي أقل إن لم يدخل بها) في بن استواء
المدخول بها وغيرها إن كان طلاقه خلعا في التنوية (في كالتين والدّم ووهبتك
ورددتك لأهلك أو أنت أو ما أنقلب إليه من أهل حرام أو خلية أو
بآنية أو أنا وحلف عند إرادة النكاح) في غير المدخول بها أنه نوى دون
الثلاث (ودين في نفسه إن دل بساط عليه) كما سبق في الصريح (وثلاث)
في المدخول بها (في لا عصمة لي عليك أو اشتريتها منه إلا لهدام) استثناء
من الأولى (وثلاث إلا أن ينوي أقل مطلقا) دخل أو لا (في خلتي
سبيلك) وسبق ما إذا نوى بها الواحدة البائنة (وواحدة في فارقتك) إلا لنية
أكثر (ونوى فيه وفي عدده في ذهني وانصري أو لم أتزوجك أو قال
له رجل ألك امرأة فقال لا أو أنت حره أو مفتقة أو الحقي بأهلك أو
لست لي بامرأة إلا أن يعلق في الأخير) ثلاث (وإن قال لا نكاح
بيني وبنيك أو لا ملك لي عليك أو لا سبيل لي عليك فلا شيء عليه
إن كان عتبا وإلا فبنتان وهل تخرم) وينوي في غير المدخول بها (بوجهي
من وجهك حرام أو على وجهك حرام) بتخفيف علي (أو ما أعيش فيه
حرام أو لا شيء عني) حيث لم ينو الزوجة (كقولها لها يا حرام أو الحلال
حرام أو حرام على أو جميع ما أملك حرام ولم يرد إدخالها) تنبيه في
الثاني (قولان) راجع لما قبل الكاف (وإن قال سائبة متى أو عتيقة أو

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ حَلَالٌ وَلَا حَرَامٌ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ فَإِنْ نَكَلَ نَوَى فِي عَدَدِهِ (بمعنى يقال له لزمك الطلاق ولا محالة فاما أن تعترف بشيء وإلا فالثلاث (وَعَوِظَ) لتليسه في شأن المصصة (وَلَا يَنْوِي فِي الْعَدَدِ) في رليس في النقل العدد (إِنْ أَنْكَرَ قَصْدَ الطَّلَاقِ بَعْدَ قَوْلِهِ أَنْتَ بَائِنٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ خَلِيَّةٌ أَوْ بَتَّةٌ جَوَابًا لِقَوْلِهَا أَوْ ذُلُّ فَرَجِ اللَّهِ لِي مِنْ صُحْبَتِكَ وَإِنْ قَصَدَهُ بِاسْتَقْنَى الْمَاءِ أَوْ بِكُلِّ كَلَامٍ) أَوْ صَوْتٍ سَادَجٍ أَوْ بِكُرْمَارٍ (لَزِمَ لَا إِنْ قَصَدَ التَّلَفُّظَ بِالطَّلَاقِ فَلَقَطَ بِهِذَا) أَيْ نَحَوَاسْتَقْنَى الْمَاءِ (غَلَطًا أَوْ أَرَادَ أَنْ يَنْجِزَ الثَّلَاثَ فَقَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَسَكَتَ) فَوَاحِدَةً (وَسَمِعَ قَائِلٌ يَا أَيُّهَا أَيْمَنُ) وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْحَارِمِ لَزُوجَتِهِ وَاخْتَلَفَ بِالْكِرَاهَةِ وَالتَّحْرِيمِ (وَلَزِمَ بِالْإِشَارَةِ الْمُفْهَمَةِ) بِحَرْفٍ أَوْ قِرَآنٍ وَلَا يَكْفِي الْقَصْدُ (وَبِمَجْرَدِ إِرْسَالِهِ مَعَ رَسُولٍ) وَإِنْ لَمْ يَبْتَاعْ (وَبِالْكِتَابَةِ عَزِيمًا) حِينَ الْكُتُبِ أَوْ الْإِخْرَاجِ وَعَدَمِ النِّيَّةِ عَمَلٍ عَلَى الْعَزْمِ (أَوَّلًا) بِأَنْ كُتِبَ مُسْتَشِيرًا وَأُخْرِجَ كَذَلِكَ (إِنْ وَصَلَ فِي لَزُومِهِ بِكَلَامِهِ النَّفْسِيِّ خِلَافَ) الرَّاجِحِ عَدَمِهِ (وَإِنْ كَرَّرَ الطَّلَاقَ بِغُفْلٍ يَوْأَوْ أَوْ فَأَيْ أَوْ ثُمَّ مَثَلًا إِنْ دَخَلَ) لَا مَفْهُومَ لَهُ إِنْ سَقَ (كَمَعَ طَلَقَتَيْنِ مُطْلَقًا) دَخَلَ أَوَّلًا (وَبِلَا عَطْفٍ ثَلَاثَ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا كَغَيْرِهَا إِنْ نَسَقَهُ) إِذْ لَا يَرْتَدِفُ مَعَ التَّرَاخِي عَلَى الْبَائِنِ (إِلَّا لِنِيَّةٍ تَأْكِيدٍ فِيهَا) لِلْمَدْخُولِ بِهَا وَغَيْرِهَا (فِي غَيْرِ مَعْلُومٍ مُتَعَدِّدٍ) فَانْهَ يُبْطَلُ التَّأْكِيدُ (وَلَوْ طَلَّقَ قَبِيلَ لَهُ مَا فَعَلْتَ فَقَالَ هِيَ طَالِقٌ فَإِنْ لَمْ يَنْوِ إِخْبَارَهُ) وَلَا الْإِنْشَاءَ (فَنِي لَزُومِ طَلْقَةٍ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ حَلَالًا عَلَى الْأَخْبَارِ (أَوْ اثْنَتَيْنِ قَوْلَانِ) فِي الرَّجْعَةِ عِنْدَ الْقَاضِي (وَنَصِيفِ طَلْقَةٍ أَوْ طَلَقَتَيْنِ) عَطْفَ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ (أَوْ نَصِيفِ طَلْقَةٍ أَوْ نَصِيفِ وَثَلْتِ طَلْقَةٍ) بِإِضَافَتِهَا (أَوْ وَاحِدَةٍ فِي وَاحِدَةٍ) إِلَّا أَنْ يَجْرِيَ الْعَرَفُ بِالتَّصَدُّقِ عَلَى أَنْ فِي بَعْضٍ أَوْ بَعْدَ (أَوْ مَتَى مَا فَعَلْتَ وَكَرَّرَ) وَلَمْ يَنْوِ التَّكْرَارَ (أَوْ طَالِقٍ أَبَدًا طَلْقَةً) وَقِيلَ بِالثَّلَاثِ فِي الْأَخِيرِ (وَاثْنَتَانِ فِي

رُبْعٍ طَلَقَهُ وَنِصْفٍ طَلَقَهُ (لتعدد المضاف إليه (وَوَاحِدَةً فِي اثْنَتَيْنِ)
وربما كان عند عامة مصر ثلاثاً (وَالطَّلَاقُ كُلُّهُ إِلَّا نِصْفَهُ) فانه واحدة
ونصف ، فان قال إلا نصف الطلاق ثلاث حملاً للإظهار على الواحدة (وَأَنْتِ
طَالِقٌ إِنْ تَزَوَّجْتِ كَيْتُمْ قَالَ كُلُّ مَنْ أَتَزَوَّجَهَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ فَهِيَ طَالِقٌ)
لأن جهة العموم غير جهة الخصوص وفي العكس خلاف (وَثَلَاثٌ فِي) أَنْتِ
طَالِقِ الطلاق (إِلَّا نِصْفَ طَلَقَةٍ وَاثْنَتَيْنِ فِي اثْنَتَيْنِ أَوْ كَلِمًا حِصَّتِ) وهو
متوقع منها (أَوْ كَلِمًا أَوْ مَتَى مَا أَوْ إِذَا مَا طَلَقْتِ أَوْ وَقَعَ عَلَيْكِ طَلَاقِي فَأَنْتِ
طَالِقٌ وَطَلَقَهَا وَاحِدَةً) لَأَنَّ فاعل السبب فاعل المسبب (وَإِنْ طَلَقْتِ فَأَنْتِ
طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا) إِنْغَاءٌ لِلْقَبْلِيَّةِ كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ (وَطَلَقَهُ فِي أَرْبَعٍ
قَالَ لَهْنٌ بَيْنَكُنَّ طَلَقَةً) فَأَكْثَرُ (مَا لَمْ يَزِدِ الْعَدَدَ عَلَى الرَّابِعَةِ) فَاثْنَانِ إِلَى
تِسْعٍ ثَلَاثِ (سَحْنُونَ وَإِنْ شَرَّكَ) فِي ثَلَاثِ (طَلَقْنَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا) وهل خلاف
إذ لا فرق بين البينة والتشريك فالراجع قول ابن القاسم (وَإِنْ قَالَ أَنْتِ
شَرِيكَةٌ مُطَلَقَةٌ ثَلَاثًا وَلِثَلَاثَةٍ وَأَنْتِ شَرِيكُهُمَا طَلَقْتَ) الثَّانِيَةِ (اثْنَتَيْنِ) إِذْ
لَهَا وَاحِدَةٌ وَنِصْفُ (وَالطَّرَفَانِ ثَلَاثًا) لَأَنَّ الثَّلَاثَةَ لَهَا مِنَ الْأُولَى وَاحِدَةٌ
وَنِصْفٌ مِنَ الثَّانِيَةِ وَاحِدَةٌ وَمُقْتَضَى مَا لِسَحْنُونَ الثَّلَاثِ فِي كُلِّ (وَأَدَبُ الْمُجَزَّئِ
كَمُطَلَّقِ جُزْءٍ وَإِنْ كِيدَ وَلَزِمَ بِشَرِّكَ طَالِقٌ أَوْ كَلَامُكَ عَلَى الْأَحْسَنِ)
كُلُّ مَا يَتْلُذُّ بِهِ كَقُلْ لَا عِلْمَ (لَا يُسْعَلُ وَبُصَاقٍ) بخلاف الرِّيقِ فانه قبل
الانفصال (وَدَمْعٍ) إِلَّا لَنِيَّةٍ (وَصَحَّ اسْتِثْنَاءُ بِإِلَاءٍ) ونحوها (إِنْ اتَّصَلَ) وانغفر
نحو السعال (وَلَمْ يَسْتَفْرِقْ فِي ثَلَاثٍ إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ) طَالِقٌ ثَلَاثًا
أَوْ الْبَيْتَةُ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً (اِثْنَتَانِ) إِنْغَاءٌ لِلْاسْتِثْنَاءِ الْأَوَّلِ
فِي الْأُولَى قَالَهُ ابْنُ شَاسٍ وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِيهِ وَاحِدَةٌ قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَهُوَ الْحَقُّ
لَأَنَّ الثَّلَاثَةَ الثَّانِيَةَ إِذَا خَرَجَ مِنْهَا وَاحِدَةٌ بَقِيَ اثْنَتَانِ يُخْرَجَانِ مِنَ الْأُولَى (وَوَاحِدَةٌ

وَأَثْنَتَيْنِ إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِنْ كَانَ مِنَ الْجَمِيعِ فَوَاحِدَةً وَإِلَّا قَثَلَاتٍ (يشمل عدم النية احتياطاً) (وَفِي الْفَاءِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ وَاعْتِبَارُهُ قَوْلَانِ) (أرجحهما الاعتبار ففي خمس إلا اثنتين ثلاث عب إلا أن يكون الأحوط عدمه كخمس إلا ثلاث) (وَنَجَزَ إِنْ عَلَّقَ بِمَضْرُوءٍ نَمْتَنِعَ عَقْلًا أَوْ عَادَةً أَوْ شَرْعًا) (يعنى باتفاقه فرجع للواجب ومثلوا الأول بلو حضرت فلاناً أمس لأجمعين بين حياته وموته لأنه في قوة قوله إن لم أجمع فانت طالق والعاذي لأحرقن به الأرض والسرعى لأشتمنه) (أَوْ جَائِزٌ كَلَوْ حِثَّ قَضَيْتُكَ) حَتَّك وجعله جائزاً إما قبل الأجل أو بمعنى المأذون فيه وإن وجب ثم الراجع فيه عدم التنجيز (أَوْ مُسْتَقْبَلٌ مُحَقَّقٌ وَبِشَيْءٍ بُلُوغُهُمَا عَادَةً كَبَعْدَ سَنَةٍ أَوْ يَوْمٍ مَوْتِي) لا بعده (أَوْ إِنْ لَمْ أَمْسَ السَّلَامَةَ أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَجْرُوحُ حَجَرًا) لأنه لقو من الكلام إلا القرينة صلابه مثلاً (أَوْ لَهْزَلِهِ كَطَلَّاقٍ أَمْسَ أَوْ بِمَا لَا صَبْرَ عَنْهُ كَأَنْ قُمْتُ) (إِلَّا أَنْ يَمِينَ زَمَانًا يَقْبَلُ عَادَةً) (أَوْ غَالِبَ كَأَنْ حِضَّتْ) فيمن تحيض (أَوْ مُحْتَمَلٍ وَاجِبٍ كَأَنْ صَلَّيْتُ أَوْ بِمَا لَا يُغْنِمُ حَالًا كَأَنْ كَانَ فِي بَطْنِكَ غُلَامٌ أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْ فِي هَذِهِ الْوَرَّةِ قَلْبَانِ) أو إن لم يكن (أَوْ فَلَانٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ) (إِلَّا لِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ) (أَوْ إِنْ كُنْتُ جَائِلًا أَوْ إِنْ لَمْ تَكُونِي وَحَلْتُ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسَّ يَمِيهِ) (ميجث في الثاني) (وَاحْتَارَةً مَعَ الْمَزَلِ) ضيف (أَوْ بِمَا لَا يُمَكِّنُ اِطْلَاعَنَا عَلَيْهِ كَأَنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ الْمَلَائِكَةُ أَوْ الْجِنُّ أَوْ صَرَفَ الشَّيْئَةِ عَلَى مُمَلَّقٍ عَلَيْهِ) مكالمهم والميرة بوجوده (يَخْلَافُ إِلَّا أَنْ يَبْدُوَ لِي فِي الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ قَطْعٌ) كدخول الدار وينفع (أَوْ كَأَنْ لَمْ تَطْرُقِ السَّمَاءُ غَمًّا إِلَّا أَنْ يَمُوتَ الزَّمَنُ) الاستثناء منقطع (أَوْ يَحْتَفِ لِعَادَةٍ) في أملة للطر (فَيَنْتَظِرُ وَهَلْ يَنْتَظِرُ فِي الْبَرِّ) إن مطرت (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ

أَوْ يُنَجِّزَ كَالْحَنْثِ تَأْوِيلَانِ) فاللوضوع قرب الزمن وعدم الامارة (أَوْ
يُخَرِّمَ كَيْلَ لَمْ أَزِنْ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ قَبْلَ التَّنْجِيزِ أَوْ بِمَالَا يَعْلَمُ حَالًا وَمَالًا
وَدَيْنَ إِنْ أُنْكَنَ حَالًا وَادْعَاهُ) كَرُوبَةِ الْمَلَالِ (فَلَوْ حَلَفَ اثْنَانِ عَلَى التَّقْيِضِ
كَيْلَ كَانَ هَذَا غُرَابًا أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَإِنْ لَمْ يَدْعُ يَقِينًا طَلَقَتْ) زَوْجَةُ
مَنْ لَمْ يَدْعُ فَإِنْ ادْعَاهُ بَرًّا وَإِنْ حَلَفَ بِزَوْجَتِهِ طَلَقَتْ) وَلَا يَحْتَسِبُ إِنْ عَلَّقَهُ
بِمُسْتَقْبَلٍ مُتَمَنِّعٍ كَيْلَ لَمْ تَسْتِ السَّمَاءُ أَوْ إِنْ شَاءَ هَذَا الْحَجَرُ) ومقتضى
ما سبق في إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْحَجَرُ حَجَرًا الْحَنْثِ هُنَا أَيْضًا وَهِيَ طَرِيقَانِ كَمَا أَفَادَهُ بِنِ
وغيره وَتَكَلَّفَ عَجْجٌ وَمِنْ وَاقِعِهِ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِرُجُوعِ هَذَا لِإِعَارِضِ بَعِيدٍ (أَوْ لَمْ
تَعْلَمْ مَشِيئَةُ الْمُعْلَقِ بِمَشِيئَتِهِ) مِنَ الْآدَمِيِّينَ مَا شَاءَ وَلَوْ مَاتَ (أَوْ لَا يَشِيئُهُ
الْبُلُوغُ إِلَيْهِ) وَلَوْ بَلَّغَهُ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ (أَوْ طَلَقَتْكَ وَأَنَا صَيِّمٌ) أَوْ يَجْنُونَ
إِنْ نَسَقَ وَسَبَقَ (أَوْ إِذَا مَتَّ أَوْ مَتَّى أَوْ إِنْ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ نَفْيُهُ) عِنَادًا فَلِزِمِ
كَمَنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ لَا أَمُوتُ (أَوْ إِنْ وَلَنْتَ جَارِيَةً أَوْ إِذَا حَلَلْتَ إِلَّا أَنْ
يَطَّاهَا مَرَّةً وَإِنْ قَبْلَ يَمِينِهِ) اعتباراً بظهور الحمل فينجز كما سبق في إِنْ وَلَدَتْ
غُلَامًا (كَيْلَ حَلَلْتَ وَوَضَعْتَ) تشبيه تام فيحسب إِنْ وُلِدَ وَلَمْ يَسْتَبْرَأْ وَهِيَ مَنْ
تَحْمِلُ وَيُنْجِزُ فِي ظَاهِرَةِ الْحَمْلِ نَظَرًا لِلثَّانِي (أَوْ مُحْتَمَلٌ غَيْرُ غَالِبٍ) لَا شَيْءَ فِيهِ الْآنَ
(وَانْتَظِرْ إِنْ أَثْبَتَ كَيَوْمِ قُدُومِ زَيْدٍ وَتَبَيَّنَ الْوُقُوعُ أَوْ لَهُ إِنْ قَدِمَ فِي نَفْسِهِ)
اعتراض بأنه إِنْ عُلِقَ عَلَى الْيَوْمِ نَجِزَ وَعَلَى نَفْسِ الْقُدُومِ فَالطَّلَاقُ مِنْ حِينِهِ لَا مِنْ
أَوَّلِ النَّهَارِ (وَإِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ مِثْلُ إِنْ شَاءَ) فِي التَّوَقُّعِ عَلَى الْمَشِيئَةِ (بِخِلَافِ
إِلَّا أَنْ يَبْدُو لِي) مَا يَنْفَعُ إِلَّا إِنْ رَجَعَهُ لِلْمُعْلَقِ عَلَيْهِ كَمَا سَبَقَ (كَالنَّذْرِ وَالْعِتْقِ)
تشبيه تام في إِعْمَالِ مَشِيئَةِ الْغَيْرِ وَالْفَاءُ مَشِيئَةُ نَفْسِهِ (وَإِنْ نَفَى) مُقَابِلُ أَثْبَتَ
(وَلَمْ يُوجَلْ) وَإِلَّا فَضْلِي بِرَمَا تَسَعُ الْأَجَلَ كَمَا سَبَقَ فِي الْإِيمَانِ (كَيْلَ لَمْ
يَقْدَمَ مِنْهَا إِلَّا إِنْ لَمْ أُحْيَلْهَا) وَهِيَ مَنْ تَحْمِلُ وَإِلَّا يَنْجِزُ (أَوْ) إِنْ لَمْ

(أَطَاهَا) فلا يمنع لأن بره في قربانها (وَهَلْ يُمْنَعُ مُطْلَقًا أَوْ إِلَّا فِي كَيْلَانٍ لَمْ أَحْجُ) عما له وقت معين (فِي هَذَا الْعَامِ) فيه إن هذا حث مؤجل لا يمنع اتفاقاً قبله وجعله بعض قيدا لحلفه أى في قوله في هذا العام إن لم أحج وبقد فلا فائدة له (وَلَيْسَ وَقْتُ مَقَرٍّ) فلا يمنع حتى يدخل وقته (تَأْوِيلَانِ إِلَّا إِنْ لَمْ أُطْلَقْ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ) استثناء من عدم التنجيز للأخوذ من المنع (أَوْ إِنْ لَمْ أُطْلَقْ رَأْسَ الشَّهْرِ الْبَتَّةَ فَأَنْتِ طَالِقٌ رَأْسَ الشَّهْرِ الْبَتَّةَ أَوْ الْآنَ فَيُنْجَزُ) في الرماضى وغيره له أن يتخلص من هذا بالحالمة حتى يمضى الأجل (وَيَقَعُ وَلَوْ مَضَى زَمَنُهُ كَطَالِقِ الْيَوْمِ إِنْ كَلَّمْتُ مُلَانًا غَدًا) وكله غدا رد به قول ابن عبد السلام يختار المحلوف عليه فإذا جاء رأس الشهر مضى زمن اليمين فلا يلزمه فى الثانى (وَإِنْ قَالَ إِنْ لَمْ أُطْلَقْ وَاحِدَةً بَعْدَ شَهْرٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ الْآنَ الْبَتَّةَ فَإِنْ عَجَلَهَا أَجْزَأَتْ وَإِلَّا قِيلَ لَهُ إِمَّا عَجَلْتَهَا وَإِلَّا بَأَنْتِ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ قَبْلَ الْيَمِينِ كَنَفْسِهِ) ينتظر (وَهَلْ كَذَلِكَ فِي الْحِنْثِ) أى كنفه ميمع منها حتى يفعل ويدخل عليه أجل الإيلاء إن لم يفعل (أَوْ لَا يُضْرَبُ لَهُ أَجَلُ الْإِيْلَاءِ وَيُتَلَوَّمُ لَهُ) بالاجتهاد وهو اللذهب (قَوْلَانِ وَإِنْ أَقَرَّ بِفِعْلٍ) أو شهدت به بينه (ثُمَّ حَلَفَ مَا عَصَاْتُ صَدَقَ بِيَمِينِي) فى عدم الحث لأنه كالظن فى البينة وأن ضمن المال (بِخِلَافِ إِقْرَارِهِ) أو شهدتها (بَعْدَ الْيَمِينِ فَيُنْجَزُ وَلَا نُسَكَّنُهُ زَوْجَتُهُ إِنْ سَمِعَتْ إِقْرَارَهُ وَبَأَنْتِ) وإلا فيحتمل أنه راجعها (وَلَا تَنْزَيْنُ إِلَّا كَرَاهًا) بخوف الموت (وَلَتَقْتَدِ مِنْهُ) وفى جواز قتلها له عند محكومتها) ولم يندفع إلا به كالصائل (قَوْلَانِ وَأَمَرَ بِالْقِرَاقِ فِي إِنْ كُنْتُ تُحْبِبُنِي أَوْ تُبْغِضُنِي) صيغتان (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الراجح (أَوْ إِلَّا أَنْ تُحْبِبَ بِمَا يَقْتَضِي

اَلْحَنَتَ فَيَنْجَزُ تَأْوِيلَانِ وَفِيهَا مَا يَدُلُّ لَهَا وَيَأْتِيَانِ الشُّكُوكَ فِيهَا وَلَا يُؤْمَرُ إِنْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ أَمْ لَا إِلَّا أَنْ يَسْتَقْنِدَ وَهُوَ سَالِمٌ الْخَاطِرِ) من استنكح الوسوسة (كَرُوِيَّةُ شَخِصٍ دَاخِلًا شَكٌّ فِي كَوْنِهِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ) فيؤمر (وَهَلْ يُعْجَرُ تَأْوِيلَانِ وَإِنْ شَكَّ) في المصلحة (أَهِنْدُ هِيَ أَمْ غَسْبُهَا أَوْ قَالَ إِحْدَا كَمَا طَالِقٌ) ولم يعين (أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ بَلْ أَنْتِ طَلَّقْنَا) وإحدا كما حرة يختار (وَإِنْ قَالَ أَوْ أَنْتِ خَيْرٌ) حيث نواه ابتداءً (وَلَا أَنْتِ طَلَّقْتِ الْأُولَى إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِضْرَابَ) فهما (وَإِنْ شَكَّ أَطْلَقَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا لَمْ تَحِلَّ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ وَطَهُقٍ إِنْ ذَكَرَ) ويرجع (فِي الْعِدَّةِ ثُمَّ إِنْ تَزَوَّجَهَا وَطَلَّقَهَا فَكَذَلِكَ) لا تحل إلا بعد زوج أبداً كل ثلاثة أزواج دور للأول اثنتان والثاني واحدة ولثالث ثلاث في الشكوك فيه (إِلَّا أَنْ يَبْتَ) فينبى بعد على عصمة متيقنة (وَإِنْ حَلَفَ صَانِعٌ طَلَامَ عَلَى غَيْرِهِ لَا بُدَّ أَنْ تَدْخُلَ) مثلاً (فَحَلَفَ الْآخَرُ لَا دَخَلْتُ حُنْثَ الْأَوَّلِ) عند التنازع لحلقه على ما لا يملك (وَإِنْ قَالَ إِنْ كَلَّمْتِ ابْنَ دَخَلْتُ لَمْ تَطْلُقِ إِلَّا بِهِمَا) لأنه علق عليهما ولا ينظر لترتيب احتياطا (وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِحُرَامٍ وَآخَرُ يَبْتَدَأُ أَوْ يَتَعَلِّقُ عَلَى دُخُولِ دَايِرٍ فِي رَمَضَانَ وَذِي الْحِجَّةِ) ظرف للتعلق (أَوْ يَدْخُلُهُ فِيهِمَا أَوْ يَكَلِّمُهُ فِي السُّوقِ وَالْمَسْجِدِ أَوْ يَأْتُهُ طَلَّقَهَا يَوْمًا بِمِصْرٍ وَيَوْمًا بِمَكَّةَ) وأمكن الذهاب ولم تنقض العدة يسهما كافي (ر) (لُقِّتْ كَشَاهِدٍ بِوَاحِدَةٍ وَآخَرَ بِأَزِيدَ وَحَلَفَ عَلَى الزَّائِدِ وَإِلَّا سَجِنَ حَتَّى يَحْلِفَ) فان طال دين (لَا يَفْعَلَيْنِ) كواحد بالدخول وآخر بالركوب وقد علق عليهما (أَوْ يَفْعَلُ وَقَوْلُ كَوَاحِدٍ بِتَلْقِيهِ الدُّخُولِ وَآخَرَ بِالدُّخُولِ وَإِنْ شَهِدَا بِطَلَاكِ وَاحِدَةٍ وَنِسَاءَهَا لَمْ تُقْبَلْ) لبطلان بعضها (وَحَلَفَ مَا طَلَّقَ وَاحِدَةً) فان نكل حبس

فان طال دين (وَإِنْ شَهِدَ ثَلَاثَةٌ يَبِينِينَ) مختلفة (وَنَكَلَ فَالثَّلَاثُ) للذهب
حبسه فان طال دين

(فَصَلِّ . إِنْ قَوَّضَهُ) أى الطلاق (لَهَا تَوْكِيلًا فَلَهُ الزَّمَلُ إِلَّا لَتَمْلُكَ
حَقًّا) كتمليق بزواج عليها (لَا تَخْيِيرًا أَوْ تَمْلِيكًَا وَحِيلَ بَيْنَهُمَا) حيث
لا عزل (حَتَّى تَحْبِيبَ وَوَقِيتَ) فلا عمل (وَإِنْ قَالَ إِلَى سَنَةٍ مَتَى عِلْمٌ فَتَقْضَى
وَالْأَسْقَطَةُ الْخَاكِمُ وَغَمَلٌ بِجَوَابِهَا الصَّرِيحُ فِي الطَّلَاقِ كطَاقِهِ وَرَدَّهُ
كَتَكْمِينِهَا طَائِمَةً) ولو جهلت الحكم لا الخيار والقول له إن الوطء طوع
لا المقدمات (وَمُضِيَّ يَوْمٍ) بمعنى زمن (تَخْيِيرَهَا وَرَدَّهَا بَعْدَ بَيِّنَتَيْنِهَا) ولو
بقيت العصمة والرجعية زوجة وفي الحقيقة الاسقاط بالبينونة سم الثمرة ينظر لما بعد
الرد (وَهَلْ تَقْلُ قَمَاشًا وَنَحْوَهُ) كغطية وجهها (طَلَاقٌ أَوْ لَا تَرُدُّدٌ) حيث
لا نية ولا عرف (وَقِيلَ تَقْسِيرُ قِيلْتُ أَوْ قِيلْتُ أَمْرِي أَوْ مَا مَلَكَتْنِي يَرِدُّ أَوْ
طَلَاقٌ أَوْ بَقَاءُ) على النظر (وَنَاكَرَ مُحِبَّةً لَمْ تَدْخُلْ وَمَمْلَكَةً مُطْلَقًا)
وهل التفرقة لنوية أو عرفية تتبدل وهو ما في بن عن القرافي^(١) (إِنْ زَادَا عَلَى
الْوَاحِدَةِ وَتَوَاهَا) الأولى على ما نواه (وَبَادَرَ وَحَلَفَ إِنْ دَخَلَ وَإِلَّا فَعِنْدَ
الِإِزْجَاعِ وَلَمْ يَكْرُرْ أَمْرُهَا يَبْدِهَا إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّ التَّائِيدُ) ح لا فرق
بين التكرار وعدمه لأن الموضوع نية الواحدة وفي ابن الحاجب بدل هذا الشرط
ولم يقل كلما شئت فكأنه اختلط على المص صيغة التكرار بتكرار الصيغة فليُنظر
(كَتَسْمِيهَا مَيِّ) يحمل على التأسيس وإمّا يحتاج للنسق مع البينونة (وَلَمْ يَشْتَرِطْ
فِي الْعَقْدِ وَفِي خَلِّهِ عَلَى الشَّرْطِ إِنْ أَطْلُقَ) كآب الوثيقة (قَوْلَانِ)^(٢) وقيل
إِرَادَةُ (الواحدة) بَعْدَ قَوْلِهِ لَمْ أَرِدْ طَلَاقًا (المتلى فينا كر) (وَالْأَصَحُّ حِلَافُهُ)

(١) هو شهاب الدين القرافي صاحب شرح المحصول والقرووق والخيعة وغيرها وهو تلميذ
الغز ابن عبد السلام أما بدر الدين القرافي صاحب شرح المحصر فتأخر وهو شيخ عجم

(٢) الأول لابن فتحون والثاني لابن الصار . فكان اللان أن يقول تردد . كذا في
حاشية الدسوقي

لكن الأول لأبن القاسم (وَلَا نُكْرَهُ لَهُ إِنْ دَخَلَ فِي تَخْيِيرٍ مُطْلَقٍ وَإِنْ
قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي سُلِّتَ بِالْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ) قيده عب وغيره بالقرب وفي بن
عن ابن رشد هذا الحكم ولو مضى شهران فانظره (فَإِنْ أَرَادَتْ الثَّلَاثَ لَزِمَ فِي
التَّخْيِيرِ وَنَاكَرَ فِي التَّمْلِيكِ وَإِنْ قَالَتْ وَاحِدَةً) أو اثنتين (بَطَلَتْ فِي التَّخْيِيرِ
وَهَلْ يُحْمَلُ) قولها المذكور (عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ الْوَاحِدَةِ عِنْدَ عَدَمِ الْبَيِّنَةِ
تَأْوِيلَانِ وَالظَّاهِرُ) من نفس ابن رشد فالحل للفعل كما في (ر) (سَوَاءُ إِنْ
قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِي) هذا عين ماسبق مصوابه اخترت الطلاق (أَيْضًا وَفِي جَوَازِ
التَّخْيِيرِ) لعدم الجزم بالثلاث (قَوْلَانِ وَخَلَفَ فِي اخْتَارِي فِي وَاحِدَةٍ)
فثبتت لاحتمال مرة واحدة (أَوْ فِي أَنْ تُطْلَقَ نَفْسُكَ طَلْقَةً وَاحِدَةً) حقه
زيادة أو تقيى لأنه المريد كما قال عبد الحق لارادة الدفعة الواحدة وإن تعدد
(لَا اخْتَارِي طَلْقَةً) فأوقفت أكثر فلا يلزمه ولا يمين عليه (وَبَطَلُ) جميع
ما بيدها كما حققه (ر) (إِنْ قَضَتْ بِوَاحِدَةٍ فِي اخْتَارِي تَطْلِيقَتَيْنِ أَوْ فِي
تَطْلِيقَتَيْنِ وَمِنْ تَطْلِيقَتَيْنِ فَلَا تَقْضِي إِلَّا بِوَاحِدَةٍ) لأن من التبعيض (وَبَطَلُ)
حقها (فِي) التخيير (الْمَطْلَقُ إِنْ قَضَتْ) المدخول بها (بِدُونِ الثَّلَاثِ) ولم
يرض (كَطَلَّقِي نَفْسَكَ ثَلَاثًا) ولو غير مدخول بها (وَوَقَعَتْ إِنْ اخْتَارَتْ
بِدُخُولِهِ عَلَى ضَرَّتَيْهَا وَرَجَعَ مَالِكٌ إِلَى تَقَاتِيمَا) التملك والتخيير (بِيَدِهَا فِي
الْمُطْلَقِ مَا لَمْ تَوْفَقْ أَوْ نَوَاطًا) بل يكفي التمكن (كَتَتِي شِئْتُ) اتفاقاً
(وَأَخَذَ ابْنُ الْقَاسِمِ بِالسُّقُوطِ) متى خرجا عنه عادة وهو المذهب وإليه رجع
مالك ثانياً (وَفِي جَعْلِهِ إِنْ شِئْتُ أَوْ إِذَا كَتَتِي) فينطق على البقاء (أَوْ
كَالْمُطْلَقِ) في الخلاف السابق (تَرَدَّدَ كَمَا إِذَا كَانَتْ غَائِبَةً وَبِأَمْنِهَا) شب
لم يقع له تشبه في التردد إلا هذا (وَإِنْ عَيَّنَ أَمْرًا تَمَيَّنَ) هذا محترز المطلق
والمراد تمين حتى توقف كما سبق (وَإِنْ قَالَتْ اخْتَرْتُ نَفْسِي وَزَوْجِي أَوْ

بِالْعَكْسِ فَالْحُكْمُ لِلْمُتَقَدِّمِ ، وَهُمَا فِي التَّنْجِيزِ لَتَعْلِيْقِهِمَا بِمُنْجَزٍ وَغَيْرِهِ
كَالطَّلَاقِ) ويلزم كل من تزوجها مفوضة لعدم الجزم بالضيق (وَلَوْ عَقَّبَهُمَا
بِمَنْبِيهِ شَهْرًا قَدِيمٌ وَلَمْ تَعْلَمْ) يُخْرِزُ (١) هذا التشبيه الآتي (وَتَزَوَّجَتْ
فَكَالْوَلِيِّينِ وَيَحْضُرُهُ) أى شخص مآ ولو حذف الضمير أو قال بأمر لحسن
(وَلَمْ تَعْلَمْ) ومكنته (فَعَيَّ عَلَى خِيَارِهَا وَاعْتَصَرَ التَّخْيِيرُ قَبْلَ بُلُوغِهَا وَهَلْ
إِنْ مَيَّزَتْ أَوْ مَتَى تَوَطَّأَ قَوْلَانِ وَلَهُ التَّقْوِيضُ لِقَبْرِهَا وَهَلْ لَهُ عَزْلٌ وَكَيْلُهُ)
على أن يغيرها أو يملكها أولاً نظراً للموكل عليه وهو الأرجح (قَوْلَانِ وَلَهُ
النَّظَرُ وَصَارَ كَعَيٍّ) في الوقف والمناكرة وغير ذلك (إِنْ حَضَرَ أَوْ كَانَ غَائِبًا
قَرِيبَةً كَالْيَوْمَيْنِ) ذهاباً (لَا أَكْثَرَ فَلَهَا) النظر (إِلَّا أَنْ تُسَكَّنَ مِنْ نَفْسِهَا
أَوْ يُنَبِّئَ حَاضِرٌ وَلَمْ يُشْهَدْ بِقَائِهِ فَإِنْ أَشْهَدَ فَنِي بَقَائِهِ بِيَدِهِ أَوْ بِتَقْدِيرِ
لِلزَّوْجَةِ قَوْلَانِ) وإن أوصى لأحد اعتبر (وَإِنْ مَلَكَ رَجُلَيْنِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهَا
الْقَضَاءُ إِلَّا أَنْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ) يَسْتَقِيلُ كل بالقضاء وهو المحل عند ابن
القاسم إذا علمت النية

(فَضْلٌ) (يَزَوِّجُ) على أحكام النكاح (٢) (مَنْ يَنْكِحُ) في الجملة (وَإِنْ
يَكْلَاهُ) ومرض (وَعَدِمَ إِذْنُ سَيِّدٍ) وولى وغريم لاجنون أو سكر (طَائِقًا غَيْرَ
بَاطِنٍ فِي عِدَّةٍ صَحِيحٍ حَلٍّ وَطُهُ) لا أول فاسد يقرره ولا في صوم ولو لم يجب
إسأكه (يَقُولُ) محتمل (مَعَ نِيَّةٍ كَرَجَتْ) إذ يحتمل لهاوعها (وَأَمْسَكَتْ) محتمل
لى وعها (أَوْ نِيَّةٍ) بمعنى حديث النفس (عَلَى الْأَطْهَرِ) عند ابن رشد وقواه حش
(وَصَحَّحَ خِلَافَهُ) وأقره بن وغيره (أَوْ يَقُولُ) صريح (وَلَوْ هَزَلًا) بأن

(١) أى يحصل هذا ويبنى عنه التشبيه الآتى وهو قوله مكالوين

(٢) أى فصرته الأحكام التى سبقت فى أول النكاح . وهى التنب والكرامة الخ

لم ينو (في الظاهر لا الباطن لا يقول مُحْتَمِلٌ بِإِلَانِيَّةٍ كَأَعَدْتُ الْحِلَّ أَوْ رَفَعْتُ
التَّحْرِيمَ) إذ يَحْتَمِلُ له ولغيره (ولا يَفْعِلُ دُونَهَا كَوَطْءٍ وَلَا صَدَاقٍ) ولا حد
ويلحق الولد مراعاة لقول ابن وهب مجرد الوطء رجعة ويستبرئها ويراجعها بغيره
في عدة الأول (وَإِنْ اسْتَمَرَ) عب هذا فرض سؤال وكذا لو اكتفى بمرة
(وَانْقَضَتْ لِحَقِّهَا طَلَاقُهُ) بعد العدة (عَلَى الْأَصَحِّ) كمن طلق في مختلف يه
(وَلَا إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ دُخُولُ) بامرأتين (وَإِنْ تَصَادَقَا عَلَى الْوُطْءِ قَبْلَ الطَّلَاقِ
وَأُخِذَ بِإِقْرَارِهِمَا) في العدة على ما ارتضاه (ر) ومن واقعه، بعض المحققين هذا
ظاهر إن أراد الرجعة فتمناه أما إن راجعها بالفعل فلا يتزوج أختها مثلاً ولا تزوج
غيره ولو بعد العدة (كَدَعَاؤِهَا لَهَا بِمَذْهَابٍ) أى العدة ظرف الدعوة تشبيه في
العاملة بمقتضى الإقرار (إِنْ تَمَادًى عَلَى التَّصَدِيقِ عَلَى الْأُصُوبِ) ومن رجع
سقط ما عليه (وَالْمُصَدِّقَةُ النَّفَقَةُ) أى فشرط أخذه بمقتضى إقراره فيها ان
تصدقه فلا تكرار كما في بن (وَلَا تَطْلُقُ لِحَقِّهَا فِي الْوُطْءِ) لأنهم يقصد ضررها
(وَلَهُ جَبْرُهَا عَلَى تَجْدِيدِ عَقْدٍ عَلَيْهَا بِرُبْعِ دِينَارٍ وَلَا إِنْ أَقْرَبَهُ فَقَطُّ فِي زِيَارَةٍ
بِخِلَافِ الْبِنَاءِ) فيكفي إقراره وهناك طريقة قوية تشترط التصادق مطلقاً كما في
حش وغيره (وَفِي إِبْطَالِهَا إِنْ لَمْ تُنْجِزْ كَعَقْدٍ) قياساً على النكاح (أَوْ) تبطل
(الْآنَ فَقَطُّ) فلا تنجز (تَأْوِيلَانِ وَلَا إِنْ قَالَ مَنْ يَغِيبُ إِنْ دَخَلَتْ) المحلوف
عليها (فَقَدْ ارْتَجَعَتْهَا كاخْتِيَارِ الْأُمَةِ نَفْسَهَا أَوْ زَوْجَهَا بِتَقْدِيرِ عِثْبَتِهَا) يلغى
(بِخِلَافِ ذَاتِ الشَّرْطِ يَقُولُ إِنْ قَعَلَهُ زَوْجِي فَقَدْ فَارَقْتُهُ) فيلزم والفرق بين
السَّائِلِينَ طريقة (وَصَحَّتْ رَجَعَتُهُ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِهِ) بنيتها بالوطء
(أَوْ تَصَرُّفِهِ) تصرف الأزواج (وَمِثْلَتِهِ فِيهَا) أى العدة ظرف للاقرار
وما بعده (أَوْ قَالَتْ حِصْتُ ثَالِثَةً فَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى قَوْلِهَا قَبْلَهُ بِمَا يَكْذِبُهَا أَوْ
أَشْهَدَ بِرَجْعَتِهَا فَصَمَّتْ ثُمَّ قَالَتْ كَانَتْ انْقَضَتْ) فان بادرت صدقت ما أمكن

كما يأتي (ولو) ادعت انفصامها عند مراجعته فتزوجت غيره و (وَلَدَتْ
لِذَوِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ) من وطء الثاني بماله بال (رَدَّتْ بِرَجْعَتِهِ) حيث لم يمض
من طلاقه فوق أقصى الحمل (وَلَمْ تَحْرُمْ عَلَى الثَّانِي) تأييداً لأنها ذات زوج
وسخه لو أحسن من أو كافي بن عن غ^(١) (وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِهَا حَتَّى انْقَضَتْ
وَتَزَوَّجَتْ) ولا يعلم الأول (أَوْ وَطِئَ الْأُمَّةَ سَيِّدٌ فَكَالْوَلِيِّينَ وَالرَّجْعِيَّةَ
كَالزَّوْجَةِ إِلَّا فِي تَحْرِيمِ الْإِسْتِمْنَاعِ وَالِدُخُولِ عَلَيْهَا وَالْأَكْلِ مَعَهَا) وفي
بن حلاف في سكنى الأعرب بين التأهلين فانظره (وَصُدِّقَتْ فِي انْقِضَاءِ عِدَّتِهِ
الْقَرْنُ وَالْوَضْعُ بِإِلَافٍ يَمِينٍ مَا أَتَسَكَّنَ وَسُئِلَ النِّسَاءُ) هل يمكن ان أشكل
(وَلَا يُفِيدُ) جوار الرجعة (تَكْذِيبُهَا نَفْسَهَا وَلَا أَنْهَارَاتُ أَوَّلِ الدَّمِ وَانْقِطَاعُ)
المتعمد قبول هذا (وَلَا رُوِيَةُ النِّسَاءِ لَهَا) فوافقن دعواها الثانية بل المبررة بالأولى
(وَأَوْ مَاتَ زَوْجُهَا بَعْدَ كَسَنَةِ صَالَتٍ لَمْ أَحِضْ إِلَّا وَاحِدَةً) لثرت (فَإِنْ
كَانَتْ غَيْرَ مُرَضَّعَةٍ وَمَرِيضَةٍ لَمْ تَصْدَقْ إِلَّا إِنْ كَانَتْ نَظِيرُهُ) أى التاخر حياته
(وَحَلَفَتْ فِي كَالسَّتَةِ) مفهوم بعد كسنة (لَا فِي كَالْأَرْتَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ) أى عشرة
أيام هذه النسخة الصحيحة مبنية على تعريف المضاف في العدد كافي بن (وَنَدِبَ
الْإِشْهَادُ أَصَابَتْ مَنْ مَنَعَتْ) نفسها (لَهُ وَشَهَادَةُ السَّيِّدِ) والولى (كَالْعَدَمِ)
للثمة (و) ندب (الْمُتَمَّةَ عَلَى قَدَرِ حَالِهِ بَعْدَ الْعِدَّةِ لِلرَّجْعِيَّةِ أَوْ وَرَثَتِهَا كَكُلِّ
مُطْلَقَةٍ فِي نِكَاحٍ لَا زِمَ لَا فِي فَسْخِ كَلِمَانٍ وَمِلْكِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ) الآخر
نعم لرضاع لاردة (إِلَّا مَنْ اخْتَلَفَتْ) برضاها استثناء من الكلية (أَوْ فَرَضَ
لَهَا وَطَلَّقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَخُتَّارَةً لِعَتِيقِهَا أَوْ لِعَتِيبِهِ وَغَيْرَهُ وَتَمَلَّكَهَ)

﴿ بَابُ ﴾

(الْإِبْلَاءُ يَمِينُ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ يَتَصَوَّرُ وَقَاعَهُ وَإِنْ مَرِيضًا يَمْتَنِعُ وَطْءُ

(١) هو ابن غزوى الشافى المكاسى

زَوْجَتِهِ وَإِنْ تَمْلِكُ) كان تزوجها فوالله لا أطاها (غَيْرِ الْمَرْضَةِ) المقصود
إصلاح ولها أو لا قصد له (وَإِنْ رَجِئَتْ) فان خرجت العدة فلا شيء عليه
(أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ لِلْبَيْدِ وَلَا يَنْتَقِلُ بِمَعْتَقِهِ بَعْدَهُ) أى بعد
الحكم (كَوَالِدِهِ لَا أَرَا جُحْكَ أَوْ لَا أَطَاكَ حَتَّى تَسْأَلِنِي أَوْ تَأْتِنِي) لأن شأن
النساء الحياء (أَوْ لَا أَلْتَفِي مَعَهَا أَوْ لَا أَعْتَسِلُ مِنْ جَبَابَةٍ) كناية (أَوْ لَا أَطَاكَ
حَتَّى أَخْرُجَ مِنَ الْبَلَدِ إِذَا تَكَلَّفَهُ) أى كان الخروج كلفة (أَوْ فِي هَذِهِ الدَّارِ
إِذَا لَمْ يَحْضُرْ خُرُوجَهَا لَهُ) أى لأجل الوطء (أَوْ إِنْ لَمْ أَطَاكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ)
المذهب أن من امتنع من الوطء في هذه مضارر لا مولى (أَوْ إِنْ وَطِئْتَكَ وَتَوَى
بِبَقِيَّةِ وَطْئِهِ الرَّجْمَةُ وَإِنْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا) فانه إما يحث بما يسمي وطئا وهو
تصيب كل الحشفة كما في بن وهى إذ ذاك مَدْخُولُهَا (وَفِي تَمْجِيلِ الطَّلَاقِ
إِنْ خَلَفَ بِالثَّلَاثِ) لا يطاها (وَهُوَ الْأَحْسَنُ أَوْ ضَرْبِ الْأَجْلِ) لاحتمال
أن ترضى بالمقام بلا وطء (قَوْلَانِ فِيهِمَا وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهُ) أى الوطء (كالنظار)
إذا قال إن وطئتكَ فانت كظهر أمى لا يمكن من الوطء ويضرب الأجل لاحتمال
أن ترضى بالمقام بلا وطء (لَا كَافِرٍ) عطف على مسلم أول الباب (وَإِنْ أَسْلَمَ
إِلَّا أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَيْنَا وَلَا لَأَهْجَرَتْهَا أَوْ لَا كَلَمَتْهَا) وهو يمسه وهو إضرار
(أَوْ لَا وَطِئَتْهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا) لتسكنه فى الثانى (وَاجْتَهَدَ) فى التلوم (وَوَلَّتْ
فِي الْأَعْرَافِ أَوْ لَا أَيْتَنَ أَوْ تَرَكَ الْوُطْءَ ضَرَرًا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَوْ سَرَمَدَ
الْعِبَادَةِ بِلا أَجَلٍ) معين (عَلَى الْأَصَحِّ وَلَا إِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ بِتَمِينِهِ حُكْمٌ)
كتميمها (كَكُلِّ تَمْلُوكٍ أَتْلِكُهُ حُرًّا أَوْ حَصًّا) فى حلقه بالمبيد (بَلَدًا)
فلا يكون مولى (قَبْلَ مِلْكِهِ مِنْهَا أَوْ لَا أَطَاكَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ إِلَّا مَرَّتَيْنِ)
لأنه يطاها بعد كل أربعة أشهر (أَوْ مَرَّةً) لأنه ليس ممنوعاً من الوطء (حَتَّى
يَطَا وَتَبْقَى الْعِدَّةُ وَلَا إِنْ خَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ إِنْ وَطِئْتَكَ قَبْلَ
(١٥٠ - اكمل)

صَوْمَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ نَعَمْ إِنْ وَطِئَ) فِي أَثْنَائِهَا (صَامَ بَقِيَّتِهَا وَالْأَجَلَ) الَّتِي
يَطْلُبُ بِسَدِّهِ (مِنَ الْيَمِينِ إِنْ كَانَتْ يَمِينُهُ صَرِيحَةً فِي تَرْكِ الْوُطْءِ لَا إِنْ
اِحْتَمَلَتْ مُدَّةً يَمِينُهُ أَقَلَّ) الْمُتَمَدُّ وَلَوْ فَالْمَدَارُ عَلَى كَوْنِهَا عَلَى تَرْكِ الْوُطْءِ (أَوْ
خَلَفَ عَلَى حِنْثٍ) فَنَجَّ (فَمِنْ الرِّفْعِ وَالْحُكْمِ وَهَلِ الْمَظَاهِرُ إِنْ قَدَرَ عَلَى
التَّكْفِيرِ وَامْتَنَعَ كَالْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ اخْتَصَرْتُ أَوْ كَالثَّانِي وَهُوَ الْأَرْجَحُ أَوْ
مِنْ تَبَيُّنِ الضَّرَرِ) وَهُوَ يَوْمُ الْاِمْتِنَاعِ (وَعَلَيْهِ تَوَوَّلْتُ أَقْوَالَ) وَالْعَاجِزُ مَعْنُورٌ
إِلَّا أَنْ يَضَارَّ (كَالْعَبْدِ لَا يُرِيدُ الْقَيْئَةَ) مِنَ الظَّاهِرِ تَشْبِيهِ فِي دُخُولِ الْإِيْلَاءِ
عَلَى الرَّاجِحِ وَأَجَلِهِ مِنْ يَوْمِ الرِّفْعِ كَمَا حَقَّقَهُ ر (أَوْ يُمْنَعُ الصَّوْمُ بِوَجْهِ جَائِزٍ لَشُغْلِهِ
(وَانْحَلَّ الْإِيْلَاءُ بِزَوَالِ مِلْكٍ مَنْ خَلَفَ بِمَتْنِهِ إِلَّا أَنْ يَتَوَدَّ بِغَيْرِ إِرْثٍ)
فَيَعُودُ إِلَّا أَنْ يَخْصُ زَمَانًا فَاتٍ (كَالْإِطْلَاقِ الْقَاصِرِ عَنِ الْقَائِدَةِ فِي الْمَحْلُوفِ
بِهَا) تَشْبِيهِ فِي الْعُودِ (لَا لَهَا) الْإِلَامُ بِمَعْنَى عَلَى فَالْمَحْلُوفِ عَلَيْهَا لَا يَتَقَيَّدُ فِيهَا الْيَمِينُ
بِالْعَصَةِ الْأُولَى كَمَا سَبَقَ فَهُوَ إِخْرَاجٌ مِنْ شَرْطِ الْقَصُورِ (وَبِتَحْتِيلٍ) مُقْتَضَى
(الْحِنْثِ) فِي كِطْلَاقِ (وَبِتَكْفِيرٍ مَا يَنْكَفِّرُ) كَيْمِينَ اللَّهُ تَعَالَى (وَإِلَّا) يَحْصُلُ
اِنْحِلَالٌ (فَلَهَا) وَلِسَيِّدِهَا إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ وَطْئُهَا) الْفَقْهُ وَلَوْ (الْمَطْلُوبَةُ بَعْدَ
الْأَجَلِ بِالْقَيْئَةِ وَهِيَ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ فِي الْقُبُلِ وَافْتِضَاضُ الْبِكْرِ إِنْ حَلَّ)
وَالْأَطْلُبُ بِسِيرِهِ (وَلَوْ مَعَ جُنُونٍ لَا يَوْطِئُ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ وَحِنْثٌ إِلَّا أَنْ
يَنْوِي الْفَرْجَ وَطَلَّقَ إِنْ قَالَ لَا أَطْلُبُ بِلَا تَلَوُّمٍ وَإِلَّا) بَانَ وَعَدَ (اخْتَبَرُ مَرَّةً
وَمَرَّةً) وَثَلَاثَةً (وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَاهُ) إِلَّا أَنْ تَخْلَفَ بَعْدَ نِكَوْلِهِ (وَإِلَّا) يَدْعُهُ
وَلَا وَعْدَ بِهِ (أَمَرَ بِالْإِطْلَاقِ وَإِلَّا طَلَّقَ عَلَيْهِ وَقَيْئَةُ الرِّبَاضِ وَالْمَخْبُوسِ
بِمَا يَنْحَلُّ بِهِ) السَّابِقِ (وَإِنْ لَمْ تَكُنْ يَمِينُهُ نِمَّا تَكْفِيرُ قَبْلَهُ كِطْلَاقٍ
فِيهِ رَجْعَةٌ فِيهَا أَوْ فِي غَيْرِهَا وَصَوْمٌ لَمْ يَأْتِ) كَالْبِهِمِ (وَعَتَقَ غَيْرَ مَعِينٍ
فَالْوَعْدُ) بِالْوُطْءِ (وَبَعَثَ لِلْفَنَائِبِ وَإِنْ يَشْهَرَيْنِ وَلَهَا التَّوَدُّ إِنْ رَضِيَتْ) بَعْدَ

الوطء (وَسَمَّ رَجَعْتُهُ إِنْ انْحَلَّ) في العلة (وَالَا لَقَتْ وَأَنْ أَبَى الْقَيْئَةَ فِي
إِنْ وَطِئْتُ إِحْدَاكُمَا فَالْآخَرَى طَالِقٌ طَلَّقَ الْحَاكِمُ إِحْدَاهُمَا) للذهب مول
منهما فيطلقان (وَفِيهَا يَمْنَحُ حَلْفَ نَفْسٍ لَا يَطْلُغُ وَاسْتَقْنَى أَنَّهُ مَوْلٍ وَحِلَّتْ عَلَى
مَا إِذَا رُفِعَ وَلَمْ تُصَدَّقْ) له الوطء ولا كفارة كما قال الإمام أي بينه وبين
الله كما في بن (وَأُورِدَ لَوْ كَفَرَ عَنْهَا وَلَمْ تُصَدَّقْ) فالقول قوله (وَقُرُقُ بَشْدَةٍ
الْمَالِ) لما علت عن بن أنه لا كفارة هنا فلا يقال انه يؤل لها (وَبِأَنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ
يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْحَلِّ) كالترك

﴿ بَاب ﴾

(تَشْبِيهِ الْفُسْخِ) لا الكافر ولو تراض لقوله تعالى منكم ولأنه يكفر بالتقرب
بخلاف الايلاء (الْمُسْكَلَفِ مَنْ تَحِلُّ أَوْ جُزْءُهَا يَظْهَرُ مُحَرَّمٌ أَوْ جُزْءُهُ يَظْهَرُ
وَتَوَشَّفَ) بصيغة اللامى فاعله الظاهر (إِنْ تَمَلَّقَ بِكَمِيشَتَيْهَا وَهُوَ بِيَدِهَا مَا لَمْ
تُؤَقِّتْ) فتقصى أو يبطله الحاكم (وَيُحَقِّقُ) كأجل يبلناه (تَنْجِزُ وَبُوقَتْ)
كهذا الشهر (تَأَبَّدَ) حتى يكفر (أَوْ يَدْعَمُ زَوَاجَ فَمِنْهُ الْيَأْسُ) منه (أَوْ
الْعَزِيمَةُ) على عدمه على قاعدة الحث كما في بن خلافاً (لِ) ويمنع منها إذا امتنع
من الزواج ويدخل الايلاء (وَلَمْ يَصَحَّ فِي الْمُعَلَّقِ تَقْدِيمُ كَفَّارَتِهِ قَبْلَ
لُزُومِهِ) الأولى حذف هذا اكتفاء بقوله الآتى وتجب بالعود ولا تجزى قبله
(وَصَحَّ فِي رَجْعِيَّةٍ وَمَذْبُورَةٍ وَمُحَرَّمَةٍ) ونحوها كحائض ما لم يقيد بمدة للانع
(وَيُجَوِّبُ أَسْلَمَ) فظاهر (ثُمَّ أَسْلَمْتُ) حيث يقر عليها (وَرَتْقًا) وبقية
المعيات (لَا مُكَاتَبَةَ وَلَوْ عَجَزَتْ عَلَى الْأَصْحَ) ما لم ينو إن عجزت (وَفِي
صِحَّتِهِ مِنْ كَمَجُوبٍ تَأْوِيلَانِ) المرجحان كما في بن وحش (وَمَرِئُهُ يَظْهَرُ
مُؤَبَّدٌ تَجَرَّعًا أَوْ غَضْرًا أَوْ ظَهَرَ ذَكَرٌ) صوابه فیهما^(١) من الصريح (ولا

(١) بَأَن يَقُولُ : لَا غَضْرًا أَوْ ظَهَرَ ذَكَرٌ ، لِأَنَّ هَذَيْنِ مِنَ السَّكَايَةِ

يَنْصَرِفُ لِلطَّلَاقِ وَهَلْ يُؤْخَذُ بِالطَّلَاقِ مَعَهُ إِذَا نَوَاهُ مَعَ قِيَامِ الْبَيْتَةِ (قضاء
(تأويلان) أرجحهما لا طلاق فينصر من أى كلام) (كَأَنْتَ حَرَامٌ كَطَهْرٍ
أُمِّي أَوْ كَأُمِّي) تشبيه في التأويلين مع القيام على الأرجح (وَكِنَايَتُهُ كَأُمِّي
وَأَنْتِ أُمِّي إِلَّا لِمَقْصِدِ الْكَرَامَةِ) أو الكراهة (وَكَطَهْرٍ أَجْنَبِيَّةٍ وَنَوَى
فِيهَا فِي الطَّلَاقِ قَالِبَتَاتٍ) وينوى في غير المدخول بها (كَأَنْتِ كُفْلَانَةٌ
الْأَجْنَبِيَّةِ) تشبيه في البتات (إِلَّا أَنْ يَتَوَيَّهَ) أى الظهار (مُشْتَقٌّ أَوْ كَابَنِي
أَوْ غُلَامِي أَوْ كُلُّ شَيْءٍ حَرَّمَهُ الْكِتَابُ) كله بتات إن دخل (وَلَزِمَ
يَأْتِي كَلَامُ) بل الصوت الساذج (نَوَاهُ بِهِ لَا يَلِينُ وَطِئْتُكَ وَطِئْتُ أُمِّي
أَوْ لَا أَعُودَ لِمَسْكَ حَتَّى أَمْسَ أُمِّي أَوْ لَا أَرَاكَ حَتَّى أَرَاكَ أُمِّي) فلا
شئ عليه إلا أن ينوى ظهاراً أو طلاقاً (وَمَعَدَّتِ الْكُفْرَةَ إِنْ عَادَ) بأن
وطئ (ثُمَّ ظَاهَرَ) أو بعد جل الأولى (أَوْ قَالَ لِأَرْبَعٍ مَنْ دَخَلَتْ أَوْ كُلُّ
مَنْ دَخَلَتْ أَوْ أَيْتُكُنْ لَا إِنْ تَزَوَّجْتُكُنْ أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ) فواحدة عند
الأولى وإما لم يبلغ التعميم هنا لانتهاء الضيق بالكفارة (أَوْ ظَاهَرَتْ مِنْ نِسَائِهِ)
وله يفرّد كلا بخطاب (أَوْ كُرْرَةً أَوْ عَاقَةً) مراراً بمتّحد (ويتعدد تعدد
(إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ كَفَارَاتٍ فَتَلَزَمَتْ) فيما قلنا فيه بالانحداد (وَلَهُ الْمَسُّ بِمَعْدٍ
واحدة على الأرجح) لأنها الواجبة بالاصالة (وَحَرَّمَ قَبْلَهَا الْإِسْتِمْتَاعَ) حتى
نكّل (وعاينها منعة ووجب إن خافته رفقها للحاكم وجاز كونها معه إن
أُمن) (ورويها كالحرّم) (وَسَقَطَ إِنْ تَعَلَّقَ وَآمَ يَقْنَجُزُ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ) فلا
يعود بعودها بخلاف للنجز ودون الثلاث (أَوْ آخَرَ كَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَأَنْتِ
عَلَى كَطَهْرٍ أُمِّي كَقَوَائِمِهِ لِقَعْرِ مَدْخُولٍ بِهَا) كإيانه المدخول بها (أَنْتِ طَالِقٌ
وَأَنْتِ عَلَى كَطَهْرٍ أُمِّي) (وَلَوْ سَقَا) (لَا إِنْ نَعَدَّ أَوْ صَاحَبَ كَذَا تَزَوَّجْتُكَ
فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَأَنْتِ عَلَى كَطَهْرٍ أُمِّي) فإن عطف بترتب لخلاف انظر

حش وبن (وإن عُرِضَ عَلَيْهِ نِكَاحُ امْرَأَةٍ يَقَالُ هِيَ أُمِّي فَلْيَلْزِمْنِي) إلا لقرينة
غيره (وَتَجِبُ بِالْعَوْدِ وَلَا تُجْزَى قَبْلَهُ وَتَتَحَمَّ بِالْوَطْءِ وَهَلْ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى
الْوَطْءِ أَوْ مَعَ الْإِبْسَاطِ تَأْوِيلَانِ وَخِلَافٌ وَسَقَطَتْ إِنْ لَمْ يَطَّأ بِطَلْقِهَا وَمَوْتِهَا)
بن حقه وهل تجب بالعزم على الوطء أو به مع الإمساك أو نصح به فقط وتتحم
بالوطء فتسقط إن لم يطأ بموت أو طلاق أو يلات (وَهَلْ تُجْزَى إِنْ أَتَتْهَا)
وقد طلقها أثناءها أولا وهو الأقوى (تَأْوِيلَانِ) فالسقوط بالطلاق إذا لم تعد
كما مر (وَهِيَ إِعْتِاقُ رَقَبَةٍ لِأَجْنَيْنٍ وَعَتَقٌ بَعْدَ وَضْعِهِ وَمُنْقَطِعٌ خَبَرُهُ)
وأجزأ ان تبين سلامته (مُؤْمِنَةٌ وَفِي الْأَعْجَمِيِّ^(١)) الجوسي (تَأْوِيلَانِ وَفِي
الْوَقْفِ) على الأصح من الأجزاء (حَقٌّ يُسَلِّمُ) أو يمكن منها لأنه يجر (قَوْلَانِ
سَلِيمَةٍ مِنْ قَطْعِ أَضْبَعٍ وَغَمَى وَبَكَمَ وَجُنُونٍ وَإِنْ قَلَّ وَمَرَضٍ مُشْرِفٍ وَقَطْعِ
أُذُنَيْنِ وَصَمِّ وَهَرَمَ) بخلاف الصغر لأنه مرجو (وَعَرَجٌ شَدِيدَيْنِ وَجَذَامٌ
وَبَرَصٌ وَمَلَحٌ) ودَيْن يمنع التكسب ورجع بالارش بعد العتق يستعين به فان لم
يمنع صنع به ما شاء (بِلَا شَوْبٍ عَوَضَ لَا مُشْتَرَى لِلْعِتْقِ) لأن الشأن وضع البائع
(مُحَرَّرَةٌ لَهُ لَا مَنْ يَمْتَقُ عَلَيْهِ وَفِي إِنْ اشْتَرَيْتَهُ فَهُوَ حُرٌّ عَنْ ظَهَارِي
تَأْوِيلَانِ)^(٢) سبهما هل قول الظاهر عن ظهاري بعد ندما (وَالْعِتْقُ) عطف على
عَوَضَ (لَا مَكَاتِبَ وَمَذَبَرٌ وَنَحْوُهُمَا أَوْ أَعْتَقَ نَصْفًا فَكَمَلُ عَلَيْهِ أَوْ أَعْتَقَهُ
أَوْ أَعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ أَرْبَعٍ وَيَجْزَى أَعْوَزٌ وَمَقْضُوبٌ) منه (وَمَرْهُونٌ وَجَانٍ إِنْ
افْتَدِيَا) إذ معلوم انه لا يسلق أجزاء إذا أخذها كما حققه (ر) (وَمَرَضٌ وَعَرَجٌ
خَفِيفَيْنِ وَأَنْمَلَةٌ وَجَدَعٌ فِي أُذُنٍ وَعَتَقُ الْغَيْرِ عَنْهُ وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ إِنْ عَادَ)
شرط فيما قبل المبالغة وما بعدها ((وَرَضِيَةٌ) خاص بما بعدها (وَكَرَّةُ الْخَصِيِّ

(١) المراد به من يجر على الاسلام من عجمي كبير وكتابي صغير لا يطل دينه، وفي المجموع:
ولا يجرى. كتابي بقى وأجزأ الصغير على الأصح وفي الجوسي: متلفا خلاف اه
(٢) أظهرهما الأجزاء.

وَنَذِبَ أَنْ يَصَلَّى وَيَصُومَ) فسر بالمميز (ثُمَّ لِمُعْسِرٍ عَنْهُ وَقَتَ الْأَدَاءِ لَا
قَادِرَ وَإِنْ بِيْلِكَ مُخْتَارٌ إِلَيْهِ لِكَمْ رَضٍ أَوْ مَنْصِبٍ) أو دارسكني (أَوْ
بِيْلِكَ رَقَبَةٍ) قط (ظَاهِرٌ مِنْهَا) فيكفر بها عنها ويتزوجها إن شاء (صَوْمُ
شَهْرَيْنِ بِالْهَلَالِ) ان بدا منه (مَنَوَى التَّائِبُ وَالْكَفَّارَةُ وَتَمَّ الْأَوَّلُ) ثلاثين
ولو ناقصا (إِنْ انْكَسَرَ) أو مرض مثلا (مِنَ الثَّالِثِ وَالسَّيِّدُ الْمُنْعُ إِنْ أَضَرَ بِخِدْمَتِهِ
وَلَمْ يُوَدِّ) بمعنى أو (خَرَجَهُ وَتَمَيَّنَ لِذِي الرِّقِّ) بالنسبة للعتق (وَلَيْسَ طَوْلُ
بِالْقَيْئَةِ) ولا صبر لمضى اللذة ليعتق (وَقَدْ التَزَمَ عَتَقَ مَنْ يَمْلِكُ لِعَشْرِ سِنِينَ وَإِنْ
أَبْسَرَ فِيهِ تَمَادَى) وجوبا أن تجاوز ثلاثة أيام (إِلَّا أَنْ يُفْسِدَهُ وَنَذِبَ الْعِتْقُ فِي
كَالْيَوْمَيْنِ) والثلاثة ووجب في الأول (وَلَوْ تَكَلَّفَهُ الْمُعْسِرُ جَارَ) أى مضى
(وَاقْتَطَعَ تَتَابَعُهُ يَوْمًا الْمَطْلَاهِرِ مِنْهَا أَوْ وَاحِدَةً عَنْ مِثْنِ كَفَّارَةٍ وَإِنْ لَيْلًا
نَاسِيًا) ومثل الوطء مقدماته (كِبْطُلَانِ الْإِطْلَامِ) بذلك (وَفِطْرُ السَّعْرِ
أَوْ يَمْرُضُ حَاجَةً لَا إِنْ لَمْ يَهْجُ كَحَيْضٍ) تشبيه في عدم القطع في غير الظهار
كالقتل (وَإِذَا كَرِهَ وَظَنُّ غُرُوبٍ وَفِيهَا وَنِسْيَانٍ) فلا يقطع التتابع وهو المعتمد
(وَبِالْعِيدِ) عطف على ما يقطع التتابع (إِنْ تَعَمَّدَهُ لِأَجَلِهِ) ذاتا أو حكما
(وَهَلْ) عدم القطع عند الجهل (إِنْ صَامَ الْعِيدَ وَأَيَّامَ الدُّشْرِيقِ وَإِلَّا اسْتَأْنَفَ
أَوْ يُفْطِرُهُنَّ وَيَبْنِي تَأْوِيلَانِ) التحقيق لا يصوم العيد بل ناليه (وَجَهْلُ
رَمَضَانَ كَالْعِيدِ) في عدم القطع (عَلَى الْأَرْجَحِ وَبِفَضْلِ الْقَضَاءِ) ولو نسيانا
(وَشَهْرٌ أَيْضًا الْقَطْعُ بِالنِّسْيَانِ) في الفطر ضيف (فَإِنْ لَمْ يَذَرِ بَعْدَ صَوْمِ أَرْبَعَةٍ
عَنْ ظَهَارَيْنِ مَوْضِعَ يَوْمَيْنِ صَامَهُمَا) لاحتمال أنهما من الثانية فلا ينقل
قبل كالمسا (وَقَفِّي شَهْرَيْنِ) لاحتمال الترك من الأولى فبطلت بالشروع في
الثانية (وَإِنْ لَمْ يَذَرِ اجْتِمَاعَهُمَا صَامَهُمَا وَالْأَرْبَعَةَ) لاحتمال أن كل
يوم من واحد على قطع التتابع ، وعلى المعتمد يومان وشهران مطلقا

(ثُمَّ تَمْلِكُ سِتِّينَ مِسْكِينًا أَوْ حُرًّا مُثْلَيْنِ لِكُلِّ مِدَّةٍ وَتُلْتَمِزُ بِرَأْوِ إِنْ
اِقْتَاتُوا تَمَرًا أَوْ غُرَجًا فِي الْفَطْرِ) غَيْرُهُ (فَعِدْلُهُ) بِالشَّيْعِ (وَلَا أَحَبُّ الْقَدَاءِ
أَوْ النِّسَاءِ) وَأَجْزَأُ إِنْ بَلَغَ (كَفِدْيَةِ الْأَذَى وَهَلْ لَا يَنْقُضُ إِلَّا إِنْ أَيْسَ مِنْ
قُدْرَتِهِ عَلَى الصِّيَامِ أَوْ) يَنْقُضُ (إِنْ شَكَّ قَوْلَانِ فِيهَا وَتَوَوَّضَتْ أَيْضًا عَلَى أَنْ
الْأَوَّلَ قَدْ دَخَلَ فِي الْكُفَّارَةِ) فَلَا يَكْفِيهِ الشَّكُّ وَالْعَمْدُ لَا بَدَّ مِنَ الْيَأْسِ
مُطْلَقًا (وَإِنْ أَطْعَمَ مِائَةً وَعِشْرِينَ فَكَالْيَمِينِ) يَكْمُلُ السِّتِينَ وَيَنْزِعُ مَا بَقِيَ
إِنْ بَيْنَ بِالْقَرْعَةِ (وَالْعَبْدُ إِخْرَاجُهُ إِنْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ وَفِيهَا أَحَبُّ إِلَى أَنْ
يَصُومَ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْإِطْعَامِ وَهَلْ هُوَ وَهُمْ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ أَوْ أَحَبُّ
لِلْوُجُوبِ أَوْ أَحَبُّ لِلسَّيِّدِ عَدَمُ التَّمَنُّعِ أَوْ لِمَنْعِ السَّيِّدِ لَهُ الصَّوْمُ) لَشُغْلِهِ
فَلْأَحَبُّ ائْتِظَارُ زَوَالِ الْمَنْعِ (أَوْ عَلَى الْمَاجِزِ حِينَئِذٍ قَطُّ) فَيَنْتَظِرُ إِمَّاكَانَهُ
(تَأْوِيلَاتٌ وَمِثْلُهَا إِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْيَمِينِ أَنْ يُطْعِمَ أَجْزَأُ وَفِي قَلْبِي مِنْهُ
شَيْءٌ) لِمَسَدِّ تَمَامِ الْمَلِكِ (وَلَا يُجْزِئُ تَشْرِيكَ كَفَّارَتَيْنِ فِي) نَصِيبِ
(مِسْكِينٍ وَلَا تَرْكِيْبُ صِنْفَيْنِ وَلَوْ نَوَى لِكُلِّ عَدَا أَوْ عَنِ الْجَمِيعِ
كَمَلٍ) مَا عَيْنَ أَوْ الْجَمِيعِ (وَسَقَطَ حَظُّ مَنْ مَاتَتْ) فَلَا يَصْرَفُ لِحَاجَةٍ (وَلَوْ
أُعْتَقَ ثَلَاثًا عَنْ ثَلَاثٍ مِنْ أَرْبَعٍ لَمْ يَطْلَأْ وَاحِدَةً حَتَّى يُخْرِجَ الرَّابِعَةَ وَإِنْ
مَاتَتْ وَاحِدَةً أَوْ طَلَّقَتْ)

(بَابُ)

إِنَّمَا يُبْلَغُ عَنْ زَوْجٍ) وَلَوْ حَكَ كُنَى شَبْهَةً فِي تَحْلِيلِ لاسْتَدَّ (وَإِنْ فَسَدَ
نِكَاحُهُ أَوْ فَسَدَ أَوْ رُقِيَ لَا كَفَرًا) نَمَّ إِنْ رَضُوا بِحُكْمِنَا (إِنْ قَدَّمَهَا بِزَنِي
فِي نِكَاحِهِ) مُتَمَلِّقٌ بِقُذْفِ الْعِلَّةِ فِي حُكْمِهِ^(١) (وَالْأَلَا) بِأَنْ قَذَفَهَا قَبْلَ النِّكَاحِ

(١) وَلَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مِنْ طَلَاقٍ بَاتِنٍ لَهَا مِنْ تَطْلُغَاتِ الزَّوْجِيَّةِ

أو بند العدة (حَدٌّ تَيَقَّنَتْهُ أُمِّي وَرَأَاهُ غَيْرُهُ) صفة لاني قيل مذهب المدونة كفاية التيقن في البصير أيضاً بن هذا من قوله وفي حله بمجرد القذف أو لعانه خلاف وأنكر كون ما ذكر مذهب المدونة (وانتفى به) أي بلعان الروية (مَأْوَلُهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ) منها (وَأِلَّا) بأن نقص ستة أيام (لِحَقِّ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ الْإِسْتِبْرَاءَ) ويمضي منه أقل الحمل وإلا فالحامل تحيض (وَيَنْفِي حَمْلَ وَإِنْ مَاتَ) مبالغة في الحاجة للعان لاني الحد (أَوْ تَمَدَّدَ الْوَضْعُ أَوْ التَّوَأْمُ) مبالغة في اتحاده (بِلَعَانٍ مُعْجَلٍ) قبل الوضع (كَالَّذِي وَالْوَلَدَ) تشبيه في الاتحاد يقول رأيها ترى وما هذا الحل مني (إِنْ لَمْ يَطْلُهَا بَعْدَ وَضْعِهِ) وبينهما مدة حمل وإلا فنقمة الأول (أَوْ وَطَنَهَا) وأنت به (لِمَدَّةٍ لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ فِيهَا أَمَلَةً) بستة أيام فأكثر عن ستة أشهر من الوطء الثاني والموضوع أنه قطعه عن الوضع الأول مدة حمل (أَوْ كَثْرَةٍ) فوق أقصاه منه (أَوْ اسْتِبْرَاءَ بِحَيْضَةٍ) بعد الوطء ووضعت لمدة حمل بعد الاستبراء (وَلَوْ تَصَادَقَا عَلَى نَفْسِهِ) مبالغة في الحاجة للعان (إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) من العقد بماله بال كسته أيام (أَوْ هُوَ صَيٌّ حِينَ الْحَمْلِ أَوْ مَحْبُوبٌ أَوْ ادَّعَتْهُ مَغْرِبِيَّةٌ عَلَى مَشْرِقِيٍّ) فينتفى بلا لعان في ذلك كله (وَفِي حَدِّهِ بِمَجَرَّدِ الْقَذْفِ) عن الروية (أَوْ لِعَانِهِ خِلَافٌ وَإِنْ لَاعَنَ زُرُوءِيَّةً وَادَّعَى الْوَطْءَ قَبْلَهَا وَعَدِمَ الْإِسْتِبْرَاءَ) وأنت به لمدة حمل منها (فَلِأَنَّكَ فِي الزَّامَةِ بِهِ) ولا يفتنى أصلاً (وَعَدِمِهِ) أي عدم الإلزام بل له أن ينفيه بلعان ثانٍ (وَنَفْيِهِ) بالأول (أَقُولُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَيَلْحَقُ إِنْ ظَهَرَ يَوْمَهَا) كما سبق في قوله والالحق (وَلَا يُعْتَمَدُ بِهِ عَلَى عَزْلِ وَلَا مُشَابَهَةٍ لِعَقْبِهِ وَأَنْ يَسْوَادَ وَلَا وَطْءٍ بَيْنَ الْقَحْذَيْنِ إِنْ أُنْزَلَ وَلَا وَطْءٍ بَعْدَ انْزَالِ إِنْ أُنْزَلَ قَبْلَهُ وَلَمْ يُبَيَّنْ وَلَا عَنِ فِي الْحَمْلِ مُطْلَقاً) ما لم تجاوز أقصاه في غير عصمته فينتفى بلا لعان (وَفِي الزُّرُوءِيَّةِ) بدعواها (فِي الْمِدَّةِ وَأَنْ مِنْ بَيْنِ وَحَدِّ)

إِنْ ادَّعَى (بِمَدِّهَا كَلَّمَاتُ الْحَقِّ الْوَلَدِ إِلَّا أَنْ تَزْنِيَ بِمَدِّ الْعَمَانِ) لَزْوَالِ عِفَّتِهَا
 (وَتَسْمِيَةِ الزَّانِي بِهَا وَأَعْلِمَ بِحَدِّهِ) لِمَهْ يَغْفُو (لَا إِنْ كَرَّرَ قَذْفُهَا بِهِ وَوَرِثَ
 الْمُسْتَلْحِقُ) بِالْكَسْرِ (النَّبِيُّ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ خَرُّ مُسْلِمٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَقَلَّ
 الْمَالُ وَإِنْ وَدَّ أَوْ أُخْرَ بَعْدَ عَلَيْهِ بَوْضَعٍ أَوْ حَمَلٍ بِإِلَّا عَذْرٍ امْتَنَعَ) (اللعان
 وَشَهِدَ اللَّهُ أَرْبَعًا لَرَأَيْتُهَا تَزْنِي أَوْ مَا هَذَا الْخُفْلُ مِنِّي وَوَصَلَ خَامِسَةً يَلْعَنَهُ اللَّهُ
 عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَاذِبِينَ أَوْ إِنْ كُنْتُ كَذَبْتُهَا) الباء للتصوير أى وصل
 هذا بالأربع قبله (وَأَشَارَ الْآخَرُسُ أَوْ كَتَبَ وَشَهِدَتْ مَا رَأَيْتُ أَوْ مَا زَنَيْتُ
 أَوْ لَقَدْ كَذَبَ فِيهَا) أى الرؤية والحمل (وَفِي الْخَامِسَةِ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ
 كَانَ مِنْ الصَّادِقِينَ وَوَجِبَ أَشْهَدُ وَالْعَنُ وَالنَّصَبُ) بموضعها شرطاً (وَبِأَشْرَفِ
 الْبِلَدِ) السَّجْدِ (وَبِحَضُورِ جَمَاعَةٍ أَقْلُهَا أَرْبَعَةٌ) إظهاراً للشبهة (وَنَدَبَ إِنْزَ
 صَلَاةٍ) وَالْأَفْضَلُ الْمَصْرُ^(١) (وَتَحَوَّرَ فِيهِمَا وَخُصُوصًا عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا
 مُوجِبَةٌ الْمَذَابِ) لِأَنَّهَا يَتِمُّ الْأَمْرُ (وَفِي إِعَادَتِهَا إِنْ بَدَأَتْ) وهو الراجح
 (خِلَافُ) وَلَا عَنَتِ الذَّمِّ بِكُنْيَتِهَا وَلَمْ تُجَبَّرْ وَإِنْ أَبَتْ) (اللعان) (أَدْبَتْ
 وَرَدَّتْ لِمِلَّتِهَا) فِي كَالْجِلْدِ (كَقَوْلِهِ وَجَدْتُهَا مَعَ رَجُلٍ فِي لِحَافٍ) تشبيهه في
 أدب الزوج ولا لعان وإن حده في الأجنبية وقيل الترميض كالتصریح معنا أيضاً
 وحمل على الواضح انظر عيج (وَتَلَاعَنَّا إِنْ زَمَاهَا بِفَضْبٍ أَوْ وَطءٍ شُبْهَةٍ
 وَأَنْكَرَنَاهُ أَوْ صَدَّقْتَهُ وَلَمْ يَنْبُتْ وَلَمْ يَطْهَرْ) بقرينة فإن لم تلعن خدت
 (وَقَوْلُ) عِنْدَ التَّصْدِيقِ (مَا زَنَيْتُ وَلَقَدْ غُلَيْتُ وَإِلَّا) بَانَ ثَبْتُ أَوْ ظَهَرَ (التَّعَنُ
 قَطْعٌ كَصَغِيرَةٍ بَوَطَأَ) وَإِنْ شَهِدَ مَعَ ثَلَاثَةِ التَّعَنُ ثُمَّ التَّعَمَّنُ وَحْدَ الثَّلَاثَةِ لَا إِنْ
 نَكَلَتْ أَوْ لَمْ يَلْمِ بِزَوْجِيَّتِهِ حَتَّى رُجِّعَتْ) مراعاة لمن يجوز شهادة الزوج

(١) لحديث ورد في التشديد في البين الكاذبة بعد العصر ولأنه وقت اجتماع ملائكة الليل
 وملائكة النهار كما ورد أيضاً ولأن العصر هو الصلاة الوسطى على الصحيح

(وإن اشترى زوجته ثم ولدت لسته فكألفه) ينميه الاستبراء بلا مان
(ولأقل فكألف زوجته وحكمه) المرتب عليه (رفع الحد أو الأدب في
الأمه أو الذميه أو إيجابه على المرأة إن لم نلاعين وقطع نسبه ويلمانيها
تأييد حرمتها وإن ملكت) فلا توطأ بالملك (أو انشج حملها ولو عاد إليه)
بعد أن أباه (فيل كالمزاة على الأظهر) وقيل لا يقبل لأنه كمن أقر بقذف
ورجح (وإن استلحق أحد التوأمين لحقاً وإن كان بينهما ستة فبطنان
إلا أنه) أي الامام (قال إن أقر بالثاني وقال لم أطأ بعد الأول) وبينهما
سته أشهر كما هو الموضوع (سئل النسابة فإن قلن إنه قد يتأخر هكذا لم
يُحَدِّث) فلم يحل الستة فاصلاً، والجواب أنها فاصل إذا لم يقلن بالتأخر وحينئذ
يحد لأن قوله لم أطأ نفي له وقد استلحقه

❦ بَاب ❦

(بَعْدُ حُرَّةً وَإِنْ كَتَابَتْ أَطَافَتِ الْوَطءُ بِخُلُوةٍ بَالِغٍ غَيْرِ مَحْبُوبٍ أَمَكْنَ شَعْلَهَا
مِنْهُ) لا إن أقبل وانصرف فوراً (وإن نفيته) أي الوطء (وأخذاً يافراً رها) فلا
رجعة له ولا حق لها في نفقة وسكيل صدق (لا يغيرها) أي الخلوة السابقة (إلا
أن تغير) الزوجة (بد) أي الوطء (ويظهر حمل) ولم ينفع بثلاثة أفرامها طهار
(وعدة) (ذو الرق) ذكر باعتبار الشخص (قرآن والجميع) للاستبراء
لا الأول فقط) والباقي تعبد (على الأرجح ولو اعتادته في كالسنة) نعم إن
جاوز أقصى الحبل فسنه بيضاء على ما أفاده الناصر والمحققون (أو أرضعت أو
استحيضت وميزت، وللزوجة انيزاع ولد المرضع فإرأ من أن ترثه
أو ليتزوج أختها أو رابعة إذا لم يضر بالولد وإن لم تميز أو تأخر بلا
سبب أو مرصت ترقت تسعة أشهر) استبراء (ثم اعتدت بثلاثة كمدة

مَنْ لَمْ تَرَ الْحَيْضَ وَالْآيَةَ وَلَوْ يَرِي (فلا تنصيف في غير الاقراء) (وَتَمَّ مِنْ الرَّابِعِ) ثلاثين (فِي الْكُسْرِ وَلَقَدْ يَوْمُ الطَّلَاقِ) إن سبق بالعجز (وَإِنْ حَاضَتْ فِي الشَّهْرِ انْتَضَرْتَ الثَّانِيَةَ وَالثَّالِثَةَ) أو تمام سنة بيضاء (ثُمَّ إِنْ اِخْتَلَجَتْ لِمِدَّةٍ فَالثَّلَاثَةُ وَوَجِبَ إِنْ وُطِئَتْ بِرِيٍّ أَوْ شُبْهَةٍ وَلَا يَطَأُ الزَّوْجُ) غير ظاهرة الحمل بل أطلق بمضهم المنع (وَلَا يَقْدُ) حيث فسح نكاحه (أَوْ غَابَ غَائِبٌ أَوْ سَابٍ أَوْ مُشْتَرٍ وَلَا يُرْجَعُ لَهَا) في فيه (قَدَرُهَا) أى العدة فاعل وجب (وَفِي إِنْشَاءِ الْوَلِيِّ أَوْ فَسْخِهِ تَرَدَّدٌ) في عب الرجوع وجوب الاستبراء من الوطء السابق وفي روين وحش ترجيح عدمه (وَاعْتَدَتْ بِطَهْرِ الطَّلَاقِ وَإِنْ لَخِطَّةٌ فَتَحِلُّ بِأَوَّلِ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ) إن طلقت بطهر (أَوْ الرَّابِعَةِ إِنْ طُلِّقَتْ بِكَحْيِضٍ) ونفس (وَهَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَعْتَجَلَ) الزواج (بِرِوَيْتِهِ) أى الدم بل حتى يدوم ما يعتد به ندباً فيوافق ابن القاسم أو وجوباً فيكون أشهب مخالفاً (تَأْوِيلَانِ وَرُجِعَ فِي قَدْرِ الْحَيْضِ هُنَا) متعلق برجع (هَلْ هُوَ) عادة (يَوْمٌ أَوْ بَعْضُهُ) ذا بال (وَفِي إِنْ الْمَقْطُوعَ ذَكَرُهُ أَوْ أَنْثِيَاهُ يَوْمٌ لَهُ فَتَعْتَدُ زَوْجَتُهُ أَوْ لَا وَمَا تَرَاهُ الْيَانِسَةُ) بكخمين (هَلْ هُوَ حَيْضٌ لِلنِّسَاءِ) ليس الجمع ^(١) شرطاً أو للدار في الوسط ^(٢) على أهل العرفة ولو رجالاً (بِخِلَافِ الصَّغِيرَةِ إِنْ أَشْكَنَ حَيْضُهَا) فلا يسأل النساء (وَانْتَقَلَتْ لِلْأَقْرَاءِ وَالطُّهْرُ كَالْعِبَادَةِ) خمسة عشر يوماً (وَإِنْ أَنْتَ بَعْدَهَا) أى العدة (يَوْلَدُ لِذَوْنِ أَقْصَى أَمَدِ الْحَمْلِ لِحَقِّ إِلَّا أَنْ يَنْفِيَهُ بِلَعَانٍ) أو يكون لسنة أشهر من الثاني فله (وَتَرَبَّصَتْ) أقصي الحمل (إِنْ ارْتَابَتْ بِهِ وَهَلْ خَمْسًا أَوْ أَرْبَعًا خِلَافَ وَفِيهَا لَوْ نَزَوَّجَتْ قَبْلَ الْخَمْسِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَوَلَدَتْ

(١) فسكنى واحدة إذا كانت نمة لأن هذا خبر لا شهادة

(٢) وهو مقطوع الذكر أو الأشعين

يَحْسَبُ) أشهر من الثاني (لَمْ يُلْحَقْ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَحُدَّتْ وَاسْتَشْكَلَتْ) بأن خمس السنين ليست حداً من الله ورسوله حتى تضر مجاوزتها بشهر (وَعِدَّةُ الْحَامِلِ فِي طَلَاقٍ أَوْ وُقَاةٍ وَضَعُ حَمْلِهَا كُلُّهُ) إن لحق بنى العدة ولو احتيلاً كلالاعة وإلا انتظرت عدة غير الحامل (وَإِنْ دَمَا اجْتَمَعَ وَإِلَّا) تكن التوفى عنها حاملاً (فَكَالْمُطَلَّقةِ إِنْ قَسَدَ) مجماً عليه (كَالْذِمِّيَّةِ تَحْتَ ذِمِّي وَإِلَّا) بأن كان صحيحاً أو مختلفاً فيه (فَأَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ وَإِنْ رَجَعِيَّةٌ إِنْ تَمَّتْ قَبْلَ زَمَنِ حَيْضَتِهَا) أو تأخر لرضاع (وَقَالَ النِّسَاءُ لَأَرْبَعَةَ بِهَا) من حمل (وَإِلَّا) بأن تأخر لنير رضاع كستحاضة لم تميز أو ارنابت (انْتَظَرْتَهَا) أى الحیضة أو تمام تسعة أشهر فان زادت الریبة فأقصى الحمل فان جزم به فحی نضع (إِنْ دَخَلَ بِهَا) وأمكن الحمل وإلا كفى أربعة أشهر وعشر من غیر اعتبار حیض ولا عدمه (وَتَنَصَّصَتْ بِالرَّقْيِ) وإن بشابثة شهرين وخمس لیل (وَإِنْ لَمْ تَحْضِ) لمرض أو رضاع (فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ) ولنیر سبب تسعة على ما رجح (إِلَّا أَنْ تَرْتَابَ قَسَمَةٌ) حیث لم تحض كما هو الموضوع فان زادت الریبة فكما سبق (وَلَيْنَ وَصَعَتْ^(١) غُسْلَ زَوْجِهَا وَلَوْ تَزَوَّجَتْ) وسبق أن الأحب فیهِ حیثئذ (وَلَا يَنْقُلُ الْمَتَقُ) أثناء عدة الأمة (لِعدَّةِ الْحُرَّةِ وَلَا مَوْتُ زَوْجِ ذِمِّيٍّ أَسْلَمَتْ) عن الاستبراء لعدة الوفاة (وَإِنْ أَقَرَّ بِطَلَاقٍ مُتَقَدِّمِ اسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةَ مِنْ إِفْرَاقِهِ وَلَمْ يَرِثْهَا إِنْ انْقَضَتْ عَلَى دَعْوَاهُ وَوَرِثَتْهُ فِيهَا إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ لَهُ بَيِّنَةٌ) أو علیه (وَلَا يَزُوجُ بِمَا أُنْفَقَتِ الْمُطَلَّقةُ) قبل علیها (وَيَغْرُمُ مَا نَسَلَتْ بِخِلَافِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا وَالْوَارِثُ) فیردان ما أنفقاً للتركة (وَإِنْ اشْتَرَيْتَ مُعْتَدَّةً طَلَاقٍ فَإِنْ ارْتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا حَتَّى إِنْ مَضَتْ سَنَةٌ لِلطَّلَاقِ وَثَلَاثَةٌ لِلشِّرَاءِ) وإن لم ترهع فبالإقراء (أو مُعْتَدَّةً

(١) إثر موت زوجها . وقضى لها بشه . ولو تزوجت لكن يكره بعد تزوجها

مِنْ وَفَاةٍ فَاقْصَى الْأَجَلَيْنِ) من عدة الوفاة والاستبراء (وَتَرَكَتِ الْمُتَوَقِّفَ عَنْهَا قَطْعًا وَإِنْ صَغُرَتْ وَلَوْ كِتَابِيَّةً وَمَقْقُودًا زَوْجَهَا) لأنه ميت حكما (التَّزَيُّنَ بِالْمُصْبُوغِ وَلَوْ أَدْرَكَ) ردى الحرة (إِنْ أُجِدَّ غَيْرُهُ إِلَّا الْأَسْوَدُ) ما لم يرق يياضها (وَالْتَحَلَّى وَالتَّطَيَّبَ وَعَمَلَهُ وَالتَّعَجَّرَ فِيهِ وَالتَّزَيَّنَ فَلَا تَمْنَشِطُ بَحْنَاءٍ أَوْ كَرَمٍ بِخِلَافٍ نَحْوِ الزَّيْتِ وَالسَّدْرِ وَاسْتَحْذَاهَا) فجاز كل ذلك (وَلَا تَدْخُلُ الْحَمَامُ وَلَا تَطْلِي جَسَدَهَا وَلَا تَكْتَحِلُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ وَإِنْ يَطْلُبُ وَتَمَسَّحُهُ نَهَارًا .

(فصل) (وَزَوْجَةُ الْمُقْقُودِ الرَّفْعُ لِلْقَاضِي وَالْوَالِي وَوَالِي الْمَاءِ) السامى يخرج عند اجتماع الماشية عليها (وَالْإِ) يوجد واحد من ذكر (فَلِجَاعَةِ الْمُتَحَلِّينَ فَيُؤْجَلُ) بعد البحث (أَرْبَعُ سِنِينَ إِنْ دَامَتْ تَقَقَّتْهَا) بأن كان له مال ولم تمسح الزنا وإلا فلها تمجيل الطلاق (وَالْعَبْدُ نِصْفَهَا مِنَ الْعَجْزِ عَنْ خَيْرِهِ ثُمَّ اغْتَدَّتْ كَالْوَفَاةِ وَسَقَطَتْ بِهَا) أى العدة (النَّفَقَةُ) بخلاف الأجل (وَلَا تَحْتَاجُ فِيهَا) ولا فى الزواج بعدها (لِإِذْنِ) من الإمام (وَلَيْسَ لَهَا الْبَقَاءُ) على عصمة المفقود (بَعْدَهَا) أى بعد الشروع فى العدة (وَقَدَرُ طَلَاقٍ) بصحح العقد عليها (يَتَحَقَّقُ بِدُخُولِ الثَّانِي) لأنه المقتول لها كما يأتي (فَتَحِلُّ لِلأَوَّلِ) عصمة جديدة (إِنْ طَاقَهَا) قبل قعله (اِثْنَتَيْنِ) وحللها الثانى (فَإِنْ جَاءَ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيٌّ أَوْ مَاتَ فَكَالَوَائِيْنِ) لا نفوت إلا بتلذذ الثانى غير عالم (وَوَرِثَتِ الْأَوَّلُ إِنْ قُضِيَ لَهُ بِهَا) وفسخ الثانى وهذا فائدة كونها للأول مع موته (وَلَوْ تَزَوَّجَهَا الثَّانِي فِي عِدَّةٍ) أى نبين ذلك (مَكْفِيهِ) يفسخ ويتأبد بالتلذذ على ما سبق (وَأَمَّا إِنْ نَمِيَ لَهَا) فتزوجت ثم قدم (أَوْ قَالَ عَمَرَةَ طَالِقًا مُدْعِيًا غَائِبَةً فَطَلَّقَ عَنِّيهِ) الحاضرة ولم يصدق وتزوجت (ثُمَّ أُثْبِتَتْ) أى ماداعاه (وَدُوْلَانَتِهِ وَكُلِّ وَكَيْفَتَيْنِ) فزوجاه وفسختا واحدة ظنا أنها الخامسة

وتزوجت ثم ثبت أنها الرابعة (والمطلقة لِمَدَمِ النِّقَاحِ ثُمَّ) بعد زواجها (ظَهَرَ
إِسْقَاطُهَا وَذَاتُ الْمَقْهُودِ تَتَزَوَّجُ فِي عِدَّتِهَا فَيُفْسَخُ أَوْ تَزَوَّجَتْ بِدَعْوَاهَا
الْمَوْتِ أَوْ) تزوجت (بِشَهَادَةِ غَيْرِ عِدَّتَيْنِ فَيُفْسَخُ) راجع للاختيرتين ثم
تزوجت آخر بوجه جائز (ثُمَّ يَظْهَرُ أَنَّهُ) أى مافسخ في الثلاث (كَانَ عَلَى
الصَّحَّةِ فَلَا تَقُوتُ بِدُخُولِ) جواباً ما في جميع ماسبق (وَالضَّرْبِ^(١) لِوَاحِدَةٍ
ضَرْبُ لِيَقْتَتِنَ) حيث مطلقين القرائ (وَإِنْ أُتِينِ) وطلبن استئناف أجل
(وَبَقِيََتْ أُمُّ وَلَدِهِ وَمَالُهُ وَزَوْجَتُهُ الْأَسِيرِ وَمَقْهُودُ أَرْضِ الشَّرِكِ التَّقْصِيرِ^(٢))
والعبرة بالوارث حينئذ (وَهُوَ سَبْعُونَ) واختار الشَّيْخَانِ (ابن أبي زيد والقاسبي
(ثَمَانِينَ وَحَكِيمٌ بِخَمْسٍ وَسَبْعِينَ) من ابن زرب وغيره (فَإِنْ اخْتَلَفَ الشُّهُودُ
فِي سَنَةِ فَلَا أَقْلَ) احتياطاً (وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ عَلَى التَّقْدِيرِ) لتعذر التحقيق
غالباً (وَحَلَفَ الْوَارِثُ) بِنَأْ اعتماداً على ظنه طبق الشهود (حِنْدِي) أى حين
الشهادة حيث لم تؤرخ البيئة وكان الوارث من يعرف ذلك (وَإِنْ تَنَصَّرَ أَسِيرٌ
فَقَلِيَ التَّطَلُّوعُ) فيجوز عليه حكم الردة حتى يثبت الإكراه (واعتدَّتْ)
أى لزمها أحكام المدة من إحداد وغيره (فِي مَقْهُودِ الْمُعْتَرَكِ بَيْنَ
الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ انْفِصَالِ الصَّقَيْنِ) وتحسب المدة من يوم الالتقاء (وَهَلْ
يُتَلَوَّمُ وَيُجْتَهَدُ) قبل إلزامها بحكم المدة وهو الأقرب (تَقْصِيرَانِ
وَوَرِثَ مَالُهُ حِينَئِذٍ) أى حين الشروع في المدة (كَالْمُنْتَجِعِ لِبَلَدٍ
الطَّاعُونَ) وهو مكروه^(٣) كالقرار (أَوْ فِي زَمَنِهِ وَفِي الْفَقْدِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ

(١) أى ضرب الأجل وتحديد

(٢) إن دامت النقة وإلا ظلمها الصليق كما لو ختينا إلينا

(٣) حديث « إذا سمع بالطاعون بأرض فلا تدخلوها وإذا وقع وأنت بأرض فلا تخرجوا

سها » رواه البخاري ومسلم عن أسامة بن زيد

وَالْكَفَّارِ بَعْدَ سَنَةٍ بَعْدَ النَّظَرِ وَلِلْمُعْتَدَةِ الْمَطْلُوعَةِ أَوْ الْمَحْبُوسَةِ بِسَبَبِهِ (استبراء (فِي حَيَاتِهِ) لَا مَفْهُومَ لَهُ عَلَى الْمُعْتَدِ (السُّكْنَى وَالْمَتَوَصَّى عَنْهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا) مُطِيعَةٌ كَافِي بِنِ (وَالْمُسْكَنُ لَهُ أَوْ قَدْ كَرَاهَهُ لَا يَلَا قَدْ وَهَلْ مُطْلَقًا) وَهُوَ الْمُعْتَدِ (أَوْ إِلَّا الْوَجِيبَةَ تَأْوِيلَانِ وَلَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا إِلَّا أَنْ يُسْكِنَهَا) مَعَهُ وَقَوْلُهُ (إِلَّا لِيَكْفُلَهَا) الْأَوَّلَى حَذَفَهُ لِأَنَّ الْمُعْتَدِ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكْفُلَهَا أَوْ لَا حَذَفَ الْإِلَامُ^(١) (وَسَكَتَتْ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْكُنُ) عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهَا قَبْلَ التَّرَاقِ (وَرَجَعَتْ لَهُ إِنْ قَلَّهَا) قَبْلَهُ (وَأَتَاهُمَا أَوْ كَانَتْ بِبَيْتِهِ وَإِنْ لَشَرْطٍ فِي إِجَارَةِ رَضَاعٍ وَانْقَسَخَتْ) إِنْ لَمْ يَرْضَا بِرَجُوعِهَا (وَرَجَعَتْ) مَعَ قَعَةٍ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْعِدَّةِ إِنْ خَرَجَتْ صَرُورَةً فَكَانَتْ أَوْ طَلَّقَ فِي كَاتِلَاتِهِ أَيَّامٍ لَا إِنْ سَارَتْ كَثِيرًا أَوْ أَحْرَمَتْ (وَفِي الْحُجِجِ) (التَّطَوُّعِ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ خَرَجَ) يَنْبَغِي أَنَّهُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ^(٢) وَالْخَارِجِ الْمَرَاةِ (لِكَرْبَاطٍ لَا لِمَقَامٍ ، إِنْ وَصَلَتْ وَالْأَحْسَنُ) الْأَقْوَى (وَلَوْ أَقَامَتْ نَحْوَ السَّنَةِ أَشْهُرٍ) بَلْ فِي النِّقْلِ سَنَةٌ وَسَطُهُ نَوْنٌ (وَالْمُخْتَارُ) عِنْدَ الْخَمِي (خِلَافَهُ وَفِي الْإِنْتِقَالِ) مَفْهُومُ قَوْلِهِ لَا لِمَقَامٍ (تَعْتَدُ بِأَقْرَبِهِمَا أَوْ أَبْعَدِهِمَا أَوْ بِمَكَانِهَا) فِي الطَّرِيقِ (وَعَلَيْهِ الْكِرَاهُ رَاجِعًا) — حَيْثُ لَزِمَهَا الرُّجُوعُ (وَمَضَتْ الْمُخْرِمَةُ أَوْ الْمُعْتَكِفَةُ) وَلَا تَخْرُجُ لَطَرِيَانِ الْعِدَّةِ (أَوْ أَحْرَمَتْ) فِي الْعِدَّةِ لَا فِي الْإِعْتِكَافِ وَقِيدَ بَانَ لَا يَفُوتُ (وَعَصَتْ) لَا اعْتَكَفَتْ (وَلَا سُكْنَى لِأَمَةٍ لَمْ تُبَوِّأْ وَلَهَا حِينَئِذٍ الْإِنْتِقَالُ مَعَ سَادَاتِهَا كَبَدْوِيَّةٍ أَوْ نَحْلٍ أَهْلُهَا قَطُّ) فَإِنْ ارْتَحَلَ أَهْلُ الزَّوْجِ أَيْضًا فَهُمْ ((أَوْ لِمُذَرٍّ لَا يُمَكِّنُ الْمَقَامَ مَعَهُ بِسُكْنِهَا ،

(١) قِيلَ لِيَكْفُلَهَا . كَمَا فِي نَسْخَةٍ . وَالْمُرَادُ يَكْفُلُهَا عَمَّا يَكْرَهُ . أَوْ يَكْفُلُهَا كَمَا هُنَا

وَهُوَ الْمَوَاقِفُ

(٢) لَكِنْ خَرَجَ قَوْلُ فَاصِرٍ ، وَلَوْ قَالُ الصَّنَفُ خَرَجَتْ كَانَ أَمْرٌ

كَسْطُوطِهِ أَوْ خَوْفِ جَارِ شَوْ -) بِلَادِيهِ (وَلَزِمَتِ الثَّانِي وَالثَّالِثَ) وَهَكَذَا
إِلَّا لَمَدْر (وَالْخُرُوجُ فِي حَوَائِجِهَا طَرَفِي الثَّهَارِ) يَعْنِي قَبْلَ الْفَجْرِ وَبَعْدَ الْغُرُوبِ
وَلَا تَنْبِيتُ إِلَّا فِي بَيْتِهَا (لَا لِقَرَرِ جَوَارِ لِحَاضِرَةٍ وَرَفَعَتْ لِلْحَاكِمِ وَأَقْرَعَ
لِمَنْ يَخْرُجُ إِنْ أَشْكَلَ ، وَهَلْ لَا سُكْنَى لِمَنْ سَكَنْتُ زَوْجَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا)
أَوْ عَلَيْهِ أَجْرَةُ الْمَدَّةِ لَا قَطَاعَ الْمَكَارِمَةِ (قَوْلَانِ وَسَقَطَتْ) سَكْنَاهَا (إِنْ أَقَامَتْ
بِمَيْمَرٍ) وَلَوْ أَرَادَ الْمَوْضِعَ (كَنَفَقَةٍ وَلَدَّ هَرَبَتْ بِهِ وَلِلْفَرَمَاءِ بَيْعُ الدَّارِ فِي
الْمَتَوَفَى عَنْهَا) مَعَ الْبَيَانِ وَإِلَّا خَيْرَ (فَلِنْ ارْتَابَتْ فَعَيَ أَحَقُّ) بِالسُّكْنَى مَدَّةَ
الرِّبَا (وَلِلْمَشْتَرِي الْخِيَارُ وَالزَّوْجِ) الْبَيْعِ (فِي الْأَشْهُرِ) لِمَدَّةِ ضَبْطِ غَيْرِهَا
مِنْ حَمَلٍ وَأَقْرَاءَ (وَمَعَ نَوْقِهِ الْحَيْضِ) وَالْقَرْضُ الْمَدَّةُ بِالْأَشْهُرِ لِمَدَّةِ لَصْنٍ لِأَجْدَا وَكَبَرِ
غَيْرِ بَاسٍ (قَوْلَانِ) فِي بَيْعِ الزَّوْجِ وَيُجُوزُ لِلْفَرَمَاءِ قَطْعًا (وَلَوْ بَاعَ إِنْ زَالَتْ
الرِّبَا فَسَدَ) الْبَيْعُ لِلْجَهْلِ (وَأُبْدِلَتْ) الْمَطْلُوقَةُ (فِي الْمُنْهَدِمِ وَالْمُعَارِ
وَالْمُسْتَأْجِرِ الْمُنْقَضِ لِمَدَّةٍ وَإِنْ احْتَقَا) عِنْدَ الْإِبْدَالِ (فِي مَكَانَيْنِ أُجِيبَتْ
وَأَمْرَأَةُ الْأَمِيرِ وَنَحْوُهُ) كَالْمَاضِي (لَا يَخْرُجُهَا الْقَادِمُ وَإِنْ ارْتَابَتْ
كَالْحَبْسِ) عَلَيْهِ (حَيَاتُهُ) لِأَنَّهُ سَكْنَى مَعْتَدُهُ مِنْ مَوَاقِعِ حَيَاتِهِ (بِخِلَافِ حَبْسٍ
مُسْتَجِدٍّ بِيَدِهِ) فَخَرَجَ (وَلِأَنَّهُ وَلَدَّ يَمُوتُ عَنْهَا السُّكْنَى) زَمَنَ الْإِسْتِزَاءِ
(وَزَيْدٌ مَعَ الْمَتَّقِ نَفَقَةُ الْحَمَلِ كَالْمُرْتَدَّةِ) تَشْبِيهِ فِي السُّكْنَى وَفَقَةُ الْحَمَلِ
وَالْمُسْتَنْبِطَةِ إِنْ حَمَلَتْ وَهَلْ نَفَقَةُ (الْمُسْتَنْبِطَةِ) ذَاتُ الزَّوْجِ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ)
وَالْفُضْلَى الْوَاطِئُ (عَلَيْهَا أَوْ عَلَى الْوَاطِئِ) قِيلَ صَوَابُهُ الزَّوْجِ (قَوْلَانِ) أَنْوَاعُ
الْأَوَّلِ وَالْقَرْضُ أَنْ يَدْخُلَ

(فَضْلٌ) (يَجِبُ الْإِسْتِزَاءُ بِحُضُورِ الْمَلِكِ إِنْ لَمْ يُنَوِّقِ الْبَرَاءَةُ)
وَعَلِيَّةُ الظَّنِّ كَالْبَقِيَّةِ (وَلَمْ يَكُنْ وَطْئُهَا مُبَاحًا) وَسَيَأْتِي بِحُزْنِ الْقِيودِ (وَلَمْ
تَحْرُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ صَمِيمَةً أَطْلَقَ الْوَطْءُ أَوْ كَبِيرَةً لَا يَحْمِلَانِ عَادَةً

أَوْ وَخْشًا أَوْ يَكْرًا أَوْ رَجَعَتْ مِنْ غَضَبٍ أَوْ سَبٍّ أَوْ غِيْتٍ أَوْ اشْتَرَيْتَ) أو انتزعت من عبد (وَلَوْ مَرْوَجَةً أَوْ طُلُقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ كَالْمَوْطُوءَةِ إِنْ بَيِّعَتْ أَوْ زُوِّجَتْ) يعني أريد ذلك وجب استبرؤها قبله (وَقَبْلَ قَوْلِ سَيِّدِهَا) أنه استبرأها فيبيع وطأها للزوج لا للمشتري (وَجَازَ لِلْمُشْتَرِي مِنْ مُدَّعِيهِ) أى الاستبراء (نَزْوِيحًا) قَبْلَهُ وَاتِّفَاقَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي عَلَى وَاحِدٍ (مواضعة قبل عقد الشراء أو بعده (وَكَالْمَوْطُوءَةِ بِاشْتِبَاطٍ) عطف على قوله كالموطوءة إن بيعت (أَوْ سَاءَ الظَّنُّ كَمَنْ عِنْدَهُ تَخَرُّجٌ) مُودَعَةٌ ثم اشتراها مثلا بل أمته غير للأمانة كذلك (أَوْ لِكِفَائِيٍّ) لا يمكنه الوصول أو امرأة أو محرَّم (أَوْ مَحْبُوبٍ وَمُكَاتَبَةٍ عَجَزَتْ أَوْ أَبْضَعَ فِيهَا وَأَرْسَلَهَا) الوكيل (مَعَ غَيْرِهِ) بلا إذن (وَبَيَّعَتْ سَيِّدًا وَإِنْ اشْتَرَيْتَ) قبل موته (أَوْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَبِالْعَتَقِ) عطف على بمحصول الملك (وَاسْتَأْنَفَتْ) فى العتق (إِنْ اشْتَرَيْتَ أَوْ غَابَ غَيِّبَةً عَلِيمٌ أَنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ أَمْ الْوَلَدُ فَقَطْ) إلحاقا لها بالزوجة (بِخِيَصَةٍ) راجع للاستبراء (وَإِنْ تَأَخَّرَتْ أَوْ أَرْضَعَتْ أَوْ مَرَضَتْ أَوْ اسْتَحْيَضَتْ وَلَمْ تُمَيِّزْ فثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَنَظَرَ النِّسَاءُ فَإِنْ ارْتَبَنَ) بحس (فَتَسَمَتْ) أشهر فان زالت وبلا فاقصى الحمل على ما سبق (كَالصَّغِيرَةِ وَالْيَاسَةِ) تشبيه فى الثلاثة أشهر (وَبِالْوَضْعِ كَالْمِدَّةِ) لكن لا ينظر هنا للحوق (وَحَرَمٌ فِي زَمَنِهِ الْإِسْتِمْتَاعُ) إلا بينة الحمل من المستمتع كما سبق (وَلَا اسْتِبْرَاءَ إِنْ لَمْ تُطَقِ الْوُطْءُ أَوْ خَاصَّتْ تَحْتَ يَدِهِ كَمُودَعَةٍ) ومرهونة (وَمَبِيئَةٍ بِالْغِيَارِ وَلَمْ تَخْرُجْ وَلَمْ يَلِجْ عَلَيْهَا سَيِّدُهَا) وهذا محترز لم توقن برامتها (أَوْ أَعْتَقَ وَتَزَوَّجَ أَوْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ وَإِنْ بَعْدَ الْبِنَاءِ) محترز لم يكن وطنها مباحاً (فَإِنْ بَاعَ) الزوج (الْمُشْتَرَاةَ وَقَدْ دَخَلَ أَوْ أَعْتَقَ أَوْ مَاتَ أَوْ عَجَزَ) الزوج (الْمُكَاتَبُ قَبْلَ وَطْءِ الْمِلْكِ) راجع (١٦٢ - ١٦٣)

للكل (لَمْ تَحِلَّ لِسَيْدٍ) في غير المتق (وَلَا زَوْجٍ إِلَّا بِقَرَأْنِ عِدَّةٍ فَسَخِرَ
النِّكَاحُ وَبَعْدَهُ) مفهوم قبل (بِحَيْثُ كَحُضُولِهِ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ)
من العدة وكما لو لم يدخل (أَوْ حَصَلَتْ) أسباب الاستبراء (فِي أَوَّلِ الْخَيْضِ)
وهذا مرتبط بقوله ولا استبراء إن لم تطلق الخ (وَهَلْ إِلَّا أَنْ تَمُتِيَ حَيْضَةً
اسْتَبْرَأَ) على ما سبق فتاتف (أَوْ أَكْثَرَهَا تَأْوِيلَانِ) وسبق بأن الأول
تقييد لابن المواز ، وإنما التأويلان في حمل الكثرة على الأيام أو الاندفاع
الأول لأبي بكر بن عبد الرحمن ، والثاني لابن مناس (أَوْ اسْتَبْرَأَ أَبَ جَارِيَةٍ
ابْنِهِ) من غير مائه ، وكذا إن كان المستبرى الابن (ثُمَّ وَطِئَهَا) فيملكها
ولا يستبرى من وطئها الأول (وَتَوَوَّاتٌ عَلَى وَجُوهِهِ وَعَلَيْهِ الْأَقْلُ
وَيُسْتَحْسَنُ) استبراء بانع ردت له (إِنْ غَابَ عَلَيْهَا مُشْتَرٍ بِخِيَارٍ لَهُ وَتَوَوَّاتٌ
عَلَى الْوُجُوبِ أَيْضًا وَتَتَوَاضَعُ الْعَلِيَّةُ ، أَوْ وَخَشَ أَقْرَبُ الْبَالِغِ يَوْطِئُهَا عِنْدَ (١)
مَنْ يَوْمَنْ ، وَالشَّانُ النِّسَاءَ وَإِذَا رَضِيََا بِنَفْسِهِمَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْتِقَالُ
وَنَهْيًا عَنْ أَحَدِهِمَا وَهَلْ يُكْتَفَى بِوَاحِدَةٍ قَالِ (الْمَازِي) (يُخْرِجُ عَلَى التَّرْجَمَانِ)
لكن المتمد كفاية الواحدة هنا بخلاف الترجمان (وَلَا مَوَاضِعَ فِي مَتْرَاجَةٍ
وَحَامِلٍ وَمُعْتَدَةٍ وَزَانِيَةٍ كَالْمَرْدُودَةِ بِعَيْبٍ أَوْ فَسَادٍ أَوْ إِقَالَةٍ إِنْ نَمَّ
تَيْبِ الْمُسْتَبْرَى وَفَسَدَ) بيع المواضعة (إِنْ نَقَدَ بِشَرْطٍ) بل بمجرد الشرط
(لَا طَرَعًا وَفِي الْجَبْرِ عَلَى إِيقَافِ الثَّمَنِ قَوْلَانِ وَمَصْدِقَتُهُ) إن وقف (يَمْنُ
قَضَى لَهُ بِهِ (٢))

(فَصْلٌ) (إِنْ طَرَأَ مُوجِبٌ قَبْلَ تِمَامِ عِدَّةٍ أَوْ اسْتِبْرَاءِ انْهَاءِ الْأَوَّلِ)

(١) طرف متعلق بقوله تتواضع

(٢) في المجموع : وقفه للمواضعة وصلها على الله واستبراء على التثنية ، والمردودة
يبى أو إقالة أو فساد تستبرأ ثنية التثنية قبل صباه وعدة نوصح هـ

وَاتَّخَذَتْ كَظَرٍ بِأَنْفَتِهِ ثُمَّ يَطْلُقُ بَعْدَ الْبِنَاءِ أَوْ يَمُوتُ مُطْلَقًا (ولو قبل البناء وبعضهم رجح في هذا أقصي الأجلين^(١)) انظر عب وبن (وَكُسْتَرَاءُ مِنْ فَاسِدٍ ثُمَّ يَطْلُقُ وَكُمْرَتَجِعْ وَإِنْ لَمْ يَمَسَّ طَلْقٌ أَوْ مَاتَ إِلَّا أَنْ يَفْهَمَ ضَرَرٌ بِالتَّطْوِيلِ فَتَبْنِي الْمَطْلَقَةُ إِنْ لَمْ تَمَسَّ) المتمد كما عند ابن عرفة أنها تستأنف وائمه على نفسه (وَكُمْتَدَقُ وَطِئَهَا الْمُطْلَقُ أَوْ غَيْرُهُ فَاسِدًا بِكَاشْنِبَاوِ إِلَّا مِنْ وَفَاةٍ فَأَقْصَى الْأَجَلَيْنِ) من العدة والاستبراء (كُمْتَرَاءُ مِنْ وَطء فَاسِدٍ مَاتَ زَوْجُهَا) تشبيه في أقصي الأجلين (وَكُمْتَرَاءُ مُعْتَدٍ وَهَدَمَ وَضَعُ حِلِّ الْحَقِّ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ غَيْرِهِ وَيَفْسِدُ أَثَرُهُ وَأَثَرُ الطَّلَاقِ) إلا من زنى صرة (لَا الْوَفَاةِ وَعَلَى كُلِّ الْأَقْصَى مَعَ الْإِلْتِبَاسِ كَامْرَأَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ إِحْدَاهُمَا مُطْلَقَةٌ ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ) عنهما (وَكُمْتَرَاءُ لَدَى) الأولى حذف الواو ليكون تشبيهاً (مُزَوَّجَةٍ مَاتَ السَّيِّدُ وَالزَّوْجُ وَلَمْ يَتَلَمَّ السَّابِقُ فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَوْتَيْهِمَا أَكْثَرُ مِنْ عِدَّةِ الْأَمْوِ أَوْ جِهْلٍ قَعْدَةٍ حُرَّةٍ) لاحتمال موت السيد ابتداءً (وَمَا تُسْتَبْرَأُ بِهِ الْأُمَةُ) لاحتمال تأخره (وَفِي الْأَقْلَ عِدَّةٌ أُخْرَى) ولا استبراء إذ لم تحمل للسيد (وَهَلْ قَدَرُهَا كَقَلٍّ أَوْ أَكْثَرَ قَوْلَانِ)

﴿باب﴾

(خُصُولُ لَبَنِ امْرَأَةٍ) أو خشي مشكلاً (وَإِنْ مَيِّتَةً وَصَفِيرَةً) لا نطق الوطاء وآيسة (يَوْجُورٍ) وسط الفم (أَوْ سَوَاطِ) من الأنف ولود من جانب الشدق (أَوْ حَقْنَةٍ تَكُونُ غِذَاءً) بالقمل في الحقنة ويكنى في غيرها ووصول الجوف (أَوْ خَلِطٍ) فاولى سمه وجينه (لَا) إِنْ (غَلِبَ) بغيره إلا بلبن أخرى

(١) عدة الوفاة - وتام الاتراء عدة الاتصال - لكن ضمه بن فالراجع إطلاق المصنف

فيحرمان (وَلَا كَمَاءَ أَصْفَرٍ وَبَهِيمَةٍ وَانْتِحَالٍ بِهِ مُحَرَّمٌ) خير حصول (إِنْ حَصَلَ فِي الْحَوْلَيْنِ أَوْ بِيَزَادَةِ الشَّهْرَيْنِ إِلَّا أَنْ يَسْتَقْفِيَ) بحيث لا يقوم به اللب (وَلَوْ فِيهِمَا مَا حَرَّمَهُ النَّسَبُ) منقول محرم (إِلَّا أُمُّ أَخِيكَ أَوْ أُخْتُكَ) لأنها نسبا أمك أو زوجة أبيك (وَأُمُّ وَلَدٍ وَلَدِكَ) لأنها نسبا بنتك أو زوجة ابنك (وَجَدَّةٌ وَلَدِكَ) هي نسبا أمك أو أم زوجتك (وَأُخْتٌ وَلَدِكَ) هي نسبا بنت أو ربيبة (وَأُمُّ عَمِّكَ وَعَمَّتُكَ) نسبا جدتك أو حليّة جدك (وَأُمُّ خَالِكَ وَخَالَاتِكَ) كما قبلها (فَقَدْ لَا يَحْرُمَنَّ) قد للتحقيق أو باعتبار جهة أخرى (مِنَ الرِّضَاعِ) قيد في المضافات للسنتنيات (وَقَدَّرَ الطُّفْلُ خَاصَّةً) لا إخوته (وَلَدْنَا لِصَاحِبَةِ اللَّبَنِ وَلِصَاحِبِهِ مِنْ وَطْنِهِ لَا قِطَاعَهُ وَإِنْ بَعْدَ سِنَيْنِ وَاشْتَرَكَ مَعَ الْقَدِيمِ وَلَوْ يَحْرَامُ لَا يَلْحَقُ الْوَلَدُ بِهِ) وإن زنى (وَحَرُمْتُ) ذات اللب منه (عَلَيْهِ) إِنْ أَرْضَعَتْ مَنْ كَانَ زَوْجًا لَهَا لِأَنَّهَا زَوْجَةُ ابْنِهِ كَمُرْصَعَةٍ رضية (مُبَانَتُهُ) لأنها أم زوجته (أو مُرْصِعِهِ) بالكسر (منها) أى من مبانتة ينظر لبنة وقد تلذ لأنها بنت زوجته (وإن أَرْضَعَتْ زَوْجَتِيهِ اخْتَارَ وَإِنْ الْأَخِيرَةَ وَإِنْ كَانَ قَدْ بَقِيَ) أو تلذ (بِهَا) أى بذات اللب (حَرَمَ الْجَمِيعُ) لأنها أم من عقد عليهما وهما بنت متلذ بها (وَأُذِّبَتِ الْمُتَعَمِّدَةُ لِلْإِفْسَادِ وَفُسِخَ نِكَاحُ الْمُتَصَادِقَيْنِ عَلَيْهِ) ولو بعد الدخول (كَقِيَامِ بَيْنَةٍ عَلَى إِقْرَارٍ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الْقُدْرِ وَلَهَا الْمُسَمَى بِالْدُخُولِ إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ قَطْعُ فَكَالْفَارَةِ) ربع دينار (وإن ادّعاهُ فَأَنْكَرَتْ أَخَذَ بِإِقْرَارِهِ) فيفرق بينهما وهذا مفهوم قوله قبل المقد (وَلَهَا النِّصْفُ) لانها مه على إسقاطه (وإن ادّعتهُ وَأَنْكَرَتْ لَمْ يَتَدَفَّعْ وَلَا تَقْدَرُ عَلَى طَلَبِ الْمَهْرِ قَبْلَهُ) أى البناء ولن تند أو يطلق باختياره (وإِقْرَارُ الْأَبَوَيْنِ) رضاع غير الرشدين (مَقْبُولٌ قَبْلَ النِّكَاحِ) فان وقع فسخ (لَا بَعْدَهُ كَقَوْلِ أَبِي أَحَدِهِمَا) تشبيه تاه (وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ

أَنَّهُ أَرَادَ الْإِعْتِدَارَ) عن النكاح (بِخِلَافِ أُمِّ أَحَدِهَا فَالْتَنَزَهُ) ندبوا رجح
أنها كاللأب (وَيَذْبُتُ يَرْجُلُ وَامْرَأَتَيْنِ إِنْ فَشَا قَبْلَ الْقَدْرِ) في الصورتين
ولا يشترط فشوا في عدلين ولا عدل وامرأتين (وَهَلْ يُشْتَرَطُ الْمَدَالَةُ مَعَ الْقَشْوِ
تَرَدُّدٌ) أَرْجَحُهُ لَا يَشْتَرَطُ (وَبِرَجُلَيْنِ لَا بِامْرَأَةٍ وَلَوْ فَشَا وَنَدَبَ التَّنَزُّهُ
مُطْلَقًا وَرَضَاعُ الْكُفْرِ مُعْتَبَرٌ وَالْفِيلَةُ وَطَهُ الْمُرْضِعُ^(١) وَتَجُوزُ)

❖ بَابُ ❖

(يَجِبُ لِمُسْكَنَةٍ مُطِيقَةٍ لِلوَطْءِ عَلَى الْبَالِغِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْرِفًا) شرط
في الابتداء (فَوْتُ وَإِدَامٌ وَكِسْوَةٌ وَمَسْكَنٌ بِالْمَادَةِ يَقْدَرُ وَسَمِعَ وَحَالَهَا
وَالْبَنَادُ وَالسَّعِيرُ وَإِنْ أَكُولَةٌ وَنَزَادُ الْمُرْضِعِ مَا حَقَّوَى بِهِ) فان كان الولد
رَقِيقًا فملى سيدة (إِلَّا الْمَرْبُوضَةُ وَقَلِيلَةٌ الْأَكْلِ فَلَا يَلْزَمُ إِلَّا مَا تَأْكُلُ كُلٌّ عَلَى
الْأَصُوبِ) كل هذا في غير المقرر لها شيء فهو مطلقاً (وَلَا يَلْزَمُ الْحَرِيرُ وَوَحْلُ
عَلَى الْإِطْلَاقِ) وهو المذهب (وَعَلَى الْمَدَنِيَّةِ لِقِنَاعِهَا فَيَقْرَضُ الْمَاءُ) ولولفسل
من غير وطنه (وَالزَّيْتُ وَالْحَطْبُ وَالْمِنْخُ وَاللَّحْمُ الْمَرْءَةُ بَعْدَ الْمَرْءِ وَخَصِيرُ
وَسَرِيرٌ اخْتِيجَ لَهُ وَآخِرَةُ قَابِلَةٍ وَزِينَةُ تَسْتَضِيرُ بِتَرْكِهَا كَكُفْلٍ وَدُهْنٍ
مُعْتَادَيْنِ وَجَنَائِدٍ وَمَشْطَرٍ) يفتح اللبم بمعنى ما تمتشط به من الدهن مثلاً لا الآلة
(وَإِخْدَامٌ أَهْلُهُ) أى أهل الإخدَام (وَإِنْ بَكَرَاءٍ وَلَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ
وَقُضِيَ لَهَا بِخَادِمِهَا إِنْ أَحَبَّتْ إِلَّا لِرَبِيبَةٍ وَإِلَّا) تكن أهلاً للاخدَام
(فَعَلَيْهَا الْخِدْمَةُ الْبَاطِنَةُ مِنْ عَجْنٍ وَكَنْسٍ وَفَرَشٍ) وطبخ وسقى (بِخِلَافِ

(١) هذا ضمير مالك للحديث الذى رواه فى اللوطاء عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « لقد هممت أن أنهى عن الفيلة حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضرب أولادهم » وقال بسى أهل الفلة : الفيلة أن ترضع للمرأة ولها وهي حامل .

النَّسَجَ وَالْفَزْلَ) والطمح (لَا مَكْحَلَةَ وَدَوَاهُ وَحِجَامَةُ وَثِيَابُ الْفَخْرِجِ
وَلَهُ التَّمَتُّعُ بِشَوْرَتِهَا وَلَا يَلْزِمُهُ بَدَلُهَا) بل ما لا غنى عنه بعدُ (وَلَهُ مَتْنَعُهَا
مِنْ أَكْلِ كَالْتَنُومِ) مالم يأكل وليس لما منعه ومنعها ما يوهن بدنها من الحرف
(لَا أَبْوَيْتُهَا وَوَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ) ومحارمها ونساء زوجها (أَنْ يَدْخُلُوا لَهَا وَحُثَّ)
في الأبوين والولد (إِنْ حَلَفَ كَحَلْفِهِ أَنْ لَا تَزُورَ وَالِدَيْهَا إِنْ كَانَتْ مَأْمُومَةً
وَلَوْ شَابَةً لَا إِنْ حَلَفَ لَا تَخْرُجُ) فلا يحث لأن تعيب الميمن أبعد قصد الضرر
(وَقَضَى لِلصَّغَارِ كُلِّ يَوْمٍ وَلِلْكِبَارِ فِي الْجُمُعَةِ كَالْوَالِدَيْنِ وَمَعَ أُمِّيَّةٍ إِنْ
اتَّهَمَتْهَا) بإفسادها عليه (وَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ مِنْ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ أَقَارِبِهِ إِلَّا
الْوَصِيَّةُ) إلا لضرر أو شرط (كَوْلَدٍ صَغِيرٍ لِأَحَدِهَا إِنْ كَانَ لَهُ حَاضِنٌ إِلَّا
أَنْ يَبْنِي وَهُوَ مَتَّعٌ) فليس لمن علمه الامتناع (وَقُدِّرَتْ بِحَالِهِ مِنْ يَوْمٍ
أَوْ جُمُعَةٍ أَوْ شَهْرٍ أَوْ سَنَةٍ وَالْكِسُوفَةُ بِالشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ) عادة وانطلق له إلا
لعرف (وَضُمِنَتْ بِالْقَبْضِ مُطَقَّاتًا) ولو قامت بينة على الضياع (كَنَفَقَةِ الْوَالِدِ
إِلَّا لِبَيْتِهِ عَلَى الضِّيَاعِ) في المستقبل (وَيَجُوزُ إعْطَاءُ الثَّمَنِ عَمَّا لَزِمَهُ) وعليه
وله الفلأ والرخص إلا لالترام أو مساعمة (وَالْمَقَاصَةُ بِدَيْنِهِ إِلَّا لِضَرَرٍ) لعدمها
(وَسَقَطَتْ بِأَكْلِ كُلِّ مَتَّعٍ وَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ) منه (أَوْ مَنَعَتْ الْوُطْءَ) عطف
على معنى بالأكل أى ان أكلت (أَوْ الْإِسْتِمْتَاعُ) في كالرفقاء (أَوْ خَرَجَتْ
بِلَا إِذْنٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ تَحْمِلْ) شرط في السقوط بالمتع وما بعده (أَوْ
بَانَتْ وَلَهَا) أى البائن (نَفَقَةُ الْحَمْلِ وَالْكِسُوفَةِ فِي أَوَّلِهِ وَفِي الْأَشْهُرِ قِيَمَةُ
مَتَابِهَا وَاسْتَمَرَّ) مسكن البائن (إِنْ مَاتَ) زوجها والأجرة من رأس المال
(لَا إِنْ مَاتَتْ) فلا شئ. لورثتها (وَرُدَّتْ النِّفَقَةُ كَأَنْفَاشِ الْحَمْلِ) وصدقت
في دعوى الولادة (لَا الْكِسُوفَةُ بَعْدَ أَشْهُرٍ) ولشهرين ترد (بِخِلَافِ مَوْتِ
الْوَالِدِ قَبْرَ جَمِيعٍ بِكِسُوفِهِ وَإِنْ حَلَقَهُ وَإِنْ كَانَتْ) الحامل (مُرْضِعَةً

فَإِنَّهَا نَفَقَةُ الرِّضَاعِ أَيْضًا) زِيَادَةٌ عَلَى نَفَقَةِ الْحَمْلِ (وَلَا نَفَقَةَ يَدْعُوَاهَا
بَلْ يَظْهَرُ الْحَمْلُ وَحَرَكَتُهُ فَتَجِبُ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَلَا نَفَقَةَ لِحَمْلِ
مَلَأَعَنَةٍ) إِذْ لَيْسَ ابْنُهُ (وَأَمَّا) بَلْ عَلَى السِّدِّ (وَلَا عَلَى عَبْدٍ إِلَّا الرَّجْعِيَّةُ)
فَكَالَتِي فِي عَصَمَتِهِ (وَسَقَطَتْ) نَفَقَةُ الزَّوْجِيَّةِ (بِالْعَمْرِ لَا إِنْ حَبِسَتْ أَوْ
حَبَسَتْهُ أَوْ حَجَّتَ الْفَرَضُ) وَلَوْ بَلَا إِذْنَهُ (وَلَهَا نَفَقَةُ حَقَرٍ) لَا تَطْلُوعًا إِلَّا أَنْ
يَأْذَنَ (وَإِنْ رَفَقًا وَإِنْ أَعْسَرَ بَعْدَ يَسْرِ فَأَلْمَاضِي) زَمَنُ الْبَسَارِ (فِي ذِمَّتِهِ
وَإِنْ لَمْ يَفْرِضْهُ حَاكِمٌ وَرَجَعَتْ بِمَا أَتَفَقَتْ عَلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَتَفَقَتْ (غَيْرَ
سَرَفٍ وَإِنْ مُعْسِرًا كَمُنْفِقٍ عَلَى أَجْنَبِيٍّ إِلَّا لِصِلَةٍ) رَاجِعٌ لَهَا (وَعَلَى الصَّغِيرِ
إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَعَلِمَهُ الْمُنْفِقُ وَخَلَفَ) حَيْثُ لَمْ يَشْهَدْ (أَنَّهُ أَتَفَقَ لِيَرْجِعَ
وَلَهَا الْفَسْخُ) بِطَلْقِهِ (إِنْ عَجَزَ عَنْ نَفَقَةِ حَاضِرَةٍ لَا مَاضِيَةٍ وَإِنْ عَبْدَتَيْنِ
لَا إِنْ عَمِلَتْ قَهْرَهُ ، أَوْ أَنَّهُ مِنْ الشُّوَالِ إِلَّا أَنْ يُتْرَكَهُ ، أَوْ يَشْتَهَرَ بِالْعَطَاءِ
وَانْقِطَعَ قِيَامُهَا الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ عُسْرُهُ بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسْفَةِ أَوِ الطَّلَاقِ
وَإِلَّا) بَأَنْ تَبْتَ عُسْرَهُ (نَلُومٌ بِالْإِجْتِهَادِ وَزَيْدٌ إِنْ مَرِضَ أَوْ سَجِنَ ثُمَّ طُلِقَ
وَإِنْ غَانِبًا أَوْ وَجَدَ مَا يُمَسِّكُ الْحَيَاةَ) دُونَ الْقَوْتِ (لَا إِنْ قَدَرَ عَلَى الْقَوْتِ)
كُلُّهُ (وَمَا يُوَارِي الْمَوْرَةَ) مِنْ أَى شَيْءٍ كَانَ (وَإِنْ غَنِيَّةٌ وَلَهُ الرَّجْعَةُ إِنْ
وَجَدَ فِي الْعِدَّةِ يَسَارًا يَقُومُ بِوَاجِبِ مِثْلِهَا وَلَهَا النَّفَقَةُ فِيهَا) أَى الْعِدَّةِ حَيْثُ
وَجَدَ يَسَارًا (وَإِنْ لَمْ يَزَلْ يَجْعَلُ وَطْلَبَتِ عِنْدَ سَفَرِهِ بِنَفَقَةِ الْمُسْتَقْبَلِ لِيَدْفَعَهَا
لَهَا أَوْ يُقِيمَ لَهَا كِفِيلًا وَفَرَضَ فِي مَالِ الْغَائِبِ وَوَرِثَتِهِ وَدَيْنِهِ وَأَقَامَتِ الْبَيْتَةَ
عَلَى الْمُنْكَرِ بَعْدَ حَلْفِهَا بِاسْتِحْقَاقِهَا) أَى النَّفَقَةِ عَلَى الزَّوْجِ (وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا
بِهَا كِفِيلٌ) وَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ وَبَيْعَتِ دَارَهُ بَعْدَ ثُبُوتِ مِلْكِهِ وَأَنَّهَا
لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِهِمْ ثُمَّ بَيْتَتِ بِالْحَيَاةِ) حَيْثُ لَمْ يَخْرُجْ الْأَوَّلُ
بِالْمَلُودِ (قَائِلَةً هَذَا الَّذِي خَرَّنَاهُ هِيَ الَّتِي شَهِدَ بِمِلْكِهَا لِلْغَائِبِ وَإِنْ تَنَازَعَا

فِي عُسْرِهِ فِي غَيْبَتِهِ اِغْتَبَرَ حَالُ قُدُومِهِ (حَيْثُ جَهْلُ حَالِ خُرُوجِهِ) وَفِي
اِزْسَالِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا اِنْ رَفَعْتَ مِنْ يَوْمِئِذٍ لِحَاكِمٍ لَا لِدُولٍ وَحِجْرَانٍ
وَالْأَقْوَلُ كَالْحَاضِرِ وَحَلَفَ لَقَدْ قَبَضَتْهَا (مَعْتَمِدًا عَلَى ظَنِّهِ) (لَا بَعَثْنَاهَا)
اِذْ لَا يَلْزَمُهَا بِمَجْدِ الْبَثِّ (وَفِيهَا فَرَضَةُ قَوْلُهُ اِنْ اُشْبِهَ) اُشْبِهَتْ اَوَّلًا (وَإِلَّا)
يُشَبِّهُ (قَوْلُهَا اِنْ اُشْبِهَتْ) وَإِلَّا اِبْتَدَأَ الْفَرَضُ وَفِي حِلْفِ مَدْعَى الْأُشْبِهَةِ
وَهُوَ الْأَظْهَرُ (تَأْوِيلَانِ)

(فَصْلٌ) اِنَّمَا تَجِبُ نَفَقَةُ رَقِيقَةٍ (لَا رَقِيقَ رَقِيقَةٍ) (وَدَابَّتُهُ اِنْ لَمْ
يَكُنْ رَغِيٍّ وَإِلَّا) يَنْفَقُ (بَيْعٌ كَتَكْلِفِيهِ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يَطِيقُ) مُتَكَرِّرًا
(وَيَجُوزُ مِنْ لَبْنِهَا مَا لَا يَنْصُرُ بِنَفْسِهَا وَبِالْقَرَابَةِ عَلَى الْمُؤْسِرِ) وَلَوْ صَغِيرًا
(نَفَقَةُ الْوَالِدَيْنِ الْمُعْسِرَيْنِ وَأُثْبِتَا الْمَدَمَّ) بَعْدَ لَيْلٍ (لَا يَسْمِينُ وَهَلَّ الْاِبْنُ
إِذَا طُولِبَ بِالنَّفَقَةِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَلَا) وَهُوَ الظَّاهِرُ (أَوْ الْمَدَمَّ قَوْلَانِ
وَخَادِمِيهَا وَخَادِمِ زَوْجَةِ الْأَبِّ وَإِغْفَافُهُ بِزَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا تَتَعَدَّدُ) النَفَقَةُ
(اِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أُمُّهُ) وَأَعْفَتُهُ (عَلَى ظَاهِرِهَا لَا زَوْجَ أُمِّهِ وَجَدَّ وَوَلَدِ
ابْنٍ وَلَا يُسْقِطُهَا تَزْوِيحُهَا) أَيْ الْأُمُّ وَكَذَا الْبِنْتُ (مِنْ قَصِيرٍ وَوُزَعَتْ عَلَى
الْأَوْلَادِ وَهَلَّ عَلَى الرُّؤُسِ أَوْ الْإِزْثِ أَوْ الْيَسَارِ) وَهُوَ الْمَذْهَبُ (أَقْوَالٌ وَنَفَقَةُ
الْوَلَدِ الذَّكَرِ) الْحَرُّ الَّذِي لَا مَالَ لَهُ وَلَا صِنْعَةَ لَا نَفَقَةَ (حَتَّى يَبْلُغَ عَاقِلًا قَادِرًا
عَلَى الْكَسْبِ) وَلَا عِبْرَةَ بَطْرُوهُ الْعَجْزِ (وَالْأُنْثَى حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا)
أَوْ يُدْنَى (وَتُسْقِطُ) نَفَقَةُ الْقَرَابَةِ (عَنِ الْمُؤْسِرِ بِمَضَى الزَّمَنِ إِلَّا لِقَضِيَّةٍ)
حَكَمَ (أَوْ يَنْفَقَ غَيْرُ مُتَبَرِّعٍ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ حَكْمُ وَضْفٍ (وَاسْتَمَرَّتْ)
نَفَقَةُ الْبِنْتِ (اِنْ دَخَلَ زَمَنَةٌ ثُمَّ طَلَّقَ) كَذَلِكَ (لَا اِنْ عَادَتْ بِالْمَنَةِ)
صَحِيحَةٌ (أَوْ عَادَتْ الزَّمَانَةَ) بَعْدَ زَوَالِهَا (وَعَلَى الْمُكَاتَبَةِ نَفَقَةُ وَلَدِهَا
اِنْ لَمْ يَكُنْ الْأَبُّ فِي الْكِتَابَةِ) وَإِلَّا عَلَيْهِ (وَلَيْسَ عَجْزُهُ عَنْهَا عَجْزًا
عَنِ الْكِتَابَةِ) فَانْهََا تَسْقُطُ بِالسَّرِّ (وَعَلَى الْأُمِّ الْمُتَزَوِّجَةِ وَالرَّجْعِيَّةِ

(إِزْضَاعُ وَلَدِهَا بِلَا أَخْرَ إِلَّا لِمَلُوقَدَرٍ كَالْبَائِنِ إِلَّا أَنْ يَقْبَلَ غَيْرُهَا) فيها الأجر (أَوْ يَتَدَمَّ الْأَبُ أَوْ يَمُوتَ وَلَا مَالَ لِلصَّبِيِّ) وهو مقدم على مال الأب كما سبق في الصوم وما في الخرشى هنا ضعيف (وَاسْتَأْجَرَتْ) من عليها الارضاع (إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا لَبَانٌ وَلَهَا إِنْ قَبِلَ) لا مفهوم له كما سبق والضمير لمن لا يارضها الارضاع (أَجْرُهُ لِلثَّلِ وَلَوْ وَجَدَ مَنْ يُرْضِعُهُ عِنْدَهَا مَحَنَانًا عَلَى الْأَرْجَحِ فِي التَّأْوِيلِ وَحَصَانَةُ الذَّكَرِ لِلْبُلُوغِ وَالْأُنْثَى كَالنَّفَقَةِ) بل لنفس الدخول (لِلْأَمِّ وَلَوْ أُمَةٌ عَتَقَ وَلَدَهَا) وتسرها مسقط كالزوج (أَوْ أُمٌّ وَلَدَ) منه أو غيره (وَلِلْأَبِ تَمَاهُدُهُ وَأَدَبُهُ وَبَعَثُهُ لِلْمَكْتَبِ) مثلا (ثُمَّ أُمُّهَا ثُمَّ جَدَّةُ الْأُمِّ) وإن علت (إِنْ انْفَرَدَتْ بِالشُّكْنَى عَنْ أُمِّ سَقَطَتْ حَصَانَتُهَا) وكذا كل مستحق على الأرجح (ثُمَّ الْخَالَةُ ثُمَّ خَالَتُهَا) ثم عمة الأم (ثُمَّ جَدَّةُ الْأَبِ) أي من قبله (ثُمَّ الْأَبُ ثُمَّ الْأُخْتُ ثُمَّ الْعَمَّةُ) ثم خالة الأب (ثُمَّ هَلْ يَنْتُ الْأَخْرَ أَوْ الْأُخْتَ أَوْ الْأَكْثَمَيْنِ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَقُولُ (رَجَحَ أُولَاهَا) (ثُمَّ النِّسْبَةُ ثُمَّ الْأَخْرَ ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ ابْنُهُ ثُمَّ الْعَمُّ ثُمَّ ابْنُهُ لَا جَدَّ لِلْأُمِّ) على العتمة (وَاخْتَارَ) النخبة (خِلَافَهُ ثُمَّ الْمَوْلَى الْأَعْلَى ثُمَّ الْأَسْفَلِ) كنجبر للصغير^(١) (وَقَدَّمَ الشَّقِيقَ ثُمَّ لِلْأَبِ فِي الْجَمِيعِ) التصور فيه ذلك (وَفِي النِّسْبَةِ وَالْإِسْلَامِ) يقدم (بِالصِّيَانَةِ وَالشَّفَقَةِ وَشَرَطَ الْحَاضِنَ الْعَقْلَ وَالْكَفَاءَةَ لَا كَمِثْلَهُ وَحِرْزَ الْمَكَانِ فِي الْبَيْتِ يُخَافُ عَلَيْهَا أَلْأَمَانَةَ وَأَثْبَتَهَا) المتدحمه عليها حتى ثبتت خلافها (وَعَدَمَ كَجَدِّ أَمِّ مُضِيرَ وَرُشْدَ) في المال ولو غير بالغ (لَا إِسْلَامَ وَضَمَّتْ إِنْ خِيفَ لِلْمُسْلِمِينَ وَإِنْ مَجُوسِيَّةً أَسْلَمَ زَوْجُهَا وَلِلذَّكَرِ مَنْ يَخْضُنُ) ومحرمته للطيفة (وَلِلْأُنْثَى الْخُلُوعُ عَنْ زَوْجِهَا دَخَلَ بِهَا) فيسقطها الدخول (إِلَّا أَنْ يَمَاتَ) من بعدها (وَيَسْكُتُ الْعَامُّ أَوْ يَكُونُ) الزوج (مَعْرُومًا وَإِنْ لَا حَصَانَةَ لَهُ كَالْخَالِ أَوْ وَلِيٍّ) ولو على

المال (كَانَ النَّعَمَ أَوْ لَا يَقْبَلُ الْوَلَدُ غَيْرَ أُمِّهِ) للدخول بها (أَوَلَمْ تَرْضِعْهُ
الْمَرْضِعَةَ عِنْدَ أُمِّهِ) الظرف متعلق بالمرضعة ومتعلق الفعل محذوف يفيد معنى
قوله لا يقبل الولد غير أمه والمراد أو قبل الولد غير أمه إلا أن المرضعة له عند أمه
أبت أن ترضعه عند غيرها فاندفع ما للشرع هنا من أن صوابه عند بدل أمه فلينظر
(أَوْ لَا يَكُونُ لِلْوَلَدِ حَاضِنٌ أَوْ) كان (غَيْرَ مَأْمُونٍ أَوْ عَاجِزًا أَوْ كَانَ
الْأَبُ) مستحق الحضانة (عَبْدًا وَهِيَ حُرَّةٌ) لا مفهوم له (وَفِي) سقوط حضانة
الوصية (بِالزَّوْجِ رِوَايَتَانِ وَأَنَّ لَا يَسَافِرُ وَلِيٌّ حُرٌّ عَنْ وَلَدٍ حُرٍّ) فيأخذه
(وَإِنْ رَضِيَ) قبل غير أمه (أَوْ تُسَافِرَ هِيَ سَفَرًا نَقْلًا لَا تِجَارَةً) راجع لها
(وَحَلَفَ) أنه يريد النقلة (سِتَّةَ بُرْدٍ وَظَاهِرُهَا بِرَيْدَيْنِ) وهو ضعيف ونصب
بريدين على الظرفية نظير ستة قبله تأمل (إِنْ سَافَرَ لِأَمْنٍ وَأَمِنْ فِي الطَّرِيقِ
وَلَوْ فِيهِ بَحْرٌ) شرط في أخذه المفهوم من السياق كما أن قوله (إِلَّا أَنْ تُسَافِرَ هِيَ
مَعَهُ) استثناء منه (لَا أَقَلَّ) من ستة (وَلَا تَعُودُ بَعْدَ الطَّلَاقِ أَوْ فَتَسْخَرَ الْفَاسِدُ
عَلَى الْأَرْجَحِ أَوْ الْإِسْقَاطِ) يعنى مطلق السقوط (إِلَّا لِكَمَرَضٍ) أو سفر ثم
دال بالقرب (أَوْ لِمَوْتِ الْجَدَّةِ) المنتقل إليها بزواج الأم (وَالْأُمُّ خَالِيَةٌ) فتعود
لها وضعف (أَوْ لِتَأْيِيئِهَا) أى الحاضنة (قَبْلَ عِلْمِهِ) أى من بعد ما بزواجها
(وَاللِّحَاضِنَةُ قَبْلُ بَعْضُ نَفَقَتِهِ) وليس للأب أن يقول يَتَنَّى يَا كُلَّ عِنْدِي ويعود
المشقة (وَالسَّكْنَى بِالْإِجْتِهَادِ وَلَا شَيْءَ لِحَاضِنٍ لِأَجْلِهَا) أى الحاضنة

﴿ بَابٌ ﴾

(يَنْقَدُ الْبَيْعُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى وَإِنْ بِمُعَاوَاةٍ) فلا يجوز التبديل في
الزبوات بعد صدورهما منهما إلا تماثلا (وَيَبْعُنِي فَيَقُولُ بَعْتُ) ولا يصح تقديم القبول
(وَيَبْتَعْتُ أَوْ بَيْعْتُكَ وَيَرْضَى الْآخَرُ فِيهِمَا) بأى مفيد رضى (وَحَلَفَ) وَإِلَّا لَرِمَ

إِنْ قَالَ أبيعُكُمْ بِكَذَا أَوْ أَنَا أَشْتَرِيَهَا بِهِ (فرضى الآخر ثم قال الأول له أريد
 البعد والأمر كالضارع على المتمد (أَوْ تَسَوَّقَ بِهَا) لا مفهوم له على المتمد
 (قَالَ يَكُنْ فَقَالَ بِمَآتَةٍ فَقَالَ أَخَذْتُهَا) ويعمل بالعرف والقرينة (وَشَرَطَ عَاقِدِهِ
 تَمَيُّزُ إِلَّا بِسُكْرِ فَتَرَدَّدَ) المول عليه انعقاده مع نوع التمييز ولا يلزم (وَلَزَّوِمِهِ
 تَكْلِيفٌ لَا إِنْ أُجْبِرَ عَلَيْهِ جَبْرًا حَرَامًا وَرُدَّ عَلَيْهِ بِلاَ ثَمَنِ) حيث أجبر
 على سببه من أخذ مال ظلماً وعمل بالمضي (وَمَضَى فِي جَبْرِ عَامِلٍ) على البيع فيما
 ظلم إذ ليس حراماً (وَمُنِعَ بَيْعُ مُسْلِمٍ وَمُضْغِفٍ وَصَغِيرٍ) وكبير مجوس (للكافر
 وَأُجْبِرَ عَلَى إِخْرَاجِهِ) وقيل يفسخ العقد (بِعْتَقِي أَوْ هِبَةٍ وَلَوْ لَوْلَاهَا الصَّغِيرُ
 عَلَى الْأَرْجَحِ) أصل هذا في إسلام العبد لا في شراء المسلم (لَا يَكْتَابَةُ)
 حيث لم تبع (وَرَهْنٍ) عطف على كتابة فلا يكفي بل يباع (وَأَنَّى يَرَهْنُ قَعَةً)
 مثله في القيمة والضمان (إِنْ عَلِمَ مُرْتَهِنُهُ بِإِسْلَامِهِ) هذا القيد لابن محرز (وَلَمْ
 يُعَيَّنْ) العبد في الرهن هذا القيد لبعض القرويين (وَالْأَعْلَى) فيها
 (كَعِقْتِهِ) أى الرهن حيث كان الدين مما يجعل (وَجَازَ رَدُّهُ) أى المسلم
 (عَلَيْهِ) أى الكافر (بِعْتِيقٍ) ثم يخرج (وَفِي خِيَارٍ مُشْتَرٍ مُسْلِمٍ يُهْلُ لَا قَضَائِهِ
 وَيُسْتَعْجَلُ الْكَافِرُ) الخير (مِنْهُمَا) أى المتعاقدين (كَتَبْتُهُمْ إِنْ أَسْلَمَ وَبَعْدَتْ
 غَيْبَتُهُ سَيِّدِهِ) تشبيه في الاستمجال والتقريب يعذر له (وَ) إِنْ أَسْلَمَ (فِي) خيار
 (الْبَائِعِ) المسلم (يُمْنَعُ مِنَ الْإِنْفَاءِ) للكافر وفي بن ترجيح استحبابه فقط
 (وَفِي جَوَازِ بَيْعِ) الكافر (مَنْ أَسْلَمَ بِخِيَارٍ) لثلاث يبخس (تَرَدَّدُ وَهَلْ مُنْعُ
 الصَّغِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى دِينٍ مُشْتَرِيَهُ أَوْ مُطْلَقٌ) وهو المتمد (إِنْ لَمْ يَكُنْ
 مَعَهُ أُبُوهُ) المتمد ولو (تَأْوِيلَانِ وَجَبَرُهُ تَهْدِيدٌ وَضَرْبٌ وَلَهُ شِرَاهُ بِأَلْفٍ
 عَلَى دِينِهِ) انحصار (إِنْ أَقَامَ بِهِ لَا غَيْرَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالصَّغِيرِ عَلَى الْأَرْجَحِ).
 تعقب بأنه لا ترجيح لابن يونس هنا مع أنه مكرر مع قوله سابقاً ومنع بيع مسلم

وصغير (وَشَرِطَ لِنَقُودٍ عَلَيْهِ طَهَارَةٌ) ولو بالقوة كقابل التطهير وَبَيْنَ (لَا كَرْبَلٍ) والضرورة فيه نبيع إسقاط الحق^(١) (وَزَيْتٌ تَنْجَسَ وَانْتِفَاعٌ لَا كَمْحَرِّمٍ أَشْرَفَ) تبع ابن عبد السلام والذي لابن عرفة وارتضاه (ر) أنه ليس إلا مَنْ في السياق فيمنع مطلقاً وغيره يجوز مطلقاً (وَعَدَمُ نَهْيٍ) عن ثمنه (لَا كَكَلْبٍ صَيْدٍ) وحراسة على المشهور (وَجَازَ هِرٌّ وَسَبْعٌ لِلْجِلْدِ) وكره اللحم أولهما (وَحَامِلٌ مُقَرَّبٌ) بائعة ثلاثتهم الحجر عليها ومبيعة ثلاثتهم أنها آيلة للهلاك (وَقُدْرَةٌ عَلَيْهِ لَا كَأَيِّ وَابِلٍ أَهْمِلْتُ وَمَقْصُوبٍ) حيث لم يقر من تأخذه الأحكام (إِلَّا مِنْ غَاصِبٍ) من معنى اللام (وَهَلْ إِنْ رُدَّ زَيْتٌ مُدَّةً تَرُدُّ) الممول عليه جوازه له حيث رد أو عزم على الرد بل ولو جهل الأمر إنما المضر المزم على عدم الرد (وَالْفَاصِبِ نَقْضٌ مَا بَاعَهُ إِنْ وَرَثَهُ) ويأخذ حصة نفسه بالشفعة ان كان شريكاً وباع الكل (لَا اشْتَرَاهُ) لجرد التخلل (وَوَقِفٌ) بيع (عَرْمُونٌ) عَلَى رِضَى مُرْتَبِنِهِ) على ما يأتي تفصيله في الرهن (وَمَالُكَ غَيْرِهِ عَلَى رِضَاهُ وَلَوْ عِلْمُ الْمُشْتَرِي) بالتسلي وسكوت الحاضر رضى وله الثمن في العام ويأتي تحقيقه في الحيازة ان شاء الله تعالى (وَالْعَبْدُ الْجَانِي عَلَى رِضَى مُسْتَحَقَّهَا وَحَلْفٌ) البائع ماباع ملتزماً الارش وإلا لزمه واليمين تُهْمَةٌ لَا تُرَدُّ (إِنْ ادَّعَى) مستحقها (عَلَيْهِ الرِّضَى) بالارش (بِالْبَيْعِ) الباء سببية (ثُمَّ لِلْمُسْتَحَقِّ رَدُّهُ) كالتوضيح لما سبق من الوقف على رضاه (إِنْ لَمْ يَدْفَعْ لَهُ السَّيْدُ أَوْ الْمُبْتَاعُ الْأَرْضَ وَلَهُ أَخَذُ ثَمَنِهِ) مقابل الرد مقيد بقيده (وَرَجَعَ الْمُبْتَاعُ) حيث دفع الأرض (بِهِ أَوْ يَتِمَّنِي إِنْ كَانَ أَقَلَّ وَلِلْمُشْتَرِي رَدُّهُ إِنْ تَمَدَّهَا) أى الجناية ولم يبين البائع عيبه (وَرَدُّ الْبَيْعِ) لبيد (فِي) حلقه بجزئته (لَا ضَرِبَتْهُ مَا يَجُوزُ)

(١) وهو أوسع من البيع كما في شرح المجموع خلا عن الأشيخ . وفيه إشكال

كشرة مثلاً ولا علق عليه (ورُدَّ لَيْلِكَو) حيث لم يعزم على الضد (وجازَ بَيْعُ عُمُودٍ عَلَيْهِ بِنَاءُ الْبَائِعِ) أو غيره (إِنْ انْتَفَتِ الْإِضَاعَةُ) شرط في الجواز لا الصحة لحزمة إضاعة المال على أنه قيل حيث تعلق غرض بالبيع فليس من الإضاعة المنع عنها (وَأَمِنْ كَشْرُهُ) لصدم الفرز شرط في الصحة (وَنَقَضَهُ الْبَائِعُ) ليلسه المشتري (وهوَاء) مقدار من الفراغ (مَوْقَ هَوَاءٍ إِنْ وُصِفَ الْبِنَاءُ) لأن الأعلى يجب ضخامة الأسفل وهو خفته (وَعَزُزُ جِذْعٍ فِي حَائِطٍ وَهُوَ) بيع (مَضْمُونٍ) فيجبر رب الحائط على إعادتها وموضع الفرز على المشتري كذى السفلى والعلو (إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ مُدَّةً فَلِإِجَارَةٍ تَنْفَيْسُ بِإِنْهَادِهِ) وعند الجهل يحمل على البيع كما في بن (وَعَدَمُ حُرْمَةٍ) للملك عطف على شروط المقود عليه (وَلَوْ لِمَقْضِي) كقلتي خل وخمر عِلْمٍ والآ رجع بضمن الجر ولو تغلّ وهل يرد أو رزق للمشتري تردد^(١) انظر بن (و) عدم (جَهْلُ بَيْتْمُونٍ أَوْ ثَمَنِ وَلَوْ تَفْصِيلاً كَبَدَى رَجُلَيْنِ يَكْذَا) إلا لتساو أو توزيع (وَرِطْلِي مِنْ شَاةٍ) قبل سلخها بتا إلا أن يشتره البائع فوراً (وَرُبَابٍ صَائِغٍ وَرَدَّهُ مُشْتَرِيهِ وَلَوْ خَلَصَهُ وَلَهُ الْأَجْرُ) وهل ولو زاد على المخرج خلاف (لَا) تراب (مُتَدِينٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ) بغير جنسه خلفه الفرز (وَشَاةٍ) بتمامها (قَبْلَ سَلْخِهَا) بلا وزن لأن: القصد الذات كلها كشاة حية لا خصوص اللحم (وَحِنْطَةٍ فِي سُنْبُلٍ وَتَيْنٍ إِنْ يَكْتَلِيلُ وَقَبْتٍ جُرَافًا لَا مَنُفُوشًا) لعدم إمكان الحزر (وَرَزِيَتْ رَزِيَتُونَ يَوْزَنُ إِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ) صفته وإلا منع (إِلَّا أَنْ يُخَيَّرَ وَدَقِيقٍ حِنْطَةٍ وَصَاعٍ أَوْ كُلِّ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ وَإِنْ جُهِلَتْ لَا مِنْهَا وَأَرِيدَ الْبَيْضُ) المهم (وَشَاةٍ وَاسْتِغْنَاءُ أَرْبَعَةِ أَرْطَالٍ) يعنى مادون الثلث (وَلَا يَأْخُذُ لَحْمٌ غَيْرُهَا) ولا بدلاً مطلقاً لبيع طعام لها قبل قبضه (وَصُبْرَةٍ وَثَمَرَةٍ وَاسْتِغْنَاءُ قَدْرِ الثَّلَاثِ)

(١) الأول لابن أبي زيد والثاني للمازري

كالشائع مطلقاً (و) استثناء (جِلْدٌ وَسَاقِطٌ يَسْتَرِ قَطَطٌ) لخصارتها فيه (وَجُزْءٌ مطلقاً) ولو كثر بخضر (وَتَوَلَّاهُ) أى البيع (المُشْتَرَى وَلَمْ يُجْبَرْ عَلَى الذَّبْحِ فِيهِمَا) الجلد مع الساقط (وَالْجُزْءُ بِخِلَافِ الْأَرْطَالِ) فشريكان فى الأجرة ويجبر (وَحِزْبٌ فِي دَفْعِ رَأْسٍ أَوْ قِيَمَتِهَا وَهِيَ أَعْدَلُ) لأنها مقومة وللمعد عن الربا (وَعَلَى التَّخْيِيرِ لِلْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرَى) وهو المتمد (قَوْلَانِ وَلَوْ مَاتَ مَا اسْتَشْنَى مِنْهُ مَعِينٌ) أما الشائع فليهما (ضَمِنَ الْمُشْتَرَى جِلْدًا وَسَاقِطًا) لأنهما فى ذمته لعدم جبره على الذبح (لَا لَحْضًا وَ) جاز (حِزَافٌ) وفى اشتراط مصادفته خلاف كما فى حش (إِنْ رُبِنِ وَلَمْ يَسْكُرْ جِدًّا وَجَهْلًا وَحَزَرَ رَاوَسْتَوْتُ أَرْضَهُ) فى ظهما فان ظهر خلافه خير من عليه الضرر (وَلَمْ يَدَّ يَلَا مَشَقُّو) أما السكيل والوزن فالاشقة شأنهما (وَلَمْ تُقْصَدِ أَفْرَادُهُ إِلَّا أَنْ يَقِلَّ ثَمَنُهُ) أى ثمن كل فرد منه (لَا غَيْرَ مَرْتَبٍ وَإِنْ مِلَّ ظَرْفٌ وَلَوْ ثَانِيًا بَعْدَ تَقْرِيفِهِ إِلَّا فِي كَمَلَةٍ تَيْنِ) وفرة الماء لصيرورته كالسكيل عرفاً (وَعَصَافِيرُ حَيَّةٌ يَقْصِرُ وَحَمَامٌ بَرْجٌ) حال الهيجان لتعذر الحزر (وَتِيَابٌ وَتَقْدِيرٌ) تعصد الافراد (إِنْ شَكَّ) لا مفهوم له والمدار على قوله (وَالْتَعَامُلُ بِالْعَدَدِ) ولو مع الوزن (وَالْإِذْ بَأَن كَانَ بِمَجْرَدِ الْوِزْنِ) جَازَ فَإِنْ غَلَبَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْقَدْرِ يَعْلَمُ الْآخِرُ قَدْرَهُ خَيْرٌ وَإِنْ أَغْلَبَهُ أَوَّلًا) حال العقد بعده (قَسَدٌ) للدخول على الخطر (كَالْمُعْتَنَةِ) يَقْصِدُ اشترائط غنائها ويخير بظهوره (وَحِزَافٌ حَبٌّ مَعَ مَسْكِيلٍ مِنْهُ) عطف على المنوع لخروج الأول عن الأصل (أَوْ أَرْضٌ) خرجت بالسكيل عن الأصل أيضاً (وَحِزَافٌ أَرْضٌ مَعَ مَسْكِيلٍ لَامَعَ حَبٌّ) مكيل لحيثها على الأصل والتياب كالأرض (وَيَمْجُوزُ حِزَافَانِ وَمَسْكِيلَانِ) مطلقاً (وَحِزَافٌ مَعَ عَرْضٍ) كمبد (وَحِزَافَانِ عَلَى كَيْلٍ) كصيرتين كل أردب بكذا (إِنْ اتَّحَدَ) ثمن (السَّكِيلُ وَالصَّفَةُ وَلَا يُضَافُ لِحِزَافٍ عَلَى كَيْلٍ غَيْرُهُ مُطْلَقًا)

من جنسه أولاً جزافاً أولاً (وَجَازَ) البيع (يُرْوِيَهُ بَمِضِ النِّسْلِيِّ) لا المقوم
على المعتد شيخنا إلا أن يتلف نحو شاش بالنشر ثم إن ظهر عيب فلمشتري التكلم
(وَالصَّوَانِ) كقشر اللوز (وَعَلَى الْبَرِّ نَامِجٌ) بفتح الباء وكسر الميم وفتحهما
أو كسرهما دفتر العذل (وَمِنَ الْأَعْمَى) ولو أصلياً ويوصف له نحو اللون (وَبِرْوِيَةٍ
لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَهَا وَحَافَ مُدْعٍ لِيَبْعَ بَرْنَامِجٍ) أى فى صورته (أَنْ مُوَافَقَتَهُ
الْمَكْتُوبِ) حصلت حيث غاب المشتري على تصديق البائع كما فى بن (وَ) مدع
مدع (عَدَمَ دَفْعَ رَدِيءٍ) على العلم إلا أن يحقق فعلى البت (أَوْ نَاقِصٍ) عدداً
أو وزناً بتأنيها، كما فى حش لا بضاعتهما وترد اليمين على المحقق ولا يلزم رب
الدين أن يقبل إلا ما اتفق التقاد على جودته كما لا يغير ذلك بعد المفاصلة إلا
ما اتفق على رداه، فإن قبض ليربها صدق (وَ) حلف مدع (بِقَاءِ الصَّقَةِ إِنْ
شُكَّ) فى البقاء أو ظل ومن جزم أهل المرفة بقوله لا يحلف (وَ) جاز بيع
(غَائِبٍ وَأَوْ) بلا وصفٍ عَلَى خِيَارِهِ بِالرُّوِيَةِ) راجع للبالغ عليه (أَوْ عَلَى
يَوْمٍ) شيخنا يكتفى بغيوبته عن مجلس العقد لا إن حضر إلا لا تلافى فحده (أَوْ
وَضَعُهُ غَيْرُ بَائِعٍ) عطف على المنفى وغير فاعل المصدر لخاصته وصفه البائع (إِنْ
لَمْ يَبْعُدْ كَخَرِاسَانٍ مِنْ إِفْرِيقِيَّةٍ وَلَمْ تُمْكِنْ رُؤْيَتُهُ بِلَا مَشَقَّةٍ) بأن غاب
على ما سبق (وَ) جاز (النَّقْدُ فِيهِ) نطوعاً حيث لا خيار (وَمَعَ الشَّرْطِ فِي
الْمَقَارِ وَضَمْنَهُ) أى المقار (المُشْتَرِي فِي غَيْرِهِ) أى المقار (إِنْ قَرَبَ
كَالْيَوْمَيْنِ) الكاف زائدة (وَضَمْنَهُ) أى غير المقار (بَائِعٍ) وقيل المشتري
انظر حش (إِلَّا لَشَرْطٍ) بالضمان على أحدهما فيعمل به (أَوْ مَنَازَعَةٍ) هل العقد
صادفه سالماً (وَقَبْضُهُ) أى الغائب والمخروج للاتيان به (عَلَى الْمُشْتَرِي وَحَرَّمَ
فِي نَقْدِهِ وَطَعَامِهِ^(١) رَبّاً فَضْلِي) مع اتحاد الجنس وربوية الطعام كما يأتى (وَنَسَاءً)

(١) فى شرح تن خلا عن بعض النسخ : إن حد اللسان سعياً فى غير الربوى

مطلقاً فيجوز ما سلم منهما (لا دينارَ ودرهمَ أو غَيْرُهُ بِمَثْلِهِمَا) وفي نسخة كدينارٍ أو درهمٍ وغيرهما بمثلها مثلاً للربا لأن غير النقد يعطى معه حكمه مع الشك في التماثل وهو كتحقق التفاضل (وَمَوْحَرٌ وَلَوْ قَرِيْباً) وفارق (أَوْ غَلْبَةً أَوْ عَقْدَ وَوَكَلٍ فِي الْقَبْضِ) إلا أن يقبض بمحضرة الموكل (أَوْ غَابَ نَقْدُ أَحَدِيْهَا وَطَالَ) لا إن قرب من غير مفارقة كحل صرة وقرض من جانبه (أَوْ نَقْدَاهُمَا) ولو لم يطل كقرضهما وهو الصرف على الذمة (أَوْ بِمَوَاعِدَةٍ) اكتفيا بها في العقد (أَوْ بِدَيْنٍ إِنْ تَأَجَّلَ وَإِنْ مِنْ أَحَدِيْهَا) وهو صرف مافي الذمة (أَوْ غَابَ رَهْنٌ أَوْ وَدِيعَةٌ) عن مجلس وإضع اليد المصطرف (وَلَوْ سَكَ) ما ذكر (كَمُسْتَأْجَرٍ وَعَارِيَةٍ) تشبيه في النفع إن غاب (وَمَقْضُوبٍ إِنْ صِيغَ) لاحتمال المفاضلة بين صرفه وقيمه (إِلَّا أَنْ يَذْهَبَ قِيْضُ مَنْ قِيَمَتُهُ فَكَالَّذَيْنِ) صرفها وجاز صرف غير المصوغ غائباً (وَ) حرم الصرف (بِتَصْدِيقٍ فِيهِ كَمُبَادَلَةٍ رِبَوِيَّتَيْنِ) على أحد القولين (وَمَقْرَضٍ) لاحتمال اغتفار نقص فيأتي الربى وهذه العلة كما قيل في كل شيء وفي (ر) فرضه وما بعده في الطعام (وَمَبِيعٍ لِأَجَلٍ وَرَأْسِ مَالٍ سَلَمٍ) المعتمد جواز التصديق فيه (وَمُجَلٍّ قَبْلَ أَجَلِهِ وَبَيْعٍ وَصَرَفٍ) وكذا بقية عقود : جِصٌّ مُنْقَشٌ^(١) والجِصُّ للجِصْل لا للإجارة

== امتنعت عاقبته قال : ولم أره معولاً ، قال في شرح المجموع : ولا يخفك أن قاعدة اتباع السلطان في غير معصية تشملها اه لكن الحديث يقتضي أن النسيب مظلة فيكون محرماً كما قال أكثر العلماء غير مالك كذا قيل والبحث فيه مجال لأن الحديث ليس ظاهراً في التحريم ، وفي المسألة كلام ليس هنا موضع يعبه

(١) في المجموع : ولا يجتمع اثنان من بيع وصرف وقرض وسكاح وشركة وجعل ومفارقة ومساقاة ولائس اه فهدى العقود سوى البيع هي الرموز لها بالحروف المذكورة وأشار إليها مع البيع بعضهم بقوله : عقود منعت اثنين منها بعبدة يكون ممانيتها مما تنفرد بفعل وصرف والمساقاة شركة سكاح فرائض ثم بيع عقق

قال في التشرح الصغير ، ولك أن تزيد عليها

فهذه عقود سبعة قد علمتها ويجمعها في ترمز جص منقش

والغاف للقرض والقراض والميم للغارسة والمساقاة وأدخلا في الجعل (إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَمِيعُ دِينَارًا أَوْ يَجْتَمِعَ فِيهِ) بأن لا يستقل الصرف بدينار وفي المقام إجمال يؤخذ تفصيله من قوله عاطفًا على المنوع (وَسِلْعَةً يَدِينَارٍ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ) فانه من فروع البيع والصرف (وَإِنْ تَأَجَّلَ الْجَمِيعُ أَوْ السِّلْعَةُ أَوْ أَخَذَ النَّقْدَيْنِ بِخِلَافٍ تَأْجِيلِهِمَا) مما لأن الصرف غير منظور له حينئذ فيجوز (أَوْ تَعْجِيلُ الْجَمِيعِ) فان كانت الدراهم الستة ثلاثة فأكثر لم يجوز إلا بتعجيل الجميع وشبه في الجواز قوله (كَدَّرَاهِمٍ مِنْ دَنَانِيرَ بِالمَقَاصَّةِ) مدخولا عليها كلما اجتمع من الدراهم صرف دينار طرح في نظيرها دينار من الثمن (وَلَمْ يَفْضَلْ) من الدراهم شيء (وَفِي) فضل (الدَّرْهَمَيْنِ كَذَلِكَ) كسالمسلة بدينار إلا درهمين فيجوز أن تعجل الجميع أو السلة (وَفِي أَكْثَرِ كَاتِبِيعِ وَالصَّرْفِ) غير هذا يعني يجوز أن تعجل الجميع (وَ) حرم معاينة (صَانِعِ يُعْطَى الزَّئِنَةَ) من جنس المصوغ (وَالْأَجْرَةَ) والدخول على التأخير للصياغة نسيئة (كَزَيْتُونٍ وَأُجْرَتُهُ لِمُعْصِرِهِ) إلا أن يعصره بخصوصه (بِخِلَافٍ تَبَرٍ) وكل ما لا يتعامل به عند الحاجة (يُعْطِيهِ الْمُسَافِرُ وَأُجْرَتُهُ دَارُ الصَّرْبِ) أو غيرها كافي الحاشية (لِإِخْذِ زَيْنَتِهِ) مسكوكا فيجوز (وَالْأَظْهَرُ) عند ابن رشد (خِلَافُهُ) لكن المعتمد الجواز ولولم يبلغ حل اللينة (وَبِخِلَافٍ دِرْهَمٍ بِنِصْفٍ) من درهم (وَقُلُوسٍ) جدد نحاس جعلوها هنا كالمروض بخلاف الصرف (أَوْ غَيْرِهِ) أفر دظراً للجمع^(١) (فِي بَيْعٍ) ومثله الاجارة بعد العمل ليمتحن التعجيل (وَسُكَّ وَاتَّحَدَتْ) بأن تعمل بهما (وَعَرُفَ الْوَزْنُ) بأن يتعامل بهذا درهماً وهذا نصفاً (وَانْتَقَدَ الْجَمِيعُ كَدِينَارٍ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ) لا حاجة لهذا التشبيه (وَالْأَفْلَا وَرَدَّتْ زِيَادَةُ بَدْدُهُ)

(١) هي قوله قُلُوس ، وجمع من قُلُوس له مؤلف

أى الصرف (لِمَيْبِهِ لَا لِمَيْبِهَا) لتبعيةها (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو للذهب (أَوْ إِلَّا
أَنْ يُوجِبَهَا) لتردد المصطرف وقوله نقصتي (أَوْ إِنْ غُبِتَتْ) عطف على
مطلقاً أو مجموع إلا ومدخولها (تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ رَضِيَ بِالْحَضْرَةِ) أى حضرة
عقد الصرف ، ويلزم أنه بحضرة الاطلاع (بِنَقْصِ وَزْنٍ) أو عدد (أَوْ
بِكِرْصَاصٍ بِالْحَضْرَةِ) أيضاً ولو حذفه لأغنى عنه الأول (أَوْ رَضِيَ بِإِتْمَامِهِ)
أى الصرف (أَوْ يَتَشَوُّشٍ مُطْلَقًا) عين أولاً (صَحَّ وَاجِبٌ عَلَيْهِ) أى الاتمام
(إِنْ لَمْ يُعَيَّنْ) الميب (وَإِنْ طَالَ) أو فارق مفهوم الحضرة (نُقِضَ إِنْ قَامَ
بِهِ) بأن أخذ البذل (كَنَقْصِ الْعَدْرِ) وَالْحَقُّ بِهِ اللَّحْمَى نَقْصُ الْوِزْنِ حَيْثُ
تَعْمَلُ بِهِ (وَهَلْ مُعَيَّنٌ مَا غُشَّ كَذَلِكَ) ينقض إن قام أو يجوز فيه البذل
(تَرَدَّدُ وَحَيْثُ نُقِضَ فَأَصْفَرُ دِينَارٍ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّاهُ فَأَكْبَرُ مِنْهُ لَا الْجَمِيعُ
وَهَلْ وَلَوْ لَمْ يَسْمَ لِكُلِّ دِينَارٍ) وهو المتمد (تَرَدَّدُ وَهَلْ يَنْفَسِخُ فِي السَّكَكِ
أَغْلَاهَا أَوِ الْجَمِيعُ) وهو الأقوى (فَوَلَانِ وَشَرِطٍ لِلْبَدَلِ حَنِيسَةً وَتَمْجِيلُ
وَإِنْ اسْتَحِقَّ مُعَيَّنٌ) لا مفهوم له (سِكَ بَعْدَ مُفَارَقَةٍ أَوْ طَوْلٍ أَوْ مَصْوَغٍ
مُطْلَقًا) ولو بالحضرة (نُقِضَ) الصرف (وَإِلَّا) بأن كان غير مصوغ بالحضرة
(صَحَّ وَهَلْ إِنْ تَرَضَّيَا) أو يجبر الآبَى (تَرَدَّدُ وَلِلْمُسْتَحِقِّ إِجَازَتُهُ) كبيع
الفضولى (إِنْ لَمْ يُخْبَرَ الْمُصْطَرَفُ) بالتسلي وإلا فهو دخول على خيار ممتنع
(وَجَازَ) بيع (مُحَلًى وَإِنْ ثَوْبًا يَخْرُجُ مِنْهُ إِنْ سَبَكَ) هذا موضوع الشروط
وإلا فكالعدم (بِأَحَدِ النَّقْدَيْنِ إِنْ أُيِّحَتْ وَتَمَرَّتْ) بأن عسر نزعهما (وَعُجِّلَ)
من الجانبين (مُطْلَقًا) ولو زاد على الثلث (وَيَصْنِفُهُ إِنْ كَانَتِ الثُّلُثُ وَهَلْ
بِالنِّسَبَةِ) وهو الأرجح كما فى حش ويغيبه بن (أَوْ بِالْوِزْنِ خِلَافَ) فان لم
تتوفر الشروط ، فكالبيع والصرف (وَإِنْ حُلِّيَ بِهِمَا لَمْ يُجْزَ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا إِنْ
نَبِىَ الْجَوْهَرُ) بالثلثية (وَجَازَتْ مُبَادَلَةُ الْقَلِيلِ) فى ح عن التوضيح

لا بد من لفق للبإدلة (المعدود) أى ما يتعامل بعده (دون سبقة ياوزن منها
يسدس سدس) بين المتقابلين (والأجود) جوهرية حال كونه (أقص)
وزناً (أو أجود سكة) أقص (ممتنع) مبادله لدوران الفضل من الجانبين
فخرج عن قصد المعروف (وإلا) يكن لأقص (جأز) لتحض الفضل (و)
جأزت (مراطة عین بمثل بصنجة أو كفتين) متساويين كل فى واحدة
(ولو لم يوزن على الأزجج) لأن المدار على المائة (وإن كان أحدها أو
بعضه أجود) لتحض الفضل (لا أدنى وأجود) بمتوسط لدوران^(١) (والأكثر)
على تأويل السكة والصياغة كالأجود (بل الأكثر الفأوها) (و) جأزيع
(مفشوش بمثل وبخالص) على المذهب (والأظهر خلافه) ضعيف (لین
يكسره أو لا يقش به وكره لين لا يؤمن وفصح من يقش إلا أن
يقوت) بتعذرده (فهل يملكه) أى المن (أو يتصدق بالجميع أو
بالزائد) على يمينه (معن لا يقش) وهو الأرجح (أقوال و) جأز قضاء
قرض بمساو وأفضل صفة (إلا شرط أو عادة فالفضل ربا) (وإن حل الأجل
بأقل صفة وقدرًا) ومنع إن لم يحل لأنه ضع وتعمل (لا أزيد) فما به التعامل
(عدداً أو وزناً) فان نمول بهما فى حش يرجح الفاء العدد (إلا كرجحان
ميزان) على أخرى (أو دار فضل من الجانبين) كقليل جيد عطف على
معنى النقي السابق (ومن التبيع من القين^(٢)) كذلك وجأز يا أكثر) ولو
لم يحل الأجل لأنه حق من هى عليه فلا يدخله خط الضمان وأزيدك نم فى غير
العين وشرط الأكل فى الطعام أن يبرئه من الباقي نقياً للتفاضل (ودار الفضل)
هنا لشغل النعمة بخلاف المراطة (سكة وصياغة وجود) (الوا الأولى بمعنى

(١) أى لدوران الفضل من الجانبين (٢) بيان لثن ؛ وقوله كذلك أى كالفرض

أو والثانية بمعنى مع (وَإِنْ بَطَلَتْ فَأَوْسَ فَالْمِثْلُ) على من هي في ذمته (أَوْ
عُدِمَتْ فَالْقِيمَةُ) بطل التعامل (وَقَتَّ اجْتِمَاعِ الْاسْتِخْقَاقِ وَالْعَدَمِ) المعتمد
يوم الحكم (وَتُعَدُّقُ يَمَاعُشَ وَلَوْ كَثُرَ) أدباً (إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتَرَى
كَذَلِكَ) فلا يتصل — دق به (إِلَّا الْعَالِمَ لِيَبْعَهُ كَبَلُ الْخُمْرِ) جمع خمار
(بِالنِّشَاءِ وَسَبْكَ ذَهَبٍ جَيِّدٍ وَرَدَى وَفُتِحَ اللَّحْمُ)

(فصل) (عَلَةُ طَعَامِ الرِّبَا اقْتِيَاتٌ وَادَّخَارٌ وَهَلْ لِقَلْبَةِ الْعَيْشِ تَأْوِيلَانِ)
المعتمد عدم اشتراطها (كَحَبٍّ) بر (وَشَعِيرٍ وَسُلْتٍ وَهِيَ جِنْسٌ وَعَاسٌ وَأَرْزُ
وَذَخْنٌ وَذَرَّةٌ وَهِيَ أَجْنَسٌ وَفُطْنِيَّةٌ وَمِنْهَا كِرْسَنَةٌ) بسيلة (وَهِيَ أَجْنَسُ
وَتَمَرٌ وَزَيْبِبٌ وَلَحْمٌ طَلِيرٌ وَهُوَ جِنْسٌ وَلَوْ احْتَلَفَتْ مَرَقَّتُهُ) بابرار (كَدَوَابِ
الْمَاءِ) تشبيه في اتحاد الجنس (وَذَوَاتِ الْأَرْبَعِ) اللباحة (وَإِنْ وَحْشِيًّا)
وكره الفضل فيها مع المكروه (وَالْجَرَادِ وَفِي رِبَوِيَّتِهِ خِلَافٌ) أرجحه الربوية
(وَفِي) اتحاد (جِنْسِيَّةِ الْمَطْبُوعِ) بابرار (مِنْ جِنْسَيْنِ) وبقائه على تعدد
الجنس (قَوْلَانِ^(١)) وَالْمَرْقُ وَالْعَظْمُ (المتصل أو ما يؤكل (وَالْجِلْدُ) قبل
دبسه (كَهَوٍّ) أى كاللحم كالتوى في النمر (وَيُسْتَفْنَى قَشْرُ بَيْضِ النَّعَامِ)
ويتحرى الداخل في بيهه يبيض لأن قشره عرض كصوف الجلد ولا يجوز
عرض وطعام يمثلها أو بطعام للتفاضل المعنوى (وَذَى زَيْتٍ كَفَجَلٍ) أحر
(وَالزَّيْتُونُ أَصْنَافٌ) كاصولها (كَالْمُسُولِ لَا انْطِلُولٍ وَالْأَنْبَذَةُ) ففى جنس
(وَالْأَخْبَازِ وَلَوْ بَمَضْأٍ قُطْنِيَّةٍ إِلَّا الْكَلْمُكَ بَابِزَارٍ) فتقله (وَيَبْيَضُ) جنس
واحد أيضاً (وَسُكَّرٌ وَعَسَلٌ وَمُطَلَقٌ لَيْنٌ وَ) من الطعام (حُلْبَةٌ) بضم الحاء
فيحرم فيها النساء^(٢) (وَهَلْ إِنْ أَحْصَرْتَ) لا اليابسة كما صرح به اصنغ أو مطلقاً

(١) استظهر في المجموع جاء الجنسَيْن على خالهما

(٢) نفيه . علة ربا النساء في الضام كونه محمواً لا على وجه التداوى . وعلة قرب الفضل

فيه اقْتِيَاتٌ وادَّخَارٌ كما سبق

كما أطلق ابن القاسم (تَرَدَّدَ) وقال ابن حبيب دواء مطلقاً يجوز الفضل فيها مطلقاً اتفاقاً (وَمُضْلَعُهُ) أى الطعام روى (كَيْلَجٍ وَبَصَلٍ وَتَوْنٍ وَتَابِلٍ) وبينه بقوله (كَفَلْقُلٍ وَكُزْبَرَةٍ وَكُرْوِيَاً) كزكريا (وَأَيْسُونٍ وَشَمَارٍ) كسحاب (وَكُثُونِينَ) أبيض وأسود وهما جنس واحد (وَهِي) أى للمصلحات (أَجْنَسٌ لَا خَرَدَلٍ) الراجح رويته (وَزَعْفَرَانٍ وَخَضِرٍ وَدَوَاءٍ وَتَيْنٍ) المتمد أن التين روى (وَمَوْزٍ وَنَاكِهِ) ومنها العناب وأما العنب فربوى (وَلَوْ أَذْخَرَتْ يَنْطَرُ وَكَبْنَدُقٍ وَبَاحٍ إِنْ صَغُرَ) لم يبلغ حد الرامخ فليس طعاماً (وَمَاءٍ وَجَوْزٍ بِطَآمٍ لِأَجَلٍ) والمفاضلة فيه ناجز كأجل إن اختلف الجنس بالمذوبة والملوحة (وَالطَّحْنُ وَالْمَجْنُ وَالصَّلْقُ إِلَّا التَّرْمُسُ) زيد الكلفة وألحق به القول الحار كالدمس (وَالتَّنْيِيزُ لَا يَنْقُلُ بِخِلَافٍ خَلَوُ) أى الأصل فنقول وإن كان مع النبيذ جنساً على الراجح فالأصل والخل طرفان متباعدان والتنيذ وسط يؤخذ بينهما (وَطَبَخَ لَحْمٌ بِإِزَارٍ) ناقل ولو بملح وبصل (وَشَيْءٌ وَتَجْفِيفُهُ بِهَا وَالتَّجْبِرُ وَقَائِي قَمَحٍ وَسَوِيقٍ وَسَمْنٍ) ينقل عن لبن لا زيد به (وَجَارَ تَمْرٌ وَلَوْ قَدَمٌ يَتَمَرٌ وَحَلِيبٌ وَرُطَبٌ وَمَشْوَى وَقَدِيدٌ وَعَفِنٌ وَزَبْدٌ وَسَمْنٌ وَجُبْنٌ وَأَقِطٌ بِمِثْلِهَا) ومخيض ومضروب بمثلها وأحدهما بالآخر وكل منهما بحليب أو زيد أو سمن أو جبن من حليب ويشترط المائلة إلا في المخيض والمضروب مع زيد أو سمن أو جبن فإن كان الجبن لا من حليب بل من مخيض أو مضروب امتنع بهما كما في ح لأنه رطب يبابس كالأقط بهما واختلف في الجبن به (كَرَيْتُونٍ وَلَحْمٍ) بمثلها (لَا رَطْبَهُمَا بِيَابِسَهُمَا وَمَبُولٌ بِمِثْلِهِ وَلَبَنٌ) فيه سمن لا لبن الجمال (يَزِيدُ إِلَّا أَنْ يُخْرَجَ زَيْدُهُ وَاعْتَبِرَ الدَّقِيقُ) تخرياً (فِي خُبْزٍ بِمِثْلِهِ) متحد الأصل وإلا فالوزن واكتفي في القرض بالمدد عند عدم المشاحة (كَمَجِينٍ بِحِنْطَةٍ وَدَقِيقٍ) وَجَارَ قَمَحٌ بِدَقِيقٍ وَهَلْ إِنْ وَزَنَّا) وهو حمل ابن القصار ولا وجه له فإن الميار هنا الكيل (تَرَدَّدَ وَاعْتَبِرَتِ الْمُمَاتِلَةُ بِمَعْيَارِ الشَّرْعِ)

فإذا كال شيئاً لم يوزن وبالعكس (وإلا) يرد عن الشرع شيء (فَيَا لِمَادَةٍ فَإِنْ
عَسَرَ الْوِزْنَ) أو الكيل (جَاَزَ التَّحَرُّى إِنْ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَى تَحَرُّيهِ لِكَثْرَتِهِ)
صوابه يُتَعَدَّرُ أو زيادة لا (١) (وَفَسَدَ مِنْهُي عَنْهُ إِلَّا لِذَلِيلِ كَحَيَوَانٍ) مطلقاً
لما قبل الاستثناء (يَلْعَمُ حَنِسَةً إِنْ لَمْ يَطْبُخْ) ولو بغير إزار (أَوْ بِمَا لَا تَطُولُ
حَيَاتُهُ أَوْ لَا مَنَفَعَةَ فِيهِ إِلَّا اللَّحْمُ أَوْ قَلَّتْ فَلَا يَجُوزُ إِنْ) جل الأولين أو
الأخيرين قسماً (يَطْعَامٌ لِأَجْلِ كَخَصِي ضَانٍ) مثال قوله قَلَّتْ (وَكَيْبَعُ الْفَرَزِ
كَيْبَعِيهَا بِقِيمَتِهَا أَوْ عَلَى حُكْمِهِ أَوْ حُكْمِ غَيْرِهِ أَوْ رِضَاهُ أَوْ تَوَلَّيْتُكَ سِلْعَةً لَمْ
يَذْكُرْهَا أَوْ مَنَّمَا بِالْإِزَامِ) راجع لجميع ما بعد الكاف والمصر إلزام غير الحاكم
والسكوت كالإلزام إلا في التولية فصح وله الخيار وإما يضر فيها إلزام الجاهل
(وَكَلَامَتُهُ التَّوْبُ أَوْ مُنَابَذَتُهُ فَيَلْزَمُ) بمجرد ذلك كانوا يفعلون هذه الأشياء
فنهى عنها الشارع (٢) (وَكَيْبَعُ الْخَصَاةِ وَهَلْ هُوَ بَيْعٌ مُنْتَهَاهَا أَوْ يَلْزَمُ
بِوُقُوعِهَا أَوْ عَلَى مَا تَقَعُ عَلَيْهِ بِلَا قَصْدٍ أَوْ بِمَدَدٍ مَا يَقَعُ) الثمن (تَفْسِيرَاتُ
وَكَيْبَعٍ مَا فِي بَطُونِ الْإِبِلِ أَوْ ظُهُورِهَا ، أَوْ إِلَى أَنْ يَفْتَسِحَ النَّتَاجُ) مؤجل
الثمن (وَهِيَ الْمَضَامِينُ وَالْمَلَايِيخُ وَحَبَلُ الْحَبَلَةِ) بالترتيب (وَكَيْبَعُهُ
بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ حَيَاتُهُ وَرَجَعَ بِقِيمَتِهِ مَا أَنْفَقَ أَوْ مِثْلُهُ إِنْ عَلِمَ وَلَوْ سَرَقَا
عَلَى الْأَرْجَحِ وَرُدُّهُ إِلَّا أَبَ) يَفُوتَ (فَالْقِيمَةُ يَوْمَ الْقَبْضِ) وَكَيْسِبِ
الْفَحْلِ يُسْتَأْجَرُ عَلَى عُقُوقِ الْأَنْثَى) حملها (وَجَاَزَ زَمَانٌ أَوْ مَرَاتٌ ،
فَإِنْ أَعْمَتِ انْفُسَخَتْ) وتحاسبها (وَكَيْبَعَتَيْنِ فِي بَيْتَسَةٍ بَيْنَهُمَا
بِالْإِزَامِ بِعَشْرَةٍ قَدْ أَوْ أَكْثَرَ لِأَجَلٍ) وبالعكس جاز لأنه يختار

(١) أى قبل إن . وعبارته في المجموع : وجاز التحرى إن أمكن بعدم الكثرة جداً

(٢) صح في الحديث النهى عن بيع الخصاة والثلامه والمائة وحبل الحبله ؛ ويحتمل ذلك

بما لا يقع له هذا الوضع

الأقل المؤجل (أو سَلَمَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ إِلَّا بِجَوْدَةٍ وَرَدَاءَةٍ وَإِنْ اِخْتَلَفَتْ قِيَمَتُهُمَا) حال لازمة فلو حذفه ماضر والموضوع اتحاد الثمن لأنه يختار الأجود (لَا طَعَامٍ) عطف على مقدر أى فيجوز فى غير الطعام والمتمدد لافرق بين الطعام وغيره (وَإِنْ مَعَ غَيْرِهِ كَتَخَلَّهْ مُعَرَّو مِنْ نَخَلَاتٍ إِلَّا الْبَائِعُ يَسْتَفْنَى خَمْسًا مِنْ جِنَانِهِ) فيجوز لأنه أدرى بالأجود (وَكَيِّنَ حَامِلٍ بِشَرِّ النَّحْلِ) لاستزادة الثمن وجاز للتبرى فى الظاهر أو الوحش (وَاعْتَفَرَ غَرَزَ يَسِيرٍ لِلْحَاجَةِ لَمْ يَقْصُدْ) كخشو الجبة وأساس الدار (وَكَمَزَ ابْنَهُ بِمَجْهُولٍ بِمَقْلُومٍ أَوْ بِمَجْهُولٍ) عطف على جزئيات الفرر (مِنْ جَنْسِهِ) راجع لهما (وَجَازَ إِنْ كَثُرَ أَحَدُهُمَا) جداً (فِي غَيْرِ رَبَوِيٍّ) لاتقاء الغالبة (وَنَحَّاسٌ بِتَوَرٍّ) إناه منه فى -يز الجواز ما لم يؤجل بما يمكن النفع فيه (لَا فُلُوسٍ) حيث جهل عددها أو وزن النحاس بلا شروط الجزاف (وَكَاكَالِيٍّ بِمِثْلِهِ) وهو الدين فالدين من الكلاسة الحفظ لأن رب الدين يحفظ المدين ويراقبه ويمنه بقوله (فَسَخَّ مَا فِي الذَّمِّهِ فِي مُؤَخَّرٍ وَلَوْ مُعِينًا يَتَأَخَّرُ قَبْضُهُ كَفَائِبٍ وَمَوَاضِعَةٍ) وذى عهدة وخيار وحق توفية (أَوْ مَنَافِعَ عَيْنٍ) معين عند ابن القاسم وجزأت الحاسبة بعد الاستيفاء كما فى بن (وَبَيْعُهُ) أى ما فى الذمة (يَذِينَ) لا معين يتأخر أو منافسه (وَأَخِيرَ رَأْسٍ مَالِ السَّلَمِ) فوق ثلاثة أيام ابتداء دين بدين (وَمُنِعَ بَيْعَ دَيْنٍ مِيتٍ) بنىر الدين الفرر باحتمال غريم آخر (وَعَائِبٍ وَلَوْ قَرَبَتْ غَيْبَتُهُ وَحَاضِرٌ إِلَّا أَنْ يُقَرَّ) والمشتري لا يضره النفع من اشتراء ما فيه خصومة ولا يباع دين طعام البيع قبل قبضه ولا ذهب بنضة ولا عكسه للصرف المؤخر (وَبَيْعَ الْعُرْبَانِ أَنْ يُنْطِطِهُ شَيْئًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَرِهَ الْبَيْعَ لَمْ يَدْ إِلَيْهِ وَكَتَفَرِيقِ أَمْ قَطْعٍ مِنْ وَلَدِهِ وَإِنْ بَقِيَّةٍ أَوْ بَيْعَ أَحَدِهِمَا لِعَبْدٍ سَيِّدٍ الْآخِرِ) أو ولده (مَا لَمْ يَنْفَرِ مُتَتَادًا وَصَدَقَتِ الْمُسِيْبَةُ) من حيث حرمة التفريق (وَلَا تَوَارَثُ) على

ما يأتي في الاستلحاق (ما لم ترَضَ وفسخ إن لم يجمعاها في ملك وهَلْ يَنْتَهِ
عَوْضِ كَذَلِكَ) وهو الراجح (أَوْ يَكْتَفَى بِحَوَظِ كَالْمَتَّقِ تَأْوِيلَانِ وَجَازٌ بَيْنَ
نِصْفَيْهِمَا) مثلا الملك واحد (أَوْ أَحَدُهَا لِلْمَتَّقِ وَالْوَلَدُ مَعَ كِتَابَةِ أُمِّهِ)
وبالعكس وجوباً (وَلِئِمَّا هَدَى) لا ذى (التَّفَرُّقَةُ وَكَرِهَ لَنَا الْإِشْتِرَاءَ مِنْهُ)
تحريراً وأجبر على الجمع (وَكَتَبَ وَشَرَطَ يُنَاقِضُ الْمَقْصُودَ) كأن لا يبيع أو
لا يتصرف فيها أو لا يطلأها (إِلَّا بِتَنْجِيزِ الْمَتَّقِ) لا تدير وتأجيل (وَلَمْ يُجَازَ)
المشترى على المتق (إِنْ أَهَبَهُ) البائع في الشرط (كَالْمَخَيَّرِ) إِنْ شَاءَ أَعْتَقَ
أَوْ رَدَّ إِنْ شَاءَ الْبَائِعُ وَيَرُدُّ شَرْطُ النِّقْدِ فِيهِمَا الْمُرْتَدِّدُ بَيْنَ السَّلْفِيَّةِ وَالْمَتْنِيَّةِ) بِخِلَافِ
الْإِشْتِرَاءِ عَلَى إِجْبَابِ الْعَتَقِ) فيجبر ولا يضر النقد (كَأَنَّهَا حُرَّةٌ بِ) نفس
(الشَّرَاءِ) فيلزم (أَوْ يُنْزِلُ بِالْمَتْنِ كَتَبَ وَشَرَطَ وَصَحَّ إِنْ حُذِفَ) الشرط
(أَوْ حُذِفَ شَرْطُ التَّذْيِيرِ كَشَرَطَ رَهْنٍ وَحِيلَ وَأَجَلَ) تشبيه في الصفة (وَلَوْ
غَابَ) مبالغة في صحة اسقاط شرط السلف (وَتَوَوَّلَتْ بِخِلَافِهِ) لتنام الربا
بالقيمة على السلف وفي (ر) أنه المشهور (وَفِيهِ) أى شرط السلف (إِنْ فَاتَ)
البيع (أَكْثَرَ الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةِ إِنْ أَسْلَفَ الْمُشْتَرَى) البائع (وَإِلَّا فَالْعَكْسُ)
معاملة بنقيض القصد في جر السلف منعمة الربا (وَكَانَ جَشَّ يَرِيدُ) على الثمن
ولو دون القيمة (لِيُتَرَّ) بأن لا يريد الشراء (وَإِنْ عِلِمَ) البائع وأقره
(فَلَا مُشْتَرَى رَدُّهُ وَإِنْ فَاتَ فَالْقِيَمَةُ) وله الامضاء بالثمن (وَجَازَ سُؤَالُ الْبَيْضِ
لِيَكْفَ عَنْ الزِّيَادَةِ) الجائزة للشراء (لِأَلْجَمِيعِ) والأكثر والقدره (وَكَتَبَ
حَاضِرٍ لِمُعَوِّدِي) سلمة (وَآوَى يَرْسَالُوهُ وَهَلْ قَرَوَى قَوْلَانِ) أظهرهما الجواز
(وَفَسَخَ وَأَدَبَ) عالم الحكم (وَجَازَ وَكَتَلَفِي السَّلْعَ) دون السنة أعيال وقيل
يومان (أَوْ صَاحِبَهَا كَأَخْذِهَا فِي الْبَلَدِ بَصْفَةً) قبل قدومها (وَلَا يَفْسَخُ) عياض
ويعرض على أهل السوق (وَجَازَ لِمَنْ عَلَى كَيْتَةِ أَثْيَالٍ أَخَذَ مُخْتَارَ إِلَيْهِ)

لا للتجارة حيث كان بسوق وهذا في كل خارج لم يتجاوز مسافة التلقي ولا أخذ
 ماشاء (وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ صَمَانُ الْقَاسِدِ بِالْقَبْضِ وَرَدَّ وَلَا غَلَّةَ) للبائع نعم للوقوف
 عليه حيث لم يسقط حقه (فَإِنْ فَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالْتَمَنِ) غالباً (وَإِلَّا)
 بأن اتفق على فساده (ضَمِنَ قِيَمَتَهُ حِينَئِذٍ) أى حين القبض (وَمِثْلُ الْمِثْلِيِّ)
 والقوات (يَتَغَيَّرُ سُوقٌ غَيْرُ مِثْلِيٍّ وَعَقَارٌ وَبَطُولٌ زَمَانٍ حَيَوَانٌ وَفِيهَا شَهْرٌ)
 وهو الممول عليه (وَ) فيها أيضاً (شَهْرَانِ) بل وثلاثة ليست طولاً (وَاخْتَارَ)
 اللعنى (أَنَّهُ خِلَافٌ وَقَالَ) المازرى تليذه (بَلْ فِي شَهَادَةٍ) أى مشاهدة
 تختلف باختلاف حال الحيوانات في سرعة التغير وعدمها (وَبِنَقْلِ عَرْضٍ وَمِثْلِيٍّ
 إِبْلَدٍ) مثلاً (بِكَلْفَةٍ وَبِالْوَطْءِ) من بالغ أو الاغتصاص (وَبِتَغْيِيرِ ذَاتٍ غَيْرِ
 الْمِثْلِيِّ) بل والمثلي (وَخُرُوجِ عَنْ يَدٍ) بوقف أو بيع ونحو ذلك (وَتَمَلُّقِ حَقٍّ
 كَرِهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ) ولم يقدر على خلاصه (وَأَرْضٍ بِيئَرٍ وَعَيْنٍ) وشأنهما عظم
 المؤونة في غير بئر الماشية كما في حش (وَغَرَسٍ) أو إزالته لا زرع وعليه كراه
 الأرض إن لم يفت إياها (وَبِنَاءِ عَظِيمَى الْمُؤُونَةِ) كأن عا (وَفَاتَتْ بِهَا جِهَةٌ
 فِي الرُّبْعِ) وغير الآ كثر إن تميز وإلا أفات الكل كأن أحاط (فَقَطَّ لَا أَقْلُ
 وَلَهُ الْقِيَمَةُ فَأَتَمَّا عَلَى الْقَوْلِ وَالْمُصَحِّحِ) والنسبة بالقيمة لا المساحة (وَفِي بَيْعِهِ)
 صحيحاً (قَبْلَ قَبْضِهِ مُطْلَقاً) في أى بيع كان (تَأْوِيلَانِ) في إفاته الأول الفاسد
 أقواماً اعتبار الصحيح (لَا إِنْ قَصَدَ بِالْبَيْعِ) ونحوه (الْإِفَاتَةُ) فيعامل بنقيض
 قصده إلا المتق فيمضى (وَارْتَفَعَ الْمُفِيتُ إِنْ عَادَ) للبيع لحاله ولم يحكم حاكم
 بالمضى (إِلَّا يَتَغَيَّرُ سُوقٌ) فلا عبرة بعوده لعدم انضباطه

(فَصْلٌ) (وَمَنْعٍ لِلْثَنَةِ مَا كَثُرَ قَصْدُهُ كَبَيْعٍ وَسَلَفٍ) في شب وعب

لا يحرم إلا بالتصريح وواقفهما حش وخالقهما بن ، ويؤيده اعتباره في بعض
 الفروع الآتية وبالجملة يمول في كل فرع على نصه (وَسَلَفٌ بِمَنْفَعَةٍ لَا بِمَا) قَلَّ

كَفَمَانِ بِجَسَلٍ وَأَسْلَفِي وَأُسْلَفُكَ) فلا يحرم أن يلا بالتصريح (فَمَنْ بَاعَ لِأَجَلٍ
ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِجِنْسٍ ثَمَنِيهِ مِنْ عَيْنٍ وَطَعَامٍ وَعَرَضٍ فَلِمَا قَدَّأَ أَوْ لِلْأَجَلِ أَوْ أَقَلَّ
أَوْ أَكْثَرَ يُمْنَعُ مِنْهَا ثَلَاثٌ وَهِيَ مَا عَجَّلَ فِيهِ الْأَقْلُ وَكَذَا لَوْ أَجَلَ بَعْضُهُ
ثُمَّ تَمَنَّعَ مَا تَعَجَّلَ فِيهِ الْأَقْلُ) على جميع الأكثركأن يبيعا بعشرة ويشتريها
بثمانية أربعة قدأ وأربعة لدون الأجل أو على بعضه كأن يشتريها بإثني عشر
خمس قدأ وسبعة لأبعد لأن ذا العشرة يبقى له خمسة في سبعة (أو بَعْضُهُ) كأن
يشتريها بثمانية أربعة قدأ وأربعة للأجل أو أبعد لاحتمال الربي ستة عن أربعة
ويعوز الخمسة الباقية من تسع اسقوط أربعة التقدم اثني عشر الباب (كَتَسَاوَى
الْأَجَلَيْنِ إِنْ شَرَطَا تَمَنِّيَ الْمُقَاصَّةِ) تشبيه في المنع (لِلَّذِينَ بِالْأَجَلِ وَلِلَّذِينَ)
أى ولتعليل المنع بما ذكر (صَحَّ فِي أَكْثَرِ الْأَبْعَدِ) وبقية المنوعات (إِذَا
شَرَطَا) لا انتفاء علة المنع (وَالرَّادَاءَةُ وَالْجَوْدَةُ كَالْقِلَّةِ وَالكَثْرَةِ) بل يمتنع
مطلقاً إلا إذا اشترى قدأ بالجد المساوى أو الأكثركأن الحلول نفي الدين بالدين
وعدم نقص الجيد نفي البذل إذ لا غرض لدافعه ونقص المضل من جانبه وإنما
منع هنا مع اتحاد الأجل لأن اختلاف الصنف نفي المقاصة، وسبق أن نفي
المقاصة يمنع الجائز (وَمُنِعَ يَذْهَبَ وَفَضِيَ) للصرف المؤخر (إِلَّا أَنْ
يُعَجَّلَ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ التَّأَخُّرِ جِدًّا) بثلتها (وَيَسْكُتَانِ إِلَى أَجَلٍ
كَثِيرَانِهِ لِلْأَجَلِ بِحُدُودِهِ مَا بَاعَ بِبَرِيدِهِ) وهى أدنى وجاز قدأ إن لم
تنقص المحمدية كما سبق في الجودة والرداءة (وَإِنْ اشْتَرَى بِعَرَضٍ مُخَالَفٍ
ثَمَنَهُ) فإن كان من جنسه فيمنع ما عجل فيه الأقل، لأنه سلف ينفع
(جَازَتْ ثَلَاثَةُ النَّقْدِ فَقَطْ) ومنع غيرها للدين بالدين (وَالْمِثْلُ صِفَةٌ وَقَدْرًا)
لو حذفه صح فانه يجري في الزيادة والنقص على تفصيل المين أيضاً (كَثْلِهِ)

البيع أولاً في الحكم (فَيَمْتَنِعُ) المحل للواو إذ لا يظهر التزويج (يَأْقُلُّ لِأَجَلِهِ
أَوْ لِأَبَدٍ إِنْ غَابَ مُشْتَرِيهِ) الأول (بِهِ) لأنه سلف حط لأجله من الثمن
الثاني (وَهَلْ غَيْرُ صِنْفٍ طَلَبَهُ كَقَمَحٍ وَشَعِيرٍ مُخَالِفٌ أَوْ لَا تَرَدُّدٌ وَإِنْ بَاعَ
مُقَوِّمًا فَمِثْلُهُ كَقَفِيرِهِ كَقَفِيرِهَا) أى السلفة الأولى (كثيرة) فيجوز كل
الصور (وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدٌ ثَوْبَيْنِ) مثلاً (لِأَبَدٍ مُطْلَقًا أَوْ أَقَلَّ نَقْدًا) ومنه
دون الأجل (امْتَنَعَ) في المحس لما في الأقل من بيع وسلف وفي غيره من سلف
بنفع (وامْتَنَعَ) شراء البعض (بِغَيْرِ صِنْفٍ ثَمَنِهِ) العين لأنه نقد وغيره بنقد
(إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ الْمُعْجَلُ وَلَوْ بَاعَهُ بِعَشْرَةٍ ثُمَّ اشْتَرَاهُ مَعَ سَاعَةٍ نَقْدًا مُطْلَقًا
أَوْ لِأَبَدٍ بِأَكْثَرِ) ففيه سلف بنفع أو بيع وسلف إن عجل الأكثر وصوره
سبع (أَوْ بِخَمْسَةِ وَسَلَمَةٍ) فاجتمع البيع والسلف (امْتَنَعَ لَا بِعَشْرَةٍ) فأكثر
(وَسَلَمَةٍ) إلا لأبد (وَبِمِثْلٍ وَأَقَلَّ لِأَبَدٍ) في فرع اشتراه مع سلمة فيجوز
لثلاث الأجل أيضاً (و) فيه (لَوْ اشْتَرَى بِأَقَلَّ لِأَجَلِهِ ثُمَّ رَضِيَ بِالتَّعْجِيلِ)
للاقل (قَوْلَانِ) أظهرهما المنع (كَتَشْكِينِ بَائِعٍ مُتْلِفٍ مَا قِيمَتُهُ أَقَلُّ مِنْ)
أخذ (الزِّيَادَةِ عِنْدَ الْعَجَلِ) لكن أظهر الجواز ويتفق عليه في الخطأ (وَإِنْ
أَسْلَمَ فَرَسًا فِي عَشْرَةِ أَنْوَاجٍ ثُمَّ اشْتَرَدَ مِثْلَهُ مَعَ خَمْسَةِ) مثلاً (مُنْعٍ مُطْلَقًا)
للسلف زيادة (كَأَنَّ لَوْ اشْتَرَدَ عَيْنَهُ إِلَّا أَنْ تَبْقَى الْخَمْسَةُ لِأَجْلِهَا لِأَنَّ الْمُعْجَلَ
لِمَا فِي الثَّمَةِ أَوْ الْوُخْرِ مُسَلَّفٌ) فامتنع ما قبل الاستثناء لأن الفرس مبيع
بالخمس الأخرى ففيه بيع وسلف (وَإِنْ بَاعَ حِمَارًا بِعَشْرَةٍ لِأَجَلٍ ثُمَّ اشْتَرَدَهُ
وَدِينَارًا نَقْدًا أَوْ مُوَجَّلًا مُنْعٍ مُطْلَقًا) للبيع والسلف (إِلَّا فِي جِنْسِ الثَّمَنِ
لِلْأَجَلِ وَإِنْ زِيدَ غَيْرُ عَيْنٍ وَبِيعَ بِنَقْدٍ) الواو بمعنى أو والمراد بالنقد العين
الحال (لَمْ يَقْبِضْ جَازَ إِنْ عُجِّلَ الْمَزِيدُ) فان قبض جاز مطلقاً على ما في
الخرشي وغيره (وَصَحَّ أَوَّلُ مَنْ يُبْوَعُ الْآجَالَ قَطْعًا) على الأصح (إِلَّا أَنْ

يَفُوتَ الثَّانِي (بِيب مفسد على ما في بن (فَيْفَسَحَانِ) وليس لأحد عند أحد شيء (وَمَنْ مُطْلَقًا أَوْ إِنْ كَانَتِ الْقِيَمَةُ أَقْلَ خِلَافَ)

(فَصْلٌ) جَارٌ (١) لِمَطْلُوبٍ مِنْهُ سِلْعَةٌ أَنْ يَشْتَرِيَهَا لِجَبِيصَهَا بِتَمَنٍّ وَلَوْ بِمِثْلِ بَعْضِهِ وَكَرِهَ حَذْبُ بَيَانِهِ مَا (أَي سِلْعَةٍ) (بِشْمَانِينَ) وَالْكَرَاهَةُ لِمَنْ سَأَلَ سَلَفَ ثَمَانِينَ مِائَةً مِنْ أَهْلِ الْغِنَى (أَوْ اشْتَرَاهَا وَيَوْمَئِذٍ لَتَرَى بَيْعَهُ وَلَمْ يَفْسَحْ) فَإِنْ بَيْنَ قَدْرِ الرِّبْحِ فَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ مِنَ الْجَوَازِ بِقَوْلِهِ (بِخِلَافِ اشْتَرَاهَا بِعَشْرَةٍ نَقْدًا وَآخِذَهَا بِاِثْنَيْ عَشَرَ لِأَجْلِ وَلَزِمَتْ الْآمِرُ أَنْ قَالَ لِي وَفِي الْفَسْحِ إِنْ لَمْ يَقُلْ لِي) وَتَرَدَّ بِعِيبِهَا (إِلَّا أَنْ يَفُوتَ فَالْقِيَمَةُ أَوْ إِمَضَّاهَا وَلِزُومِهِ الْأَثْنَاءُ عَشَرَ قَوْلَانِ) الْمَشْهُورِ الثَّانِي (وَبِخِلَافِ اشْتَرَاهَا لِي بِعَشْرَةٍ نَقْدًا وَآخِذَهَا بِاِثْنَيْ عَشَرَ نَقْدًا إِنْ نَقَدَ التَّامُورُ بِشَرْطٍ وَلَهُ) فِي تَوَلِيَةِ الشِّرَاءِ (الْأَقْلَ مِنْ جُمْلٍ مِثْلِهِ أَوْ الدَّرْهَمَيْنِ وَالْأَظْهَرُ وَالْأَصَحُّ لَا جُمْلَ لَهُ) ضَعِيفٌ (وَجَارٌ بِغَيْرِهِ) أَيْ بِغَيْرِ شَرْطِ النَقْدِ (كَتَفَدَ الْآمِرُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي فِيهِ الْجَوَازِ وَالْكَرَاهَةُ قَوْلَانِ) أَرْجَحُهُمَا الثَّانِي (وَبِخِلَافِ اشْتَرَاهَا لِي بِاِثْنَيْ عَشَرَ لِأَجْلِ وَاشْتَرِيَهَا بِعَشْرَةٍ نَقْدًا) لِأَنَّهُ سَلَفٌ يَنْفَعُ (فَتَلَزَمَ بِالنَّسَبِ وَلَا تَمَجُّلُ الْعَشْرَةِ وَإِنْ عَجَلَتْ أَخَذَتْ وَلَهُ جُمْلٌ مِثْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِي فَهَلْ لَا يُرَدُّ الْبَيْعُ إِذَا قَالَتْ وَلَيْسَ عَلَى الْآمِرِ إِلَّا الْعَشْرَةُ أَوْ يَفْسَحُ الثَّانِي مُطْلَقًا) وَتَرَدَّ بِعِيبِهَا (إِلَّا أَنْ يَفُوتَ فَالْقِيَمَةُ قَوْلَانِ

(فَصْلٌ) (إِنَّمَا الْخِيَارُ بِشَرْطٍ) لَا بِالْجُلُوسِ (٢) عَلَى الْمَعْمُولِ بِهِ (كَتَشَرٍ

(١) مع كونه خلاف الأولى كما في الشرح الصغير لحديث « إذا بایتم بالعينة » إلخ وهو في سنن ابن ماجه

(٢) ورد الحديث الصحيح بإثبات خيار المجلس وأُخِذَ بِهِ الشافعي ووافقه ابن حبيب والسيوري وعبد الحميد الصائغ من المالكية ولم يأخذ به مالك لعل أهل المدينة وادعى أشهب نسخ الحديث وليس بصحيح

في دَارٍ) أدخلت الكاف ستة أيام (وَلَا يَسْكُنُ) إلا بأجر أو يسيراً للاختبار ،
وأشد شرط المنوع (وَكَجُمَّةٍ) عشرة أيام (في رَقِيقٍ وَاسْتَحْدَمَهُ) على
التفصيل السابق في السكني (وَكَثْلَانَةٍ فِي دَابَّةٍ وَكَيَوْمٍ لِكُوبِهَا) حق
(ر) أنه للاختبار بالموحدة والخيار ثلاثة أيام فقط (وَلَا تَبَأْسُ بِشَرِّ الْبَرِيدِ) في
الركوب خارج البلد وقيل بالعموم والأول بالزم (أَشْهَبُ وَالتَّبَرِيدُ) وفي
كُونِهِ خِلَافًا) أو وفقاً بحمله على الذهاب والإياب (تَرَدَّدُ وَكَثْلَانَةٍ فِي ثَوْبٍ)
وكل العروض ومحو الخطر ما لا يتغير فيه الحاجة وهل السفينة ثلاثة أو كالمقار
نظر (وَصَحَّ) الخيار (بَعْدَ بَتِّ وَهَلْ إِنْ نَقَدَ) وهو الراجح لثلا يفسخ دين
الئمن في مؤخر بالخيار (تَأْوِيلَانِ وَضَمْنُهُ حِينَئِذٍ الْمُشْتَرِي) لا تقلاه بأماً
بالخيار (وَفَسَدَ بِشَرِّ مُشَاوَرَةٍ بَعِيدَةٍ أَوْ مُدَّةٍ زَانِدَةٍ) على أنه بكثير وهو
أصل ما قبله وما بعده (أَوْ مَجْهُولَةٍ أَوْ غَيْبَةٍ عَلَى مَا لَا يُعْرَفُ بِمَعْنِيهِ) المتعذر
اللغمي بالصحة وإن حرم ما لم يطبع عليه (أَوْ لُبْسِ ثَوْبٍ) على ما سبق في
السكني (وَرَدَّ أَجْرَتَهُ وَيَلْزَمُ) المبيع من هو يده (بِإِقْبَاضِهِ) أي أمد الخيار
(وَرُدَّ فِي كَالْقَدِّ وَ) فسد أيضاً (بِشَرِّ نَقْدٍ كَغَائِبٍ) على ما سبق (وَعَهْدَةٍ
ثَلَاثِ) لاسنة لندور أدائها فيضف التردد بين السلفية والتمنية (وَمُوَاضَعَةٍ
وَ) كراه (أَرْضٍ لَمْ يُوْمَنْ رِيثًا وَإِجَارَةٍ لِحِرْزِ زَرْعٍ) المعتمد في هذا عدم
الفسخ بتلف ويستوفى بغيره فلا يضر النقد (وَأَجِيرٍ تَأَخَّرَ شَهْرًا) بل
فوق نصفه بكثير (وَمُنْعٍ) نقد ما لا يعرف بعينه (وَإِنْ بَلَ شَرِّطٍ)
لفسخ الدين في مؤخر (فِي مُوَاضَعَةٍ وَغَائِبٍ وَكَرَاهِ ضَمْنٍ) لا مفهوم له
(وَسَلَّمَ بِخِيَارٍ) راجع للكل (وَاسْتَبَدَّ بِأَيْتٍ أَوْ مُشْتَرٍ عَلَى مُشَوْرَةٍ
غَيْرِهِ) حش لأنه لا يلزم من المشاورة الاتباع لخبر شاورهن وخالفوهن (١)

(١) لم يرد بهذا القطع ، وروى ابن تال والبيهقي عن أس مرفوعاً : لا يخلل =

(لَا خِيَارِهِ وَرِضَاهُ) لاعراضه عن نفسه ومن ذلك في المعنى ما في الخبرين من
البشارة المقيدة بأن أمضي فلان أمضي وإن رد فلا استقلال (وَتَوَوَّلْتُ أَيْضًا
عَلَى نَفْسِي فِي مُشْتَرٍ وَعَلَى نَفْسِي فِي الْخِيَارِ فَقَطْ وَعَلَى أَنَّهُ كَالْوَكِيلِ فِيهِمَا)
فيعتبر السابق إلا لقبض والثلاثة ضيقة والمول عليه ما صدر به (وَرَضِيَ مُشْتَرٍ
كَاتِبَ أَوْ ذَوْجَ وَلَوْ عَبْدًا أَوْ قَصَدَ تَأْدِثًا أَوْ رَهْنَ أَوْ أَجَرَ أَوْ أَسْلَمَ لِلصَّنَمَةِ
أَوْ تَسَوَّقَ أَوْ جَنَى إِنْ تَعَمَّدَ أَوْ نَظَرَ الْقَرْجَ أَوْ عَرَبَ دَابَّةً) فصدها في أسافلها
(أَوْ وَدَّجَهَا) في أوداجها (لَا إِنْ جَرَّدَ جَارِيَةً) في غير نظر القرج (وَهُوَ)
أى ما عد رضي من المشتري (رَدُّ مِنَ الْبَائِعِ إِلَّا الْإِجَارَةَ) لأنها كالقالة له إلا
أن يزبدها على أجل الخيار (وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ أَنَّهُ اخْتَارَ أَوْ رَدَّ بَعْدَهُ إِلَّا
بِبَيِّنَةٍ) هذا من تعلقات قوله سابقاً ويلزم باقتضائه (وَلَا يَبِيعُ مُشْتَرٍ فَإِنْ فَسَلَ
فَقَدْ يَصْدَقُ أَنَّهُ اخْتَارَ بَيِّنِينَ أَوْ رَزَّهَا نَقَضَهُ قَوْلَانِ) لاجابة لهذا على
ما في حش وغيره عن ابن القاسم أن البيع يدل على الرضى كالسوق (وَانْتَقَلَ) الخيار
(لِسَيِّدٍ مُكَاتَبٍ عَجَزَ وَلِعَزِيمٍ أَحَاطَ دَيْنُهُ وَلَا كَلَامَ لَوَارِثٍ مَعَهُ إِلَّا أَنْ
يَأْخُذَ بِمَالِهِ) عند رد العزيم (وَلَوَارِثٍ وَالْقِيَّاسُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ رَدَّ بَعْضُهُمْ)
وأبى البائع التبعيض (وَالِاسْتِحْسَانُ أَخَذَ الْمُجِيزِ الْجَمِيعِ) والمول عليه الأول
(وَهَلْ وَرَثَةُ الْبَائِعِ كَذَلِكَ) والمجيز هنا منزلة الراد للسلمة هناك فالقياس
اجازة المجيـس أو يجري الاستحسان أو يجزم بالقياس فقط (تَأْوِيلَانِ
وَإِنْ جُنَّ) ولم طوله أو قُتِدَ أو مات مرتداً (نَظَرَ السُّلْطَانُ) بالأصلح (وَنَظَرَ
الْمُعْنَى) عليه (فَإِنْ طَلَّ) بعد أمد الخيار بما يضر الآخر (فُسِّخَ وَالْمِنْكَ)

•
: أَحَدُكُمْ أَمْرًا حَتَّى يَسْتَشِيرَ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مِنْ يَسْتَشِيرُهُ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ثُمَّ لِحَاقَهَا دَانَ فِي حِلَامِهَا
البركة » وسنده ضعيف منقطع . وروى المسكوي عن عمر قال « خافوا النساء فان في خلافتين
البركة » وروى أيضاً عن معاوية قال : عودوا النساء . لا ، فانها ضيقة إن أظلمها أهلكتك

لِلْبَائِعِ وَمَا يُوْهَبُ لِلْعَبْدِ) مبتدأ (إِلَّا أَنْ يَسْتَنْتِجَ) المشتري (مَا لَهُ وَالنَّهْءُ
وَأَرُشٌ مَا جَنَى أَجْنَبِيٌّ لَهُ) أى للبائع هذا هو الخبر (بِخِلَافِ الْوَلَدِ) فالمشتري
كالصوف ولو لم يتم (وَالضَّمانُ مِنْهُ وَخَلَفَ مُشْتَرٍ) ما فرط وزاد التهم وقد ضاع
(إِلَّا أَنْ يَطْهَرَ كَذِبُهُ أَوْ يُغَابَ عَلَيْهِ) فيضمن المشتري (إِلَّا لِبَيْئَةٍ وَضَمِنَ
الْمُشْتَرِي إِنْ خَيْرَ الْبَائِعِ الْأَكْثَرُ) من الثمن أو القيمة (إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ)
المشتري على الضياع (فَالْتَمَنَ كَخِيَارِهِ وَكَغَيْبَةِ بَائِعٍ وَالْخِيَارُ لغيرِهِ وَإِنْ
جَنَى بَائِعٌ وَالْخِيَارُ لَهُ عَدَاً) (وَلَا يَتْلَفُ) (فَرَدَّ وَخَطَأً فَلِلْمُشْتَرِي خِيَارُ الْغَيْبِ)
يتأسك ولا شيء له أو يرد ولا شيء عليه (وَإِنْ تَلَفَتْ أَنْفَسَخَ فِيهِمَا) العمد
والخطأ (وَإِنْ خَيْرٌ غَيْرُهُ وَتَمَمَّدَ فَلِلْمُشْتَرِي الرُّدُّ أَوْ أَخَذَ الْحِنَايَةَ وَإِنْ تَلَفَتْ
ضَمِنَ الْأَكْثَرُ) من الثمن والقيمة (وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَخْذُهُ نَاقِصًا أَوْ رَدُّهُ وَإِنْ
تَلَفَتْ أَنْفَسَخَ وَإِنْ جَنَى مُشْتَرٍ وَالْخِيَارُ لَهُ وَلَمْ يَتْلَفْهَا عَدَاً فَهُوَ رِضَى) كما
سبق مع رد البائع (وَخَطَأً فَلَهُ رَدُّهُ وَمَا نَقَصَ وَإِنْ أَتْلَفَهَا صَحِنَ الثَّمَنُ وَإِنْ
خَيْرٌ غَيْرُهُ وَجَنَى عَدَاً أَوْ خَطَأً فَلَهُ) أى للغير (أَخْذُ الْحِنَايَةِ أَوْ الثَّمَنِ)
والذى ذكره ابن عرفة أن الخيار حال الخطأ للمشتري في التماسك والرد ، ويدفع
الارث في الحالين (وَإِنْ تَلَفَتْ ضَمِنَ الْأَكْثَرُ) فيها (وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُ
ثَوْبَيْنِ وَقَبَضَهُمَا لِيَخْتَارَ فَادَّعَى ضِيَاعَهُمَا ضَمِنَ وَاحِدًا بِالْتَّمَنِ قَطْعًا وَلَوْ سَأَلَ
فِي إِقْبَاصِهِمَا) له كان على خيار أو لزوم (أَوْ ضِيَاعَ وَاحِدٍ ضَمِنَ نِصْفُهُ وَلَهُ
اخْتِيَارُ الْبَاقِي) حيث كان على خيار (كَسَائِلِ دِينَارًا فَيُعْطَى ثَلَاثَةٌ لِيَخْتَارَ
فَزَعَمَ) أو أثبت (تَلَفَ اثْنَيْنِ فَيَكُونُ شَرِيكًا) توضيح لمفاد التشبيه في
التشريك في الضمان ، أما ليريهما فأمين لا يضمن (وَإِنْ كَانَ لِيَخْتَارَهُمَا) أو
يردهما فهو مجرد خيار يؤخذ مما سبق (فَكِلَاهُمَا مَبِيعٌ) مضمون على ما سبق
(وَلَزِمَاهُ بَعْضُ الْمُدَّةِ وَهِيَ بِيَدِهِ وَفِي الزَّوْمِ لِأَحَدِهِمَا يَنْزِمُهُ النِّصْفُ مِنْ كُلِّ)

إذا ادعى ضياع أحدهما أو مضت المدة (وَفِي الْإِخْتِيَارِ) والخيار (لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ) بمضي المدة (وَرَدَّ يَعْدَمُ مَشْرُوطٌ فِيهِ غَرَضٌ كَثِيبٌ لِيَيْنِ) على الابكار (مِيحْدُهَا يَكْرًا وَإِنْ يَمْنَادَا) ولو أسندت لزعم الرقيق كيامن يشترى من تزعم أنها طباحة (لَا إِنْ انْتَفَى) الغرض كشرط أنه جاهل شيخنا ولا عبرة بقوله لا أستخدم علماً (وَيَمَّا الْمَادَّةُ السَّلَامَةُ مِنْهُ كَمَوَرٍ وَقَطْعٍ) ولو أتملة (وَخِصَاءً وَاسْتِحْصَاةً وَرَفَعَ خِيَصَةَ اسْتِثْرَاءٍ وَعَسَرَ وَزَنًا) ولو كرهاً (وَشَرِبَ) وأكل حشيشة (وَبَخَّرَ) بفرج أو فم (وَزَعَرَ) قلة شعر (وَزِيَادَةَ سِنَّ) مشوّه (وَطَفَرَ) بين (وَعَجَرَ) تقعد بالجسد (وَبُجِرَ) عظم البطن (وَوَالِدَيْنِ أَوْ وَلَدٍ) يمكن الابقاء لهما (لَا جَدَّ وَلَا أَخَ وَجُدَامَ أَبَ وَجُونَهُ بَطْنِ لَا يَسَّ جِنِّ) لأن هذا لا يسرى من الأصول (وَسُقُوطُ سِنَيْنِ وَفِي الرَّائِعَةِ الْوَاحِدَةِ) كالوخش من المقدم (وَشَنِبَ بِهَا فَقَطَّ وَلَوْ قَلَّ وَجُودَتِهِ) أى الشعر بكلفه على عود لأنه غش (وَصُهُوبَتِهِ) حرته (وَكُونُهُ وَلَدَ زِنًا وَلَوْ وَخَشًا وَبَوْلٍ فِي فَرْشٍ فِي وَقْتٍ يُنْكَرُ) عادة (إِنْ ثَبَتَ عِنْدَ الْبَانِعِ وَإِلَّا حَلَفَ) البائع (إِنْ أَقْرَتَ) وبالت (عِنْدَ غَيْرِهِ) أنه حادث (وَتَخَنَّثَ عَبْدٌ وَفُحُولُهُ أَمَةٌ إِنْ اشْتَهَرَتْ) هذه الخصلة فيهما (وَهَلْ هُوَ الْفِعْلُ) (١) به وسحقها (أَوِ النَّسْبَةُ تَأْوِيلَانِ وَقَلَفَ ذَكَرٌ وَأُنْثَى) فأت وقهما مع الاسلام (مَوْلَدٍ أَوْ طَوِيلِ الْإِقَامَةِ وَحَتَّى تَجْلُو بِهِمَا) لأنه مظنة سرقة (كَبِيرٌ بِمُهْدَقٍ مَا اشْتَرَاهُ بِيَرَاةٍ) لاحتمال عدمه فلا يمكن الرد على باتمه كملكه للتدليس (وَكَرِهَ وَعَثَرَ) في الحافر (وَحَرَنَ وَعَدَمَ حَمَلٍ مُعْتَادٍ لَا صَبِطَ) حيث لم تنقص الميمن (وَيُؤَبِّدُ إِلَّا فِيمَنْ لَا يُقْتَضُ مِثْلُهَا) أو لشرط (وَعَدَمَ فُحْشٍ صِفَرٍ قَبْلَ وَكُونِهَا زَلَاءٌ) قليلة لم الاليتين لا جدا (وَكَئِنْ لَمْ يَنْقُصْ وَنَهْمٌ

(١) هنا تأويل عبد الحق ورده أبو عمران .

بِسْرِقَةٍ) ومحوها (حُيِسَ فِيهَا ثُمَّ ظَهَرَتْ بَرَاءَتُهُ) لا إن اشتهر بالعداء (وَمَا لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِغَيْرِ كَسُوسٍ) داخل (اَلْغَشَبِ وَالْجُوزِ وَمُرْقَتَاءِ) إلا لشرط (وَلَا قِيَمَةَ) أرض فيه (وَرُدَّ الْبَيْضُ) للدر (وَعَنِيْبٌ قَلَّ يَدَارُ وَفِي قَدْرِهِ تَرَدُّدٌ) أظهره مادون الثلث (وَرَجَعَ بِقِيَمَتِهِ كَصَدْعِ حِدَارٍ لَمْ يُخَفْ عَلَيْهَا مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَاجِهَتَهَا) جهة الباب فيخير كباخوف (أَوْ يَقْطَعُ مَنَفَعَهُ كِمَاحٍ يَبْرُ بِمَحَلِّ الْحَلَاوَةِ وَإِنْ قَالَتْ أَنَا مُسْتَوْلَدَةٌ) مثلاً (لَمْ تَحْرُمْ) بمجرد قولها (وَلَكِنَّهُ عَنِيْبٌ إِنْ رَضِيَ بِهِ) أو حدث عنده (بَيْنَ) إن باعها (وَتَضَرِيَةُ الْحَيَوَانِ) توفير لبنه (كَالْشُرْطِ) بكثرة (كَتَطْيِخٍ ثَوْبٍ عِنْدَ بَيْدَادٍ) فهو كاشتراط كتابته (فَيُرَدُّهُ) أى النعم المضمرة (بِصَاعٍ مِنْ غَالِبِ الْقُوَى وَحَرَمَ رَدَّ اللَّبَنِ) وأولى غيره عوضاً عن الصاع لأنه من باب بيع الطعام قبل قبضه (لَا إِنْ عَلَيْهَا مُصْرَاةٌ أَوْ لَمْ تُصَرَ وَظَنَ كَثْرَةَ اللَّبَنِ) فلا رده له ما لم يقل جداً (إِلَّا إِنْ قُصِدَ) اللبن (وَأَشْتَرِيَتْ وَقْتُ حَلَايَا وَكَتَمَتْهُ) مع علم قدره فيخير المشتري (وَلَا) إن رد (بِغَيْرِ عَنِيْبٍ التَّضَرِيَةِ) فلا صاع عليه (عَلَى الْأَحْسَنِ وَتَعَدَّدَ) الصاع (بِتَعَدُّدِهَا) أى المصراة (عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَرْجَحِ) لكن المول عليه قول الأكثر بالاتحاد ما لم يتعدد العقد (وَإِنْ حُلِيَتْ ثَالِثَةٌ فَإِنْ حَصَلَ الْإِخْتِبَارُ بِالثَّانِيَةِ فَهُوَ رَضِيٌّ) فلا رده له (وَفِي الْمَوَازِيَةِ لَهُ ذَلِكَ وَفِي كَوْنِهِ خِلَافًا) أو وفقاً بحمله على ما إذا لم يحصل الاختبار بالثانية وهو الأحسن (تَأْوِيلَانِ وَمَنْعَ مِنْهُ) أى رد الميب (بِئْسَ حَاكِمٌ وَوَارِثٌ رَقِيْقًا فَطَّيْنٌ أَنَّهُ إِزْنٌ وَخَيْرٌ مُشْتَرِيٌّ ظَنَّهُ) أى البائع (غَيْرُهَا) أى الحاكم والوارث (وَتَبَرَّى غَيْرَهَا فِيهِ) أى الرقيق (مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ إِنْ طَالَتْ إِقَامَتُهُ) بن : كسته أشهر (وَإِذَا عَلِمَهُ بَيْنَ أَنَّهُ بِهِ وَوصَفَهُ أَوْ أَرَاهُ لَهُ وَلَمْ يُحِبِّلْهُ وَرَوَّاهُ إِلَّا مُحْتَمِلَ الْقَوْدِ وَفِي رَوَّالِهِ بِمَوْتِ الزَّوْجَةِ) أو الزوج (١٨٢- أكليد)

(وَعَلَّاقِيًا) بَانْنَا (وَهُوَ الْمَتَأَوَّلُ وَالْأَحْسَنُ) واتفق عليه إن لم يدخل (أو) بِالْمَوْتِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَوْ لَا أَقْوَالُ وَمَا يَذُلُّ عَلَى الرِّضَى (كَالِإِجَارَةِ بَعْدَ عِلْمِهِ إِلَّا مَا لَا يَنْتَقِصُ كَسَكْتِي الدَّارِ وَحَلَفَ إِنْ سَكَتَ بِلَا عُذْرٍ فِي كَالْيَوْمِ) واليومين (لَا كَسَافِرٍ اضْطَرَّ لَهَا أَوْ تَعَذَّرَ قَوْدَهَا لِحَاضِرٍ فَإِنْ غَابَ بَانْنُهُ أَشْهَدُ) ندباً أنه لم يرض ورد على وكييل أو قريب الغيبة (فَإِنْ عَجَزَ أَعْلَمَ الْقَاضِيُ فَتَلَوُمٌ فِي بَعِيدِ الْغَيْبَةِ إِنْ رَجِيَ قَدُومُهُ كَأَنْ لَمْ يَعْلَمْ مَوْضِعَهُ عَلَى الْأَصَحِّ) والبيد يومان مع الخوف وعشرة مع الأمن (وَفِيهَا أَيْضًا نَفَى التَّلَوُمِ وَفِي حَلْفِهِ عَلَى الْخِلَافِ) أو الوفاق بحمله على غير المرجو وهو المعتمد (تَأْوِيلَانِ ثُمَّ) بعد التلوم (قَفَى) بالرد (إِنْ أُثْبِتَ عَهْدَةٌ مُؤَرَّخَةٌ) ليعلم قدم العيب من حدوثه (وَصِحَّةُ الشَّرَاءِ إِنْ لَمْ يَحْلِفْ غَائِبًا) فيكفي اليقين (وَفَوْتُهُ) عطف على فاعل منع (حِثًّا) أو حكماً (كِتَابِي وَنَذِيرٌ فَيَقُومُ سَالِمًا وَمَعِيًّا وَيُؤْخَذُ مِنَ الثَّمَنِ النَّسْبَةِ) النقصية (وَوُفِّقَ فِي رَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ) قبل العلم ولم يمكن رده (لِخَلَاصِهِ وَرَدَّ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ كَمُودِهِ لَهُ يَعْيبُ أَوْ يَمْلِكُ مُسْتَأْنَفٌ كَبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِرْثٍ فَإِنْ بَاعَهُ لِأَجْنَبِيٍّ مُطَاقًا أَوْ لَهُ) أى للبايع (يُمَثِّلُ ثَمَنِيهِ) مطلقاً^(١) أَوْ بِأَكْثَرِ إِنْ دَلَسَ فَلَا رُجُوعَ وَإِلَّا رَدُّ ثُمَّ رَدُّ عَلَيْهِ) إن شاء (وَلَهُ بِأَقَلِّ كَمَلٍ وَتَغْيِيرُ الْمَبِيعِ إِنْ تَوَسَّطَ فَلَهُ أَخْذُ الْقَدِيمِ وَرَدُّهُ وَدَفْعُ الْحَادِثِ وَقَوْمًا) أى العيبان (بِتَقْوِيمِ الْمَبِيعِ) صحيحاً ثم بالقديم ثم بهما ليعرف ما ينوب كلا (يَوْمَ ضَمِنَهُ الْمُشْتَرِي وَلَهُ إِنْ زَادَ يَكْصِنُ أَنْ يَرُدَّ وَيَشْتَرِكَ بِمَا زَادَ يَوْمَ الْبَيْعِ عَلَى الْأَظْهَرِ) حقه الأرجح لأنه لابن يونس والذي لابن رشد يوم الحكم (وَجِبَرِيهِ) أى بالرائد العيب (الْحَادِثِ) بحسبه (وَفُرْقَ بَيْنَ مَدْلَسٍ وَغَيْرِهِ إِنْ نَقَصَ) بمقتاد لا ينتفع به

(١) دلس بانه الأول أم لا

المشترى كفضيل الثياب فلا شيء المدلس (كَهَلَا كِهْ مِنْ التَّدْلِيسِ) بعينه
 كما باق أو في زمنه فالضمان على المدلس بخلاف غيره (وَأَخَذَهُ مِنْهُ) أى من
 المشتري (بِأَكْثَرِ) من الثمن الأول فلا رد للمدلس كما سبق (وَتَبَيَّرَ مَعًا لَمْ
 يَتَلَمَّ) فيجوز بخلاف ما عرِ والمتبرى منه لا يكون إلا من مدلس (وَرَدَّ يُمَسَّرِ
 خِفْلًا) لغير المدلس وهو على البائع إلا لشرط أو عرف والردان رد المبيع بحكم
 وإلا فكالأقالة يفوز به السماسر (وَ) رد (مَبِيعٍ لِمَحَلِّهِ إِنْ رَدَّ بِعَيْبٍ) فأجرة
 الحل على البائع إن دلس (وَإِلَّا رُدَّ إِنْ قَرَّبَ وَإِلَّا قَاتَ) ثم أتى بما هو موضعه
 بعد قوله وتغير المبيع إن توسط فيه أخذ القديم أعنى (كَتَجَفَّ دَابَّةٌ وَسَمِنَهَا)
 الحق أنه ليس عيباً لأنه إن رد لا شيء عليه (وَعَمَى وَشَلَّ وَتَرَوَّجَ أُمَةٌ وَجَبَرِ
 بِالْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يَقْبَلَهُ) البائع استثناء من أخذ القديم (بِالْجَدِثِ أَوْ يَقِلَّ)
 الحوادث والاستثناء في هذا منقطع (فَكَالْمَدِّمِ) يتأسك ولا شيء له أو يرد ومثل
 القليل بقوله (كَوَعَكَ وَرَمَدَ وَضْدَاعٌ وَذَهَابَ ظَفِيرٌ وَخَفِيفٌ حُمَى وَوُطْءٌ
 ثَبِيبٌ وَقَطْعٌ) تفصيل (مُتَنَادٍ وَالْمُخْرَجُ عَنِ الْمَقْصُودِ مُفِيتٌ) الرد بالعيب
 القديم (فَأَلْأَرْشَ) فيه متعين (كَكَبِيرٍ صَغِيرٍ وَهَرَمٍ وَافْتِصَاضٍ بِكُرٍ)
 بالقاف والقاف^(١) والمعتمد أنه من المتوسط وقيدته الباجي بالزائمة (وَقَطْعٌ غَيْرِ
 مُتَنَادٍ إِلَّا أَنْ يَهْلِكَ بِعَيْبِ التَّدْلِيسِ) استثناء من تعين الأرض في القوات
 فالرجوع بجميع الثمن كما سبق (أَوْ يَسْأَوِي زَمَنَهُ كَمَوْنِهِ فِي إِبَاقِهِ وَإِنْ بَاعَهُ
 الْمُشْتَرَى وَهَلَكَ بِعَيْبِهِ رَجَعَ) الأخير (عَلَى الْمَدْلَسِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ رُجُوعُهُ
 عَلَى بَائِعِهِ) الثانى لنية مثلاً (بِجَمِيعِ الثَّمَنِ) الأول (فَإِنْ زَادَ) عن الثمن
 الأخير (فَلِلثَّانِي وَإِنْ نَقَصَ فَهَلْ يَكْتُمُهُ) الثانى بعد (قَوْلَانِ) وعلى عدم
 التكيل يكل الأرض إن نقص عنه (وَلَمْ يَخْلَفْ مُشْتَرٍ أَدْعَيْتُ رُوَيْتُهُ إِلَّا

(١) يقال افتضها إذا أزال قصتها بكسر القاف وهى البكرة ، وافتضا بالقاف مثله

يَدْعُو (الرَّاءِ) أو إقراره بالتقليب أو عدم غوض العيب وظهوره لكل أحد برهان رؤيته وترد اليمين هنا (وَلَا الرَّضَى بِهِ إِلَّا يَدْعُو مُحْبِرٌ) لم يكذب البائع (وَلَا بَارِئٌ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ) عنده (لِإِقَابِهِ بِالْقُرْبِ وَهَلْ يَفْرُقُ بَيْنَ) بيان (أَكْثَرَ الْعَيْبِ) أو نصفه (بَرَجِعَ بِالزَّائِدِ) على ما بين إذا هلك (وَأَقْلَهُ بِالْجَمِيعِ) جميع الثمن و بيان الأقل كالمدم (أَوْ بِالزَّائِدِ مُطْلَقاً أَوْ بَيْنَ هَلَاكِهِ مِمَّا بَيَّنَّهُ) فيرجع بما كتبه (أَوْ لَا) بأن هلك فيها كتم فبالجميع (أَقْوَالُ وَرَدَ بَعْضُ النَّبِيِّ بِحَصْنِهِ وَرَجَعَ بِالْقِيَمَةِ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ سَلَمَةً) لا بالشركة فيها (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) للميب (الأكثر أو أحد مزدوجين أو أماً وولدها) الأصل أو احداً وولدها فلا يجوز التمسك ببعض في ذلك (وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِأَقْلٍ) من متعدد معين (اسْتَحَقَّ أَكْثَرُهُ) وإن كان درهمان وسلمة تساوي عشرة ينوب فاستحقت السلمة وفات الثوب فله قيمة الثوب بكما له (وَرَدُّ الدَّرْهَمَيْنِ) عقبه (ر) بأن المعتمد بقيد الفسخ بعدم القوات (و) جار (رَدُّ) أو أنه بصيغة الماضي (أَحَدِ الْمُشْتَرِيَيْنِ وَعَلَى أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ فِي) نفي (الْعَيْبِ أَوْ قَدَمِهِ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَادَةِ الْمُشْتَرَى) أو ثبوت عيب آخر (وَحَافٍ مَنْ لَمْ يَقْطَعْ بِصِدْقِهِ وَقَالَ لِلْمُعْذِرِ وَغَيْرِ عَدُولٍ وَإِنْ مُشْرِكِينَ) لا يكذبون قيل لا مفهوم للمعذر قيل إلا في المشركين (وَيَمِينُهُ بَعْتُهُ وَفِي ذِي التَّوْفِيَةِ وَأَقْبَضْتُهُ وَمَا هُوَ بِهِ بَشَأٌ فِي الظَّاهِرِ) الذي قد يخفى (وَعَلَى الْعِلْمِ فِي الْخَفِيِّ وَالْفَلَةُ لَهُ) أي للمشتري (لِلْفَسْخِ وَلَمْ تَرُدَّ بِخِلَافِ الْوَلَدِ وَثَمَرَةِ أُبْرَتِ) فن لم نؤبر فلا ترد حيث أزهت كمنصاد ولا نفوت في الشفعة والاستحقاق إلا باليأس ولا في النفس إذ بالجلذاذ (وصوفى) ثم كشفة واستحقاق ونفليس وفساد) تشبيه في فوز المشتري بغلة ما يؤخذ منه (وَدَخَلَتْ) السلمة المعيبة (فِي ضَمَانِ الْبَائِعِ إِنْ رَضِيَ بِاتِّبَاعِ أَوْ

ثَبَّتَ (موجب الرد) عِنْدَ حَاكِمٍ وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ (حيث حضر البائع ،
ولابد من الحكم على الغائب) وَلَمْ يُرَدِّ (البيع) يَحْلُطُ (يجل من مالكة بخلاف
الوكيل والوصي (إِنْ سُمِّيَ بِاسْمِهِ) العام كعبر فاذا هو باقوت وأولى إن لم يسم
(وَلَا يَبْنِي وَلَوْ خَالَفَ الْعَادَةَ وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَسْتَسْلِمَ وَيُخْبِرَهُ بِجَهْلِهِ أَوْ
يَسْتَأْمِنَهُ) فيغره الآخر والقيدان مآلها واحد معمول به (تَرَدَّدَ وَرَدَّ)
الرفيق (فِي عَهْدَةِ الثَّلَاثِ بِكُلِّ حَدِيثٍ إِلَّا أَنْ يَبِيعَ بِرَأْفَةٍ، وَدَخَلَتْ فِي
الِاسْتِبْرَاءِ) بمعنى المواضعة حتى يشتركا في ضمان البائع بخلاف السَّنة وهما بعد
الخيار (وَالنَّفَقَةُ) ومنها كسوة مثله (وَالْأَرْضُ كَالْمَوْهُوبِ لَهُ إِلَّا الْمُسْتَنْقَى
مَالُهُ) خاص بما بدالكاف فالهبة للمشتري (وَرَدَّ (فِي عَهْدَةِ السَّنَةِ بِجَدَائِمِ
وَبَرَصٍ) ولو شكاً (وَجُونٍ) ولو بمس جان (لَا يَكْفُرُ بِهِ إِنْ شُرْطًا أَوْ
اعْتِدًا) شرط في الرد بالمهدتين (وَالْمُسْتَرَى إِنْقَاطُهَا) كالبايع قبل العقد (وِ
السبب (الْمَحْتَمِلُ) حدوثه (بَعْدَهَا مِنْهُ) أى من المشتري (لَا فِي مُنْكَحٍ
بِهِ) استظهر عجب وتابعوه أن الإخراج من العادة ويُعمل في الخرجات بالشرط ،
والظاهر إلا الأخوذ عن دين والوصى بشرائه للعق (أَوْ مُخَالَعٍ بِهِ أَوْ مُصَالَحٍ
بِهِ فِي دَمٍ عَمْدٍ أَوْ مُسْلِمٍ فِيهِ أَوْ بِهِ أَوْ قَرْضٍ أَوْ عَلَى صِفَةٍ أَوْ مُقَاطَعٍ بِهِ
مُكَاتَبٍ) عن النجوم (أَوْ مَبِيعٍ عَلَى كِفَافٍ) وسفيه للنفقة (أَوْ مُسْتَرَى
لِلْعَتَقِ أَوْ مَأْخُوذٍ عَنْ دَيْنٍ) بخلاف عن إقرار بعين (أَوْ رَدَّ بِعَيْبٍ) أو إقالة
على الأطهر (أَوْ وَرِثَ أَوْ وَهَبَ) ولو بثواب لعدم المشاحة (أَوْ اشْتَرَاهَا
زَوْجًا) وفي العكس العهدة (أَوْ مَوْضَى يَبِيعُهُ مِنْ زَيْدٍ أَوْ يَمِّنُ أَحَبَّ أَوْ
بِشْرَائِهِ لِلْعَتَقِ أَوْ مُكَاتَبٍ بِهِ) ابتداء (أَوْ التَّبِيعِ فَلَسِيْدًا) إذا رد (وَسَقَطْنَا
يَكْعَتِي) وإيلاد وتدير (فيهما) أى زمن المهدتين (وَصَمِنَ بَأْنَعٍ مَكِيلًا
لِقَبْضِهِ بِكَيْلٍ كَمَوْزُونٍ وَمَعْدُودٍ وَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ) كما أن وزن الثمن وعنده

على المشتري ويعمل بالشرط أو العادة (بخلاف الإقالة والتولية والشركة
على الأرجح فكأقراض) يجامع أن لا غرامة على صانع المعروف (واستمر)
ضمان البائع له (بمعياريه ولو تولاه المشتري) (إلا أن يكون المعيار لا وعاء
المشتري غيره أو يأخذه من يد الكيال ليفرغه وفي لزوم القمع للبائع خلاف ولو
فرغت في إناء المشتري ثم ظهرت فيها قارة لم تمل فعل المشتري كما في ح (وقبض
القار بالتخلية وغيره بالفرف) كفسليه موقود الدابة (وضمن بالمقد
الصحيح اللازم على ما سبق (إلا المخبوسة للثمن أو الإشهاد) على بقائه أو
تسليمها (فكألزم) في ضمان البائع (وإلا القائب فبأنقبض وإلا المواضعة
فيخروجها) من حكم المواضعة (من) أجل رؤية (الحصة) أى الدم (وإلا
الثمار) بالنسبة (للجائحة) فلا تضمن بالمقد بل بأمنها (وبدئ المشتري)
بتسليم ما بيده (للتنازع والتلف وقت ضمان البائع سماوى يفسخ وحير
المشتري إن غيب) البائع بالمعجزة وادعى الهلاك بين التسخ للثمن والتمسك
بالموض مثلاً أو قيمة (أو عيب) بالمهملة لكن مع العمد له الارش إن تمسك
والخطأ كالنقيصة (أو استحق شائع وإن قل) دون التث إلا أن يراد للغة
أو ينقسم فيتمين التمسك بما بقى (وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به وحرمة
التمسك بالأقل) كما سبق وكرره لقوله (إلا الشئ) فيجوز التمسك بالباقي
بحصته إلا في العيب لأن البائع يقول سلمتي تحمل بعضها (ولا كلام لواحد
في قليل لا ينفك كقاع) أسفل الجرين مثلاً يتير (وإن انفك فللبائع الزام
الرئع بحصته) ويلزم المشتري الباقي (لا أكثر) كالتث فللمشتري رد
الجميع أو التماسك به (وليس للمشتري الزامه) أى السليم (بحصته) نعم
بجميع الثمن (مطلقاً) قل أو كثر (ورجع للقيمة) ميزانا للراجع من الثمن
وهذا من تعاقبات ما سبق في استحقاق بعض المتعدد (لا للقيمة) إن سمي لكل

ثوب (وَصَحَّ) المقد (وَلَوْ سَكَنَّا) عن اشتراط القيمة (لَا إِنْ شَرَطَ الرُّجُوعَ لَهَا) أى التسمية (وَأَتْلَفُ الْمُشْتَرَى قَبْضُ وَالْبَائِعِ وَالْأَجْنَبِيُّ يُوجِبُ الْغُرْمَ) لمن الضمان منه (وَكَذَلِكَ إِتْلَافُهُ) حقه تعيينه يفصل فيه كالمسبق فهو من المشتري قبض ولا يغير كما في بن خلافا لما في الخرشى (وَإِنْ أَهْلَكَ بَائِعٌ صُتْرَةً عَلَى الْكَئِيلِ فَالْمِثْلُ تَحَرُّياً لِيُؤْفِقَهُ وَلَا خِيَارَ لَكَ) يا مشترى (أَوْ أَجْنَبِيٌّ فَأَقِيمَةُ إِنْ جُهِتِ الْمَكِينَةُ) ولا بكتفى بالتحري لأن البائع يغاب عليه . معرفة شينه (ثُمَّ اشْتَرَى الْبَائِعُ) من القيمة (مَا يُؤْفِقِي فَإِنْ فَضَلَ) منها شيء . (فَلِلْبَائِعِ وَإِنْ نَقَصَ فَكَالِاسْتِخْفَاقِ) للمشتري الرد بنقص الكثير وإلّا تمسك بما يخص الحاصل (وَجَارَ الْبَيْعِ قَبْلَ الْقَبْضِ إِلَّا مُطَاقَ طَعَامٍ الْمَعَاوَضَةِ) وليس منه ما أخذ عن مُسْتَهْلِكٍ بل يعود يمه قبل قبضه (وَلَوْ كَرِزَقٍ قَاضٍ) وجنبدى في ظهير عمل (أُحِذَ بِكَئِيلٍ) قيد في منع الطعام ويجوز الجزاف قبل القبض كما سيقول (أَوْ) كان حزا فى ضمان البائع (كَلْبَنِ شَاةٍ) من شياه كشرة عُرِفَتْ وَجْهَ حِلَالِهَا فمحرم يمه قبل قبضه أما أخذه بقره يعلبها ويطعمها ففاسد وتراجما (وَلَمْ يَقْبِضْ مِنْ نَفْسِهِ) يعنى لا يكفى ذلك كمن اشترى وديعة عنده أو رهنا فلا يبيع حتى يستأنف كيله (إِلَّا كَوْصِي لَيْتِيْمِيَّةٍ) يشترى لأحدهما من الآخر فيبيع ما اشترى بالقبض التقديرى (وَجَارَ بِالْمَقْدِ حِزَافٌ وَكَهْدَقَةٌ وَبَيْعٌ مَا عَلَى مَكَاتِبِ مِنْهُ) أى له (وَهَلْ إِنْ عَجَلَ الْعَتَقُ) أو لا يشترط وهو الأظهر (تَأْوِيلَانِ وَإِقْرَاضُ) أى طعام المعاوضة قبل قبضه (أَوْ وَأَفَاؤُهُ عَنْ قَرْضٍ) لا عكسه لأنه بالأحالة باعه قبل قبضه كما في بن (وَبَيْعَةُ امْتَقَرَضَ) لغير القرض أو له بغير طعام مع أجل السَّلم ولا بد أن يكون القرض مشترى لم يقبض (وَإِفَاقَةٌ مِنَ الْجَمِيعِ) كالبيع ما لم يجب على ثمن لا يعرف بعينه للبيع والسلف (وَإِنْ بَغِيَ سَوْقُ شَيْئِكَ) مبالغة والخطاب للمشتري (لَا بَدَنُهُ كَسِمَنِ

دَائِمَةٌ وَهَزَّالِيًّا بِخِلَافِ الْأَمَةِ) ابن عرفة إلا أن تراد للخدمة (وَمِثْلُ مِثْلِكَ) عطف على معني قوله لا بدنه فيمنع (إِلَّا الْمَيِّنَ فَلَهُ) أى البائع (دَعُ مِثْلَهَا) وَإِنْ كَانَتْ يَدُهُ وَالْإِقَالَةُ بَيْنَهُ إِلَّا فِي الطَّعَامِ) قبل قبضه كما سبق (وَالشُّفْعَةُ) فأنها فيها كالعدم (وَالْمَرَابَحَةُ) فلا يبنى على ثمن يبعها بل ما قبله (وَتَوَلِيَّةٌ) عطف على قوله وجاز جزاف (وَشَرِكَةٌ) فى الطعام قبل قبضه (إِنْ لَمْ يَكُنْ) التشارك (عَلَى أَنْ يَنْقُذَ عَنْكَ) ولا عبرة بترجيحه الخرشى للتولية ولا بقله عن ابن يونس منع الإقالة بغير بلد الطعام هنا فقد ردّه بن (وَاسْتَوَى عَقْدَاهُمَا) الأول والثانى (فِيمَا) أى التولية والشركة فى الثمن ، ابن القاسم : ويشترط كونه عيناً وألحق به أشبه ما لا يختلف فيه الأغراض واستحسنه اللخمي (وَإِلَّا قَبِيْعٌ كَثِيْرُهُ) فى الأحكام (وَضَمِنَ) المشرِك اسم مفعول (الْمُشْتَرِي) بفتح الراء (الْمُعَيِّنَ وَ) ضمن المسلم (طَعَامًا كِلْتَا) يامسئلم إليه ياذنه عندك (وَصَدَقَكَ) ولا يشترط هذا فى الشركة فى المص تشققت (وَإِنْ أَشْرَكَ حُلٌّ وَإِنْ أَطْلَقَ) المناسب حذف الواو (عَلَى النِّصْفِ وَإِنْ سَأَلَ ثَالِثٌ شَرِكَتَهُمَا فَلَهُ الثُّلُثُ) ليستوا إلا أن يختلف نصيبهما أو يسأل كلا بغير حضور الآخر فله النصف من كل (وَإِنْ وَلَيْتَ مَا اشْتَرَيْتَ بِمَا اشْتَرَيْتَ جَازٌ) مع الجهالة (إِنْ لَمْ يَنْزِمُهُ) ولو مع السكوت (وَلَهُ الْخِيَارُ وَإِنْ رَضِيَ بِأَنَّهُ عَبْدٌ ثُمَّ عَلِمَ بِالثَّمَنِ فَكَرِهَ) التولية (مَذْلِكَ لَهُ وَالْأَضْيَقُ صَرَفٌ) لما سبق من منع مطلق التأخير فيه (ثُمَّ إِقَالَهُ طَعَامٌ ثُمَّ تَوَلِيَّةٌ وَشَرِكَةٌ فِيهِ ثُمَّ إِقَالَهُ غَرَضٌ) كل ذلك فى السلم (وَقَسَخَ الدِّينَ فِي الدِّينِ ثُمَّ بَيَعَ الدِّينَ) المولود عليه أن الترتيب من حيث الخلاف ، والمشهور منع التأخير فى غير الصرف إلا بقدر الذهاب لليت مثلاً ثم قوله (ثُمَّ ابْتَدَأُوهُ) كرأس مال السلم يجوز التأخير فيه ثلاثة أيام

(فَصْلٌ) (وَجَارَ مُرَابَّحَةً وَالْأَحَبُّ خِلَافَهُ) يعنى المساومة لاحتياجه
 لزيد علم والاستيان جمالة والزائدة ضفائن^(١) (وَلَوْ عَلَى مَقْوَمٍ) حقه : مضمون
 غير عين (وَهَلْ مُطْلَقًا) ولو لم يكن عند المشتري فنع أشبه له خلاف (أَوْ) محل
 الجوار (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرَى تَأْوِيلَانِ) ويتفق على المنع في مَعَيْنٍ ليس عنده
 (وَحَسِبَ) حيث لا بيان ولا عرف (رَبْحٌ مَالُهُ عَيْنٌ قَائِمَةٌ كَصَبْغٍ وَطَرَنٍ
 وَقَصْرِ وَحِيطَةٍ وَكَدِّ) ذُو الثوب (وَقَتْلٍ وَطَرَنِيَّةٍ) وضعه في الندى
 ليحسن (وَأَصْلُ مَا زَادَ) مما لا عين له ولا يحسب له ربح (فِي التَّمَنِ كَحَمُولَةٍ)
 أجرة حمل (وَشَدٍّ وَطَيٍّ اغْتِيدَ أَجْرُهُمَا وَكَرَاهَ بَيْتَ لِسْلَعَةٍ) وحدها إذ
 لا يعمل بالتوظيف (وَإِلَّا) يعتادا أو لم يكن الكراء للسلعة (لَمْ يُحْسَبْ كَسِمْتَارٍ
 لَمْ يُعْتَدَ إِنْ بَيَّنَّ) ما خرج من يده يعنى وشرط الربح على (الجميع) فإنه
 حَوْمٌ على اختصار كلام عياض كما في الخرنبي وغيره والشرط راجع للجواز أول
 الفصل والاخراج الآتى منه (أَوْ فُسِّرَ الْمُؤَنَةُ فَقَالَ هِيَ مِائَةٌ أَصْلُهَا كَذَا) كتمانين
 (وَحَمْلُهَا كَذَا) يعنى وضرب الربح على ما يربح فقط وإلا فالنفسير هو البيان
 السابق فلا تحسن هذه المقابلة (أَوْ عَلَى الْمُرَابَّحَةِ وَيَنْ كَرَبْحِ الْقَسْرَةِ
 أَحَدَ عَشَرَ وَلَمْ يُفَصِّلَا مَالَهُ الرُّبْحُ) فيحمل على ماسبق (وَزَيْدٌ عَشْرُ الْأَصْلِ)
 حيث دخلا على العشرة أحد عشر (وَالْوَضِيعَةُ كَذَلِكَ) على ما دخلا عليه
 وإن عرف (لَا) يجوز عقد المراجعة إن (أَبْنَاهُمْ) ما خرج من يده (كقامت بكذا)
 (أَوْ) يقول (قَامَتْ بِشَدِّهَا وَطَيُّهَا بِكَذَا وَلَمْ يُفَصِّلْ وَهَلْ هُوَ كَذِبٌ)
 يزنم بحط ما يخط (أَوْ غَشٍّ) يخير على ما يأتى (تَأْوِيلَانِ) وما فى الخرنبي من
 تحم القسخ رده (ر) بأنه غير التأويلين (وَوَجِبَ تَبْيِينُ مَا يَكْرَهُ) المشتري
 (كَمَا نَقَدَهُ وَعَقْدَهُ مُطْلَقًا) فى عين أو عرض والأجل (وَأِنْ بَيْعٌ) ابتداء

(١) فى المجموع ونرجحه : الأول مع المساومة فى الزائدة من الشئ والاشئان من
 الجمالة والمراجعة من الاحتياج لزيد علم اه

(عَلَى النَّقْدِ وَطَوِيلِ زَمَانِهِ) حيث أوجب قلة رغبة وليس هذا خاصا بالمراجحة بخلاف للذين قبله وللذين بعده (وَتَجَاوَزَ الزَّائِفِ) قبوله (وَهَبَةِ) من الثمن (اعْتِيدَتْ وَأُتْمِنَتْ بِلَدِيَّةٍ أَوْ مِنْ التَّرِكَهَةِ وَلَا دَنِيَّاهَا) عنده (وَإِنْ بَاعَ وَلَدَهَا مَعَهَا وَجَدَّ ثَمَرَةً أُبْرَتْ وَصُوفَ نَمَةٍ وَإِقَالَةَ مُشْتَرِيَةٍ) كما سبق عند بيع الطعام قبل قبضه (إِلَّا بِزِيَادَةٍ أَوْ تَقْصِيٍّ) في الثمن فالإقالة شراء لا يجب بيانها (وَالرَّكُوبُ وَاللُّبْسُ) للمتَّصِفِينَ (وَالتَّوْطِيفُ وَلَوْ) كان ما وُظِفَ عليه الثمن (مُتَقِيًّا إِلَّا مِنْ سَلَمٍ) لأن المعتبر فيه الصفة فلا تحتل قبضة التوظيف (لَا غَلَّةَ رِبْعٍ) لا مفهوم للربيع (كَتَكْمِيلِ شِرَائِهِ) تشبيه في عدم وجوب البيان إلا أن يقصد دفع ضرر الشركة (لَا إِنْ وَرِثَ بَعْضُهُ) واشترى الباقي فيجب البيان لعلبة التسامح (وَهَلْ إِنْ مَقَدَّمَ الْإِثْرَ أَوْ مُطْلَقًا) وهو المتمد (نَأْوِيلَانِ) وَإِنْ غَلَطَ بِنَقْصٍ وَصَدَّقَ أَوْ أَثْبَتَ) وإن خلط مع قرينه (رَدَّ) المشتري (أَوْ دَفَعَ مَا نَبِيَّ وَرَبْحَهُ) مع القيام (وَإِنْ قَالَتْ) بتغير ذات (خَيْرٌ مُشْتَرِيَهُ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرَبْحِهِ وَبَيْنَهُ يَوْمَ بَيْعِهِ مَا لَمْ تَنْقُصْ عَنِ الْغَلَطِ وَرَبْحِهِ) لدخوله عليه (وَإِنْ كَذَبَ) يزيد (لَزِمَ الْمُشْتَرَى) البيع (إِنْ حَطَّ وَرَبْحُهُ بِخِلَافِ الْفَشِّ) مبيع المشتري ولا حط (وَإِنْ قَاتَتْ فِي الْفَشِّ أَقْلُ الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةُ فِي الْكَذْبِ خَيْرٌ) البائنه (بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرَبْحِهِ أَوْ قِيَمَتِهَا مَا آمَنَ تَرَدُّ عَلَى الْكَذْبِ وَرَبْحِهِ) لرضاه به (وَمُدَّتْ الْمُرَابَحَةُ كَعَمَلِهَا) الأولى وعيب المراجحة كغيرها ندليسا وغيره على ما سبق

(فَضْلٌ) تناول البناء والشجر الأرض (حَرِيمِ الْأَغْصَانِ) (وَتَنَاوَلْتُهُمَا) في جميع العقود (لَا الزَّرْعَ وَالتَّبَذَرَ) عطف على ما قبل لا لفحه التقديم (١) (وَتَدْفُونَا) عطف على المنى بل لربيه إن علم (كَلَوْ جِهْلٌ) تشبيه في عدم تناول ويكون في بيت المال وسبق الركاز (وَلَا الشَّجَرُ الْمُؤَيَّرُ) أو أكَثَرُهُ

(١) بأن يقول • وتناولتها وتبذر لا الرء

إِلَّا بِشَرْطٍ كَالْمَنْعِقِدِ) من القواكه (وَمَالِ الْعَبْدِ وَخَلْفَةِ الْقَصِيلِ) فيجوز شرط الكل لا مال أحد عبيد ولا بد من نفي القروا أن ينفع بالأصل ولا يجوز اشتراط التحبب (وَإِنْ أُبْرِ النَّصْفُ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ وَلِكِلَيْهِمَا السَّقَى مَا لَمْ يَصْرَ بِالْآخِرِ وَالْأَوَّلُ الثَّابِتُ كِبَابٍ وَرَيْفٌ وَرَحَى مَبْنِيَةٌ بِفَوْقَانِيَّتِهَا وَسَلَمٌ مُعَمَّرٌ وَفِي غَيْرِهِ قَوْلَانِ) الأظهر دخوله حيث لا بد منه (وَالْعَبْدُ ثِيَابٌ مَهْنَتُهُ وَهَلْ يُؤْتَى بِشَرْطٍ عَدَمِهَا) ويستقر للمشتري (وَهُوَ الْأُظْهَرُ) عند ابن رشد (أَوْ لَا) ويجب ما يواريه (كَمَشْتَرِطٍ زَكَاةَ مَا لَمْ يَطْبُ) على البائع تشبيه في إلغاء الشرط والممول عليه فساد البيع في هذه (وَأَنْ لَا عُهْدَةٌ) استحفاظ كالعيب في غير الرقيق وأما المهدنان مسبق جواز إسقاطهما (أَوْ لَا مُوَاصَّةٌ أَوْ لَا جَانِحَةٌ) أبو الحسن بفسد العقد فيما عاده أن يجاح (أَوْ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالْثَمَنِ لِكَذَا فَلَا يَبِيعُ) بخلاف النكاح فيفسخ قبل البناء (أَوْ مَالًا غَرَضَ فِيهِ وَلَا مَالِيَّةً وَصَحَّ تَرَدُّدٌ) راجع لما قبل الكاف^(١) (وَصَحَّ بَيْعٌ ثَمَرٍ وَنَحْوُهُ) من الزروع (بَدَأَ صَلَاحُهُ إِنْ لَمْ يَسْتَتِرْ) هذا شرط في بيع الحب جزافاً (وَقَبْلَهُ) أى البدو (مَعَ أَصْلِهِ أَوْ الْحَقَّ بِهِ أَوْ عَلَى قَطْعِهِ إِنْ نَفَعَ) هذا شرط في كل مبيع قيل دفع ثوم الترخيص لكن يفيد قوله (وَأَضْطَرَّ لَهُ) فانه لا اضطرار إلا لنفع (وَلَمْ يَتِمَّ أَلَّا عَلَيْهِ) في أكثر البلاد (لَا عَلَى التَّبْقِيَةِ أَوْ الْإِطْلَاقِ) على النقد أو ضمان المشتري كذا في بن (وَبَدْوُهُ فِي بَعْضِ حَاطِطٍ كَافٍ) ولولا لحائط الجاور (فِي جَنْبِهِ إِنْ لَمْ يُسَكَّرْ لَا بَطْنٌ ثَانٍ يَأْوِلُ) ولا في الحبوب (وَهُوَ) أى الصلاح (الرُّهُوْ) في النخل بحمرة أو صفرة (وَيُظْهَرُ الْحَلَاوَةُ) في القواكه (وَالْتَّحْيُوتُ لِلنَّصِجِ) كالوز مما يعالج بعد (وَفِي ذِي النَّوْرِ) كالورد (بِانْفِتَاحِهِ وَالتَّقْوِلِ) كالجزر والبصل (بِاطْعَامِهَا) التام (وَهَلْ

(١) وهو قوله : وهل يوق بشرط عدمها وهو الأظهر أو لا ، تردد

هُوَ فِي الْبَيْطِخِ) الْأَصْنَرُ (الْإِصْنَرُ أَوْ التَّهْمِيُّ لِلتَّبَطُّخِ قَوْلَانِ وَلِلْمَشْتَرَى
بَطُونٌ كَيَاكُمِينَ) وَلَوْ لَمْ يَشْرُطْهَا (وَمُقْتَنَاءٌ) بفتح غير القاف (وَلَا يَجُوزُ
بِكَشْتَرٍ) الْفَرَرُ (وَوَجِبَ ضَرْبُ الْأَجَلِ إِنْ اسْتَمَرَ كَالْمَوْزِ وَمَضَى بَيْعُ
حَبٍّ أَفْرَكَ قَبْلَ بَيْعِهِ) لَا عَلَى الْجَذِ (يَقْبِضُهُ وَرُخْصَ لِمُعْرِ وَقَائِمٍ مَقَامُهُ)
كَوَارِثُ (وَإِنْ يَشْتَرَاهُ) بَاقِي (الثَّمَرَةُ فَقَطْ) دُونَ الْأَصُولِ (اِشْتَرَاهُ ثَمَرَةً
نَيْبَسَ كَلَوْرٍ لَا كَمَوْزٍ إِنْ لَفِظَ بِالْعَرَبِيَّةِ) عَلَى أَى صِيغَةٍ لَا كَالهَبَةِ (وَبَدَأَ
صَلَاخَهَا) وَيَكْفَى هَذَا فِي شُرَاهَا بَعِينَ أَوْ عَرْضِ (وَكَانَ يَخْرُصُهَا) مَسَاوِيهَا
ظَنًّا (وَنَوْعِيًّا) وَلَا تَنْصُرُ الْجُودَةَ وَالرَّدَاةَ كَمَا فِي حَشٍ وَعَبٍ (يُوقَى عِنْدَ الْجَذَائِ)
وَالْمَضَرِ اشْتِرَاؤُ التَّجِيلِ عَلَى جِذِّ الْعَرِيَّةِ (فِي الذَّمَّةِ) لِأَمِنْ حَائِطٍ مَعِينٍ (وَحَمْسَةً
أَوْ سَقًى قَاقِلٌ وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ زَائِدٍ عَلَيْهِ مَعَهُ يَمِينٍ) أَوْ عَرْضِ (عَلَى الْأَصَحِّ)
وَلَوْ كَانَ الزَّائِدُ سَلْمَةً كَمَا فِي بِنِ (إِلَّا لِمَنْ أَعْرَى عَرَابًا فِي حَوَائِطٍ) مِثْلًا (فَمِنْ
كُلِّ خَمْسَةٍ إِنْ كَانَ بِالْقَاطِ لَا يَلْفِظُ وَاحِدًا عَلَى الْأَرْجَحِ) حَيْثُ اتَّخَذَ
الْمَعْرَى (لِدَفْعِ الضَّرَرِ أَوْ لِلْمَعْرُوفِ فَيَشْتَرَى بَعْضَهَا كَكُلِّ الْحَائِطِ إِذَا
أَعْرَاهُ وَبَيْعِهِ الْأَصْلَ) عَطَفَ عَلَى مَدْخُولِ الْكَافِ فَيَأْخُذُ وَلَوْ لَمْ يَبْقَ لَهُ فِي
الْحَائِطِ شَيْءٌ لِلْمَعْرُوفِ بِكَفَايَةِ الْمُؤْنَةِ (وَجَازَ لَكَ شِرَاهُ) ثَمَرِ (أَصْلٌ فِي حَائِطِكَ
يَخْرُصُهُ) بِشُرُوطِ الْعَرِيَّةِ الْمُسَكَّنَةِ هُنَا (إِنْ قَصَدْتَ الْمَعْرُوفَ فَقَطْ)
لَا دَفْعَ الضَّرَرِ (وَبَطَلَتْ إِنْ مَاتَ) الْمَعْرَى بِالْكَسْرِ (قِيلَ الْحَوْزُ وَهَلْ
هُوَ حَوْزُ الْأَصُولِ أَوْ أَنْ يَطْلُعَ ثَمَرُهَا) وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ (تَأْوِيلَانِ وَزَكَاتُهَا
وَسَقِيَّتُهَا) لَا عِلَاجَ لَهَا (عَلَى الْمُعْرَى وَكَمَلَتْ) بِالْفِضْمِ لثَمَرُهُ نَصَابًا (بِخِلَافِ
الْوَاهِبِ) قَبْلَ الزَّهْوِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ وَلَا سَقَى (وَتَوْضُوعُ جَانِبَةِ الثَّمَرِ كَالْمَوْزِ
وَالْمَقَائِي وَإِنْ بَيْعَتْ عَلَى الْجَذِّ وَمِنْ عَرَبِيَّتِهِ) إِذَا اشْتَرَاهَا (لَا مَهْرَ) وَصَوَّبَ
أَنْ فِيهِ الْجَانِحَةُ (إِنْ بَلَغَتْ ثُلُثَ الْمَسْكِيَّةِ) كَمَدِ الْمُدُودِ وَوزن الموزون (وَلَوْ

مِنْ كَصَيْحَانِي وَبَرْزِي) فيعتبر مكيّة المجموع (وَبَقِيَتْ لِيَنْتَهِيَ طِيْهَا) أو لتحسن لا إن فرط في جنّها (وَأَفَرِدَتْ) في الشراء (أَوْ أُنْجَقَ أَصْلُهَا لَا عَكْسُهُ أَوْ مَعَهُ وَنُظِرَ مَا أُصِيبَ مِنَ الْبُطُونِ إِلَى مَا بَقِيَ) مضموماً له أي ينسب للمجموع وتعتبر قيمة ما بقي يوم الجائحة على أنه يؤخذ (فِي زَمَنِهِ) كالسلم (لَا يَوْمَ الْبَيْعِ وَلَا يُسْتَعَجَلُ) بالتقويم (عَلَى الْأَصَحِّ) بل يستأني حتى تنقطع البطون والوضع في غيرها بالمكيّة (وَفِي الْمَرْهُمَةِ النَّابِغَةِ لِلدَّارِ) بأن كانت ثلث كرائها (تَأْوِيلَانِ) وإنما تدخل بالشرط ولا جائحة لغير المرهية وشرطها مفسد إلا تابعة لدفع الضرر فلا يجوز شرط بعضها ولا بد أن تطيب في مدة الكراء وغير التابعة نجاح قطعاً (وَهَلْ هِيَ مَالًا يُسْتَطَاعُ دَفْعُهُ كَمَا وَرِيَ وَحَيْثُ أَوْ وَسَارِقٌ خِلَافٌ) والاظهر كما في حش أنه جائحة إن لم يأخذه الأحكام كن لا يرحى يسره (وَتَمَيُّيْهَا كَذَلِكَ) يوضع التات فأكثر ماقيمة (وَتَوْضَعُ مِنَ الْعَطَشِ وَإِنْ قَالَتْ كَالْبَقُولِ) وإن لم تكن من العطش (وَالزُّعْفَرَانِ وَالرَّيْحَانِ وَالْقُرْطِ) بضم أوله وسكون ثانيه وإهمال ثالثه مرعى (وَوَرَقِ الثُّوتِ) يأكله دود الحرير فإن مات فله التفسخ كن أكثرى حمام قرية فخرت أما عاف قافلة فلم تأت في (ر) ينقل^(١) (وَمُعَيَّبِ الْأَصْلِ كَالْجَزْرِ) ولا بد في بيعه من قلع شيء يرى (وَلَزِمَ الْمُشْتَرِي بِأَقْبَابِ وَإِنْ قَلَّ وَإِنْ اشْتَرَى أَجْنَسًا فَأَجِيحَ بَعْضُهُا وَضِعَتْ) بميزان القيمة كما في حش (إِنْ بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ) أي قيمة البعض (ثُلُثَ الْجَمِيعِ وَأَجِيحَ مِنْهُ ثُلُثُ مَسْكِلَتِهِ وَإِنْ تَنَاهَتْ الثَّمَرَةُ فَلَا جَائِحَةَ) كما سبق (كَالْقَصَبِ الْجُلُو) أي الذي ظهرت حللته مثال للمتناهى (وَيَابِسِ الْحَبِّ وَخَيْرَ الْعَامِلِ فِي الْمَسَافَةِ نَيْنَ سَقَى الْجَمِيعِ أَوْ تَزَكِهِ إِنْ أَجِيحَ الثَّانِثُ فَأَكْثَرُ) وشاع أو بلغ الثلثين (وَمُسْتَدْنِي كَيْلٍ مِنَ الثَّمَرَةِ تَجَاعُ بِمَا يَوْضَعُ) كالثلث (يَضَعُ عَنْ مُشْتَرِيهِ بِقَدَرِهِ) فإن استثنى

خمس عشرة وضع خمسة وأما الجزء فيعتبر بعد التناهب ووضع التناهب على ما سبق والقول للبائع في نفى الجائحة والمشتري في قدرها .

(فَصْلُ) إِنِ اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ فِي جِنْسِ التَّمَنِ أَوْ نَوْعِهِ (كَذَهَبَ أَوْ فُضَّةً) حَلَقًا وَفُسْخَ (وَلَا يَنْظُرُ لَشِبهِهِ) وَرَدَّ مَعَ الْقَوَاتِ قِيمَتَهَا يَوْمَ بَيْعِهَا وَفِي قَدْرِهِ كَمَثْمُونِهِ (تَشْبِيهِهُ فِي جَمِيعِ مَا سَبَقَ) أَوْ قَدَرِ أَجَلٍ (أَمَا فِي أَصْلِ الْأَجَلِ) فَيَأْتِي فِي بَابِ الْأَقْرَارِ يَعْتَبَرُ الْعَرَفُ وَإِلَّا تَحَالَفَا وَفُسَخَ وَمَعَ الْقَوَاتِ حَلَفَ مُشْتَرٍ ادْعَى مِثْلَهَا وَإِلَّا فَالْبَائِعُ (أَوْ رَهْنٌ) عَطَفَ عَلَى قَدْرِهَا فَالْاِخْتِلَافُ فِيهِ مُطْلَقًا كَالْاِخْتِلَافِ فِي قَدْرِ التَّمَنِ عَلَى الْمَعْمُولِ عَلَيْهِ (أَوْ حَمِيلَ حَلَقًا وَفُسْخَ) مَعَ الْقِيَامِ (إِنِ خِيَمَ بِهِ) أَوْ تَرَاضِيَا (ظَاهِرًا وَبَاطِنًا) كَتَنَّا كَلِمَةً (تَشْبِيهِهُ فِي الْفُسْخِ) (وَصَدَقَ) فِي الْقَدْرِ وَمَا بَعْدَهُ (مُشْتَرٍ ادْعَى الْأُشْبَةَ) أَشْبَهُ الْأَحْرَامِ لَا (وَحَالَفَ) إِنِ فَاتَ (فَإِنْ ائْتَرَدَ الْآخِرُ بِالشَّبهِ فَقَوْلُهُ) وَإِلَّا تَحَالَفَا وَفُسَخَ (وَمِنْهُ) أَيِ مَنْ هَذَا الْقَبِيلُ فِي تَبْدِئَةِ الْمُشْتَرَى (تَجَاهَلُ التَّمَنِ) فَيَحْلِفُ كُلُّ لَائِدِي (وَإِنْ مِنْ) وَارِثَ (قَامَ مَقَامَ مَوْرَثِهِ) (وَبَدَأَ الْبَائِعُ) فِي غَيْرِ مَا سَبَقَ تَبْدِئَةِ الْمُشْتَرَى فِيهِ فَلَا يَخْلُو عَنْ تَشْتِيتِ (وَحَلَفَ) كُلُّ (عَلَى نَفْيِ دَعْوَى خَصْمِهِ مَعَ تَحْقِيقِ) دَعْوَاهُ (وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي انْتِهَاءِ الْأَجَلِ) لِاِخْتِلَافِ مَبْدِئِهِ (وَإِنْ اتَّحَدَ قَدْرُهُ) (فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي الْقَضَى) مَعَ الْقَوَاتِ كَالْمُشْتَرَى فِيهَا سَبَقَ (وَفِي قَبْضِ التَّمَنِ أَوْ السَّائِمَةِ) فَالْأَصْلُ بَقَاؤُهَا إِلَّا لِعَرَفِ كَلْعَمٍ أَوْ بَقْلِ بَانٍ بِهِ وَأَوْ كَثَرًا وَإِلَّا (يَبْنِ) فَلَا (يَصْدُقُ) (إِنِ ادْعَى دَفْعَهُ) أَيِ التَّمَنِ (بَعْدَ الْأَخْذِ) وَإِلَّا (بَانَ) ادْعَاهُ قَبْلَهُ (فَهَلْ يُقْبَلُ الدَّفْعُ) مُطْلَقًا (أَوْ قِيَا هُوَ الشَّانُ) وَهُوَ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ فَبِالْجُمْلَةِ الْمَدَارُ عَلَى الْعَرَفِ (أَوْ لَا أَقْوَالُ) وَإِشْهَادُ الْمُشْتَرَى بِالتَّمَنِ (فِي دَمَتِهِ) مُقْتَضٍ لِقَبْضِ مَثْمُونِهِ ، وَحَلَفَ بِأَنَّهُ إِنْ بَادَرَ (بِدَعْوَى عَدَمِ) الْقَبْضِ قِيلَ كَالشَّهْرِ (كَالْإِشْهَادِ الْبَائِسِ) بِقَبْضِهِ (ثُمَّ قَالَ) كُنْتُ وَتَمَّتْ

به فيحمله ابن بادر (وَ) إن تنازعا (فِي الْبَيْتِ) قدم (مُدَّعِيهِ) إلا لعرف
 بالخيار فقط فإن تنازعا حلماً وفسخ (كَمُدَّعِي الصَّحَّةِ إِلَّا أَنْ يَقْلِبَ الْفَسَادُ
 وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُخْتَلَفَ بَيْنَهُمَا التَّمَنُّ) كابق المبد (فَكَقَدَرِهِ تَرَدُّدُ وَالْمُسْتَم
 إِلَيْهِ مَعَ فَوَاتِ التَّيْنِ بِالزَّمَنِ الطَّوِيلِ أَوِ السَّلْمَةِ كَالْمُسْتَرَى بِالْعَيْنِ فَيَقْبَلُ
 قَوْلُهُ إِنْ ادَّعَى مُشِبَّهَا ، وَإِنْ ادَّعَى مَا (أَى قَدْرًا) لَا يُشْبِهُ فَلَمْ وَسَطُ ،
 وَفِي مَوْضِعِهِ ضِدُّ مُدَّعَى مَوْضِعِ عَقْدِهِ ، وَإِلَّا فَالْبَائِعُ) مع الشبه
 فإن انفرد به المشتري فهو (وَإِنْ لَمْ يُشْبِهِ وَاحِدًا تَحَالَفًا وَفُسْخَ كَسْمَخِ
 مَا يُقْبَضُ بِمَضْرٍ) بمعنى الاقليم لا تساعه (وَجَارَ بِالْقِسْطِ وَقُضِيَ بِسَوْقِيهَا)
 أَى السَّلْمَةِ (وَإِلَّا) يمكن لها سوق (فِي أَى مَكَانٍ) من تلك
 البلد حيث لا عرف .

❦ بَاب ❦

(شَرَطُ السَّلَامِ قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ أَوْ تَأْخِيرُهُ ثَلَاثًا وَلَوْ بِشَرَطِ)
 إلا أن يكون السلم لكيومين لقبضه بغير بلد العقد فلا بد من التعجيل بالجلس
 أو قربه (وَفِي فَسَادِهِ بِالزِّيَادَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ جِدًّا تَرَدُّدٌ) والممول عليه
 الفساد بالتأخير عن ثلاثة أيام مطلقاً في النقد (وَجَارَ بِخِيَارٍ لِمَا يُوَخَّرُ) له (إِنْ
 لَمْ يَنْقُذْ) ولا يضر تطوعاً فيما عرف بعينه أو استرد (وَبِمَنْفَعَةٍ مَعَيْنٍ) اكتفاء
 بقبض الأوائل وهل كذلك غير المعين أو يمنع مطلقاً خلاف (وَبِجَزَافٍ)
 بشروطه (وَتَأْخِيرُ حَيَّوَانٍ بِلا شَرَطٍ وَهَلِ الطَّلَامُ وَالْمَرْضُ كَذَلِكَ إِنْ
 كِيلَ وَأُخْضِرَ أَوْ كَالْمَعِينِ) في مطلق النهي فانه هنا كراهية (نَأْوِيلَانِ وَرَدَّ
 زَائِفٌ) بخلاف النحاس (وَعَجَلٌ وَإِلَّا فَسَدَ مَا يَقَابِلُهُ لَا الْجَمِيعُ عَلَى
 الْأَحْسَنِ وَالتَّصْدِيقِ فِيهِ) أي السلم فيه جائز (كَطَلَامٍ مِنْ بَيْعٍ) لا قرض

(ثُمَّ لَكَ أَوْ عَائِكَ الزَّيْدُ الْمَعْرُوفُ أَوْ النِّقْصُ وَإِلَا) يكن معروفاً (فلا رجوع لك) بالنقص وظاهر رد الزيادة (إِلَّا يَتَصَدِّقُ) منه أنها ناقصة (أَوْ بَيِّنَةٌ لَمْ تَفَارِقِ) المبيع من قبضه لكيله (وَخَلَفَ) حيث لا رجوع فهو راجع لما قبل الاستثناء (أَقْدَأُ فِي مَا سَمِي) حيث باشر الكيل (أَوْ لَقَدْ بَاعَهُ) وأوصله (عَلَى مَا كُتِبَ بِهِ إِلَيْهِ إِنْ أَعْلَمَ مُشْتَرِيَهُ) أنه اعتمد على الوكيل ولم بكل شرط في تبدلته (وَإِلَّا خَلَفْتَ) على النقص (وَرَجَعْتَ وَإِنْ أَسْلَمْتَ عَرْضاً فَهَلَكَ بِيَدِكَ فَهُوَ مِنْهُ) أى ضمانه (إِنْ أَهْبَلَ) أى ترك على السكوت (وَأَوْدَعَ أَوْ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ) بَأَنْ اسْتَنْفِيت منفعتة أو استأجرته (وَمِنْكَ إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ وَوُضِعَ لِلتَّوَقُّفِ) حتى يأتى بحميل مثلاً أو استعرنه (وَنُقِصَ السَّلَمُ وَخَلَفَ) السلم فهو التفات (وَإِلَّا خَيْرُ الْآخِرِ) فى أخذ العوض فلا ينقض السلم (وَإِنْ أَسْلَمْتَ حَيَوَاناً أَوْ عَقَاراً) فهلك (فَالْسَّلَامُ نَائِتٌ) لأنه يضمن ما لا يغاب عليه (وَيَتَّبِعُ) السلم إليه (الْجَانِي) كما هو معلوم (وَأَنْ لَا يَكُونَا) أى السلم والمسلم فيه (طَعَامَيْنِ وَلَا تَقْدَبَيْنِ) للنسيئة، والمالوس كالنقد (وَلَا شَيْئاً فِي أَكْثَرِ مِنْهُ أَوْ أَجْوَدَ) من حسنه لأنه سلف بنفع (كَالْمَكْسِ) لأنه ضمان يحمل (إِلَّا أَنْ تَخْتَلِفَ الْمَنْفَعَةُ كَفَارِهِ الْحُمْرِ) جديها (فى الْأَعْرَاسَةِ وَسَابِقِ الْخَيْلِ) فى غيره (لَاهِمَلَا جِ) حسن السير (إِلَّا كَبْرُ ذَنْبِ) جاني الأعضاء مع المملجة (وَجَمَلُ كَثِيرِ الْحَمَلِ وَصُحَّحَ وَبَسْبَقُهُ وَفُوقُ الْبَقَرَةِ) على العمل (وَلَوْ أَنْشَى وَكَثُرَتِ لَبِنُ الشَّاةِ وَظَاهَرَهَا عُمُومُ الضَّائِرِ وَصُحَّحَ خِلَافُهُ وَكَمْتِيرَيْنِ فى كَبِيرٍ وَعَكْسِيهِ أَوْ صَغِيرٍ فى كَبِيرٍ وَعَكْسِيهِ) جازئ (إِنْ لَمْ يُوَدَّ إِلَى الْمَرْأَبَةِ) بَأَنْ يكبر الصغير أو يله الكبير لطول الأجل (وَتَوَوَّلَتْ عَلَى خِلَافِهِ) راجع لسألة الانفراد (كَالْأَدِيمِ وَالْقَمَرِ) تشبيه فى المنع لأن صغيرهما مع كبيرهما جنس واحد (وَكَجَذْعِ طَوِيلٍ غَلِيظٍ) المدار على

الفاظ (في غيره) والخشب أجناس على الصحيح (وَكَسَيْفَ قَاتِلِجٍ) جيد (في سَفِينٍ دُونَهُ وَكَالْحَنِسَيْنِ) عطف على الأمثلة باعتبار أنها أمثلة للجائر لا من حيث خصوص اتحاد الجنس (وَأَوْ قَارَبَتِ الْمَنفَعَةُ كَرَقِيقِ الْقَطَنِ وَالْكُثَّانِ لَا جَمَلَ فِي جَمَلَيْنِ مِثْلِهِ عَجَلَ أَخَذَهَا) للسلف زيادة هذا قول سحنون (وَكَطِيرٍ عُلْمٍ) منفعة شرعية فيها (لَا) يختلف الحيوان (بِالْبَيْضِ) في كدجاج (وَالذَّكُورَةُ وَالْأُنثَى وَلَوْ أَدْمِيَّ وَعَزَلَ وَطَبَخَ إِنْ لَمْ يَبْنُغْ) النَّهْيَةُ (هَذَا فِي الْغَزْلِ وَأَمَّا الطَّبَخُ مَنَاقِلُ عَلَى الْمَوْلِ عَلَيْهِ مَطْلَقًا) وَحِسَابٌ وَكِتَابَةٌ (مِنْ غَيْرِ بُلُوغِ نَهَايَةٍ وَوُجُوهٍ) (وَالشَّيْءُ فِي مِثْلِهِ قَرْضٌ) ولو بلغط البيع إلا فيما يحرم فيه النساء (وَأَنْ يَوْجَلَ بِمَعْنَاوِمِ ذَائِدٍ عَلَى نِصْفِ شَهْرٍ) بل اكتفى بأحد عشر يوماً (كَالنَّيْزُورِ وَالْحِصَادِ وَالذَّرَاسِ وَقُدُومِ الْحَاجِّ) وَاعْتَبَرَ مِيقَاتُ مُنْظَمَةٍ (الضَمِيرُ لِمَا ذَكَرَ) (إِلَّا أَنْ يَقْبِضَ بِيَلَدٍ) أخرى استثناء من قوله زائد على نصف شهر (كَيَوْمَيْنِ) فيجوز (إِنْ خَرَجَ حِفْظُهُ) واشترط ذلك (بِبَرٍّ أَوْ بِفَيْرٍ رَجِيحٍ) يمكن إيصاله في أقل (وَالْأَشْهُرُ بِالْأَهْلَةِ وَتَمَّ الْمُكْسِرُ) ثلاثين (مِنَ الرَّابِعِ وَإِلَى رَبِيعِ حَلِّ بَأُولِهِ وَمَسَدٍ فِيهِ عَلَى الْمُقُولِ) والمعتمد وسطه كالعام (لَأَيِّ الْيَوْمِ) فلا يفسد ويعتبر الفجر (وَأَنْ يُضَبَّطَ بِعَادَتِهِ مِنْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدَدٍ كَالْثَمَنِ وَقَيْسٍ بِخَيْطٍ وَالْبَيْضِ أَوْ بِحِمْلٍ وَخِرْزَةِ فِي كَقَصْبِيلٍ لَا بَعْدَانَ) لغاؤه (أَوْ بِتَحَرٍّ) عطف على ما قبل النفي (وَهَلْ) معناه (بِقَدَرٍ كَذَا) أي ما لو خمن كان رطلا مثلاً (أَوْ يَأْتِي بِهِ) أي القدر (وَيَقُولُ كَنَحْوِهِ) أو يلائن وفسد بمجهول وإن سببه (لمعلوم كبله هذا الظرف وهو أردب) (النَّيِّ) المحوّل والمدار على المعلوم (وَجَارٌ بِذِرَاعِ رَجُلٍ مُعَيَّنٍ كَوَيْبَةٍ وَحَفَنَةٍ) لیسارة النرد (وَفِي الْوَيْبَاتِ وَالْحَفَنَاتِ) غير الزائدة على الوييات (قَوْلَانِ وَأَنْ تَبَيَّنَ صِفَانُهُ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِهَا الْقِيَمَةُ فِي السَّلَمِ) (١٩٦ - ١٩٧)

عَادَةً كَالنَّوْعِ وَالْحَوَاطِ وَالرَّذَائَةِ وَبَيْنَهُمَا (بِسُكُونِ الْيَاءِ التَّوَسُّطُ) (وَاللَّوْنُ فِي
الْحَيَوَانِ وَالثُّوبِ وَالنَّسْلِ وَمَرْعَاهُ وَفِي الشَّجَرِ وَالْحَوَاتِ وَالنَّاحِيَةِ) كُنْ بِحَرْ
كَذَا (وَالْقَدْرُ وَفِي الْبُرِّ وَجِدَّتُهُ) (وَقَدَمُهُ) (وَمِلَاهُ) (وَضُمُّهُ) (إِنْ اخْتَلَفَ السَّمْنُ
بِهِمَا) كَاهُو الْمَوْضُوعِ (وَسَمَرَاهُ ^(١)) أَوْ مَحْمُولَةٍ يَبْدُو هُمَا بِدَوْلَوْ بِالْحَمْلِ (لِأَنَّ
الْمَدَارَ عَلَى الْوُجُودِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا يَحْمَلُ وَمَا يَنْبِتُ) (بِخِلَافِ مِصْرٍ فَالْمَحْمُولَةُ
وَالشَّامُ ، فَالْسَّمَرَاءُ) وَلَا يَحْتَاجُ لِيَبَانَ وَهَذَا كَانَ وَقَدْ وَجَدْنَا فِيهَا الْآنَ (وَنُفِيَ
الْقَلْتُ) أَيْ قَضَى بِنَفْسِهِ (وَفِي الْحَيَوَانِ) الْأَوَّلَى حَذَفَ هَذَا وَيَقْدَمُ بَعْدَ نَظِيرِهِ
السَّابِقِ أَوَّلَ الْمُبْحَثِ قَوْلُهُ (وَسِنَّهُ وَالذُّكُورَةُ وَالسَّمْنُ وَضِدِّيَّهَا) لَكِنْ أَمْثَالُ هَذِهِ
الْمُبَاحِثِ يَتَسَاهَلُ فِيهَا الْمُتَبَرُّونَ (وَ) بَيْنَ السِّنِّ وَمَا يَبْدُو (فِي اللَّحْمِ وَحَصِيًّا وَرَاعِيًّا
وَمَمْلُوكًا مِنْ كَجَنْبٍ) إِلَّا أَنْ تَخْتَلِفَ الْأَغْرَاضُ (وَفِي الرَّقِيقِ) عَطَفَ عَلَى فِي
الْحَيَوَانِ السَّابِقِ فَالْوَلَدُ مَسْلُطٌ عَلَيْهِ فَالْأَحْسَنُ حَذْفُهُ مِنْ قَوْلِهِ (وَالْقَدْرُ وَالْبَكَارَةُ
وَاللَّوْنُ قَالَ) (الْمَازَرِي) (وَكَالِدِ عَجْرٍ) فِي الْمَعْنَى (وَتَكَلَّمْتُ الْوَجْهَ) سَمْنَهُ (وَفِي
الثُّوبِ وَالرَّقَّةِ وَالصَّفَافَةِ وَضِدِّيَّهِمَا وَفِي الزَّيْتِ الْمُفَصَّرِ مِنْهُ وَبِمَا يُفَصَّرُ وَحِلَّ
فِي الْجَيْدِ وَالرَّيْدِ عَلَى النَّالِبِ وَإِلَّا) يَكُنْ غَالِبَ (فَالْوَسْطُ وَكَوْنُهُ دَبْنًا
وَوُجُودُهُ عِنْدَ حُلُولِهِ وَإِنْ انْقَطَعَ قَبْلَهُ لَا نَسْلَ حَيَوَانٍ عَيْنَ وَقَلٍّ) بَلْ وَلَوْ
كَثُرَ كَمَا فِي حَشٍّ (أَوْ) ثَمَرٍ (حَانِطٍ) وَلَوْ كَثِيرًا كَمَا فِي بَنٍ عَنْ (ر) فَلَا يَكُونُ سَلْمًا
حَقِيقَةً بَلْ بَيْعٌ مَعِينٍ (وَشُرْطَانٍ تُسَمَّى سَلْمًا) تَسْمَعُهَا (لَا بَيْعًا) وَفِي (ر) التَّوْبِيلُ عَلَى
اشْتِرَاطِ هَذِهِ الشُّرُوطِ وَلَوْ سَمِيَ بَيْعًا (إِزْهَازُهُ) كَاهُو فِي بَيْعِ الثَّمَرِ (وَسَمْعَةُ الْحَانِطِ)
لِلْقَدْرِ الْمَشْتَرَى (وَكَيْفِيَّةُ قَبْضِهِ) جَمْلَةٌ أَوْ كُلُّ يَوْمٍ كَذَا إِلَّا مِثْلَهُ (وَلَمَّا لِكِهِ)
لِأَنَّ غَمْرَهُ قَدْ لَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ (وَشُرُوعُهُ وَإِنْ لِنِصْفِ شَهْرٍ) لَا أَزِيدُ

(١) هي الجراء والمحمولة هي النضاض.

(وَأَخْذُهُ بُشْرًا أَوْ رُطْبًا لَا تَمْرًا فَإِنْ شَرَطَ تَمَرُ الرُّطْبِ مَضَى بِقَبْضِهِ وَهَلْ
 الْمَرْهُيُّ كَذَلِكَ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَوْ كَالْبَيْعِ الْقَاسِدِ) بعد الزمى من التمر
 (تَأْوِيلَانِ فَإِنْ انْقَطَعَ) تمر الحائط بفوات إبان أو غيره على الصواب واستظهر
 أن القرية غير المأمونة مثله (رَجَعَ بِحِصَّةٍ مَا بَقِيَ وَهَلْ عَلَى الْقِيَمَةِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ
 أَوْ الْمُسْكِلَةِ) وافق عليها إن لم تختلف أثمانه (تَأْوِيلَانِ وَهَلِ الْقَرْيَةُ الصَّغِيرَةُ
 كَذَلِكَ) كالحائط (أَوْ إِلَّا فِي وَجُوبِ تَمْجِيلِ النَقْدِ فِيهَا) لقرىها من السلم
 الحقيقي (أَوْ تَخَالِفُهُ فِيهِ وَفِي السَّلَمِ لِمَنْ لَا مِلْكَ لَهُ) لتيسر التحصيل من أهل
 القرية (تَأْوِيلَاتٌ وَإِنْ انْقَطَعَ مَالُهُ إِبَّانٌ) من السلم الحقيقي (أَوْ مِنْ قَرْيَةٍ)
 مأمونة صغيرة أو كبيرة (خَيْرُ الْمُشْتَرَى فِي التَّسْخِغِ وَالْإِبْقَاءِ) لقابل فان غفل إليه
 تعين (وَإِنْ قَبِضَ وَجَبَ التَّأْخِيرُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِالْمَحَاسِنَةِ) فيجوز ما لم
 يكن مجرد سكوت من المشتري لثمة البيع والسلف (وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ
 مُعْوَمًا) خلافاً لسحنون ولا يجوز استبدال البقية في الطعام لأن يمه قبل قبضه
 (فَيَجُوزُ) السلم شروطه (فِيَا طَبِيخَ وَاللَّوْثُ وَالْمَنْتَرِ وَالْجَوْهَرِ وَالزُّجَاجِ
 وَالْجِصِّ وَالزَّرْنِيخِ وَ) في (أَحْمَالِ الْخُطْبِ وَالْأَدَمِ) بفتحين الجلد (وَصُوفِ
 بِالْوَزْنِ لَا بِالْجَزْرِ) لتفاوتها (وَالسُّيُوفِ وَتَوَرٍ) بالثناة الطشت (لِيُسَكَّلَ)
 ولم يشتر جملة نحاس البائع (وَالشَّرَاهُ مِنْ دَائِمِ الْعَمَلِ كَالْخَبَازِ وَهُوَ بَيْعُ)
 ويلزم ألف بكذا ولو فرقت على الأيام لا مجرد كل يوم كذا (وَإِنْ لَمْ يَدُمْ فَهُوَ
 سَلَمٌ كَاسْتِصْنَاعِ سَيْفٍ أَوْ سَرَجٍ وَقَدْ يَتَعَيَّنُ الْمُعْمُولُ مِنْهُ) لأن السلم في
 القعة وفي نسخة (أَوْ الْعَامِلِ) ومثله تجلید الكتب من اجتماع البيع والاجارة
 فيجوز (وَإِنْ اشْتَرَى الْمُعْمُولُ مِنْهُ وَاشْتَأَجَرَهُ) بقصد واحد (جَازَ إِنْ
 شَرَعَ) وإن لنصف شهر كافي حش (عَيْنَ عَامِلِهِ أَمْ لَا لَا فَيَا لَا يُمَكِّنُ

وصفة كثراب المعدن والدَّارِ والأَرْضِ) عطف على مدخول في التعمين بالوصف (والجِزَافِ) بغير تحرُّك كما في بن لا سبق (ومالاً يُوجَدُ) كالسكربت الأخر أو عند حلوله (وحديد) وإن لم تخرج منه الشُّوفُ في شُوفٍ أو بالعَكْسِ (ليسارة الصنعة) وكَتَانٍ غَلِيظٍ فِي دَقِيقَةٍ (وعكسه للتقارب) (إن لم يفرِّقاً) يجوز (وثوبٌ لِيَكْمَلَ) لأنه لا يغير إن لم يجب بخلاف التور فان كثرة الغزل عند بائنه جاز (ومصنوع قدم لا يعوذ) لا مفهوم لها (هين الصنعة كالقول) تمثيل (بخلاف النسيج) فيجوز تقديم مصنوعة (إلا ثياب الخز) لأنها تنفخ لأصلها (وإن قدم أصله) الضمير لتفسير المأخوذ من النسيج (اعتبر الأجل) فان أمكن الصنع فيه منع (وإن عاد) غير المهيأ لأصله (اعتبر الأجل) (فيهما) تقديمه وتقديم أصله (والمصنوعان يعوذان) لا مفهوم له (ينظر للفنعة) فيجوز السلم بينهما مع تباعدها (وجاز قبل زمانه) أي السلم (قبول) ذى (صفتيه فقط) بتراضيهما لأن الأجل حق لكل أما الأدنى صفة أو قدراً ففيه ضم وتبطل وفي الأفضل حط الضمان وأز يدك والموضوع في الحل بدليل قوله (كقبول محلته في العرض مطلقاً وفي الطعام إن حل) (مذهب ابن القاسم بتقييد العرض بالحلول أيضاً) (إن لم يدفع كراهاً) لحله إلى محله فيمتنع (ولزم) قبول الصفة (بدها) أي الأجل والحل (كقضاء) نيابة عن السلم (إن غاب وجاز بدها أجود وأردأ لا أقل) مع الاختلاف في الجودة والرداءة (إلا) أن يأخذ أقل (عن مثله) قدراً (ويبرأ بما زاد ولا دقيق عن قبحه وعكسه) مراعاة لمن يقول إنها جنسان فيلزم بيع الطعام قبل قبضه بخلاف القرض بالتمتع بينهما (و) جاز قضاء السلم فيه (بغير جفء) إن جاز بيعه قبل قبضه وبيعته (أي المأخوذ) (المسلم فيه مناجزة) وأن يسلم فيه رأس المال لا طعام ولحم حيوان وذهب ورأس البالي ورق أو عكسه

محقرات على ترتيب الشروط غير أن الثاني إنما يحرم مع آحاد الجنس فهو خارج عن الموضوع من اختلافه ولا بد أن يسجل المأخوذ لئلا يلزم فسح الدين في الدين (وَجَازَ بَعْدَ أَجَلِهِ الزِّيَادَةُ لِيَزِيدَهُ طُولًا) ويتعطلها قبل الافتراق (كَقَبْلِهِ) أى الأجل (إِنْ عَجَلَ دَرَاهِمُهُ) ولم يشترط ذلك فى صلب المقد (وَغَزَلَ يَنْسُجُهُ) فزيده قبل الأجل ليزيده ملولا لأنه لا فرق بين البيع والاجارة (لَا أَعْرَضَ أَوْ أَصْفَقَ) راجع لما بعد الكاف ولا فرق بين الثلاثة فيما قبلها (وَلَا يَلْزَمُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ مَحَلِّهِ) فلا يجب قبوله (وَلَوْ خَفَّ حَمْلُهُ) .

(فَصْلٌ) (بَجُوزِ قَرْضٍ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ) لذاته فلا ينافى صحة قرض مكيال مجهول لأن منع سلمه لمارض والأولى حذف قوله (قَطَطٌ) لصحة قرض جلد الأضحية واليثة بعد الدبغ دون السلم (إِلَّا جَارِبَةٌ نَحِلٌ الْمُسْتَقْرِضِ) وتجوز لحرم كمح صفر أو كبير مفعول (وَرُدَّتْ إِلَّا أَنْ تَفُوتَ عِنْدَهُ بِمَقُوتِ الْبَيْعِ الْقَاسِدِ فَالْقِيَمَةُ كَقَاسِدِهِ) أى البيع يوم القبض والقيسة فوت ويجوز ردها قبل الوطء كما فى حش وتكون به أم ولد ولا حد كما فى بن (وَحَرَّمَ هَدِيَّتَهُ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ مِنْهَا أَوْ يَحْدُثْ مُوجِبٌ) فهو لغير الدين (كَرَبِّ الْقِرَاضِ وَعَامِلِهِ وَلَوْ بَعْدَ شَغْلِ الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَذِي الْبَحَامِ) أما الأخذ بقدر الحركة والعمل فجعله (١) (وَالْقَاضِي وَمُبَايَعَتُهُ مَسَامَحَةٌ أَوْ جَرِ مَنَفَعَةٍ كَشَرَطِ غِنٍ بِسَائِلِهِ وَدَقِيقٍ أَوْ كَمَلِكٍ يَبْدُلُ) أخرى (أَوْ خَبَرَ فَرَنْ بِمَلَّةٍ) بفتح الميم واللام المشددة أجود من خبر القرن يعرف بالمغرب والبوادي (أَوْ عَيْنَ عَظَمٍ حَمَلَهَا كَسَفْتَجَةٍ) بفتح المهملة والمثناة والجيم فانه ساكنة الكتاب يرسل

(١) بشرط أن لا يخل على جعل معين بل يفتح بما يعنى كما فى العيار عن أبى عبد الله القورى . وأخر شرح المجموع .

بالتوفية لو كليل يلد أخرى (إِلَّا أَنْ يَغْمَّ الْخَوْفُ) الطرق الضرورة (وَكَمِينٍ كُرِهَتْ إِقَامَتُهَا إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ نَحْمُ الْقَرْضِ قَطْ فِي الْجَمِيعِ كَقَدَانٍ مُسْتَحْصِدٍ خَفَّتْ مُؤَنَّتُهُ عَلَيْهِ يَحْصُدُهُ وَيَذْرُؤُهُ وَيَدْفَعُ مَكِيلَتُهُ) بعد اقتراضها (وَمِثْلِكَ) بالعقد (وَلَمْ يَلْزَمْ رُدُّهُ إِلَّا بِشَرْطٍ أَوْ عَادَةٍ) لا فورا (كَأَخْذِهِ بِغَيْرِ مَحَلٍّ إِلَّا التَّيْنُ) والمدار على الخفة .

(فَصْلٌ) زاده بهرام لتبيض المؤلف له (نَجُوزُ الْمُقَاسَةِ فِي دَيْنِ التَّيْنِ مُطْلَقًا) من بيع أو قرض (إِنْ اتَّخَذَا قَدْرًا وَصِفَةً خَلَا أَوْ أَحَدُهَا أَمْ لَا وَإِنْ اخْتَلَفَا صِفَةً مَعَ اتِّحَادِ النَّوعِ أَوْ اخْتِلَافِهِ فَكَذَلِكَ) تجوز (إِنْ خَلَا وَإِلَّا فَلَا كَأَنَّ اخْتِلَافَ زَيْنَةٍ مِنْ بَيْعٍ) الراجح أنه تشبيه تام فيجوز مع حلولها ومنهوم البيع لو قضى القرض بأزيد منع (وَالطَّعَامَانِ مِنْ قَرْضٍ كَذَلِكَ) فتجوز إن اتحدا أو حللا إن اختلف القدر (وَمِنْهَا مِنْ بَيْعٍ وَلَوْ مُتَّفَقَيْنِ وَمِنْ بَيْعٍ وَقَرْضٍ تَجُوزُ إِنْ ائْتَقَا) قدرا وصفة (وَحَلًّا لَا إِنْ لَمْ يَحِلَّ أَوْ حَلَّ أَحَدُهَا وَتَجُوزُ فِي الْقَرْضَيْنِ مُطْلَقًا إِنْ ائْتَقَا جِنْسًا وَصِفَةً كَأَنَّ اخْتِلَافًا جِنْسًا وَائْتَقَا أَجَلًا وَإِنْ اخْتَلَفَا أَجَلًا) أيضا (١) (مُنْعَتْ إِنْ لَمْ يَحِلَّ أَوْ أَحَدُهَا) أى لا حلول أصلا (وَإِنْ اتَّخَذَا جِنْسًا وَالصَّفَةَ مُتَّفَقَةً أَوْ مُخْتَلِفَةً) الصواب أن يقتصر على اختلاف الصفة لأنه قدم إطلاق الجواز عند اتفاقها (جَازَتْ إِنْ ائْتَقَا الْأَجَلَ) فاختلاف الصفة كاختلاف الجنس (وَإِلَّا) يتفق الأجل (فَلَا) تجوز (مُطْلَقًا) بل تمتنع إن كانا من بيع كقرض إلا أن يكون الأجود أقرب لأنه حسن قضاء ومن بيع وقرض منع إلا أن يكون الأجود أقرب من بيع لأنه مأخوذ عن القرض وتمنع مع اختلاف

(١) أى مع اختلافهما في الجنس ككساء وجوخة .

القدر مطلقاً وهذا التفصيل أرجح من إطلاق بهرام اللع (١) .

﴿ بَاب ﴾

(الرَّهْنُ بَذْلُ مَنْ لَهُ الْبَيْعُ) يعنى التمكين بالعقد وهذا فى الشَّرْطِ وإلا فهو بذل من يتبرع (مَا يُبَاعُ أَوْ غَرَّارًا) أى ذا غرر فيقتصر هنا (وَلَوْ اشْتَرِطَ فِي الْعَقْدِ) لجوازه بلا رهن من أصله (وَتَبَقَّةٌ يَحَقُّ) معمول بذل (كَوْلِيٍّ) ويحمل على المصلحة فى رهن الربح بخلاف بيعه (وَمُسْكَنْبٍ) أصاب وجه الرهن ويصح رهن ذاته أيضاً على حكم رهن كتابته الآتى على ما أفاده بن وغيره (وَمَاؤُونٍ) ولا يحتاجان لأن فى خلاف الضمان لشغلهم (وَأَيِّ) تمثيل للمرهون فيوزع مدحول الكاف أو أن تقدير ما قبله كرهن ولى الخ بمعنى مرهونه أو مصدر تختلف إضافته ومعلوم لا يتم الرهن إلا بحيازة فان ابقى بعدها لم يضر إلا رجوعه للسيد مع علم المرهن وسكوته وسواء كان حال الرهنية حاضراً أو آتياً كما حققه بن (وَكِتَابَةٍ) واستوفى منها أو رَقْبَتِهِ إِنْ عَجَزَ وَخِدْمَةٍ مُدَبَّرٍ) ونحوه (وَإِنْ رُقَّ جُزْءٌ فَمِنْهُ لَا رَقْبَتَهُ) على أن يباع فى حياة السيد بدين بعد التدبير (وَهَلْ يَنْتَقِلُ) الرهن (لِخِدْمَتِهِ) كان اعتدقنا فإذا هو مدير (قَوْلَانِ) أرجحهما عدم الانتقال (كَظُهُورِ جُنُسِ دَارٍ) على الراجح تشبيه فى الخلاف هل ينتقل لمنصفها (وَمَا لَمْ يَبْدُ صَلاَحُهُ) رجع ولو قبل خلقه

(١) تنبيه : ظلم ميارة صور الفاسه — وهى مائة وثمانية — فى هذه الآيات :

دين القامة لين يقيم	ولعلم ولعرض قد علم
وكلها من بيع أو قرض ورد	أو من كليهما ففى تسع تمد
فى كلها يحصل الاضاف فى	جنس وقدر صفة فلتحقق
أوكلها عطف ففى إذن	أربع حالات بتسع فاضرين
تخرج ست مع ثلاثين تضم	تضرب فى أحوال آجال تؤم
حلا ما أو واحداً أولاً ما	حلتها (حق) ككاهل اسمها
نسكيل قيسابن غازى اخصرا	أحكامها فى جفول ظنظرا

خلافاً للغرضي (وَاَنْتَظَرُ) البدوي (لِيُبَاعَ وَخَاصُّ مَرْثَتِهِ فِي الْمَوْتِ وَالْقَلَسِ)
 بجميع دينه (فَإِذَا صَلَحَتْ بَيْعَتُ قَائِنٍ وَقِي رَدُّ مَا أُحْذَرُ وَإِلَّا قُدِّرَ مُحَاصًّا بِمَا
 بَقِيَ) ورد الزائد للفرماء (لَا كَأَحَدِ الْوَصِيِّينَ) بلا إذن الآخر محترمون له
 البيع (وَجِلْدَ مَيْتَةٍ) محترق ما يباع ولو دبت (وَكَهْنَيْنِ) حيث اشترط في
 البيع لقوة الفرر (وَخَمَرٍ وَإِنْ لَدِمِي) عند مسلم (إِلَّا إِنْ تَخَلَّلَ) مبقى (وَإِنْ
 تَخَمَّرَ) العصور (أَهْرَاقَهُ) على المسلم (بِخَاكِ) إن خشي مخالفا ويرد للذمي
 (وَصَحَّ مُشَاعٌ وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ) أى جميع ما للراهن (إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ وَلَا
 يَسْتَأْذِنُ شَرِيكَهُ) أى لا يجب (وَأَهْ) أى الشريك الذى له رهن (أَنْ
 يَقْسِمَ وَيَبِيعَ وَيَسْلَمَ وَأَهْ) أى للراهن (اسْتِجَارَ خِزْءَ غَيْرِهِ وَيَقْبِصَهُ
 الْمَرْثَتَيْنِ لَهُ وَلَوْ أَمْنَا) الراهن والمرتهن (شَرِيكَاهُ) ذلك الشريك
 أيضا (حِصَّتَهُ لِلْمَرْثَتَيْنِ وَأَمْنَا) عليها (الرَّاهِنِ الْأَوَّلِ بَطْلَ حَوَظِهَا)
 لجولان يد كل فإن رصت اليأسد صح الحوز على الصواب (وَالْمُسْتَأْجَرَ
 وَالْمُسَاقِيَ وَحَوَظَهَا الْأَوَّلُ كَافٍ) وله لغيرها على أحد القولين (وَالْمِثْلِيُّ
 وَلَوْ عَيْنَا بِيَدِهِ) وجاز (إِنْ طَبِعَ عَلَيْهِ وَفَضَّلَتْهُ إِنْ عَلِمَ) الحائز (الْأَوَّلُ
 وَرَضِيَ) أن يكون حائزا للثاني (وَلَا يَضْمَنُهَا الْأَوَّلُ) لأنه أمين في غير ما رهن
 عنده (كَتَرَكُ الْحِصَّةِ الْمُسْتَحَقَّةِ) عنده (أَوْ رَهْنِ نِصْفِهِ وَمَقْطَعِ دِينَارٍ
 لِيَسْتَوْفِيَ نِصْفَهُ) مثلاً (وَيَرُدُّ نِصْفَهُ) فأتلف عليهما إلا أن يؤمر بالصرف فتلفه
 على ربه (فَإِنْ حُلَّ أَجَلُ الثَّانِي أَوْ لَا قَسِمَ إِنْ أُمِكنَ وَإِلَّا بَيْعَ وَقَضِيَا) كملكه
 ولذا منع للأول لأنه بيع وسلف التجيل ما لم يتحد الأجل (وَالْمُسْتَعَارُ لَهُ) أى للراهن
 عطف على مشاع (وَرَجَعَ صَاحِبُهُ بِقِيَمَتِهِ) يوم أخذه على الأقرب (أَوْ بِمَا آدَى مِنْ تَمَنِيهِ
 نُقِلَتْ عَلَيْهِمَا وَضَمِنَ) المستعير ضمان تَمَدٍّ (إِنْ خَالَفَ) بأن رهنها في طعام وقد
 استعارها لدرهم ونبتي (وَهَلْ مُطْلَقٌ) وهو الأرجح فيكون قوله أشهب

ترهن في قدر الدرهم من قيمة الطعام على ضمان الرهان خلافاً (أو) محل قول ابن القاسم بالأول (إِذَا أَقَرَّ الْمُشْتَعِرُ لِمُعِيرِهِ) بالتعدي هذا هو الموضوع ومحط الجدل قوله (وَحَالَفَ الْمُتَرْتِنُ) بأن ادعى إذن المعير في الطعام (وَلَمْ يَخْفِ الْمُعِيرُ) إرده فإن وافق أو حلف المعير رجع للثاني (بَأَوْبِلَانٍ وَبَطْلٍ بِشَرَطٍ مُنَافٍ كَأَن لَّا يَقْبَضَ) أولاً يباع في الدين أو شرط الرهن مدة معينة لا يكون رهناً بعدها (وَبِاشْتِرَاطِهِ فِي بَيْعٍ فَلَيْدُ ظَنٍّ فِيهِ الزُّومُ) للتبعية والمذهب نقله لما لم بالقوات ولو تطوعا غير فاسد وما أحسن قول عجم

وَفَلَيْدُ الرُّهْنِ فِي صَحِّحٍ أَوْ عَوَضٍ لِقَاسِدٍ فَاتَ فَاثَقَاهُ إِذَا اشْتَرَطَا
وإن يكن صحح لا مافيه فهو إذن في عوضه مطلقاً إن فات فاعتبطا

(وَحَالَفَ الْمُخْطِئُ الرَّاهِنُ) على جميع الدية (أَنَّهُ ظَنُّ زُومٍ الدَّيَّةِ) له (وَرَجَعَ) ولا يلزمه إلا ما يخصه (أَوْ فِي قَرْضٍ مَعَ دَيْنٍ قَدِيمٍ) لأنه سلف جبر شعاً كالاشهاد وإن صح كما في عجم والعطف على اللبالات وجاز إن حل القديم على موسر ومفهوم قرض الجوار على مال (ح) ورده بن (وَصَحَّحَ فِي الْجَدِيدِ) يعني يختص به إن لم يرد حتى حصل المانع (وَبِمَوْتِ رَاهِنِهِ أَوْ فَاسِيهِ) كالجنون والمرض المتصلين بالموت (قَبْلَ حَوْزِهِ وَلَوْ جَدَّيْهِ) وإنما كفى الجدل في الهبة لخروجها عن الملك (وَيَاذَنِي فِي وَطْؤِ) قيد بأن يظا ولا يشترط الاحبال انظر بن (أَوْ إِسْكَانٍ أَوْ إِجَارَةٍ وَلَوْ لَمْ يَنْسَكُنْ) وله أن يسترده قبل فحل الرهن ماذكر (وَتَوَلَّاهُ الْمُتَرْتِنُ يَاذَنِي) ليصح الحوز (أَوْ فِي بَيْعٍ وَسَبَّحَ) للرهن (وَالَا حَلْفَ) أنه قصد إحياءه بالثمن (وَبَقِيَ الثَّمَنُ) إن لم يأت برهن كالأول (وَفَا) وضماناً (كَفَوْنِهِ بِجِنَابَةٍ وَأُخِذَتْ قِيمَتُهُ) فترهن ككل أرض حصص كما في بن (وَبِعَارِيَةٍ) للرهن (أُطْلِقَتْ وَعَلَى الرَّذِّ) كأن قيدت بعمل أو زمن قبل الأجل (أَوْ رَجَعَ اخْتِيَارًا) بغير عارية (فَلَهُ أَخْذُهُ)

يمين في الأخير إن جهل مثله أن ذلك مبطل (إِلَّا بِقَوْلِهِ يَكْفِتِي أَوْ حُسْرٍ
أَوْ تَذْيِيرٍ أَوْ قِيَامِ الْفَرَمَاءِ وَعَصَبًا فَلَهُ أَخْذُهُ مُطْلَقًا) ولو بعد كعتق
(وَإِنْ وَطِئَ عَصَبًا قَوْلَهُ خَرُّ وَعَجَلَ الْبَيْتِ الدِّينَ أَوْ قِيمَتَهَا وَإِلَّا) بأن اعسر
(بَقِيَّ) الرهن وهي إحدى ست نباع فيها أم الولد وأمة ووطئها شريك أو عامل
قراض أو وارث المدين أو عالم يجنأيتها مع الاعسار أو مفلس^(١) وزيد على الست
استثناء من قاعدة لا تحمل أمة بحر أمة للكاتب نباع في النجوم ويعتق الولد
والمستنقة والغارة وأما حمل حرة برقيق فلا يتصور على التحقيق^(٢)
(وَصَحَّ بِتَوْكِيلِ مُكَاتِبِ الرَّاهِنِ فِي حَوْزِهِ وَكَذَا أَخُوهُ عَلَى الْأَصَحِّ)
بل وابنه الرشيد وبعض على الأظهر (لَا تَحْجُورُهُ بِوَرَقِيْعِهِ) عطف خاص
ولو مدبراً مرض سيده أو مؤجل بقریب (وَالْقَوْلُ لِطَالِبِ تَحْوِيزِهِ
لِأَمِينٍ وَفِي تَعْيِينِهِ نَظَرَ الْحَاكِمُ) ولا يخرج عنهما (وَإِنْ سَلَّمَهُ) الأمين
(دُونَ إِذْنِهَا) على التوزيع (لِلرَّهْنَيْنِ ضَمِينَ قِيمَتَهُ) للراهن ضمان عداه ونقم
القاصة في الدين ويرجع الأمين على المرتهن بالزائد والراهن قبل الأجل تغريم

(١) قال ابن عازي : نظم بعض الأذكاء ممن أنباه هذه النظائر المذكورة في التوضيح

تباع عند مالك أم الولد	للدين في ست مسائل حد
وهي أن أحل حال علمه	بائع الولاء وحال عدمه
مفلس موقوفة للفرما	وراهن مرهونة لغيرما
أو ابن مديان إماء التركة	أو الشريك أمة للشركة
أو عامل الغرائس مما حركه	أو سيد جانية مستهلكة
في هذه الستة تعمل الأمة	حراً ولا يدراً عنها ملامه
والعكس جاء في محل فرد	وهو محل حرة صبيد
في البعد يفتى ماله من ماله	وما درى السيد حتى أعقه
والأم حرة ومالك السيد	بمثل ما في بطنها من ولد

(٢) يشير إلى رد قوله في الآيات السابقة : والعكس بناءً في محل فرد . الخ وبين

ذلك في شرح المجموع - زاد بعضهم صورة ثاية تعمل فيها الحرة برقيق وهي : أمة حامل
وهي سدها واشتق عليها . ثم أعضاها الموصوب له . فتصير حرة بحالة برقيق لأن الحمل يلق
على ملك الواهب

الرهن (وَالرَّاهِنِ ضَمِنَهَا أَوْ التَّمَنُّ) يعنى الدين للرهن ويرجع على الراهن (وَأَنْدَرَجُ صُوفُ تَمَّ وَجَنِينَ) لا يبيض (وَمَرَّخُ نَخْلٍ لَا غَلَّةَ وَشَرَّةٌ وَإِنْ وَجِدَتْ) أو ييس (وَمَالَ عَبْدٌ) ويعمل بما شرط إلا إخراج الجنين (وَأَزَهَنَ إِنْ أَقْرَضَ أَوْ بَاعَ) فيلزم بحضوله (أَوْ يَعْمَلُ لَهُ) جزم على محل الشرط (وَأِنْ فِي جُبُلٍ) والرهن من أخذ العوض ليستوفى منه إن لم يعمل أو بالعكس (لَا فِي مُعَيَّنٍ أَوْ مُنْفَعَةٍ) على أن يستوفى منه نفس ذلك لأنه قلب حقائق بليهي الاستعالة (وَنَجْمُ كِتَابَةٍ) المراد الجنس ولو الجميع (مِنْ أَجَنِيٍّ) وصح من نفس المكاتب (وَجَازَ شَرْطُ مُنْفَعَتِهِ إِنْ عُيِّنَتْ بِبَيْعٍ) وتكون جزءا من الثمن وحاصله بيع وإجارة (لَا قَرْضٍ) وأما التطوع بها بعد العقد فهية مديان وأما استيفاء الغلة من الدين فيجوز ويشترط انتفاء الجهل في البيع (وَفِي ضِمَانِهِ إِذَا تَلَفَ) مدة المنفعة المشترطة وعدمه كالمتأجر (نَرُدُّ) أرجعه ضمان الرهان (وَأُجِبَ عَلَيْهِ إِنْ شَرَطَ بِبَيْعٍ) لا مفهوم له (وَعَيْنٌ وَإِلَّا) يعين (فَرَهْنُ ثَقَّةٌ وَالْحَوْزُ بَعْدَ مَا نَمِيَ لَا يَفِيدُ) فلا يستصحب في الماضي (وَلَوْ شَهِدَ الْأَمِينُ) بحضوله قبله لأنها شهادة على فعل النفس (وَهَلْ تَكْفِي بَيِّنَةٌ عَلَى الْحَوْزِ قَبْلَهُ وَبِهِ عَمِلَ أَوْ) الكافي (التحوير) بأن تشهد التسليم لاحتمال اختلاسه (تَأْوِيلَانِ وَفِيهَا دَلِيلُهُمَا وَمَعَى بَيِّنُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ إِنْ قَرَّطَ مَرْهِنَةً وَإِلَّا) يفرط (فَتَأْوِيلَانِ) في المشترط قبل القوات وإذا مضى فالرهن والموضوع أن المشترط تسلموا إلا فلرهن أخذ (وَبَعْدَهُ فَلَهُ رَدُّهُ إِنْ بَيَّعَ بِأَقْلٍ أَوْ) كان (دَيْنُهُ عَرَضًا) من بيع (وَأِنْ أَجَازَ تَجَبَّلَ) وحلف أنه أجاز ليتجبل وكذا يتجبل حيث لزمته الاجازة في مفهوم الشرط (وَبَقِيَ) رهنا (إِنْ دَبَّرَهُ وَمَضَى عِنْتُ الْمُوَسِّرِ وَكِتَابَتُهُ وَعَجَّلَ) بما يجبل وإلا فرهن ثقة أو هو أو قيمته (وَالْمُسِيرُ يَبْقَى

معتوقه رهناً (فَإِنْ) لم يوف بغيره و (تَمَدَّرَ بَيْعُ بَعْضِهِ بَيْعَ) هو (كُلُّهُ)
والباقي للراهن وَمُنِعَ الْعَبْدُ مِنَ وَطْءِ أُمْتِهِ الرُّهْنُونَ هُوَ مَقَامُهَا) وكذا لو
رهنت وحدها والتلذذ كالوطء ولا يمنع من زوجته بحال (وَحَدَّ مَرْتَهْنٍ وَطْئُ)
فولده رقيق ويغزم الأرض ولو طاعت البكر (إِلَّا يَأْذَنُ) فيملكها ويؤدب (١)
(وَنَقَوْمٌ) عليه (إِلَّا وَلَدَ نَحْتًا) لتخلقه على الحرية (أَمْ لَا وَ لِلْأَمِينِ بَيْعُهُ)
يَأْذَنُ فِي عَقْدِهِ) وأولى بمده (إِنْ لَمْ يَقُلْ إِنْ لَمْ آتِ كَلِمَتَاهُنِ بَعْدَهُ وَإِلَّا)
بأن قال إن لم آت في الثلاث أو كان للمرتهن في العقد فالأول (مَضَى) وإن لم
يجز ابتداء في الخمس وقوله (فِيهِمَا) أى الأمين والمرتهن فالصور ثمان عدم الرفع في
ثلاث (وَلَا يُعْزَلُ الْأَمِينُ) إلا بانقضاء أو لأوثق (وَلَيْسَ لَهُ) أى الأمين
(إِصْطَارَبُهُ) أى يحبط الرهن كالتقاضى بالقضاء بخلاف إمام الصلاة والسلطان
والجبر (٢) (وَبَاعَ الْحَاكِمُ إِنْ امْتَنَعَ) كالتأجير والميت مع عين الاستظهار أن
الحق في ذمته زيادة على البيعة (وَرَجَعَ مَرْتَهْنُهُ إِنْفَقْتَهُ فِي الدُّمَةِ) ولو زاد على
قيمه بخلاف الضالة (وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ) والكلام في غير نحو الشجر كما يأتى
(وَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ) فلا يختص بقدر المنفق (إِلَّا أَنْ يُصَرِّحَ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِهَا وَهَلْ)
وإن قال وَنَفَقْتُكَ فِي الرِّهْنِ) الفاء نفي الصريح فهو راجع لما قبل إلا
(نَأْوِيْلَانِ قَبِيْ افْتِقَارِ الرِّهْنِ لِلْفِطْرِ مُصَرِّحٌ بِهِ نَأْوِيْلَانِ) أرجحهما عدم
الافتقار (وَإِنْ أَفَقَّ مَرْتَهْنٌ عَلَى الشَّجَرِ حَيْفَ عَلَيْهِ) والإفلاضى له (بَدِيْ)
منه قبل الدين (بِالنَّفَقَةِ) فإن أذن له ففي ذمته ولو رادت على الرهن (وَتَوَوَّأَتْ)
عَلَى عَدَمِ جَبْرِ الرَّاهِنِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا) أى الانفاق وهو المعتمد وعليه ما سبق

(١) كل من الزاهن والمرتهن ذن في المجموع : وإن أذن له الزاهن في الوطء أدب

كل منهما اهـ

(٢) أى طهؤلاء الثلاثة الإحصاء بمن يحقهم وتفقد الوصية كما في عب والمجبروع

(وَعَلَى التَّقْيِيدِ بِالتَّطَوُّعِ بَعْدَ الْعَقْدِ) وإلا جبر وكانت في ذمته (وَصَمْنَهُ) يوم القبض (مُرْتَهِنٌ إِنْ كَانَ بِيَدِهِ) لا بيد أمين (يَمَّا يُغَابُ عَلَيْهِ وَلَمْ تَشْهَدْ بَيْنَهُ يَكْحَرُ قَوْلُهُ) وَلَوْ نَرَطَ الْبَرَاءَةَ (إِلَّا فِي التَّطَوُّعِ) (أَوْ عُلِمَ بِاخْتِرَاقِ مَحَلِّهِ) المتداوله ولم يثبت أنه به (إِلَّا بِبَقَاءِ بَعْضِهِ مُحَرَّقًا) مثلاً (وَأُفْتِيَ بِعَدَمِهِ^(١)) فِي الْعِلْمِ) بن وبه العمل عندنا وفي حش وغيره ضعفه (وَإِلَّا) مفهوم قوله إن كان النح (فَلَا) ضمان (وَلَوْ اشْتَرَطَ ثُبُوتَهُ إِلَّا أَنْ يَكْذِبَهُ عُدُولٌ فِي دَعْوَاهُ مَوْتٌ دَائِبٌ) بَأَنْ لَمْ يَلِ الرِّقَّةَ مثلاً فيضمن (وَحَلَفَ فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ) لا مفهوم له (أَنَّهُ تَلَفَ بِلَا دَلِيلَةٍ) استظهاراً إذا لم تنفها البينة (ولا يَعْلَمُ موضعه) إن ادعى الضياع (وَأَسْتَمَرَ ضَمَانُهُ إِنْ قَبِضَ الدَّيْنُ أَوْ وَهَبَ) أشبه يرجع إن وهبه له فخرمه وحلف أنه لو علم ذلك ما وهبه (إِلَّا أَنْ يُخْصِرَهُ لِرَبِّهِ أَوْ يَدْعُوهُ لِأَخْذِهِ فَيَقُولَ أَتَرَكُهُ عِنْدَكَ) فوديعة (وَإِنْ جَنَى الرَّهْنُ وَاعْتَرَفَ رَاهِنُهُ) بمعنى لم ثبتت إلا باعترافه (ثُمَّ يُصَدَّقُ إِنْ أَعْدَمَ) ولو يبيع الدَّيْنُ بل يبقى وعليه الارش أو الثمن فإن خلس فجَنَ (وَإِلَّا) بَأَنْ أيسر للتحاكم (بُقيَ إِنْ فَدَاهُ وَإِلَّا أَسْلِمَ بَعْدَ الْأَجَلِ وَدَفَعَ الدَّيْنُ) إِلَّا أَنْ تَسْبِقَ الْجَنَازَةَ ولم يتحمل الارش فيجعل ما يجعل وإلا فرهن ولربها القيمة أو الثمن (وَإِنْ تَبَيَّنَتْ أَوْ اعْتَرَفَا وَأَسْلَمَهُ) أما إن فداه فواضح أنه رهن (فَإِنْ أَسْلَمَهُ مُرْتَهِنُهُ أَيْضًا فَلِلْمُجْنِي عَلَيْهِ بِمَالِهِ وَإِنْ فَدَاهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَعَدَاؤُهُ فِي رَقَبَتِهِ قَطْعٌ) لا في ماله (إِنْ لَمْ يَزِهِنْ بِمَالِهِ وَلَمْ يُبَيِّنْ إِلَّا فِي الْأَجَلِ) لأنه فدى لحكم الرهينة (وَيَاذَنُهُ فَلَيْسَ رَهْنًا بِهِ) في عب وغيره اعتماد أنه رهن به (وَإِذَا قُضِيَ بَعْضُ الدَّيْنِ أَوْ سَقَطَ فَجَمِيعُ الرَّهْنِ فِيمَا بَقِيَ) للشيوع واحتمال الكساد (كَاسْتِحْقَاقِ بَعْضِهِ) فلا يلزم بدله فهو في

(١) التي بذلك هو الناجي • واستوجه سواء في نرح المموج

قوة قوله كل الرهن في بعض الدين كالعكس ، أى كل الدين في بعض الرهن واستحقاق كله كتلفه للرهن التسخ إن لم يقبضه أو غير (والقول لِدَعْيِ نَفْيِ الرَهْنِيَّةِ) وأنه ودية مثلا (وَهُوَ كَالشَّاهِدِ فِي قَدْرِ الدَّيْنِ لَا التَّكْسِ إِلَى قِيَمَتِهِ وَلَوْ بِيَدِ أَمِينٍ عَلَى الْأَصَحِّ مَا لَمْ يَنْفُتْ فِي ضَمَانِ الرَّاهِنِ) كله راجع لما قبل النفي (وَحَلَفَ مُرْتَهِنُهُ وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَنْفُتْكَهْ فَإِنْ زَادَ) الرهن في دعواه على قيمة الرهن (حَلَفَ الرَّاهِنُ وَإِنْ نَقَصَ) الرهن والموضوع زيادة للرهن (حَلَفَا) ويبدأ للرهن (وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَنْفُتْكَهْ بِقِيَمَتِهِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ نَائِلٍ تَوَاصَفَا ثُمَّ قَوْمٌ فَإِنْ اخْتَلَفَا) في الصفة (فَالْقَوْلُ لِلرَّهْنِ فَإِنْ تَجَاهَلَاهُ فَالرَّهْنُ بِمَا فِيهِ ^(١)) واعتبرت قيمته يوم الحكم إن بقي وهل يوم التلف أو القبض أو الرهن) وهو الأرجح (إِنْ نَلَفَ أَقْوَالٌ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي مَقْبُوضٍ فَقَالَ الرَّاهِنُ) يثبت أنه (عَنْ دَيْنِ الرَّهْنِ وَزَعَ بَعْدَ حَقِّهِمَا كَالْحِمَالَةِ) إذا تنازعا هل هي في القبض أو غيره فيوزع ^(٢)

« (بَابُ) »

(لِلرَّهْنِ مَنَعُ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالِهِ مِنْ تَبَرُّعِهِ) حاصل ما حققه (ر)
وبن أن التبرع يتمتع بمجرد الاحتاط ، أو قيام الغرماء ، وهو الفليس الأعم يمنع حتى من التصرف المالي (وَسَقَرِهِ) أى الدين مطلقاً (إِنْ حَلَّ يَغْيَبْتُهُ) ولا ماله ولم يأت بمجمل مال (وَإِعْطَاءُ غَيْرِهِ) أى غير القائم (قَبْلَ أَجَلِهِ أَوْ كُلِّ مَا يَبْدُوهِ كِبَارِهِ لِمَتَّهِ عَلَيْهِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَالْأَصَحُّ لَا يَقْبِضُهُ) حيث بقى ما يامل عليه (وَرَهْنِهِ وَفِي كِتَابَتِهِ) بالمثل (قَوْلَانِ وَلَهُ التَّزْوِجُ) اللاتق (وَفِي تَزْوِجِهِ أَرِيئاً وَتَطَوُّعُهُ بِالْحَجِّ تَرَدَّدٌ) المذهب منع ما زاد على الواحدة والحج مطلقاً ^(٣) (وَفُلَسَ)

(١) أى فيما رهن فيه من الدين فلا يرجع أحدهما على صاحبه بقى .

(٢) لفسالة الرجوم الشيخ الفاطمي الصراى وردة الدعان فى احكام الرمان مطبوع بفاس ، والشيخ اسماعيل المامدى رسالة فى احكام الحاملة مطبوعة بمصر

(٣) فى المجبوع وشرحه : ولا يحج القرض لأنه مقدم له

حَضَرَ أَوْ غَابَ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ مَلَأُ) وكذا إِنْ عِلْمٌ وَبَدَتْ غَيْبُهُ كَمَا قَالَ ابْنُ رَشْدٍ
 كَثَلَايْنِ وَغَيْبُهُ مَالُهُ كَسَيْتُهُ (يَطْلِبُهُ) أَيْ الْفَرِيمَ (وَإِنْ أَبِي غَيْرُهُ) مِنَ الْفَرَمَاءِ
 فَلَيْسَ لِلْعَدِينِ تَقْلِيْسُ نَفْسِهِ (دَيْنًا حَلَّ زَادَ عَلَى مَالِهِ أَوْ بَقِيَ مَالًا يَبْقَى بِالْمَوْجِلِ)
 وَفِي التَّقْلِيْسِ بِالسَّوَايِ خِلَافٌ وَإِنَّمَا يَفْلَسُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِحِمِيلٍ مَالٍ وَأَلَدٌ (مَمْنَعٌ
 مِنْ تَصَرُّفٍ مَالِيٍّ لَا فِي ذِمَّتِهِ) فَيَجُوزُ (كَخُلْعِهِ وَطَلَاغِهِ وَقَصَاصِهِ وَعَفْوِهِ
 وَعَقْتِهِ أَمْ وَلَدِهِ) حَيْثُ اسْتَوْلَاهَا قَبْلَ الْحَجَرِ (وَبَعِيَهَا مَالُهَا إِنْ قَلَّ) الْمُتَمَدُّ وَلَوْ
 كَثُرَ (وَحَلَّ يَوْمَهُ) أَيْ بِالْفَلَسِ الْأَخْصِ وَهُوَ حَكْمُ الْحَاكِمِ (وَبَالَمَوْتِ مَا أُجِّلَ)
 عَلَيْهِ إِلَّا لَشَرْطٍ (وَلَوْ دَيْنٌ كَرَاهٍ) وَجِبِيَّةٌ وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ النَّاسِعَ نَمَّ لَهُ فِي الْفَلَسِ
 أَخَذَ عَيْنَ شَبْهٍ وَلَا يَبُولُ عَلَى مَا فِي الْخُرْشِيِّ وَحَيْثُ أَخَذَ مَا بَقِيَ زِدَ مِنْهُ بِمَا قَبِضَ
 وَحَاصِصُ بَقِيَّةٍ مَامُضِيٍّ (أَوْ قَدِيمِ النَّائِبِ مَلِيًّا) فِي حِيزِ الْمُبَالَعَةِ فَلَا يَبْطِلُ الْحُلُولُ
 (وَإِنْ نَسَكَلَ الْمُفْلَسُ) وَلَهُ شَاهِدٌ بِحَقِّ (حَلْفِ كُلِّ) مِنَ الْفَرَمَاءِ (كَهَوِّ)
 عَلَى جَمِيعِ الْحَقِّ (وَأَخَذَ حِصَّتَهُ) مِنْهُ (وَلَوْ نَسَكَلَ غَيْرُهُ عَلَى الْأَصْحَى) وَتَرَدَّ
 بَيْنَ الْغَيْرِ عَلَى الْمَطْلُوبِ فَإِنْ نَسَكَلَ غَرَمَ لَهُ (وَقَبِيلَ إِقْرَارِهِ بِالْمَجْلِيْسِ) أَيْ مَجْلَسِ
 التَّقْلِيْسِ (أَوْ قَرِيْبِهِ) لَمْ يَلْزَمْ لَا يَتِمُّ عَلَيْهِ (إِنْ تَبَتَّ دَيْنُهُ) الْأَوَّلُ (بِإِقْرَارِهِ
 لَا بِبَيِّنَةٍ) فَلَا يَزَاحِمُهُ الثَّانِي فِي الْمَالِ الْمَوْجُودِ (وَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ) بِنِ وَلَوْ عِلْمٌ تَقَدَّمَ
 مَعَامَلَتُهُ (وَقَبِيلَ تَمْيِيْنِهِ الْقِرَاضَ وَالْوَدِيْعَةَ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَصْلِهِ) أَيْ
 مَا ذَكَرَ رَجَحَ بِنِ تَقْيِيْدِهِ بِالْقَرْبِ خِلَافَ مَا فِي الْخُرْشِيِّ (وَالْمُخْتَارُ قَبُولُ قَوْلِ
 الصَّانِعِ) إِذَا فُلِسَ هَذَا شَيْءٌ فَلَانَ مَعَ بَيِّنِ اللَّقْهِ لَهُ (بِلَا بَيِّنَةٍ) بِأَصْلِ الْأَصْطِنَاعِ
 بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ وَلَوْ مَرِيضًا وَلَا يَبُولُ عَلَى مَا فِي عِبِّ الْخُرْشِيِّ (وَخَجَرٌ أَيْضًا إِنْ
 تَجَدَّدَ مَالٌ) لِأَنَّ الْحَجَرَ قَاصِرٌ عَلَى حَدِّ الْمَالِ الْأَوَّلِ وَلِذَا قَالَ (وَأَنْفَكَ وَلَوْ بِلَا
 حُكْمٍ) بِخِلَافِ النَّفِيْهِ (وَلَوْ مَكَّهَهُمُ الْفَرِيمَ) فَبَاعُوا وَافْتَسَمُوا ثُمَّ دَابَّتْ غَيْرُهُمْ
 فَلَا دُخُولَ لِلْأَوَّلَيْنِ كَتَقْلِيْسِ الْحَاكِمِ إِلَّا كَايْزُ وَصَلَّةٌ وَأَرْضٌ جِنَابَةٌ)

فيستون فيه (وبيع ماله بحضرتيه) ندباً (بالخيار) للحاكم للاستزادة
 (ثلاثاً) أباناً (ولو كتباً أو ثوباً جمعته إن كثرت قيمتهما وفي بيع آلة
 الصانع تردّد) لبيع الحيد (وأوجر رقيقه) الذي لا يباع (بخلاف
 مستودعته ولا بازماً يتكسب وتساق واستشفاع) أخذ شفعة ربح (وعفو
 للديّة وانزعاع مال رقيقه) الذي لا يباع (وما وهبه لولده وعجل بيع
 الحية إن استثنى بمقاربه كالشهرين وقسم بنسبة الديون) يأخذ كل من
 الحاضر بنسبة ماله مجموع الديون (بلا بينة حضرهم) بخلاف الورثة
 (واستثنى به إن عرف بالدين في الموت فقط) كالنائب البعيد (وقوة
 تخاف النقد يوم الحصاص واشترى له منه بما يخصه وصى) ما ناب من
 القيمة (إن رخص أو غلا) باعتبار القراء ومحاسب المدين بما آل (وهل
 يشترى له) (في شرط جيد أذناه أو وسطه) كغير الملس (قولان وجاز
 الثمن إلا لما ينع كالإقتضاء) بغير الجنس السابق في السلم (وحاصت الزوجة
 بما أنفقت) على نفسها زمن يسره (ويصدّقها) ثم إن طلقها قبل البناء ردت
 ما زاد على حصاص النصف (كالموت) وما سبق في الفس (لا بنفقة الولد)
 والأبوين^(١) لأنها إعانة منها (وإن ظهر دين أو استحق مبيع وإن قبل
 فليس) الواو للحال والأحسن حذف وإن لأن المبيع بعد الفاس يرجع بجميع ثمنه
 (رجع بالحصّة) على كل بما ينوبه في الخاصة (كوارث أو موصى له على
 مثله وإن اشترى ميت بدين أو علم وارثه وأقبض الغرماء (رجع عنه) من
 يطرأ (و) إن قبض الوارث لنفسه ولو بدون الشهرة والعلم رجع عليه (وأخذ ملي
 عن مقدم بما لم يملأ ما قبضه) وقوله (ثم رجع) الوارث (على الغريم)

(١) هنا على رواية أن القاسم وانصر عليها في المجموع وأصبح تفصيل في المألة وهو
 أن ما الخاصة بشروط. أن يحكم بها حاكم: وأن تسلب تلك البقة. وأن يكون إختبا
 حال يسره

من تمة فرع الاشهار (وفيها) أيضا (البداة بالقرير وهل خلاف) بحمله
على الصين (أو على التخيير تأويلان فإن تلفت نصيب غائب عزل)
بوكالة الحاكم (فينه كمين وقف ليرمائه لا عرض) فيضمنه القلس (وهل
إلا أن يكون يكذبني تأويلان) أرجعها الاطلاق (وترك له قوته
والنفقة الواجبة عليه لظن يسريه وكنوسهم كل دسنا معتادا (١) ولو
ورث أباه بيع لا وهب له إن علم واهيه أنه يمتنع عليه وحبس لثبوت
عسره) ولو مقدا (إن جهل حاله ولم يسئل الصبر له) أي لثبوت
(يحميل بوجهه ففرم) أي الجميل (إن لم يأت به) على القاعدة (ولو
أثبت عدمه) في غيبته والأرجح براءته حينئذ كما اقتصر عليه في الضمان (أو
ظهر ملاه) عطف على جهل (إن نقال) ولم يأت بحميل بالمال وهل يكفيه
بالوجه خلاف (وإن وعد بقضائه وسأل تأخير كاليوم) واليومين (أعطى
حيلا بالمال وإلا سجن كمثلوم التلاء) ولا يقبل منه حمل وفي بن قبوله
بالمال (وأجل لبيع عروضة إن أعطى حيلا بالمال وإلا سجن وفي حلفه
على عدم الناض) حيث جهل واستظهر (تردد) إن علم بالناض لم
يؤخر (وضرب) اللد (مرة بعد مرة) وإن شهد بفسره أنه لا يعرف له
مال ظاهر ولا باطن خلف كذلك) يعني لا مال له لكن على البت (وزاد
وإن وجد ليقتضين) ليفنيه عن الحلف إن ادعى يسره في المستقبل (وأنظر)
إلى ميسرة (وحلف الطالب) لا يعلم عدمه (إن ادعى عليه علم القدم وإن
سأل الطالب) تفتيش داره فيه تردد) ويحجب لتفتيش جيبه (ورُجحت

(١) في المجموع . ومن استرقته الثياب في ماله لا يترك له إلا ما سد جوعته وسر
عورته . وماله حيث تنذر الرد — لأربابه — صدقة أولئح المسلمين . وكره معاملته
إن غلبت ٥١ .

بَيِّنَةُ التَّلَاءِ إِنْ بَيَّنَّتْ) ليس شرطاً كما في عجم وغيره (وَأُخْرِجَ الْمَجْهُولُ إِنْ طَالَ حَبْسُهُ) في نظر الحاكم (يَقْدَرُ الدِّينُ) قلة وكثرة (وَالشَّخْصُ) شرفاً وخسة (وَحَبْسُ النِّسَاءِ عِنْدَ أُمْنِيَةٍ) منفردة (أَوْ ذَاتِ أُيُنٍ وَالسَّيِّدُ لِمَكَاتِبَةٍ) ^(١) بما لا يوفي الدين (وَالْجَدُّ) لابن ابنه (وَالْوَلَدُ لِأَبِيهِ لَا عَكْسُهُ) إلا في النفقة أو كان على الابن دين ويخبر الأب على الوفاء بغير الحبس (كَالْيَمِينِ) إثباتاً ونسباً (إِلَّا الْمُتَقَلِّبَةُ) بأن حق الأب الدعوى (وَالْمُتَمَلِّقُ) بها لغيره حق (كَالْمُتَقَلِّبَةِ بِجِهَازِ الْبَيْتِ وَيَحْلِفُ الْأَبُ مَعَ شَاهِدِهِ) وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ كَالْأَخَوَيْنِ وَالزَّوْجَيْنِ إِنْ خَلَا) من الرجال وإلا لم تجبس به الزوجة (وَلَا يُنْتَفَعُ مُسْلِمًا أَوْ خَادِمًا) حيث مرض (بِخِلَافٍ) إقامة (زَوْجَةٍ وَأُخْرِجَ لِعَدْوٍ) ولو قتل (أَوْ ذَهَابَ عَقْلُهُ لِعَوْدِهِ) بكفيل بالوجه (وَأَسْتَحْصِنَ بِكَفِيلٍ بِوَجْهِهِ لِمَرْضٍ أَبَوَيْهِ وَوَلَدِهِ وَأَخِيهِ وَقَرِيبٍ جِدًّا لِيَسْلَمَ) والذي صوبه الباجي عدم الخروج (لَا جُمْعَةَ وَعَيْدَ وَعَدْوٍ إِلَّا إِخْوَفَ قَتْلِهِ أَوْ أَسْرِهِ) فينقل حبسه (وَالْفَرِيمُ أَخَذَ عَيْنَ شَيْئِهِ) المدفوع قبل التفليس (الْمُخَازٍ) حقه المحوز (عَنْهُ) وإلا أخذه ولو في الموت (فِي الْقَلَسِ لَا الْمَوْتِ وَلَوْ مَسْكُوكًا أَوْ آتِقًا وَلَزِمَهُ إِنْ لَمْ يَحْدُهُ) ومثل الفريم وأرنه وموهوبه لا من اشترى منه (إِنْ لَمْ يَفِدْهُ غُرْمَاؤُهُ وَلَوْ بِمَالِهِمْ وَأُمْسَكْنَ لَا بُضْعٍ) إن طس الزوج بعد الدخول (وَعَصْبَةٌ) إن طست الحاملة (وَقِصَاصٌ وَلَمْ يَنْتَقِلْ لَا إِنْ طَحِنَتْ الْجَنْطَةُ أَوْ خُلِطَ بِغَيْرٍ مِثْلٍ أَوْ سَمِنَ زَبْدُهُ أَوْ فَضَلَ ثَوْبُهُ أَوْ ذُبِجَ كَبْشُهُ أَوْ تَمَرٌ رُطْبُهُ كَأَجِيرٍ رَغَى وَنَخْوَهُ) تشبيه في أنه لا يختص بما بيده في أجره حيث لم يشتد حوزة بخلاف مكبرى دابة تمنت (وَذَى حَانُوتٍ بِمَا فِيهِ وَرَادٍ لِسِمَةِ بَعِيبٍ) فلا يختص بها في الثمن (وَإِنْ أُخِذَتْ

عَنْ دَيْنٍ وَهَلِ الْقَرْضُ كَذَلِكَ) لا يكون القرض أحق بين شيئين (وَإِنْ
لَمْ يَقْبِضْهُ مُقْتَرِضُهُ) ورجح (أَوْ كَالْتَبِعِ) وفي بن تصحيجه (خِلَافٌ وَلَهُ)
أى للفرع إذا وجد عين شيئين مرهونا (فَكُ الرِّهْنِ وَحَاصٌّ بِفِدَائِهِ لَا يَفْدَاهُ
الْجَانِي وَ) له (نَقْضُ الْمُحَاصَّةِ إِنْ رُدَّتْ) سلمته للمعلس (بِعَيْبٍ) وبأخذها
(وَ) له (رَدُّهَا وَالْمُحَاصَّةُ) بشبه (بِعَيْبٍ سَمَوِيٍّ) حدث عند الفلاس
(أَوْ مِنْ مَشْتَرِكٍ) هو المعلس (أَوْ) من (أَجْنَبِيٍّ) لَمْ يَأْخُذْ أَرْضَهُ أَوْ
أَحَدَهُ وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ) هذا هو المدار فالأولى نرك الأخذ وعدمه (وَإِلَّا) بعد
(فَبَيْعَتِهِ نَقْصُهُ) يحاصص إذا أخذه بخلاف ما قبله فلا شيء له إن أخذه
(وَرَدَّ بَعْضُ ثَمَنِ قَيْضٍ وَأَخَذَهَا) أى سلمته (وَأَخَذُ بَعْضُهُ وَحَاصٌّ بِالْقَائِمَةِ)
ولو وجه الصفقة ويرد ما ينوبه المأخوذ بما قبض (كَتَبْتِجِ أُمِّ وَلَدَتْ) تشبيه في
المحاصة بقيمة الأم من مجموع قيمتها والولد أن لو كان يوم البيع على ما هو عليه
الآن ويأخذ الولد (وَإِنْ مَاتَ أَخَذَهَا أَوْ بَاعَ الْوَلَدُ فَلَا حِصَّةَ) للقائمت بل
يأخذ الباقي بجميع الثمن أو يحاصص الثمن أو يتكهن من الدية كالبيع (وَأَخَذَ) المعلس
(الثَّمَرَةَ) ! نحنا إذا جذاها كما سبق (وَالْقَلَّةَ إِلَّا صَوْمًا تَمَّ) ولو جذه إلا أن
يعينه فيحاصص بما ينوبه (أَوْ ثَمَرَةً مُؤَبَّرَةً) اشترطها فإن جذاها حاصص بما
ينوبها (وَأَخَذَ الْمَكْرِيَّ دَابَّتَهُ وَأَرْضَهُ) في المعلس على ما سبق (وَقَدَّمَ فِي
زَرْعِهَا فِي الْفَلْسِ) يستوفى منه الأجرة (ثُمَّ سَاقِيَهُ) الأجير فيه (ثُمَّ مَرَّتُونَهُ)
وهو المقدم في الموت أما المساقى فشر يك مطلقاً^(١) (وَالصَّانِعُ أَحَقُّ) في أجره
(وَلَوْ بَمَوْتٍ بِمَا بِيَدِهِ وَإِلَّا) بأن أخرجه من يده (فَلَا) يكون أحق (إِنْ
لَمْ يَضِفْ لِصَنْعَتِهِ شَيْئًا إِلَّا النَّسِجَ فَكَالْمَزِيدِ) رجع أن النسج كغيره
(يَشَارِكُ بَقِيَّتَهُ) ولو لم يزد في قيمة الثوب (وَالْمَكْرِيُّ) أحق (بِالْمُعِينَةِ)
ولو لم يقبضها (وَيَفْرِهَا إِنْ قَبِضَتْ) وَلَوْ أَدْرَبَتْ) عليه الدواب فيخص

بما قبضه حالا (وَرَبَّيَا بِالْمَحْمُولِ) في كرائها (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَا لَمْ يَقْبِضْهُ رَبُّهُ) (وَلَوْ لَمْ يَطْلُ كَمَا فِي بَنٍ) (وَفِي كَوْنِ الْمُشْتَرَى أَحَقَّ بِالسَّلْعَةِ) في غنها (يَسْتَحِقُّ) ينبغي أنه مصدر مجرور بياه موحدة (اِمْسَادِ التَّبِيعِ أَوْ لَا أَوْ) أحق (فِي) البيع (النَّقْدِ أَقْوَالًا) أرجحها أولها (وَهُوَ أَحَقُّ بِشَمْعِهِ) ولو في الموت لفساد العقد (وَبِالسَّلْمَةِ إِنْ بَيْعَتْ بِسَلْعَةٍ وَاسْتَحَقَّتْ) المبيع بها (وَقُضِيَ) بأخذ المدين الوثيقة (وَيُخَصَّمُ عَلَيْهِ) (أَوْ تَقْطِيعُهَا لَا) وثيقة (صَدَاقٍ قُضِيَ) لأغراضها في النكاح (وَأَرَبَّيَا رَدُّهَا) من الدين (إِنْ ادَّعَى سُقُوطَهَا) وحلف على نفاء الدين (وَ) قضى (لِإِهْنِ بِيَدِهِ رَهْنَهُ يُلْقِعُ الدِّينَ) وحلف إلا أن يدعى على المرتهن نحو السرقة والسقوط بقرب (كَوَثِيقَةٍ زَعَمَ رَبُّهَا سُقُوطَهَا) تشبيهه في براءة الدين مع عدمها (وَلَمْ يَشْهَدْ شَاهِدُهَا إِلَّا بِهَا) وإلا مضى حيث وعى .

— ﴿بَابُ (١١)﴾ —

(الْمَجْنُونُ مَخْجُورٌ) عليه (لِلْإِفَاقَةِ وَالصَّبِيِّ لِبُلُوغِهِ) بالنسبة لجبر النفس (بِمَا نَ عَشْرَةَ أَوْ الْخُلْمِ أَوْ الْحَيْضِ أَوْ الْحَمْلِ أَوْ الْإِنْبَاتِ) للعانة (وَهَلْ إِلَّا فِي حَقِّهِ تَكَالَى تَرَدُّدٌ) أرجحه كما في حش أنه علامة مطلقا (وَصَدَقَ) الصبي في شأن البلوغ (إِنْ لَمْ يَرْبُ وَلِلْوَلِيِّ رَدُّ تَصَرُّفٍ مُمَيَّزٍ) بالمصلحة (وَلَهُ إِنْ رَشَدَ وَلَوْ حَيْثُ بَعْدَ بُلُوغِهِ) فيرد الميمن التي صدرت في صباه بعتق أو غيره (أَوْ وَقَعَ الْمُوَقِّعَ) نفسير أولا (وَصَمِينٍ) الصبي ولو غير مميز (مَا أَفْسَدَ) في ذمته (إِنْ لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهِ) وإلا ضمن في المال بقدر تصويته

(١) هذا باب في بيان سبب الجبر وأسبابه ستة وهي فليس وجون وما ورك وتذير ومرض نكاح باعتبار الزوجة . أي أن الزوج يجبر على زوجه فما زاد على ذلك .

(وَصَحَّتْ وَصِيَّتُهُ كَالسَّيِّئَةِ إِنْ لَمْ يُخْلَطْ إِلَى حِفْظِ مَالِ ذِي الْأَبِ بَعْدَهُ) أي بعد البلوغ غاية لحجر المال (وَفَكَ وَصِيٌّ أَوْ مُقَدِّمُ قَاضٍ) عطف على حفظ وهذا في اليتيم (إِلَّا كَدَّرَهُمْ لِعَيْنَيْهِ) استثناء من الحجر (لَا طَلَّاقَهُ) أي السفية البالغ (وَأَسْتَلْحَاقِي نَسَبٍ وَنَفِيهِ وَعَتَقَ مُسْتَوْلَدَتَيْهِ) وتبعها ما لها كالنفس (وَقَصَاصٍ وَنَفِيهِ) مما لم يقرر فيه مال (وَأَقْرَارٍ بِمَقْبُوبِهِ) فلا كلام للولي في شيء من ذلك (وَتَصَرُّفُهُ) أي السفية وأما السفية فلي الرد قطعاً (قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَى الْإِجَارَةِ عِنْدَ مَا لَكَ) وما زلنا نسمع من الأشياخ ترجيحه (لَا ابْنَ الْقَائِمِ) وفي بن تقيته (وَعَلَيْهِمَا الْمَكْسُ فِي تَصَرُّفِهِ إِذَا رَشَدَ بَعْدَهُ) قبل فكه (وَزَيْدٌ) وفي الأئمة على حفظ المال وفك الوصي أو المقدم (دُخُولُ زَوْجٍ بِهَا وَشَهَادَةُ الْمُدُولِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا وَلَوْ جَدَّدَ أَبُوهَا حَجْرًا) فلا يعتبر (عَلَى الْأَرْجَحِ، وَالْأَبِ تَرْشِيدَهَا قَبْلَ دُخُولِهَا كَالْوَصِيِّ) بعد الدخول (وَلَوْ لَمْ يُعْلَمْ رُشْدُهَا) فالمداران لا يعلم سفها (وَفِي مُقَدِّمِ الْقَاضِي خِلَافٌ) أرجحه لبس له الترشيح مع جهل الحال (وَالْوَلِيُّ الْأَبُ وَلَهُ الْبَيْعُ مُطْلَقًا) ولو عقاراً لنفسه الأسباب الآتية (وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَبَبَهُ ثُمَّ وَصِيَهُ وَإِنْ بَعْدَ وَهَلْ كَالْأَبِ أَوْ إِلَّا الرَّبْعَ فَيَبَيِّنُ السَّبَبَ) من الآتية بآثبات على ما في بن رادا على ما في الخرشى من تصديقه (خِلَافٌ وَلَيْسَ لَهُ هِبَةٌ لِلثَّوَابِ ثُمَّ جَاكِمٌ وَبَاعَ بِثُبُوتِ بَيْعِهِ وَإِمْتَالِهِ) من كوصي (وَمِلْكِهِ لِمَا بَيْعَ وَأَنَّهُ) أي بيعه (الْأُولَى وَحِيزَارَةُ الشُّهُودِ لَهُ) لتلا يقال للبيع غير عقاره (وَالنَّسَوِيُّ) إظهاره للشترين إظهاراً تاماً (وَعَدِمَ الْفَاءَ زَائِدٌ) على الثمن (وَالسَّدَادُ فِي الثَّمَنِ وَفِي) وجوب (تَصْرِيفِهِ بِأَسْمَاءِ الشُّهُودِ) في كتابه (قَوْلَانِ لَا حَاضِرٍ كَجِدٍّ) وأخ إل العرف فكالإبصار والتقديم (وَعَمِلَ بِإِمْضَاءِ الْبَيْعِ) بنظر الحاضر (وَفِي حَذَرِ تَرَدُّدٍ) والأظهر اختلافه بالنسبة للأموال (وَالْوَلِيُّ تَرَكَ الْقَشْفَ) أي أخذ الشفعة بالنظر وإلا

فله إن رشد (وَالْقِصَاصِ) بالدية (فَيَسْقُطَانِ وَلَا يَغْفِرُو) بأقل منها إلا لمرس
(وَمَضَى عَقْدُهُ بَعُوضُ) سداد من غير العبد (كَأَيِّهِ إِنْ أَيْسَرَ) فيغرم
القيمة (وَإِنَّمَا يَحْكُمُ فِي الرُّشْدِ وَضِدِّهِ وَ) أمور (الْوَصِيَّةِ وَالْجُبْنِ
الْمُعَقَّبِ) كملى الفقراء (وَأَمْرُ النَّائِبِ) غير المفقود كما سبق (وَالنَّسَبِ وَالْوَلَاءِ
وَحَدِّ الْقِصَاصِ وَمَالِ يَتِيمِ الْقَضَاءِ) وأولى السلطان نفسه ويأتى ومضى إن حكم
غيرهم صواباً وأدب (وَإِنَّمَا يَبَاعُ عَقَارُهُ) أى اليتيم (لِحَاجَةٍ) كنفقة أو دين
(أَوْ غِيْطَةٍ) زيادة الثمن على الثلث (أَوْ لِكَوْنِهِ مُوَظَّلاً) يحكر (أَوْ حِصَّةً)
أَوْ قِلَّةً عَلَيْهِ فَيُنْبَذَلُ) عقار (جَلَاغَهُ) سلم من موجب البيع (أَوْ بَيْنَ
دَمِيْنَيْنِ أَوْ حَيْرَانِ سَوَاءٌ أَوْ لِإِرَادَةِ شَرِيكِهِ بَيْعاً وَلَا مَالٌ لَهُ أَوْ لِخَشْيَةِ انْتِقَالِ
الْعِمَارَةِ) عنه (أَوْ الْخَرَابِ وَلَا مَالٌ لَهُ) يعمر به (أَوْ لَهُ وَالْبَيْعُ أَوْلى
وَحَجَرٌ عَلَى الرَّقِيقِ) ولو لم ينزع ماله كالمبعض فى يوم سيده (إِلَّا بِإِذْنِ) فى
التجارة ككتابة (وَلَوْ فى نَوْعٍ) فيتصرف فى غيره لأنه أقصده للناس
(فَكَوَكِيلٌ مَقْضُوسٌ ، وَلَهُ أَنْ يَضَعَ وَنَوْخَرَ وَيَصِفَ إِنْ اسْتَأْلَفَ)
بذلك فى التجارة (وَيَأْخُذَ قِرَاضاً) ورجه للسيد (وَيَدْفَعَهُ وَيَتَصَرَّفَ
فى كَهْبَةٍ وَأَقِيمَ مِنْهَا عَدَمَ مَتَعِهِ مِنْهَا) أى من قبولها (وَلِغَيْرِ مَنْ أُذِنَ
لَهُ الْقَبُولُ بِلاَ إِذْنٍ وَالْحَجَرُ عَلَيْهِ كَالْخَرِ) ولا بد من الحاكم فى حجر المأذون
(وَأُخِذَ) دينه (عَمَّا يَبْدِهِ وَإِنْ مُسْتَوْلَدَتُهُ) ومن يعتق عليه وما ينوب ولها
السيد (كعطيته وهل إن مُنِحَ للذَّيْنِ أَوْ مُطْلَقاً) واستظهر (تَأْوِيلَانِ لِأَعْلَتِهِ
وَرَبِّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَرِيْمٌ فَكَغَيْرِهِ) للسيد انتزاع ماله (وَلَا يُمْكِنُ دِيْنِي
مِنْ تَجَرِّفى كَغَرِّمٍ إِنْ اتَّجَرَ لِسَيِّدِهِ وَالْأَقْوَلَانِ) أرجحهما المضي مع أهل دينه
(وَكَلَى مَرِيضٍ حَكَمَ الطَّبُّ بِكَثْرَةِ الْمَوْتِ بِهِ كَسَلٍ وَقَوْلُنَجْ وَحُمَى قُوَيْفٍ
وَحَامِلٍ سِتَّةَ وَخُبُوسٍ لِقَتْلِ أَوْ) مقرب (لِقَطْعِهِ إِنْ خِيفَ الْمَوْتُ وَحَاضِرٍ

صَفَّ الْقِتَالِ لَا كَجَرَبٍ وَمَلَجَجٍ يَبْخَرُ وَلَوْ حَصَلَ الْهَوَلُ (إلا من لا يحسن
 العوم بغير سفينة (في غَيْرِ مَوْتَتِهِ وَتَدَاوِيهِ وَمُعَاوَضَةِ مَالِيَةٍ) بلا محابة
 (وَوُفِّ تَبَرُّعُهُ إِلَّا لِمَالٍ مَأْمُونٍ وَهُوَ الْعَقَارُ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الثَّلَاثِ وَالْأَمْصَى)
 حيث نجزه (وَعَلَى الزَّوْجَةِ زَوْجَهَا وَلَوْ عَبْدًا) ولا كلام لسيده (في تَبَرُّعِ
 زَادَ عَلَى ثُلُثِهَا وَإِنْ يَكْمَالَهُ) بمال ولوله كما يأتي وله منعها من الوجه والطلب
 مطلقاً للخروج (وَفِي إِقْرَاضِهَا) ديناً (قَوْلَانِ وَهُوَ) أى نصرف الزوجة
 (جَائِزٌ حَتَّى يَرُدَّ مَعْنَى إِنْ لَمْ يَعْلَمْ) الزوج (حَتَّى نَأْيَمَتْ أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا
 كَمَتْنِ الْقَبْدِ) فيمضى ببرعه (وَوَفَاءَ الدِّينِ) فيمضى تصرف المدين (وَلَهُ رَدُّ
 الْجَمِيعِ إِنْ تَبَرَّعَتْ بِزَائِدٍ) بخلاف ورثة المدين (وَلَيْسَ لَهَا تَبَرُّعٌ بَعْدَ
 الثَّلَاثِ إِلَّا أَنْ يَبْتَدَأَ) كسته أشهر في ثلث الباقي

﴿ بَابٌ ﴾

(الصلح^(١)) عَلَى غَيْرِ الْمَدْعَى بِهِ يَنْبَغُ (إِنْ كَانَ الْغَيْرُ ذَاتًا فَيَشْتَرُطُ فِيهِ
 شروط البيع) (أَوْ إِجَارَةً) إِنْ كَانَ مَنَافِعَ (وَعَلَى بَقْضِهِ هَبَةٌ) أى إبراء فلا
 يحتاج لحوز (وَجَازَ عَنْ دَيْنٍ بِمَا يَبَاحُ بِهِ) لا بمؤخر أو وضع ونمجل أو حط
 الضمان وأزيدك (وَعَنْ ذَهَبٍ يَوْزُقٍ وَعَكْسُهُ إِنْ حَلَا وَعَجَّلَ) للمصالح به
 ومعنى حلوله أن لا يشترط تأخيره وإلا فصرف مؤخر (كَمَا تَنَاقَرَتْ دِينَارٌ وَدِرْهَمٌ)
 واحد (عَنْ مَا تَنَاقَرَتْهُمَا) لأنه أبرأ من بقية الدرهم (وَعَلَى الْإِفْتِدَاءِ مِنْ يَبِينٍ أَوْ
 السَّكُوتِ) كالأقوال (أَوْ الْإِنْكَارِ إِنْ جَازَ عَلَى دَعْوَى كُلِّ) شرط في
 الإنكار قطع على المتعمد لا إِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا طَعَامٌ مِنْ بَيْعٍ (وَوَظَاهِرُ الْحُكْمِ)

(١) ابن عرفة : الصلح انتقال عن حق أو دعوى جوس لرفع نزاع أو خوف وقوعه اه

وهو ثلاثة : بيع - إجارة - هبة

لا إن آخره لأنه تهمة سلف جر نعماً بسقوط الميّن واشترط ابن القاسم الأول قط
وأصبح إن لا يتفقا على فساد فيجوز ماسبق لا إن ادعى بدرام وطعام فأسكر
أحدهما وصالح عن الآخر برى (ولا يحل للظالم فلو أقر بعده أو شهدت بيته)
في بن قصرها على المدلين لا شاهد ويمين (لم يعلنها) وحلف على ذلك (أو
أشهد وأعلن أنه يقوم بها) لبعد غيبها والاعلان عند الحاكم (أو وجد وثيقته
بعده) وقد أشهدا ونسبها وحلف كالينة (فله نقضه كمن لم يعلن) بالاشهاد
(أو يقر) للدعى عليه عطف على اللعي (سراً فقط) فشهد على جهده أنه
صالح ليقر ظاهراً فله نقضه ولو أسقط الينة حيث استرعى بيته على أنه غير ملتزم
إسقاطها (على الأحسن لا إن على بيئته ولم يشهد) على أنه يقوم بها (أو
ادعى ضياع الصك قيل له حقاك ثابت) به (فأت به فصالح ثم وجدته)
ولم يشهد على القيام به (و) جاز (عن إرث زوجة) مثلاً (من عرض وورق
ودهب يذهب من التركة قدر موزنها منه) أى من الذهب الحاضر (فأقل)
وكذا بدرام (أو أكثر إن قلت الدراهم) أو العروض ليجمع البيع
والصرف في دينار وحضرت التركة كلها (وحصر) جميعها (وأقر الدين)
إن كان في التركة دين (وحصر) تأخذه الأحكام (وعن دراهم وعرض
نربا يذهب) من غيرها فهو في حيز الاستثناء وكذا عكسه (بكسب وصرف)
يجوز إن اجتمعا في دينار (وإن كان فيها دين) وانصلح بين فلا تكرار
(فكسبه) فيحرم إن كان الدين عيناً كطعام بيع (وعن) دم (العمد)
ثبت أولاً (بما قل وكثر لا غرر كرطل من شاة) قبل سلخها (ولذى
دين منه) أى الدين (منه) أى من صلح على جنيته عمداً (وإن رد
مقوم) صلح به عن إنكار أو دم عمد (يعيب رجع بقيمته) وكذا
الاستحقاق والأخذ بالشفعة (كنكاح) القوم مهره (وخلع) به وكان

جعل عوض كتابته أو قطاعة أو عمرى وثأني له هذه المسائل في الاستحقاق (وإن قتل جماعة أو قطعوا جازاً صلح كلِّ والعفو عنه) وأما تعدد المقتول فصالح القاتل عن واحد قتل بآخر فلورثته رد الصلح لأنه إنما صلح ليعي (وإن صلح مقطوع ثم نزي فمات فلولي لا له) الضمير للجاني (رده والقتل بقسامة) إلا أن يصلح عنه وعما يؤول إليه وكان يقتص منه (كأخذهم الدية في الخطأ) تشبيه في القسامة بعد قرض الصلح (وإن وجب لمريض على رجل خرج عهد فصالح في مرضه بإرضيه أو غيره ثم مات من مرضه جاز ولزم) إذ له أن يعمو بجائاً (وهل مطلقاً أو إن صلح عليه) وهو مذهب الأكثر واستشكله (ر) بأن الأمر آل لمير ماله الصلح لأن التحقيق أن للجرح مدخلا في الموت (لا ما يؤول إليه) فلا يمضي (تأويلان وإن صلح أحد وليين فلأحر الدخول منه) ولا رجوع على الجاني وله عدم الدخول ونصيبه من دية عمد (وسقط القتل كدعواك) يا ولي (صلحه فأنكر) فإن نكل حلفت وأخذت الدية (وإن صلح مقر خطأ بماله لزمه وهل مطلقاً) إذ الراجح أن الإقرار لا يسرى على العاقلة (أو ما دفع تأويلان لأن ثبت الخطأ (وجهل لزومه) للعاقلة (وحلف ورد) ما صلح به إن زاد على حصته (إن طوَّلب به) أي بالصلح (مطلقاً) ولونلف لأنه كالمطلوب (أو طلبه ووجدته وإن صلح أحد ولدتين) مثلاً عن دين لمورثهم (وإن عن إنكار فليصاحبه الدخول) وله أن لا يدخل فليس له في الإنكار ولا بينة إلا البمين (كحق لهما) أي الشخصين تشبيه في مطلق دخول أحدهم فيها قبضه الآخر (في كتاب أو مطلق) بلا كتابة (إلا الطعام فیه تردّد) حقه تأويلان ويؤخره عن قوله (إلا أن يشخص) يخرج بشخصه - ولو لحاضر (ويؤخر إليه) أي يرسل لشريكه لقطع عنده (في الخروج أو الوكالة فيمتنع) فلا دخول له وهنا استثنى في المدونة الطعام قليل من أصل

المسألة وهو قبض أحدهما دون الآخر وقيل من آخرها وهو عدم الدخول عند الاعذار والتمهات صحيحان لأن ما ذكر قسمة وهي بيع ولا يجوز في الطعام قبل قبضه (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ) عند المدين (غَيْرُ الْمُقْتَضَى) مبالغة في عدم الدخول مع الإعذار (أَوْ يَكُونُ يَكْتَأَيْنِ) عطف على يشخص فلا دخول أيضاً (وَفِيَا لَيْسَ لَهَا) أصله كأن يكون لكل سلعة باعها بشئ واحد (وَكُتِبَ فِي كِتَابِ قَوْلَانِ) أرجحهما الدخول (وَلَا رُجُوعَ) انغير القابض على صاحبه (إِنْ اخْتَارَ مَا عَلَى الْفَرِيمِ وَإِنْ هَلَكَ) أو ما بيده (وَإِنْ صَالِحٌ) أحد متداخلين لكل خمسين (عَلَى عَشْرَةٍ مِنْ حَمْسِينَ) إثبات النون على إعرابه كحين (فَلَا خَرِ إِسْلَامُهَا) ويتبع الفريم بخمسين (أَوْ أَخَذَ خَمْسَةَ مِنْ شَرِيكِهِ وَيَرْجِعُ) على الفريم (بِخَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ وَيَأْخُذُ الْآخَرَ) من الفريم أيضاً (خَمْسَةَ وَإِنْ صَالِحٌ يَمْوُخَّرُ عَنْ مُسْتَهْلِكٍ لَمْ يَجْزِ إِلَّا بِدَرَاهِمٍ قَدَرِ قِيمَتِهِ فَأَقْلَ أَوْ ذَهَبَ كَذَلِكَ) لتلا يلزم فسخ الدين في الدين (وَهُوَ مِمَّا يُبَاعُ بِهِ) لا إن كان للمستهلك ربوياً صولح عنه بمثله مؤخر وهذا يؤخذ من تشبيه الصلح بالبيع (كَعَبْدٍ أَيْقَرٍ) من عندك ولزمك قيمته فلا تصالح عنها بمؤخر من غير جنسها أو أكثر منها (وَإِنْ صَالِحٌ يَشْقُصُ عَنْ مُوَضَّحَتِي عَمِدٍ وَحَطَا فَالْتَفَعُ بِنِصْفِ قِيمَةِ الشَّقْصِ) للعمد (وَبِدْيَةِ الْمُوَضَّحَةِ وَهَلْ كَذَلِكَ إِنْ اخْتَلَفَ الْمُخْرَجُ) كنفس ويد فتصان أو مثالة وهو الأظهر فما ناب الممد فبالقيمة ومقابل الخطأ فبديته (نَأْوِيَانِ)

﴿ بَابٌ ﴾

(شَرَطُ الْحَوَالَةِ ^(١) رَضَى الْمُحِيلِ وَالْمُحَالِ قَطَطٌ ^(٢)) لا الحال عليه وفي اشتراط

(١) الحوالة صرف دين عن دمه المدين تنقله إلى أخرى مرأ بها الأولى اه أقرب المال

(٢) في المجموع : ولا تصح على عدو فان حدثت عداوة فالظاهر منه أن يقتضى بنفسه اه

حضوره وإقراره خلاف وحوالة الاذن لا يشترط فيها الشروط (وَيُؤْتَى دَيْنٌ لَا زِمَ)
 فلا مجال على المكتسب ويحيل سيده على مكاتبه (فَإِنْ أَعْلَمَهُ بِعَدَمِهِ) أى المحيل المحال
 بعلم الدين (وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ صَحَّ) وكانت حاملة لا بد من رضى المحال عليه
 حيث لا تشترط البراءة ويرجع بما أدى على الصواب (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يُفَسَّسَ)
 المحال عليه (أَوْ يَمُوتَ) فيرجع المحال على المحيل (تَأْوِيلَانِ) أرجحهما عدم
 الرجوع مطلقاً حيث شرط البراءة (وَصِيغَتُهُمَا) مفهوماً ولو من غير مادتها على
 الرجوع (وَحُلُولُ الْمُحَالِ بِهِ وَإِنْ كِتَابَةً) وتحل بتنجز العتق (لَا) يشترط
 حلول المحال (عَلَيْهِ وَتَسَاوِي الدَّيْنَيْنِ قَدَرًا وَصِفَةً وَفِي تَحْوِيلِهِ عَلَى الْأَذْنِ
 تَرَدُّدٌ) أرجحه المنع حيث لم يرجع بالباقي والعكس ممتنع قطعاً (وَأَنْ لَا يَكُونَا
 طَعَامًا مِنْ بَيْعٍ) ولا يضر أحدهما (لَا كَشَفُهُ عَنْ ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ) أملى
 أم مدمم (وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحَالِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَإِنْ أَفْلَسَ أَوْ جَحَدَ)
 بعد (إِلَّا أَنْ يَتَلَمَّزَ الْمُحِيلُ بِإِفْلَاسِهِ) أو جحده (فَقَطُّ) دون علم المحال
 (وَحَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ ظَنَّنَا) بالبناء للمجهول لا خصوص المدعى به (الْمِلْمُ)
 يمين تهمة لا ترد على الصواب (فَلَوْ أَحَالَ بَائِعٌ عَلَى مُشْتَرٍ بِالْثَمَنِ ثُمَّ رُدَّ بَعِيبٌ
 أَوْ اسْتَحَقَّ لَمْ يَنْفَسِخْ) الحوالة (وَاخْتِيرَ خِلَافُهُ) وأنها تنفسخ وهو الصواب
 لكن اصطلاحه أنه للخمى من عند نفسه ، وليس كذلك فيهما بل قول أشهب
 ورجحه ابن راشد بالألف^(١) (وَالْقَوْلُ لِلْمُحِيلِ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ) بعد قبول
 الحوالة ، فأعدم المحال عليه أو غاب (نَفَى الدَّيْنِ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ) اللام بمعنى
 عن متعلقة بنفى أو على متعلقة بدين (لَا فِي دَعْوَاهُ وَكَالَهُ أَوْ سَلَقَ) لاحوالة وفي
 حش القول للمحيل أيضاً

(١) هو محمد بن عبد الله بن راشد البكرى نيبا النعماني بها نزيل تونس . أخذ عن
 القرافي وابن دقيق العيد وابن النير والشمس الأصبهاني وغيرهم . له مؤلفات عدة منها الشهاب
 القاطب في شرح ابن الحاجب . عليه نهج الصراح بعده كاتبان هارون وابن عبد السلام

﴿ باب ﴾

(الضَّمانُ شُغْلُ ذِمَّةٍ أُخْرَى بِالْحَقِّ وَصَحَّ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ) فان ثبت عقد
 إجارة قبله قدمت (كُتَابِيهِ وَمَأْذُونُ إِنْ أَدِنَ سَيِّدُهَا ، وَزَوْجُهُ وَمَرِيضِي
 بِنَاشِ) واغتر ما خف فوقه كالدينار لأنه ليس تبرعاً محضاً (وَاتَّسَعَ ذُو الرِّقِّ
 بِهِ إِنْ عَتَقَ) حيث لم يرده السيد (وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ جَبْرُهُ عَلَيْهِ) بأزيد من ماله
 (وَعَنِ الْعَيْتِ الْمَغْلَسِ وَالضَّامِنِ) ولو تسلسل أو اختلفت الأنواع (وَالْمَوْجَلُ
 حَالاً) أولون (إِنْ كَانَ مَيَّعَجَلُ) وإلا فهو حط الضمان وأزبدك توثقوا يتمتع
 لأبعد ويجوز للأجل (وَعَكْسُهُ) يضمن الحال على أن يؤجل (إِنْ أُنْسِرَ غَرِيْمُهُ)
 الآن لأنه كابتداء سلف بضامن (أَوْ لَمْ يُوسِرْ فِي الْأَجَلِ) فان كان العادقاساره
 أثناءه كان التأخير في اليسار سلفاً جرحه ضمان الاعسار خلافاً لأشهب (وَبِالنُّوسِرِ
 أَوْ الْمُعْسِرِ) به (لَا بِالْجَمِيعِ) ولو بضامن كل لما سبق (بِدَيْنِ) في شب
 بطلان ضمان الدلائل لبعضهم في الأسواق لأنه ضمن في الأمانات وفي عب صحته
 إذا لوحظ ما يلزم من العوض لكسفر يط وهو من المصالح وعمه في القراض ونحوه
 (لَا زِمَ أَوْ آيَلِرِ) إلى اللزوم (لَا كِتَابَةً) إلا أن يعجل المتق أو يشترط نعيجه
 أو كانت نجما واحداً (بَلْ كَجَعَلِ وَدَائِنَ فَلَانًا) وأنا ضامن فان لم يزد هذا
 ضرور قولي لا يلزم به شيء كما في (ح) (وَلَزِمَ فِيمَا ثَبَتَ وَهَلْ) إن لم يعين
 شيئاً (يَقْتَدُ بِمَا يُعَامَلُ بِهِ) مثله وهو المذهب (تَأْوِيلَانِ وَلَهُ الرُّجُوعُ
 قَبْلَ الْمَعَامَلَةِ بِخِلَافِ اخْلِفْ وَأَنَا ضَامِنٌ بِهِ) فلا رجوع له قبل الحلف
 (إِنْ أَسْكَنَ اسْتَيْفَؤُهُ مِنْ ضَامِنِهِ) كما هو شأن الدين لا كحد (وَإِنْ جُهِلَ
 أَوْ مِنْ لَهُ) كمن أخذ مال مورثه وتحمل دينه فيلزم على الأقوى (وَبَقِيَ إِذْنُهُ) أي
 المضمون (كَأَدَانِهِ) أي الدين عنه (رِقْعًا لَا عَنَتًا) ليضر بالدين (فَيَرُدُّ كَثِيرَاتِهِ)
 عنتا (وَهَلْ إِنْ عَلِمَ بِأَنَّهُ) و إلا مضى وكل من يقبضه (وَهُوَ الْأَظْهَرُ) اصطلاحه
 الأرجح (تَأْوِيلَانِ لَا إِنْ ادَّعَى عَلَى غَائِبٍ فَضْمِنَ ثُمَّ) قدم و (أَسْكَرَ أَوْ قَالَ

لِمُدَّعٍ عَلَى مُنْكَرٍ إِنْ لَمْ أَنْتَ بِهِ لَدَيْ قَانَا ضَامِنٌ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ إِنْ لَمْ يَنْبُتْ حَقُّهُ (لِلدَّعَى فِيهَا) (بَيِّنَتُهُ وَهَلْ يَأْخُذُ بِهِ تَأْوِيلَانِ) أَرْجَحُهَا الْفَاءُ إِقْرَارُ الْمَعْرِ (كَقَوْلِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَجَلُنِي الْيَوْمَ فَإِنْ لَمْ أَؤَافِكَ) بِأَلْفٍ بَدَلِ الْوَافِ عَلَى الْأَحْسَنِ (فَالَّذِي تَدَّعِيهِ عَلَى حَقٍّ) فَلَا يُلْزِمُهُ إِنْ لَمْ يَجِبْ (وَرَجَعَ) الضَّامِنُ (بِمَا أَذَى وَلَوْ مُقَوَّمًا) مِنْ جَنْسِ الدِّينِ فَيَرْجِعُ بِمِثْلِهِ أَوْ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ غَيْرَ مَحَابَةِ (إِنْ ثَبَتَ الدَّفْعُ) فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَى رَبِّ الدِّينِ وَأَنْكَرَ الْقَبْضَ فَلَا رَجُوعَ لَهُ عَلَى الضَّمُونِ وَلَوْ دَفَعَ بِحَصْرَتِهِ فَإِنْ دَفَعَ مِنْ مَالِ الْمَضْمُونِ فَصَلِّهِ لِأَنَّ الْمَقْرُطَ فِي رُكْ الْإِشْهَادِ مِنْ لَهُ الْمَالِ (وَجَازَ صَلَاحُهُ عَنْهُ بِمَا جَازَ لِلْفَرِيْمِ عَلَى الْأَصَحِّ) إِلَّا الدَّرَامَ عَنْ الدَّنَائِيرِ وَلَوْ حَالَةً وَعَنْ طَعَامِ السَّلَامِ أَيْجُودَ مِنْهُ أَوْ أَرْدَا (وَرَجَعَ بِالْأَقْلَ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الدِّينِ (أَوْ قِيَمَتِهِ) أَيْ مَا دَفَعَ (وَإِنْ بَرَى الْأَصْلُ) كَارِثُ رَبِّ الدِّينِ تَرَكَهُ لِلدِّينِ (بَرَى لَا عَكْسَهُ) كَمَا إِذَا وَهَبَ لِلدِّينِ الْحَمِيلَ فِيهِ بِهِ (وَعُجِّلَ) إِنْ شَاءَ رَبُّهُ (بِمَوْتِ الضَّامِنِ وَرَجَعَ وَارِثُهُ بَعْدَ أَخِيهِ) فَإِنْ كَانَ بِالْوَجْهِ وَقَفَ مِنَ التَّرَكَةِ بِقَدْرِ الدِّينِ كَمَا فِي عَجٍّ (أَوْ) مَوْتِ (الْفَرِيْمِ إِنْ تَرَكَهُ) وَإِلَّا بَقِيَ (وَلَا يَطْلُبُ إِنْ حَصَرَ الْفَرِيْمُ مُوسِرًا) نَنَالُهُ الْأَحْكَامَ غَيْرَ مُلْدَ وَلَا مَاطِلَ وَيُمْكِنُ أَنْ هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ (وَلَمْ يَبْعُدْ إِيْمَانُهُ عَلَيْهِ) عَلَى أَنَّهُ بِالنُّونِ أَيْ تَسْلُطُهُ وَقِيلَ الْوَافِ بِمَعْنَى أَوْ وَهُوَ فِي الْغَائِبِ وَيَقْرَأُ بِالتَّاءِ أَوَّلُهُ مُثْلَتُهُ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ أَيْ إِثْبَاتُ مَالِ الْفَرِيْمِ وَالْوَفَاءُ مِنْهُ (وَالْقَوْلُ أَنَّهُ فِي مَلَاتِهِ) وَحَلَفَتْ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ الْعِلْمُ وَرَجَعَ تَصْدِيقُ رَبِّ الدِّينِ فِي عَدَمِ الْفَرِيْمِ حَتَّى يَثْبُتَ الْحَمِيلُ الْمَلَاءُ انْفَرَحَ وَبَيْنَ (وَأَفَادَ شَرْطُ أَخْذِ أَيْهَمَا شَاءَ وَتَقْدِيمِهِ) أَيْ الْحَمِيلَ (أَوْ) لَا يَطْلُبُ إِلَّا (إِنْ مَاتَ) أَحَدُهُمَا (كَشَرَطِ ذِي الْوَجْهِ أَوْ رَبِّ الدِّينِ التَّصْدِيقَ فِي) شَأْنِ (الْإِحْضَارِ) ثُبُوتًا وَعَدَمًا يَمِينُ أَوَّلًا (وَلَهُ طَلَبُ الْمُسْتَحَقِّ بِتَخْلِيصِهِ عِنْدَ أَجَلِهِ) وَلَوْ بَمَوْتِ أَوْ قُلْسِ الْفَرِيْمِ وَطَلَبِ الْفَرِيْمِ بِالْعَمَلِ (لَا يَنْسَلِمُ الْمَالُ

إِلَيْهِ وَضَمَنَهُ إِنْ اقْتَصَاهُ لَا) إِنْ (أُرْسِلَ بِهِ) باضافهما ويغرم المدين إلا أن يوكفه رب الدين عليه (وَلَزِمَهُ تَأْخِيرَ رَبِّهِ) المدين (الْمُعْسِرَ أَوْ الْمُوسِرَ إِنْ سَكَتَ) شرط في الثاني (أَوْ لَمْ يَعْلَمْ) حتى حل الأجل إذ الضمان ثابت (إِنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُؤَخِّرْ مُسْقِطًا وَإِنْ أَنْكَرَ) أى لم يرض بتأخير اللومر (حَلَفَ) رب الدين (أَنَّهُ لَمْ يَنْقُطْهُ) وَلَزِمَهُ الضمان وسقط التأخير أصلاً كما في الخرشى وابن ردا على عب (وَتَأَخَّرَ غَرِيمُهُ بِتَأْخِيرِهِ إِلَّا أَنْ يَخْلِفَ) أنه أخر خصوص الحيل (وَبَطَّلَ) الضمان (إِنْ سَدَّ مَتَحَمِّلٌ بِهِ أَوْ قَدَّتْ) الكفالة لمضى فيها (كَيَجُئِلَ مِنْ غَيْرِ رَبِّهِ لِمَدِينِهِ) بأن وصل الضامن أما إن دفع رب الدين للدين فجائز إلا قبل الأجل لشبهه بضع وتبجل كما في حش (وَإِنْ) كان الجبل (ضَمَانَ مَضْنُوهِ) لمدين له أو عليه (إِلَّا فِي اشْتِرَاءِ شَيْءٍ) معين وإلا هى شركة ذم كما يأتى (بَيْنَهُمَا أَوْ بَيْعِهِ) سلفاً (كَقَرْضِهِمَا عَلَى الْأَصَحِّ) فيجوز ضمان كل بقدر ما بضمنه الآخر (وَإِنْ مَدَّدَ حَلَاءً) وَهُ يَسْتَقِلُّ أَحَدُ الْبَاقَى (اتَّبَعَ كُلُّ بَحْصَتِهِ) من قسمة الدين على عددهم (إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ حَالَةً بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ) فيؤخذ المتبسر عن المتعذر (كَتَرْتَبِهِمْ) المدار على استقلال كل بالضمان فيأخذ من شاء ولو تبسر غيره ومن ذلك أن يقول أيكم شئت أخذت عن حقي (وَرَجَعَ الْمُؤَدَّى بِغَيْرِ الْمُؤَدَّى عَنْ نَفْسِهِ بِكُلِّ مَا عَلَى الْمُتَقَى) بدل مفصل من بغير (ثُمَّ سَاوَاهُ) فيها على الباقي مهم حلاء غراماً ووضحه بقوله (فَإِنْ اشْتَرَى سِتَّةَ بَيْتَانَةٍ بِالْحَمَالَةِ) لبعضهم (فَلَقِيَ) رب الدين (أَحَدَهُمْ أَخَذَ مِنْهُ الْجَمِيعَ) مائة أصانة وخمسة مائة حالة (ثُمَّ إِنْ لَقِيَ) هذا المؤدى (أَحَدَهُمْ أَخَذَهُ بِمِائَةٍ) كل ما على المتقى من الخمسة مائة الزائدة على ما أداه الأول عن نفسه (ثُمَّ بِمِائَتَيْنِ) مساواة فيها على الباقين (فَإِنْ تَجَّى أَحَدُهُمَا) وقد غرم ثلثائة منها عن نفسه مائة (ثَالِثًا أَخَذَهُ بِخَمْسِينَ) حصة من المائتين الزائدين (وَبِخَمْسَةِ وَسَبْعِينَ) مشاركة في المائة والخمسين

الباقية (فَإِنْ لَقِيَ الثَّالِثُ رَابِعًا أَخَذَهُ بِخُمُسِهِ وَعِشْرِينَ) حصة من الخمسة والسبعين فانها عن الثلاثة (وَمِثْلُهَا) مشاركة في الخمسين (ثُمَّ) الرابع يرجع على الخامس (بِاثْنَيْ عَشَرَ وَنِصْفٍ) حصة من الخمسة والعشرين (وَبِسِتَّةٍ وَرُبُعٍ) مشاركة في حصة السادس وقد وضحا تكميل العمل بحول في الشرح (وَهَلْ لَا يَرْجِعُ بِمَا يَخُصُّهُ أَيْضًا إِذَا كَانَ الْحَقُّ عَلَى غَيْرِهِمْ أَوْ لَا) نفي للنفي فيستووا في الكل (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ) راجع للأول المعتمد (نَأْوِيلَانِ) ويصح جمل أولا ظرعا منونا أى قبل الجملة والثاني بطوى فان كانوا ثلاثة والدين ثلاثمائة أخذت من أحدهم فأخذ من الثاني مائة وخمسين باتفاقهما ظهرت ثمرة الخلاف في الثالث فعلى الأول يرجع كل عليه بخمسين وعلى الثاني من لقيه أولا ساواد فيأخذ منه خمسة وسبعين فاذا لقيه الآخر ساواه فيما زاد عليه من القرم فيأخذ منه سبعة وثلاثين ونصف ثم يرجع كل على من لقي أولا باثنى عشر ونصف أفاده بن عن السنائى وهو حسن فتديره (وَصَحَّ) الضمان (بِالْوَجْهِ وَلِلزَّوْجِ رَدُّهُ) أى ضمان الوجه (وَبَرَى) ضمان الوجه (بِتَسْلِيمِهِ لَهُ وَإِنْ يَسِجُنْ) ولو لم يمكن تخليص الحق منه بن منع منه لأنه كونه كافى بن ردا على عب (أَوْ بِتَسْلِيمِهِ نَفْسَهُ إِنْ أَمَرَهُ) الضامن (بِهِ) أى بالتسليم (إِنْ حَلَّ الْحَقُّ) فيهما (وَ) بتسليمه (بِغَيْرِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ إِنْ لَمْ يُشْطَرَطْ وَبِغَيْرِ بَلَدِهِ) أى الشرط على أحد قولين أو الضمان (إِنْ كَانَ بِهِ) أى بغير بلد الشرط (حَازِمٌ وَلَوْ عَدِيمًا) راجع لأصل التسليم (وَإِلَّا) يسلمه (أَعْرَمَ بَعْدَ خَفِيفِ تَأْوَمٍ إِنْ قَرُبَتْ غَنِيَّةٌ غَرِمَهُ كَالْيَوْمِ) واليومين ويتلوم في الحاضر أيضا على الأطهر (وَلَا يَسْقُطُ الْقَرَمُ بِإِخْضَارِهِ إِنْ حُكِمَ لَا) يفرم (إِنْ أَثْبِتَ) بعد الحكم (عَدَمَهُ) أى المضمون قبل الحكم (أَوْ مَوْنَهُ) لأن الحكم لم يصادف محلا (فِي غَيْبَتِهِ وَلَوْ بَغَيْرِ بَنَدِهِ) ما قبل المبالغة هو ما بعدها فاذا

قيل الأول راجع للمدم والثاني للموت (وَرَجَعَ) الضامن (بِه) أى بما غرم قبل ثبوت المدم أو الموت (وَ) صح الضمان (بِالطَّلَبِ وَإِنْ فِي قِصَاصٍ) لا فى حقوق الله تعالى فلا تطلب (كَأَنَّا حَمِيلٌ يَطْلُبُهُ) أو اشترط نفى البكال أو قال لا أضمن إلا وجهه (من جزئيات ما قبله (وَطَلَبُهُ بِمَا يَقْوَى عَلَيْهِ) حيث علم موضعه وقرب (وَخَافَ مَا قَصَرَ وَغَرِمَ إِنْ فَرَطَ أَوْ هَرَبَهُ) أولوى مما قبله (وَغَوْقَبَ) إن اتهم بغريط ولم يفرم (وَهَلْ فِي مُطْلَقِ أَنَا حَمِيلٌ أَوْ ذَعِيمٌ) تطلق الزعامتهم على السيادة وضامن القوم له عليهم سيادة (أَوْ أَذِنٌ) فعيل أى ملزم قال تعالى وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم (وَقَبِيلٌ) حفيظ (وَعَنْدَى وَإِلَى وَشِبْهِهِ) كنى (عَلَى الْمَالِ عَلَى الْأَرْجَحِ وَالْأَظْهَرِ) كأن على الثانية بمعنى فى (لَا إِنْ اخْتَلَفْنَا) فالقول للضامن أنه يضمن المال يمين (وَلَمْ يَجِبْ وَكِيلٌ لِلْخُصُومَةِ وَلَا كَفِيلٌ بِالْوَجْهِ) فى بن العمل بوجوده (بِالْأَعْوَى إِلَّا بِشَاهِدٍ وَإِنْ ادَّعَى بَيِّنَةٌ بِكَالسُّوِّ أَوْ قَهْ) أى المدعى عليه (الْقَاضِ عِنْدَهُ) فإن بطلت فهو قوله ولم يجب وكيل النخ .

﴿ بَابُ ﴾

(الشَّرِكَةُ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ لِهَمَا مَعَ أَنْفُسِهِمَا^(١)) محصله تصرف كل نفسه ولصاحبه فى جميع المال (وَإِنَّمَا تَصِحُّ مِنْ أَهْلِ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلِ) غير المحجور ولو عدوا وكافرا لم يعمل بمحضته فيتصدق بما منها فإن شك دمه ويضمن من اغترد بالتصرف فى شركة المحجور رأس ماله وإن غر العبد بحرية فجاء (وَلَزِمَتْ بِمَا يَدُلُّ عَرَفًا) كالقول (كَأَشْتَرَكْنَا) فيجوز تبرع أحدهما بعبد بزائد عمل (بِذَهَبَيْنِ أَوْ وَرَقَيْنِ ائْتَمَقَ صَرَفُهُمَا) ولم يخالف

(١) فى أقرب المالك : الشركة عقد مالكي مالين فأكثر على التبرع فيها مما أو على عمل بينهما بما يدل عرفاً ٨١

الوزن لا تبر ومسكوك حيث كثر فضل السكة (وَبِهِمَا مِنْهُمَا) مع الشروط السابقة (وَبَعَيْنٍ وَبِعَرْضٍ) ولو طعماً (وَبِعَرْضَيْنِ) ولو أحدهما طعام (مُطْلَقًا) انقفاً أو اختلقاً (وَكُلُّهُ) من العرضين يعتبر رأس مال في الشركة (بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ أُخْضِرَ) لَأَقَاتَ إِنْ صَحَّتِ الشَّرِكَةُ (قَانَ فَدَتِ فَا بَعِ بِهِ قَانَ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ الْقِيَمَةَ يَوْمَ الْبَيْعِ وَإِنْ حَصَلَ خَلَطُ الطَّعَامِ فَالْمَعْبَرُ الْقِيَمَةُ يَوْمَهُ) إِنْ خَلَطَا وَلَوْ حُكْمًا كَجَمْعِ صَرْتَهُمَا عِنْدَ أَحَدِهِمَا شَرْطُ فِي اشْتِرَاكِهِمَا فِي الضَّمَانِ لِلْأَخُوذِ مِنَ الزُّومِ كَمَا يَفِيدُهُ قَوْلُهُ (وَإِلَّا فَالتَّائِفُ مِنْ رَبِّهِ وَمَا ابْتِيعَ بِتَغْيِيرِهِ فَبَيْتَهُمَا) إِنْ شَاءَ الْمُشْتَرَى (وَعَلَى الْمُتَائِفِ) مَالُهُ (نِصْفُ الثَّمَنِ) إِنْ كَانَتِ الشَّرِكَةُ مُنَاصِفَةً (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَكْتُمَ بِالتَّلَفِ فَلَهُ وَعَنْهُ أَوْ مُطْلَقًا) وَلَوْ عَلِمَ حَيْثُ أَرَادَ ذُو التَّالِفِ (إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ الْأَخْذَ لِنَفْسِهِ تَرَدُّدٌ) اصْطِلَاحُهُ نَاوِيلَانِ وَشَرْطُ الْخَلَطِ فِيهِمَا حَقُّ تَوْفِيَةٍ (وَلَوْ غَابَ نَقْدُ أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ يَبْعُدْ وَأَمْ يُتَجَرَّ لِحَضُورِهِ) الْقِيدَانِ لِابْنِ يُونُسَ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ وَمَقْتَضَى الْخَمْسِ عَدَمَ اعْتِبَارِهَا أَنْظِرْ ابْنَ عَرَفَةَ كَذَا فِي بَنٍ (لَا يَذْهَبُ) مِنْ طَرَفٍ (وَبُورِقٍ) مِنْ آخَرٍ (وَ) لَا (يَطْعَمَانِ) (١) وَلَوْ انْفَقَا ثُمَّ إِنْ أَطْلَقَا التَّصَرُّفَ وَإِنْ يَنْوِيعُ فَمُفَاوَضَةً (وَفِي اشْتِرَاكِ كُنَا قَوْلَانِ أَظْهَرُهَا عَنَانٌ (وَلَا يَفْسِدُهَا انْفِرَادُ أَحَدِهِمَا بِشَيْءٍ) يَعْمَلُ فِيهِ لِنَفْسِهِ حَيْثُ اسْتَوَى فِي عَمَلِ الشَّرِكَةِ (وَلَهُ أَنْ يَتَجَرَّعَ إِنْ اسْتَأْذَنَ بِهِ أَوْ خَفَّ كِبَارَةً آتَةٍ وَدَفْعَ كِسْرَةٍ وَيَبْضِغَ) يَرْسِلُ يَشْتَرِي مِنْ بَلَدٍ (وَيُقَارِضُ) وَجَزَمَهُ شَرِكَةً وَقِيدَمَا الْخَمْسُ بِاتِّسَاعِ الْمَالِ (وَيُودِعُ لِمُذَرٍّ وَإِلَّا ضَمَّنَ وَيُشَارِكُ فِي مُعَيَّنٍ) بِحَيْثُ لَا تَجُولُ يَدُ الثَّالِثِ (وَيُقِيلَ وَيُوَلَّى) بِالْأَنْظَرِ (وَيُقَبَّلُ الْمَعْيِبُ)

(١) قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمُوعِ - لَلْ ضَمِيَّةُ أَظْهَرُهَا مَا اتَّصَرَ عَلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ . بَيْعُ الطَّعَامِ لَتَجَرَّ قَدْ قَبَضَهُ مِنْ بَيْعِ الشَّرِكَةِ وَالْخَلَطُ لَيْسَ قَبْضًا وَفِيهِ أَنَّهُ مُوجُودٌ فِي طَعَامٍ مِنْ أَحَدِهِمَا هُ وَنَاخِرُهَا لِلْأَلَكَةِ تَحْدُودًا قَبُولِ الْأَرَاءِ غَيْرِ الْمَقُولَةِ أَوْ الْمَلَّةِ بِلَالٍ غَيْرِ مَقْبُولَةٍ وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ إِلَّا قَوْلُهُ : الْفَقْهُ سَلِمَ !!

التي باعه أحدهما فرد (وإن أبي الآخر ويُقرَّ يدين) في مال الشركة قبل
التفرق كما سبق (لن لا يتهم عليه) وإلا ففي ذمته (ويبيع بالدين لا الشراء
به) إلا بإذن (ككتابية وعق على مال) من المبد تشبيه في النفي ومن غيره
كالبيع (وإذن لمبد في تجارة أو معاوضة) مع ثالث مفهوم قوله سابقاً
ويشارك في معين (واستبد أخذ قراض ومُسْتَعِير دابةً بإذن وإن للشركة)
ينبغي أن الواو للحال (ومتجر يوديعه بالربح) قيل هو في الدابة رجوعه
بخصه شريكه في الكراء وفي (ر) أن المصنف أجل موزع والنقل ليس فيه
الربح في الدابة (والخسر) هو في الدابة ضمانها إن حكم به حنفى أو فيما يقاب
عليه من كالدعوة (إلا أن يعلم شريكه) ويرضى (بتمديه بالتجر في الوديعه)
فسيان (وكل وكيل قيرد على حاضر لم يتول) بيع معيب (كالفائب)
فيما سبق من قوله ثم قضى إن أثبت عهده الخ (إن بدلت غيبته) كالمشرة
أو يمين مع الخوف (وإلا انتظر والربح والخسر) والعمل (يقدر المالكين
وتفسد بشرط التفاوت ولكل) إن علا قبل الفسخ (أجر عمله للآخر)
أراد به ما يشمل أربح فيقرادان بحسب المالكين (وله التبعض والسلف) لنبر بنيه
كما يأتي (والهبة بعد المقد) وقبله غير السلف تفاوت (والقول المدعى التلف
والخسر) إلا لقرينة (أو لاخذ لا يثق له) أنه ليس للشركة (ولمدعى
النصف وحلاً عليه في تنازعهما) يفى عنه عموم ما قبله (وللاشتراك)
عطف على لأخذ معمول مدعى واللام مقوية (فيما بيد أحدهما إلا
لبينة) لمدعى الاختصاص به (على كإثباته) وهبته له هذا إن قالت
نعلم تأخر الإثبات عن الشركة بل (وإن قالت لا تعلم تقدمه لها)
ولا تأخره فإن علمت تقدمه دخل إلا أن يشهد بخروجه (إن شهد بالمعاوضة)
شرط في كون القول لمدعى الاشتراك (ولو لم تشهد بالإقرار بها)

عَلَى الْأَصَحِّ وَلِغُلْمٍ بَيْنَهُ بِأَخْذِ مَائَةٍ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ إِنْ أَشْهَدَ بِهَا عِنْدَ الْأَخْذِ
فَاتَّلاَ خَوْفَ دَعْوَى الرَّدِّ وَعَدُولِ الْقَاضِي مَحْمُولُونَ عَلَى قَصْدِ التَّوَقُّعِ (أَوْ قَصَّرَتْ
الْمُدَّةُ) لَا كَسْتَهْ يَصِلُ مِثْلُهَا (كَذْفُ صَدَاقٍ عَنْهُ فِي أَنَّهُ مِنَ الْمَوَاضِعِ
إِلَّا أَنْ يَطُولَ كَسْتَهُ) بِلَا مَطَابَاةٍ فَيَصْدَقُ الدَّفْعُ عَنْهُ أَنَّهُ مِنْ مَالِهِ الْخَاصِّ (إِلَّا
بِبَيِّنَةٍ بَيِّنَةٍ) اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا قِيلَ إِلَّا (وَإِنْ قَالَتْ لَا نَعْلَمُ) تَأْخُذُهَا كَمَا سَبَقَ
(وَإِنْ أَقَرَّ وَاحِدٌ بَعْدَ تَفَرُّقٍ أَوْ مَوْتٍ) وَإِلَّا هَدَّ سَبَقَ (فَهُوَ شَهِيدٌ فِي غَيْرِ
نَصِيهِ) فَيَحْتَاجُ لِلْمَدَالَةِ وَتَكْلَافِ النَّصَابِ (وَالنَّيِّتُ نَفَقَتُهُمَا وَكَسْوَتُهُمَا وَإِنْ
يَبْلَدَيْنِ مُخْتَلَفِي الشَّعْرِ كَمِثْلِهِمَا إِنْ تَقَارَبَا وَإِلَّا حَسَبًا كَأَنَّهُمَا أَحَدٌ) بِهِ
أَيُّ مِمَّا ذَكَرَ مِنَ الْمِيَالِ وَالْإِنْفَاقِ كَمَا فِي بَنٍ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لِسَبِّ (وَإِنْ اشْتَرَى)
مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ (جَارِيَةً لِنَفْسِهِ فَلِلْآخَرِ رَدُّهَا) لِلشَّرِكَةِ أَوْ يَبْقَى بِنِصْفِ الثَّمَنِ
(إِلَّا لِلْوَطْءِ يَأْذِنُهُ) لَا مَفْهُومَ لِلْوَطْءِ فَالْأَحْسَنُ نَسْخُهُ زِيَادَةُ أَوْ قَبْلُ يَأْذِنُهُتَيْنِ
الْثَّمَنِ (وَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةً لِلشَّرِكَةِ يَأْذِنُهُ أَوْ بِقِيَرِهِ وَحَلَّتْ) وَهُوَ مُوسِرُ
(قَوْمَتِ) وَلَا حَدَّ وَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ (وَإِلَّا) تَحْمِلُ أَوْ أُعْصِرُ (فَلِلْآخَرِ إِبْقَاؤُهَا)
لِلشَّرِكَةِ وَالْوَلَدِ حُرِّ (أَوْ مُقَاوَنَاتِهَا) يَعْنِي قَوِيمَهَا وَتَبَاعِهَا إِنْ أُعْصِرَ كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ
شَرَطَا نَفْيَ الْإِسْتِئْذَانِ) بِالنَّصْرِ (فَمَنْ أَنْزَلَ وَجَّازَ لِدَى طَلَبِهِ) ذَكَرَ (وَذِي
طَلَبَةٍ) أَتَى (أَنْ يَتَّقَى عَلَى الشَّرِكَةِ فِي الْفِرَاقِ) وَطَلَبُ كُلِّ عَلَى مِلْكِهِ
وَضَمَانِهِ وَكَذَا إِذَا تَصَدَّقَ مِنَ الطَّرِيقِ لَا إِنْ اسْتَقْلَ ذَكَرَ أَحَدَهُمَا بِأَنَّهُ لَا نَعْمَ
الدَّجَاجُ مِمَّا يَحْتَاجُ لِلْأَمِّ قَطُّ وَلَوْ أَنْ كَحَ الرِّقِيقَانِ عَلَى ذَلِكَ ثَبَتَ بِمَدِّ الْبِنَاءِ بِمِثْلِ
الْمَثَلِ وَالْأَوْلَادِ لِلْمَالِكِ الْأُمِّ وَلَوْ دَفَعَ شَخْصٌ بِيضًا لَدَى طَلَبَةٍ فَالْفِرَاقُ لَهَا وَلِلدَّافِعِ
مِثْلُ الْبَيْضِ كَنْ دَفَعَ بَرًّا لِمَنْ بَرَّ فِي أَرْضِهِ كَمَا فِي حَشٍّ وَغَيْرِهِ (وَ) إِنْ قَالَ
(اشْتَرَى لِي وَلَكَ مَوْكَالَةً وَجَّازَ وَاقْدَعْ عَنِّي إِنْ لَمْ يَحُلْ وَأَيُّهَا لَكَ) لِأَنَّهُ سَلَفَ

بنفع (وَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهَا) فيما عدا (إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَاحِدٌ مِنْهَا فَكَارَهُنَّ وَإِنْ
أَسْلَفَ غَيْرُ الْمُشْتَرِي جَازَ إِلَّا لِكَبِيرَةِ الْمُشْتَرِي) ووجاهتها سبق (وَأَجِيرُ)
من أبى الشركة في الطرفين (عَلَيْهَا إِنْ اشْتَرَى شَيْئًا يَسُوْقُهُ لَا لِكُسْرٍ وَقَنِيَّةٍ).
دولية (وَعِيْرُهُ حَاضِرٌ لَمْ يَتَكَلَّمْ) ولم يندر بعدم التفسير (وإن بقرينة) من
تُجَارِهِ (أى الشىء ولو بغير ذلك السوق ولو لم يكن من التجار (وَهَلْ وَلَوْ فِي
الرِّقَاقِ لَا كِبِيَّتُهُ قَوْلَانِ) أرجحهما عدم الجبر في الرِّقَاق ولو نافذاً (وَجَازَتْ (١)
بِالْمَعْمَلِ إِنْ اتَّخَذَ وَتَلَاَزَمَ) كواحد ينسج والآخر يدور (وَسَاوِيَا فِيهِ
أَوْ تَقَارَبَا) يعنى أخذ كل ما يساوى له أو يقار به بالعرف (وَحَصَلَ التَّائَوُنُ
وَإِنْ يَسْكَنْتَيْنِ) تصرفا فيهما والتفاق واحد (وَفِي جَوَازِ إِخْرَاجِ كُلِّ آلَةٍ
وَاسْتِنْبَاجِهِ مِنَ الْآخِرِ أَوْ لِابْنِ) للجواز ابتداء (مِنْ مِلْكٍ أَوْ كَرَاهٍ) من
غيرهما (تَأْوِيلَانِ كَلْبِيَّيْنِ) اتحدا طلبا أو تلازما كواحد يخرج العشاة والآخر
يُكْحَلُهَا) اشتركا في الدواء وصاندين في البازين (أو الكليين (وَهَلْ
وَإِنْ افْتَرَقَا) في الملك أو الطلب أو لا بد من الاجتماع فيهما (رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ
وَحَافِرَيْنِ بِكَرِّكَازٍ وَمَعْدِنٍ وَلَمْ يَسْتَحِقَّ وَارِثُهُ بَقِيَّتَهُ وَأَقْطَعَهُ الْإِمَامُ وَقِيدَ
بِمَا) إِذَا (لَمْ يَبْدُ) وفي حش تبعا لشب ضعف القيد (وَلَزِمَتْهُ) عمل (مَا يَقْبَلُهُ
صَاحِبُهُ وَضَمَانُهُ) إِلَّا أَنْ يَقْبَلَهُ بِدَ طَوْلِ غِيْتِهِ (وَإِنْ تَقَاصَلَا) بحد قبوله
(وَأَلْتَمَسَ مَرَضٌ كَيَوْمَيْنِ وَغِيْبَتُهُمَا لَا إِنْ كَثُرَ) فيرجع بما يخصه من كراه
للثل وما أتى بينهما (وَقَسَدَتْ بِاشْتِرَاطِهِ) أى إلتاء الكثير (كَتَابِيرِ الْآلَةِ)
يتبرع به أحدهما في صلب المقد (وَهَلْ يَكْفِي الْيَوْمَانِ كَالصَّحِيحَةِ) الظن كما
قال بن أن أصله في الصحيحة عُرفت في بالكاف أى هل يلغى من الكثير
يومان أى وأما الفاسدة فلا يلغى فيها شيء اتفاقاً (تَرَدُّدُ) فسدت (بِاشْتِرَاطِهِمَا

فِي الدَّمَرِ أَنْ يَشْتَرِيَ) شَيْئًا بِأَمَالٍ مَعِينًا تَضَامَنُ بِهِ بِالسُّوِيَةِ كَمَا سَبَقَ (وَهُوَ
 بَيْنَهُمَا وَكَتَبَتْ وَحَيْثُ مَالٌ خَامِلٌ بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ) وَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُّ فَإِنْ فَاتَ
 بِالْأَقْلَ مِنَ الثَّمَنِ وَالْقِيَمَةِ وَاللَّوْجِيَةِ جَمْلَ مِثْلِهِ (وَكَذَى رَحَى وَذَى بَيْتٍ وَذَى دَابَّةٍ
 لِيَعْمَلُوا إِنْ لَمْ يَنْسَلُوا الْكِرَاهَ وَتَسَلَوْا فِي الْغَلَّةِ وَتَرَادَوْا الْأَكْرِيَةَ) بِحَسَبِ
 مَا لِكُلِّ (وَإِنْ اشْتَرَطَ عَمَلُ رَبِّ الدَّابَّةِ) لَا مَفْهُومَ لَهُ (فَالْغَلَّةُ لَهُ وَعَلَيْهِ
 كِرَاؤُهَا وَقَضِيَ عَلَى شَرِيكَ) وَلَوْ قَامَ مَعَهُ مَالِكٌ فَيَسْتَتِي مِنْ بَيْعِ الْوَقْتِ بِقَدْرِ
 التَّعْمِيرِ (فَيَا لَا يَنْقَسِمُ) كَلَامٌ (أَنْ يَعْمَرَ أَوْ يَبْنِيَ) لِمَنْ يَعْمَرُ (كَذَى سُلُكُ
 إِنْ وَهَى) تَشْبِيهِ فِي الْجَبْرِ السَّابِقِ (وَعَلَيْهِ) أَيْ الْأَسْفَلَ (التَّعَاتِقُ) لِلْأَعْلَى
 (وَالسَّقْفُ) لَا الْبَلَاطُ (وَكَتَسَ يَرْحَاضُ) وَفِي الْمَكْتَرَى خِلَافٌ وَعَمَلٌ بِالْعَرَفِ
 وَإِخْرَاجُ دَابَّةٍ مَاتَ عَلَى رَبِّهَا (لَا سَلَمَ وَبَسَدَ زِيَادَةُ الْمَاءِ إِلَّا الْخَفِيفُ
 وَبِالسَّقْفِ لِلْأَسْفَلِ) لَا مَا لَا يَقْضِي عَلَيْهِ بِهِ (وَبِالدَّابَّةِ لِلرَّاكِبِ) وَالْقَدَمُ أَوْ مِنْ
 عَلَى الظُّهْرِ عَلَى غَيْرِهَا وَالْجَنَابِ بَيْنَهُمَا كَالْتَمَاقِينَ (لَا مُتَمَاقٍ بِلِجَامٍ) إِلَّا الْقَرِينَةُ
 أَوْ عَرَفَ (وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمْ رَحَى إِذْ أَتَيَا فَالْغَلَّةُ لَهُمْ وَيَسْتَوِي فِي مِثْلِهَا مَا فَتَقَ)
 وَلَوْ أَذْنُوا وَلَمْ يَطْلُمُوا إِلَّا بَعْدَ الْإِصْلَاحِ لَرَجَعَ فِي ذِمَّتِهِمْ (وَبِالْإِذْنِ فِي دُخُولِ جَارِهِ
 لِإِصْلَاحِ حِدَارٍ وَنَحْوِهِ) كَخَشْبَةٍ وَمَتَاعٍ لَمْ يُخْرِجْهُ لَهُ (وَيَقْسَمَتُهُ) أَيْ الْجَبَّارُ
 بِالْقَرْعَةِ (إِنْ طُلِبَتْ) فِي طَوْلِهِ مِنَ الشَّرْقِ لِلْمَقَرِّ (لَا يَطُولُهُ عَرْضًا) الْأَحْسَنُ
 حَذْفُ قَوْلِهِ بِطَوْلِهِ أَوْ تَقْدِيمُهُ عَلَى لَا وَالْعَرْضُ الثَّخَنُ فَلَا يَقْسَمُ إِلَّا تَرَاضِيًا لِلتَّلَايُخْرِجِ
 الْأَسْمَ عَلَى غَيْرِ جِهَتِهِ فَإِنْ مَنَعَ مِنَ الْقِسْمِ مَانِعٌ كَخَشْبَةٍ مَفْرُوزَةٍ قَوَائِمُهَا فَنُ صَارَ لَهُ أَزَالُ
 غَيْرُهُ (وَبِإِعَادَةِ التَّارِ لِمِثْرِهِ إِنْ هَدَمَهُ إِلَّا لِإِصْلَاحٍ أَوْ هَدَمَ بِنَفْسِهِ) وَلَوْ قَدَرَ
 عَلَى رَدِّهِ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَاكَ (وَيَهْذَمُ بِنَاءَ طَرِيقٍ وَلَوْ لَمْ يَقْصُرْ)
 أَوْ أَصْلُهَا مَالِكٌ اسْتَعْرَقَ مِلَّةَ الْحَيَازَةِ وَبِهِ مَا كَتَ (وَيَجْلُوسُ بِأَعْيَةِ بِأَفْنِيَةِ الدَّوْرِ
 لِلْبَيْعِ إِنْ خَفَ) وَلَا تَحْمِلُ أَجْرَةً عَلَى مَا قَضَى بِهِ (وَالسَّابِقُ) لِلْمِلَاحِ (كَسَجِدِ)

وقضي لمن اشترى فيه بموضه (وَسَدَّ كَوْتَهُ) بناسها (فَتَحَّتْ أُرِيدَ سَدُّ خَلْقِهَا) حيث أشرفت بغير سلام (وَيَمْنَعُ دُخَانَ كَحْمَاءٍ وَرَائِحَةَ كَدِّ يَابَغٍ) حدث ذلك (وَأَنْذَرِ قَبْلَ بَيْتٍ) يضر غباره كالنمض في الطريق ولو على يابه (وَمُضِرٌ بِجِدَارٍ) كحدوث بثر أو رحي (وَأَصْطَلِبِلْ أَوْ حَانُوتٍ قِبَالَ بَابٍ وَيَقْطَعُ مَا أَضْرَمَ) أغصان (شَجَرَةٍ بِجِدَارٍ إِنْ نَجَّدَتْ وَإِلَّا قَوْلَانِ) أرجحهما قطع ما ضرر أيضا كان صمد عليها السراق بخلاف الخربة فيحترس جارها (لَا مَانِعٌ ضَوْءٍ أَوْ تَمْسٍ أَوْ رِيحٍ إِلَّا لِأَنْذَرِ) كالرييح عن طاحونة (وَعَلَوْ بِنَاءٍ) إلالاتى وفي مساواته قولان ويجوز له شراء المالى (وَصَوْتٍ كَكَمْدٍ) وقصر ما يشتد ويدم (وَبَابٍ بِسِكَّةٍ نَعْدَتْ وَرَوْشٍ وَسَابِطٍ لِمَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ بِسِكَّةٍ نَعْدَتْ وَإِلَّا فَكَالْمَلِكِ لِجَمِيعِهِمْ) لا بد من إذن من يمر تحته وقيل لافرق بين النافذة وغيرها يجوز ما لا يضر ورجح (إِلَّا بِأَبَا نَكَّبٍ) عن مقابلة أو أذن والموضوع غير النافذة (وَضَعُودٌ نَخْلَةٌ وَأَنْذَرٌ يَطْلُو عِوًى وَنَدَبٌ إِعَارَةٌ جِدَارِهِ) لجاره (إِعْرَازٌ خَشَبَةٌ أَوْ إِزْفَاقٌ بِنَاءٌ وَفَتْخٌ بَابٌ وَلَهُ) إن أعار عرصته لبناء غير مقيد بمدة (أَنْ يَرْجِعَ) وفيها إن دفع ما نفق أو قيمته) أو لحكاية خلاف موضعها (وَفِي مَوَاقِفَتِهِ وَمُحَاقِفَتِهِ) بحمل الثانى على الشراء بالثنين أو عدم الشراء أصلا (تَرَدَّدُ) حقه ناويلان

(فَصْلٌ) (لِكُلِّ قَسْعٍ الْمَزَارَعَةُ إِنْ لَمْ يُبَذَّرْ) ميلزم بقدر البذر كافي (ر) وكرا، الأرض لازم (وَصَحَّتْ إِنْ سَلِمَ مِنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ يَمْتَنِعُ) وهو الطعام كسمل النحل أو ما تنبتة^(١) كقطعن لا كحشب مرة (وقابلها مساو وتساويا) مؤداها واحد إن لم يأخذ كل بقدر ما من جهته (إِلَّا لِتَبْرُجَ بَعْدَ الْعَدِّ) فلا يضر (وَحَلْطٌ بَذْرٌ إِنْ كَانَ) منهما والمراد به ما يشمل الزريعة (وَلَوْ يَأْخُراجُهُمَا) معا وهذا قول، والثاني لا يشترط الخلط (فَإِنْ لَمْ يَنْبِتْ بَذْرُ أَحَدِهِمَا

(١) لورود النمل عن الخابرة وهى كراء الأرض بما تنبت

وَعَلِمَ لَمْ يُحْتَسَبْ بِهِ إِنْ غَرَّ وَعَلَيْهِ مِثْلُ نِصْفِ النَّاتِ) وما عمل شريكه في البئر وكراء أرضه إذ القرض فوات الإبان (وَالْأَيَّ) يفر (فَعَلَى كُلِّ نِصْفٍ بَذْرُ الْآخَرِ وَالزَّرْعُ بَيْنَهُمَا كَأَن تَسَاوَيَا فِي الْجَمِيعِ) العمل والبذر والأرض (أَوْ قَابِلُ بَذْرٍ أَحَدِهِمَا عَمَلٌ) والأرض بينهما (أَوْ) قابل العمل (أَرْضُهُ وَبَذْرُهُ أَوْ بَعْضُهُ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ مَا لِلْعَامِلِ عَنْ شِبَعِ بَذْرِهِ) لمجموع البذر لأن أخرج ثلثي البذر وله النصف لأن بعض البذر في مقابلة الأرض (وَلِأَحَدِهِمَا الْجَمِيعُ إِلَّا الْقَمَلُ) وهي مسألة الخماس (إِنْ عَقْدًا يَلْفِظُ الشَّرَكَةَ لَا الْإِجَارَةَ) للجهالة (أَوْ أَطْلَقًا كَالْفَاءِ أَرْضٍ) لما بال (وَتَسَاوَيَا غَيْرَهَا) تشبيه في الفساد للثغوت (أَوْ لِأَحَدِهِمَا أَرْضٌ رَخِيصَةٌ وَعَمَلٌ) والآخر البذر (عَلَى الْأَصَحِّ) اصطلاحه الأرجح ولو حذف رخيصة لحسن (وَإِنْ فَسَدَتْ وَتَكَافَتْ عَمَلًا) يعني وجوده منهما ولو لم يتساويا (فَبَيْنَهُمَا) على حسب العمل (وَتَرَادًا غَيْرُهُ) من البذر وأجرة الأرض بنسبة ما أخذ كل (وَالْأَيَّ) بأن انفرد أحدهما بالعمل (فَالْعَامِلُ) الزرع (وَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ كَأَن لَهُ بَذْرٌ مَعَ عَمَلٍ أَوْ أَرْضٌ) معه فيغرم مثل البذر (أَوْ كُلُّ لِكُلِّ) فان لم يكن للعامل غير العمل كان عقد الخماس بغير الشركة فله أجرته والمراد بالعمل الحرث للجهالة غيره .

باب

(صِيحَةُ الْوَكَالَةِ^(١)) بفتح الواو وكسرها (فِي قَابِلِ النَّيَابَةِ مِنْ عَقْدٍ وَفَتْحٍ وَقَبْضٍ حَقٍّ وَغُفُوبَةٍ) كقصاص (وَحَوَالَةٍ وَإِزَارَةٍ) وَإِنْ جَهَلَهُ الثَّلَاثَةُ (الْمَبْرُوءِ وَالْمَبْرُوءِ وَالْوَكِيلِ وَحِجٍّ عَلَى مَاسْبِقٍ وَوُظِيفَةٍ فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ وَهُوَ وَالْوَكِيلُ عَلَى مَا تَرَاوِيحًا حَيْثُ لَمْ يَخَالَفْ شَرْطَ وَاقِفٍ وَالتَّرْعُ مَحَلُّ خِلَافٍ) (وَوَاحِدٍ فِي خُصُومَةٍ

(١) الرِّكَالَةُ نيابة في حق غير مشروطة بموته ولا أمارة له أقرب للمالك

وَإِنْ كَرِهَ خَصْمُهُ (التوكيل وإن رضى بالتعدد جاز) (لَا إِنْ قَاعَدَ خَصْمُهُ
كَثَلَاثٍ) مجالس شيخنا الكاف زائدة إذ لا يضر مادونها وما زاد أولوى (إِلَّا
لِمُذَرٍّ) كلفه لا خاصه إن آذاه (وَحَلَفَ فِي كَثْفٍ) ونذر اعتكاف حل أنه
ما توصل بذلك للتوكيل وعلى المرض الخفيف (وَنَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ) أى بعد مجالسة
الوكيل ثلاثاً (عَزَلُهُ) وقبلها لا يلزمه ما فعل إن أعان عند الحاكم أو أشهد بعزله
ولم يفرط فى إعلامه (وَلَا أَنَّهُ عَزَلَنِي نَفْسِي وَلَا الْإِقْرَارُ إِنْ لَمْ يَقُوْضَ لَهُ
أَوْ يَحْتَمَلْ لَهُ وَلِيَحْصِمُوا اضْطِرَارُهُ إِلَيْهِ) أى إلى جعل الإقرار للوكيل (قَالَ)
اللزرى (وَإِنْ قَالَ أَقِرُّ عَنِّي بِأَلْفٍ فَأَقْرَارٌ) وقيس عليه أبره إبراء (لَا فِي
كَيْمِينَ) محترز قابل النيابة (وَمَعْصِيَةِ كَظَاهِرٍ) بخلاف الطلاق ولو فى
الحيض مثلاً لأن النعى عارض (بِمَا يَدُلُّ عَرَفًا لَا بِمُجَرَّدٍ وَكَلْنُكَ حَتَّى
يُقَوِّضَ) بخلاف الوصية فتم للحاجة (فَيَنْفَعِي النَّظَرُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ وَغَيْرُ النَّظَرِ)
وهو مالا تنمية فيه كعتق (إِلَّا الطَّلَاقَ وَإِسْكَاحَ بَيْكِرِهِ وَبَيْعَ دَارِ سَكْنَاهُ
وَعَبْدِهِ) الرغوب فيه فلا يعفى ذلك إلا بنص خاص (أَوْ يَمِينٍ) للوكل
عليه مقابل يفوض (يَتَصَرَّفُ أَوْ قَرِينَةٍ وَتَخَصُّصٍ) للوكل عليه (وَتَقِيْدَ
بِالْعُرْفِ) كدواي والعرف أنها الحير أو عماء والعرف أنها يضاء (فَلَا يَقْدَهُ)
أى ما خصه العرف (إِلَّا عَلَى بَيْعٍ فَلَهُ طَلَبُ الثَّمَنِ وَقَبْضُهُ أَوْ اشْتِرَاءُ فَلَهُ
قَبْضُ الْمَبِيعِ وَرَدُّ الْمَعْيِبِ إِنْ لَمْ يَمَيِّنْهُ) أى المشتري (مُوَكَّلُهُ) أو كان
مفوضاً (وَطَوْلِبٍ) الوكيل (بِشَمَنِ وَمُثْمَنِ مَا لَمْ يَصْرَحْ بِالْبَرَاءَةِ كَبَيْعَتِي
فُلَانٍ اِتِّبَاعَهُ لَا لِأَشْتَرِي مِنْكَ) ولو زاده (وَبِالْمُهْدَةِ مَا لَمْ يَتَّكِمَ) أنه وكيل
كالمسار (وَتَمَيِّنَ فِي الْمَطْلَقِ قَدُّ الْبَلَدِ وَلَاتَقْبَلُ إِلَّا أَنْ يُسَمَّى الثَّمَنُ) ولا يقبض
باللاق (قَرْدُدٌ) حقه تاويلان (وَتَمَنُّ النِّسَاءِ وَالْأَخِيرُ) والتخير فى الطعام إذا
قبضه الوكيل (وَإِلَّا لَزِمَ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ فَانَّهُ بِتَمَدِيهِ صَارَ لَهُ فِي الْبَيْعِ لَهُ أَنْ يَرُدَّ وَيَلْزَمَ

الوكيل القيمة إذا فات (كَمُلُوسٍ) باع بها (إِلَّا مَا شَأْنُهُ ذَلِكَ لِخِفَّتِهِ) كالقول
 (كَصَرَفَ ذَهَبٍ) قبل النزاه به (بِفَضَّةٍ) تشبه في الخيار (إِلَّا أَنْ يَكُونَ
 الشَّانُ) أي للعادة والصلة (وَكَمَخَالَفَتِهِ مُشْتَرَى عَيْنٍ أَوْ سَوْقٍ أَوْ زَمَانٍ أَوْ بَيْعِهِ
 بِأَقْلٍ أَوْ اشْتِرَائِهِ بِأَكْثَرٍ كَثِيرًا) الأكثر أن القيد للثاني كما في بن
 (لَا كَدِّ بَنَارَيْنِ فِي أَرْبَعِينَ) فالقليل نصف المشر (وَصَدَقَ فِي دَفْعِهِمَا) من
 عنده (وَإِنْ سَلَّمَ) السلة لموكله (مَا لَمْ يَطْلُ) لغير عذر فلا يصدق في الزيادة
 (وَحَيْثُ خَالَفَ فِي اشْتِرَاءٍ لَزِمَهُ إِنْ لَمْ يَرْضَهُ مُوَكَّلُهُ) وأما أن اشترى
 ما أمره به لنفسه ففي ح خلاف صدر بأنه يقبل يمينه إن اتهم (كَذَى عَيْبٍ)
 اشتراه فيلزمه إن لم يرضه موكله (إِلَّا أَنْ يَقِلَّ) العيب (وَهُوَ فُرْصَةٌ أَوْ)
 خالف (فِي بَيْعٍ فَيُخَيَّرَ مُوَكَّلُهُ) على ما سبق (وَلَوْ رَبَوِيًّا بِمِثْلِهِ) بناء على
 أن الخيار الحكمي ليس كالشرطي فلا تلزم النسيئة (إِنْ لَمْ يَلْتَزِمِ الْوَكِيلُ
 الزَّائِدَ عَلَى الْأَحْسَنِ) قيد في التخير (لَا إِنْ زَادَ فِي بَيْعٍ أَوْ قَصَّ فِي اشْتِرَاءٍ
 أَوْ اشْتَرَى بِهَا) عاهد على عيبها (فَاشْتَرَى فِي الدَّمَةِ) حالا (وَنَقْدَهَا وَعَكْسَهُ
 أَوْ شَاءَ بِدِينَارٍ فَاشْتَرَى بِهِ اثْنَتَيْنِ) فيها الصفة (لَمْ يُسْكِنِ إِفْرَادَهُمَا وَإِلَّا
 خَيْرٌ فِي الثَّانِيَةِ) بما ينوبها (أَوْ أَحَدَ فِي سَلَمِكَ) بعد عقده (حَبِيلًا أَوْ رَهْنًا
 وَضَمِنَهُ قَبْلَ عَمَلِكِ بِهِ وَرِضَاكَ وَفِي) ثمن (ذَهَبِي) قوله مع (بِدَرَاهِمٍ
 وَعَكْسِهِ) ولا تلووت (قَوْلَانِ) في بن ترجيح اللزوم (وَحَيْثُ يَفْعَلُهُ فِي
 فِي لَا أَفْضَلُهُ إِلَّا بِنِيَّةٍ) في الفتوى كما سبق (وَمَنْعَ ذِمِّيٍّ فِي بَيْعٍ أَوْ شِرَاهِ
 أَوْ تَقَاضٍ) إلا باطلاع السلم (وَعَدُوٌّ عَلَى عَدُوٍّ) ككافر على مسلم^(١)
 (وَالرَّضَى بِمَخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ إِنْ دَفَعَ لَهُ الثَّمَنَ) مما يعرف بينه قبل القبض

(١) في المجموع ونسخته: وكره توكل مسلم لدى نوع الأدلّال ولذا في ح لا يوكل الرجل
 أباة في تخليص حقه فان تحقق الأدلّال حريم أو لم يتوصل اليه فله بغير ذلك جزاء ٨

والحلل نسخ الدين الواجب بالخالفه في مؤخر وفي الطعام يمه قبل قبضه
(وَيَقْبِضُ لِنَفْسِهِ) إلا يرضى للموكل أو تناهت رغبات المشتري (وَتَحْجُورُهُ
بِخِلَافِ زَوَجَّتِهِ وَرَقِيقِهِ) غير المحجور ككتاب ومأذون (إِنْ لَمْ يَحْتَاجِ
وَاشْتَرَاوَهُ مَنْ يَتَّقِي عَلَيْهِ) أى على الموكل (إِنْ عَلِمَ) بالقرابة ولو لم يعلم
الحكم (وَلَمْ يَمَيِّنْهُ مُوَكَّلُهُ وَعَتَقَ عَلَيْهِ) أى على الوكيل إن أيسر وإلا
بيع بحسبه والولاء للموكل (وَإِلَّا) بأن لم يعلم أو عينه (قَتَلَ أَمْرَهُ) وشراء من
يعتق على الوكيل لا يؤثر (وَتَوَكَّلْهُ إِلَّا أَنْ لَا يَلِيقَ بِهِ) الموكل عليه (أَوْ
يَكْتَرُ) والمفوض التوكيل (مَلَا يَنْعَزِلُ الثَّانِي يَنْعَزِلُ الْأَوَّلُ) أو موته بل
يعزل الأصل كوكيل بعد وكيل لا إن قال وكل لك (وَفِي رِضَاةٍ) أى الموكل (إِنْ
تَعَدَّى بِهِ) أى بالتوكيل في السلم لأنه ما خالف الأمر . ومنعه لما سبق (تَأْوِيلَانِ
(وَرِضَاةٌ بِمُخَالَفَتِهِ فِي سَلَمٍ إِنْ دَفَعَ الثَّمَنَ) مما لا يعرف بينه (بِسَمَاءٍ) بدل من
سلم ويحمل على الزيادة في الثمن لثلاث تكرار مع ما سبق (أَوْ) خالف فباع (يَدِينُ)
فيمتنع الرضى حيث خالف المسمى أو كثر (إِنْ قَاتَ وَيَبِيعُ) الدين (فَإِنْ وَفَّى بِالْقِيَمَةِ)
حيث لا تسمية (أَوْ التَّسْمِيَةَ) فالأمر ظاهر (وَالْأَغْرَمُ) الوكيل ما بقى (وَإِنْ سَأَلَ)
الوكيل (غَرَمَ التَّسْمِيَةَ) أو القيمة الآن (وَيَصِيرُ لِقَبْضِهَا) من المشتري (وَيُدْفَعُ
الْبَاقِي) إن كان للموكل (جَازَ إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ مِثْلَهَا) أى التسمية أو القيمة
(فَأَقْلَّ) فإن كانت قيمته اثني عشر لكونه خمسة عشر مثلاً والمسمى عشرة
قد فسخ درهمين في خمسة (وَإِنْ أَمَرَ بِبَيْعِ سِلْعَةٍ فَأَسْلَمَهَا فِي طَعَامٍ) من فروع
ما قبلها (أَغْرَمَ التَّسْمِيَةَ أَوْ الْقِيَمَةَ وَاسْتَوْفَى بِالطَّعَامِ لِأَجَلٍ) حتى يقبض
(فَبِيعَ وَغَرِمَ النَّقْصَ وَالزِّيَادَةَ لَكَ وَصَحَنَ إِنْ أَقْبَضَ الدَّيْنَ وَلَمْ يُشْهَدْ)
فأنكر القابض (أَوْ بَاعَ بِكُلْطَمَامٍ نَقْدًا) لا مفهوم له (مَا لَا يُبَاعُ بِهِ) وفات
كما سبق وأعاده لقوله (وَادَّعَى الْإِذْنَ فَنُوزِعَ) فالقول للموكل في عدمه
(أَوْ أُنْكَرَ الْقَبْضَ فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ) به (مَشْهَدَتْ بَيِّنَةٌ بِالْقَلْفِ) لأنه

كذبها (كَالْبِدْيَانِ) أنكر المعاملة فشهدت بينة بالدين قامت أخرى بالأداء. وأما في الحدود أنكر أن يكون قذفه فأثبتته فأثبت الغزو والأصول من المقار ادعى عليه جاره فأنكر أن تكون جرت في ملكه فأثبتته فأثبت شرائها منه فلا تسقط بالتكذيب (وَلَوْ قَالَ غَيْرُ الْمُفَوَّضِ قَبِضْتُ وَتَلَفَ بَرِيءٌ وَلَمْ يَبْرَأِ الْفَرِيمُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ) على ذمه وبرىء بقول المفوض (وَلَزِمَ الْمُوَكَّلُ غُرْمُ الثَّمَنِ إِلَى أَنْ يَصِلَ لِرَبِّهِ) ولو تلف مرارا من الوكيل (إِنْ لَمْ يَذْهَبْ لَهُ) قبل القدر فيلزم الشراء الوكيل حيث لم يأمره بالشراء في الذمة (وَصَدَقَ فِي الرَّدِّ) الأحسن الدفع (كَالْمُودَعِ) فيشترط إلا بتوثق عليه عند قبضه بينة (فَلَا يُؤَخَّرُ إِلَّا لِإِسْهَادِ) التحقيق أن له التأخير ليقطع عن نفسه اليمين لكن في بن عن ابن عرفة أن هذا نص الفزالي لأهل المذهب (وَلَا حُدَّ الْوَكِيلَيْنِ) المرتبين (الِاسْتِدْبَادُ) ويحتمل عطفه على الممنوع فيحمل على المية كالوصيين مطلقا (إِلَّا لِشَرَطٍ) فيهما (وَإِنْ بَيْتٌ) يا موكل (وَبَاعَ فَأَلَّوُلْ إِلَّا لِقَبْضِ) من الثاني غير عالم كذبات الوليين وفي الوكيلين الأول مطلقا. على ما في الخرشى (وَلَكَّ) يا موكل (قَبِضْتُ سَلَمِي لَكَ إِنْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ) وليس للمسلم إليه أن يقول أذفع لمن علمني ولا يكون المسلم إليه شاهدا الموكل أن السلم له على أحد قولين كذا في الخرشى (وَالْقَوْلُ لَكَ إِنْ ادَّعَى الْإِذْنَ) لأن الأصل علمه (أَوْ صِفَةً لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ) بِالثَّمَنِ شيئا (فَرَعَمْتَ نَكَ أَمْرَتَهُ بِتَغْيِيرِهِ) وأشبهه (وَحَلَفَ) واعترض حش ما في الخرشى من تعقيد الثمن عملا يعرف بعينه (كَقَوْلِهِ أَمَرْتُ بِبَيْعِهِ بِمَسْرَةٍ وَقُلْتُ يَا كَثَرُ وَأَشْبَهَتْ) بناء التانيث والضمير للعشرة (وَقَاتَ التَّبْيِيعُ بِزَوَالِ عَيْنِهِ أَوْ لَمْ يَفُتْ وَلَمْ تَخْلِفْ) وحلف (وَإِنْ وَكَانَتْ عَلَى أَخْذٍ جَارِيَةٍ قَبِضْتُ بِهَا فَوُطِئْتُ ثُمَّ قَدِمْتُ بِأُخْرَى وَقَالَ هَذِهِ لَكَ وَالْأُولَى وَدِيعةٌ فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ وَحَلَفَ أَخَذَهَا إِلَّا أَنْ تَقُوتَ بِكَوَلَدٍ) غال البسدر

القرافي إنه مفوت أيضا مع البيان المجرد عن البيئة (أو تدبير) أو كتابة أو
عق (إِلَّا يَبَيِّنُ) على أن الأولى ودية فلا تموت ويأخذ قيمة الولد إلا أن
يبين مع البيئة فرق (وَلَزِمَتْكَ الْآخَرَى وَإِنْ أَمَرْتَهُ بِمَائَةٍ فَقَالَ أَخَذْتُهَا بِمَائَةٍ
وَحَمِينَ فَإِنْ لَمْ تَقْتَحِزْ فِي أَخْذِهَا بِمَا قَالَ وَإِلَّا) بأن قامت (لَمْ يَلْزَمْكَ
إِلَّا الْبَائَةُ وَإِنْ رُدَّتْ دَرَاهِمُكَ لَزِيْفٌ فَإِنْ عَرَفَهَا مَأْمُورُكَ لَزِمَتْكَ وَهَلْ
وَإِنْ قَبِضَتْ) السلة (تَأْوِيلَانِ وَإِلَّا) يعرفها (فَإِنْ قَبِلَهَا حَلَفَتْ وَهَلْ
مُطْلَقًا أَوْ لِيُذْمَرِ) أى عسر (التأمور) فان أبسر لم تحلف (مَا دَقَقْتَ إِلَّا
جِيَادًا فِي عِلْمِكَ) وأنتك لا تعرفها من دراهمك (وَلَزِمَتْهُ تَأْوِيلَانِ) جواب
هل (وَإِلَّا) يقبلها والموضوع أنه لم يعرفها (حَلَفَ كَذَلِكَ) ما دفع الاجيادا
(وَحَلَفَ) بالتشديد (الْبَائِعِ) والمفعول محذوف أى الأمر أيضا (وَفِي الْمَبْدِإِ
تَأْوِيلَانِ وَانْتَرَكَ يَمُوتُ مُوَكَّلِهِ) وفسله الأخص (إِنْ عِلِمَ وَإِلَّا
فَتَأْوِيلَانِ وَفِي عَزْلِهِ يَمُوتُ وَلَمْ يَفْلَمْ خِلَافٌ) حيث لم يفرط الموكل في
الأعلام (وَهَلْ لَا تَلْزَمُ أَوْ إِنْ وَقَعَتْ بِأَجْرَةٍ) بأن عين الموكل فيه (أَوْ
جُمْلَ فَكُمَا) تلزم الاجارة كالجمل الموكل بالشروع (وَإِلَّا لَمْ تَلْزَمْ تَرَدُّدًا).

«(باب (١١))»

(يُؤَاخِذُ الْمَكْذِبَ بِلَا حَجَرٍ) لا مريض أقر بأنه تبرع في صحته فباطل
إرثا وإن أحيى فطية إلا أن يقول أنه ذوه فوصية كافي ح (بِإِقْرَارِهِ لِأَهْلٍ لَمْ
يَكْذِبْهُ) ولو رجع عن التكذيب لم يند إلا بإقرار ثان وإنا يعتبر تكذيب الرشيد

(١١) باب في حكم الإقرار وهو الاعتراف بما يوجب حقا على قائله بشرطه وهو أيضا خبر
كالابن عرفة . والفرق بينه وبين الدعوى والشهادة أن المقر إن كان حكمه مضمرا على قائله
فالإقرار وإن لم يصح فان كان للخبر فيه غش فالدعوى أو لم يكن فيه غش فالشهادة أقرب
إلى المالك مع حاشيته ، ابن شاس . أركانه أربعة للمقر والمقر له والمقر به والصيغة .

(وَأَمَّ يَتَهُمْ كَالْعَبْدِ فِي غَيْرِ الْمَالِ) كحد أو في المال من مكاتب ومأذون
 (وَأَخْرَسَ وَوَرِثَ ابْنُ وَرَثَتِهِ وَلَدًا) ولو أني وهذا شرط فيما بعد الابد أما
 هو فيكفي وجود الأقرب كما هو لازم لوصفه بأبسد والمراد قرب الادلاء بكلام
 بالنسبة للأخوة (لَا بَعْدَ أَوْ لِمَلَا طِيفٍ أَوْ لِمَنْ لَمْ يَرَهُ) كحال لعلية المذو عليه
 عن الأبعد عادة (أَوْ لِمَجْهُولٍ حَالُهُ) أملاطف أم قريب أم أجنبي وإن أمكن
 الكشف اعتبر وهذا آخر مسائل اشتراط الولد (كَزَوْجٍ غِلْمٍ بَعْضُهُمْ لَهَا) لاجبه
 وإقرارها له كمكسبه (أَوْ جِهْلَ وَوَرَثَتُهُ ابْنٌ أَوْ نَوْنٌ) خاص بمال الجهل
 (إِلَّا أَنْ تَنْفَرِدَ بِالصَّغِيرِ) أى يوجد معها جنسه فيهم (وَمَعَ الْإِنَاثِ) أى
 جنسهن (وَالْقَصْبَةُ قَوْلَانِ) لأنها أقرب من العصبه وأبعد من البنت (كإقراره
 لِلْوَلَدِ الْمَاتِ) من أولاده لأن الموقوف مبدد (أَوْ لِأُمِّهِ) بل الخلاف في الإجمار
 لمطلق زوجة معه (أَوْ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَمُرَّ لَهُ أَقْرَبُ) أو مساو (وَأَبْعَدُ) كأن
 أو أخت وعم أقر معها لأخت تشبيه في القوانين (لَا الْمُسَاوِي وَالْأَقْرَبُ) فلا
 يصح قطعاً (كَأَخْرَجَنِي إِسْنَةً وَأَنَا أَقْرُ وَرَجَعَ لِلْخُصُومَةِ وَلَزِمَ لِحَمَلِ ابْنٍ
 وَطُنْتُ وَوُضِعَ لِأَقْلَهُ) أى لأقل من مدته للعلم بوجوده عند الاقرار (وَالْإِثْمُ)
 بأن غاب واطمأنا (فَلَا كَثَرَهُ) من يوم غيبته يستحق (وَمُسْوَى بَيْنَ نَوَامِيهِ إِلَّا
 بِيَكَاةِ النَّصْلِ) للذكر ككونه موروثاً عن أبيهم مثلاً (بَعْلَى أَوْ فِي ذِمَّتِي
 أَوْ عِنْدِي أَوْ أَخَذْتُ مِنْكَ) أو كتابة ولو بأرض ابن أشهد بها لافي الهواء
 (وَأَوْ قَالَ ابْنُ شَاءَ أَفَرُّ أَوْ قَصِي أَوْ وَهَبْتُهُ لِي أَوْ بَعْتُهُ أَوْ وَفَيْتُهُ) فيثبت وله
 تحليف المقر له (أَوْ أَقْرَضْتَنِي أَوْ أَمَّا أَقْرَضْتَنِي أَوْ أَلْتَمَّ تَقْرَضْتَنِي) فلم يكذبها كما
 سبق (أَوْ سَاهَبْنِي أَوْ اتَّزَيْتُهَا مِنِّي أَوْ لَأَقْضِيَنَّكَ الْيَوْمَ) بالنفي أو الاثبات
 (أَوْ تَعَمَّ أَوْ تَلَّى أَوْ أَجَلَ جَوَاباً لِأَلَيْسَ لِي عِنْدَكَ) وراعى في نعم العرف
 (أَوْ لَيْسَتْ لِي مَيْسَرَةٌ لَا أَقِرُّ) وعداً (أَوْ عَلَى أَوْ عَلَى فَلَانٍ) للابهام (أَوْ مِنْ

أَيُّ صَرْبٍ تَأْخُذُهَا مَا أَبْغَدَكَ مِنْهَا) لَأَن الْأَوَّلَ هَرَدٌ (وَفِي حَقِّ يَأْتِي وَكِيلٍ
وَشَيْهِرٍ أَوْ ائِزْنَ أَوْ خُذْ قَوْلَانِ) عِنْدَ عَدَمِ الْقَرَانِ وَالْأَقْرَبُ كَمَا فِي حَشِّ الزَّوْمِ
(كَلَّكَ عَلَى أَلْفٍ فَيَا أَغْلَ أَوْ أَظْنَ أَوْ عِلْيَ) أَوْ ظَلِي تَشْبِيهِ فِي الْقَوْلَيْنِ لِاشْكِي
أَوْ وُمِي (وَلَزِمَ بِنُ تَوَكَّرَ) شَرْطُ مَطُومٍ (فِي أَلْفٍ مِنْ تَمَنِّي خَيْرٍ) لَا يَنْوُوقُ
إِلَّا لَدُمِي قَتِيمَتَا (أَوْ عَنِيْدَ وَلَمْ أَقْبِضْهُ) وَحَلَفَ الْبَائِعُ فِي الْقَرَبِ (كَدَعَوَاهُ الرَّبَا
وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ رَابَاهُ فِي أَلْفٍ) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ غِيَرَهَا (لَا إِنْ أَقَامَهَا عَلَى إِقْرَارِ الْمُدَّعِي
أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا إِلَّا الرَّبَا) فَتَضَمُّهُ (أَوْ اشْتَرَيْتُ خَيْرًا بِأَلْفٍ أَوْ اشْتَرَيْتُ
عَبْدًا بِأَلْفٍ وَلَمْ أَقْبِضْهُ) لِأَنَّهُ تَعَقَّبَ الرَّافِعَ مَعَ التَّأْخِيرِ (أَوْ أَقْرَزْتُ بِكَذَا
وَأَنَا صَعِيٌّ كَأَنَّا مُبْرَسَمٌ بِنُ غَلِمَ تَقَدُّمُهُ) أَيُّ الْبِرْسَامِ نَوْعٌ مِنَ الْجُنُونِ (أَوْ أَقْرَزْتُ
اعْتِدَارًا) كَأَن طَلَبَتْهُ بِإِعَارَةِ دَابَّتِهِ فَقَالَ هِيَ لِفُلَانٍ (أَوْ يَقْرَضُ شُكْرًا) كَأَسْلَفِي
جَزَاءَهُ اللَّهُ خَيْرًا (عَلَى الْأَصَحِّ) قِيلَ حَقُّهُ كَالَّذِي عَلَى الْأَرْجَحِ وَالَّذِي بِإِسَاءَةِ الطَّلَبِ^(١)
(وَقِيلَ أَجَلَ مِثْلِهِ) الضَّمِيرُ لِمَا أَقْرَبَهُ (فِي بَيْعٍ لَا قَرْضٍ) لِأَنَّهُ أَصْلُهُ الْحُلُولُ
(وَتَفْسِيرُ أَلْفٍ فِي كَأَلْفٍ وَدَرَاهِمٍ) فَلَا يُلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَطُوفِ
(وَكَلَّاهُمُ يَصُهُ لِي نَسَأًا إِلَّا فِي غَضَبٍ قَوْلَانِ) أَظْهَرُهَا الْقَبُولُ (لَا يَجْذَعُ
وَبَابٌ فِي لَهٍ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ أَوْ الْأَرْضِ) لِأَنَّهَا التَّبْيِضُ (كَفَى عَلَى الْأَحْسَنِ
وَمَالٌ بِصَابٍ) فِي الزَّكَاةِ وَقِيلَ لِلسَّرِقَةِ (وَالْأَحْسَنُ تَفْسِيرُهُ كَثِيرٌ وَكَذَا
وَسَجِنَ لَهُ) أَيُّ التَّفْسِيرِ (وَكَثْرَةُ وَتَيَفَّرَ) عَطَفَ عَلَى الْمَثَبِ فِي التَّفْسِيرِ (وَسَقَطَ)
لَفْظُ شَيْءٍ (فِي كَيْفَانِهِ وَتَمَيُّزِهِ) حَيْثُ يَسْتَعْمَلُ لِتَحْقِيقِ مَا قَبْلَهُ عَرَفًا مَحْزُوزًا بِدَرْجَلٍ
وَنَصْفِ كَذَا فِي بَنٍ (وَكَذَا دِرْهَمًا عِشْرُونَ) لِأَنَّهُ أَقَلُّ عَدَدٍ تَمَيِّزُهُ مَفْرَدٌ مَنْصُوبٌ
(وَكَذَا وَكَذَا) دِرْهَمًا (أَحَدُ عِشْرُونَ) أَقَلُّ الْمَطُوفِ (وَكَذَا وَكَذَا) دِرْهَمًا (أَحَدُ
عِشْرٍ) أَقَلُّ مَرْكَبٍ تَمَيِّزُهُ مَنْصُوبٌ وَالَّذِي قَالَهُ سَحْنُونُ تَفْسِيرُهُ جَمِيعُ ذَلِكَ وَهُوَ أَلْيَقُ

(١) كَأَن يَحُولَ: أَرْضِي فَلَانٌ كَمَا فِي ضَائِحِي حَتَّى قَضَيْتُهُ لِاجْزَاءِ تَفْخِيرٍ ٨١ شَرَحَ أَقْرَبُ الْمَالِكِ

بالعرف (وَيَضَعُ أَوْ دَرَاهِمُ ثَلَاثَةً وَكَثِيرَةً أَوْ لَا كَثِيرَةً وَلَا قَلِيلَةً أَرْبَعَةً)
 وتحمل الكثيره للنفية على الخمسة (وَيَذَرُهُمُ الْمُتَعَارِفُ) ولو نجاساً (وَالْأَلَّ) يكن
 عرف (فَالشَّرْعِيُّ وَقَبِيلُ غِشٍّ وَتَقْصُ) ولو جمعها (إِنْ وَصَلَ وَذَرَهُمْ مَعَ
 ذَرَهُمْ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ قَوْفَهُ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ وَدَرَهُمْ أَوْ ثُمَّ
 ذَرَهُمْ ذَرَهُمَا نَ وَسَقَطَ) ما قبل بل (فِي لَا بَلٍ دِينَارَانِ) وكذا إن حذف
 لا وإن شمس ما بعدها قيل إن وصل أو ساوى لزم ما حلاها على مجرد المطف
 (وَذَرَهُمْ ذَرَهُمْ أَوْ يَذَرُهُمْ ذَرَهُمْ) حلاً للأول على التأكيدي الثاني على السببية
 (وَحَلَفَ مَا أَرَادَهُمَا) لاحتمال المية أو حذف الماطف في الأول (كَأَشْهَادٍ فِي
 ذِكْرِ بَيَانَةٍ وَفِي آخَرِ بَيَانَةٍ) الذكر الوثيقة والتشبيه في الاتحاد والمذهب التعدد
 (وَبَيَانَةٍ وَبَيَانَتَيْنِ الْأَكْثَرُ) يحتمل الاقرار المجرد والاذكار قبیه ما سبق
 (وَجَلَّ الْعِائَةِ أَوْ قُرْبَهَا أَوْ نَحْوَهَا الثَّلَاثُ فَأَكْثَرُ بِالْإِجْتِهَادِ) فيما زاد على
 الثلاثين (وَهَلْ يَلْزَمُهُ فِي عَشْرَةٍ فِي عَشْرَةٍ عِشْرُونَ) لأن عرفاً المية والبعدية
 (أَوْ مِائَةَ قَوْلَانِ) وقيل بشرة وفي اللقابة والسببية (وَتَوَبُّ فِي صُنْدُوقٍ أَوْ
 زَيْتٍ فِي جَرَّةٍ فِي لُزُومٍ ظَرْفِ قَوْلَانِ لَا دَابَّةٍ فِي إِصْطِلَابٍ وَأَلْفٌ إِنْ اسْتَحَلَّ
 أَوْ أَعَارَنِي لَمْ يَلْزَمْ) لأنه يقول ما ظننته يفعل (كَأَنَّ حَلْفَ فِي غَيْرِ) مقام
 (الدَّعْوَى) وإلا لزم (أَوْ شَهِدَ فَلَانَ غَيْرُ الْمَدْلِ) لا مفهوم له في الاقرار نعم
 العدل شاهد وإن حكم يعتبر حكمه الشرعي (وَهَذِهِ الشَّاةُ أَوْ هَذِهِ النَّاقَةُ لَزِمَتْهُ
 الشَّاةُ وَحَلَفَ عَلَيْهَا) يعني يلزمه الأول ويحلف على نفي الثاني (وَعَصَبَتْهُ مِنْ
 فَلَانٍ لَا بَلٍ مِنْ آخَرٍ فَهَوَ لِلأَوَّلِ وَقُضِيَ لِلثَّانِي يَحْتَمِلُهُ) وكذا إن حذف
 لا قال عيسى ويحلفان (وَلَكَّ أَحَدُ تَوْبَتَيْنِ عَيْنَ) وحلف إن نوزع في تعيين
 الأدنى (وَالْأَلَّ فَإِنَّ عَيْنَ الْمُقَرَّ لَهُ أَجُودُهَا حَلَفَ وَإِنْ قَالَ لِأَدْرِي حَلَفَ عَلَى
 نَفْسِ الْعِلْمِ وَاشْتَرَكََا وَالْإِسْتِثْنَاءُ هُنَا كَثِيرَةٌ) فيصح إن اتصل إلا لمرض ولم

يَسْتَرْقُ (١) وَلَا يَكْفِي هُنَا إِسْمَاعِ النَّفْسِ (وَصَحَّ لَهُ الدَّارُ وَالْبَيْتُ لِي) لِمَكَانِ فِيهَا
(وَيَقْتَرِ الْجَنَسَ كَأَنَّهُ إِلَّا عَبْدًا وَمَقَعَتْ قِيَمَتُهُ وَإِنْ أُبْرَأَ فَلَنَأْتِيَهُ بِمَا لَهُ
قِيَلَهُ أَوْ مِنْ كُلِّ حَقٍّ أَوْ أُبْرَأَهُ) هَكَذَا عَلَى الْإِطْلَاقِ (يَرَى مُطَاقًا وَمِنْ
الْقَذْفِ) وَلَوْ بَلَغَ الْإِمَامُ أَنْ أَرَادَ سِتْرًا (وَالْبَرْقَةُ) وَقَطْعُهَا حَقُّهُ
تَعَالَى (فَلَا تَقْبَلُ دَعْوَاهُ وَإِنْ يَدْعُكَ) وَثِقَةٌ (إِلَّا يَبِينُ أَنَّهُ) أَيْ الصِّكِّ
(بَعْدَهُ) أَيْ جِدِّ الْأَبْرَاءِ (وَإِنْ أُبْرَأَهُ بِمَا مَعَهُ يَرَى مِنَ الْأَمَانَةِ لَا الدِّينِ)
إِلَّا لَعَرَفَ بِاسْتِعْمَالِ مَعَ فِي الْقِسْمِ (٢)

* (بَابُ ١) *

(إِنَّمَا يَسْتَأْخِذُ الْأَبُّ بِمَجْهُولِ النَّسَبِ) لَا كَالْجِدِّ وَالْأُمِّ، وَمِنْ عِلْمِ نَسَبِهِ
مُسْتَلْحَقُهُ قَاذِفٌ وَلَا مِنْ ثَبَتِ أَنَّهُ ابْنُ زَنَاءٍ وَيَسْتَحِقُّ مِنَ الْمَجْهُولِ الْقَطِيعُ كَمَا بَأَى (إِنْ
لَمْ يُكْذِبْهُ الْبَقْلُ لِصِفَرِهِ أَوْ الْمَادَّةُ) كَمَا سَلَحَاحَهُ مِنْ وَلَدٍ يَلِدُ بِعِيدٍ عِلْمٌ أَنَّهُ لَمْ
يَدْخُلْهُ (وَلَمْ يَكُنْ رِقًا لِلسَّكْذِبِ أَوْ مَوْتًا) الْمَسْكَذِبُ لَاتِهَامُهُ عَلَى قَصْدِ
الانْتِزَاعِ مِنَ الرِّقِّ وَالْوَلَاءِ (لَسَكْنُهُ يَأْخُذُ بِهِ) يَحْدِلُ أَنَّهُ إِشَارَةٌ لَطَارِيقُ أُخْرَى
وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (وَفِيهَا أَيْضًا يَصْدَقُ وَإِنْ أَعْتَقَهُ مُشْتَرِيهِ إِنْ لَمْ يَسْتَدِلَّ عَلَى
كَذِبِهِ) بِمَا مَرَّ مِنَ الْعَقْلِ وَالْعَادَةِ يَحْتَمِلُ حُلَّ هَذَا عَلَى مَا إِذَا سَبَقَ لَهُ مَلِكٌ عَلَى
أَمِهِ أَوْ عَلَيْهِ كَمَا بَأَى بِخِلَافِ الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ لَكِنَّهُ يَأْخُذُ بِهِ عَلَى مَجْرَدِ النَّسَبِ بِلَا زَرْعٍ
وَقَدْ ذَكَرَ هُنَا صُورَ أَرْبَعِ عِلْمِ سَبْقِ الْمَلِكِ وَصَدَّقَ الْحَازِنُ لِحَقِّ وَزَعِ انْتِفَاعًا أَوْ ثَبَتِ
أَحَدَهُمَا لِحَقِّ النَّسَبِ وَلَا يَنْزِعُ (وَإِنْ كَبِيرٌ أَوْ مَاتَ وَوَرِثَهُ إِنْ وَرِثَهُ ابْنٌ)

(١) وَإِنْ تَعَدَّدَ الْإِسْتِثْنَاءُ فَكُلُّ مَا قَبْلَهُ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ

(٢) فِي الْمَجْبُوعِ : وَلَا يَرَى عُمُومًا فَتَنْظُرُ الْوَقْفَ وَلَا وَصِيَّ الْمَجْبُورِ وَلَا مَجْبُورَ قَبْلِ
سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ رُشْدِهِ أَوْ « تَقِيَهُ » لَوْ جَعَدَ شَخْصٌ حَقَّ آخِرْتِهِمْ أُبْرَأَهُ صَاحِبُ الْحَقِّ قَبْلَ تَقْضِيهِ
الرَّادَةِ فِي الْآخِرَةِ فَلَا يَجَالِبُ عِنْدَ اللَّهِ بِهِ . أَوْ لَا تَقْضِيهِ قَوْلَانِ حِكْمًا عَامًّا الْعَرَطِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ
أَظْهَرَهُمَا الْأَوَّلُ

يعني مطلق ولد كما سبق في اللعان والشرط في الارث من المستلحق بعد موته أوفى مرضه (أَوْ بَاعَهُ) عطف على كبر (وَقَضَى) البيع ولو تكرروا يعتق ورد بن مافى الخري من أن الولاء للمشتري (وَرَجَعَ) المشتري (يَنْفَقُ إِن لَّمْ يَكُنْ لَهُ خِدْمَةٌ) فرأس برأس (عَلَى الْأَرْجَحِ وَإِنْ ادَّعَى اسْتِيلَادَهَا بِسَابِقٍ) على بيعها (فَقَوْلَانِ فِيهَا) أى المدونة أرجحهما رد البيع حيث لا تهمة (وَإِنْ بَاعَهَا مَوَلَدَتْ فَاسْتَلْحَقَهُ) ولو ظاهرة الحمل على ما حققه (ر) لأن ولد الأمة ينسب بلا لعان فاحتاج للاستلحاق مطلقاً (لِحَقٍّ وَلَمْ يُصَدَّقْ فِيهَا إِنْ أَنْتَهَمَ بِمَحَبَّةٍ أَوْ عَدَمِ ثَمَنِ) منه إذا رجع عليه فيفوز بها و بضيع الثمن ولا ينظر لقلة الثمن كما في حش (أَوْ وَجَاهَةٍ) لها عطف على محبة (وَرَدَّ ثَمَنَهَا) حيث لم ينسب في ملك المشتري بأن أخذها البائع أو مانت أو أعتقت (وَلِحَقٍّ بِهِ الْوَلَدُ) للمستلحق (مطلقاً) اتهم فيها أولاً ما لم تزد على أقصى الحمل من البيع أو يأتي لأقله من وطء المشتري (وَإِنْ اشْتَرَى مُسْتَلْحَقَةً وَالْمَلِكُ لِنَفْسِهِ) جملة حالية من ضمير مستلحقة (عَتَقَ كَشَاهِدٍ) بجرية (رَدَّتْ شَهَادَتُهُ) فإذا اشتراه عتق عليه بالحكم (وَإِنْ اسْتَلْحَقَ غَيْرَ وَلَدٍ) كأنه واستلحق غير الأب مجاز بمعنى الإقرار (لَمْ يَرْتَهُ إِنْ كَانَ وَارِثٌ) لجميع المال (وَالْأَخْلَافُ) أرجحه الإِثْر من الطرفين حيث نصادفاً ودخل هذا ابن ابني ، وأما أبو هذا ولدى يصح قطعاً بشروط الاستلحاق كهذا أعتقني لأنه إقرار على النفس (وَحَصَّهُ) أى الخلاف (الْمُخْتَارُ) النحوي فهو اسم فاعل (يَمَّا إِذَا لَمْ يَطْلُرِ الْإِقْرَارُ) فيتوارثان قطعاً إِثْر ثابت النسب كما في بن (وَإِنْ قَالَ لِأَوْلَادِ أُمَّتِهِ أَحَدُهُمْ وَلَدِي) ومات ولم يمسلم (عَتَقَ الْأَصْفَرُ) ولا يرث لاحتمال أنه ليس ولده ، وإنما عتق تبعاً لأُم الولد (وَتُثْلَثُ الْأَوْسَطُ) ويرق ثلثه لاحتمال أن الولد الأصفر (وَتُثْلَثُ الْأَكْبَرُ) لأنه إنما

يعتق على احتمال أنه الولد (وَإِنْ افْتَرَقَتْ أُمّهَانِمْ فَوَاحِدٌ) تنبئهما (بِالْفَرَعَةِ) على الرؤوس ولا ينظر للقيم كما حققه (ر) (وَإِنْ وَلَدَتْ زَوْجُهُ رَجُلًا وَأُمُّهُ أُخْرَى وَاخْتَلَطَا عَيْتَهُ الْقَامَةُ وَعَنِ ابْنِ الْقَاسِرِ فِيمَنْ وَجَدَتْ مَعَ ابْنَتِهَا أُخْرَى لَا تَلْحَقُ بِهِ وَاحِدَةً) والمولود عليه القافة أيضاً وأما قولهم القافة لا تدعي في الحرث لرفعناه إن تزوجت المطلقة قبل حيضة فأتى بولد لحق بالأول كما في (ر) (وَإِنَّمَا نَعْتَمِدُ الْقَافَةَ عَلَى أَبِي لَمْ يَدْخُلْ) بالجملة نعتد الأجزاء قبل تغييرها (وَإِنْ أَقْرَأَ عَدْلَانِ بِثَلَاثِ ثَبَتَ النَّسَبُ) شهادتهما (وَعَدْلٌ يَخْلِفُ مَعَهُ وَيَرِثُ) للمولود عليه ما نقص المقر بلایمین كما يأتي (وَلَا نَسَبَ وَإِلَّا) يكن المقر عدلاً (مَحْصَةُ الْمَقْرِ كَالْمَالِ) نقسم على الانكار والإقرار ويأخذ المقر به ما نقصه الإقرار (وهذا أخى بلْ هَذَا فَلِلْأَوَّلِ نِصْفُ أَبِيهِ وَلِلثَّانِي نِصْفُ مَا بَقِيَ) وهكذا (وَإِنْ تَرَكَ أُمًّا وَأَخًا فَأَقْرَأَتْ بِأَخٍ) ولو لأب مع شقيق فأنكر فانه بالإقرار (فَلَهُ مِنْهَا السُّدُسُ) بمقتضى إقرارها (وَإِنْ أَقْرَأَ مَيِّتٌ) قبل موته (بِأَنْ فُلَانَةُ جَارِيَتُهُ وَلَدَتْ مِنْهُ فُلَانَةً وَلَهَا ابْنَتَانِ أَيْضًا) من غيره (وَنَسَبَتُهَا الْوَرِثَةُ وَالْبَيِّنَةُ) الأولى الاقتصار على البينة (فَإِنْ أَقْرَأَ بِذَلِكَ) الذي شهد به (الْوَرِثَةُ فَهِنَّ أَحْرَازُ) لقوة الحال بالتعيين ابتداء بخلاف مسألة أحدكم السابقة فلا يهاجم فيها أصلي (وَلَكِنْ مِيرَاثُ بِنْتٍ وَإِلَّا) يقر الورثة (لَمْ يَقْتَضِ مَيِّتٌ) لأن الشهادة بطل بعضها بنسبان التعيين فتبطل كلها على القاعدة (وَإِنْ اسْتَلْحَقَ وَلَدًا ثُمَّ أَنْكَرَهُ ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ فَلَا يَرِثُهُ) بخلاف المكس (وَوَقِفَ مَالُهُ فَإِنْ مَاتَ فَلِوَرَثَتِهِ وَقَضَى بِهِ دَيْنُهُ وَإِنْ قَامَ غُرْمَاؤُهُ وَهُوَ حَيٌّ أَخَذُوهُ) ويلتزم بها من وجوه^(١)

(١) يقال : ابن يرث أباه ولا عكس وليس يأنب ماله . ويقال : مال يرثه الوارث ولم يملكه مورثه ، ويقال : مال يوقف لو ارث الوارث دون الوارث ، ويقال : مال يقضى منه دين الشخص لا يأخذه هو . شرح المجموع وأخشيأ أقرائهم

(بَابُ)

(الْإِدَاعُ تَوْكِيلٌ بِحِفْظِ مَالٍ) فيحرم القبول لمن لا يحفظ له كاسترق
النعم وبضمن من رد له شيئاً ليت للمال كما في ح ويسكن الرضى به بالسكوت
ولا يتعين إلا لتخليص مسهلك ويجب الحفظ ولو أمر ربها بالانلاف (تُضْمَنُ
بِسُقُوطِ شَيْءٍ عَلَيْهِ) ولو خطأ كمن أذن له في تقليب إناء فسقط على غيره مثلاً
ضمن غير المقلب (لَا إِنْ انْكَسَرَتْ فِي ثَقْلٍ مِثْلِهَا وَبِخَطِئِهَا إِلَّا كَقَمَحٍ
بِمِثْلِهِ أَوْ دَرَاهِمٍ بِدَنَانِيرٍ لِلْإِحْرَازِ) أو الرق بامتداد المكان (ثُمَّ إِنْ تَلَفَ
بَعْضُهُ فَبَيْنَكُمَا) نسبة مال لكل (إِلَّا أَنْ يَتَمَيَّزَ وَبِاتِّفَاعِهِ بِهَا) كركوب
يخشى منه الهلاك فحصل (أَوْ سَرَّهْ إِنْ قَدَّرَ عَلَى أَمِينٍ) أو ردّها (إِلَّا أَنْ
تُرَدَّ سَالِمَةً) وفي النعم الأجرة إن اعتادها مثل ربها (وَحَرُمَ سَلْفُ مَقُومٍ وَمُعَدِّمٍ
وَكِرْهٌ) سلف المومر (التَّقَدُّ وَالْمِثْلِيُّ) عطف عام ومتى حصل إذن جاز أو علم
عدمه حرم (كَالتَّجَارَةِ) التحقيق كما في بن قول الناصر أنه تشبيه نام (وَالرَّيْبُ
لَهُ) ولربها القيمة مع القوات والخيار إن لم نفت ولا فرق بين يمه بعرض أو
نقد كما في حش والوصى كالمودع بخلاف محو المبيع فانه أريد للتنمية فلا يختص
بالربح (وَيَرَى إِنْ رَدَّ غَيْرَ الْمُحَرَّمِ) احتراز عن القوم فلا بد من وصوله لربه
وأما المدم فيبرئه الرد لمكان الوديعة (إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ يَقُولُ إِنْ اخْتَجَّتْ فَخُذْ)
فكالسلف لا بد من الرد لربه (وَضَمِنَ) على ما سبق (التَّأْخُذُ قَطْعٌ أَوْ يَقْبَلُ
يَنْتَهِي أَوْ يَوْضِعُ بِخَاسٍ فِي أَمْرِهِ بِفَخَارٍ) لأن في ذلك إغراء للتسدى (لَا إِنْ
زَادَ قُلًّا أَوْ عَكَّسَ) فوضع (فِي الْفَخَّارِ) في سرقة لا كسر على الظاهر والقفل
والفلق على رب الوديعة (أَوْ أَمَرَ بِرَبْطِ بَكْمٍ فَأَخَذَ بِالْيَدِ) إلا أن يقصد
الاخفاء إذ اليد أحفظ (كَجَنِّبِهِ) في الصدر لا الجنب (عَلَى الْمُخْتَارِ وَبِنِسْبَائِهَا
فِي مَوْضِعٍ إِيْدَاعِهَا) أو غيره (وَيَدْخُلُ لَهُ الْحَمَامُ بِهَا) لنير ضرورة (وَيُخْرِجُ

بِهَا يَطْلُبُهَا لَهُ فَصَاعَتْ) أَوْ دُضِعَ لغيرِ رِبِّهَا غُلَطًا (لَا إِنْ نَسِيَهَا فِي كَثْرَةِ مَرْبُوطَةٍ
 كَمَا أُمِرَ) فَوَقَّتَ وَلَا إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ الضَّمانَ وَيَلِدُ أَيْهَا وَإِنْ يَسْقَرُ (بمعنى في
 لغيرِ زَوْجَةٍ وَأُمَةٍ اعْتِيدَ بِذَلِكَ) ومثلها الخلام (إِلَّا لِيُورَثَ حَدَثَتْ) فتود
 إِذَا زَالَتْ (أَوْ لِيَسْقَرِ عِنْدَ عَجْزِ الرَّدِّ وَإِنْ أُوْدِعَ يَسْقَرُ) قبله (وَوَجَبَ
 الْإِشْهَادُ بِالْمَذَرِ وَبَرَى إِنْ رَجَعَتْ سَالِيَةً) من ممنوع (وَعَلَيْهِ اسْتِزْجَاعُهَا إِنْ نَوَى
 الْإِيَابَ) (وَالْإِنْدَبُ (وَيَبْقَى بِهَا) بلا إِنْ) (وَيَا تَزَانِيهِ عَلَيْهَا فَضْنٌ) جمع نظراً
 المعنى (وَإِنْ مِنَ الْوِلَادَةِ كَأُمَةٍ زَوْجَهَا فَمَاتَتْ مِنَ الْوِلَادَةِ وَبَجَّحَهَا ثُمَّ فِي
 قَبُولِ بَيْنَتِهِ الرَّدِّ خِلَافٌ) المتمدن علمه (وَيَمُوتُ وَلَيْ يُوَصِّ وَلَمْ تُوَجَدْ) (وَيَحْمِلُ
 عَلَى أَنَّهُ أَنْقَضَ كَانَ قَالَ عِنْدِي أَمَا فِي مَوْضِعٍ كَذَا فَلَمْ تَوْجَدْ فَلَا يَضْمُنُ
 (إِلَّا بِكَشْرٍ مَيْنٍ) فيحصل على الرد (وَأَخَذَهَا إِنْ ثَبَتَ بِكِتَابَةٍ) متعلق
 بِأَخَذَ (عَلَيْهَا أَنَّهَا لَهُ أَنَّ ذَلِكَ خَطُّهُ) فاعل ثبت (أَوْ خَطُّ الْمَيْتِ) وأولى
 بينة لا إمامة (وَسَقَرِ بِهَا) دلالة (إِصْادِرِ) ظالم (وَيَمُوتُ الْمُرْسِلُ مَعَهُ
 لِيَلْدَ) يعنى يضمن الرسول (إِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ) أى إلى البلد بما يمكن فيه
 الإيصال وتحلف ورثة الرسول على نفى علمها حيث لا يضمن (وَيَكُنْ بَسِ الثَّوْبِ
 وَذِكُوبِ الدَّابَّةِ) أعاده مع تقدم الاستفاعة لقوله (وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ رَدُّهَا سَالِيَةً
 إِنْ أَقَرَّ بِالْفِعْلِ وَإِنْ أَكْرَاهَا) أى الوديمة ولو للقبية كما في حش وبن (لَمَكَّةً)
 مثلاً (وَرَجَعَتْ بِحَالِهَا) عجز وكذا لو نقصت فإن تلفت فالقيمة (إِلَّا أَنَّهُ حَبَسَهَا
 عَنْ أَسْوَاقِهَا) أو طال مظنة الرخص كما في حش (فَلَكَ قِيمَتُهَا يَوْمَ كَرَانِهِ
 وَلَا كِرَاءٍ أَوْ أَخَذَهُ وَأَخَذَهَا وَيَدْفَعُهَا) لأحد (مُدْعِيًا أَنَّكَ أَمَرْتَهُ بِهِ) وحلفت
 وَإِلَّا حَلَفَ وَبَرَى إِلَّا بِبَيْنَةٍ عَلَى الْأَمْرِ (استثناء من الضمان) (وَرَجَعَ) (وَرَجَعَ)
 حيث ضمن (عَلَى الْقَابِضِ) إِلَّا أَنْ يَحْقُقَ أَمْرُكَ مَالِ رَجُوعٍ إِنْ حَسَنَ الظَّنُّ
 بِرِسَالَتِكَ وَحَيْثُ بَرَى رَجَعَتْ عَلَى الْقَابِضِ (وَإِنْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ بِمَالٍ فَقَالَ

تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَىَّ وَأَنْكَرْتَ فَأَرْسُولُ شَاهِدٍ) وحلف حيث شهد له لمخالفة الأصل (وَهَلْ مُطْلَقًا) وهو الأرجح (أَوْ إِنْ كَانَ الْمَالُ بِيَدِهِ) لا إن تلف ولم يتم للرسول بينة على الدفع (تَأْوِيلَانِ وَبِدَعْوَى الرَّدِّ عَلَى وَارِثِكَ) كانت الدعوى أو الرد منه أو من وارثه وكذلك الرد عليك من وارثه فلا نصديق إلا في زد من الأخذ لمؤتمنه (أَوْ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ الْمُنْكَرِ) عطف على الوارث والرد في هذا بمعنى الدفع (كَمَلَيْكَ إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِهِ) أى الإيداع (مَقْصُودَةٌ) للتوثق خوف دعوى الرد (لَا يَدْعُوى التَّلْفِ أَوْ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالتَّلْفِ أَوْ الضَّيَاعِ وَحَلَفَ الْمُتَّهَمُ) أو من حققت عليه الدعوى وفى الرد مطلقاً (وَلَمْ يَفِذْهُ شَرْطُ نَفْيِهَا) أى اليمين (فَإِنْ نَسَكَلَ حَلَفَتْ) ولو فى دعوى الإيهام هنا كما فى حش بعمار (وَلَا) ضمان (إِنْ شَرَطَ الدَّعِىَ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ بِلَا بَيِّنَةٍ) فأنكر (وَقَوْلُهُ تَلَفَتْ قَبْلَ أَنْ تَلْقَانِي بَعْدَ مَنَعِهِ دَفْعُهَا كَقَوْلِهِ بَعْدَهُ) وكان المنع (بِلَا غُذْرٍ لَا إِنْ قَالَ لَا أَذْرِ مَتَى تَلَفَتْ) ولو منعها بلا عذر (وَبَيْنَهُمَا حَتَّى يَأْتِيَ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ) للتوثق عليه (لَا إِنْ قَالَ ضَانَّتْ مِنْ سِنِينَ وَكُنْتُ أَرْجُوهَا وَلَوْ خَضَرَ صَاحِبُهَا) ولم يخبره (كَالْقَرَضِ) تشبيه فى عدم الضمان فيما سبق (وَلَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهَا لِمَنْ طَلَمَ عَمَلُهَا^(١)) رجع أن للظالم الأخذ بقدر حقه مع الأمن ومنه سرقة الزكاة أو ما يستحقه من بيت المال (وَلَا أُجْرَةٌ حِفْظُهَا بِخِلَافِ مَحَلِّهَا) إلا لشرط أو عادة فيهما (وَلِكُلٍّ نَزْكَهَا) بردها متى شاء (وَإِنْ أَوْدَعَ صَيِّبًا أَوْ

(١) الحديث «أدأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك» حسنه الترمذى وصححه غيره . ورجح الأخذ بها كما قال الشارع لقوله تعالى «فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم» وأجاب ابن رشد عن الحديث بأن معنى ولا تخن من خانك أى لا تأخذ أكثر من حقه فتكون خائناً أما من أخذ حقه فليس بخائن . ولما قال فى المجموع «وإن أخذ بقدر ما ظلت به أن أمت ولو من غير الجنس»

سَمِيحًا أَوْ أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ قَاتَلَتْ لَمْ يَضْمَنْ (كما سبق في الحجر) (وَإِنْ
يَاذَنْ أَهْلَهُ وَتَمَلَّكَ بِذِمَّةِ التَّادُونَ عَاجِلًا) كما مر (وَبِذِمَّةِ غَيْرِهِ إِنْ عَقَتْ
إِنْ لَمْ يَسْقِطْ الشَّيْءُ وَإِنْ قَالَ هِيَ لِأَحَدِكَا وَنِسْبَتُهُ تَحَالُفًا وَقَسِمَتْ
بَيْنَهُمَا) بخلاف الدين فتمرغه لكل (وَإِنْ أُوْدِعَ اثْنَيْنِ جُمِلَ بِيَسَدِ
الْأَعْدَلِ) كالوصيين .

﴿ بَابُ (١) ﴾

(صَحَّ وَنَذِبَ إِعَارَةُ مَالِكٍ مَنَفَعَةٍ بِلا حَجَرٍ) عليه فيها (وَإِنْ مُسْتَعِيرًا)
مبالغة في الصحة (لَا مَالِكٍ انْتِفَاعٍ) فقط كالاستعير إن قيل له لا تعر (مِنْ
أَهْلِ التَّبَرُّعِ عَلَيْهِ) بها معمول إعاره ومن بمعنى اللام (عَيْنًا) معموله أيضاً
(لِمَنَفَعَةٍ مُبَاحَةٍ لَا كَذِمِّي مُسَامًا) لحرمة خدمته له خصوصاً ويكره انتقال
العلم كاخطياط (وَجَارِيَةٍ لِلْوَطَى) (١) وَخِدْمَةٍ أَمِيرٍ مَحْرُومٍ) وفي بن تخفيف في
أمة الزوجة بحسب حال الناس (أَوْ لِمَنْ تَعَتَّقَ عَلَيْهِ) لَأَن الخدمة مراع الملك
(وَهِيَ) أى الخدمة في هذه الحالة (لَهَا) كالسبد (وَالْأَطْعِمَةُ وَالتَّقْوُدُ قَرْضٌ)
لَأَن الانتفاع بها بنهاب عينا (بِمَا يَنْدُلُ وَجَارِزٌ أَعْنَى بِفِلَامِكَ لِأَعْيُنِكَ)
بفلاص (إِجَارَةٌ) فيشترط العلم وإن لا يتأخر فوق نصف شهر على ما في بن
(وَضَمِنَ الْمُضِيِّ عَلَيْهِ) ومنه عدة الدابة لا كسوة المد لجيازته لها كما في بن
(إِلَّا لِبَيْتِنَا وَهَلْ وَإِنْ شَرَطَ نَفْيَهُ) راجع لما قبل إلا (تَرَدَّدَ لَا غَيْرُهُ
وَلَوْ يَشْرُطُ) وينقلب إجارة فاسدة كما في الحرثي (وَخَلَفَ فِيهَا عِلْمٌ أَنَّهُ بِلا
سَبِيهِ كَسُوسٍ) وفي النار خلاف (أَنَّهُ مَا قَرِطُ وَبَرَى ، فِي كَثَرِ كَسَيْفٍ)

(١) الإعاره عليك منفعة . وقته بلا عوض ١ ه أقرب للمالك

(٢) ذن وقت كانت باطلة وإن وضعتها فلا يجد لثبها ١ ه ماوى

وقدوم (إِنْ شَهِدَ لَهُ أَنَّهُ مَعَهُ فِي الْقَاءِ) ولو لم يعلم الضرب (أَوْ ضَرَبَ بِهِ ضَرْبَ مِثْلِهِ) راجع لنحو القدوم (وَفَعَلَ الْمَأْذُونُ وَمِثْلُهُ وَدُونَهُ لَا أَضَرَ) كالخبر بدل التصح ولو أخف والراجح أنه لا يخالف في المسافة ولا مثلاً إلا ماذن كالاجارة (وَإِنْ زَادَ مَا تَطْعَبُ بِهِ) وعطبت (فَلَهُ قِيمَتُهَا) يوم التمدي أو الارش إن تعبت (أَوْ كَرَاؤُهُ كَرْدِيفٍ وَاتَّبَعَ) الرديف (إِنْ أَعْدَمَ) المار (وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْإِعَارَةِ) حقه بالتمدي فان علم به فزيمان (وَالْإِ) بأن لم تطعب أو زاد ما لا تطعب به (فَكِرَاؤُهُ وَلَزِمَتِ الْقَيْدَةُ بِعَمَلٍ أَوْ أَجَلٍ لَا قِضَائِهِ وَإِلَّا فَالْمَعْتَادُ وَلَهُ الْإِخْرَاجُ) قبل ذلك وهذا مقابل لمعوم ما سبق والمعول عليه ما سبق كما في حش وغيره (فِي كَيْفَاءٍ) وغرس (إِنْ دَفَعَ مَا أَتَقَى وَفِيهَا أَيْضًا قِيمَتُهُ وَهَلْ خِلَافٌ أَوْ قِيمَتُهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ أَوْ إِنْ طَالَ أَوْ اشْتَرَاهُ بَعْنٍ كَثِيرٍ نَأْوِيَاتٍ وَإِنْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْبِنَاءِ أَوْ الْفَرَسِ فَكَالْمَنْصِبِ) يؤمر بالقلع أو يعطي قيمة القلوع كما يأتي (وَإِنْ ادَّعَاهَا) أى العارية (الْأَخِذُ وَالْمَالِكُ الْكَرَاءُ فَالْقَوْلُ لَهُ) أى المالك (بَيِّنِينَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مِثْلُهُ عَنْهُ) أى الكراء مبيداً الأخذ بالخلف (كَزَائِدِ الْمَسَافَةِ) تشبيهه بأن القول لربها لم يعرله (إِنْ لَمْ يَزِدْ وَإِلَّا) بأن كان التنازع بعد أن أخذ في الزيادة (فَلِاسْتَعْمَارِ فِي نَهْيِ الْكَرَاءِ وَالضَّمَانِ وَإِنْ بِرَسُولٍ مُخَالِفٍ) رجع لما قبل إلا وما بعدها فليس شاهداً هنا (كَدَعَاؤِهِ رَدَّ مَا لَمْ يَضْمَنْ) تشبيهه في أن القول للمستعير إلا لتوثق بينه على الأرجح (وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُرْسَلٌ لِاسْتِعْمَارِهِ خِلِي وَنَلَفَ) ولم يثبت التلف (ضَمِنَهُ مُرْسَلُهُ إِنْ صَدَقَ) على الارسال واعترض كلام المعص كما في روضح بأن المعول عليه ضمان الرسول عند عدم البينة (وَإِلَّا خَلَفَ وَبَرِيءٌ ثُمَّ خَلَفَ الرَّسُولُ وَبَرِيءٌ وَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْعَدَاءِ) وأنه لم يرسل (ضَمِنَ الْخَرَى) والمأذون (وَالْتَبَذَ) غيره (فِي ذِمَّتِهِ إِنْ عَتَقَ وَإِنْ قَالَ أَوْ صَاتَنَهُ

لَهُمْ) أَيْ الَّذِينَ أُرْسِلُوا (فَعَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ الْيَمِينَ) قَبْلَهُ (وَمَوْئِدَهُ أَخَذَهَا عَلَى
الْمُسْتَعِيرِ كَرَدَّهَا عَلَى الْأَظْهَرِ وَفِي عَفَى الدَّائِبَةِ) يَفْتَحُ اللّامَ (قَوْلَانِ) الْارْجَحُ
عَلَى رَبِّهَا .

﴿ بَاب ﴾

النَّصَبُ أَخَذَ مَالِي قَهْرًا تَعْدِيًّا بِلَا حِرَابِيَّةٍ (أَرَادَ بِالْمَالِ الذَّاتَ^(١)) وَإِلَّا فَتَعَدَّ
(وَأَدَّبَ مُمَيِّزًا) وَلَوْ لَمْ يَبْلُغْ (كَدَعَّيْهِ عَلَى صَالِحِ) بَنٍ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الشَّمِّ
لَا التَّظْلَمَ (وَفِي حَلْفِ الْمَجْهُولِ) إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ النَّصَبُ (قَوْلَانِ) وَمُسْلُومِ
الْعَدَاءِ يُحْبَسُ وَيَضْرَبُ قَالَ سَحْنُونُ وَيَلْزِمُهُ مَا أَقْرَبَهُ (وَضَمِنَ بِالْأَسْتِغْلَاءِ
(وَإِلَّا) يُمَيِّزُ (قَهْرُ دُؤٍّ) أَرْجَحُهُ الضَّهَانُ وَلَا يَجِدُ التَّمْيِيزَ بِنِ (كَأَنَّ مَلَأَ)
الْمُغْضُوبَ فَإِنَّ الضَّهَانَ هُنَا وَلَوْ سَمَاوِي (أَوْ قَتَلَ عَبْدًا قِصَاصًا) فِي جَنَابَتِهِ عِنْدَ
غَاصِبِهِ (أَوْ رَكِبَ) فَيُضْمَنُ الْكِرَاءَ وَهَذَا مِنَ التَّعْلِي (أَوْ ذَبَحَ) وَمَفُوتِ
الْقَوْمِ يُوجِبُ الْخِيَارَ بَيْنَ أَخْذِهِ وَقِيَمَتِهِ وَلَا أَرُشَ وَخِيَرَتُهُ نَفَى ضَرَرِهِ (أَوْ جَعَدَ
وَدِيعَةً) فَيُضْمَنُهَا وَإِنْ سَمَاوِي (أَوْ أَكَلَ بِلَا عِلْمٍ) وَسَمَرَ الْفَاصِبَ فَإِنَّ
عِلْمَ بِالنَّصَبِ فَكَالْفَاصِبِ (أَوْ أَكْرَهَ غَيْرَهُ عَلَى التَّلَفِ) وَنَعْدَرَ الْمُبَاشِرَ (أَوْ
خَفَرَ بِرَأٍ تَعْدِيًّا وَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْمُرْدِي) بَلِ الضَّهَانُ عَلَى الْمُرْدِي وَحْدَهُ (إِلَّا
إِمْتِنَانًا فَيُضْمَنُ أَوْ فَتَحَ قَيْدَهُ قَبْلَ لَثَلَا يَأْتِي) مُتَطَلِقٌ بِقَيْدٍ لَا إِنْ قَيْدَ تَسْكِيلاً
(أَوْ عَلَى غَيْرِ عَاقِلٍ إِلَّا بِمُصَاحَبَةٍ رَبِّهِ) قَادِرًا عَلَى مَسْكِهِ (أَوْ حِرْزًا) عَلَى
غَيْرِ حَيَوَانٍ (الْمِثْلِيُّ وَلَوْ يَفْلَأُ بِمِثْلِهِ وَصَبَرَ لَوْ جُودَهُ وَلِبَلَدِهِ وَلَوْ صَاحَبَتُهُ
وَمُنِعَ مِنْهُ) أَيْ مِنَ الْمَصَاحِبِ فِي غَيْرِ الْبَلَدِ (لِلتَّوَتُّقِ) حَتَّى يَوْفَى بِبَلَدِ
النَّصَبِ (وَلَا رَدَّ لَهُ) أَيْ لَا يَلْزِمُهُ رَدُّ بِمَخْصُوصِهِ لِبَلَدِهِ لِأَنَّ مِثْلَهُ يَكْفِي

(١) وَلَقَدْ زَادَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي نَحْوِهِ : أَخَذَ مَالٌ غَيْرُ مُنْفَعَةٍ لَمْ يَوْفَى الْمَخْصُوعُ : أَخَذَ الْبَنَاتِ
قَهْرًا لَمْ .

(كَأَجَارَتِهِ يَبْعُهُ مَعِيًّا زَالَ وَقَالَ أَجَزْتُ لِبَنِيَّ بَقَائِهِ) تشبيهه فيما أطعمه الكلام من أنه لا كلام له (كَنَفَرَةٍ صِيَفَتْ وَطِينٍ لَبَنٍ وَقَمْحٍ طُحِينَ وَبَذَرٍ زُرْع) وبعد الموت يجوز تملكه من الناصب (وَيَبْيِضُ أَخْرَجَ إِلَّا مَا بَاضَ) الطير المنصوب (إِنْ حَضَنَ) والمدار متى كان البيض والذير للمنصوب منه فله الفراح وإلا قتل بيضه أو أجرة طيره (وَعَصِيرٍ تَحْمَرُ وَإِنْ تَخَلَّلَ خَيْرٌ كَتَخَلَّلَهَا) أى الحجرة (لِلْيَمِيِّ وَتَمَيَّنَ) انحل (لِنَفِيرِهِ وَإِنْ ضَبَعَ كَفَزَلْ وَحَلَّى وَغَيْرَ مِثْلِي) من باقى المقومات (قِيمَتُهُ يَوْمَ غَضَبِهِ وَإِنْ جَلَدَ مَيِّتَةً لَمْ يَذْبَغْ أَوْ كَلَبًا) بنظر العارفين فى ذلك أن لو بيع (وَلَوْ قَتَلَهُ تَمَدَّيًّا) مبالغة فى أن القيمة يوم الغضب لا يوم القتل وفى بعض النسخ بعداء أى بسبب عدائه عليه ولم يقدر على دفعه إلا بالقتل فيضمن لظلمه بالنصب (وَخَيْرٌ) ربه (فِى) قتل (الْأَجْنَبِيِّ فَإِنْ تَبِعَهُ) أى تبع الناصب (يَبْعَ هُوَ الْأَجْنَبِيُّ فَإِنْ أَخَذَ رَبُّهُ أَقْلَ فَلَهُ الزَّائِدُ مِنْ الْفَاصِبِ قَطُّ) وذلك لأن الأجنبي يضمن القيمة يوم تمديه وقد تكون أقل من القيمة يوم النصب (وَلَهُ هَذِهِ بِنَاءٌ عَلَيْهِ) الضمير المنصوب من حجر أو خشب ومثله بطانة الثوب وله تركه وأخذ قيمته ولا تدخل الأرض^(١) (وَغَلَّةُ مُسْتَعْمَلٍ) لا إن لم يستعمل والغرض غضب الذات وإن غرم القيمة فاز بالنسبة على الصواب (وَصَيْدٌ عَبْدٌ وَجَارِحٌ وَكَرَاهُ أَرْضٍ بُنِيَتْ) فيما مضى (كَمَرَكَبٍ نَحْرٍ وَأَخَذَ مَا لَا عَيْنَ لَهُ قَاعَةً) يعنى ما لا قيمة له بعد زرعه وبدفع قيمة الميسار كما احتاج له من الاحبا والسواري وإلا أخذه الناصب (وَصَيْدٌ شَبَكَةٌ) ورمح عطف على أرض فلو حذف صَيْدٌ حَسَنَ والفرس كالشبكة الصيد للناصب وعليه الكراه بخلاف الجارح كما سبق (وَمَا أَنْفَقَ فِي الْقَلْعَةِ) ويرد زيادة القلة ولا شئ له إن

(١) لأنه سأتى الكلام عليها فى قول المصنف : وفى بابه فى أخذه ودفع قيمة غنمالم
لانى قوله : وَكَرَاهُ أَرْضٍ بُنِيَتْ - حتى يترس بأنه فى الكلام عليها من حيث الكراه

نقصت (وَهَلْ إِنْ أَعْطَاهُ فِيهِ مُتَمَدِّدٌ عَطَاءً فِيهِ) وهو قول مالك وابن القاسم والأحسن حذف القاء (أَوْ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُ وَمِنْ الْقِيَمَةِ) كما قال عيسى (١) (رَدُّدٌ) ليس على اصطلاحه (وَإِنْ وَحَدَ غَاصِبُهُ) أى القوم (بِغَيْرِهِ وَغَيْرِ حَلِّهِ فَلَهُ نَضْمِيَّةٌ) قيمته لأنها متبر يوم النصب بمحلّه على كل حال فلا تفاوت بخلاف المثلّي فيختلف في الأمكنة (وَمَعَهُ أَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَحْتَجْ لِكَبِيرِ حَمَلٍ) وإلا خير (لَا إِنْ هَزَلَتْ جَارِبَةٌ أَوْ نَمِيَ عَبْدٌ صَنَعَهُ ثُمَّ عَادَ) إخراج من الضمان (أَوْ خَصَاهُ فَلَمْ يَنْقُصْ أَوْ جَلَسَ عَلَى تَوْبٍ غَيْرِهِ فِي صَلَاةٍ) فقام فشقه وفي المشي تردد انظر حش أو أحرق نحو القرن الجار (أَوْ دَلَّ لِصَا) المتقى به أن من سلط ظالماً يفرم عند نغزده (أَوْ أَعَادَ مَضُوعًا عَلَى حَالِهِ وَعَلَى غَيْرِهَا، فَقِيَمَتُهُ كَكَبِيرِهِ) فيضمن قيمة الصياغة المباحة على التعمد (أَوْ غَصَبَ مَنَفَعَةً فَتَلَفَتِ الذَّاتُ) بلا سببه لم يضمنها (أَوْ أَكَلَهُ مَالَكُهُ ضِيَاةً) إلا بعد فواته (أَوْ نَقَصَتِ السُّوقُ أَوْ رَجَعَ بِهَا مِنْ سَفَرٍ وَلَوْ بَعْدَ) فلا شيء عليه من القيمة ويضمن الكراء (كسَارِقٍ وَلَوْ فِي نَعْدَى كَمُسْتَأْجِرٍ) ومستعير (يَكْرَاهُ الزَّائِدُ إِنْ سَلَّتْ) ولم يكثر (وَالْأَخِيرُ فِيهِ وَفِي قِيَمَتِهَا وَقْتُهُ وَإِنْ تَعَيَّبَ وَإِنْ قَلَّ كَكَبِيرٍ نَهْدِيهَا أَوْ جَنَى هُوَ أَوْ أَجْنَبِي حَيْرَ فِيهِ) أى فى المغصوب وقيمه وله مع الأرض فى الأخيرين من الجاني وإن أخذ القيمة من الناصب فأرش الأجنبي للناصب (كَصَبْفٍ) تشبيه فى التخيير (فِي قِيَمَتِهِ وَأَخَذَ تَوْبَهُ وَدَفَعَ قِيَمَةَ الصَّبْغِ وَفِي بِنَائِهِ فِي أَخْذِهِ وَدَفَعَ قِيَمَةَ نَقْضِهِ بَعْدَ سُقُوطِ كَلْفِهِ لَمْ يَتَوَلَّهَا) الفاصب بكفخذه، وفى أمره بتسوية الأرض كما كانت

(١) فى المجموع وشرحه : قال الامام ونعم ابن القاسم يضمن ما أعطى فيه متعدد به .
وليس إلا أن تكون القيمة أكثر مضمونها وهل قول عيسى مقابل لقول الامام بن صبيح أو
معيد لها خلاف اهـ

(وَمَنْعَةُ الْحَرْ وَالْبَيْعِ بِالْتَقْوِيَةِ) بالاستعمال (كَحَرْ بَاعَهُ) لا مفهوم للبيع
(وَمَنْعَةُ رَجُوعِهِ) يضمن دية عند فان رجع رجع بها (وَعَبْرَهَا بِالْقَوَاتِ)
ولو لم يستعمل والفرض التمدى على المنفعة لا إن غصب الذات كما سبق (وَهَلْ
يَضْمَنُ شَاكِيهِ امْتَرَمَ زَائِدًا عَلَى قَدْرِ الرَّسُولِ) المعتاد (إِنْ ظَلَمَ) وإلا لم
يضمن الزائد (أَوْ الْجَمِيعَ) وإن لم يظلم لا يضمن أصلاً (أَوْ لَا) أصلاً ولو
ظلم وإنما يوجب (أَقْوَالُ) العمل بثانيتها (وَمَلَكُهُ إِنْ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَابَ) ومنع
أشهب نقد زائد على القيمة لتردد السلفية (أَوْ غَرَمَ قِيَمَتُهُ) أو حكم بها قاض
كما في بن (إِنْ لَمْ يَمُوتْ) بأن يخفيه ويدعى التلف فلر به أخذه (وَرَجَعَ عَلَيْهِ
بِفَضْلِهِ أَخْفَاهَا) بأن ظهر أزيد مما وصف (وَالْقَوْلُ لَهُ فِي تَلْفِهِ وَمَنْعِهِ وَقَدْرِهِ
وَحَلْفُ) إلا أن يفرد المالك بالشبه فان لم يشبه في القيمة موسط (كَمُشْتَرِيْ مِنْهُ)
القول له في التلف وما معه (ثُمَّ غَرِمَ لِأَخِيرِ زَوْبَةٍ) فان علم ضمن بالاستيلاء
كالنصاب (وَلَرَبِّهِ إِمضَاءُ بَيْعِهِ وَتَقْضُ عِتْقِ الْمُشْتَرِي وَإِجَارَتُهُ) بالزاي^(١)
أو الزاء (وَضَمِنْ مُشْتَرٍ لَمْ يَغْلَمْ فِي عَمْدٍ) يومه ورجع بمنه (لَا سَمَاوِيَّ وَعَلَّةٍ)
فيفوز بها ولا يفرضها الناصب (وَهَلْ الْخَطَأُ كَالْعَمْدِ) أو السماوى (تَأْوِيلَانِ
وَوَارِثُهُ وَمَوْهُوبُهُ إِنْ عَلِمَا كَهُوَ وَإِلَّا) يعلما (بَدَىْ بِالْفَاصِبِ وَرُجِعَ عَلَيْهِ
بِقَلَّةِ مَوْهُوبِهِ) حيث ردت السلفة إذ لا يجمع بين الغلة والقيمة كما سبق (فَإِنْ
أَعْتَرَفَ فَعَلَى الْمَوْهُوبِ وَتَقَوَّى شَاهِدٌ بِالْقَضْبِ لِأَخِرٍ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْقَضْبِ
كَشَاهِدٍ يَمْلِكُكَ لِثَانٍ بِفَضْلِكَ) أى النصب منك معاينة أو إقراراً (وَجُعِلَتْ
ذَايِدٌ) حائزاً فيها حتى يبين الأمر (لَا مَالِكَا) فلا يشترى منك ولا يشهد
لك بالملك بذلك (إِلَّا أَنْ تَحْلِفَ مَعَ شَاهِدٍ الْمَلِكِ) تكلمة النصاب أنها ملكك

(١) إن كان بالزاي فهو نازع مطبوع على غنى - وإن كان بالراء فهو ناخر معنوف على
قوله عنى المضاف إليه خمس .

(وَمِمَّنِ الْقَضَاءُ) أنها باقية لم تنقل عنك (وَإِنْ أَدَّعَتْ اسْتِكْرَاهًا عَلَى غَيْرِ
لَا تَنْبِي بِلَا تَمَلِّقُ حَدَّثَ لَهُ) أى للزنا إلا أن ترجع ولا حمل وأما القذف فلا
يسقط بالتملق إلا فى المجهول ولا حد فى الفاسق بوجه (وَالْمُعْتَدَى^(١)) جَانٍ عَلَى
بَعْضٍ غَالِبًا) وقد يحرق الثوب كله أو ينصب المنفعة (فَإِنْ أَفَاتَ الْمَقْصُودَ
كَقَطْعِ ذَنْبٍ دَابَّةٍ ذِي هَيْئَةٍ أَوْ أَذْنِهَا أَوْ طَيَّاسَانٍ وَلَكِنْ شَاءَ هُوَ الْمَقْصُودُ
وَقَلْعِ عَيْنٍ عَبْدٍ أَوْ يَدَيْهِ فَلَهُ أَخْذُهُ وَنَقْضُهُ أَوْ قِيمَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَفْتَهُ
فَنَقْضُهُ كَلَبْنِ بَقَرَةٍ) تراد لغيره (وَيَدِ عَبْدٍ) غير صانع (أَوْ عَيْنٍ وَعَقَى عَائِيهِ
إِنْ قَوْمٌ وَلَا مَنَعَ لِصَاحِبِهِ) من التتويم والعق (فِي الْقَاحِشِ عَلَى الْأَرْجَحِ
وَزَعَا الثَّوْبِ مُطْلَقًا) ولو كانت الجناية مفقطة واختار ربه أخذه ثم يغرم الأرض
بعد الرفو (وَفِي أَجْرَةِ الطَّيِّبِ قَوْلَانِ) أرجحهما وجوبها حيث لا أرض مقرر
ثم يغرم الشين .

﴿ فَصْل^(٢) ﴾ وَإِنْ زَرَعَ فَاسْتَحَقَّتْ فَإِنْ لَمْ يُنْتَفَعْ بِالزَّرْعِ أَخْذًا بِلَا
شَيْءٍ وَإِلَّا) بَأَن اتَّضَعَّ بِهِ (فَلَهُ قَلْعُهُ إِنْ لَمْ يَفْتِ وَقْتُ مَا تَرَادُّ لَهُ وَلَهُ
أَخْذُهُ بِقِيمَتِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ وَإِلَّا) بَأَن فَاتِ إِبَانَ الْأَرْضِ (فَكِرَاهِ سَنَةٍ)
وهذا راجع لجميع ماسبق^(٣) (كَذَى شُبُهَوٌ) تشبيه فى كراه سنة لكن قبل
الابان فان فات فلا شيء عليه (أَوْ جُهْلَ حَالِهِ) لِأَن الْأَصْلَ عَدَمُ التَّعْدَى
(وَفَاتَتْ) أَرْضُ اسْتَحَقَّ كَرَاوَهَا الْمَعِينُ (يَعْرِثُهَا فَيَأْتِيَنَّ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ)

(١) هذا شروى فى حكم التعدى ، ابن عرفة : التعدى هو التصرف فى شيء بغير إذن
ربه دون قصد ملكه اه قال تعالى بالا يكون معه تلك سواء حصلت جناية على الكل أو البعض

(٢) هذا الفصل لبيان الاستحقاق وهو : رفع ملك شيء بنيت ملك قبله أو حرية بنير
عوس ، وحكمه الوجوب إن وجد سببه وهو قيام 'الجنة' ، وبدأ النصف بمألة الزرع
الكثرة وقوعها .

(٣) أى سواء اتضع بالزرع أم لم ينتفع به

أى لا سبيل لفسخها والمستحق أخذها فان أخذ شيئاً فلى المكترى أجرة المثل
فان لم تحرث فليأخذها (وَالْمُسْتَحَقُّ) يحتمل مستحق الكراء إذا أجاز
ومستحق الأرض (أَخَذَهَا وَدَفَعَ كِرَاءَ الْحَرْثِ فَإِنْ أَبَى قِيلَ لَهُ) أى
للمكترى (أَعْطَى كِرَاءَ سَنَةٍ وَإِلَّا أُسْلِمَتْهَا بِلا شئٍ و) إن استحققت الأرض
(فِي) كراء (سِنِينَ) يَفْسَخُ أَوْ يُقْضَى إِنْ عَرَفَ النَّسَبَةَ (أى نسبة ما بقى
للجميع لينتفى الجمل (وَلَا خِيَارَ لِلْمَكْتَرِي لِلْمُهْدَةِ) فليس له أن لا يرضى
بعهدة مستحق الأرض (وَأَنْتَقَدَ) المستحق (إِنْ أَنْتَقَدَ الْأَوَّلُ وَأُمِنَ هُوَ وَالْغَلَّةُ
لِذِي الشُّبْهَةِ أَوْ الْمَجْذُولِ لِلْحُكْمِ) وعليه النفقة إلا زمن الخصام فلى القضى
له كما باتى (كَوَارِثٍ وَمَوْهُوبٍ وَمُشْتَرٍ لَمْ يَمْلُكُوا) تشبيهه في أن الفللة لهم
(بِخِلَافِ ذِي دَيْنٍ) يرجع (عَلَى وَارِثٍ) بالغللة (كَوَارِثٍ طَرَأَ عَلَى مِثْلِهِ
إِلَّا أَنْ يَنْتَفِعَ) بنفسه غير عالم بالآخر ولا محبوب به فيغوز بها (وَأِنْ عَرَسَ)
خو الشبهة (أَوْ بَقِيَ قِيلَ لِلْمَالِكِ أَعْطَاهُ قِيمَتُهُ قَائِماً) ابن عرفة إلا أن يكون
من بناء المالك فنقصاً كذا في بن (فَإِنْ أَبَى فَلَهُ دَفْعُ قِيمَةِ الْأَرْضِ فَإِنْ
أَبَى فَشَرِبَكَانَ بِالْقِيمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ إِلَّا لِلْحَبَسَةِ فَالْنَقْضُ) فان كان للوقف
ربيع بقيمته بقى فيه (١) (وَصَيْنِ قِيمَةِ) الامه (الْمُسْتَحَقُّ وَوَلَدُهَا) وهو
لاحق به (يَوْمَ الْحُكْمِ وَالْأَقْلُ) من قيمة الولد ودينه (إِنْ أَخَذَ دِيَّةً)
أو صلحاً أو عفا عن الخطأ وفى العمدة الغرم على الجاني لا إن اقتصر (لَا صَدَاقَ

(١) قال الحردير : الواقع الآن بمصر أن النظار يسمون أوقاف المساجد وأغبرها والمشتري
منهم عالم بذلك ، ثم يحسبون لمية الوقف دراهم قليلة يسمونها حكراً ويسمون استيلاء الباعة
على تلك الأوقاف خلوا وانتفاعا يباع ويورث ، ثم ينسبون جوار ذلك للمالكين وحاشا للمالكية
أن يقولوا ذلك كيف ومذهبهم مبنى على سد الفرائض وإبطال الميل ، وسددم تنرى وقت
عن التامر الثاني ليست من هذا القبيل . والرسالة التي ألفها الفرغلاوى في حوار ذلك لا توافق
قواعد المذهب اه .

خُرَّة) اشتراها ظن رقبها (أَوْ غَلَّتْهَا وَإِنْ هَدَمَ مُكْتَرِ تَدَبُّيًا) أما يانز
 المكسرى فكهدمه هدرًا كالاصلاح (فَالِاسْتَحَقَّ النِّقْضَ وَبَقِيَّةَ الْهَدَمِ وَإِنْ أَبْرَأَهُ)
 أى المكترى (مُكْتَرِيهِ) ذو الشبهة (كَسَارِقِ عَيْدٍ ثُمَّ اسْتَحَقَّ) يضمن
 للمستحق ولو أبرأه المسروق منه ذو الشبهة (بِخِلَافِ مُسْتَحَقِّ مُدْعَى خُرَّةٍ)
 يخرج من قوله لا صدق حرة أو غلته فيرجع على من استخدمه (إِلَّا الْقَلِيلُ)
 ونفقه كالغاصب (وَلَهُ) أى مستحق الأرض (هَدَمَ مَسْجِدٍ) فالنقض حبس^(١)
 (وَإِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ فَكَاغِيْبٍ) أولى من نسخة فكاليبيع فينقض بوجه الصفقة
 ويتمسك في استحقاق غيره (وَرَجَعَ لِلتَّقْوِيمِ) لا للتسمية كسرة كل واحد
 باثنين كما سبق في الخيار (وَلَهُ رَدُّ أَحَدِ عَيْدَيْنِ اسْتَحَقَّ أَفْضَلُهُمَا بِخُرَّةٍ) اللام
 بمعنى على أو المقابل التامك بجميع الثمن وهو من جزئيات ما قبله (كَأَنَّ صَالِحَ
 عَنْ عَيْبٍ) في عيبد مثلاً (بِأَخَرٍ) فكأنه اشتراها معاً إذا استحق أحدهما (وَهَلْ
 يُقَوِّمُ الْأَوَّلُ يَوْمَ الْعُتْخِ) وهو الأقوى (أَوْ يَوْمَ الْبَيْعِ نَأْوِيْلَانِ وَإِنْ صَالِحَ
 فَاسْتَحَقَّ مَا يَبْدُ مُدْعِيهِ) وهو المصالح به (رَجَعَ فِي مُقَرِّبِهِ) وهو المصالح عنه
 (لَمْ يَفْتِ وَإِلَّا) بأن فات بحواله سوق فأعلى (فِي عَوْضِهِ) من قيمة أو مثل
 (كَإِنْكَارٍ) تشبيه في الرجوع بالعرض لكن عوض المصالح به (عَلَى الْأَرْجَحِ
 لَا إِلَى الْخُصُومَةِ) إن استحق (مَا يَبْدُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ) بَقِي الْإِنْكَارِ يَرْجِعُ
 بِمَا دَفَعَ) إن لم يفت (وَإِلَّا فَيَقِيْمُهُ وَفِي الْإِقْرَارِ لَا يَرْجِعُ لِعِلْمِهِ صِحَّةً
 مِلْكٍ بِأَيْدِيهِ) يروى بالتعليل والتشبيه^(٢) (لَا إِنْ قَالَ دَارُهُ) فلا يعد عالماً
 بالصحة بمجرد ذلك لأن الإضافة تأتي لأدنى ملابسة (وَفِي عَرْضٍ بِعَرَضٍ)
 يرجع (بِمَا خَرَجَ مِنْهُ أَوْ قِيَمَتِهِ) حيث كان المستحق معيناً^(٣) (إِلَّا أَنْكَاحًا)

(١) يحمل في وقت غيره

(٢) أى لعله، أو كلمه

(٣) فان كان مضموناً رجع بمثله

استثناء منقطع فلا يرجع بما خرج من بضعة ونحوه بل بقيمة المستحق (وخلص)
 وصُلِحَ عَدِي (عن إقرار أو إنكار) (وَمُقَاطَعًا بِعَنْ عَدِي) من غير منكمه ولا
 فلا رجوع إذ هو مجرد انزعاع (أَوْ مَكَاتِبِ) ولو من ماله (أَوْ عَمْرَى وَإِنْ
 أَنْفَدَتْ وَصِيَّتُهُ مُسْتَحَقَّ بَرِّقٍ لَمْ يَضْمَنْ وَصِيٌّ وَحَاجٌّ إِنْ عُرِفَ بِالْحُرِّيَّةِ) أو
 عين الحاج (وَأَخَذَ السَّيِّدُ مَا يَبِيعُ وَلَمْ يَفْتِ بِالثَّمَنِ) ثم يرجع بالثمن على البائع
 (كَشَهْوٍ بِمَوْتِهِ إِنْ عُدِرَتْ بَيْنَتُهُ) كأن رآه مصروعاً في القتل تشبيه في جميع
 ما سبق (وَإِلَّا) يعرف بحرية ولم تصدر اليقينة (مَكَالْتَصِبِ) فيها للمالك
 أخذ المتصرف فيه مطلقاً وترد الزوجة ولو دخل بها آخر ولو عذرت
 اليقينة (وَمَا فَاتَ) مفهوم لم يفت فيها (فَالْثَمَنُ كَمَا لَوْ دَبَّرَهُ أَوْ كَبَّرَ صَغِيرَ)
 لا حواله سوق .

❦ بَابُ ❦

(الشُّعْمَةُ أَخْذُ شَرِيكَ وَلَوْ ذِمِّيًّا بَاعَ الْمُسْلِمُ) شريكه (لِلذِّمِّيِّ كَذِمِّيِّ)
 نَحَا كَمَا إِلَى أَوْ مُحَبَّسًا) بالكسر (لِيَحْبِسَ) ما يأخذ ولن له المرجع الأخذ
 كالمعسر بالكسر (كَسُلْطَانٍ) نيابة عن مرد (لَا مُحَبَّسَ عَلَيْهِ وَلَوْ لِيَحْبِسَ
 وَجَارٍ) ومنه شريك غير الشائع (وَإِنْ مَلَكَ تَطَرُّقًا) بطريق المبيع (وَنَظَرٍ وَقَفٍ
 وَكَرَّهٍ) لاشتماع به (وَفِي نَظَرِ الْيَرَاثِ قَوْلَانِ) أظهرهما أخذه ليت المال (تَمَنُّ
 تَجَدَّدَ مِلْكُهُ الْإِلَازِمُ) لاحتجور بلا إذن (اخْتِيَارًا) لا بآثر (بِمُأْوَصَةٍ) لا كصدقة
 (وَلَوْ مُوَضِي بِبَيْعِهِ لِلْسَّائِكِينَ) أي لأجل التفرقة عليهم والأولى تأخير هذا عن
 قوله عقاراً (عَلَى الْأَصَحِّ وَالْمُخْتَارِ لَا مُوَضِي لَهُ يَبِيعُ خِزْفًا عَقَارًا) معمول أخذ
 (وَلَوْ مُنْقَلَبًا) بأن يباع بشقص آخر (إِنْ انْقَسَمَ) فيها الإطلااق (وَعَمِلَ بِهِ)
 في الحمام والراجح الأول (بِمِثْلِ الثَّمَنِ وَلَوْ ذِمِّيًّا) في ذمة البائع ويقضى ما فات

من أجله (أو قيمته) أى المقوم غير الدين كالكتابة (برهنه وضامنه) حال
من الثمن أو متعلق بمثل (وأجرة دلال وعقد شراء) كتابته (وفى الكس
نردد) رجح اعتبار المتاد (أو قيمة الشقص في كخلف وضلع عند)
ونكاح وعق على الشقص واعتبر في الخطأ الدية (وجزاف نقد) الراجح
اعتبار قيمة الجزاف فيمكن أنه عطف على الشقص فلو اشترى ذبي بكخرف فهل
بقيته أو ببقية الشقص خلاف (و بما يخصه) أى الشقص (إن صاحب غيره
ولزم المشتري الباقي) ولو قل فليس كالاستحقاق (وإلى أجله إن أيسر أو
ضمنه ملي وإلا عجل) بأن يفترضه المشر مثلاً (إلا أن يتسأولاً) الشفع
والمشتري (عندما على المختار ولا تجوز إحالة الباقي به) من قبل المشتري على
الشفيع قبل الحلول (كان أخذ من أجنبي مالا ليأخذ) للأجنبي (ويربح)
الزائد على الثمن تشبيه في المنع (ثم لا أخذ له) إن أراد نفسه بعد (أو باع)
الماخوذ بالشفعة (قبل أخذه بخلاف أخذ مال بقده) أى الشراء (ليستقط)
للمشتري مجاز (كشجر) مثال للعقار (وبناء بأرض خبيس) بالاضافة (أو
معير) ومسألة بناء المجلس إحدى المستحسنات الأربع التى نرد بها مالك^(١)

والشفعة فى الثمار والقصاص بشاهد ويمين والرابة فى أئمة الإهلام خمس من الابل
(وقدم المعير) على الشفع فى أخذ البناء (ينقصه) أى قيمته منقوضا (أو
ثمنه) الذى بيع به (إن مضى ما يعار له) شرط فى اعتباره منقوضا (وإلا
فحائزاً وكشيرة ومقتاتر وباذنجان ولو مفردة) عن الأصول والأرض (إلا
أن تيبس وحط حصتها) حيث فانت باليس (إن أزهت أو أبرت)

(١) لأنه كان يقول : هذا الشيء أستعنه وما علمت أحدا قاله غيرى اه يى بمن

سبقه وظلماح مع مسألة خاصة فى قوله :

وقال مالك بالاختيار	فى شفعة الأخاص والثمار
والمرح مثل المال فى الأحكام	والجس فى أئمة الإهلام
وفى وصاة الأم باليعير	منها ولا وى للصغير

يوم البيع واشترطها المشتري (وفيها) أيضا (أخذها) بالشفعة (ما لم تَبْنَسْ
أَوْ تُجَدَّ وَهَلْ هُوَ اخْتِلَافٌ) وهو الأقوى فالأرجح للاقتصار على اليس أو
وافق القنوت بالجذ إذا لم تشتت مفردة (أَوْ يَلَانٍ وَإِنْ اشْتَرَى أَصْلَهَا قَطْعًا) بأن
لم يُؤبر يوم البيع (أَخَذَتْ وَإِنْ أَثَرَتْ) بعد (وَرَجَعَ) للمشتري على الشفع
(بِالْمَوْتِ) في علاجها (وَكَبِيرٌ لَمْ يَقْسَمْ أَرْضُهَا) التي تورع عليها (وَإِلَّا
فَلَا) شفعة (وَأُولَتْ أَيْضًا بِالْمُتَّحِدَةِ) وغيرها فيها الشفعة ولو قسمت والراجح
إطلاق الأول (لَا عَرْضٌ وَكِتَابَةٌ وَذَيْنِ) مشتركين ولاحق لمن هما عليه إذا بيعا
(وَعُلُوٌّ عَلَى سَفَلٍ وَعَكْسُهُ وَزَرْعٌ وَلَوْ بِأَرْضِهِ) ويحط منابه (وَبَقْلٌ)
كهندبا بخلاف القاني كما سبق (وَغَرْصَةٌ وَمَرْقَمٌ مَتْبُوعُهُ) أى متبوع كل
منهما (وَحَيَوَانٌ إِلَّا فِي كَحَائِطٍ) وأرض زرع (وَإِثْرٌ وَهَبَةٌ بِلا ثَوَابٍ وَإِلَّا
فَبِهِ بَعْدَهُ) ويكفي القول حيث عين الثواب (وَخِيَارٌ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّهِ وَوَجِبَتْ
لِمِشْتَرِيهِ) أى الخيار (إِنْ بَاعَ بِصَفَتَيْنِ خِيَارًا ثُمَّ بَتَلًا فَأَمْضَى) هذا هو
المشهور وإن كان مبنيًا على انعقاد بيع الخيار (وَبَيْعٌ قَسَدٌ إِلَّا أَنْ يَقُوتَ
فَبِالْقِيَمَةِ) فيما يقوت بالقيمة (إِلَّا) أن يكون القنوت (بِبَيْعٍ صَحَّ فَبِالْثَمَنِ
يَبِيدُ وَتَنَازَعٌ فِي سَبْقِ مِلْكٍ إِلَّا أَنْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا) يأخذ الخالف (وَسَقَطَتْ
إِنْ قَاسَمَ) ولا تسقط بمجرد طاب القسمة كما حققه (ر) وغيره (أَوْ اشْتَرَى
أَوْ سَاوَمَ) من المشتري (أَوْ سَاقَى) له (أَوْ اسْتَأْجَرَ) منه (أَوْ بَاعَ حَصَّتَهُ)
وبعضها بحسبه (أَوْ سَكَتَ يَهْدِمُ أَوْ يَبْنَى) ولو لمصلحة على الأقوى كافي
حش وغيره (أَوْ شَهْرَيْنِ إِنْ خَضِرَ أَلَمَقْدُ وَإِلَّا فَسَنَةٌ) المول عليه لا يسقط
إلا سنة وشهران مطلقا (كَأَنْ عَامَ قَنَابٍ) بعد العلم فكالحاضر (إِلَّا
أَنْ يَطْنُ الْأَوْبَةَ قَبْلَهَا) أى المدة المسقطه (فَعِيقٌ وَخَفَافٌ إِنْ بَعْدَ) أنه
ما سافر مسقطا (وَصَدَقَ إِنْ أَكْبَرَ عَلَيْهِ) قبل السفر (لَا إِنْ غَابَ أَوْ لَا)
(٢٣٢ - الكليلة)

قبل البيع أو العلم حتى تمضي المدة بعد حضوره والقريب كالخاضر (أو أسقط
لِكَذِبٍ فِي الثَّمَنِ وَخَلَفَ) ما أسقط إلا لذلك (أو في المشتري أو المشتري
أو غير إرادته أو أسقط وصي أو أب بلا نظر وشفع لِنَفْسِهِ) من شريكه
يقيم (أو لينيم آخر أو أنكر المشتري الشراء وخلف وأقر به بآئمه) لعدم
المالك المتجدد على ما سبق في التنازع (وهي على الأنصبياء) يومها (وتريك
للشفيع^(١) حصته) ان لو اشترى أجنبي (وطولب بالأخذ) بالشفعة (بعد
اشترائه لا قبله) ذكره مع بدايته ليرتب عليه قوله (ولم يلزمه إسقاطه)
قبل الشراء (وله نقض وقت كهيبة وصدقة والتمن لمعطاه إن علم) الواهب
(شقيقه) أي أن له شفيعاً^(٢) (لا إن وهب داراً فاستحق نصفها) وأخذ
الثاني بالشفعة فالتمن للواهب لعدم علمه بالشفعة (وملك) المأخوذ بالشفعة
(بحكم) به (أو دفع ثمن أو إشهاد) على الأخذ (واستعجل إن
قصد ارتيائه أو نظراً للمشتري) بالفتح (إلا) أن يكون على (كساعة ولزم)
الشفيع (إن أخذ) قد (عرف الثمن قبيل) من مال الشفيع الشقص أو
غيره (للمن و) لزم (المشتري إن سلم فإن سكنت فله نقضه) حيث لم
يجعل له الثمن (وإن قال أنا أخذ أجل ثلاثاً) ان مرض المشتري (للقدر)
فان نقد (وإلا سقطت) إن شاء المشتري (وإن اتحدت الصنفقة وتعددت
الخصص) بأن كانت في أماكن (والبائع) وأولى اتحاد (لم ينبض)
لضرر المشتري بل يأخذ الجميع أو يترك الجميع (كتعدد المشتري على الأصح)
تشبيه في عدم التمييز والصنفقة واحدة (وكان أسقط بعضهم) أي
الشفعاء (أو غلب) فالآخر يأخذ الجميع أو يترك الجميع (أو أرادته)

(١) نسخه: لشریک.

(٢) وإن لم يعلم عنه.

أى التبعيض (الْمُشْتَرَى) فيقضى للشفيع بالكل (وَلَيْتَ حَصَرَ حِصَّتُهُ) معه وهكذا (وَهَلِ الْمَهْدَةُ) لمن كان غائباً (عَلَيْهِ) أى على الشفيع (أَوْ عَلَى الْمُشْتَرَى) تخيير (أَوْ عَلَى الْمُشْتَرَى فَقَطْ كَثِيرٌ) أى كمهدة غير الغائب وذكره مع وضوحه بقوله (وَلَوْ أَقَالَهُ) فإن الإقالة هنا لغو (إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ) الشفيع (قَبْلَهَا) فابتداء بيع باختلاف الثمن (تَأْوِيلَانِ) راجع لما قبل الكاف (وَقَدْ مُمَّشَرَكَهُ) فِي السَّهْمِ وَإِنْ كَأَخْتٍ لِأَبٍ أَخَذَتْ سُدُسًا) فانه تكلمة الثلثين فلا تخصص أخرى لأب عن الشقيقة خلافاً لأشهب (وَدَخَلَ) الأخص أى الأقرب (عَلَى غَيْرِهِ) كيت عن بنات ماتت إحداهن عن أولاد باعته إحدى الباقيتين دخل مع الأخرى أولاد الميتة نيابة عن أمهم وإذا باع واحد من أولاد الميتة لم يدخل في حصته واحدة من باقى الخلالات لأن الأولاد أقرب للميت الثانى (كَذَى سَهْمِهِ) يدخل (عَلَى وَارِثٍ) عاصب فإذا باع أحد عيين مع ابنتين فلجميع (وَ) دخل (وَارِثٌ عَلَى مَوْصِي لَهُمْ) باع أحدهم (ثُمَّ) بديل المشارك (الْوَارِثُ) ولو باعصياً على الممتد ومثله الموصى له (ثُمَّ الْأَجْنِيُّ وَأَحَدٌ بِأَيِّ بَيْعٍ وَعُهْدَتُهُ) عَلَيْهِ) أى تابعة للبيع الذى أخذ بشفته ولو من يد غير مشترية وقيد بما إذا لم يسكت بعد العلم فانه رضى ويأخذ بالأخير (وَنُقِصَ مَا بَعْدَهُ) أى ما بعد المأخوذ به ومضى ما قبله عكس المضى فى الاستحقاق (وَلَهُ) أى للمشتري (غَلَّتُهُ) إلى قيام الشفيع (وَفِي فَسْخِ عَقْدٍ كَرَائِهِ) اللارم وللشفيع ان أمضاه من يومه وعدم تمكنه من فسخه ولو طال كما فى بن رداً على عب (تَرَدَّدُ وَلَا يَضْمُنُ) المشتري (نَقَصَهُ) أى الشقص إلا أن يبعث (فَإِنْ هَدَمَ وَبَقِيَ فَلَهُ قِيَمَتُهُ فَأَتَمَّ) وللشفيع النقص) فان فات حط ما ينوبه (أَمَّا لِنَيْبَةٍ شَفِيعِهِ) إذ لو سكت على ذلك سقطت (فَتَأْتَمُّ وَكِهْلُهُ) إلا القوض فيسقطها (أَوْ قَاضٍ عَنْهُ) فذلك لم يكن

الباني متعمداً حتى يأخذ القيمة منقوصاً (أَوْ تَرَكَ لِكَذِبٍ فِي الثَّمَنِ) من غير المشتري وإلا فتمهد (أَوْ اسْتَحَقَّ نِصْفَهَا) فالشفعة في الثاني غير معلومة ابتداء (وَحُطَّ) عن الشفع (مَا حُطَّ) عن المشتري (لَعَيْبٍ أَوْ لِهَيْبَةٍ إِنْ حُطَّ عَادَةً أَوْ أَشَبَّهَ الثَّمَنَ بَعْدَهُ) الشرط راجع للهبة (وَإِنْ اسْتَحَقَّ الثَّمَنُ) المين لأن هذا من أفراد عرض بمرض السابق (أَوْ رُدَّ بَعَيْنٍ بَعْدَهَا) أى الشفعة (رَجَعَ الْبَائِعُ بِقِيَمَةِ شَفْعِهِ) الخارج من يده لقواته بالشفعة (وَلَوْ كَانَ الثَّمَنُ مِثْلًا إِلَّا النَّقْدَ فَمِثْلُهُ وَلَمْ يَنْتَقِضْ مَا بَيْنَ الشَّفْعِ وَالْمُشْتَرِي) بل مضى أخذه بما أخذ ولا يرجع بأرض عيب كما حققه بن (وَإِنْ وَقَعَ) ما ذكر (قَبْلَهَا بَطَلَتْ) ورجع بنفس الشقص (وَإِنْ اخْتَلَفَا) المشتري والشفيع (فِي الثَّمَنِ) فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي بَيِّنٌ فِيمَا يُشَبَّهِ كَكَبِيرٍ يَرْغَبُ فِي مُجَاورِهِ) فيزيد لتوسعة محله (وَإِلَّا) يشبه المشتري (فَلِشَفْعِهِ) (إِنْ أَشَبَّهَ) (فَإِنْ لَمْ يُشَبَّهِهَا حَقًّا وَرُدًّا إِلَى الْوَسْطِ) قيمة وبقي الحالف على النا كل ونكولهما كحلفهما (وَإِنْ نَكَلَ مُشْتَرٍ) نازعه بائع ولزمه ما ادعى البائع (فَقِيَ الْأَخِذَ) بما ادعى أَوْ أَدَّى قَوْلَانِ وَإِنْ ائْتَاكَ أَرْضًا يَزْرَعُهَا الْأَخْضَرُ فَاسْتَحَقَّ نِصْفَهَا أَوْ أَكْثَرَ كَمَا فِي بَنٍ وَغَيْرِهِ (فَقَطَّ) دون الزرع (وَاسْتَشْفَعَ) لا مفهوم له (بَطَلَ الْبَيْعُ فِي نِصْفِ الزَّرْعِ) حيث لم يمس (لِقَائِهِ بِلَا أَرْضٍ كَمُشْتَرِي قِطْعَةٍ مِنْ جَنَانٍ يَزَاهُ جَنَانُهُ لِيَتَوَصَّلَ لَهُ) أى ما ذكر من القطعة (مِنْ جَنَانٍ مُشْتَرِيٍّ ثُمَّ اسْتَحَقَّ جَنَانُ الْمُشْتَرِي) أظهر في محل الاضمار والتشبيه في بطلان البيع ثم كل فرع الأرض والزرع بقوله (وَرَدَّ الْبَائِعُ نِصْفَ الثَّمَنِ وَلَهُ نِصْفُ الزَّرْعِ وَخَيْرُ الشَّفْعِ أَوَّلًا) قبل المشتري (بَيْنَ أَنْ يَشْفَعَ) فيغوز المشتري بنصف الزرع الباقي (أَوَّلًا) يشفع (فِي خَيْرِ الْمُبْتَاعِ فِي رَدِّ مَا بَقِيَ) بزرعه لأنه استحق منه ماله بال .

﴿ بَاب ﴾

(الْقِسْمَةُ تَهَيُّوْا فِي زَمَنِ كَخِدْمَةِ عَبْدٍ شَهْرًا^(١)) فان تعدد كميدن بخدم
 كلا واحد لم يشترط تعيين زمن على ما لابن رشد وعباس وابن الحاجب وارتضاء
 في التوضيح خلافا لابن عرفة (وَسُكِّنِي دَارَ سِنِينَ كَالْإِجَارَةِ لَا فِي غَلَّةٍ وَأَوْ
 يَوْمًا) لعدم انضباطها (وَمُرَاضًا فَكَالْبَيْعِ) وإن خالفته في بعض أمور كما
 سيأتي (وَقَرْعَةً وَهِيَ تَمْيِيزُ حَقِّ وَكَفَى قَاسِمٍ لَا مَقَوِّمٌ) فلا بد من تعدده
 (وَأَجْرُهُ بِالْمَدِّ) وإن اختلفت الحصص (وَكِرَةً) أجر القسم لأنه من باب
 العلوم (وَقِسِمَ الْمَقَارَ وَغَيْرُهُ) من القومات (بِالْقِيَمَةِ وَأُفْرِدَ كُلُّ تَوْجِعٍ وَجُمِعَ
 دُورٌ وَأَفْرِحَةٌ) مزارع (وَلَوْ يَوْضَفُ إِن تَسَاوَتْ قِيَمَةٌ وَرَغْبَةٌ وَتَقَارَبَتْ
 كَالْمِثْلِ إِن دَعَا إِلَيْهِ) أى الجمع (أَحَدُهَا وَأَوْ بَقْلًا) يشرب بعروقه
 (وَسَيِّحًا) يشرب بالأنهار لاتحاد زكاتها (إِلَّا مَقْرُوفَةٌ بِالسُّكْنَى) للبيت أو
 ورثته (فَالْقَوْلُ لِمُفْرِدِهَا وَتَوَوَّلَتْ أَيْضًا بِخِلَافِهِ) وأن القول لمن دعا لجمها
 ورجع أَيْضًا (وَفِي جَمْعِ الْمَاءِ وَالشَّغْلِ) وهو الأظهر (تَأْوِيلَانِ وَأُفْرِدَ كُلُّ
 صِنْفٍ كَتَفَاحٍ إِنِ احْتَمَلَ إِلَّا كَعَانِطٍ فِيهِ شَجَرٌ مُخْتَلِفَةٌ) فلا أفراد (أَوْ
 أَرْضٍ بِشَجَرٍ مُتَقَرِّقَةٍ) فتقسم معه (وَجَازَ ضَوْفٌ عَلَى ظَهْرِ إِن جُرَّ وَإِن
 لِكُنْصَفِ شَهْرٍ) زمن التمام والبدء في عشرة أيام (وَأَخَذَ وَارِثٌ غَرْضًا وَآخَرَ
 دَبْنًا إِن جَازَ بَيْعُهُ) أى الدين باستيفاء الشروط السابقة (وَأَخَذَ أَحَدُهَا
 قِطْعِيَّةً وَالْآخَرَ قِطْعًا) تراضيا بدأ بيد (وَخِيَارُ أَحَدِهَا كَالْبَيْعِ) في التفاصيل
 السابقة (وَعَرْشٌ أُخْرَى إِنِ انْقَلَعَتْ شَجَرَتُكَ مِنْ أَرْضٍ غَيْرِكَ إِن لَمْ

(١) القسمة تعين نصيب كل شريك في مشاع ولو باختصاص صرف أم أثرت المالكة
 وهي ثلاثة مائة ومائة وقرعة

تَكُنْ أَمْرٌ كَقَرْصِهِ بِجَانِبِ نَهْرِكَ الْجَارِي فِي أَرْضِهِ (تشبيه في الجواز إن لم
يضر وهذا كله استطراد) وَحُلَّتْ فِي طَرَحٍ كُنْأَسِيٍّ (أى نهرك الجاري بأرض
غيرك (عَلَى الْمَرْفِ وَلَمْ نَطْرَحْ عَلَى حَافَتِهِ) التي بها أشجار رب الأرض (إِنَّ
وَجَدْتَ سَمَةً وَجَازَ أَرْضَاقَهُ) أى القسام (مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِأَشْهَادَتِهِ) عند
غير من أرسله لأنها على فعل نفسه (وَ) جاز (فِي قَيْزٍ) بينهما متاصفة (أَخَذَ
أَحَدُهُمَا ثَلَاثِينَ) على وجه المروف (لَا إِنْ زَادَ) أحدهما (عَيْنًا أَوْ كَيْلًا
لِدَنَاءَةٍ) في حظ صاحبه (وَ) جاز (فِي ثَلَاثِينَ قَيْزًا وَثَلَاثِينَ دِرْهَمًا) بينهما
(أَخَذَ أَحَدُهُمَا عَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَعَشْرِينَ قَيْزًا إِنْ اتَّفَقَ الْقَمْعُ صِفَةً
وَوَجِبَتْ غَرْبَلَةٌ قَمَحٍ لِيَبْعَ إِنْ زَادَ غُلَّتُهُ عَلَى الثَّلَاثِ وَإِلَّا نُدِبَتْ وَجُمِعَ بَرٌّ)
الملبوس (وَلَوْ كَصُوفٍ وَحَرِيرٍ لَا كَيْبَلُ وَذَاتُ بَرٍّ أَوْ غَرْبِ) الدلو الكبير
لاختلاف زكاتها (وَ) لا يقسم (ثَمَرٌ أَوْ زَرْعٌ) قبل بدو صلاحه (إِنْ لَمْ
يَجْدَاهُ) لأنه كيميحه بشر شرط الجذ (كَقَسْمِهِ بِأَصْلِهِ) تشبيه في المنع لأنه طمام
وعرض بمثلها (أَوْ قَتًا أَوْ ذَرْعًا) عطف على بأصله (أَوْ) قسم (فِيهِ فَسَادٌ كِبَاؤُتُهُ
أَوْ كَجَفِيرٍ) لسيف ونحو الخفين يقسم مراضاه (أَوْ) قسم ما ذكر من الثمر
والزرع بعد بدو صلاحه (فِي أَصْلِهِ بِالْغَرْصِ) للشك في التماثل (كَبَقْلٍ) لا يقسم
بالغرص (إِلَّا التَّمَرُ وَالْعِنَبَ) استثناء من قوله أو في أصله بالغرص (إِذَا اخْتَلَفَتْ
حَاجَةُ أَهْلِهِ) هذا إن كان بإرادة بعض البيع وآخر الأكل بل (وَإِنْ يَكْثَرَةُ آكِلٍ)
بصفة اسم الفاعل وقلة عيال الآخر (وَقَلٌّ وَحَلٌّ بَيْعُهُ وَاتِّحَادٌ مِنْ بُسْرِ وَرَطْبِ
لَا تَمُرُ) إذ لا داعي لتبقيته (وَقُسِمَ بِالْقُرْعَةِ) لأنها تميز حق المراضاة بيع (بِالْتَحَرُّيْ)
كيلا إلا أن يوزن قط (كَالْبَكْرِ الْكَبِيرِ) تشبيه في الجواز فالرامخ بمنزلة ما بدا
صلاحه إن لم يدخل على التبقية (وَسَقَى ذُو الْأَصْلِ) إن اقتسا الأصول بعد
الثمار فاختلفت وهذا عند المشاحة وإلا فلكليهما السقي كما سبق (كَبَايَعِهِ)

الْمُسْتَقْنَى) بصيغة المفعول (تَمَرَّتُهُ) شرعا وهي المؤيرة فسق (حَقَّ يُسْلَمُ) يجزأ (أَوْ يَمُوتُ تَرَاجُعُ إِلَّا أَنْ يَقِلَّ) المتمد ولو قل كمرضان^(١) قيمة أحدهما عشرون والآخر عشرة على أن من صار له الأول يكرم خمسة (أَوْ لَبَنٍ فِي ضُرُوعٍ) كحلب بكل واحد يوما (إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنٍ) لخروجه للمعروف (أَوْ قَسَمُوا) الساحة (بِلَا مَخْرَجٍ) لبعض الأقسام (مُطْلَقًا) من أى جهة لأنها ليست قسمة شرعية (وَصَحَّتْ إِنْ سَكَّتْ عَنْهُ وَلِشْرِيكِهِ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ) بعد (وَلَا يُعْجَرُ عَلَى قَسَمٍ تَجَرَّى الْمَاءُ) قسائه ويقسم مراضة ولا تقسم العين مطلقا (وَقُسِمَ بِالْقَلْدِ) جيرا والقلد بكسر القاف معيار زمنه^(٢) كجرة تنقب غلا ماء كالنكاب يأخذ كل بقدره (كَتَرَّةٍ بَيْنَهُمَا) تشبيه في عدم الجبر على إعادتها إن لم تهدم عنا كما سبق أو في الجبر قبله إن كانت مشتركة (وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ عَاصِبِينَ إِلَّا بِرِضَائِهِمْ إِلَّا مَعَ كَرْوَجَةٍ) الصواب حذف إلا الثانية (فَيُجْعَلُوا أَوْلَى) ثم ما نابهم يقسم بينهم (كَذَى سَهْمٍ) أراد الجنس أو الفريق فيجمع الزوجات مثلا جيرا (وَوَرَثَةٍ) يقاسمون شريك مورثهم (وَكَتَبَ الشُّرَكَاءُ ثُمَّ رَمَى أَوْ كَتَبَ الْقِسْمُ) أجزاء بحسب الأصغر (وَأَعْطَى كُلًّا لِكُلِّهِ وَمُنِعَ أَشْرَاهُ الْخَارِجِ) أى ما سيخرج للجهالة بخلاف الشائع (وَلَزِمَ) القسم (وَنُظِرَ فِي دَعْوَى جَوْرٍ أَوْ غُلَطٍ) في القرعة (وَحَلَفَ الْمُتَكِرُّ) إن لم يثبت شيء (فَلِنْ فَاخْشَ) ظهر لكل أحد (أَوْ ثَبَتَا نَقِضَتْ كَالْمَرَاضَةِ إِنْ أَدْخَلَا مَوْتًا) وإلا فكالعين لا ترد حين (وَأُخِيرَ لَهَا) أى القرعة إذا طلبها بعضهم (كُلٌّ إِنْ انْتَفَعَ كُلٌّ) بقسمه (وَ) أجبر (لِلْبَيْعِ) مع شريكه فيما لا ينقسم

(١) كنا بالأصل وكتب على هامشه ما نصه : هنا على لغة من يلزم اللحن ألف في الأحوال كلها ولو جرى على اللغة المشهورة فقال كمرضين ١٠ ويلزم اللحن ألف لغة كناية ويى المارث بن كعب وخيم وزيد وأهل تلك الناحية .

(٢) أى زمن جري الماء

إِنْ نَقَصَتْ حِصَّةَ شَرِيكَهِ مُفَرَّدَةً (وَهُوَ يَلْتَزِمُ النِّقْصَ) (لَا كَرَنْعٍ غَلَّةً)
وَتِجَارَةً (أَوْ) كَانَ شَرِيكَهُ (اشْتَرَى بَعْضًا) فَالْجَبْرَانِ اشْتَرَا جُمْلَةً (وَإِنْ وَجَدَ)
بَعْضُهُمْ بَعْدَ الْقِسْمَةِ (عَيْنِيًّا بِأَلَّا كَثُرَ فَلَهُ رَدُّهَا) أَوْ يَبْسُكُ وَلَا شَيْءَ لَهُ (فَإِنْ
فَاتَ مَا يَبِيدُ صَاحِبِهِ بِكَهْذَمٍ) وَلِلْمَوْضُوعِ أَنَّهُ أَرَادَ الرَّدَّ (رَدًّا) صَاحِبُهُ (نِصْفَ
قِيَمَتِهِ) حَقُّهُ هُنَا وَفِيهَا يَأْتِي قِيَمَةُ نِصْفِهِ وَهُوَ أَقْلُ لِلتَّبْيِضِ (يَوْمَ قَبَضَهُ وَمَا سَلِمَ)
مِنَ الْبَوَاتِ وَهُوَ الْمَغِيبُ (بَيْنَهُمَا) فَإِنْ فَانَا فَمَقَاصَةٌ (وَإِلَّا) يَكُنْ فِي الْأَكْثَرِ
(رَجَعَ) بِنِصْفِ الْمَغِيبِ (أَيْ بَعُوضِهِ وَهَذَا إِذَا كَانَتِ الشَّرَكَةُ مُنَاصِفَةً) (مِمَّا
فِي يَدِهِ) الضَّمِيرُ لِصَاحِبِ السَّلَامِ (تَمَنَّا) أَيْ قِيَمَةَ وَرَجَعَ بَعْضُهُمْ تَحْيِيرُهُ فِي
النِّصْفِ وَالثَّلْثِ كَالِاسْتِحْقَاقِ الْآخِي فَلَهُ الرُّجُوعُ فِي ذَاتِ السَّلَامِ (وَالْمَغِيبُ بَيْنَهُمَا
وَإِنْ اسْتَحَقَّ نِصْفٌ أَوْ ثُلُثٌ خَيْرٌ) الْمُسْتَحَقُّ مِنْهُ فِي رُكِّ الْقِسْمَةِ بِجَاهِلِهَا أَوْ
مُشَارِكَةِ شَرِيكَهِ بِحَسَبِهِ (لَا رَنْعَ) (يَتِمُّ رَجُوعُهُ بِالقِيَمَةِ) (وَفُسِخَتْ) فِي اسْتِحْقَاقِ
(الْأَكْثَرِ كَطَرَوْ غَرِيمٍ أَوْ مَوْصًى لَهُ سِدْدٌ عَلَى وَرَثَةٍ أَوْ وَارِثٍ وَمَوْصًى لَهُ
بِالثَّلْثِ) تَشْبِيهُ فِي مَسْخِ الْقِسْمَةِ (وَالْمَقْسُومُ كَدَارٍ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مِثْلِيًّا
رَجَعَ عَلَى كُلِّ) الْمَوْلُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ نَقْضِ الْقِسْمَةِ هُنَا وَسَيَأْتِي مَحَلُّ هَذَا الْقَيْدِ
(وَمَنْ أَعْتَبَرَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمُوا) بِالْدِّينِ وَعَلَى الْمُعْتَمِدِ تَنْقُضُ وَلَوْ لَا يَعْلَمُوا (وَإِنْ
دَفَعَ جَمِيعُ الْوَرَثَةِ) الدِّينَ (مَضَتْ) الْقِسْمَةُ (كَبَيْعِهِمْ) تَشْبِيهُ فِي الْمَضَى إِذَا
لَمْ يَعْلَمُوا كَمَا حَقَّقَهُ بَنُ وَغَيْرُهُ (بِلَا عَيْنٍ) لَا مَفْهُومَ لَهُ نَعَمْ يَرْجِعُ بِالْبَيْنِ عَلَى الْبَانِعِ
أَوْ الْمُشْتَرَى (وَاسْتَوْفَى) الْغَرِيمَ (مِمَّا وَجَدَ) مِنَ التَّرَكَةِ مَعَ بَعْضِهِمْ (ثُمَّ تَرَا جُوعًا)
فِي بَيْنِهِمْ (وَمَنْ أَغْسَرَ) مِنَ الرُّجُوعِ عَلَيْهِمْ (فَعَلَيْهِ) إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا (فَيَشْرِكُ
الْعَالِدُ عَنِ الْمَسْرُوكِ فِي الْحَالَةِ فَانْدَفَعَ مَا فِي الْخُرْشَى) (وَإِنْ طَرَأَ غَرِيمٌ أَوْ وَارِثٌ)
أَوْ مَوْصًى لَهُ عَلَى مِثْلِهِ أَوْ مَوْصًى لَهُ يَجْزَأُ عَلَى وَارِثٍ اتَّبَعَ كُلًّا بِحِصَّتِهِ
هَذَا مَحَلُّ الشَّرْطِ السَّابِقِ أَيْ إِنْ كَانَ عَيْنًا أَوْ مِثْلِيًّا فَلَنْ كَانَ الْقِسْمُ كَدَارٍ نَقُضَتْ

(وَأُخِّرَتْ) القسمة كما يأتي (لَا دَيْنَ لِحَمَلٍ وَفِي الْوَصِيَّةِ قَوْلَانِ) فإن كانت بعد فكالدين وعلى تسجيل غيرها يرجع إن تلت التركة بحسبه (وَقَسَمَ عَنْ صَغِيرٍ أَبٌ أَوْ وَصِيٌّ وَمُلْتَقِطٌ كَقَاضٍ عَنْ غَائِبٍ لَأَذَى شَرْطَةٍ) بوزن غرفة علامة الحاكم السياسي (أَوْ كَنَفٍ) مصدر عطف على شرطة (أَخًا) معموله إلا أن يستاد مكالوصى كما سبق في الحجر (أَوْ أَبٌ عَنْ كَبِيرٍ) رشيد (وَإِنْ غَابَ وَفِيهَا قَسَمٌ نَخَلَةٌ وَزَيْتُونَةٌ إِنْ اعْتَدَلَا) أى القسمان (وَهَلْ هِيَ قَرْعَةٌ) ودخلت النوعين (لِلْقِلَّةِ أَوْ مُرَاضَاةٍ) دخلا فيها على عدم الفين (تَأْوِيلَانِ) .

— باب —

(الْقِرَاضُ تَوَكُّلٌ عَلَى تَجَرِّفٍ فِي نَقْدٍ مَقْرُوبٍ مُسَلَّمٍ بِجِزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ) إِنْ عُلِمَ قَدْرُهُمَا (أَيِ النِّقْدِ وَالْجِزْءِ) وَلَوْ تَمَسُّوْشًا) يتعامل به (لَا يَدَيْنَ عَلَيْهِ) محترز مسلم (وَاسْتَمَرَ) الدين واختص العامل بالربح والخسر (مَا لَمْ يَقْبَضْ أَوْ يُخْضِرَهُ وَيُشْهَدُ) ولو رجلا وامرأتين على ما به التعامل من عدد أو وزن فيجوز (وَلَا يَرَهْنُ أَوْ وَدِيعَةً) إلا مع أحد الأمرين كالدين على الأرجح هذا إذا كان الرهن أو الوديعة بيد أمين لا انتفاع ربه بالتخليص بل (وَإِنْ يَبْدِهِ) أى العامل (وَلَا يَتَبَرَّكُ لَمْ يَتَعَامَلْ بِهِ بِلَدِهِ) أى القراض كتلوس وعرض إن تولى بيعه (وَإِنْ بَاعَهُ غَيْرُهُ) وجعل الثمن رأس مال جاز (كَأَنَّ وَكَلَّهُ عَلَى دَيْنٍ) يخلصه (أَوْ لِيَصْرِفَ) الذهب (ثُمَّ يَعْمَلُ فَأَجْرُ مِثْلِهِ فِي تَوَكُّلِهِ) غير القراض من بيع وتخليص وصرف (ثُمَّ قِرَاضٌ مِثْلُهُ فِي رِبْحِهِ كَلِّكَ شِرْكٌ وَلَا عَادَةٌ أَوْ مُبْتَهَمٌ) كلك جزء وهو قريب مما قبله أو أَجَلَ ابتداء كاعمل فيه بعد سنة أو انتباه كاعمل سنة (أَوْ ضَمَنَ) أى اشترط أنه ضامن أما حيل إن فرط فجاز (أَوْ اشْتَرَى سِلْعَةً فَلَانَ) وجها (ثُمَّ اتَّجَرَ فِي ثَمَنِهَا) وله

أجر مثله في توليه أيضا (أو يَدِينُ) مع قد فاشترى بالنقد (أو مَا يَقِلُّ) كلا
تتجر إلا في البز ولا يوجد إلا في الشتاء مثلا فالمراد بالقلة أن يوجد تارة وينعدم
نارة (كَاخْتِلَافِهَا فِي الرَّبْحِ وَادْعَايَا مَا لَا يُشْبِهُ) بعد العمل فإن أشبهها بالقول
للعامل (وَفِيهَا فَسَدٌ غَيْرُهُ) حال أى غير ما سبق (أَجْرُهُ مِثْلُهُ فِي الذَّمِّ) ولو
لم يخرج ربح والفرق أيضا أن قراض المثل لا يفسخ في أثناء العمل ويقدم على
الفرما (كَاشْتِرَاطِ يَدِهِ) أى رب المال من أحدهما (أو مُرَاجَعَتِهِ أَوْ أَمِينَا
عَلَيْهِ) أى على العامل (بِخِلَافِ غُلَامٍ غَيْرِ عَيْنٍ رَقِيبٍ) (بِنَصِيبِ لَهُ) أى
للغلام أولا نصيب فالضرر نصيب لربه (وَكَانَ) اشترط على العامل أن
(يَخِيطَ) ثيابا (أَوْ يَخْرِزَ) نمالا (أَوْ يُشَارِكُ) غيره (أَوْ يَزَرَغَ) أى يعمل
في الزرع بيده أما صرف المال في الزرع فجاز (أَوْ لَا يَشْتَرِي إِلَى) أن يصل إلى
(بَلَدٍ كَذَا أَوْ يَتَدَّ اشْتِرَائِهِ) طلب منه الثمن قراضا (إِنْ أَخَذَهُ) بأنه اشترى
(فَقَرَضَ) بضمته ويختص ويرده فورا لقصاده (أَوْ عَيْنَ شَخْصًا) يبيع أو يشتري
منه (أَوْ زَمَنًا) كالصيف (أَوْ مَحَلًّا) كالقاهرة (كَأَنَّ أَحَدًا مَالًا لِيَخْرُجَ
لِبَلَدٍ فَيَشْتَرِي) ويحلبه كل ذلك فيه أجره المثل (وَعَلَيْهِ) أى العامل (كَالْتَشْرِ
وَالطِّيِّ الْخَفِيفَيْنِ) عليه (الْأَجْرُ إِنْ اسْتَأْجَرَ) على ذلك (وَجَازَ جُزْءُ قَلٍّ أَوْ
كَثُرَ وَرِضَاهُمَا بَمَدٍّ) أى بعد العمل (عَلَى ذَلِكَ) ولو خلاف ما عقدا (وَ)
جاز اشتراط (زَكَاتِهِ) أى الربح (عَلَى أَحَدِهِمَا) وأما رأس المال فلا يجوز اشتراط
زَكَاتِهِ على العامل اتفاقا (وَهُوَ) أي جزء الزكاة (لِلْمُشْتَرِطِ وَإِنْ لَمْ نَجِبْ)
بَنَ فَاصْلًا قَبْلَ مَرُورِ الْحَوْلِ وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ فَهِيَ إِذَا وَجِبَتْ لِلْفَقْرَاءِ (وَ) جاز (الرَّيْبُ)
كله (لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِكِلِيهِمَا) وتسميته قراضا حينئذ مجاز (وَصَمْنَهُ) العامل (فِي)
جِلِّ (الرَّيْبِ لَهُ) إِنْ لَمْ يَنْفَدِ (أَيِ الضَّمانِ) وَلَمْ يُسَمَّ قَرَضًا (وَ) جاز (عَمَلُ غُلَامٍ
رَبٍّ أَوْ دَابَّتِي) أوهما مجانا (فِي الْكَثِيرِ) بالنسبة لهما عَمَلًا (وَ) جاز (خَلَطُهُ)
بلا شرط وإلا صد كامر (وَ إِنْ مَالَهُ) أى العامل (وَهُوَ) أى الخلط (الصَّوَابُ)

للملوك (إن خاف بتقديم أحدها رخصاً) وضمن إن آخر القراض (وشارك) العامل (إن زاد) في الثمن (مؤجلاً بقيته) والحال بسدده وتقوم العين بروض ثم هي بنقد حال فإنا به اختص به وسواء اشترى لنفسه أو للقراض كما حققه ر (وسقته إن لم يحجز عليه قبل شغله وأدفع لي فقد وجدت رخيصاً أشتريه) من غير تعيين لما سبق (وبيئته بعرض ورده بعينه والمالك قبوله وإن كان الجميع والتمن عني) لأنه بنص إن رد يأخذه وكذا إن إن كان البعض والباقي عين يأخذه على وجه الفاصلة (ومقارضة عبده وأجيريه) فإن شغله عن الخلع أسقط من الأجرة بحسبه (ودفع مائتين) مما (أو متعاقبين) ودفع الثاني (قبل شغل الأول وإن يختلفين) أى بجزئين مختلفين (إن شرطاً خطاً) فيه في المختلفين اتفاقاً والمتفقين على الأرجح كما (لر) وغيره (أو شغله) أى الأول قبل دفع الثاني (إن لم يشترطه) أى الخلط ولم يحصل خلط بالنمل (كنضوض الأول) فيجوز دفع الثاني (إن ساوي) لا إن نص بزيادة أو نقص لهمة الترخيب بالتالي للربح أو لجبر الخسر (وأنفق جزئها) واشترطوا الخلط وهذا مما يؤيد أن الشرط السابق في المختلفين (واشتراه رباً منه إن صح) قصده في ذلك ولم يشترط حال العقد لا إن توصل بذلك إلى أخذ شيء من الربح قبل الفاصلة (واشتراطه أن لا ينزل وأدياً أو يمشي بلبيل أو يبيع أو لا يبتاع سلعة) لفرض (وضمن إن خالف كأن زرع أو ساقى بموضع جورة له أو حرّكه بنقد) علم (مؤثراً عني) حال من مفعول حركة (أو شارك وإن عامل) لربه (أو باع يدين أو قارض بلا إذن وغيره) العامل الأول (للعامل الثاني إن دخل) معه (على أكثر) من الجزء الأول (كنضوره وإن قبل عمله) إذا جبر بعمل الثاني ضمن له الأول بقدره (والربح لهما) أى لرب المال والثاني ولا ربح للأول (ككل آخذ مال

لِلتَّيْمَةِ (كَوَيْلٌ وَمَبْذُوعٌ مَعَهُ) فَتَمَدَّى (خَالَفَ فَيَضُنُّ الْخُسْرَ وَلَا رِبْحَ لَهُ
بِخِلَافٍ مِنْ لَمْ يَأْخُذْ لِلتَّيْمَةِ كَمُودَعٍ وَغَاصِبٍ وَوَصِيٍّ فَلَيْهِ وَلَهُ (لَا إِنْ نَهَاهُ عَنْ
الْقَتْلِ قَبْلَهُ) فَيُخْصَصُ رِبْحًا وَخُسْرًا (أَوْ جَنَى كُلِّ) مِنَ الْعَامِلِ وَرِبِّ الْمَالِ
(أَوْ أَخَذَ شَيْئًا فَكَأَجْنَبِيٍّ) رَأْسَ الْمَالِ مَا بَقِيَ وَبِضْمَنِ الْقَاهِبِ وَلَا يَجِبُ
الْمُسْتَهْلِكُ مَا رُبِحَ أَصْلًا وَلَا يَمُولُ عَلَى مَا فِي الْخُرُشِيِّ ^(١) (وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاؤُهُ)
أَيُّ الْعَامِلِ لِلتَّجَارَةِ (مِنْ رَبِّهِ) لِهَيْمَةِ الْقَرَاضِ بَعْرُضٍ لِأَنَّ رَأْسَ الْمَالِ رَجَعَ إِلَيْهِ
شَيْخَنَا: النُّقْلُ الْكِرَاهَةُ (أَوْ) اشْتِرَاؤُهُ (بِنَيْسَبَةٍ وَإِنْ أَذِنَ) أَيُّ لَا يَجُوزُ لِأَهْلِهَا
فِي ذِمَّةِ الْعَامِلِ فَإِنَّ كُلَّ رِبْحٍ يَرِبُ مَا يَبْضُمُنْ (أَوْ) شِرَاؤُهُ (بِأَكْثَرِ) دِينًا لِمَا سَبَقَ
(وَلَا أَخْذَهُ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ) الْقَرَاضِ (الثَّانِي يَشْفُلُهُ عَنِ الْأَوَّلِ وَلَا
يَبْنَعُ رَبِّهِ سَاعَةً بِلَا إِذْنٍ وَجِبَرٍ خُسْرُهُ وَمَاتَفٍ) سَهَاوٍ (وَإِنْ قَبْلَ عَمَلِهِ)
وَلَوْ تَرَاضِيَا عَلَى عَدَمِ الْجَبْرِ عَلَى مَا لِلْمَالِكِ وَابْنِ الْقَاسِمِ (لَا أَنْ يُقْبَضَ) ثُمَّ يَرُدُّ
فَكَقَرَاضٍ آخَرٍ لَا يَجِبُ الْأَوَّلُ (وَلَهُ) أَيُّ لِرَبِّهِ (الْخَلْفُ فَإِنْ تَأَفَّ جَمِيعُهُ لَمْ
يَبْزَمِ الْخَلْفُ) الْعَامِلُ وَلَا الْجَبْرِ بِهِ إِنْ فَلَهُ بِخِلَافِ الْبَعْضِ (وَلَزِمَتْهُ) أَيُّ السَّلَامَةُ
الْعَامِلِ إِذَا لَمْ يَخْلَفْ رَبَّهُ مَا اشْتَرَاهَا بِهِ (وَإِنْ نَمَدَّ) الْعَامِلُ (فَالْرَّبُّ يَبْنَعُ) أَيُّ جِزْءِ
الْعَمَلِ بَيْنَهُمْ (كَالْقَتْلِ) لَا يَحْدُ الرُّؤُوسِ (وَأَنْفَقَ) الْعَامِلُ (إِنْ سَافَرَ) الْخَصِي
وَاشْتَغَلَ بِالْقَرَاضِ عَنْ قُوَّتِهِ (وَلَمْ يَبَيِّنْ بِزَوْجَتِهِ) وَلَا يَبْتَعِبُ هُنَا الدَّعَاءُ لِلدَّخُولِ
كَأَفَادِهِ بِنِ (وَاحْتَمَلَ الْمَالُ لِفَيْرِ أَهْلٍ) زَوْجَةُ مَدْخُولِهَا وَأَنْفَقَ فِي رَجُوعِهِ
كَأَنَّ سَافِرَ بِهَا عَلَى الْأَظْهَرِ (وَحَجَّ وَغَزَوَ) وَصَلَةَ رَحِمٍ فَلَا يَنْفَقُ فِي هَذِهِ ذَاهِبًا
وَلَا آيِبًا (بِالْمَعْرُوفِ فِي الْمَالِ) لَا فِي الذِّمَّةِ إِنْ تَلَفَ وَقَدْ أَنْفَقَ مِنْ عِنْدِهِ
(وَاسْتَخْدَمَ إِنْ تَأَهَّلَ) وَإِفْلَاقَهُ فِيمَا يَحْتَاجُ لَهُ مِنْ كَحِجَامَةِ وَحُلِقٍ وَحَامٍ (لَا دَوَاءَ

(١) حيث فصل فقال : إن كانت الجناية قبل العمل يلقى رأس المال وإن كانت بعده فرأس
المال على أصله لأن الربح يجره . ومثله لب قال ر : وهو خصاً فاحتش له صاوى

وَكَانَتْ بَيْنَهُمَا (بَدَلُ) أَيْ طَالَ زَمَنُ السَّفَرِ (وَوَزَعَ الثَّقَّةَ إِنْ خَرَجَ) مَعَ الْقَرَضِ (لِحَاجَةٍ) غَيْرِ مَا سَبَقَ فِي كَفَرُو (وَإِنْ بَدَلُ أَنْ أَكْثَرَى وَتَزَوَّدَ) لِلْحَاجَةِ (وَإِنْ اشْتَرَى مِنْ يَمْتَقٍ عَلَى رَبِّهِ عَالِمًا) بِقَرَابَتِهِ (عَتَقَ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْعَامِلِ (إِنْ أُتْسَرَ) وَالْوَلَاءُ لِرَبِّ الْقَرَضِ (وَإِلَّا) بِأَنْ أُعْسِرَ (بِيعَ بِقَدَرِ ثَمَنِهِ) الْأَوْضَحُ رَأْسُ الْمَالِ (وَرَبِحُهُ قَبْلَهُ) أَيْ قَبْلَ الْعَبْدِ وَهُوَ مَا يَفْرَمُهُ عِنْدَ الْبَسَارِ وَالضَّمِيرُ فِي رِبْحِهِ لِرَبِّ الْقَرَضِ (وَعَتَقَ بَاقِيَهُ) فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ يَشْتَرِي بَعْضُهُ بَيْعَ كُلِّهِ لِحَقِّ رَبِّ الْمَالِ (وَعَبَّرَ عَالِمٌ فَقَالَى رَبِّي) عَقَبَهُ (وَالْعَامِلُ رِبْحُهُ فِيهِ) أَيْ فِي الْعَبْدِ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ رِبْحَ مَنْ يَمْتَقُ عَلَيْهِ وَرَجَحَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ إِلَّا بِرِبْحِهِ قَبْلَهُ كَمَا فِي حَشْوِنَ فَإِنْ أُعْسَرَ رَبُّهُ بَقِيَ بِقَدَرِ مَا لِلْعَامِلِ رَقِيقًا (وَمَنْ يَمْتَقُ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْعَامِلِ (وَعَلِمَ) نَالِقَرَابَةً أَيْضًا (عَتَقَ بِالْأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ) يَوْمَ الْحُكْمِ (وَتَمَنَّى) وَيَسْقُطُ رِبْحُ الْعَامِلِ مِمَّا يَفْرَمُ (وَلَوْ لَمْ يَسْكُنْ فِي الْمَالِ فَضْلًا) رِبْحُ يَوْمِ الشِّرَاءِ لِأَنَّ الْعَامِلَ شَرِيكَ بِمَجْرَدِ الْقَبْضِ (وَإِلَّا) يَعْلَمُ (فَبِقِيَمَتِهِ) مَا عَدَا رِبْحُ الْعَامِلِ وَالْمَتَّقِ فِي هَذَا إِنْ كَانَ فِي الْمَالِ فَضْلٌ كَمَا فِي الْخُرُشِيِّ (إِنْ أُتْسَرَ فِيهِمَا) الْعِلْمُ وَعَدَمُهُ (وَإِلَّا بَيْعَ بِمَا وَجَبَ) وَهُوَ مَا يَمْتَقُ بِهِ السَّابِقُ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ الْأَوَّلُ يَتَبَّعُ ذِمَّةَ الْعَامِلِ بِمَا زَادَ عَنِ الْقِيَمَةِ وَالْبَيْعُ بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ فَقَطْ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِنُشُوفِ الشَّارِعِ لِلْحَرِيَةِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ يَشْتَرِي شَقْصًا بَيْعَ الْكُلِّ (وَإِنْ أُعْتَقَ) الْعَامِلُ (مُشْتَرَى لِلْعَتَقِ غَرَمَ ثَمَنَهُ) أَيْ رَأْسَ الْمَالِ (وَرَبِحُهُ) أَيْ رَبَّ الْمَالِ قَبْلَ الْعَبْدِ (وَالْقَرَضُ قِيَمَتُهُ يَوْمَئِذٍ) أَيْ يَوْمَ الْعَتَقِ (إِلَّا رِبْحُهُ) أَيْ الْعَامِلُ هَكَذَا الصَّوَابُ (فَإِنْ أُعْسَرَ بَيْعَ مِنْهُ بِمَا لِرَبِّهِ) فِيهِمَا (وَإِنْ وَطِي) الْعَامِلُ (أُمَةً) اشْتَرَاهَا مِنْ مَالِ الْقَرَضِ أَوْ لِلْوَطءِ (قَوْمَ رَبِّهَا أَوْ أَجْبَى) لِلْوَطءِ عَلَى الْأَرْجَحِ بِالثَّمَنِ فَصَحَّتِ الْمَقَابِلَةُ (إِنْ لَمْ تَحْمِلْ فَإِنْ أُعْسَرَ) رَاجِعٌ لِلْمَفْهُومِ فِي أُمَةِ الْقَرَضِ (انْتَبَهَ بِهَا)

أى بقيتها يوم الوطء فلا يصح قوله (وَبِحِصَّةِ الْوَلَدِ) فانه فى الشق الثانى أعنى قوله (أَوْ بَاعَ لَهُ) من الأمة (يَقْدَرُ مَالُهُ) والولد حر نسيب مطلقاً (وَإِنْ أَجْبَلَ مُشْتَرَاةً لِلْوَطءِ فَاتَّسَمَنُ وَاتَّسَعَ بِهِ إِنْ أَعْسَرَ وَلِكُلِّ فَشَحُهُ قَبْلَ عَمَلِهِ كَرَبِّهِ وَإِنْ تَزَوَّدَ) العامل ومحسب الزاد على ربه فان أراد العامل الفسخ غرم ما تزود من مال القراض (لِسَقَرٍ وَلَمْ يَطْلَعَنَّ) بأن سافر وعمل (فَلِنَضْوَضِهِ وَإِنْ اسْتَنْصَهُ) أحدهما وأبى الآخر (فَاتَّخَا كَيْمُ) ينظر الأصلح (وَإِنْ مَاتَ) العامل (فَلَوْ ارْتَبَعَ الْأَمِينُ أَنْ يَكْمَلَهُ وَإِلَّا) يكن أميناً (أَتَى بِأَمِينٍ كَأَلَاوَلِّ) فى مطلق الأمانة (وَهَذَا إِسْلَمُوا هَذَا الْقَوْلَ لِلْعَامِلِ) يمين ولو غير أمين لرضى رب المال به (فِى تَلْفِهِ وَخُسْرِهِ) مالم يظهر مكذب له (وَرَدَّهْ إِنْ قَبِضَ بِلَا بَيِّنَةٍ) للتوثق (أَوْ قَالَ قَرَّاضٍ وَرَبُّهُ بِضَاعَةٌ بِأَجْرٍ) وبلا أجر أجرة المثل على المتمد (وَعَكْسُهُ أَوْ ادَّعَى رَبُّ الْمَالِ) عَلَيْهِ الْغَضَبُ أَوْ قَالَ الْعَامِلُ أَنْفَقْتُ مِنْ غَيْرِهِ (لِرَجْعِ) وفى جزء الرِّبْحِ إِنْ ادَّعَى نَشِيباً) أشبه رب المال أم لا (وَالْمَالُ بِيَدِهِ أَوْ وَدِيعَةٌ وَإِنْ لِرَبِّهِ) اللام بمعنى عند والقيد فى الاضافى وجزء الربح لا إن تقاصلا (وَلِرَبِّهِ إِنْ ادَّعَى) فى الجزء (الْمَشْبِيهِ فَقَطْ أَوْ قَالَ قَرَّاضٍ) فى قول العامل (قَرَّاضٍ أَوْ وَدِيعَةٌ) وفى جزء قَبْلَ الْقَمَلِ مُطْلَقاً) أشبه أم لا وهذا غير ضرورى فانه غير لازم (وَإِنْ قَالَ وَدِيعَةٌ ضَمِنَهُ الْعَامِلُ إِنْ عَمِلَ) فان قال قراض والعامل قرض صدق العامل (وَالْمُدَّعَى الصَّحَّةُ) إلا أن يطلب المساد كما حققه بن وغيره (وَمَنْ هَلَكَ وَقِيلَهُ كَقَرَّاضٍ أُخِذَ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ) ويحمل على أنه تصرف فيه إلا أن يطول كعشر سنين كما مر فى الوديعه (وَحَاصٌّ) رب المال الذى لم يوجـد (غُرْمَاءُ) أى الميت (وَتَمَيَّنَ) أى كالقراض والوديعه (بِوَصِيَّةٍ وَقَدَّمَ) على الغرماء بما عين (فِى الصَّحَّةِ وَالْمَرْضِ وَلَا يَنْتَبِغِ لِلْعَامِلِ) أى يحرم على المتمد (هِبَةٌ أَوْ تَوَلِيَّةٌ وَوَسِيَّةٌ أَنْ يَأْتِيَ بِطَعَامٍ كَغَيْرِهِ)

تشبيه في مطلق الشركة (إِنْ لَمْ يَقْصِدِ التَّفْصِيلَ) يريد لا يزيد على غيره ماله مال (وَإِلَّا فَلْيَتَحَلَّلْهُ) أى رب المال (فَإِنْ أَبَى فَلْيُكَافِئْهُ) على الزائد شىء .

— باب (١) —

(إِنَّمَا تَصِحُّ مَسَاقَاةُ شَجَرٍ وَلَوْ بَعْلًا) ومؤنته تقوم مقامى السقى (ذى نَمَرٍ) يعنى بلغ حد الاطعام (لَمْ يَحِلَّ بَيْعُهُ وَلَمْ يُخْلَفْ) دائما كاللوز (إِلَّا تَبَعًا) استثناء من مفهوم الأوصاف الثلاثة والتبعية الثلث (يَجُزُّ قَلْبٌ أَوْ كَثَرُ شَاخٍ) فى جميع الحائط (وَعَلِمَ) اسمه من نصف أو ثلث مثلا متحد لا نصف نوع وثلث آخر وجاز كل الثمرة للعامل (بِسَاقِيَّتُ) لا غيرها عند ابن القاسم وأجاز سحنون مادة عاملت بل فى بن أن خلافه فى الاجارة أيضا (وَلَا تَقْصِرُ مَنْ فِي الْحَائِطِ) كخدمة وآلات وقت عقدها ويجوز قبلها بخلاف المرأة يخرجها زوجها يريد طلاقها فتعود للعدة (وَلَا تَجْدِيدُ) شىء فيه فهو بالجيم (وَلَا زِيَادَةُ لِأَحَدِيهَا) خارجة عن الحائط (وَعَمِلَ الْعَامِلُ) أى حصل (جَمِيعٌ) ما يفتقر إِلَيْهِ عُرْفًا كَابَارٍ) رضى الطلع (وَتَنْقِيَةٌ) لمنافع الشجر (وَدَوَابُّ وَأَجْرَاءُ وَأَغْنَقُ) عليهم من يومها (وَكَسَى لَا أَجْرَةَ مَنْ كَانَ فِيهِ أَوْ خَلْفُ مَنْ مَاتَ أَوْ مَرَضَ كَمَا رَثَ) من كبحال تشبيه فيما قبل النفى فخلقه على العامل وفى نسخة لا رث إخراج من النفى (عَلَى الْأَصْحَ كَزَرْعٍ وَقَصَبٍ وَبَصَلٍ وَمَشَقَاتٍ) تشبيه فى جواز المساقاة (إِنْ عَجَزَ رَبُّهُ وَخِيفَ مَوْنُهُ وَبَرَزَ يَدُ صِلَاحُهُ) وسبق أن بدو صلاح البقل إطعامه (وَهَلْ كَذَلِكَ الْوَرْدُ وَنَحْوُهُ وَالْفُطُنُ) الذى يخلف (أَوْ كَالْأَوَّلِ) وهو الشجر (وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ تَأْوِيلَانِ وَأُفْتُتَ) إِنْ كَانَ تَوَقُّتَ (بِالنَّجْدِ) وحملت عليه عند الاطلاق (وَحُمِلَتْ عَلَى الْأَوَّلِ)

(١) المساقاة عقد على القيام بمؤنة شجر أو نبات يجرى من علته بصيغة ساقيت أو عاملت نقضه اقرب المالك .

من بطون تميزت (إِنْ لَمْ يَشْتَرَطْ ثَانٍ وَكِبْيَاضِ نَخْلٍ أَوْ زَرْعٍ) أى معهما
ولو انفرد بناحية (إِنْ وَافَقَ الْجُزْءُ) فيه جزء متبوعه ولم يشترط ذلك أصبح كما
في بن (وَبَدَرُهُ الْعَامِلُ وَكَانَ ثَانًا) من قيمة المجموع (بِاسْقَاطِ كَلْفَةِ
الثَّمَرَةِ وَإِلَّا) بأن اختل شرط (مَسَدَ كَاشِرَاتِهِ رَبُّهُ) إِنْ كَانَ سَقِيَهُ زِيَادَةً
عَلَى الْعَامِلِ (وَالْأَيْ) الثَّلَاثُ (لِلْعَامِلِ إِنْ سَكَنَّا عَنْهُ أَوْ اشْتَرَطَهُ وَدَخَلَ
شَجَرٌ تَبَعَ زَرْعًا) وعكسه والمعتبر شروط المتبوع (وَجَارَ زَرْعٍ وَشَجَرٍ) عقد
عليهما (وَإِنْ غَيْرُ تَبَعَ وَحَوَائِطُ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ) أنواعها (بِجُزْءٍ) متحد
(إِلَّا فِي صِفَاتٍ وَغَائِبٍ إِنْ وَصِفَ) كيِّمه (وَوَصَلَهُ قَبْلَ طَبِيعِهِ) أى
أمكن ذلك (وَاشْتَرَا طُجْرُهُ الزَّكَاةَ عَلَى أَحَدِهِمَا) والا بدى بها فإن لم يجب
ألفيت (وَسَيْنٌ مَا لَمْ تَكُنْ جِدًّا بِلَا خَدِيٍّ) بل ما تنغير فيه الأصول (وَ)
اشتراط (عَامِلٍ) على رب الحائط (دَابَّةٌ أَوْ غَلَامٌ فِي الْكَبِيرِ وَقَسَمَ الزَّيْتُونُ
حَبًّا) عطف على جزء الزكاة وهو الواجب أصالة إلا أن يجرى العرف بقسمه بعد
عصره وحينئذ يظهر للشرط ثمرة (كَمَقْصَرِهِ عَلَى أَحَدِهِمَا) وإصلاح جِدَارٍ
وَكَسَسِ عَيْنٍ وَشَدَّ حَظِيرَةً (زَرَبَ) وإصلاح ضَفِيرَةٍ (مَحَلُّ الْمَاءِ) أَوْ مَقْلٍ
غير ذلك على العامل (وَقَابَلُهُمَا) عطف على اشتراط (هَدْرًا) ابن رشد ونجزة
معلوم قبل العمل وبعده قولان (وَمُسَاقَاةُ الْعَامِلِ آخَرٌ) لأن الحائط لا يغاب
عليه بخلاف القراض (وَلَوْ أَقْلُ أَمَانَةٍ) لا عديمها (وَنَحْلٌ عَلَى ضِدِّهَا وَضَمِنَ
الْأَوَّلُ) حتى ثبت أمانة الثاني (قَيْنٌ عَجِزٌ وَلَمْ يَجِدْ أَمِيَةً أَسْلَمَهُ هَدْرًا وَنَمْ
تَنْفَسِحَ بَفَلَسِ رَبُّهُ وَيَبِيعَ مَسَاقَاةً وَصِيٌّ وَمَدِينٌ بِلَا حَجَرٍ) قيام الغرامة
(وَدَفْعَةٌ لِزِمَى لَمْ يَقْصُرْ حِصَّتُهُ حَمْرًا لَا مَشَارَكَةَ رَبُّهُ) للعامل (أَوْ
إِعْطَاهُ أَرْضٍ لِتَغْرَسَ فَإِذَا بَلَّغَتْ كَانَتْ مُسَاقَاةً) فان أثمر وعمل فأنجرة مثله
فيها مضى ومساقاة مثله وله قيمة الأشجار يوم غرسها فان لم يجل فذا بلغت؛ صحت

المفارقة بيان نوع الشجر والتأجيل بالاطعام على الأرض والشجر شركة مساة
(أَوْ شَجَرٍ) عطف على أرض (لَمْ يَبْلُغْ) حد الاطعام (خَمْسَ سِنِينَ) مثلاً
معمول إعطاء القدر (وَهِيَ تَبْلُغُ أَثْنَاءَهَا) بمقدار العام الأول نص على التوهم
(وَفُصِّحَتْ فَاسِدَةٌ بِلَا عَمَلٍ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ) بماله بال (أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ
أَكْثَرَ) من جملة الأثناء (إِنْ وَجِبَتْ أَجْرَةُ الْمِثْلِ وَبَعْدَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ إِنْ
خَرَجَا لِغَيْرِهَا كَإِنْ أَزْدَادَ عَيْنًا أَوْ عَرَضًا) فان الزيادة من العامل شراء الثمرة
قبل بدو صلاحها ومن رب الحائط إجارة فاسدة (وَالْأَيُّ) يخرجها (فَمَسَاقَاةُ
الْمِثْلِ) والفرق ما سبق في القراض ويقدم هنا بأجرة التل في الفلس (كَمَسَاقَاةِ
مَعَ ثَمَرٍ أَطْعَمَ) غير مطعم بلا بعية (أَوْ مَعَ بَيْعٍ) ونحوه (أَوْ اشْتَرَطَ عَمَلُ
رَبِّهِ) فان اشترط رب الحائط فأجر التل (أَوْ دَابَّةً أَوْ غُلَامًا وَهُوَ) أى الحائط
(صَمِيرٌ أَوْ حَمْلٌ لِيَتَزَلَّجَ أَوْ يَكْفِيهِ مَبْنًى أُخْرَى أَوْ اخْتَلَفَ الْجُزْءُ) واتحدت
الصفة (بِشَيْئَيْنِ أَوْ حَوَائِطٍ كَاخْتِلَافِهِمَا وَلَمْ يُشْبَهَا) تشبيه في مساقاة التل بعد
العمل وإن أشبهها فالعامل ويقضى للحالف وقبل العمل حلقا وفسخ ولا ينظر
الشبه (وَإِنْ سَاقَاةُ أَوْ أَكْرَبَتْهُ) دابة مثلاً أما للخدمة فلك الفسخ كما يأتي لعسر
التحفظ (فَأَلْفَيْتُهُ سَارِقًا لَمْ يَنْفَسَخْ وَلَيْسَتْ حَفَظَ كَبَيْعِهِ مِنْهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِفَلْسِيهِ)
لعدم ثبته وحل أخذ شئته إن طرأ الفلس (وَسَاقِطُ النَّخْلِ كَلَيْفٍ كَالثَّمَرَةِ)
بينهما، أما أصل سقط فله به (وَالْقَوْلُ لِمُدْعَى الصَّحَّةِ) إلا أن يغلب الفساد كما
حققه بن (وَإِنْ قَصَرَ عَامِلٌ عَمَّا شَرِطَ حُطَّ بِنِسْبَتِهِ) إلا إن أغنى الطر بمخلاف
الإجارة للساعة هنا^(١)

(١) ترك الخارج رحمه الله باب المفارقة لم يكتب عليه شيئاً ولعله لم يكن موجوداً في
نسخته من المتن وأظهر ما كتبناه في تصدير الكتاب .

﴿ بَاب ﴾

(صِعَّةُ الْإِبْجَارَةِ ^(١) بِمَقَوِّدٍ وَأَجْرِ كَالْبَيْعِ وَعَجَلٌ) أي وجب تعجيل الأجر
 إن عَيْنٌ أَوْ بِشْرَطٍ أَوْ عَادَةٍ (في غير المعين) (أَوْ فِي) منافع (مَضْمُونَةٍ لَمْ يَشْرَعْ
 فِيهَا) فيعجل الجميع لئلا يلزم الدين بالدين (إِلَّا كَرِيْ حَتَّى) أَوْ غَيْرَهُ قَبْلَ أَوَانِهِ
 (فَالْيَسِيرُ) كاف تعجيله (وَإِلَّا) يكن شيء من الأربعة السابقة (مَمَّاوَمَةً)
 كل ما تمكن من زمن دفع أجرته (وَفَسَدَتْ إِنْ انْتَفَى عَرَفَ تَعْجِيلِ الْمُعَيَّنِ)
 وشرطه ولو عجل (كَمَعَ جُعِلَ) تشبيه في العساد (لَا يَبِيحُ وَكَجِلْدِ لِسَالَخِ)
 إذ لا يدرى كيف يخرج وأولى اللحم (وَنَخَالَةٍ لَطَحَانَ وَجْزُهُ تَوْبٌ لِلنَّسَاجِ أَوْ)
 جزء (رَضِيْعٍ) في إرضاعه (وَإِنْ) حمل الجزء (مِنْ الْآنَ) بخلاف حزه الفزل
 أو الجلد من الآن فجازز إلا أن يشترط جمعها في العمل للتحجير وله أجر مثله (وَبِمَا
 سَقَطَ) أي جزئه (أَوْ خَرَجَ فِي نَفْسِ زَيْتُونٍ أَوْ غَصْرِهِ) لف وشر مربب
 بخلاف اللقط كنفذ الجميع (كَأَحْضَدٍ وَادْرَسٍ وَكَأَنَّ) المنع نابع للدرس
 للجهل بالحب (وَكَرَاءَةِ الْأَرْضِ) للزراعة (بِطَلَامٍ) وإن لم تنبت كاللبن وعسل
 النحل (أَوْ مَا تَنْفَيْتُهُ) ولو غير طعام كالقطن ، وقد أجاز ذلك بعض الأئمة وهو
 فسحة (إِلَّا كَخَشَبٍ) ومعدن وما لا يستنبت كالخشب والحلفا (وَخَلِ طَلَامٍ
 لِيَنْدَ يَنْصِفُهُ) لأنه من قيل بيع معين يتأخر قبضه (إِلَّا أَنْ يَنْقَبِضَ الْآنَ)
 مع شرط أو عادة لأن هذا من مسائل المعين السابق (وَكَأَنَّ خِطَّتَهُ الْيَوْمَ بِكَذَا
 وَإِلَّا فَبِكَذَا) للجهل (وَاعْمَلْ عَلَى ذَاتِي) مثلاً (فَمَا حَصَلَ فَلَكَ نَصْفُهُ
 وَهُوَ لِلْعَامِلِ وَعَلَيْهِ أَجْرُهَا) وأما الدار والحمام ففي أن أنه أجبر إذ لا عمل لها رادا
 على ما في الخمرى (عَكْسٌ لِتَكْرِيمِهَا) فكرواؤها لكرمها وعليه أجره ذاك

(١) الإحادة عند معاوية على ممالك خمسة جوس يتأيدن له جردن

(وَكَبِيعُهُ نِصْفًا بِأَنْ يَبِيعَ نِصْفًا) فالسمرة جزء من الثمن فيمنع (إِلَّا) أن تكون السمرة (بِالْبَلَدِ) أو قربها (إِنْ أَجَلًا) إذ لو لم يؤجلها كانت جملة مع البيع (وَلَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ) أى عن السمرة وهو نصف المبيع (مِثْلًا) لثلا يكون سلفاً إن باع قبل الأجل فانه يرد بحسبه (وَجَازَ بِنِصْفِ مَا يَحْتَطِبُ عَلَيْهِ) مثلاً إن علم ولا تحجير (وَصَاعٌ دَقِيقٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ زَيْتٍ لَمْ يَخْتَلِفْ) فيها (وَاسْتَنْجَارُ الْمَالِكِ مِنْهُ) أى من المؤجر (وَتَعْلِيمُهُ بِعَمَلِهِ سَنَةً مِنْ أَخْذِهِ) فان مات تحاسباً (وَاحْصَدَ هَذَا وَلَكَ نِصْفُهُ) قتا (وَمَا حَصَدْتَ فَلَكَ نِصْفُهُ) وهو جعل له الترك متى شاء (وَاجَارَهُ دَانَةً لِكَذَا عَلَى إِنْ اسْتَقَى فِيهَا حَاسِبٌ وَاسْتَنْجَارُ مُوَجَّرٍ) بالفتح ليقبض بعدها (أَوْ مَسْتَقَى مَنْفَعَتُهُ) لبائنه فيؤجره المشتري الآن ليقبض بعدها (وَالتَّقْدِيرُ) أفرد لأن المطف بأو (إِنْ لَمْ يَتَّخِذْ غَالِيًا) قيد للثمن فلا يجوز مع الاحتمال (وَعَدَمُ التَّسْمِيَةِ لِكُلِّ شَيْءٍ) مثلاً (وَكَرَاهِ أَرْضٍ لَتَتَّخِذَ مَسْجِدًا مَذَّةً وَالتَّقْضُ لِرَبِّهِ إِذَا انْقَضَتْ وَعَلَى طَرَحٍ مَيْتَةٍ وَالْقِصَاصِ وَالْأَدَبِ) وصدق فيه السيد والأب في الصغير (وَعَبْدٌ خَمْسَةَ عَشَرَ عَامًا) مع التقيد إن أمن على ماسبق (وَبَوْمٌ أَوْ خِيَاظَةٌ ثَوْبٌ مَثَلًا وَهَلْ تَنْفَعُ إِنْ جَمَعَهُمَا) أى الزين والعمل (وَنَسَاوِيًا) وحكى ابن رشد عليه الاتفاق وذكر ابن عبد السلام أنه أحد مشهورين (أَوْ مُطْلَقًا) ولو راد الزمن على أحد المشهورين عند ابن رشد ويعوز عند ابن عبد السلام اتفاقاً ولا يتصور ضيق الزمن (خِلَافٌ وَبَيْعٌ دَارٍ لَتَقْبِضَ بَعْدَ عَامٍ أَوْ أَرْضٍ لِيَشْرَ وَاسْتِرْضَاعٌ وَالتَّرْفُ فِي كِفْلٍ خَرْقَةٍ) فان لم يكن فمضى إلى أبيه (وَلِزَوْجِهَا) لأب الشريفة (مَسَخَهُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ كَأَهْلِ الطُّفْلِ إِذَا حَلَّتْ وَمَوْتٌ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ) فلاحرى البسخ حيث دخلت على الثانية (وَمَوْتٌ أُيْسُو وَلَمْ يَقْبِضْ أُجْرَةً) ولا تركه فلها البسخ (إِلَّا أَنْ يَطْوَعَ بِهَا)

مَطَوَّعٌ وَكَظْهُورٍ مُسْتَأْجِرٍ أَوْ جِرَ بِأَكْبَاهِ أَوْ كُولَا) كبدا زوجه (أَوْ مَنِعَ
 رَوْحِ رَحِيٍّ) بارضاعها (مِنْ وَطْءٍ وَلَوْ لَمْ يَغْرِ وَغَيْرَ كَأَنَّ نَرْضِعَ مَعَهُ)
 غيره لم يكن معها حال العقد ولو كفت (وَلَا يَنْتَقِصُ حَصَانَةُ كَمَسْكِهِ وَ)
 جاز (يَبْنِيهِ سِلْمَةٌ عَلَى أَنْ يَنْتَجِرَ) له المشتري (بِشَمْنِهَا سَنَةً إِنْ شَرَطَ الْخُلْفَ)
 لما تلف من الثمن وبين نوع التجر ولم يدخل فيه الرج (كَفَنِمَ غَيْثٌ) تشبيه
 في الجواز بشرط الخلف وقيل لا يشترط والحكم بوجهه (وَإِلَّا) تُعَيِّنَ (اللَّهُ
 الْخُلْفَ عَلَى أَجْرِهِ) أو يسطيه جميع الأجرة (كَرَا كَبِيرٌ) تشبيه في الخلف إن
 مات أو دابته غير المعينة (وَحَاقَتْ نَهْرَكَ) عطف على مؤجر من قوله واستنجار
 (لِيُنْفِي بَيْتًا وَطَرِيقَ فِي دَارٍ وَمَسِيلَ مَصَبٍّ مِرْحَاضٍ لَأَ) ثراء ماء (مِيزَابٍ)
 للجهل فهذا استطراد لأنه يبيع لا إجارة (إِلَّا) كراه مِيزَابَ ماء (لِمَنْزَلِكَ فِي
 أَرْضِهِ) فالاستثناء منقطع (وَكَرَاهَ رَحَى مَاءٍ يَطْلُمُ أَوْ غَيْرِهِ وَعَلَى تَقْلِيمِ قُرْآنٍ
 مُشَاهَرَةٍ أَوْ عَلَى الْحِذَاقِ) القهم فان جمع بين الزمن والحفظ فلي ما سبق من
 الخلاف كما في بن (وَأَنْذَهَا) أى الحذاقة المفهومة من السياق وهى الاصرافة
 (وَإِنْ لَمْ تَشْتَرِطْ) على العرف (وَإِجَارَةُ مَا عُونِ كَصَحْنَةٍ وَقِدْرِ وَعَلَى حَفْرِ
 بئرٍ إِجَارَةٌ وَجَمَالَةٍ) فى اللوات (وَيُسْكِرُهُ) إِجَارَةٌ (حَلِيٍّ) والشأن إعارته
 (كَالْإِيجَارِ مُسْتَأْجِرٌ دَابَّةٌ لِيَسْلُكَهُ أَوْ لِقَطْعِ^(١) لِيَسْلُكَهُ) إحدى الامين رائدة ثم هو
 خاص بعد عام (وَتَمْلِيهِ قَفَرٍ وَفَرَائِضَ) بأجرة مكروه (كَبَيْعِ كُتُبِهِ وَقِرَاءَةِ
 يَلْحَنَ) أى الاجارة عليها^(٢) وسبقت كراهة القراءة نفسها فى سجود التلاوة
 (وَكَرَاهَ دُفٍّ وَمِغْرَفٍ لِمَرْثِيٍّ) ولا يلزم من إباحة الشيء جواز أجرته (وَكَرَاهَ
 عَيْدٍ) ودابة (لِكَاغِرٍ) بخصوصه فان أذل الاسلام حرم أو كان فى العموم

(١) كذا بالاصلين والنسخ المشهورة بها : أو ثوب لثله

(٢) لأن القراءة بالحن والتطريب مكروهة وأما الاجارة على أصل التلاوة فمأثرة لعموم

« لأن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتب الله » وانظر ع ومن

جاز (وَبَنَاهُ مَسْجِدٌ لِلْكَرَاءِ وَسُكُنَى فَوْقَهُ) بالأهل وحملت الكراهة هنا على التحريم حيث سبق التحيس على السكنى وإلا جاز كمنعته (بِمَنْعَةٍ) ملتبس بقوله صحة الاجارة بماقد وأجر (نَقَوْمٌ) يفتح أوله وهي المؤثرة لا شاح لشمه أو كطعام لزيين الخانوت به (قُدِّرَ عَلَى تَسْلِيمِهَا) لاعلى إخراج الجان^(١) وقيد بما إذا لم يجرب (يَلَا اسْتِيفَاءَ عَيْنٍ قَضَا) استنوا من ذلك الاسترضاع وكراء أرض بها بئر (وَلَا حَظِيرٌ) منسج (وَتَعَيْنٌ) بالشخص (وَلَوْ مُضْغَعًا) مبالغة في جواز الاجارة (وَأَرْضًا غَدَرَ مَآوُهَا وَتَدَّرَ انْكِشَافُهُ وَشَجَرًا لِتَجْفِيفِ عَلَيْهَا عَلَى الْأَحْسَنِ لَا لِأَخْذِ ثَمَرَتِهِ) لأنه استيفاء عين قصداً (أَوْ شَاةً لِلْبَنِيَا) يصح عقفه على ما قبل لا حيث استوفت الشروط بأن كثرت الشياه كشمرة وعرف وجه الحلاب في إبانة كئلثة أشهر (وَاغْتَفِرَ مَا فِي الْأَرْضِ) من الأشجار (مَا لَمْ يَرِدْ عَلَى الثَّلَثِ بِالتَّقْوِيمِ) لأنه وإن كان استيفاء عين بيع غير مقصود ولا يبلغ بالزرع الثلث ، بن عن ابن رشد : الثلث من السير إلا في حمل العقلة ومعاقل المرأة للرجل والجامحة (وَلَا تَعْلِمُ غِنَاهُ^(٢)) أَوْ دُخُولِ حَارِثٍ لِمَسْجِدٍ أَوْ دَارٍ لِيَتَّخِذَ كَنِيسَةً) محترز قوله ولا حظير (كَبَيْمِهَا لِذَلِكَ وَتُصَدَّقَ بِالْكَرَاءِ) كله (وَبِفَضْلَةِ الثَّعْنِ) على بيعها ممن لا يتخذها كنيسة (عَلَى الْأَرْجَحِ وَلَا مُتَعَيْنٍ) لا يقبل النيابة (كَرَكَعَتِي الْقَجْرِ بِخِلَافِ الْكَيْمَانَةِ) إلا صلاة الجنائزة (وَعَيْنٌ مُتَعَلِّمٌ وَرَضِيعٌ) ليخف الجمل ولا يشترط الاختيار (وَدَارٌ) لاسمينة (وَخَانُوتٌ وَبِنَاءٌ عَلَى جِدَارٍ) لأرض (وَتَحْمِيلٌ) إِنْ لَمْ

(١) وحل المربوط مثلاً ، قال الأبي لا يعمل ما يأخذه القى يكتب البراءة لرد الضائع لأنه من السر . قال وما يؤخذ على المقود فإن كان بالرق العرية جاز وإن كان بالرق السجبة امتنع وكان الشيخ يعني ابن عرفة يقول لأن تكرره منه الفع فذلك جائز اه من ح

(٢) وأما استئجار نحو المقتدين الذين يقولون الصائد النبوية والكلام المشتل على المعارف

توصف (فيكنى الوصف) ودابة (ككوب) وإن ضمنت فجنس وتوقع
 ودكورة (كجمل بحتى) وليس لإراع رعى أخرى إن لم يقو إلا بمشارك
 أو قيل (الاستثناء منقطع لأن شأن القلة القدرة) ولم يشترط خلافه وإلا
 بأن اشترط خلافه ومنه أن لا يستأجره على عدد بل على جميع عمله (فأجره)
 الثاني فيما يشبه الأول لا إن خاطره (لئلا يشترطه) ولأن يسقط من الأول بقدر
 ما أشغل (كأجير لخدمة آجر نفسه ولم يلزمه رعى الولد) بل يرعاه
 آخر معه (إلا ليرف ويحمل به في الخيط ونقش الرخى وآلة بناء وإلا)
 يكن عرف (فملى ربه) أى الشيء المصنوع (عكس) كاف وشبهه (فلى
 رب الدابة عند عدم العرف والشرط) وفي السير والمنازل والمعاليق (جمع
 معلوق كصنوبر أمتة الراكب) والزائلة (المخرج ومحو) ووطائيه بمخيل
 وبديل الطعام المضمول (كل ما أكل) ونوفيره كنزاع الطيلسان قائلة
 وهو (أى عاقد الاجارة) أمين فلا ضمان (إلا من حمل ما تسارع له الأيدي
 كطعام وفى بن استصلاح ضمان الراعى) وأو شرط إثباته إن لم يأت بسمه
 الميث (والشرط مفسد فى العمل إن تم قبل بسقاطه أجرة للكل) أو عثر بدعنه
 أو طعام أو يانية فأنكسرت ولم يتمد أو انقطع الخبل ولم يغر بفعل
 كره بمرث ولا شيء فى الفرور القولى ، حش : إلا صيرمياً أخذ أجرة على الأحسن
 (كحارس ولو حمياً) وأفى بالتضمن مصلحة (١) (وأجير لصانع) لأنه
 أمينه (ومفسد إن ظهر خيره على الأظهر) إلا أن ينصب غسه للناس فالمهدة
 عليه (ونوفير غرقت سيفنته بفعل سائق لا إن خالف مرعى شرط أو
 أنزى بلا إذن) فانت تحب الفعل أو فى الولادة (أو غر بفعل) كشيء مخوف

(١) أفى به الأجهورى وعمره وقد قال فى المهور : والمصلحة ضمان كحارس الخمار
 والمساواة وانظر عيون

(فَيَقِيمَتُهُ يَوْمَ التَّلَفِ أَوْ صَانِعٍ فِي مَصْنُوعِهِ لَا غَيْرَهُ) كالظرف (وَلَوْ مُحْتَاجًا لَهُ عَمَلٌ) ولا إن كان في الصنعة تترى كنقش القصوص وثقب اللؤلؤ وتجويم السيوف وإحراق الخبز عند القران ووضع الثوب في قدر الصباغ إلا أن يمدى فيها (وَإِنْ بَيِّنَةٌ أَوْ بِلَا أَجْرٍ إِنْ نَسَبَ نَفْسَهُ) لامة الناس (وَعَابَ عَلَيْهَا) إلا إن كان بيت ربها (فَيَقِيمَتُهُ يَوْمَ دَفَعِهِ) إلا أن يثبت زمن بعده (وَلَوْ شَرَطَ نَفْسَهُ) وهو مفسد كما سبق (أَوْ دَعَا لِأَخْذِهِ) ولم يقبض الأجرة (إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ) بالتلف (فَتَسْقُطُ الْأُجْرَةُ) حيث لم يضمن (وَالْإِلا أَنْ يَحْضُرَهُ لِرَبِّهِ بِشَرْطِهِ) الذي أمره به إذ صار وديعة (وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَى خَوْفَ مَوْتٍ فَفُتِحَ) هذا خاص بالراعى ومثله الملتقط وغوى ابن عرفة حلف للتمم (أَوْ سَرِقَةً مَنُحَوَّرَهُ) لا أكله إلا أن يحمل له (أَوْ) ادعى الطيب (قلع ضرير) مأذون فيه وقال المقروع أذنت في غير هذا فالقول للطبيب وله أجره (أَوْ) ادعى الصانع (صَيِّغًا) فلا عيرة بمخالفة ربه (فَتَنُوزِعَ) في الأربع (وَفُصِّحَتْ بِتَلَفٍ مَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ) الممين (لَا) بتلف ما يستوفى (بِهِ إِلَّا صَيِّغَتُمْ) ورضع وقرس نزو وروض (وقد حكى في التوضيح خلافاً إذا استأجره على حصد زرع ليس له غيره أو بناء حائط أو خياطة ثوب للبيه ليس له غيره أو صنع جوهر نفيس أو برء عليل انظر بن (وَسِنْ لَقَلْبُكَ مَسَكَنْتَ كَفَقُوا الْقِصَاصِ) من غير من استأجر عليه (وَيَنْصَبِ الدَّارِ وَغَضَبِ مَنْفَعَتِهَا وَأَمْرِ السُّلْطَانِ بِإِغْلَاقِ الْحَوَائِثِ وَتَحْلِيلِ طَبَرٍ) كما سبق (أَوْ مَرَضَ لَا تَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى رِضَاعٍ وَمَرَضَ عَبْدٍ أَوْ هَرَبٍ كَذُوبٍ) عما يتمنر منه ترجيمه كل ذلك نمنر منه المستوفى منه (إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ) كما كان (فِي بَقِيَّتِهِ) أى الأجل ولا يجوز قضاء ما عوضه في ذمة المسكرى لقسخته في مؤخر (بِخِلَافِ مَرَضٍ دَائِمٍ يَسْتَرْ ثُمَّ نَصَحَ) ومثلها العبد لعدم القوة الأولى والسر محتاج لها (وَخَيْرٌ إِنْ

تَبَيَّنَ أَنَّهُ (أَيُّ أَجِيرِ الْخِدْمَةِ) سَارِقٌ وَبِرُّشْدٍ صَغِيرٍ عَقْدَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى سِلْعِهِ
وَلَوْ إِلَّا لَطَنَ عَدَمَ بُلُوغِهِ (قَبْلَ الْأَجَلِ) (وَبَقِيَ كَالشَّهْرِ) وَالْأَيَّامِ
وَالِاسْتِثْنَاءِ رَاجِعٌ لِلأَوَّلَى وَأَمَّا الثَّانِيَةُ. فَكَسَلُ السَّفِيهِ وَهُوَ قَوْلُهُ (كَتَفِيهِ
ثَلَاثَ سِنِينَ) أَوْ أَكْثَرُ وَأَمَّا فَسَسُ السَّفِيهِ فَلَا كَلَامَ لَوْلَاهُ فِي إِيجَارِهِ إِلَّا أَنْ
يَحَاطَى (وَيَبُوتُ مُسْتَحِقٌّ وَقَفِيَ أَجَرَهُ وَمَاتَ قَبْلَ تَقْضِيهَا عَلَى الْأَصَحِّ) بِخِلَافِ
النَّاظِرِ (لَا يَأْخُذُ بِالْمَالِكِ) أَنْ مَا أَجَرَهُ لِيُغَيِّرَهُ لِأَهْلِهِ وَغَيْرِهِ (١) الْأَكْثَرُ مِنْ
كَرَاهِ اللَّئْلِ وَمَا أَخَذَ (أَوْ خُلْفَ) مَوْعِدَ (رَبِّ دَابَّةٍ فِي غَيْرِهِ) (مُعَيَّنٍ)
حَالِ الْمَقْدِ (وَحَجَّ) وَإِنْ فَلَتْ مَقْصِدُهُ (أَيُّ الْمَكْتَرَى) (أَوْ فُسِقَ مُسْتَأْجِرُ
وَأَجَرَ الْخَاصِّ) عَلَيْهِ (إِنْ لَمْ يَكْفُ) كَلِمَاتُهَا فَلَمْ يَنْكَفِ بِمَعْنَى عَلَيْهِ
(أَوْ بِمَعْنَى غُنْدٍ) مَكْتَرَى (وَحَكْمُهُ عَلَى الرَّقِّ) (إِلَّا فِي وَطءِ الْأُمَةِ) (وَأَجْرُهُ
إِسْتِدْرِهِ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ حُرٌّ بَعْدَهَا) (أَيُّ الْإِجَارَةِ).

﴿ فَضْلٌ وَكَرَاهٌ الدَّابَّةِ كَذَلِكَ وَجَازَ عَلَى أَنْ عَلَيْكَ عَقْفُهَا أَوْ طَعَامُ رَبِّهَا
أَوْ عَالِيهِ طَعَامُكَ ﴾ (حَيْثُ لَا يَكْتَرُهَا بِطَعَامِ ثَلَاثِ يَوْمٍ سَبْعَةً) (أَوْ لَيْتَ كَيْفَ فِي
حَوَائِجِهِ أَوْ لِيَطْلُعَنَّ بِهَا شَهْرًا) رَاجِعٌ لَهَا وَالرُّكُوبِ وَالطَّاحِنِ مَعْرُوفٍ (أَوْ
يُجْزَلُ عَلَى دَوَابِّهِ مِائَةً وَإِنْ لَمْ يَسْمَ مَا الْكَلِّ) فَإِنْ سَمِيَ مُحْتَقلاً فَلَا بَدَّ مِنْ
سَمِيٍّ مَا الْكَلِّ لِاخْتِلَافِ الْأَغْرَاضِ (وَعَلَى حِمْلِ آدَمِيٍّ لَمْ يَرَهُ وَلَمْ يَلْزَمُهُ
النَّادِحُ (٢)) وَلَا لِلرَّأَةِ إِنْ عَقْدَ عَلَى رَجُلٍ (بِخِلَافِ وَدِّ وَلَدَتُهُ) (فَلِزَمَهُ حَمْلُهُ
مَعَهَا) (وَبَيْنَهَا وَاسْتِثْنَاءُ رُكُوبِهَا الثَّلَاثَ لَا جُمُعَةً وَكَرِهَ الْمُتَوَسِّطُ) (وَالضَّيَّانُ
فِي الْمُنَوَّعِ عَلَى الْبَاسِ وَالنَّفَقَةِ فِي غَيْرِهِ عَلَى الْمُشْتَرَى كَالدَّابَّةِ الْمُسْتَأْجَرَةِ) (وَكِرَاهُ
دَابَّةٍ) (يَتَأَخَّرُ قَبْضُهَا) (شَهْرًا إِنْ لَمْ يَنْقُذْ) (أَيُّ يَشْتَرِطُهُ) (وَالرَّضَى يَتَغَيَّرُ

(١) أَيُّ الْقُرْبَانِ

(٢) هُوَ الْمَضْمُونُ الْغَنِيِّ

الْمُيَنَّنَةِ الْهَالِكَةِ إِنْ لَمْ يَنْقُدْ أَوْ قَدَّ وَاضْطَرَّ) وإلا لزم فسخ ما في القصة من
الأجرة في منافع مؤخرة بناء على أن قبض الأوائل ليس كقبض الأواخر (وَصَلَّ
السُّتَاجِرَ عَلَيْهِ وَدُونَهُ) لا أضر ولو أقل كنصف قطار حجراً وقد استأجر على
قطار قطن (وَحَمَلَ بِرُؤْيَيْتِهِ أَوْ كَيْلَهُ أَوْ وَزَنَهُ) وبين المجلس كما في حش
(أَوْ عَدَّهِ إِنْ لَمْ يَتَفَاوَتْ) كثير أبيض لا بطيخ (وَإِقَالَةً قَبْلَ الْمَقْدِ
وَبَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَغِبْ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا) تجوز بزيادة (إِلَّا مِنَ الْمَكْتَرَى قَطُّ
إِنْ اقْتَصَا) بالزيادة من رأس المال ويرجع بالباقي (أَوْ) من للمكرى (بَعْدَ سِتْرِ
كَثِيرٍ) بعد تهمة السلف بزيادة حينئذ وتجوز على رأس المال مطلقاً وحيث كانت
المنافع مضمونة فلا بد من تسجيل المأخوذ به لها وإلا انفسخ الدين في الدين
(وَاشْتَرَا طَهِيدَةً مَكَّةَ) أى حملها أو هى للمكرى (إِنْ عُرِفَ وَعَقِبَةُ الْأَجِيرِ)
الخادم يركب الدابة الليل السادس (لَا تَحْمِلُ مَنْ مَرِضٌ) من أرباب الأمتعة
(وَلَا اشْتَرَا طَإِنْ مَأْتَتْ مُعَيَّنَةً أَنَّهُ بِسَيْرِهَا) حيث قد كما سبق (كَدَوَابُّ
بِرِّجَالٍ) إلا أن نستوى الشركة في الكل أو يتفق المحمول وأجرته (أَوْ لَا مَكْنَةَ
أَوْ لَمْ يَكُنِ الْعُرْفُ نَقْدَ مَعِينٍ) ولم يشترط كما سبق وفسدت إن اتفق عرف
تسجيل المعين (وَإِنْ نَقْدٌ أَوْ يَدَانِيزٌ غِيَنَتْ إِلَّا بِشَرَطِ الْخَلْفِ) في الثانية
ويكفي في الحاضرة شرط التجميع (أَوْ لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا مَا شَاءَ أَوْ لِيَكُنْ شَاءَ أَوْ
بِمَنْثِلِ كِرَاهِ النَّاسِ) ولم يكن ذلك معروفاً (أَوْ إِنْ وَصَلَتْ فِي كَدِّ فَيَكْذَا)
وإلا فيكذا أو حماناً (أَوْ يَنْتَقِلَ لِبَنَدٍ وَإِنْ سَاوَتْ إِلَّا بِإِذْنِ كَارِذِ الْخَلْفِ
أَوْ حَمْلٍ مَعَكَ وَالْكِرَاهُ لَكَ إِنْ لَمْ تَحْمِلْ زَنَةً كَالسَّقِينَةِ وَضَمِنْ إِنْ أَكْرَى
إِفْعِرَ أَمِينٍ) أو لأقل أمانة ويضمن الثاني أيضاً حيث كان بسببه أو علم بالتسدى
أو بعدم الملك وأعدم الأول (أَوْ عَطِيَتْ بِزِيَادَةِ مَسَافَةٍ) مطلقاً (أَوْ تَحْمِلُ
تَمْلَبُ بِ) ويفتر من المسافة ما يعطل له الناس كما يأتي قبل الفصل والمضمون

التيمة وقت الصدى أو كراء مازاد يأخذ كراء ما قبل الصدى مطلقاً (وإلا) تطع بزيادة المسافة، أو كان لا تطع به (فَالِكِرَاءُ كَأَنَّ لَمْ تَطْعَبْ) بزيادة حمل تطع به (إِلَّا أَنْ يَحْبِسَهَا كَثِيرًا) ما تنغير فيه الاسواق كأجل السلم (فَلَهُ كِرَاءُ الرَّائِدِ أَوْ قِيمَتَهَا وَلَكَ فَسَخَ عَضُوضٌ أَوْ جُجُوحٌ أَوْ أَغَشَى) ولو لم يخرج له ليلاً (أو) ما كان (دَرَوُهُ فَاحِشًا كَأَنَّ طَلْعَنَ لَكَ كُلَّ يَوْمٍ يَرْدَبِينَ يَدْرَهُمْ فَوَجِدَ لَا يَطْعَنُ إِلَّا يَرْدَبًا) تشبيه في انخيار وإن أبق لم يلزم إلا نصف درهم كما حققه (ر)، (وَأِنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ مَا يَنْبُئُهُ الْكَفِيلُ) مثلاً (فَلَا لَكَ وَلَا عَلَيَّكَ)

(فصل) (جَارَ كِرَاءُ حَمَامٍ وَدَارِ غَائِبَةٍ كَبَيْعِهَا) برؤية أو وصف أو خيال (أَوْ نَصْفِهَا أَوْ نَصْفِ عَبْدٍ) تورع خدمته (وَشَهْرًا عَلَى إِنْ سَكَنَ يَوْمًا أَرَمَ إِنْ مَلَكَ الْبَقِيَّةَ) يتصرف فيها بما شاء من كراء أو غيره (وَعَدَمَ بَيَانِ الْإِبْتِدَاءِ وَحِيلَ مِنْ حِينَ التَّقْدِيرِ) ومنكسر الشهور بالمدد (وَمُشَاهَرَةً وَلَمْ يَلْزَمْ) كراء للشاهرة (لَهُمَا إِلَّا يَنْقَدِرَ مَقْدَرُهُ كَوَجِيئِهِ) تشبيه في اللزوم إلا لشرط ميمها (بِشَهْرٍ كَذَا) بالاضافة (أَوْ هَذَا الشَّهْرَ أَوْ شَهْرًا أَوْ إِلَى كَذَا وَفِي سَنَةٍ بِكَذَا تَأْوِيلَانِ) أرجحهما وجيبة (وَأَرْضٌ مَطَرٌ عَشْرًا إِنْ لَمْ يَنْقُذْ) أى يشترطه (وَأِنْ سَنَةً) مبالغة في المفهوم للتردد بين السلفية والتمنية (إِلَّا التَّائُمُونَ كَالنَّيْلِ وَالْمَيْمَنَةِ فَيَجُوزُ وَيَجِبُ) التقيد (فِي تَأْمُونَةِ النَّيْلِ) لا مفهوم لها (إِذَا رَوَيْتَ) وتمكن منها كما يأتى (وَقَدَّرَ مِنْ أَرْضِكَ) كاذرع (إِنْ عَيْنٌ أَوْ نَسَاوَتْ) أو كان جزءاً شاملاً (وَعَلَى أَنْ يَحْرُثَهَا ثَلَاثًا أَوْ يَرْبِلَهَا) لبقاء ضم ذلك فى الأرض (إِنْ عُرِفَ) الزيل وقدره (وَ) كراء (أَرْضٌ) مكترة (سِنِينَ لِنَدَى شَجَرٍ بِهَا سِنِينَ مُسْتَقْبَلَةً) معمول المصدر (وَأِنْ) كان الشجر (لِنَفِيرِكَ) بإمكانى وتأمره بالقطع إن لم يرضك (لَا زَرْعٌ) عطف على شجر فيمنع كراؤها

لغيره كالشجر المزور (وَشَرَطُ كَفْسٍ مَرَحَضٍ وَمَرَمَةٍ وَتَطْلِينٍ مِنْ كِرَاهٍ
وَجَبَّ لِإِنْ لَمْ يَجِبْ) في (ر) المتد ولو لم يجب (أَوْ مِنْ عِنْدِ الْمُكَرِّي)
إلا أن يعرف (أَوْ حَيْثُ أَهْلُ ذِي الْحَمَامِ أَوْ نُورِهِمْ مُطْلَقًا) ولو علم عدمه
بلا أن يعرف المقدار كالخياطة والحيز (أَوْ لَمْ يَعْينَ فِي الْأَرْضِ بِنَاءً وَغَرَسَ
وَبَعْضُهُ أُخْرُ وَلَا عَرَفَ وَكَرَاهٍ وَكَيْلٍ بِمَحَابَةِ أَوْ بِعَرَضٍ) فلو وكل الفسخ فإن
فات رجع على الوكيل فإن أعدم فعلى الساكن وكذا في الناظر والوصي (وَأَرْضُ
مُدَّةٍ لِقَرَسٍ فَإِذَا انْقَضَتْ فَهِيَ رِبِّ الْأَرْضِ أَوْ نِصْفُهُ) للفرق في البقاء (وَالسَّنَةُ
فِي) أرض (الْمَطَرِ بِالْمَصَادِ وَفِي) أرض (السَّعْيِ بِالشُّهُورِ فَإِنْ نَمَتْ وَلَهُ
زَرْعٌ أُخْضِرَ فَكِرَاهٍ مِثْلُ الزَّائِدِ) في حد ذاته ولو علم أن الزرع يتجاور للمدة
كشجر مؤبر (وَإِذَا انْتَشَرَ لِلْمُكَرِّي) فرض مسألة (حَبٌّ قَبِيتَ قَابِلًا فَوَ
رِبِّ الْأَرْضِ) ويحط من كراتها بعد ، وأما إن تأخر التبت فالكره (كَنْ
جَرَّةُ السَّيْلِ إِلَيْهِ) الضمير للحب والزرع والشجر لربها إلا أن يقطع الشجر
ربه لغير غرس فرب الأرض دفع قيمته مقلوعاً (وَلَزِمَ الْكَرَاهُ بِالْتِمَكُّنِ)
عادة لا إن خشي على الزرع نحو النار (وَإِنْ فَتَدَ لِحَاثَةٍ) لا دخل للأرض
فيها مبالغة في اللزوم (أَوْ غَرِقَ بَعْدَ وَقْتِ الْحَرْثِ) يعني إبان الزرع وقد تمكن
منه (أَوْ عَدِمَهُ) لأهل البلد (يَبْذُرُ أَوْ سَجَنَهُ) لا مكان إكرانه فإن قصد
ساحته منه ضمن الكراه (أَوْ انْهَدَمَتْ شُرَفَاتُ الْبَيْتِ) ولم تنقصه (أَوْ سَكَنَ
أُجْنَبِي بَعْضُهُ) بلا إذن ربه (لَا إِنْ نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ الْكَرَاهِ وَإِنْ قَلَّ أَوْ
انْهَدَمَ بَيْتٌ مِنْهَا أَوْ سَكَنَهُ مُكَرِّيهِ أَوْ لَمْ يَأْتِ) المكري (بِسُلْمٍ لِلأَعْلَى
أَوْ عَاشَرَ بَعْضُ الْأَرْضِ أَوْ غَرِقَ) قبل التمكن (فَبِحَصَّتِهِ) يحط في قوله
لا إن نقص وما بعده (وَخَيْرٌ فِي مُضَرٍّ كَهَاطِلٍ) للمطر من بلى سقمها (فَإِنْ
جَعِيَ فَالْكَرَاهُ) كله لأن خيرته تنفي ضرره (كَمَطْلِسٍ أَرْضٍ ضَلَحَ) تشبيه في

قوله فالكراء (وهل مُطلقاً) وهو المستند (أو إلا أن يُصالحوا على الأرض) خصوصاً (تأويلان عكس تلف الزرع لكثرة دودها أو فأرها أو عطش أو نقي القليل) فيسقط الكراء في ذلك كله (ولم يُجبر آجر على إصلاح مُطلقاً) ولو أضر بالسكن ويخير ابن عبد السلام العمل على الجبر وخرجت الخربة بحسب العِمران على هذا (بِخلاف ما كنز أصبح له بقيّة المدّة قبل خروجه) فيجبر على البقاء (وإن اُكترياً خانوتاً فأراد كلّ مقدّمه فسيم إن أمكن وإلا أكرى عليهما) والقسم بمجرد الجلوس (وإن غارت عين مُكرى سنين بعد زرع) وأبي ربه الإصلاح (نفقت حصّة سنة فقط وإن تزوّج ذات بيت وإن بكره فلا كراء إلا أن تُبين) كأبيها وأُمها وحلف أحوها وعمها إن لم يطل ورجعاً وأبواه كأبويها لأخوه وعمه (والقول للأجير أنه وصل كنبأاً) من حيث الأجرة أما إن أنكر المرسل إليه فيضمن الرسول إلا لينة كما سبق (وأنة استصنع وقال) ربه (وديمة أو خولف في الصفة والأجرة إن أشبه) في الكل (وحاز لا كنبأ) ومن يخط في بيت ربه وإما يعتبر الحوز إن أشبهها وإن لم يشبهها فأجرة المثل (ولا في ردّه لربه وإن قبضه) بلا بينة (إلا ما لا يغاب عليه إلا لتوثق وإن ادّعاء) أي الاستصناع (وقال) ربه (سرق مني وأراد أخذه دفع قيمة الصنع) بالفتح (بيمين إن زادت دعوى الصانع) في الأجرة (عليها وإن اختار تضمينه فإن دفع الصانع قيمته أبيض فلا يمين وإلا حلفاً واشتركا) بالقيمتين (لا إن تخالفا في لت السويق) مخرج من التحالف والاشتراك ولو قال رب السويق وديمة لوجود المثل (وأبي من دفع ما قال المات فمثل سويقه) وإلا أخذه ملتو (وله) أي الأجير (وللجَمال بيمين في عدم قبض الأجرة، وإن بلغا الناية إلا يطول فلكثر به بيمين) والقرب اليومان ونحوهما (وإن قال بياقة لبرقة وقال)

المكثري (بَلْ لِإِفْرِيقِيَّةٍ حَلْفًا وَفُسِخَ إِنْ غَدِمَ السَّيْرُ أَوْ قَلَّ وَإِنْ نَقَدَ)
ولا ينظر الشبه (وَالْأَفْكَوْتِ الْمِينِجِ وَلِلْمُكْثَرِيِّ فِي الْمَسَافَةِ قَطُّ إِنْ أَشْبَهَ)
حق العبارة وإلا فللمكثري إن أشبه ويدخل تحت إلا من السير الكثير بلوغ
برقة (قَوْلُهُ قَطُّ أَوْ أَشْبَهَا وَانْتَقَدَ وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِزْ حَلْفَ الْمُكْثَرِيِّ وَلَزِمَ
الْجَمَالَ مَا قَالَهُ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ عَلَى مَا ادَّعَى فَلَهُ حِصَّةُ الْمَسَافَةِ عَلَى دَعْوَى
الْمُكْثَرِيِّ وَفُسِخَ الْبَاقِي وَإِنْ لَمْ يُشْبِهْهَا حَلْفًا وَفُسِخَ بِكَرَاهِ الْمِثْلِ فِيهَا مَضَى
وَإِنْ قَالَ أَكْثَرِيَّتُكَ) جَالِي (لِلدَّيْنَةِ بِمِائَةِ وَبَلْغَامًا وَقَالَ بَلْ لِمَسْكَةٍ)
الابعد (بِأَقَلِّ فَإِنْ نَقَدَهُ) الْأَقْل (فَالْقَوْلُ لِلْجَمَالِ فِيمَا يُشْبِهُ) مِنْهُمَا (وَحَلْفًا
وَفُسِخَ) وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِزْ فَالْقَوْلُ لِلْجَمَالِ فِي الْمَسَافَةِ وَلِلْمُكْثَرِيِّ فِي حِصَّتِهَا
بِمَا ذَكَرَ بَعْدَ بَيِّنَتِهِمَا (وَكَذَا إِنْ أَشْبَهَ لِلْمُكْثَرِيِّ قَطُّ) (وَإِنْ أَشْبَهَ قَوْلُ
الْمُكْثَرِيِّ قَطُّ فَالْقَوْلُ لَهُ بَيِّنَتَيْنِ) وَإِنْ لَمْ يُشْبِهْهَا فَكَالسَابِقَةِ (وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَةً
فَقَضَى بِأَعْدَلِهِمَا وَإِلَّا سَقَطْنَا وَإِنْ قَالَ أَكْثَرِيَّتُ عَشْرًا بِخَمْسِينَ) وَقَالَ بَلْ
خَمْسًا بِمِائَةٍ حَلْفًا وَفُسِخَ) وَلَا يَنْظُرُ لَشَبهِهِ وَلَا هُدًى لَزَرْعٍ (وَإِنْ زَرَعَ
بِمَضًى) مِنَ اللَّدَّةِ (وَلَمْ يَنْتَقِزْ فَرَبَّهَا مَا أَفْرَأَ بِهِ الْمُكْثَرِيُّ) بِكُلِّ سَنَةِ خَمْسَةِ
(إِنْ أَشْبَهَ وَحَلْفَ وَإِلَّا) يُشْبِهُ أَوْ لَمْ يَحْلِفْ (فَقَوْلُ رَبِّهَا إِنْ أَشْبَهَ وَحَلْفَ
وَإِنْ لَمْ يُشْبِهْهَا حَلْفًا وَجَبَ كِرَاهُ الْمِثْلِ) وَقَوْلُهُ (فِيمَا مَضَى وَفُسِخَ الْبَاقِي مُطْلَقًا)
راجع لجميع القرواع (وَإِنْ نَقَدَ قَرَدُودٌ) حَقُّهُ تَأْوِيلَانِ فِي كَوْنِ الْقَوْلِ لِلْمُكْثَرِيِّ
فِي صَوْرَتِي شَبْهِهِ لَتَقْوِيهِ بِالنَّقْدِ أَوْ كَأَلَوْ لَمْ يَنْتَقِزْ :

* (بَابُ) *

(صِحَّةُ الْجُمْلِ بِالْزَّيَامِ أَهْلَ الْإِجَارَةِ جُمْلًا عُلِمَ) أَمَا إِنْ عَلِمَ الْجَاعِلُ
قَطُّ مَكَانَ الْآبِقِ فَلَيْسَ بِهِ إِلَّا أَكْثَرُ مِنَ الْجُمْلِ وَأَجْرُ الْمَثَلِ أَوْ الْمَجْمُولِ لَهُ فَيَقْتَضِيهِ

وفي علمها خلاف (يَسْتَحِقُّهُ السَّامِعُ) ولو بواسطة (بِالْتَّامِ كَيْكَرَاهِ الشُّنْفِ) تشبيه في التَّام بالتمكن في الناية ولو غرقت بعد (إِلَّا أَنْ يَسْتَأْجِرَ عَلَى السَّامِ فَبَيِّنَتِ الثَّانِي) لحل الأول وكذا إذا حلت بلا استئجار أو انتفع وأما في السفن فنسبة الأول للزومه فانها إجارة على بلاغ (وَإِنْ اسْتَحَقَّ) العبد قبل تسليمه لأنه الذي ورطه ولا يرجع على المستحق (وَلَوْ بِخَرِيَةٍ بِخِلَافِ مَوْتِهِ) قبل تسليمه (بِلا تقدير زمنٍ إِلَّا بِشَرْطِ تَرْكِهِ مَتَى شَاءَ) ليدخل على خفة التمر وإن كان هو الحكم الأصلي (وَلَا تَقْدُرُ شَرْطُ) للضرر الاشتراط (فِي كُلِّ مَا جَازَ فِيهِ الْإِجَارَةُ) الأليق بالقه أنها مبتدأ مؤخر^(١) وإن كان خلاف السياق (بِلا عكسٍ) فالإجارة أعم لافرادها بما ينتفع فيه قبل التمام ونحو في الآبق المجهول على مدة معلومة فليس وجهياً^(٢) (وَلَوْ فِي السَّكْنِ إِلَّا كَبَيْعٍ سَلَحَ لَا يَأْخُذُ شَيْئًا إِلَّا بِالْجَمِيعِ) لأن كل سلعة لها جمالة في المعنى فالشرط مناف لمقتضى العقد (وَفِي شَرْطٍ مَنْقَعَةٍ الْجَاعِلِ) فلا يصح على مجرد صعود جبل (قَوْلَانِ وَلَيْتَ لَمْ يَسْمَعْ جُبْلٌ مِثْلَهُ إِنْ اعْتَادَهُ كَخَلْفِهِمَا بَعْدَ خَالْفِهِمَا) بعد العمل ولم يشبه واحد فإن أشبهها فلن يبدد العبد والإفك عدم الشبه على الأظهر (وَلَوْ بِتَرْكِهِ) أي العبد لمن جاء به حيث لم ياتزم واعتاده العامل (وَالْإِ) يعتد (فَالْتَفَعَةُ) في تحصيله (فَإِنْ أَقْلَتْ) قبل تسليمه (فَجَاءَ بِوَآخِرٍ فَلَيْكَلٍ نَبْتُهُ) فإن فارب محل الأول اختص الثاني (وَإِنْ جَاءَ بِوَذُو دِرْهِمٍ وَوَذُو أَقْلٍ اشْتَرَا فِيهِ) أي الدرهم بالنسبة فإن جمل للأقل نصفه فله الثلث (وَلَيْكَلِيهِمَا التَّمَسُّخُ وَلَزِمَتْ

(١) أي وفوه في أول الفصل . محبة الجمل خير مقدم . ولكن الباق لا يبعد عنه

(٢) كما قال الأجهوري ووجهه بإفراد الجمالة فيما جهل حاله وسكانه كالآبق وأجيب عدم الافراد لغوار ان يؤجر على التفتيش عنه كل يوم بكذا . فلو صواب ما في : فلو من أن سبها عموماً وخصوصاً معاً

الْجَاعِلُ بِالْشَّرُوعِ وَفِي الْقَاسِدِ جُلُّ الْمَثَلِ إِلَّا) أَنْ يَكُونَ الْقَاسِدُ لَصَدُورِهِ
(يَجْعَلُ مُطْلَقًا) تَمَّ الْعَمَلُ أَوَّلًا لَخُرُوجِهِ عَنْ سَنَةِ الْجَلِّ (فَأَجْرُهُ)

(بَابُ)

(مَوَاتُ الْأَرْضِ مَا سَلِمَ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِعِمَارَةٍ وَلَوْ أَنْدَرَسَتْ) فَلَا
يَزُولُ الْإِخْتِصَاصُ حَيْثُ كَانَتْ الْعِمَارَةُ فِيمَا مَلَكَ بَشَرًا أَوْ إِعْطَاهُ مِنْ مَالِكَ بَاحِيَاءَ
أَوْ إِقْطَاعَ (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ الْعِمَارَةُ مَسْجُودًا (لِإِحْيَاءِ) فَانْدَرَسَتْ وَطَالَ الْأَمْرُ
فَأَحْيَاهَا ثَانٍ فَلَهُ فَإِنْ لَمْ يَطْلُ وَلَمْ يَقْرَهُ الْأَوَّلُ فَتَقِيمَةُ الْعِمَارَةِ وَمَقْضُوعَةٌ إِنْ عِلْمُ الْأَوَّلِ
بَعْدَ حُلْفِهِ مَا أُعْزِضَ (وَبِحَرَمِهَا) أَيِ الْعِمَارَةِ (كَمَا خُتِبَ وَمَرَّعِي يَنْتَحِقُ عُذْوًا
وَرَوَاحًا لِبَلَدِهِ وَمَا لَا يَضِيقُ عَلَى وَادٍ وَلَا يَضُرُّ بِمَاءٍ لَبِئْرٍ وَمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ
لِتَخْلُفِ وَمَطَرٍ حَرَمٍ وَمَصَّبِ مِيزَابٍ لِدَارٍ وَلَا تَخْتَصُّ مَخْمُومَةٌ بِأَمْلَاكٍ بِحَرَمٍ
(وَلِكُلِّ الْإِنْتِفَاعِ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْآخِرِ) بِإِقْطَاعِ الْإِمَامِ وَلَا يَقْطِيعُ مَقْمُورُ الْمَنُورَةِ
مِلْكًا (بَلْ ائْتِفَاعًا لَأَنَّهُمَا حَبَسَ كُلُّ مَوَاتِيهَا وَمَا انْجَلَى عَنْهُ أَهْلُهُ وَلَا كَلَامٌ لَهُ فِي أَرْضِ
الصِّلَحِ كَمَا سَبَقَ (وَبِحِمَى الْإِمَامِ) مُتَحَاجًا إِلَيْهِ قَوْلُ (بَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ) (مِنْ بَلَدٍ غَالِي كَقَرُورِ)
أَوْ مَائِيَّةِ صَدَقَةٍ أَوْ قَرَاءٍ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَةِ وَنَاتِبِهِ يَحْمِي وَلَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي خُصُوصِهِ
بِخِلَافِ الْإِقْطَاعِ لِأَنَّهُ تَمْلِكُ وَبِحَتَّاجٍ لِحَازِنَةٍ وَلَا يَشْتَرِطُ تَعْيِينَ الْمُقْطَعِ لَهُ فِي الْإِذْنِ
(وَافْتَقَرَ) الْإِحْيَاءَ (لِإِذْنِ) وَإِنْ مُسْلِمًا إِنْ قَرُبَ) مِنَ الْعِمَارَةِ وَالْوَاوُ لِلْعَالِ
فَانِ الذِّمَّةُ لَا يَحْمِي فِي الْقَرِيبِ (وَإِلَّا) يَسْتَأْذِنُ (فَلِلْإِمَامِ) ائْتِفَاعًا أَوْ جَمْلَةً
مُتَعَدِّيًا) يَدْعِي لَهُ الْقِيَمَةَ مَقْضُوعًا (بِخِلَافِ الْبُعِيدِ) فَلَا يَحْتَاجُ لِإِذْنِ (وَلَوْ
ذِمِّيًّا بِغَيْرِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ) لَمَا سَبَقَ أَنَّهُ لَا يَقْرَبُهَا (وَالْإِحْيَاءُ بِتَقْجِيرِ
مَاءٍ وَبِإِخْرَاجِهِ) عَنْ الْأَرْضِ (وَبِدِنَاءٍ) وَبِقَرَسٍ وَبِحَرْثٍ وَبِحَرْثِكَ أَرْضِ
لِلزَّرْعِ (وَبِقَطْعِ شَجَرٍ) وَبِكُسْرِ حَجَرٍ) وَتَسْوِيَتِهَا لَا يَتَخَوِّطُ وَرَعِي كَلَامٌ

وَحَقَرِ بئرِ مَاشِيَةٍ وَجَازَ بِمَسْجِدِ سَكْنَى لِرَجُلٍ تَجَرَّدَ لِلْعِبَادَةِ وَعَقَدَ نِكَاحَ
وَقَضَاهُ دِينَ وَقَتَلَ عَقْرَبَ وَنَوْمَ بِقَائِلَةٍ وَتَضَيَّفَ بِمَسْجِدِ بَادِيَةٍ (بما لا يقدر
(وإنما لي قول إن خاف سبباً) بالعين والقاف^(١)) (كمنزل تحتة ومنع
عكته) (لأن فوق المسجد له حكمه^(٢)) (كأخراج ربيع ومكث بنجس
وكره أن يفضق بأرضه وحكمه) (وحرم أن يقدركا لتغفيس وإلا كره) (وسألم
صبي) (ومنع مظنة العبث) (وبئع وشراء وسل سيف) (لغير إباحة) (وإنشاد
ضالة وهتف ببيت ورفع صوت كرقعة يعلم) (ولو أخرج المسجد) (ووقد
ناراً ودخول كتحليل لنقل) (من كل نجس البضلة) (ومرث) (لغير ضرورة) (أو
منكراً ولذي تأجيل) (صهر يجمع) (وبئر ومرسال مطر كماء يملكه منعه
وبئعه) (والمستحب أن لا يمنع) (إلا من خيف عليه ولا تمن معه) (فلا يقع
به) (وإلا رجح بالتمن) (لعل المعنى وإلا بأن كان مع من خيف عليه ممن رجح أي
قدم على غيره ممن لم يخف عليه إذ ليس هنا خلاف ولا ترجيح أو أن الأرجح أفضل
تفضيل وهو مقدم من تأخير حقه بعد قوله وأخذ يضلح بعد أن ذكر مذهب
الدونة المعتد من أخذه مجازاً ذكر مالابن يوس لكن صيغة الاسم ليست في
محلها لأنه من عنده) (كفضل بئر زرع خيف على زرع جاره بهذم بئر) (فان
زرع الجار على غير بئر لم يجب) (وأخذ يضلح وأجبر عليه) (أي على إعطاء
الفضل) (كفضل بئر ماشية يصحراء هذرا إن أم يبين الحكمة) (عند
حفرها) (وبئى) (فما فضل عن ربحها) (بمسافر وله) (على الحاضر) (عارية آله
ثم حاضر ثم دابة ربها) (ثم دابة مسافر وللواشى بعد الدواب لا مكان ذكاتها

(١) أي خاف سبق البول

(٢) إلا أن تأخر للسجدة فذكره اه شرح المصنوع

(لِجَمِيعِ الرِّئَى وَإِلَّا) يَكْفِ الْمَاءُ الْجَمِيعَ (فَيَنْفَسُ الْمَجْهُودُ) قَانَ اسْتَوُوا فَكَمَا
سَبَقَ (وَإِنْ سَالَ مَطَرٌ يَبْسُاحُ سُحْبَى الْأَعْلَى إِنْ نَقَدَمَ) إِحْيَاهُ وَسَوَى (لِلْكَسْبِ
وَأَمْرٍ بِالتَّسْوِيَةِ وَإِلَّا فَكَحَاتِطَيْنِ وَقَسِمَ اللَّتَقَاتِلَيْنِ) قَرَبًا مِنَ الْمَاءِ (كَالتَّيْلِ
وَإِنْ مَلَكَ) الْمَاءِ (أَوَّلًا) قَبْلَ وَصُولِهِ لَمْ (قُسِمَ) عَلَى عَمَلِهِمْ (يَقْلِدُ أَوْ غَيْرِهِ)
كَمَا سَبَقَ وَالْحَقُّ^(١) مِنْ حِينَ الْجَرَى إِنْ قَسَمَتِ الْأَرْضُ بِمُشْرَكَةِ الْمَاءِ لِأَنَّهُا قَوِمتْ
عَلَى الْقَرَبِ مِنْهُ وَبِالْبَعْدِ وَإِلَّا فَالْوَصُولُ (وَأُقْرِعَ لِلتَّشَاحِ فِي السَّبْقِ وَلَا يَمْنَعُ صَيْدُ
سَمَكٍ وَإِنْ مِنْ مِلْكِهِ وَهَلْ فِي أَرْضِ الْمُتَوَةِ قَطُّ أَوْ) مُطْلَقًا (إِلَّا أَنْ
يَضِيدَ الْمَالِكُ تَأْوِيلَانِ) وَالْمَوْلُ عَلَيْهِ لَا يَمْنَعُ الصَّائِدَ مُطْلَقًا إِلَّا لِمَنْزَعِ حَرِيمٍ
أَوْ زَرْعٍ (وَلَا كَلًّا) عَشْبًا (يَفْخِصُ) أَرْضَ تَرْكِ زَرْعِهَا اسْتِغْنَاءً عَنْهَا (وَعَفًّا)
مَا لَا يَصْلُحُ (لَمْ يَكْتَفِهُ زَرْعُهُ بِخِلَافِ مَرْجِهِ وَجِهَاهُ) وَهُوَ مَا تَرَكَ لِبِرْعَاهُ ،
وَأَمَّا الْمَرْجُ فَهُوَ الْمَرْعَى مُطْلَقًا فَالْمُنَاسِبُ حَذْفُهُ . « فَائِدَةٌ » مَا انْكَشَفَ عَنْهُ الْبَحْرُ
لِلْأَقْرَبِ عَلَى الْمَوْلِ عَلَيْهِ كَمَا فِي حَشٍّ عَنِ الْبَدْرِ

« (بَابُ) »

(صَحَّ وَقَفَ مَمْلُوكٌ^(٢) وَإِنْ بِأَجْرَةٍ) وَمِنْهُ الْخَطَوَاتُ عَلَى الْمَوْلِ عَلَيْهِ (وَلَوْ
حَيَوَانًا وَرَقِيقًا كَتَبَدُ عَلَى مَرَضَى لَمْ يَقْصِدْ ضَرْزَهُ وَفِي وَقَفَ كَلَامًا) وَنَقَدَ
لِلْسَلَفِ (بَرَدَدُ) أَرْجَحَهُ الْجَوَارِ (عَلَى أَهْلِ التَّمَلُّكِ) وَلَوْ حَكَمًا كَالْمُسْجِدِ (كَمَنْ
سَيُولَدُ وَذِيهِ وَإِنْ لَمْ تَقْطُرْ قَرَبَةً) كَمَلَى غَنَى (أَوْ يَشْتَرِطُ) عَطَفَ عَلَى النَّفَى
غَيْرِ دَاخِلٍ فِي حَيْزِهِ (تَسَلَّمَ غَلَّتِهِ مِنْ نَاطِرِهِ لِيَصْرَ مَهَا) وَلِيَأْ كُلَّهَا شَرْطُ بَاطِلٍ

(١) قَوْلُهُ وَالْحَقُّ أَيْ اجْتِنَادُهُ مِنْ لِيَاءٍ مِنْ حِينَ انْتِفَاءِ حَرَى الْمَاءِ فِي الْفَتَاءِ
لِيَصِلَ لِأَرْضِ ذِي التَّمَلُّكِ مِنَ الْمَاءِ وَلَوْ بِسَبَبِ أَرْضِهِ
(٢) الْوَقْفُ جَعْلُ نَفْعَةٍ مَمْلُوكٍ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ أَوْ عَنْهُ نَسْتَحِقُّ نَصِيفَةَ مَدَّةٍ مَا يَرَاهُ الْمُجْبِسُ

(أَوْ كَتَبَ عَادَ إِلَيْهِ) ولو لانتفاع كما في بن ردا على (ر). (بَعْدَ صَرْفِهِ فِي مَضَرِّهِ) ولو كراسا كراسا كالخيل والصلاح (وَبَطَلَ عَلَى مَضَرِّهِ) كأكالة الخيش (وَحَرَبِي وَ) من (كَافِرٍ لِكَمْسَجِدٍ) وكل أمور الدين والأظهر عدم رد كقنطرة (أَوْ عَلَى نَيْبِهِ ذَوْنُ بَنَانِهِ) رجعت الصحة مع الكراهة (أَوْ عَادَ لِسُكْنَى مَسْكَنِهِ قَبْلَ عَامٍ) وبعده لا يبطل إلا على محجوره (أَوْ جَهْلَ سَبْقِهِ لِدِينٍ إِنْ كَانَ عَلَى نَحْوِهِ) والأصح (أَوْ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ بِشَرِّكَ) إلا أن يجوز الشريك (أَوْ عَلَى أَنْ النَّظَرُ لَهُ) للتجوير إلا أن يحاز عنه قبل مانع (أَوْ لَمْ يَحْزُهُ كَبِيرٌ وَقَفَ عَلَيْهِ وَلَوْ سَفِيهًا أَوْ وَلِيَّ صَغِيرٍ) المول عليه صحة حوز الصغير المميز كالسفيه وإن كرها ابتداء كما في حش (أَوْ لَمْ يُخْلَ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ كَمْسَجِدٍ) وبئر (قَبْلَ فَيْسِهِ وَمَوْتِهِ وَمَرْصِهِ) أى الموت راجع لقوله لم يحزه الخ (إِلَّا لِمُخْجَوْرِهِ وَإِذَا أَشْهَدَ وَصَّرَفَ الْقَلَّةَ وَأَمَّ تَكُنْ دَارُ سَكْنَاهُ) إلا أن يُخْلِيهَا (أَوْ عَلَى وَارِثٍ بِمَرَضٍ مَوْتِهِ) وعلى غيره من الثالث وإن لم يحز (إِلَّا مُتَقَبَّأً خَرَجَ مِنَ الثَّانِي فَكَبِيرَاتٍ لِلْوَارِثِ كَثَلَاتُهُ أَوْلَادٌ وَأَرْبَعَةٌ أَوْلَادٍ وَعَقْبُهُ وَمَوْتُهُ وَأَمَّا فَيْدُ خُلَانٍ فَيَا لِلْأَوْلَادِ) وهو ثلاثة أسباع تنقسم كالموارث (وَأَرْبَعَةٌ أَسْبَاعُهُ لَوْلَدٍ الْوَالِدِ) لأن القسمة على الرؤوس أولا (وَقَفَ) يستوى فيه الذكر والأنثى إلا لشرط (وَأَنْتَقَصَ الْقِسْمُ بِحُدُوثٍ وَلَدٍ لَهَا) أى الأولاد أو أولادهم فلذا لا يتصرف أحد فيما بيده بل مجرد انتفاع (كَمَوْتِهِ عَلَى الْأَصَحِّ) ويخفى من مات من أولاد الأعيان عند القسم على الموارث بعد تقديره فيعطى حظه لورثته (لَا) موت (الرَّوْجَةِ وَالْأَمِّ) وما يبدعن لورثتهن، ولو بيت المال ما دام أحد من أولاد الأعيان وبعدهم لأولاد الأولاد ثم مراجع الاحباس (فَيْدُ خُلَانٍ فَيَا لِلْأَوْلَادِ) من نقص بالموت (وَدَخَلَا) أيضا (فَيَا زَيْدَ لَوْلَدٍ) بموت من ولد الولد (بِحَبَسَتْ وَوَقَّتْ

أَوْ تَصَدَّقْتُ إِنْ قَارَنَتْ قَيْدُ) كَلَا يَبَاعُ وَيَأْتِي مَفْهُومُهُ فِي قَوْلِهِ وَصَدَقَ لِفُلَانٍ
(أَوْ جِهَةٌ لَا تَنْقَطِعُ) عَطَفَ عَلَى مَحذُوفٍ أَى عَلَى مَعِينٍ أَوْ جِهَةٍ كَالْفُقَرَاءِ
(أَوْ لِمَجْهُولٍ وَإِنْ حُصِرَ) كَأَوْلَادِ مُلَانٍ (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبِ قُرْبَاهِ
عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ وَامْرَأَةٍ لَوْ رُجِّلَتْ عَصَبَتْ) مَعَ بَقَاءِ وَاسْطِهَا خَرَجَ بِنْتُ الْبَنَاتِ
مِثْلًا وَيُؤْخَذُ مِنْ حَشْرِ تَرْجِيحِ مِرَاعَةِ الْقَرَبِ وَالْفَقْرِ فِي النِّسَاءِ أَيْضًا (فَإِنْ ضَاقَ
قَدَمُ الْبَنَاتِ) عَلَى الذِّكُورِ الْأَبْعَدِ مِنْهُنَّ (وَعَلَى اثْنَيْنِ وَمَنْدُهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ
نَصِيبٌ مَنْ مَاتَ لَهُمْ) أَى لِقُرْبَاهِ (إِلَّا عَلَى كَثْرَةِ حَيَاتِهِمْ فَيَمْلِكُ بَمَدِّهِمْ)
وَنَصِيبٌ مَنْ مَاتَ لِلْبَاقِينَ (وَ) الْوَقْفُ (فِي كَقَنْطَرَةٍ) هَدَمْتُ وَ (وَلَمْ يُرْجَعْ
عَوْدَهَا) يَصْرِفُ (فِي مِثْلِهَا) مِنَ الْأَحْيَاءِ وَنَوْعُهَا مُقَدِّمٌ كَمَا سَبَقَ (وَإِلَّا)
بِأَنْ رَجَعَ عَوْدَهَا (وَقِفَ لَهَا وَصَدَقَ لِفُلَانٍ فَلَهُ) مُلْكًا (أَوْ لِلْسَّائِكِينَ
فُرُقٌ تَمْنِيهَا بِالْإِجْتِهَادِ وَلَا يَشْتَرِطُ التَّنْجِيزَ وَتُحْلِلُ فِي الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ كَسُوءِ
أَنْثَى يَذْكَرُ وَلَا التَّأْيِيدَ) وَمَنْ نَمَّ جَازَ شَرْطُ الْأَدْخَالِ وَالْإِخْرَاجِ (وَلَا تَمْنِي
مَصْرِفَهُ وَصَرَفَ فِي غَالِبٍ وَإِلَّا) يَكُنْ غَالِبٌ (فَالْفُقَرَاءُ وَلَا قَبُولُ مُسْتَحَقِّهِ)
كَالْفُقَرَاءِ (إِلَّا الْمُقِينِ الْأَهْلُ) لِلْقَبُولِ لَا كَمُتُونِ (فَإِنْ رَدَّ كَمُتُ قَطِيعِ)
يَعْنِي الْفُقَرَاءَ (وَأَبْيَعُ شَرْطُهُ إِنْ جَازَ) أَى لَمْ يَحْرَمْ وَلَوْ كَرِهَ (كَتَخْضِصِ
مَذْهَبٍ أَوْ نَاطِلٍ) وَلَا يَمُزُّهُ الْخُذْلُ إِلَّا لِمُوجِبٍ كَمَا فِي حُ وَغَيْرِهِ (أَوْ تَبَدُّلِ
فُلَانٍ بِكَذَا وَإِنْ مِنْ غَلَّةٍ ثَانِي عَامٍ) فَتَقْضَى (إِنْ لَمْ يَقُلْ مِنْ غَلَّةٍ كُلِّ عَامٍ
أَوْ أَنَّ مِنْ أَحْتَاجِ مِنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ) أَوْ هُوَ (بَاعَ أَوْ بَايَ تَسَوَّرَ عَلَيْهِ
قَاضٍ أَوْ غَيْرُهُ رَجَعَ لَهُ) مُلْكًا (أَوْ لَوَارِثِهِ كَمَلَى وَلَدِي وَلَا وَلَدَ لَهُ)
تَشْبِيهِ فِي الرُّجُوعِ مُلْكًا (لَا شَرْطَ إِصْلَاحِهِ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ) لَخُرُوجِهِ لِلْإِجَارَةِ
بِمَجْهُولٍ (كَأَرْضٍ مُوْتَقَفَةٍ) اشْتَرَطَ وَظَلَمَهَا عَلَى الْمُسْتَحَقِّ (إِلَّا) أَنْ يَحَاسِبَ
(مِنْ غَلَّتِهَا) فَيُجُوزُ (عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ عَدَمِ بَدَلِ إِصْلَاحِهِ وَشَقَّتِهِ) فِي

كحيوان بل يبدأ (وأخرج السائر الموقوف عليه لشكني إن لم يضلح
لشكرى له وأُنفق في قرين ليكرزو من بيت المال فإن غُدم بيع
وعوض به سلاح كما لو كلب) تشبه في البيع ثم يندرج في قوله (ويبيع
مالاً ينتفع به) الانتفاع المقصود (من غير عقار) وجمل (في مثله أو
شقصه كأن أُلِف) غير المقار قيمته في مثله (وفضل الذكور) عن الزو
(وما كبر من الإناث في إناث لا) يباع (عقار وإن خرب وقُض ولو
ينغير خرب إلا لنوسيع كسجد) جامع وطريق (ولو جبراً وأمرؤا يجعل
ثمنه لغيره ومن هدم وقفاً قتلته إعادته) مذهب المدونة لزوم القيمة (وتناول
الذرية) وكذلك فلان وفلانة أو الذكور والإناث وأولادهم (راجع لما قبل
أو أيضاً) الحافد) ولد البنت ذكرًا كان أو أنثى (لا تسلي وعقي) قيل
العرف الآن تناوله الحافد) وولدي وولد ولدي وأولادي وأولاد أولادي
وبني وبني بني وفي ولدي وولديهم قولان) في شموله الحامد (والإخوة)
تتناول (الأنثى) سلباً (ورجال إخوتي ونسأؤهم الصغير) والصغيرة
(وبني أبي إخوته الذكور وأولادهم وآلي وأهلي المصبة ومن لو رجلت
عصبت وأفاربي أقارب جهتي) الأب والأم (مطلقاً) ذكوراً أو أنثاء قربوا
أو بعدوا (وإن نصرى) ذمين (ومواليه الممتق) بفتح التاء (وولده
ومعتق أبيه وابنه) ولا يدخل الولي الأعلى في مذهب المدونة إلا قرينة
(وقوم عصبته فقط وطفل وصبي وصغير لمن أم يبالغ وشاب وحدث
الأربعين وإلا) بأن زاد على الأربعين (فكهل للستين وإلا فتشيخ وشمل)
ما ذكر من الطفل وما بعده (الأنثى كالأرمل) الأعزب (والميلك لواقف
لا القلة فله ولو أُرثه منعه من يريد إصلاحه) لثلاثين أملاكه ويصلح هو
(ولا يفسخ كراؤه) بالمثل (لزيادة ولا يقسم) من القلة (إلا ماض زمته)

هذا في المقب لثلا يطراً مستحق لا الفقراء (أو أكرى ناظره إن كان على
معيّن كالسنتين) وفي غير المين الأربعة هذا كله لغير من يرجع له الوقف
(ولمّن مَرَجَهَا) أي الدار (له كالعشر) فان كان لشرط أو إصلاح فيحسبه
(وإن بنى محبس عليه فإن مات ولم يبيّن فهو وقف) بخلاف الأجنبي
كافي النوادر (وعلى من لا يحاط بهم أو على قوم وأغنيهم أو على كولدِه
ولم يمينهم) متعلق بقوله (فضل المولى أهل الحاجة والعيال في غلة
وسكنى) والعينون أسوة (ولم يخرج ساكن لغيره إلا لشرط أو سفر
انقطاع أو بعيد).

❖ باب ❖

(الهيئة) لغير ثواب (نمليك بلا) قصد (عوض) لوجه المعطى (و)
التملك (لثواب الآخرة صدقة وصحت في كل مملوك ينقل) لارقية
مكاتب وأم ولد (من له تبرع بها وإن تجزأ) ولو خالف الظن (وكلنا)
وجلد أضحية (ودينا وهو إبراء) فيحتاج لقبول بخلاف الاسقاط كالتمتع
والطلاق (إن وهب لمن عليه وإلا فكالزمن) أي كرهن الدين بحاز
بالاشهاد ودفع الوثيقة والجمع بين اللوهور والمدين شرط كمال (ورهننا لم يقبض
وأيسر رهنه أو رضي مرنهته وإلا) بأن قبض (قضى عليه ففكه إن
كان الدين مما يتجمل) وأيسر وهب علماً بأنه يلزمه فكه (وإلا بقي
ليبتدئ الأجل) اصل بعد منصوب وبجور اللام مخوف أي لما بعد ومصدوق
الموصول زمن فان بعد لا تجر اللام (بصفة) يعني مادة وهب وغيرها داخل في
قوله (أو مضمها وإن يفعل كتحلية ولده) ولو كثيراً بخلاف الزوجة بعد
البناء كما في من فيحصل على الامتاع (لا يابن) أمر بالبناء (مع قوله داره)

الضمير للولد وفي الأجنبى عليك (وَحَيْرَ) الموهوب (وَأِنْ يَلَا إِذْنِ) من
 الواهب (وَأُجِيرَ عَلَيْهِ) للزومها بالقول (وَبَطَلَتْ إِنْ تَأَخَّرَ) الحوز (لِدَيْنِ
 مُحِيطٍ أَوْ وَهَبَ لِثَانٍ وَحَازَ أَوْ أُعْتِقَ الْوَاهِبُ أَوْ اسْتَوْلَدَ) كالوصية كما
 يأتى راعوا القول بأنها لا يلزم بالقول ولا يضر الوطاء بلا إيجاب (وَلَا قِيمَةً)
 على الواهب في العروع الثلاثة (أَوْ اسْتَنْصَحَ هَدِيَّةً أَوْ أَرْسَلَهَا ثُمَّ مَاتَ أَوْ
 الْمُعَيَّنَةُ لَهُ) فان لم يعين الموهوب فلا يبطل عونه كما يأتى (إِنْ لَمْ يُشْهِدْ)
 والإصح في الكل (كَأَنَّ دَعَمْتَ لِمَنْ يَتَصَدَّقُ عَنْكَ بِمَالٍ وَلَمْ تُشْهِدْ)
 تشبيه في البطلان بموت الدامع والمال بيد وكيله فيضمن بصرفه بعد السلم
 (لَا إِنْ بَاعَ وَاهِبٌ قَبْلَ عِلْمِ الْمَوْهُوبِ) فله رده (وَالْأَى) بأن باع
 بعد علم الهبة (فَالْتَمَسَ لِلْفُطْطَى زَوْيَةً يَفْتَحُ الطَّاءُ) وهو أرجح (وَكَسَرُهَا
 أَوْ جُنْ أَوْ مَرَضَ وَاتَّصَلَ بِمَوْتِهِ) عطف على قوله لدين محيط بم إن حيزت
 بعد زوال المانع صح وأما يبرع المرض فنافذ لتغير الوارث من الثلث وإن لم يجر
 لأنه في حكم الوصية نعم إن صح فإيجز كثيره (أَوْ وَهَبَ لِمُودِعٍ وَلَمْ
 يَقْبَلْ لِمَوْتِهِ) أى الواهب (وَصَحَّ) القبول بعد الموت (إِنْ قَبِضَ لِيَتَرَوَى)
 لأنه أقوى من حوز المودع (أَوْ جَدَّ فِيهِ) أى الحوز (أَوْ فِي نَيْزِ كَيْفٍ
 شَاهِدِهِ) بالهبة حيث أسكر الواهب (أَوْ أُعْتِقَ) الموهوب (أَوْ بَاعَ
 أَوْ وَهَبَ إِذَا أَشْهَدَ) على ما فعل (وَأُغْلِنَ) شرط في غير العتق
 للتشوف للحرية (أَوْ لَمْ يُسَلِّمْ) بالبناء للفعل من العالم وارث الموهوب
 (بِهَا) إلّا بقصد مَوْنِهِ) ولم يقصد عينه كما سبق فيأخذها الوارث
 (وَحَوْزٌ مُخْتَدِمٌ وَمُسْتَعِيرٌ) عطف على ما فعل صح (مُطْلَقًا) وإن لم
 يملأ الهبة (وَمُودِعٌ إِنْ عَمِلَ) رجح كما في حتر وغيره كناية حوزة
 مطلقاً أيضاً (لَا غَاصِيَةٍ) لأن حوزة ممدوم شرعاً (وَمُرْتَهَنٌ

وَسُتَأْجِرَ) لبقاء استيلاء الواهب (إِلَّا أَنْ يَهَبَ الْإِجَارَةَ) أَيضًا وَيَتَوَلَّى قَبْضَهَا ،
 الْمُوْهَبُ (وَلَا إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بَعْدَهُ يَقْرُبُ) دُونَ السَّنَةِ بِدَلِيلِ الْقَابِلَةِ (بِأَنْ
 آجَرَهَا أَوْ أَرْفَقَ بِهَا) بِجَانَا فَحَصْلُ مَا نَعِيَ قَبْلَ أَخْذِهَا (بِخِلَافِ) الْعُودِ بَعْدَ
 (سَنَةٍ) فَلَا يَضُرُّ (أَوْ رَجَعَ مُخْتَفِيًا أَوْ ضَمِينًا فَمَاتَ) عَطَفَ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ
 سَنَةٍ (وَهَبَهُ أَخَذَ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخِرِ مَتَاعًا) عَطَفَ عَلَى فَاعِلِ صَحِّحٍ وَلَا يَشْتَرُطُ
 الْحُوزُ فِيهَا بِحِثَّاجِ لِعُمُومِ الْإِتِّفَاعِ (وَهَبَهُ زَوْجَهُ دَارَ سُكْنَاهَا لِزَوْجِهَا) حَيْثُ
 لَا تَشْتَرُطُ فِي الْمُبَةِ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا كَمَا حَقَّقَهُ (ر) وَأَمَّا شَرْطُ عَدَمِ الْبَيْعِ فَرَبْنَةُ الْحَبْسِ
 كَمَا سَبَقَ (لَا الْعَكْسُ) فَسُكْنَاهُ يَمْنَعُ حُوزَهَا لِأَنَّ السُّكْنَى لِلزَّوْجِ أَصَالَةٌ قَالَ تَالِي
 أَسْكَنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجَدَكُمْ (وَلَا إِنْ بَقِيَتْ عِنْدَهُ) كَمَا سَبَقَ (إِلَّا
 إِمْخَاجُورِهِ) فَيَحُوزُ لَهُ (إِلَّا مَا لَا يَعْرِفُ) بَعِينَهُ (وَلَوْ حَمَّ وَدَارَ سُكْنَاهُ إِلَّا
 أَنْ يَسْكُنَ أَمْدًا وَيُسْكِرِي الْأَكْثَرَ وَإِنْ سَكَنَ النِّصْفَ بَطُلَ قَطْعُ
 وَالْأَكْثَرُ بَطُلُ الْجَمِيعِ) بِخِلَافِ هَبَةِ الْكَبِيرِ فَلَا يَبْطُلُ إِلَّا بِقَدْرِ سُكْنَاهُ مُطْلَقًا
 (وَجَارَتْ (١) الْعُمَرَى (٢) كَأَعْمَرْتِكَ أَوْ وَارْتِكَ) هَذِهِ الدَّارُ أَوْ الْحُلَى مَثَلًا
 (وَرَجَعْتَ لِلْعُمَرَى أَوْ وَارْتِهِ) بَعْدَ مَوْتِ الْعُمَرَى بِالْفَتْحِ وَالرَّادِ مِنْ وَارْتِهِ يَوْمَ مَاتَ
 فَتَنْتَقِلُ لَوَارِثَتِهِ (كَحَبْسِ عَلَيْكُمْمَا وَهُوَ لِآخِرِكُمَا) فَيَرْجِعُ فِي الْفَرَعَيْنِ (مِلْكًا
 لَا الرُّقْبَى كَذَوَى دَارَيْنِ قَالَا إِنْ مِتَّ قَبْلِي فَمَهْلِي (٣) وَإِلَّا فَلَيْكَ كَهَبَةِ
 تَخْلٍ وَاسْتِثْنَاءٍ ثَمَرَتَاهُمَا سَنِينَ) مَثَلًا (وَالسَّقَى عَلَى الْمُوْهَبِ لَهُ) جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ
 (أَوْ فَرَسٍ لِمَنْ يَغْزُو عَلَيْهَا سَنِينَ وَيَنْفَقُ عَلَيْهِ الْمَدْفُوعُ لَهُ وَلَا يَبْدِيعُهُ لِمَنْدَ
 الْأَجَلِ) عَنِ بَيْعِ عَدَمِ نَصْرِفِ الْمَالِكِ (وَاللَّابِ) دَنِيَّةٌ (إِغْتَصَارُهَا)

(١) الرُّادُ بِالْجَوَازِ الْإِذْنُ فِيهَا شَرْعًا فِي مَدْنُوَّةٍ لِأَنَّهَا مِنَ الْمَعْرُوفِ

(٢) الْعُمَرَى تَمْلِكُ الْمُنْعَمَةَ حَيَاةَ الْمُوْهَبِ عَمَّا هِيَ مَالِكٌ لِلْوَاهِبِ أَوْ مِنْ وَارِثَتِهِ إِذَا مَجُوعٌ

(٣) سَمِيتَ رَقْبَى تَرْتَبُ كُلِّ مِمَّا مَوْتِ الْآخِرِ . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ مَالِكٍ : لَا أَدْرِي مَا الرُّقْبَى ؟

فَنَ صَاحِبِ الْعَرِّ الْبَخَارِ كَأَنَّهُ مِ يَلْتَهُ مَا وَرَدَ فِيهَا

أى المبة^(١) ولا يشترط لفظ الاعتصار على التحقيق (مِنْ وَلَدِهِ) مطلقاً (كَأَمَّ قَطُّ وَهَبْتُ ذَا أَبٍ وَإِنْ مَحْنُونًا) الأب أو قهراً (وَلَوْ تَنَمَّ) بسد (عَلَى الْمُخْتَارِ) لفتى به منع الطاريء قبل البلوغ من الاعتصار (إِلَّا فَيَا أُرَيْدَ بِهِ الْآخِرَةَ) أو صلة رحم (كَصَدَقَةٍ بِلَا شَرْطٍ) فان شرط الاعتصار عمل به (إِنْ لَمْ تَقْتُلْ لَآ يَحْوَالَةُ سَوْفَ بَلْ يَزِيدُ أَوْ نَقُصُ وَلَمْ يَنْكَحْ أَوْ يَدَّائِنْ لَهَا) وقد رجح أن الدار على وجودها أيضاً (أَوْ يَطَأُ ثِيْبًا أَوْ يَمْرُسُ كَوَاسِبَ إِلَّا أَنْ يَهَبَ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ) يمتصر (أَوْ يَزُولَ الْمَرَضُ عَلَى الْمُخْتَارِ) بخلاف العاملة (وَكَرِهَ^(٢)) تَمَلُّكَ صَدَقَةٍ بِغَيْرِ مِيرَاثٍ وَلَا يَرْكَبُهَا أَوْ يَأْكُلُ مِنْ غَلَّتِهَا وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْإِبْنُ الْكَبِيرُ بِشَرْبِ اللَّبَنِ) فلا كراهة (نَأْوِيْلَانِ وَيُنْفِقُ عَلَى أَبِي افْتَقَرَ مِنْهَا) أى من صدقته وعطف على معناه قوله (وَتَقْوِيمُ عَبْدٍ أَوْ جَارِيَةٍ لِلضَّرُورَةِ) حاجة الأب (وَيَسْتَقْصَى) بالقيمة (وَجَارَ شَرْطُ الثَّوَابِ وَلَزِمَ بِتَقْيِيدِهِ) مع القبول (وَصَدَّقَ وَاهِبٌ بِهِ إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عَرَفَ بِضَدِّهِ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ) عرفاً لا يحتاج للمبالغة على المرس (وَهَلْ يَخْلُفُ) مطلقاً (أَوْ إِنْ أَشْكَلَ نَأْوِيْلَانِ فِي غَيْرِ الْمَسْكُوكِ) متعلق بقوله صدق (إِلَّا بِشَرْطٍ وَهَبَهُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ) إلا القرينة (وَقِلَادِمَ عِنْدَ قُدُومِهِ وَإِنْ قَصِدَ الْإِنْفِي) عرفاً الآن الثواب من القادِم خصوصاً من الحج (وَلَا يَأْخُذُ) الواهب الذى لم يقض له بثواب ه هَبْتُهُ وَإِنْ قَالَتْهُ وَلَزِمَ وَاهِبُهَا لَا الْمَوْهُوبُ الْقِيَمَةُ) واللوهوب ردها (إِلَّا لِقَوْتِ يَزِيدٍ أَوْ نَقْصِ وَلَةٍ) أى الواهب (مَتَمَّهَا حَتَّى يَقْبِضَهُ) أى الثواب (وَأُثْبِتَ مَا يُقْضَى عَنْهُ بِبَيْعٍ) أى سَلِمَ لَا لِمِ

(١) ذكر عب والحرفى أن الأب إذا أشهد على هبته لا يصحها . قال من : ولم أر

ذلك منصوحاً

(٢) تنزهها على ما لفتى وابن عبد السلام والتوصيح وقيل كره تحريماً وهو قول الحاجى

وحاعه والرضاء اس عرفة ورد كلام اللخى اطر من

بجوان أو عرض عن جنسه ولا تحتاج لحوز لأنها بيع (وَإِنْ مَعِينًا إِلَّا كَحَظِّهِ
فَلَا يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ) هذا خلاف عرفنا الآن (وَلِلْمَأْذُونِ وَالْأَبِ فِي مَالِ وَلَدِهِ
الْهَبَةُ لِلتَّوَابِ وَإِنْ قَالَ دَارِي صَدَقَةٌ يَمِينٍ مُطْلَقًا) ولولميين (أَوْ يَسِيرَهَا
وَلَمْ يَمِينَ لَمْ يُقْضَ عَلَيْهِ) وإن وجب (بِخِلَافِ التَّمِينِ) بلا تعليق فيقضى
(وَفِي مَسْجِدِ مَعِينٍ قَوْلَانِ) نظرًا لتعيينه وعموم الانتفاع به (وَقُضِيَ بَيْنَ مُسْلِمٍ
وَدَيْمِي فِيهَا) أى الهبة (بِحُكْمِنَا) ولا تنعرض للميمين

﴿ بَاب ﴾

(اللَّقْطَةُ مَالٌ مَقْصُومٌ عَرَضَ لِلضَّيَاعِ وَإِنْ كَلَبًا) مأذوناً (وَفَرَسًا
وَحِمَارًا ^(١)) وَرَدَّ بِمَعْرِفَةٍ مَشْدُودٍ فِيهِ) وهو الفاض (وَبِهِ) وهو الوكاد
(وَعَدَدِهِ بِلَا يَمِينٍ) وكذا لا يمين مع الأولين (وَقُضِيَ لَهُ) أى من عرفها
(عَلَى ذِي الْمَدَدِ وَالْوَزْنِ) للنس عليهما فى الحديث ^(٢) (وَإِنْ وَصَفَ ثَانٍ وَصَفَ
أَوَّلٍ) أو أقوى (وَلَمْ يَبَيِّنْ بَهَا حَلْفًا وَقُسِمَتْ) فان بان بحيث أمكن إشاعته
الخبر اختص الأول كان وصف أقوى (كَبَيِّنَتَيْنِ لَمْ يُؤْزَخَا) أو اتحدتا فيه
تشبيه فى الحلف والتسم (وَإِلَّا فَلِلْأَقْدَمِ) أو المؤرخة أو الأعدل (وَلَا خِيَانَ
عَلَى دَائِعٍ يَوْصَفُ وَإِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ لَيَمِينِهِ) ويكون النزاع بينهما (وَاسْتَوْفَى
فِي) معرفة الصفة (الْوَاحِدَةِ إِنْ جَهِلَ غَيْرَهَا) فان لم يأت غيره بأثنت

(١) بالغ على الكلب الا يتوهم من مع بيعه أنه ليس مال وعلى ما مره الله يتوهم أنه

مثل صالة الامل لا يلتصق

(٢) عن أنس كعب فى حديث اللقطة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال • عرفها

من جاء أحد بخبرك بعثتها ووعاتها ووكاتها فأعطها إياه وإلا مستحب بها • رواه مسلم وفى
رواية له عن زيد بن خالد عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال • فان جاء صاحبها صرف
غاصها وعددها ووكامها فأعطها إياه وإلا فهي لك •

دفعت له (لا غلط على الأظهير ولم يضر جهله بقدره) ولا الغلط بزيادته
 (ووجب أخذه ليخوف خائنين لا إن علم خيانتته هو متعززم وإلا) يخف
 خائناً ولا علم خيانتته (كره على الأحسن وتعريفه سنة ولو كدلو) استظهر أن
 ما لم يزد على الدينار يكفي تعريفه حتى يظن أن صاحبه أعرض عنه (لا تأفها)
 دون الدرهم الشرعى فلا يعرف أصلاً (عَطَّان طابها بكتاب مسجّد في كل
 يومين أو ثلاثة بنفسه أو بمن يثق به أو بأجرة منها إن لم يعرف مثله
 وبالبلائدين إن وجدت بينهما ولا يذكّر حفتها على المختار) بل يقول
 شيء (ودفع لخبز إن وجدت بقرية ذمة) فقط (وله حبسها بعدها) أى
 السنة لربها (أو التصدق أو التملك أو إمكته) وحديث لا عمل لقطتها^(١)
 محمول على عدم التعريف ونبه عليه مع عمومه لئلا يتوهم عدمه بانصراف
 الحاج (ضامناً فيها) ولو تصدق عن ربها (كنية أخذها) ملكا تشبهه
 في الضمان (قبأها) أى قبل التقاطها فيصير كالغاصب (وردّها بعد أخذها
 للحفظ إلا يقرب فتأويلان) أما ليسأل جماعة هل هي لم فإن ردّها بقرب
 لم يضمن وبالبعد ضمن (وذو الرق كذلك) ولا يمنعه سيده الالتقاط ، لأنه
 يصنح وهو في خدمته (وقيل السنّة) إن استهلكها جناية (في رقبته
 وله أكل ما يفسد ولو بقرية) ويضمن الثمن (وشاة بفيها كبر بمحل
 خوف) فإن تيسر السوق للعران وجب لافرق بين البقر والشاة كما بين (وإلا)
 تسكن بمحل خوف (تركت) حتى يأتى ربها (كإبل) إلا لخوف خائن (وإن
 أخذت غرقت ثم تركت بمحلها وكراه بقر ونحوها) كالخيل (في عليها كراه
 مضموناً) عاقبته (ور كوب دابة) من موضع الالتقاط (لموضع) ولو

(١) عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة • إن
 هذا البلد حرام لا يهدم شوكة ولا يمتلئ خلاء ولا يفر صيده ولا ينقطع لقمته إلا لمرف •
 الحديث متفق عليه

تيسر قودها (وَالْأَلَّ) بَأَن أكرى لغير علف أو غير مأمون أو ركب لغير موضعه (ضَمِينَ) الذات والمنفعة (وَعَلَّاهُ) في النفقة (دُونَ نَسْلِهَ) وصوفها (وَحَيْرَ رَبِّهَا بَيْنَ فَكْهًا بِالنَّفَقَةِ) حيث لا غلة (أو إِسْلَامَهَا) فيها (وَأِنْ بَاعَهَا بَعْدَهَا) أي السنة (فَمَا لِرَبِّهَا إِلَّا التَّمَنُّ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَجَدَهَا بِيَدِ الْمُسْكِينِ أَوْ مُتَبَاعٍ مِنْهُ فَلَهُ أَخْذُهَا) ويرجع المتباع على الملتقط إن أنلف المسكين الثمن وله تضمين الملتقط القيمة إن تصدق بها عن نفسه أو عن ربها ونقصت (وَلِلْمُلْتَقِطِ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ) أي على المسكين بما بيده منها (إِنْ أَخَذَ) ربها (مِنْهُ قِيمَتَهَا إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ نَقَصَتْ بَعْدَ نَيْقٍ تَمْلِكُهَا فَلِرَبِّهَا أَخْذُهَا أَوْ قِيمَتَهَا) ولا بضمن السواي إلا إن نوى قبل السنة (وَوَجِبَ لِقَطْ طِفْلٍ^(١)) لا يقدر على مصالح نفسه (نَيْدٌ كِفَايَةٌ وَحَصَانَةٌ وَنَفَقَتُهُ إِنْ لَمْ يَطْعُ مِنَ الثَّيِّ إِلَّا أَنْ يَمَالَكَ كَهَيْئَةِ أَوْ يُوْجِدَ مَعَهُ أَوْ مَدْفُونٌ تَحْتَهُ إِنْ كَانَ مَعَهُ رَقْعَةٌ) مكتوب فيها أنه له (وَرُجُوعُهُ عَلَى أَبِيهِ إِنْ طَرَحَهُ عَدَا) وكذا على ما علمه من ماله كما سبق (وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يَنْفَقِ حِسْبَةً) يمين (وهو خَرٌّ وَلَا وَهْ) إرته (لِلْمُسْلِمِينَ وَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ فِي قَرْيِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِلَّا بَيْتَانِ) مهلمان (إِنْ انْقَطَعَتْ مُسْلِمٌ وَفِي قَرْيِ الشَّرْكَ مُشْرِكٌ وَلَمْ يَأْخُذْ بِمُلْتَقِطِهِ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا بِوَجْهِ) كُن لا يعيش له ولد فسمع أنه إذا طرح عاش (أَوْ بَيْنَهُ وَلَا يَرُدُّهُ بَعْدَ أَخْذِهِ) وإلا ضمن (إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ لِرَفْعِهِ لِلْحَاكِمِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ وَالْمَوْضِعُ مَطْرُوقٌ^(٢)) وقَدَّمَ الْأَسْبَقُ) الكافي (ثُمَّ الْأَوَّلَى) الأ كفى (وَالْأَلَّ قَرَعَةً وَيَنْبَغِي

(١) ويسمى لقطا وقد عرفه ابن عرفة بقوله : مبر آخى ثم يعلم أبوابه ولا ربه ، شرح
وله الزاوية المنومة ، ومن علم ربه فهو النقط لا النقطه
(٢) أو لِبَائِلَ فَلَا أَهْلَ هُوَ أَنَّهُ .

الإشهادُ) خَوْفُ الاسترقاقِ (وَلَيْسَ لِمُكَاتِبٍ وَتَحْوِيهِ الْقَطَاطِ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ) ثلاثا يشغله (وَنُرْعَ مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ مِنْ غَيْرِهِ وَتُدْبَ أَخْذُ أَبِي لَيْثٍ يَعْرِفُ وَإِلَّا) بَأَن لَمْ يَعْرِفْ سَيِّدَهُ (فَلَا يَأْخُذُهُ فَإِنْ أَخَذَهُ رَفَعَ لِلْإِمَامِ وَوَقِفَ) عِنْدَ الْإِمَامِ (سَنَةً ثُمَّ يَبِيعَ وَلَا يَهْتَمُّ) بَلْ يَكْتُبُ صِفَاتِهِ يَخْتَبِرُ بِهَا مِنْ يَدْعِيهِ (وَأَخَذَ نَفَقَتَهُ) مِنَ الثَّمَنِ (وَمَضَى بَيْعُهُ وَإِنْ قَالَ رَبُّهُ كُنْتُ أَعْتَقْتُهُ) إِلَّا لَيْبِنَةَ كَاسْتِيلَادَ وَالْوَلَدَ مَوْجُودَ وَلَا قِيَمَةَ (وَلَهُ) أَيُّ رَبِّ الْآبِقِ (عِتْقُهُ وَهَيْبَتُهُ لِفَيْزِ ثَوَابٍ وَتَقَامُ عَلَيْهِ الْخُدُودُ وَضَمِنَهُ إِنْ أُرْسِلَهُ) بَعْدَ أَخْذِهِ (إِلَّا لِيَخُوفٍ مِنْهُ كَمَنْ اسْتَأْجَرَهُ وَفِيمَا سَطَطَ بِهِ) فَيُعْطَى وَإِلَّا فَالْأَجْرَةُ (لَا إِنْ أَبِي مِنْهُ وَإِنْ مُرْتَهَنًا) خُرُوجَ عَمَّا الْكَلَامِ فِيهِ (وَحَلَفَ) لِلْمُرْتَهَنِ مَا فَرَطَ (وَأَسْتَحَقَّ سَيِّدُهُ بِشَاهِدٍ وَبَيْنٍ وَأَخَذَهُ إِنْ أَمَّ يَكُنْ إِلَّا دَعْوَاهُ إِنْ صَدَّقَهُ) بَعْدَ الْإِسْتِئْذَانِ ثُمَّ إِنْ أُنْتَبَهَ غَيْرُهُ نَزَعَ (وَلِيُرْفَعَ لِلْإِمَامِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مُسْتَحِقَّهُ) كَرَرَهُ لِقَوْلِهِ (إِنْ أَمَّ يَنْفَ ظَلَمُهُ وَإِنْ أَمَى رَجُلٌ يَكْتَلِبُ قَاضٍ: إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ عِنْدِي أَنَّ صَاحِبَ كِتَابِي هَذَا قُلَانٌ هَرَبَ مِنْهُ عَبْدٌ وَوَصَفَهُ فَلْيَدْفَعْ إِلَيْهِ بِذَلِكَ) الْوَصْفَ مَعَ بَيِّنِ الْإِسْتِظْهَارِ:

﴿ بَاب ﴾

(أَهْلُ الْقَضَاءِ عَدَلٌ ذَكَرَ قَطْنٌ مُجْتَمِعٌ مِنْ وَجِدٍ وَإِلَّا فَأَمْتَلُ مُقْلَدٌ) الْمَوْلُ عَلَيْهِ حُجَّةُ الْمُقْلَدِ وَلَوْ غَيْرَ أَمْتَلٍ مَعَ وجودِ الْمُجْتَمِعِ وَإِذَا تَعَذَّرَ اجْتِمَاعُ الْأَوْصَافِ اعْتَبَرَ الْأَهْمُ (وَزَيْدٌ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ) عَلَى الْأَوْصَافِ السَّابِقَةِ (قُرْئِي فَحَكَمَ يَقُولُ مُقْلَدُهُ وَنَفَذَ حُكْمُ أَعْمَى وَأَبْكَمَ وَأَسَمٌ وَوَجَبَ عَزْلُهُ وَلَزِمَ الْمُتَعَيَّنُ أَوْ الْخَائِفُ فَتَنَةً إِنْ لَمْ يَتَوَلَّ أَوْ ضَيَاعَ الْحَقِّ الْقَبُولِ وَالطَّلَبِ) فَاعْلَمْ

(وَأَجْبِرْ وَإِنْ يَضْرِبْ وَإِلَّا) يتعين (فَلَهُ الْهَرَبُ^(١)) وَإِنْ عَيْنَ) من الامام لمزيد الخطر (وَحَرْمُ لِحَاظِهِ وَقَاصِدِ دُنْيَا وَتَدْبَرِ لِيُشِيرَ عَلَيْهِ كَوْرَعُ غَفِي حَلِيمٍ تَزِيهِ) عن الطمع (نَيْبٍ مُنْتَشِرٍ بِلَا دَنْيٍ وَحَدِّ زَوَائِدِ) أى زجاجة (فِي الدَّهَاءِ) الحذق لثلاث يعول عليه ويهمل الشرع (وَبَطَانَةٍ) جماعة (سُوءٍ وَمَنْعُ الرَّاكِبِينَ مَتَهُ وَالْمُصَاحِبِينَ وَتَخْفِيفُ الْأَعْوَانِ وَاتِّخَاذُهُ مَنْ يُخَيِّرُهُ بِمَا يُقَالُ فِي سِيرَتِهِ وَحُكْمِهِ وَشُهُودِهِ وَتَأْدِيبُ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ) بحضوره وإلا فليتحاكم عند غيره (إِلَّا فِي مِثْلِ أَنْتِ اللَّهُ فِي أَمْرِي فَلْيُرْفِقْ بِهِ وَأَمَّ يَسْتَخْلِفُ) حيث لم يؤذن له (إِلَّا لَوْ سَمِعَ عَمَلِهِ فِي جِهَةٍ بَعْدَتْ مِنْ عِلْمٍ مَا اسْتَخْلَفَ فِيهِ وَانْعَزَلَ) خليفته (بِمُؤَيَّةِ^(٢)) في شب وغيره اعتماد أنه لا ينزل بموته ولا عزله (لَا هُوَ يَمُوتُ الْأَمِيرُ وَلَوْ الْخَلِيفَةُ وَلَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَعْدَهُ أَنَّهُ قَضَى بِكَذَا) أو شهد عنده بخلاف إخباره قبل الدعوى والعزل فيمضي (وَجَازَ تَعَدُّدُ مُسْتَقِلِّ) عام (أَوْ خَاصٍّ بِنَاحِيَةٍ أَوْ نَوْعٍ) من المعاملات (كَالنَّكَاحِ وَالْقَوْلِ لِلطَّلَالِ) أن الدعوى عند هذا القاضي (ثُمَّ مِنْ سَبَقَ رَسُولُهُ وَإِلَّا أَفْرَعُ وَتَحْكِيمُ غَيْرِ حَصْمٍ) عطف على فاعل جار (وَجَاهِلٍ وَكَافِرٍ وَغَيْرِ مُمَيِّزٍ) عطف مدخول غير (فِي مَالٍ وَجَرَحٍ) عمد (لَا حَدِّ وَقَتْلٍ وَلِمَانٍ وَوَلَاءٍ وَنَسَبٍ وَطَلَاقٍ وَغَتَقٍ وَمَضَى إِنْ حَكَمَ صَوَابًا وَأَدَّبَ^(٣) وَفِي) تحكيم (صَيِّ وَغَبْدٍ وَامْرَأَةٍ وَفَاسِقٍ) أقوال أولها البطلان مطلقا ثانيها الصحة مطلقا (ثَالِثُهَا إِلَّا اصْبَحَ

(١) لأن عقد القضاء ينتك من الجهتين . والوعيد على تولى القضاء شديد . ولذلك كان العلماء يهرون منه . أما اليوم فيطلبه الجهة ويدفعون الرشوة لأجل توليه .

(٢) حمل كلام الصنف على ما إننا لم يؤذن له في الاستقلال أو لم يخبر عرفه . واستقلته لاتباع عمله في هذه الحالة ينزل خليفته بموته ، وفيه بحث ذكره س .

(٣) إن هذا حكمه بالفضل وأما مجرد قوله حكمت فلا يؤدب عليه .

وَرَأَيْهَا وَقَالَتْ (١) وَصَرَّبَ خَصْمٌ لَدَّ) مَطْلٌ أَوْ آتَى وَالْجَوَازُ بِمَعْنَى الْإِذْنِ قَدْ
يَجِبُ (وَعَزَلَهُ لِمَصْلَحَةٍ وَلَمْ يَنْتَفِعْ إِنْ شَهِرَ عَدْلًا بِمَجَرَّدِ شَكَاةٍ) حَتَّى
يُتَحَقَّقَ (وَالْيَبْرَأُ) إِنْ عَزَلَهُ (عَنْ غَيْرِ سَخَطٍ وَخَفِيفِ تَعْزِيرٍ بِمَسْجِدٍ لَا حَدَّ)
لثَلَاثَةِ يَوْمٍ (وَجَلَسَ بِهِ) وَالْأَوَّلَى بِرَجْعَتِهِ (بَعَثَ عِيْدَ وَقُدُومِ حَاجِّهِ وَخُرُوجِهِ)
إِلَّا أَنْ تَدْعُو الْحَاجَّةَ (وَمَطَرَ وَتَخَوَّهَ وَاتَّخَذَ حَاجِبًا) لَهُ (وَبَوَّابًا) لِبَيْتِهِ
(وَبَدَأَ) عِنْدَ بَوَائِطِهِ بَعْدَ إِصْلَاحِ الشُّهُودِ (بِمَخْفُوسٍ ثُمَّ وَصَّى وَمَالَ طِفْلًا)
مِهْمَلًا (وَمَقَامًا ثُمَّ ضَالَ) وَنَادَى بِمَنْعِ مُعَامَلَةِ يَتِيمٍ وَسَقِيهِ وَرَفَعَ أَمْرَهَا)
لَهُ (ثُمَّ فِي الْخُصُومِ وَرَتَّبَ كَاتِبًا عَدْلًا شَرْطًا) حَالًا مِنَ الْعَدَالَةِ (كَتَبَ كِتَابًا)
وَاخْتَارَ هُمَا وَالْمُتَزَجِّمَ مُخَيَّرًا) فَيَكْفِي وَاحِدًا فِي حَشِّ الرَّاجِحِ لَا بَدَّ مِنْ
التَّمَدُّدِ (٢) (كَالْمُخْتَفِ وَأَحْضَرَ الْعُلَمَاءَ أَوْ شَاوَرَهُمْ وَشَهِدُوا) عَطَفَ عَلَى
مَعْمُولٍ أَحْضَرَ (وَلَمْ يَفْتِ فِي خُصُومَةٍ (٣) (ثَلَاثًا يُتَحِيلُ عَلَى مَذْهَبِهِ) وَلَمْ
بَشْتَرِ بِمَخْطِئِ قَضَائِهِ) لثَلَاثًا كُلُّ بَالِغٍ (كَسَفَ وَقَرَّضَ وَإِبْضَاعَ وَخُضُورَ
وَأَيْمَةً) كَلَهُ مَكْرُوهَ (إِلَّا لِنِكَاحٍ) وَلَا يَجِبُ أَنْظَرُ حَشٍّ (وَقَبُولَ هَدِيَّةٍ وَلَوْ
كَانَا عَائِنَهَا إِلَّا مِنْ قَرِيبٍ وَفِي هَدِيَّةٍ مِنْ اعْتَادَهَا قَبْلَ الْوَلَايَةِ وَكَرَاهَةِ
حُكْمِهِ فِي مَشْيِهِ أَوْ مُتَيْكًا وَإِزَامَ يَهُودِيٍّ حُكْمًا بِسَيْتِهِ وَتَحْدِيثِهِ
بِمُخْلِسِهِ إِضْجِرَ) وَمَحْوَهُ (وَدَوَّامِ الرِّضَى فِي التَّحْكِيمِ لِلْحُكْمِ قَوْلَانِ)
رَاجِعَ لِلْكُلِّ فَإِنْ انْتَقَا عَلَى عَزْلِ الْحُكْمِ قَبْلَ الْحُكْمِ انْزَلِ (وَلَا يَحْكُمُ مَعَ
مَعَ مَا يُدْهِشُ عَنْ) تَمَامِ (الْفِكْرِ وَمَضَى) وَغَرَّرَ شَهِدًا يَزُورُ فِي الْمَلَاءِ

(١) يقول الأول لمعرف والثاني لأصبح والثالث لأشهب والرابع لابن الماجشون .

(٢) القائل بالتعدد ابن شاس في الجواهر لكن حل ح كلامه على ما إذا أتى بالترجى
أحد الخصمين مثلا لأنه حيث قد في معنى الشاهد وكلام المصنف فيمن يرتبه القاضي للترجى . فإ
في الماشية ضيف وإن اعتمده الشارح في المجموع .

(٣) أما في غيرها ككائن الباءات فله أن يفتي .

بِنْدَاءٍ عَلَيْهِ (وَلَا يَخَانُ رَأْسَهُ) نَسْوِيهَا (أَوْ لَحِيَّتَهُ وَلَا يَسْنَمُهُ) بالسَّوَادِ
 (ثُمَّ فِي قَبُولِهِ) بعد نوبته (تَرُدُّ^(١)) وَأَمَّا الْقَاضِي إِذَا عَزَلَ لِمَنْعَةِ فَلَا يُولِي
 وَلَوْ صَارَ أَعْدِلَ النَّاسِ كَذَا فِي الْخُرُشِيِّ (وَإِنْ أَدَّبَ النَّائِبُ فَأَهْلُ^(٢) وَ) عَزَرَ (مَنْ
 أَسَاءَ عَلَى خَصْمِهِ أَوْ مُنْتِ أَوْ شَهِدَ لَا يَشْهَدُ يَبْأُطِلُ كَلِخَصْمِهِ كَذَنْتَ)
 بخلاف الزور لأنه التعمد (وَلَيْسَ^(٣) بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَإِنْ مُسْلِمًا وَكَافِرًا وَقَدَّمَ
 الْمُسَافِرَ وَمَا يُخْتَمَى قَوَاتُهُ ثُمَّ السَّابِقُ قَالَ) للاررى (وَإِنْ) ادعى السابق
 بِحَقِّينِ بِلَا طَوْلٍ ثُمَّ أَقْرَعَ وَيَبْنِي أَنْ يُفْرَدَ وَقْتًا أَوْ يَوْمًا لِلنِّسَاءِ كَالْمُنْعَى
 وَالْمُدْرَسِ (وَيَقْدَمُ فِي الصَّنَائِعِ وَالتَّعْلِيمِ الْأَمْرُ) (وَأَمْرٌ مُدْعٍ تَجْرَدَ قَوْلُهُ عَنْ
 مُصَدَّقٍ) غير البينة (بِالْكَلَامِ وَإِلَّا) يعلم المدعى (مَالِجَالِبٍ وَإِلَّا أَقْرَعَ
 فَيَدْعِي بِمَعْلُومٍ مُحَقَّقٍ قَالَ وَكَذَا شَيْءٌ وَإِلَّا) يحق (لَمْ تَسْمَعْ كَأَطْنُ)
 حش : والمول عليه توجه دعوى الاتهام كما يأتي (وَكَفَاهُ بَقْتُ وَتَزَوَّجَتْ وَحِيلَ
 عَلَى الصَّحِيحِ وَإِلَّا فَلْيَسْأَلْهُ الْحَاكِمُ عَنِ السَّبَبِ ثُمَّ مَدَّ عَلَى رَجْعِ
 قَوْلُهُ بِمَعْنَى) معلوم شرعا كمن قال رددت الوديعة فان الأمين مصدق والآخر
 مدع (أَوْ أَصْلُ) كن ادعى رقه فان الأصل في الناس الحرية (يَجَوَابُهُ إِنْ خَالَطَهُ
 يَدِينُ أَوْ تَسْكُرُ بَيْعٍ) نقدا (وَإِنْ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ لَا بَيِّنَةٌ جُرْحَتْ إِلَّا الصَّائِعُ
 وَالْمَتَّهِمُ وَالضَّيْفُ وَفِي مُعَيِّنٍ وَالْوَدِيعَةُ عَلَى أَهْلِهَا) عادة (وَالنَّسَافِرُ عَلَى
 رَفَقَتِهِ وَدَعْوَى مَرِيضٍ أَوْ بَاتِعٍ عَلَى حَاضِرِ الْمَزَايِدَةِ) أنه زاد والمول عليه
 عدم اشتراط الخلطة مطلقا (فَإِنْ أَقْرَعَ فَلَهُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ وَلِلْحَاكِمِ

(١) طريقة ابن عبد السلام أنه إن كان ظاهر الصلاح حين شهد بالزور فلا يحمل له شهادة
 بعد ذلك اختافا لاحتمال بقاءه على الحالة التي كان عليها كالمناقب وإن كان غير ظاهر الصلاح
 حين الشهادة في قبول شهادته إذا تاب قولان . وطريقة ابن رشد عكس هذه . وإلى
 ما بين أشار بقوله تردد .

تَنْبِيْهُهُ عَلَيْهِ وَإِنْ أَنْكَرَ قَالَ أَلَا تَبَيِّنُ فَإِنْ قَامَا وَاسْتَخْلَفَهُ فَلَا بَيِّنَةَ (تقبل) (إِلَّا لِمَذْرُوفٍ كُنْشِيَانٍ أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا) فَيَا لَا يَكُنِي مِثْلَهُ وَاحِدًا (أَوْ) قَدِمَهُ ثَانِيًا (مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ وَلَمْ يَمِينْهُ أَنَّهُ لَمْ يَخْلُفْهُ أَوْ لَا قَالَ) (لَا يَرَى) (وَكَذًا) - لَهُ تَحْلِيْفُهُ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ (أَنَّهُ عَالِمٌ فَيَسْتَقِي شُهُودَهُ وَأَعْدَرَ إِلَيْهِ بِأَبْقِيَّتِكَ حُجَّةٌ وَتَذِبٌ تَوْجِيْهُ مُتَعَدِّدٌ مِثْلُ) أَيْ فِي الْأَعْدَارِ وَمَحَطُ التَذِبِ عَلَى التَّمَدُّدِ وَأَصْلُهُ وَاجِبٌ (إِلَّا الشَّاهِدَ بِمَا فِي الْمَجْلِسِ) اسْتِثْنَاءُ مِنَ الْأَعْدَارِ لِأَنَّ الْقَاضِيَ شَارَكَ فِي الْعِلْمِ (وَمَوْجِبُهُ) أَيْ مِنْ وَجْهِهِ الْقَاضِيَ لِقَضِيَّةٍ لَا يَمْدُرُ فِيهِ (وَمَزَكَّى السَّرَّ) لِأَنَّهُ اخْتَارَهُ (وَالْمَبْرَزَ) فِي الْمَدَالَةِ لَا يَطْمُنُ فِيهِ (بِغَيْرِ عَدْوَةٍ) وَقَرَابَةٍ وَغَنَلَةٍ (وَمَنْ يَخْشَى مِنْهُ) عَلَى الشُّهُودِ لَا يَمْدُرُ لَهُ فِيهِمْ وَاسْكُنْ يَفْشُ الْحَاكِمُ (وَأَنْظَرُهُ لَهَا) لِلْحُجَّةِ (بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ حَكَمَ كَنْفِيْهَا) وَلَيُجِيبُ عَنِ الْمَجْرَحِ (وَهَكَذَا) (وَيُعْجِزُهُ) أَيْ الْحُكُومُ عَلَيْهِ (إِلَّا فِي ذِمِّهِ وَخُسْبٍ وَعِثْقٍ وَتَسْبِيٍّ وَطَلَاقٍ) قَالَ (ر) وَهَذَا الْاسْتِثْنَاءُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ لَهُ عَلَى عَدَمِ قَبُولِ الْحُجَّةِ بَعْدَ التَّمْجِيزِ مُطْلَقًا أَمَا عَلَى قَوْلِ الْمَدُونَةِ بِقَبُولِهَا لِمَذْرُوفٍ كُنْشِيَانٍ كَمَا سَبَقَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ وَغَيْرِهَا^(١) (وَكَتَبْتُ) أَيْ التَّمْجِيزَ قَطْعًا لِلزَّعَاوِ (وَإِنْ لَمْ يُجِيبْ خُسْبًا وَأَدَبًا ثُمَّ حَكَمَ بِلَا يَمِينٍ وَلِمَدَّعَى عَلَيْهِ السُّؤَالُ عَنِ السَّبَبِ) فِي زَرْبِ الْحَقِّ كَأَنَّهُ مَثَلًا (وَقِيلَ سَيَانُهُ بِلَا يَمِينٍ وَإِنْ أَنْكَرَ مَطْلُوبُ الْمَعَامَلَةِ فَالْبَيِّنَةُ) عَلَى الْمَدَّعَى (ثُمَّ لَا تُقْبَلُ بَيِّنَةُ الْقَضَاءِ) لِتَكْذِيبِهَا بِانْكَارِ الْمَعَامَلَةِ (بِخِلَافِ لَا حَقَّ لَكَ عَلَى) فَتَقْبَلُ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ بِالْقَضَاءِ (وَكُلُّ دَعْوَى لَا تَنْتَبِئُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ) خَرَجَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَمْوَالِ (فَلَا يَمِينُ مَجْرَدُهَا) فَإِنْ أَقَامَ شَاهِدًا تَوَجَّهَتْ (وَلَا تَرُدُّ) بَلْ إِنْ طَالَ حَبْسُهُ دِينَ (كَفِكَاحٍ) رَاجِعَ الْمَنْطُوقِ وَلَا تَتَوَجَّهَ الْيَمِينُ فِيهِ بِالشَّاهِدِ لِأَنَّهُ مَبْنَى عَلَى الشُّهُورَةِ وَإِعْمَادُكَ فِي نَحْوِ الطَّلَاقِ (وَأَمَرَ بِالصَّانِحِ

ذَوِي الْفَضْلِ وَالرَّحِمِ كَأَن خَشِيَ نَقَامُ الْأَمْرِ) ولو ظهر وجه الصواب فيخصص ما يأتي (١) (وَلَا يَحْكُمُ لِمَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ) بل لمن يوليه (وَيُبَدَّ حُكْمُ جَائِرٍ وَجَاهِلٍ لَمْ يَشَاوِرْ وَإِلَّا تُعَقَّبَ) لاحتمال أن يقبس (وَمَضَى غَيْرُ الْجَوْرِ وَلَا يُتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) وليس النظر في جزئيه قطعا لنزاع خصم تعقبا (وَمَضَى وَبَيَّنَّ السَّبَبَ مُطْلَقًا) كان الناقض هو أو غيره (مَا خَالَفَ قَاطِعًا أَوْ جَلِيَّ قِيَاسٍ كَأَسْنَعَاءَ مُتَقَيِّ) بمضه وأعسر المقت ليكمل (وَشَفَعَهُ جَائِرٌ وَحُكْمُهُ عَلَى عَدُوٍّ أَوْ شَهَادَةٍ كَافِرٍ أَوْ مِيرَاثٍ ذَوِي رَحِمٍ) مع وجود غيرهم (أَوْ مَوْتِي أَسْفَلَ أَوْ يَظُنُّ سَبْقَ تَجَلُّسِهِ) لأن الحاكم لا يكون بينه (أَوْ جَلِيلٍ بَتَّةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ أَنَّهُ قَصَدَ كَذْبًا فَأَخْطَأَ) وثبت ذلك (بَيِّنَتُهُ) تشهد على ما قبل الحكم (أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَضَى بَعِيدَيْنِ^(٢)) أَوْ كَافِرَيْنِ أَوْ صَبِيَّيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ كَأَحَدِهِمَا إِلَّا بِكَلِّ فَلَا يَرُدُّ إِنْ حَلَفَ وَإِلَّا أَخَذَ مِنْهُ إِنْ حَلَفَ) خصمه (وَحَلَفَ فِي الْقِصَاصِ خَمْسِينَ مَعَ عَاصِيهِ) لأن الشاهد الباقي لوث (وَإِنْ نَكَلَ) عن القسامة (رُدَّتْ) الشهادة (وَعَرِمَ شَهْدُ) جمع باعتبار الجزئيات إذ الباقي واحد (عَلِمُوا) بالمانع في الشاهد (وَإِلَّا قَتَلَ عَاقِلُهُ الْإِمَامُ) وإن علم ففي ماله وإعالم يقتص لأنهم يعلم الكذب (وَفِي الْقَطْعِ حَلْفُ الْمُقْطُوعِ أَنَّهَا بَاطِلَةٌ) والغرم على ما سبق وهذا في السرقة كالجنابة إن سكل الطالب لأن القصاص في الجرح يعمل فيه بشاهد وبمين كالمسبق في المستحسنات (وَقَفَعَهُ هُوَ قَطْعًا إِنْ ظَهَرَ أَنَّ غَيْرَهُ أَضُوبٌ أَوْ حَرَجٌ عَنْ رَأْيِهِ أَوْ رَأْيٍ مُقْلِدِهِ) لرأى غيره (وَرَفَعَ الْخِلَافَ لَا أَحَلَّ حَرَامًا) فيما له باطن لو اطلع عليه ما حكم كالزور (وَقَتْلَ مُلْكٍ أَوْ فَتَخَ عَقْدٍ

(١) وهو قوله أواخر الباب : ولا يدعو صلح إن ظهر وجهه - أي الحق

(٢) أي قضى بغير عدلين كعبد بن الحج .

أَوْ تَقْرِرُ نِكَاحَ بَعْضِهِ وَلِي لَا أُجِزُهُ) ولم يرد الحكم (أَوْ أَفْتَى وَلَمْ يَتَّعِدْ
لِمُتَابِلٍ بَلْ إِنْ تَجَدَّدَا لَا جُنَاحَ^(١) كَفَسَخَ يَرْضَعُ كَبِيرٍ) على أم زوجته مثلا
والباء سببية (وَتَأْيِيدٍ) حرمة (مَنْكُوحَةٍ عِدَّةٍ) عطف على رضع فهو سبب
لحكمه بالفسخ فاذا حصل عقد نظير الأول ولو على هذه المرأة من الأول احتاج
لحكم آخر كما قال (وَهِيَ كَغَيْرِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ) ممن لم يحصل فيه حكم
(وَلَا يَدْعُو لِصُلْحٍ إِنْ ظَهَرَ وَجْهُهُ) أى الحق إلا لرحم أو فضل كما سبق (وَلَا
يَسْتَقْدُ لِعَلْمِهِ إِلَّا فِي التَّعْدِيلِ وَالْجَرْحِ كَالشُّهْرَةِ بِذَلِكَ) تشبيه في الاستناد
(أَوْ إِقْرَارِ الْخُضْمِ بِالْعَدَالَةِ وَإِنْ أَنْكَرَ تَحْكُمُ عَلَيْهِ إِقْرَارُهُ بَعْدَهُ) أى
الحكم (لَمْ يَفْذَهُ) وقوله لم يحكم به وإن أنكر الشهود بعد الحكم فإن لم يعرف
القاضى بالعدالة نظر السلطان ولا غرم على الشهود (وَإِنْ شَهِدَا بِحُكْمٍ نَسِيَهُ
أَوْ أَنْكَرَهُ أَمْضَاهُ وَأَنْهَى لِنَفْسِهِ بِشَافَهَةٍ إِنْ كَانَ كُلُّ يَوْلَايَتِهِ وَبِشَاهِدَيْنِ
مُطْلَقًا) كانت الدعوى مما يستبر فيه الشاهدان أولا ولا بد أنه يحمل ولايته قبل
عزله (وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ خَافَا كِتَابَهُ وَنُدِبَ حَتْمُهُ) من خارج بكشفة
احتياطا خصوصا إذا أشهدا عليه ولم يقرأ عليهما (وَلَمْ يَفْذَهُ^(٢) وَخَذَهُ وَأَذْبَا
وَإِنْ عِنْدَ غَيْرِهِ) أى للرسل إليه (وَأَفَادَ إِنْ أَشْهَدَهُمَا أَنْ مَا فِيهِ حُكْمُهُ أَوْ
خَطُّهُ كَالْإِقْرَارِ وَتَمَيَّزَ فِيهِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ اسْمٍ وَجُزْأَةٍ وَغَيْرِهِمَا فَفَنَفَذَهُ الثَّانِي
وَبَقِيَ) لأن لم يتم الأول الحكم (كَأَنَّ قُسْلَ) الأول (لِخَطِّهِ) بالضم قضية
(أُخْرَى) تشبيه في البناء (وَإِنْ حَدًّا إِنْ كَانَ) الأول (أَهْلًا أَوْ قَاضِيًا

(١) كاضل عمر في الحارثية أنه قضى فيها بغيضاءين وقال : ذاك على ما قضينا وهذا

على ما قضى

(٢) يخص من هنا ما سبق له آخر باب القصة من قوله : وإن أتى رجل بكتاب قاض

إنه قد شهد عندى الخ ففي هذه الصورة يحمل بكتاب القاضى وحده لقلة الأمر فيها إذ له حوزها
بالوصف وحده من غير كتاب

مِصْرٍ وَإِلَّا فَلَا) راجع لقوله فله الخ (كَأَنَّ شَارَكَهُ غَيْرُهُ وَإِنْ مِيتًا) إِنْ
أَنْ يَعْلَمَ بِقَرِينَةٍ (وَإِنْ لَمْ يُمَيِّزْ) انظم في الكتاب (فَنِي إِبْسَدَانِي) أَيْ
لِلدَّعَى عَلَيْهِ حَتَّى يَثْبُتَ الْإِشْرَاكُ (أَوْ لَا حَتَّى يَثْبُتَ أَحَدِيَّتُهُ قَوْلَانِ وَالْقَرِيبُ
كَالْحَاضِرِ) وَيُوجِبُهُ إِلَيْهِ بِالْأَعْذَارِ كَمَا سَبَقَ (وَالْبَعِيدُ جِدًّا كَأَفْرِيقِيَّةٍ قُضِيَ عَنْهَا
بِإِيمَانِ الْقَضَاءِ) وَنَتُوجُهُ أَيْضًا فِي دَعْوَى عَلَى مِيتٍ لَمْ تَقْرُ وَرَثَتُهُ وَهِيَ كُنْفَى فِي
قَضَائِهِ الْيَتِيمَةِ أَوْ عَلَى يَتِيمٍ أَوْ مُسْكِينٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ بَيْتٍ مَالٍ أَوْ وَجْهٍ بِرٍ وَاسْتِحْقَاقِ
حَيَوَانٍ (وَسَمَّى الشُّهُودَ) لِيُذَكِّرَ لِلْعَبِيدِ إِذَا قَدِمَ (وَإِلَّا قُضِيَ وَالْعَشْرَةُ أَوْ
الْيَوْمَانِ مَعَ الْخَوْفِ يُقْضَى عَلَيْهِ مَعَهَا) أَيْ يَمِينِ الْإِسْتِظْهَارِ وَهُوَ عَلَى حِجَّتِهِ
إِذَا قَدِمَ (فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ التَّمَارِ وَحَكْمٍ بِمَا يَتَمَيَّزُ بَعْدَ نَبَأٍ بِالصُّغَرِ كَذِبَيْنِ
وَجَلْبِ الْخُصْمِ بِخُتْمٍ أَوْ رَسُولٍ إِنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةِ الْمَدَوَى) الْقَصْرِ (لَا أَكْثَرَ
كِسْتَيْنِ مِثْلًا إِلَّا بِشَاهِدٍ وَلَا يُزَوِّجُ امْرَأَةً لَيْسَتْ بِوَلَايَتِهِ وَهَلْ
يُدْعَى حَيْثُ الدَّعَى عَلَيْهِ) مُطْلَقًا (وَبِهِ عَمَلٌ أَوْ الدَّعَى) بِهِ مِنَ الْقَارِ
(وَأُفِيمَ مِنْهَا وَفِي تَمَكِينِ الدَّعْوَى لِغَائِبٍ يَلَا وَكَالْقَارِ) وَلَا حَقَّ فِي التَّنَازُعِ
فِيهِ حِفْظًا لِلْمَالِ الْغَيْرِ (تَرَدُّدٌ)

﴿ بَابُ (١١) ﴾

(الْمَدْلُ حُرٌّ) وَإِنْ ظَهَرَ رَفْعُهُ لَمْ يَرُدْ بِخِلَافِ الْقَاضِي أَنْظَرَ حَشَّ (مُسَانِمٌ
عَاقِلٌ بَالِغٌ بِلَا فِسْقٍ وَبِلَا حَجَرٍ وَبِدَعَةٍ وَإِنْ تَأَوَّلَ كَفَّارِجِيٍّ وَقَدَرِيٍّ)
وَالشُّرُوطُ عِنْدَ الْأَدَاءِ إِلَّا فِي النُّكَاحِ وَمَنْ كَتَبَ شَهَادَتَهُ فَيَعْتَبِرُ التَّحْمِيلَ (لَمْ يَبْكَاشِرْ

(١) فِي الشَّهَادَةِ وَأَحْكَامُهَا وَهِيَ إِشْرَافُ عَدْلٍ حَاكِمًا بِمَا عِلْمٌ وَلَوْ بِأَمْرِ عَامٍ لِيُحْكَمَ بِمُتَخَذَةٍ
وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنِ الرَّوَايَةِ وَسَائِرِ الْأَخْبَارِ أَنَّ الْحَبْسَ إِنْ قَصِدَ بِهِ تَرْتِيبُ حُكْمٍ وَإِبْرَامُ قَضَاءٍ ،
فَالشَّهَادَةُ . وَإِنْ قَصِدَ بِهِ تَعْرِيفُ دَلِيلِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِفَرْعِهِ فَالرَّوَايَةُ . وَإِنْ خَلَا عَنْ ذَلِكَ فَهُوَ
سَائِرُ الْأَخْبَارِ . هَذَا حَاصِلُ مَا قَرَّرَهُ بَيْنَ

كَبِيرَةٌ أَوْ كَثِيرٌ كَذِبٌ أَوْ صَغِيرَةٌ خَسِيَّةٌ (كالتفسير لقوله بلاسقى (وَتَقَاهَا)
 زيادة المجون (وَلَبَّ نَزْد) يعرف بالطاولة لحديث « من لب به فكأنما صبح
 يده من دم الخنزير »^(١) (ذُو مَرْوَةٍ يَتْرِكُ غَيْرَ لَاقٍ مِنْ) لب (حَامٍ) يطير
 (وَتَمَاعٍ غَنَاء) متكرراً كما في حش (وَدِبَاغَةٍ وَحْيَا كَيْةً احْتِيَارًا) ممن ليست
 شأنه (وَإِدَامَةٍ شَطْرَنْج) وحرَم يحمل كغيره على الأشهر^(٢) وفي بن قول
 بجوازه مع نظيره في خلة لامع الأوباش (وَإِنْ أُنْعِيَ فِي قَوْل) أو فضل علمه
 قبل المسمى أو بعس كما يأتي في الزنا (أَوْ أَصَمٍّ فِي قَوْل لَيْسَ يَمُفَّلِلُ إِلَّا دِيَا
 لَا يَلْبِسُ وَلَا مَتًّا كَدِ الْقُرْبِ كَأَبٍ وَإِنْ عَلَا وَزَوْجُهُمَا) أى الأبوين وكذا
 أبو الزوج وابنه والزوج يشمل الأنثى ولا يشهد في عقد ولأه من ماله
 ولا سمسار في من يزيد أجرته (وَوَلَدٍ وَإِنْ سَلَّ كَيْفَتِ وَزَوْجُهُمَا وَشَهَادَةُ
 ابْنٍ مَعَ أَبِي وَاحِدَةٍ) الأرجح اثنان كالبن وحس (كَكُلِّ عِنْدَ الْآخَرِ)
 تشبيه في الالقاء (أَوْ عَلَى شَهَادَتِهِ أَوْ حُكْمِهِ) ونصح على خطه على التحقيق
 (بِخِلَافٍ آخٍ لِأَخ) تنجور (إِنْ بَرَزَ) في العدالة (وَلَوْ) شهد (بِتَعْدِيلِ)
 لأخيه (وَتَوَلَّتْ أَيْضًا بِخِلَافِهِ) وأنه لا يعدله (كَأَجِيرٍ) تشبيه في اشتراط
 التبريز (وَمَوْلَى) أسفل (وَمَلَا طِف وَمُفَاوِضٍ فِي غَيْرِ مُفَاوِضَةٍ وَرَائِدٌ أَوْ مُنْقِصٍ
 وَذَا كِرٍ بَدَدَ شَكٍّ وَتَزَكِيَّةٍ) وتجاوز (وَإِنْ يَحْدِ) دم (مِنْ مَعْرُوفٍ إِلَّا
 الْغَرِيبَ) والنساء فيزكيهما غير المعروف ثم يزكيه معروف وفي بن

عدالة على عدالة هياء إلا عدالة النساء والقرباء

(بِأَشْهَدَ) في تعيين مادة الشهادة خلاف^(٣) (أَنَّهُ عَدْلٌ رِضِي) فإن اقتصصر

(١) نقل الحنفيت « من لب بالردشير فكأنما صبح يده من دم الخنزير » رواه مسلم

وعمره عن يريدة

(٢) لكن لم يصح في عمره حديث

(٣) الأرجح عدمه كما في شرح المجموع

على أحدهما بخلاف^(١) في بن (من فطن عارف لا يخضع مُتَمَتِدٌ عَلَى طُولِ
عِشْرَةِ لَا سَمَاعٍ) (إِلَّا فَاشِيًا) (مِنْ سُوقِهِ أَوْ مَحَلَّتِهِ إِلَّا لِيَتَدَرَّ وَوَجِبَ أَنْ
نَسِيَنَ) (الزكي) (كَجَرَحٍ إِنْ بَطَلَ الْحَقُّ) حش من علم صدق الفاسق لا يجرحه
(وَنَدِيَّةٌ تَزْكِيَةُ سِرِّ مَعَهَا) (وَكَلَامُهَا) (مِنْ مُتَمَدِّدٍ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْإِسْمَ
وَلَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ بِخِلَافِ الْجَرَحِ) فلا بد من ذكر سببه ويلحق كما في
تت (وَهُوَ مُقَدَّمٌ) (وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الزَّكِيُّ أَعْدَلُ أَوْ أَكْثَرُ خِلَافٍ فِي بِنِ
(وَإِنْ شَهِدَ ثَانِيًا قَمِي الْأَكْثَفَاءُ بِالتَّزْكِيَةِ الْأُولَى تَرَدَّدُ) (الأرجح عدمه
مالم يشهر لكن لا ينقض إن اكتفى (وَخِلَافُهَا لِأَحَدٍ وَلَدَيْهِ عَلَى الْآخِرِ
أَوْ أَبَوَيْهِ) عطف على قوله بخلاف أخ يجوز (إِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِثْلُ لَهُ وَلَا عَدُوٌّ
عداوة دنيوية (وَلَوْ عَلَى ابْنِهِ) (أَيِ الْعَدُوِّ) (أَوْ) كانت العداوة الدنيوية
بين (مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ وَلِيُخَيَّرَ بَهَا) رجع أنه لا يخبر القاضي بالعداوة إذا علم
صدق غسه (كَقَوْلِهِ بَعْدَهَا) (أَيِ الشَّهَادَةِ) (تَتَهَمُّنِي وَتُشَبِّهُنِي بِالْمَجْنُونِ
مُخَاصِمًا) (فَرَدَ) (لَا شَاكِيًا) (مَعَاتِبًا) (وَأَعْتَمَدَ فِي) (شَهَادَةِ) (عَلَى إِعْسَارِ بَصُغْبَةِ)
متعلق باعتد مضمناً معنى تمسك (وَقَرِينَةٍ صَبْرٍ ضَرٍّ كَقَرَرِ الزَّوْجَيْنِ)
تشبيه في الاعتماد على القرينة (وَلَا إِنْ حَرَصَ عَلَى إِزَالَةِ نَقْصٍ) (بِأَنْ
شَهِدَ) (فِيمَا رُدُّ فِيهِ لِقَاسِقٍ أَوْ صَبِيٍّ أَوْ رِقٍّ) بعده فيتهم على محاولة دفع
عار الرد بالقبول بسد (أَوْ عَلَى التَّائِسِي) (بِمُشَارَكَةِ النَّيْرِ) (كَشَهَادَةِ
وَلَدِ الزَّانَا فِيهِ) (وَكَذَا الزَّانِي فِي الْوِطَاطِ عَلَى الظَّاهِرِ) (وَالْإِنْ حَرَصَ
عَلَى الْقَبُولِ لِإِخْصَاصَةِ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ) (أَيِ رِضَاهُ لِلْقَاضِي) (مُطْلَقًا) (وَلَوْ فِي حَقِّ
اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا الشَّرْطِي إِنْ رَضِعَ فَوْرًا حَسَبَ الْإِمْكَانِ) (أَوْ شَهِدَ وَخَالَفَ)

(١) المرجع منه قول الجدي : إِنْ قَالَ هُوَ عَدَلُ رَمَى كَقِي ، وَلَا يَكْفِي عَدَلُ أَوْ رَمَى
خِلَافًا لِابْنِ مَرْزُوقٍ

ويشتر هذا العوام وللتأني تخليف الشاهد ولو بالطلاق إن اتهمه (أَوْ رَفَعَ قَبْلَ
الطَّلَبِ فِي مَحْضٍ حَقِّ الْآدَمِيِّ) الأولى كافي بن حذف محض (وَفِي مَحْضٍ حَقِّ
اللَّهِ تَعَالَى تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِالْإِنْكَانِ) لكن من غير رفع الخضم معه كما سبق
(إِنْ اسْتَدِيمَ تَخْرِيمُهُ كَعِتْقِي وَطَلَّاقِي وَوَقْفِي وَرَضَاعِي وَإِلَّا) يستدم (خَيْرٌ
كَأَزْنِي) والستر على غير المجرم أولى (بِخِلَافِ الْحِرْصِ عَلَى التَّحُلِّي) فلا
يفسر (كالمُخْتَنِي) ليشهد (وَلَا إِنْ اسْتَبْعِدَ كَبْدَوِي لِحَضَرِي) إن طلب
تحمله (بِخِلَافِ إِنْ سَمِعَهُ) من غير قصد (أَوْ مَرَّ بِهِ) فيجوز (وَلَا سَائِلٍ)
شهد (فِي كَثِيرٍ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَسْأَلْ) وإن قبل (أَوْ يَسْأَلُ الْأَعْيَانُ وَلَا
إِنْ جَرَّ بِهَا فَعَمَّا كَسَلَى مَوْرَثِيهِ الْمُحْضَنَ بِالزَّوْنِ أَوْ قَتَلَ الْقَتْلَ إِلَى
المورث (الْفَقِيرِ أَوْ يَمْتَنِي مَنْ يَتَّهِمُ فِي وَلَا يُوِي) كما إذا شهد أن أباه اعتق فلانا
وفي الورثة من لاحق له في الولاء كالبنات (أَوْ يَدِينُ) بل مطلق مال (لِدِينِهِ)
للمسرو لم يبعد أجله (بِخِلَافِ) شهادة (الْمُنْفِقِ لِلْمُنْفِقِ عَلَيْهِ) إلا أن يلزمها
مدة إعساره (وَشَهَادَةُ كُلِّ لِلْآخَرِ وَإِنْ بِالْمَجْلِسِ) على واحد إلا لثمة
تواطىء (وَأَقَافِلُهُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فِي حِرَابَةٍ) على من حاربهم مع المداوة
للضرورة (لَا) شهادة المسكر (الْمَجْلُوبِينَ) على أهل البلاد لبعضهم
لَا كَثِيرِينَ وَلَا مَنْ شَهِدَ لَهُ) أى لنفسه (بِكَثِيرٍ) بينهم به (وَلِنَفْسِهِ)
مطلقاً (بِوَصِيَّةٍ) بمعنى في متعلق بشهد (وَلِلَّاءِ) بأن شهد لنفسه بقليل ولغيره
بكثير على الأرجح (قِيلَ لَهُمَا) ويحلف النير لا هو لثمته وبها يلزم^(١) وهذا
خاص بالوصية لأن الميت قد لا يجد غيره كافي عب وهذا إذا كتبت بكتاب
واحد بغير خط الشاهد وإلا صحت للنير فقط (وَلَا إِنْ دَفَعَ) ضرراً (كَشَهَادَةِ

(١) فيقال : شهادة لنفس مضى ، ويقال : دعوى أخذت بشاهد بلا بين ، أو على
ميت بلا بين استظهار . ويقال : شيء أخذ من مال النير بمجرد الدعوى ، شرح المجموع .

بَعْضِ الْمَاقِلَةِ يَمْسُقُ شُهُودَ الْقَتْلِ (أَوْ الْمُدَانِ الْمَعْسِرِ لِزُبُرِهِ وَلَا مَقْتٍ عَلَى مُسْتَقْتَبِهِ) فِي طَلَاقٍ (إِنْ كَانَ يَحْمَى يُنَوِّى بِهِ) فِي غَيْرِ الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ عِلْمُ بَرَاءَتِهِ (وَإِلَّا) كَارَادَةِ مَيْتَةٍ (رَفَعَ وَلَا إِنْ شَهِدَ بِاسْتِحْقَاقِهِ وَقَالَ أَنَا بِمَيْتَةٍ) أَوْ هَيْبَتِهِ عَلَى الرَّاجِحِ لِأَنَّهُ شَهِدَ لِنَفْسِهِ بِالْمَلِكِ كَمَا فِي بَنٍ وَغَيْرِهِ (وَلَا إِنْ حَدَّثَ فَنَسِيَ بَعْدَ الْأَدَاءِ) قَبْلَ الْحُكْمِ وَلَوْ ثَبِتَ بَعْدَهُ (بِخِلَافِ تَهْمَةٍ جَرَّ وَدَفَعٍ وَعَدْوَةٍ) كَأَن يَشْهَدُ لَأَسْرَأَةٍ ثُمَّ يَزُوجُهَا بَعْدَ الْأَدَاءِ أَوْ يَجْرَحُ رَجُلًا فَيَشْهَدُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ بِدِيَةِ فَلَانِضِرٍ (وَلَا عَالِمٍ) شَأْنُهُ الْحَقْدُ (عَلَى مِثْلِهِ ^(١)) وَلَا إِنْ أَخَذَ مِنَ الْعَمَالِ الَّذِينَ لَمْ يَطْلُقْ لَمْ يَتَصَرَّفْ (أَوْ أَكَلَ عِنْدَهُمْ بِخِلَافِ الْخُلَفَاءِ وَلَا إِنْ تَمَصَّبَ كَالرَّشْوَةِ وَتَنَفَّحَ خَصْمٍ) بِفَسِيرِ حَقٍّ (وَلَمْ يَزُورِ) مَعْلُومٌ عِنْدَ الْعَامَةِ (وَمَطْلٍ) مِنْ غَنَى (وَحَلِيفٍ يَعْتَقِي وَطَلَاقٍ وَنَجْيٍ تَجْلِسُ الْقَاضِي ثَلَاثًا) أَيَا مَا مَتَوَالِيَةٍ (بِلَا عَذْرٍ وَبِجَارَةٍ لِأَرْضٍ حَرْبٍ وَسُكْنَى مَعْصُوبَةٍ أَوْ مَعَ وَلَدٍ شَرِيبٍ وَبِوَطْءٍ مَنْ لَا تَوَطُّأً) كَحَانِضٍ وَصَغِيرَةٍ (وَبِالْتِفَاتِهِ فِي الصَّلَاةِ وَبِاقْتِرَاضِهِ جِجَارَةً مِنَ الْمَسْجِدِ) لِمَطْلُوقِ حَبْسٍ (وَبِدَمٍ إِحْكَامِ الْوُضُوءِ وَالْفُتُلِ وَالزَّكَاةِ لِمَنْ لَزِمَتْهُ وَبِشَيْعٍ نَزْدٍ وَطَنْبُورٍ وَاسْتِحْلَافٍ أَبِيهِ وَقُدْحٍ فِي الْمَتَوَسِّطِ بِكُلِّ) مِنْ الْمَجْرَحَاتِ (وَفِي الْمُبَرَّرِ بِالْعِدَاوَةِ وَالْقِرَابَةِ) وَالصَّدَاقَةِ وَيَقْبَلُ التَّجْرِيعَ فِي الشَّاهِدِ (وَإِنْ بَدُوْنِهِ) فِي الْعِدَالَةِ (كَغَيْرِهِمَا) أَى الْعِدَاوَةِ وَالْقِرَابَةِ (عَلَى الْمُخْتَارِ) عِنْدَ الْخَمَى (وَزَوَالِ الْعِدَاوَةِ وَالْفُسُقِ) بِمَا يَنْلَبُ عَلَى الظَّنِّ بِلَا

(١) ذكر المصنف هذا الفرع تبعاً لابن عاتٍ فيما علقه عن الشعبي لأن العلماء يتحاسدون كالضرائر ورده الشيخ حلولاً في شرحه وأطلق على أن قال : ولولا أن المصنف ذكر ذلك ما كتبت له ولينه لم يذكره وفي مختصر ابن عرفة المدل على خلافه وفي أسئلة شيخنا البرزلى كان شيخنا الترمذى ينكر هذا القول له وفي المجموع وشرحه : والعالم المدل معبول على مثله بخلاف من عقد على قرينه ومعهده اهـ

حَدَّ (وَمَنْ اِمْتَنَعَتْ) الشهادة (لَهُ لَمْ يَرْكَ) الشاهد للمتنع (شَاهِدَةٌ) لم (يَجْرَحْ شَاهِدًا عَلَيْهِ وَمَنْ اِمْتَنَعَتْ عَلَيْهِ) كالمسدود (فَالْتَكْسُ إِلَّا الصَّبِيَّانَ) استثناء من شروط العدالة السابقة (لَا نِسَاءً فِي كُفْرَيْنِ) والفرق أن اجتماع الصبيان مشروع للتدريب فلذا لا يقبل مار من غير أهل الجمع (فِي جُرْحٍ أَوْ قَتْلٍ) مع وجود القتل (وَالشَّاهِدُ مُمَيِّزٌ ذَكَرٌ تَعَدَّدَ لَيْسَ يَعْدُو) ولو في الدين لمزيد تمصب الصغار وضعف شهادتهم (وَلَا قَرِيبٌ) ولو بعد (وَلَا خِلَافٌ بَيْنَهُمْ) في المشهود به ولا بضر سكوت البعض (وَ) لا (فُرْقَةٌ) تفرق الجمع (إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ) عدول (قَبْلَهَا وَلَمْ يَحْضُرْ كَثِيرٌ) لظنة التعليم (أَوْ يَشْهَدَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ) إذ لا ضرورة له معهم (وَلَا يَقْدَحُ رُجُوعُهُمْ) بعد الشهادة (وَلَا تَجْرِي عَنْهُمْ) وَلِذَا وَالْوَأْطِ أَرْبَعَةٌ يَوْقُ) يذهبون فيه للقاضي (وَرَوَّيَا تَحْدَا) بن : ويكنى تعاقبهم في الروية متصلا لا إن قال أحدهم أكرها والباقي طاعت (وَفَرَّقُوا قَطُّ) بخلاف غيرهم وهل ندباً أو وجوباً بخلاف وكذا الخلاف في زيادة كالرود في المكحلة^(١) على قولهم (وَأَنَّهُ أَذْخَلَ فَرْجَهُ فِي فَرْجِهَا) عطف على يوقت (وَلِكُلٍّ) من الأربعة (النَّظَرُ لِلْمَوْرَةِ) ولا يقدح فيهم عدم إرادة الزاني كافي ح وغيره (وَنُدِبَ سَوْأُهُمْ) رجح الوجوب^(٢) (كَالسَّرِقَةِ مَا هِيَ وَكَيْفَ أَخَذَتْ) فان اختلفوا بطلت وحدوا (وَلِمَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا آيِلَ لَهُ كَيْتَقٍ) وطلاق أما الوقف فن المال (وَرَجْمَةٍ) واستلحاق وإحلال وإحصان (وَكِتَابَةٍ)

(١) في المجموع : وتفرغهم وزيادة كالرود في المكحلة مسدوب على أظهر القولين اه
لكن في أقرب المسالك ترجيح الوجوب فيما ناظره

(٢) عبارة الدعوة . وينبغي إذا شهدت بيعة عنده بالزنا أن يكشفهم على شهادتهم ، وكيف رأوه . الخ قال أبو الحسن انظر قوله ينبغي هل مناه يجب أو هو على يابه ؟ الأقرب الوجوب اه

ونكاح ووكالة أو وصية بنير مال وإسلام وردة وتاريخ عدة (عَدْلَانِ وَإِلَا)
بأن آل المال (فَعْدَلُ وَامْرَأَتَانِ أَوْ أَحَدُهَا يَمِينُ كَأَجَلٍ) في بيع (وَحْيَارِ وَ)
شأن (شَفْعَةٍ وَإِجَارَةٍ وَجُرْحٍ خَطَأٍ أَوْ مَالٍ) وهي المتألف التي لا قصاص فيها
(وَأَذَاءَ كِتَابَةٍ وَإِبْصَاءَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ) أى المال وإنما يحلف الوصى إن كان له
نفع وإلا تعين العدل والمرأتان (أَوْ يَأْتُهُ حَكِيمٌ لَهُ يَهْ) أى المال (كثيراء
زَوْجَتِهِ) وفسخ النكاح تبع (وَتَقْدُمُ دَيْنٍ عِنَقًا وَقِصَاصٍ فِي جُرْحٍ) كما سبق
في المستحسنات الأربع في باب الشفعة (وَلِمَا لَا يَظْهَرُ لِلرَّجَالِ امْرَأَتَانِ كَوَلَادَةٍ)
ولم يوجد الولد ولا ثبت أمومة الولد إن أنكر الوطاء إلا بعدلين (وَعَيْنِ
فَرَجٍ) بأمة كالحره إن مكنت وإلا فهي مصدقة^(١) كما سبق (وَأَسْتِهْلَالِ
وَحَيْضٍ) من أمة وتصدق الحره (وَنِكَاحٍ بَعْدَ مَوْتٍ) حق هذا التقديم على
قوله ولما لا يظهر للرجال لأنه مما يؤول للمال (أَوْ سَبْقِيَّتِهِ) أى الموت لياخذ
ورثته المتأخر من المتوارثين (أَوْ مَوْتٍ وَلَا زَوْجَةٍ وَلَا مُدَبَّرَةٍ وَنَحْوَهُ) كأمر
ولد وإلا فلا بد من عدلين (وَتَبَتِ الْإِزْتُ) في مسألة الاستهلال (وَالنَّسَبِ
لَهُ وَعَلَيْهِ) راجع للارث (بِلَا يَمِينٍ وَالْمَالُ دُونَ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ كَقَتْلِ
عَبْدٍ آخَرَ) فثبت القيمة جناية لا لقصاص راجع لما يؤول للمال (وَحِيلَتْ أُمَةٌ)
من غير أمين^(٢) (مُطْلَقًا) ولولم تطلب الحيولة (كَتَغِيرِهَا) بن إلا المقار (إِنْ
طَلَبَتْ بِعَدْلٍ أَوْ اثْنَيْنِ يُزَكِّيَانِ) متعلق بحيلت (وَيَبِيعُ مَا يَقْسُدُ وَوَقِفَ
ثَمَنُهُ مَعَهَا) أى مع شهادة المحتاجين للزكية (بِخِلَافِ الْعَدْلِ) ولم يحلف معه
(فَيَخْلِفُ) ذلك لرد شهادته (وَيُبْقَى بِيَدِهِ) حوراً فيضمنه ولو بعمال (وَأَنْ
يُسْتَلَّ ذُو الْعَدْلِ أَوْ بَيِّنَةٌ مُسَمِّتَةٌ وَإِنْ لَمْ تَقْطَعْ وَضَعَ قِيمَةَ الْعَبْدِ لِيَذْهَبَ

(١) يمينها

(٢) أما الأمين فلا يحال على الراجع كما في شرح المجموع

بِهِ إِلَى بَلَدٍ يَشْهَدُ لَهُ عَلَى عَيْنَيْهِ (أَجِيبَ لَا انْتِفَاءً وَطَلَبَ
إِقَاتَهُ لِأَيِّ بَيِّنَةٍ وَإِنْ بَيِّنَتَيْنِ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ بَيِّنَةً حَاضِرَةً أَوْ سَمَاعًا يَثْبُتُ
بِهِ) بَأَنْ فشا وعينوا السبد (فَيُوقَفُ وَيُؤْكَلُ بِهِ) من يحفظه (فِي كَيَوْمٍ
وَالْفَلَةُ لَهُ) أى المدعى عليه (لِلْقَضَاءِ وَالنَّقِصَةِ) زمن الايقاف (عَلَى الْمُقْضَى لَهُ
بِهِ وَجَازَتْ عَلَى خَطِّ مُقَرَّرٍ بِلَا يَمِينٍ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَسَائِلِ بَيْنِ الْقَضَاءِ
السَّابِقَةِ وَهَذَا إِنْ شَهِدَ عَلَى الْخَطِّ عَدْلَانِ وَهَلْ يَعْمَلُ شَاهِدٌ وَيَمِينٌ عَلَيْهِ فِي الْمَالِيَّاتِ
وَفِي بَنِ تَرْجِيحِهِ أَوْ لَا كَالنَّقْلِ وَفِي الْخُرُشَى وَغَيْرِهِ تَرْجِيحُهُ وَرَجَحَ بَعْضُهُمْ اشْتِرَاطَ
الْخَطِّ وَالْإِزَامَ صَاحِبِهِ كِتَابَةً مَا يَظْهَرُ خَطُّهُ حَيْثُ لَا يَمِينُ (وَخَطُّ شَاهِدٍ مَاتَ أَوْ
غَابَ يَمُودُ) لَاحْضَرُوا لَوْ مَرَأَةً (وَإِنْ يَبْقَى مَالٌ فِيهِمَا) شَيْخَانَا الرَّاجِحُ قَصَرَ
خَطُّ الشَّاهِدِ عَلَى الْمَالِيَّاتِ (إِنْ عَرَفْتَهُ) أَى الْبَيِّنَةُ الْخَطُّ (كَالْمُعِينِ) غَيْرِهِ (وَإِنْ
كَانَ يَتَرَفُّ مُشْهِدُهُ) الْمَوْلَى عَلَيْهِ لَا يَشْتَرُطُ ذَلِكَ وَيَكْفَى قَوْلُهُ (وَتَحْتَمِلُهَا عَدْلًا)
وَاسْتَمَرَ عَدْلًا (لَا) يَشْهَدُ مَعْتَمِدًا (عَلَى خَطِّ نَفْسِهِ حَتَّى يَذْكُرَهَا) أَى الْقَضِيَّةَ
(وَأَدَّى) أَنْ هَذَا خَطُّهُ (بِلَا نَفْسٍ) لِاحْتِمَالِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ الْقَاضِي كَمَا هُوَ قَوْلُ
مَالِكِ الْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ جَمَاعَةُ قَالِ الْأَشْيَاخُ وَهُوَ مِنَ الْمَصَالِحِ الْآلَانِ (وَلَا عَلَى مَنْ
لَا يَتَرَفُّ إِلَّا عَلَى عَيْنَيْهِ) لَا الْأَسْمَ لِاحْتِمَالِ تَغْيِيرِهِ (وَيُسْجَلُ مَنْ رَزَعَتْ أَنَّهَا
ابْنَةُ فَلَانٍ) وَالْمَذْهَبُ ثُبُوتُ الْحَقِّ دُونَ النَّسَبِ (١) وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الزَّعْمُ (وَلَا عَلَى
مُنْتَقِبَةٍ لَتَنْتَعِينَ لِلْأَدَاءِ) وَإِنْ قَالُوا أَشْهَدْنَا مُنْتَقِبَةً وَكَذَلِكَ نَعْرِفُهَا قُلْدُوا
وَعَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهَا) مِنْ سَاءِ غَيْرِهَا (إِنْ قِيلَ لَهُمْ عَيْنُهَا) حَيْثُ لَمْ يَمِيزْ وَهِيَ
بِنَسَبٍ يَخْصُصُهَا عَلَى أَرْجَحِ الْقَوْلَيْنِ وَالْخِلَافُ أَيْضًا مَا شَهِدَ بِهِ مِنْ دَابَّةٍ وَرَقِيقٍ كَمَا
حَقَّقَهُ (ر) (وَجَازَ الْأَدَاءُ إِنْ حَصَلَ الْعِلْمُ) بِأَنْ هَذِهِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهَا (وَإِنْ يَأْتِرُ أَمْرُ
لَا بِشَاهِدَيْنِ) شَارَكَاهُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَيْهَا (إِلَّا قَلًّا) عَنْهُمَا نَمَّ لَوْ سَأَلَهَا فَأَخْبَرَاهُ

وحصل العلم فأولى من المرأة (وَجَازَتْ يَسْمَاعُ فَشَا عَنْ تَقَاةٍ وَغَيْرِمِ) والأرجح
لا بد من جمعها في الأداء (بِمِلْكٍ لِحَاثٍ مُتَصَرِّفٍ طَوِيلًا) حقق روجيه أن
التصرف لا يشترط هنا فضلا عن الطول (وَقَدَّمَتْ بَيْنَةَ الْمِلْكِ) بتأ (إِلَّا
يَسْمَاعُ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ كَأْبِي الْقَانِمِ) لأن الناقلة مقدمة (وَوَقَفَ) عطف على
ملك والأرجح أنه لا يشترط فيه الحوز (وَمَوْتٍ بَعِيدٍ) في البلاد ولم يطل الزمن
وإلا فلا بد من القطع (إِنْ طَالَ الزَّمَانُ) بالسماع كعشرين سنة وهذا في
غير الموت لما عرفت (بِلَا رِيْبَةٍ) لا إن لم يعلم ذلك من في سنهم مع كثرة
(وَحَلَفَ وَشَهِدَ اثْنَانِ) وقيل يعمل بشاهد ويمين (كَعَزَلٍ وَجُرْحٍ وَكُفْرِ
وَسَفَةٍ وَنِكَاحٍ وَضِدْهًا) من تولية وتمديد وإسلام ورشد وطلاق (وَإِنْ
يُخْلَعُ وَضَرَرِ زَوْجٍ) ولو لم يطل (وَهَبَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَوِلَادَةٍ وَجِرَابَةٍ وَإِبَاقٍ
وَعُدْمٍ وَأَسْرِ وَعَتَقٍ وَلَوْثٍ) وحس شهادتهما على القتل لو^(١)
(وَالْتَحَلُّ إِنْ افْتَقَرَ إِلَيْهِ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَتَمَيَّنَ الْأَدَاءُ مِنْ كَبِيرِ يَدَيْنِ
وَعَلَى) شاهد (ثَالِثٍ إِنْ لَمْ يَحْتَزْ بِهِمَا وَإِنْ انْتَفَعَ) من تعين عليه الأداء
(فَجُرْحٍ إِلَّا رُكُوبَهُ لِمُسْرِ مَشِيٍّ وَعَدَمَ دَابَّتِهِ لَا كَسَافَةِ الْقَضْرِ)
عطف على قوله كبير يدين (وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنْهُ بِدَابَّةٍ وَفَقْرٍ) مع البعد
(وَحَلَفَ بِشَاهِدٍ فِي طَلَاقٍ وَعَتَقٍ لَا نِكَاحٍ إِنْ نَكَلَ خَيْسٌ وَإِنْ طَالَ دَيْنٌ)
سبق عند قوله وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين الخ (وَحَلَفَ عَبْدٌ وَسَفِيَةٌ مَعَ
شَاهِدِهِ) وإلا حلف سيد غير المأذون وكذا تحلف السفينة على اللبس في
خولة الاحتماء ولها المهر (لَا صَيٍّ وَأَبَوَاهُ وَإِنْ أَنْفَقَ) خلافاً للقول بالخلف
تسقط النفقة مان ولى الولي العاملة فهو الذى يحلف (وَحَلَفَ مَطْلُوبٌ)

(١) جملة المسائل التي يعمل فيها بشهادة السماع اثنتان وثلاثون نظماً مصممة في ثمانية
آيات أوردها شب . وقلها عنه السامى في بقية السالك فتنظر .

مَطْلُوبٌ) للصبي (لِيُتْرَكَ) للدعي به (بِيَدِهِ) . حوزا فيضمنه من المساوي
(وَأُسْجِلَ) شهادة شاهد الصبي (لِيَخْلِفَ إِذَا بَلَغَ كَوَارِثُهُ) إن مات (قَبْلَهُ)
أى البلوغ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) الوارث (نَكَلًا أَوَّلًا) عن حلف حصته فيما
إذا شهد الشاهد بمشترك (فَفِي خِلَافِهِ) على حصة الصبي لأنه قد يظهر له الحق
(قَوْلَانِ) وَإِنْ نَكَلَ) الصبي إذا بلغ أو وارثه (ا كُتِفِي بِيَمِينِ الْمَطْلُوبِ
الأولى) وأما لو نكل المطلوب فانه يؤخذ منه ابتداء (وَإِنْ خَلَفَ الْمَطْلُوبُ)
لرد شاهد (ثُمَّ أَى بَاخَرَ فَلَا ضَمَّ وَفِي خِلَافِهِ) أى الطالب (مَعَهُ) أى الآخر
(وَتَخْلِيفِ الْمَطْلُوبِ) ثانياً (إِنْ لَمْ يَخْلِفْ قَوْلَانِ) أظهرهما الحلف ولو أقام
شاهدين قضى لهما على الأرجح (وَإِنْ تَعَدَّرَ يَمِينُ بَعْضِ كَشَاهِدٍ يَوْضَعُ عَلَى بَنِيهِ
وَعَقِبِهِمْ أَوْ عَلَى الْفُقَرَاءِ خَالَفَ) المدعى عليه فى الثانية ابتداء وفى الأولى بعد
نكول المدعى (وَإِلَّا فَجُبُنَ) وإذا بطل فى الأولى بنكول الموجودين وحلف
الخصم فى حلف من يأتى بعد واستحقاقهم خلاف فى بن (فَإِنْ مَاتَ) الخالف
فى الأولى (فَفِي تَعْيِينِ مُسْتَحَقِّهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَوَّلِينَ) ويحلفون ولا يضرهم
نكولهم الأول كما سبق فى وارث الصبي وقوله الآتى ولا يمكن إن نكل ، فى اتحاد
الحق (أَوْ الْبَطْنِ الثَّانِي) وهو الأرجح (تَرَدَّدَ) ومن للبيان ويحلف أولاد
النكاكين (وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى حَاكِمٍ قَالَ ثَبَتَ عِنْدِي إِلَّا بِإِشْهَادٍ) منه وهو
نمديل للناقلين فلا يجرهما غيره (كَاشْهَدَ عَلَى شَهِادَتِي أَوْ رَأَاهُ يُوَدِّيَهَا) عند
فاض تشبيه فى جواز النقل عن الشاهد ولو تسلسل (إِنْ غَابَ الْأَصْلُ وَهُوَ رَجُلٌ)
أما المرأة فلا يشترط غيبتها (بِكَافٍ لَا يَلْزَمُ الْأَدَاءَ مِنْهُ) على ما سبق
(وَلَا يَكْفِي فِي الْحُدُودِ الثَّلَاثَةِ الْإِيَّامِ) وقيل كثيرها (١١) (أَوْ مَاتَ أَوْ مَرَضَ)

وَلَمْ يَطْرَأْ) على الأصل (فَتَقَّ أَوْ عَدَاوَةٌ بِخِلَافِ جِنِّ (١) فلا يضر طروء
 (وَلَمْ يَكْذِبْهُ أَضْلُهُ) ولو بشكه (قَبْلَ الْحُكْمِ) راجع للتكذيب أما العسق
 والعداوة فلا يضران بعد الأداء ولو قبل الحكم على الراجح كما في حش وغيره
 (وَالْأَيُّ) بأن كذبه بعد الحكم (مَضَى بِلا غُرْمٍ) على الشهود (وَنَقَلَ عَنْ
 كُلِّ اثْنَانِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَضْلًا) ويكفي اثنان عنهما وكذا في قوله (وَفِي الزَّانَا
 أَرْبَعَةٌ عَنْ كُلِّ أَوْ) أربعة (مِنْ كُلِّ اثْنَيْنِ اثْنَانِ) وأولى عن كل واحد
 اثنان وكذا اثنان عن ثلاثة واثنان عن واحد على ما لعبد الملك وهو الأوجه كما في
 بن خلافا لما في توضيحه (وَلَقَّ قَلَّ بِأَصْلِهِ) لا عكسه (وَنَقَلَ امْرَأَتَيْنِ مَعَ
 رَجُلٍ فِي بَابِ شَهَادَتَيْنِ وَإِنْ قَالَ وَهَمْنَا بَلْ هُوَ هَذَا سَقَطْنَا) لأن الشهادة بلا
 ثبت جرحة وهذا قبل الحكم ومثله الرجوع المحض (وَ) قوله (لَا رَجُوعُهُمْ)
 أى فلا يسقط بعد الحكم ومثله الوهم فهو احتباك والدليل على أنه بعد الحكم قوله
 (وَعَرِمَا مَالًا وَدِيَّةً) فان الفرم لما أُلْفَ بالحكم (وَلَوْ نَعَمْدًا) وقال أشهب
 يقتص من بعد الزور (وَنَقِضَ إِنْ ثَبِتَ كَذِبُهُمْ كَحَيَاةٍ مَنْ قَتَلَ أَوْ جَبَّ قَبْلَ
 الزَّانَا) فلا يستوفى وإن ثبت بعد الاسقياء غرما ويوجمان أدبًا في القتل ويسجنان
 (وَلَا يَشَارِكُهُمْ) أى تهبود الزنا في الدية (شَاهِدَا الْإِحْصَانِ) إذا رجع الكل
 وقال أشهب بالشركة فقبل على العدد وقيل مناصفة كما في بن (كَرْجُوعُ الْمَرْكُوحِ)
 فالفرم على الأصل وإن رجع المزدكي وحده أو شاهدا الإحصان وحدهما فلا غرم
 (وَأَدْبًا فِي كَقَذْفٍ) إن لم يتلقا شيئاً يضمنانه (وَحَدَّ شُهُودُ الزَّانَا) إذا رجعا
 (مُطْلَقًا) ولو بعد الحكم (كَرْجُوعُ أَحَدِ الْأَرْبَعَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ وَبَعْدَهُ
 حَدُّ الرَّاجِعِ فَقَطَّ) وأما إن نبين أحدهم غير عدل فينقض كما سبق ويحدون كما

في حش وبن (وإن رجع اثنان من ستة فلا غرم ولا حد) لبقاء النصاب
 (إلا أن يتبين أن أحد الأزعة عبد فيحد الزوجان والعبد) ولا غرم
 على العبد (وغرمًا فقط رجع الدية ثم إن رجع ثالث) من ستة أحرار (حد
 هو والسابقان وغرموا رجع الدية) لأن الزائد على الثلاثة ولو كثر كرايع
 (ورابع فنصفها) ثم اكل ربع (وإن رجع ثالث بعد فق عينه وخامس
 بعد موضحته ورابع بعد موته قتل) الرابع (الثاني خمس الموضحة)
 لأنها بخمسة هو أحدم (مع سدس القين كالأول) تشبه في السدس (وعلى
 الثالث ربع دية النفس فقط) والأطراف تندرج وهذا على قول ابن المواز أن
 الرجوع بعد الحكم يمنع الاستيفاء والراجع قول ابن القاسم يستوفى فيشترك الثلاثة
 في الربع (وممكن مدع رجوعاً من بينة كمين) من الشاهد أنه مارجع
 (إن أتى بطنخ) فيما بعد الكاف كان يتحدث الناس بالرجوع (ولا يقبل
 رجوعهما عن الرجوع وإب عليم الحاكم يكذبهم وحكم فالتقصاص)
 كالولي وبعدم المدالة ، فالدية في ماله كما سبق في القضاء حقه بن (وإن رجعا
 عن طلاق فلا غرم كغفر التقصاص إن دخل) لأن الاستمتاع لا قيمة له
 (وإلا فنصفه) بناء على أنها لا تملك بالمقدشينا مشهور على ضعيف (كرجوعهما
 عن دخول مطلق) إلا في التفويض فالكل (واختص) بنرم النصف كما في
 (ر) . (الراجعان) عن شهادتهما (يدخول عن) الراجعين عن (الطلاق)
 لأنهما كن رجعا عن طلاق مدخول بها وسبق لاشي عليهما (ورجع شأدا
 الدخول) بنصف الصداق (على الزوج يموت الزوج إن أنكر الطلاق)
 لأنه معترف بموتها في عصمته فيتكمل المهر (ورجع الزوج عليهما) أي شاهدي
 الطلاق (بما فوته من إرث دون ما غرم) من مهر (ورجعت عليهما بما
 فاتهما من إرث و) نصف (صداق وإن كان) الرجوع (عن تجريح أو

تَمْلِيْطُ شَاهِدِيْ طَلَقٍ أَمَةً غَرَمًا لِلْسَيِّدِ مَا نَقَصَ بَرَّ وَجِدَّتِهَا) وكذا العبد لا الحرة
(وَلَوْ كَانَ يَخْلَعُ) الباء بمعنى عن (بِسَرَّةٍ لَمْ تَطِبْ أَوْ بَاقٍ فَالْقِيَمَةُ حِينَئِذٍ)
على غره (كَأَن تَلَّافَ بِلَا تَأْخِيْرٍ لِلْحُصُولِ فَتَغْرَمَ الْقِيَمَةَ حِينَئِذٍ) أى حين الحصول
(عَلَى الْأَحْسَنِ وَإِنْ كَانَ يَعْتِقُ غَرَمًا قِيَمَتَهُ وَوَلَاؤُهُ لَهُ وَهَلْ إِنْ كَانَ)
العتق المرجوع عنه (لِأَجْلِ يَغْرَمَانِ الْقِيَمَةَ وَالْمَنْفَعَةَ إِلَيْهِ لَهَا) بقدر ماغرمما
قاله سحنون وهو الأقوى ، فان قتله السيد رجما عليه ، أو مات فن ماله (أَوْ
تَسْقُطُ مِنْهَا) قيمة (الْمَنْفَعَةُ) على الفرر ويستوفيا السيد (أَوْ يُخَيَّرُ فِيهَا)
أى تسامى المنفعة كالأول كلما استوفى دفع مقابله (أَقْوَالٌ وَإِنْ كَانَ يَعْتِقُ
بِذِيْرٍ) بيانية (فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَوْفِيَا مِنْ خِدْمَتِهِ فَإِنْ عَتَقَ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ فَعَلَيْهِمَا)
ضام (وَهَما أَوْلَى إِنْ رَدَّهُ أَوْ بَعْضُهُ كَالْجَنَابَةِ) تشبيه فى أن المجنى عليه أولى
من الترماء (وَإِنْ كَانَ يَكْتَابُهُ فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَوْفِيَا مِنْ نُجُومِهِ وَإِنْ رُفِّقَ فَمِنْ
رَقَبَتِهِ وَإِنْ كَانَ بِاسْتِيلَادٍ فَالْقِيَمَةُ وَأَخْذًا مِنْ أَرْضِ جَنَابَةِ عَائِنَا وَفِيهَا
اسْتِفَادَتُهُ قَوْلَانِ) أقوامها لا يأخذان منه (وَإِنْ كَانَ يَعْتِقُهَا) أى أم الولد
(فَلَا غُرْمَ) إذ لم يفوتا إلا الاستمتاع كاللدخول بها ويسير الخدمة لغو (أَوْ يَعْتِقُ
مُسْكَاتِبٍ فَالْكِتَابَةُ) أو مدبر أو مؤجل قيمتهما كذلك (فَإِنْ كَانَ) شهادة
الزَّاحِفَيْنِ (بِبُتُوْقٍ فَلَا غُرْمَ إِلَّا بَعْدَ أَخْذِ الْمَالِ بِإِثْرٍ) فيغرمان لمستحقه
لولاها (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) الشهود ببنتوه (عَبْدًا) للاب (قِيَمَتُهُ) يغرمانها
(أَوْ لَا ثُمَّ إِنْ مَاتَ وَتَرَكَ) ابناً (آخَرَ فَالْقِيَمَةُ لِلْآخِرِ) لا يرث منها الشهود
به وبذلك يلغز (وَغَرَمًا لَهُ) أى للآخر (نِصْفَ الْبَاقِي) الذى أخذه الشهود
به (وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ مُسْتَفْرَقٌ أَخَذَ مِنْ كُلِّ نِصْفِهِ) الذى بيده قبل القيمة
تقدما للمال المتفق عليه (وَكُلُّهُ بِالْقِيَمَةِ) ما بقى من الدين (وَرَجَمًا عَلَى
الْأَوَّلِ بِمَا غَرَمَهُ الْمُبْدَى لِلْغَرِيمِ) وَإِنْ كَانَ يَبْرُقُ لِحَرْفٍ فَلَا غُرْمَ إِلَّا لِكُلِّ

مَا اسْتَعْمِلَ وَمَالٍ اِنْتَزَعَ وَلَا يَأْخُذُهُ) أى الرجوع به (الشَّهُودُ لَهُ)
 بالرقبة (وَوَرِثَ عَنْهُ) أى عن العبد (وَلَهُ عَطِيَّتُهُ لَا تَزُوْجُ) به بلا إذن
 (وَإِنْ كَانَ بِمِائَةِ زَيْدٍ وَغَيْرِهِ ثُمَّ قَالَ لَزَيْدٍ) كلها (غَرَمًا حَسِينٍ)
 مدفوعة (لِقَمَرٍ وَقَطْ) ولا يأخذ زيد غير الحسين فلا يفرمان له ولا عنه (وَإِنْ
 رَجَعَ أَحَدُهُمَا غَرَمَ نِصْفَ الْحَقِّ) والشاهد مع اليمين يفرم الجميع على الراجح
 (كَرَجُلٍ مَعَ نِسَاءٍ) تشبيهه في غرامته النصف وإن بقي من النساء واحدة فملى
 من رجوع ربع الحق وإن كثرت وإن رجعت كلهن فملين النصف (وَهُوَ مَعَهُنَّ
 فِي الرِّضَاعِ كَأَنْتَيْنِ) المذهب كواحدة والرضاع يثبت بمرايين حتى بقيت واحدة
 فملى الرجل والراجحات النصف والكل عليهم والغرم للارث وصداتها قبل
 الدخول بالموت تأمل (وَ) إن رجع أحد الشاهدين (عَنْ بَعْضِهِ) أى بعض
 المشهود به (غَرَمَ نِصْفَ الْبَقْصِ) فمن الثلث غرم السدس وفس (وَإِنْ رَجَعَ
 مَنْ يَسْتَقِلُّ الْحُكْمَ بِمَدْمِهِ فَلَا غَرَمَ فَإِذَا رَجَعَ غَيْرُهُ فَالْجَمِيعُ) على ما سبق
 (وَلِلْمَقْضَى عَلَيْهِ مَطَالِبَتُهُمَا بِالْدَّفْعِ لِلْمَقْضَى لَهُ وَلِلْمَقْضَى لَهُ ذَلِكَ إِذَا تَعَدَّرَ)
 الأخذ (مِنْ الْمَقْضَى عَلَيْهِ وَإِنْ أُمْسَكَ جَمْعُ بَيْنَ الْبَيْنَتَيْنِ جَمْعٌ) كأن
 تشهد بسلامة ثوب في مائة فشهد الأخرى سلمه ثوبين غيره في مائة فيلزمه الأثواب
 الثلاثة في المائتين (وَإِلَّا) يمكن جمع (رُجْعٌ بِسَبَبٍ مِلْكٍ كَسَجٍّ وَنَتَاجِ
 إِلَّا) أن يشهد للأخر (بِمِلْكٍ مِنَ الْقَاسِمِ) فتقدم بينته لأنها ناقله (أَوْ تَارِيخٍ
 أَوْ تَقْدِيمٍ وَبِمَزِيدٍ عَدَالَةٍ) في الأصول لا المزككين ويخف صاحبها والترجيح
 في الماليات ^(١) لما سبق من إلفائه في النكاح (لَا عَدَدَ) حيث لا يخرج مخرج

(١) الترجيح مبتدأ وفي الماليات خبر والمضى أن الترجيح المذكور إنما هو في الماليات
 وما آل إليها مما ثبت شاهد ويمين . وأما غيرها مما ثبت بشاهدين فلا يقع الترجيح فيه
 بزيادة العدالة

التواتر (وَبَشَاهِدَيْنِ عَلَى شَاهِدٍ وَبَيْنٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ) إلا أن يكون الشاهد مع المرأتين عدل و بشاهد وامرأتين عليه مع عين (وَيَدِّ) فيا لم يعرف أصله (إِنْ لَمْ تَرْجَحْ بَيْنَهُ مَقَالًا بِهِ فَيَحْلِفْ وَبِالْمَلِكِ عَلَى الْحَوَزِ) ولم تمض مدة الحياة (وَيَنْقَلِ عَلَى مُنْتَضِحَةٍ وَصِحَّةٍ) شهادة (الْمَلِكِ) بتا (بِالتَّصَرُّفِ وَعَدَمِ مُنَازَعِ وَحَوَزٍ طَالَ كَعُسْرَةِ أَشْهُرٍ وَأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عَلَيْهِمْ) فان قطعوا ردوا وفي الاطلاق تردد^(١) (وَتَوَوَّلَتْ عَلَى الْكَدَالِ فِي الْأَخِيرِ) والمتمد أن ذكره شرط وما قبله يعتمد عليه وإن لم يذكر (لَا بِالِاشْتِرَاءِ) من غير تعيين المشتري منه عطف بالتصرف ومع سببته هو قوله و ينقل (وَإِنْ شَهِدَ بِإِقْرَارٍ) بأنها ملك خصمه (استُصْحِبَ) ولا يحتاج لزيادتهم: لم يخرج عن ملكه (وَإِنْ تَبَدَّرَ تَرْجِيحُ سَقَطَتَا وَبَقِيَ بَيِّنَةٌ حَازِرَةٌ) كما سبق (أَوْ لَيْتَ يَقْبُرَ لَهُ) الحاضر به ولا يخرج عنها (وَقَسِمَ عَلَى الدَّعْوَى إِنْ لَمْ يَكُنْ يَدُّ أَحَدِهِمَا كَالْمَوْلِ) فإذا ادعاه أحدهما والثاني نصفه فكأنها ستة عالت لتسعة فلا أول الثلثان ولو قسم على التنازع والتسليم لأخذ ثلاثة أرباعه (وَلَمْ يَأْخُذْهُ بِأَنَّهُ كَانَ بِيَدِهِ) إذ لا يلزم من الحوز الملك (وَإِنْ ادَّعَى أَخٌ أَسْلَمَ أَنْ أَبَاهُ أَسْلَمَ فَالْقَوْلُ لِلنَّصْرَانِيِّ) موافقة الأصل حيث لا بينة (وَقَدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ) لأنها باقاة (إِلَّا) أن تشهد بينة الأخير (بِأَنَّهُ تَنَصَّرَ وَمَاتَ إِنْ جَهِلَ أَصْلُهُ) هذا محط الاستثناء وهو ينقطع لأن ما قبله أصله نصراني (فَيُقَسَّمُ) حيث لا مرجح (كَمَنْجُولِ الدِّينِ) ولا سنة فلا تكرار (وَقَسِمَ عَلَى الْجِهَاتِ) راجع لما قبل الكاف أيضاً الاسلام والنصرانية واليهودية وما عداها (بِالسُّوْيَةِ) ولو اختلف عدد أصحابها ثم كل جهة على شرعها (وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا طِفْلٌ فَهَلْ يَخْلِفَانِ وَيُوقِفُ الثَّلَاثُ)

(١) أظهره الصفحة .

لاحتمال اختيار اختياره إذا بلغ جهة ثالثة (فَمَنْ وَاقَعَهُ أَخَذَ حِصْبَهُ وَرُدَّ عَلَى
الْآخِرِ) سدمه ولا ينقص ذلك عن الثلث وبها يلغى (وَإِنْ مَاتَ حَلَفًا) كالأول
لنصيب الصبي (وَقِيمَ) بينهما (أَوْ لِلصَّغِيرِ النِّصْفُ) لأن كلا يقول أخى
وتنازعا في غير نصفه (وَيَجْبِرُ عَلَى الْإِسْلَامِ قَوْلَانِ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى شَيْئِهِ^(١))
ولو من غير جنسه (فَلَمْ يَأْخُذْهُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ عَقُوبَةٍ) وفي العقوبة لا بد من
الحاكم (وَأَمِنْ فِتْنَةً وَرَذِيلَةً) ولو من ودية وماسبق في الودية^(٢) ضعيف
(وَإِنْ قَالَ أَيْرَأْنِي مَوْكَلَتَ الْغَائِبَ أَنْظِرْ) ان قربت الغيبة وأخذ للمبال
مع البعد فاذا قدم للوكل وأقر بالأبراء رد وإلا حلف وأخذه وإلا حلف ذلك
فان نكل فلا شيء له (وَمَنْ اسْتَمْتَلَى بِدَفْعِ بَيْنَتِهِ أَمْلًا بِالْإِجْتِهَادِ) كما
سبق (كَتَسَابٍ وَشَبَهَةٍ يَكْفِيلُ بِالْبَالِ) راجع لمائة الغائب والمتمتع فيها
بعدمها كفاية حميل الوجه (كَأَنَّ أَرَادَ إِقَامَةً) شاهد (ثَانٍ) فيطاق غريمه
بكتيل عمل (أَوْ بِإِقَامَةِ بَيْنَتِهِ) الباء بمعنى اللام كما في نسخة عطف على الدفع
(فَيَحْمِلُ بِالْوَجْهِ وَفِيهَا أَيْضًا نَفْيُهُ وَهَلْ خِلَافٌ) وهو المتمتع فالراجح النفي
كما سبق في الضمان (أَوْ الْمَرَادُ) بانتميت (وَكُلُّ يَلَازِمُهُ) لا حقيقة الحيل الغارم
(أَوْ) محله (إِنْ لَمْ تَعْرِفْ عَيْنَهُ نَأْوِيَلَاتٍ وَيُجِيبُ عَنِ الْقِصَاصِ الْعَبْدُ) فان أهم
كان استحبابه ولي الدم رد إقراره إلا أن يجهل الولي فيحلف (وَعَنِ الْأُرْشِ السَّيِّئِ)
فان قامت قرينة كسحاق المقطوع بالبعد قبل إقراره^(٣) (وَالْيَسِيرُ فِي كُلِّ حَقٍّ^(٤)) ولو
قل (بِإِثْمِهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَلَوْ كِتَابِيًّا) لا يجوز^(٥) (وَنَوَّاتٌ عَلَى أَنْ النَّصْرَانِيَّ

(١) أى اللال

(٢) وهو قول السدي : وليس له الأخذ منها لمن ظلمه مثلها

(٣) ويكون الأرض في رقبته ، فيغير سيده بين أن غديه أو يسله في أرضه

(٤) غير الامان والقائمة أما الامان فيمينه أشهد بالله ، والقائمة يمينها أقسم بالله . ولا يزد

فيها زلفى لا إله إلا هو

يَقُولُ بِاللَّهِ قَطُّ) لَأَنَّهُ يَمْتَدُّ التَّثْلِيثُ بِلِ وَتَوَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ فِي الْيَهُودِيِّ أَيْضًا وَفِي
نَحْوِ التَّحْلِيفِ بِالطَّلَاقِ (١) تَحَدَّثُ لِلنَّاسِ أَقْصَى بِحَسَبِ مَا يَحْدُثُونَ مِنَ النُّجُورِ (وَعُظِّمَتْ
فِي رُبْعِ دِينَارٍ) لَوْ أَخَذَ (بِجَامِعٍ) وَيَحْلِبُهُ كَالْجَمْعَةِ عَلَى خِلَافِ بْنِ كَالْكَنَيْسَةِ
وَبَيْتِ النَّارِ وَالْقِيَامِ لَا بِالْأَسْتِقْبَالِ وَيَمْنِبِرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (عَجَّ وَرَأَى
مَطَرٍ وَابْنُ الْمَاجِشُونِ تَغْلِيظُهَا بِمَطْلُقِ مَنْبَرٍ، بِنِ وَبِهِ الْعَمَلُ عِنْدَمَا (وَحَرَجَتْ
الْمُخْدَرَةُ فِيمَا أَدَعَتْ أَوْ أَدْعَى عَلَيْهَا إِلَّا الَّتِي لَا تَخْرُجُ نَهَارًا وَإِنْ مُنْتَوَلَدَةً
فَلَيْلًا) وَلَا يُلْزِمُهَا الْإِخْفَاءُ (وَحَلَفَ فِي أَقْلٍ فِي بَيْتِهَا) كَمَنْ لَا تَخْرُجُ أَصْلًا
وَلَا يَشْتَرِطُ فِي هَذِهِ حُضُورُ الْخَصْمِ بِيَمِينِهَا كَمَا فِي عَجٍّ (وَإِنْ أَدْعَيْتَ قَضَاءً عَلَى
مَيْتٍ لَمْ يَحْلَفْ إِلَّا مَنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ مِنْ وَرَثَتِهِ) وَيُثَبِّتُ الْحَقَّ لَجَمِيعِهِمْ فَإِنْ نَكَلَ
أَخْرَجَ الصَّبِيَّ لِلْبُلُوغِ كَمَنْ شَاهَدَ كَمَا فِي نِ (وَحَلَفَ فِي تَقْصُصٍ) مِنْ عِدَدٍ أَوْ وَزْنٍ يَتِمَّ
بِهِ (بَتًّا وَعَشْرًا) وَوَزْنٌ لَا يَتِمَّ بِه (عِلْمًا) إِلَّا الصَّيْرِ فِي فِتْنَةٍ عَلَى الْأَظْهَرِ وَهَذَا
إِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ الْآخِذُ لَهَا بِصَدَقِ يَمِينِهِ (وَاعْتَمَدَ الْبَاتُ عَلَى ظَنِّ قَوِيٍّ (٢)
كَخَطِّ أَبِيهِ أَوْ قَرِينَتِهِ) مِنْهُ أَوْ مِنْ خَصْمِهِ (وَيَمِينُ الْمَطْلُوبِ مَا لَهُ عِنْدِي
كَذَا وَلَا شَيْءَ مِنْهُ وَنَقَى سَبَبًا إِنْ عِيْنٌ وَغَيْرُهُ) تَشْدِيدًا (فَإِنْ قَضَى نَوَى
سَلَفًا يَجِبُ رَدُّهُ) الْآنَ (٣) وَقَدْ أُجِيزَ ذَلِكَ فِي الْمَصْرِ الْحَقِيقِيِّ بِخِلَافِ الْحَبْسِ كَمَا فِي
عَجٍّ (وَإِنْ قَالَ وَقَفَ أَوْ لَوْلَى لَمْ يُجْتَمَعْ مَذْعَجٌ مِنْ بَيِّنَةٍ) وَخَصَامُهُ عَلَى مَنْ
لَهُ ذَلِكَ (وَإِنْ قَالَ لِقُلَانٍ فَإِنْ حَضَرَ أَدْعَى عَلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ فَلَمْ يَدْعِ الْمَقْرَأَ)
أَنْ يَرَارَهُ حَتَّى (وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ وَغَيْرُهُ مَافَوْتَهُ أَوْ غَابَ لَزِمَهُ بَيِّنٌ أَوْ بَيِّنَةٌ)

(١) وَبِالْمَصْفِ وَضَرِيعُ الْوَلَدِ . وَكُنَّا بِالصَّلِيبِ لِنَصْرَانِي

(٢) وَالنُّسُوسُ جَيْتٌ لَمْ يَخُ الْعَلَنَ

(٣) وَتَمَّتْهُ تَوْرِيثُهُ . وَقَوْلُهُ : الْبَيِّنُ عَلَى نِيَةِ الْحَلْفِ — وَهُوَ مَا يُخَوِّدُ مِنْ حَدِيثٍ — عَلَيْهِ

إِذَا كَانَ الْحَلْفُ حَقًّا فِي شَيْءٍ الْأَمْرُ ، وَهَذَا لِأَنَّ لَهُ

ولو على إيداع فلان (وَأَنْتَقَلَتِ الصُّكُومَةُ لَهُ فَإِنْ نَكَلَ) المقر (أَخَذَهُ) المدعي جوازاً (بِلَا يَمِينٍ فَإِنْ جَاءَ الْمُقَرُّ لَهُ فَصَدَّقَ الْمُقَرُّ أَخَذَهُ) وإن كذبه فلا شيء له (وَأِنْ اسْتَحْلَفَ وَلَهُ بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ أَوْ كَالْجُمُعَةِ يَقْلَمُهَا لَمْ تُمْسَعْ) كما سبق (وَأِنْ نَكَلَ فِي مَالٍ وَحَقٍّ) أى ما يؤول إليه (اسْتَحَقَّ بِهِ يَمِينٍ) أى بسبب النكول مع يمين (إِنْ حَقَّقَ) فإن المشهور أن يمين التهمة تتوجه ولا ترد (وَالْيَمِينُ الْحَاكِمُ) وجوباً (حُكْمُهُ) أى النكول (مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْغَضَمِ) وَلَا يَسْكُنُ مِنْهَا ثَانِيًا (إِنْ نَكَلَ بِخِلَافٍ مُدَّعٍ) أو مدعى عليه (الْتَزَمَهَا ثُمَّ رَجَعَ) فيردها على الآخر أو يقيم ثانياً (وَأِنْ رُدَّتْ عَلَى مُدَّعٍ) لا مفهوم لردت ولا لمدع (وَسَكَتَ زَمَنًا فَلَهُ الْحَلْفُ وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرَ شَرِيكَ وَتَصَرَّفَ) تصرف المالك غير الهبة والوطء والكتابة فإن هذه لا يحتاج معها إلى طول الزمان إذا علم المدعى ذلك ولم ينكر وهذا عام في جميع الأقسام التي ذكرها المؤلف والتي لم يذكرها كالأصهار والموالي ولا يلتفت لسلام الشرح وغيره والحاضر بيع سلته لثمن ما لم تمض سنة وللنائب الرد ما لم تمض سنة ، فالثمن ما لم يطل وأفاد التصرف أنه لا حيازة فيما في التهمة كالوقوف لحق الله تعالى (ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ سَاكِتٌ) وهل نفيد المنازعة بلا حاكم خلاف (بِلَا مَانِعٍ) كخوف فلا حيازة لمن عرف بالتصدي كما في بن وقيل بشرط بيان سبب الملك ، وكجهل الملك لا مستنده على ما في بن وهل يعمل على العلم أو عدمه خلاف في (ح) (عَشْرَ سِنِينَ لَمْ تُمْسَعْ^(١)) دعواه الملكية (وَلَا يَبْنَتْهُ إِلَّا بِإِسْكَانٍ) ونحوه كمزاحة لأن الحيرة إذا جهل كيفية دخول الحائز ، ولا بد أن يدعى الحائز الملكية لما قال ابن رشد وغيره الحيازة لا تنقل ملكاً ، وإنما تدل عليه وتقويه

(١) قال ابن سحنون : نأى أمر الله تعالى بنيه بالقتال بعد عشر سنين — يحيى من لرسالة —

علم أنها غاية الاعتدال اه شرح المجموع

وفي لزوم بيان سبب الملكية والحلف خلاف (كَشْرِيكَ أَجْنَبِيَّ حَاَزَ فِيهَا) أى الشر (إِنْ هَدَمَ وَبَنَى) ما لا يستحق وأحدهما ^(١) كاف (وَفِي الشَّرِيكَ الْقَرِيبِ) بل القريب مطلقاً إلا لداوة فكالأجنبي (مَعْمَهَا) أى المدم والبناء (قَوْلَانِ) قيل بكفى الشر وقيل لا بد من زيادة على أربعين ^(٢) ، كعم غيرهما والموالى والأصهار كالأقارب ^(٣) وقيل كالأجنبي ، وقيل كالشريك (لَا تَيْنَ أَبِ وَأَبْنِي إِلَّا بِكُفْبَةٍ) بخضرتة فيمضى كما سبق أنه لا يشترط فيه الطول (إِلَّا أَنْ يَطُولَ مَعْمَهَا) أى المدم والبناء (مَا نَهَيْكَ الْبَيْتَةُ وَيَنْقَطِعَ الْعِثْمُ وَإِنَّمَا تَفْتَرِقُ الدَّارُ مِنْ غَيْرِهَا فِي الْأَجْنَبِيِّ) بل وفي القريب يكفى غير الدار الزيادة على الشر (قَبَى الدَّابَّةِ وَأَمَةِ الْخِدْمَةِ السُّنْتَانِ وَيَزَادُ فِي عَبْدٍ وَعَرَضٍ) وأمة غير الخدمة على ثلاث سنين ونوب اللباس غينه سنة وأصل الباب غلبة الظن

* (بَابُ) *

(إِنْ أَتَيْتَ مُكَلَّفًا) ولو سكر حراماً وإلا صلى المأقلة (وَإِنْ رُقِيَ غَيْرُ حَرَبِي) لأنه بتوبته تسقط جنايته وقبلها يقتل لحرية على ما سبق (وَلَا زَائِدٍ خُرَيْقَةٍ أَوْ إِسْلَامٍ حِينَ الْقَتْلِ) يعنى من الرمي للتلغف كما قال بعد (إِلَّا لِنِيَامٍ) وهى القتل لأخذ المال فيقتل الزائد لأنه حد حكما كما يأتى (مَقْصُومًا) مفعول أتلف من الرمي (لِلتَّلْغِفِ ^(١)) ولا حاجة لقوله (وَالْإِصَابَةِ) لأنه سيأتى يقول والجرح كذلك لا إن كان هدرأ عند أحدهما (يَلِيْمَانِ وَأَمَانٍ) ودخل فيه

(١) ملواو يسمى أو

(٢) وهو الأرجع .

(٣) على أظهر الأقوال .

٢٠ (٤) متعلق بمصوماً واللى أن المقتول يكون مصوماً من وقت رموه إلى حين تلقه فهو صرب مصوماً ثم ارتد المصروب قبل خروج روحه لم يتحص من التعارب .

الجزية متعلق بمصوم (كَاتِلًا مِّنْ غَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ وَأُدِّبَ) المستحق إن قتله
وتم من ينصفه (كَمْ تَدَّ) وعلى قاتله دية (وَرَأَى أَحْسَنَ) ويقتص بالبكر
إلا أن يراه أو بينه مع زوجته فالدية على العاقلة الحاقلة للثبوت بالجنون (وَبَدَّ سَلْقَ)
يؤدب فأطعمها للافتيات على الامام في ذلك كله (فَالْقَوْدُ) جواب إن أتلف
(عَيْنًا) بمعنى انه ليس لولى الزام الجاني الدية على المشهور (وَلَوْ قَالَ إِنْ قَتَلْتَنِي
أَبْرَأْتُكَ) إلا بعد إنفاذ المقابل فتد البراءة كن جرح ويؤدب من أجهز منفوذ
المقابل على الأظهر وهو كالحى فى الارث (وَلَا دِيَّةَ لِمَا فِى مُطْلَقٍ إِلَّا أَنْ تَظْهَرَ
إِرَادَتُهَا فَيَحَافِ وَيَبْقَى عَلَى حَقِّهِ) فى القصاص (إِنْ امْتَنَعَ) الجاني من
الدية (كَمْ تَدَّ عَنْ الْعَبْدِ) تشبيه فى أنه ليس له عوض إلا أن تظهر إرادته
(وَأَسْتَحَقَّ وَلِيٌّ) نفس أو جرح (دَمَ مَنْ قَتَلَ الْقَاتِلَ أَوْ قَطَعَ) يبنى أنه
مصدر عطف على دم (يَدُ الْقَاتِلِ لِكَدِّهِ الْخَطَا) إن كان الثانى غطتاً ،
فالكلام لولى المقتول الأول (فَإِنْ أَرْضَاهُ وَلِيُّ الثَّانِي فَلَهُ وَإِنْ قُتِلَتْ عَيْنُ
الْقَاتِلِ أَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَلَوْ مِنَ الْوَلِيِّ بَعْدَ أَنْ أَسْلِمَ) له (فَلَهُ الْقَوْدُ) لمصة
أطرافه (وَقَتِلَ الْأَذَى بِالْأَعْلَى كَحَرِّ كِتَابِي بِعَبْدٍ مُّسْلِمٍ) لا عكسه لأن
الحرية لا توازى الاسلام (وَالْكَفَّارُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ مِنْ كِتَابِي وَبِحُكْمِي
وَمُؤْمِنٍ) اسم مفعول مضف ولو حذفه ماضر (كَذَوَى الرُّقَى) ولا عبرة
بالثابتة (وَذَكَرَ وَصَحِيحٍ وَضِدِّهَا) ومنه تام الأعضاء بغيره (وَإِنْ قَتَلَ عَبْدٌ
عَبْدًا) وثبت قتله (بِبَيْتَةٍ أَوْ قَسَمَةٍ) أما باقرار العبد فيبطل باستحيائه كاسبق
(حَسِيرَ الْوَلِيِّ فَإِنْ اسْتَحْيَاهُ فَلَسِيْدُهُ إِسْلَامُهُ أَوْ فِدَاؤُهُ) بالقيمة أو دية
الحر (إِنْ قَصَدَ ضَرْبًا) ومثله نظر المائت الحرب وقيد عليه لالحال^(١) واستبعد بن

(١) أى القتل بالحال وبوجبه الممه ومذهب الشافعية لا فساس . وانظر ما لو قتل
ولى بالمهرب ولياً آخر باليس مثلاً على سبيل خرق المأذ . ماذا يكون حكمه ؟ والنظر
لا قصاص أيضاً كالقتل بدعوة مسجلة

(وَإِنْ يَقْصِدُ) ولو أصاب غيره حيث لم يحل أصل الضرب (كَخَنَقٍ وَمَنْعٍ طَعَامٍ أَوْ مَقْتَلٍ وَلَا قَسَامَةٍ إِنْ أَثَقَدَ مَقْتَلَهُ أَوْ مَاتَ مَمْنُونًا وَكَطَرَعَ غَيْرِ مُحْسِنٍ لِلْعَوْمِ ^(١) عَدَاوَةً) لا مفهوم له حيث لم يحسن ولم يحزم بسلامته (وَالْأَقْدِيَّةُ وَكَحَثَرِ بَرٍّ وَإِنْ بَدَيْتَهُ أَوْ وَضَعَ مَزْلِقٍ أَوْ رَبَطَ دَابَّةً بِطَرِيقٍ أَوْ اتَّخَذَ كَلْبَ عَقُورٍ نَقْدَمَ لِصَاحِبِهِ إِنْ ذَارَ) بما كرم أو اشهاد (قَصْدُ الضَّرَرِ وَهَلَاكُ الْمَقْصُودِ) في جميع ما بعد الكاف (وَالْأَقْدِيَّةُ) يقصد معينا أو هلك غير المقصود (فَالْأَقْدِيَّةُ) ولا شيء في بئر في الملك أو الموات لمنفعة أو إيقاف دابة ليدخل المسجد مثلا أو كلب كحرس حيث لم يعلم العداء (وَكَأَلَا كُرَاهٍ) كما يأتي (أَوْ نَقْدِيمٍ مَسْمُومٍ وَرَمِيهِ حَيَّةً عَلَيْهِ) قتل أو عداوة ولو مات من الخوف (وَكَأَشَارَتِهِ بِسَيْفٍ فَهَرَبَ وَطَلَبَهُ وَبَيْنَهُمَا عَدَاوَةٌ) فأت مستندا مثلا (وَإِنْ سَقَطَ قَسَامَتُهُ) لاحتمال موته من الوقعة (وَإِشَارَتُهُ فَقَطَّ خَطَاً وَكَأَلَا مَسَاكٍ لِلْقَتْلِ) فلا بد أن يعلم أن الطالب أراد قتله وهل يشترط أن يكون لولا المسك ما قتله خلاف في بن ^(٢) (وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِوَاحِدٍ ^(٣)) ولو لم يتألفوا وهل لابد أن يقصد كل القتل في نفسه ولا يكفي قصد الضرب عند الاشتراك وهو ما لمع وقواه بن بكلام ابن عبد السلام أو يكفي وهو الأليق بما سبق وهو لبعض مشايخ عجم وارتضاه رخلاف (وَالْمُتَمَالِئُونَ وَإِنْ يَسُوْطُ سَوَاطِئُ بَلْ وَلَوْ لَمْ يَبْأَسِرُوا لِوَاحِدٍ بِمِثْلِ لَوْ اسْتَعْمَانُ أَعَانُوهُ (وَالْمُسْتَبَبُّ مَعَ الْمُبَاشِرِ) كمن حفر بئرا لشخص برداه آخر (كَمَكْرِهِ وَمُكْرِهِ) إلا أن يكون للمكره بالتحت أبا فيقتل

(١) ولو طلب عريقاً فلما أخذه خشي على نفسه الملاك فركه ومات في اللوازمة والنجية

عن ابن القاسم لا شيء عليه اه توضيح

(٢) الراجع يشترط ذلك

(٣) إن قصدوا صريه وضربوه ولم تميز الضربات أو تميزت وتساوت فان تهاوت

اقتص من صاحب الأقوى وعوقب غيره

المكره بالكسر وحده (وَكَأَبٍ أَوْ مَعْلَمٍ أَمْرٌ صَغِيرٌ) لأن أمرهما به
كالاكره وعلى عاقلة الصغير نصف الدية فان مدد اشترك عواقلهم ولو ناب كلا
دون الثلث (وَسَيِّدٌ أَمْرٌ عَبْدًا مُطْلَقًا) صغيراً أو كبيراً ويقتل الكبير أيضاً
ولا شيء على الصغير كما في حش (فَإِنْ لَمْ يَخَفِ الْمَأْمُورُ) شدة أذى (اقْتَصَّ
مِنْهُ قَطْعٌ) لمسلم الاكره ويضرب الأمر مائة ويحبس سنة وإن حضر القتل
اقتصر منه لتقريره (وَكَلَى شَرِيكَ الصَّبِيِّ الْقِصَاصُ إِنْ لَمْ يَمَّاَلَا عَلَى قَتْلِهِ)
وعلى عاقلة الصبي نصف الدية كالكبير إن أخطأ وإلا ففي ماله (لَا شَرِيكَ
لِغُطَّيِيٍّ وَتَجْنُونٍ) بل يشتركان في الدية وليس للورثة قسامة لقصاص (وَهَلْ
يُقْتَصُّ مِنْ شَرِيكَ سَبْعٍ وَجَارِحٍ نَفْسِهِ وَخَرَبِيٍّ وَمَرْصُ بَعْدَ الْجُرْحِ أَوْ
عَلَيْهِ نِصْفُ الدِّيَةِ قَوْلَانِ) والمعتمد في الأخير ^(١) القود والدية في الخطأ
بقسامة فيها (وَإِنْ تَصَادَمَا أَوْ تَجَادَبَا مُطْلَقًا) بجمل أو غيره راكبين أو لا
(قَصْدًا فَمَاتَا أَوْ أَحَدُهُمَا فَالْقَوْدُ) فلا يقتل صبي ولا حر بعيد وكذا لو قصد
أحدهما (وَحَلَا عَلَيْهِ) أى على القصد (عَكْسُ السَّفِينَتَيْنِ) فيحمل على
المجز ويهدر مع القصد يقتص على الأظهر (إِلَّا لِمَجْزٍ حَقِيقٍ) استثناء
منقطع من قوله فالقود والأرجح أنه في التصادم كالخطأ لا هدر (لَا يَخَوْفِ
غَرَقٍ أَوْ ظُلْمَةٍ) مخرج من قوله عكس السفينتين فلا هدر بل يضمنون
كالخطأ إذ ليس لهم أن يسلوا بهلاك غيرهم (وَإِلَّا) بأن أخطئا (فَدِيَةٌ كُلِّ
عَلَى عَاقِلَةٍ الْآخَرِ وَمَرْسُهُ) مثلاً (فِي مَالِ الْآخَرِ) وأحدهما فكل حكمه
ولا يخفى ما في سياق اللص هنا من الصعوبة ^(٢) (كَمَنْعِ الْعَبْدِ) يعنى قيمته
تشبيهه أنه في مال الحر (وَإِنْ نَعَدَدَ الْمُبَاشِرَ قَبْلَ الْمَمَالَةِ يُقْتَلُ الْجَبِيعُ)

(١) وهو الرمس بعد المرح ، والظاهر في شريك السبع الفصص نظرًا لمسلم قتله

(٢) وعبرة المجموع هنا أوضح ونصها : وإن تصادما أو تجادبا عمدًا فماتا أو أحدهما
فأحكام القود وحلا على السد والسفيتان على المجز وبابه هدر وليس منه خوف كالغرق ودية
كل من الخنثيين على عاقلة الآخر وغيرها كالغرس في مال صاحبه اهـ

أما هذا قوله (وَالْأَ) تكن عمالة (قَدَمُ الْأَقْوَى) حيث تميزت الضربات
وإلا قتلوا به إن قتل مكانه وإلا فالقاسمة على واحد (وَلَا يَنْقُطُ الْقَتْلُ عِنْدَ
السُّوَالَةِ يَزُولُ بِهَا يَبْتَدِئُ أَوْ يُنْهِى) بعد تمام الجناية (وَضَمِنَ وَقْتُ الْإِصَابَةِ
وَالْمَوْتُ) هذا في الخطأ والعمد انتهى لا قود فيه وما سبق أول الباب في القود فيعتبر
تغير الصفات بكسرية وإسلام إذ ذاك (وَالْجَرْخُ كَالنَّفْسِ فِي الْقَتْلِ وَالْقَاتِلُ
وَالْمَقْتُولُ إِلَّا نَاقِصًا) ككافر (جَرَحَ كَامِلًا) فلا يقتص هنا بل الأرض على
الشهور لأنه كاليد الشلاء مع الصحيحة بخلاف قتل الأذى الأعلى (وَأِنْ تَمَيَّزَتْ
جَنَائِبَاتُ) جراحات (بِلَا تَمَالُيْ) لا مفهوم له (فَمِنْ كُلِّ كَعْمَلٍ وَاقْتَصَ
مِنْ مُوضِحَةٍ أَوْضَحَتْ عَظْمَ الرَّأْسِ وَالْجَنْبَةِ فِي الْخَدَّيْنِ وَبِزَوَايَاهُ وَسَائِغِهَا
مِنْ دَائِمَةٍ) بلا شق (وَحَارِصَةٍ شَقَّتِ الْجِلْدَ وَسَمَحَقِي كَشَطْنَةٍ وَبَاضِعَةٍ
شَقَّتِ اللَّحْمَ وَمُتَلَاخِجَةٍ غَاصَتْ فِيهِ يَتَعَدَّدُ) لا مفهوم له (وَمِلْطَاطَةٍ) بالهمز
(قَرَبَتْ لِلْعَظْمِ كَضْرِبَةِ السُّوَالَةِ) ولو لم يحصل جرح (وَجِرَاحُ الْجَسَدِ وَإِنْ
مُنْقَلَةً بِالسَّاحَةِ) بكسر الميم إلا في عمق الموضحة فلا بد من ظهور العظم (إِنْ
اتَّحَدَ الْحَلَلُ) فلا يزداد عليه إن عظم عضو الجني عليه (كَطَلِيبٍ زَادَ) في
التقصص (عَمْدًا) يقتص منه (وَالْأَ) يعتمد (فَالْعَقْلُ) والنقص لغو (كَذِي
شَلَاءٍ عَدِمَتْ النَّفْعَ) وإلا خير الجني عليه كالت و هو الصواب (بِصَحِيحَةٍ
وَبِالْعَكْسِ) تشبه في العقل (وَعَيْنِ أَعْيَى وَإِسَانِ أُنْجَمِ) ويأتى أن في ذلك
الحكومة (وَمَا يَبْدُو الْمَوْضِحَةَ مِنْ مُنْقَلَةٍ) في الرأس في حيز العقل لعظم
الخطر (طَارَفِ رَاشِ الْعَظْمِ) إضافة بيانية (مِنْ الدَّوَاءِ) أى من أجله (وَأَمَّةُ
أَفْضَتْ لِلدِّمَاغِ وَدَائِمَةٍ خَرَقَتْ خَرِيطَتَهُ كَلْطَنَةٍ) تشبه في عدم التقصص
وإنما الأدب بالنظر (وَشُقْرِ عَيْنٍ وَحَاجِبٍ وَإِحْيَةٍ وَغُدَّةٍ كَالْخَطَا) إلا في
الأدب (وفيه حكومة إن لم يثبت) (وَكَاَنَّ يَعْظُمُ الْخَطَرُ فِي غَيْرِهَا كَعْظُمِ

الصَدْرِ وَفِيهَا : أَخَافُ فِي رَضِ الْأُنْثَيْنِ أَنْ يَتَلَفَ (بخلاف قطعها على الأرجح) (وَإِنْ ذَهَبَ كَبَصَرٌ يَجْرَحُ أَفْتَصَّ مِنْهُ) أى الجرح (فَإِنْ جَسَلَ) ذهب النعمة أيضاً (أَوْ زَادَ) فظاهر الزائد هدر (وَإِلَّا) يحصل (فَذِيَّةٌ مَالٌ يَذْهَبُ) فى ماله كلاً أو بعضاً (وَإِنْ ذَهَبَ وَالْمَتْنُ قَائِمَةٌ فَإِنْ اسْتَطِيعَ) القصاص (كَذَلِكَ) بحيلة (وَإِلَّا فَالْمَقْلُ كَانَ شُلْتُ يَدِهِ بِضَرْبَةٍ) يقتص منها ، فان لم تشل بالقصاص فالمقل كإن كانت الضربة لا قصاص فيها فهذا مما يدخل تحت الكاف فى قوله وإن ذهب كبصر (وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُ قَاطِيعٍ بِسَاوِيٍّ أَوْ سَرْقَةٍ أَوْ قِصَاصٍ لِيَصْرِهَ فَلَا تَنَى لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَإِنْ قَطَعَ أَقْطَعَ الْكَفَّ مِنَ الْمِرْقَى فَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ أَوِ الدِّيَّةُ كَقَطْعِ الْخَشَقَةِ) إذا جنى على عيب سالما فيخير (وَتَقَطَّعُ الْيَدُ النَّاقِصَةُ إِصْبَافًا بِالْكَامِلَةِ بِلَا غُرْمٍ وَخَيْرٌ إِنْ نَقَصَتْ أَكْثَرَ فِيهِ) أى القطع ولا شيء له (وَفِي الدِّيَّةِ وَإِنْ نَقَصَتْ يَدُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ) عن بد الجاني إصبافاً (فَأَقْوَدُ وَلَوْ إِنِّهَا مَا لَا أَكْثَرَ) أى إصبعين فوق مدية ما جنى ويندرج الكف إلا مع واحد فمحكومة (وَلَا يَجُوزُ) القصاص (يَكُونُ لِدَى مِرْقَى وَإِنْ رَضِيَ) لأن الحدود لا تغير مقاديرها ، وإن جاز أصل المفعول (وَتَوُخَّذُ الْعَيْنُ السَّالِةُ بِالضَّعِيفَةِ خَلْفَةً أَوْ مِنْ كِبَرٍ وَلِجُدْرِيٍّ أَوْ لِكَرْمِيَّةٍ ، فَأَقْوَدُ إِنْ يَمَعَدَ) الثانى (وَإِلَّا) بأن أخطأ (فَبِحَسَابِهِ) حيث أخذ للأول عقلاً كما بأتى (وَإِنْ قَتَا سَالِمٌ عَيْنَ أَعْوَرَ فَلَهُ الْقَوْدُ أَوْ أَخَذَ دِيَّةً كَلِمَةً مِنْ مَالِهِ ، وَإِنْ قَتَا أَعْوَرَ مِنْ سَالِمٍ مُمَائِلَتَهُ فَلَهُ الْقِصَاصُ أَوْ دِيَّةٌ مَا تَرَكَ وَغَيْرَهَا) أى المائلة (فَتَنْصَفُ دِيَّةُ قَطْعٍ فِي مَالِهِ ، وَإِنْ قَتَا عَيْنِي السَّالِمِ فَأَقْوَدُ وَتَنْصَفُ الدِّيَّةُ ، وَإِنْ قُتِلَتْ سِنَّةٌ) وردت (فَتَنْبَتُ فَأَقْوَدُ) فى العمد (وَفِي الْخَطَا كَدِيَّةِ الْخَطَا) غيرها (وَالِاسْتِيفَاءُ لِلْمَاصِبِ كَالْوَلَاءِ) والنكاح

في الترتيب (١) (إِلَّا الْجَدَّ) الأدنى (وَالْإِخْوَةَ فَيَّانِ) هنا (وَيُخْلَفُ) الجد
في القسامة مع الاخوة (الثَّلَثُ) لأنه إرثه (وَهَلْ إِلَّا فِي الْعَنْدِ فَكَأَخْرُ)
ولو زادوا على اثنين لأنه ليس بمال ابتداء (تَأْوِيلَانِ وَانْتَظِرْ غَائِبٌ لَمْ يَتَّعَمَدْ
عَيْنَيْتُهُ) إذا أراد من في درجته القتل قد يفو ذلك (وَمُعْمَى وَمُبْرَسَمٌ) البرسام
ودم في الرأس ينقل منه الدماغ (لَا مُطَبِّقٌ) وإلا انتظر (وَصَغِيرٌ لَمْ يَتَوَقَّفِ
الثُّبُوتُ عَلَيْهِ) وإلا انتظر كما سيقول (وَالنَّسَاءُ) عطف على الماصب (إِنْ
وَرِثْنِ) خرج المات والخالات (وَلَمْ يُسَاوِهِنَّ عَاصِبٌ) وإلا فهو، وأفهم أنهم
في محل عصبه فخرج الزوجات والأخوات للأُم والجدات لها (وَلِكُلِّ) من
النساء والماصب غير المساوي (الْقَتْلُ وَلَا عَفْوٌ إِلَّا بِاجْتِمَاعِهِمْ) ولو بعضاً من
كل فريق كما سيأتي (كَأَنُّ حُزْنِ الْمِيرَاثِ) تشبيه في قوله ولكل القتل
(وَتَبَّتْ بِقَسَامَةٍ) وإلا فلا كلام للعصبة (وَالْوَارِثُ) غير زوج (كَمُورِثِهِ)
من الأولياء ولا يضر في وارثات الولي مساواة عاصب (وَالصَّغِيرُ إِنْ عَفَا نَصَبُهُ
مِنَ الدِّيَةِ وَلَوْلِيُّهُ النَّظَرُ فِي الْقَتْلِ وَالْدِّيَةُ كَامِلَةٌ) حيث قتل مورثه (كَقَطْعِ
يَدِهِ) أي الصغير ينظر الأصابع من القصاص والعقل (إِلَّا لِسُرِّ) استثناء من
قوله الدية كاملة (فَيَجُوزُ بِأَقْلٍ بِخِلَافِ قَتْلِهِ) أي الصغير (فَلِمَاصِيهِ)
والولاية انقطعت بموته (وَالْأَحَبُّ أَحْذُ الْمَالِ فِي عَبْدِهِ) إذا لامضة له في القود
(وَيَقْتَصُّ مَنْ يَتَرَفُّ) بالمومي لا بما جنى به كما في ح (يَأْجُرُهُ السُّتْحِيُّ
وَالْحَاكِمُ رَدُّ الْقَتْلِ قَطْعٌ لِلْوَلِيِّ وَتَعْيٍ عَنِ الْعَيْثِ وَآخِرُ) مادون النفس
(لِيَرْدِي وَخَيْرُ كِبَائِرِهِ) من مرض أو قصاص آخر (كَدِيَّةِ الْخَطَا) تؤخر

(١) المثار إليه قول عجم :

نكاح أخاً وأباً على الجد قدم	خبل وإصاء ولا جنازة
وسوء مع الآباء في الإرث والدم	وعقل ووسطه يلب حشانه

للبرء (وَلَوْ كَجَآنَمَةٍ) مما فيه شيء مقرر لاحتمال السرمان للنفس (وَ) تؤخر
 عقوبة (العامل) وَإِنْ يَجْرَحُ مُجْهِفٌ (إِنْ ثَبِتَ حَمْلُهَا بِتَحْرُكٍ لَا يَدْعُوَاهَا
 وَحَسِبْتَ كَالْعَدَدِ) تحبس له ككل من آخر (وَالْمَرْضِعُ يَوْجُودُ مَرْضِعٍ)
 غيرها أو القمام (وَ) تؤخر (النَّوَالَةُ فِي الْأَطْرَافِ) مع الخوف (كَحَدِّينِ
 لِلَّهِ لَمْ يَقْدَرْ عَلَيْهِنَّ) وكذا لغيره إلا أن يتمدد فالقرعة (وَبَدِيءٌ بِأَشَدِّ لَمْ
 يُخَفْ لَا) يؤخر (بِدُخُولِ الْحَرَمِ) بل هو أولى بأقامة الحدود فيه ولو على محرم
 (وَسَقَطَ) القصاص (إِنْ عَقَا رَجُلٌ كَالْبَاقِي) أو أولى (وَالْبَيْتُ) وبنت
 الابن (أُولَى مِنَ الْأَخْتِ فِي عَفْوٍ) ولا شيء للاخت (وَصِدْدَةٌ وَإِنْ عَفَتْ
 بِنْتُ مَنْ بَنَاتُ نَظَرَ الْحَاكِمِ) في الأصوب ككل أنثى من مستويات (وَفِي
 رَجَالٍ وَنِسَاءٍ لَمْ يَسْقُطْ إِلَّا بِيَمَانٍ أَوْ بِمَضْمِنٍ) فالفرق يستقل بالقتل لا العفو
 (وَمِنْهَا أَسْقَطَ الْبَيْضُ فَلَيْزَ بَقِي) ممن له التكلم أو مصاحب لمن له التكلم
 كأحد الولدين أو معهما بنت بخلاف الزوجين والأخت مع البنت (نَصِيْبَةٌ مِنْ
 دِيَةِ مُحَمَّدٍ كِبَارَتُهُ وَلَوْ قِسْطًا مِنْ نَفْسِهِ) حيث كان يستقل بالعفو وإلا فلا بد
 من بعض الفريق (وَإِزْنُهُ كَالْمَالِ) في الجملة فلا يرد الزوجان كما سبق ولا يضر
 وارئات الولي مساواة عاصب بخلاف الأصلية كما مر (وَجَازَ صَلَاحُهُ فِي عَهْدٍ
 بِأَقْلٍ) من الدية (وَأَكْثَرَ وَالْخَطْلُ كَتَبِيعِ الدِّينِ) وهو الدية فيمتنع بدین
 وسين للنسبة وبأقل لضع ونمجل وبأكثر أبعد للسلف بزيادة ويموز حيث
 لا مانع (وَلَا يَمْنَعِي) صلح الجاني (عَلَى عَاقِلَةٍ كَمَكْرِهِ) لا يلزمه صلحها
 (فَإِنْ عَقَا) المجنى عليه خطأ (مَوْصِيَّةٌ) يلزم الثلث (وَتَدْخُلُ الْوَصَايَا فِيهِ)
 أى في واجب الخطأ (وَإِنْ بَدَأَ سَبِيحًا) أى الجنابة وحقه قبل فلذا ضبط بد
 ماضياً أى في المستقبل كانت الوصية بمعين (أَوْ يَثْلُثُهُ أَوْ يَشْتَرِيهِ) غير معين
 وكان يكفي عن هذا إطلاق الوصايا (إِذَا عَاشَ بَعْدَهَا) أى الوصية (مَا يُمْكِنُهُ

التَّغْيِيرُ فَلَمْ يُغَيَّرْ) وإلا لم تدخل فيما تأخر سببه عنها (بِخِلَافِ الْعَمْدِ)
فلا تدخل فيه الوصايا (إِلَّا أَنْ يُنْفَذَ مَقْتَلُهُ وَيُقْبَلَ وَارِثُهُ الْدِيَّةُ وَعَسَى
بقوله (وَأِنْ عَنَّا عَنْ جُرْحِهِ أَوْ صَالِحَ فَكَلْتِ فَلَا وَلِيَّائِهِ الْقَسَامَةُ وَالْقَتْلُ
وَرَجَعَ الْجَانِي فِيهَا أَخَذَ مِنْهُ) وهل ولو صالح عنه وعما يؤول إليه خلاف مرفى
الصالح (وَلِلْقَاتِلِ الْإِسْتِخْلَافُ عَلَى الْمَقُولِ فَإِنْ نَكَلَ) الولي (خَلَفَ)
الجاني على المقول ميمناً (وَاحِدَةً وَبَرَى^(١)) وَتُلَوَّمُ لَهُ فِي بَيْنَتِهِ الْفَائِبَةِ (بالمقو
بعد حلقه أن له بينة غائبة) وَقَتْلُ^(٢) بِمَا قَتَلَ وَلَوْ بَارِئاً بِخَطْمِهِ وَلَوْ أَوْ سِخْرٍ
وَمَا يَقُولُ (فبالسيف (وَهَلْ وَالسُّمُّ) أَيْضاً بِالسِّيفِ (أَوْ يُجْتَهَدُ فِي قَدْرِهِ)
القاتل (تَأْوِيلَانِ^(٣)) فَيَفْرَقُ وَيُخْتَقُّ وَيُجْتَرُّ وَضَرْبُ بِالْمَقْصِي الْمَوْتِ كَذِي
عَصَوَيْنِ (قتل بهما فيضرب بالمقصي الموت ولا يعتبر العدد) وَكُنْ مُسْتَحِقَّ
مِنَ السِّيفِ مُطْلَقاً) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ (وَأَنْدَرَجَ طَرَفٌ إِنْ تَعَمَّدَهُ وَإِنْ لَفَّيْهِ)
أى الجنى عليه (لَمْ يَقْصِدْ مُثْلَهُ) شرط فيما قبل المبالغة ويندرج ما بعدها مطلقاً
كذا في حش (كَأَلَا صَائِعٍ فِي الْيَدِ) تدرج ما لم يقصد المثلة (وَدِيَّةُ الْخَطَا
عَلَى الْبَادِي^(٤)) مُحْمَسَةً بِنْتُ مُحَاضِرٍ وَوَلَدُ اللَّبُونِ (ذكر واثي (وَحَقَّةٌ
وَجَذَعَةٌ) بالسوية (وَرُبِمَتْ فِي الْعَمْدِ) حالة من ماله (يُخَذَفُ ابْنُ اللَّبُونِ
وَتُلْتَمَسُ فِي الْأَبِ وَلَوْ تَجَوَّسِيًّا فِي عَمْدٍ لَمْ يَقْتُلْ بِهِ) بَأَن لا يقصد الأزهاق
(كَجُرْحِهِ) أى العمد نشبه في التخليط على الأب وغيره (ثَلَاثِينَ جَعَةً

(١) استشكل ابن عاتر والمنائوى توجيه اليمين بمجرد الدعوى ها مع قولهم : كل
دعوى لا تثبت إلا حدين فلا يمين بمجردهما وعدوا منها المقو . وهو استشكل قوى
(٢) حيث ثبت القتل بنية أو اعتراف أما لو ثبت جهامة فيقتل بالسيف كما ماله
ابن رشد .

(٣) أظهرهما الأول

(٤) ساكن . لبادية .

وَتَلَايِينَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً (بكسر اللام حوامل (بِلَا حَدَسِينَ) بيان للتخليط على الأب (وَعَلَى الشَّامِيِّ وَالْبَصْرِيِّ وَالْمَعْرِيَّ أَلْفُ دِينَارٍ وَعَلَى الْعِرَاقِيِّ ^(١) اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ) ولا يزداد (إِلَّا فِي الْمَثَلَةِ فَيَزَادُ بِنِسْبَةِ مَا بَيْنَ الدَّيْتَيْنِ) أى ينسب ما زادته قيمة الثالثة على الخمسة لقيمة الخمسة وبتلك النسبة يزداد ولا ينافى في الذهب والفضة بالتربيع (وَالْكِتَابِيُّ) في الدقة (وَالْمُعَاهَدُ) بأمان مثلاً ولو حذفه صح (نِصْفُهُ) أى السط (وَالْمَجُوسِيُّ) المعصوم (وَالْمُرْتَدُّ ثَلَاثُ خُمْسٍ وَأَنْتَى كُلِّ كَنِصْمَةٍ وَفِي الرَّقِيقِ) ولو أم ولد (يَمِيتُهُ) قنأ (وَإِنْ زَادَتْ) على الدية (وَفِي الْجَنِينِ وَإِنْ عُلِقَ) دماً مجتمعاً لا ينوبه الماء الحار (عَشْرُ) واجب (أُمُّ وَأَوْ أُمَةٌ) من غير سيدها (نَقْدًا أَوْ غُرَّةً عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ تُسَاوِيهِ) أى العشرة انقضت ليصح التفريق ^(٢) (وَالْأُمَةُ مِنْ سَيِّدِهَا وَالتَّصْرَانِيَةُ الْخُرَّةُ مِنَ الْعَبْدِ السَّيِّدِ كَالْخُرَّةِ) للسلطة في الثاني ومن دين سيدها في الأول (إِنْ رَأَيْتَهَا كَلَّهُ حَيَّةٌ) وإلا فالعبرة بها (إِلَّا أَنْ يَحْتَجِيَ فَالْدَبَّةُ بِقِسَامَةٍ وَأَوْ مَاتَ عَاجِلًا) أو مات أيضاً فديتان (وَإِنْ تَعَمَّدَهُ يَضْرِبُ ظَهْرَ أَوْ بَطْنِ أَوْ رَأْسٍ) لأن الأبره بها متصل بالقاب (فَمِنَ الْقِصَاصِ خِلَافٌ) أرجحه القصاص في الأولين بقسامة من غير الأب وعدمه في الأخير (وَتَعَدَّدَ الزَّوْجِبُ بِتَعَدُّدِهِ) أي الجنين وتحمل الماكلة خطأ بلغ ثلث الجنان أو المرأة (وَوَرِثَتْ) الفرقة (عَلَى الْفَرَائِضِ وَفِي الْجُرُحِ) حيث لا قصاص (حُكُومَةٌ بِنِسْبَةِ تَقْصَانِ الْجَنَائِيَةِ إِذَا بَرِيَ مِنْ قِيَمَتِهِ) متعلق بتقصان (عَبْدًا

(١) ونقارنى والمراسى أيضاً ما لم يطلب الذهب عدمه فنه والمجازى مثل المصرى في قول أصبغ والظاهر كما قال الباقى أن ينظر إلى غالب الأحوال في البلاد ولذا لم توجد إلا في أو الذهب أو الفضة مولى يؤخذ بطلها بقر أو عنه أو عروس خلاف

(٢) بينها وبين أمها وحده الإنتار مسح سنين

فَرَضًا مِنَ الدِّيَةِ (كَجَنْزِينَ الْبَيْمَةِ) تشبيه في الحكومة لنقص
 الأم مع قيمته إن نزل حيا (إِلَّا الْجَائِمَةَ وَالْأَمَةَ قَدْ نَبِذَتْ) كالدائمة (وَالْمَوْضِعَةَ
 فَصِصْتُ عَشِيرَ) استثناء من قوله في الجراح حكومة (وَالْمَنْقَلَةَ وَالْهَائِشِمَةَ) كاسرة
 العظم قيل هي المنقلة (مَعَشَرٌ وَنِصْفُهُ وَإِنْ يَشَيْنَ فِيهِنَّ) يستثنى منه الموضحة
 فيزاد لشيئها حكومة على المشهور (إِنْ كُنَّ يَرَأْسُ أَوْ لَحْيٍ أَعْلَى) في غير
 الجائمة لأنها تثب الظهر أو البطن (وَالْقِيَمَةَ لِلْعَبْدِ كَالدِّيَةِ) فيؤخذ المقدر منها
 (وَإِلَّا) تكن برأس أو لحي (فَلَا تَقْدِيرَ) بل حكومة (وَمَعَدَّةُ الْوَاجِبِ بِجَائِمَةٍ
 نَفَذَتْ كَتَعَدُّدِ الْمَوْضِحَةِ وَالْمَنْقَلَةِ وَالْأَمَةِ إِنْ لَمْ تَنْصَلِ) بأن سد اللحم في
 البين (وَإِلَّا) بأن اتصلت (فَلَا) تمدد (وَإِنْ يَفُورُ فِي ضَرْبَاتِ) الباء
 للظرفية وفي السببية (وَالِدِّيَّةُ فِي الْعَقْلِ أَوِ السَّمْعِ أَوِ الْبَصَرِ أَوِ النُّطْقِ أَوِ الصَّوْتِ)
 الساذج (أَوِ الدُّوقِ) كآشم والشفين وفي عظم الصدر قولان (أَوْ قُوَّةُ الْجَمَاعِ
 أَوْ نَسْلِهِ أَوْ تَجْدِيهِ أَوْ تَبَرُّصِهِ أَوْ تَسْوِيْدِهِ أَوْ قِيَامِهِ وَجُلُوسِهِ) أو القيام
 وحده وفي الجلوس وحده حكومة (أَوِ الْأَذْنَيْنِ) المعتمد حكومة حيث بقى
 السمع (أَوِ الشَّوَى) جلد الرأس (أَوِ الْعَيْنَيْنِ أَوْ عَيْنِ الْأَعْوَرِ لِلسَّنَةِ بِخِلَافِ
 كُلِّ زَوْجٍ فَإِنَّ فِي أَحَدِهِمَا نِصْفَهُ وَفِي الْيَدَيْنِ وَفِي الرَّجْلَيْنِ وَمَارِئِ الْأَنْفِ
 وَالْحَشْفَةِ وَفِي بَعْضِهِمَا بِحِسَابِهَا مِنْهُمَا لَا مِنْ أَضْلِهِ) أى الأنف أو الذكر (وَفِي
 الْأَنْثَيْنِ مُطَقَّأً) سلا أو قطعاً أو رضاً مع الذكر أولا (وَفِي ذَكَرِ الْعَيْنَيْنِ
 قَوْلَانِ ^(١)) بالدية والحكومة والخلفي نصف دية ونصف حكومة (وَفِي شُرَيْرِي
 الْمَرْأَةِ إِنْ بَدَأَ الْعَظْمُ وَفِي تَذْبِيحِهَا أَوْ حَلَّتْ بِهَا إِنْ بَطَلَ الْإِبْنُ وَاسْتَوْثَى بِالصَّغِيرَةِ
 وَسِنَّ الصَّغِيرِ لَمْ يَنْفِرْ لِلْإِبَائِيسِ كَأُمُودِ) تشبيه في الاستثناء (وَإِلَّا) بأن أيس
 قبل سنة في السن (اسْتَظَرَ سَنَةً) فالمراد الأبعد (وَسَقَطَا) أى الدية والقود (إِنْ

عَادَتْ وَوَرِثْنَا إِنْ مَاتَ وَفِي عَوْدِ السَّنِ أَصْفَرَ حِسَابُهَا) وأكبر حكومة في
الجمال (وَجَرَّبَ النُّفُلَ بِالْخُلُوتِ) بالتجسس والمُدعى الأولياء (وَالسَّمْعُ بَأَنْ
يُصَاحَ مِنْ أَمَا كُنْ مُخْتَلَفَةً مَعَ سَدِّ الصَّحِيحَةِ وَنَسِبَ اسْمُهُ الْآخِرَ وَإِلَّا)
بأن ادعى الذهاب مهما (فَسَمْعٌ وَسَطٌ) ينسب إليه (وَلَهُ نِسْبَتُهُ إِنْ خَلَفَ
وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ وَإِلَّا) يخلف أو يختلف بينا في الجهات (فَهَدَّرَ وَالْبَصْرُ
بِإِفْلَاقِ الصَّحِيحَةِ كَذَلِكَ) في تبديل الأما كن والنسبة (وَالسَّمْعُ بِرَائِحَةِ
خَادَةِ وَالنُّفُلُ بِالْكَلَامِ) أى مكالته (اجْتِهَادًا وَالتَّوَقُّقُ بِالْمَقَرِّ) بكسر القاف
للمر (وَصَدَّقَ مُدَّعَى ذَهَابِ الْجَمِيعِ بَيِّنِينَ) ويختبر إن أمكن (وَالضَّعِيفُ
مِنْ عَيْنٍ وَرَجُلٍ وَنَحْوِهِمَا خَلْفَةٌ) أو لكبر كاسبق (كَثِيرُهُ وَكَدَّ الْمَجْنُونُ
عَلَيْهَا إِنْ لَمْ يَأْخُذْ لَهَا عَقْلًا) فان أخذه أو تركه باختياره فبحسابه كما سبق (وَفِي
لِسَانِ النَّاطِقِ) عطف على ما به الدية (وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ النُّطْقُ مَا قَطَعَهُ فَحُكْمُهُ
كَلِسَانِ الْآخَرِينَ وَالتَّيْدُ الشَّلَاءُ وَالتَّسَاعُدُ وَالتَّيْدُ الْمَرْأَةُ) كالرجل (وَسِنَّ
مُضْطَرِبَةٍ جِدًّا وَعَسِيبٌ ذَكَرٌ بَعْدَ الْحَشْفَةِ وَحَاجِبٌ أَوْ هَذَبٌ) ولحية (وَظَهَرَ
وَفِيهِ الْقِصَاصُ وَإِفْضَاءٌ) واستظهر في توضيحه القول بالدية بالأولى من الشفرين
(وَلَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ مَهْرٍ بِخِلَافِ الْبَكَارَةِ إِلَّا بِإِصْبَعِهِ فَلَا يَنْدَرِجُ) غير
الزوج ولا له إن طلق قبل البناء^(١) (وَفِي كُلِّ أَضْيَعٍ عَشْرٌ) بضم العين أشمل
(وَالْأُنْثَى ثَلَاثَةٌ إِلَّا فِي الْإِبْنَاءِ فَنِصْفُهُ وَفِي الْأَصْبُعِ الرَّائِدُ الْقَوِيَّةُ عَشْرٌ
إِنْ ائْتَرَدَتْ) لافهم له وكأنه راجع المفهوم أي وفي غير القوية حكومة إن
أمرت وإلا اندرجت (وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ) بفتح الخاء (وَإِنْ سَوَدَّ يَقْنَعُ
أَوْ اسْوَدَّ أَوْ يَهْمَا أَوْ يَهْمَرَّةُ أَوْ صُرَّةٌ إِنْ كَانَا عُرْفًا كَالسَّوَادِ وَيَضْطَرُّ بِهَا
جِدًّا وَإِنْ ثَبَّتَ لِكَبِيرٍ قَبْلَ أَخْذِ عَقْدِهَا أَخْذُهُ) كما سبق (كَالْجِرَاحَاتِ

(١) بل يترده أرض البكارة مع نصف المصداق فان أمسكها فلا شيء عليه . وبإزالة البكارة

بالاصبع حرام فيؤدب الزوج عليه اه دردير

(الأربع) الموضحة والمنقلة والجامعة والآمة (ورَدَّ في عَوْدِ البَصَرِ وَقُوَّةِ الجَمَاعِ
وَمَنْعَةِ اللَّبَنِ وَفِي الْأُذُنِ إِنْ تَبَيَّنَتْ نَاقِلَانِ) وكذا يرد الأرض يعود السمع
(وَتَمَدَّدَتْ) الدية (بِتَعَدُّدِهَا) أى الجناية (إِلَّا الْمَنْعَةَ بِعَظْمِهَا) كالأذن
والسمع ، ولا تندرج قوة الجماع فى الصلب ولا العقل فى الرأس (وَسَوَّتِ الْمَرْأَةُ
الرَّجُلَ لِثَلَاثِ دِيْنَةٍ) بخروج الغاية (فَتَرْجِعُ لِدِيْنَتِهَا وَضَمُّ مُتَعَدِّ الْعَصْلِ
أَوْ فِي حُكْمِهِ) القور (أَوْ الْمُحَلِّ فِي الْأَصَابِعِ) فإذا قطع لها من يد ثلاثة
فتلاون ثم الاصبع من تلك اليد بحس ومن غيرها بشر (لَا الْأُسْتَانِ
وَالْمَوَاضِعِ وَالْمَنَاقِلِ) فلا يضم باتحاد المحل مع القرائن (وَ) لا (عَمْدٌ لِخَطَا
وَإِنْ عَفَّتْ) المرأة (وَنُجِمَتْ دِيْنَةُ الْخَطَا بِلَا اِعْتِرَافٍ) وبه على المتعرف
حاله ولو عدلا مأمونا خلافاً للشيخ شرف الدين ^(١) (عَلَى الْمَآفِقَةِ وَالْجَانِي إِنْ
بَلَغَ ثَلَاثَ دِيْنَةٍ الْمَجْنِي عَلَيْهِ أَوْ الْجَانِي وَمَا لَمْ يَبْلُغْ فَحَالٌّ عَلَيْهِ كَعَمْدٍ وَدِيْنَةُ
غُلْظَتِ) عطف حاص (وَسَاطِعٌ لِمَدْمِهِ) أى المصروع (إِلَّا مَا لَا يَقْتَضِي مِنْهُ مِنَ
الْجَرَاحِ لِإِتْلَافِهِ فَمَلَيْنِي) إذا بلغ الثلث (وَهِيَ الْمَصْبَةُ وَبُدَى الدِيَوَانِ إِنْ
أَعْطُوا ثُمَّ يَهَا) فى (ر) وأقره بن نضعيف القول بأن الديوان عاقلة وإعما المولى
عليه القليلة (الْأَقْرَبُ مَا لِلْأَقْرَبِ ، ثُمَّ النَّهْ إِلَى الْأَعْلَوْنَ ، ثُمَّ الْأَسْفَاوْنَ ، ثُمَّ
بَيِّنَ الْمَالَ إِنْ كَانَ الْجَانِي مُثْلًا) قيسد فى جميع التريب السابق (وَإِلَّا
فَالدَّمَى أَهْلُ دِيْنِهِ) لا يهودى عن نصرانى مثلاً (وَضَمُّ كَكُورٍ مِصْرٍ)
كالبلد الواحد (وَالصَّلْحِيُّ أَهْلُ ضَلْحِهِ وَضَرْبٌ عَلَى كُلِّ مَا لَا يَصْرُ وَغَيْلٍ
عَنْ صَيٍّ) ولو تعدد (وَتَجَنُّونَ وَامْرَأَةً وَصَيَّرَ وَغَارِمَ) عطف خاص (وَلَا
يَعْقِلُونَ) ولا أنفسهم على الأرجح ^(٢) (وَالْمَمْتَرُ وَقْتُ الضَّرْبِ لَا إِنْ قَدِمَ

(١) الطخيقى

(٢) كما فى من خلافاً لعدى فى آيه يعقون عن أنفسهم .

غَائِبٌ) بعيداً^(١) (وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ بِشْرُهُ أَوْ مَوْتُهُ) بل يحمل كبقية الدين
(وَلَا دُخُولَ لِبَدَوِيٍّ مَعَ حَضَرِيٍّ وَلَا شَايِيٍّ مَعَ مِصْرِيٍّ مُطْلَقًا) ولو اتفقا في
البدو والحضر (الْكَامِلَةُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ) حِلُّ بِأَوَاحِرِهَا مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ وَالثُلُثُ
وَالثَّانِيَانِ بِالنِّسْبَةِ ، وَنَجْمٌ فِي النِّصْفِ وَالثَّلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ بِالنَّشِيطِ) كل ثلث
في سنة (ثُمَّ لِلزَّائِدِ) وهو السدس في الأول ونصفه في الثاني (سَنَةً) وفي حش
المعتمد أن كل ربع في سنة فيهما (وَحُكْمٌ مَا وَجِبَ عَلَى عَوَاقِلِ جِنَايَةٍ وَاحِدَةٍ)
بأن اشترك اشخاص (كَحُكْمِ الْوَاحِدَةِ) تقسم الدية على العوالم ونصيب كل
عاقلة في ثلاث سنين ولو قل أو اختلف جنسه (كَتَمَدُّ الْجَنَايَاتِ عَلَيْهَا) فنفرم
جميع الجنائيات في ثلاث سنين كالجناية الواحدة (وَهَلْ حَدُّهَا) الذي إذا حصل
من الأقرب لم يؤخذ مما بعده (سَبْعُ مِائَةٍ أَوْ الزَّائِدُ) بيداً (عَلَى أَلْفٍ قَوْلَانِ)^(٢)
وَعَلَى الْقَائِلِ الْخُرُوفِ السَّلَامِ وَإِنْ صَبِيًّا أَوْ مُجَنُونًا) لأن الكفارة من خطاب الوضع
(أَوْ شَرِيكًا) ويؤخذ من (ح) ترجيع أمهما إذا انتبها فوجدا الطفل ميتاً بينهما
لا شيء عليهما (إِذَا قَتَلَ مِثْلَهُ مَعْصُومًا خَطَأً عَتَقَ رَقَبَةً وَلَمْ جَزْهَا شَهْرَانِ
كَالظَّهَارِ) فيهما (لَا) إن قتل (صَانِلًا وَ) لا كفارة من مال (قَالَ نَفْسِهِ كَدَيْتِهِ)
في الانتفاء (وَنُدِبَتْ فِي جَنِينٍ وَرَقِيقٍ) لغيره (وَعَمْدٌ وَعَمْدٌ) له (وَدِيمِيٌّ وَعَلِيٌّ) أي
قابل العمد (مُطْلَقًا) كأننا المقتول من كان (جَلْدُ مِائَةٍ ثُمَّ حَبْسُ سَنَةٍ) بلا تقريب
(وَإِنْ يَقْتُلَ مُجْرِمِيٍّ أَوْ عَبْدَهُ أَوْ نُكُولَ الْمُدْعَى عَلَى ذِي الْأَوْثَانِ وَحَلْفِهِ) أي

(١) فلا توزع عليه الدية أي لا يضرب عليه ضربه منها

(٢) وروى الباقي : لأحد من قسم عليهم الدية من العاقلة وإنما ذلك بالاجتهاد فيها
قول ثالث ، وظاهر ابن عرفة أنه المذهب لتصديره به ، وهو الظاهر لأنه لم يرد بتعديد
العدد دليل .

فى اللوث فيجهد نظرا للوث (وَالْقَسَامَةُ سَبِيهَا قَتْلُ الْخُرِّ الْمُسْلِمِ كَانَ يَقُولُ
بِالْعُ خُرٌّ مُسْلِمٌ قَتَلَنِي فَلَانَ وَلَوْ خَطَا أَوْ مَسَخُوطًا) فاسقًا (عَلَى وَرِيعٍ أَوْ
وَلَدًا عَلَى وَالِدِهِ أَنَّهُ ذَبَحَهُ أَوْ زَوْجَةً عَلَى زَوْجِهَا إِنْ كَانَ جُرْحٌ) أو أثر ضرب
لأن المشهور الغناء التدمية البيضاء (١) (أَوْ أَطْلَقَ) المقتول فلم يبين أعمدًا أم خطأ
(وَبَيَّنُوا) هم معتمدين على القرائن (لَا) إِنْ (خَالَفُوا) بَأَن قَالَ عَمْدًا فقالوا
خطأ أو عكسه (وَلَا يَقْبَلُ زَجْوَعُهُمْ) له (وَلَا إِنْ قَالَ بَعْضُ عَمْدًا وَبَعْضُ
لَا تَعْلَمَ أَوْ نَكَلُوا بِخِلَافِ ذِي الْخَطَا فَلَهُ الْحَافُ وَأَخَذُ نَصِيْبِهِ) فلا يضره
قول البعض لانهم ولا نكولهم (وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهَا) أى العمد والخطأ (وَاسْتَوَا
خَلَفَ كُلٌّ وَلِلْجَمِيعِ دِيَةُ الْخَطَا وَبَطَلَ حَقُّ ذِي الْعَمْدِ بِنَكُولِ غَيْرِهِمْ)
لأنهم تابعون ويدخلون فى حصص من حلف من مدعي الخطأ (وَكَشَاهِدَيْنِ بِجُرْحٍ
أَوْ ضَرْبٍ مُطْلَقًا) عَمْدًا أَوْ خَطَا (وَإِقْرَارِ الْمَقْتُولِ) بالجرح والغرب (فى
الْعَمْدِ وَالْخَطَا ثُمَّ يَتَأَخَّرُ الْمَوْتُ) شرطى بالمعينة وإلا لم يحتج لقسمه أما الإقرار
فلا بد من قسمه ولو لم يتأخر لأنه دعوى (يُقْسِمُ لِمَنْ ضَرَبَهُ مَاتَ شَاهِدًا بِذَلِكَ
مُطْلَقًا) أى بالمعينة عدا وخطأ وللرأتين كالمدل وزاد فى القسمات لقد ضربه (إِنْ
ثَبَّتَ الْمَوْتُ) فى الجميع (أَوْ إِقْرَارِ الْمَقْتُولِ عَمْدًا) وفى الخطأ لا يدين عدلين
لأن المقتول كالشاهد على العاقلة بالدية فلا ينقل عنه إلا اثنان والاطلاق كالخطأ
(كَإِقْرَارِهِ مَعَ شَاهِدٍ) بالمعينة (مُطْلَقًا) عَمْدًا أَوْ خَطَا وهذا من تكرار
اللوث (إَوْ إِقْرَارِ الْقَاتِلِ فِي الْخَطَا فَقَطَّ بِشَاهِدٍ) بالمعينة غالباً بمعنى مع (وَإِنْ
اِخْتَلَفَ شَاهِدَاهُ) أى القتل ولو فى كفيته وإن لم يلزمهم أن يبينوها ابتداء
(بَطَلَ وَكَالْمَدْلُ فَقَطَّ فِي مُعَايَنَةِ الْقَتْلِ) كاسبق (أَوْ يَرَاهُ يَتَشَحَّطُ فِي

(١) مى ألا يكون به أثر جرح أو ضرب وعكسها مى التسمية الجراء • عمل بها
للالكية وألغما كثير من العلماء •

دَمِيرُ وَالْمَتَمُّ قُرْبَهُ عَلَيْهِ آثَارُهُ (أَيِ الْقَتْلِ) وَوَجِبَتْ وَإِنْ تَمَدَّدَ الْوُثُ
فَلَا يَنْفِي نَعْدَهُ عَنْهَا (وَلَيْسَ مِنْهُ وَجُودُهُ بِقَرِيْبَةٍ قَوْمٍ) يَطْرُقُهَا غَيْرُهُمْ (أَيُّ
دَارِهِمْ وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ قَتَلَ وَدَخَلَ فِي جَمَاعَةٍ اسْتُخِيفَ كُلُّ حَسِينٍ
وَالَّذِي عَلَيْهِمْ) إِذَا حَلَفُوا كُلُّهُمْ أَوْ نَكَلُوا كُلُّهُمْ (أَوْ عَلَى مَنْ نَكَلَ يَلَا
قَسَامَةً وَإِنْ انْفَصَلَتْ بِنَاءً عَنْ قَتْلَى وَلَمْ يُعْلَمِ الْقَاتِلُ فَهَلْ لَا قَسَامَةً وَلَا قَوْدَ
مُطْلَقًا أَوْ إِنْ تَجَرَّدَتْ عَنْ تَدْمِيَةٍ وَشَاهِدٍ) وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ كَمَا فِي بَنٍ وَغَيْرِهِ
(أَوْ عَنِ الشَّاهِدِ قَطُّ نَأْوِيْلَاتٍ وَإِنْ تَأَوَّلُوا فَهَذَا كَزَاحِفَةٍ عَلَى دَاسَةٍ)
فَدَمِ الزَّاحِفَةِ هَدَرٌ (وَهِيَ خُسُونٌ يَمِينًا مَتَوَالِيَةً) فِي بَنٍ مَالِ ابْنِ مَرْزُوقٍ لَمْ
أَفْهِ عَلَى قَيْدِ التَّوَالِي لَغَيْرِ ابْنِ شَاسٍ وَابْنِ الْحَاجِبِ (بَنًا) مَلَا يَكْفِي لَا تَعْلَمُ غَيْرُهُ
قَتْلَهُ وَاعْتَمَدَ الْبَاتِ عَلَى ظَنِّ قَوِي (وَإِنْ أَعْمَى أَوْ غَائِبًا يُخْلِفُهَا فِي الْخَطِّ
مَنْ يَرِثُ وَإِنْ وَاحِدًا أَوْ امْرَأَةً وَجَرِبَتْ الْيَمِينُ) عِنْدَ الشَّاحَةِ (عَلَى أَكْثَرِ
كَثَرِهَا) وَلَوْ فِي أَقْلِ النَّصِيِّينَ (وَالْأَيُّ) اسْتَوَى الْكُسْرِ (فَقَتْلَى الْجَمِيعِ)
وَلَا يَضُرُّ زِيَادَتُهَا عَلَى خُسِينِ (وَلَا بِأَخْذٍ أَحَدٍ إِلَّا بِمَذْهَبِهَا) فَيَحْلِفُ الْحَاضِرُ
الْكُلَّ وَيَأْخُذُ نَصِيْبَهُ (وَإِنْ سَكَلُوا أَوْ بَعْضُ حَلَفَتْ الْعَاقِلَةُ) كُلُّ وَاحِدٍ
يَمِينًا (وَمَنْ نَكَلَ فَحِصَّتُهُ) لِلنَّاكِلِينَ وَغَيْرِ النَّاكِلِ يَحْلِفُ جَمِيعُ الْقَسَامَةِ
وَيَأْخُذُ نَصِيْبَهُ (عَلَى الْأَظْهَرِ وَلَا يَحْتَفِ فِي الْعَمْدِ أَقْلٌ مِنْ رَجُلَيْنِ عَصَبَةٍ)
مِنَ النَّسَبِ (وَالْأَيُّ قَوَالِي) أَعْلَوْنَ (وَالْوَلِيُّ) وَوَجِبَ إِنْ انْفَرَدَ (الِاسْتِمَاعَةُ
بِعَاصِيِهِ) وَلَوْ أَحْتَبَيَا مِنَ الْمَقْتُولِ كَالْمِ فِي دَمِ الْآلِ (وَالْوَلِيُّ قَطُّ) لَا لِلْمَعِينِ نِمْ
لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى مَعِينٍ آخَرَ (حَلْفُ الْأَكْثَرِ إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى نِصْفِهَا وَوُزَعَتْ) عَلَى
الرُّؤُسِ فِي الْعَمْدِ (وَاجْتَزَى بِاثْنَيْنِ طَاعًا مِنْ أَكْثَرِ) لَمْ يَنْكَلُوا (وَنُكُولُ الْمُعِينِ
غَيْرُ مُعْتَبَرٍ) فَلَهُ أَنْ يَسْتَعِينَ بِآخَرَ (بِخِلَافٍ غَيْرِهِ وَلَوْ بَعْدُوا) مِنَ الْمَقْتُولِ كَبْنِي عَمٍ
مَعَ تَسَاوِيِهِمْ (فَقَرَّدُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ بِخِلَافٍ غَيْرِهِ (فَيَخِيفُ كُلُّ

خَمْسِينَ وَمَنْ نَكَلَ حُلِيَّ حَتَّى يَخْفَ وَلَا اسْتِمَانَةً (وقد رجح جوازها هنا أيضا (وَإِنْ أَكْذَبَ بَعْضُ نَفْسِهِ بَطْلًا) كالنكول والموضوع العمد والضمير للدم (بِخِلَافِ عَقْوِهِ) بعد القسامة (فَلَبِاقِي نَصِيْبُهُ مِنَ الدِّيَةِ) وقبلها كالكذب (وَلَا يَنْتَظَرُ صَغِيرٌ بِخِلَافِ الْعُمَى وَالْمُبْرَمِ إِلَّا أَنْ لَا يُوْجَدَ غَيْرُهُ) راجع للصغير (فَيَخْلِفُ الْكَبِيرُ حِصَّتَهُ وَالصَّغِيرُ مَعَهُ) ندبا وقد أنكره بعضهم فاذا بلغ حلف وثبت الدم (وَوَجِبَ بِهَا الدِّيَةُ فِي الْخَطَا وَالْعَوْدُ فِي الْعَمْدِ مِنْ وَاحِدٍ يَتَيْنُ لَهَا) فان استوى فعلهم أقسموا على الكل واختاروا واحدا يقتلونه وأما في الخطأ فعلى عواقلهم (وَمَنْ أَقَامَ شَاهِدًا عَلَى جُرْحٍ وَقَتْلٍ كَافِرٍ) من مسلم ككافر خطأ (أَوْ عَبْدٌ أَوْ جَنِينٌ حَلَفَ وَاحِدَةً وَأَخَذَ الدِّيَةَ) ويقتصر في الجرح بشاهد ويمين كما سبق في المستحسنتات (فَإِنْ نَكَلَ بَرِيءٌ الْجَارِحَ ^(١)) إِنْ خَافَ وَإِلَّا خِيسَ) فان طال عوقب وهذا في جرح العمد وغرم أرش غيره (فَأَوْ قَالَتْ دِيْمِي وَجَنِيْنِي عِنْدَ فُلَانٍ فَمِثْلُ الْقَسَامَةِ وَلَا شَيْءَ فِي الْجَنِيْنِ وَلَوْ اسْتَهْلَ) إذ لا يعتبر فيه لوئها .

• (بَابُ) •

(الْبَاغِيَةُ فِرْقَةٌ خَالَفَتْ الْإِمَامَ لِمَنْعِهِ حَقٌّ أَوْ لِيُخْلِعِهِ فَلِلْعَدْلِ قِتَالُهُمْ وَإِنْ تَأَوُّوا كَالْكَفَّارِ) میندرون أولا ونجب مساعدته على السليدين (وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يُحَرِّقُ شَجَرَهُمْ وَلَا تُرْفَعُ رُؤُوسُهُمْ بِأَرْمَاحٍ وَلَا يَدْعُوهُمْ بِمَالٍ وَاسْتَعِينُ بِمَالِهِمْ عَلَيْهِمْ) إِنْ اِخْتِيجَ لَهُ ثُمَّ رُدَّ كَعِزِّهِ وَإِنْ أَمْنُوا لَمْ يَتَّبِعْ مُنْهَرِمُهُمْ وَلَا يَدْفَعُ) باللمجة واللملة بمجهز (عَلَى جَرِيحِهِمْ وَكَرِهَ لِلرَّجُلِ قَتْلَ أَبِيهِ) الباغى (وَوَرَّثَهُ) وَلَمْ يَضْمَنْ مُتَأَوِّلُ أَتَافٍ نَفْسًا أَوْ مَالًا وَمَقَى حُكْمٍ قَاضِيهِ)

(١) لو عمر بالماز لكان أضل .

أى التناول (وَحَدَّثَ أَقَامَهُ) ورد ذمي معه لَمَتِهِ وَصَيْنَ الْمُعَانِدُ النَّفْسَ وَالْبَالِ
وَالذَّمُّ مَعَهُ نَاقِضٌ) إلا أن يكرمه (وَالْمَرْأَةُ الْمُعَانِلَةُ) قتال الرجل
(كَالرَّجُلِ) بن من اشتدت وطأته وجبت طاعته بلا شرط ومدار الباب على
درة الفاسد وارتكاب أخف الضررين .

﴿ بَاب ﴾

(الرَّذَّةُ كُفْرُ السُّلَمِ) وإن صييا ولا يقتل قبل بلوغه (بَصْرِيحٌ أَوْ لَقَطٌ
يَقْتَضِيهِ أَوْ نَعْلٍ يَتَضَمَّنُهُ كَالْقَاءِ مُصَحَّفٌ^(١) يَقْدِرُ وَشَدَّ زُنَارُ) ميلا^(٢)
للكفر (وَسِجَرٌ) يعظم به غير الرب وتنسب إليه المقادير وفي تح وأقره بن ترجيح
أنه يقتل مطلقا كالزندق (وَقَوْلٌ يَقْدِمُ الْعَالَمِ أَوْ بَقَائِهِ) بلا قِيَامَةٍ (أَوْ شَكَّ
فِي ذَلِكَ أَوْ يَنْفَاسُخُ الْأَرْوَاحِ) من جنس لجنس (أَوْ يَقُولُهُ فِي كُلِّ جِنْسٍ)
من الحيوانات (نَذِيرٌ) نبي (أَوْ ادَّعَى شَيْراً كَمَا مَعَ نُبُوَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) أو
غيره من الأنبياء (أَوْ) قوله (بِمَحَارَبَةِ نَبِيٍّ أَوْ جَوَرِ اكْتِسَابِ النُّبُوَّةِ أَوْ
ادَّعَى أَنَّهُ يَصْمَدٌ لِلَّهِ أَوْ يُعَانِقُ الْخُورَ أَوْ اسْتَحْلَ كَالشَّرْبِ^(٣) لَا بِأَمَانَةٍ
الله كافر أَعْلَى الْأَصَحِّ وَفُصِّلَتِ الشَّهَادَةُ فِيهِ) أى الكفر (وَأَسْتُنِيبَ ثَلَاثَةٌ
أَيَّامٍ بِلَا جُوعٍ وَعَطَشٍ وَمُعَاقِبَةٍ وَإِنْ لَمْ يَنْبُ) يعنى وإن أصر على عدم
التوبة (فَإِنْ أَبَى وَالْأَقْتِلُ) والثلاثة من يوم التوب وألغى إن سبق بالفجر
(وَأَسْتَبْرَأَتْ بِحَيْضَةٍ) إن كان لها واطىء وإن رجعه (وَمَالُ الْعَبْدِ لِلسَّيِّدِ
وَإِلَّا) بأن كان حراً (هَيَّ) ماله (وَبَقِيَ وَلَقَدْ) أى المرتد (مُسْلِمًا) إن اطاع
عليه (كَأَن تَرِكَ) معه حتى بلغ فلا يقر على دين أبيه (وَأُحِذَّ مِنْهُ مَا جَنَى عَمَلًا

(١) أو حديث كافى المجموع . ومن رأى ورثته مصروحة في انحراف ولم يعلم ما كتب

فها حرم عليه تركها فان علم أى فيها آية أو حديثاً وتركها مصروحة كان ردة كفناً فى بن

(٢) أما لبا حرام والريضة كالزناز إلى صحهما دخول كيسة . وقضى بمعدمه

بإباحة لبس الريضة من طامات شواذه

(٣) ونحوه مما علم من الدين بالضرورة .

عَلَى عَبْدٍ أَوْ ذِيٍّ لَا حِرَّ مُسْلِمٍ) لأن حله القتل وهو يقتل برده (كَأَنَّ هَرَبَ
لِدَارِ الْحَرْبِ) ثم إذا رجع وأسلم اقتص (إِلَّا حَدَّ الْفَرِيضَةِ) كذب القذف
استثناء منقطع فلا يسقط بالحرب حيث قذف ببلاد الاسلام (وَأَخْطَأَ) من المرتد
(عَلَى بَيْتِ الْمَالِ كَأَخْذِهِ جِنَايَةً عَلَيْهِ وَإِنْ تَابَ فَمَالُهُ لَهُ وَقُدِّرَ كَالْمُسْلِمِ
فِيهِمَا) أى العمد واخطأ الصادرين منه وعليه مجوسى إن لم يتب (وَقُتِلَ
الْمُسْتَسِرُّ) الزنديق (بِلَا اسْتِثْنَاءٍ) يعنى أن نوبته لا تسقط عنه القتل حدا
(إِلَّا أَنْ يَجِيءَ تَائِبًا وَمَالُهُ لَوَارِثِهِ) إذا تاب أو أنكر ما شهدت به البيعة
(وَقَبِلَ عُذْرُهُ مِنْ أَسْلَمَ وَقَالَ أَسْلَمْتُ عَنْ ضَيْقِ بْنِ ظَهَرَ) عذره (كَأَنَّ نَوْصًا
وَصَلَّى وَأَعَادَ مَأْمُونُهُ) كما سبق (وَأَدَّبَ مَنْ تَشَهَّدَ وَلَمْ يُوقَفْ عَلَى الدَّعَائِمِ)
فلما عليها كره ورجع (كَسَاحِرِ ذِيٍّ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ ضَرَرًا عَلَى مُسْلِمٍ) فينقض
عهده (وَأَسْقَطَتْ صَلَاةَ وَصِيَّامَا وَزَكَاتَهُ) إلا أن يرد بقصد ذلك ونحوه
(وَحَجًّا نَقَدَّمَ) يوجب آخر (وَنَذَرًا وَيَمِينًا بِاللَّهِ أَوْ يَمِيتُ أَوْ ظَهَرَ وَإِخْصَانًا
وَوَصِيَّةً) قيل إلا أن يتوب^(١) (لَا طَلَاقًا) ولا اعتقا ووقها وهبة وإن اردنا بعد
ثلاث ثم أباح له قبل زوج^(٢) (وَلَا تَسْقُطُ رِدَّةُ مُحَلِّلٍ) إحلالا لأنه
وصف في المرأة (بِخِلَافِ رِدَّةِ الْمَرْأَةِ) فتسقط إحلالها (وَأَقْرَبُ كَافِرٍ انْتَقَلَ
إِلَى الْكُفْرِ آخَرَ وَحُكِمَ بِإِسْلَامِهِ مَنْ لَمْ يَمَيِّزْ لِصِغَرٍ أَوْ جُنُونٍ بِإِسْلَامِ أَبِيهِ
قَطْعًا) لا أمه وجده (كَأَنَّ مَيِّزَ إِلَّا الْمَرَاهِقَ وَالْمُتَزَوِّكَ) بأن غفل عنه (لَهَا)
أى للمراهقة (فَلَا يُجْزَى بِقَتْلِ إِنْ امْتَنَعَ) ثم بنيوه (وَيُوقَفُ إِزْنُهُ) للبلوغ
ولا يعتبر هنا إسلامه قبله (وَلِإِسْلَامِ سَابِقِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَبُوهُ) فيقبضه
حش المول عليه جبر المجوسى ولو كبيرا دون الكتانى ولو صغيرا (وَالْمُتَنَصِّرُ

(١) فصَحَّ وصيته قبله المواق عن الموتة وأقره بن

(٢) ويلغز بها فيقال : طلق امرأته ثلاثا وحلت قبل زوج

مِنْ كَأْسِيرٍ) وتاجر ببلاد الحرب محمول (عَلَى الطَّوْعِ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ إِكْرَاهُهُ
وَإِنْ سَبَّ نَبِيًّا أَوْ مَلَكَ أَوْ عَرَضَ أَوْ لَعَنَهُ أَوْ عَابَهُ أَوْ قَذَفَهُ أَوْ اسْتَحَفَّ
بِحَقِّهِ أَوْ غَيَّرَ صِفَتَهُ أَوْ أَلْحَقَ بِهِ نَقْصًا وَابْنٌ فِي بَدْيِهِ أَوْ خَصَلَتِ أَوْ غَضَّ مِنْ
مَرْتَبَتِهِ أَوْ وَفُورَ عَلَيْهِ أَوْ زُهِدِهِ أَوْ أَضَافَ لَهُ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ أَوْ نَسَبَ
إِلَيْهِ مَا لَا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الذَّمِّ) قيد لبيان الواقع (أَوْ قِيلَ لَهُ يُحَقِّقُ
رَسُولُ اللَّهِ فَامَنَّ وَقَالَ أَرَدْتُ الْعَقَابَ) لأنها رسالة لمن تلذغه (قَتَلَ وَلَمْ
يُسْتَنْتَبِ حَدًّا) إِنْ ناب^(١) (إِلَّا أَنْ يَسْلَمَ الْكَافِرُ) الأصلُ فلا يسقط برده بعد
توبته على أظهر ما في ح (وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ ذَمَّهُ) مما يدل على أن القيد
السابق لا مفهوم له (لِجَهْلٍ أَوْ سُكْرٍ أَوْ تَهَوُّرٍ) عدم ضبط في الكلام
(وَفِيمَنْ قَالَ لَا صَلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ جَوَابًا لِعَلَّ أَوْ قَالَ الْأَنْبِيَاءُ
يَتَّبِعُونَ جَوَابًا لِقَتْلِهِمْ أَوْ جَمِيعُ الْبَشَرِ يَنْحَقِفُهُمُ النِّقْصُ حَتَّى الْيَتَّى عَلَيْهِ
السَّلَامُ قَوْلَانِ^(٢)) بالقتل والنكال (وَاسْتَنْبِيبَ فِي هَزِيمٍ) المتمدد يقتل مطلقا
(أَوْ أَعْلَنَ بِتَكْذِيبِهِ أَوْ تَقَبُّأً إِلَّا أَنْ يُسِرَّ) النبوة فكالزندق (عَلَى
الْأَظْهَرِ) عند ابن رشد (وَأَدَبَ اجْتِهَادًا فِي أَذْكَرٍ) كذا ظلاما (وَأَشْكُ لِلنَّبِيِّ
عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ لَوْ سَبَّيْتُ مَلِكََ لَسَبَّيْتُه أَوْ يَا ابْنَ أَلْفِ كَلْبٍ أَوْ غَيْرَ بِالْفَقْرِ
فَقَالَ تُبَيِّرُنِي بِهِ وَاللَّهِ قَدْ رَعَى النَّفْسَ أَوْ قَالَ لِقَضَائِكُمْ كَأَنَّهُ وَجَّهَ مُسْكِرٍ
أَوْ مَالِكٍ أَوْ اسْتَشْهَدَ بِيَعْنِي جَانِزَ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا حُجَّةَ لَهُ أَوْ لِعَظْمِهِ أَوْ شَبَّهَ
لِنَقْصِ حَقِّهِ لَا عَلَى النَّاسِ) ولا شيء على الناس (كَيَانٍ كُذِّبَتْ قَدْ كُذِّبُوا
أَوْ لَمَنْ الْعَرَبُ أَوْ بَنِي هَاشِمٍ وَقَالَ أَرَدْتُ الظَّالِمِينَ وَشَدَّدَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ صَاحِبٍ

(١) فخره لا تدرأ عنه حد القتل وإن كانت تقفه عند الله إن كانت صحيحة

(٢) أظهر ما القتل

فَنَدَّقِ قَرْعَانُ^(١) وَإِنْ كَانَ نَبِيًّا وَفِي قَبِيحٍ لِأَحَدٍ ذُرِّيَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ) أنه من الآل ولا يشدد في غيره مثله (كَأَنَّ انْقَسَبَ لَهُ أَوْ اخْتَمَلَ قَوْلُهُ) النسبة كقوله لا أحد أشرف من أولاد البيت جوابا لانت شريف (أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ) بموجب القتل (عَدْلًا أَوْ لَقِيفًا^(٢)) فَعَقًا) بسبب كونه لعيفا لا تقبل شهادته (عَنِ الْقَتْلِ أَوْ سَبِّ مَنْ لَمْ يَجْمَعْ عَلَى نَبِيِّهِ) كالخضر (أَوْ صَحَابِيًّا وَسَبَّ اللَّهِ كَذَلِكَ) في إيجاب القتل (وَفِي اسْتِنَابَةِ الْمُسْلِمِ خِلَافٌ) أرجحه قبول توته (كَمَنْ قَالَ لَقِيتُ فِي مَرَضِي مَا لَوْ قَتَلْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ لَمْ أَسْتَوْجِبْهُ) تشبيه في الخلاف لكنه هنا بالقتل والنكال

❖ بَابُ ❖

(الزَّانَا وَطَيْ مُكَلَّفٌ مُسْلِمٌ قَرْجٌ آدِمِي) ويؤدب من فعل بنفسه كالخشي في غير دبره (لَا مَلَكَ لَهُ يَمِيهِ بِأَقْبَاقٍ) راجع للنفي (عَمْدًا) ولومع نوم كَانَ تَحْقُقُ مَعَ الْجَنِّ (وَإِنْ لَوَاطِلًا) فانه زنا بالمني الأعم (أَوْ إِنْ يَأْنِ أَجْنَبِيَّةٍ بِدُبُرٍ) وأدب في الحليلة (أَوْ مَيْتَةٍ غَيْرِ رَوْحٍ) ولا مهر كالنكاح كالجنابة (أَوْ صَغِيرَةٍ يُسْكِنُ وَطْوَها أَوْ مُسْتَأْجَرَةٍ لَوْطَاءٍ) إلا من السيد فمحلة (أَوْ غَيْرِهِ أَوْ تَمْلُوكَةٍ تَمْتَقُ) أو بتعلق على الشراء (أَوْ يَعْلَمُ حُرِّيَّتَهَا أَوْ مُحَرَّمَتَهُ بِصَهْرِ مُؤَبَّدٍ) سيد كرمه في قوله أو بنت على أم (أَوْ خَامِسَةٍ أَوْ مَرْهُونَةٍ) فاذن السيد في وطئها فمحلة (أَوْ ذَاتِ مَنَظَرٍ أَوْ حَرَبِيَّةٍ) فان خرج بها ملكها (أَوْ مَبْتُونَةٍ وَإِنْ بَعْدَهُ وَهَلْ وَإِنْ أُبْنَتْ فِي مَرَّةٍ) وهو المعتد لشذوذ الواحدة (تَأْوِيلَانِ أَوْ مُطْلَقَةٌ قَبْلَ الْبِنَاءِ) كالباين بعده غير البتة بعد العدة (أَوْ مُنْفَقَةٌ بِلا عَقْدٍ) فيها (كَأَنَّ يَطْلَاهَا تَمْلُوكُهَا أَوْ تَحْتَوُنَ

(١) ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون أي يقرن بين الرجل والمرأة اهـ

عفاوى والقياس قرآن بتشديد الراء كما ينطقه النصارى

(٢) أي تهيف من الناس غير مقبولين في الشهادة

بِخِلَافِ الصَّيِّ إِلَّا أَنْ يَجْهَلَ التَّيْنَ أَوْ الْحُكْمَ إِنْ جَهِلَ مِثْلُهُ إِلَّا الْوَاضِحَ)
 فِيهَا (لَا مَسَاحَقَ وَأَدَبَ اجْتِهَادًا) وَبَيَّتْ مَا فِيهِ الْأَدَبُ بِشَاهِدِينَ (كَبِيْرَةً
 وَمَيَّ كَفِيْرَهَا فِي الذَّبْحِ وَالْأَكْلِ) وَعَنِ الشَّافِي قَتْلَهَا إِخْفَاءً لِلْفَاحِشَةِ (١)
 وَمَنْ حَرَّمَ لِمَارِضٍ كَخَانِضٍ أَوْ مُشْتَرَكَةٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ (حَرَمَ) (لَا تَمْتَنُّ أَوْ
 مُعْتَدَةٍ) مِنْ غَيْرِهِ نَكَحَهَا (أَوْ بَنَتْ عَلَى أُمِّ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا أَوْ عَلَى أُخْتِهَا وَهَلَنْ
 إِلَّا أُخْتُ النَّسَبِ لِتَحْرِيمِهَا بِالْكِتَابِ تَأْوِيلَانِ وَكَأَمَةٍ مُحَلَّلَةٍ وَقَوْمَتِ) عَلَى
 الْوَاطِي (وَإِنْ أُتِيَ أَوْ) امْرَأَةً (مُسْكِرَةً أَوْ مَيِّمَةً بِالْفَلَاءِ وَالْأَطْهَرُ كَانَ ادَّعَى
 شِرَاءَ أُمَةٍ وَنَسَكَلَ الْبَيَانُ وَخَلَفَ الْوَاطِي وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْمُسْكِرَةَ كَذَلِكَ
 وَالْأَكْثَرُ عَلَى خِلَافِهِ) فَلِلشُّهُورِ حِلُّهُ (وَتَبَّتْ بِإِقْرَارِ مَرَّةٍ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ
 مُطْلَقًا) لِشَبْهِه أَوَّلًا (أَوْ يَهْرُبُ وَإِنْ فِي الْحَدِّ وَبِالْبَيِّنَةِ فَلَا يَسْقُطُ بِشَهَادَةِ
 أَرْبَعِ نِسْوَةٍ يَسْكَرَتُهُنَّ) فِي بَنٍ مِثْلَهُ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ لِاحْتِمَالِ دُخُولِ الْبِكَارَةِ وَمَنْ
 أَسْقَطَ بِالرِّجَالِ أَسْقَطَ بِالنِّسَاءِ لِأَنَّ شَهَادَتَهُنَّ شَبِيْهَةٌ وَإِنْ ضَعُفَتْ (أَوْ بِجَهْلِ فِي غَيْرِ
 مُتَزَوِّجَةٍ وَذَاتِ سَيْدٍ مُقَرَّبٍ وَلَمْ يَقْبَلْ دَعْوَاهَا) أَيْ مِنْ ظَهَرِ حَمَلِهَا (النَّصَبُ
 بِإِلَاقَرِيْنَةٍ) كَاسْتِفَاتِهَا عَقِبَ النَّازِلَةِ (يُرْجَمُ الْمُكَلَّفُ الْخُرُّ الْمُسْلِمُ إِنْ
 أَصَابَ بِمَدَّهْنٍ) أَيْ الْبُيُوتِ السَّابِقَةِ (بِنِكَاحٍ لَا زِمَ صَحَّ) الْوَاطِي. أَيْ أُبَيِّحُ
 (بِحِجَابَةِ مُعْتَدِلَةٍ وَلَمْ يَعْرِفْ) مَالِكٌ (بِدَاوَةِ الْبَيِّنَةِ ثُمَّ الْإِتِمَامُ كَلَانِطٍ) (٢) مُطْلَقًا
 وَإِنْ عَبْدَيْنِ وَكَافِرَيْنِ وَجُلْدُ الْبِكْرِ الْخُرُّ مِائَةً وَتَشَطَّرَ الرِّقُّ وَإِنْ قُلٌّ
 وَتَحَصَّنَ كُلُّ دُونِ صَاحِبِهِ بِالْمَتْنِ) لَهُ (وَالوَاطِي بِمَدَّهِ وَغَرَبَ الْخُرُّ

(١) وَلِحَدِيثِ وَرَدَ فِي قَتْلِهَا اسْكَنَهُ ضَعِيفٌ .

(٢) وَمَلُوطٌ بِهِ الْبُيُوتُ ، وَلَا يَرْجَمُ بِالْمَكِّنِ مِنْ غَيْرِهِ صَيًّا . وَحَدُّ الْوَاطِي عِنْدَ الشَّافِي
 حَدُّ الزَّانَا جُلْدًا وَرَجْمًا فَيَأْسَى عَلَيْهِ ، وَدَلِيلُ الْمَالِكِيَّةِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ « مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ
 عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا فَاعْلُوا وَالْمَقْصُودُ بِهِ » رَوَاهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَفِي نَبْوَتِهِ خِلَافٌ وَالْقِيَاسُ
 فِيهِ رِسَالَةُ اسْمِهَا بِلُوحِ الْمَأْمُولِ مِنْ خِدْمَةِ الرَّسُولِ بَيْنَ فِيهَا صَحَّةٌ .

الَّذِ كَرَّ قَطْعَ عَامًا) الأولى حذفه والدار على ما يأتي من سجنه سنة (وَأَجْرُهُ عَلَيْهِ
وَأِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ مَالٌ فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ) والمسلمين (كَفَدَكَ وَخَيْرَ مِنَ الْقَدِينَةِ)
على يومين فأكثر (فَيُسْجَنُ سَنَةً وَإِنْ عَادَ) لبلده (أُخْرِجَ ثَانِيَةً) وإن
زنى بعد تأنسه عرب أخرى (وَتَوَحَّرَ الْمَرْوَجَةُ يَحِيضَةً) كالسرية إذا لم
يستبرأ أو مضى أربعون يوما للزنا وأمكن الحمل والحمل والرضاع المتيين (وَبِالْجُلْدِ
اعْتِدَالُ الْهَوَاءِ) وبحضرة أربعة فأكثر (وَأَقَامَهُ الْحَاكِمُ وَالسَّيِّدُ إِنْ لَمْ
يَتَزَوَّجْ بِغَيْرِ مِلْكِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ) متعلق بإقامه لأن الحاكم لا يكون بينه ولا يقيم
حد السرقة إلا الامام (وَأِنْ أُنْكَرَتِ الْوُطَى بَعْدَ عِشْرِينَ سَنَةً وَخَاتَمَهَا
الرَّوْجُ فَالْحَدُّ) (١١) (وَعَنْهُ) أى ابن القاسم كما فى بن (فى الرُّجُلِ
يَسْقُطُ مَا لَمْ يَغْرِ بِهِ أَوْ يُولَدْ لَهُ وَأَوَّلًا عَلَى الْخِلَافِ أَوْ لِخِلَافِ الرَّوْجِ فِى
الْأُولَى) ولم يتخلله فى الثانية (فَقَطُّ أَوْ لَأَنَّهُ يَسْكُتُ) والمرأة لا نصبر على ترك
الوطى (أَوْ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ لَمْ يَبْلُغْ عِشْرِينَ تَأْوِيلًا) وَإِنْ قَالَتْ زَنَيْتُ مَعَهُ
فَادْعَى الْوُطَى، وَالزَّوْجِيَّةَ أَوْ وَحْدًا فِى بَيْتٍ وَأَقْرَابٍ (الوطى) (وَادْعَا
النِّكَاحَ) غير طارئين ولا بينة ولا نشو (أَوْ ادْعَاهُ فَصَدَّقْتَهُ هِيَ وَوَلِيَّهَا
وَقَالَا لَمْ نُشْهِدْ حَدًّا) فى الكل .

﴿ بَابُ ﴾

(قَذْفُ الْمُكَلَّفِ) ولو سكران (حَرًّا مُسْلِمًا) أو أبوه (يَنْفَى
نَسَبٍ عَنْ أَبٍ أَوْ جَدٍّ لِأُمٍّ وَلَا ابْنٍ بَيْدَ أَوْ زَنَى) عطف
على نفي (إِنْ كَلَّفَ) لا مجنون من البلوغ للقذف (وَعَفَّ) كما هو الأصل
هنا للآية (عَنْ وَطَى، يُوجِبُ الْحَدَّ بِآلَةٍ) لا مجنوناً أو معتزلاً (وَبَلَغَ

(١١) فى المجموع وشرحه : وإن أسكر أحد الزوجين الوطء بعد عشرين سنة فالظاهر
من الطرق تصديقه رجلاً أو امرأة أو ثمرة التصديق سقوط الرحم عنه .

كَأَنَّ بَلَغَتْ الْوَطْءَ) كالصبي يقذف بالمعمولة وهذا كالتفصيل لقوله كلف
(أَوْ مَحْمُولًا) مجهولا كما في نسخة عطف على المنى أو المثبت إن رمى بزي أو
بفساد النسب مطلقا (وَإِنْ مُلَاعِنَةً وَابْنَهَا) إلا الزوج بما لا عنها به (أَوْ عَرَضَ
غَيْرُ أَبٍ إِنْ أَفْتَمَ يُوجِبُ ثَمَانِينَ حَلَّةً) خير قذف (وَإِنْ كَرَّرَ لِوَاحِدٍ أَوْ
بِجَمَاعَةٍ إِلَّا بَعْدَهُ وَنِصْفَهُ عَلَى الْعَبْدِ كَلَسَتْ بِرَّانٍ أَوْ زَنْتَ عَيْنَكَ) واستظهر
ابن عبد السلام قول أشهب بعدم الحد الحديث^(١) زنى الأعضاء والفرج يكذب
ذلك وبصدقه (أَوْ) زنت (مُكْرَهَةً أَوْ) أنا (عَفِيفُ الْفَرْجِ) نريضا
(أَوْ لِعَرَبِيٍّ مَا أَنْتَ بِحَبْرٍ أَوْ يَارُومِي كَأَنَّ نَسَبَهُ لِعَمٍّ بِخِلَافِ جَدِّهِ وَكَأَنَّ
قَالَ أَنَا نَقْلٌ) بالعين المعجمة أى طسد النسب (أَوْ وَلَدَ زَيْ أَوْ كَيَاغِبَةُ)
أو صبية (أَوْ قَرْنَانٍ أَوْ يَا ابْنَ مَنْزَلَةِ الرُّكْبَانِ أَوْ ذَاتِ الرَّيَّةِ أَوْ فَعَلْتُ بِهَا
فِي عُنُقِهَا لَا إِنْ نَسَبَ جِنْسًا لِغَيْرِهِ وَلَوْ أَبْيَضَ لِأَسْوَدَ) فالأدب (إِنْ لَمْ
يَكُنْ مِنَ الْعَرَبِ) لاحتمال أنه في الواقع كذلك وحسد في العرب لأنها نبالغ
في معرفة أساسها (أَوْ قَالَ مَوْلَى لِغَيْرِهِ أَنَا حَيْرٌ مِنْكَ) لأن الخيرية أعم من
النسب (أَوْ مَالِكٌ أَصْلٌ وَلَا فَضْلٌ) لأن القصد منه عرفا ذم الأخلاق (أَوْ
قَالَ لِجَمَاعَةٍ أَحَدُكُمْ زَانٍ) للكثرة (وَحَدَّثَ فِي مَأْبُوتٍ إِنْ كَانَ لَا يَتَأَنَّثُ
وَفِي يَا ابْنَ الثُّغْرَانِيِّ) العرف الآن الأدب (أَوْ الْأَزْرَقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي
أَبَائِهِ كَذَلِكَ أَوْ فِي مَخْنَثٍ إِنْ لَمْ يَخْلِفْ) انه أراد التكسر وعرفنا خصه
بالمعول فلا بد من الحد (وَأَذْبَ فِي يَا ابْنَ الْفَاسِقَةِ) العرف أيضا الحد لانصراف

(١) فظ الحديث • كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا فهو مدوك ذلك لاعماله الجبان رهاها
اليطير والأذنان رهاها الاستماع واللسان رهاه الكلام واليد رهاها البطن والرجل رهاها الخصى
والقلب يهوى ويمنى وصدق ذلك الفرج أو يكذبه • رواه مسلم بهذا اللفظ والبخارى مختصرا
وفيه روايات .

اطلاق الفسق إلى الفعل (أَوْ النَّاجِرَةَ أَوْ يَأْجَارُ يَأْنِي الْحِمَارُ أَوْ أَنَا عَنيفٌ) بلا ذكر الفرج (أَوْ إِنَّكَ عَنيفَةٌ) تهكاً إلى العرف (أَوْ يَأْسِقُ) سبق ما فيه (أَوْ فَاجِرٌ وَإِنْ قَالَتْ) أجنبية (يَكْ جَوَاباً لِرَنَيْتِ) سقط حده (وَحُدَّتْ لِرَنَّا) ما لم ترجع (وَالْقَذْفُ) كالجواب بأزنى مني (وَلَهُ حَدٌّ أَبْيَهُ وَفُسُقٌ) المعتد لا يحد الأب (وَالْقِيَامُ بِهِ وَإِنْ عَلَيْهِ مِنْ نَفْسٍ كَوَارِثُهُ وَإِنْ قَذَفَ بَعْدَ الْمَوْتِ مِنْ وَلَدٍ وَوَلَدِهِ وَأَبٍ وَأَبِيهِ) فإن لم يوجد عصبتها فلا أخوات والمحدثات ولا كلام للزوجين (وَلِكُلِّ الْقِيَامِ بِهِ وَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ) أو قام به مانع الارث (وَالْعَمُو) عطف على حد أبيه (قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ إِنْ أَرَادَ سَتْرًا) لارأفة ولا إن أوصي به الميت (وَإِنْ قَذَفَ فِي الْحَدِّ ابْتَدَى لَهُمَا إِلَّا أَنْ يَبْقَى بَسِيرٌ) دون النصف (فَيَكْتَمُلُ الْأَوَّلُ)

﴿ بَابٌ ﴾

(تَقَطُّعُ الْيَمْنَى وَتَحْسِمُ النَّارِ إِلَّا لِشَالٍ أَوْ قَعَصٍ أَكْثَرَ الْأَصَابِعِ فَرَجْلُهُ الْيُسْرَى) على المعتد (وَحَا^(١) لِيَدِهِ الْيُسْرَى) ضعيف (ثُمَّ يَدُهُ ثُمَّ رَجْلُهُ ثُمَّ) إن سرق بعد القطع من خلاف (عُزِّرَ وَحُبِسَ وَإِنْ تَعَمَّدَ إِمَامٌ أَوْ غَيْرُهُ يُسْرَاهُ أَوْ لَا فَالْقَوْدُ وَالْحَدُّ بَاقٍ وَخَطَأٌ أَجْزَأُ) وفي شب وغيره أن العمد يجرى أيضاً (فَرَجْلُهُ الْيَمْنَى) إن سرق بعد مفرع على قوله وخطأ أجْزَأُ (سِرْفَةٌ طِفْلٍ) أو كبير لا يعقل متعلق بتقطع (مِنْ جِرْزٍ مِثْلِهِ) عادة (أَوْ رُبْعٍ دِينَارٍ أَوْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ) ولو ناقصة راجت ككاملة (أَوْ مَا يُسَاوِيهَا بِالْبَلَدِ شَرْعاً) ولا عبرة بمنفعة غير شرعية (وَإِنْ كَمَاءٌ) مما أصله مباح (أَوْ جَارِحٍ) غير كلب (إِتْعَلِيمُهُ أَوْ حِلْدُهُ بَعْدَ ذَبْحِهِ أَوْ جَلْدِ مَيْتٍ إِنْ زَادَ دَبْنُهُ نِصَاباً أَوْ ظَنًّا) الربع والثلاثة (فَلَوْسًا أَوْ الثُّوبَ فَأَرِغًا أَوْ شَرَكَةً

(١) أى الامام قطع الرجل اليسرى وعدل قطع اليد اليسرى فها مضمن معنى غير

صَيِّ (لَا أَب) عاقل (وَلَا طَيْرٍ لِإِجَابَتِهِ) في المحاكاة (وَلَا إِنْ تَكَمَّلَ) غير مقصود جميعه (بِمِرَارٍ فِي لَيْلَةٍ) أو من أحرار (أَوْ اشْتَرَا فِي حَمْلِ إِنْ اسْتَقَلَّ كُلُّ) أى أمكن استقلاله وبلا قطع الجميع (وَلَمْ يَذْبُحْ نِصَابٌ) وإلا قطعوا كن انفراد بالحمل (مِلْكٌ غَيْرٌ وَلَدٌ وَلَوْ كَذَبَهُ رَبُّهُ) لحق الله تعالى لاحتمال أنه رحمه (أَوْ أُخِذَ لَيْلًا وَادَّعَى الْإِسْرَافَ وَصَدَّقَ إِنْ أَشْبَهَ) بأن لم يسلك مسالك السراق في وقت الإرسال عادة (لَا مِلْكِهِ مِنْ مَرْنَهَيْنِ وَمُسْتَأْجِرٍ كَمِلْكِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ) بكارث (تُحْتَرِمُ لَا تَحْرُوطُنْبُورُ إِلَّا أَنْ يُسَاوَى بَعْدَ كَسْرِهِ نِصَابًا وَلَا كَلْبٍ مُطَاقًا) ولو مطلقاً مأذوناً لورود النهى عن ثمنه (١) (وَأُضْحِيقَ بَعْدَ ذَنْبِهَا بِخِلَافٍ لَحْمِهَا مِنْ قَعِيرٍ) بل مطلق معطى فيقطع والمدايا كالضحايا (تَأْمُ الْمِلْكُ لَا شُبْهَةٌ فِيهِ) قوية (وَأِنْ بَيْتَ الْمَالِ وَالْقَنِيمَةِ) في بن تقييده هنا والزنى بكثرة الجيش (٢) (أَوْ مَالٍ شَرَكَةٍ إِنْ حُجِبَ عَنْهُ وَسَرَقَ فَوْقَ حَقِّهِ) من الجميع في التلى ومن المسروق في المقوم (نِصَابًا لَا الْجَدَّ وَلَوْ لِأُمِّهِ) ولا العبد لزيادة المصية على السيد (وَلَا مِنْ جَانِحٍ أَوْ مُطَاطِلٍ إِحْقَاقُ) كما سبق (يُخْرِجُ مِنْ حَرْزٍ بَأَنَّ لَا يَمَعْدُ أَوْ أَضِعُ فِيهِ مُضِيعًا وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ هُوَ أَوْ ابْتِلَاعٌ دُرًّا) بخلاف ما يفسده الأكل وإن ضمنه (أَوْ أَدَهْنُ بِمَا يَحْصُلُ مِنْهُ نِصَابٌ) بسدد (أَوْ أَشَارَ إِلَى شَايَةٍ بِالْمَافٍ فَخَرَجَتْ أَوْ) سداد (الْعَدَّةُ) المشروع (أَوْ الْخَبَاءُ أَوْ مَا فِيهِ أَوْ فِي حَانُوتٍ أَوْ فِنَالِهَا أَوْ تَحْمِلُ أَوْ ظَهْرٍ دَابَّةٍ وَإِنْ غِيبَ عَنْتَيْنِ) أى المذكورات (أَوْ) حب (بِجَرِينِ) لاقبله (أَوْ

(١) روى الشيخان وغيرهما عن ابن مسعود « نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب ومهر البنى وطوان الكاهن » ولأنه والناسي عن حابر « نهى عن ثمن الكلب إلا الكلب العلم » وهذا يرد إطلاق المسمى ويؤيد قول أشهب بالقطع في المأذون باعتدائه

(٢) وهو العتيد

سَاحِقَ دَارٍ لِأَجْنَبِيٍّ إِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ) بخلاف الشريك والمأذون (كَالسَّفِينَةِ)
 لغير الركاب أو بحضرة ربه أو من كلنن (أَوْ خَانَ لِلْأَنْتَقَالِ أَوْ زَوَّجَ فِيهَا حَجِيرَ
 عَنْهُ أَوْ مَوْتَفٍ دَابَّةٍ لِيَبْعَ أَوْ غَيْرِهِ) إذا اعتيد (أَوْ قَبِرَ أَوْ بَحِرَ مِنْ رَيْبٍ بِهِ
 لِيَكْفَنَ) شرعى (أَوْ سَفِينَةٍ بِمِرْسَاةٍ أَوْ كُلِّ شَيْءٍ بِحَضْرَةِ صَاحِبِهِ) ولا
 يقطع من مرق دابة براكبها أو سفينة بأهلها (أَوْ مَطْمَرٍ) محزن حب (قُرْبٍ)
 من البلد (أَوْ قَطَارٍ وَنَحْوِهِ) كجمع الدواب فيياتنها إلا الغنم في غير المراح (أَوْ
 أَرَاَلَ بَابَ الْمَسْجِدِ أَوْ سَقْفَهُ أَوْ أُخْرِجَ فَنَادِيَهُ) بل بمجرذازالها (أَوْ حَضْرَةُ
 أَوْ بَطْطُهُ إِنْ تَرُكْتَ) البسط (أَوْ حَمَامٍ إِنْ دَخَلَ) من الباب (لِلسَّرِقَةِ أَوْ
 نَقَبٍ أَوْ تَسَوَّرَ أَوْ) للفعل في حمام (بِحَارِسٍ لَمْ يَأْذِنْ فِي تَغْلِيْبِ) والاختيانه
 (وَصَدَقَ مَذْعَى الْخَطَا) في ثيابه إِنْ أَشْبَهَ (أَوْ حَلَّ عَبْدًا لَمْ يُمَيِّزْ أَوْ حَدَّعَهُ
 أَوْ أُخْرِجَهُ فِي ذِي الْإِذْنِ الْعَامِّ) كدار العالم من محجور (لِحِجْلِهِ) اللام بمعنى
 عن والضمير للاذن العام ، لأنه لا يقطع إلا بإخراجه عن جميع الدار (لَا إِذْنَ
 خَاصَّ كَصَيْفٍ مَا حُجِرَ عَنْهُ وَلَوْ خَرَجَ مِنْ جَمِيعِهِ وَلَا إِنْ نَقَلَهُ) من محل
 (وَلَمْ يُخْرِجْهُ وَلَا فِيمَا عَلَى صَيِّ) وحده (أَوْ مَعَهُ وَلَا عَلَى دَاخِلٍ تَنَالُوا مِنْهُ الْخَارِجُ)
 داخل الحُرْزِ (وَلَا إِنْ اخْتَلَسَ) خطف جهازاً (أَوْ كَابَرَ) غصب (أَوْ هَرَبَ بَعْدَ
 أَخْذِهِ فِي الْحِرْزِ وَلَوْ) ذهب (لِثَانِيٍّ يَمْنُ بِشَهْدِ عَلَيْهِ أَوْ أَخَذَ دَابَّةً بِبَابِ مَسْجِدٍ
 أَوْ سَوْقٍ) بغير بيع وموقف معتاد (أَوْ ثَوْبًا بِمَضَى الطَّرِيقِ) جذبه من خارج (أَوْ
) ثَمَرًا مُعْلَقًا) في شجرة (إِلَّا يَنْفَاقِي هَوَلَانِ ^(١)) إِلَّا بَعْدَ حَصْدِهِ فَتَأْتِيهَا)
 القَطْعُ (إِنْ كُدَّسَ) كالجرين (وَلَا إِنْ نَقَبَ قَطْعٌ) ولا من أخذ بعد
 المواطاة (وَإِنْ اتَّقَا وَسَطَ النَّقَبِ أَوْ رَبَطَهُ فَجَذَبَهُ الْخَارِجُ قَطْعًا وَشَرَطَهُ)

أى القطع (التشكليف) ويتضمن الطوع (فَيَقْطَعُ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ وَالْمَاعِدُ وَإِنْ لِمِنْهُمْ إِلَّا الرَّقِيقَ لِسَيِّدِهِ) كما سبق (وَتَبَّتْ يَاقَرَارِي أَنْ طَاعَ وَإِلَّا فَلَا) قيل إلا التهم بالعداء^(١) (وَلَوْ عَيْنَ السَّرِقَةِ أَوْ أَخْرَجَ الْقَتِيلَ) لاحتمال أنه فعل غيره (وَقَبِلَ رُجُوعُهُ وَلَوْ بِلَا شُبْهَةٍ) كظن أخذ مارهنه سرقة (وَإِنْ رَدَّ الْيَمِينَ) من المدعى عليه السرقة (فَخَلَفَ الطَّالِبُ أَوْ شَهِدَ رَجُلٌ وَأَمْرَانِ أَوْ وَاحِدٌ وَخَلَفَ أَوْ أَقَرَّ السَّيِّدُ فَالْفَرْمُ بِلَا قَطْعٍ) فى الكل (وَإِنْ أَقَرَّ الْعَبْدُ فَالْعَكْسُ وَوَجِبَ رَدُّ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَقْطَعْ مُطْلَقًا) كأن بقى بينه (أَوْ قَطَعَ إِنْ أُتِيسَرَ إِلَيْهِ) أى إلى القطع (مِنْ الْأَخْذِ وَسَقَطَ الْحَذُّ إِنْ سَقَطَ الْمَضْرُوبُ بِسَاقِي) أو قصاص أو جناية (لَا يَتَوَبَّعُ وَعَدَالَةً وَإِنْ طَالَ زَمَنُهُمَا وَتَدَاخَلَتْ) أسباب الحدود (إِنْ اتَّخَذَ الْمُوجِبُ) بالفتح (كَعَذْفٍ وَشَرْبٍ وَإِلَّا تَكَرَّرَتْ) والقتل بقى عن غير القذف

﴿ بَابُ ﴾

(المُخَارِبِ قَاطِعِ طَرِيقِ لِمَنْعِ سُلُوكِهِ أَوْ اخِذِ) بصيغة اسم الفاعل ونحو من غزى قطع طريق (مَالٍ مُنْجِلٍ أَوْ غَيْرِهِ) ممصوما (عَلَى وَجْهِهِ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْقَوْتُ وَإِنْ انْفَرَّهَ يَبْدِيَنَّهُ كَمَشَقَى السَّيْكَرَانِ) كالداثورة (لِلذِّكِّ) لأخذ المال (وَتَحَادِجِ الصَّيْبِ وَغَيْرِهِ لِيَأْخُذَ مَا مَعَهُ وَالِدَاخِلِ فِي أَيْسَلٍ أَوْ نَهَارٍ فِي رُفَاقٍ أَوْ دَارٍ قَاتِلٍ لِيَأْخُذَ الْمَالَ) لا لينجو بعد أخذه^(٢) (فَيُقَاتِلُ بَعْدَ الْمُنَاشَدَةِ)

(١) عدد سجنون وعليه القضاء عند المتأخرين وعقد ابن القاسم لا يرمى المكره شيء ولو بينهما وهو الموافق للقواعد فى الإقدام على إكراه التهم بالضرب ونحوه لغير عيب على المالكية كثيراً وأنكر عليهم القوم به كما علم من مراجعة بحث الاستصلاح فى الأصول .

(٢) يعنى لو أخذ المال قبل العلم به ثم بعد العلم به قاتل لينجو بما أخذه فهو سارق إن أطلق عليه خارج الحرم وإن أطلق عليه دخله فقتل .

عَدَا (إِنْ أَمَكَنَّ ثُمَّ) إِنْ لَمْ يَمِتْ كَأَهْوَأَ أَحَدِ حُدُودِهِ (يُضْلَبُ فَيُقْتَلُ أَوْ يُنْفَى
الْحَرُّ) بَعْدَ الضَّرْبِ (كَالْزَنَى) وَيُجْبَسُ لِلْأَقْصَى مِنْ سَنَةِ وَظُهُورِ تَوْبَتِهِ (أَوْ
تُقَطَّعُ يَمِينُهُ وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى وَلَا) أَى لَا يُؤْخَرُ خَوْفُ الْمَوْتِ لِأَنَّهُ أَحَدُ حُدُودِهِ
(وَيَا الْقَتْلَ يَجِبُ قَتْلُهُ وَلَوْ بِكَافِرٍ) لِأَنَّهُ حُدَّهُ حَيْثُ لَمْ يَنْقُبْ (أَوْ بِإِعَانَةٍ
وَلَوْ جَاءَ تَائِبًا) لَكِنَّهُ كَالْقَصَاصِ ^(١) (وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْعَقْوُ) إِذَا لَمْ يَنْقُبْ
(وَيُنْدَبُ ^(٢)) لِذِي التَّذْيِيرِ الْقَتْلُ وَالْبَطْشُ الْقَطْعُ وَلِغَيْرِهَا وَلَمَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ
فَلَتُهُ النَّتْنُ وَالضَّرْبُ وَالتَّعْيِينُ لِلْإِمَامِ لَا إِمْنٌ قُطِعَتْ يَدُهُ وَنَحْوُهَا وَغَرَمَ
كُلٌّ عَنِ الْجَمِيعِ) كَكُلِّ مُتَعَاوِنِينَ (مُطْلَقًا) تَابُوا أَوْ لَا بَقِيَ لِلْمَأْخُودِ أَوْلَا
(وَاتَّبَعَ كَالسَّارِقِ) إِذَا لَمْ يَحْدِ أَوْ أَيْسَرَ مِنَ الْأَخْذِ لِلْحَدِّ (وَدُفِعَ مَا بِأَيْدِيهِمْ
لِمَنْ طَلَبَهُ بَعْدَ الْإِسْتِغْنَاءِ) لَهُ بَأَى أَثْبِتَ (وَالْيَمِينَ) وَيُضْمَنُ إِنْ ظَهَرَ
مُسْتَحَقُّ (أَوْ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ مِنَ الرُّقَّةِ لَا لِأَنْفُسِهِمَا) وَلَوْ نَبْعًا بِخِلَافِ
الرَّوْصَةِ كَذَا فِي عِبٍّ وَعَنْدِ بْنِ خُلَافِهِ (وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ الْفُشَّهْرُ بِهَا
تَبَيَّنَتْ وَإِنْ لَمْ يُعَايِنَاهَا) وَبِالْأَقْرَارِ مَا لَمْ يَرْجِعْ كَأَفِيحٍ (وَسَقَطَ حَدُّهَا بِإِتْيَانِ
الْإِمَامِ طَائِعًا وَتَرْكِ مَا هُوَ عَلَيْهِ) أَى التَّوْبَةِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ وَيُضْمَنُ .

﴿ بَابُ ﴾

(يُشْرَبُ الشُّبْرُ الْمُسْكَلَفُ مَا يَنْسَكِرُ جِنْسُهُ) وَلَوْ لَمْ يَسْكُرْ مَا شَرِبَهُ لَقَلَّةُ
أَوْ عَادَةُ (طَوْعًا وَلَا عُذْرًا) خَرَجَ الْفَالِطُ (وَصَرُورَةً كَفُضَّةً أَوْ ظَنَّهُ غَيْرًا وَإِنْ
قَلَّ أَوْ جَهْلًا وَجُوبَ الْحَدِّ أَوْ الْخُرْمَةُ لِقُرْبِ عَهْدٍ وَلَوْ حَنْفِيًّا يُشْرَبُ التَّيْبِدُ)
وَلَا يُلَاحِظُ الْقَدْرَ الْمُسْكِرَ (وَصَحَّحَ نَفِيًّا) عَنْهُ (ثَمَانُونَ بَعْدَ صَحْوِهِ وَتَشَطُّرِ

(١) يُقْتَلُ بِكُهُ دُونَ غَرَمِهِ .

(٢) أَى مَتَّبِعُ قَتْلِ ذِي التَّذْيِيرِ وَنَحْوِ ذِي الْبَطْشِ الْحِجِّ وَالتَّعْيِينِ الْإِمَامِ حَسَبِ الصَّلَاحَةِ

بِالرُّقِّ إِنْ أَقْرَأَ أَوْ شَهِدَ بِشُرْبِ أَوْ شَمِّهِ وَإِنْ خُوِّلَا) لَأَنَّ الثَّبْتَ مُقَدَّمٌ عَلَى
 الثَّانِي (وَجَازَ لِإِكْرَامِهِ وَإِسَاقَةِ) الْفَصَةِ (لَا دَوَاءَ وَأَوْ طَلَاءَ) وَلَا لِمَطَشِ
 (وَالْحُدُودِ بِسَوَاطِ وَصَرَبِ مُعْتَدِلَيْنِ قَاعِدًا) كُلُّ مِمَّنْهَا (بِلَا رِبْطٍ) إِلَّا أَنْ
 يَضْطَرِبَ فَلَا يَقَعُ مَوْقِعُهُ (وَشَدِيدٌ بَظْهَرِهِ وَكَتِفِهِ وَخِرَدَ الرَّجُلِ*) مِنْ غَيْرِ
 سَائِرِ الْعُورَةِ (وَالْمَرْأَةُ مِمَّا يَبْقَى الضَّرْبِ) كَالْمَرْءِ (وَنَدِبَ جَعَلَهَا فِي قَعَّةٍ)
 فِيهَا تَرَابٌ وَمَاءٌ سَتَرًا لِّمَا يَخْرُجُ مِنْهَا شَيْءٌ (وَعَزَّزَ الْإِمَامُ لِمُعْصِيَةِ اللَّهِ أَوْ لِحَقِّ
 آدَمِيِّ حَبَسًا وَلَوْ مَا وَبِالْأَقَامَةِ) مِنَ الْمَجْلِسِ (وَنَزَّعَ الْعِمَامَةَ وَصَرَبًا بِسَوَاطِ
 أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ زَادَ عَلَى الْحَدِّ^(١)) بِالْمَنْظَرِ (وَأَتَى عَلَى النَّفْسِ وَصَمِنَ مَا سَرَى)
 قِيلَ إِنْ لَمْ يَظُنَّ السَّلَامَةَ (كَطَلَيْبِ حَبَلٍ أَوْ قَصَرَ) تَشْبِيهِ فِي الضَّيَّانِ (أَوْ)
 دَاوَى (بِلَا إِذْنٍ مُعْتَدٍ وَأَوْ إِذْنٍ عَنِدَ بَقْصَدٍ أَوْ حِجَابَةٍ) بِمَخُوفٍ (أَوْ خِتَانٍ
 وَكُتْلَاجِيجٍ نَارٍ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ) أَوْ إِسْرَافِ مَاءٍ (وَكُسُوفٍ حِدَارٍ مَالٍ وَأَنْذَرِ
 صَاحِبَهُ) أَوْ انْصَحَ لَهُ مِيلَاهُ أَوْ كَانَ مِنْ أَصْلِ مَنَانِهِ (وَأُسْكَنَ نَذَارُكُهُ أَوْ
 عَصَهُ فَتَلَّ يَدَهُ فَقَطَعَ أَشْنَانَهُ) حَيْثُ أَسْكَنَ الْخِلَافَ بِلَا قَلْعٍ وَلَا فَهْدٍ كَأَنَّهُ
 الْحَدِيثُ (أَوْ نَظَرَتْ لَهُ مِنْ كُوَّةٍ فَقَصَدَتْ عَيْنَهُ) بِقِتْنَصٍ (وَالْأَفْلَا كُسُوفٌ مِيزَابٍ)
 عَلَى مَا تَشْبِيهِهُ فِي عَدَمِ الضَّيَّانِ (أَوْ بَغَتْ رِيحُ إِنْبَارٍ سَحَرَتْهَا قَائِمًا لَطْفَتِهَا) فَهَدَرَ
 (وَجَازَ دَفْعَ صَائِلٍ بَعْدَ الْإِنْذَارِ لِلْقَاهِرِ) نَدْبًا كَمَا سَبَقَ (وَإِنْ عَنْ مَالٍ وَقَصَدَ
 قَتْنَهُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِهِ) لَوْ كَانَ مَحَارِبًا (لَا أُجْرَحَ) لَغَيْرِ الْمَحَارِبِ
 (إِنْ قَدَرَ عَلَى الْهَرَبِ بِلَا ضَرُورَةٍ وَمَا أَلْفَتَهُ النَّهَائِمُ لَيْلًا فَقَتَلَ رَبَّهُمَا)
 إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ عَلَيْهَا (وَإِنْ زَادَ عَلَى قِيمَتِهَا) وَلَيْسَ لَهُ إِسْلَامُهَا فِيهِ (بِقِيَمَتِهِ عَلَى

(١) لَكَيْتُ ثَبْتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ « لَا يَجِدُ فَوْقَ
 عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى » وَهَذَا مِنْ التَّأْخِيرِ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى التَّأْدِيبِ
 الصَّادِرِ مِنْ غَيْرِ الْوَلَاةِ كَالْبَيْدِ وَالْوَالِدِ وَالْوَلَدِ .

الرَّجَاءَ وَالْخَوْفَ لَا نَهَارًا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا رَاعٍ وَسُرَّحَتْ بُعْدَ الْمَزَارِعِ وَإِلَّا
فَقَلَى الرَّاعِي) متى ترك حفظها والصبي القوي كالبالغ وإن سرحها ربه قرب
المزارع بلا راع ضمن كأن عرفت بالصداء ولم يحفظها ولا شيء على رب الحمام
والنحل ويتحفظ أرباب الأموال وما وطئته هدر إلا من فعل كالسائق والقائد
ويقدمان على الراكب

» (بَابُ) «

(إِنَّمَا يَصِحُّ إِعْتَاقُ مُكَلَّفٍ بِلَا حَجَرٍ وَإِحَاطَةِ دَيْنٍ وَلِفَرِيمٍ رَدُّهُ أَوْ
بَعْضُهُ إِلَّا أَنْ يَتَلَمَّ أَوْ يَطُولَ) حيث يشهر بالحرية لأنه مظنة العلم أو إفادة مال
(أَوْ يُفِيدَ مَالًا وَلَوْ قَبْلَ نَفْذِ الْبَيْعِ) للعبد فإن السلطان يبيع مال للدين
بالتخييار كما سبق فرد الفريم إيقاف والزواج إبطال وقيل واسطة والحاكم كمن تاب
عنه وما أحسن هذين البيتين ^(١)

أبطل صنيع العبد والصفية برد مولاه ومن يليه
وأوقف مل الفريم واختلف في الزوج والقاضى كيدل عرف

(رَقِيقًا لَمْ يَتِمَّاقِ بِهِ حَقٌّ لَزِمَ) كرهن وجناية وعقق بشأنه محرمية
(بِرٍ) أى بمادة الاعتاق (وَبِفِكَ الرَّقَبَةِ وَالتَّخْرِيرِ وَإِنْ فِي هَذَا الْيَوْمِ)
فيتأبد كالطلاق (بِلَا قَرِينَةٍ مَدَحٍ أَوْ خُلْفٍ) على معنى تفعل كالحجر (أَوْ دَفْعِ
مَكْسٍ) لأنه اكراه (وَبِلَا مِلْكٍ أَوْ لَأَسِيلٍ لِي عَلَيْكَ إِلَّا لِيَحْتَوِيَ) توبيخ
(وَبِكَوْهَبَتُ لَكَ نَفْسَكَ) أو عمك أو خراجك ولا يذمر بمجهل (وَبِكَاسْنِي
أَوْ أَهْذَبَ أَوْ اغْرُبَ بِالنِّيَّةِ وَعَقَّقَ عَلَى الْبَائِسِ إِنْ عَلَّقَ هُوَ وَالْمُسْتَرَى عَلَى

(١) ومها لابن غلرى

الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ) لف ونشر مرتب ولو تخر الأيجاب لتقدمه رتبة على القبول وان
علق الصدقة تصدق بالتمن (وَبِالْإِشْرَاءِ الْفَاسِدِ فِي إِنْ اشْتَرَيْتُكَ) تشوف الحرية
فيفوت (كَأَنَّ اشْتَرَى نَفْسَهُ فَاسِدًا وَالشَّقْصُ وَالْمَدْبَرُ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَوَلَدُ عِبْدِهِ)
أو غيره (مِنْ أَمْتِهِ وَإِنْ بَعْدَ يَمِينِهِ) الخث لا من تجدد ملكه على مافي بن
(وَالْأَنْثَى يَمِينُ يَمْلِكُهُ أَوَّلَى أَوْ رَقِيقِي أَوْ غِيَبِي أَوْ تَمَالِيكِي) إلا لعرف
فيهما (لَا عَيْدُ عَيْدِهِ كَأَمْلِكُهُ أَبَدًا) تشبيه في الإلفاء كالطلاق للخرج
(وَوَجَبَ بِالْأَنْدَرِ وَلَمْ يُقْضَ إِلَّا بَيْتَ مُعَيَّنٍ) ومن البت لحصول الملق عليه
(وَعَوُ فِي خُصُوصِهِ) كن أملكه من صنف كذا فليزم (وَعُمُومِهِ) ككل
من أملك فليكن (وَمَنْعَ مِنْ وَطْءٍ وَبَيْعٍ فِي صِغَةِ الْخُثِّ) حتى يفعل (وَعِنَقِ
عُضْوٍ وَمَتْلِكِهِ لِقَبْدٍ وَجَوَابِهِ كَالطَّلَاقِ) في الجملة فانه لا بد من حكم هنا في
المضو وإذا قال احقرت نفسي لا يكون عتقا عند ابن القاسم^(١) إلا ان نواه لأنه
قد يريد البيع (إِلَّا لِأَجَلٍ) فيصح هنا ولا يبطأ (وَإِذَا كُنَّا فَلَهُ الْخِيَارُ)
حيث لا نية له فان سبها عتقا كالطلاق (وَإِنْ حَلَّتْ فَلَهُ وَطْئُهَا فِي كُلِّ طَهْرٍ
مَرَّةً) وترجع بطله من الحمل وسبق ننجيز الطلاق (وَإِنْ جَمَلَ عِنَقُهُ لِأَنْثَيْنِ
لَمْ يَسْتَقِلَّ أَحَدُهُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَا رَسُولَيْنِ) بأن يفهم الاستقلال (وَأَنْ
قَالَ إِنْ دَخَلْتُمَا، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِيهًا) كالطلاق
حمله على كراهة الاجتماع، بخلاف إِنْ دخلت الدارين ففيه الخث
بالبعض (وَعَتَقَ بِنَفْسِ الْمَلِكِ) فلا يحتاج لحكم على المشهور (الْأَبْوَانِ
وَإِنْ عَلُوا وَالْوَلَدُ وَإِنْ سَلَّ كَيْنَتْ وَأُخْتُ مُطْلَقًا) ولو غير شقيقتين
(وَإِنْ يَهَبَهُ أَوْ صَدَقَهُ أَوْ وَصِيَّتْ إِنْ عَلِمَ الْمُعْطَى) بالكسر أنه أيعق
وإنما يحتاج لهذا في الدين بدليل ما يأتي في الإبرث والبراء فلا يباع في الدين لأن

(١) وقال أشهب يعني ولو لم ينوه لأنه لا معنى لاختياره فيه إلا الحرية. وهذا أيسر وأقوى

الواهب قصد العتق (وَلَوْلَمْ يَقْبَلْ وَلَاؤُهُ لَهُ) أى الموهوب كمن أعتق عنه (وَلَا يُكَلِّلُ فِي) هبة (جُزْءٍ لَمْ يَقْبَلْهُ كَبِيرٌ أَوْ قَبِيلُهُ وَلِي صَغِيرٍ) أو سفيه (أَوْ لَمْ يَقْبَلْهُ) بالأولى (لَا يَارِثُ أَوْ شِرَاءً وَعَلَيْهِ دَيْنٌ) فيها (فَيُبَايَعُ) وَبِالْحُكْمِ إِنْ عَمِدَ شَيْنٌ لِرَقِيقِهِ أَوْ رَقِيقٌ لِرَقِيقِهِ (ولو بشائبة (أَوْ يُولَدُ صَغِيرٍ) أو سفيه وفاعل عمد قوله (غَيْرُ سَفِيهِ) وأولى صبي ومجنون (وَعَبْدٌ وَذِمِّيٌّ يُمَثِّلُهُ وَرَوْحَتُهُ وَمَرِيضٍ فِي زَائِدِ الثَّلَاثِ وَمَدِينٍ كَقَلَامٍ ظَفَرٌ وَقَطْعٌ بَقِضٍ أَذِنَ أَوْ جَسَدٌ أَوْ سِنٌ أَوْ سَخْلِيهَا) ردها حتى أذهب نعمها (أَوْ حَرَمٌ أَوْ نَفْسٌ أَوْ حَلْقٌ شَفَرٌ أَمَةِ رَقِيبَةٍ أَوْ أَحْيَةٍ تَاجِرٍ) في عب ترجيح أن حلق الشر مطلقا ليس مثله ولم يبقه بن^(١) (أَوْ وَسْمٌ وَجْهٍ يَنَارُ لِأَغْيَرِهِ وَفِي غَيْرِهَا فِيهِ قَوْلَانِ) عب الراجح أن الوسْم نَار مثله ولو في غير الوجه وفي الوجه مثله ولو بغير النار لغير جمال ولم يرخصه بن (وَالْقَوْلُ لِلشَّيْءِ فِي تَقَى الْعَمْدِ) لأن الناس لا يمثلون بأموالهم غالبا (لَا فِي عِتْقِ بَيْعٍ) لأن الأصل عدم المباح لا يجوز بيع الخلعى وقيل يجوز إن كان سيده كافرا (وَبِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ إِنْ أُعْتِقَ جُزْءًا وَالباقى لَهُ كَأَن يَبْقَى لِنَفْسِهِ إِنْ دَفَعَ التَّمِيمَةَ يَوْمَهُ) أى الحكم (وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُسْلِمًا أَوْ الْقَبْدُ) لا موجب لتكرار إن في هذه الشروط (وَإِنْ أَيْسَرَهَا) حقه التقديم على الدفع (أَوْ يَمُضِيهَا فَمَقَابِلَهَا) انث لأن البعض حصه (وَقَضَّتْ عَنْ مَثْرُوكِ الْفُفْلِسِ) تفسير لليسار (وَإِنْ حَصَلَ عِتْقُهُ بِاخْتِيَارِهِ لَا يَارِثُ) فيمن يعتق بالملك (وَإِنْ ابْتَدَأَ الْعِتْقُ لَا إِنْ كَانَ حَرُّ الْبَقِضِ وَقَوْمٌ) نصب الثالث (عَلَى الْأَوَّلِ وَإِلَّا) بعد الأول أو اعتقا معا (فَمَلَى حَصَصَهُمَا إِنْ أَيْسَرَا وَإِلَّا فَمَلَى الْمُؤَسِّرَ وَغَجَلًا) التَّقْوِيمُ (فِي ثَلَاثِ مَرَضٍ أَمِنْ) كالإقرار (وَلَمْ

(١) يقول ابن رشد روى ابن الحاجون : حلق لحية العبد النبيل ورأس الأمة الرفيعة مثله بخلاف غيرها . هكذا قاله ابن عرفة مختصرا عليه ووجه ما قاله عب بركة عود الشر

يُقَوْمَ عَلَى مَيْتٍ لَمْ يُوصِ) لا انتقال التركة (وَقَوْمٌ كَافِلَانِ) على الأظهر حيث
اشترياه كذلك ولم يعرض الثاني بالعتق (بِمَالِهِ بَعْدَ امْتِنَاعِ شَرِيكَهِ مِنَ الْعِتْقِ
وَقَبْضَ لَهُ بَيْعٍ مِنْهُ) إلا أن يعتقه المشتري (وَتَأْجِيلِ الثَّانِي) إظهار في محل
الاضمار (أَوْ تَذْيِيرُهُ وَلَا يَنْتَقِلُ) الشريك (بَعْدَ اخْتِيَارِهِ أَحَدَهُمَا) عتقه
أو التقويم (وَإِذَا خِصِمَ بَيْنَهُ) أى التقويم (لِمُسْرِهِ مَقْصِي كَقَبْلِهِ) أى الحكم
(ثُمَّ أُبْسِرَ) فلا يعتق (إِنْ كَانَ بَيْنَ الْمُسْرِ) حين العتق (وَحَصْرِ الْعَبْدِ)
لأنه لو كان يسر لأظهره (وَأَحْكَامُهُ قَبْلَهُ) أى الحكم (كَالْفَقْرِ وَلَا يَلْزَمُ
اسْتِسْعَاءُ الْعَبْدِ وَلَا قَبُولُ مَالِ الْغَيْرِ وَلَا تَخْلِيدُ الْقِيَمَةِ فِي ذِمَّةِ الْمُسْرِ يَرْضَى
الشريك) نص على التوم (وَمَنْ أَعْتَقَ حَصَّتَهُ لِأَجَلٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ) الآن
(لِيَعْتِقَ جَمِيعُهُ عِنْدَهُ) إِلَّا أَنْ يَبْتَئِ الثَّانِي فَنَصِيبُ الْأَوَّلِ عَلَى حَالِهِ وَإِنْ دَبَّرَ
حَصَّتَهُ تَقَاوِيَاهُ لِيَرْثَى كَلَّهُ) إن وقع لغير المدبر (أَوْ يَدْبَرُ) إن وقع للمدبر
(وَإِنْ ادَّعَى الْمُعْتَقُ عَيْنَهُ) أى العبد عند التقويم (فَلَهُ اسْتِحْلَافُهُ) أنه
لا عيب به ورد اليمين (وَإِنْ أَذِنَ السَّيِّدُ) ابتداء (أَوْ أَجَازَ عِتْقَ عَبْدِهِ جُزْءًا
قَوْمٌ فِي مَالِ السَّيِّدِ) الأعلى (وَإِنْ اخْتَبَعَ لِبَيْعِ) العبد (الْمُعْتَقِ) فيقال سيد
يباع في عتق عبده وبما اشتراه نفس العبد (وَإِنْ أَعْتَقَ أَوَّلَ وَلَدٍ لَمْ يَمْتَقِ الثَّانِي
وَلَوْ مَاتَ) الأول (وَإِنْ أَعْتَقَ جَنَبَهُ أَوْ دَبَّرَهُ فَحَرٌّ) ومدبر (وَإِنْ لَا كَثْرَ
الْحَمْلِ) لا أزيد لأنه حادث (إِلَّا لِزَوْجٍ) أو سيد (مُرْسِلٍ عَلَيْهَا فَلِأَقْلِهِ)
بمخرج النجاة لاحتمال طروه (وَبِيعَتْ) تلك الأمة المستوفى جنيتها في الدين مطلقا
وتجنبتها قبل الوضع ببيع وبيع بطله (إِنْ سَبَقَ الْعِتْقَ دَيْنٌ وَرُقْتُ) معلوم أنه
لم يوف بالقرع كاترى (وَلَا يُسْتَنْقَى) الجنين (بِبَيْعٍ أَوْ عِتْقٍ) بخلاف التبرعات
(وَلَمْ يَحْزَ اشْتِرَاءَهُ وَلِيٌّ مَنْ يَمْتَقِ عَلَى وَلَدٍ صَغِيرٍ) أو سفیه (بِمَالِهِ وَلَا عَبْدٌ
لَمْ يُوْذَنْ لَهُ) يَمْتَقِ عَلَى سَيِّدِهِ وَإِنْ دَفَعَ عَبْدٌ مَالًا لِيَنْ يَشْتَرِيَهُ بِهِ فَإِنْ قَالَ

اشْتَرَى لِنَفْسِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ اسْتَنْتَى) أَيْ اشْتَوَى (مَالَهُ وَإِلَّا غَرِمَهُ)
فَإِنْ عَيْنُ فَلَهُ الرُّجُوعُ فِي الْعَبْدِ (كَلِمَتَيْنِ) فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِالْشَّرْطِ السَّابِقِ
(وَيَبِيعَ فِيهِ) حَيْثُ أَعْسَرَ الْفَارَمِ (وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْعَبْدِ وَالْوَلَاءِ لَهُ)
وَلَا يَجِبُ عَلَى الْعَتَقِ إِذَا غَرِمَ (وَإِنْ قَالَ لِنَفْسِي فَخَرْتُ وَلَا وَهُ لِبَائِمِي) كَقَاطِعِ
(إِنْ اسْتَنْتَى مَالَهُ وَإِلَّا رُقِيَ) وَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فِي مَرَضِهِ أَوْ أَوْصَى بِعَتَقِهِمْ
وَلَوْ تَخَافُهُمْ وَلَمْ يَحْمِلْهُمْ التُّلْثُ) فِيهِمَا (أَوْ أَوْصَى بِعَتَقِ ثُلُثِهِمْ أَوْ بَعْدَهُ سَمَاءُ
مِنْ أَكْثَرِ) كَشْرَةِ مِنْ أَرْبَعِينَ (أَفْرَعُ كَالْقِسْمَةِ) لِلصِّقِّ فِي الْأَوَّلِينَ
وَدَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ فِي الْأَخِيرِينَ (إِلَّا أَنْ يُرْتَبَ) كَالْأَكْبَرِ فَلَا كِبَرَ (فَيُتَّبَعُ أَوْ
يَقُولُ ثُلْثُ كَيْلٍ أَوْ أَنْصَافُهُمْ أَوْ أَثْلَاثُهُمْ) فَنَ كُلِّ مَحَلِّ الثُّلْثِ وَلَوْ أَقْلَ مِمَّا
سَمِيَ (وَيَبِيعُ) الْمُتَوَفَّى (سَيِّدُهُ يَدِينِ إِنْ لَمْ يَسْتَنْ مَالَهُ وَرَقِيَ إِنْ شَهِدَ
شَاهِدٌ بِرَفْعِهِ) أَيْ الشَّخْصِ (أَوْ تَقَدَّمَ دَيْنٌ) عَلَى عَقْبِهِ (وَخَلَفَ) مَعَهُ لِلدَّعَى
(وَاسْتَوْفَى بِالْمَالِ إِنْ شَهِدَ بِالْوَلَاءِ شَاهِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَتَاهُمَا لَمْ يَزَالَا يَسْتَمَانِ
أَنَّهُ مَوْلَاهُ أَوْ وَارِثُهُ وَخَلَفَ) لِلدَّعَى حَيْثُ لَمْ يَبْلُغِ السَّمَاعُ الْقَطْعَ (وَإِنْ شَهِدَ
أَحَدُ الْوَرَثَةِ) عِنْدَ حَاكِمٍ (أَوْ أَفْرَأَ أَنْ أَبَاهُ أَعْتَقَ عَبْدًا لَمْ يَحْزُ وَلَمْ
يُقَوِّمْ عَلَيْهِ) لِهَيْبَتِهِ عَلَى ضَرَرِ الْوَرِثَةِ وَيَمْلِكُ حَصَّتَهُ تَبَعًا (وَإِنْ شَهِدَ عَلَى
شَرِيكِهِ بِعَتَقِ نَفْسِهِ فَنَصِيبُ الشَّاهِدِ خَرٌّ إِنْ أَيْسَرَ شَرِيكُهُ) وَقَدْ ظَلَمَ فِي
قِيَمَتِهِ (وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَفْسِهِ كَمُسْرِهِ) أَيْ كَالْعَتَمِدِ الْأَوَّلِ

﴿ بَابُ ﴾

التَّذْيِيزُ تَعْلِيقُ مُكَلَّفٍ رَشِيدٍ وَإِنْ زَوْجَةً فِي زَائِدِ الثُّلْثِ (وَالزَّوْجُ
كَثِيرُهُ مِنَ الْوَرِثَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ) الْعَتَقَ بِتَوَاتُرِهِ لَا عَلَى وَجْهِ (وَصِيَّةٍ كَلَّانِ
مَثْ مِنْ مَرَضِي أَوْ سَقَرِي هَذَا) فَانْتَ حَرَّكَدْبَر عَلَى خِلَافِ فِي بَنِ مَثَالِ لِلنَّفْسِ

لأنه علق بأمر محتمل فخرج عن لزوم التدبير إلى جواز الوصية (أو بَعْدَ مَوْتِي) أنت حر أما مدبر فتدبير (إِنْ لَمْ يَرُدَّهُ) أى التدبير بأن نوى اللزوم (وَلَمْ يُعَاقِبْهُ) لازومه بمحصل المعلق عليه (أَوْ خُرْتُ بَعْدَ مَوْتِي بِيَوْمٍ) فإن أرادته خلاف (يَدَبَّرُكَ أَوْ أَنْتَ مُدَبَّرٌ أَوْ خُرْتُ عَنْ دُبْرِي) إلا أن يصرح بعدم التحتم فوصية (وَنَقَدْ تَذَيَّرُ نَصْرَانِي لِمُسْلِمٍ وَأَوْجِرَ لَهُ) والولاء للمسلمين وعصبة السيد المسلمون أولا ولا يرجع الولاء للسيد باسلامه إلا أن يتأخر إسلام العبد عن التدبير (وَتَنَاوَلَ الْخُصْلَ مَهْمًا) فأولى حملها بعد (لَوْلَا) عبد (مُدَبَّرٍ مِنْ أَمَتِهِ بَعْدَهُ) أى تدبير العبد (وَصَارَتْ) سرية المدبر (أَمْ وَلَدِي بِهِ إِنْ عَتَقَ وَقَدْ أَلَبَّ الْأَبَ عَلَيْهِ فِي الضِّيقِ) المولى عليه استواؤهما (وَلِلَّيِّدِ نَزْعُ مَالِهِ إِنْ لَمْ يَمْرُضْ) كالثقة ولو مرض (وَرَهْنُهُ) فيباع على ماسبق ويأتى (وَكِتَابَتُهُ لَأَخْرَاجِهِ لِفِرْعَوْنَ خُرَيْتٍ وَفُسِّخَ بَيْعُهُ إِنْ لَمْ يَعْتَقْ) فى حياة المدبر (وَالْوَلَاءُ لَهُ) أى للأصلى إن عتق بعد الموت فيرجع العتق بالتمن وقبلة لمعتقه (كَالْمُسْكَنْتِ) يفسخ بيعه إن لم يعتق (وَإِنْ جَنَى فَإِنْ فَدَاهُ) سيده فدبر على حاله (وَالْأَسْلَمُ خِدْمَتُهُ تَقَاضِيًا وَحَاصَةً تَجَنَّى عَائِلُهُ ثَانِيًا) بحسب ما لكل (وَرَجَعَ إِنْ وَفَى وَإِنْ عَتَقَ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ اتَّبَعَ بِالْبَاقِي) لأن التسليم تقاض (أَوْ بَعْضُهُ) عطف على ضمير عتق (اتَّبَعَ بِحَصَّتِهِ) أى حصة ماعتق من باقى الأرض (وَحَيْثُ الْوَارِثَةُ فِي إِسْلَامٍ مَا رَقَّ أَوْ فَكَّهَ) بمنابه من الباقي (وَقَوْمَ بِيَالِهِ) إذا لم يستثن (فَإِنْ لَمْ يَحْمِلِ الثَّلْثُ إِلَّا بَعْضَهُ عَتَقَ وَأَقْرَمَ مَالُهُ بِيَدِهِ) كله لأن القصد الرقبة (وَإِنْ كَانَ لِسَيِّدِهِ دَيْنٌ مُوَجَّلٌ عَلَى حَاضِرٍ مُوسِرٍ) مقر (يَبِيعُ) أى قوم (بِالنَّقْدِ) الحال (وَإِنْ قَرَّبَتْ غَنِيَّتُهُ) كالأيام (اسْتَوْفَى) أى انتظر بالمدبر (قَبْضَهُ وَإِلَّا) بان بعد أو أحسر (يَبِيعُ) المدبر أى رق (فَإِنْ حَضَرَ) المدين (الْفَانِئُ أَوْ أَيْسَرَ الْمُعْدِمُ) بَعْدَ بَيْعِهِ عَتَقَ مِنْهُ (حَيْثُ كَانَ) عند المشتري أو غيره (وَأَنْتَ حُرٌّ

قَبْلَ مَوْتِي سِنَّةً إِنْ كَانَ السَّيِّدُ مَلِيًّا لَمْ يُوقَفْ فَإِذَا مَاتَ نُظِرَ فَإِنْ
 صَحَّ (في السنة) اتَّبَعَ بِالْخِدْمَةِ وَعَتَقَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَالْأُ (بَأَن مَرَضَ
 السَّيِّدَ جَمِيعَ السَّنَةِ (فَمِنْ الثَّلَاثِ وَلَمْ يَبْقِ) لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَخَذَ غِلَّةَ الْمُتَوَقِّفِ مِنْ
 الثَّلَاثِ (وَإِنْ كَانَ) السَّيِّدُ (غَيْرَ مَلِيٍّ) وَقِفَ خَرَجُ سَنَةِ ثُمَّ يُعْطَى السَّيِّدُ بِمَا
 وَقِفَ مَا خَدَمَ نَظِيرُهُ (زَمَنًا) وَيَبْطَلُ التَّدْيِيرُ بِقَتْلِ سَيِّدِهِ عَمْدًا (مُخْلَافَ
 أُمِّ الْوَلَدِ وَمُخْلَافَ خَطَأِهَا وَعَلَيْهِ الدِّيَةُ دُونَهَا ^(١) عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ) وَبِاسْتِفْرَاقِ
 الدِّينِ لَهُ وَلِلتَّرَكَةِ (قَالَ عَج :

ويبطل التدبير دين سيقا ان سيد حيا والا مطلقا

(وَبَعْضُهُ بِمَجَاوَزَةِ الثَّلَاثِ وَلَهُ حُكْمُ الرُّقِّ وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ حَتَّى أَيْمُنَ)
 فِيهَا وَجِدَ حِينَئِذٍ (أَى حِينَ التَّقْوِيمِ) وَأَنْتَ خَرُجْتَ بَعْدَ مَوْتِي وَمَوْتِ فَلَانٍ عَتَقَ
 مِنْ الثَّلَاثِ أَيْضًا وَلَا رُجُوعَ وَإِنْ قَالَتْ بَعْدَ مَوْتِ فَلَانٍ بِشَهْرِ فَمُعْتَقٌ لِأَحْسَلِ
 مِنْ رَأْسِ الْمَالِ (إِنْ كَانَ فِي الصَّحَةِ

* (بَابُ) *

(نَدَبَ مَكَاتِبَهُ أَهْلُ تَبَرُّعٍ وَحَطَّ جِزَاهُ آخِرًا وَلَمْ يُجَبِّرِ الْعَبْدَ عَلَيْهَا ،
 وَالْمَأْخُودُ مِنْهَا الْجَبْرِ) لَكِنِ الشُّهُورُ الْأُولَى (بِكَاتِبَتِكَ وَنَحْوِهِ بِكَذَا وَظَاهَرُهَا
 اشْتِرَاطُ التَّنَجِيمِ) وَيَحْمِلَانِ عَلَيْهِ (وَصَحَّحَ خِلَافَهُ) وَيَأْتِي أَنَّ الْحَالِ مُقَاطَعَةٌ
 (وَجَارَ يَنْزِرُ كَأَبِي) فِي مِلْكِ الْعَبْدِ (وَعَبْدُ فَلَانٍ) غَيْرُ الْآبِقِ (وَجَبَيْنِ
 لَا لَوْلَا لَمْ يَوْصَفْ أَوْ كَخَمَرٍ وَرَجَعَ لِمَكَاتِبَةٍ مِثْلِهِ وَمَسَخَ مَا عَلَيْهِ فِي مُوْخَرٍ)
 عَطَفَ عَلَى فَاعِلٍ جَارٍ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ لَيْسَتْ كَغَيْرِهَا مِنَ الدِّيُونِ (أَوْ كَذَهَبٍ عَنْ

(١) يعنى أن أم الولد إذا قتلت سيدها خطأ فلا دية عليها وفي الممد قتل به وبغيرها
 يقال : عمد فيه الفصام ولا شيء في خطئه

وَرَقٍ) ولا يراعى صرف مؤخر كالطعام قبل قبضه وضع وتعجل (وَمُسْكَنْتُهُ
وَلَيْ مَالٌ مَحْجُورٌ بِالْمُضَلَعَةِ) لا على حال لأنه ينتزع (وَمُسْكَنْتُهُ أُمَةٌ وَصَغِيرٌ
وَأَنْ بِلَا مَالٍ وَكَسْبٍ وَبَيْعٍ كِتَابَتُهُ) كالدين ابن عرفة لا بد من حضور
المكاتب لأن ذاته مبيعة على تقدير عجزه (أَوْ جُزْءٌ لَا نَجْمَ) إلا أن يعلم قدره
ونسبته لباقي النجوم فكالجزء (فَإِنْ وَفَّى فَالْوَلَاءُ لِلْأَوَّلِ وَإِلَّا رُقٌّ لِلشَّاتِرِ
وَإِفْرَارٌ مَرِيضٌ يَقْبِضُهَا إِنْ وَرِثَ غَيْرَ كِلَا لَمْ) يعنى ورثه ولد لبعد التهمة
(وَمُسْكَنْتُهُ) أى المريض (بِلَا مُحَابَاةٍ وَإِلَّا) بأن حابى أو أقر كلالته (فَنِي
ثَلَاثُهُ وَمُسْكَنْتُهُ جَمَاعَةٌ لِمَالِكٍ فَتَوَزَّعَ عَلَى قَوَّسِهِمْ عَلَى الْأَدَاءِ يَوْمَ الْعَقْدِ وَهُمْ
وَإِنْ زَمِنَ أَحَدُهُمْ مُخْلَاهُ مُطْلَقًا) لا فرق بين قوى وغيره اشترطت الجماعة أولاً
(فَيُؤْخَذُ مِنَ التَّلِي الْجَمِيعِ وَيَرْجِعُ إِنْ لَمْ يَعْثُقْ) للدفع عنه (عَلَى الدَّافِعِ
وَلَمْ يَسْكُنْ زَوْجًا وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ شَيْءٌ يَمُوتُ وَاحِدٌ) أو غصبه بخلاف
استحقاقه (وَاللَّيْسِيْدُ عَثَقَ قَوًى مِنْهُمْ إِنْ رَضِيَ الْجَمِيعُ وَقَوُّوا فَإِنْ رُدُّ) عثقه
(ثُمَّ عَجَزَ وَاصَحَّ عَثَقُهُ) ويرجع بما أدى (وَالْخِيَارُ فِيهَا) ولو بعد عطف على
الجائزات (وَمُسْكَنْتُهُ شَرِيكَيْنِ يَمَالِكُ وَاحِدٍ) يقتضيانها معاً (لَا أَحَدَهُمَا أَوْ مَالَيْنِ
أَوْ مُتَّحِدَيْنِ يَفْتَسَخُ) فى الثلاث (وَرَضَى أَحَدُهُمَا بِتَقْدِيرِ الْآخَرِ) بعد
العقد فى القبض (وَرَجَعَ لِعَجَزٍ بِحَصَّتِهِ) مما قبض (كَأَنَّ فَاطِمَةَ بِإِذْنِهِ
مِنْ عَشْرِينَ عَلَى عَشْرَةٍ) تشبيه فى الجواز (فَإِنْ عَجَزَ خَيْرُ الْمُقَاتِلِ بَيْنَ
رَدِّ مَا فَضَّلَ بِهِ شَرِيكَهُ وَبِشَارِكِهِ فِي الرِّقَبَةِ وَإِسْلَامِ حَصَّتِهِ رِقًا) ولا يرد
شيئاً (وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْآذِنِ وَإِنْ قَبِضَ الْأَكْثَرُ فَلَنْ مَلَتْ أَخَذَ الْآذِنُ
مَالَهُ) من الكتابة (بِلَا نَقْصٍ إِنْ تَرَكَهُ) المكاتب (وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ)
على المقاطع (وَعَثَقُ أَحَدِهِمَا) أى نقطه بصيغة العتق (وَضَعُ لِمَالَهُ) ويملك

حصته بالعجز (إِلَّا إِنْ قَصَدَ الْمَتَّقُ) أى فك الرقبة (كَأَنَّ فَعَلْتَ فَنَصْنُكَ حُرٌّ فَكَاتَبَهُ ثُمَّ قَسَلَ وَضَعَ النُّصْفُ) بيان لوجه الشبه (وَرَوَى كُلُّهُ إِنْ عَجَزَ) فى مسألتى الوضع (وَالْمُكَاتِبُ بِلَا إِذْنٍ بَيْعٌ أَوْ اشْتِرَاءٌ) بلا محابة (وَمُشَارَكَةٌ وَمُقَارَصَةٌ وَمُكَاتَبَةٌ) فان عجز أدى الأجل للأعلى (وَأَسْتَخْلَافُ عَاقِدٍ لِأَمْتِهِ وَإِسْلَامُهَا أَوْ فِدَاؤُهَا إِنْ جَنَّتْ بِالنَّظَرِ وَسَفَرٌ لَا يَحِلُّ فِيهِ نَجْمٌ وَإِقْرَارٌ فِي رَقَبَتِهِ) حقه فى ذمته لأنه الذى يفرد به عن القن (وَإِسْقَاطُ شَفْعَتِهِ لَا عِنَقِي وَإِنْ قَرِيبًا) يعنى بالملك لأن شرطه الحرية (وَهَبَةٌ وَصَدَقَةٌ وَتَرْوِيجٌ وَإِقْرَارٌ بِجِنَايَةٍ خَطَاً وَسَفَرٌ بَعْدَ إِلَّا بِإِذْنٍ) فى الجميع (وَلَهُ تَمْجِيزُ نَفْسِهِ إِنْ اتَّفَقَا) أو طلبه هو على مارجح (وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ فَيُرَى وَلَوْ ظَهَرَ لَهُ مَالٌ) بعد (كَأَنَّ عَجَزَ عَنْ شَيْءٍ) تشبيه فى الرق (أَوْ غَابَ عِنْدَ الْمُتَحَلِّ) المحلول (وَلَا مَالٌ لَهُ وَفَسَخَ الْعَاكِمُ وَتَلَوَّمَ لِمَنْ يَرْجُوهُ كَالْقِطَاعَةِ) على حال أو فسخ كتابة يتلوم فيها (وَإِنْ شَرَطَ خِلَافَةً) فيهما (وَقَبَضَ) الحاكم (إِنْ غَابَ سَيِّدُهُ وَلَوْ قَبْلَ أَجْلِهَا) لأنه حق للعبد (وَفِيحَتْ إِنْ مَاتَ وَإِنْ عَنْ مَالٍ إِلَّا لَوْلَدٍ أَوْ غَيْرِهِ وَدَخَلَ مَعَهُ بِشَرَطٍ) يحتاج له فى الولد إن سبق الحمل على الكتابة (أَوْ غَيْرِهِ فَتَوَدَّى حَاتَّةٌ) ويرجع مستحق تركه المكاتب على المحلول عنه الذى لا يعنى كافى بن (وَوَرِثَهُ مَنْ مَعَهُ قَطْعٌ يَمْنٌ بِمَتَّقٍ عَلَيْهِ) لا كزوجة (وَإِنْ لَمْ يَتَرَكَ وَفَاءً وَقَوًى وَلَدَهُ) أو غيرهم (عَلَى السَّعْيِ سَعَوْا وَتَرَكَ مَتْرُوكُهُ لِلْوَلَدِ إِنْ أَمِنَ كَأَمٍّ وَلَدِهِ) وتباع فى نجوم الولد كاسبق (وَإِنْ وَجِدَ الْعَوَظُ مَعِيًّا أَوْ اسْتَحَقَّ مَوْضُوعًا) رجع بمنله (كَمَمَّيْنِ) تشبيه فى مطلق الرجوع ، فان المقوم الممين يرجع بقيمته (وَإِنْ يَشْبَهَهُ لَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ) مقلوب وحقه وإن لم يكن له مال إن بشبهه والأرق

(وَصَصَتْ كِتَابَةَ كَافِرٍ لِمُسْلِمٍ وَيَبِيعَتْ كَأَن أُسْلِمَ) والولاء كاللديرة (وَيَبِيعَ مَعَهُ مَنْ فِي عَقْدِهِ) تباعا ولو كافرا (وَكَفَّرَ بِالصَّوْمِ وَاشْتَرَا طَوْعَهُ الْكُتَابَةَ وَاسْتَيْثَنَاهُ حَمَلَهَا أَوْ مَا يُولَدُ لَهَا أَوْ يُولَدُ لِمُكَاتِبٍ مِنْ أُمَّتِهِ بَعْدَ الْكِتَابَةِ وَقَبْلَ كَيْدِ مَعِ إِنْ وَفَى لَمَوْ) خير اشتراط وما بعده والكثير من النجوم ^(١)
(وَإِنْ عَجَزَ عَنْ شَيْءٍ) كالسبق (أَوْ عَنْ أَرْضٍ جَنَابَةٍ وَإِنْ عَلَى سَيِّدِهِ رَقٌّ) وخير فيه (كَالْقَيْنِ وَأَدَبِ إِنْ وَطِئَ بِلَا) لزوم (مَنْهَرٍ وَعَلَيْهِ نَقْصُ الْكُرْهَةِ) البكر (وَإِنْ حَلَّتْ حَيْرَتٌ فِي الْبَقَاءِ) مكاتبه (وَأُمُومَةُ الْوَلَدِ إِلَّا لَضَمَاءَ مَعَهَا أَوْ أَفْرِيَاءَ لَمْ يَرْصُوا وَخَطَّ حَصْنَهَا إِنْ اخْتَارَتْ الْأُمُومَةُ) ورضى الأفوياء (وَإِنْ قُتِلَ فَالْقِيَمَةُ لِلْسَيِّدِ وَهَلْ قَتَلَهُ أَوْ مُكَاتِبًا تَأْوِيلًا وَإِنْ اشْتَرَى مَنْ يَتَّقَى عَلَى سَيِّدِهِ صَحَّ وَعَتَقَ إِنْ عَجَزَ وَالْقَوْلُ لِلْسَيِّدِ فِي الْكِتَابَةِ وَالْأَدَاءِ لَا الْقَدْرَ وَالْأَجَلَ وَالْجَنْسَ) فالعبد إلا أن ينفرد السيد بالشبهة فان لم يشبهها حلفا ورجع للثقل كسكولها ويقضى للحالف وصدق مدعي العين إلا أن يخرج عن الشبه (وَإِنْ أَعَانَهُ جَمَاعَةٌ فَإِنْ لَمْ يَقْضُوا الصَّدَقَةَ عَلَيْهِ رَجَعُوا بِالْفَضْلَةِ وَعَلَى السَّيِّدِ بِمَا قَبِضَهُ إِنْ عَجَزَ وَإِلَّا) بأن قصد المعين الصدقة (فَلَا وَإِنْ أَوْصَى بِمُكَاتِبَتِهِ فَكِتَابَةُ الْمِثْلِ إِنْ حَمَلَهَا) أى الرقبة (الثُلُثُ وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِنَجْمٍ فَإِنْ حَلَّ الثُّلُثُ قِيَمَتَهُ جَازَتْ وَإِلَّا) يحمل الثلث فيها (فَقَلَى الْوَارِثِ الْإِجَازَةُ أَوْ عَتَقَ تَحْمِيلَ الثُّلُثِ) وحط من كل نجم بنسبة ما عتق (وَإِنْ أَوْصَى لِزَجَلٍ بِمُكَاتِبَتِهِ أَوْ بِمَا عَلَيْهِ أَوْ يَقْتَضِيهِ جَازَتْ إِنْ حَمَلَ الثُّلُثُ قِيَمَةَ كِتَابَتِهِ أَوْ قِيَمَةَ الرِّقْبَةِ عَلَى أَنَّهُ مُكَاتِبٌ) أى الأقل منها (وَأَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَنْ عَلَيْكَ أَلْفًا أَوْ وَعَلَيْكَ لَزِمَ الْمِثْقُ وَالْمَاكِلُ وَحَيْرَ الْعَبْدُ

(١) أى والكثير من الخدمة يعتبر من النجوم ، هذا على ما نقله عبد الحق عن بعض شيوخه ، وظاهر للمدونة إثناء الكثير كالحليل وعليه الأكثر

فِي الْإِلْزَامِ وَالرَّدِّ فِي حُرِّ عَلَى أَنْ تَذْفَعْ أَوْ تُؤَدِّي أَوْ إِنْ أُعْطِيَتْ وَتَخَوَّرَ)
 مما جعل للسيد

« (بَابُ (١١)) »

(إِنْ أَقَرَّ السَّيِّدُ بَوَاطِنَهُ وَلَا يَتَّعِنُ إِنْ أَنْكَرَ كَانَ اسْتِثْنَاءً بِعَيْنِيَّةٍ وَفَاءً
 وَوَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ) من الاستبراء (وَإِلَّا لَحِقَ بِهِ وَلَوْ لَا كَثْرَتُهُ إِنْ ثَبَتَ
 الْفَقْدُ عِلْقَةً فَوْقَ وَإِنْ بَانَتْ رَأْسَيْنِ كَادَّعَاهَا سِفْطًا رَأَيْنِ أَثَرَهُ عَقَّتْ مِنْ رَأْسِ
 الْمَالِ وَوَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ) ويكفي مع إقراره بالوطء وجود الولد وإن لم تثبت
 الولادة (وَلَا يَرُدُّهُ) أى عتقها (دَيْنِ سَبَقَ) على الاستيلاد (كَاشْتِرَاءِ نَوَجَّتِهِ
 حَامِلًا) فمكون بالخل أم ولد (لَا يُولَدُ سَبَقَ أَوْ وَلَدٍ) حل (مِنْ وَطْءِ
 شَبْهَةٍ إِلَّا أُمَّةً مُكَانِبَهُ أَوْ وَلَدِهِ) ويغرم قيمتها كالحللة (وَلَا يَدْفَعُهُ عَزْلُ
 أَوْ وَطْءِ يَدْبُرُ أَوْ فَخْذَيْنِ إِنْ أَنْزَلَ وَجَّازَ بِرِضَاهَا إِجَارَتَهَا وَعِنَقُ عَلَى مَالٍ
 وَلَهُ قَلِيلُ حِدْمَةٍ) فيها (وَكَثِيرُهَا فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَأَرْضُ جَنَابَةٍ
 عَلَيْهَا وَإِنْ مَاتَ فَلِوَارِثَتِهِ) حش المعتد لها إن مات (وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهَا
 وَانْتِزَاعُ مَالِهَا مَا لَمْ يَمْرُضْ وَكَرِهَ لَهُ تَزْوِيجُهَا وَإِنْ بِرِضَاهَا) لأنه ليس من
 المروءة كما سبق في النكاح (وَمُصِيبَتُهَا إِنْ بَيْعَتْ مِنْ بَائِثِهَا وَرَدَّ عَقْفُهَا)
 إلا معلقاً على الشراء فيمضي (وَمُؤَدِّيَتُ إِنْ جَنَّتْ بِأَقْلَ الْفِيمَةِ يَوْمَ الْحُكْمِ
 وَالْأَرْضِ) وليس للسيد إسلامها (وَإِنْ قَالَ فِي مَرَضِهِ وَلَدَتْ مِنِّي وَلَا وَلَدَ
 لَهَا صُدُقٌ إِنْ وَرَثَهُ وَلَدٌ) فإن كان لها ولد صدق مطلقاً (وَإِنْ أَقَرَّ مَرِيضٌ
 بِإِلَادَةٍ أَوْ عِنَقِي فِي صِحَّتِهِ) وفي مرضه من الثلث (لَمْ تَعْتِقْ مِنْ ثُلْثٍ) لأنه
 ليس وصية (وَلَا رَأْسَ مَالٍ) أى حيث لم يرثه ولد وإلا صدق فهذا مفهوم
 ما قبله (وَإِنْ وَطِئْتُ شَرِيكَ فَحَمَلَتْ غَرِمَ نَصِيبَ الْآخِرِ فَإِنْ أَعْسَرَ خَيْرٌ

فِي اتِّبَاعِهِ بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ الْوُطْدِ أَوْ بَيْنَهُمَا لَفَاتٍ) أَى الْقِيَمَةِ (وَتَبِعَهُ بِمَا بَقِيَ)
إِنْ لَمْ تَوْفِ (وَبِنَصْفِ قِيَمَةِ الْوَلَدِ) فَلَذَا فِي حَشِّ تَرْجِيحِ إِنْ الْقِيَمَةِ عِنْدَ الْأَعْسَارِ
يَوْمَ الْحُلِّ (وَإِنْ وَطَّنَاهَا بِطَهْرِ) وَإِلَّا فَلَا خَيْرَ (فَالْقَائَةُ وَلَوْ كَانَ) أَحَدُهَا
(عَبْدًا أَوْ ذِمِّيًّا فَإِنْ أَشْرَكَ كَتَمْنَا فَسَلِمَ) حَرِّ تَقْلِيلًا لِلْأَشْرَفِ (وَوَالَى) مَنْ
أَشْرَكَهُ (إِذَا بَلَغَ أَحَدُهَا) فَيُلْحَقُ بِهِ (كَأَنَّ لَمْ تَوْجِدْ قَائَةً وَوَرِثَاهُ إِنْ
مَاتَ أَوَّلًا) قَبْلَ الْمَوَالَةِ لِأَنَّهُ مَالُ تَنَازَعِهِ اثْنَانِ (وَحُرِّمَتْ عَلَى مُرْتَدٍّ أُمُّ وَلَدِهِ
حَتَّى يُسْلِمَ) وَوَقَّتْ كَمُدْبِرِهِ إِنْ فَرَ لِدَارِ الْحَرْبِ (خَسَقَتْ بِمَوْتِهِ أَوَّمِدَةَ التَّعْمِيرِ
(وَلَا يَجُوزُ كِتَابَتُهَا) بِغَيْرِ رِضَاهَا (وَعَقَّتْ إِنْ أَدَّتْ)

(فَصَلَ الْوَلَاءَ لِمُعْتَقٍ ^(١)) وَلَوْ نَفَاهُ عَلَى الْأَظْهَرِ (وَإِنْ يَبْنِيهِ مِنْ نَفْسِهِ)
أَى الْعَبْدِ (أَوْ عَتَقَ غَيْرَ عَنْهُ) أَى الْمُعْتَقَ حَكَمًا (بِلَا إِذْنِ) نَصَّ عَلَى التَّوَهُمِ
(أَوْ لَمْ يَقْتُلْ سَيِّدَهُ بِعَتَقِهِ حَتَّى عَتَقَ) أَوْ سَكَتَ أَمَا إِنْ أَجَازَ فَالْوَلَاءُ لَهُ أَوْرَدَ
فِرْقَ (إِلَّا كَافِرًا أَعْتَقَ مُسْلِمًا أَوْ رَقِيقًا) وَلَا يَنْتَقِلُ الْوَلَاءُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ
وَالسَّيِّدِ بِالْإِسْلَامِ وَالْمُعْتَقِ (إِنْ كَانَ يُنْتَزَعُ مَالُهُ) وَإِلَّا فَلَهُ بَعْدَ تَحْرِيرِهِ (وَعَنِ
الْمُسْلِمِينَ الْوَلَاءُ لَهُمْ كَمَا تَبَيَّنَ وَكَرِهَ) لِأَنَّهُ مِنْ أَقْفَاضِ الْجَاهِلِيَّةِ (وَإِنْ أَسْلَمَ
الْعَبْدُ) بَعْدَ عَتَقِ الْكَافِرِ (عَادَ الْوَلَاءُ بِإِسْلَامِ السَّيِّدِ وَجَرَّ) وَلَدَ الْمُعْتَقِ
كَأَوَّلَادِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حَرْبٍ (يَرْجِعُ لِمَا قَبْلَ الْكَافِ
أَيْضًا كَأَوَّلَادِ بَنَاتِ الْمُعْتَقِ) إِلَّا لِرِقِّ أَوْ عَتَقَ لِأَحَرٍّ وَمُعْتَقَهُمَا (إِلَّا حَالُ حُرِّيَّةِ
سَبَقَتْ ثُمَّ تَقَعُ بَدَارِ الْحَرْبِ) وَإِنْ أَعْتَقَ الْأَبُ أَوْ اسْتَلْحَقَ رَجَعَ الْوَلَاءُ

(١) فِي أَرْبَعِ الْمَالَاتِ : بَابُ . الْوَلَاءِ لِحُجَّةِ كَلِمَةِ أَنْتَبِ لَا يَبَاعُ وَلَا يُوْبَعُ إِمَّا وَفَى
الْمَجْمُوعُ : بَابُ . إِمَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ إِمَّا وَهَاتَانِ الْجَمْعَانِ لَفْظًا حَدِيثَيْنِ فَأَوَّلُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ
وْغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَالثَّانِي رَوَاهُ الشَّيْخَانِ عَنْ عَائِشَةَ . وَذَكَرَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فِي التَّكْنِيتَيْنِ
الْمَذْكُورَيْنِ بَعْضُ الصَّحْبِ الْعَدِيدِ بِالسَّبَبِ لِلْمَالَكِيَّةِ الَّتِي أَضْرَبُوا عَنْ ذِكْرِ الدَّلِيلِ فِي كِتَابِهِمْ
مَعَ الْأَسْفَافِ الْعَدِيدِ .

لِمُعْتَقٍ مِنْ مُعْتَقِ الْجَدِّ وَالْأُمِّ) ويرجع من معتق الأم لمعتق الجد (وَالْقَوْلُ
لِمُعْتَقِ الْأَبِ) ان الحمل بعد عتقها فولأؤه له (لَا لِمُعْتَقِهَا إِلَّا أَنْ نَصَّ لِدُونِ
سِتَّةٍ مِنْ عَتِقِهَا وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْوَلَاءِ أَوْ اثْنَانِ أَتَمَّ لَمْ يَزَالَا يَسْمَعَانِ
أَنَّهُ مَوْلَاهُ أَوْ ابْنُ عَمِّهِ لَمْ يَثْبُتْ) حيث لم ينش كما سبق في العتق والشهادات
(لَكِنَّهُ يَحْلِفُ وَيَأْخُذُ الْمَالَ تَعَدَّ الْإِسْتِثْنَاءَ وَقَدْ عَصِبُ النِّسْبِ ثُمَّ الْمُعْتَقُ
ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَالصَّلَاةِ) والنكاح فيقدم الأخ وابنه على الجد (ثُمَّ مُعْتَقُ مُعْتَقِهِ)
ثم عصبتة وهكذا (وَلَا تَرْتُهُ أَنْتَى إِنْ لَمْ تَبَاسِرْهُ) فقرته (يَعْتَقُ أَوْ جَرَهُ
وَلَا يُولَدُهُ أَوْ عَتَقَ وَإِنْ اشْتَرَى ابْنٌ وَبَنَتْ أَبَاهَا ثُمَّ اشْتَرَى الْأَبُ عِنْدَ
مَاتَ الْعَبْدُ بَعْدَ الْأَبِ وَرِثَةُ الْإِبْنِ) قديماً لمصبة النسب (فَإِنْ مَاتَ
الْإِبْنُ أَوَّلًا) قبل العبد وان كان الأب مات قبله (فَلْيَبْنِ النِّصْفُ)
من تركه العبد (لِمُعْتَقِ نِصْفِ الْمُعْتَقِ وَالرُّبْعُ) مانحاً نصف ولأه الابن
لها (لِأَنَّهَا مُعْتَقَةٌ بِنِصْفِ أَبِيهِ وَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ ثُمَّ الْأَبُ) والعبد مات
قبلها (فَلْيَبْنِ) من أبيها (النِّصْفُ بِالرُّبْعِ وَالْوَلَاءُ) بالمباينة
(وَالثَّمَنُ بِجَرِّهِ) من الابن .

«(١) بَابُ»

(صَحَّ إِصْلَاحُ خَرْمٍ مِمَّا مَلَكَ وَإِنْ سَفِيهاً وَصَغِيراً وَهَلْ إِنْ لَمْ يَتَنَاقَصْ .
قَوْلُهُ أَوْ أَوْصَى بِقُرْبَةٍ تَأْوِيلَانِ وَكَافِرٍ إِلَّا بِكَخْمَرٍ أَوْ سَلَامٍ إِمَّا يَصْحُحُ تَمْلِكُهُ
كَمْ سَيَكُونُ إِنْ اسْتَهْلَ وَوَزَعَ أَمَدِهِ) بالسوية إلا لشرط على فاعلة العطاء
(بِلِقَظٍ أَوْ إِشَارَةٍ مُفْهَمَةٍ وَقَبُولِ الْمُعْتَقِ تَشْرُطُ بَعْدَ الْمَوْتِ فَالْمَالِكُ لَهُ بِالْمَوْتِ

(١) باب في الوصية وهي مندوبة حديث «ما حق امرئ مسلم بيت الخمر وإنه نهي
يريد أن يوصي فيه إلا ووصيته مكتوبة خذ رأسه «رواه الترمذي وقال جماعة بوجوبها وهو قول
الشافعي في القديم . والخبث فيها بوجوب اتنازكها ورد في الحديث .

وَقَوْمٌ بِفَلَةٍ حَصَلَتْ جَدَّةُ) وتسرى الوصية لثلث الفلّة إذا لم يحملها الثلث (وَلَمْ يَحْتَاجْ رِقٌّ لِإِذْنٍ فِي قَبُولِ كَيْصَانِهِ بِعَيْتِهِ) فلا يحتاج لقبول من أصله (وَحَيَّرَتْ جَارِيَةُ الْوُطَاءِ) إن أوصى ببيعها للعتق (وَلَهَا الْإِنْتِقَالُ) لتغير الاختارت (وَصَحَّ لِعَبْدٍ وَارِثِهِ إِنْ اتَّحَدَ) أو اشتركوا فيه كإرثهم (أَوْ يَتَّانِيهِ أُرِيدَ بِهِ الْعَبْدُ أَوْ لِمَسْجِدٍ وَصَّرَفَ فِي مَصَالِحِهِ وَلَمِيتْ غِلْمٌ بِمَوْتِهِ فِي دِينِهِ أَوْ وَارِثِهِ وَلِذِيٍّ وَقَابِلٌ عِلْمٌ الْوُصِيَّ بِالسَّبَبِ) أي بأنه قتله (وَالْأَقْتَاوِيلَانِ^(١)) ، وَبَطَلَتْ بِرَدَّةٍ وَإِصَاءٌ بِمَعْصِيَةٍ وَلِوَارِثٍ كَعَفْوِهِ بِزَائِدِ الثَّلَاثِ يَوْمَ التَّنْفِيزِ وَإِنْ أُجِيزَ فَعَطِيَّةٌ) من الوارث تحتاج لحوز (وَلَوْ قَالَ إِنْ لَمْ يُجِزُوا) للوارث (فَلَمَّا سَاكِنٌ) فبطل لم (بِخِلَافِ التَّكْسِ) يعني للمساكين إن لم يجيزوه^(٢) لوارثي فصح إن أجازوا له (وَبِرْجُوعٍ فِيهَا وَإِنْ بَرَّضَ يَقُولُ أَوْ يَسِجُ وَعَتَقَ وَكِتَابَةً وَإِبِلَادَ وَحَصَدَ زَرْعَ^(٣) وَنَسَجَ غَزْلٍ وَصَوَّغَ فِضَّةَ وَحَشَوَ قُطْنَ^(٤) وَذَنَبَ شَاةَ وَنَقْصِيلَ شُقَّةٍ وَإِصَاءَ بِرَّضٍ أَوْ سَفَرٍ انْتِفَاءً قَالَ إِنْ مِتُّ فِيهَا وَإِنْ يَكْتَابُ وَلَمْ يُخْرِجْهُ أَوْ أَخْرَجَهُ ثُمَّ اسْتَرَدَّهُ بَعْدَهُمَا وَأَوْ أَطَاقَهَا) أو قيدها بما وجد مبالغة في الاسترداد بقطع النظر عن الموضوع من التقيد (لَا إِنْ لَمْ يَسْتَرِدَّهُ) فتصح ولو قيدت بمعلوم (أَوْ قَالَ مَتَى حَدَثَ الْمَوْتُ) هذا في المعنى إطلاق (أَوْ بَنَى الْمَرْصَةَ وَاشْتَرَا كَيْصَانَهُ بِشَيْءٍ لَزِيدٍ ثُمَّ بِهِ لِعَمْرٍو) لإلحاقه بالرجوع عن الأول (وَلَا يَرْهَنُ وَتَرْوِيحٌ رَقِيقُهُ وَتَعْلِيمُهُ

(١) أظهرها عدم الصحة

(٢) كذا بالأصل . والصواب : إلا أن مجزوه ، كما عبر به في شرح المجموع

(٣) المعتد لا ينصل بمحصد الزرع بل بتفريته وتخليصه

(٤) في المجموع وشرحه : وحشو قطن بخضرة بخلاف ، كالخفدة والفراحة مما يسهل

وَوَظَّهَ وَلَا إِنْ أَوْصَى بِشَيْءٍ مَالِهِ قَبْلَهُ كَثِيرًا يَدُ وَاسْتَخْلَفَ غَيْرَهَا أَوْ شَيْئًا
قَبْلَهُ وَاشْتَرَاهُ بِخِلَافٍ مِنْهُ وَلَا إِنْ جَصَصَ الدَّارَ أَوْ صَبَّغَ الثَّوْبَ أَوْ لَتَّ
السَّوِيقَ فَلَمْ يَوْصِ لَهُ بِشَيْءٍ يَدُ يَدِهِ ، وَفِي نَقْضِ الرِّصَّةِ (بضم النون لمن يكون
(قَوْلَانِ)) على الراجح من أن ههنا ليس رجوعاً (وَإِنْ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ
بَعْدَ أُخْرَى فَلَا وَصِيَّتَانِ) من وع وسأوبا (كَنُوعَيْنِ وَدَرَاهِمَ) فَكَثُرَ هُمَا وَإِنْ
عُطِفَ خَاصٌ (وَذَهَبٌ وَفِضَّةٌ وَإِلَّا) بَأَن تَعِدُ النُّوعَ وَتَقَاوَمَا (فَأَكْثَرُهُمَا وَإِنْ
تَقَدَّمَ وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدِهِ بِشَيْءٍ عَقَّقَ إِنْ حَمَلَهُ الثَّالِثُ وَأَخَذَ بِأَقْبَرِهِ وَإِلَّا)
يَحْمِلُهُ (قَوْمٌ فِي مَالِهِ) أَيْضاً وَأَمَّا بِإِزْجَالِهِ فَهُوَ (وَدَخَلَ الْفَقِيرُ فِي الْبَيْتَيْنِ
كَتَمْنِيهِ) (دَخَلَ) فِي الْأَقَارِبِ وَالْأَرْحَامِ وَالْأَهْلِ أَقَارِبُهُ لِأَمْرِ إِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ أَقَارِبٌ لِأَبٍ) وَقِيلَ وَلَوْ عَلَيْهِ مَشَى فِي الْوَقْفِ (وَالْوَارِثُ كَثِيرُهُ
بِخِلَافٍ أَقَارِبُهُ هُوَ) فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ (١٧) (وَأَوْتَرُ) زَيْدٌ (الْمَخْنَجُ الْأَبْدُ
إِلَّا إِبْيَاقَ فَيَقْدَمُ) إِنْ بَيْنَ تَقْدِيمِ الْأَقْرَبِ (الْأَخُ) وَابْنُهُ عَلَى الْجَدِّ وَلَا يَخْصُ
لِلْوَرِثِ بِالْجَمْعِ (وَالزَّوْجَةُ) مَعَ زَوْجِهَا (فِي جِهَاتِهِ) وَلِلْمَتَبَرِّقِ وَقْتُ التَّسْلِيمِ (لَا عَيْدٌ
مَعَ سَيِّدِهِ وَفِي وَلَدٍ صَغِيرٍ وَبِكْرٍ قَوْلَانِ وَالْحَمْلُ فِي الْجَارِيَةِ) لِقُلَانِ (إِنْ لَمْ
يَسْتَنْتِهِ وَالْأَسْقَانُونَ) يَخْتَصُّونَ عَلَى الْمَتَبَرِّقِ (فِي الْمَوَالِي وَالْحَمْلُ فِي الْوَلَدِ)
لِلْمُوصِي بِهِ وَلَوْ وَضَعَ قَبْلَ الْمَوْتِ (وَالْمُسْلِمُ) مُعْتَبَرٌ (يَوْمَ الْوَصِيَّةِ) فِي عَيْنَيْهِ
الْمُسْلِمِينَ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَبْدٌ مِمَّنْ قَدْ تَجَدَّدَ عَلَى الرَّاجِحِ) لَا الْمَوَالِي فِي
تَمْيِيزٍ أَوْ بَتْمِيهِمْ وَلَا الْكَافِرُ فِي ابْنِ السَّبِيلِ (حَيْثُ كَانَ الْمُوصِي مُسْلِمًا) وَلَمْ
يَلْزَمْ تَعْيِينَ كَفَرَاتِهِ وَاجْتِهَادَ كَرْبِيٍّ مَعَهُمْ وَلَا شَيْءَ لِوَارِثِهِ) إِنْ مَاتَ مِنْ

(١٦) أَظْهَرَهَا لِلْمُوصِي لَهُ

(١٧) لَفْظٌ حَدِيثٌ رَوَاهُ الْأَرْمَازِيُّ إِلَّا أَنَّ دَاوُدَ وَأَوَّلَهُ « إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ أُعْطِيَ كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ
فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ » صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ

ذكر (قَبْلَ الْقَسَمِ) بخلاف الميتين بأسمائهم وأولاد فلان يلزم الصميم ولا
 شيء للوارث (وَضُرِبَ الْمَجْهُولُ بِالثُّلُثِ) وضم له للمعلوم كالمول كنسبيل
 ماء كل يوم بدرهم أبداً ولمرو مائة ، فان كان الثلث ثلاثمائة فلمرو ربعه
 وباقيه للمجهول (وَهَلْ يُقَسَّمُ عَلَى الْحِصَصِ) كأن يقول في المال وخبر
 بدرهمين ، فالثلاث وهو الأظهر أو مناصفة (قَوْلَانِ وَالْمَوْصَى بِشِرَائِهِ لِلْعَتَقِ
 يَزَادُ لِثُلُثِ قِيَمَتِهِ ثُمَّ اسْتَوْفَى ثُمَّ وَرِثَ وَيَبِيعُ مِنْ أَحَبِّ) يورث (بَعْدَ
 النَقْصِ) الثلث (وَالْإِبَانَةُ) ولا استثناء علي الرجوع في هذه كما في حش وغيره
 (وَاشْتَرَاهُ لِفُلَانٍ وَأَبَى) سيده (بِخَلَا بَطَلَتْ وَلِزِيَادَةِ فَلَمَْوْصَى لَهُ) زيادة
 الثلث (وَيَبِيعُهُ لِلْعَتَقِ نَقْصَ ثُلُثِهِ وَإِلَّا) يشتره أحد (خَيْرَ الْوَارِثِ
 فِي بَيْعِهِ) بما يدع فيه (أَوْ عَتَقَ ثُلُثَهُ أَوْ الْقَضَاءُ بِهِ) أي بالثلث (لِفُلَانٍ
 فِي) الإيصاء للبيع (لَهُ وَنِعْتَقَ عَبْدٌ لَا يَخْرُجُ مِنْ نَيْثِ الْحَاضِرِ وَقِفَتْ
 الْحَاضِرُ) (إِنْ كَانَ لِأَشْهُرٍ نَيْزِرَةٍ وَإِلَّا عَتَقَ ثُلُثَ الْحَاضِرِ وَتَمَّ مِنْهُ)
 أي الغائب بحسب ما ياني (وَأَزِمَ إِجَارَةَ الْوَارِثِ) ماله رده (بِمَرْضٍ لَمْ
 يَصِحَّ) للموصى (بَعْدَهُ إِلَّا لِتَبَيُّنِ غَدْرِ يَكُونُهُ فِي نَفَقَتِهِ أَوْ دَيْنِهِ أَوْ سُلْطَانِهِ
 إِلَّا أَنْ يَخَافَ مَنْ يَخْهَلُ مِثْلَهُ أَنَّهُ جَهْلٌ أَنْ لَهُ الرَّدُّ لَا يَصْغُرُ وَلَوْ بِكُفْرِ
 وَالْوَارِثِ يَصِيرُ غَيْرَ وَارِثٍ وَعَكْسُهُ الْمُعْتَرِ) في الإيصاء له (مَالُهُ وَلَوْ
 لَمْ يَعْلَمْ) للموصى حين الموت بالمال (وَاجْتَهَدَ فِي ثَمَنِ مُشْتَرَى لِظَهَارٍ أَوْ
 تَطَوُّعٍ بِقَدْرِ الْمَالِ) حيث لم يسم (فَإِنْ سَمِيَ فِي تَطَوُّعٍ بِشِرَاءٍ) عن الرقبة
 (أَوْ قَوْلَ الثُّلُثِ شُورَكَ بِهِ فِي عَبْدٍ وَإِلَّا) يمكن (فَأَدْرُ بَعْضُ مُكَاتِبٍ)
 يعان به ولا يشارك في الظهار ويعلم (وَإِنْ عَتَقَ) التطوع (وَظَهَرَ دَيْنٌ
 يَرُدُّهُ أَوْ بَعْضُهُ رَقُّ الْمَقَابِلِ وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ اشْتِرَائِهِ وَلَمْ يَعْتَقِ
 اشْتَرَى غَيْرُهُ لِمَتَلَعِ الثُّلُثِ وَشِائِهِ أَوْ عَدَدٍ مِنْ مَالِهِ شَارَكَ بِالْجُزْءِ)

ذرية وله أربعون بالمشر (وإن لم يبق إلا ما سماه فهو له) إن حله الثلث
 لا ثلث غني فتموت (بحسب الباقي) وإن لم يكن له) أى الوصى بشاة
 (غم فله شاة وسط وإن قلل من غني ولا غم له بطلت كعتق عبد من
 عبيده وماتوا وقدم لصيق الثلث فك أسير ثم مذبّر صحّة ثم صدّق
 مريض ثم زكاة أوصى بها إلا أن يعترف بخلوها ويوصى فعن رأس
 المال كالحرث والماشية وإن لم يوصى ثم الفطرة ثم عتق ظهار وقتل
 وأقرع بينهما ثم كفارة يمينه ثم لفطر رمضان ثم للتفريط ثم النذر ثم
 المبتل ومذبّر مريض ثم الوصى بعتقه معينا عنده أو يشتري أو يكسره
 أو بمال فجعله ثم الوصى بكتابتين والمعق بمال) لم يجعله (والمعق لأجل
 بعد ثم المعق لسنة على أكثر) المول عليه أن ما زاد على شهر مرتبة واحدة
 وبعدها الوصى بكتابتين الخ (ثم عتق أم يمين ثم حجّ إلا لصرفه فيتخاصن
 كعتق لم يمين ومعتق غيره وجزئ) الضمير للغير والتشبيه في التخاصن
 (والمرضى اشتراه من يعتق عابه بشائه ويرث لا إن أوصى بشراه ابنه
 وعتق) فهو حال الموت ليس أهلا للارث (وقدم) لصيق الثلث (الابن) وكل من
 يعتق بالملك (على غيره وإن أوصى بمنفعة معين أو بما ليس فيها أو يعتق
 عبده بعد موته بشهر ولا يحمل الثلث قيمته) رجح أنه لا يشترط في الثانية
 (خير الوارث بين أن يجر أو يخلع ثلث الجميع) للوصية (و ينصيب ابنه
 أو مثله قبل الجميع) أى جميع نصيب الابن ويحتاج ما فوق الثلث لاجازة
 (لا يجعلوه وارثا منه أو الحقة به فرثا) معه (و ينصيب أحد ورثته
 فيجزء من عدد رؤوسهم ويجزء أو سهم فيسهم من) أصل (فريضته
 وفي كون ضعفه مثله أو مثليه تردّد^(١) وبتأخير عبده ورثت عن

(١) أظهره قول ابن القصار : مثله وهو مذهب القاضي وأبي حنيفة

الْوَصَى لَهُ) مَا دَامَ الْعَبْدُ (وَإِنْ حَدَّدَا بِزَمَنٍ فَكَالْمُسْتَأْجِرِ فَإِنْ قِيلَ فَلِئَوَارِثِ) (النَّصِيَّةُ) (الْقِصَاصُ أَوْ الْقِيَمَةُ) وَبَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ (كَأَنَّ جَنَى إِلَّا أَنْ يَفْدِيَهُ الْمُحْلَمُ) بِالْكَسْرِ أَوْ التَّمَتُّعِ (أَوْ الْوَارِثُ) لِأَحَدِهِمَا (فَتَسْتَعِيرُ وَهِيَ وَمُدَّ بَرٌّ إِنْ كَانَ يَرْمِضُ فِي الْمَأْمُورِ) وَفِي الصَّحَّةِ يَدْخُلُ فِي الْمَجْهُولِ (وَدَخَلَتْ) الْوَصِيَّةُ (فِيهِ) أَيْ فِي الدَّبْرِ عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْقَرْتَبِ فَلَوْ حُذِفَ هَذَا مَاضِرًا فِي ح (وَفِي الْعُمُرَى) إِذَا رَجَعْتَ بَعْدَ مَوْتِهِ (وَفِي سَفِينَةٍ أَوْ عِنْدَ شَهْرِ تَلَفُّهُمَا ثُمَّ ظَهَرَتِ السَّلَامَةُ قَوْلَانِ لَا يَأْخُذُ بِهِ فِي مَرَضِهِ أَوْ أَوْصَى بِهِ لِوَارِثِ) فَيُطْلَلُ لِأَنَّهُ قَصْدُ إِخْرَاجِهِ (وَإِنْ ثَبَتَ أَنَّ عَقْدَهَا خَطَأٌ أَوْ قَرَأَهَا وَلَمْ يُشْهِدْ أَوْ يَقُلْ) (وَإِنْ فِي الْكِتَابِ) أَفْذَوْهَا لَمْ تَنْفَذْ (لَا حَتَّى لَا يَحْتَمَلُ أَنَّهُ مَرْدُودٌ) (وَنَذِبَ فِيهِ) أَيْ عَقْدَ الْوَصِيَّةِ (تَقْدِيمُ التَّشْهِدِ وَلَهُمُ الشَّهَادَةُ وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْهُ وَلَا فَنَجَّ وَنَفَذَ وَأَوْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَإِنْ شَهِدَا بِمَا فِيهَا وَمَا بَقِيَ فَلِفُلَانٍ ثُمَّ مَاتَ فَتَبَحَّتْ فَإِذَا فِيهَا وَمَا بَقِيَ فَلِلْمَسَاكِينِ قِسْمٌ بَيْنَهُمَا وَكَتَبْتُهَا عِنْدَ فُلَانٍ فَصَدَّقُوهُ أَوْ أَوْصِيَتْهُ بِثَلَاثِي فَصَدَّقُوهُ بِصَدَقٍ إِنْ لَمْ يَقُلْ لِابْنِي) بِغَيْرِ خَطِّ الْوَصِيِّ (وَوَصِيٍّ فَقَطُّ يَتِمُّ وَعَلَى كَذَا يُخَصُّ بِهِ كَوَصِيٍّ حَتَّى يَقْدَمَ فُلَانٌ أَوْ إِلَى أَنْ تَزَوَّجَ زَوْجَتِي وَإِنْ زَوَّجَ مُوصِي عَلَى بَيْعٍ تَرَكَتَهُ وَقَبَضَ ذَنْبُونَهُ صَحَّ) حَيْثُ لَمْ يَحْمِلْ لغيرِهِ (وَإِنَّمَا يُوصَى عَلَى الْمُحْجُورِ عَلَيْهِ أَبٌ أَوْ وَصِيَّةٌ) وَلَوْ تَسَلَّلَ حَيْثُ لَمْ يَتِمَّه الْأَبُ مِنْهُ لَا مَقْدَمَ وَالْأَبُ السَّفِيهِ الْكَلَامِ لَوْلِيهِ وَمَنْ سَنَهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ الْحَاكِمُ (كَأَمٍّ) تَوْصَى (إِنْ قُلَّ) الْمَالُ (وَلَا وَلِيَ) وَوَرِثَتْ عَنْهَا لِمُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ عَدْلٍ) فَيَأْوِلِيهِ (كَأَمٍّ) وَإِنْ أُنْعِيَ وَامْرَأَةٌ وَعَبْدَانِ وَتَصَرَّفَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ) (وَإِنْ فِي الْقَبُولِ) (وَإِنْ أَرَادَ الْأَكْبَرُ بَيْعَ مُوصِي اشْتَرَى لِلْأَصَاغِرِ) بِالْمَصْلَحَةِ (وَطَرَوْهُ الْقِسْقُ يَقْرَأُ لَهُ) بِحَكْمٍ (وَلَا يَبْيَعُ الْوَصِيُّ عَبْدًا يُحْسِنُ الْقِيَامَ بِهِمْ وَلَا التَّرِكَةَ إِلَّا بِخَضْرَاءِ الْكَبِيرِ وَلَا يَقْسِمُ عَلَى

غَائِبٍ بِأَحَاكِمٍ وَلَا تَنْتَهِنِ حِيلَ عَلَى التَّعَاوُنِ) إِلَّا لِيَانِ (وَأِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا
أَوْ اِحْتَلَقَا فَالْحَاكِمُ وَلَا لِأَحَدِيهَا إِصْصَاءٌ وَلَا لَهَا قَسَمُ الْمَالِ) بَيْنَهُمَا (وَالْأُ
ضْمَانُ وَالْوَصِيُّ اقْتِصَاءُ الدِّينِ وَأَخِيرُهُ لِنَظَرِ وَالنَّفَقَةُ عَلَى الطِّفْلِ بِالْمَعْرُوفِ
وَفِي حَتْمِهِ وَعُرْسِهِ وَعَمِيدِهِ وَدَفْعُ نَفَقَةٍ لَهُ قَلَّتْ وَإِخْرَاجُ بَطْرِيهِ وَزَكَاتِهِ
وَرَفْعُ لِحَاكِهَ إِنْ كَانَ حَاكِمٌ حَتْمِيٌّ وَدَفْعُ مَالِهِ قِرَاضًا أَوْ بَيْعَةً وَلَا يَمْلِكُ
هُوَ بِهِيَ) الْهَبِي لِلْكِرَاهَةِ ثَلَاثًا بِحَابِي (وَلَا اشْتِرَاءٌ مِنَ التَّرَكَّةِ) عَطْفٌ عَلَى
الْمَعْنَى (وَتَعَقُّبٌ بِالنَّظَرِ إِلَّا كَحِمَارَيْنِ قَلَّ مَنُومُهُمَا وَتَسَوَّقَ بِهِمَا الْخُضْرُ وَالشَّعْرُ)
وَاحِدُهُمَا كَافٌ وَالْقَرَضُ تَنْهَاهِي الرِّغْبَاتِ (وَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ فِي حَيَاةِ الْوَصِيِّ
وَلَوْ قَبِيلٌ لَا بَعْدَهَا) أَى الْحَيَاةِ وَالْقَبُولِ (وَأِنْ أَى الْقَبُولِ بَعْدَ الْمَوْتِ
فَلَا قَبُولُ لَهُ بَعْدَ أَنْ يَمُوتَ) إِنْ قَدِمَهُ قَاضٍ (وَالْقَوْلُ لَهُ فِي قَدْرِ النَّفَقَةِ لَا فِي
تَارِيخِ الْمَوْتِ) إِنْ لَمْ يَتَنَاولْهُ (وَلَا فِي دَفْعِ مَالِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ)
لَأَنَّ اللَّهَ سَأَلَ هَال (١٠) دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ) أَى ثَلَاثًا يَغْرُمُوا
عَلَى الشُّهُورِ .

«(بَابُ (١١))»

يُخْرِجُ مِنَ تَرَكَّةِ الْمَيِّتِ حَقٌّ تَمَلَّقَ يَتَيْنِ كَالْمَرْهُونِ (١٢) وَعَبْدٌ جَنَى
ثُمَّ مَوْنٌ تَجَبَّرَ بِهِ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ تَقَضَى دَيْنُهُ ثُمَّ وَصَايَاةٌ مِنْ ثُلُثِ الْبَاقِي ثُمَّ
الْبَاقِي لِوَارِثِهِ مِنْ ذِي النِّصْفِ الزَّوْجِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَ وَلَدٌ (وَبِنْتُ وَبِنْتُ

(١١) باب في الوارث والقرض وهو علم جليل نزل الله بيانه في القرآن وحض على تعلمه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقد كثرت فيه المؤلفات ما بين مطول ومختصر .
طبع منها فدر غير يسر والشارح حواشي على شرح الشفوي للرحية أماد فيها للفاية
(١٢) قل ح عى الرزل : يجوز للانسان انما لم يكن له وارث معين ولا بيت مال منظم
أن يجعل على اخراج ماله بعد موته في طاعة الله وذلك بأن يشهد بشيء من حقوق
الله تعالى في دمه كزكاة وكفارات وجب اخراجها من رأس المال ولو أنى على جميعها بعد
الموت المصلحة المآل ١٠

ابنٍ إن لم تكن بنت وأخت شقيقة أو لأبٍ إن لم تكن شقيقة وعصب
كلاً (من الأثاث (أخ يساويها) لا ابن أخ ولا أخت للأب الشقيقة ، لا ابن
الابن من تحته ويعصب من فوقه إن لم يفضل لها شيء من الثالث (و) عصب
(الجدة والأوليان) أى البنت وبنت الابن (الأخريتين) الشقيقة والتي للأب
(وتمددهن الثلثان والثانية) بنت الابن (مع الأولى) البنت (السدس)
وإن كثرن وحجبتها) أى بنت الابن (ابن فوقها) يشمل ابن الابن الأقرب
(وبنتان فوقها) كذلك (إلا لابن في درجتها مطلقاً) أخاها أو ابن عمها (أو
أسفل فمصب) كما سبق (وأخت لأبيه فأكثر مع الشقيقة) فأكثر
كذلك (لأبى للأب وإن كثرت السدس مع الشقيقة فإن تعددت الشقيقة
سقطت التى للأب ولو كثرت إلا لمصب) (إلا أنه إنما يعصب) هنا (الأخ)
لا ابنه كما سبق (و) من ذى (الرئيس الزوج يفرع) وارث ولو منها (وزوجة
فأكثر) مع عدمه (والثمن لها أو لهن) أى الزوجات (يفرع لأخيه)
وارث للزوج (والثلاثين لذي النصف إن تعدد) تكرار (والثلث لأم
وولديها) اثنان مطلقاً (فأكثر وحجبتها للسدس ولدت) وارث (وإن سفل
وأخوان أو أختان) أو أخ وأخت ولو ختي (مطلقاً) ولو منها ولا تحجبهم
عكس قاعدة من أدلى بواسطة حجته تلك الوسطة (ولها ثلث الباقي) بعد
فرض الزوجية (في زوج أو زوجة وأبوين) وهما الفراوان لشهرتهما أو غرورها
(والسدس للأحد من ولد الأم مطلقاً) ذكر أو غيره (وسقط) ولد الأم
مطلقاً (بابن وابنه وبنت وبنت ابن وابن سفلت وأب وجدة) وغير
الجد والأشوين يسقط أيضاً من كان شقيقاً أو لأب (والأب والأم
لكل منهما السدس) مع ولد وإن سفل والجدة فأكثر وأسفلها

الأم مطلقاً) ولو جده لأب (والأب الجدة من جهته والقرن من جهة
الأم البعدي من جهة الأب وإلا) بأن كان بالعكس (اشتركتا) وإنما يرث
عند مالك من لم تدل بذكر غير الأب (و) السدس (أخذ فروض الجد غير
المذلي بأننى وله مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب) وإس ثم صاحب
فرض (الخيز من الثلث أو المقاسمة وعاد الشقيق) الجد (بغيره) وم
بنو الأب في المقاسمة لأن المحجوب بالشخص معتبر أما بالوصف فكالمعدم لا يحجب
أحدًا شيئاً (ثم رجع) الشقيق بعد مقاسمة الجد على بنى الأب (كالشقيقة عالياً
لو لم يكن جد) فبالجدة الأخوة بعد أخذ الجد نصيبه مع كلهم يحرون فيما بينهم
على قواعدهم فإن فضل عن فرض الشقيقة شيء فلذى للأب (وله) أى الجد
(مع ذى فرض منهما) أى دعي الأخوة (السدس) ولا ينقص عنه بحال
(أو ثلث الباقي أو المقاسمة ولا يفرض لأخت معه) لأنه بمنزلة الأخ (إلا
في الأكدرية والفرعاء) لقبان^(١) مسألة (زوج وجد وأم وأخت شقيقة أو
لأب فيفرض لها) النصف (وله) السدس فتعول لتسعة (ثم يقاسمها)
في مجموع حظهما كأنه فتصح من سبعة وعشرين (وإن كان عظمًا) مع ذكر
(أخ لأب ومعه إخوة لأب سقط) ابن الأب لأن الجد هو الذى حجب
بنى الأم فيخص بنصيبهم إذ لولا هو أخذوه وهى المالكية^(٢) فإن كان شقيقا
فشبهها لأن الكلام لأصحاب الإمام (وإما صبر وريث المال) إن انفرد (أو
الباقي بمقدار الفرض وهو الابن ثم ابنته وعصب كل أخته) كما سبق (ثم
الأب ثم الجد والإخوة كما تقدم ثم الشقيق) حقه حذف ثم (ثم للأب

(١) لقيت بالأكدرية لأن الجد كدر على الأخت فرضها . وبالفرعاء لشهرتها كثرة الفرس

(٢) سميت بذلك لأن مالكا لم يتألف زيدا إلا فيها كما قيل . وسميت الثانية بشبه

المالكية لأنه لم يكن لك فيها من وألحقها أصحابه بالأولى

وَهُوَ كَالشَّقِيقِ عِنْدَ عَدَمِهِ إِلَّا فِي الْعَمَارِيَّةِ وَالْمُسْتَرَكَّةِ زَوْجٌ وَأُمٌّ أَوْ جَدَّةٌ
وَأَخَوَانِ قَصَاعِدًا لِأُمِّهِ وَشَقِيقٌ وَخَدَّةٌ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ (كَشْفِيقَةٍ (فَبَشَارِكُونَ)
أَيِ الْأَشْقَاءِ (الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ الْقَدْرُ كَالْأُنْتَى) وَكَأَن أَبَاهُمْ حَارٌّ^(١) لِأَنَّ الْأُمَّ
تَجْمَعُهُمْ مَخْلَافَ الْأَخِ لِلْأَبِ فَيَسْقُطُ (وَأَسْقَطَهُ أَيْضًا الشَّقِيقَةُ الَّتِي كَالْمَاصِبِ
لِبِنْتِ أَوْ بِنْتِ ابْنٍ فَأَكْثَرَ) مَعَهَا (ثُمَّ بَنُوهُمَا) أَيِ نَوْعِ الْأَخُوَّةِ (ثُمَّ أُمُّ
الشَّقِيقِ ثُمَّ لِلْأَبِ ثُمَّ الْجَدُّ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبُ) فِي الْجَمِيعِ (وَإِنْ غَيْرُ شَقِيقٍ)
فَيَقْدَمُ ابْنُ الْأَخِ لِأَبٍ عَلَى ابْنِ ابْنِ الْأَخِ الشَّقِيقِ (وَقَدَّمَ مَعَ التَّسَاوِي الشَّقِيقَ مُطْلَقًا)
بَنِي إِخْوَةٍ أَوْ بَنِي أَعْمَامٍ . قَالَ الْجَعْفَرِيُّ :

فَبِالْجِهَةِ التَّضَدُّعِ ثُمَّ بَقَرِهِ وَبَعْدَهَا التَّقْدِيمَ بِالْقُوَّةِ اجْتِلَا
(ثُمَّ الْمُتَقَرِّقُ كَمَا نَقَدَّمَ) فِي الْوَلَاءِ (ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ وَلَا يَرُدُّ^(٢)) وَلَا يَنْدَمِعُ
لِنَوَى الْأَرْحَامِ (حَقُّ الْمَتَّاعُونَ أَنْ يَبْتَئِ الْمَالُ إِنْ لَمْ يَنْتَظَمْ يَرُدُّ عَلَى غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ
بِنِسْبَةِ فُرُوضِهِمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ فَالْأَرْحَامُ وَقَدْ وَضَحْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَجَالَةِ
(وَيَرِثُ بِفَرَضٍ وَعَصُوبَةُ الْأَبِ ثُمَّ الْجَدُّ مَعَ بِنْتٍ وَإِنْ سَقَطَتْ كَأَبْنٍ عَمٍّ أَوْ
لِأُمِّهِ وَوَرِثَ ذُو فَرْضَيْنِ بِالْأَقْوَى) هَذَا إِنْ تَمَدَّدَ الْكَفَّارُ وَأَسْلَمُوا فَتَرَا لِسَلَامٍ
سَبْهُمْ بِل (وَإِنْ اتَّفَقَ فِي الْمُسْلِمِينَ^(٣)) كَلَامٌ أَوْ بِنْتٌ أُخْتُ (فَبَيْتُهُ وَلَدَتْ
مِنْهُ فَلَاخْتِيَّةً أَضْفَ مِنْهُمَا ، فَتَرِثُ الْكَبِيرَى بِالْأُمُومَةِ وَالصَّغِيرَى بِالْبَنِيَّةِ) وَمَالُ
الْكِتَابِيِّ الْحُرِّ الْمُؤَدِّيِّ لِلْجَزْيَةِ لِأَهْلِ دِينِهِ مِنْ كُورَيْتِهِ (حَيْثُ لَا وَارِثَ
وَالرَّاجِحُ لِبَيْتِ مَالِنَا حَيْثُ أَفْرَدَتْ الرِّقَابَ بِجَزْيَةٍ (وَالْأَصُولُ اثْنَانِ وَأَرْبَعَةٌ
وَسِتَانِيَّةٌ وَثَلَاثَةٌ وَسِتَّةٌ وَاثْنَا عَشَرَ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ ، فَالْنِّصْفُ مِنْ اثْنَيْنِ

(١) أَوْ حَبِيرٍ أَوْ أَلْفَى فِي الْيَمِّ كَمَا قَالَ الْإِخْوَةُ لِمَنْ حِينَ أَصْغَاهُمْ سَمِيَتْ حَمَارِيَّةً وَحَبِيرِيَّةً
وَبِحَبْرَةٍ وَمَعْرُكَةً بِتَقْدِيدِ الرَّاءِ لِتَشْرِيكِ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ
(٢) لِنَوَى السَّهَامِ . وَالرَّدُّ زِيَادَةٌ فِي الْأَنْصَابِ خَصَانٌ فِي السَّهَامِ . عَكْسُ الْمَوْلِ
(٣) عَلَى سَبِيلِ التَّلَاحُظِ

وَالرُّبْعُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَالثَّمْنُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَالثُّلُثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَالشُّدُسُ مِنْ سِتَّةٍ وَالرَّابِعُ وَالثُّلُثُ أَوْ الشُّدُسُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ وَالثَّمْنُ وَالشُّدُسُ أَوْ الثُّلُثُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ وَمَا لَا قَرَضَ فِيهَا فَأُضِلُّهَا عَدَدُ عَصَبَتِهَا وَضُمَّفَ لِدَّ كَرٍ عَلَى الْأُنْثَى وَإِنْ زَادَتْ الْقُرُوضُ أُعِيلَتْ^(١) مَا لَعَانِلِ السَّتَّةُ لِسَبْعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَتِسْعَةٍ وَعَشْرَةٍ (بحسب القروض) (وَالْإِنثَى عَشْرَ لثَلَاثَةِ عَشَرَ ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ وَسَبْعَةَ عَشَرَ وَالْأَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ لِسَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَهِيَ الْبَيْتَرِيَّةُ زَوْجَةُ وَأَبُوَانٍ وَابْنَتَانِ لِقَوْلِ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وقد سئل عنها وهو على النهر (صَارَ ثَمْنُهَا ثَمْنًا وَرَدَّ^(٢)) كُلَّ صِنْفٍ انْكَسَرَ عَلَيْهِ سِهَامُهُ إِلَى وَفْقِهِ وَإِلَّا)
بأن يابنه سِهَامُهُ (تَرَكَ) وَلَا يَنْظُرُ بَيْنَهُمَا قِيَرَهُمَا (وَقَابَلَ) الْقُرْضَى (بَيْنَ اثْنَيْنِ)
مِنَ الرِّقِّ لِلنَّكَسْرِ عَلَيْهِمَا سِهَامُهُمَا (فَأَخَذَ أَحَدُ الْمُنْتَدِخِلِينَ أَوْ أَكْثَرُ
الْمُنْتَدِخِلِينَ وَحَاصِلَ ضَرْبِ أَحَدِهِمَا فِي وَفْقِ الْآخَرِ إِنْ نَوَاقَفَا وَإِلَّا فِي كُلِّهِ
إِنْ تَبَيَّنَا ثُمَّ بَيَّنَ الْفَاصِلِ وَالثَّالِثِ ثُمَّ كَذَلِكَ) لِلنَّاسِبِ حَذْفُ ثُمَّ إِذَا لَاقَعَ
انْكَسَارَ عِنْدَ الْمَالِكِيَةِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ رِقِّ (وَضَرْبِ) جِزءِ السَّهْمِ (فِي
الْقَوْلِ أَيْضًا) أَى الْمَالَةِ بَعُولًا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً (وَفِي الصَّنَفَيْنِ اثْنَتَا عَشْرَةَ
صُورَةً لِأَنَّ كُلَّ صِنْفٍ إِمَّا أَنْ يُوَافِقَ سِهَامَهُ أَوْ يُبَايِنَهُ أَوْ يُوَافِقَ أَحَدَهُمَا
وَيُبَايِنَ الْآخَرَ ثُمَّ كُلُّ) عَلَى كُلِّ (إِمَّا أَنْ يَتَدَاخَلَ أَوْ يَتَوَاقَفَا أَوْ
يَتَبَايِنَا أَوْ يَتَنَالَا فَالْمُنْتَدِخِلُ) ضَابِطُهُ (أَنْ يُفْقِيَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ) إِفْهَاءُ
(أَوَّلًا) مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةِ تَسْلِيطِ عِدَدِ آخَرٍ وَإِلَّا فَوَاقِفَةٌ كَمَا يَأْتِي لَهُ (وَإِلَّا) يَفْنِ
الْأَصْفَرُ الْأَكْبَرُ إِذَا سَلَطَ عَلَيْهِ (فَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ فَمَتَبَايِنٌ وَإِلَّا فَاَلْمُوَاقِفَةُ بِفُسْطَةٍ
الْفُرْدِ) (الْوَاحِدُ الْمَوَاقِفُ) (لِلْعَدَدِ الْمُنْفِيِّ آخِرًا) فِيهِ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ وَاثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ

(١) البول يجمع بين زيادة في السهام ونقص في الانصاء ولم يغل به ابن عباس

(٢) الماناسب أو القاسم

توافق يجره من أحد عشر جزءا فيضرب اثنين في ثلاثة وثلاثين أو ثلاثة في اثنين وعشرين (وَلِكُلِّ مِنَ التَّرَكَةِ بِنِسْبَةِ حَظِّهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ أَوْ تَقْسِمِ التَّرَكَةَ عَلَى مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ) فالخارج تضرب فيه كل حظ (كَرَوْجٍ وَأُمِّ وَأُخْتٍ مِنْ ثَمَانِيَةِ الزَّوْجِ ثَلَاثَةً وَالتَّرَكَةُ عِشْرُونَ) وغير المدود يقرط (فَالْثَلَاثَةُ مِنَ الثَّمَانِيَةِ رُبْعٌ وَثَمْنٌ قِيَاذٌ) من العشرين (سَبْعَةٌ وَنِصْفًا) أو تقسم عشرين على ثمانية وتضرب له ثلاثة في اثنين ونصف (وَإِنْ أَخَذَ أَحَدُهُمْ عَرَضًا) هذا مجمل (فَأَحْذَهُ بِسَهْمِهِ) مفصل أى من غير زيادة ولا نقص وإلا فيأتى (وَأَرَدْتَ مَعْرِفَةَ قِيَمَتِهِ) أى ما جعل به في التركة ليرجع أخذه بذلك إذا استحق منه مثلاً كما في بن (فَأَجْعَلَ الْمَسْأَلَةَ سِهَامَ غَيْرِ الْآخِذِ ثُمَّ أَجْعَلَ لِسِهَامِهِ) أى الآخذ (مِنْ تِلْكَ النِّسْبَةِ) أى النسبة إلى حصة سهام غير الآخذ فان أخذه الزوج في الرض السابق فاجعل المسألة سهام الأم والأخت وهى خمسة واضرب نصب الزوج في الخارج فخط الزوج الذى أحد به الرض اثنا عشر ومجموع التركة من الدنانير وما اصطلمها عليه في قيمة الرض اثنان وثلاثون (فَإِنْ زَادَ خَمْسَةً لِيَأْخُذَ) الرض (فَرَدَّهَا) أى الخمسة (عَلَى الْمَشْرِينَ ثُمَّ أَقْسَمَ) المجموع على سهام غير الآخذ يخرج خمسة اضرب له فيها ثلاثة يحصل حظه ، وزد على الحاصل ما دفعه فالمجموع ثمن الرض وهو عشرون ، فالتركة أربعون له منها خمسة عشر فان أخذ مع الرض خمسة مثلاً سقطت ما أخذ من التركة وقسمت الباقي على سهام غير الآخذ يخرج ثلاثة للزوج تسعة منها خمسة فالباقي للعرض ومجموع التركة أربعة وعشرون وقس (وَإِنْ مَاتَ بَعْضُ قَبْلِ الْقِسْمَةِ وَرِثَهُ الْبَاقُونَ) وحدهم على الوجه الذى يرثون به الأول (كَثَلَاثَةِ بَنِينَ مَاتَ أَحَدُهُمْ أَوْ بَعْضٌ) ولم يرثه بعض (كَرَوْجٍ مَعَهُمْ لَيْسَ أَبَاهُمْ فَكَالْمَدِيمِ)

من مات (وإلا) يرثه الباقر على الوجه السابق (صَحَّحَ الْأَوَّلَى ثُمَّ الثَّانِيَةَ
فَإِنْ انْقَسَمَ نَصِيبُ الثَّانِي عَلَى وَرَثَتِهِ كَابْنٍ وَبِنْتٍ مَاتَ وَتَرَكَ أُخْتًا) لغير أم
(وعاصياً صَحَّحْنَا) من الأولى (وإلا) ينقسم (وَقَدْ بَيَّنَّ نَصِيبَهُ وَمَا صَحَّحْتُ
مِنْهُ مَسْأَلَتَهُ وَاضْرِبْ وَفَقِ الثَّانِيَةَ فِي الْأَوَّلَى كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا
وَتَرَكَ زَوْجَةً وَبَنَاتًا وَثَلَاثَةً بَنَى ابْنُ قَمْنٍ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَوَّلَى ضَرِبَ لَهُ
فِي وَفَقِ الثَّانِيَةَ وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ قَمِي وَفَقِ سِهَامِ الثَّانِي وَابْنُ
لَمْ يَتَوَاقَفَا ضَرَبْتُ مَا صَحَّحْتُ مِنْهُ مَسْأَلَتَهُ فِيمَا صَحَّحْتُ مِنْهُ الْأَوَّلَى كَمَوْتِ
أَحَدِهِمَا عَنْ ابْنٍ وَبِنْتٍ وَإِنْ أَقْرَأَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ قَطْعًا وَيَأْتِي مَا إِذَا سَدَدَ
الْوَارِثُ (يُؤَارِثُ قَاهُ) أَى الْقَرْبَى (مَا نَقَصَهُ الْإِقْرَارُ) من المقر (تَعْمَلُ
فَرِيضَةَ الْإِنْكَارِ ثُمَّ الْإِقْرَارِ نَحْنُ أَنْظَرُ) لِتَحْصِيلِ الْجَامِعَةِ الَّتِي تَقْسَمُ عَلَى
الْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ لِيُظْهَرَ مَا نَقَصَهُ الْإِقْرَارُ (مَا بَيْنَهُمَا مِنْ تَدَاخُلٍ وَبَيَّانٍ وَتَوَافُرٍ
الْأَوَّلُ وَالثَّانِي كَشَقِيقَتَيْنِ وَعَاصِبٍ أَقْرَبَتْ وَاحِدَةً بِشَقِيقَةٍ) رَاجِعٌ لِلتَّدَاخُلِ
إِذَا الْإِنْكَارُ مِنْ ثَلَاثَةِ وَالْإِقْرَارُ يَصْحُحُ مِنْ نِسْعَةٍ لَانْكَسَارِ السَّهْمَيْنِ عَلَى الْأَخَوَاتِ
فَهِيَ الْجَامِعَةُ لِلْمَقَرَّةِ سِهَامٍ وَلِلْمَقَرِّ سَهْمٍ وَلِلْمَنْكُورَةِ ثَلَاثَةٌ وَلِلْعَاصِبِ ثَلَاثَةٌ (أَوْ
شَقِيقٍ) رَاجِعٌ لِلْبَيَّانِ إِذَا الْإِقْرَارُ مِنْ أَرْبَعَةٍ فَالْجَامِعَةُ اثْنَا عَشَرَ لِلْمَقَرَّةِ ثَلَاثَةٌ وَالْإِنْكَارُ
سَهْمٍ وَلِلْمَنْكُورَةِ أَرْبَعَةٌ وَلِلْعَاصِبِ أَرْبَعَةٌ (وَالثَّلَاثُ كَابْنَتَيْنِ وَابْنٍ أَقْرَبَ بَابِنِ)
الْإِنْكَارُ مِنْ أَرْبَعٍ وَالْإِقْرَارُ مِنْ سِتَّةٍ وَاقْتِصَابُهَا بِالنِّصْفِ فَالْجَامِعَةُ اثْنَا عَشَرَ لِكُلِّ
بِنْتٍ ثَلَاثَةٌ وَلِلْمَقَرِّ أَرْبَعَةٌ وَلِلْمَقَرِّ بِهِ اثْنَانِ (وَإِنْ أَقْرَأَ ابْنٌ بِنْتَيْنِ وَبِنْتٌ بَابِنِ
فَالْإِنْكَارُ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَإِقْرَارُهُ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَ) إِقْرَارُهَا (هِيَ مِنْ خَمْسَةٍ فَتَضْرِبُ
أَرْبَعَةً فِي خَمْسَةٍ نَحْنُ) الْمَشْرُوعُ الْجَامِعَةُ الْإِقْرَارَيْنِ (فِي ثَلَاثَةٍ) الْإِنْكَارِ
فَالسِّتِينَ جَامِعَةُ الْكُلِّ عَلَى الْإِنْكَارِ يَخْصُ الْإِبْنُ أَرْبَعُونَ وَالبِنْتُ عَشْرُونَ
(يُرَدُّ الْإِبْنُ عَشْرَةً) لِبِنْتِ الَّتِي أَقْرَبَهَا إِذَا عَلَى إِقْرَارِهِ لَهُ ثَلَاثُونَ وَظِلْمُهَا أُخْتَهَا

في خمسة (وهي) ترد (ثمانية) للابن للقر به إذ على إقرارها لما اثنا عشر وظلمه أخوه في ستة عشر (وإن أقرت زوجة حامل وأخذ أخويه أنها ولدت حياً) ومات (فالإنكار) يصح (من ثمانية كالإقرار) أصالة (وقريضة الابن) ثانية للناسخة (من ثلاث) لأمه وعيه (تضرب في ثمانية) الأولى لأن سهامه سبعة يبين مسأله فالأرمة والمشرون على الإنكار للراءة ستة ولكل أخ تسعة وفي الأقرار لما ثلاثة وللابن أحد وعشرون توفي عنهم لأمه سبعة ولكل أخ سبعة مصل بيد المقر اثنان يدفعهما للام مع ستة الإنكار فلها ثمانية للمقر سبعة وللنكر تسعة وظلمها المنكر في اثنين قدبر (وإن أوصى بشأنين كربع أو جزء من أحد عشر أخذ مخرج الوصية ثم إن الباقي على القريضة كائنين وأوصى بالثلث فواضح وإلا وفق والمسألة واضرب الوفق في مخرج الوصية كالأربعة أولاد ولا مكايها كالثلاثة) بالجملة مخرج الوصية كأولى الناسخة والقريضة كالثانية والباقي بعد جزء الوصية من مخرجها كسهم الميت (وإن أوصى بسديس وسبع ضربت ستة في سبع ثم) الباقي بعدهما (في أصل المسألة أو وقيها) على ما سبق (ولا يرث ملأين وملأعنة) من الآخر إذا تم اللعان ولا الولد والأب إذا لم يستلحه (وتوأماها شقيقان) كالمسكية والمستمنة حاملا ومع بقية أولادها أخوة لأم كتواصي الزانية والنصوبة (ولا بقيق وليسيد المعتق بعضه جميع إرثه) فان تعدد على المحصن والأولى تأخير هذا عن قوله (ولا يورث إلا المكاتب) يرثه من معه ممن يعتق عليه كما سبق (ولا قاتل عدداً عدواناً وإن أتى بشبهة) ملا يشترط العدوان وفي نسخة وإن أباً من الأبوة (كمخطيء من الدية) فلا يجب أحداً

فيها^(١) (وَلَا خَالِفَ فِي دِينِ كِتَابِهِ مَعَ مَرْتَدٍّ أَوْ غَيْرِهِ) من كافر اسمى^(٢)
 (وَكَيْهْدِي مَعَ نَصْرَانِي وَسِوَاهُمَا مِلَّةٌ) رجع أنه ملل أيضا (وَحُكْمُ بَيْنَ
 الْكُفَّارِ بِحُكْمِ الْمُسْلِمِ) إذا تراسوا (إِنْ لَمْ يَأْبَ بَعْضُ) فإن أبي بعض
 لم تبرض لهم (إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ بَعْضُهُمْ فَكَذَلِكَ) بحكم المسلم (إِنْ لَمْ يَكُونُوا
 كِتَابِيِّينَ وَإِلَّا فَبِحُكْمِهِمْ وَلَا مِنْ جِهْلِ تَأَخُّرِ مَوْتِهِ وَوَقْفِ الْقَسَمِ
 لِلْحَصْلِ^(٣) وَمَالُ الْمَقْذُوفِ لِأَحْكُمْ مَوْتِهِ) على ما سبق في باب (وَأِنْ مَاتَ
 مَوْرَثُهُ قَدَّرَ حَيًّا وَنَيْتًا وَوَقِفَ الشُّكُوكُ فِيهِ فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةُ التَّعْمِيرِ
 فَكَالْمَجْهُولِ) يحمل كالعدم (فَذَاتُ زَوْجٍ وَلَمْ تَأْخُذْ وَأَبٌ مَقْذُوفٌ قَتَلَ
 حَيَّانَهُ مِنْ سِتَّةٍ وَمَوْتِهِ كَذَلِكَ وَنَعُولُ ثَمَانِيَةٍ فَتَضْرِبُ الْوَقْفُ فِي كُلِّ
 بَارِزَةٍ وَعِشْرِينَ لِلزَّوْجِ تِسْعَةً) إذ الأضر عليه موت الأب من له شيء من
 ثمانية أخذه مضروباً في ثلاثة (وَلِزَّوْجِ أَرْبَعَةٍ) إذ الأضر عليها حيانه فيضرب
 لها من ستة في أربعة ولا شيء للأخت على حيانه (وَوَقِفَ الْبَاقِي) أحد عشر
 (فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ حَيٌّ فَلِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأَبِ ثَمَانِيَةٌ أَوْ مَوْتُهُ أَوْ مَضَى
 التَّعْمِيرُ فَلِلْأَخْتِ تِسْعَةٌ وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ وَلِلْخُنْتَى الْمَشْكَلِ نِصْفُ نِصْبِي
 ذَكَرٍ وَأُنْثَى نَضَخَ الْمَسْأَلَةُ عَلَى التَّقْدِيرَاتِ) من ذكورة وأنوثة (ثُمَّ تَضْرِبُ
 الرُّوقَ أَوْ الْكُلَّ ثُمَّ) الحاصل (فِي خَالَتِي الْخُنْتَى) وأحوال الخنثى فليخشي

(١) لأنه لا يرث منها . ويرث من مال القتل . ومن الخنثى قتله على أنه حرى . أو
 متأولاً كما في قتال طائفتين بتأويل مثل قصة الجبل . ثم اقتاتل الماد يرث الولاء كما في
 المجموع وغيره .

(٢) وأخذ المسلم مال عبده الكافر باللكية لا بالارث .

(٣) هذا شروع في مسائل الاشكال وهي ثلاثة إما احتمال الذكورة والأنوثة وهي
 مسألة الخنثى الآتية وإما احتمال الحياة والوفا وهي مسألة للمقود وإما احتمالها وهي مسألة
 الحمل هذه .

أربعة تذكيرهما تانيتهما تذكير هذا وتانيث ذلك وعكسه (وَتَأْخُذُ
 مِنْ كُلِّ نَصِيبٍ) للخنثى ومن منه (مِنْ لَائِنَيْنِ النِّصْفِ وَأَرْبَعَةِ الرُّبْعِ)
 وهكذا فان الخنثائي ثلاثة فلكل عن مجموع انصبائه (مَا اجْتَمَعَ) أى حصل
 بالأخذ (فَنَصِيبُ كُلِّ كَذْكِرٍ وَخُنْثَى فَالْتَدَكِيرُ مِنْ اثْنَيْنِ وَالتَّائِيثُ
 مِنْ ثَلَاثَةٍ فَتَضْرِبُ الْإِثْنَيْنِ فِيهَا نِصْفٌ فِي حَاتِي الْخُنْثَى لَهُ فِي الذَّكُورَةِ سِتَّةٌ
 وَالْأُنْثَى أَرْبَعَةٌ فَنِصْفُهَا خَمْسَةٌ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ وَخُنْثَيْنِ وَعَاصِبٍ فَأَرْبَعَةٌ
 أَحْوَالٍ تَنْتَهِي لِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ لِكُلِّ أَحَدٍ عَشْرٌ وَلِلْعَاصِبِ اثْنَانِ فَإِنْ بَالَ
 مِنْ وَاحِدٍ أَوْ كَانَ أَكْثَرَ) مرات أو مقداراً (أَوْ أَسْبَقَ أَوْ بَلَّتْ لَهُ لِحْيَةٌ
 أَوْ نَذَى أَوْ حَصَلَ مَنًى) من أحد الفرجين (أَوْ حَيْضٌ فَلَا إِشْكَالَ)
 والحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله .

تم هذا الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد أقر عباد الله
 وأحوجهم إلى عفوهِ ورضاه ، راجي عفو ربه الودود . على السيوى داود ، غفر
 الله له ولوالديه ولشايعه ولأحبابه وللمسلمين أجمعين ، وكان الفراغ من كتابته
 ضحوة الثلاثاء المبارك سلخ شعبان المبارك سنة أربع وعشرين بعد مائتين وألف
 من هجرة ذى المجد والشرف سيدنا ونبينا وحبيبنا وشفيقنا محمد صلى الله عليه
 وعلى آله وأصحابه وسلم

هذا آخر ما يسره الله من هذه التلقيات الوجيزة على هذا الشرح الذي يشبه في وجازته ودقة تعبيره شرح الجلال الخلى على جمع الجوامع ، إذ يحذف الحرف أو يزيد بحسب . و يدمج عدة من المانى المحتملة فى كلمات مختصرات ، ويشير إلى الاعتراض على المصنف أو غيره من الشراخ بأسلوب خفى ، يتفطن له أولو الألباب . إلى غير ذلك من دقايق التى يتذوقها من مارسه . وعرف طائفته ، ولم نال جهداً فى تصحيحه وتحريره إلا ما نبا عنه البصر أو زل به القلم ، مما امله لا ينجح على فطنة القراء ، هذا وقد أخذت فقه المالكية عن جماعة من العلماء أولهم وأولاهم بالتقديم والذى الشيخ الإمام العلامة الحافظ المام شيخ الإسلام والمسلمين أبو عبد الله سيدى محمد بن الصديق الفارى قدس سره . وثانهم العلامة الفقيه المرحوم الشيخ محمد الصنهاجى . وثالثهم العلامة الفقيه الشريف السيد الحبيب المهاجى . ورابعهم العلامة الفقيه الشريف ، مولاي عبد السلام العاوى وخامسهم العلامة المحقق المرحوم مولاي أحمد التمارى ، كما أخذت هذا الشرح عن جماعة بالإجازة منهم الشيخ محمد بن ابراهيم بن على الحيدى المالكي عن الشيخ محمد عايش شيخ المالكية عن الشيخ محمد الأمير الصغير عن والده الشيخ الأمير الكبير . والحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

تنبيه : وقع فى آخر صحيفة ٣٣٦ عبارة فى الشرح غير محررة وصوابها هكذا : وقد ذكر هنا صور أربع . علم سبق للالك وصدق الخاتمة ، لحق ونزع انتفيا . انتفيا . ثبت أحدهما لحق التسب ولا ينزع ، ١٥

فهرس كتاب الاكليل

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢	خطبة الكتاب	٦٥	فصل في الاستخلاف
٦	باب المياه	٦٧	فصل في صلاة المسافر
٩	فصل في بيان الطاهر والنجس	٧٠	فصل في صلاة الجمعة
١٤	فصل في حكم إزالة النجاسة	٧٤	فصل في صلاة الخوف
١٧	فصل في فرائض الوضوء	٧٥	فصل في صلاة العيدين
٢١	فصل في آداب قضاء الحاجة	٧٧	فصل في صلاة الكسوف
٢٢	فصل في روائض الوضوء	٧٨	فصل في صلاة الاستسقاء
٢٤	فصل في موجبات الفسل	٧٨	فصل في غسل الميت والصلاة عليه
٢٦	فصل في مسح الخمين	٨٥	باب الزكاة
٢٨	فصل في التيمم	٩٩	فصل في مصرف الزكاة
٣١	فصل في مسح الجيرة	١٠٢	فصل في زكاة الفطر
٣٢	فصل في الحيض	١٠٣	باب الصيام
٣٣	باب في أوقات الصلاة	١١٠	باب الاعتكاف
٣٦	فصل في الأذان	١١٢	باب الحج
٣٧	فصل في شروط الصلاة	١٢٥	فصل في محرمات الاحرام
٣٩	فصل في سنن العورة	١٣٦	فصل في الاحصار
٤١	فصل في استقبال القبلة	١٣٨	باب القكاة
٤٢	فصل في فرائض الصلاة	١٤٢	باب الأطعمة
٤٧	فصل في صلاة المريض ونحوه	١٤٤	باب الضحية
٤٨	فصل في قضاء النوائت	١٤٧	باب الأيمان وكفارتها
٤٩	فصل في سجود السهو	١٥٦	باب الذر
٥٦	فصل في سجود التلاوة	١٥٩	باب الجهاد
٥٨	فصل في صلاة النوافل	١٧٠	باب المسابقة
٦٠	فصل في صلاة الجماعة	١٧١	باب الخصائص

مصحف	الموضوع	مصحف	الموضوع
١٧٢	باب النكاح	٢٦٨	فصل في الخيار وأمدّه
١٨٧	فصل في الخيار بالعب	٢٨١	فصل في بيع المراجعة
١٨٩	» في الخيار بالعتق	٢٨٢	فصل فيما يتناوله عقد البيع
١٩٠	» في الصداق	٢٨٦	فصل في اختلاف المتبايعين
٢٠٠	» في التنازع في الزوجية	٢٨٧	باب السلم
٢٠٢	» في الوليّة	٢٩٣	فصل في جواز قرض ما يسلم فيه
٢٠٣	» في القسم بين الزوجات	٢٩٤	فصل في القامصة
٢٠٥	» في الخلع	٢٩٥	باب الرهن
٢٠٨	» في طلاق السنة والبدعة	٣٠٢	» الفس
٢٠٩	» في أركان الطلاق	٣٠٨	» الحجر
٢٢٠	» في التفويض في الطلاق	٣١١	» الصلح
٢٢٢	» في الرجعة	٣١٤	» الحوالة
٢٢٤	باب الايلاء	٣١٦	» الضمان
٢٢٧	باب الظهار	٣٢٠	» الشركة
٢٣١	باب اللعان	٣٢٦	فصل في جواز فسخ المزارعة
٢٣٤	باب العدة	٣٢٧	باب الوكالة
٢٣٧	فصل في حكم زوجة المفقود	٣٣٢	» الاقرار
٢٤٠	فصل في الاستبراء للأمة	٣٣٦	» الاستلحاق
٢٤٢	فصل في تداخل العدد	٣٣٩	» الوديعة
٢٤٣	باب الرضاع	٣٤٢	» الاعارة
٢٤٥	باب حققة الزوجة	٣٤٤	» التصب
٢٤٨	فصل في حققة الأقارب والرقيق والدابة	٣٤٨	فصل في الاستحقاق
٢٥٠	باب البيع	٣٥١	باب الشفعة
٢٦٠	فصل في الربويات ويان علة الربا	٣٥٧	» القسمة
٢٦٥	فصل في القود الممنوعة	٣٦١	» القراض
٢٦٨	فصل في بيع الصينة	٣٦٧	» المساقاة

محمية	الموضوع	محمية	الموضوع
٢٧٠	باب الاجارة	٤٤١	باب الزنا
٣٧٦	فصل في كراء القواب	٤٤٣	باب القذف
٣٧٨	فصل في كراء الحمام والنار	٤٤٥	باب السرقة
٣٨١	باب الجلالة	٤٤٨	باب الحرابة
٣٨٣	باب احياء الموات	٤٤٩	باب حد الخمر والمسكر
٣٨٥	باب الوقف	٤٥١	باب أحكام العتق
٣٨٩	باب الهبة	٤٥٥	باب التدبير
٣٩٣	باب القطة	٤٥٧	باب مكتبة العبد
٣٩٦	باب القضاء	٤٦١	باب أحكام أم الولد
٤٠٣	باب الشهادات	٤٦٢	فصل في الولاء
٤٢١	باب النماء والقصاص	٤٦٣	باب الوصايا
٤٣٧	باب البغاة	٤٦٩	باب الفرائص وهي الوارث
٤٣٨	باب الردة		

تم الفهرس والمحدثه

« تنبيه » وقع في محمية ٣٧٢ سطر ١٦ عبارة في المتن استشكلناها لعدم ملامتها لكلام الشارح عنها ثم بعد المراجعة ظهر أن الصواب فيها هكذا :
 (كَيْ يَجَارِ مُسْتَأْجِرٌ دَابَّةً لِمِثْلِهِ أَوْ لِقَطْعٍ أَوْ قَوْبٍ لِمِثْلِهِ) والفظ هو الغليظ واللام فيه أوفى : لمثله ، زائدة وذكره بعد التل من ذكر الخاص بعد العام كما أشار له الشارح ولو قال المصنف : لمثله ولو فظا ، كان أوضح
 ووقع في محمية ٤٠٦ سطر ١٦ : لَا كَثِيرِينَ ، والصواب : إِلَّا كَثِيرِينَ

Bibliotheca Alexandrina



0419991